أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية

تأسيس "نحو النص"

الجزء الثاني

السلسلة
14

جامعة منوبة
كلية الآداب - منوبة

المؤسسة العربية للتوزيع
تونس

تونس 2001



أصول تحليل الخطاب

في النّظريّة النّحويّة العربيّة

تأسيس "نحو النّصّ"



هذه الطّبعة بالاشتراك مع
المؤسّسة العربيّة للتّوزيع
ص. ب 200 تونس 1015

سلسلة : اللسانيات
المجلّد : 14

محمّد الشّـــاوش

أصول تحليل الخطاب

في النّظريّة النّحويّة العربيّة

"تأسيس "نحو النّص"

المجلّد الثّاني

جامعة منّوبة
كلّيّـة الآداب - بمنّوبـة

المؤسّسة العربيّة للتّوزيع
تونس

تونس 2001

هذا العمل في الأصل أطروحة دكتوراه دولة أعدّت بإشراف السيّد عبد القادر المهيري ، ونوقشت بكلّيّة الآداب منّوبة ، جامعة منّوبة ، يوم الاربعاء 9 جوان 1999 وتكوّنت لجنتها من الأساتذة : السيّد عبد السّلام المسدّي رئيسا ، ومن الأعضاء السّادة عبد القادر المهيري وحمّادي صمّود وصلاح الدّين الشّريف وعبد العزيز المجدوب .

القسم الثّالث

النحو العربيّ
والأبنية الخطابيّة
المتجاوزة للبنية العامليّة

المسائل الخطابيّة الكاشفة عن بنية الخطاب



الباب الأوّل

فعل القول والعمل القوليّ

الفصل الأوّل

الخصائص العامليّة والمعنويّة للفعل 'قال'

1. تمهيد

القول مصطلح من المصطلحات التي تطلق على ما ينجزه المتكلّم من الكلام ، وهو ذو صلة بتلك المصطلحات التي تطلق على مختلف تجلّيات الظّاهرة اللغويّة كاللفظ والكلام والخطاب وفي وقت لاحق النّصّ كما سبق أن بيّنّا في الباب الأوّل من القسم الثّاني. وسنحاول في هذا الباب أن نكشف عن منزلة هذا المفهوم بالاعتماد على تجسّمه في ألفاظ خاصّة به أساسها الفعل 'قال' وما ينجرّ عن هذا التّجسّم من أثر في بنية الخطاب ، كما سنحاول الوقوف على ما يصل العمل القوليّ الصّرف بمختلف المعاني والأعمال اللغويّة التي تنجز به .

2. معاني القول

1.2 تقليبات الجذر { ق و ل }

عقد ابن جنى الباب الأوّل من الخصائص للفصل بين الكلام والقول ، واستهلّه بذكر تقليبات الجذر { ق و ل } السّتّ ملاحظا أنّ العرب قد استعملتها كلّها ولم تهمل منها تقليبا واحدا ، وأنّ " معنى { ق و ل } أين وجدت وكيف وقعت من تقديم بعض حروفها على بعض وتأخّره عنها إنّما هو للخفوق والحركة " (الخصائص ا ، 5) ، ثمّ انتقل إلى ربط الأصل الأوّل بهذا المعنى ، قال : " والأصل الأوّل "ق و ل " وهو القول، وذلك أنّ الفم واللسان يخففان له ويقلقان ويمذّلان به . وهو بضدّ السكوت الذي هو

داعية إلى السكون ، ألا ترى أنّ الابتداء لمّا كان أخذا في القول لم يكن الحرف المبدوء به إلاّ متحركا ، ولمّا كان الانتهاء أخذا في السّكوت لم يكن الحرف الموقوف عليه إلاّ ساكنا " (الخصائص ا ، 5) ، ويمكن أن تكون هذه الإشارة منطلقا لتناول العلاقة بين ظاهرة الوقف وما توافقه من حدود ومعالم في نصّ الخطاب .

ونحن نلاحظ من خلال الكلام السّابق حرص النّحاة عند خروجهم عن مسائل النّحو إلى الحديث عن الأصول العامّة على بيان ما في القول من الحركة ، وهو أمر مقابل للسكون الذي يوافقه الصّمت . لكنّ العلوم بمفاهيمها ومصطلحاتها ليست قائمة على معاني الجذور التي اشتقّت منها تسمياتها ولا على المعاني اللغويّة التي لمصطلحاتها ، لذلك فإنّ هذا التّأثيل لا ينبئ بما يميّز الفعل 'قال' من الخصائص الدّلاليّة والعامليّة ولا بالمنزلة التي له ضمن الأعمال اللغويّة .

2.2 كلّ قول لفظ سواء توفّر فيه شرط التّمام أو لم يتوفّر

عرّف ابن جنّيّ القول على النّحو التّالي :

"وأمّا القول فأصله أنّه لفظ مُدِلّ به اللسان تامّا كان أو ناقصا ، فالتّام هو المفيد أعني الجملة **وما كان في معناها** من نحو "صه" و"إيه" ، والنّاقص ما كان بضدّ ذلك نحو "زيد" و"محمّد" و"إنّ" و"كان أخوك" إذا كانت الزمانيّة لا الحدثيّة ، فكلّ كلام قول وليس كلّ قول كلاما ، هذا هو الأصل " (الخصائص ا ، 17) .

ونحن نلاحظ أنّ التّعريف الذي قدّمه صاحب الخصائص للقول اقتضى استدعاء مفاهيم أخرى هي اللفظ والجملة والكلام ، كما أنّه أقام هذا الحدّ على اللفظ الحاصل من كلّ عمليّة تلفّظ ما كان منه ناقصا أو تامّا ، ونحن نقدّر أنّ ذهابه هذا المذهب إنّما كان من قبل اعتبار طبيعة اللفظ من ناحية وطرق حصول الفائدة وتمام المعنى من ناحية أخرى .

فأمّا عن طبيعة اللفظ فإنّه من المعلوم أنّ قضيّة النّقص والتّمام لا تكون فيه من حيث هو لفظ ، فاللفظ حاصل كلّما حرّكت شفتيك بأصوات بل وبصوت واحد ، وإن أنت اقتصرت على جانب اللفظ تعذّر عليك نعته بالتّمام أو النّقصان . أمّا عن تصوّرهم لطرق حصول الفائدة وتمام المعنى فإنّهم يعتبرون أنّ اللفظ ليس الصّورة الوحيدة التي تتمّ بها الفائدة ، فهي قد تحصل بالإشارة والنّصبة .

كما أنّ العلاقة التي أقامها بين القول واللفظ من ناحية والقول والكلام من

ناحية أخرى هي علاقة قائمة على ضرب من الاحتواء يمكن إرجاعه إلى احتواء العامّ للخاصّ أو الجنس للنّوع ، فكلّ كلام قول ولا ينعكس ، وكلّ قول لفظ ولا ينعكس .

3.2 القول بمعنى « الرّأي والاعتقاد » على المجاز المرسل

وذكروا للقول استعمالا آخر طرأ عليه من باب المجاز لكنّه طروء لا يعتدّ به إلاّ إن رمت البحث عن أصل المعنى ، فهو مجاز قد " تهرّأ " فاستقرّ معنى من المعاني التي تدلّ عليها الكلمة "قول" ، ولو لا ذلك الاستقرار لما حدّثوا عنه ، لأنّه ليس من سننهم الحديث عن المعاني المجازيّة ولا الالتجاء إليها في التّسمية لطروئها وتقيّدها بالاستعمالات الخاصّة ، قال ابن جنّيّ محدّثا عن هذا المعنى الثّاني : " ثمّ يتّسع في القول فيدلّ على الاعتقادات والآراء ، وذلك نحو قولك : "فلان يقول بقول أبي حنيفة ويذهب إلى قول مالك ..." (الخصائص ا ، 17-18) ، بل إنّ ابن جنّيّ يشير إلى تركّب مجاز آخر على هذا المجاز بأن تستعمل الكلام للدّلالة على الرّأي عبر دلالة القول عليه مجازا ، وذلك أنّك " لا تقول هذا كلام البصريين ولا كلام الكوفيين إلاّ أن تضع الكلام موضع القول متجوّزا بذلك ... ولم تحفل باختلاف ألفاظه لأنّك تريد اعتقادهم لا نفس حروفهم " (الإحالة السّابقة) . فكأنّ ابن جنّيّ قاس ما تقتضيه مساواة عنصرين لعنصر ثالث من التّساوي بينهما (أ = ب ، أ = ج ==> ب= ج) بما تقتضيه دلالة القول على الرّأي وكون الكلام نوعا من القول من دلالة الكلام على الرّأي والاعتقاد .

وقام تعليل ابن جنيّ لهذا التّوسيع في معنى القول على تحليل العلاقة القائمة بين المعنيين مرجعا الظّاهرة إلى ما سيصبح عند البيانيين مجازا مرسلا قائما على السّببيّة "فأمّا تجوّزهم في تسمية الاعتقادات والآراء قولا فلأنّ الاعتقاد يخفى فلا يعرف إلاّ بالقول أو بما يقوم مقام القول من شاهد الحال ، فلمّا كانت لا تظهر إلاّ بالقول سمّيت قولا إذ كانت سببا له ، كما يسمّى الشيء باسم غيره إذا كان ملابسا له " (الخصائص ا ، 19)[1].

3. الفرق بين القول والنطق والتلفّظ : هو أخصّ منهما .

تعرّض الجرجاني إلى الفرق بين النطق والتلفّظ من ناحية والقول من ناحية

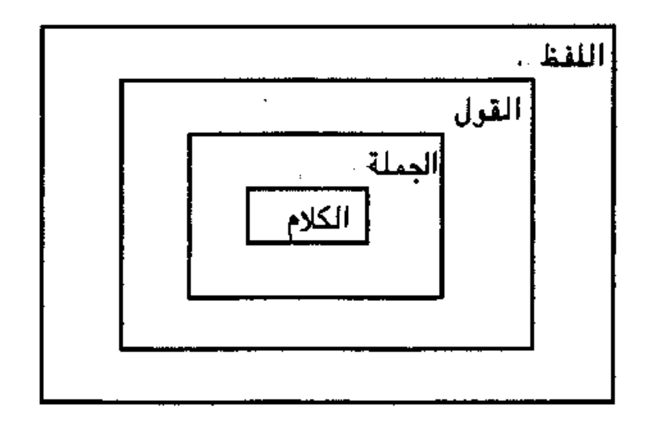
---

1 - كما نلاحظ وجود هذا المعنى في الدّارجة التّونسيّة في مثل قولنا "آش قولك" أي « ما رأيك ».

أخرى في سياق بيانه لمنزلة النظم سائلا المعترض " [إذا قيل لك] امرؤ القيس قائل هذا الشعر من أين جعلته قائلا له ؟ أمن حيث نطق بالكلم وسمعت ألفاظها من فيه أم من حيث صنع في معانيها ما صنع وتوخى فيها ما توخّى ؟ فإن زعمت أنّك جعلته قائلا له من حيث إنّه نطق بالكلم على النسق المخصوص وسمعت ألفاظها من فيه فاجعل راوي الشعر قائلا له ... وذلك ما لا سبيل إليه " (دلائل ، 277) .

فقد ميّز الجرجاني بين عمليّة التلفّظ من ناحية وعمليّة القول من ناحية أخرى وأقام بينهما علاقة ترجع إلى علاقة العامّ بالخاصّ . فالتلفّظ كلّ عمليّة نطق وتصويت تنتج عنها ألفاظ ، سواء كانت تلك الألفاظ من إنشاء المتلفّظ أو من إنشاء غيره ، ولذلك يستوي راوي الخبر أو القصيدة وقائلها في التّلفّظ بها ، فكلاهما محرّك شفتيه بها . أمّا القول فهو ينطبق على منشئ الكلام دون راويه وناقله ، لذلك يمكن أن نقول كما قالوا : " كلّ قول لفظ " لكنّه لا ينعكس إذ ليس كلّ لفظ قولا. فالقول يقتضي بداية النشأة وبه يكتسب الكلام اختصاصه بقائله ، وهو اختصاص له مجال حرص الجرجاني على تعيينه أيّما حرص . وتجدر الإشارة إلى أنّ من يترجم العبارتين الفرنسيّتين énonciation و énoncé بـ التّلفّظ والملفوظ على التّرتيب لا يحصل من هذه التّرجمة إلاّ على تحريك الشّفتين و إصدار الصّوت ، وهو معنى بعيد عن معنى العبارتين الفرنسيّتين والأنسب أن يجعل مقابلهما "القول" بمعنى المصدر الدّال على الحدث للأولى وبمعنى الاسم أي المقول للثّانية .

فإذا اعتبرت علاقة القول باللفظ والجملة والكلام في احتواء بعضها لبعض احتواء الجنس للنّوع أمكن أن نمثّلها بالشكل التّالي :



4. الفرق بين الكلام والقول

بين الكلام والقول علاقة لا تقوم على التّطابق والتّرادف ، فالمواضع التي يصحّ فيها استعمال أحدهما لا يصحّ فيها بالضّرورة استعمال الآخر ، ومن هذا الرّائز انطلق ابن جنيّ للاستدلال على قيام الفرق بينهما ، فـ" من أدلّ الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع النّاس على أن يقولوا : القرآن كلام الله ولا يقال القرآن قول الله وذلك أنّ هذا موضع ضيّق متحجّر لا يمكن تحريفه ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه فعبّر لذلك عنه بالكلام الذي لا يكون إلاّ أصواتا تامّة مفيدة وعدل به عن القول الذي قد يكون أصواتا غير مفيدة وآراء معتقدة " (الخصائص ا، 18). فبالإضافة إلى كون الحديث عن القرآن موضعا ضيّقا متحجّرا لا يمكن تحريفه لما فيه من الخصوصيّة فإنّ ما يمنع استعمال القول فيه انطباق القول على التّامّ المفيد وعلى غير التّامّ وغير المفيد على حدّ سواء ، واعتبر النّحاة هذه الخاصيّة السّمة المميّزة بين القول والكلام كما نصّ على ذلك ابن جنّيّ في قوله : " وقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أنّ **الكلام إنّما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها ، المستغنية عن غيرها ، والتي يسمّيها أهل هذه الصّناعة الجمل على اختلاف تركيبها** ، وثبت أنّ **القول عندها أوسع من الكلام تصرّفا** ، وأنّه قد يقع على الجزء الواحد وعلى الجملة ، وعلى ما هو اعتقاد ورأي لا لفظ وجرس" (الخصائص ا، 32) . فالعلاقة بين المفهومين تقوم على كون القول أوسع من الكلام بحيث يكون مشتملا عليه اشتمال الجنس للنّوع كما سبق أن قلنا .

ولتأكيد الفرق بين الكلام والقول استشهد ابن جنّيّ بما أورده سيبويه (الكتاب ا، 122) عن الوجه في استعمال فعل القول ، قال : " قال سيبويه : واعلم أنّ "قلت" في كلام العرب إنّما وقعت على أن يحكى بها ، وإنّما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا " وذكر أنّ صاحب الكتاب ميّز بين الكلام والقول وأخرج الكلام في هذا السّياق " **مخرج ما استقرّ في النّفوس وزالت عنه عوارض الشّكوك** " (الخصائص ا، 18-19) ، فبين القول والكلام علاقة لا تقوم على التّرادف إنّما تقوم على ما يدلّ عليه العامّ مقابل الخاصّ ، والخاصّ كما هو معلوم يتميّز بقيد إضافيّ يتوفّر فيه دون العامّ الذي يشمله ، وهذا القيد هو حسن السّكوت عليه وتمامه بحصول الفائدة منه ، فمتى جرى استعمال القول بمعنى الكلام التّامّ في عبارات مثل "كقولك ..." أو

" كقوله... " فإنّ ذلك من قبيل دلالة العامّ على الخاصّ ومن قبيل كونك لا تحكي من الأقوال إلاّ ما كان تامّ الفائدة .

5. فعل القول وخصائصه الدلاليّة التركيبية : معاني فعل القول

ميّز النحاة بين نوعين من فعل "قال" :

1.5 فعل "قال" غير الدّالّ على عمل القول

هو نوع ثانويّ فرعيّ يدلّ على الاعتقاد ولا يدلّ على القول ، وهو يشارك أفعال الاعتقاد في خصائصها التركيبيّة إذ يتعدى إلى مفعولين يمكن أن يسبكا في مركب موصولي مبدوء بـ"أنْ" أو بـ"أنّ" ، وهو مقيّد بأسلوب الاستفهام ، وقد تمّ التنصيص على قواعد استعمال هذا النوع من فعل القول منذ سيبويه ، فهو يشترط فيه أن يكون مسبوقا باستفهام ، فقد ورد في الكتاب قوله " وكذلك جميع ما تصرّف من فعله [يعني القول] إلاّ " تقول" في الاستفهام ، شبّهوها "بتظنّ" " (الكتاب ج 1 ، 122) .

ويمكن أن نتساءل عن السّبب الذي أخرج الفعل "قال" في الاستفهام عن أصل استعماله ، وقد بدا لنا أنّ أمره يمكن أن يكون قائما على الفارق المعنويّ بين القول في غير الاستفهام والقول في الاستفهام . فهو في غير الاستفهام من قبيل الشّيء الواجب وبالتّالي فإنّ القول فيه يكون قد تمّ إجراؤه ، أمّا في الاستفهام فإنّ السّائل يسأل عن القول باعتباره أمرا غير واجب أي من حيث هو أمر لم يقع بعد ويسأل عن وقوعه ، وهذه الخاصيّة هي التي تصرف الفعل "قال" - فيما نقدّر- عن التّعدّي إلى مفعول من قبيل المقول والكلام المحكيّ إلى التّعدّي إلى مفعول من قبيل المفاعيل التي تتعدّى إليها سائر أفعال القلوب .

لكنّنا نلاحظ أنّ استعمال فعل " قال " شهد تطوّرا في اللغة العربية الحديثة ، فقد تفشى بين الناس استعماله بمعنى الاعتقاد في الاستفهام وفي غير الاستفهام ، بل إنّه اكتسب معنى أفعال أخرى من قبيل "أخبر" و"حدّث" و"روى" ... وجرّ التوسيع في معناه إلى تغيّر خصائصه التركيبية فأصبح يعدّى إلى المفعول بواسطة ما تتعدّى به الأفعال التي اكتسب معناها وذلك باستعمال الموصولين "أنْ"

و "أنّ" مع ضمير الغائب بعد فعل القول . ونجد في الكتاب إشارة إلى أنّ مثل هذه الظاهرة كانت مألوفة عند بعض العرب ، فقد ذكر سيبويه نقلا عن الأخفش أن هذا المعنى هو الأصل عند بني سليم : " وزعم أبو الخطّاب [الأخفش] - وسألته عنه غير مرّة - أنّ ناسا من العرب يوثق بعربيّتهم ، وهم بنو سليم يجعلون باب "قلت" أجمع مثل ظننت " (الكتاب ا، 124) وما جاء في المفتاح من قوله " وبنو سليم يجعلون باب قلت في الاستفهام مثل ظننت (مفتاح العلوم 91) راجع إلى تصحيف النّسّاخ والأصل في كلام السكّاكيّ هو "في غير الاستفهام" ، إذ أنّ حمل الأمر على ما ذكر في النّسخة التي اعتمدناها يفضي إلى انعدام الفرق في باب "قال" بين مذهب بني سليم ومذهب سائر العرب .

وقد دأب المعلّمون على مقاومة هذه الظاهرة على نحو لم يتجاوز الصيغة "لا تقل ... بل قل ..." دون وقوف على ما وراء هذه الظاهرة من تطوّر أو انزياح معنويّ جرّ إلى الخروج عن القواعد التركيبية لفعل "قال" . ونحن نعتقد أن مقاومة هذا الضرب من "الخروج عن القاعدة" مآله الفشل ما دام مقتصرا على مقاومة المظهر الشكلي ولم يقترن بمقاومة "التّغيّر والانزياح " اللذين أصابا دلالة الفعل ، وما دام التركيب تابعا للمعنى ومقترنا به فإنّ صلاح أمر الأوّل لا يكون إلا بصلاح أمر الثّاني .

وممّا تقدّم يمكن أن نخلص إلى أنّ الفعل 'قال' قد شهد في أذهان النّاس من حيث معناه تغيّرا أو قل تطوّرا أفضى إلى التّغيير من بنيته العامليّة (أو قل إلى خروج معنى كان له في الاستفهام ليشمل غير الاستفهام) ويتمثّل هذا التّحوّل في اكتسابه معنى الظّنّ والزّعم والإخبار ، وهي جميعها أفعال لها اتّصال بالتّعبير عن الجهة وتدلّ على معنى يقتضي التعدية بالموصول الحرفيّ 'أنّ' أو 'أنّ' . والطّريف أن تلاحظ أنّ عمليّة مقاومة الخطإ " "قال أنّ ..." تبقى مفتقرة إلى سند معنويّ ، بل إنّ الاحتكام إلى المعنى الحادث في فعل 'قال' والذي أصبح مستقرّا في أذهان النّاس يجعل ما نظنّه الصّواب خطأ وما نظنّه خطأ عين الصّواب ، وبالتّالي فإنّنا نعتقد أنّ معالجة هذه القضيّة لا تكون معالجة جذريّة إلاّ بتخليص فعل القول من هذا المعنى الجديد الطّارئ عليه ، وهي عمليّة أكثر عمقا من استعمال 'إنّ' بدل 'أنّ' ، ولو فحصت ما يجري في أذهان المتكلّمين اليوم للاحظت أنّهم أصبحوا يصنّفون بصورة فطريّة

قسما من استعمالات الفعل 'قال' ضمن مجموعة أفعال القلوب مغلّبين ما كان الأصل في لغة بني سليم .

2.5 نوع من فعل 'قال' يدلّ على القول

وقد بدا لنا من المفيد أن نميّز في هذا النّوع أيضا بين استعمالين :

1.2.5 فعل 'قال' الذي للإخبار عن القول

هو الاستعمال الذي يكون فيه الفعل 'قال' فعلا يُخبر به عن القول ويُحدَّث به عنه : وهو من الناحية التركيبية لا يخرج عن سائر الأفعال ، فقولك " قال الخطيب كلاما بديعا" بمنزلة قولك "أكل زيد طعاما لذيذا" . ويختصّ هذا الاستعمال لفعل 'قال' بوقوعه على مفعول قائم على ما سمّيناه بالتّسمية الوضعيّة بمقوّماتها الثّلاثة : اللفظ الدّال والمدلول والمعنى في الخارج (أو قل الدّال والمدلول والمرجع) ، وبالتّالي فإنّه لا يتميّز عن سائر الأفعال التّامّة المتعدّية .

2.2.5 فعل 'قال' الذي لحكاية القول

هو الاستعمال الذي يكون فيه الفعل 'قال' فعلا يُحكى به القول : وهو استعمال يُخرج هذا الضرب من فعل "قال" عن سائر الأفعال الموجودة في اللغة ويفرده بحكم لا يتوفّر في سواه ، وقد بدا لنا هذا الفعل بمثابة آلة التّسجيل الطّبيعيّة التي توفّرها اللغة للإنسان فاستعملها لنقل الكلام دون أن ينتظر اختراع الآلات التي تستعمل لهذا الغرض ، على أنّ تقريبنا بين هذا الفعل وآلة التّسجيل لا يعدو أن يتجاوز دور النّقل والحكاية في أعمّ وجوههما ولا يقوم على أدنى شبه بين عمل الفعل 'قال' والآلة، وسنتبيّن في الفقرة الموالية وجوه الحكاية بالفعل 'قال'.

6. فعل القول الذي يحكى به القول (الدّال على عمل القول)

يتميّز هذا الضرب من فعل "قال" عن سائر الأفعال بخصائص معنويّة وتركيبيّة عديدة نبّه إليها النحاة العرب ، وأهمّها استعمال المتكلّم له لنقل الكلام على الحكاية . وقد حدّثوا عن مبحث الحكاية في مواضع عديدة حديثا يدلّ على أهمّيّة هذا المفهوم في تحليلهم لنصّ الخطاب.

1.6 ما الحكاية [2] ؟

علاقة القول بالحكاية قديمة قدم التّأليف في النحو ، ولعلّها أقدم من التّأليف فيه ، فنحن نجد الحديث عنها وعن خصائصها منذ سيبويه ، قال : " واعلم أنّ "قلت" إنّما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها " (الكتاب I، 122) .

ولم يعرّف سيبويه الحكاية في هذا الموضع ، لكنّ ذِكر هذا المفهوم لم يكن يتيما ، فقد عقد سيبويه للحكاية بابا كاملا للحديث عن " الحكاية التي لا تُغيَّر فيها الأسماء عن حالها في الكلام ، وذلك قول العرب في رجل يسمّى "تأبّط شرّا" "هذا تأبّط شرّا" ، وقالوا: "هذا برق نحره" و"رأيت برق نحره" ، فهذا لا يتغيّر عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسما " (الكتاب III، 326) . وكان هذا الباب منطلق سائر النّحاة في تفصيل الكلام عن هذا المفهوم وتشقيق الأصول التي جاءت فيه أو التّصريح بما كان منها كامنا ضمنيّا .

2.6 من مستويات إجراء الحكاية : مواطنها وأغراضها .

1.2.6 حكاية الأصوات والحروف

مجال هذه الظّاهرة أداء الحروف وسائر أصوات الكائنات : "فأمّا قاف وياء وزاي... فإنّما حكيت بها الحروف ولم ترد أن تلفظ بالحروف كما حكيت بغاق صوت الغراب وبـ"قب" وقع السّيف" (الكتاب III، 323) ، وتوافق هذه الظّاهرة ما أصبح يسمّى بالمحاكاة دون الحكاية ، وهي ظاهرة يفترض فيها أنّ الوضع الأوّل لبعض الكلمات كان تقليدا للأصوات الحادثة في الطّبيعة ، والفرق بين المحاكاة والحكاية كون الأولى جارية في الوضع وقائمة على النّقل التّقريبيّ للدّال قصد التّعبير به عن المدلول وكون الثّانية جارية في الاستعمال وقائمة على نقل قول الآخر بلفظه

---

2 – للحكاية معنى آخر انفرد به السّكّاكيّ ولم نجده عند غيره ، وهو المتكلّم والتّكلّم ، تجد ذلك في المفتاح ص 66 في مسرد الضّمائر عند ذكره لإلغاء اعتبار التّذكير والتّأنيث في الحكاية وهو يعني المتكلّم وص 84 عند حديثه عن مراعاة قاعدة القرب في الإبدال ، قال : " ومن شأن البدل أن يراعى فيه رتبة الحكاية والخطاب والغيبة " حيث تلاحظ أنّ الحكاية جعلت قسيما للخطاب والغيبة ، وانظر كذلك المفتاح ص 192 " وعليه ما يحكيه جلّ وعلا عن الكفّار في حقّ النّبيّ عليه السّلام " هل ندلّكم على رجل ينبّؤكم إذا مزّقتم كلّ ممزّق (سبأ 34 ، 7) وليس للحكاية في هذا الكلام معنى نقل الكلام وتأديته إنّما لها فيه معنى المتكلّم وكلامه .

ومعناه نقلا أمينا .

2.2.6 حكاية الاسم العلم

سبق أن أشرناإلى أنّ سيبويه عقد للحكاية بابا بمناسبة الحديث عن الأسماء التي لا تغيّر عن حالها لكونها حكاية (الكتاب III، 326) وهوكلام سيتناقله النّحاة بعده ، فقد جاء عند المبرّد : " فمن الحكاية أن تسمّي رجلا أو امرأة بشيء قد عمل بعضه في بعض نحو تسميتهم "تأبّط شرّا" و"ذرّى حبّا" و"برق نحره " (المقتضب IV، 9-10) . ويتميّز هذا الضّرب من الحكاية بأمرين :

- قيامه على عبارة توافق كلاما عمل بعضه في بعض أي جملة تامّة مستقلّة ،
- تأدية هذا الكلام كما هو دون إعمال العامل فيه لكونه "كلاما قدعمل بعضه في بعض" وهذه التّأدية ضرب من الحكاية لا يقوم على نقل كلام قاله قائل قصد روايته والإخبار به بل يقوم على استعماله اسما علما على شخص من باب الوضع من الدّرجة الثّانية ، وحقّه التّأدية شأنه شأن القول المحكيّ .

3.2.6 حكاية الأقوال التّامّة

ومن الحكاية ضرب آخر لا يقوم على التّسمية بالوضع الثّاني إنّما يقوم على نقل الكلام وتأديته : " وإنّما تحكي بعد القول ما كان كلاما لا قولا ، نحو "قلتُ" : زيد منطلق" لأنّه يحسن أن تقول "زيد منطلق" ولا تُدخِل قلت ، وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه " (الكتاب I، 122) . وأنت في هذا الحديث تلاحظ أنّ موطن هذا النّوع من الحكاية مشروط بالفعل "قال" ، كما أنّه مشروط بشرط ثان هو كون المحكيّ كلاما تامّا ورائزه جوازالسّكوت عن "قلت" أي حذف فعل القول ، مثل :

(1) قلتُ : زيد منطلق

(2) زيد منطلق

واعتبر سيبويه من القول الواقع حكاية العجز من قول الشّاعر :

(3) وجدنا في كتاب بني تميم أحقُّ الخيل بالرّكض المعار

وجعل المبرّد من هذا الضّرب من الحكاية إنشادَ بعضهم بيتَ ذي الرّمّة برفع "النّاسُ" على النّحو التّالي :

(4) سمعت :"النّاسُ ينتجعون غيثا" فقلت لصيدحَ انتجعي بلا لا

لأنّ التأويل سمعت من يقول "النّاسُ ينتجعون غيثا" ، (المقتضب IV، 11-12)،

ومنها الأمثلة :

(5) قرأت على خاتمه : "الحمد لله"

(6) قرأت على فصّه : "زيد منطلق"

(7) قرأت : "الحمدُ لله ربِّ العالمين"

أمّا ما لم يتوفّر فيه هذا الشّرط فإنّه "يسقط القول عنه" ولا تجوز فيه الحكاية ، وزائره امتناع السّكوت عن "قلت" أي امتناع حذف الفعل 'قال' الذي قبله مثل :

(8) قلت : زيد

(9) *زيد

على أنّ حكاية الأقوال - إلى جانب اشتراط كون المحكيّ فيها كلاما تامّا - لا تكون إلا متى تعلّق الأمر بقول تنقله ، فإذا تعلّق بصورة تشاهدها فتصفها فإنّك تخرج عن الحكاية إلى إعمال الكلام بعضه في بعض "تقول : رأيت على فصّه الأسدَ رابضا ، لأنّك لم تر هذا مكتوبا ، إنّما رأيت صورة فأعملت فيها الفعل ، كما تقول "رأيت الأسد" [المقتضب IV، 11-12] وتركت الحكاية وخرجت إلى إعمال الفعل في الاسم الذي باشره.

3.6 خصائص الحكاية

وباستقراء أهمّ المواضع التي حدّث فيها النّحاة عن الحكاية نتبيّن أنّ من أهمّ خصائصها :

1.3.6 قرب مفهوم الحكاية من المحاكاة ، أوليس في حكايتك لكلام غيرك محاكاة لما تكلّم به ، وأنت ظافر بقيام الحكاية على المحاكاة في حكاية الحروف والأصوات (انظر أعلاه : الكتاب III، 323) .

2.3.6 الحكاية تمنع كلّ تصرّف في المحكيّ : فالمحكيّ يترك على حاله التي كان عليها قبل أن يحكى "... فهذا كلّه يترك على حاله ... " (الكتاب III، 326) ، إن أردت حكاية هذه الحروف تركتها على حالها" (الكتاب III، 268) ، ويمكن أن نزداد استنارة بما ذكره المبرّد عن الأسماء المحكيّة " فإنّما حقّ هذه الأسماء **التأدية** " (المبرّد : المقتضب IV، 11-12) أو بما ذكره السّكّاكيّ في سياق حديثه عن المبنيّات في المراد بالحكاية ، قال : "الحكاية المراد بها **تأدية الهيئة** من غير تصرّف فيها " (مفتاح ، 143).

3.3.6 الحكاية أمر ملزم في مواضعها أي متى توفّرت شروطها، وتاركُها تاركٌ لسنن الكلام وخارج عنها ، " فإنْ غيّره [أي غيّر من المحكيّ] فقد ترك قول النّاس وقال ما لا يقوله أحد" (الكتاب III، 326) .

4.6 وجوه امتناع التّصرّف في المحكيّ

يبدو قول النّحاة بامتناع التّصرّف في الكلام المحكي مناقضا لما هو شائع بين النّاس من صور نقل الكلام وحكايته ، ولا شيء يمنع من أن تقول "نقل كلامه بأمانة" أو " نقل كلامه محرّفا " ... ، ولتبيّن ما قصدوا إليه من امتناع التّصرّف في الكلام المحكيّ يمكن أن نستأنس بالصّور التي ذكروها منه .

وأهمّ الوجوه التي يمتنع منها التّصرّف في المحكيّ حسب النّحاة هي :

1.4.6 أنّ المحكيّ باختلاف أنواعه لا يثنّى ولا يجمع " ولو ثنّيت هذا لثنّيت "أحقّ الخيل بالرّكض المعار" إذا رأيته في موضعين "(الكتاب III، 327) ، وما استدلّ به سيبويه على امتناع تجميع الاسم المحكيّ من صلب مسألتنا لقيامه على قياس المنع في تجميع الأسماء المحكيّة بالمنع في تجميع الأقوال وستكون لنا عودة إلى هذا المثال لما فيه من التّنصيص على امتناع تثنية ما كان من قبيل القول والكلام والجملة .

2.4.6 أنّ المحكيّ لا يضاف : "ولا تضيفه إلى شيء إلاّ أن تقول "هذا تأبّط شرّا صاحبك أو مملوكك (الكتاب III، 327) ، وأشار المبرّد إلى نفس الظّاهرة بقوله "واعلم أنّ هذه **الحكاية لا يجوز أن تضاف** "(المقتضب IV، 9-10) .

3.4.6 أنّ المحكيّ لا يحقّر (الكتاب III، 327) أي لا يصغّر ،

4.4.6 أنّ المحكيّ لا تعمل فيه العوامل : "فما كان من ذلك فإعرابه في كلّ موضع أن يُسلم على هيئة واحدة **لأنّه قد عمل بعضه في بعض** فتقول : رأيت تأبّط شرّا وجاءني تأبّط شرّا ...(المقتضب IV، 9-10) .

وممّا تقدّم من وجوه امتناع التّصرّف في المحكيّ نتبيّن أنّ الأمر ليس قائما على مقياس الأمانة والقرب ممّا قال القائل أو البعد عنه ، فذلك من قبيل الاعتبارات التي لا دخل لها في امتناع التّصرّف في المحكيّ .

فالحكاية التي قصدها النّحاة هي من قبيل نقل الجملة أو الكلام من صنف ما

ليس له محلّ إلى صنف الاسم الذي له محلّ ، لكنّه نقل يقتصر فيه على جعلها في موضعه وإحلالها في محلّه الإعرابيّ دون أن تكتسب من خصائص الاسم القليل ولا الكثير : فلئن أمكن إعراب الكلام المحكيّ إعرابا تقديريًا محلّيا (قولهم في محلّ نصب أو مقول قول منصوب على الحكاية) فإنّه لا يصحّ فيه أبسط شروط الجملة التي تحلّ محلّ المفردة من إمكان تأويلها بمعنى المفردة ، وحتّى في حالة التّسمية بالحكاية على الاسم العلم فإنّه يبقى محدود التّصرّف ، فلا يثنّى ولا يجمع ولا يضاف ولا يصغّر . وهو ما يدفعنا إلى القول بأنّ **الإعراب المحلّي مع فعل القول يختلف اختلافا جذريًا عنه مع سائر الأفعال** إذ أنّه **لا يحدث أيّ تغيير مقوليّ فيما عمل فيه فعلُ القول النصبَ على الحكاية .**

5.6 التقاء الحكاية بأصول العمل

الحكاية لا يعمل فيها عامل لأنّها كلام عمل بعضه في بعض ولأنّه لا يدخل عامل على معمول عامل آخر. فبالإضافة إلى عدم التّصرّف في المحكيّ بالإضافة والتّحقير والجمع فإنّ المحكيّ عدّ من المبنيّات ، فهو متى كان من قبيل الأسماء الأعلام لا يتغيّر عن حاله على حدّ عبارة سيبويه ومتى كان من قبيل الأقوال الواقعة بعد القول أو ما كان في معناه مبنياً أيضا لا يجوز فيه سوى الإعراب التّقديريّ . وقد اعتبر السّكّاكيّ الجمل من المبنيّات وهي النّوع الخامس عشر منها حسب تعديده رغم أنّه ذكر في بداية الباب أنّ عددها أربعة عشر (مفتاح 80) .

وذكر المبرّد كما تقدّم أنّ حكم المسمّى على الحكاية إنّما هو "مجرّد التّأدية " ، فأنت " تقول : رأيت تأبّط شرّاً وجاءني تأبّط شرّاً ومررت بتأبّط شرّاً فما كان من ذلك فإعرابه **في كلّ موضع أن يسلم على هيئة واحدة لأنّه قد عمل بعضه في بعض**" (المقتضب ١٧، 9-10) ، وكذا الشّأن في المنقول بعد القول على الحكاية (الأمثلة 3،1 ...9) لا تجوز فيه إلاّ الحكاية فلا يعمل ما قبل المحكيّ في لفظ المحكيّ ، وعلّل عدم العمل بقوله " **لأنّه لا يدخل عامل على عامل** ، فـ"أحقّ الخيل" رفع بالابتداء و"المعار" خبره ، فهذا بمنزلة الفعل والفاعل . **وكلّ عامل ومعمول فيه هذا سبيلهما** ، وتقول : قرأت على خاتمه : الحمد لله وقرأت على فصّه "زيد منطلق" ." ، وذكر أمثلة أخرى جميعها راجعة إلى نقل الكلام التّام " فـ " على هذا تقول : قرأت الحمدُ لله ربّ العالمين، لا يجوز إلاّ ذلك لأنّه حكى كيف قرأ (المقتضب ١٧، 9-10) . ففي هذه

الأمثلة المختلفة يكون المبتدأ **من حيث هو مفرد** "غير ملابس للفعل" أمّا من حيث هو مع خبره جملة فيكون غير مجرّد من ملابسته (التّهانويّ : كشّاف ا، 108).

والكلام المؤدّى على الحكاية غير معمول للعامل الذي قبله وغير ملابس له **لأنّه** كلام قد عمل بعضه في بعض فلا يعمل فيه عامل آخر ، ومن أصولهم "عدم اجتماع عاملين على معمول واحد " أي عدم دخول عامل على عامل ، ولو فعلت ذلك لجعلت بعض الاسم رفعا وبعضه نصبا أو جرّا ، وهو في نظرهم قول لو قال به نحويّ لقال شنيعا.

إنّ ملابسة الكلام بأكمله دون بعض أجزائه للعامل وعدم اجتماع العاملين على المعمول الواحد وامتناع كون بعض الاسم رفعا وبعضه نصبا وبعضه جرّا هي أصول التّحليل إلى المكوّنات المباشرة اعتمادا على مراعاة مستويات التّحليل ، فإذا علمت أنّ مفهوم المكوّن المباشر ظلّ في الدّراسات اللسانيّة مجرّد مفهوم إجرائيّ concept opératoire ولم يحظ عند واضعيه ولا عند أتباعهم بتعريف لاستعصائه - بشهادة أصحابه - على التّعريف أدركت ما يمكن أن يغنمه الدّارس من هذه الأصول لتحديده فيكون لنا عنه الحدّ التّالي : " التّحليل إلى مكوّنات مباشرة تحليل لا يفضي إلى اجتماع الحكمين في عنصر واحد " ، وهو تعريف جامع مانع مكّنهم من بلوغه اعتماد الإعراب التّقديري ومختلف الأصول العامليّة .

6.6 حقّ الحكاية التّأدية في الأسماء وفي الجمل

تقدّمت الإشارة إلى تأكيد النّحاة على وجوب الحكاية في الأسماء " **لأنّه تزول معانيها باختلاف ألفاظها** " لذلك فإنّ " حقّها هذه التّأدية "(المقتضب IV، 9-10) . على أنّ مثل هذا الكلام يبقى معلّقا إن أنت لم توجد له سندا وعمادا في المعنى ، وقد علمنا حرصهم على إرساء كلّ أصل من أصول العمل على المعنى ، ففي التّصرّف في المحكيّ إعرابا أو جمعا أو إضافة أو تحقيرا نقل له من معنى إلى معنى ، وأنت بهذا مناقض لغرض الوضع في التّسمية ولغرض الحكاية في نقل الأقوال ، وبالتّالي فإنّ ما يحصّن المحكيّ من التّغيير إنّما هو صون الغرض من الحكاية والسّلامة من نقض الغرض منها .

ونحن نلاحظ أنّ حديث سيبويه والنّحاة عن الحكاية ينطبق انطباقا تامّا على الجمل باعتبار الحكاية أقوالا تامّة وما انطبق عليها حكاية انطبق عليها وهي ليست

حكاية ، بل قل إنّ أحكام الحكاية إنّما أتتها من كون المحكيّ كلاما تامّا . لذلك فإنّنا نقدّر أنّ أهمّ أحكام الجملة يمكن أن نظفر بها في الأبواب التي لها صلة بالجملة وإن لم تسمّ جملة ، كباب الحكاية ، ومن هذه الأحكام :

1 – اتّساع مبدإ " عدم دخول العامل على العامل " وشموله لمقول القول .

2 – اشتراك الأقوال المسمّى بها والجمل التّامّة في استحقاق التّأدية ، فكما أنّ "حقّ هذه الأسماء التأدية" فإنّ حقّ الأقوال المحكيّة أيضا التأديةُ،

3 – اتّفاق الأقوال المسمّى بها والجمل التّامّة في نفس الخصائص والأحكام ، فقد عدّد سيبويه والمبرّد أهمّ الخصائص التي يتميّز بها المحكيّ ، فهو :

- لا يعمل فيه عامل عملا ظاهرا
- لا يثنى ولا يجمع
- لا يضاف .
- لا يحقّر.

ولو رمت تطبيق هذه الخصائص على الأقوال التّامّة (أي الكلام التّام والجمل المستغنية) للاحظت أنّها عين الخصائص التي تتميّز بها .

7.6 حدّ الحكاية

وممّا تقدّم يمكن أن نضبط للحكاية حدّا جامعا على النّحو التّالي : **الحكاية أن يضمّن المتكلّم في كلامه كلاما ليس له عادة قد عمل بعضه في بعض** ، وذلك قصد أغراض عديدة منها التّسمية أو نقل ما سمع أو ما قرأ .

7. حكاية القول التّامّ

قارن المبرّد بين حكاية القول ونقله مسموعا أو مكتوبا "قرأت على فصّه : "الأسدُ رابضٌ" ونقل الواقع "رأيت على فصّه الأسدَ رابضا"فالمحكيّ - إلا ما كان من قبيل تأدية الحروف والأصوات – لفظ عمل بعضه في بعض ، ومثل ذلك العمل هو الذي يحصّنه من التّغيّر ويقتصر فيه على التّأدية ولا يكون إعرابه إلاّ من قبيل الإعراب المحلّيّ ، أمّا المفرد أو ما كان قريبا منه كالمضاف والمقترن بالألف واللاّم فهو مهيّأ لأن تعمل فيه العوامل ولأن تظهر عليه آثار العمل .فـ" المفرد والمضاف لا يكون حكاية" (الكتاب III، 330) ، "وكذا الألف واللاّم لا تجعلان الاسم حكاية" (الكتاب III،

334) وفي هذا الشّرط تنصيص على التقاء ظاهرة الحكاية بشرط التّركيب ، وهو ما تظفر به بأكثر تفصيلا وبالتّنصيص على مختلف أحكامها في المقتضب للمبرّد .

فالحكاية من الأبواب الأساسيّة الواسعة التي قام عليها النّحو العربيّ ، وهي عمليّة يمكن أن تتعلّق بالأصوات وبالمفردات وبالأقوال ، ومن الوجه الأخير يتّصل الفعل "قال" بالحكاية . فأساس الحكاية هو وجه استعمال العرب لفعل "قال " ، فالمرء قد يتكلّم دون التنصيص على ذلك بلفظة تدلّ على فعل القول وقد يتكلّم أو ينقل كلام غيره وينصّ على ذلك باستعمال فعل " قال " . فهذا الفعل يمكّن الإنسان من التنصيص على عمل القول .

واشترط سيبويه أن يكون ما بعد القول كلاما لا قولا . ويرجع بنا هذا إلى تمييزه (الكتاب ا، 122) بين الكلام والقول واشتراط الإفادة في الأول وعدم اشتراطها في الثاني ، إذ أنّ كلّ كلام قول ولا ينعكس ، ولذلك امتنع أن تحكي إلاّ مثل قولك " زيد منطلق " ، وهذا يدلّ ضمنيًا على أنّك لا تستطيع أن تحكي ما دون الكلام أي القول الناقص ، وقد نصّ الجرجاني على ذلك في سياق استدلالاته على كون المقصود بالحكاية إنما هو المعنى لا مجرّد اللفظ ، وأخرجه من الضمنيّة بقوله: "ومما الأمر فيه بيّن قوله [صاحب الكتاب] في باب "ظننت" : وإنّما تحكي بعد "قلت" ما كان كلاما لا قولا . وذلك أنّه معلوم أنّك لا تحكي بعد قلت إذا كنت تنحو نحو المعنى إلاّ ما كان جملة مفيدة ، فلا تقول قال فلان زيد وتسكت ، اللهمّ إلاّ أن تريد أنّه نطق بالاسم على هذه الهيئة كأنّك تريد أنّه نطقه مرفوعا " (دلائل 270) ، وممّا جاء عن ابن هشام أنّ " القول يقع على الجمل" (مغني اللبيب ا، 258) .

كما يمكن أن نشير إلى أنّ حكاية الجملة أمر قائم على تمام الفائدة لا على تمام البنية العامليّة ، ولك أن تتأكّد من هذا من عدم جواز حكاية القسم والنّداء متى سكت عليهما وحرما من جوابهما كما في المثالين التّاليين :

* قال فلان : يا أبا القاسم

* قال فلان : أقسم بالله

والملاحظ أنّ هذه السياقات التي ذكرت فيها الحكاية تلتقي مع ما أسّسه سيبويه بشأن الحكاية عامّة وحكاية القول خاصّة في كون فعل القول لا يقع على القول المبتور أي الكلام غير المفيد ويقع على الكلام والجملة المفيدة والجمل .

8. اختزال فعل القول

ومن خصائص فعل القول إمكان اختزاله دون أن يؤثر ذلك في طبيعة الكلام المقول : ويمكن أن نعتبر منطلق الحديث عن هذه الظّاهرة تلك الإشارة التي أوردها سيبويه عند حديثه عن تعلّق الحكاية بالكلام التّامّ دون الأقوال غير التّامّة ، ومثّل على ذلك "قلت زيد منطلق " وعلّل اعتبار "زيد منطلق" كلاما لا قولا بقوله : "لأنّه يحسن في قولك "قلت : زيد منطلق" أن تقول "زيد منطلق" **ولا تدخل "قلت"** " أي بإضمار فعل القول (الكتاب ا، 122) . وسيستعمل ابن هشام العبارة نفسها في الحديث عن إضمار فعل القول ، قال في المغني : " وأمّا قوله تعالى "والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم " (الزّمر39 : 3) فإنّما **حسّنه أنّ إضمار القول مستحسن عندهم** " (مغني اللبيب ا ، 96) وورد في نفس الصفحة "أنّ إضمار القول **مستسهل** عندهم " . فإذا علمت أنّ من أصولهم في الإضمار شرط توفّر القرينة والدّليل على المضمر وجب البحث عمّا يقوم دليلا على لفظ فعل القول المضمر .

ونصّ السكّاكيّ على السّبب الذي حسّن إضمار القول وسهّله :

"وعندي أنّه معطوف على "قل" مرادا قبل "يا أيّها الناس اعبدوا ربّكم الذي خلقكم والذين من قبلكم" (البقرة 2 : 21) لكون **إرادة القول بواسطة انصباب الكلام إلى معناه غير عزيزة** في القرآن " (مفتاح العلوم 260) . ولئن كان هذا الكلام في سياق تبرير الفصل بالتّوسّط بين كمال الاتّصال وكمال الانقطاع وإيراد المثال عنه ، فإنك متى خلّصته من ضيق المقام وجدت فيه أصلا من أصول التّخاطب العامة المتعلّقة باستعمال الفعل الدّال على القول : وهو أنّ القول يكون مرادا حاصلا دون شرط اللفظ بالكلمة الدّالة عليه وذلك بواسطة انصباب الكلام إلى معناه . ويضرب السكّاكيّ أمثلة من القرآن منها : "وأنزلنا عليكم المنّ والسّلوى كلوا"(البقرة 2 : 57) أي «وقلنا» أو «قائلين كلوا ذلك»، وعدّ من إضمار فعل القول الآيات 60، 63، 125، 127، 132 ، 155-156 ، 153من سورة البقرة والآية 50 من سورة الأنفال والآيتين 1-2 من سورة التّوبة والآيات و 10و11 و13 من سورة التّوبة ، ونحن نرجّح أنّ ما ذكر من هذا إنّما كان من قبيل العدّ وضرب المثال لا من قبيل تعديد جميع المواطن التي ورد فيها إضمار فعل القول .

9. المقاولة : [الحوار dialogue]

ورد ذكر المقاولة بمناسبة حديث السكّاكيّ عن نوع خاص من الكلام في القرآن يقوم على تناوب قائلين على القول ، فيذكر الفعل "قال" في بداية كلّ قول لكنّه يذكر مفصولا غير مقترن بالواو على الفصل والاستئناف، وذلك لتقدير السّؤال الضّامن للرّبط بما تقدّم من الأقوال ، واستشهد على ذلك بالايات (23 ...31) من سورة الشّعراء ، وهي آيات تقوم على حوار دار بين موسى وفرعون ، فقد اعتبر صاحب المفتاح أنّ "... الفصل في جميع ذلك بناء على السّؤال الذي يستصحبه تصوّر مقام **المقاولة** من نحو "فماذا قال موسى؟" فماذا قال فرعون؟ ... " (مفتاح العلوم 266) . وقدّم أربعة أمثلة أخرى عن المقاولة القائمة على تقدير السّؤال، وختم بأنّ"سلوك هذا الأسلوب في القرآن كثير" (مفتاح العلوم 266).

جاء هذا الكلام إثر حديث السكّاكيّ عن الفصل في الآيات 23 - 31 من سورة الشّعراء ، وقد عمدنا إلى إخراجها على شكل الحوار في صورة إخراجه الحديثة (انظر القسم الثّالث الباب السّابع الفصل الثّالث § 4.2 ص 934 - 936) ، ويمكن أن يحمل الاستغناء عن ذكر فعل القول في اللفظ على ما تقدّم من انصباب الكلام إلى معناه ، وأنت تلاحظ أنّ هذا المفهوم قائم على الاشتقاق من الجذر المجرّد (ق و ل) الجذرَ الموسّع (قاول) للدّلالة على المشاركة ، وتختصّ هذه المشاركة ، اعتمادا على سنن القول على التّناوب والتّعاقب دون التّصاحب والتّزامن ، وإن كان التّزامن ليس متعذّرا تعذّرا مطلقا .

وقد كتبت الحياة لمصطلح الحوار ولم تكتب للمقاولة ، أو قل بعبارة أدقّ لمَ عمد المحدثون لترجمة dialogue بالاعتماد على توليد كلمة الحوار ولم يعمدوا إلى استعمال هذا المصطلح الذي استعمله السكّاكيّ للتّعبير عن المفهوم نفسه ؟ ولعلّ سبب ذلك هو كون الفعل حاور وما اشتقّ منه من الأفعال المستعملة منذ القديم ، كما يشهد على ذلك قول عنترة(المعلّقة البيت 72، شرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليات للأنباري ، تحقيق : عبد السّلام هارون ، دار المعارف مصر ط1969 2) :

لو كان يدري ما المحاورة اشتكى   أو كان لو علم الكلام مكلّمي

أو ما جاء في لسان العرب ، فهو يدلّ على أنّ العبارتين كانتا مستعملتين : فالمحاورة هي المجاوبة والتّحاور هو التّجاوب (اللسان ا، 750-751) وجاء فيه

أيضا : " قاولته في أمره وتقاولنا أي تفاوضنا" (اللسان II، 191)[3].

0 1.1 إمكان دخول فعل القول في بداية كلّ كلام

تتمثّل هذه الظّاهرة في إمكان زيادة فعل القول في مستهلّ كلّ كلام دون أن ينتج ذلك فيه أيّ أثر . ويمكن أن نذكر في تعليل ذلك - وإن كان في كلامنا بعض الدّائريّة - أن فعل القول يقع على الكلام وقد انغلق على ذاته وتحصّن باستقلال البنية العامليّة باعتبار أنّه كلام قد عمل بعضه في بعض ، فلا تكون فيه إلاّ الحكاية والتّأدية . وتستوي زيادة فعل القول في صدر الكلام بيسر إضماره والسّكوت عنه .

وإمكان اختزال فعل القول أو كون إضماره مستحسنا مستسهلا ، من أقوى الأدلّة على إمكان إظهاره في المواطن التي يكون فيها ليس ظاهرا ، إظهارا لا يغيّر شيئا ، لأنّ ما حمل على الإضمار وترك الإظهار إنما هو من قبيل التّغيبب في اللفظ دون المعنى أو قل إنّه من قبيل التّغييب في الفرع الذي أخرج عليه الكلام دون تغييبه من الأصل الذي يحمل عليه ذلك الفرع .

ولا أدلّ على ذلك من تلك الحالات (ولم نقل التّحويلات) التي عمد فيها النّحاة إلى إظهار فعل القول في المواطن التي اعتبروا أنّه كان فيها مضمرا على ما في ذلك من مخالفة لأصول التّخاطب ، ووجه مخالفتها الإظهار مع توفّر موجب الإضمار، على أنّهم لم يروا في ذلك ضيرا لكون المقام مقام استدلال وبرهنة على وجود موضع فعل القول في أصل الكلام . وقد بيّنّا في سياق حديثنا عن معنى الضّمائر أنّ فعل القول وزمانه ومكانه تشترك في خاصيّة أساسيّة تتمثّل في عدم وجود ما يدلّ عليها في اللفظ لقيام شهادة الحال عليها ، وإن ذكر منها فيه شيء فإنّما يكون ذلك متى أصبحت من قبيل المحدّث عنه والمخبر به .

0 2.1 في تواصل عمل القول امتداد أم تعدّد

ما الشكل الذي نرجّح :

---

3 - جاء في المنجد في المادّة {ح و ر} : " حار : رجع ، وحاوره جاوبه وراجعه الكلام ، والمصدر حوار ، وأحار الجواب : ردّه ... وتحاور القوم : تراجعوا الكلام وتجاوبوا ، والمحاورة : الرّجوع (المنجد المادّة "ح و ر" ص 160) . وجاء فيه في المادّة {ق و ل} : " قاوله في الأمر : باحثه وجادله ، و المقاولة أن يتعاهد اثنان أو أكثر على عمل أمر معا كبناء دار أو القيام بتجارة ونحوهما ، وقيل لها كذلك لما فيها من المجادلة والمفاوضة" (المنجد المادّة "ق و ل" ص 663)

(1) نص خطاب ---> قول1 ج1، قول2 ج2، قول 3ج 3، ... قول ع ج ع،
(2) نص خطاب ---> قول1 ج1، ج2، ج 3، ... ج ع،

يوافق الشكل (1) معنى النصّ الخطاب باعتباره مصدرا يدل على الحدث ، ويكون تعدّده من قبيل التّعدد الذي يناسب الحدث ، أي إنّه إلى الامتداد أقرب منه إلى التّعدّد القائم على الجمع بين أفراد من جنس واحد .

ويوافق الشكل (2) معنى النصّ الخطاب باعتباره اسما يدل على فرد من جنس، ويكون تعدّده من قبيل التّعدد الذي يناسب الجمع ، أي ذلك التّعدّد القائم على التّجميع بين أفراد من جنس واحد .

خاتمة الفصل

تبيّنّا في هذا الفصل علاقة القول بالمفاهيم القريبة منه كاللفظ والجملة والكلام والخطاب والنّصّ ورصدنا أهمّ الخصائص المعنويّة لفعل القول وانعكاسها على البنية العامليّة التي يدخل فيها : فالفعل 'قال' يستعمل استعمال سائر الأفعال فلا يدلّ على عمل قول ويعمل في الأسماء والمركّبات التي تعمل فيها سائر الأفعال ويستعمل استعمالا يدلّ على عمل قول فيعلّق عن العمل في المفعول الذي بعده لأنّه "كلام قد عمل بعضه في بعض" فيكون كلاما منقولا على الحكاية حقّه التّأدية كما تؤدّي آلة "الحاكي" الكلام المسجّل بها .

وتبيّنّا أنّ الأصل في فعل القول ألاّ يحتاج المتكلّم إلى ذكره والتّنصيص عليه في اللفظ ، فهو يُختزل ولا يُذكر إلاّ متى احتيج إلى الحديث عنه وكان هو ذاته موضوع الحديث شأنه في ذلك شأن ضميري المتكلّم والمخاطب والظّروف الدّالّة على زمان التّكلّم ومكانه كما سنرى في مبحث الإضمار. وكان هذا الأصل في اختزال فعل القول مركبا ركبه النّحاة لتقدير فعل القول في بداية كلّ كلام فوفّروا بذلك لنصّ الخطاب بنية إعرابيّة قائمة على تعليق العامل أي إبطال عمله في اللفظ دون المعنى . وللحكاية أثر في تركّب النّصّ تركّبا قائما على الإدماج والتّضمّن يجعله مركّبا إلى غيره ومكوّنا من مكوّنات بنية إعرابيّة تركيبيّة .

الفصل الثاني

الفعل 'قال' والعمل القوليّ المزجّى به

1. طبيعة العلاقة بين فعل القول والمقول

يتعلّق بسائر الأفعال المتعدّية مفعول ، ويكون ذلك المفعول خاضعا لعملية التسمية بالاستعمال ، وذلك أن المفعول يكون عبارة لغوية هي الدال لها مدلول ولها خارج أو مرجع يشار بها إليه . ففي قولك "أكل الولد تفّاحة" ، جاء المفعول به اسما تمثّل فيه اللفظة "تفّاحة" وهي لفظة لها مدلول هو المتصوّر الحاصل في ذهن المتخاطبين عند التلفظ بهذه الكلمة وخارج لا يمكن أن يدركه إلاّ من كان حاضرا في السياق المقامي الذي وقع فيه الأكل وهي التفاحة التي استقرّت في بطن الولد بعد أن أكلها .

فإذا تأملت المثال التالي " قال صديقي : السّماء كئيبة " لاحظت أنّ طبيعة المفعول المتعلّق بفعل "قال" تختلف عن طبيعة سائر المفاعيل . فأنت في هذا المثال لم تجعل بعد الفعل "قال" اسم الشيء الذي قاله الصديق كما هي القاعدة في تعيين المفعول به بل عمدت إلى الشيء ذاته الذي تلفظ به القائل ووضعته في موضع المفعول به . ومثلك في هذا مثل من بدأ الجملة بفعل وفاعل من قبيل "أكل الولد ..." لكنّه بدل أن ينهيها بالاسم المناسب يعرض عليك تفاحة كانت في يده . وأنت تدرك هذه العلاقة بشكل أوضح متى قارنت تدريجيًا بين الأمثلة التالية :

(1) أكل الولد تفّاحة .

(2) ألقى الشاعر قصيدة .

(3) قال الشاعر قصيدة .

(4) قال الشاعر أفٍ / هب هب / ... .

(5) قال الشاعر : " قفا نبك " .

فالمفعول في الأمثلة (1) و(2) و(3) صيغة لغوية لها دال ومدلول ومرجع (أو قل لفظ الاسم ومدلوله أي المتصوّر الذّهنيّ والمسمّى أي الخارج) ، والاسم ليس الخارج ، إذ أنّ الولد لم يأكل لفظة "تفاحة" ولو فعل واقتصر على ذلك لمات جوعا إنّما أكل شيئا يسمّى "تفّاحة" وكذا الشاعر ، فهو لم يتفوّه بلفظة قصيدة إنّما قال شيئا يسمّى قصيدة، وفي هذه الحالات التي تقوم على الإخبار عن القول لا عن حدث القول الحقيقي تكون اللغة موازية للعالم الخارجيّ تدلّ على ما فيه أو تمثّله دون أن تلتصق به وهو ما يمكن أن نمثله بالشكل التالي :

الشكل عدد 1

أمّا في المثالين (4) و(5) فإنّ المفعول هو المقول أي الخارج الذي أحدثه في الواقع ، فكأنّ استعمال فعل القول يقوم على اتصال اللغة بالكون ، إذ أنّ جزءا من الكلام مجاله وطبيعته اللغة أمّا الجزء الآخر فمجاله وطبيعته الواقع أو الخارج ، وهو ما يمكن أن نقرّبه باعتماد الشكل التالي :

الشكل رقم 2

على أنّ الأمر لو اقتصر على هذا التّداخل لكان على قدر كبير من البساطة والوضوح ولقيل إنّ المتكلّم قد يعدل عن ذكر بعض الأسماء مستعيضا عن التّلفّظ

بأسمائها بالإشارة إلى الأشياء المسمّاة بها ولحُملت هذه الظّاهرة على حالات تضافر المقال والمقام ، لكن بالإضافة إلى هذا التّداخل بين اللغة والواقع فإنّ ما اعتبر من اللغة الصّرف له تجلّ في الواقع، وما اعتبر من الواقع إنّما هو واقع من نوع خاصّ لانعكاسه على اللغة . فإذا أنت محتاج إلى تعديل الشكل السّابق تعديلين :

- تعديل أوّل يراعي كون المقول الذي اعتبر من العالم الخارجيّ ذا طبيعة لغويّة
- تعديل ثان يراعي كون اللغة جزءا من الخارج

فيصبح الشكل السّابق على النّحو التّالي :

مجال العالم الخارجيّ

قال الشاعر	قفانبك
مجال اللغة	مجال العالم الخارجيّ

الشكل رقم 3

ولهذه الخاصّيّة القائمة على ثنائيّة اعتبار الكلام المحكيّ (اعتباره مرجعا وجزءا من العالم الخارجيّ من ناحية واعتباره مادّة لغويّة لا تتحقّق إلاّ باللغة من ناحية أخرى) فعل لطيف في قواعد اللغة يتجلّى بالخصوص في :

- صور التّركّب ، إذ بمقتضى هذه الظّاهرة ستنتقل العبارة اللغويّة من صنف الكلام المستغني إلى صنف الاسم ، أي إنّها ستنتقل من صنف الجملة المستقلّة التي لا محلّ لها من التّركيب إلى صنف الجملة التي لها محلّ فيه لحلولها محلّ المفردة ، لكنّه انتقال لا يغيّر ، كما سبق أن قلنا ، من جوهر الكلام المحكيّ لتعذّر تأثير العامل فيه ، بخلاف سائر الحالات التي تكون فيها الجملة معمولة لعامل ليس فعل القول أو ما كان في معناه ويكون لها محلّ إعرابيّ تركيبيّ عند حلولها محلّ المفردة أي متى قام التّعليق على غير الحكاية ،

- صور الدّلالة على المعنى والإحالة على الخارج : وهي تلك الحالات التي حملها النّحاة على العلاقة البدليّة ، وهي علاقة تركيبيّة إعرابيّة ، وحملها المتأخّرون واهمين على الإحالة البعديّة بسبب عدم اعتمادهم على حدود واضحة تفصل بين علاقات التّركيب والتّعليق وعلاقات التّفسير والإحالة .

2. عمل القول مجاله التّركيب والنظم دون الوضع

سبقت الإشارة (الفقرة 4 من الفصل السّابق = الفرق بين القول والتّلفّظ والنّطق ص 619) إلى أنّ القول ليس مجرّد التّلفّظ بدليل أنّ راوي القصيدة ليس قائلها بل القول هو تلفّظ القائل بكلام من إنشائه بدءا ، وهو عمل من قبيل النّظم لا الوضع . فقد ذكر الجرجاني في حديثه عن الوجه الذي منه تحدث نسبة الكلام إلى صاحبه " أنّنا إذا أضفنا الشعر أو غير الشعر من ضروب الكلام إلى قائله لم تكن إضافتنا له من حيث هو كلم وأوضاع لغة ولكن من حيث توخّى فيها النظم الذي بيّنّا أنّه عبارة عن توخّي معاني النحو في معاني الكلم ... [فـ] أنفس الكلم بمعزل عن الاختصاص " (دلائل 277). فصاحب الكلام لا ينسب إليه كلامه من حيث وضع الكلم (أي في الأسماء والأفعال والحروف) للمعاني ولا من حيث استعمالها منعزلة ولا من حيث سبقه إلى وضع صور التّركيب بينها ، فهو لا يعمل في أوضاع اللغة ، إنّما ينشئ القول بتوخي النظم باستعمال الكلم ومراعاة أوضاع اللغة بما في ذلك استعمال الألفاظ مقصودا بها التّعبير عن دلالاتها وتوخّي صور التّركيب بينها مقصودا بها التّعبير عن مختلف المعاني النّحويّة ، ولو لا خشية الإسقاط لقلت إنّ الجرجاني يفصل فصلا واضحا بين المستوى الوضعي الجماعي في اللغة والمستوى الفردي المتجسّم في استعمال كلّ متكلّم ، ولا نظنّ أنّ كلام الجرجاني في حاجة إلى مثل هذا الإسقاط، فعبارته أوضح ممّا حاولنا أن نقرّبها به.

على أنّك إذا ذكرت تمييزهم بين المعنى الإفراديّ الوضعيّ والمعنى التّركيبيّ الاستعماليّ لم تحتج إلى هذا الاحتراز وأمكنك أن تذهب إلى أنّ القول عندهم لا يخرج عن الإجراء والاستعمال ، الأمر الذي يجعله من قبيل الأعمال التي يأتيها المتكلّم لإيقاع أعمال أخرى : فالمتكلّم يقول عبارة لتزجية عمل آخر : إخبارا أو استخبارا أو غيرهما.

ويمكن أن نخلص ممّا تقدّم إلى اختصاص كل قول بقائل ، وإلى أنّ القول يعتمد على أوضاع اللغة كلمها ومركّباتها ، وإلى أنّه أمر يختلف عن مجرّد النطق والتلفّظ بما هو عمل يختصّ به قائله دون سواه وبهذا يستوفي القول جميع شروط ما أصبح يسمّى بـ "عمل القول" acte locutionnaire ، ولكنّ الجرجاني تجاوز هذا الجانب ليرى في القول عملا وسلوكا يجني منه صاحبه تبعاته، شأنه في ذلك شأن مختلف ما يأتيه من أعمال.

3. عمل القول ووحدة القائل : لكلّ قول قائل واحد .

لم تكن إثارة الجرجاني لهذه المسألة غرضا بل كانت عرضا ، كان ذلك عندما حدّث عن الفرق بين تعريف الخبر وتنكيره فاحتاج إلى إقامة الدّليل والإدلاء بالحجّة فكان ممّا استدلّ به على قيام الفرق بين الإخبار بالنّكرة والإخبار بالمعرفة بداهة وحدة القائل وتعذّر اجتماع القائلين المتعدّدين على القول الواحد .

1.3 عدم جواز العطف على القائل المعيّن

تعرّض الجرجاني (دلائل ، 136 - 137) إلى الفرق بين تنكير الخبر وتعريفه في مثل قولك " زيد منطلق " وقولك " زيد المنطلق " ، قال : ومن الفرق بين المسألتين ، وهو ممّا تمسّ الحاجة إلى معرفته ، أنّك إذا نكّرت الخبر جاز أن تأتي بمبتدإ ثان على أن تشرك بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأوّل ، وإذا عرّفت لم يجز ذلك .

تفسير هذا أنّك تقول " زيد منطلق وعمرو " تريد "وعمرو منطلق أيضا " ولا تقول " زيد المنطلق وعمرو " ذلك لأنّ المعنى مع التّعريف على أنّك أردت أن تثبت انطلاقا مخصوصا قد كان من واحد فإذا أثبتّه لزيد لم يصحّ إثباته لعمرو" (دلائل، 137).

وقد اعتمد الجرجاني في هذه المرحلة من الاستدلال ما تقتضيه مقولة التّعريف من حصر وتخصيص ينافيان الجمع ويمنعانه وما تقتضيه مقولة التّنكير من إطلاق وعموم يناسبانه ويبيحانه ، فكان للعطف في هذا الاستدلال دور الرّائز استعان به ليبيّن الفرق بين تعريف الخبر وتنكيره ، ثمّ استشهد على طريقة النّحاة بمثالين يقرّبان الغرض . فكان العطف في هذه المرحلة ممتنعا بمقتضى المعنى النّحويّ .

ولا بدّ أنّ صاحبنا توقّع في نفس قارئه بعض الحيرة والتّردّد في فهم ما قدّم فاستعان على المزيد من تقريبه بأمر آخر ليس مجاله النّحو إنّما مجاله ما ألفه النّاس في حياتهم اليوميّة ، قال : " ومن الواضح في تمثيل هذا النّحو قولنا " هو القائل بيت كذا " كقولك " جرير هو القائل " ليس لسيفي في العظام بقيّة " فأنت لو حاولت أن تشرك في الخبر غيره حاولت محالا ، لأنّه قولُه بعينه ، فلا يتصوّر أن يشرك جريرا فيه غيرُه " (دلائل ، 137) .

وقد عمد الجرجاني في الاستدلال الثّاني على الفرق بين تعريف الخبر وتنكيره

إلى ظاهرة طبيعيّة يخضع لها منطق الأشياء و يستطيع أن يدركها عامّة النّاس علاوة على خاصّتهم ، وهي انفراد كلّ قول بقائل واحد أو قل تعذّر اجتماع قائلين على قول واحد ، وفضل هذا المثال المعتمد على الخصوصية المنطقيّة الدّلاليّة للقول على المثال المعتمد على انطلاق زيد وعمرو أن الثّاني لا تلائمه الصّيغة "زيد المنطلق وعمرو" لكنّه يمكن أن يتصوّر في الواقع ، فليس من الغريب أن يشترك زيد وعمرو في الانطلاق ، أمّا المثال الأوّل فهو ممتنع صيغة ونحوا وغير معقول منطقا ودلالة فلا يمكن تصوّر حدوثه في الواقع .

فإذا تجاوزنا هذا الجانب الاستدلاليّ ونظرنا في المثال الثّاني في ذاته لاحظنا أنّ هذا السّياق مكّن الجرجاني من الوقوف على هذا الأمر ومن أن يخرجه من الضّمنيّة إلى التصريح وكان من الممكن أن يظلّ ضمنيا ، ثمّ إنّ هذا السّياق ذاته دليل على أنّ هذه الظّاهرة أمر كان يعتبر بديهيّا ، ولولا اعتبارهم إياها من البديهيات لما اعتمدها الجرجاني بيانا وتوضيحا لما أراد أن يستدلّ عليه .

فالاعتقاد الرّاسخ أن عمل القول في نظر النّحاة عمل خاصّ لا يمكن أن يشترك فيه اثنان ، ويلتقي رأيهم هذا برأيهم في المتكلّم وعلامات إضماره ، فقد قابلوا بين المتكلّم وحده وله علاماته الخاصّة بحسب صور تصرّفه رفعا ونصبا وجرّا منفصلا ومتّصلا والمتكلّم مع غيره وله علاماته الخاصّة به أيضا (انظر باب الإضمار في القسم الرّابع الباب الرّابع من عملنا) حيث نفوا جمع المتكلّم جمعا حقيقيّا وذهبوا إلى أنّه يكون وحده أو مع غيره .

فإذا كنّا من المولعين بحالات التّطابق بين أبنية اللغة وأبنية العالم الخارجي ومناسبة الأولى لمقتضيات طبيعة الثّانية كان لنا في إقامة تعذّر جمع المتكلّم على تعذّر اجتماع القائلين على القول الواحد دليل وحجّة على أنّ اللغة قد قدّت على نحو مناسب لطبيعة الأشياء ولما هو موجود في الواقع ، لكن دون أن يفضي الأمر إلى التّطابق البسيط .

2.3 إسناد فعل القول إلى أكثر من واحد من باب تعدّد القائلين لا من باب الاشتراك في القول الواحد

قلنا إذن إنّ ضمير المتكلّم لا يجمع جمع سائر الأسماء ، و إنّ فعل القول لا يمكن أن يكون حاصلا من أكثر من واحد ، لكنّك تلاحظ متى اطلعت على أقرب النّصوص كالقرآن مثلا أنّ الفعل "قال" قد جاء، حسب المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، مسندا :

- إلى الغائبيْن ، مثل "قالا : ربّنا ظلمنا أنفسنا" (الأعراف 7 : 23) ، وكذلك (طه 20: 45) و (النّمل 27 : 15)

-وإلى الغائبتين، مثل : "قالتا لا نسقي حتّى يصدر الرّعاء" (القصص 28 : 23) وانظر كذلك (فصلت 41 : 11)

-وإلى الغائبين ، مثل : "وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا : إنّما نحن مصلحون (البقرة 2 : 11) ، وقد ورد إسناد فعل القول إلى الغائبين في 328 موطن آخر من القرآن (ولم يرد مسندا إلى الغائبات) .

وبالتّالي فإنّ الفعل "قال" يسند إلى القائل وإلى القائليْن وإلى القائلين شأنه شأن سائر الأفعال . والحالة القائمة على المجاز المرسل والمتمثّلة في إسناد الفعل للجمع لا تكاد تستوقفنا لأنّها آيلة إلى وحدة القائل كما في : " وقالت النّصارى ليس اليهود على شيء(البقرة 2:113) " أو "قلنا ..." أو " قالوا... " فهي استعمالات أساسها المجاز المرسل القائم على علاقة الكلّيّة (دلالة الكلّ على الجزء) . لكنّ الأمر ليس كذلك في جميع الحالات التي يسند فيها فعل القول إلى الجمع ، إذ منها ما يرجّح كفّة اجتماع القائلين على القول الواحد أو يوهم به ، كما تلاحظه في المثال التّالي : " قال الحاضرون : الله أكبر وإنّا لله وإنّا إليه لراجعون " . فهل نحن تجاه حالة من حالات اشتراك القائلين في قول واحد ؟

إنّنا إذا ذكرنا أنّ مقولة الجمع تجري على الأسماء دون الأفعال باعتبار قيامها في الأولى على تعدّد الذّوات في حين لا تجمع الأفعال إنّما تكون مسندة إلى الواحد أو إلى الجمع أي إنّها تقوم على تعدّد القائمين بالحدث لا على تعدّد الحدث وجب البحث عن اجتماع أكثر من قائل على القول الواحد في المقول لا في القائل أي في المفعول لا في الفاعل . وبالتّالي لا يكون من المفيد استقراء الحالات التي يرد فيها فعل القول مسندا إلى الجمع بل المفيد أن تنظر في المفعول أي المقول الذي يبنى على فعل القول ، فإذا فعلت لاحظت أنّ هذا المقول لا يخرج عن الطّبيعة التي سبقت الإشارة إليها بمناسبة الحديث عن الحكاية وهو كونه لفظا محكيّا قائما على التّأدية ، وله من هذه الزّاوية وضع الخارج ، ثمّ إنّه لا يخرج عن اختصاص كلّ قائل بقول خاصّ تلفّظ به ، لكنّ الأقوال شأنها شأن كلّ ما قام على الحكاية لا تثنّى ولا تجمع (اذكر الخاصّيّة الأولى للمحكيّ المذكورة أعلاه) فيقتصر فيها على التّأدية ، ولك أن ترى في هذا ضربا آخر من المجاز قائما في هذه الحالة على دلالة الواحد الفرد على الجمع فيكون قولك " قال الحاضرون : الله أكبر" مساويا لقولك « قال كلّ من

الحاضرين : الله أكبر » ، وإذا بك تجاه حالة قريبة من الحالة التي أشار إليها سيبويه من تعذّر جمع " أحقّ الخيل بالرّكض المعار" أو في حالة تشبه قولك " كتب على الجدران : الله أكبر " حيث دلّ الفرد على الجمع .

ونخلص ممّا تقدّم إلى أنّ المقول لا يخرج عن حالة من الحالات التّالية :

- أنّ فعل القول لا يمكن أن يسند على الحقيقة إلاّ إلى قائل فرد أو قل بعبارة أدقّ إنّ المقول لا يمكن أن يكون له أكثر من قائل ، وعبارات يرد فيها المقول متعلّقا بفعل القول مسندا إلى غير المفرد تحمل إمّا على المجاز المرسل (دلالة الكلّ على الجزء) وإمّا على استعمال فعل القول دالاّ على غير عمل القول ، كدلالته على الاعتقاد والرّأي أو على ترديد جمع من الحاضرين لعبارة من العبارات القصيرة المحفوظة من قبيل التّكبير أو التّرجيع أو ما شابههما من الأدعية أو من عبارات الاستحسان أو الاستهجان يقولها قائلان أو ألف في آن واحد . أمّا إذا تعلّق الأمر بكلام قائم على الإنشاء والنّظم فإنّنا لا نرى الوجه في القيام به بصورة جماعيّة ، بل إنّ آداب الكلام تدعونا إلى الصّمت والإنصات متى تكلّم المتكلّم وتنهانا عن أن نقطع عنه كلامه . ولا تحسم القضيّة بما قلنا فإنّ لإمكانيات اجتماع أكثر من قائل على القول الواحد وجوها أخرى من التّصريف لا تتّصل اتّصالا مباشرا بما نحن فيه كما جاء عندهم من حديث عن العطف التّفسيريّ (انظر العطف التّفسيريّ في باب العطف) أو ما يمكن أن يعمد إليه أصحاب الأدب التّجريبيّ من تصرّف في سنن الخطاب بالتّعطيل أو التغيير منها في ظروف تشبه تصرّف عالم الأحياء في التّركيبة الجينيّة للكائنات الحيّة التي يعملون عليها في ظروف مخبريّة .

4. القول ملزم لقائله لأنّه ليس مجرّد تلفّظ بل نيّة واعتقاد وعمل

انطلق الجرجاني من مسألة عطف الجوابين المتعلّقين بشرط واحد متى كان "المعطوف فيه شيئا لا يكون حتّى يكون المعطوف عليه " (دلائل 180) ، ورفض أن تحمل عليه الآية " وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا : إنّا معكم إنّما نحن مستهزئون ، الله يستهزئ بهم " (البقرة 2 : 14-15) ، قال : " وهذا وإن كان يُرى أنّه يستقيم فليس هو بمستقيم ، وذلك أنّ الجزاء إنّما هو على نفس الاستهزاء وفعلهم له وإرادتهم إياه في قولهم 'آمنّا' لا على أنّهم حدّثوا عن أنفسهم بأنّهم مستهزئون ، والعطف على 'قالوا' يقتضي أن يكون الجزاء على حديثهم عن أنفسهم بالاستهزاء لا عليه نفسه ".

ويبيّن ما ذكرناه من أنّ الجزاء ينبغي أن يكون على قصدهم الاستهزاء وفعلهم له لا على حديثهم عن أنفسهم بـ"إنّا مستهزئون" أنّهم لو كانوا قالوا لكبرائهم "إنّما نحن مستهزئون" وهم يريدون بذلك دفعهم عن أنفسهم بهذا الكلام وأن يسلموا من شرّهم وأن يوهموهم أنّهم منهم وإن لم يكونوا كذلك لكان لا يكون عليهم مؤاخذة فيما قالوه ، من حيث كانت المؤاخذة تكون على اعتقاد الاستهزاء والخديعة في إظهار الإيمان ، لا في قول "إنّا استهزأنا" من غير أن يقترن بذلك القول اعتقاد ونيّة " (دلائل الإعجاز ص 181) .

أوردنا هذا الكلام على طوله لما رأيناه فيه من أهمّية وخطورة تتعلّقان بما بدا للجرجانيّ وراء عمل القول :

فالقول ولا شكّ عمل يقوم به المتكلّم ، وهو ما تبيّناه في الفقرة السابقة من كلام الجرجاني ، لكنّ القول بالإضافة إلى ذلك :

أ – عمل يقوم على الاعتقاد والنيّة ، إذ يؤاخذ القائل على اعتقاده ما يقول لا على تحريك شفتيه بما قال،

ب – عمل به يحقق المتكلّم عملا آخر ، إذ يؤاخذ القائل إذا قال "أنا مستهزئ" على استهزائه أي على تزجيته عمل الاستهزاء وقيامه به لا على قول العبارة "أنا مستهزئ" أو الإخبار عن كونه مستهزئا .

ج – عمل يحقّق به المتكلّم عملا غير الذي له في الأصل : فقول المشركين "آمنّا" لم يحققوا به إخبارا – وهو المعنى الأوّل لهذه العبارة – إنّما حقّقوا به الاستهزاء .

مما تقدّم نلاحظ أنّ قيمة القول ليست فيه من حيث هو عمل قول ، بل في ما تنطوي عليه نفس قائله وسريرته من نيّة واعتقاد وفي ما يحققه به من عمل وسلوك عند إجراء القول . ونحن لا نقول إنّ الجرجاني قد انتبه إلى قيمة عمل القول ، ولو فعلنا لقلبنا واقع الأمر ونزّلنا السّابق إلى الأمر منزلة التّابع الذي اقتفى الأثر . بل إنّ الجرجاني جعلنا بفضل ما بلغه تحليله من عمق ودقّة ندرك الوظيفة الأساسيّة لعمل القول ، وهي وظيفة طبيعيّة بسيطة بديهيّة ، وقلّما يجد الباحثون من العناء في الكشف عن الحقائق ما يجدونه في الكشف عن البديهيّات .

وممّا يدلّ على بداهة الأمر مجموعة من ردود الفعل عند استعمال عمل القول ، من ذلك أنّك تقول لمخاطبك " أنت كاذب " و" أنت كلب " ... فما يؤلم المخاطب من الأمثلة السابقة ليس عمل القول في حدّ ذاته ، بل هو سوء ظنّ المتكلّم به واعتقاده ونيّته والعمل الذي أنجزه بعمل القول من اتهام بالكذب أو شتم ... ومن ذلك أيضا

أنّه إذا سألك سائل " كيف تقول هذا ! " فإنّه لم يسألك عن الصورة أو الكيفيّة التي لفظت بها هذا القول وإنّما يسأل عن سبب ما تنوي وتعتقد أو ينكر عليك ما فعلته بقولك الذي قلت ، ولو أجبته عن أصل معنى سؤاله لجانبت ما قصد إليه .

ولذلك فإنّك ترى أنّ بعضهم متى أراد أن يهوّن عليك أمر ما قيل فيك يعمد إلى أن يحصر معنى القول في مجرّد عمل القول دون اعتبار النيّة والاعتقاد ودون اعتبار العمل الذي أنجز بواسطة القول ، فيقول لك مهوّنا الأمر " دعه يقول ، إن هو إلاّ قول" ، وقلّما ينفع مثل هذا الكلام في التهوين عليك لنفاذ العمل الذي أنجز بواسطة القول .

ويذكّرنا هذا المعنى بما ذهب إليه بعضهم من إرجاع معنى "الكلام" إلى الكَلْم أي الجرح – والكلام وثيق الصلّة بالقول باعتباره قولا تامّا ، فإذا انطلقت من الكلام صحّ فيه جميع ما قيل بشأن القول ، وكذلك إن أنت انطلقت من اللغة (ولذلك تجدهم يقولون : الأعمال الكلاميّة والأعمال اللغويّة والأعمال القوليّة) ويمكن أن نذكر على سبيل المثال ما ذهب إليه ابن جني عند حديثه عن تقليبات الحروف الثلاثة "الكاف واللام والميم " واعتباره إياها دالّة على القوّة والشدّة ، وذكر لها خمسة أصول مستعملة أوّلها "ك ل م" ، " ومنه الكلم للجرح ، وذلك للشدّة التي فيه ، ...ومنه الكلام وذلك أنّه سبب لكلّ شرّ وشدّة في أكثر الأمر ... فلمّا كان الكلام أكثره إلى الشرّ اشتق له من هذا الموضع " (الخصائص : 1 ، 13-15) . ولئن كنّا لا نطمئنّ إلى هذا التأثيل للفظة الكلام كلّ الاطمئنان فإنّه يدل على تفشّي الرّأي القائل بأنّ قيمة الكلام إنّما هي ما يحدثه في نفس السّامع من أثر ، صحيح أنّ عمل القول أوالكلام أمر لا يتجاوز التّلفظ وتحريك الشّفتين ، لكنّ العمل الذي ينجز به غيث نافع أوسيف قاطع . ولئن كنّا لا نجني من ربط الكلام بالكلْم وإحداث الأذى كبير فائدة فإنّه يمكن أن يقوم دليلا على أنّ المستعملين قد أدركوا بحدوسهم ما يأتيه المتكلّم بكلامه من الأعمال اللغويّة من باب الاغتياب أو النّميمة وغيرهما كثير .

5. دور القول في بساطة النّصّ وتركّبه

1.5 وحدة القول عماد النصّ البسيط وتعدّده عماد النصّ المركب

حدّث سيبويه عن دخول ألف الاستفهام على الواو ، وهو موضع تنازعت فيه الواو والهمزة موطن الصّدارة في الجملة فكانت الغلبة للثّانية ، أو قل قدّم معنى الاستفهام على معنى العطف ، وقام المثال الذي ذكره عن هذه الحالة على الجمع بين

قولين لقائلين مختلفين في صورة محاورة (أو مقاولة على حدّ عبارة السّكّاكيّ) بني فيها استفهام على استفهام سابق ، قال سيبويه :

"هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام : وذلك قولك " هل وجدت فلانا عند فلان ؟ " فيقول " أو هو ممّن يكون عند فلان " فأدخلت ألف الاستفهام ، وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام ، وتدخل الألف عليها فإنّما هذا استفهام مستقبل بالألف ، ولا تدخل الواو على الألف كما أنّ "ها" لا تدخل على الواو " (الكتاب III ، 187) .

وأشار المبرّد إلى نفس الظّاهرة في "باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام" وجاء المثال الذي ذكره قائما على الجمع بين قولين لقائلين مختلفين بُني فيها استفهام على إخبار متقدّم عليه "وذلك قولك إذا قال القائل : رأيت زيدا عند عمرو "أوهو ممّن يجالسه ؟ " **استفهمت على حدّ ما كنت تعطف** ، كأنّ قائلا قال " وهو ممّن يجالسه " ، فقال : " أوهذا كذا " (المقتضب III، 307) .

فقد ذهب المبرّد إلى حمل الاستفهام على العطف ، ولم نجد أثرا لمثل هذا الحمل في كلام سيبويه ، رغم عقده بابا لظاهرة تقدّم همزة الاستفهام على الواو . وقد بدا لنا في كلام المبرّد محاولة لتفسير الظّاهرة بعد أن وصفها سيبويه ، وكأنّ الثاني بدأ من حيث وقف الأوّل فحاول أن يقف على علّة هذه الظّاهرة ويفصّل أحكامها :

فـ "هذه الألف لتمكّنها تدخل على الواو ، وليس كذا سائر حروف الاستفهام ، إنّما الواو تدخل عليهن في قولك " وهل هو عندك " فتكون الواو قبل "هل" . وتقول: "وكيف صنعت" ؟ ، ومتى تخرج؟ وأين عبد الله؟ " ، وكذلك جميعها إلاّ الألف . ولا تدخل الواو على 'أم' ولا 'أمْ' عليها ، لأنّ 'أمْ' للعطف والواو للعطف ... والواو ههنا بمنزلة الفاء في قولك : أفأمنوا مكر الله (الأعراف 7 : 99) (المقتضب III، 307) .

"**وهذه الواو وواو العطف مجازهما واحد في الإعراب** ، ... وتكون في الاستفهام والتقرير كما ذكرنا في الألف وللتّعجّب وللإنكار" (المقتضب III، 308) .

ففي نصّ الخطاب البسيط - الذي يتميّز بعدم تغيّر أدوار التخاطب - يكون الكلام عطفا على النحو التّالي :

(1) رأيت زيدا عند عمرو ، وهو ممّن يجالسه "

وفي النصّ المركّب - الذي يتميّز بتغيّر أدوار التخاطب - يكون الكلام على العطف أيضا ، إلاّ أنّ المعطوف من قول قائل كان في الكلام الأوّل مخاطبا وبالتّالي جاز

عطف الكلام الثّاني على الأوّل ، ولو لا الاختلاف في أدوار التخاطب ، لاستحال ذلك، لاستحالة أن يخبر المتكلّم بشيء ثمّ يسأل عنه .

وفي هذا التحليل الذي ذهب إليه المبرّد - بحمل الاستفهام المسبوق بالواو على العطف - دليل على اعتباره أنّ هذا الباب يرجع إلى باب الجمل المعطوفة ، لكنّه عطف جملة قالها قائل على جملة قالها قائل آخر ، يدلّ على ذلك عبارة المبرّد "وذلك قولك - إذا قال القائل ..." فهذه الحالة ترجع إلى عطف قول قائل أوّل على قول قائل ثان .

على أنّ هذه الاثنينية تنقلب في نظر المبرّد وحدة ، والقولان يصبحان عمليّة تخاطب واحدة موحّدة وذلك بأن فعل فيها العطف فعلته ، ومعلوم أنّ العطف إشراك للثاني في حكم الأوّل ، وهذا الإشراك إشراك لا يجري في مستوى البنية الإعرابيّة الواحدة ولا في مستوى القول البسيط وإنّما في مستوى تركيب يحصل من قولين - لقائلين مختلفين - ثانيهما "مبنيّ" على الأوّل .

وجعل المبرّد هذا الكلام متعلّقا بالواو المسبوقة بهمزة الاستفهام ، وذكر أنّها أداة الاستفهام الوحيدة التي تتقدّم على حرف العطف (الواو والفاء) ، أمّا سائر أدوات الاستفهام فتكون الواو قبلها (" وليس كذا سائر حروف الاستفهام ، إنّما الواو تدخل عليهن في قولك " وهل هو عندك " فتكون الواو قبل 'هل' . وتقول : "وكيف صنعت ومتى تخرج وأين عبد الله") .

فإذا صدق ما ذهبنا إليه من قدرة الواو المسبوقة بهمزة الاستفهام على تكوين وحدة متكوّنة من قولين اثنين أو أكثر ، فهو على الواو السابقة لسائر أدوات الاستفهام أصدق ، وبالتالي يمكن أن نعمّم الأصل فنقول : إنّ الواو والفاء اللتين قبل أداة الاستفهام إن لم تكن الهمزة والتي بعدها إن كانت همزة إنّما هي لعطف قول قائل ثان على قول قائل أوّل ليتكوّن منهما وحدة قوليّة أو مركّب قوليّ تحقّق وحدته علاقة العطف .

2.5 حمل عطف الأقوال وفصلها على عطف الجمل وفصلها

على أنّ هذه العمليّة التي أشار إليها النّحاة من تأخّر حرف العطف على همزة الاستفهام أمر اختياريّ كما لا يخفى ، فالمتكلّم مخيّر في كلامه بين استعمال أحد الزّوجين التّاليين (أ) أو (ب) :

أ (1) : - تأخّر فلان .

(2) - أوهو ممّن يتغيّبون ؟

ب (3) : - تأخّر فلان .

(4) - أهو ممّن يتغيّبون ؟

وكون الأمر على هذا النّحو يمكّن من إدراك أنّ هذه الظّاهرة لا تخرج في الحالتين على طريقتي الرّبط اللّتين ضبطها النّحاة والبيانيون : العطف والإشراك أي الوصل أو القطع والابتداء والاستئناف أي الفصل . وأنت تلاحظ أنّ هاتين الطريقتين في الرّبط يمكن أن تجريا بين جملتين أو جمل من قول واحد أو بين جملتين أو جمل من قولين مختلفين . وهذا وجه آخر من وحدة الأصل واختلاف صور إجرائه باختلاف المستوى الذي يعمل فيه .

وهذا باب آخر من الأبواب التي يمكن أن نلج منها تركيب نصّ الخطاب . ولا نظنّ أن من تناول قضايا ما سمّاه السكّاكيّ بالمقاولة وأصبح يسمّى بالحوار والتّخاطب ، من الدارسين المحدثين (conversation, dialogue) قد بلغ مثل هذه الدّرجة من البناء والتجريد مع المحافظة على نفس القدر من الدّقة والملاءمة .

وقد برّر المبرّد إمكان تقدّم الهمزة على أداة العطف وانفرادها بمثل هذا الحكم دون سائر أدوات الاستفهام "بتمكّنها" : " وهذه الألف لتمكّنها تدخل على الواو". فما المقصود بالتّمكّن ، وهل لطبيعة الهمزة من النّاحية الصوتيّة دور في هذا التّميّز ؟

يمكن أن يكون ما ذهبنا إليه من حمل همزة الاستفهام على مجرّد العماد الصّوتيّ (انظر فصل الاستفهام ، ص 787 - 839) تفسيرا لتقدّمها على مكوّنات الجملة أو القول بما في ذلك أداة الرّبط التي تصلها بالسّابق وأن يحمل قولهم بتمكّن الهمزة في الاستفهام عدّها فيه أمّ الباب على اتّساع استعمالها بتخلّصها للدّلالة على الاستفهام معرّى من سائر المعاني .

3.5 من خصائص النّصّ البسيط والنّصّ المركّب

أشرنا إلى أنّه من بين الخصائص الشّكليّة التي يمكن أن تعتمد في التّمييز بين النّص البسيط والنّصّ المركّب اعتماد ثبوت أدوار التّخاطب وتغيّرها فيه من حيث الخارج (باعتبار أنّ النّصّ المركّب يبقى فيه المتكلّم هو المتكلّم والمخاطب هو المخاطب، ومفسّرهما مقاميّ حضوريّ ، ويبقى الغائب هو الغائب ومفسّره مقاليّ أو عرفيّ) ، ولعلّه بإمكاننا أن نعتبر هذه الظّاهرة حالة خاصّة من حالات ثبوت نوع الإحالة : ففي النّصّ البسيط يبقى العهديّ المقاليّ أو العرفيّ كذلك ، أمّا في النّصّ

المركّب فإنّه يمكن أن ينقلب مقاميًا حضوريًا ، والعكس ممكن أيضا إذ يمكن أن يصبح الحضوريّ غير حضوريّ ، وبالتّالي يمكن أن نراجع العلاقة بين العناصر الحضوريّة والعناصر غيرالحضوريّة إلى تقابل أعرق وأغرق كما في مطلع قصيدة أبي فراس :

(1) أقول وقد ناحت بقربي حمامة أيا جارتا هل تشعرين بحالي

حيث يصبح الغائب (حمامة) مخاطبا (المنادى "يا جارتا وضمير المخاطب في "تشعرين") ، على أنّ المتكلّم ظلّ متكلّما لأنّه نقل كلام نفسه ولو نقل كلام غيره لقامت صور أخرى من صور تغيّر أدوار التّخاطب .

6. هل يُنتقل من قول إلى قول دون أن تتغيّر أدوار التّخاطب ؟

1.6 قاعدة التغيير من أدوار التّخاطب بتعدّد القول

من خصائص فعل القول عند الانتقال من القول المدمِج إلى القول المدمَج ، كما تقدّم ، تحويل المخاطب إلى متكلّم و تحويل الغائب إلى متكلم أو مخاطب ، وذلك عند الانتقال من السرد والخبر إلى الأسلوب المباشر، كما تبيّنّا ذلك من المثل السّابق وكما يبيّنه المثال الموالي :

(1) ...رضي الأسد بذلك وصالح الوحوش [هم] عليه ووفين بذلك . ثم إن أرنبا أصابتها القرعة ، فقالت الأرنب [هي] : هل لكم [أنتم] في أن أريحكم [أنا، أنتم] من الأسد (ابن المقفّع : كليلة ودمنة ، مثل الأرنب والأسد ، آثار... 118) .

فقد تمّ التّغيير من أدوار التّخاطب عند الانتقال من القول المدمِج (من "رضي الأسد" ... إلى "قالت الأرنب") إلى القول المحكيّ المدمَج (من "هل لكم" ... إلى "من الأسد")إذ أصبح الغائب متكلّما [الأرنب —> ضمير المتكلّم في" أريح"] ومخاطبا [الوحوش —> ضمير المخاطب "كم "] في حين ظلّ الغائب غائبا في [الأسد —> الأسد]. ويمكن تلخيص هذه الحالات التي تمّ فيها التّغيير من أدوار التّخاطب على النّحو التّالي :

قول مدمِج		قول مدمَج
مخاطب	—>	متكلّم
غائب	—>	متكلّم / مخاطب

ويكثر هذا في الأخبار لاعتمادها على قصد "حكاية" كلام المخبر عنه وتأديته ولاجتماع السرد بالحوارفيها ، وفي هذه الحالة يصبح للمتكلم ذكر سابق ومفسر

مقالي. وكذلك الشأن بالنسبة إلى المخاطب ، هو ما يمكن أن نمثّله على النّحو التّالي حيث يشير السّهم إلى الإحالة على المفسّر :

[متقدّم في الذّكر] <—— أنا

[متقدّم في الذّكر] <—— أنت

2.6 الإخلال بقاعدة تغيير تعدّد القول من أدوار التّخاطب

على أنّك تجد في كلام بعض المحدثين خروجا عن هذا الأصل إذ يبقى المخاطب الوارد في الجملة القائمة على فعل القول مخاطبا في الجملة أو الجمل المقولة . فإذا اعتبرت أنّ من خصائص فعل القول تحويل المخاطب والغائب إلى متكلّم فهل نعتبر الاستعمالات التالية صحيحة مقبولة :

(1) "وكان ختام الرسالة الصغيرة قولك : انك لا تعيشين إلا لتتلقي رسالة مني وأنك تطلبين إلي أن أكتب إليك دائما" (سهيل ادريس ...) [1]

(2) " وقلت لي في تلك الرسالة انك تشعرين بالخوف من هذه الوحدة في حياتك وأنت وحيدة في البيت" (سهيل ادريس ...).

3.6 إفضاء مثل هذه الحالات إلى اللبس

لئن شفع كون المتكلّم مذكّرا والمخاطب مؤنّثا في المثالين السّابقين في ضمان المعنى وجنّب من اللبس فإنّ الخروج عنهما إلى مثال يكون فيه المتكلّم والمخاطب مذكّرين أو مؤنّثين يفضي بالضّرورة إلى اللبس ، وذلك متى حملت المثال السّابق على أنّه كلام بين أخت وأختها أو أمّ وابنتها أو متى نظرت في المثال التّالي (إن صحّ أن يقوله قائل) : (3) ؟ قلت لي إنّك مريض

حيث تلاحظ أنّ الاعتماد على الصّيغة اللغويّة لا يمكّن من معرفة من هو المريض: فضمير المخاطب يمكن أن يفسّر بالمتكلّم إن أنت راعيت قاعدة تغيير فعل القول من أدوار التّخاطب ، ويمكن أن يفسّر بالمخاطب إن أنت لم تراع تلك القاعدة ! ألا يكون وراء هذا الاستعمال التّداخل بين اللغات والتأثّر ببعض اللغات الأجنبيّة :

ولفعل القول في الفرنسيّة (والانقليزيّة) تصرّف يشبه تصرّف الأفعال الدّالّة على الجهة التي من قبيل croire كما تلاحظه في الأمثلة التّالية :

---

1 – لم نثبت في ما نقلناه عن سهيل إدريس ما لم يثبته من همزات القطع لقيام استشهادنا بكلامه على نوع الهمزة .

(4) tu as dis : je suis malade
(5) tu dis que je suis malade
(6) tu dis que tu es malade

ويمكن أن يحمل ما أشرنا إليه من استعمال فعل القول مرادفا للظّنّ ومتعدّيا بالموصول الحرفي "أنّ" على التأثّر بهذه اللغات ، لكنّنا نرجّح أنّ الأمر طرأ في العربيّة وكان من قبيل التّطوّر الذّاتي الدّاخليّ وتفشّي الظّاهرة التي أشار النّحاة إلى وجودها منذ القديم ، وكلّ ما في الأمر أنّها فقدت قيد الاقتران بالاستقبال والاستفهام .

خاتمة الفصل

المقول الوارد بعد فعل القول جزء من الواقع الحادث في العالم الخارجيّ ، لكنّه واقع من نوع خاصّ إذ أنّه ذو طبيعة لغويّة ولذلك يشتبه أمره بسائر الصّيغ اللغويّة ، وهذه الخاصّيّة التي ذكرناها لفعل القول مجالها الإجراء والاستعمال دون النّظام والوضع . وكون مفعول فعل القول جزءا من الخارج يمكن أن يعتبر تفسيرا لعدم عمل فعل القول في المقول ، وهو تفسير آخر يمكن أن يدعم التّفسير الذي ذكره النّحاة العرب من كون الفعل 'قال' فعلا دخلا على كلام قد عمل بعضه في بعض .

وقد يكون القائل في النّصّ قائلا واحدا وقد يكون قائلين أو أكثر، ولتناوب القائليْن أو القائلين في ما سمّي بالمقاولة والحوار والتّخاطب تصاريف في وجوه تركّب النّصّ بما ينتجه من تغيير في أدوار التّخاطب وتعدّد في أعمال القول لا يفضي إلى تعدّد النّصوص بل يفضي إلى تركّب النّصّ بتعاقب الأقوال وتتاليها ، وهو الباب الذي بدا لنا مناسبا لولوج تصنيف النّصوص حسب مقولة البساطة والتّركّب ، وهو تصنيف يمكن أن تدعمه الظّواهر الخطابيّة الصّيغيّة القائمة على ثبوت أدوار التّخاطب في النّصّ الواحد أو تغيّرها .

وقد بيّنّا أنّ لفصل الأقوال ووصلها نظيرا في فصل الجمل ووصلها ، وقد كنّا بيّنّا في القسم الثّاني أنّ لهذه الظّاهرة أيضا نظيرا أيضا في فصل المفردات وعطفها بالأدوات، وجريانُ هذا التّناظر في مستوى المفردات والجمل والأقوال دليل على أنّه قاعدة عامّة وأصل من الأصول المخترقة لأنواع الأجزاء التي تجري عليها .

الفصل الثّالث

دور عمل القول في ربط القول بسياقه المقاميّ

0. دور عمل القول في التّعبير عن الزّمان والمكان

الزّمان والمكان من المقولات الأساسيّة التي اعتنى بها الفلاسفة والمناطقة منذ القديم كما يشهد على ذلك بعض ما نقله الفلاسفة العرب عن الفلسفة اليونانيّة [1]، وتعود أهمّيّة هاتين المقولتين إلى ما لهما من دور في شرط الوجود ، فلكي يوجد الشيء لا بدّ أن يوجد بالضّرورة في مكان وفي زمان . على أنّ حديث اللغويين عن الزّمان والمكان يختلف عن حديث المناطقة عنهما لاهتمام الفريق الثّاني بالطّرق اللغويّة التي يتمّ التّعبير بها عنهما اهتماما لم يعتبره الفلاسفة من مشاغلهم الأولى. وسندخل الحديث عن هاتين المقولتين عند اللغويين بالتّمهيد له بما نقله الفارابي عند ترجمة كتاب المقولات لأرسطو وبعض ما حدّث به بنفينيست لأنّه يعدّ من الباحثين الأوائل الذين تناولوا هذه المسألة ضمن تأسيسه تحليل الخطاب .

1. أنواع الزّمان والمكان حسب الفارابيّ

وسنذكر ما حدّث به الفارابيّ عن الزّمان دون أن يغيب عن أذهاننا أنّ ما أورده إنّما هو من قبيل النّقل والترجمة عن كتاب المقولات لأرسطو . فمن المقولات التي ذكرها :

القول في مقولة 'متى' : " ومتى هو نسبة الشيء إلى الزّمان المحدود الذي يساوق وجودُه وجودَه ... والزّمان المحدود هو الذي حدّ بحسب بعده من الآن إمّا في الماضي وإمّا في المستقبل ،

وتكون الدّلالة على أحدهما (الماضي والمستقبل) :

– إمّا باسم له مشهور يدلّ على بعده من الآن في الماضي والمستقبل، أمّا في

1 – انظر على سبيل المثال : كتاب المنطق عند الفارابي مقولة 'متى' ومقولة 'أين' (108-110)

الماضي فكقولنا أمس وأوّل من أمس وعام أوّل ... وأمّا في المستقبل فكقولنا غدا أو بعد غد والعام المقبل ...

- وإمّا بحادث فيه معلوم البعد من الآن كقولنا على عهد هرقل الملك أو في زمان الحرب الفلانيّة (المنطق عند الفارابي ، 108-110).

القول في مقولة 'أين' : " وأين هو نسبة الشيء إلى مكانه ، وليس هو بالمكان ولا تركيب الجسم والمكان ، وبالجملة هو الشّيء الذي سبيله أن يجاب به في السّؤال عن الشّيء أين هو ، كقولنا : " في البيت " ، فإنّ الأين ليس هو البيت وإنّما هو ما يفهم من قولنا في البيت ، فإنّ حرف 'في' دالّ على النّسبة إلى البيت " (المنطق عند الفارابي ، 110)

وأنواع الأين منها ما هو أين بذاته ومنها ما هو أين مضاف ، فالذي هو أين بذاته كقولنا في الدّار وفي البيت وفي السّوق ، وما هو أين بإضافة فهو فوق وتحت وأعلى وأسفل ... (المنطق عند الفارابي ، 111).

2. أنواع الزّمان حسب بنفينيست

تناول بنفينيست الزّمان بالخصوص في كتابه :II ...Problèmes، الفصل الرابع " الكلام والتجربة الإنسانية "le langage et l'expérience humaine. وأقام حديثه عن الزّمان على التّمييز بين ضربين منه : الزّمان اللغويّ والزّمان غير اللغويّ ، ولنبدأ بالحديث عن الثّاني لكونه خارجا عن اللغة .

2. 1.1 الزّمان غير اللغويّ

وهو في نظره ينقسم بدوره إلى :

أ - الزمان الفيزيائيّ : وهو زمان متواصل متجانس متماثل لا نهائيّ خطّيّ يقبل أن يقطّع إلى ما لا نهاية له كما أنّه زمان يطول ويقصر ويختلف النّاس في تقديره بحسب ما يختلج في صدورهم ، وبحسب ما يحيون من تجارب ،

ب - التّوقيت التّاريخيّ chronique : وهو زمان عماده التقويم اعتمادا على أحداث طبيعيّة تُعتمد وحدات للتقسيم ، وهي أحداث تجري في الزمان دون أن تكون الزّمان ذاته (كحركة الكواكب وما ينجرّ عنها من تقسيم للزّمان إلى أيّام وليال وشهور وأحوال ...) ، (II ...Problèmes ، 70)

وللزمان التّاريخيّ ثلاث خصائص :

- شرط توفّر البداية stative ، وهي عادة ما تكون حدثا بارزا مثل ميلاد نبيّ

أو هجرته أو مُلك ملك أو حدوث ثورة تتّخذ معلما على البداية .

- شرط توفّر التوجيه ، بحيث تكون سائر الأحداث قبل الحدث الذي اتّخذ معلما على البداية أو بعده .

- قابليّة القيس حسب وحدات متفاصلة (أيّام ، شهور ، سنوات ، قرون ...)

والروزنامة أمر خارجيّ عن الزمان ، فهي لا تجري معه . وكلّ نقطة منه إذا اعتبرتها في ذاتها لا يمكن أن تعدّ حاضرا ولا ماضيا ولا مستقبلا فإذا قلت " 5 جوان 1949" فإنّها لا يمكن أن تعتبر من أحد هذه الأقسام (الماضي والحاضر والمستقبل) إلاّ بالنسبة إلى من عاشها أو من تلفّظ بها (II ...Problèmes ، 71) .

2.1.2 الزّمان اللغوي

هو ضرب من الزّمان لا يستوي في النّوعين السّابقين من الزّمان ، وما يميّزه بالذّات هو تعلّقه بعمل القول . فالحاضر هو زمان إجراء القول instance de parole وهو متجدّد بتجدّد عمل القول ، فهو حاضر بالنسبة إلى قول معيّن يقوله قائل معيّن (II ...Problèmes ، 74) ، والحاضر اللغويّ هو قوام التقابلات الزّمانية التي تحصل باللغة ، فهذا الحاضر المتنقّل بالتقدّم في عمليّة القول مع بقائه حاضرا يقوم حدّا فاصلا بين زمانين ينشآن عنه كما أنّهما ينشآن عن إجراء عمليّة القول : فالزمان أو الحدث الذي أصبح غير مزامن للقول ينقلب ماضيا منقضيا ، وأمّا الزّمان أو الحدث الذي لم يصبح بعد حاضرا فإنّه يعتبر زمانا منتظرا مرتقبا باعتبار أنّه سيصبح حاضرا . واللغات تجمع على التمييز صياغيّا بين الحاضر والماضي ، وإن كان المستقبل في بعضها أقلّ وضوحا في مستوى التّقابل بين الصّيغ .

فالزّمان اللغويّ هو زمان المتكلّم ، وهو في الآن نفسه زمان المخاطب ، والزمان الذي هو زمان المتكلّم يقبله المخاطب معتبرا إيّاه زمانه ، فيتحوّل يومُه - وإن لم يكن هو الذي أنشأه - يومَه وأمسُه أمسَه وغدُه غدَه ، وسيسلك المتكلّم بالمثل نفس السّلوك إذا أصبح مخاطبا فيكون زمانُه زمان المتكلّم . فشرط الذّاتيّة المتبادلة المشتركة intersubjectivité هو قوام التّواصل اللغويّ (II ...Problèmes ، 76) .

ولكنّك إذا عمدت إلى فصل عبارة " اليومَ " عن الخطاب الذي يتضمّنها ، بأن تجعلها مثلا في نصّ مكتوب ، فإنّها بهذه العمليّة تفارق علامة الحاضر اللغويّ لأنّها لم تُقَل ولم يُتلفّظ بها ، ولا يمكن أن يحيل القارئ على أيّ يوم من أيّام الزمان

الكرونولوجيّ ، ... والسبيل الوحيدة لاستعماله وجعل زمانه غير مبهم هي أن يرفقها بما يدلّ على الزمان الكرونولوجي ، كأن يجعل فيه العبارة " اليومَ ، الخامس من جوان سنة 1949" ، والزّمان الحاضر شبيه في هذا بالمتكلّم متى أخرجته من الكلام الذي جرى فيه ، حيث يصبح صالحا لكلّ متكلّم ممكن ، ولا يزول الإبهام عنه إلاّ بأن تضيف إليه الاسم العلم على المتكلّم .

واعتمادا على هذه الخصائص فإنّ **الأشياء التي يعيّنها الخطاب والتي لا يستقيم أمرها إلاّ به ، لا يمكن أن تتعيّن إلاّ بالنّسبة إلى من له دور في عمليّة التّخاطب** . وعلى هذا النّحو يتمّ الربط بين الزّمان الكرونولوجي والزمان اللغوي (77 ، Problèmes... II) .

فإذا رمت المقارنة بين ما نقلناه عن الفارابيّ وما حدّث به بنفينيست عن الزّمان لاحظت أنّ حديث الثّاني كان ألصق باللغة وبصيغها ، لكنّ صلة الحديث الأوّل لم تكن منقطعة عنها انقطاعا تامّا . كما نلاحظ أنّ الفارابيّ أقام التّقابل بين الأزمنة على صلتها بالزّمان الذي سمّاه 'الآن' دون نصّ على كونه زمان التّكلّم ، في حين أنّ بنفينيست اعتبر أنّ هذا الزّمان إنّما هو زمان التّكلّم وبه يتمّ تعيين الماضي والمستقبل. على أنّ عدم نصّ الفارابي على كون 'الآن' زمانَ التّكلّم لا يعني أنّ هذا المفهوم كان غائبا من أذهان الفلاسفة والمناطقة القدامى .

2.2 تجدّد القول بالقائل : بالنسبة إلى المحدِّث والمحدَّث عنه

"يتبدّى عمل الخطاب الذي ينتج الضمير "أنا" في كلّ مرّة يتمّ فيها التلفظ بالضمير "أنا" باعتباره عملا واحدا بالنّسبة إلى الذي يتقبّله ولكنّه يكون عملا متجدّدا بالنّسبة إلى الذي ينجزه وينتجه وإن تكرّر ذلك ألف مرّة لأنّه بواسطته يتمّ في كلّ مرّة إقحام المتكلّم في زمن جديد وفي نسيج مقاميّ مقاليّ جديد مختلف" (Problèmes... II، 67) .

نلاحظ أوّلا أن المتكلّم يكون حاضرا في كلّ حلقة من حلقات الخطاب (جمله وأقواله) سواء تلفّظ بصيغة من صيغ ضمير المتكلّم أو لم يتلفّظ . فكلامه دليل على وجوده ، وبه يتمّ تجدّد الإقحام زمانا ومكانا ومقالا .

ونلاحظ كذلك أنّ هذا التّجدّد ليس رهين المتكلّم دون المخاطب ، فبالتّقدّم في الخطاب يجذّر المتكلّم كلامه في السّياق ويجدّد ربطه به ، يأتي ذلك بطريقة واعية ، والمخاطب بدوره معنيّ بهذا التّجدّد وهذا التّجذّر يدركهما على نفس الصّورة التي

يدركهما عليها المتكلّم ، وهو ما يحقق عمل التجذير من ناحية والتجانس بين القصد والتّأويل من ناحية أخرى .

ثمّ إنّنا لم ندرك لم هذا الحرص على إفراد ضمير المتكلّم بهذا العدد الضخم من الخصائص ، والحال أنّها خصائص يشترك فيها مع جميع الأشخاص الأخرى المشاركة في الخطاب ، وذلك مهما كان الدور الذي لها فيه (يستوي في ذلك المحدّث والمحدَّث عنه) ، فالتّقدّم في الخطاب بتجدّد القول هو الذي يحقّق تجدّد الإقحام زمانا ومكانا ومقالا بالنّسبة إلى كلّ عنصر من العناصر التي أشرنا إليها :

فالمتكلّم المحدّث يكون بعد كل قول في زمان وسياق مقالي ومقامي مختلف عن السّابق ، وهو ما أراد أن يبيّنه بنفينيست ، لكنّ هذه الخاصّية تشمل أيضا المخاطب ، فنحن نقدّر أنّه يدرك تجدّد الزّمان بتجدّد القول ، ونقدّر أيضا أنّه يدرك تجدد التّوازن الجديد الذي يحدثه القول اللاحق ، كما أنّه يقدّر ما قد يطرأ على المقام الماديّ من تغيّر ، ولو لا ذلك لما كان جديرا بدور المخاطب .

ولئن لم يكن الغائب (المحدَّث عنه) معنيًا بعمل القول على نفس النّحو، فإنّنا نقدّر أن للتقدّم في الخطاب بتجدّد القول فيه تأثيرا يكون بحسب طبيعة علاقة المحدَّث عنه بالخطاب ، فحاله قبل الخطاب ، ليست حاله أثناءه ولا حاله بعده ، ولولا هذا التأثير لما حدَّث محدِّث .

3.2 عمليّة القول توفّر الشروط الضروريّة لكبريات الوظائف اللغويّة

ذكر بنفينيست أنّه بمجرّد أن يستعمل المتكلّم اللغة للتّأثير في سلوك المخاطب فإنّه يملك جهازا من الوظائف منها :

الاستفهام : جميع الصّيغ المعجميّة والتركيبيّة التي يقوم عليها الاستفهام من أدوات وأسماء وعبارات وتنغيم الخ إنّما هي تابعة لعمليّة التّخاطب .

وكذلك الشأن بالنسبة إلى الأساليب التي من قبيل الطلب والنّداء ، التي تقتضي علاقة مباشرة بين المتكلّم والمخاطب وإحالة ضروريّة على زمان القول .

وللإخبار نفس الخاصّية وإن كانت فيه أقلّ وضوحا منها في سائر الأساليب ، فهو الصّورة العاديّة لتبدّي المتكلّم في عمليّة القول " (Problèmes... II، 67) .

ويخيّل إليك وأنت تقرأ هذا الكلام أنّ بنفينيست بصدد إعادة جميع ما قيل بشأن اللغة منسوبا إلى عمليّة التّخاطب ، لكأنّ الدّارسين قبله قصدوا إلى الفصل بين اللغة باعتبارها نظاما مجرّدا والاستعمال فصلا جذريّا صارما وإلى جعلها

مستقلّة عنه لا تمتّ إليه بصلة ، لكأنّ اللغة كائن مستقل بذاته يستفهم وينادي ويأمر وينهى ويتعجّب ...، ومتى انطلقت من هذا التصوّر ولم تعتبر الفصل بين اللغة والاستعمال مجرّد فصل اقتضاه منهج الدّراسة أمكنك أن تغترف من اللغة وتصبّ في الخطاب وتنسب إلى نفسك السّبق إلى وضع نظريّة الخطاب : يكفيك لذلك أن تعوّض اللغة بالقول والخطاب ، وأن تسقط عليهما جميع ما قيل فيها ، أو بعبارة أبسط أن تسقط ما قيل بشأن "ألسنيّة اللغة" على "ألسنيّة الكلام " على حدّ عبارة سوسير .

3. التّعبير عن الزّمان والمكان في النّحو العربيّ

ليس غرضنا تناول مختلف الطّرق التي يتمّ بها التّعبير عن الزّمان والمكان إنّما غرضنا الوقوف على أهمّ المفاصل التي تحكّمت في تنظيم حديثهم عنهما ومدى ربطهم لها بعمليّة القول عند إجراء الخطاب .

ومن الغريب أن تلاحظ أنّ الحديث عن الزّمان والمكان لم يكن في المؤلّفات العربيّة من مدخل خاصّ أفرز في المؤلّفات النّحويّة بابا مستقلاّ به إنّما كان من مداخل عديدة أهمّها مدخل تقاطع الخصائص الدّلاليّة للكلمة بمقولة الظّرف مكانا وزمانا (مثل علاقة الأفعال والأسماء بالزّمان والمكان) أو مدخل المتمكّن وغير المتمكّن والمنصرف وغير المنصرف أو مدخل المعرفة والنّكرة ...

1.3 الأسس الدّلاليّة للزّمان والمكان

جعل النّحاة للزّمان والمكان أسسا دلاليّة علائقيّة تخصّ ما يتعلّقان به وما لا يتعلّقان به . وتتمثّل أهمّ تلك الأسس في علاقة الزّمان والمكان بدلالتي الاسم والفعل ، فقد ذكروا أنّ الظّروف متضمّنة للأشياء " فكلّ شيء من المحدثات لا بدّ أن يكون في زمان أو مكان (شرح الكافية I، 289)، وهي بالتّالي تقع للأسماء والأفعال (المقتضب IV، 329) . فإذا تجاوزت عموم الظّرف إلى خصوصيّة دلالته على المكان أو الزّمان نشأت أصول دلاليّة فرعيّة توجّه تعلّقها بما تتعلّق به ، فمن أصولهم كذلك صحّة الإخبار عن الأسماء والأفعال بالمكان ، فظروف المكان تقع للأسماء والأفعال لأنّ فيها معنى الاستقرار (الإحالة السّابقة)، إذ لا يخلو الفعل من حيث هو حدث والاسم من حيث هو حدث أو ذات من الوجود في المكان. أمّا ظروف الزّمان فجميعها لا تكون ظروفا للجثث (الكتاب I، 136والمقتضب IV، 330 وشرح الكافية I، 273) لذلك اشترطوا في ما يصحّ تعليق الزّمان به عدم الدّلالة على الجثّة فـ"الظّروف من

الزّمان لا تتضمّن الجثث "، وهي سمة دلاليّة تتوفّر في بعض أقسام الأسماء دون بعض وعلّل المبرّد ذلك الامتناع بكون الاستقرار فيها لا معنى له ، ومثّل عنه بالمثال (1) :

(1) *زيد أخوك يوم الجمعة
(2) زيد أخوك يوم الجمعة وعدوّك يوم السّبت
(3) *الليلة زيد
(4) الليلة الهلال

فهذا المثال الأوّل لا يكون له معنى وأنت تريد بـ"أخوك" «النّسب» ، فإذا أردت بها الصّحبة (كما في المثال (2) كان له معنى ، وكذا الشّأن في المثالين الآخرين ، فانعدام معنى الحدث في (3) يجعله لا معنى له ووجوده في (4) يجعله ذا معنى . ولعلّ هذا السّياق من السّياقات التي يكشف لنا عمّا كانوا يقصدون بالمعنى كما يكشف عن الفرق بين الأصل والخروج عنه بسبب ما يطرأ على أصل الدّلالات . فأمّا القصد بالمعنى فيلتقي بما ذهبنا إليه من حمل المعنى على وجود المقابل في الواقع والخارج، وأمّا الخروج عن الأصل فهو من باب أثر الأمر الطّارئ على المطروء عليه .

2.3 الفعل والزّمان والمكان

جاء حديث النّحاة عن دلالة الفعل على الزّمان والمكان مقترنا بحديثهم عن بنيته العامليّة التي يحدثها فعدّدوا المفاعيل التي يتعدّى إليها ، بالمفهوم الواسع للتّعدية لا ذلك الذي يقوم على اقتضاء المفعول به ، قال سيبويه : "ويتعدّى الفعل إلى ما اشتقّ من لفظه اسما للمكان وإلى المكان لأنّه إذا قال : ذهب أو قعد **فقد علم أنّ للحدث مكانا وإن لم يذكره** كما علم أنهّ قد كان ذهاب ... ويتعدّى إلى الزّمان ... فإذا قال ذهب فهو دليل على أنّ الحدث فيما مضى من الزّمان ، وإذا قال سيذهب فإنّه دليل على أنهّ يكون فيما يستقبل من الزّمان" (الكتاب I، 35) .

وقد جاء التّمييز بين النّوعين من التّعدية (التّعدية إلى المفعول به والتّعدية إلى سائر المفاعيل) صريحا في كلام المبرّد فـ"الفعل <u>تعدّى أو لم يتعدّ متعدّ إلى ثلاثة أشياء</u>: إلى المصدر ويلي المصدر الزّمان ويليهما المكان وهو أبعد الثّلاثة" (المقتضب IV، 335-336) .

فالفعل من حيث هو حدث يقتضي الوقوع في الزّمان وفي المكان ، والفعل بما يكون عليه من الأبنية يدلّ - بالمعنى الدّقيق للكلمة أي يقوم دليلا - على مختلف

الأزمنة ، لكنّ أبنيته لا تمكّن من التّمييز بين الأمكنة المختلفة ، وفي اعتبار قيام الفعل دليلا على الحدث والزّمان والمكان باقتضائه لها اقتضاء ومتعدّيا إلى المصدر والزّمان والمكان سواء ذُكرت أو لم تذكر قول بإحداثه لهذه المحلاّت في مستوى الشّكل المجرّد للتّركيب القائم على الفعل ، فلكلّ فعل بنية تابعة له وهو دليل عليها، وهذه البنية لا تخلو من :

فعل + ... + حدث (مصدر) + زمان + مكان

وتجعل هذه البنية التّعبير عن الزّمان في ما تضمّن الفعل ناشئا عن أمرين أحدهما اضطراريّ وهو بنية من الأبنية التي يكون عليها الفعل والثّاني اختياريّ باعتباره موضعا يمكن أن يملأ وأن لا يملأ ، وهو موضع المفعول فيه للزّمان . أمّا المكان فلا يعبّر عنه إلا بالطّريقة الثّانية لانعدام أبنية مخصوصة يكون عليها الفعل للتّعبير عن تعيين المكان كما تقدّم أن ذكرنا ، وهي خاصّيّة تلتقي بطبيعة الزّمان المتجدّدة وطبيعة المكان غير المتجدّدة أو الأقلّ تجدّدا .

وإذا ذكرت تمييزهم بين الأصل والنّوع وإجراءهم هذا التّمييز بين أصل المعنى ونوع المعنى أمكنك أن تذهب إلى أنّ الفعل يدلّ بأبنيته على أحد الأزمنة ماضيا أو حاضرا أ و مستقبلا ، لكنّ الدّلالة على تعيين كلّ واحد من تلك الأزمنة لا تكون بأحد أبنية الفعل إنّما تكون بأمر آخر يمكن تعيينه قياسا على أصل المعنى ونوعه في الحذف والإضمار والتّعريف بل وحتّى في التّسمية بالاعتماد على التّمييز بين التّسمية الوضعيّة والتّسمية الاستعماليّة ، فكيف حدّث النّحاة عن الدّلالة على الأزمنة .

3.3 حدّ الماضي والحاضر والمستقبل ورتبها

من غريب ما حدّثوا به عن ترتيب الأزمنة ذهابهم إلى تقدّم المستقبل على الماضي، فقد ذكر ابن هشام أنّ " المستقبل متقدّم على الماضي عكس ما يتوهّم المبتدئون " (مغني ا، 283) . على أنّهم لم يكونوا يقصدون بالتّقدّم في هذا السّياق الترتيب في التّوقيت ، فقد مثّل ابن هشام لتوضيح هذا المذهب بالمثالين التّاليين :

(1) إنْ جئتني غدا أكرمتك

(2) لو جئتني أمس أكرمتك

تقول المثال الأوّل والمجيء غير حاصل ، فإذا انقضى الغد ولم تجئ قلت المثال الثّاني. فهذه الأسبقيّة كما تقدّم ليست من حيث الموضع الذي يحتلّه كلّ من الماضي

والمستقبل على الخطّ الزّمانيّ الموجّه إنّما هي قائمة على التّقابل بين غير الحاصل (إن جئتني) والحاصل (لو جئتني) ، وبديهيّ أن يكون غير الحاصل متقدّما على الحاصل .

وأنت تلاحظ أنّ هذه الأسبقيّة وهذا التّقدّم يقومان على الصّيرورة : فالمستقبل يصبح ماضيا لكنّ الماضي لا يصبح مستقبلا ، والمرحلة الأولى في عمليّة الصّيرورة متقدّمة بالطّبع على المرحلة الأخيرة (انظر الزّجّاجيّ : الإيضاح 85، فصل "الأفعال أيّها أسبق في التّقدّم") .

وجاء في هامش الصّفحة الحادية والثّلاثين من الجزء الثّاني من الخصائص كلام للمحقّق يزيد المسألة توضيحا ، فقد نقل المحقّق عن السّيرافي أنّ أبا اسحاق الزّجّاج – وتبعه في ذلك تلميذه الزّجّاجيّ – اعتبر المستقبل أوّل الأفعال واحتجّ لذلك بأنّ الأفعال المستقبلة تقع بها العِدات (من الوعد) ثمّ توجد فتكون حالا ثمّ يمضي عليها الزّمان فتكون ماضيا . وتجعلك هذه الحجّة تدرك المدخل الذي أقاموا عليه هذا الترتيب للأزمنة ، وهو أساس يعتمد على الصّيرورة ، أي إنّ ترتيبهم للأزمنة كان من حيث ما كانت عليه وما ستؤول إليه لا من حيث منزلتها على خطّ الزّمان الفيزيائيّ أو الكرونولوجيّ: فالمستقبل يصبح حاضرا والحاضر لا يصبح مستقبلا ، وهذا الاتّجاه اضطراريّ لا يمكن قلبه .

على أنّ المسألة لم تحظ بمثل هذا الإجماع لقيامها على قضيّة التّرتيب وقيام التّرتيب على اعتبارات مختلفة ككونه في الزّمان أو في المكان أو في التّقدير والنّيّة أو في درجات القوّة في النّفس ... (فقد أورد ابن جنّيّ (الخصائص 2، 30) أنّ قولهم "الاسم أسبق من الفعل" أنّه أقوى في النّفس وأسبق في الاعتقاد من الفعل لا في الزّمان) . ونسب المحقّق إلى أبي بكر بن السّرّاج القول بأنّ الحاضر هو أوّل الأفعال وأنّ بعض النّحاة يرى أنّ الأصل في الأفعال هو الماضي .

ولا تخفى أهمّية قول ابن السّرّاج بتقدّم الحاضر على سائر الأزمنة فهو رأي يلتقي بكون الحاضر أصل الأزمنة ، وتقدّمه واعتباره أصلا للماضي والمستقبل يعني أنّ قيامها لا يكون إلاّ متى اعتمدت عليه بعد قيامه وتعيينه .

4.3 الزّمان والقول

يمكن أن ننطلق من رأي أبي بكر بن السّرّاج من كون الحاضر هو أوّل الأفعال ، ونحن نلاحظ أنّ المعتبر به لم يكن التّرتيب من حيث تقدّم الواحد وتأخّر الآخر إنّما

كان الأولويّة القائمة على الأصل والمنشإ والتّقدّم في الاعتبار، ولنا أن نتساءل عن مأتى هذه الأوّليّة .

- النّصّ على التّمييز بين زمان القول وزمان مضمون القول :

ورد في تعريف ابن الحاجب للمفعول فيه قوله "هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان" وعلّق الرّضيّ على هذا الحدّ بكلام كشف عن الخلفيّات التي يقوم عليها تصوّرهم للعلاقة بين ما كان من خصائص القول وما كان من خصائص مضمونه ، قال : "يعني بقوله فعل مذكور الحدث الذي تضمّنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف " وفي هذا دليل على أنّ الأسترباذيّ عندما قال ما قال عن كلام ابن الحاجب ليس من باب التّأويل والتّكميل إنّما هو من باب الشّرح والتّفسير أي الكشف عمّا هو قائم موجود باعتباره المعنى الذي قصد إليه ابن الحاجب قصدا ، واحتجّ الرّضيّ على أنّ في كلام ابن الحاجب تنصيصا على هذا القصد بقوله : "وذلك لأنّك إذا قلت "ضربت أمس" فقد فعلت لفظ "ضربت" اليوم أي تكلّمت به اليوم ، والضّرب الذي هو مضمونه فعلته أمس ، فأمس ما فعل فيه الضّرب لا ضربت " (شرح الكافية I، 487) .

فقد ميّز الأستربادي تمييزا واضحا بين فعل اللفظ ومضمون اللفظ ، ونبّه إلى أنّ المفعول فيه منصبّ إلى الثّاني دون الأوّل ، ونصّ على أنّ زمان الأوّل إنّما هو "اليوم" أي زمان التّلفّظ وإجراء القول ، وهذا التّمييز يكفي لأن تقيم في كلّ كلام فصلا واضحا بين أمرين كلّ منهما يتعلّق به زمان ليس مختلطا بزمان الآخر :

- أمّا الأوّل فمضمون الكلام ، ويعبّر عن زمانه بما يوجد في الكلام من صيغ ومكوّنات كالأبنية الخاصّة للفعل والمفاعيل ، دورُها تقييد زمان ذلك المضمون ومكانه ،

- وأمّا الثّاني فهو اللفظ بالكلام أو كما قال "فعل اللفظ" وزمانه إنّما هو زمانك متكلّما أو قل زمان جريان اللفظ .

ويمكن أن نلخّص ما تقدّم على النّحو التّالي :

في كلّ كلام = مستوى المضمون محدّد زمانه : المفعول فيه وبناء الفعل

= مستوى فعل اللفظ محدد زمانه : زمان القول والتّلفّظ

ومن هذا الباب خرجت بعض الأسماء من التّصرّف إلى عدم التّصرّف : فالظّرف "سحر إذا أردت به سحر يومك معدول لا ينصرف ، فإن نكّر انصرف (المقتضب III، 103 و IV، 333 و 353-356) .

ولئن لم تجد في شرح الرّضيّ إلا ما يتعلّق بالزّمان فليس من العسير أن توسّعه ليشمل المكان لكونه كلاما يتعلّق بما حدّ به ابن الحاجب المفعول فيه للزّمان وللمكان ، ولو كان في ما قال الأستراباذيّ اختصاص بأحدهما لنصّ عليه لأنّ سكوته عنه سيفسد الحدّ الذي أراد أن يبيّنه ، فكان حديثه عن الزّمان دون المكان من باب الاقتصار القائم على الاختصار . فإذا حرصت على الإبانة أمكن أن تكمل الشّكل السّابق بأن تعتبر المكان داخلا فيه (مع عدم اعتبار أبنية الفعل لعدم دلالتها على المكان) على النّحو التّالي :

في كلّ كلام = مستوى المضمون محدّد مكانه : المفعول فيه
= مستوى فعل اللفظ محدد مكانه : مكان القول والتّلفّظ

3. 5 زمان المضمون يحدّد بالنّسبة إلى زمان القول والتّلفّظ

الآن :

حدّث الزّمخشريّ عن الآن بقوله : " 'الآن' وهو للزّمان الذي يقع فيه كلام المتكلّم" ووسم ابن يعيش هذا الزّمان بتسمية خاصّة وحدّه بالحدّ الذي ذكره صاحب المفصّل : "'الآن' ظرف من ظروف الزّمان معناه الزّمان الحاضر وهو الذي يقع فيه كلام المتكلّم الفاصل بين ما مضى وما هو آت " (شرح المفصّل IV، 103) ، وكونه حدّا فاصلا بين هذين الزّمانين " من ألطف ما يدرك (شرح المفصّل IV، 106) .

واعتبرت 'الآن' واقعة معرفة في أوّل أحوالها وأنّها لزمت موضعا واحدا فبنيت لأنّ لزومها هذا الموضع ألحقها بشبه الحروف ، فقد نقل السّكّاكيّ عن المبرّد أنّها من المبنيّات " لوضعها من أوّل أحوالها مع لام التّعريف " (مفتاح ، 144) ونسب ابن يعيش هذا الرأي إلى سيبويه والمبرّد (شرح المفصّل IV، 103) ، كما ذكر أنّ أبا إسحاق [الزّجّاج] ذهب إلى أنّ 'الآن' معرفة بالإشارة وأنّه إنّما بني لما كانت فيه الألف واللاّم لغير عهد متقدّم لأنّك تقول "الآن فعلت" ولم يتقدّم ذكر الوقت الحاضر " وبالتّالي يكون تعريفها تعريفا إشاريّا .

واعتبروا 'الآن' ظرفا مبهم المعنى وإن لم يعدّ من المبهمات لأنّه" يقع على كلّ وقت حاضر ولا يخصّ بعض ذلك دون بعض " علّلوا بناءه بإبهامه : " فأمّا علّة بنائه فلإبهامه ووقوعه على كلّ حاضر من الأزمنة " (شرح المفصّل IV، 104).

أمس :

" 'أمس' ظرف من ظروف الزّمان أيضا وهو عبارة عن اليوم الذي قبل يومك

الذي أنت فيه " (شرح المفصّل IV، 106) ، ونقل ابن يعيش عن أبى العبّاس المبرّد وعن ابن السرّاج أنّه " مبهم ووقع في أوّل أحواله معرفة فمعرفته قبل نكرة [كذا] فجرى مجرى الآن" (الإحالة السّابقة) .

في 'أمس' معنى لام التّعريف ، تعريف 'أمس' تعريف إشاري :

بناء 'أمس' "**لتضمّنه معنى لام التّعريف** ، وبيان ذلك بشيئين ، أحدهما أنّه معرفة ، ويدلّ على ذلك تعريفهم وصفه في قولهم "أمس الدّابر" و"أمس الأحدث" وثانيهما بأنّ تعرّفه باللاّم ، ويدلّ عليه تقسيم المعارف إلى خمسة أنواع بالإجماع ، وهي : المضمرات والمبهمات والمضافات والأعلام والدّاخلة فيها اللاّم ، وسبرها بأن ليس من المضمرات والمبهمات والمضافات كما لا يخفى ولا من الأعلام أيضا ، لدخول معنى الجنس فيه ، و<u>هو كلّ يوم سبق يومك بليلة</u> ، وامتناع ذلك في الأعلام " (مفتاح العلوم 143).

والتّعريف الذي في 'أمس' تعريف إشاريّ مقيّد بزمن حدوث القول ، يدلّ على ذلك تحديد السّكّاكيّ لمعنى 'أمس' بقوله : "**هو كلّ يوم سبق يومك بليلة**" ، والمقصود بالكاف هنا هو المخاطب بصفة عامّة متى تقمّص دور المتكلّم .

ويمكن ولوج نسبيّة الدّلالة على الزّمان في 'الآن' ،'أمس' و'اليوم' و'غدا' من باب الإبهام ورافعه ، فإذا ذكرت أنّ المبهم لا يدلّ إلاّ على أصل المعنى وأنّ استعماله لا يستقيم إلاّ برفع الإبهام عنه بما يضمن نوع المعنى وتعيينه أمكن الذّهاب إلى القول بأنّ هذه الظّروف المتعلّقة بزمان القول والتي تتحدّد بها أزمنة موضوع القول خاضعة للإواليّة الدّلاليّة التي تخضع لها سائر المبهمات : فهي تدلّ وضعا على أصل معناها وتدلّ استعمالا على تعيين نوع ذلك المعنى :

فأصل المعنى في 'الآن' الزّمانُ الحاضر ونوع معناها هو زمانك متكلّما أو مخاطبا، وأصل المعنى في 'اليومَ' اليوم الحاضر ونوع معناها هو يومُك متكلّما أو مخاطبا ، وقس على ذلك أصل المعنى ونوعه في 'أمس' و'غدا' ، فـ'أمس' اسم اليوم الذي قبل يومك و " غدا اسم لليوم الذي يلي اليوم الذي أنت فيه " (شرح المفصّل IV، 107) .

ذكر المبرّد الألفاظ التّالية "ضحى ، عشيّة ، عشاء ، بصر ، ظلام ، صباح ، مساء (وزاد في التّمثيل "عتمة " ممّا يدلّ على أنّ هذه القائمة ليست تامّة) ، وذكر أنّ حكمها "إن أردت بها النّكرات فهنّ متصرّفات " أمّا "إذا عنيت <u>اليوم الذي أنت فيه والليلة التي أنت فيها</u> لم ترفع من ذلك شيئا وتنوّن لأنّهنّ نكرات " (المقتضب IV،

355) . وكان سيبويه قد ذكر في هذه الكلمات (الكتاب ا، 225) "إذا أردت عشاء يومك ومساء ليلتك" أنّها لا تكون إلاّ نصبا .

وإذا رمت لهذه الاستعمالات مقابلا في غير اللغة العربيّة للاحظت أنّ عدم التّصرّف يوافق التّعريف بالإشارة والتّصرّف يوافق التّنكير كما في الفرنسيّة : Ce matin ... مقابل Un matin ... .

6.3 وقوع الأبنية الخاصّة بزمان موقع بعض

أشار سيبويه إلى أنّ "نفعل" قد تقع في موضع "فعلنا" في بعض المواضع (الكتاب III، 24) ومثّل على هذا الاستعمال بالبيت المعروف :

ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني فمضيت ثمّت قلت لا يعنيني

ومحلّ الشّاهد فيه استعمال "مضيت" بدل "أمضي" وأضاف قوله " واعلم أنّ أسير بمنزلة سرت إذا أردت بأسير معنى سرت" . ونقل المحقّق عن السّيرافيّ كلاما بمثابة القيد الإجرائيّ لهذه الظّاهرة : فالمتكلّم " إنّما يستعمل ذلك إذا كان الفاعل قد عرف منه ذلك الفعل خلقا أو طبعا ولا ينكر منه في الماضي والاستقبال ، ولا يكون لفعل فعله مرّة من الدّهر" (الإحالة السّابقة هامش 3) . وذكر النّحاة أيضا أنّ الفعل الماضي يقع موقع المضارع في الجزاء كقولك "إن فعلت فعلتُ" (المقتضب II، 2) ولنا في هاتين الظّاهرتين مثال آخر عن تعاند الصّيغة والمعنى وعن كون الغلبة للثّاني : فالصّيغة تكون في الأصل لمعنى لكنّها قد تخرج عنه ، أو قل تُخرج عنه متى دعاها المعنى إلى ذلك ، وهذا الدّاعي فيما نحن فيه هو التّأويل على السّياق المقامي والعرف ، وهو ضرب من ضروب الأمر يطرأ عليه الطّارئ مع توفّر القرينة والدّليل فيخرجه عمّا كان عليه وهو من الحالات التي قرأوا لها حسابا بل وجعلوا لها منزلة في أصولهم العامّة : فـ"قد يقع الشّيء في معنى الشّيء وليس من جنسه" (الإحالة السّابقة ص 3) . كما أنّك تلاحظ أنّ السّيرافيّ نصّ على شيء ولم ينصّ على آخر ، فلئن ذكر شرط كون الفعل في الفاعل من قبيل الطّبع أو التّطبّع فإنّك تلاحظ أنّ خروج بناء الماضي للدّلالة على العادة لم يكن ليوجد لولا تقدّم بناء المضارع الدّالّ على ذلك المعنى . وبهذا تلاحظ توفّر نوعين من الأدلّة : دليل مقاميّ عرفيّ وآخر مقاليّ نصّي .

من شروط الطّارئ القرينة والدّليل : فهل باب الطّارئ distorsion و écart جزء داخل في النّظريّة أم لا ؟ وهل تعتبر القرائن والأدلّة باختلاف أنواعها (المقاليّة

والنّصّيّة) من النّظريّة أم ليست منها ؟ إنّ الحلول هنا عديدة ، لكنّ الاختيار بينها يبقى مفتقرا إلى الحجّة المعتمدة في التّرجيح . على أنّ ما اختاره النّحاة منوال يعتمد الأصول ويقرأ حسابا للخروج عن الأصول بأصول أخرى كالأصل الذي تقدّمت الإشارة إليه من كون حلول الشّيء محلّ الآخر وتأديته معناه لا ينقله من جنس إلى جنس ، أو قل لا يهدم الحدود القائمة بين الأجناس والأصناف .

وليس فيما تقدّم ارتباط بدور القول في تحديد القيمة الزّمانيّة : فالصّيغة "قد أفعل" تدلّ على تكرار الفعل الذي من قبيل العادة ، وخرجت الصّيغة "فعلت" للدّلالة على نفس القيمة الزّمانيّة أي تكرار العادة وعدم التّقيّد بزمان معيّن . على أنّك تلاحظ أنّ هذا الإطلاق لم يكن ليكون لولا اعتماده على زمان القول الذي هو له بمثابة الأصل والأسّ .

7.3 زمان فعل اللفظ في الكلام الذي ليس له مضمون

نقصد بالكلام الذي ليس له مضمون الكلام غير القائم على الإخبار أي ما يسمّى الإنشاء طلبيّا كان أو غير طلبيّ ، ومعلوم أنّهم اعتبروا أنّ مثل هذا الكلام ليس له مضمون ، ومعناه الذي من قبيل الاستفهام أو الأمر أو النّهي ليس من قبيل المضمون ، ثمّ إنّه ليس حاصلا قبل إجراء الكلام والتّلفّظ به : على أنّ خلوّ هذا الضّرب من الكلام من المضمون لا يعني خلوّه من المعنى ، فمعناه هو العمل المزجّى به من أمر أو تحذير أو نداء إلخ ...(اذكر تمييز الأستراباذيّ بين "عبارة التّحذير" و"التّحذير" من حيث هو تزجية وعمل) .

وإذا كان الحاضر هو زمان فعل التّلفّظ وكانت تلك المعاني رهينة التّلفّظ بالصّيغة المناسبة التي تزجّى بها ككون حصول التّعجّب رهين التّلفّظ بإحدى صيغ التّعجّب وكذا التّحذير وسائر الأساليب الإنشائيّة أدركنا سبب اقتران كلّ ما عدّ من قبيل الأعمال اللغويّة القوليّة بالزّمان الحاضر باعتبار أنّ حصول تلك المعاني من تحذير ونداء واستفهام ... يقترن ضرورة بزمان القول ، الذي هو حاضر المتخاطبين دائما .

ولمّا كان الإخبار ذاته من قبيل ما يزجّى بعمل القول كان زمانه أيضا هو زمان القول والتّلفّظ به . فإذا تعلّق الأمر بتلك المعاني التي عددناها من معاني الدّرجة الثّانية (كالإسناد والنّفي والتأكيد والإضافة والتّشبيه ...) لكونها ممّا تتحقّق به المعاني التي من الدّرجة الأولى لاحظنا أنّها هي أيضا من المعاني التي زمانها زمان

التّلفظ بالقول وبالتّالي فإنّ زمانها هو زمان القول أي حاضر المتخاطبين ضرورة .

وعلى هذا النّحو يقوم تقابل بين زمان مضمون القول وزمان المعاني والأعمال القوليّة : فأمّا زمان مضمون القول فيتوزّع بين الماضي والحاضر والمستقبل باتّخاذ زمان التّلفّظ بالقول معلما على الحاضر ، ويستدلّ عليه بالصّيغ المناسبة التي يكون عليها الفعل وما يقترن به من حروف وما تقيّد به الجملة من المفاعيل فيها ، وأمّا زمان المعاني والأعمال التي تزجّى بالقول فهو الحاضر أي زمان التّخاطب بالضّرورة ، وهو أمر يقتضي حصوله التّقاطع مع ضمير المتكلّم .

4. من خصائص استعمال فعل القول مسندا إلى المتكلّم

1.4 ما تحدثه البنية الدّلاليّة لفعل القول من المفاعيل المتعلقة به

إذا اعتبرنا ما يسند إليه لاحظنا أنّه يبنى إلى المعلوم فيسند إلى الفاعل وهو القائل المتكلّم ، ويكون فردا مفردا وإن أسند إلى أكثر من واحد فعلى وجه خاصّ ، ويبنى إلى المجهول فيسند إلى المفعول ، وهو مقول القول أي الكلام المحكيّ ،

وإذا اعتبرنا التّعدية إلى ما يتحقّق به الفعل لاحظنا أنّ الفعل قال يتعدّى إلى مفعولين : أحدهما المقول له والثّاني الكلام المقول .

وإذا اعتبرنا المفاعيل التي تتعدّى إليها جميع الأفعال لاحظنا أنّ فعل القول بما هو فعل متعدّ إلى المصدر وإلى الزّمان والمكان ، وفعل القول لا يخرج عن هذه الحالة فهو يعمل في المصدر والمفعول فيه للزّمان والمكان .

أمّا المتمّمات الأخرى كالتي تقيّد الأجليّة وحال القائل أو المقول له والمعيّة فإنّها تتعلّق بفعل القول بما في ذلك المعيّة دون أن تخلّ بأصل وحدة القائل لعدم تأسّسها على الاشتراك في القيام بالفعل كما يدلّ عليه مثل قولك " سرت والشاطئ " .

لكنّ أهمّ ما يميّز فعل القول عن سائر الأفعال هو طبيعة علاقته بالمقول لكونه فيه بمثابة الشيء يقتطع من العالم الخارجيّ وليس بالعلامة اللغويّة التي يعمل فيها عمل سائر الأفعال .

2.4 تقاطع فعل القول مع النّفي

لا يكاد يختلف نفي فعل القول عن سائر الأفعال متى كان مسندا إلى غير المتكلّم ومقترنا بالزّمان الماضي أو المستقبل ، لكنّه متى أسند إلى المتكلّم واقترن بالحاضر حدثت فيه خصوصيّات منها امتناع نفي وقوعه متى كان عاملا في كلام

محكيّ وهو في هذا يشبه أفعالا من قبيل 'أبوح' كما نتبيّن ذلك من قول جميل :

(1) لا لا أبوح بحبّ بثنة إنّها أخذت عليّ مواثقا وعهودا

ولكن يمكن أن ننفي فعل القول متى لم يكن في الزمان الحاضر كما في :

(2) لم أقل إنّه أحمق

وهب أنّك أجريت على لسان جميل الأقوال التّالية :

(3) يجب أن أقوله لك : إنّي أحبّك

(4) *إنّي أحبّك : يجب أن أقوله لك

(5) إنّي أحبّك : يجب أن أقول لك هذا

(6) يجب أن أبوح لك به : إنّي أحبّك

(7) *إنّي أحبّك : يجب أن أبوح لك به

(8) إنّي أحبّك : يجب أن أبوح لك بهذا

فما يعطّل القولين (4) و (7) هو مناقضة بعض الكلام لبعض إذ أنّ وجوب البوح يقتضي عدم تقدّم حصوله .

على أنّنا متى ذكرنا ما يفعله النّفي في الجملة لاحظنا أنّ الفرق بين نفي فعل القول ونفي سائر الأفعال أمر مبالغ فيه ، ويتمثّل وجه المبالغة حسب رأينا في أنّ الدّارسين عاملوا فعل القول معاملة مختلفة عن معاملة نفي سائر الأفعال ، فإذا بحثنا عن الوجه الجامع وجدناه على النّحو التّالي :

فقول القائل "لم آكل تفّاحة" لم ينف به التّفّاحة لأنّها ذات والذّوات لا تنفى إنّما توجد أو لا توجد بل نفى به نسبة أكل التّفّاحة إلى نفسه ، والنّفي في قول القائل " لم أقل إنّه أحمق " في (2) المذكور أعلاه لا يختلف كثيرا عن نفي أكل التّفّاحة : إذ أنّه نفى نسبة قول ذلك الكلام إلى نفسه ، لكنّ الحديث عن ذلك الكلام كان بذكر ما يدلّ عليه كما كان الحديث عن التّفّاحة بذكر ما يدلّ عليها ، والفرق بين النّفيين إنّما يرجع إلى الفرق بين ما يدلّ على كلّ منهما : فالتّفّاحة دلّ عليها اسمها والمقول دلّ عليه نصّه المحكيّ ، فإذا بالنّفي عمل في النّسبة على نفس الصّورة في الحالتين ولم يعمل في القول باعتباره تلفّظا بالنّصّ.

5. خلاصة : القول والتّعبير عن الزّمان .

نتبيّن من الكلام السّابق عن بعض الجوانب التي تناول منها النّحاة ظاهرة الزّمان أنّ حديثهم عنها كان باعتبارها ظاهرة لغويّة أو قل إنّهم لم يحدّثوا عن

الزّمان إلاّ متى كان له انعكاس على أبنية اللغة وصيغها . فكأنّ الزمان بالنسبة إليهم لغويّ أو لا يكون ، وكأنّ القضيّة من البديهيات ، فلا وجود لمعتقد آخر يخالطها حتّى يحتاجوا إلى التّمييز بينه وبينها ، فقد أدركوا ، وهم يشتغلون في ميدان اللغة والنّحو ، من الزّمان أهمّ ما يخصّصه وهو بعده اللغويّ ، وأهملوا جوانبه المادّيّة الفيزيائيّة أو تلك التي تتعلّق بالجانب التّاريخيّ لم يقفوا عليها ، ولو فعلوا لحادوا عن الهدف .

عرّفوا الحاضر بالاعتماد على عمل التّخاطب وإجراء القول ، وهو أمر يلتقي باعتمادهم عليهما في تعريف الضّمائر وتصنيفها . وعرّفوه باعتباره زمان المتكلّم وزمان المخاطب ، قالوا : هو "الزمان الذي توجد فيه". وعرّفوا الماضي والمستقبل بالاعتماد على التقابل بينهما وبين الحاضر .

وميّزوا في حديثهم عن الزّمان بين زمان القول وما ينجرّ عنه من المعاني وينجز به من الأعمال القوليّة وزمان مضمونه ، فإذا كان زمان مضمون القول يمكن أن يكون ماضيا وحاضرا ومستقبلا فإنّ زمان القول وزمان الأعمال القوليّة لا تكون إلاّ الحاضر أي زمان التّخاطب .

وميّزوا في حديثهم عن الصّيغ والعبارات الدّالّة على الزّمان بين ما كان منها إشاريّا صرفا إلى زمان هو زمان التّخاطب أو زمان متقدّم عليه أو لاحق به (الآن واليوم وأمس وغدا) أو الظّروف النّكرات المنصوبة التي تتحدّد بزمان القول (من قبيل وضحىً وعشيّة وصباحا ...) فتدلّ على ضحى يومك وعشيّته وصباحه .

خاتمة الفصل

ميّز النّحاة بين التّلفّظ والقول باعتبار قيام الأوّل على مجرّد تحريك الشّفتين وإصدار الأصوات وقيام الثّاني على الإنشاء ، فناقل كلام غيره متلفّظ به دون أن يكون قائله، كما ميّزوا بين عمل القول ومضمونه باعتبار أنّ القائل لا يقول إلاّ وهو يرمي إلى قصد آخر وتزجية معنى أو قل عمل لغويّ لا يتحقّق إلاّ بالقول ، ونبّهوا إلى أنّ نقل المرء قولَ غيره بواسطة الفعل "قال" يكون على الحكاية ، وهي عمليّة لا تغيّر نسبة المعاني والأعمال بل تبقيها لقائلها لا لناقلها . كما اعتبروا أنّ القول منشئ للزّمان الحاضر الذي به تتحدّد سائر الأزمنة .

وكون فعل القول معلّقا عن العمل في المقول يزيّن لنا الذّهاب إلى أنّ الإعراب

المحلّي مع فعل القول يختلف اختلافا جذريًا عنه مع سائر الأفعال إذ أنّه - بخلاف الإعراب المحلّيّ الحاصل عن عمل سائر الأفعال - **لا يحدث أيّ تغيير مقوليّ فيما عمل فيه، ففعلُ القول الناصبُ للمقول نصبا تقديريًا على الحكاية** يبقي المعمول من قبيل الكينونات على حدّ عبارة سيبويه أي الجمل التّامّة ولا ينقلها إلى صنف الأسماء . وهو ما يفسّر **إمكان دخول فعل القول في بداية كلّ كلام .**

الباب الثّاني

منزلة النّداء في الأبنية الخطابيّة

1.0 مدخل

لمبحث النّداء أهمّيّة خاصّة في النّحو العربيّ لا يكاد يشاركه فيها نحو آخر مردّها ما رأوه فيه من خصوصيات ينفرد بها من حيث البناء والوظيفة وما ينجرّ عن تقاطعه مع أبواب ومقولات لغويّة أخرى من نتائج لم نكن نقدّر أنّها على ما وجدناه فيه من الثّراء والتّنوّع . ولئن حظي النّداء في المصنّفات النحويّة بباب مستقلّ فإنّ ذلك الاستقلال يجعلك لا تدرك المنزلة التي جعلوها له في بناء النّظريّة النّحويّة إلاّ بتدبّر العلاقة التي تربطه بسائر الأبواب التي اعتبرت متّصلة به . وسيكون حديثنا عن النّداء بقدر اتّصاله بالقضايا التي لها صلة بنصّ الخطاب وعمليّة التّخاطب من حيث منزلته في طبيعة البنية التي يقوم عليها ونوع الوحدة التي يكوّنها وعلاقة تلك الوحدة ببقيّة أجزاء نصّ الخطاب .

الفصل الأوّل
البنية العامليّة في النّداء

1.1. موضع النّداء في مؤلّفات النّحو

من المعلوم أنّ تخطيط كتب النّحو جاء خاضعا في الأبواب المتّصلة بالتّركيب لأنواع العمل ، فكانت أبواب المرفوعات فأبواب المنصوبات فأبواب المجرورات ، ومن أبواب المنصوبات باب المفعول به ، ومن المفعول به ما أضمر الفعل العامل فيه، ومن إضمار الفعل العامل فيه إضمار جائز وإضمار واجب ، ولوجوب إضمار الفعل أربعة مواضع أحدها النّداء، فقد ذكر ابن الحاجب أنّه " قد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً كقولك "زيدا" لمن قال "من أضرب" ووجوبا في أربعة مواضع الأوّل سماعيّ نحو "امرءا ونفسه" ... والثّاني المنادى ... والثّالث ما أضمر عامله على شريطة التّفسير... والرّابع التّحذير..." (شرح الكافية ا، 339 و344و437 و479) فحالات إضمار الفعل العامل في المفعول به وجوبا هي : السّماعيات والنّداء والإضمار على شريطة التّفسير ويجمع الرّابعُ التحذيرَ والإغراء. فالنّداء هو أحد المواضع الأربعة التي حملت على إضمار الفعل المتروك إظهاره .

2.1. ليس النّداء من السّماعيات

ولم يعتبر النّداء من السّماعيات لأنّ علّة الحذف في السّماعيات وإن كانت كثرة الاستعمال فإنّها "كانت سماعيّة لعدم ضابط يعرف به ثبوت علّة وسبب الحذف [كذا] أي كثرة الاستعمال، بخلاف المنادى فإنّ الضّابط كونه منادى" (الأسترباذيّ : شرح الكافية ا، 340) . فالسّماعيات هي جملة من الاستعمالات استعصى فيها على النّحويّ الوقوف على الجانب النظاميّ فكانت عبارات يحفظ لفظها مضموما إليه معناها شأنها شأن الجامد من المفردات يحفظ لفظا ومعنى دون أن يمكن إرجاعه إلى أيّ ضرب من ضروب الاشتقاق . ولئن أقيمت السّماعيات على كثرة الاستعمال فإنّه ليس من قبيل كثرة استعمال المتكلّمين بها ، بل هي كثرة افتراضيّة يفترض أنّها وجدت فيها متقدّمة ، وقد غابت الصّيغة الأصليّة وانطمست في معظم

السّماعيات وتعذّر على النّحويّ تأويلها حتى من باب الافتراض ، ولمّا غُلب على أمره فيها غلّب موقف الحكمة فقال : هكذا تكلّمت العرب .

لم يعتبر النّداء إذن من السّماعيات رغم اتّساع هذا الباب ومناسبته له بل اعتبر من حالات إضمار الفعل إضمارا واجبا فـ" الضّابط في حذف الفعل فيه كونه منادى" على حدّ عبارة الأستربانيّ (الإحالة السّابقة) ، ولئن مكّن هذا البناء من تحقيق بعض الغايات فإنّه قد كان على حساب بعض .

3.1 المنادى مفعول فعل (مع فاعله) محذوف وجوبا

تنازعت المنادى ثلاثةُ أقوال أرجعته إلى ثلاثة تأويلات ذكرها الأستربانيّ ملخّصة (شرح الكافية I، 346-347) ومردّها بنية عامليّة واحدة :

– فالمنادى قد انتصب حسب سيبويه على أنّه مفعول به ، وناصبه الفعل المقدّر وأصله عنده "يا أدعو زيدا" ، فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النّداء عليه وإفادته فائدته ،

– وأجاز المبرّد نصب المنادى على حرف النّداء لسدّه مسدّ الفعل ،

– وقال أبو عليّ الفارسيّ في بعض كلامه : إنّ "يا" وأخواته أسماء أفعال " .

وفي الكلام السّابق ملخّص لأهمّ الوجوه في تفسير البنية العامليّة للنّداء :

– أمّا الرأي الأوّل فقد اعتبر فيه صاحبه أنّ المنادى مفعول به منصوب بفعل مقدّر : سيبويه : يا أدعو زيدا ==> يا زيدُ حذف الفعل والفاعل

– وأمّا الثّاني فقد اعتبر فيه صاحبه حرف النّداء عوضا عن فعل "أدعو" وسادًا مسدّه : المبرّد : أدعو زيدا ==> يا زيد الياء سدّت مسدّ الفعل .

– وأمّا الثالث فقد اعتبر حرف النّداء اسم فعل :

الفارسيّ : يا زيد الياء اسم فعل

والآراء الثلاثة وإن اختلفت فإنّها تتّفق في اعتبار النّداء من قبيل جملة اختزل منها الفعل والفاعل أو عوّضا بحرف يفيد فائدتهما أو بنيت على لفظة لها معنى الفعل فسمّيت باسمه . وعلى هذا النّحو أرجع النّداء إلى ثلاثة أشكال متفرّعة عن الشّكل الأصليّ للجملة الفعليّة بالحذف الواجب أو بالعوض أو باسم الفعل.

واختلف المتأخّرون في الانتصار إلى مختلف هذه الآراء ، فابن هشام مثلا ، انتصر لقول سيبويه ونفى أن تكون حروف النّداء عاملة النّصب بأنفسها ، كما نفى أن تكون اسم فعل للفعل "أدعو" وإن كان أقرّ -مثل الأستربانيّ- أنّ الفعل المقدّر دالّ

على الإنشاء لا الخبر ، قال : "وليس نصب المنادى بها ولا بأخواتها أحرفا ولا بهنّ أسماءً لـ"أدعو" متحملة ضمير الفاعل ، خلافا لزاعمي ذلك ، بل بـ"أدعو" محذوفا لزوما . وقول ابن الطّراوة النّداء إنشاء وأدعو خبر سهو منه ، بل "أدعو" المقدّرُ إنشاء كـ"بعت" و"اشتريت" " (ابن هشام : مغني اللبيب 1413) .

4.1 ترجيح كون حرف النّداء من قبيل اسم الفعل

ولم يصرّح الرّضيّ بذهابه مذهب أبي عليّ الفارسيّ القائل بكون الياء اسم فعل، لكنّه انبرى يدفع حجج المعترضين عليه حجّة حجّة حتّى إنّه لم يترك منها واحدة قائمة ، فكاد حرصه على دفع الاعتراضات ينقلب نصرة لرأي أبي عليّ :

فقد اعترض المعترضون بأنّ اسم الفعل لا ينقص عن حرفين ، فأبطل الأستربادي ذلك مرجعا الأمر إلى كثرة استعمال حرف النّداء .

واعترض المعترضون بأنّ الضّمير في اسم الفعل لا يكون لغائب لعدم تقدّم ذكره ولا لمتكلّم لأنّ اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلّم ، وفي اعتبار حرف النّداء اسم فعل قول بإضمار المتكلّم فيه لأنّه بمعنى «أدعو» ، فذهب الأستربادي إلى بطلان هذا الزّعم ذاكرا أنّ أصل الإضمار في اسم الفعل يكون بحسب الفعل المتعلّق به " فاسم كلّ فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا أو مضمرا غائبا أو متكلّما أو مخاطبا" ولمّا كانت بعض أسماء الفعل أسماءً لأفعال مسندة إلى المتكلّم دلّ ذلك على أنّ المضمر فيها للمتكلّم ، ولمّا كانت أداة النّداء بمعنى فعل المتكلّم استتر فيه ضميره .

واعترض المعترضون بأنّ حرف النّداء لو كان اسم فعل لتمّ من دون المنادى لكونه جملة أي لكونه مغنيا عن الفعل والفاعل ، والفعل والفاعل ممّا تكتمل به البنية العامليّة الدّنيا وتستوي به الجملة جملة . وأجاب الأستربادي على ذلك بأنّه "قد يعرض للجملة ما لا تستقلّ به كلاما إلاّ بوجوده" ، وكون النّداء لا بدّ له من منادى ليس حجّة كافية لدفع تعلّقه باسم فعل (شرح الكافية I، 347) .

وقد مكّن عرض الأستربادي لمذهب سيبويه والمبرّد واحتجاجه لقول أبي عليّ من بيان أمرين هامّين هما دور المتكلّم في النّداء فهو المنادي وكون النّداء معنى أو عملا من إنشائه : فسواء حمل النّداء على الفعل المقدّر أو الحرف الذي سدّ مسدّه أو الاسم الذي سمّي به الفعل ، فإنّ المتكلّم حاضر دائما في الفعل أو فيما كان في معناه. كما أنّ وجوه تقدير الفعل لا تخرج الكلام من الإنشاء إلى الخبر : فـ"ما أورده هنا

إلزاما من أنّ الفعل لو كان مقدّرا لكان جملة خبريّة غير لازم ، لأنّ الفعل مقصود به الإنشاء ، فالأولى أن يقدّر بلفظ الماضي أي "دعوت" أو "ناديت" لأنّ الأغلب في الأفعال الإنشائيّة مجيئُها بلفظ الماضي" (شرح الكافية I، 346) .

وقد مكّن هذا الكلام النّحاة العرب من تحقيق الملاءمة بين معنى الصّيغة الأصليّة قبل التّحويل ومعناها بعده من حيث الإنشاء والخبر ، فالنّداء إنشاء ، وهذا الإنشاء تضمنه البنية التي قدّروها له لإمكان قيام الإنشاء على الفعل إذ "الفعل قد يقصد به الإنشاء" . لكنّ الأمر الذي بقي في نظرنا محلّ إشكال في جميع ما اطّلعنا عليه من التّقديرات التي ذهب إليها النّحاة هو الاختلاف بين وضعيّة المنادى في البنية المقدّرة ووضعيّته في البنية المستعملة والحال أنّ الشّرط في كلّ تقدير ليُقبل ويصحّ هو الحفاظ على معنى الصّيغة قبل التّحويل وبعده بما في ذلك حفظ أدوار التّخاطب وسلامتها من التّغيير. فللمنادى في الأشكال الثّلاثة المقدّمة (سيبويه والمبرّد والفارسي) محلّ المفعول به، ومنزلته من حيث دوره في التّخاطب منزلة الغائب المتحدّث عنه ، أمّا في صيغة النّداء فإنّ الدّور الذي له هو دور المخاطب ، بل دور المخاطب الصّرف[1].

ومن الغريب أنّ اعتبار المنادى مخاطبا لم يكن عند النّحاة العرب أمرا عرضيًا بل كان من قبيل المبادئ الأساسيّة التي بنوا عليها نظريّتهم ، فقد اعتبروا النّداء من الأشكال اللغويّة التي يتحقّق فيها المخاطب ، لكن لم يستوقفهم – حسب علمنا – التغيير الذي يطرأ على أدوار التّخاطب عند الانتقال من الصّيغ التي قدّروها أصولا له إلى العبارات التي يتحقّق بها ، كما أنّنا لم نقف فيما اطّلعنا عليه على إشارة إلى الفارق اللطيف القائم بين المخاطب المنادى والمخاطب غير المنادى. ونحن نعتقد أنّ كلّ نظريّة لا تولي هذه الظّاهرة في تأويل بنية النّداء حظّها من الاعتبار لا يمكن أن تعتبر نظريّة مأمونة الجانب لكون المخاطب المنادى ليس المخاطب غير المنادى (كون الأوّل مخاطبا صرفا وكون الثّاني مخاطبا متحدّثا عنه).

5.1 حرف النّداء كالعوض من فعل النّداء

وضاق ابن هشام بكون حرف النّداء عوضا لفعل النّداء واسما له : "فإن قلت : وكذلك حرف النّداء عوض من فعل النّداء قلت : إنّما هو كالعوض ، ولو كان عوضا البتّة لم يجز حذفه ، ثمّ إنّه ليس بلفظ المحذوف ، فلم ينزل منزلته من كلّ جهة "

---

1 – انظر الفرق بين المخاطب الصّرف (المخاطب المنادى) والمخاطب المحدّث عنه ص 677.

(مغني اللبيب ا، 241) . فكأنّ النّحاة غير مطمئنّين إلى اعتبار حرف النّداء عوضا للفعل ، فهو كالعوض ، لكنّه ليس هو تماما . وسبب عدم اعتباره عوضا خالصا هو مخالفته لبعض أصول العوض ولأصول الحذف الذي يقوم عليه العوض ، إذ أنّ تعويض الشّيء لا يكون إلاّ بعد حذفه :

فالعوض الخالص لا يجوز حذفه لما فيه من تكليف العلم بالغيب ، إذ أنّ العوض دليل على العنصر الذي تمّ تعويضه ، وحذف العوض حذف للدّليل .

والعوض الخالص يسبقه حذف ، وبإمكانك أن تقوم بالعمليّة في الاتجاه الآخر بأن تحذف العوض وتجعل الأصل محلّه دون أن تتغيّر الأحكام الصّناعيّة والمعنويّة ، لكنّ أحكام حرف النّداء (أي العوض) ليست أحكام الفعل "أنادي" . ولعلّ أقرب الظّواهر - إن كان لا بدّ من إيجاد ظاهرة قريبة من حروف النّداء - هي حمل النّداء على التّضمين " لأنّ الحذف والتّضمين وإن اشتركا في أنّهما خلاف الأصل ، لكن في التّضمين تغيير معنى الأصل ، ولا كذلك الحذف " (مغني اللبيب ا، 250) .

6.1 ابن جنّي وعمل الحروف

ورفض ابن جنّيّ قول المبرّد إعمال "إلاّ" النصب في المستثنى " لما في ذلك من تدافع الأمرين : الإعمال المبقي على حكم الفعل والانصراف عنه إلى الحرف المختصر به القول". و"إذا كانت الحروف تضعف وتقلّ عن العمل في الظّروف كانت عن العمل في الأسماء الصّريحة القويّة التي ليست ظروفا ولا أحوالا ولا تمييزا لاحقا بالحال اللاحقة بالظرف أبعد". وتصوّر ابن جنّيّ اعتراض المعترض بحروف النّداء فأجاب :

"لـ"يا" في هذا خاصّة في قيامها مقام الفعل ليست لسائر الحروف ، وذلك أنّ "هل" تنوب عن "أستفهم" ، و"ما" تنوب عن "أنفي" و"إلاّ" تنوب عن "أستثني" ، وتلك الأفعال النّائبة عن هذه الحروف هي النّاصبة في الأصل ، فلمّا انصرفت عنها إلى الحروف طلبا للإيجاز ورغبة عن الإكثار أسقطت عمل تلك الأفعال ليتمّ لك ما انتحيته من الاختصار وليس كذلك "يا" ، وذلك أنّ يا نفسها هي العامل الواقع على زيد ، وحالها في ذلك حال "أدعو" و"أنادي" في كون كلّ واحد منهما هو العامل في المفعول ، وليس كذلك "ضربت" و"قتلت" ونحوه ، وذلك أنّ قولك "ضربت زيدا" و"قتلت عمرا" الفعل الواصل إليهما المعبّر بقولك "ضربت" عنه [أي المعبّر عنه بقولك "ضربت"] ليس هو نفس (ض ر ب) إنّما ثمّ أحداثٌ هذه الحروف دالّة [رجّحنا ما في المخطوط 'ح'] عليها ، وكذلك القتل والشّتم والإكرام ونحو ذلك ، وقولك "أنادي

عبد الله" و"أدعو عبد الله" ليس هنا فعل واقع على عبد الله غير هذا اللفظ ، و"يا" نفسها في المعنى كـ«أدعو» ، ألا ترى أنّك إنّما تذكر بعد "يا" اسما واحدا كما تذكره بعد الفعل المستقلّ بفاعله إذا كان متعدّيا إلى مفعول واحد كـ"ضربت زيدا" و"لقيت قاسما" وليس كذلك حروف الاستفهام وحروف النّفي ، إنّما تدخلها على الجملة المستقلّة فتقول " "ما قام زيد" و"هل قام أخوك"، فلمّا قويت "يا" في نفسها وأوغلت في شبه الفعل تولّت بنفسها العمل" (الخصائص II، 276-277) .

وفي مذهب ابن جنّيّ هذا قول بأنّ حرف النّداء مكّن من اختصار الفعل لفظا وعملا مع بقاء معناه ، بل إنّه ذهب إلى تنظير هذه البنية ببنية الكلام التّامّ متهاونا بما يقتضيه النّداء من جواب متعلّق به "... إذا قلت "يا عبد الله" تمّ الكلام بها وبمنصوب بعدها ، فوجب أن تكون هي كأنّها الفعل المستقلّ بفاعله والمنصوب هو المفعول بعدها ، فهي في هذا الوجه كـ"رويد زيدا" (الخصائص II، 277-278) . وكأنّ صاحب الخصائص في هذا المقام غلّب البنية العامليّة فاستقام له ما قال دون أن يناقض لأنّ علاقة النّداء بجوابه من قبيل البنية الخطابيّة لا البنية العامليّة . لكنّ صاحبنا يمضي في التّهاون بهذه العلاقة الخطابيّة معتبرا أنّ القول يتمّ به كما يتمّ بالفعل والفاعل أو بالابتداء : "ومن وجه آخر أنّ قولك "يازيد" لمّا اطّرد فيه الضّمّ وتمّ به القول جرى مجرى ما ارتفع بفعله أو بالابتداء ، فهذا أدون حاليْ "يا" أعني أن يكون كأحد جزءي الجملة . وفي القول الأوّل هي جارية مجرى الفعل مع فاعله ، فلهذا قوي حكمها وتجاوزت رتبة الحروف التي إنّما هي ألحاق وزوائد على الجمل" (الخصائص II، 278).

7.1 أدوات النّداء اعتماد صوتيّ

لم يغب عن النّحاة كون أدوات النّداء عمادا صوتيّا بالأساس . فقد اعتبر ابن هشام "يا" حرفا موضوعا لنداء البعيد حقيقة أو حكما (مغني اللبيب I، 413)، وأشار الأستراباذيّ إلى أنّ المتكلّم يقول في نداء البعيد وفي النّدبة "يا زيداه" عامدا إلى دعم الجانب الصّوتيّ المتحقّق بالياء بألف وهاء بعد المنادى (شرح الكافية I، 413) ، وقد لاحظنا في استعمالنا اليوميّ للدّارجة ما يشبه هذه الظّاهرة في نداء البعيد نظرا لتعذّر إطالة حركة الياء بسبب ابتداء الاسم بساكن : [يا علْي ها (بإمالة الفتحة الطّويلة بعد الهاء)] . كما أنّ الياء من حيث هي عماد صوتيّ قد تخلص للتّنبيه إذا لم يصرّح بعدها بالمنادى في اللفظ (انظر أعلاه : خلوص "يا"

للتّنبيه دون النّداء : الخصائص ا ا، 279) . والألف المفردة تأتي على وجهين أحدهما أن تكون حرفا ينادى به القريب كقوله " أفاطم مهلا بعد هذا التّدلّل" و قد تمدّ حركتها فتصبح ' آ ' (وإذا ذكرت ما ذهبنا إليه بشأن همزة الاستفهام قوي اعتبارها مجرّد عماد صوتيّ) ، ومثلها 'أي' في قبول مدّ الحركة فتصبح 'أيا' . فجميع هذه الحروف التي تنبّه بها المدعوّ ، على حدّ عبارة المبرّد " تكون لمدّ الصّوت" (المقتضب IV، 233) كما أنّ "هذه الحروف فاشية في النّداء ، فإذا كان صاحبها قريبا منك أو بعيدا ناديته بـ'يا ' ... وأمّا أيا وهيا فلا يكونان إلاّ للنّائم والمستثقل والمتراخي عنك لأنّها لمدّ الصّوت " (المقتضب IV، 235).

حروف النّداء عمادها أداء الصّوت ومدّه

الملاحظ في جميع حروف النّداء أنّها تتأسّس على أصوات لا تخرج عن الياء والهمزة والفتحة الطويلة أو القصيرة ، وهي أصوات عمادها القوّة والجهر، وهذا يرجّع قيام النّداء في الأساس على التّلفّظ بالاسم عاريا من العوامل فيكون تخليص المسمّى به للمخاطبة (تسمية المحدَث) ، مقابل التّلفّظ بالاسم مقترنا بالعامل فيكون تخليص الاسم للتّحدّث عنه (تسمية المحدَّث عنه)، أمّا الأصوات التي ترافق الضّرب الأوّل من التّسمية (أي الأصوات المكوّنة لأدوات النّداء) فإنّها من قبيل الدّعم الصّوتيّ لما يقتضيه بلوغ النّداء السّامع ليتّخذ منه مخاطبا .

على أنّ اقتران الصّوت بوظيفة ، وإن اقتصرت على الدّعم الصّوتيّ ، بدا للنّحاة العرب أمرا كافيا لأن يجعلوا منه وحدة لغويّة ذات قيمة ، وبالتّالي ذات دلالة، على أنّ هذا الضّرب من الدّلالة لا يختلط بذلك الضّرب الذي يكون لغير هذه الأدوات ، حيث تقوم عمليّة الدّلالة على الإحالة ، في حين أنّك في النّداء لا تجد الإحالة بل تجد الدّلالة ، وتلك الدّلالة هي النّداء إنشاءً .

كما أنّ حديثهم عن أدوات النّداء باعتبارها عمادا صوتيًا لم يمنعهم كما تقدّم من إرجاع النّداء إلى البنية العامليّة التي أرجعوا إليها جميع الجمل المكوّنة للخطاب ، فحقّقوا بتقدير الفعل قياسيّة النّداء فاستقامت لهم وحدة البناء ، لكنّهم بذهابهم هذا المذهب قد ضيّعوا ما ضيّعوا في الأثناء ، وهو ما سنحاول بيانه اعتمادا على المقارنة بين النّداء الحاصل بركوب البنية العامليّة والنّداء الحاصل دون ركوبها .

الفصل الثّاني

بعض القواعد في إجراء النّداء

1.2 أصل النّداء وحقّه

يمكن أن ننطلق من الكلام الذي حدّث به سيبويه عن النّداء تأسيسا لما يتعلّق بموضعه ووظيفته وقواعد إجرائه في الخطاب، فقد ذكر بشأن تعليل حذف الفعل أنّهم فعلوا ذلك في النّداء " لكثرته في كلامهم (1) ولأنّ أوّل الكلام أبدا النّداء (2) إلاّ أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب (3) فهو **أوّل كلّ كلام** لك (2) به تعطف المتكلّم عليك (4) فلمّا كثر وكان الأوّل في كلّ موضع حذفوا منه تخفيفا لأنّهم ممّا يغيّرون الأكثر في كلامهم حتّى جعلوه بمنزلة الأصوات وما أشبه الأصوات " (الكتاب II، 208)، وأنت تلاحظ أنّ هذه الفقرة توفّر من المفاتيح الأساسيّة لولوج الحديث عن مسألة النّداء من مختلف جوانبها، ففيها :

1- خصائصه الصّياغيّة من حيث حذف الفعل الدّال عليه والاكتفاء بالحرف
2- دوره ووظيفته الخطابيّة وهي أن تعطف المخاطب عليك
3- موضعه وهو أوّل الكلام أبدا وأوّل كلّ كلام
4- بعض قواعد إجرائه إذ أنّ المتكلّم قد يسقط عبارة النّداء من اللفظ استغناء بإقبال المخاطب عليه بوجهه.

ولا تكاد كتب النّحو المتأخّرة تضيف إلى ما حدّث به سيبويه عن النّداء إلا ما كان من قبيل التّوضيح والشّرح، فأصل النّداء أو حقّه حسب عبارة المبرّد " أن تعطف به المخاطب عليك" (المقتضب III، 298)، وهو أن تطلب منه "أن يقبل عليك بوجهه" (شرح الكافية I، 334).

2.2 النّداء محقّق للمخاطب الصّرف : خروج المنادى عن التّسمية

عرّف ابن الحاجب المنادى بقوله "هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب "أدعو" لفظا أو تقديرا" (الأسترباذيّ : شرح الكافية ا، 334)، وزاد الأستربااذيّ عبارة "المطلوب إقباله" توضيحا بقوله "أي الذي تطلب منه أن يقبل عليك بوجهه".

وذكر ابن الحاجب لطلب حصول الإقبال قيدا هو تحقّقه بواسطة حرف النّداء، فإذا ذكرت أنّ دور القيد في الحدّ هو توفير شرط المنع أي تحصين الحدّ من أن يدخل فيه ما ليس منه علمت أنّ من المطلوب إقباله ما ليس نداء، وقد عمد الأستربااذيّ إلى الكشف عمّا وراء هذا القيد قال : " بقوله "بحرف نائب مناب أدعو خرج نحو "زيد" في قولك "أطلب إقبال زيد" " (شرح الكافية ا، 334)، وبهذا الاحتراز إذن يخرج من الحدّ اعتبار "زيد" في المثال المذكور منادى، فما وراء هذا الإقصاء بالقيد الذي أضافه الأستربااذيّ إلى كلام المصنّف والذي يفضي إلى الوضع التّالي :

زيد في "يا زيد" = مطلوب إقباله منادى

زيد في "أطلب إقبال زيدٍ" = مطلوب إقباله لكنّه ليس منادى.

إنّ هذا التّمييز بين المحلّ الذي لزيد في المثالين قائم على الفرق بين الأسلوبين، وأهمّ ما يميّز أحدهما عن الآخر هو اختلاف الدّور الذي لـ "زيد" في عمليّة التّخاطب في كلا المثالين : فزيد في قولك "يا زيد" مخاطب محض مطلوب إقباله، وهو في قولك "أطلب إقبال زيد" غائب مطلوب إقباله، وطلب الإقبال ليس موجّها إليه مباشرة، بل بواسطة مخاطب آخر ليس زيدا. فطلب الإقبال في المثال الثّاني طلب موجّه إلى زيد بصورة غير مباشرة، إذ يتوسّل فيه لحصول إقبال "زيد" بشخص آخر غير زيد، وهو المخاطب الذي وجّه إليه المتكلّم كلامه.

ولا يمكن ألاّ يذكّرك هذا الفرق بين المعنيين بالفرق الذي لاحظناه بين أمر المخاطب وأمر غير المخاطب (متكلّما أو غائبا) فالثّاني حاصل بوساطة المخاطب يُتوسّل به لنقل الأمر إلى الغائب، ويتمّ لك ذلك بواسطة لام الأمر وجوبا .

3.2 الفرق بين النّداء والتّنبيه : النداء ليس تنبيها

انطلق النّحاة من شواهد حضرت فيها أداة النّداء وغاب منها المنادى، فحملوا

ذلك على الخروج عن أصل النّداء وذهبوا إلى خلوص "يا" للتّنبيه وتجريدها من معنى النّداء وحملوها على سائر الحروف التي تستعمل للتّنبيه، وذكر ابن جنّي أنّ " من ذلك "يا" تكون تنبيها ونداء في نحو "يا زيد" و "يا عبد الله" وقد تجرّدها من النّداء للتّنبيه البتّة نحو قول الله تعالى : ألا يا اسجدوا " [والمصاحف تثبتها على النّحو التّالي "يسجدوا "] (النّمل : 27، 25) كأنّه قال : "ألا ها اسجدوا" (الخصائص: II، 196)، وعاد إلى لإشارة إلى نفس الظّاهرة أي إلى غياب المنادى بعد أداة النّداء مستشهدا بالآية السابقة وبقولين للشّاعر غيلان...وهما قوله " ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى ..." وقوله "يا دار هند يا اسلمي ثمّ اسلمي... " وأكّد ما ذهب إليه من كون " يا" في هذه الأماكن قد جرّدت من معنى النّداء وخلصت تنبيها " وبحث لهذه الظّاهرة عن نظير في خلع الأداة من أحد المعنيين وإفرادها للآخر- إذ أنّ من شروطهم على قيام الباب والاعتداد به توفّر النّظير - فوجده في "ألا"، وذكر أنّ " لها في الكلام معنيين : الافتتاح والتّنبيه، نحو قوله سبحانه وتعالى "ألا إنّهم من إفكهم ليقولون" (الصّافّات 37 : 151) وقوله تعالى "ألا إنّهم هم المفسدون (البقرة 2 : 12) (الخصائص II، 279).

وممّا تقدّم نتبيّن أنّ النّداء ليس التّنبيه إذ بالنّداء يتحقّق أمران : التّنبيه وتعيين المخاطب أمّا بالتّنبيه فإنّ الأمر يقتصر على مجرّد شحذ الهمّة ولفت الانتباه إلى محتوى الكلام دون تعيين المخاطب لأنّ تعيين المخاطب حاصل بعد، فعلاقة النّداء بالتّنبيه هي علاقة الخاصّ بالعامّ، وهي علاقة يمكن أن تستدلّ عليها بقولك : كلّ نداء تنبيه، وليس كلّ تنبيه نداء، وهو ما يمكن تقديمه على النّحو التّالي :

يا + منادى = تنبيه ونداء

يا -0- = تنبيه

ويمكن أن نتساءل عن السّبب الذي صرفهم عن حمل هذه الحالة على حذف المنادى والحذف أداة من أدواتهم الطيّعة (انظر باب الحذف ص 991 - 1069)، ولعلّ الجواب عن هذا السّؤال يكمن في طبيعة المنادى من كونه متى تحقّق أمرا لا سبيل إلى تغييبه، شأنه شأن التّعريف إن حقّقته تعذّر القيام بالعمليّة في الاتّجاه المعاكس والعود إلى التّنكير (انظر باب التّعريف في القسم الرّابع). وممّا يرجّح القول بهذا اعتبارهم النّداء أمرا ينقل المنادى إلى التّعريف وإن لم يكن معرفة (بل إنّهم

اشترطوا في نداء المعرفة التّمهيد له بالتّخلي عن تعريفها حتّى لا يجتمع عليها تعريفان، وإن كان ذلك متهم والحقّ يقال لتبرير استحالة نداء المعرفة بـ'ال' دون الاستعانة بـ'أيّها') .

4.2 النّداء إيقاع لفعل

1.4.2 النّداء صيغة لغويّة بها وقع أنّك أوقعت فعلا

إسناد الأفعال إلى المتكلّم دليل على اعتبار النّداء صيغة لغويّة بها وقع أنّك أوقعت فعلا، "... لأنّ "يا" بدل من قولك "أدعو عبد اللّه" و "أريد"، لا أنّك تخبر أنّك تفعل، ولكن **بها وقع أنّك قد أوقعت فعلا**. فإذا قلت "يا عبد اللّه " فقد وقع دعاؤك بعبد الله" (المبرّد : المقتضبIV، 202). كما جاء في "المتّبع في شرح اللمع" للعكبريّ أنّ " قولك يا زيد عمل يعبّر عنه بقولك ناديت كما أنّ قولك ضربت زيدا عبارة عن الحركة الواقعة منك بزيد " (المتّبع II، 477) .

فقد يحمل كلام العكبريّ على مجرّد تضمّن النّداء من حيث صيغته لمعنى الفعل، لكنّ عبارة المبرّد لا تكاد تدع مجالا للشّك في أنّ النّداء به يقع أنّك قد أوقعت فعلا، فإذا كان إيقاع الفعل لا يخرج عن إيقاع 'ضرب' في مثل قولك "ضرب زيد عمرا" فإنّ المبرّد اعتبر أنّك بصيغة النّداء توقع إيقاعا (والإيقاع على المفعول به لا على المفعول المطلق) أو قل لتجنّب اللبس في العبارة السّابقة أنّه بالنّداء يقع إيقاع أو قل كذلك بالنّداء يحصل وقوع إيقاع فعل النّداء.

2.4.2 قيام النّداء على اثنينيّة المفهوم

ولك أن تذكر ما ذهب إليه الأستراباذيّ بشأن التّمييز بين التّحذير وعبارة التّحذير، ولك أن تعتمد ما درجت عليه المصنّفات المتأخّرة من الإشارة إلى الفرق بين المعنيين، فقد ذكر صاحب الكشّاف أنّ النّداء عند أهل العربيّة يقصد به معنيان :

- " قد يطلق على طلب الإقبال، بحرف نائب مناب 'أدعو' لفظا أو تقديرا، والمطلوب بالإقبال يسمّى منادى.

- وقد يطلق على الكلام المستعمل في طلب الإقبال، وهو في هذا المعنى من أنواع الطّلب الذ ي هو من أنواع الإنشاء " (التّهانوي : كشّاف III، 1436).

فأنت تلاحظ أنّ هذه الاثنينيّة في معاني المصطلحات تكاد تكون عامّة لا يفلت

منها مصطلح، وهو أمر حاضر في أذهانهم لا يفارقها، لكنّهم لم ينصّوا عليه إلاّ بحسب الحاجة. فإذا كان الأمر كذلك لاحظت أهميّة الانتباه إلى كون حديثهم عن النّداء – وكذا الأمر بالنّسبة إلى مختلف الأساليب والتّراكيب – إنّما هو حديث قائم على هذه الاثنينيّة، ونحن نقدّر أنّ غياب هذا الاعتبار عند تناولنا لما كتبوا مغبّة لا تقدّر، وسنحاول في حديثنا عن النّداء اعتبار هذه الاثنينيّة بحسب كون المقصود عملَ النّداء أو الصّيغةَ المتحقّقة به.

وليست غايتنا الأولى من الكلام السّابق الذّهاب إلى أنّ النّحاة العرب سبقوا إلى اكتشاف الأعمال اللغويّة المتحقّقة بالقول وعمل القول ذاته والتّمييز بينها وبين الصّيغة التي تتحقّق بها، لأنّ هذه الأعمال موجودة في اللغة ولم يكونوا في حاجة إلى اكتشافها لاعتبارهم إياها من محصّل القول ، ولمزيد الاستئناس بهذه الأعمال سننظر في منزلة العمل المزجّى بالنّداء، فإن خشيت الاسقاط قلت المعنى المتحقّق به، فلا وجه للمشاحّة في اعتبارهم النّداء معنى !

5.2 منزلة النّداء في الخطاب : النّداء ليس مقصودا لذاته

1.5.2 وجوب اقتران النّداء بغرض آخر

ذكر النّحاة النّداء ولكنّهم ذكروه في اقترانه بمقاصد أخرى. فقد قرن سيبويه النّداء وكذا الاختصاصَ بالأمر والنّهي والإخبار، وجعل هذا الاقتران قائما على الأجليّة كما يتجلّى ذلك من عنوان الباب التّالي : " باب ما جرى على حرف النّداء وصفا له وليس بمنادى ينبّهه غيره ولكنّه اختصّ كما أنّ **المنادى مختصٌّ من بين أمّته لأمرك أو نهيك أو خبرك...**" (سيبويه : الكتابII، 231-232). وقرن المبرّد النّداء بمثل ما قرنه به سيبويه وترك الباب مفتوحا، وجعل القرن قائما على التّعاقب وقد نصّ على ذلك التّعاقب الحرف "ثمّ"، واعتبر هذا الاقتران القائم على التّعاقب حقّ النّداء وأصله : "وإنّما **حقّ النّداء** أن تعطف به المخاطب عليك **ثمّ تخبره أو تسأله أو غير ذلك ممّا توقعه إليه**، فهو مختصّ من غيره" (المبرّد : المقتضبIII، 298).

فالنّداء كالغرض الثّاني لا يطلب لذاته، إنّما يطلب لتحقيق غرض آخر أو أغراض أخرى، وعمل النّداء من قبيل خاصّ، فهو ممهد لسائر الأعمال اللغويّة أو قل لسائر المعاني والمقاصد وليس من قبيلها، وهو يصدق عليه القول التّالي الذي نقله

الجاحظ عن الخليل ابن أحمد : " لا يصل أحد من علم النّحو إلى ما يحتاج إليه حتّى يتعلّم ما لا يحتاج إليه " أو قول أبي شمر : " إذا كان لا يتوصّل إلى ما يحتاج إليه إلاّ بما لا يحتاج إليه فقد صار ما لا يحتاج إليه يحتاج إليه " (الحيوان I، 37-38).

وربطوا دور النّداء بموقعه، فلمّا كان النّداء لا يخلو من التنبيه كان موضعه صدر الخطاب فـ"التّنبيه يقع قبل كلّ ما نبّهت عليه" (المبرّد : المقتضبII، 323)، وهي كما تلاحظ صدارة تختلف عمّا عهدت من ضروب الصّدارة الجارية في الكلام الواحد (الجملة الواحدة كصدارة أدوات الاستفهام) في حين تتنزّل صدارة النّداء في الخطاب. فللنّداء في الخطاب موضع التنبيه، والتّنبيه يقع قبل المنبّه عليه.

2.5.2 تخفيف الترخيم من باب التعجيل للخلوص إلى الغرض

محصّل ما تقدّم أن الأصل في النّداء ألاّ يستغني ولا يستقيم به كلام، فهو يساق مقترنا بكلام آخر من قبيل الأمر والنّهي والسّؤال والإخبار... يساق من أجله ويكون له مقدّما وموطّئا، وهي ظاهرة يشهد عليها استقراء الأقوال. على أنّك واجد في كلامهم عن منزلة النّداء في الخطاب ما هو متجاوز لهذه الإشارات العابرة. وهو كلام لم يصدر للإجابة عن مثل هذا السّؤال إنّما كان بمناسبة تحليل ظاهرة فرعيّة لا يكاد يُلتفت إليها لعلاقتها باللفظ دون المعنى هي ترخيم المنادى.

فقد تعرّض النّحاة إلى ما يطرأ على صيغة المنادى من تخفيف بالتّرخيم أو بحذف ما أضيف إليه (يا غلامِ، يا ربِّ، ربُّ) وقدّموا لهذه الظّاهرة تفسيرا يكشف عن انطلاقهم في عمليّة النّداء عن تصوّر لجهاز نظريّ متكامل تتوزّع فيه أجزاء الخطاب حسب وظائف وأدوار خاصّة. وقد بدا لنا هذا الجهاز التّفسيريّ أهمّ من عمليّة التّخفيف ذاتها لما كشف عنه من الأصول التي يقوم عليها النّداء، بل وعمليّة التّخاطب عامّة.

قال الأستراباذيّ : "أمّا يا غلامِ" بحذف الياء في النّداء فلأنّ **النّداء موضع تخفيف**، ألا ترى إلى التّرخيم، وذلك لأنّ **المقصود غيره**، **فيقصد الفراغ من النّداء بسرعة ليتخلّص إلى المقصود من الكلام** " (شرح الكافية I، 390). وأضاف : "وإنّما كثر التّرخيم في المنادى دون غيره لكثرته، ولكون **المقصود في النّداء هو المنادى له**، فقُصد بسرعة الفراغ من النّداء الإفضاءُ إلى المقصود بحذف آخره اعتباطا " (شرح الكافية I، 393). وقال : "النّداء مع كثرته ليس مقصودا بالذّات، بل هو لتنبيه

المخاطب ليصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له" (شرح الكافية ا، 393). وعاد الرّضيّ إلى التّأكيد على ثانويّة دور النّداء قياسا بدور المنادى له فـ" النّداء مع كثرته في الكلام ليس مقصودا بالذات (شرح الكافية ا، 407).

6.2 للنّداء صدر الكلام

أسند النّحاة إلى بعض أنواع الجمل الصّدارة، وهي ظاهرة تجد لها صدى في تصوّرهم لبنية الكلمة (إذ فيها الصّدر والحشو والذّيل) وفي تصوّرهم لبنية الجملة فلبعض الأدوات أو المكوّنات فيها الصّدر(كحروف الاستفهام والجزاء). ويمكن أن نذهب في تجريد هذا الشّكل مذاهب عدّة وأن نقطع في ذلك أشواطا ومفازات، ويمكن أن نوجّه الأمر وجهة أخرى لئن هي لم توفّر قوّة التّجريد فإنّها توفّر الملاءمة الاختباريّة لقيامها على قوّة الشّاهد الذي يقلب الاستدلال إفحاما.

ننطلق لبيان ما تقدّم من حالات تخاطب نتصوّرها وليس من العزيز حدوث مثلها، وسنجمع فيها بين النّداء والتّحيّة لمزيد الاستئناس بها ولكونها بدت لنا مشتركة مع النّداء في وجوب الصّدارة لها.

هب أنّك تدخل على جماعة فتتوجّه إليهم بأحد الأقوال التّالية :

(1) من أذن لكم بالدّخول هيّا اخرجوا

(2) السّلام عليكم، من أذن لكم بالدّخول هيّا اخرجوا

(3) يا جماعة، من أذن لكم بالدّخول هيّا اخرجوا

(4) السّلام عليكم، يا جماعة، من أذن لكم بالدّخول هيّا اخرجوا

فتلاحظ أنّك في القول الأوّل (1) هجمت على الجماعة بالكلام، أمّا في (2) فإنّك بادرتهم بالتّحيّة ثمّ ثنّيت بالكلام، وأمّا في (3) فإنّك بدأت بالنّداء ثمّ خاطبتهم، ويمكن أن تشتقّ حالة رابعة (4) تجمع فيها بين التّحيّة ثمّ النّداء .

وهب أنّك فرغت من القول الأوّل وقد بلغت نهايته، فإنّك تلاحظ أنّه لا يستقيم منك بعده تحيّة ولا نداء وذلك لفوات موضعه وتفريطك فيه، بل إنّ بعض الحاضرين لو أراد مشاكستك سيردّ قائلا : وعليكم السّلام، يفعل ذلك معرّضا ومذكّرا إياك بأنّك أخللت بآداب الكلام، فتشعر بما تشعر من الضّيق والخجل.

ونحن نظنّ أنّ المقصود بصدر الكلام في حديثهم عنه في مختلف المواضع القائمة على الأبنية التّخاطبيّة (كتقديم النّداء على جوابه...) لا يبتعد عن هذا

الموضع الذي مثّلنا عنه بالتّحيّة والنّداء واقتضائهما الصّدارة، أوليست التّحيّة ضربا من التّنبيه وتحقيق المخاطب (اذكر بالخصوص منزلة عبارات التّحيّة كما حدّث عنها جاكوبسون من حيث تحقيقها ربط الصّلة بين الباثّ والمتقبّل) .

وقد يكون خطر ببالك خاطر قياس التّحيّة على النّداء فتقيم فيها ثنائيّة على النّحو التّالي : (تحيّة + جواب تحيّة) قياسا على : (نداء + جواب نداء) معتبرا البنية التّخاطبيّة (س وجواب س) جامعة بينهما. فما الذي جعل النّحاة لا يجرون التّحيّة على النّداء ؟

إنّ ضالّةَ النّحاة كانت المعنى متى عضدته الصّيغة لا مطلق تعاقب العنصرين :

- فالتّحيّة شبيهة بالنّداء من حيث وجوب الصّدارة دون افتقارها إلى ما يتمّ به الكلام، فقد تكون التّحيّة فائدة يتمّ الكلام بتحقّقها، وبالتّالي فإنّها ليست متأصّلة في (س وجواب س)،

-و للنّداء بنية خاصّة (عامليّة إعرابيّة) تناسب خصوصيّة وظيفته الخطابيّة، وليس للتّحيّة بنية خاصّة بها إذ أنّها تتحقّق بالاسميّة والفعليّة...

وبالتّالي تكون التّحيّة بمنزلة النّداء مشاركة له في بعض الأحكام (وجوب الصّدارة) دون أن تشاركه في جميعها. فإن أردت أن تجعل لها موضعا في التّخاطب فهو موضع لا يستوي بموضع النّداء، ونحن نرجّح أنّ هذا الاختلاف هو الذي ثنى النّحاة عن فتح الباب للتّحيّة وصرفهم عن اعتبارها وجها من وجوه البنية التّخاطبيّة (س + جواب س).

7.2 الشّكل النّظريّ للنّداء

1.7.2 النّداء ليس من مضمون الكلام : وقوفهم على الوظيفة الحقّ للنّداء

إنّ شدّة إلحاح الرّضيّ على كون النّداء ليس مقصودا لذاته دليل على ما رآه في هذا الأصل من أهمّية وطرافة وقدرة على تفسير مجموعة من الظّواهر اللغويّة (كالتّرخيم)، وعلى تنزيل الأغراض من استعمال الصّيغ اللغويّة منزلتها الحقيقيّة اعتمادا على ترتيبها وتصنيفها بما لها من دور في عمليّة التّخاطب. فهذا الأصل أمر ثابت في نظريّتهم وقد حظي بمنزلة أساسيّة في إدراك القواعد التي تقوم عليها عمليّة التّخاطب، فالنّداء فيه دور متميّز عدّ ثانويّا، وهذه الثّانويّة ليست في الغرض المتحقّق من النّداء، لكونه أمرا ضروريّا للخطاب، إنّما هي لصيغة النّداء،

وهو يمثّل فيها مرحلة ممهّدة سرعان ما تطوى لينتقل المتكلّم منها إلى المقصود من الكلام وهو المنادى له. ولئن لم تكن هذه العناصر قائمة على بنية إعرابيّة عامليّة فإنّه يمكن أن نذهب إلى تكوينها لبنية خطابيّة لتوفّر جلّ مكوّنات البنية فيها : فهي تقوم على عدد من العناصر، وهذه العناصر ذات طبيعة متجانسة ولكلّ عنصر منها قيمة ووظيفة متميّزة عمّا للعنصر الآخر، بل إنّ النّحاة بقرنهم النّداء برتبة الصّدارة في الخطاب اعتبروا ترتيب العناصر في هذه البنية سمة مفيدة إن أنت غيّرت منه خرجت إلى معان أخرى كالتّخصيص والمدح والذّمّ...، ويمكن أن نمثّل هذه البنية الخطابيّة باستعارة مفهوم الموضع من كلام الأستراباذيّ على النّحو التّالي :

موضع 1	موضع 2
نداء	المقصود من الكلام = جواب النّداء

2.7.2 أدوار النّداء وما يوافقها في أدوار التّخاطب والصّيغة اللغويّة :

وتتركّب الأدوار النّاجمة عن عمل النّداء على الأدوار النّاجمة عن عمل التّخاطب، وينتج عن هذا التّقاطع اختلاف في الصّيغة اللغويّة التي تناسب كلّ وجه من وجوه التّركّب، ويمكن أن نتوسّل بالجدول التّالي لبيان الصّور التي تتمّ عليها هذه العمليّة :

أدوار النّداء	مناد	منادًى	منادى له
أدوار التّخاطب	متكلّم	مخاطب	كلام
الصّيغة اللغويّة	(مقاميّ)	صيغة النّداء	جواب النّداء

وممّا تقدّم يمكن أن نستنتج الأصول الخِطابيّة التالية :

- النّداء مقصود لتحقيق مقصود أهمّ منه
- ملازمة النّداء للمنادى له (النّداء وجوابه)
- المنادى له (أي جواب النّداء) أكثر أهمّيّة من النّداء

- للوظائف اللغويّة مراتب

وبدت لنا من الأصول المتقدّمة الذّكر ثلاث نتائج، أولاها أنّ للنّداء في بنية التّخاطب موضعا متميّزا، وهذا الموضع يمكن أن يملأ كما يمكن أن يظلّ شاغرامتى حقّق المقام إقبال المخاطب على المتكلّم بوجهه، والثّانية أنّ غياب النّداء من اللفظ لا يخلّ ببنية الكلام ولا بمضمونه، فمضمون الكلام لا يتغيّر إن أنت طرحت منه ما يمثّل النّداء، فيكون النّداء خارجا عن مضمون الكلام. وهي حالة تتحكّم فيها قواعد الحذف وشروطه وتقوم على التّغييب من اللفظ دون التّقدير والنّيّة، فتكون لنا المعادلة التّالية في معرفة مضمون الكلام : مضمون الكلام = الكلام مطروح منه النّداء.

وأمّا النّتيجة الثّالثة وهي حاصلة عن الأولى وتابعة لها ضرورة فتتمثّل في تعذّر استقامة الكلام الذي عماده مجرّد النّداء لكون الكلام المقتصر على النّداء كلاما لا مضمون له فأنت إن عمدت إلى التّكلّم بمثله بقي كلامك فارغا لا مضمون له .

ولا شكّ أنّ وظيفة النّداء لم تغب عن الدّارسين المعاصرين، فهو في نظريّة جاكوبسون أهمّ الأساليب التي تحقّق وظيفة التّنبيه fonction phatique. لكنّ النّموذج الذي قدّمه جاكوبسون لا يبيّن المنزلة الحقيقيّة لهذه الوظيفة ولا يوضّح الثّنائيّة القائمة بين "الكلام المنادى له" على حدّ عبارة النّحاة والنّداء باعتباره محقّقا لوظيفة خارجيّة ممهّدة للكلام، يمكن أن تحذف منه دون أن يتغيّر المنادى له باعتباره المقصود من الكلام في ذاته.

ولعلّ كون النّداء جزءا من الكلام من حيث اللفظ، وليس منه من حيث الوظيفة هو الذي حجب خاصّيته هذه في التّصنيفات التي سوّت بين مختلف الوظائف ، في حين أنّه لا يمكن أن ينزّل النّداء منزلته الحقيقيّة إلاّ في نظريّة تجعل لتلك الوظائف مراتب ومنازل بحسب طبيعة الدّور الذي لها أي نظريّة تبحث - إن صحّ التّعبير - عن دور كلّ وظيفة بالمقارنة مع غيرها، وهو أمر بدا لنا متوفّرا في النّموذج الذي قدّمه النّحاة العرب أكثر من توفّره فيما نعرفه عن النّموذج الذي قدّمه جاكوبسون. لكن هل يكون النّداء دائما خارجا عن مضمون الكلام ؟

8.2 نداء "المنادى حكما" ليس خروجا عن أصل النّداء

اشترط النّحاة في النّداء طلب الإقبال بالوجه أو بالقلب، يكون ذلك على

الحقيقة متى تعلّق الأمر بنداء العاقل ممّا له وجه وقلب ويصحّ إقباله بهما على المتكلّم، وقد يكون طلب الإقبال " حكما مثل "يا سماء" و"ياجبال" و"يا أرض" فإنّها نزّلت أوّلا منزلة من له صلاحيّة النّداء ثمّ أدخل عليه حرف النّداء وقصد نداؤها، فهي في حكم من يطلب إقباله (كشّاف III، 1436). ونحن نلاحظ أنّ إجراء النّداء في هذه الحالة قد مهّد له بعمليّة أخرى هي نقل ما لا يصحّ منه الإقبال إلى ما يصحّ منه ذلك وهي عمليّة تتعلّق بالتّصرّف في خصائص الشيء، وهي من قبيل تنزيل الشّيء منزلة غيره. ويمكن تعميم هذه العمليّة بأن تسحب على مختلف الحالات التي ينزّل فيها الشّيء حكما غير المنزلة التي له حقيقة، من ذلك تنزيل الشّيء الذي لا يتكلمّ حقيقة منزلة الشيء الذي يتكلّم حكما، فيكون لك : "قالت الأرض وقالت الرّياح وقالت الحيوان..."

فتنزيل الشّيء منزلة من له صلاحيّة النّداء يفتح المجال لتنزيله منزلة كلّ ما يصلح له المنادى، وأهمّ خصيصة هي كونه مخاطبا. وإذا علمت أنّ النّداء لا يمكن أن يستقيم غرضا مستقلاّ أمكن أن تقول إنّ تنزيل الشّيء منزلة من له صلاحيّة النّداء لا يكون لمجرّد غرض النّداء بل يكون ذلك باعتباره الغرض الفرعيّ الممهّد للغرض الأصليّ : فأنت تنزّل الشّيء منزلة من له صلاحيّة النّداء لتحقيق الإقبال حتى يتمّ تحقيق غرض آخر هو الإخبار أو الاستخبار... وبالتّالى فإنّ تنزيل الشّيء منزلة المنادى حكما هو تنزيل له منزلة المخاطب تعمل فيه ما تشاء من الأعمال اللغويّة، وهو ما يخوّل لجواب النّداء أن يكون كلاما لا يحصره نوع. وتتأسّس هذه الظّاهرة في الحقيقة على أصل آخر هو تنزيل ما لا يصحّ توجيه الخطاب إليه (أي ما لا يصحّ أن يكون مقولا له) منزلة ما يصحّ فيه ذلك، وهي ظاهرة تلتقي في نهاية المطاف بتنزيل غير العاقل من الحيوان أو الجماد منزلة العاقل، فيستوي فيه صحّة قيامه متكلّما واتّخاذه مخاطبا وبالتّالي يصحّ التّوجّه إليه بالنّداء كما نجد ذلك في القرآن (انظر سورة النّمل 27 : 18)، وكما فعل ابن المقفّع بمعشر الحيوان في "كليلة ودمنة" وكما يفعل الشّعراء عندما يخاطبون الليل والطّلل وغيرهما من غير العاقل .

ومحصّل المسألة أنّ تنزيل ما لا يصحّ نداؤه منزلة ما يصحّ نداؤه لا يُخرج النّداء عن حقّه الذي يقوم عليه من كونه ليس المقصود بالكلام ولا هو من مضمونه، فيكون ذلك من باب التّصرّف في المنادى لا من باب التّصرّف في وظيفة النّداء وأصله.

9.2 النّداء يصبح مضمونَ الكلام متى خرج عن طلب الإقبال

سبق أن رأينا أنّ الخطاب يمكن أن يستغني عن النّداء ويخلو من التّصدّر بصيغته وذلك متى أغنى المقام عنها وكان إقبال المخاطب على المتكلّم حاصلا متحقّقا، لكن هل يمكن أن يصبح النّداء منادى له ويستقيم منه كلام تامّ، بعبارة أخرى هل يصبح النداء منادى له وكلاما مقصودا في ذاته ؟

دفعنا إلى طرح هذا السّؤال سابق معرفتنا بنصوص لا يكاد يتوفّر فيها إلاّ النّداء، وبعضها لا يقوم إلاّ على النّداء، مثل الأبيات الأربعة الأولى من قصيدة أبي نواس :

يا لاعبا بحياتـــــي	وهاجرا ما يـــؤاتـي
وزاهدا في وصـالي	ومشمتا بي عـــداتي
وحامل القلب مـنّي	عـــلى سنـــان قنـــاة
ومسكن الرّوح ظلما	حبس الهوى من لهاتي (الديوان،350)

أو قصيدته الشّهيرة :

ألا يا قمر الـدّار	ويا مسكة عــطّـار
ويا نفحة نسريـن	ويا وردة أشجــار
ويا ظلّة أغصــان	على شاطي أنـــهار
ويا كعبين من عاج	ويا طنبور شــطّار
ويا عرش سليمان	إذا همّ بأســـفــــار
ويا مزمــور داود	إذا يتلى بأســـحــار

ويا كعبة بيت اللـــــــــــه ذا ركن وأســتار

لقد أصبحت من حبّـــــــــك بين الخلد والنّار (الديوان،368)

أو قصيدته :

أيا من أخلف الوعـــدَ	وقد حال عن العهـــد
ومن أفرط في الهجرا	ن والإعراض والصّـــدّ
ويا قارون في الكبـــر	ويا عرقوب في الوعـد
ويا من لا أسمّيـــــه	ولا أســراره أبـــــدي
ويا أطيب من مســك	ويا ألـين مــن زبـــد

ويا أحلى من السكّـــــ ـر والماذيّ والـقـنـــد
ويا من قلبه أقســـى لنا من حـجر صــــلـد
ويا من كالثّريّا هـــــــــو بل أبعد في لابــعــد
ومن لو كان في المشــر ب ساوى المزر بالشّهد
ومن لو كان في الطّيب لكان العنبر الهنـــدي
ومن لو كان في الرّيحا ن ما كان سوى الورد (الديوان، 175)

حيث تلاحظ تعدّد المنادى بالعطف في القصيدة الأولى في حين تعدّد في الثّانية والثّالثة بعودة أسلوب النّداء ...

ولا شكّ أنّك إذا اعتمدت ما قدّمنا بشأن النّداء من تعذّر قيام الكلام بالاقتصار عليه اقتضى الأمر نقض ذلك الأصل أو اعتبار القصيدة التي أشرنا إليها نصًا فاسد البناء. فأنت إذا طبّقت القول السّابق، وذهبت تحذف من هذه القصيدة كلّ نداء معتمدا على أنّ حذف النّداء لا يغيّر من مضمون النّصّ لأنّه ليس منه، فإنّك ستحصل على صفحة بيضاء، وتلك الصّفحة لن تكون، مهما حاولت، مثل القصيدة القائمة على النّداء دون غيره.

فهذه القصيدة لو حدّثت عنها بحديث النّحاة حرفيًا لقلت إنّها تقوم على النّداء دون أن يوجد فيها ما يوافق المنادى له، وهذا يفضي إلى تناقض لا يخرجنا منه إلاّ القول بفساد بناء القصيدة أو فساد الأصل الذي صاغه الأستراباذيّ وسائر النّحاة، وهما أمران يصعب ركوبهما.

0.2 1 صيغة النّداء قد تكون لغير طلب إقبال المخاطب ولغير التّنبيه

لم يكن النّداء في القصيدة للتّنبيه، بل خرج إلى غرض آخر هو الوصف الخارج بدوره إلى غرض الغزل لكو ن ما حدّث به معلوما، وهو ما جعل من كلام أبي نواس قصيدة فذّة حسده عليها حاسدوه، لأنّ صاحبها فيها أخرج النّداء من وظيفة التّنبيه إلى قصد الإخبار، فاستقام له بناء القصيدة بالنّداء دون غيره من الأساليب. والملاحظ أنّ الموجّه المتحكّم في استقامة الكلام لم يكن النّداء من حيث هو صيغة لغويّة تحدث بعبارة خاصّة، إنّما كان ذلك للمعنى أو قل الغرض من ذلك الأسلوب، وإذا بنا مرّة أخرى تجاه "صراع" بين اللفظ والمعنى كانت الغلبة فيه للثّاني على الأوّل حيث كانت الكلمة الأخيرة له.

وهذا يجعل الأصل الذي استنبطه النّحاة صحيحا مطلقا ما دام النّداء لتنبيه المخاطب : فما كان منه من هذا القبيل ليس مقصودا لذاته، وأمّا ما خرج عنه فإنّه يصبح ذا وظيفة أخرى تلتقي بوظيفة الكلام ذاته (الإخبار والمدح والعتاب...) فيصبح بمقتضاها هو المقصود من الكلام أو قل وظيفة المنادى له.

فالكلام قد يكون نداء صيغة ووظيفة فتنطبق عليه قاعدة عدم الاستقامة بالاقتصار عليه ودون وجود المنادى له، وقد يكون نداء صيغة لكنّه يصرف إلى وظيفة أخرى تجعله من قبيل المنادى له، فيستقيم منه الكلام. على أنّه في الحالة الثّانية يظلّ مفتقرا إلى ما يوفّر تنبيه المخاطب وإقباله على المتكلّم. والموجّه لهذه القاعدة ليس اللفظ والصّيغة ، إنّما هو الجانب المعنويّ الوظيفيّ العامل في مستوى قواعد الخطاب لا في مستوى المباني. وليس هذا المثال الوحيد الذي يغلّب فيه المعنى والوظيفة على العبارة واللفظ، وهي من تلك الحالات التي غلّب فيها المعنى على اللفظ والتي "حمل فيها الكلام على المعنى" على حدّ عبارة النّحاة. ولهذه الظّاهرة أخت لها تقابلها هي "حمل الكلام على اللفظ". والمرجّح أنّ الأولى غالبة على الثّانية وراجعة إليها [1].

وتمثّل القصائد السّابقة وجها من وجوه تعدّد النّداء والمنادى لفظا ومعنى مع كون المنادى واحدا في الخارج، وقد سبق أن رأينا أنّ من وجوه تصريف عطف النّسق أنّه قد لا يقوم على التّجدّد في الخارج، وهو ما تلاحظه من تعدّد المعطوفات على عطف النّسق دون تعدّد في الخارج في الأبيات التّالية :

قل لذي الوجه الرّقيق ولذي الحسن الدّقيق
ولمن يرنو بعينـــــيْ رشإ أحوى ومـــوق
ولمن يدعو إليه الــــــحسن مرّار الطّريـق
ولمن يعنق في المشـــــية كالطّرف العتـيق (الديوان، 206)

ونحن نرجّح أنّ هذه الظّاهرة يتحكّم فيها أصل واحد وهو كون الألفاظ المعطوفة واقعة لمسمّى واحد، فكان حكمها واحدا متى ناديت أو أخبرت أو وصفت

1 - قد يكون هذا المبحث موضوع دراسة طريفة تتمثّل في رصد الحالات التي ذهبوا فيها إلى حمل الكلام على تغليب اللفظ على المعنى والحالات التي ذهبوا فيها إلى حمل الكلام على المعنى . ولئن لم تكن هذه الظّاهرة من الغايات الأولى لعملنا فإنّنا نميل - بالاعتماد على ما اعترضنا منها من الحالات ومن أقوال النّحاة فيها - إلى القول بغلبة الأولى على الثّانية ، بل وإلى أنّ الثّانية يمكن أن تُرجع إلى الأولى ولا تناقضها .

1.2 1 الأساليب المشاركة للنّداء في الصّيغة دون المعنى

1.2 1.1 من المعاني الطّارئة على النّداء

يخرج النّداء إلى معان أخرى : الندبة والاستغاثة والتّعجّب والتّخصيص : وجمع الأستراباذيّ في بعض كلامه جملة من الأقوال ترجع أساليب الندبة والاستغاثة والتّعجّب والتّخصيص إلى النّداء، وذكر أنّ سيبويه اعتبر المندوب مدعوًا لكنه متفجّع عليه (الكتاب I، 321)، ونسب إلى الزّمخشريّ أنّ المندوب منادى على وجه التّفجّع واعتبر المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة وكذا المتعجّب منه منادى دخله معنى التّعجّب، وكذا المخصوص فهو منادى نقل إلى معنى الاختصاص، وختم الأستراباذيّ حديثه عن رأي المتقدّمين في علاقة هذه الأساليب بالنّداء بقوله "**والعارض غير معتدّ به**" (شرح الكافية I، 345 - 346).

فقد عوملت أساليب الندبة والاستغاثة والتّعجّب والتّخصيص باعتبارها فروعا عن النّداء، فالموجّه إليها أمر مقاميّ تداوليّ تحدّده حال المتوجّه إليه بصيغة النّداء (كون المتوجّه إليه حيًا أو غير حيّ، مقبلا عليك أو غير مقبل) فتوجّه هذه الأحوال الصّيغة إلى قصد معيّن تنبيها أو تفجّعا وندبة أو تعجّبا...)، واعتبرت هذه المعاني عارضة فطبّقت عليها قاعدة العارض، وهو ألاّ يعتدّ به أصلا. وحكم العارض هو مفهوم الطّارئ، وقد علمنا أنه لا بدّ للطّارئ من قرينة تدلّ عليه لمخالفته للأصل وخروجه عنه [2] (انظر بالخصوص نصّ الأستراباذيّ عن حكم الطّارئ، شرح الكافية I، 61).

فإذا كان النّداء هو الأصل وكانت سائر المعاني (الندبة والاستغاثة والتّعجّب والتّخصيص) فروعا عنه عارضة اقتضت القرينة الدّالّة عليها اقتضاء، شأنها في ذلك شأن سائر الظّواهر الطّارئة من مجاز وإضمار (حذف) وتقديم وتأخير... وهذه القرينة قد تكون لفظيّة كاللاحقة التي تلحق المندوب والمستغاث به، واللاّم المتقدّمة على المتعجّب منه، تعضدها في ذلك القرائن الحاليّة، وقد تغيب القرائن اللفظيّة فتكون القرينة المعتدّ بها في فهم المعنى العارض في صيغة النّداء مجرّد ما يوفّره المقام من القرائن.

وقد تكون هذه القرائن اللفظيّة الخاصّة ببعض المعاني (وا... اه) هي التي

2 - انظر مبحثي الإضمار و الحذف : في القسم الرّابع من عملنا ص 1071 و1131.

أغرت النّحاة عند التّصنيف بإفراد النّدبة والاستغاثة بأبواب خاصّة... " وهذه اللاّم المفتوحة تدخل على المنادى إذا استغيث به أو تعجّب منه نحو "يا لَلماء" و"يا لَلدّواهي"، وهي لام التّخصيص أدخلت علامة على الاستغاثة والتّعجّب... فكلّ واحد من اللاّم والألف يعاقب صاحبه في الاستغاثة والتّعجّب ولا يجتمعان " (الأستراباذيّ شرح الكافية 1، 352و354) لكنّ هذا التّفريع لم يُغيّب من أذهانهم الأصل الجامع بينها وإن نمّ التّصنيف عن خلاف ذلك ، فلئن حضر في مصنّفاتهم نموذجان من الوصف أحدهما يقوم على وحدة الأصل (أصل واحد هو النّداء تتفرّع عنه سائر المعاني) والآخر يقوم على تعدّد الأصول (أصول مختلفة ينفرد كلّ واحد منها بمعنى) فإنّنا نرجّح أنّ ذلك كان من ضرورات التّصنيف لا من أسس التنظير. ومعلوم أنّ بناء المصنّفات وتخطيطها لا يكون مناسبا دائما للتصوّر الكليّ للمسائل التي يصنّفون فيها : فالمسائل من باب الأفكار وليس للأفكار امتداد خطّيّ، كما أنّها لا تحمل في ذاتها غائيّة معيّنة، أمّا التّصنيف في المسائل فهو بالضّرورة ذو امتداد خطّيّ ومقترن بغائيات أخرى (تعليميّة...)، فيحصل عن ذلك تقسيم المؤلّفات إلى أبواب حسب مفاصل لا توافق بالضّرورة مفاصل الفكرة، فإذا اعتبرت مفاصل التّصنيف مطابقة تمام المطابقة لمفاصل الفكرة وحملت التّقسيم الذي أقاموا عليه مصنّفاتهم على كونه أساس المنوال الذي أرادوه وأصله فإنّك ستجمع بين ما ليس مجتمعا. وقد بدا لنا بعض ما قيل في النّحو راجعا إلى الخلط بين بناء التّصنيف وبناء المنوال والنّظريّة، ولك أن تجعل من هذا جميع المواطن التي ضاق فيها المحدثون بغياب أبواب خاصّة ببعض المسائل كالحذف والعطف...

على أنّك إذا تجاوزت هذه المسألة لاحظت أنّ النّحاة العرب واجهوا في بناء المنوال قضيّة التّوزّع بين الصّيغة والمعنى، واختاروا اعتبار الأولى منطلقا وأصلا وعملوا التّفريعات التي يفضي إليها الثّاني من باب الفرع الحادث عن أمر طارئ. ولا نظنّ أنّ الأمر أحسن حظّا اليوم بشأن هذه المسألة، فالدّارسون لا يزالون متردّدين بين اعتماد الصّيغة أصلا في التّصنيف أو اعتماد القيمة أو الوظيفة والمعنى، وهي معضلة تطرح على الدّارس في مستويات عديدة : في مستوى الكلمات (كالواو و"ما" و"من"...) وفي مستوى ما تجاوز الكلمة المفردة إلى المركّب.

سبق أن ذكرنا أنّ النّحاة قد اختلفوا بين معتبر للنّداء أصلا قد تطرأ عليه معان

عارضة من قبيل الندبة والاستغاثة والتّعجّب ومعتبر لهذه المعاني أساليب قائمة بذاتها، وبيّنّا رجحان الاعتبار الأوّل متى رمنا وحدة المنوال وحملنا الاعتبار الثّاني على مقتضيات التّصنيف، على أنّ الرّغبة في إقامة وحدة المنوال لا تحول دون وقوفهم على أهمّ ما يميّز هذه الأساليب. ويمكن أن نتوسّل بأسلوبي النّدبة والتّخصيص لبيان الفوارق القائمة بينهما وبين النّداء رغم رجوعهما إليه.

2.1 1.2 النّدبة والمندوب

حدّث سيبويه عن المندوب بقوله :

"اعلم أنّ المندوب مدعوّ، لكنّه متفجّع عليه، فإذا شئت ألحقت في آخر الاسم الألف، لأنّ النّدبة كأنّهم يترنّمون فيها، وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق في النّداء" (سيبويه : الكتاب II، 220)، وذكر الأستراباذيّ أنّ المندوب يجري على لفظ المنادى "وأنّه كثيرا ما يحمل العرب بابا على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في أمر عام" (شرح الكافية I، 413). وعن السّيرافيّ أنّ :" النّدبة تفجّع ونوح من حزن وغمّ يلحق النّادب على المندوب عند فقده، **فيدعوه** وإن كان **يعلم أنّه لا يجيب** لإزالة الشّدّة التي لحقته لفقده، كما يدعو المستغاث به لإزالة الشّدّة التي قد رهقته؟" (الكتاب II، 220 هامش 1).

وسواء انطلقت من كلام سيبويه أو من كلام شارحه السّيرافي فإنّك ملاحظ في المندوب جمعا بين دورين معنويين : فهو من ناحية مدعوّ وهو من ناحية أخرى "يعلم أنّه لا يجيب"، وزاد الرّضيّ التّمييز بين المدعوّ في النّداء والمدعوّ في النّدبة توضيحا بقوله : فـ" بالمطلوب إقباله أخرج المندوب [من المنادى] لأنّه المتفجّع عليه لا المطلوب إقباله " (شرح الكافية I، 334).

وميّزوا في النّدبة بين معنيين أي بين مندوبين : مندوب متفجّع عليه ومندوب متوجّع منه، واشترطوا في الأوّل التّعريف بخلاف الثّاني (الأستراباذيّ : شرح الكافية I، 421). ويمكن أن نلخّص حالات الجمع بين الدّعوة وطلب الالتفات وعدم الجمع بينهما على النّحو التّالي :

الدّاعي : مناد — **المدعوّ** : منادًى والمنادى مدعوّ يطلب التفاته

الدّاعي : نادب — **المدعوّ** : مندوب وهو مدعوّ لا يطلب التفاته بل يتفجّع عليه أو منه

الدّاعي : مستغيث   **المدعوّ** : مستغاث به والمستغاث به يطلب منه الغوث والالتفات الغوث

وقد بدا لنا في تعليل السّيرافيّ لما يصحب المندوب من إطالة حرف النّدبة أو لما يلحق المندوب من زوائد نقض لكونه غير مطلوب التفاته، قال : "ولمّا كان المندوب ليس بحيث يسمع احتيج إلى غاية بعد الصّوت فألزموا أوّله "يا" أو "وا" وآخره الألف، في أكثر الكلام، لأنّ الألف أبعد للصّوت وأمكن للمدّ " (سيبويه : الكتاب II، 220 هامش 1) فقد جعل السّيرافيّ كون المندوب "بحيث لا يسمع" سببا محوجا إلى بعد الصّوت ومدّه. ولكنّ المندوب لا يسمع الدّعوة أصلا مهما بعد الصّوت ومُدّ، وقد بدا لنا كلام الأستراباذيّ أشدّ ملاءمة لتفسير هذه الظّاهرة وإرجاعها إلى سببها الحقيقيّ، وقد دعّم كلامه بالجمع بين المندوب والمستغاث به لاقتضائهما بعد الصّوت ومدّه ولامتناع الترخيم فيهما قال: "امتنع التّرخيم في المستغاث الذي في آخره زيادة المدّ... لأنّ الزّيادة تنافي الحذف، وكذا المندوب، لأنّ الأغلب فيه زيادة مدّة في آخره **لإظهار التّفجّع وتشهير** المندوب وغير المزيد فيه قليل نادر" (شرح الكافية I، 396) فأرجع مدّ الصّوت فيهما إلى ضمان حصول الغرض وامتناع التّرخيم إلى عدم نقض الغرض.

1.2 1.3 الندبة تفجّعا للمشهور المعروف فلا يندب إلاّ المعرفة.

سبقت الإشارة في بداية هذه الفقرة إلى شرطهم التّعريف في المتفجّع عليه وعدم اشتراطه في المتوجّع منه : و" هذا الذي ذكره [أي شرط تعريف المندوب] في المتفجّع عليه، أمّا المتوجّع منه فإنّك تقول "وا مصيبتاه" وليست بمعرفة. ويعني بالمعروف المشهور علما كان أو لا، فلو كان علما غير مشهور لم يندب" (شرح الكافية I، 421).

وأقام ابن الحاجب وسائر النّحاة النّدبة على الشّهرة، واعتبر التّعريف غير كاف، والشّهرة أمر نسبيّ متّصل بخلاف التّعريف. فالمندوب المتفجّع عليه – دون المتوجّع منه – ليس له في حدّ ذاته قدر من الشّهرة، وإنّما يكون له ذلك بقدر منزلته في نفس نادبه. وإذا كانت الشّهرة أمرا يحصل بين المتكلّم والمخاطب، فإننا نرجّح أنّها تقوم في الندبة على شهرة في نفس المتكلّم النّادب، وقد يشاطره في ذلك المخاطب السّامع دون أن يكون ذلك شرطا لازما. وهذه الشّهرة أمر حاصل في نفس النّادب،

وليست أمرا يرجو تحقيقه في نفس غيره بندبة ما يندب : فنادب أبيه أو أمّه أو حظّه لا يقيم ذلك على شهرة من يندبه في نفس السّامع، كما أنّ غرضه ليس أن يصبح ما يندب مشهورا.

1.2 1. 4 الفرق بين النّداء والاختصاص

كما يخرج النّداء إلى النّدبة أو الاستغاثة والتّعجّب فإنّه يخرج إلى الاختصاص، وقد قاس سيبويه إجراء النّداء مجرى الاختصاص على إجراء الاستفهام مجرى التسوية: " فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النّداء قولهم : اللهمّ اغفر لنا أيّتها العصابة " (الكتاب III، 170).

وذكر المبرّد أنّ القصد من إجراء حرف النّداء على "العصابة" أحدُ معنييْ النّداء دون الآخر : ففي النّداء معنى الدعوة ومعنى الاختصاص، والقصد في المثال السّابق الذي نقله عن سيبويه الاختصاص دون الدّعوة، وذلك أنّك " إذا قلت : اللهمّ اغفر لنا أيّتها العصابة " فأنت لم تدعُ العصابة، ولكنّك اختصصتها من غيرها، كما تختصّ المدعوّ، فجرى عليها اسم النّداء أعني 'أيّتها' لمساواتها إياه في الاختصاص، كما أنّك إذا قلت " ما أدري أزيد في الدّار أم عمرو " فقد استويا عندك في المعرفة، وإن لم يكن هذا مستفهما عنه، ولكن محلّه في الاستفهام كمحل ما ذكرت لك في النّداء.

وعلى هذا تقول " على المضارب الوضيعة أيّها الرّجل " ولا يجوز أن تقول " يا أيّها الرّجل " ولا " يا أيّتها العصابة " لأنّك لا تنبّه إنسانا إنّما تختصّ، و' يا ' إنّما هي زجر وتنبيه (المقتضب III، 298-299)، وقد ذكر سيبويه المثال نفسه (الكتاب II، 232) في باب " ما جرى على حرف النّداء وصفا له وليس بمنادى ينبّهه غيره ولكنّه اختصّ كما أنّ المنادى مختصّ من بين أمّته لأمرك أو نهيك أو خبرك".

وقد أقلقنا ما ذهب إليه سيبويه وتبعه فيه المبرّد من إقامة الاختصاص على إبطال أحد معنيي النّداء (الدّعوة) والإبقاء على الآخر فيه (الاختصاص) وهو اعتبار يجعل هذا الأسلوب في منزلة بين النّداء وغير النّداء، ونحن نعلم وهاء الاعتداد بالمنزلة بين المنزلتين في اللغة، وأشار الأستراباذيّ إلى قيام الاختصاص على امتناع إظهار حرف النّداء بقوله : " ولا يجوز في باب الاختصاص إظهار حرف النّداء مع "أيّ" لأنّه لم يبق فيه معنى النّداء لا حقيقة ولا مجازا " (شرح الكافية I، 431)، ثمّ أضاف :

" قالوا : وإن كان الاختصاص باللام أو الإضافة بعد ضمير الغائب نحو "مررت به الفاسق" أو بعد الظّاهر نحو "الحمد للّه الحميدَ" أو كان المختصّ منكرا، فليس من هذا الباب، بل هو منصوب إمّا على المدح نحو "الحمد للّه الحميدَ" أو الذمّ نحو "وامرأته حمّالةَ الحطب" أو التّرحّم نحو "مررت به المسكينَ" بفعل مضمر لا يظهر وهو "أعني" أو "أخصّ" في الجميع أو "أمدح" أو "أذمّ" أو "أترحّم"، كلّ في موضعه، هذا ما قيل. ولو قيل في الجميع بالنّقل من النّداء لم يبعد، لأنّ في الجميع معنى الاختصاص، فنكون قد أجرينا هذا الباب مجرى واحدا" (الأسترباذيّ : شرح الكافية I، 433-434).

ونتبيّن من كلام الأسترباذيّ ميله إلى القول بالنّقل، وعلى هذا النّحو يسلم أسلوب الاختصاص بمختلف الطّرق التي يتحقّق بها من الوقوع تحت طائلة المنزلة بين المنزلتين أي إنّه يسلم من أن يعدّ تابعا للباب وخارجا منه في آن.

2.2 .1 .1 نتائج الخروج بالنّداء إلى غير النّداء

حرص الأسترباذي على إجراء باب التّخصيص على النّداء، وهو أمر محمود في حدّ ذاته لتمكينه من الاختصار في بناء النّظريّة. لكنّ مثل هذا الجمع بدا لنا باهظ الثّمن لما يقتضيه من ركوب مخالفة بعض الأصول، وأهمّها أنّ المنادى مخاطب محض، أمّا الممدوح والمذموم والمترحّم عليه في أساليب التّخصيص فهي من قبيل المحدّث عنه متكلّما أو مخاطبا أو غائبا، وقد سبق أن أشرنا إلى البون الفاصل بينها.

على أنّك إذا اعتبرت ما يجري عند الانتقال من النّداء الذي لتنبيه المخاطب إلى سائر الأساليب التي من قبيل النّدبة والاستغاثة والتّخصيص والتّعجّب لاحظت أنّ هذا الضّرب من الانتقال إلى غير المخاطب المحض قد حدث في بعضها ولم يحدث في بعض :

فالمندوب متفجّعا عليه في مثل قولك "وا أبتاه" يمكن أن ينزّل منزلة المخاطب كما يمكن أن ينزّل منزلة الغائب المحدّث عنه، ولك أن تتأكّد من ذلك بـرائزالإضمار : فلك أن تضمر فتقول : "وا أبتاه إنّك قد فارقتني" ولك أن تقول : "وا أبتاه إنّه قد فارقني".

والمندوب متفجّعا منه في مثل قولك "وا مصيبتاه" غائب،

والمستغاث به في مثل قولك : "وا محمّداه" مخاطب صرف،
والمتعجّب منه في مثل قولك "يا للدّاهية" غائب ،
والمختصّ في أسلوب الاختصاص مخاطب صرف كما في قولك : "على إثمها أيّها الرّجل" .
ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول التّالي :

الأسلوب	المدعوّ	دوره في التّخاطب
النّداء	منادى	مخاطب
النّدبة 1	المندوب "متفجّع عليه"	مخاطب/غائب
النّدبة 2	المندوب "متوجّع منه"	غائب
الاستغاثة	مستغاث به	مخاطب
التّعجّب	متعجّب منه	غائب
التّخصيص	مختصّ	مخاطب

ولعلّ هذا الانتقال في مختلف هذه الأساليب من المخاطب الصّرف إلى الغائب هو الذي يسّر للاستربادي القول بكون التّخصيص نقلا من النّداء، لكنّه في الحقيقة نقل عن منقول، ولم ينقل عن النّداء مباشرة.

ولنا بعد الوقوف على هذه النّتائج التي يفضي إليها الانتقال بالنّداء إلى غير النّداء أن نتساءل عن موقع القواعد والأصول الإجرائيّة من بناء النّظريّة فنكون بين اختيارين من اليسير الانتصار إلى أحدهما، لكنّ تعيين هذا المنتصر إليه سيكون بحسب الحدود التي تجعلها بين النّظريّة والاستعمال، فإذا كنت ممّن يعتبرون النّظريّة منحصرة في أصول المجرّدات أخرجت ما ذكرنا عن النّداء منها، وإن كنت من أولائك الذين لا يرون بأسا في أن يشمل البناء النّظريّ قواعد الاستعمال وأصوله الفرعيّة اطمأننت مثلنا - ومثل النّحاة العرب فيما نرجّح - إلى اعتبار هذه الجوانب ممّا لا تكتمل النّظريّة إلاّ به دون أن يطمس ذلك سلّميّة في الأصول وإقامة أصناف وأقسام فيها بعضها من قبيل حقّ المسألة وأصلها وحدّها وبعضها ممّا يخرج عنها خروج الفرع عن الأصل والطّارئ عن المطروء عليه.

2.2 1.2 النّداء بنية خطابيّة غير مستقلّة قد تصبح بالمعاني الثّواني بنية لغويّة مستقلّة

سبق أن ذهبنا إلى أنّ النّداء يتنزّل من حيث وظيفته في عمليّة التّخاطب لا في مستوى الجمل المكوّنة للنّصّ بل في مستوى الصّيغ اللغويّة المؤسّسة لعناصر التّخاطب والمؤذنة بإجراء عمليّة التّخاطب متى لم يف السّياق المقاميّ بالدّلالة عليها، فتكون وظيفة النّداء في هذه الحالة وظيفة تحقّق المخاطب وتعيينه وتنبيهه. لكنّنا نعلم من ناحية أخرى كما تبيّنا ذلك في بعض الاستعمالات الخاصّة للنّداء أو في الأساليب المتفرّعة عنه (من استغاثة وندبة وتخصيص وتعجّب ودعاء وشتم...) أنّ النّداء قد يخرج عن هذه الوظيفة الأساسيّة إلى وظائف أخرى (أو قل عن هذا المعنى الأصليّ الأوّل إلى معان فروع ثوان) وهي وظائف تبطل ما ذهبنا إليه من خروج النّداء من مجال محتوى الخطاب إلى مجال تأسيس الخطاب.

وهذه المعاني الثّواني للنّداء ناتجة عن اعتبارات غير بنيويّة مردّها الإخلال بشروط إجراء النّداء الأصليّ : فالدّعاء مثلا راجع إلى طبيعة المنادى إذ أنّ قول القائل : " يا ربّي " موجّه إلى من لا تأخذه سنة ولا نوم ومن لا يصحّ تنبيهه على الحقيقة، ويمكن أن تحمل الاستغاثة على أصل معنى التّنبيه وأن تعتبر الصّيغة الدّالة على الاستغاثة محذوفة من اللفظ بدليل ومسكوتا عنها لإمكان إظهارها في مثل قول المستغيث : " يا قومي أغيثوني "، أمّا انصراف النّداء للدّلالة على الشّتم والسّبّ في مثل قولك لبعضهم : " يا كلب " فهو فيما نرجّح أمر متقدّم على النّداء أو قل إنّه معنى حاصل بعمليّة أخرى سابقة اعتمد عليها النّداء، وأنت تتبيّن ذلك من المقارنة بين العبارتين التّاليتين توجّههما إلى شخص واحد بأن تقول له : " يا زيد ! " تارة و" يا كلب " أخرى.

فهاتان العبارتان وإن اتّفقتا من حيث الصّيغة فإنّهما مختلفتان فيما اعتمدت عليه الصّيغة، وهذا الاختلاف هو الذي يحدث الفرق بين القولين، أو قل إنّ الفرق ناتج عن الانتقال من 'زيد' إلى 'كلب'، وهي عمليّة تجري في مستوى نقدّر أنّه سابق على النّداء ومتقدّم عليه : فبدل أن يستعمل المتكلّم الاسم العلم الخاصّ بالمسمّى والدّال على ذات المخاطب عدل عن ذلك وعمد إلى اسم آخر يطلق على ذات أخرى وأجراه على المخاطب لما رآه بينهما من شبه، وإذا بالأمر لا يعدو أن يكون مجازا قائما

على الاستعارة. فهذا المعنى الثّاني الذي لاحظته في النّداء ليس ناتجا عن صيغة النّداء إنّما هو ناتج عن مجاز أجراه المتكلّم (بأن سمّى المخاطب باسم الكلب ادّعاء) ثمّ ضمّنه في قالب النّداء، وكان يمكن أن يجعله في صيغة الجملة الخبريّة بأن يقول : " زيد كلب " مثلا على التّشبيه أو يقول : " جاء الكلب " على الاستعارة فيحدث الشّتم نفسه، لكنّه يكون قد شتم غائبا في حين أنّه بصيغة النّداء يكون قد وجّه الشّتم إلى المخاطب مباشرة.

2.2 1. 3 بتمام المعنى يكون الاستقلال أو لا يكون

النّداء كما تقدّم بنية خطابيّة غير مستقلّة متى دلّ على مطلق التّنبيه وقصد منه تحقيق إقبال المخاطب على المتكلّم، فلا يصدق عليه حدّ الكلام والجملة التّامّة من حسن السّكوت عليه وتمام الفائدة به، لكنّ الملاحظ أنّ صيغة النّداء متى حوّلت عن هذا المعنى الأوّل إلى أحد المعاني الثّواني ويتحقّق بها غرض آخر غير تنبيه المخاطب تصبح صيغة مستقلّة وكلاما تامّا يحسن السّكوت عليه : فالمخاطب – حاشا القارئ – لايستزيد ممّن يقول له "يا حمار" أو "يا كلب" شيئا آخر يعتبر أنّ المعنى لا يتمّ إلاّ به، وهذه الملاحظة تعني أنّ أمر الاستقلال تابع للصّيغة والمعنى معا، بل قل إنّه تابع للمعنى أكثر ممّا هو تابع للصّيغة باعتبار أنّ الصّيغة الواحدة لم تكوّن كلاما مستقلاّ عندما كان معناها من قبيل ما لا يحسن السّكوت عليه، وكوّنت كلاما مستقلاّ متى كان معناها من قبيل ما يحسن السّكوت عليه. ومثل هذه الظّاهرة تجعل أمر قيام الجملة والكلام المستقلّ بيد المعنى دون مطلق الصّيغة وتقتضي القول باعتبار المقاييس المعنويّة مقدّمة على المقاييس الشّكليّة الصّياغيّة، ولعلّهم إلى هذا الاعتبار قصدوا عند قولهم بتقديم المعنى على اللفظ وتغليبه عليه (اذكر الجرجاني).

فكما يعرض في الكلام التّامّ ما لا يستقل به كلاما إلاّ بوجوده مثل اقتضاء القسم والنّداء لجوابهما (شرح الكافية ا، 347)، فإنّه قد يعرض للأقوال غير التّامّة عارض يجعل منها كلاما تامّا، وهذا العارض في النّداء هو خروجه عن معناه الأصليّ الذي هو التّنبيه وطلب إقبال المخاطب .

الفصل الثّالث

النـدّاء وجوابه في س + جواب س

0.3 قرب النّداء من الكلام ومن القول التّامّ

سبقت الإشارة في الفصل الأوّل من هذا الباب (§ 6.1) إلى ميل الأستربانيّ إلى اعتبار حرف النداء اسم فعل ينعقد منه ومن المنادى قول، وذهب بعض النّحاة إلى اعتبار هذا القول من قبيل الكلام التّامّ، فقد قال ابن جنّيّ إنّك : " إذا قلت "يا عبد الله" تمّ الكلام بها وبمنصوب بعدها، فوجب أن تكون هي كأنّها الفعل المستقلّ بفاعله والمنصوب هو المفعول بعدها، فهي في هذا الوجه كـ"رويد زيدا" (الخصائص II، 277-278). وأضاف قوله: " قولك "يازيد" لمّا اطّرد فيه الضّمّ وتمّ به القول جرى مجرى ما ارتفع بفعله أو بالابتداء" (الخصائص II، 278)، فقد اعتبر ابن جنّيّ النّداء في هذا السّياق من قبيل القول التّامّ.

على أنّ اعتبار النّداء كلاما وقولا تامّا لم يظهر إلا عند الاستدلال على البنية العامليّة المقدّرة التي تقوم عليها صيغته، فإذا تجاوزت هذه السّياقات كان المغلّب اعتبار ما يقوم بين النّداء والمنادى له (أي جواب النّداء) من اقتضاء وتلازم، وذلك أنّه " قد يعرض للجملة ما لا تستقلّ به كلاما إلاّ بوجوده" (شرح الكافية I، 347).

1.3 أحاديّة الجملة أو اثنينيتها : النّداء والقسم والشّرط

أكّد النّحاة كما تقدّم على التّنبيه إلى أنّ " النّداء مع كثرته ليس مقصودا بالذّات، بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له" (شرح الكافية I، 393)، وجعلوا من هذا الاعتبار أصلا استقصوا مختلف الأحكام التي تنجرّ عنه وأرجعوا إليه كلّ عمليّة خطاب وأقاموها على شكل نظريّ يمكن أن نقدّمه على النّحو التّالي :

خطاب ——> نداء + منادى له

وانطلاقا من هذا النّموذج ومن التّلازم بين مكوّنيه من ناحية ومن الاختلاف بين ما لكلّ واحد منهما من دور يمكن أن نتساءل عن طبيعة الوحدة اللغويّة الحاصلة من بناء أحد هذين المكوّنين على الآخر وعن نوع البنية التي يقوم عليها : أهي من قبيل الجملة أم من قبيل آخر ؟ ويمكن أن يوسّع طرح السّؤال ليشمل مختلف الحالات القائمة على التّلازم بين ما يمكن أن يعدّ جملتين كالقسم والمقسم عليه...

ويمكن أن يختلف الجواب باختلاف المقاييس التي ستعتمد في تحديد الجملة، وإذا علمنا أنّ هذه المقاييس موزّعة بين طرفين هما الاستقلال الصّناعيّ ومطلق الاستقلال كان الجواب عن السّؤال المطروح بحسب الجانب الذي سيغلّب ويعتمد في تحديد الجملة باعتبارها وحدة الكلام الدّنيا أو وحدة الخطاب.

فأمّا مطلق الاستقلال فإنّه سيفضي إلى اعتبار النّداء والمنادى له أو القسم وجوابه وحدة لتعذّر الفصل بينهما، خاصّة إذا اعتبرت الاقتضاء الثّنائيّ بين النّداء والمنادى له. ويمكن أن يصحّ هذا الاعتبار على مختلف الحالات التي ذهب فيها النّحاة والبيانيون إلي إقامة علاقة بين جزئين من الكلام لا يرجعان إلى بنية عامليّة واحدة كالاستفهام وجوابه والطّلب وجوابه.

وأمّا الاستقلال الصّناعيّ فإنّه سيفضي إلى اعتبار النّداء مستقلاً عن المنادى له وكذا القسم والمقسم عليه، لقيام هذا الضّرب من الاستقلال على مقتضيات البنية العامليّة، ولا وجه لإرجاع أحدهما إلى بنية الآخر واعتباره عاملا فيها أو معمولا لها. بل إنّ بعض النّحاة كاد يقول باعتبار النّداء كلاما وقولا تامّا كما سبق أن ذكرنا عن ابن جنّيّ.

وقد بدا لنا أنّ النّحاة العرب قد سبقوا في نظريّتهم النّحويّة إلى وضع ضرب من الوحدات الخطابيّة اللغويّة انفردوا به ولم يسبقوا إليه ولم تهتد إليه حتّى آخر الدّراسات والنّظريات المهتمّة بما فوق الجملة وهذه الوحدات تقوم على الشّكل التّخاطبيّ : س + جواب س

ولم يحجب عنهم تنوّع الأساليب وشدّة اختلافها (من شرط إلى قسم إلى نداء إلى استفهام إلى طلب) الخيط الجامع بين مختلف هذه الأساليب وما يقوم بين مكوّناتها من تلازم ولا هو ثناهم عن أن يروا فيه ما يقوم عليه من إمكان التّعميم

والتّجريد والارتقاء به إلي وحدة الشكل بصرف النّظر عمّا يمكن أن يكون في كلّ واحد من الخصوصيات.

2.3 التّلازم بين النّداء وجوابه ورتبة كلّ منهما بالنّسبة إلى الآخر

1.2.3 النّداء ملازم لجوابه

ونقل التّهانوي صاحب الكشّاف عن السّيوطيّ في الإتقان الحديث التّالي عن النّداء : "ويَصحب [النّداء] في الأكثر الأمر والنّهي،... وقد يصحب الجملة الخبريّة فتعقبها جملة الأمر نحو "يا أيّها النّاس ضرب مثل فاستمعوا له" (الحجّ 22 : 73) وقد لا تعقبها نحو "يا عبادي لا خوف عليكم" (الزّخرف 43 : 68)، وقد يصحب الاستفهاميّة نحو "يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر" (مريم19 : 42) (التّهانوي : كشّاف III، 1436).

وفي هذا الكلام تكريس لظاهرة التّلازم بين النّداء وجوابه وتفصيل لمختلف الصّور التي يكون عليه الجواب أو قل لمختلف المعاني المتحقّقة بجواب النّداء، وغلّب السّيوطيّ الجملة الطّلبيّة (ذكر منها الأمر والنّهي والاستفهام) على الجملة الخبريّة، ولعلّه صدر في ما قال عمّا يتوفّر في النّصّ القرآني من كون النّداء متلوّا بالنّهي والأمر خاصّة.

2.2.3 مرتبة جواب النّداء من النّداء

وذكر السّيوطيّ في القول المذكور أعلاه أنّ الأصل في النّداء أنّه مقدّم على جوابه لكنّه ذكر أيضا أنّه قد يتأخّر عنه : فـ" الغالب تقديمه نحو "يا أيّها النّاس اعبدوا ربّكم" (البقرة 2 : 21) و"يا أيّها الذين آمنوا لا تقدّموا بين يدي الله ورسوله " (الحجرات 49 : 1) وقد يتأخّر نحو "وتوبوا إلى الله جميعا أيّها المؤمنون" (النّور 24 : 31) (: كشّاف III، 1436). وقد كنّا بيّنّا في الفصل السّابق كيف أنّ النّحاة منذ سيبويه اشترطوا في النّداء أن يكون متقدّما على جوابه، وحرصوا على صون هذا الشّرط حرصا دفعهم إلى حمل ما تأخّر منه على غير معنى النّداء لفوات موضعه وعدم الحاجة إليه، واعتبروه من قبيل التّخصيص أو التّعظيم أو غيرهما من المعاني.

فإذا بأمر تقدّم النّداء على جوابه الذي كان عند النّحاة من باب الشّرط الواجب توفّره يضحي مع البيانيين محمولا على الجواز، وإذا بالمنوال النّحويّ يفقد من

بعض صرامته على يد البيانيين، اللهمّ أن نحمل كلام السّيوطيّ على قصد صيغة النّداء لا على حصول معناه وتحقّقه.

فإذا ذكرنا حرص النّحاة على تقدّم الشّرط على جوابه صرفهم ما تأخّر منه إلى غير الشّرط وقرنّا بينه وبين حرصهم على تقدّم النّداء على جوابه وحمل ما تأخّر عنه على غير النّداء أدركنا منزلة الشّكل (س + جواب س) في نفوسهم واعتبارهم هذا الشّكل متكوّنا من مواضع محفوظة الرّتب.

3.3 جواب النّداء ليس جواب المنادِي : حرف الجواب بعد النّداء.

لقد قلّب ابن هشام معاني حروف الجواب بعد الأمر والنّهي والإخبار والاستفهام، ولا نذكر أنّه جاء عنده ولا عند غيره إشارة إلى ضرب آخر من جواب النّداء كالذي تلاحظه في المقاولة التّالية :

(1) - يا فلان !

- نعم.

- أنعم الله عليك هات العصا !

فالمتكلّم نادى المخاطب فأجابه هذا بقوله "نعم"، واستحسن منه المتكلّم ذلك الجواب فركب مطيّة الجناس ودعا له بالنّعمة ثمّ ذكر طلبه، وهذا الطّلب هو ما اعتبره النّحاة جوابا للنّداء، دون الجواب عنه بحرف الجواب "نعم". ويمكن أن نطلق عليه اسم "جواب المنادِي" أو "جواب النّداء الصّرف" فهل قرأ النّحاة حسابا لحرف الجواب بعد النّداء... ؟ ماهي القيمة أو المعنى المتحقّق بحرف الجواب بعد النّداء !!

والأغرب ممّا تقدّم أنّنا لا نذكر أنّه قد اعترضنا فيما اعترضنا من النّصوص العربيّة نصّ يتضمّن هذا الضّرب من الجواب عن نداء المنادي وسألنا عن هذا غيرنا فلم يسعفنا السّؤال بمثال. فقلنا : بما أنّ الأمر كذلك فلا فائدة في الاعتداد بهذه الظّاهرة. على أنّنا لاحظنا في وقت لاحق أنّ عدم وقوعنا على ما نبحث عنه إنّما مردّه طبيعة النّصوص التي بحثنا فيها، فقد لاحظنا أنّ هذه الظّاهرة على انعدامها من النّصوص القديمة يتوفّر عليها نوع من النّصوص الحديثة القائمة بالأساس على المقاولة. فقد بنى نجيب محفوظ أقصوصة من أقاصيصه عنوانها "جنّة الأطفال" من أوّلها إلى آخرها على حوار بين طفلة صغيرة وأبيها على مرأى ومسمع من الأمّ (انظر: مجموعة خمّارة القطّ الأسود 72-79) ، واستهلّ الأقصوصة على النّحو

التّالي :

(2) - بابا..

- نعم.

وهو مثال يناسب ضالّتنا تمام المناسبة ويوافق ما يقوم عليه المثال (1) تمام الموافقة .

لكنّ انعدام الظّاهرة من النّصوص القديمة (وبعبارة أدقّ ممّا نعرفه منها) وندرتها في النّصوص الحديثة دفعنا إلى طرح سؤالين : أوّلهما يتعلّق بسبب هذا الغياب والثّاني يتعلّق بوجاهة تغييب الظّاهرة اعتمادا على غيابها أو ندرتها فيما نباشره من النّصوص.

إنّ ما وصلنا من النّصوص من قبيل النّصوص المدوّنة، وإن كانت قريبة العهد بالنّصوص الشّفويّة... وقد فعل فيها التّدوين فعلته، ومن بين ما فعل أن غيّب هذا الضّرب من الجواب في حين أنّ أبسط الاستعمالات في حياتنا اليوميّة تقوم شاهدا على وجوده. فلعلّ السّبب في غياب هذه الظّاهرة من النّصوص التي وصلتنا وتغييبها من الجهاز النّحويّ راجع إلى طبيعتها من حيث ما يجمعها وما يبعدها عن النّداء وعن جواب النّداء.

فأمّا الجواب عن نداء المنادي فإنّه يتميّز بالخصائص التّالية :

- لا يحصل منه كلام تامّ

- يكون ممّا يتلفّظ به المخاطب بعد أن يصبح متكلّما، أو قل إنّ توفّره يقتضي أن يصبح المتكلّم مخاطبا والمخاطب متكلّما، فهو لا يكون إلاّ في قولين لقائلين مختلفين.

- الجواب عن نداء المنادي دليل على تحقّق الغرض الأوّل من النّداء أي ضمان المخاطب وإقباله بوجهه، لكنّه لا يمثّل تحقيقا للغرض من الخطاب، كما أنّه ليس من مضمون الخطاب شأنه في ذلك شأن النّداء.

- بالنّداء وبالجواب عن نداء المنادي لا يتمّ الكلام

أمّا جواب النّداء فإنّه يتميّز بالخصائص التّالية :

- يتمّ به مع النّداء كلام

- جواب النّداء من المتكلّم،

- جواب النّداء هو مضمون الكلام.

فلجواب النّداء وظيفة مختلفة عن وظيفة جواب المنادي، فوظيفة الثّاني وظيفة انعكاسيّة تخصّ النّداء، أمّا وظيفة الأوّل فهي وظيفة تتجاوزه إلى الغرض من التّخاطب: فإذا ذكرت ما قلنا بشأن حروف الجواب لاحظت الفرق بينه وبين وقوعها بعد النّداء، وهي حالة لا نذكر أنّ النّحاة قرؤوا لها حسابا، فـ'نعم' جوابا عن "جاء فلان" أو "هل جاء فلان؟" أو "لا تضرب فلانا" ليست 'نعم' جوابا عن "يا فلان"، وموضع الجواب في الأولى ليس موضع الجواب في الثّانية بدليل إمكان التّناوب بين حروف الجواب في غير النّداء وتعذّر ذلك في النّداء، فلا وجه في جوابك للمنادي إلا أن تجيب بـ'نعم'، وما اعتبروه جوابا للنّداء أعظم شأنا من جواب المنادي:

فجواب المنادي من قبيل «ناديته فأجاب» [1]، فتلاحظ أنّ المقصود به عمليّة الجواب بالمعنى اللغوي للكلمة، أمّا جواب النّداء فمن قبيل الموضع الذي يقوم على بنية خطابيّة لا يستقيم الكلام إلاّ بها: س + جواب س.

4.3 علاقة النّداء بجوابه

تتقاطع هذه المسألة بالمنزلة التي جعلتها مختلف النّظريات اللغويّة لصيغة النّداء في تحليل نصّ الخطاب من اعتبارها بنية مستقلّة أي جملة أو اعتبارها جزءا تابعا للجملة التي يتّصل بها، ويمكن أن نذكر من بين الحلول التي اقترحتها النّظريات والأنحاء الغربيّة الكلاسيكيّة أو ما تواصل منه عند بعض أعلام الدّراسات اللسانيّة مثل بلومفيلد و Bally.

1.4.3 تحليل يعتبر النّداء جزءا من أجزاء الجملة

يمكن أن نجعل في هذا الاتّجاه ما اقترحه المتوكّل عند عرضه للنّحو الوظيفيّ في كتابه " الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة" (الدّار البيضاء 1985) من اعتبار المنادى وظيفة تداوليّة اقترح إضافتها إلى الوظائف التّداوليّة الأربع التي وجدها

1 - وأنت تلاحظ أنّ هذا الضّرب من الجواب عن نداء المنادي لا يكاد يخرج عن حرف الجواب 'نعم' أو ما يمكن أن يحلّ محلّها من العبارات مثل 'تفضّل' أو ما شابهها أو عبارات الدّعاء ، لكنّه لا وجه إلى أن يجيب المنادى عن النّداء بحرف الجواب 'لا' ، فإن قصد عدم الجواب عن نداء المنادي صمت أو أجاب أجوبة من قبيل " لست هنا" أو "لا توجّه إلى الخطاب" لكنّه بإجابته على هذا النّحو قد تقمّص دور المخاطب وحلّ فيه.

عند Simon. Dik صاحب هذه النّظريّة وعقد للنّداء الفصل الثّالث من كتابه الذي أشرنا إليه ولا يتّسع المجال لتقديم ما ذكره المتوكّل في هذا الفصل عن النّداء لاقتضاء ذلك تقديم أصول "النّحو الوظيفي ودقائقه، لكنّنا سنشير إلى أهمّ النّتائج التي يمكن أن تنجرّ عن اعتماد هذه النّظريّة في معالجة ظاهرة النّداء، ولنبدأ بما بدأ به المتوكّل من إشارة إلى إهمال النّظريات الغربيّة للنّداء، قال المتوكّل :

" نرى أنّ من الوارد أن تضاف إلى الوظائف التّداوليّة الأربع المقترحة في إطار النّحو الوظيفيّ وظيفة خامسة : **وظيفة المنادى** [الإبراز من فعل المتوكّل]، ويزكّي اقتراحنا إضافة هذه الوظيفة أنّ الوصف اللغويّ السّاعي إلى الكفاية لا يمكن أن يغفل المكوّن المنادى لوروده في سائر اللغات الطّبيعيّة ولغنى خصائصه في بعضها كاللغة العربيّة (الوظائف التّداوليّة، 160) وهو حلّ لا ينبئ بالخصائص البنيويّة للنّداء ويزيد في طمس خصوصياته النّظاميّة والخطابيّة.

واقترح المتوكّل لوظيفة المنادى التّعريف التّالي : " المنادى وظيفة تسند إلى المكوّن الدّال على الكائن المنادى في مقام معيّن " (الوظائف التّداوليّة، 161)، ولا يخفى ما في هذا التّعريف من دور، كما اقترح مراجعة أدوات النّداء بالزّيادة (بأن تعتبر 'أيّها' منها) وبالاختصار (بأن نطرح منها 'أي' و 'أيا' و 'هيا' و 'آي' و 'آ' و 'وا') فألاّ نعدّ منها إلاّ 'آ' و'يا' و'أيّها' ! (الوظائف التّداوليّة، 165-166) وهو مقترح يلائم نحو الصّبيان فيكون الطّرح فيه بحسب ما يناسب حاجاتهم [2]، لكنّنا لم نر الوجه فيما يمكن أن يفضي إليه من غنم نظريّ خاصّة إذا ذكرت ما أشرنا إليه أعلاه ممّا كتبه المؤلّف نفسه من "سعي الوصف اللغويّ إلى الكفاية " والشّمول. ولندع ما في التّعريف السّابق من دائريّة ولندع أيضا اقتراح مراجعة المسرد الخاصّ بأدوات النّداء ولننتقل إلى ما قاله عن علاقة النّداء ببقيّة أجزاء الخطاب.

اعتبر المتوكّل أنّ المنادى وظيفة تداوليّة، وأنّه ليس وظيفة دلاليّة (كالمنفّذ والمتقبّل والأداة) ولا وظيفة تركيبيّة (كالفاعل و المفعول لأنّه لا يقوم بأيّ دور بالنّسبة للواقعة [كذا] (حدث عمل وضع حالة) التي يدلّ عليها محمول الجملة، ولا

---

2 – لقد عمدت بعض المؤلّفات المدرسيّة إلى القيام بهذه العمليّة دون حاجة إلى اعتماد "النّظريّة الوظائفيّة"، إنّما سار أصحابها في ذلك على هدي مراعاة القواعد البيداغوجيّة وهي كما نعلم قواعد معتبرة في التّأليف المدرسيّ.

يسهم في تحديد الوجهة التي ينطلق منها في تقديم هذه الواقعة " (الوظائف التّداوليّة، 160-161)، ولا أصحّ من هذا الكلام إن أنت اعتبرت المنادى جزءا من جملة الجواب، لكنّ الأمر يصبح على طرفي نقيض إن أنت نظرت في البنية التي يتحقّق بها النّداء ذاتها وبالخصوص إذا نزّلتها منزلة البنية القائمة على الفعل والفاعل اللذين لا يجوز إظهارهما، فإنّك تلاحظ أنّ للمنادى تلك الأدوار الدّلاليّة والتّركيبيّة التي نفاها عنه المتوكّل، لكنّ أصحاب النّحو الوظيفيّ حرموا نظريّتهم من القول بالحذف والتّقديرفأفضى بهم الأمر إلى مثل هذه الأوضاع الغريبة التي يعتبر فيها الجزء تابعا للجملة دون أن يولوا طبيعة تلك التّبعيّة كبير عناية، فقد اكتفوا بأن قالوا إنّها وظيفة تداوليّة، لكنّ هذا القول إن أنبأ بالدّور العامّ لصيغة النّداء فإنّه لا ينبئ بطبيعة العلاقة بينها وبين سائر أجزاء الخطاب.

وقد جرّ مثل هذا المنطلق المتوكّل إلى القول بأشياء على مشارف الغرابة منها بناؤه نصب المنادى على كون المنادى وظيفة تداوليّة خارجيّة لا يحمل وظيفة دلاليّة ولا وظيفة تركيبيّة تحدّد إعرابه (الوظائف التّداوليّة، 176) : فترى الجمع بين غياب الوظيفة التركيبيّة التي تحدّد الإعراب ووجود الإعراب !!، ولم يحرج هذا الوضع المتوكّل فقال " يأخذ المنادى حالته الإعرابيّة بمقتضى وظيفته التّداوليّة نفسها " فإذا الأمر من باب تحصيل الحاصل، وقد بدا لنا منوال النّحاة العرب الذي حمل فيه نصب المنادى على حمل صيغة النّداء على تقدير الفعل أكثر حكمة وتجانسا.

واعتمادا على الوظيفة التّداوليّة الخارجيّة للمنادى ذهب المتوكّل إلى أنّ المنادى "يمكن أن يشكّل بمفرده جملة قائمة على الذّات " (الوظائف التّداوليّة، 179) وأنّه يمكن "أن يتصدّر الجملة كما يمكن أن يقع في آخرها "ومثّل عن هذه الحالات بالأمثلة التّالية :

(1) يا خالد !
(2) زيد !
(3) يا زيد، إنّ الحرّ شديد
(4) إنّ الحرّ شديد، يا زيد !
(5) أبوه قادم، زيد، يا عمرو !

فأفضى به المثالان (1) و (2) إلى القول بتكوّن الجملة من "موقع خارجيّ" فقط، ولو قست الأمر على سائر حالات الموقع الخارجيّ لأفضى بك الأمر إلى القول بتكوّن الجملة من المبتدإ فقط !، وأفضت به الأمثلة (4) و (5) إلى التّهاون بالفوارق المعنويّة بين مختلف هذه الاستعمالات، ثمّ إنّ المرء إذا رام اعتماد هذا الكلام في بيان مكوّنات الخطاب وقع في التّناقض لأنّ النّداء اعتبر فيه تارة جملة قائمة بذاتها واعتبر فيه أخرى جزءا تابعا.

لقد بدا لنا ما عمد إليه المتوكّل من اعتبار النّداء من الوظائف التّداوليّة لمحاولة إكمال النّقص الذي لاحظه في "النّحو الوظيفيّ" أمرا شرعيّا، لكنّ صدوره عن النّظريات النّحويّة العربيّة وسلخه منها أفضى فيما بناه إلى قيام تناقضات بدت لنا -إن جاز اعتبار التّناقض مشروعا- مشروعة هي أيضا لبعد النّظريّتين إحداهما عن الأخرى، فكان مثله كمثل من اقتطع من قصر منيف ليصلح كوخا سخيفا.

3.4.2 تحليل متردّد بين قيام النّداء جملة واعتباره جزءا من جملة

تناول Bally النّداء في موضعين أحدهما عند حديثه عن طرق التّواصل procédés de communication والثّاني عند تناوله للجملة المتقطّعة phrase segmentée، وذهب في الموضع الأوّل إلى أنّ المتكلّم في عمليّة التّواصل يعمد إلى زيادة عناصر adjuvants تعتبر طرقا خارجيّة تمكّن من أن تبيّن للسّامع أنّ الكلام موجّه إليه، كما اعتبر أنّ الأصل الأوّل للنّداء كان جملة متكوّنة من عنصر واحد تدلّ علاوة على النّداء على معان أخرى بحسب المقام فيدلّ مثل قولهم ! Paul على « أقبل » أو « لا تفعل كذا »، ولم تصبح صيغة النّداء عنصرا من الجملة ولم تتمحّض للدّلالة على معني النّداء إلاّ بعد أن اقترنت بالقول الذي يصحبها، دون أن يفقد استقلاله فقدا تامّا (Bally 1965، 52-51، § 59)، واعتبر في الموضع الثّاني أنّ أفضل ما يمكن أن يمثّل به عن تقطّع الجملة هو النّداء. وأهمّ ما حدّث به Bally عن النّداء اعتباره أنّ دوره هو جلب انتباه السّامع للقول الذي سيوجّه إليه، واعتباره ما تأخّر منه أو ما توسّط بين مكوّنات الجملة ملازما لهذا الدّور غير خارج عنه (Bally 1965، 62، § 86).

3.4.3 تحليل يعتبر النّداء جملة

أ – النّداء عند بلومفيلد

يمكن أن نعتبر الوجه الذي تناول منه بلومفيلد النّداء قائما على اعتباره هذا الاسلوب جملة مستقلّة وكذا الشأن بالنّسبة إلى الطّريقة التي أصبحت شائعة في التدريس والتي درجنا عليها في اعتبار النّداء جملة من بين الجمل المكوّنة لنصّ الخطاب.

فقد حدّث بلومفيلد عن النّداء في كتابه الضّخم Language، وتجدر الإشارة إلى أنّ حديثه عنه انحصر في إشارتين إحداهما ثانويّة وردت في سياق حديثه عن جداول إعراب الاسم في اللغة الألمانيّة (Language، 212) والثّانية كانت عند حديثه عمّا سمّاه phrase mineure أي الجملة النّاقصة أو المبتورة [3] واعتبر من هذه الجمل أنماطا من الجمل المختزلة اختزالا قائما على الحذف كما اعتبر منها صيغ التّعجّب والنّداء (Language، 167-168)، وعن النّداء قال :

"تستعمل في اللغة الانقليزيّة صيغة اسميّة هي الاسم الذي يسمّى به المخاطب لطلب حضوره أو جلب التفاته، وذكر أمثلة من الانقليزيّة لم نر فائدة في نقلها ثمّ أشار إلى أنّ بعض اللغات تخصّ المنادى بصيغ خاصّة وذكر منها اللاّتينيّة ولغة الفوكس le fox والسّنسكريتيّة. هذا كلّ ما حدّث به بلومفيلد عن النّداء. ولئن كنّا لا نجد عن النّداء أكثر من هذا الحديث فإنّ فيه دليلا على اعتبار صيغة النّداء صيغة مستقلّة أو قل كما قال في تعريف الجملة صيغة كبرى ليست جزءا من صيغة أكبر منها.

ب – النّداء في حلقات تدريسنا

يمكن أن ندخل في الحساب ما أصبح شائعا معتمدا في تدريسنا من حمل النّداء على الجملة المستقلّة التي تقع ابتداء في صدر نصّ الخطاب أو تستأنف وتقع في درجه، وغلب على هذا الاعتبار حمل جملة النّداء على الحلقة من متتالية الجمل المكوّنة للنّصّ حملا يكاد يسوّي بينها وبين سائر الجمل. وهو اختيار يلتقي باعتبار بلومفيلد النّداء جملة مستقلّة.

---

3 – اقترحنا هذه التّرجمة ولم نقل "الجملة الصّغرى" لأنّ هذا الصّنف من الجمل لا يقوم على اندراج الجملة في الجملة إنّما يقوم على خروج الجملة عن الأشكال المعهودة لها .

واعتبرت العلاقة بين النّداء وجوابه قائمة على البيان " ويكون البيان بإيراد مضمون الرّسالة بعد التّنبيه بالنّداء " (نسيج النّصّ، 41)، وقد بدا لنا صاحب هذا الكلام حريصا على إرجاع مختلف حالات الفصل (عدم الرّبط بالواو) إلى علاقة البيان لكون البيانيين قد عدّوا هذا الضّرب من الرّبط استئنافا بيانيّا. لكنّنا نعلم أنّ حالات الفصل نوعان : أحدهما قائم على تمام الاتّصال والاتفاق والآخر قائم على تمام الانفصال والاختلاف. وبالتّالي فإنّ علاقة جواب النّداء بجوابه ليست من قبيل العلاقة القائمة على البيان إنّما هي من قبيل العلاقة القائمة على التّباين، فإذا رمت إيجاد النّظير لها في العلاقات القائمة بين مكوّنات الجملة كانت من قبيل الضّرب الثّالث (علاقة المواضع المختلفة المتباينة مقابل علاقة النّسق القائمة على الاشتراك في الحكم دون أن يكون الثّاني هو الأوّل وعلاقة البيان القائمة على الاشتراك في الحكم مع كون الثّاني فيها هو الأوّل). وممّا يرجّح امتناع اعتبار جواب النّداء بيانا استحالة إجراء رائز البيان عليه وهو إمكان حذف ما به البيان.

ويعتبر هذا التحليل النّداءَ جملة مكوّنة للنّصّ تستوي مع نسق سائر الجمل المكوّنة له، وهو تحليل يسكت عن علاقة التّلازم التي أقامها النّحاة القدامى بين النّداء وجوابه أو يغيّبها بدرجات متفاوتة، وقد بدا لنا هذا الحلّ قائما على تغليب الاستقلال العامليّ الإعرابيّ لجملة النّداء والتّهاون بالعلاقة التّلازميّة القائمة على دور النّداء في عمليّة التّخاطب. وهو مثال من الأمثلة التي حاول فيها أصحابها التّوفيق بين الحفاظ على ما يوجد في النّحو العربيّ من جهة والخروج عنه من جهة أخرى، فكانت النّتيجة شيئا من النّحو العربيّ وليس منه في آن.

5.3 البنية [نداء + جواب نداء] بنية خطابيّة وليست بنية جُمليّة

بدا لنا النّداء جزءا من نصّ الخطاب لا يتعلّق ببقيّة مكوّناته تعلّقا عضويّا، فمحلّ جملة النّداء فيه لا ينقاس بمحلاّت سائر الجمل المكوّنة له : فهو وسيلة من بين وسائل أخرى تمكّن المتكلّم من أن يضمن لنفسه مخاطبا يوجّه إليه كلامه متى لم يمكّنه المقام المادّيّ من ضمان ذلك وحال دونه حائل. ولعلّ هذا الأمر هو الذي يفسّر عدم اقتران ما بعد النّداء - أي جواب النّداء على حدّ عبارة النّحاة العرب - بالواو ولا بغيرها من سائر أدوات الرّبط بين الجمل مهما كانت، بخلاف سائر العلاقات القائمة على ضروب البيان فإنّها قد ترتبط بألفاظ تدلّ على البيان سواء

ما قام منه على التّفسير أو ما قام منه على التّعليل أو التّأكيد بأن تعمد على التّرتيب إلى استعمال حرف التّفسير ('أيْ') أو الألفاظ الدّالة معجميًا علي التّفسير (كالفعل 'أعني')، أو بأن تعمد إلى استعمال الفاء التي تصلح للتّفسير أو بأن تعمد إلى توسيط القسم بين الجملة المؤكّدة والجملة التي تروم تأكيدها، وهو ما يفسّر أيضا امتناع التّعبير عن العلاقة بين النّداء وجوابه، بأيّ ضرب من ضروب التّعليق : فبإمكاننا أن نعبّر عن علاقة النّتيجة بالسّبب دون أداة (بالفصل بين الجملتين) ويمكن التّعبير عنها باستعمال الفاء بل ويمكن تحويل الجملتين المستقلّتين إلى جملة واحدة يعلّق فيها الدّال على السّبب بلام التّعليل كما في مثل قولك :

(1) علا الضّجيج، لقد حلّ الرّكب ⟸ علا الضّجيج لأنّ الرّكب قد حلّ

لكن لا شيء من جميع هذا ممكن بين النّداء وجوابه فهي علاقة لا تقبل الرّبط بأيّ أداة ولا يستقيم فيها أيّ ضرب من ضروب التّحويل، وهو ما يبيح لنا أن نعامل جملة النّداء معاملة خاصّة لا تكاد تشاركها فيها جملة أخرى وذلك بتعليقها بالخطاب الذي بعدها كاملا لا بالجملة التي ترد بعدها مباشرة، وممّا يرجّح الذّهاب هذا المذهب إمكانيّة حذف جملة النّداء من اللفظ متى تحقّق الغرض منها دون أن يغيّر ذلك الحذف من ترابط الجمل، وهذا التّغييب الذي لا ينشئ تغييرا في شكل الخطاب ولا في معناه دليل على أنّ جملة النّداء لا ترتبط ببقيّة العناصر ترابطا عضويًا، بل إنّها من قبيل العنصر الخارجيّ الذي يركّب إلى نصّ الخطاب من حيث هو كلّ ولا يركّب إلى بعض جمله دون بعض. فإذا كنت ممّن لا يعدّون الجمل المكوّنة للنّصّ عدّ الجوز استطعت دون مجانبة الصّواب أن لا تعدّ الجملة التي يتحقّق بها النّداء من الجمل التي يتكوّن منها النّصّ وذلك بأن تفردها بمحلّ خاصّ تجعله لها إزاء محلّ آخر تدرج فيه جميع الجمل المكوّنة لنصّ الخطاب.

6.3 المنادى الحقيقيّ مخاطب، ولا يجمع في الكلام بين مخاطبين

نصّ النّحاة في مواطن عديدة على كون المنادى مخاطبا، بل إنّه من أنسب الصّيغ اللغويّة التي تحقّق المخاطب وتضمنه، وعلى هذه الخاصّيّة أقاموا وظيفة النّداء الخطابيّة. على أنّ المبرّد تجاوز مجرّد ذكر هذه الخاصّيّة في المضاف إلى وجوه تصريفها متى تقاطعت مع بعض المقولات اللغويّة الأخرى ، ومنها بعض صور

الإضافة :

"واعلم أنّ إضافة المنادى إلى الكاف التي تقع على الخطاب محال، وذلك **لأنّك إذا قلت "ياغلامك أقبل" فقد نقضت مخاطبتك المنادى بمخاطبتك الكاف**"، فإن أضفت إلى الهاء صلُح على معهود، كقول القائل إذا ذكر زيدا "يا أخاه أقبل" و"يا أباه" ونحو ذلك، وكذلك "يا أخانا" و"يا أبانا". وأمّا في النّدبة فيجوز "يا غلامك" و"يا أخاك" لأنّ المندوب غير مخاطب، وإنّما هو متفجّع عليه، وهذا يحكم في باب النّدبة إن شاء الله[4]" (المقتضب IV، 245). فالصّورة التي قدّمها المبرّد محالة، وإحالتها ترجع إلى الإخلال بأصل من أصول الخطاب المقتضي لوحدة المخاطب، وأنت تلاحظ أنّ هذه الخاصيّة من الظّواهر الكلّيّة التي تشترك فيها جميع اللغات ولا تخرج واحدة عنها : تعتبر ذلك بتعذّر مثل قولك في الفرنسيّة " *Oh ! ton Seigneur " وأنت تقصد نداء السّيد.

لو انحصر ما كتب النّحاة في هذا لكفى وزاد !! ففي هذا الكلام تكريس لكون المنادى مخاطبا، ومخاطبا صرفا مقدما على كلّ مخاطب آخر، لتعذّر الجمع بينه وبين أيّ صورة أخرى من صور المخاطب.

وفي هذا الكلام التقاء باعتماد وحدة المخاطب وثبوت أدوار الخاطب في الكلام الواحد دليلا ومقياسا لوحدة القول وبساطة النّص، مقابل تركّب القول وتركب النّصّ (أو قل القول البسيط مقابل القول المركّب والنّصّ البسيط مقابل النّصّ المركّب).

ونبّهنا المبرّد إلى أنّ هذه الاستحالة في الكلام ترتفع متى خرج المنادى عن قصد التّنبيه وطلب الالتفات إلى قصد آخر، فقد كنّا رأينا أنّ النّدبة أمر يوجّه إليه المقام والتّداول، لكنّ فعلهما في المندوب أكثر عمقا وتجذّرا ممّا نتصوّر : فوضع المندوب مختلف اختلافا جذريّا عن وضع المدعوّ المنادى لكون الأوّل غائبا لأنّه متفجّع عليه، والثّاني مخاطبا مطلوبا التفاته إلى المتكلّم، لذلك لم يكن من المحال ندب المضاف إلى المخاطب لكون المندوب ليس مخاطبا.

إنّ مثل هذا التّحليل لا يدع مجالا للشّكّ في اعتبارهم المنادى مخاطبا، لكنّ ركوب البنية العامليّة القائمة على إرجاع النّداء إلى مفعول فعل وفاعل حذفهما

---

4 – انظر : المبرّد : المقتضب I، 392.

واجب وتمثيلهم عنها بصيغ من قبيل "أدعو زيدا" يوهم بخروجهم عن اعتبار المنادى مخاطبا، ومردّ هذا الوهم فيما نقدّر عدم إدراكنا لما قصدوا إليه بالتّمثيل : فقولهم إنّ " يا زيد " بمنزلة " أنادي زيدا " ليس من قبيل الاستواء بين القولين في كلّ شيء، ولو كان كذلك لاعتبروا الأمر من قبيل الحذف الجائز لا الحذف الواجب.

7.3 موضع المنادى يملأ بالمتعدّد جمعا ونسقا

بيّنّا في الفقرة السّابقة عناية النّحاة العرب بالأصل المانع من اجتماع المخاطبين في الخطاب الواحد "، على أنّ امتناع الجمع بين المخاطبين لا يعني امتناع مخاطبة الجماعة. فالمنادى المخاطب يمكن أن يكون جمعا (اثنين أو ثلاثا أو أكثر) ويتحقّق ذلك إمّا تصريفيّا أو تركيبيّا بواسطة التّابع بيانا أو نسقا. وقد وقف النّحاة على هذه الظّاهرة بمناسبة النّظر في الحكم الإعرابيّ للتّابع للمنادى.

فتوابع المنادى كما ذكر الرّضيّ " على ضربين : إمّا بدل أو عطف نسق مجرّد من اللاّم أو غيرها من التّوابع الخمسة..

والضّرب الأوّل كالمنادى المستقلّ أي كالمنادى الذي باشره حرف النّداء... وعطف النّسق من حيث المعنى منادى مستأنف، فإذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النّداء أعني اللام جعل في اللفظ كالمنادى المستأنف الذي باشره حرف النّداء. هذا ما نصّ عليه سيبويه، وأجاز "يازيد وعمراً " على الموضع "

... وأمّا الضرب الثّاني من التّوابع... فنقول : إن كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته إعرابا معارف كانت أو نكرات إذ لا محلّ لمتبوعها. وقال الأخفش في عطف النّسق ذي اللام التّابع للمعرب : إنّه يجوز فيه الرّفع أيضا نحو "يا رجلا والحارثُ" و"يا عبد الله والحارثُ" وذلك لقوّة حكم كونه في حكم المستأنف " (شرح الكافية ا، 360-361). ويمكن أن يحمل تداركُ الأخفش ما أخرج بسبب اللاّم لامتناع دخول "يا" على المعارف باللاّم، واعتباره إياه من الاستئناف مثالا آخر من الأمثلة عن ولوع الأخفش بالمتداركات.

ورائز التّمييز بين جمع المخاطبين الممكن وتعدد المخاطب الممتنع في الخطاب الواحد اتّفاق المحلّ في الأوّل واختلافه في الثّاني : فجمع المخاطبين في بنية النّداء ممكن متى احتلّوا محلاّ واحدا أي في ما اتّفق محلّه بيانا أو عطف نسق أو تثنية وجمعا أو بتثنية أسلوب النّداء، واجتماع المخاطبيْن ممتنع في ما اختلف محلّه في

مثل " * يا غلامك ".

8.3 النّداء وجه خاصّ من وجوه التّسمية (أي استعمال الاسم) : خروج المنادى عن التّسمية

باشر النّحاة المنادى في بنيته العامليّة فحيّرهم أمر اختلاف صيغته : فهو تارة مختوم بفتحة اعتبرت علامة نصبه بالفعل المضمر المتعذّر إظهاره أو بأداة النّداء بدلا عنه "واعلم أنّك إذا دعوت مضافا نصبته وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره" (المقتضبIV ، 204)، وأخرى مختوم بضمّة، واعتبر في تلك الحالة مبنيّا على الضمّ " فإن كان المنادى واحدا مفردا معرفة بني على الضمّ ولم يلحقه تنوين" (المرجع السّابق) .

فإذا كانت الحالة الأولى قياسيّة نظاميّة لا تطرح إشكالا، فإنّ الثّانية تخرج عن الأصل، ومن أصولهم أنّ كلّ ما خرج عن الأصل محتاج إلى تفسير. قال المبرّد : "وإنّما فعل ذلك لخروجه عن الباب ومضارعته ما يكون معربا، وذلك أنّك إذا قلت "يا زيدُ" و"يا عمرو" فقد أخرجته من بابه " " وشعر أن هذا الكلام محتاج إلى بيان فأضاف قوله : " لأنّ **حدّ الأسماء الظّاهرة أن تخبر بها واحدا عن واحد غائب**... فتقول "قال زيد"، فـ"زيد" غيرك وغير المخاطب. ولا تقول "قال زيد" وأنت تعنيه، أعني المخاطب، فلمّا قلت : "يا زيد" خاطبته بهذا الاسم، فأدخلته في باب ما لا يكون إلاّ مبنيّا نحو "أنت" و"إياك" والتّاء في "قمت" والكاف في ضربتك" و"مررت بك" فلمّا **أخرج من باب المعرفة وأدخل في باب التّنبيه** لزمه مثل حكمها وبنيته على الضمّ لتخالف به جهة ما كان عليه معربا لأنّه دخل في باب الغايات " (المقتضبIV ، 204)، والغايات هي الظّروف المقطوعة عن الإضافة مثل 'قبلُ' و'بعدُ' و'علُ'، قاسوا عليها بناء المنادى في مثل قولك "ياحكم".

فالمنادى خارج من باب الأسماء، لأنّ حدّ الأسماء أن تخبر بها عن واحد غائب، وحدّ المنادى كونه مخاطبا. ولم يقصد المبرّد بهذا القول إلى إخراج المنادى من باب الأسماء قسيم باب الحروف وباب الأفعال إنّما قصد إلى إخراجها ممّا تستعمل فيه الأسماء في العادة وهو استدعاء المسمّى للحديث عنه، وهي عمليّة يكون فيها للاسم وضع الغائب بما هو محدّث عنه، وستكون لنا عودة إلى الحديث عن خروج المنادى عن استعمال الأسماء.

على أنّ الاستدلال الذي أقامه المبرّد يكون مقبولا لو أنّه انطبق على جميع أحوال المنادى أي لو كان حكم المنادى البناء على الضمّ دائما، لكنّ الحال ليست كذلك. فلئن صحّ أنّ النّداء يخرج الاسم عن الباب - وهذا من أقوى ما وصل إليه النّحاة العرب - فلماذا بني على الضمّ تارة ولم يبن عليه وأعرب إعراب المفعول أخرى ؟ إنّ التّعليلين اللذين قدّما والاستدلال عليهما يصحّان مفترقين (قوّة إرجاع المنادى إلى مفعول فعل مضمر واجب إضماره) وقوّة إرجاع بنائه على الضمّ لخروجه عن باب استعمال الأسماء التي تكون للغائب، لكنّ الجمع بين الأمرين ينقص من قوّة هذا الاستدلال. أفلا سبيل إلى تغليب أحدهما على الآخر والاقتصار عليه !

وأدرك المبرّد اعتراض المعترض بوجوب تعميم الحكم ليتحقّق اطّراد الباب فأضاف : "فإن قال قائل : فالمضاف والنّكرة مخاطبان كما كان في المفرد المعرفة، وقد كان حقّهما أن يخبر عنهما ولا يخاطبا، قيل له : قد علمنا أنّ المضاف معرفة بالمضاف إليه كما كان قبل النّداء، والنّكرة في حال النّداء كما كان قبل ذلك، و"زيد" وما أشبهه من حال النّداء معرفة بالإشارة منتقل عنه ما كان قبل ذلك فيه من التّعريف " (المقتضبIV، 204).

فهل يعني هذا أنّ وضعيّة الاسم العلم قبل النّداء مختلفة عن وضعيّته بعده أي إن الاسم العلم قبل النّداء معرفة بالتواضع (وإن من درجة ثانية) أي بالعهد العرفيّ، وهو ينتقل - وهذه عبارة المبرّد - عن ذلك بالنّداء إلى التّعريف بالإشارة ؟ إن كان هذا ما قصد إليه المبرّد فهو يمثّل تفسيرا على غاية من الدّقّة والأهمّيّة لما فيه من التّنبيه إلى أنّ طبيعة الاسم العلم لا تتغيّر قبل النّداء وبعده، لكنّ ما يتغيّر هو ما يحدث عند النّداء، وهذا الحادث هو الإشارة الحادثة بالنّداء. والقول بتغيّر وضعيّة الشّيء دون أن تتغيّر طبيعته أمر على غاية من اللطف والبراعة . وممّا يدلّ على قصد حدوث التّعريف بالإشارة الحاصلة من النّداء قوله " ألا ترى أنّك تقول إذا أردت المعرفة [[لعلّه يقصد ما أصبح يسمّى بالنّكرة المقصودة]] "يا رجل أقبل"، فإنّما تقديره « يا أيّها الرّجل أقبل » وليس على معنى معهود، ولكن حدث فيه إشارة النّداء فلذلك لم تدخل فيه الألف واللام، وصار معرفة بما صارت به المبهمة [يعني أسماء الإشارة] معارف " (المقتضبIV، 205)، ومعلوم أنّ الأسماء المبهمة عندهم تعتبر معارف بما يصحب استعمالها من الإشارة الحسّيّة.

فقد حمل المبرّد في هذا الكلام تعريف المنادى على تعريف المبهمات،، ومعلوم أنّ المبهمات معارف بما يرفع الإبهام عنها، وسنتبيّن (انظرفي القسم الرّابع ، الفصل الثّاني من الباب الثّالث) أنّهم غلّبوا في روافع الإبهام عن أسماء الإشارة شهادة الحال على التّقدّم في الذّكر، ولذلك استقام له حمل تعريف المنادى على تعريف المبهمات.

وفي حمل التّعريف الحاصل بالنّداء على الإشارة إليه دليل على أنّ للتّعريف مظهرين:

- مظهر عرفانيّ ذهنيّ لا يتجاوز العنصر المعرفة ذاته قوامه كون الشّيء معهودا أو غير معهود، وهو من هذه الزّاوية ظاهرة تقوم على الانفصال فتكون موجودة أو غير موجودة، ولا تقبل التّدرّج والتّفاوت، وبمقتضاها يكون العنصر معرفة أو لا يكون، فلا توجد بين التّعريف والتّنكير مقابله منزلة بين بين.

- مظهر عرفانيّ ذهني أيضا من حيث طبيعته لكنّه ذو بعد تداوليّ مقاميّ قائم على الاتّصال لأنّ عماده اعتبار حظّ ما أصبح به الشّيء معهودا من التّخصيص، وما أصبح به الشّيء معهودا يمكن أن تتفاوت فيه درجات التّخصيص، وقد اعتبروا أنّ أقواها العهد الحاصل بالإشارة الحسّيّة (الذي تشير إليه وهو بين يديك) وأضعفها العهد الحاصل بالمتقدّم مفسّره في الذّكر نكرة (وقد كاد سيبويه يخرجه من باب المعارف).

ويمكن للتّعريف بالنّداء وهو من قبيل التعريف الحاصل بالإشارة من حيث هو "تعريف بالقصد والتّوجّه" أن يُركب إلى التّعريف بالإشارة الحاصلة بالاسم المبهم : فالأسماء المبهمة مثل "هذا وذاك وهذه" يمكن أن تنادى "إلاّ أنّك إذا ناديته فهو معرفة بالإشارة كما كانت هذه الأسماء " لكنّ هذا التّراكب لا يفضي إلى الاتّفاق بين اسم الإشارة وقد احتلّ موضع المنادى واسم الإشارة الذي ليس في موضع المنادى كما في المثالين :

(1) يا هذا

(2) من هذا

وذلك لأنّ الإشارة في النّداء هي تحقيق المخاطب (أي المشار له) الذي لا تصحّ منك إشارة إلى شيء إلاّ بتحقّقه، فبين اسم الإشارة المنادى واسم الإشارة غير

المنادى فارق أساسيّ : فالنّداء يصحّ دون إشارة في حين أنّ الإشارة لا تصحّ إلا إذا توفّر المخاطب بالنّداء أو بالمقام، فلا سبيل إذن إلى تراكب الدورين (المشار له والمشار إليه) في العنصر الواحد.

وقد نصّ المبرّد على الفارق الأساسيّ بينهما بقوله " غير أنّه مخاطب، وهي مخبر عنها " (المقتضبIV، 205-206) يعني بـ'هو' اسم الإشارة منادى فهو مخاطب وبـ'هي' أسماء الإشارة متى لم تكن منادى فهي محدّث عنها.

ويمكن أن نميّز في التّسمية بين ضربين أحدهما التّسمية الوضعيّة والآخر التّسمية القوليّة أو الكلاميّة (قياسا على حديث الأستراباذيّ عن المعنى الإفراديّ والمعنى الكلاميّ)، وهو تقسيم مستقرّ عند النّحاة، وقد أوعز لنا كلام المبرّد أن نحدث في التّسمية القوليّة أي الكلاميّة تفريعا آخر تنقسم بمقتضاه التّسمية القوليّة الكلاميّة إلى فرعين يتحقّق بكلّ واحد منهما معنى متميّز عن المعنى الذي يتحقّق بالآخر تميّزا تامّا، وهذان المعنيان هما :

- معنى تعيين المخاطَب
- معنى تعيين المحدّث عنه.

فالوضع مهما كانت درجته تسمية باللفظ، وهو من قبيل الظّاهرة المنتجة للكلمة، بصرف النّظر عن استعمالها وهي تحدث فيها معناها الإفراديّ الذي يكون لها بصرف النّظر عن استعمالها، ولا ضير أن يكون ذلك المعنى أمرا مجرّدا باعتباره حصيلة نتصوّر وجودها دون أن نظفر بها على الحقيقة، فإذا استوى وضع المفردة أي التّسمية بالوضع جاز أن تتلفّظ بها أي أن تجعلها موضوع التّسمية القوليّة الكلاميّة، فإذا فعلت اكتسب الاسم معنى زائدا على الأوّل لم يكن فيه هو المعنى القوليّ أو الكلاميّ، وكان ذلك المعنى الكلاميّ لأحد غرضين لم نر لهما ثالثا :

- فإمّا أن تستعمل الاسم لتحدّث مسمّاه، أي لتجعل من مسمّاه محدَّثا، أي مخاطبا،
- وإمّا أن تستعمل الاسم لتحدّث عن مسمّاه، أي لتجعل من مسمّاه محدّثا عنه، أو مخبرا عنه على حدّ عبارة المبرّد فتكون منزلته منزلة الغائب.

ويمكن أن نتساءل عن نتائج هذه المنزلة اللطيفة الذي يتنزّل فيها المنادى باعتبار قيامه على التّسمية الاستعماليّة المفضية إلى المخاطبة لا إلى الغيبة في

السّلاسل الإحاليّة وما ينجرّ عنها من الأدوار الرّابطيّة بين الجمل المكوّنة لنصّ الخطاب.

9.3 دور المنادى في رفع الإبهام ضمن السّلاسل الإحاليّة

إذا كان النّداء تحويلا للأثر الحاصل بالتّسمية الاستعماليّة من الغيبة إلى المخاطبة فإنّه يقيم ضربا من السلاسل الإحاليّة القائمة على الاتّفاق في الخارج كما في قولك :

(1) يا بشّار إنّك قد أفسدت علينا موالينا (الأغاني)

وقد يبدو لك المنادى باعتباره الحلقة الأولى من هذه السّلسلة مفسّرا لضمير المخاطب، لكنّ مثل هذا القول قول فاسد بل مفسد للخطاب الذي ينشأ فيه إذا كان من النّوع الرّاجع إلى المثال السّابق باعتبار أنّ عمليّة البيان ورفع الإبهام أساسها نفس المخاطب وذهنه، وليس شيء أشدّ بيانا للمخاطب لدى المخاطب من نفسه، أو قل إنّ المخاطب ليس في حاجة إلى ما يرفع الإبهام عن المخاطب، تعتبر ذلك من عدم حاجة بشّار إلى تقدّم المنادى في صيغة النّداء لرفع الإبهام عن المخاطب، وقل الشّيء نفسه بالنّسبة إلى من شهد حصول التّخاطب، فشهادة الحال تغنيه عن الحاجة إلى اعتماد المنادى مفسّرا.

على أنّ الأمر يصبح مختلفا متى أدخلت في الاعتبار شخصا آخر ليس المخاطب وانتقلت من ضرب من الخطاب يقوم على التّخاطب إلى ضرب آخر يقوم على الرّواية والنّقل أو الكتابة ويكون الشخص الموجّه إليه رفع الإبهام منْ نُقل إليه الكلام أو من قرأه، وفي هذه الحالة يمكن الحديث عن قيام المنادى بدور المفسّر الرّافع للإبهام عن ضمير المخاطب، كما هي الحال بالنّسبة إلى قارئ المثال السّابق حيث نلاحظ أنّ المخاطب يصبح مبهما إن نحن عمدنا إلى تخفيف المثال من النّداء.

فإذا علمنا أنّ مثل هذه الحالة لا تكون إلاّ في ضروب خاصّة من الخطاب أدركنا دور نوع الخطاب في تعيين دور النّداء في تحقيق الدّور الرّابطيّ... وأدركنا أنّ دور المنادى لا يتحدّد في العمليّة الإحاليّة تحديدا مطلقا إنّما يكون رهين من ينشد التّفسير ورفع الإبهام من حيث كونه طرفا في الخطاب و مشاهدا حاضرا لحصوله أو كونه شخصا آخر نقل إليه الكلام حكاية أو كتابة.

خاتمة الفصل

1 – من أصولهم أنّ كلّ كلام متكوّن من جزئين محكوم عليه ومحكوم به (أو الموضوع والمحمول في اختيار أهل المنطق والكلام)، لذلك امتنع أن يتكوّن من حرف وفعل أصلا ومن حرف واسم إلاّ في النّداء، وحرصوا على إرجاع هذا الاستثناء إلى الأصل، وذلك أنّه إذا حقّق الأمر كان كلاما بتقدير الفعل المضمر الذي هو أعني وأريد، ويا دليل عليه وعلى قيام معناه في النّفس " (الجرجاني، ش).

ونحن نرى أنّ هذا التّقدير من قبيل التّقديرات المفتقرة إلى الملاءمة، وأنّ النّداء وإن هم أرجعوه إلى أصل الإسناد فإنّه أمر حادث قبل الإسناد والحكم، أو قل إنّه ظاهرة يمكن أن تعتبر متقدّمة على التّركيب وخارجة عن نطاقه :

فالنّداء من الأساليب الأوّليّة ولو لا خشية الخلط بين علم اللغة وعلم الأجناس لقلنا من الأساليب البدائيّة التي توازي وتقابل سائر الأساليب تقابلا مطلقا من حيث الوظيفة، إذ أنّها تحدث في مستوى التّسمية الاستعماليّة باعتبارها محقّقة لأحد غرضين ولا ثالث :

– التّسمية بالاستعمال لاتّخاذ الشّيء الحاضر مخاطبا موجّها إليه الحديث.

– التّسمية بالاستعمال لاستحضار الشيء الغائب واستدعائه قصد اتّخاذه موضوع حديث.

ولك أن تعتبر بحديث الأطفال لإدراك تأصّل هاتين الوظيفتين في اللغة وتميّز إحداهما عن الأخرى.

2 – لئن أرجع النّحاة النّداء إلى أصل الإسناد عبر عمليّة التّقدير والحكم فإنّه لم يغب عنه منزلته ووظيفته في عمليّة التّخاطب : فهو لجعل المخاطب ملتفتا إليك ومقبلا عليك بوجهه، وهو دور ثانويّ بالقياس إلى الدّور الذي لبقيّة أجزاء الخطاب.

3– منطلق النّحاة في معالجة النّداء – وكذا الأمر بالنّسبة إلى سائر الأساليب اللغويّة – منطلق شكليّ وظيفيّ في آن : فلا الصّيغة غمطت حقّها من العناية ولا الوظيفة غابت. بل إنّك متى اعتبرت أنّ الاهتمام بالصّيغة في الدّراسة اللغويّة أمر

مفروغ منه أمكنك أن تعتبر أنّ مباشرتهم للغة كانت مباشرة مدخلها الأوّل هو الوظيفة. ولا تعني هذه الأولويّة ترتيبا في مراحل الحديث عن الظّاهرة بل تعني ترتيبا لمنزلة كلّ مرحلة : فالوظيفة مقدّمة على الصّيغة، والوظيفة قد تتحقّق والصّيغة غائبة، فإذا وجدت الصّيغة وغابت الوظيفة صرفت إلى معنى آخر.

4 – ليس للمنادى دور تفسيريّ بالنّسبة إلى المتخاطبين أو من شهد حصول التّخاطب من الحاضرين، لكنّ الأمر يصبح مختلفا متى كان الكلام منقولا على الحكاية (أي متى كان قائما على تضمين كلام في كلام) فإنّ المنادى سيمكّن من التفسير ورفع الإبهام عنه ضمائر المخاطب فيكون بذلك رأس السّلسلة الإحاليّة.

5 – يمكن اعتبار النّداء (وكذا القسم) من من الظّواهر المتجذّرة في نظام اللغة تجذّره في أصول الإجراء والتّخاطب، وكان نصيبه في النّظريات التي غلّبت الاهتمام باللغة على الاهتمام بوجوه استعمالها ضئيلا متناهيا في الضّآلة، ولم يكن شأنه كذلك في النّحو العربيّ، فقد كانت عنايتهم به من حيث هو ظاهرة كلّيّة راسخة في نظام اللغة بقدر عنايتهم بأحكام إجرائه في الاستعمال واهتمامهم بدوره في تحقّق الخطاب.

الباب الثّالث

القسَم : خصائصه البنويّة العامليّة والتّخاطبيّة

الفصل الأوّل

البنية العامليّة في القسم

0. مقدّمة

يعتبر القسم وجها من وجوه التّأكيد وجهة من الجهات التي يُخرج عليها المتكلّم كلامه متى قدّر أنّ المخاطب متردّد في قبول ما سيقول له أو منكر له ، لكنّ القسم ، وإن كان طريقة من طرق التّأكيد والتقى بسائر أساليبه من حيث الغرض الأصليّ المتحقّق بها فإنّه يتميّز عنها بناء واستعمالا : فهو جزء من السّلسلة الملفوظة يختصّ بأبنية تختلف عن سائر أساليب التّأكيد ، كما أنّ حكم المؤكّد لما يقول ليس حكم المقسم على ما يقول . وسنحاول في هذا الفصل أن ننظر في :

* الصيغ اللغويّة التي يتحقّق بها القسم في صلتها بسائر الأشكال والبنى المجرّدة التي أرجع إليها النّحاة مختلف الأقوال المنجزة في الجهاز النظريّ في تحليل اللفظ .

* حظّ القسم من الاستقلال العامليّ وكفايته أو عدم كفايته في تحقيق الاستقلال المعنويّ الخطابيّ باعتبار القدر الذي يتوفّر فيه من تمام الفائدة وحسن السّكوت عليه .

* صلة القسم بظاهرة التّأكيد ووظيفته في عمليّة التّخاطب (باعتبار صلته بالأعمال التي يأتيها المتكلّم باللغة لتحقيق غرض) .

1. تهاون الأنحاء الغربيّة والدراسات اللسانية الحديثة بالقسم

لم نلحظ فيما اطّلعنا عليه من المؤلّفات في الأنحاء الغربيّة والدّراسات اللسانيّة الحديثة كبير عناية بظاهرة القسم ، فبالرّغم من كونها أساسا لا يستهان به في الحياة المؤسّسيّة الغربيّة (اذكر دور القسم في المؤسّسات الدّستوريّة والقضائيّة وحتّى الطّبيّة) وبالرّغم من تحقّق هذه الظّاهرة فيها في صيغ لغويّة قائمة الذّات (المركّب الحرفيّ syntagme prépositionnel) أو الجملة التّامّة (انظر قولهم في الفرنسيّة : par Dieu أو je le jure) فإنّها لم تستوقفهم كما استوقفت النّحاة العرب .

على أنّ للقسم في حياة النّاس منزلة لا يستهان بها ، فبه يؤكّدون كلامهم وعليه يعتمدون في بيان صدق دعواهم وبه تبرأ ذمّة المظنون فيه أوليست "البيّنة على من ادّعى واليمين على من أنكر!" . على أنّك لست في حاجة إلى كلام النّحاة لتتبيّن أنّ القسم لا يستقيم منه خطاب ، فبالتّالي فإنّهٌ وإن كان جزءا من صيغة الخطاب فهو جزء ذو منزلة خاصّة ، وسنحاول من خلال عرض الصّورة التي تناول بها النّحاة العرب هذا الأسلوب بيان المنوال النّظريّ الذي جعلوه له والمنزلة التي أحلّوه فيها من عمليّة التّخاطب .

وسواء عمدت إلى النّظر في الكتب التي اهتمّت بالعلاقات النّسقيّة بين الجمل وعنيت بالتّمييز بين مضمون الجمل ووظائفها التّداوليّة وأدوارها الحجاجيّة (مثل كتاب Sorin Stati : le transphrastique) أو النّظريات التي غلّبت الجانب الوظيفيّ (كنظريّة النّحو الوظيفيّ لصاحبها Simon Dik كما تمّ تقديمها وتطعيمها بالنّحو العربيّ في أعمال أحمد المتوكّل (1985 و 1986) ، فإنّك لست واجدا أدنى إشارة إلى القسم سواء في ما اعتبر من الوظائف الإعرابيّة أو الدّلاليّة أو التّداوليّة أو ما اعتبر من الأدوار الحجاجيّة .

2. منزلة القسم في النظريّة النّحوية العربيّة .

من أهمّ خصائص النّحو العربيّ تناوله لمختلف الصّيغ اللفظيّة وعمله على إيجاد الشّكل النّظريّ المناسب لها ، لكأنّ النّحاة آلوْا على أنفسهم لا يتركون عبارة شاردة دون أن يوجدوا لها المحلّ المناسب لها في ما استنبطوه من الأبنية اللغويّة ، فلا نذكر أنّ قسما من اللفظ - طال أو قصر - ظلّ خارجا عن الأشكال النّظريّة

والبنى التّركيبيّة والعامليّة التي استنبطوها ، ومن خصائصه أيضا الحرص على إيجاد الأثر لكلّ صيغة لفظيّة في مجال المعنى ، وسنحاول أن نتبيّن صنيعهم بأهمّ الصّيغ التي يتحقّق بها القسم من حيث الأشكال التي تتحقّق بها وفي علاقتها بالمعاني والمقاصد التي تحقّق بها في مستوى الخطاب .

1.2 البنية العامليّة التي يتحقّق بها القسم

يمكن أن يتراوح وضع القسم من حيث البنية العامليّة بين الاستقلال التّامّ ببنية عامليّة تفضي إلى القول باستقلاله المعنويّ النّحويّ وانتفاء الاستقلال عنه فيكون قائما على التّعليق عاملا في غيره أو معمولا له ، وليتوفّر الاستقلال في القسم من حيث البنية العامليّة المعنويّة يجب أن يستجيب للشّروط التّالية مجتمعة :

- أن يكون غير عامل فيما قبله ،
- أن يكون ما قبله غير عامل فيه ،
- أن يكون غير عامل فيما بعده ،
- أن يكون ما بعده غير عامل فيه ،

2.2 ما قبل القسم غير عامل فيه وهو غير عامل فيما قبله

استقلال البنية العامليّة للقسم : القسم مستأنف لم يعمل فيه ما قبله :

"وتقول "إي والله لأفعلنّ " وإن شئت قلت " إيْ اللهَ لأفعلنّ " إنّما تريد 'إيْ' التي في معنى نعم ، كما قال " إيّ وربّي إنّه لحقّ ..." فتصل المقسم به لأنّ 'أيْ' جواب ، والقسم بعدها مستأنف " (المبرّد : المقتضب اا، 331) .

فإذا كانت 'إيْ' حرف جواب بمعنى 'نعم' ، فهي ما بقي من الجملة السّابقة بعد اختزالها ، والقسم بعدها مستأنف ، وفي هذا القول نصّ على استقلال القسم عمّا قبله من حيث البنية العامليّة ، فهو ليس عاملا فيما قبله وما قبله ليس عاملا فيه .

هذا إذا كان القسم واقعا في درج الكلام فإذا لم يقع في درجه أي إذا لم يتقدّم عليه كلام آخر فهو حسب اصطلاحهم مبدوء به مستأنف .

3.2 القسم غير عامل فيما بعده وما بعده غير عامل فيه

بالعودة إلى الكلام الذي قاس فيه سيبويه "أشهد ؛ بـ"والله" نلاحظ أنّه جمع

بينهما في استقلال الكلام المقسم عليه عن الكلام المقسم به وانقطاعه عنه صناعيًا من حيث البنية العامليّة ، فالثّاني تكون فيه اللاّم واللام لا تكون إلاّ في الابتداء ، فكما أنّ القسم غير عامل في المقسم عليه فإنّ المقسم عليه غير عامل فيه :

"وتقول "أشهد إنّه منطلق" فأشهد بمنزلة "واللّه إنّه لذاهب" وإنّ غير عاملة فيها أشهد" لأنّ هذه اللاّم لا تلحق أبدا إلاّ في الابتداء ، ألا ترى أنّك تقول "أشهد لعبد الله خير من زيد" كأنّك قلت "واللّه لعبد اللّه خير من زيد ... فهذه اللاّم لا تكون إلاّ في الابتداء وتكون أشهد بمنزلة واللّه . ونظير ذلك قول اللّه عزّ وجلّ "والله يشهد إنّ المنافقين لكاذبون"(المنافقون ،الآية 1) ... وقال الخليل : "أشهد بأنّك لذاهب" غير جائز من قبل أنّ حروف الجرّ لا تعلّق"، وقال : أقول "أشهد إنّه لذاهب وإنّه لمنطلق" أُتبِع آخرُه أولَه ، وإن قلت "أشهد أنّه ذاهب وإنّه لمنطلق لم يجز إلاّ الكسر في الثّاني لأنّ اللاّم لا تدخل أبدا على "أنّ" ، و"أنّ" محمولة على ما قبلها " (الكتاب III، 146-147) .

فكما أنّ القسم ليس معمولا لما قبله ولا عاملا فيه فإنّه ليس عاملا فيما بعده ولا معمولا له لأنّ الموضع بعد القسم موضع ابتداء بدليل لام الابتداء كما أنّ استقلال القسم ببنية عامليّة يقتضي القول باستقلاله كلاما تامًا . فإلى أيّ حدّ يحافظ القسم على هذا الاستقلال ولا يفرّط فيه ؟

3. القسم بالجملة الصّريحة

من المواضع التي لا تشكل ورود القسم على شكل الجملة الاسميّة أو الفعليّة الصّريحة حيث تتوفّر في اللفظ جميع العناصر التي تقتضيها البنية العامليّة أو المختزلة اختزالا قائما على الحذف :

1.3 القسم بالجملة الاسميّة

" قوله "لعمرك لأفعلنّ" ضابطه : كلّ مبتدإ في الجملة القسميّة متعيّن للقسم ، نحو "لعمرك" و"أيمن الله" ، فإنّ تعيينه للقسم دالّ على تعيين الخبر المحذوف أي "لعمرك ما أقسم به" وجواب القسم سادّ مسدّ الخبرالمحذوف" (الاستربادي : شرح الكافية I، 284). ومثل هذا الكلام يرجع القسم إلى الجملة الاسميّة التي اختزل منها الخبر ، وتقدير الخبر موف بالعنصر الذي تقتضيه بنية الجملة الاسميّة ،

وذكر ابن هشام في مسرد الأدوات (مغني اللبيب I، 105) أنّ "أيمن" المختصّ

بالقسم اسم لا حرف ، كما ذكر أنّ الزّجّاجيّ والرّمّانيّ ذهبا الى اعتباره حرف جرّ ، ولئن مكّن هذاا القول من اطّراد باب القسم بالحروف فإنّه يطرح قضيّة صلة هذه اللفظة بالحروف ، " ، ويلزم في القسم بهذه العبارة " الرّفع بالابتداء وحذف الخبر وإضافته إلى الله سبحانه وتعالى " (مغني اللبيب ا، 106) وعلى هذا النّحو يستقيم رجوعه إلى الجملة الاسميّة .

2.3 القسم بالجملة الفعليّة بالأفعال الدّالّة على القسم

أشرنا في الفقرة السّابقة إلى أنّ القسم قد يكون بعبارات أرجعوها إلى الجملة الاسميّة ، لكنّ الغلبة فيما قام من القسم على الجملة الصّريحة من قبيل الجملة الفعليّة ، ومن الأفعال التي فيها معنى اليمين : أقسم وآلى وشهد الله ، وأخذت على نفسي ...

"واعلم أنّ من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين ، يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك "واللّه" وذلك قولك " أقسم لأفعلنّ" و"أشهد لأفعلنّ" و"أقسمت باللّه عليك لتفعلنّ" " (الكتاب III، 104) " .

"وسألت الخليل عن قولهم "أقسمت عليك إلاّ فعلت ولمّا فعلت" لمَ جاز هذا في هذا الموضع ، وإنّما أقسمت ههنا كقولك "واللّه" ، فقال : وجه الكلام "لتفعلنّ" ههنا ، وإنّما أجازوا هذا لأنّهم شبّهوه بـ"نشدتك" إذا كان فيه معنى الطّلب [1]" (الكتاب III، 105 -106) .

ومن صيغ القسم الرّاجعة إلى الجملة الفعليّة :

"أخذت على نفسي لأفعلنّ ذلك" (قياسا على قول سيبويه : "أخذ عليه لا يفعل ذلك أبدا" (الكتاب III، 106)) .

3.3 الأصل في صيغة القسم صيغة الخبر

ذكر المبرّد في "باب الأسماء التي يعمل بعضها في بعض وفيها معنى القسم" أنّ القسم قد يتحقّق بعبارات لا تدلّ في الأصل على القسم :

---

1 – عن السّيرافيّ : وأمّا أقسمت عليك إلاّ فعلت ولمّا فعلت " فإنّ المتكلّم إذا قال "أقسمت عليك لتفعلنّ" فهو مخبر عن فعل المخاطب أنّه يفعله ومخبر عليه ، فإذا لم يفعله فإنّه كاذب لأنّه لم يوجد خبره على ما أخبر به . وإذا قال "أقسم عليك إلاّ فعلت ولمّا فعلت" فهو طالب منه سائل ، ولا يلزمه فيه تصديق ولا تكذيب . وللفرق بين المعنيين فرّق بين اللفظين (الكتاب III، 106 هامش 2)

"اعلم أنّ هذه الأسماء التي نذكرها لك إنّما دخلها معنى القسم لمعان تشتمل عليها، كما أنّك تقول علم الله لأفعلنّ ، فـعلمَ فعل ماض والله - عزّ وجلّ - فاعله ، فإعرابه كإعراب "رزق الله " إلاّ أنّك إذا قلت " علم الله " فقد استشهدت ، فلذلك صار فيه معنى القسم ، ألا ترى أنّك تقول " غفر الله لزيد " فلفظه لفظ ما قد وقع ، ومعناه أسأل الله أن يغفر له . فلمّا علم السّامع أنّك غير مخبر عن الله بأنّه فعل جاز أن يقع على ما ذكرناه ، ولم يفهم عن قائله إلاّ على ذلك .فإن أخبر عن خبر صادق كان مجازه مجاز سائر الأخبار فقال " لقد رضي الله عن المؤمنين ، وغفر الله لأصحاب محمّد - صلعم - فهذا مجازه "(المبرّد : المقتضب اا، 325).

اعتبر المبرّد أنّ القسم حاصل هنا بأسماء عمل بعضها في بعض ، وهو يقصد بالأسماء سائر الألفاظ لا الأسماء قسيمة الأفعال والحروف ، وقد تيسّر لهم اعتبارالقسم في هذه الأمثلة قائما على الجملة الاسميّة وحملوا دلالة هذه العبارات علي القسم على اعتبارات تتعلّق بالاستعمال وبالقواعد التّداوليّة العرفيّة لا بدلالة الصّيغة لكونها من صيغ الإخبار ، ولكنّ اعتبار القسم قائما على الجملة الاسميّة المتكوّنة من ألفاظ عمل بعضها في بعض يطرح مسألة علاقته بجملة الجواب التي بعده ، وإرجاع هذه العلاقة إلى وحدة البنية العامليّة في الجملة الاسميّة كما سنرى لاحقا أشدّ عسرا منه في الجملة الفعليّة .

ويبيّن هذا الرّأي الذي ذهب إليه المبرّد حرص النّحاة على إرجاع مختلف الاستعمالات اللغويّة إلى عدد قليل من الأشكال الأصول ، فاللغة في منوالهم لم تخصّ القسم بصيغة متميّزة ، إنّما هي صيغة الخبر تصرف إلى معنى القسم متى توفّرت فيها جملة من الشّروط المعنويّة التّداوليّة بحسب ما يسند إليه الفعل الدّال على القسم وما تتعدّى له وبحسب الوجه في إجراء العبارة كأن لا تكون منقولة على الحكاية .

على أنّ الكثرة الغالبة من عبارات القسم عمادها صيغ ليست من قبيل الجمل الصّريحة إذ أنّها تقوم في اللفظ على عبارة تتكوّن من أداة اعتبرت من حروف الجرّ عاملة الجرّ في الاسم المحلوف به، وهي بنية لا يمكن إرجاعها مباشرة إلى أحد أشكال الجملة لفساد بناء الكلام على حرف واسم .

4. القسم بالأداة أصله الجملة المختزلة

يبيّن الاستقراء غلبة قيام القسم على صيغة لغويّة متكوّنة من حرف أداة واسم، وتحمل عبارات القسم الأكثر فشوّا وجريانا على المركّب من أداة حرفيّة تعمل الجرّ واسم مجرور ، وهو ما يرجعها إلى شكل مركّب الجرّ الذي لا يخرج عن [جارّ + مجرور] ومثل هذه البنية لا يستقيم بها كلام إذ أنّ الكلام قوامه فعل واسم أو اسم واسم ، وقد تقدّمت الإشارة إلى أنّه لا يستقيم كلام بالمتركّب من الحرف والاسم . والحروف التي فيها معنى اليمين والتي تتقدّم على الاسم هي :الباء والواو والتّاء والميم التي اعتبرت عوضا عن الباء في "اللّهمّ " . وسنحاول بيان وجه الاستقامة في إرجاع بنية الجرّ إلى أحد الأشكال النّمطيّة للجملة بالوقوف على ما حصل منه بالباء والواو .

1.4 الباء حرف تعدية لفعل القسم

للقسم أدوات توصل الحلف إلى المقسم به فحروف القسم حروف تعدية لفعل القسم ، واعتبار القسم قائما على فعل مستقل يجوز إظهاره كما يجوز إضماره – بخلاف الفعل في النّداء – يفضي بالضرورة إلى اعتباره جملة مستقلّة ، وذلك مراعاة لسلطان العمل .

قال المبرّد "اعلم أنّ للقسم أدوات **توصل الحلف إلى المقسم به** ، لأنّ الحلف مضمر مطّرح لعلم السّامع به ، كما كان قولك "يا عبد الله" محذوفا منه الفعل لما ذكرت لك . وكذلك كلّ مستغنى عنه فإن شئت أظهرت [كذا والصّواب أضمرت] الفعل كما أنّك تقول : يا زيد عمراً ... وإن شئت قلت : يا زيد عليك عمراً .

فهكذا القسم في إضمار الفعل وإظهاره ، وذلك قولك أحلف بالله لأفعلنّ ، وإن شئت قلت : بالله لأفعلنّ ، **والباء موصلة كما كانت موصلة في** قولك : "مررت بزيد"" (المقتضب II، 318) .

وفي الكلام السّابق نصّ صريح على إرجاع جملة القسم إلى الشّكل النّمطيّ للجملة الفعلية المتكوّنة من الفعل والفاعل والمفعول الذي " وصل" إليه الفعل بواسطة الباء ، فالباء في قولك "أقسم بالله" حرف إيصال وتعدية قاسها المبرّد بالباء التي تعدّى بها الفعل مررت في قولك "مررت بزيد" ، واعتمادا على عمليّة الحذف اعتبروا القسم بالباء من قبيل الجملة التي اختزل منها الفعل والفاعل

اختزال حذف على النّحو التّالي:

جملة القسم الصّريحة : فعل + فاعل مفعول = أقسم بالله

جملة القسم المختزلة : [فعل + فاعل] مفعول = بالله .

وعدّد ابن هشام معاني الباء وذكر منها معنى القسم :

" [المعنى] الثاني عشر: القسم . وهو أصل أحرفه ، ولذلك خصّت بجواز ذكر الفعل معها نحو "أقسم بالله لتفعلنّ" ودخولها على الضمير نحو "بك لأفعلنّ" واستعمالها في القسم الاستعطافي ، نحو "بالله هل قام زيد" أي «أسألك بالله مستحلفا»" (مغني اللبيب ا، 112) .

فكأنّ النحاة قلبوا الأمر : فبدل أن يعتبروا الفعل محذوفا مع الباء اعتبروا أنّه يجوز ذكره معها ، ولا بدّ أن يكون الدّافع إلى ذلك كثرة استعمال القسم بالأداة غير مقترنة بالفعل الدّال على اليمين . وفي هذا دليل على قوّة سلطان الاستعمال الذي يستطيع أن يقلب الفرع أصلا والأصل فرعا .

فاعتبار القسم قائما على فعل مستقل يجوز إظهاره كما يجوز إضماره - بخلاف الفعل في النّداء - يفضي بالضرورة إلى اعتباره جملة ذات بنية عامليّة مستقلّة ، وذلك مراعاة لسلطان العمل . على أنّ هذا لا يفضي بالضرورة إلى معاملة جملة القسم معاملة سائر الجمل ، فلئن توفّر فيها شرط الاستقلال الصّناعيّ فإنّه لا يتوفّر فيها شرط الاستغناء القائم على تمام الفائدة وحسن السّكوت ، لأنّهم اعتبروا كما سنرى لاحقا أنّ هذا الشّرط شرط ضروريّ لاستقلال الجملة لكنّهم اعتبروه غير كاف عند التّعرّض إلى بنية القسم وجوابه.

2.4 القسم بالواو

لم يجد النّحاة كبير عناء في إرجاع القسم بالباء إلى شكل الجملة الفعليّة ، فالباء من الحروف التي تصلح لتعدية الفعل اللاّزم بتوفير المفعول الذي يتحقّق به الفعل والفعل "أقسم" فعل لازم لا يتمّ به قسم إلاّ متى توفّر ما تقسم به وهو ما يمكّن منه حرف الباء ، لكنّ الأمر بالنّسبة إلى القسم بالواو مختلف ، فالغالب على الواو معنى العطف والتّجميع لا التّعدية وإيصال الفعل إلى المفعول الذي يتحقّق به . وقد جرّ هذا الأمر النّحاة إلى القول في واو القسم أقوالا كادت تفضي بهم إلى التّفريط في حمل حروف القسم على حروف تعدية الفعل وإيصاله .

4.2.1 تمكّن الواو في القسم

ويمكن أن نعتمد على اعتبارهم الباء أصلا في القسم لنبني عليه أنّ سائر أدواته فرع فيه ، فيكون القسم في الواو ليس أصلا فيها ، وهو ما يبرّر أمر البحث عن أصل آخر لها . لكنّ المبرّد أورد في كلامه عن القسم بالواو " واعلم أنّ قولك "أقسمت لأفعلنّ " و"أقسمت لا تفعل "بمنزلة قولك " قلت : والله لا تفعل " وقلت : والله لتفعلن [[كذا ولعلّ الصّواب قلت : والله لأفعلنّ " وقلت : والله لتفعلنّ]] " (المبرّد المقتضب II، 335) .

فإذا اعتبرت أنّ كلام المبرّد قائم على عمليّة قياس وحمل كلام على كلام لاحظت أنّ الكلام المقيس الذي يمثّل الفرع هو القسم بالفعل وأنّ الكلام المقيس عليه (أي الأصل) هو القسم الحاصل بالواو في قول القائل " قلت والله " ، وفي عمليّة القياس هذه تنزيل للقسم بالواو منزلة الأصل وللقسم بالفعل منزلة الفرع ، ولئن كان القصد من هذا القياس بيان أنّ عمل القسم المزجّى بالفعل هو نفس المعنى المزجّى بالعبارة والله فإنّ اعتماد هذه العبارة في عمليّة القياس تبيّن أصالة معنى القسم فيها ، وأورد الرّضيّ كلاما لا يدع مجالا للشّك في ذهابهم إلى تأصّل معنى القسم في الواو ، قال : " وواو القسم لمّا لم تكن في الأصل واو العطف دخلت عليها حروف العطف " (شرح الكافية IV، 298) .

4.2.2 تأصّل الواو في الدّلالة على القسم لكونها بدلا صوتيّا منها

- وحدّث المبرّد عن باء القسم وواوه حديثا كاد يسوّي بينهما ، قال :

" فهي والواو تدخلان على كلّ مقسم به ، لأنّ الواو في معنى الباء ، وإنّما جعلت مكان الباء ، **والباء هي الأصل** كما كان في " مررت بزيد " و" ضربت بالسّيف "يا فتى لأنّ الواو من مخرج الباء ، ومخرجهما جميعا من الشّفة ، فلذلك أبدلت منها" (المقتضب II، 318) . وجعل المبرّد وجه التّسوية بين الواو والباء في الاتّفاق في المعنى وفي اتّساعهما في الاستعمال فهما تدخلان على كلّ مقسم به ، ولعلّ أقوى ما يسوّي بينهما اعتبار الواو بدلا صوتيّا للباء كما يدلّ عليه صريح الكلام السّابق ، وقد أعاد الإشارة إلى هذا البدل في مواضع أخرى ، قال : "ومنها واو القسم التي تكون بدلا من الباء ، لأنّك إذا قلت : بالله لأفعلنّ فمعناه أحلف بالله ، فإذا قلت : والله

لأفعلنّ فذلك معناه ، لأنّ مخرج الباء والواو من الشّفة" (المقتضب ا ، 40) . ومعلوم أنّ للبدل إذا كان صوتيًا نفس القوّة والتّمكّن اللذين للصّيغة الأصليّة : فليست لام التّعريف أشدّ دلالة على التّعريف إذا تحقّقت لاما منها إذا ماثلت الحرف القريب في المخرج وتحقّقت في صورته .

3.2.4 كون الواو بدلا من الباء لا عوضا عنها يزيد من تمكّنها في القسم

يميّز النّحاة في قياسهم الشّيء بالشّيء بين البدل والعوض ويبنون على كلّ ظاهرة أحكاما تختلف عن الأحكام التي يبنونها عن الأخرى ، فقد حدّد ابن جنّيّ الفرق بين البدل والعوض بقوله :

"جماع هذا أنّ البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوّض منه ، وإنّما يقع البدل في موقع المبدل منه ، والعوض لا يلزم فيه ذلك ... فالبدل أعمّ تصرّفا من العوض . فكلّ عوض بدل ، وليس كلّ بدل عوضا ... ولهذا كان العوض أشدّ مخالفة للمعوّض منه من البدل "(ابن جنّي : الخصائص ا، 265-266) ، وهذا الكلام يرجّح ما ذهبنا إليه من أنّ حملهم علاقة الواو بالباء على الإبدال الصّوتيّ ينتج عنه الاتّفاق فيما لهما من أحكام لأنّ "البدل يقع في موقع المبدل منه". فاعتبارهم الواو بدلا دليل على أنّ الشّبه الذي رأوه بينها وبين الباء شبه قويّ يكاد ينقلب اتّفاقا تامّا.

ونحن لا نذكر أنّ سيبويه أشار إلى إبدال الواو من الباء لتبرير دلالتها على القسم ، فقد حدّث عن إضمارها (لكتاب III، 9و500) وحدّث عن إبدالها بالهمزة (الكتاب III، 7) أو بالهاء (الكتاب III، 499) ، ومهما يكن من أمر فإنّ الانتقال من التشابه في المخرج (في السّمات الصّوتيّة) لا يمكن أن يعتمد مبرّرا للتشابه في المعنى ، ولو فتح الباب للقول بهذا الرأي لأصبحت اللغة على صورة مخالفة للصّورة التي عهدناها عليها . وهذا ما جعلنا لا نطمئنّ إلى حمل الاشتراك بين الباء والواو في المعنى على التّشابه بينهما في المخرج ، وكانت بداية الشّك وعدم الاطمئنان قديمة متقدّمة على اشتغالنا بهذا العمل ، فباشرنا باب القسم وفي نفسنا هاجس البحث عن وجه آخر يصل الواو بمعنى القسم .

ثمّ إنّ الواو لا يمكن أن تخرج عن معناها الأصليّ الذي هو " ضمّ الاسم إلى الاسم" على حدّ عبارة الخليل (الكتاب III، 501) ولا أن تبتعد عنه بهذا القدر ، وذلك أنّ الحرف متى خرج عن معناه فإنّه يظلّ دائما مراقبا له فلا تنقطع صلته به تمام

الانقطاع . ألم يقل ابن جنّيّ : " اعلم أنّه ليس شيء يخرج عن بابه إلى غيره إلاّ لأمر كان وهو على بابه ملاحظا له وعلى صدد الهجوم عليه " (الخصائص II، 464) ونحن لا نجد في الباء وهي على بابها ملاحظة لمعنى القسم ولا تأهّبا للهجوم عليه ، وزاد صاحب الخصائص الأصل السّابق بيانا أساسه ترسيخ مناسبة المعنى الفرعيّ للأصل الذي خرج عنه ، قال : "وكلّ حرف يأتيك قد أخرج عن بابه إلى باب آخر فلا بدّ أن يكون قبل إخراجه إليه كان يرائيه ويلافت إلى الشّقّ الذي هو فيه " (الخصائص II، 465) ، فكأنّ المعاني الأصليّة والفرعيّة في الحروف من قبيل المعاني السّاكنة فيها تنتظر ما يحرّكها فيتحرّك منها بحسب ما يلائم معنى السّابق واللاّحق ممّا يتعلّق الحرف به فيكون الهجوم عليه ، ونحن لا نظنّ أنّ ما ذكره صاحب الخصائص من "الملاحظة والتّأهّب للهجوم " قائم على مجرّد الاستعارة الثّقيلة إنّما هو من قبيل التّعبير عن الظّاهرة تعبيرا يكشف عن الحركة والقوّة الكامنة فيها ، ومهما يكن من أمر فإنّ الدّارسين المحدثين لا يتردّدون في ركرب الاستعارة قصد التّعبير عن لطيف الظّواهر اللغويّة ، بل إنهّم في هذا أشدّ إغراقا من القدامى.

3.4 أصل واو القسم واو العطف وليس الباء

من المعلوم أنّ المعنى الأصليّ للباء حسب ما ذكر النّحاة هو الإلصاق ، " وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه " (مغني اللبيب I، 106) ، ومن المعلوم أيضا أنّ الواو للتّجميع و"ضمّ الاسم إلى الاسم" ، ولا نظنّ أنّ هذا التّقارب بين المعنيين هو الذي قصد إليه المبرّد عندما حمل التّشابه بين الباء والواو في الدّلالة على القسم على التّقارب في المخرج ، ولذلك بدا لنا أنّه من الأضمن للمعنى أن نبحث عن الوجه الذي يمكّن من تركّب القسم إلى معنى الضمّ لا الوجه الذي يقرّب معنى القسم من معنى الإلصاق لبعد الشّقّة بينهما .

1.3.4 بعد الواو عن الباء

فمن الخصائص التي نسبوها إلى واو القسم أنّها لا تدخل على مضمر ولا تتعلّق إلاّ بمحذوف ، قال ابن هشام : "واو القسم : لا تدخل إلاّ على مظهر، ولا تتعلّق إلاّ بمحذوف نحو "والقرآن الكريم" " (مغني اللبيب I، 400) .

فأمّا عسر دخول واو القسم على المضمر فإنّه لا يضاهيه إلاّ عسر دخول واو

العطف عليه . وإذا ذكرت جواز دخول الباء التي لتعدية أفعال القسم على المضمر بان لك الفرق : فالباء أصل باب القسم و"أمّه" ، أمّا الواو فالقسم فيها طارئ ، وخصائصها هي خصائص واو العطف .

وأمّا عن شرط تعلّق واو القسم بمحذوف فإنّ هذا المحذوف لا يمكن أن يكون إلاّ الفعل الدّال على القسم مع حرف التّعدية إن كان ممّا يتعدّى بحرف ، وهو حرف الباء إذا كان الفعل "أقسم" ، فإذا قدّرت الفعل مع حرفه قدّرت معمولا لذلك الحرف حتّى لا يجتمع حرفان (باء التّعدية والواو) على اسم واحد ، وبالتّالي فإنّ إرجاع العنصر المحذوف سيفضي إلى الصّيغة التّالية :

الصّيغة قبل الحذف : والله

الصّيغة بعد إرجاع المحذوف : [أقسم بـ] والله

وإذا بك ، كما ذكرنا تجاه صيغة اجتمع فيها حرفان عاملان على معمول واحد ، وفي هذه النّتيجة بيان لفساد هذا الوجه من التّقدير .

2.3.4 من أصولهم : الحمل على الأصل ما أمكن

من الأصول المعتبرة في النّحو ما ذكره الاستربادي من أنّ "خروج الشيء عن معناه خلاف الأصل ، فلا يرتكب ما أمكن حمله على عدم خروجه عنه" (شرح الكافية، 253)، فـ"الأولى إبقاء الحروف على معناها ما أمكن" (شرح الكافية IV، 320) . وقد سلكوا هذه السّبيل في مختلف المعاني الفرعيّة التي خرجت إليها الواو وذلك بإرجاعها إلى معنى العطف والجمع وضمّ الشّيء إلى الشّيء ، من ذلك :

واو الحال : للعطف في الأصل ، لكنّه عطف غلب على أمره وخذله توفّر شرط التّناسب بين الجملتين المعطوفتين فخرج المعنى إلى الحاليّة وهي ضرب من الضمّ كما نلاحظ ذلك بصورة جليّة في مثل قولك : "وصل زيد والشّمس قد غابت".

واو المعيّة : اعتبر أصل هذه الواو " واوَ العطف الذي فيه معنى الجمع " (شرح الكافية I، 51) وعلّلوا النّصب بها بإرادة النّصّ "على المعنى المراد من المصاحبة " (شرح الكافية I، 516 و 521) ، واستدلّوا على تأصّل معنى العطف في واو المعيّة بتعذّر تقدّم المفعول فيها على الفعل تعذّره في واو العطف "فناسب معنى المعيّة أن قالوا : لا يتقدّم المفعول معه على ما عمل فيه اتّفاقا " بخلاف المفعولات الخمسة " وهذا الحكم ليس مختصّا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء إلاّ المفعول

معه، وذلك لمراعاة أصل الواو ، إذ هي في الأصل للعطف ، فموضعها أثناء الكلام " (شرح الكافية ا، 327) .

– حكم واو النّسق لا يتغيّر بحذف المعطوف عليه – وهو أمر نادر – وقد ذكر المبرّد أنّه " إذا كانت الواو للنّسق فإنّ حكمها أن **تقررها على ما كانت عليه قبل أن تحذف الذي قبلها** ، لأنّك لا تقول في النّسق "وزيد" إلاّ وقبله مرفوع أو منصوب أو مخفوض ، فأيّ ذلك كان **فالواو جارية عليه غير مغيّرة** (المبرّد : المقتضب IV، 14) .

3.3.4 القسم بالواو عطف على قسم بالباء محذوف

للحكم الأخير الذي ذكر لواو النّسق عند حذف المعطوف صلة بالوجه الذي رجّحناه في حمل واو القسم على العطف، ونحن نقدرّ أنّ الأمر فيها يمكن أن يحمل على النّحو التّالي :

أساس القسم : فعل قسم + مقسِم + مقسم به + مقسم عليه

المقسم به مركّب جرّ بالباء ضرورة : جارّ + مجرور

المجرور إمّا مفردة وإمّا مركّب بالعطف : مفردة / (حرف عطف + معطوف)

وتتجسّم هذه البنية في مثال من الأمثلة التّالية :

(1) أقسم باللات والعزّى

(2) أقسم بالله ورسوله

(3) أقسم بالشّفاء والبخاريّ ،

فإذا عمدت إلى السكوت عن الفعل الدّالّ على القسم وغيّبته من اللفظ قلت :

(4) باللات والعزّى

(5) بالله ورسوله

(6) بالشّفاء والبخاريّ ،

وإذا عمدت إلى السّكوت عن حرف التّعدية والمعطوف عليه قلت :

(7) والعزّى

(8) ورسوله

(9) والبخاريّ ،

وإذا بالقسم يستوي في صيغة عمادها مجرّد الواو والاسم المجرور بعدها ، كان ذلك لما وجدته من معاضدة الدّلالة (فلا يكون القسم بأيّ اسم اتّفق) وكثرة

الاستعمال وتنميطه . فإذا استقام هذا استقام به الحفاظ في الواو على معنى الضمّ والجمع والعطف وتوفّر ما اشترطه ابن جنّي من استعداد الحرف وملاحظته للمعنى الفرعيّ الذي يخرج إليه .

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ ما قدّمنا ليس من " تنزيل الأشياء زمانا ووقتا " على حدّ عبارة ابن جنّيّ إنّما هو من باب "تنزيلها تقديرا وحكما (الخصائص ا، 256)، فما قصدنا إليه ليس ادّعاء أنّ القسم مرّ بهذه المراحل باعتبارها أطوارا حصلت متعاقبة في الزّمان إنّما هو محاولة ربطنا بها الصّلة بين المعنى الأصليّ للواو ومعنى القسم الطّارئ عليها مع مراعاة أصول صناعة النّحو . ونحن نرجّح أنّ الذي حدث من تغييب الأصل وتغليب الفرع عليه وحلوله محلّه قد أحدث في الواو ضربا من الوضع الثّاني جعل المستعملين يعتبرون فيها معنى القسم بالأصالة .

خاتمة الفصل

لقداعتبر النّحاة العرب جميع الصّيغ التي يحقّق بها القسم من قبيل الجمل، وأرجعوها إلى الإسناد باعتباره البنية التي ردّوا إليها جميع الجمل ، واعتمدوا في ذلك على تقدير الفعل"أقسم" أو ما كان بمعناه مسندا إلى المتكلّم الحالف ومتعدّيا إلى المقسم به بالباء ، أمّا القسم بالواو فقد حملوه على العوض من الباء وقالوا بخروج الواو من معنى الاستعانة وتأصّلها في القسم ، وقد تمكّنّا بما ذهبنا إليه من إرجاع أصل الواو في القسم إلى العطف من تحقيق ما كانوا حريصين عليه من الحفاظ على وحدة المعنى الأصليّ وجعل " المعاني الفروع مراقبة لأصولها وملاحظة لها" .

واعتبروا القسم بنية عامليّة قائمة بذاتها ليست عاملة في بنية الجواب ولا معمولة لها ، وحملهم القسم المتحقّق بالاسم المنصوب - كقولك "اللّه" - على المصدر المؤكّد لنفسه لا يفسد هذا الاستقلال الصّناعيّ للقسم باعتبار أنّ الاسم المنصوب المقسم به لا يجعله معمولا للفعل المذكور في جواب القسم بل يبقيه معمولا للفعل المقدّر. فإذا كانت علاقة القسم بجوابه من حيث الصّناعة قائمة على الاستقلال فإنّ شأنها من حيث المعنى والاستعمال مختلف كما سنبيّن في الفصل اللاّحق .

الفصل الثّاني

البنية الخطابيّة في القسم

1.0 تقديم

تقدّمت الإشارة في الفصل السّابق إلى قيام القسم على بنية عامليّة مستقلّة ، فبنيته غير عاملة ولا معمولة فيما قبلها ولا فيما بعدها ، على أنّ النّحاة اعتبروا أنّ هذا الاستقلال مشوب ببعض الشّوائب وذلك عند تعرّضهم إلى علاقة الاقتضاء بين القسم والكلام الذي بعده ، فالاستقراء يشهد على عدم حصول الفائدة متى اقتصر المتكلّم على مجرّد إجراء القسم ، وعدم حصول الفائدة يجعل الاستقلال العامليّ كلا استقلال لأنّ من شروط الكلام حصول الفائدة ، فدفعهم ذلك إلى التّفريط فيما ينتج عن استقلال البنية العامليّة دون أن يقطعوا الصّلة بالبنية العامليّة قطعا تامّا فاعتبروا القسم من باب العامل المعلّق ، وهو الباب الذي أسّسوا عليه البنية الخطابيّة التي يقوم عليها القسم وولجوا منه إلى تناول العلاقة التي تقوم بينه وبين ما عدّوه جوابا له .

1. القسم من قبيل تعليق العامل

ميّز النّحاة عند حديثهم عن عمل الفعل بين درجات من العمل أتمّها العمل وأوسطها التّعليق وأبعدها الإلغاء ، فأمّا العمل فأن ينتقل إلى الجزء المعمول عمل الفعل لفظا ومعنى وأمّا التّعليق فأن ينتقل إلى الجزء المعمول عمل الفعل معنى لا لفظا وأمّا الإلغاء فأن لا ينتقل إلى الجزء عمل الفعل لفظا ولامعنى ، ويمكن أن نتوسّل في التّمييز بين هذه الحالات باستعمّال فعل الظّنّ في الأمثلة التّالية عاملا في (1) و(2) ومعلّقا في (3) وملغى في (4) :

(1) أظنّ زيدا قادما
(2) أظنّ أنّ زيدا قادم
(3) زيد أظنّ قادم
(4) زيد قادم ، أظنّ .

والحدّ الفاصل بين التّعليق والإلغاء أنّ الظّنّ في قدوم زيد حاصل بالأوّل وليس حاصلا بالثّاني ، فالمتكلّم في المثال (4) بنى كلامه على اليقين ثمّ أدركه الشّكّ .

ولئن لم ينصّ سيبويه على تعليق القسم فإنّه قد أقام باب التّعليق في أفعال الظّنّ واليقين من حيث وجوب ابتداء الكلام بعدها بـ'إنّ' إذا اقترن باللام على باب القسم وقاس الأوّل على الثّاني وبدا لنا توخّي هذا القياس أقوى من التّنصيص على قيام القسم على التعليق ، فقد ذكر في بعض أبواب 'إنّ' (الكتاب III، 146-151) ما يلي :

" تقول : " أشهد إنّه لمنطلق" بمنزلة قولك "والله إنهّ لذاهب " وإنّ غير عاملة فيها 'أشهد' لأنّ هذه اللاّم لا تلحق أبدا إلاّ في الابتداء " (الكتاب III، 146) ومن الأمثلة التي حمل فيها تعليق أفعال الظّنّ على باب القسم اعتباره "أشهد لعبد الله خير منك " بمنزلة "والله لعبد الله خير من زيد" وقال : " فهذه اللاّم لا تكون في الابتداء وتكون **أشهد بمنزلة والله** " (الكتاب III، 147) .

وفي المتقدّم من الكلام دليل على أنّ سيبويه اعتبر التّعليق في القسم أصلا قاس عليه التّعليق في غيره ، ومعلوم أنّ الظّاهرة المشتركة في القياس تكون في المقيس عليه أقوى منها في المقيس : فالقسم ليس عاملا في الكلام الذي بعده لفظا لكنّ معناه متعدّ له وحاصل فيه ، وعلى هذا النّحو تسنّى لهم ربط الاقتضاء بين القسم والكلام الذي بعده ببعض وجوه إجراء العمل ، فكان جواب القسم في منزلة بين بين معمولا للقسم من حيث المعنى الإعرابي وغير معمول له من حيث الأثر اللفظيّ الذي يقتضيه ذلك العمل ، ويمكن أن تقوم هذه الحالة شاهدا على أنّ المنوال الذي أقاموا عليه نظريّة العمل منوال أساسه المعنى ، بل إنّه في حالة التّعليق لا يبقى منه سوى المعنى . وعلى هذا النّحو اعتبروا أنّ القسم **ليس كلاما تامّا رغم استقلاله ببنية عامليّة** ، وذلك عدم توفّر شرط حصول الفائدة منه متى لم يقترن بجوابه .

2. القسم الصّريح والقسم غير الصّريح

1.2 حكاية المتكلّم قسمه قول غير تامّ أو كلام تامّ

ميّز النّحاة بين صور مختلفة من جريان القسم منها ما سمّاه صاحب الخصائص " حكاية المتكلّم قسمَه " : "وكذلك لوقلت في حكاية القسم : "حلفت بالله" أي «كان قسمي هذا» لكان كلاما ، لكونه مستقلاً ، ولو أردت به صريح القسم لكان قولا من حيث كان ناقصا ، لاحتياجه إلى جوابه " (الخصائص ا، 19).

فالصّيغة التي جاء عليها القول واحدة وهي "حلفت بالله" ، لكنّ المعنى يمكن أن يكون أحد معنيين : أحدهما الإخبار وهو المعنى الأصليّ الحاصل بالفعل الماضي فيكون القول السّابق بمنزلة قولك " مررت بزيد" ولا يعتبر هذا قسما صريحا فيستقيم بنفسه كلاما تتمّ به الفائدة ولا يفتقر إلى جواب يتمّ به ، والثّاني تزجية القسم الصّريح وإجراؤه ، وذلك أنّ صيغة الفعل الماضي قد تدلّ على الإنشاء وتزجّى بها معانيه كتحقّق الدّعاء والعقود بها في مثل قولك "رحمه الله" أو "بعت" على أنّ الفعل الماضي متى أنشئ به القسم الصّريح يختلف عن الفعل الماضي متى أنشئ به الدّعاء أو العقود ، ويتمثّل الاختلاف في حصول الفائدة في الثّاني وعدم حصولها في الأوّل وهو أمر راجع إلى الاختلاف بين طبيعة معنى القسم الذي لا يكون لذاته ولا تتمّ به الفائدة وطبيعة معنى الدّعاء أو العقود التي تتمّ بها الفائدة . وغلّب ابن جنّي البنية المعنويّة القائمة على تمام الفائدة وقدّمها على البنية العامليّة فأفضي الأمر إلى اعتبار القسم قولا جملة لا كلاما تامّا.

2.2 حكاية المتكلّم قسم غيره قول غير تامّ أو كلام تامّ

وحدّث سيبويه عن "حكاية قسَم الآخر" حديثا يفضي إلى اعتبار القسم من قبيل الكلام غير التّامّ لعدم حصول الفائدة إذا اقتصر المتكلّم عليه :

"واعلم أنّك إذا أخبرت عن غيرك أنّه أكّد على نفسه أو على غيره ، فالفعل يجري مجراه حيث حلفت أنت ، وذلك قولك "أقسمَ ليفعلنّ" و"استحلفَه ليفعلنّ" و"حلف ليفعلنّ ذلك" و"أخذ عليه لا يفعل ذلك أبدا" ، وذلك أنّه أعطاه من نفسه مثل ما أعطيت من نفسك حين حلفت ، كأنّك قلت حين قلت "أقسم ليفعلنّ" : "قال والله ليفعلنّ" [[لعلّ الصّواب لأفعلنّ]] ، وحين قلت "استحلفه ليفعلنّ" قال له "والله ليفعلنّ[[لعلّ

الصّواب لتفعلنّ]] " (الكتاب III، 106).

فبإمكان المرء أن ينقل كلام غيره وأن ينقل معه ما رافقه من القسم الصّريح فيكون وضع القسم في هذه الحالة وضع القسم الصّريح الذي يجريه المتكلّم ذاته من حيث اقتضاؤه لكلام يكون جوابا له وتتمّ به الفائدة كما تشهد على ذلك الأمثلة التي أوردها سيبويه في كلامه السّابق . لكنّه قد بدا لنا أنّ ما ذكره ابن جنّي بشأن حكايةِ المتكلّم قسمَه وحكايتِه قسمَ غيره والقسمان غير صريحين يتّفقان في كون القسم الحاصل من كليهما كلاما تامّا لحصول الفائدة ، وهو ما يبيّنه القسمان في المثال التّالي :

(1) أقسمَ بالله وأقسمتُ بالله وبرّ كلّ بقسمه

فنلاحظ أنّ حكاية المتكلّم قسمه وقسم غيره لم يقصد بها القسم الصّريح فقام كلّ قسم كلاما تامّا . فإذا بالمتحكّم في تمام الكلام بالقسم ونقصانه إنّما هو كون القسم صريحا أو كونه غير صريح وليس حكاية المتكلّم لقسمه أو لقسم غيره .

1.3 القسم قول وجوابه كلام

لا يكون القسم إذن قسما صريحا فيستقيم منه كلام لحصول الفائدة لقيامه على الإخبار بشيء لا على تزجية معنى القسم ، ويكون قسما صريحا فيكون قولا ناقصا لا تحصل منه الفائدة إلاّ متى اقترن بجوابه . وقد قاس النّحاة التّلازم بين القسم الصّريح وجوابه بأبواب أخرى تشبهها في هذا الاقتضاء ومنها باب الشّرط .

2.3 قياس القسم على الشّرط :

حدّث ابن جنّيّ عن الزّيادة التي تنقل الجملة من التّمام إلى النّقصان وضرب عنها مثال أداة الشّرط تدخل على الجملة فتفقدها استقلالها وتنقلها قيدا لجملة أخرى فـ " إن قلت شارطا "إن قام زيد" فزدت عليه "إنْ" رجع بالزّيادة إلى النّقصان فصار قولا لا كلاما ، ألا تراه ناقصا ومنتظرا للتّمام بجواب الشّرط " (الخصائص I، 19) ، وقاس على الشّرط اقتضاء القسم الصّريح لجوابه " لو أردت صريح القسم لكان قولا من حيث كان ناقصا لاحتياجه إلى جوابه (الإحالة السّابقة) .

واعتبر الأستراباذيّ الحدّ الذي جعله ابن الحاجب للكلام ناقصا لا يتوفّر فيه شرط المنع لإفضائه إلى اعتبار القسم كلاما :

"... وكان على المصنّف أن يقول :بالإسناد الأصليّ المقصود ما تركّب به لذاته ، ليخرج بـ"الأصلي" إسناد المصدر واسم الفاعل ... وليخرج بقوله "المقصود ما تركّب به لذاته" ... **الجملة القسميّة لأنّها توكيد جواب القسم** والذي في الشّرطيّة لأنّها قيد في الجزاء ، **فجزاء الشّرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشّرطيّة والقسميّة** " (الأستربازيّ : شرح الكافية I، 32-33) .

فالشّرط قيد للجزاء والقسم توكيد للجواب ، ولئن اختلف حكم قيد الجملة بالشّرط عن حكم توكيدها بالقسم فإنّ الأستربازيّ قد قاس الواحد على الآخر وجعله بمنزلته معتمدا علاقة التّلازم والاقتضاء لا الاتّفاق من جميع الوجوه ، فالشّرط قيد للجملة وجزء منها ، والقسم ليس قيدا للكلام الذي بعده ولا جزءا منه (فالجملة يمكن أن تؤكّد لفظيّا بتكرار لفظها) لكنّه لا يتمّ إلاّ به فاعتبر قولا ولم يعتبر كلاما إلاّ باقترانه بكلام آخر يكوّن معه بنية خطابيّة مستقلّة .

4. أركان القسم : مقسِم ومقسم له / مقسم به ومقسم عليه

1.4 لكلّ قسم "مقسم به" و "مقسم عليه"

تناول النّحاة منذ الخليل علاقة القسم بجوابه بعبارات تختلف عن العبارات التي أصبحت شائعة ، ففي سياق البحث عن معنى الواو المتوسّطة بين قسمين ذكر الخليل كلاما يمكن أن نشتقّ منه عبارتي "المقسم به" و"المقسم عليه" فممّا حدّث به الخليل عن علاقة القسم بالجواب قوله :

"وقال الخليل في قوله عزّ وجل " والليل إذا يغشى [والنّهار إذا تجلّى وما خلق الذّكر والأنثى] " (الليل 92 :1- 3) الواوان الأخريان ليستا بمنزلة الأولى ولكنّهما الواوان اللتان تضمّان الأسماء إلى الأسماء في قولك " مررت بزيد وعمرو " والأولى بمنزلة الباء والتّاء ، ألا ترى أنّك تقول " والله لأفعلنّ ووالله لأفعلنّ " فتدخل واو العطف عليها كما تُدخلها على الباء والتّاء . قلت للخليل : فلم لا تكون الأخريان بمنزلة الأولى ؟ فقال : إنّما **أقسم بهذه الأشياء على شيء واحد** ، ولو كان انقضى قسمه بالأوّل على شيء لجاز أن يستعمل كلاما آخر فيكون كقولك : بالله لأفعلنّ بالله لأخرجنّ اليوم ، ولا يقوى أن تقول : وحقّك وحقّ زيد لأفعلنّ والواو الآخرة واو القسم، لا يجوز إلاّ مستكرها لأنهّ لا يجوز هذا في **محلوف عليه** إلاّ أن تضمّ الآخر إلى الأوّل وتحلف بهما على المحلوف عليه" (الكتاب III، 501) .

ونحن نلاحظ أنّ الخليل استعمل عبارة مرادفة هي "المحلوف عليه "وهي التي اعتمدها المبرّد عند حديثه عن شروط إيقاع القسم الصّريح ، قال :

"واعلم أنّ **القسم لا يقع إلاّ على مقسم به ومقسم عليه** وأنّ قول الله ، عزّ وجلّ "والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلّى وما خلق الذّكر والأنثى" أنّ الواو الأولى واو قسم وما بعدها من الواوات للعطف لا للقسم ، ، ولو كانت للقسم لكان بعض هذا الكلام منقطعا بعضه عن بعض ، وكان الأوّل إلى آخر القسم على غير **محلوف عليه** ، فكان التقدير «والليل إذا يغشى» ثمّ ترك هذا وابتدأ والنهار إذا تجلّى ، ولكنّه بمنزلة قولك " والله ثم الله لأفعلنّ " ،إنّما مثّلت لك بثمّ لأنّها ليست من حروف القسم" (المقتضب II، 336-337) .

لم تعد عبارة "المقسم عليه" من العبارات الجارية لحلول عبارة "جواب القسم" محلّها ، وذكر المبرّد أنّ القسم لا يقع إلاّ على مقسم به ومقسم عليه ، ونحن نرجّح أنّهم قصدوا بالمقسم به ما أصبحنا نسمّيه جملة القسم لا الاسم المجرور الذي بعد حرف القسم، ومثل هذا الكلام يدلّ على أنّهم كانوا يقصدون بهذه العبارات معاني تختلف عن المعاني التي أصبحت لها :

فالمقسم به أو المحلوف به هو جملة القسم

والمقسم عليه أو المحلوف عليه هو جملة جواب القسم

القسم أو الحلف هو المقسم به والمقسم عليه معا أي جملة القسم وجملة جواب القسم.

2.4 تقاطع أركان القسم وأدوار التّخاطب :

يبيّن سابق الكلام عن الشّكل التخاطبيّ الذي أقام عليه النّحاة العرب القسم اثنينيّة تكوّنه من المقسم به والمقسم عليه ، وهما ركنان لا يناسبان جميع العناصر التي تقوم عليها عمليّة التّخاطب ، فإذا قرنّا عمل القسم بمقتضيات عمليّة التّخاطب أمكن أن نميّز في القسم العناصر التّالية :

1 – القسم أو الحلف : وهو العمل اللغوي الذي يأتيه المتكلّم

2 – المقسِم أو الحالف : وهو المتكلّم الذي يجزَى عمل القسم

3 – ما يجعل عرضة لليمين (قلنا هذا اقتباسا من الآية " ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم" (البقرة 2 : 224) ولم نقل المقسَم به أو المحلوف به لأنّهم كانوا يقصدون

بهذه العبارة على جملة القسم) ، وهو القوّة الغيبيّة ، وقد تكون الشيء العزيز ، وقد تكون غير ذلك ممّا يجعله المقسم شاهدا على كلامه .

4 - المقسم له أو المحلوف له : وهو المخاطب المقصود بالقسم

5 - المقسم عليه أو المحلوف عليه أو ما يسمّى أيضا بجواب القسم : وهو الكلام الذي يتمّ به القسم ، وشرطه أن يكون من قبيل الواجب .

ويمكن أن تقدّم مقوّمات القسم هذه على النّحو التّالي :

القسم

مقسم به	مقسم عليه
(حَلْف + حالف + محلوف به) + محلوف له	+ محلوف عليه
(قسم + مقسم + مقسَم به) + مقسَم لـه	+ مقسَم عليه
عمل القسم ، متكلّم مخاطب	كلام

وليست مقوّمات القسم الذي ذكرناها من قبيل واحد إذ أنّ الأربعة الأولى تجتمع في المقسم به في حين يمثّل الخامس المقسم عليه ، كما نلاحظ أنّ هذه المقوّمات لا تخرج عن مقوّمات التّخاطب بل إنّها تتركّب إليها فيحدث تراكم في الأدوار على النّحو التالي :

متكلّم <--- متكلّم مقسِم

مخاطب <--- مخاطب مقسم له

كلام <--- مقسم عليه (جواب قسم)

5. الرّوابط اللفظيّة بين جواب القسم والقسم

يقترن جواب القسم بروابط لفظيّة تصله بالقسم ، ومن الأدوات التي اعتبرت عمادا للقسم ورابطة له بالجواب ذكروا : اللام واللاّم والنّون خفيفة أو ثقيلة وإنّ .

1.5 اعتماد القسم على اللاّم في الجواب

اعتبر سيبويه أنّ القسم معتمد على اللام : فـ "لام الجواب هي التي يعتمد عليها القسم" (الكتاب III، 107) " ، وفي اعتماد القسم على اللام دليل على اعتماده

على كلام تامّ لكون اللام دليلا على ابتداء الكلام سواء وقعت صدرا أو زحلقت عنه لأنّ أداة أخرى نازعتها الصّدارةَ .

وشرط اعتماد القسم على اللام دون غيرها كون الفعل قد وقع :"وإن كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم تزد على اللاّم" (الكتاب III، 105)

وحدّث المبرّد عن اقتران جواب القسم باللاّم وأسند إليها دور الواصل الذي يوصل القسم إلى الجواب :

"فأمّا اللام فهي وصلة للقسم ، لأنّ للقسم أدوات تصله بالمقسم به [كذا] ، ولا يتّصل إلاّ ببعضها ، فمن ذلك اللاّم تقول : "والله لأقومنّ "و "والله لزيد أفضل من عمرو ...وكذلك "إنّ" تقول : والله إنّ زيدا لمنطلق ، وإن شئت قلت : والله إنّ زيدا منطلق ، وكذلك 'لا' في النّفي و'ما' ، تقول : والله لا أضربك و"واللّه ما أكرمك " (المقتضب II، 334) .

وبدا لنا في الكلام السّابق تصحيف ، ولعلّ الصّواب هو المقسم عليه لأنّ الوصل بالمقسم به يكون بحرف القسم باعتباره حرفا معدّيا للفعل المضمر ، وحديث المبرّد هنا لا يتعلّق بالحروف التي يتمّ بها القسم إنّما بالحروف التي يوصل بها القسم بالكلام المقسم عليه . فللقسم حروف تصله بالمقسم عليه ، فما الحاصل من القسم والمقسم عليه ، وفي أيّ منزلة من الكلام يتنزّلان ، أفي منزلة الجملة الواحدة ، أم في منزلة الجملتين ، أم في منزلة مركّب ليس بالجملة الواحدة ولا بالجملتين ؟

تذكّرنا العبارة التي استعملها المبرّد للحديث عن دور اللام بحديثهم عن الموصول والصّلة أفيكون القسم في افتقاره إلى الجواب ليتمّ به الكلام وتحصل الفائدة بمثابة الموصول في افتقاره إلى الصّلة ليتمّ منه جزء يحتل محلاّ إعرابيّا معيّنا ، إنّ هذه المقارنة مغرية إذا اعتبرت أنّ الحاجة موجّهة من الموصول إلى الصّلة توجّه حاجة القسم إلى الجواب وليست موجّهة من الصّلة إلى الموصول (لعدم حاجة الصّلة إلى الموصول) كما أنّها ليست موجّهة من الكلام إلى القسم : فكلّ قسم محتاج إلى كلام يكون جوابه ، لكنّه لا ينعكس فليس كلّ كلام محتاجا إلى قسم .

- قيام هذه العناصر(اللاّم والنّون) دليلا على القسم وإن غاب من اللفظ .

2.5 القسم الذي تلازمة اللام والنون :

إذا حلفت على فعل غير منفيّ لم يقع لزمته اللاّم ولزمت اللاّمَ النّون الخفيفة

أو الثّقيلة في آخر الكلمة (الكتاب III، 104) ...

وزاد المبرّد الرّبط باللاّم والنّون تفصيلا ، قال : "اعلم أنّك إذا أقسمت على فعل لم يقع لزمته اللام ولزم اللام النون ، ولم يجز إلاّ ذلك ، وذلك قولك "والله لأقومنّ" و " بالله لأضربنّ " ... فإذا دخلت النّون عُلم أنّ الفعل لا يكون في الحال البتّة ، فلذلك لزمت اللام ، لأنّك قد تذكر الأفعال ولا تذكر المقسم به فتقول : لأنطلقنّ " . (المبرّد : المقتضب II، 333) .

2.1.5 اقتران الجواب بـ"إنّ"

وممّا حدّثوا به عن 'إنّ' كون معناها الابتداء ، فـ"إنّ" إنّما معناها الابتداء، لأنّه إذا قلت "إنّ زيدا منطلق" كان بمنزلة قولك " زيد منطلق في المعنى وإن غيّرت اللفظ . وكذلك لكنّ ولكنّهما دخلتا لما أخبرك به " (المقتضب IV، 107) ، وهي تجمع بين هذا الدّور ودور آخر هو وصل القسم بالمقسم عليه :

أمّا "إنّ" فتكون صلة للقسم ، لأنّك لا تقول : والله زيد منطلق ، لانقطاع المحلوف عليه من القسم، فإن قلت : والله إنّ زيدا منطلق اتّصل بالقسم ، وصارت إنّ بمنزلة اللام التي تدخل في قولك: والله لزيد خير منك " (الإحالة السّابقة) .

فالمحلوف عليه أو المقسم عليه كلام متصل بالقسم ، والأداة التي تصله به هي اللام أو الحرف "إنّ" . فإذا لم يكن تلك ولا هذا لم يتصل المقسم عليه بالقسم وظلّ منقطعا عنه. فبين الأمرين اتصال إن لم يتوفّر ما يحقّقه كان الانقطاع .

"واعلم أنّك إذا دللت على القسم بما تضعه في موضعه فما بعد ذلك الدّليل بمنزلة ما بعد القسم، تقول " أقسمت لأقومنّ " و"استحلفته ليخرجنّ " أي «قال له : والله لتخرجنّ» (المقتضب II، 331).

الشّائع أنّ كلّ قسم يكون متّصلا بالمقسم عليه أي ما يسمّى جواب القسم . وذكر المبرّد حالتي الاتصال والانقطاع بينهما يكون الأوّل إذا توفّر الرابط اللفظيّ المناسب ويكون الثاني إذا لم يتوفّر ذلك الرّابط .

فمن غريب المفارقات أنّ يوصل القسم إلى الكلام المقسم عليه بهذا الضّرب من الرّوابط التي تنتمي إلى ما يصلح لأنّ تبدأ به الجمل وتتصدّر به – وإن زحلق متى نازعته الصّدارةَ أداة أخرى – ، ويمكن أن نضيف هذه الخاصّيّة إلى مختلف

الخصائص التي يتميّز بها القسم ، ونحن نرجّح أنّ ربط جواب القسم بالأدوات التي تصلح لمواطن الابتداء سببه أنّ منزلته في الخطاب منزلة الشّيء غير المقصود لذاته، فالمتكلّم يقسم على شيء ولا يكون القسم لغوا والمقسم عليه أي جواب القسم هو القصد لذلك جاز فيه الاقتران بأدوات الصّدارة ، واعتبرت تلك الأدوات واصلة للقسم بما بعده .

6. وظيفة القسم

1.6 القسم معناه في غيره لأنّه تأكيد لكلامك :

عرّف سيبويه القسم بقوله : " القسم توكيد لكلامك" (الكتاب III، 104) . وذكر ابن هشام أنّ "الجملة القسميّة لا تساق إلاّ تأكيدا للجملة المقسم عليها التي هي جوابها" (مغني اللبيب I، 188) ، فالقسم يتّفق مع سائر طرق التّأكيد في الأصل المعنويّ إذ الغرض منه دفع ما يكون في نفس المتكلّم من شكّ وتردّد أو إنكار لما سيقوله المتكلّم . ومثل هذا الدّور الذي يقوم به القسم يجعله ذا منزلة غريبة : فهو من كلام المتكلّم لكنّه ليس موطن الفائدة أو قل إنّ الفائدة الحاصلة منه ليست في ذاته بل في الكلام الذي بعده .

وهذه الخاصّيّة تذكّرنا بما يختصّ به أسلوب النّداء وتجعل القسم شبيها به من حيث كونهما غير مقصودين لذاتهما وفي عدم حصول الفائدة إذا اقتصر المتكلّم على أحدهما : فأمّا النّداء فهو لتحقيق المخاطب لينتقل المتكلّم بعد ذلك إلى المطلوب بالكلام ، وأمّا القسم فهو ليس مقصودا لذاته أيضا إذ أنّه منصرف إلى أكيد الكلام الذي بعده .

ويمكن أن نرى في القسم من ناحية ووضع الحروف من ناحية أخرى شبها يتمثّل في عدم حصول الفائدة منها وكون معناها حاصلا في غيرها : فللقسم باعتباره تأكيدا ومن حيث هو معنى متحقّق بجملة القسم وضع خاصّ لا تشاركه فيه سائر المعاني المتحقّقة بالجملة ، وتتمثّل خصوصيّة هذا الوضع في اقتضاء حصوله توفّر معنى آخر أو قل - قياسا على قولهم في حدّ الحرف - هو معنى متحقّق في غيره . وهذه النّقطة هي أهمّ ما يتميّز به القسم وهي التي تفسّر تعذّر استقلاله وفساد بناء الكلام عليه متى قصد به صريح القسم .

2.6 الفرق بين التّأكيد بالقسم والتّأكيد بغير القسم

التّأكيد نوع من الجهات التي يخرج عليها المتكلّم كلامه تقابل جهة الظّنّ والحسبان ، فإذا ذكرنا سائر طرق التّأكيد لاحظنا أنّ منها ما يعتمد على عنصر يعدّ من بنية الجملة ومنها ما يتمّ بعنصر ليس منها . ويقوم النّوع الأوّل على تضمين بنية الجملة لفظا دالاّ على معنى التأكيد ، ويعتبر ذلك اللفظ تابعا لبنية الجملة ومكوّنا من مكوّناتها ، يستوي في ذلك ما كان منه عاملا وما كان منه مهملا ، أمّا القسم فإنّه يتميّز بقيامه على بنية عامليّة مستقلّة لكنّ هذا الاستقلال البنيويّ لا يكفي ليجعل منه كلاما مفيدا يحسن السّكوت عليه .

أمّا النّوع الثّاني من صور تأكيد الجملة فإنّه يقوم على بنية عامليّة مستقلّة كما هو الشّأن بالنّسبة إلى تأكيد الجملة تأكيدا لفظيّا بتكرارها أو التّأكيد الحاصل بالمصدر المؤكّد تأكيدا عاما أو خاصّا (انظر التّوكيد في الباب الرّابع من هذا القسم) لكنّ أمر التّأكيد الحاصل بجملة القسم مختلف أيضا عن التّأكيد الحاصل بتكرار الجملة : فجملة القسم في الأوّل لا تستقلّ ولا تحصل منها فائدة أمّا في الثّاني فإنّ الجملة المؤكّدة يمكن أن تستقلّ وأن تحصل منها فائدة .

وعلى هذا النّحو فإنّ القسم يبدو مستقلاّ بوضع خاصّ لا تكاد تشاركه فيه صورة من صور التّأكيد الأخرى ، ولعلّ ما يزيد في تميّزه عن سائر أساليب التّأكيد الفرق بين تبعات التّأكيد بالقسم وتبعات التّأكيد بغير القسم كما سنتبيّن ذلك عند الحديث عن منزلة القسم بين مختلف المعاني التي تزجّى بالجملة أي موقعه ممّا يسمّى بالأعمال اللغويّة .

7. من قواعد إجراء القسم : وحدة القسم ووحدة الجواب

1.7 كثرة تكرير الواو في القسم

ظاهرة تكرير الواو في القسم ظاهرة كثيرة التّفشّي كما يدلّ على ذلك ما ورد منها في السّور التّالية :

- العاديات (100: 1-5) وفيها قسم بثلاثة (وجاء العطف فيها بالفاء)
- التّين (95: 1-3) وفيها قسم بأربعة (وجاء العطف فيها بالواو)
- الضّحى (93: 1-2) وفيها قسم باثنين

- الليل (92: 1-3) وفيها قسم بثلاثة
- الشّمس (91: 1-8) وفيها قسم بثمانية ...

ولئن كان ما نجده من تعدّد المقسم به في سورة العاديات لا يثير إشكالا لقيامه على العطف بالفاء والفاء ليست من حروف القسم فإنّ بقيّة الأمثلة كانت محلّ اختلاف في معاملة الواوات عدا الأولى من حملها على معنى القسم أو حملها على واو العطف .

2.7 لكل مقسم به مقسم عليه واحد : استقلال كلّ جواب بقسم

سبقت الإشارة إلى أنّ جمهور النّحاة منذ الخليل - وإن لم يحصل منهم إجماع كما ذكر الأستراباذيّ - قد غلّبوا اعتبار وحدة القسم متى تعدّد المقسم به وأرجعوا غير الواو الأولى إلى واو العطف التي تكون لضمّ الاسم إلى الاسم . واعتبر الرّضيّ أنّ حمل الواو المكرّرة على العطف أقوى من حملها على القسم لأنّ الثّاني يفضي إلى قسمين أو أكثر و"كلّ قسم لا بدّ له من جواب " (شرح الكافية IV، 306) .

فقد نقل سيبويه عن الخليل بشأن تكرار الواو قوله : "وقال الخليل في قوله عزّ وجل " والليل إذا يغشى ..." الواوان الأخريان ليستا بمنزلة الأولى ولكنّهما الواوان اللتان تضمّان الأسماء إلى الأسماء في قولك " مررت بزيد وعمرو " والأولى بمنزلة الباء والتّاء ، ألا ترى أنّك تقول " والله لأفعلنّ ووالله لأفعلنّ " فتدخل واو العطف عليها كما تُدخلها على الباء والتّاء . قلت للخليل : فلم لا تكون الأخريان بمنزلة الأولى ؟ فقال : إنّما أقسم بهذه الأشياء على شيء واحد ، ولو كان انقضى قسمه بالأوّل على شيء لجاز أن يستعمل كلاما آخر فيكون كقولك : بالله لأفعلنّ بالله لأخرجنّ اليوم ، ولا يقوى أن تقول : وحقّك وحقّ زيد لأفعلنّ والواو الآخرة واو القسم، لا يجوز إلاّ مستكرها لأنّه لا يجوز هذا في محلوف عليه إلاّ أن تضمّ الآخر إلى الأوّل وتحلف بهما على المحلوف عليه" (سيبويه : الكتاب III، 501) .

وتبع المبرّد ما نقله سيبويه عن الخليل في حمل تكرير الواو على العطف :

"واعلم أنّ القسم لا يقع إلاّ على مقسم به ومقسم عليه وأنّ قول اللّه ، عزّ وجلّ "والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلّى وما خلق الذّكر والأنثى " أنّ الواو الأولى واو قسم وما بعدها من الواوات للعطف لا للقسم ، ، **ولو كانت للقسم لكان بعض هذا الكلام منقطعا بعضه عن بعض** ، وكان الأوّل إلى آخر القسم على غير محلوف عليه ،

فكان التقدير «والليل إذا يغشى» ثمّ ترك هذا وابتدأ والنهار إذا تجلّى، ولكنّه بمنزلة قولك « والله ثم الله لأفعلنّ " ،إنّما مثّلت لك بثمّ لأنّها ليست من حروف القسم " (المقتضب II، 336-337) .

واختار الجمهور كما أشرنا الحلّ الثّاني لصيانة أصل من أصول القسم هو اقتضاء المقسم عليه لقسم واحد أي استقلال كلّ جواب قسم بقسم واحد حسب الشّكل التّالي :

قسم + جواب قسم

ورفضهم الشّكل الآخر :

[قسم1 + قسم2 + قسم ع] + جواب قسم واحد

فاعتبروا الواو التي بعد الواو الأولى عاطفة قال ابن هشام : "فإن تلت واوَ القسم واو أخرى نحو "والتّين والزّيتون" فالتّالية واو العطف وإلاّ لاحتاج كلّ من الاسمين إلى جواب" (مغني اللبيب I، 400) .

فالجمهور على أنّ المحلوف عليه يبنى على حلف واحد ، وحملوا الواو المكرّرة على العطف لصيانة هذا الأصل . لكنّ إلحاح سيبويه في المسألة فيما نقله من حديث دار بينه وبين الخليل بشأن هذه الواو يدلّ على عدم اطمئنانه كلّ الاطمئنان إلى مثل هذا التأويل ، ولعلّه كان يرجّح القول الثاني أي القول بحمل الواوات على القسم على العطف ، أو يميل إلى تجويز الأمرين . وممّا يزيد الشّك في حمل الواوات المتكرّرة على العطف كون هذا القول لم يحظ بإجماع النّحاة : فقد ذكر الرّضيّ أنّ " مذهب الخليل وسيبويه أنّ المتكرّرة واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم " (شرح الكافية IV ، 306) .

3.7 الشّكّ في حمل الواو المكرّرة على العطف

لقد بدا لنا أنّ حمل بعض النّحاة تكرير الواو على القسم وإن أفضى إلى تعدّد القسم أقوى وأشدّ ملاءمة لحدوس الاستعمال من حمل الجمهور لها على العطف ، وبالتالي يحلل القسم المتضمّن لأكثر من واو حسب الشّكل التّالي :

قسم1 + قسم2 + قسم ع + جواب قسم

ويمكن أن يناسبه المثال التّالي مع إمكان حمل الواو الثّانية على العطف لشدّة التّناسب بين التّين والزّيتون :

(1) والتّين والزّيتون وطور سنين وهذا البلد الأمين

قسم 1 + قسم 2 + قسم 3 + قسم 4

فإلى أيّ شيء يمكن أن نركن في التجويز أو الترجيح أو المنع ؟

4.7 تكرير القسم غير مفض إلى تعدّد القسم

يمكن أن ننطلق من المعنى الحاصل من تأكيد القسم اعتمادا على التّكرار اللفظيّ كما في قول القائل " واللّه واللّه " يقولها مرّتين أو ثلاثا أو أكثر ، فإنّ تأكيد القسم على هذا النّحو لا يحدث فيه اثنينيّة باعتبار أنّ شرط التّأكيد كون الثّاني هو الأوّل سواء منه ما قام على القسم أو على غير القسم من إخبار أو غيره كما تلاحظ ذلك من المثال التّالي :

(2) طلع الهلال طلع الهلال

فإذا أقسم المقسم باثنين أو ثلاثة كما في المثال (1) المذكور أعلاه فإنّ هذه الاثنينيّة تختلف عن تلك التي يمكن أن تحدث في الإخبار بخبرين كما في (3) أو الاستخبار عن شيئين كما في (4) :

(3) طلع الهلال وحلّ الإفطار

(4) هل طلع الهلال وهل طلع الهلال ؟

أو قل إنّ تعدّد القسم بحكم أصل معناه الذي هو التّأكيد مفض بالضّرورة إلى أحاديّة المعنى ، وكون تعدّد التّأكيد راجعا إلى الوحدة خواؤه من المعنى كما تقدّم لأنّ معنى التأكيد في المؤكّد لا في التأكيد ذاته كما سبق أن ذكرنا .

5.7 العطف لا يقصي اثنينيّة القسم إقصاء تامّاً

معلوم أنّهم أرجعوا الواو العاطفة إلى إشراك المعطوف اللاحق في الحكم الذي للمعطوف عليه السّابق ، فإذا كان الأوّل مقسما به كان الثاني بالضرورة مثله . ومعلوم أنّهم أرجعوا العطف والإشراك في الحكم إلى ضرب من الاختزال تصبح بمقتضاه الاثنينيّة واحدا، فاعتبروا "جاء زيد وعمرو" بمنزلة "جاء زيد" و"جاء عمرو" فإذا أجريت هذا على القسم القائم على العطف ، عاد مثل قولهم " أقسم باللات والعزّى " إلى " أقسم باللات وأقسم بالعزّى " ، وإذا حمل هذا التأويل لا على مجرّد التّمثيل وقعنا فيما أردنا تجنّبه من اثنينيّة القسم مع كون المقسم عليه واحد.

6.7 التأكيد لا يبطل اثنينيّة القسم لكنّه يبطل اثنينيّة القصد والفائدة منه

يمكن أن ننطلق من المقارنة بين ما يحدث في القسم وما يحدث في غيره من الأساليب ، كالخبر والاستفهام والطلب باعتبار عدد الأعمال وانعكاسه على عدد الفوائد ، وهو ما يمكن أن نمثّل عليه بالتحليل التالي :

في الخبر :

جاء زيد	و	جاء أخوه	إلخ ...
خبر 1		خبر 2	...
فائدة 1		فائدة 2	...

في القسم :

والليل إذا يغشى	والنهار إذا تجلّى	...
قسم 1	قسم 2	...
فائدة 1	فائدة 1	...

والملاحظ أنّ كلّ خبر يحدث فائدة ، فيكون عدد الفوائد مساويا لعدد الأخبار، وتظلّ الأخبار متعدّدة لانعدام ما يجمع بينها في وظيفة أكبر . أمّا في القسم فإنّ القسم الأوّل جاء لتأكيد المقسم عليه أي جواب القسم ، وكذا الثاني (والثالث إن وجد) ، فيكون للاّحق نفس الدّور الذي للسابق ، باعتبار أنّهما يؤكّدان معا المقسم عليه ، وبالتالي يمكن أن نذهب إلى أنّ تعدد القسم يحقّق فائدة واحدة وقصدا واحدا ولا يقتضي بالضرورة أن ينفرد كلّ قسم بمقسم عليه . فإذا صحّ هذا أمكن أن نحمل الواوات في القسم على القسم لا العطف .

8. الجملة ووحدة الأعمال اللغويّة

تطرح مسألة التّعرّف على طبيعة العمل اللغوي وعدد الأعمال اللغويّة المتحقّقة بجملة القسم وجوابه جملة من القضايا لا تطرحها سائر الجمل القائمة على غير القسم، وهي تطرحها بدرجة من الحدّة تفوق تلك التي في غيرها ، وذلك بسبب قيامها على تخوم وحدة الجملة وتعدّدها وبسبب خصوصيّة المعنى المتحقّق بها .

1.8 اليمين لا تكون لغوا

القسم صيغة لغويّة بها يزجّي المتكلّم عملا ، ويمكن أن نذكر تمييزهم بين الصيغة والمعنى المزجّى بها (اذكر تمييزهم بين صيغة التّحذير والتّحذير من حيث هو معنى وعمل) . وعلى هذا الأساس فإنّه لا منازع في أنّ الذي يتلفّظ بصيغة القسم ينشئ بها قسما فالقسم شأنه شأن سائر الأعمال اللّغويّة للمتكلّم ومن عمله .

فالقسم الصّريح حسب سيبويه لا يكون لغوا لا عملا ولا معنى فهو محدث في الكلام معنى التّأكيد وناقل له من الكلام المؤسّس إلى الكلام المؤكّد : " واليمين لا تكون لغوا كـ"لا" والألف [يعني لام النّفي وهمزة الاستفهام] ، لأنّ اليمين لآخر الكلام، وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين . وإذا قلت "أ إن تأتني آتك" فكأنّك لم تذكر الألف ، واليمين ليست هكذا في كلامهم ، ألا ترى أنّك تقول "زيد منطلق" فلو أدخلت اليمين غيّرت الكلام " (الكتاب III، 84)

فقد نفى سيبويه عن القسم أن يكون لغوا واللغو هو الحشو الزّائد الذي يمكن الاستغناء عنه دون أن يغيّر الكلام عن وجهته واليمين ليست شيئا من هذا لأنّها تغيّر الكلام ، وقريب من كلام سيبويه قولهم إنّ " القسم الإنشائيّ لا يقبل التّعليق لأنّ الإنشاء إيقاع ، والمعلّق يحتمل الوقوع وعدمه " (مغني اللبيب I، 105) .

2.8 علاقة القسم بالتّأكيد والإثبات والتّقرير وعدد الأعمال اللغويّة

يقتضي أصل المعنى في القسم اعتباره عملا لغويّا مركّبا إلى العمل الذي يدلّ عليه جواب القسم وذلك لأنّ القسم تأكيد وتقوية للإثبات أو غيره من المعاني التي في جواب القسم، و وضع التّأكيد هو وضع ما سمّيناه بالمعاني أو الأعمال اللغويّة غير القائمة بذاتها وهي تلك التي يمكن أن تعتمد في تحقيق معنى دون أن يتسنّى تحقّق الواحد منها مستقلاّ بجملة (ومن تلك المعاني كما ذكرنا الابتداء والإسناد الإضافة والتّشبيه ...) والتّأكيد تابع لهذا النّوع من المعاني لتعذّر اقتصار الكلام على إفادته دون أن يصحبه معنى آخر . وعلى هذا النّحو يمكن أن نطمئنّ إلى إلحاق القسم بسائر طرق التّأكيد فلا نعتبره من الأعمال اللغويّة الأوّليّة القائمة بذاتها .

لكنّنا إذا ذكرنا ما تقدّم من اعتبارهم القسم إنشاء وإيقاعا وأضفنا إلى ذلك ما ألفه النّاس من اختلاف معاملتهم للمقسم عن معاملتهم لغير المقسم ملنا إلى الزّهد

في الحلّ السّابق ورجّحنا اعتبار القسم عملا لغويّا أوّليّا أي قائما بذاته ، ونحن نتبيّن هذا متى اعتبرنا القولين التّاليين :

(1) إنّ زيدا منطلق

(2) والله إنّ زيدا لمنطلق .

فالمتكلّم في المثال الأوّل أخبر مؤكّدا ما أخبر به وهو في كلامه إمّا كاذب وإمّا صادق ، أمّا المثال الثّاني فإنّ قائله أخبر وهو في كلامه إمّا كاذب وإمّا صادق ، لكنّه أقسم وهو بقسمه بارّ أو حانث ، وهذه الاثنينيّة هي التي ترجّح اعتبار القسم عملا لغويّا ومعنى مختلفا عن سائر المعاني المتحقّقة بطرق التّأكيد الأخرى .

خاتمة الفصل

تناول النّحاة العرب ظاهرة القسم تناولا نظاميّا إجرائيّا كشفوا من خلاله عن منزلته من الأبنية اللغوية وعن الوظيفة الخطابيّة المتحقّقة به ، فقد بدا لهم القسم قائما على بنية عامليّة مستقلّة إذ أنّه ليس عاملا في ما قبله ولا معمولا له كما أنّه ليس عاملا فيها بعده ولا هو من معمولاته ، وأشاروا إلى أنّ بنيته كثيرا ما تتبدّى في شكل مختزل اختزالا قائما على الحذف يغيّب منه الفعل الدّال على القسم والفاعل (المتكلّم المقسِم) فلا يبقى منه في اللفظ إلاّ العنصر المقسم به .

على أنّ القول باستقلال القسم ببنية عامليّة قائمة الذّات لم يغيّب عنهم منزلته في عمليّة التّخاطب ولم يمنعهم من التّمييز بين صورتين من صور القسم : صورة لا تخرج عن سائر الأساليب وهي الإخبار عن قسم مقسم (متكلّما أو مخاطبا أو غائبا) ، وهي ظاهرة لا تخرج عن سائر حالات إجراء الإخبار ولا تنال من الاستقلال الخطابيّ للبنية العامليّة التي يقوم عليها هذا الضّرب من القسم (كما في قولك : " أقسمتُ وبررت بيميني ") ، وصورة ثانية تتمثّل في إجراء القسم وتزجيته ، وهي ظاهرة متميّزة عن الأولى وتحدث في استقلال البنية العامليّة أثرا لا تحدثه الأولى إذ أنّها وإن لم تنل من استقلال البنية العامليّة للقسم فإنّها تحدث فيها ضربا آخر من التّعلّق والتّبعيّة هو تعلّق القسم بجوابه ، الأمر الذي دفعهم إلى اعتبار هذا الضّرب من القسم من قبيل الجمل لا الكلام لافتقاره إلى توفّر شرط الاستقلال الخطابيّ فيه .

وللقسم اعتماد على عمليّة التّخاطب وأركانها ، وقد بدا لهم هذا الاعتماد على مقوّمات القسم ، فكلّ قسم - متى كان تجزية وإجراءا لا إخبارا - يعتمد على مقوّمات لكلّ واحد منها نظيره في عمليّة التّخاطب على النّحو الذي بيّناه ، ... وعلى ذلك النّحو تمكّنوا من تحقيق غايتين :

- تنزيل القسم المنزلة المناسبة بين الأبنية اللغويّة المجرّدة ، فاعتبر بنية عامليّة مستقلّة استقلالا إعرابيًا صناعيًا ،

- إحلال البناء المجرّد الذي يقوم عليه القسم بين الأبنية الخطابيّة المعتمدة على العلاقة المعنويّة أو قل الوظيفة الخطابيّة التي له وهو اعتبار يجعله في علاقة اقتضاء لكلام آخر يعتمد عليه هو جواب القسم فيفقد بذلك استقلاله ويخرج من صفّ الكلام (الجملة التي تحصل منها الفائدة) وينقلب قولا لا يحسن السّكوت عليه. وإذا به يلتقي من حيث هذه الخاصّية بأسلوب النّداء ، من حيث كونه قولا لعدم حسن السّكوت عليه . فللقسم منزلة قريبة من منزلة النّداء في الخطاب ، فكلاهما يثير علاقة البنية التي يتحقّق بها بالخطاب الذي يتعلّق به وقضيّة استقلالة وقيامه كلاما يحسن السّكوت عليه وتتمّ به الفائدة .

استقلال القسم بعمل لغويّ مستقلّ وعلاقته بالصّدق والكذب وعلاقته بالجهة :

إذا اعتبرت أنّ الجهة قد يعبّر عنها بالحرف متّصلا بعنصر من عناصر الجملة (قد فعل / قد يفعل) أو بالحرف داخلا على الجملة عاملا أو مهملا (إنّ ، لعلّ) أو بالفعل عاملا في الجملة (ظنّ، حسب، خال ...) وأنّ بعض هذه الأفعال قد يكون عاملا وقد يكون معلّقا أي معتدًا به معنى دون أن يكون عاملا أمكن أن تقرّب بين ظاهرة التّعليق والقسم باعتبار إجراء المعنى مع إبطال العمل ، وما زيّن لنا إقامة الذّهاب إلى التّقريب بين القسم والإلغاء هو ما لاحظناه من اقتضاء الفعل المعلّق لكلام بعده اقتضاء القسم لجوابه.

ولو ذهبت تجاري القائلين بإخراج ما تعلّق بالإجراء من اللغة وإلحاقه بالكلام والاستعمال لخرج الضّرب الثّاني من القسم من اللغة ، ولكنّ المنوال الذي ارتآه النّحاة العرب منوال يوسّع في القسم المجرّد منه لمختلف الظّواهر اللغويّة وإن بدت لبعضهم غير ضروريّة لكن تعدّ من اللغة متى قطعتها عن الإجراء .

الباب الرّابع

التّأكيد والأشكال النّظريّة والظّواهر القريبة منه

الفصل الأوّل

الشّكل النّظريّ لظاهرة التّأكيد

0 . تمهيد

التّأكيد ظاهرة أساسها المعنى ، وتجدر الإشارة قبل الخوض في ظاهرة التّأكيد إلى ما بدا لنا في حديث النّحاة عن المعنى من أنّهم كانوا يقصدون أمرين اثنين: فهم يقصدون به تارة المعنى الحاصل في الذّهن ويقصدون به أخرى الشّيء الموجود في الخارج أو ما أصبح يسمّى المرجع . وعلى القصد الثّاني بالخصوص يقوم حديثنا عن المعنى في هذا الفصل .

ومن أصول الكلام تجدّد المعنى بتجدّد اللفظ أو قل التّقدّم في المعنى بالتّقدّم في اللفظ ، فإذا تحقّق لفظ ما تمّ به معنى مناسب له ، فإذا زدت إلى ذلك اللفظ لفظا آخر زدت إلى المعنى معنى جديدا ، ومثل هذا الأصل يجعل تناسبا بين عمليّة الزّيادة في اللفظ والزّيادة في المعنى فيكون الأمر شبيها بما يحصل من عمليّة ضمّ الشّيء إلى الشيء وجمعه إليه .

على أنّ هذا الأصل ليس أصلا مطلقا ، أو قل إنّه لا يجري دائما على الصّورة التي تقدّمت الإشارة إليها ، فقد لا تقوم الزيادة في اللفظ على الزّيادة في المعنى ، وقد تقوم على زيادة في المعنى ليست من قبيل ضمّ المعنى إلى المعنى إنّما من قبيل التّغيير من طبيعة المعنى . وإلى الضّرب الثّاني من الزّيادة يرجع باب التّأكيد .

1. التّأكيد في الاصطلاح

1.1. التّأكيد وضدّه التّأسيسُ

إذا اعتبرنا ما في الضّدّ من بيان لمعنى ضدّه أمكن أن ندخل الحديث عن التأكيد من باب الظّاهرة التي تقابله وهي التّأسيس فـ"ضدّ التّأكيد التّأسيس" (كشّاف ا، 62) . والتّأسيس كما ذكر التّهانويّ يطلق "عند أهل العربيّة على خلاف التّأكيد ، فهو إمّا لفظ لا يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر بل يفيد معنى آخر وإمّا لفظ يفيد معنى لم يكن حاصلا بدونه " (كشّاف ا، 73) . فالمتحكّم في التأكيد ليس مطلق التّكرار وعودة اللفظ إنّما هو بحسب المعنى : يعتبر الأمر تأكيدا إذا عاد المعنى ولا يعتبر كذلك إذا لم يعد .

فمثل قولك " الإنسان في خسر" تأسيس لأنّه لفظ أفاد معنى لم يكن حاصلا في ذهن المخاطب ، أمّا الآية " والعصر إنّ الإنسان لفي خسر" (العصر 103 : 1، 2) " فهي ليست تأسيسا لأنّها تفيد حسب الحدّ الذي ذكره التّهانوي أنّ المعنى كان حاصلا ، لكنّ المخاطب متردّد فيه أو منكر له . ويمكن أن نشتقّ حدّ التّوكيد من حدّ التّأسيس بأن ننفي في تعريف الأوّل ما جاء مثبتا في تعريف الثّاني وذلك على النّحو التّالي :

التّأسيس	أ	لفظ لا يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر
	ب	لفظ يفيد معنى لم يكن حاصلا بدونه
التّأكيد	أ	لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر
	ب	لفظ يفيد معنى كان حاصلا بدونه

2.1 ثنائيّة معنى التّأكيد : معنى الحدث ومعنى الاسم

لم يكن التّأكيد في مأمن من الاشتراك المعنوي الذي تقوم عليه المصطلحات المعتمدة على الأسماء المتراوحة بين الدّلالة على الحدث والدّلالة على الذّات ، وهي ظاهرة لا تكاد تسلم منها ظاهرة من الظّواهر اللغويّة إذ أنّك تستطيع أن تحدّث عن التّركيب باعتباره حدثا وعملا يقوم به المتكلّم كما تستطيع أن تحدّث عنه باعتباره نتيجة أي « مُركّبا » ، وقس على ذلك الإسناد والتّشبيه والإضافة والنّعت .

3.1 ثنائيّة صيغة التّأكيد والمعنى المتحقّق بها

لكنّك تجد إلى جانب هذه الاثنينيّة في المعنى النّاتجة عن الاشتراك المعنويّ في الأسماء اثنينيّة أخرى لا تقلّ إطلاقا وفشوًا بين مختلف الظّواهر اللغويّة عن الاثنينيّة الأولى ، وهي ناتجة عن ثنائيّة استعمال التّسمية الواحدة للدّلالة على المعنى الحاصل تارة والعبارة التي يتحقّق بها أخرى : فالتّوكيد في اصطلاح أهل العربيّة يطلق على معنيين" أحدهما : التّقرير ، أي جعل الشيء ثابتا في ذهن المخاطب ، وثانيها : اللفظ الدّال على التّقرير ، أي اللفظ المؤكّد الذي يقرّر به (كشّاف I، 62) وهو تدقيق يذكّر بما سبق الاستربادي للإشارة إليه عند تمييزه بين التّحذير من حيث هو معنى وعمل والتّحذير من حيث هو عبارة يحصل بها ذلك المعنى ويزجّى بها ذلك العمل .

على أنّك تجد في كلام سيبويه ضربا من إجراء العبارة يمكّن من التّمييز بين هذين المعنيين ، فقد جاء في الكتاب : " هذا باب ما يثنّى فيه المستقرّ توكيدا ، فإنّما هذا كقولك "قد ثبت زيد أميرا قد ثبت" فأعدت "قد ثبت توكيدا ، ومثله في التّوكيد والتّثنية "لقيت عمرا عمرا" (الكتاب II، 125) .. فكأنّ التّثنية والإعادة (لاحظ أنّ سيبويه لم يقل التّكرار) وصف لظاهر العمليّة كما تجري في اللفظ والتّوكيد وصف وتعيين للأثر المعنويّ الحاصل منها ، على أنّ سيبويه قد استعمل التّثنية مرادفة للتّوكيد ، وهو أمر يحملنا على القول بأنّ المصطلح الأوّل أعلق بوصف العمليّة كما تجري في صياغة الكلام في حين يغلّب المصطلح الثّاني الأثر المعنويّ الحاصل منها . على أنّ ركوب هاتين التّسميتين للتّمييز بين صيغة التّأكيد ومعناه أمر يحول دونه عدم دورانهما بين النّاس .

ومهما يكن من أمر فإنّه لا تخفى عليك الفائدة الحاصلة من التّمييز بين مختلف هذه المعاني :

الثّنائيّة	المعنى	
الثّنائيّة الأولى	المعنى 1	معنى الحدث
	المعنى 2	معنى الاسم
الثّنائيّة الثّانية	المعنى 3	العبارة الحاصل بها التّأكيد
	المعنى 4	المعنى الحاصل بالتّأكيد

وللتّمييز بين الصّيغة اللغويّة "اللفظ الدّال على التّقرير" والفعل أو العمل اللغوي الحاصل بها وهو "التّقرير ، أي جعل الشيء ثابتا في ذهن المخاطب" أهمّيّة تتمثّل في قرن الأولى بالثّانية قرن الشّيء بوظيفته ، وهو أمر يضيّع الغرض من تناول هذا الأسلوب إن لم تأخذه بعين الاعتبار .

2. علاقة التّأكيد ببعض الظواهر القريبة منه أو المقابلة له : الفرق بين التّأكيد والمبالغة .

ليس من النّادر في اللغة أن تتشابه الظّواهر وتتقارب ، وقد سبق أن أشرنا إلى "ولوع " النّحاة بالوقوف على هذه الظّواهر قصد بيان الفوارق بينها ، ولم يكن ذلك منهم من باب الإغراق في تشقيق الظّواهر ولا الميل إلى التّعقيد إنّما كان من باب الحرص على بيان ما يستقيم به استقلال الباب عن الباب والظّاهرة عن الظاهرة لاعتبارهم أنّ استواء الشيء في آخر مبطل بالضّرورة لقيام أحدهما كيانا مستقلاً . ومن الظّواهر القريبة من التّأكيد ظاهرة المبالغة .

المبالغة ظاهرة نظاميّة تحصل على صور مختلفة تعتمد صيغا اشتقاقيّة اسميّة أو فعليّة ، وليس غرضنا إقامة المقارنة بين التّأكيد والمبالغة على الفوارق الصّياغيّة التي تتحقّق بها كلّ ظاهرة إنّما غايتنا بيان الفارق المعنويّ بينهما وأثره في الفرق بين الفائدة المتحقّقة من كلّ منهما ، فقد ذكر سيبويه في سياق حديثه عن عمل اسم الفاعل أنّهم " أجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مُجراه إذا كان على بناء فاعل لأنّه يريد ما أراد بـ'فاعل' من إيقاع الفعل إلاّ أنّه يريد أن يحدّث عن المبالغة " (الكتاب I، 110) ، ومن أمثلة المبالغة ما يحصل في الاسم بجعله على أبنية خاصّة ، فقد أقام المبرّد في المقتضب : "بابٌ ما يبنى عليه الاسم لمعنى الصّناعة لتدلّ من النّسب على ما تدلّ عليه الياء ، وذلك قولك لصاحب الثّياب : ثوّاب ولصاحب العطر عطّار ولصاحب البزّ بزّاز . وإنّما أصل هذا لتكرير الفعل ، كقولك : هذا رجل ضرّاب ، ورجل قتّال أي « يكثر هذا منه » وكذلك خيّاط ، فلمّا كانت الصّناعة كثيرة المعاناة للصّنف فعلوا به ذلك ، وإن لم يكن منه فعل نحو بزّاز وعطّار" (المبرّد : المقتضب III، 161) . وسواء انطلقنا من كلام سيبويه أو من كلام المبرّد فإنّنا نلاحظ أنّ أساس المبالغة حسب عبارة صاحب الكتاب تعبير عن " الأمر" الكثير ، فالمبالغة عبارة عن كثرة الأمر والشّيء والمعنى في الخارج حقيقة أو ادّعاء ، ويمكن أن يعتبر

صورة من صور التّسوير .

أمّا التّأكيد فإنّ الأمر فيه مختلف إذ أنّ أساسه ليس التّعبير عن كثرة الأمر والمعنى إنّما هو من قبيل الجهة التي يتوخّاها المتكلّم في كلامه والغرض منه صورة الخطاب دون معناه وخارجه . ونحن نظفر بهذا الدّور في الحدّ الذي جعلوه للتّأكيد ، فهو "التّقرير أي جعل الشّيء ثابتا في ذهن المخاطب" (كشّاف ا، 62) فهو من باب تقوية نسبة الشّيء إلى الشّيء وليس تكثيرا في المنسوب ولا في المنسوب إليه . وللاستئناس بهذا الدّور للتّأكيد يمكن أن نذكر ما قالوه بشأن النّفي وانصرافه إلى نفي نسبة الشّيء إلى الشّيء دون نفي الشّيء في حدّ ذاته لأنّ الأشياء تكون موجودة أو غير موجودة فلا عمل للنّفي فيها . وكذا الأمر بالنّسبة إلى التّأكيد : فهو لا يعمل في الأشياء من حيث هي أشياء إنّما يعمل في نسبة الحكم إلى الشّيء فيزيد تلك النّسبة قوّة . أمّا المبالغة فهي تصرّف في كمّ الشّيء المعبّر عنه وبالتّالي فإنّها من قبيل التّكثير في الخارج أو التّعبير عن الكثرة في الخارج في حين يكون التّأكيد من باب التّكثير في اللفظ دون الخارج ، على أنهّ متى استقام هذا التّمييز بين الظّاهرتين وجب أن نذكر أنّ الغرض من التاكيد لا يطمسه ما ذهبنا إليه من اعتباره تكثيرا في اللفظ دون الخارج .

3. قيام التّوكيد على التّكراريّة والتّداخل

1.3. التّكراريّة

ذكر التّهانويّ في حديثه عن التّوكيد اللفظيّ أنّه "يكون بتكرير اللفظ الأوّل أو اللفظ المكرّر" (كشّاف ا، 62) وهذه الملاحظة تجعل التّأكيد قائما إمّا على كلام مؤسّس بتكرار لفظه وإمّا على كلام هو ذاته تأكيد لكلام أخر. وجاءتّ لفظة "مكرّر" غير مسوّرة بما يدلّ على العدد فدلّ ذلك على إمكان إجراء العمليّة أكثر من مرّة اعتمادا على ظاهرة التّكراريّة ، لكنّها تكراريّة مستنفدَة بتحقّق الغرض من التّأكيد . ولا يكون التّكرار تأكيدا إلاّ إذا توفّر أصل التّوكيد وهو "جعل الشيء ثابتا في ذهن المخاطب" ، وقد استعملت في الحدّ لفظة "الشيء" دون الخبر ، وهذا يدلّ على أنّ التّأكيد يكون في الإخبار كما يكون في الإستخبار وفي غيرهما .

2.3. التّداخل

لئن أمكن اعتبار الوجه السّابق من إجراء التأكيد من قبيل تثنية تأكيد المؤكّد فإنّنا نجد وجوها أخرى من إجراء التّأكيد يصعب إرجاعها إلى ظاهرة التّكراريّة إذ أنّها تقوم على اجتماع أكثر من أسلوب تأكيد في الكلام الواحد ، ولم يصعب على علماء المعاني تخصيصه بصنف متميّز له فائدة خاصّة لا تتحقّ إلاّ به ، فقد اعتبروا الخبر الذي يتوفّر فيه هذا الوجه من إجراء التّأكيد من قبيل الخبر الإنكاريّ (مقابل الخبر الطّلبيّ) واعتبروه مناسبا لإخبار المخاطب المنكِر لفحوى الخبر ، ويمكن أن نعتبر من أمثلته الآيتين التّاليتين :

(1) فإنّ مع العسر يسرا <u>إنّ مع العسر يسرا</u> (الشّرح 86 ، 6،5)

(2) والعصر إنّ الإنسان لفي خسر (العصر 3 : 1 ، 2)

حيث نلاحظ اجتماع التأكيد بـ'إنّ' وبالتّقديم وبتثنية اللفظ في المثال الأوّل واجتماع التّأكيد بالقسم و'إنّ' واللاّم في المثال الثّاني .

ونحن نلاحظ أنّ هذا الضّرب من إجراء التّأكيد لا ينقلك من وحدة الحكم المؤكّد إلى تعدّده، وبالتّالي يمكن أن نذهب إلى أنّ اجتماع أكثر من أسلوب تأكيد على الكلام الواحد لا يغيّر من عدد الأحكام التي يتضمّنها ذلك الكلام . أمّا الضّرب السّابق من إجراء التّأكيد القائم على التّكراريّة فإنّ له على حكم الكلام المؤكّد ومضمونه نتائج أشدّ لطفا وتشعّبا.

3.3 قيام التّوكيد على لفظ آخر وسابقيّة مطلوب مذكور

ألحّ النّحاة على كون التّأكيد ظاهرة تقتضي عنصرين اثنين أحدهما العنصر المؤكّد والثّاني العنصر المؤكّد به أو التّوكيد ، وهما عنصران مستقلاّن في اللفظ خاضعان للتّتالي الخطّي، وهذه الخاصّيّة تقضي بالضّرورة إلى تقدّم أحدهما على الآخر فتكون وجها من وجوه التّعالق تركيبا ومعنى ، فالتّأكيد كما جاء عن المحقّق التّفتازاني في المطوّل في بحث المسند إليه المسوّر بلفظ 'كلّ' على المسند المقرون بحرف النّفي "_**لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر**_" (نقلا عن التّهانوي : كشّاف ا، 62).

فالتّوكيد حسب هذا الحدّ يقتضي اثنينيّة في مكوّنات الخطاب ، أو قل تلازما بين بعض أجزائه: فالكلام إمّا أن يكون تأسيسا وإمّا أن يكون تأكيدا ، فإذا كان

تأسيسا أمكن أن يكون في بداية الخطاب وإذا كان تأكيدا امتنع أن يكون في بدايته لافتقار التّأكيد إلى تقدّم لفظ آخر يُقوّي معناه به: فقد يكون التّأسيس دون تأكيد ، لكنّ العكس غير ممكن ، فكلّ تأكيد لا بدّ أن يكون متعلّقا بتأسيس كلام سابق عليه فـ"التّأكيد يقتضي سابقيّة مطلوب مذكور" (كشّاف ا، 62) **والتّأكيد معنى لا يستقلّ.**

وسواء انطلقت من كلام التّفتزانيّ أو من كلام التّهانويّ فإنّك واجد فيهما إشارة إلى قيام التّأكيد على ضرورة توفّر لفظ آخر وسابقيّة مطلوب مذكور، فإذا ذكرت أنّ التّقدّم في الذّكر إنّما هو صورة من صور العهد وأنّ العهد إنّما هو معرفة بشيء وعلم به وأنّ ذلك العلم وتلك المعرفة مجالها ذهن المتخاطبين (المتكلّم والمخاطب) - إذ لا يكفي علمُ المتكلّم بالشّيء ليعدّ معهودا بل يشترط إلى ذلك حصول علم المخاطب به - علمت أنّ التّأكيد موجّه لذهن المخاطب ، وهو بالتّالي لا يتصوّر إلاّ في عمليّة تخاطب تجمع بين متكلّم ومخاطب . ثمّ إذا ذكرت أنّ العهد قد يتحقّق بالتّقدّم في الذّكر وقد يتحقّق بغير التّقدّم في الذّكر (العرف أو شهادة الحال) أمكنك أن تتساءل عن حظ التّأكيد من الضّرب الثّاني من العهد ، وهو المدخل الذي رأيناه مناسبا للبحث في منزلة التّأكيد ضمن الظّواهر الرّابطيّة في نصّ الخطاب ، وهو دور لا ينكشف إلاّ بتعيين طبيعة هذا اللفظ الآخر وتعيين حدود المجال الذي تجري فيه سابقيّة المطلوب المذكور كأن تكون في نطاق الجملة الواحدة أو أن تتجاوزها وتخرج عنها ، وكأن يكون التّأكيد في بداية نصّ الخطاب أو في درجه .

4. البنية النّظريّة المجرّدة الحاصلة من موضع التّأكيد وتأسيسه

على أنّك تلاحظ أنّ شأن الجملة أي الكلام التّامّ مع التّوكيد لا يخرج عن حالة من الحالات التّالية :

- فإمّا أن تكون الجملة تأسيسا ليس له تأكيد فتكون مسبوقة أو متلوّة بتأسيس آخر
- وإمّا أن تكون مؤكّدة فتكون تأسيسا للتّأكيد الذي بعدها
- وإمّا أن تكون مؤكّدة فتكون تأكيدا مبنيًا على تأسيس الجملة التي قبلها ،

وعلى هذا النّحو يكون شكل الجمل المتتالية المؤسّسة (أي غير المؤكّدة) على النّحو التّالي : تأسيس 1 + تأسيس 2 + تأسيس ع ...

ولمّا كان كلّ تأسيس من متتالية الجمل المكوّنة لنصّ الخطاب قابلا للتّأكيد فإنّه يتفرّع على النّحو التّالي : [تأسيس ع + تأكيد ع]
وهي عمليّة يمكن أن تطرأ على كلّ عمليّة تأسيس في النّصّ فيكون لنا الشّكل التّالي :

تأسيس 1 (تأكيد 1) + تأسيس 2 (تأكيد 2) + تأسيس ع (تأكيد ع) ...

والملاحظ أنّ العلاقة بين التّأسيس والتّأكيد تقوم على التّعاقب متى اعتبرت الجملتين معا وعلى التّراقب متى اعتبرت الجملة الواحدة باعتبار أنّ الجملة الواحدة لا يجتمع عليها حكم التّأسيس وحكم التّأكيد في آن واحد .

فإذا طلبنا للتّأكيدشكلا نظريّا مجرّدا وفضّلنا التّحويل بالحذف على التّحويل بالزّيادة أمكننا أن نفترض في كلّ جملة باعتبارها محتلّة لموضع من نصّ الخطاب أحد الموضعين التّاليين : (موضع تأسيس + موضع تأكيد) ثمّ نرفع هذا الشّكل إلى مصافّ الأشكال العامّة ونجعله شكلا من الأشكال الخطابيّة إلى جانب الأشكال الأخرى التي حاولنا أن نكشف عنها .

فإذا انتقلنا إلى اعتبار وجوه تحقّق هذا الشّكل كنّا تجاه حالتين :

– حالة أولى يملأ فيها الموضعان معا بتحقّق كلّ واحد في صيغة لغويّة ،

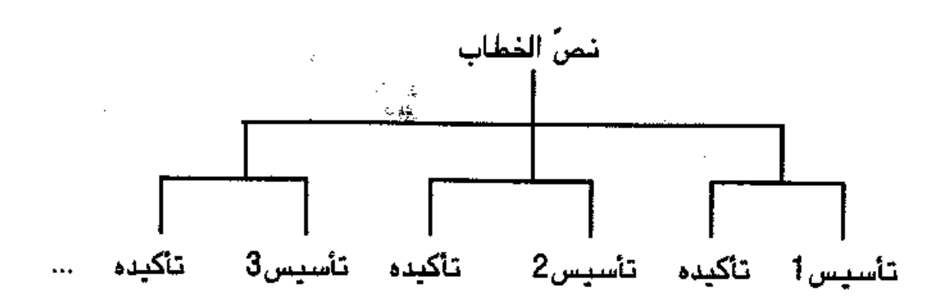
– حالة ثانية يملأ فيها أحد الموضعين ويتحقّق في صيغة لغويّة دون الآخر ، ولمّا كان التّأكيد قائما على التّأسيس لا العكس وافقت هذه الحالة ملء الموضع الأوّل دون الثّاني . فإذا بلغنا هذه المرحلة من البناء أو قل إذا بلغ بنا البناء هذه المرحلة ذكرنا الإمكانيّة الثّالثة التي يمكن أن نتصوّرها نظريّا ، وهي تلك التي يكون فيها ملء الموضع الثّاني دون الأوّل . وسنرى أنّ لهذه الحالة التي تتنبأ بوجودها تقليبات وجوه البناء الذي اقترحناه للتأكيد ما يوافقها في الاستعمال ، وهي تلك الحالات التي يُستهل بها نصّ الخطاب بجمل مؤكّدة دون أن تكون مسبوقة بجمل أخرى تقوم تأسيسا يعتمد عليه التّأكيد ، وهي حالة يمكن أن تتوفّر أيضا في درج الكلام وذلك متى لم نجد في لفظ الجمل المتقدّمة تأسيسا للجملة المؤكّدة . وعلى هذا النّحو نلاحظ أنّ الحالات الثّلاث التي يمكن أن نشتقّها من الشّكل السّابق الذي اقترحناه للتّأكيد ممكنة التّحقّق ولها ما يوافقها في الاستعمال ، وهو ما يمكن أن نلخّصه في الجدول التّالي :

	موضع التّأسيس	موضع التّأكيد
حالة 1	متحقّق	غير متحقّق
حالة 2	متحقّق	متحقّق
حالة 3	غير متحقّق	متحقّق

فإذا رمنا اختبارهذه الحالات بتدبّر أمثلة أمكننا أن نقترح لها الأمثلة التّالية :

	موضع التّأسيس	موضع التّأكيد
1	رحم الله فلانا	0
2	رحم الله فلانا	رحمه الله
3	0	والعصر إنّ الإنسان لفي خسر

وممّا تقدّم نتبيّن دور التّأسيس في بيان منزلة التّأكيد والعكس بالعكس إذ أنّ قيمة أحدهما لا تتحدّد إلاّ بالنّسبة إلى قيمة الآخر، وإذا بالكلام يصبح متتالية من أزواج المنازل والرّتب أحدها للتّأسيس والثّاني للتّأكيد يكون ذلك في شكل تعاقب بين المنزلتين وتراقب في المنزلة الواحدة لعدم اجتماع التّأسيس والتّأكيد في منزلة واحدة، فإذا رمنا التّبسيط وعمدنا إلى تخليص الخطاب من سائر الأبنية الخطابيّة ولم نعتبر سوى البنية الحاصلة بالتّأكيد والتّأسيس أمكن أن تمثّل تعاقبهما وتراقبهما بالشّكل التّالي :



5. تأكيد غير المتقدّم في الذّكر

1.5 المجيء باللفظ مع حصول العلم بمعناه تأكيد

قامت الإمكانيات التي افترضنا قيام التّأكيد عليها على حصول التّأسيس بتقدّمه في الذّكر ، وأشرنا إلى حالة قلنا بشأنها إنّه يمكن تصوّر وجودها نظريًا ، وهي تلك الحالة التي يفتتح بها الكلام بجملة مؤكّدة حيث لا سبيل إلى الظّفر بجملة متقدّمة عليها تعتبر تأسيسا لها ، وهو ما يسمح بتوسيع مجال التّأسيس برفع قيد التّقدّم في الذّكر عنه والاكتفاء بحصول المعنى مهما كانت السبيل التي يحصل منها (من مقام وشهادة حال) ، وقد عمد سيبويه إلى حمل التّأكيد نفس المحمل، قال :

"وأمّا ذكرهم 'لك' بعد "سقيا" فإنّما هو ليبيّنوا المعنيّ بالدّعاء ، وربّما تركوه استغناء ، إذا عرف الدّاعي أنّه قد عُلم من يعني ، **وربّما جاء به على العلم توكيدا** " (الكتاب ا، 311) . فغير الحاصل هو المبهم والمبهم يبيّن ، ويوافق هذا الحالة الأولى ، والشّيء الحاصل قد يكون حاصلا بلفظ وقد يكون حاصلا بالمقام وشهادة الحال أي بغير اللفظ ، والشّيء الحاصل (سواء بالتّقدّم في الذّكر أو دون تقدّم في الذّكر) متى أعيد ذكره جرى على التّأكيد .

والمفيد في الكلام المتقدّم - وإن كان التّأكيد جاريا في بنية عامليّة واحدة - كونه تأكيدا على إمكان إجراء التّأكيد وإن لم يتقدّم للمقصود تأكيده ذكر سابق ، وعلى هذا النّحو تصبح بنية التّأكيد قائمة على :

معنى حاصل بلفظ سابق = يؤكّد

معنى حاصل بغير لفظ سابق = يؤكّد

معنى غير حاصل = لا يؤكّد إنّما يؤسّس

2.5 تقدّم العلم شرط إجراء التّأكيد وصرف التّثنية والتّكرار إليه

وانطلق الجرجانيّ من حالة شبيهة من التي انطلق منها سيبويه ليزيد هذا الأصل في التّأكيد رسوخا وتقريرا ، فـ" إذا كان المعنى مفهوما من اللفظ قبل أن يذكر كان ذكره إذا ذكر تأكيدا لا محالة ، لأنّ حدّ التّأكيد " أن تحقّق باللفظ معنى قد فهم من لفظ آخر قد سبق منك " (دلائل 177) .

فشرط التّأكيد كون المعنى حاصلا أي كونه قد فهم من لفظ آخر ثمّ يعمد المتكلّم إلى تحقيقه باللفظ مرّة أخرى ، وفي هذه المقاربة للتّأكيد إدراك له على أنّه زيادة في

اللفظ دون أن تنتج عنها زيادة في المعنى . وفي هذا الكلام لم يقصد الجرجاني البتّة إلى اعتبار التأكيد عمليّة مجّانيّة ليس لها أثر معنويّ ، فقد أكّد في مناسبات عديدة على أنّ كلّ تغيير في اللفظ لا بدّ أن يكون المتكلّم قد قصد به إلى جهة ورام أمرا لم يكن ليحصل دونه ، وما نفاه الجرجاني عن التّأكيد هو أن يحدث عنه تعبير عن حكم أو مضمون جديد، أمّا معنى التّأكيد في حدّ ذاته فهو معنى قائم لا شكّ في حصوله .

6. دفع التّناقض في القول بالتّأكيد لغيره

التأكيد تكرار للسّابق ، بحيث يكون المؤكّد هوالمؤكّد لفظا ومعنى (في التّوكيد اللفظيّ) ومعنى دون اللفظ (في التوكيد المعنويّ) ، فإذا القول بالتأكيد لغيره هو التّناقض عينه ! وقد قرأ الاستربادّيّ حسابا لما يمكن أن يعنّ في خاطر القارئ من حمل القول بالتّأكيد لغيره على التّناقض فقال : "واعلم أنّ المؤكّد لغيره في الحقيقة مؤكّد لنفسه ، وإلاّ فليس بمؤكد لأنّ معنى التأكيد تقوية الثّابت بأن تكرّره ، وإذا لم يكن الشيء ثابتا فمكرّره إنّما يؤكّد نفسه .

وبيان كونه مؤكّدا لنفسه أنّ جميع الأمثلة الموردة للمؤكّد لغيره إمّا صريح القول أو ما هو في معنى القول. قال تعالى "ذلك عيسى بن مريم ، قولَ الحقّ" وقولهم "هذا القول لا قولك" و"هذا زيد غير ما تقول" ما فيه مصدريّة. وقولك "هذا زيد حقّا" أي "قولا حقّا" وكذا "هذا عبد الله حقّا" و"الحقّ لا الباطل" ، وكذا قول أبي طالب :

إذن لتبعناه على غير حاله   من الدّهر جدّا غير قول التّهازل

وكذا قولك "لأفعلنّه البتّة" أي «قطعت بالفعل وجزمت به جزمة واحدة»

... وكذا قولهم أفعله البتّة" أي «جزمت بأن تفعله وقطعت به قطعة» . فالبتّة بمعنى «القول المقطوع به» ، وكأنّ اللاّم فيها في الأصل للعهد ، أي القطعة المعلومة التي لا تردّد فيها" (الاستربادي : شرح الكافية ا، 324-325) .

فمن الكلام السّابق تتبيّن أنه لم يخف عن النّحاة صلة هذا الضّرب من التّأكيد بجريان القول وما يقوم عليه من حمل المعنى ، فإذا بهذا التّأكيد وإن جرى على عمل القول فإنّه منتقل منه بالضّرورة إلى ما يحمله القول من معنى شأنه في ذلك شأن إجراء النّفي في فعل القول فهو لا يبطل فعل القول إنّما يبطل فحواه ومضمونه .

كما تلاحظ أنّ هذا النّوع من التّأكيد لا يخرج عن البنية التي ارتأيناها له أصلا

عامًا من وجوب تقدّم التّأسيس على التّأكيد : فلئن لم يكن التّأسيس في صورة جملة تعاد بلفظها تأكيدا فإنّه تأسيس يقوم على كلام يتضمّن نصّا على المعنى المؤكّد .

7. الوجه الجامع بين المؤكَّد والمؤكِّد

ويمكن أن تطرح قضيّة الوجه الجامع بين الجملة المؤكَّدة والجملة المؤكِّدة كما طرح بين الجملة المعطوف عليها والمعطوفة باعتبار الجهة الجامعة بينهما ، فاعتبار هذا الضّرب من التّأكيد تابعا لما له محلّ إعرابيّ لا يشكل متى تعلّق الأمر بجريانه في أبنية دون الجملة لأنّ تلك الأبنية توفّر الوجه الجامع والجهة الرّابطة ، لكنّه يطرح إشكالا إذا اعتُبرت فيه التّبعيّة مطلقة أي متى كان تابعا لما ليس له محلّ إعرابيّ أو تركيبيّ أي متى قام على تأكيد الجملة بالجملة إذ ينعدم الرّابط العامليّ القائم على البنية الإعرابيّة التّركيبيّة ، فإذا بك تجاه نفس الإشكال الذي تطرحه بنية العطف متى كان المتعاطفان من قبيل الجمل التّامّة .

وقد سبق أنّ رأينا أنّهم لمّا أعياهم أمر البنى العامليّة التّركيبيّة لجؤوا إلى البنى الدّلاليّة المعنويّة ، وبالتّالي يمكن أن يحمل الاتّفاق لفظا ومدلولا وخارجا على ضمان الرّابط ، وهو أمر أقوى من التّناسب اشترطوه في عطف الجملة على الجملة، فإذا كان التّناسب في العطف كافيا فإنّ الاتّفاق التّامّ لفظا ومدلولا وخارجا في تأكيد الجملة بالجملة أكفى وأغنى . ثمّ إنّ مصدر الإشكال في عطف الجمل كان إيجاد الوجه في الرّبط بالواو والبحث عن الموجب له ، أمّا تأكيد الجملة بالجملة فوجه الإشكال فيه هو الرّبط دون أداة وقد حمل على كون الشّيء متى كان هو هو فإنّه يعتبر من المواطن المقتضية للفصل القائم على كمال الاتّصال شأنه في ذلك شأن تأكيد الاسم بالاسم أو إبداله منه أو عطفه عليه عطف بيان في عدم اقتضاء الواو .

8. الغرض من التّأكيد

1.8 تحديد حيّز التّأكيد : التّأكيد الخاصّ والتّأكيد العامّ :

تردّد في كتب النّحو متقدّمها ومتأخّرها تمييز بين نوعين من التّأكيد اعتبر أوّلهما التّأكيد الخاصّ حسب عبارة سيبويه [1] (وهو عند غيره المؤكّد لنفسه)

---

1 - " وسيبويه يسمّى المؤكّد لنفسه التّأكيد الخاصّ والمؤكّد لغيره التّأكيد العامّ " الأستربادي (شرح الكافية 328،1) والتّهانويّ (كشّاف III، 1151).

واعتبر الثّاني التأكيد العامّ (وهو عند غير سيبويه المؤكّد لغيره) . ويتميّز التّأكيد الخاصّ بكونه موجّها لعنصر من عناصر الجملة كتأكيد الفعل بمصدره (المفعول المطلق) أمّا التّأكيد العامّ فهو من قبيل تأكيد الجملة بأسرها بمصدر ليس من لفظ فعل تضمّنته الجملة ، ومن أمثلته :

(1) ضرب زيد عمرا ضربا

(2) رجع زيد القهقرى

(3) له عليّ ألف درهم اعترافا

(4) زيد قائم حقّا = حقّا توكيد للقول "زيد قائم"

فبين المثالين (1) و(2) والمثالين (3) و(4) تشابه واختلاف . أمّا التّشابه ففي قيام الأمثلة الأربعة جميعها على التّوكيد بالمصدر (المفعول المطلق) ، وأمّا الاختلاف ففي العلاقة بين المؤكّد به والمؤكَّد :

ففي لمثالين (1) و(2) جاء المصدر فيهما تأكيدا للفعل " لأنّ المحتمل ... المفرد ، أعني مجرّد الفعل دون الفاعل " (شرح الكافية 1، 324) .

وفي المثالين (3) و(4) لم يجئ المصدر فيهما تأكيدا للفعل بل جاء تأكيدا لمضمون الجملة لأنّ " المحتمل الجملة (شرح الكافية 1، 324) .وهو " ليس بمنزلة تكرير الجملة ، فهو غيرها " (كشّاف III، 1151)

قال الرّضيّ : " فـ"اعترافا" في قوله "له عليّ ألف درهم اعترافا" يؤكّد الاعتراف الذي تتضمّنه الجملة المذكورة كما أنّ المصدر مؤكّد لنفسه في نحو "ضربت ضربا" ، ومنه قولهم "اللّه أكبر دعوة الحقّ ... فالمصدر الموكّد لنفسه هو الذي يؤكّد جملة تدلّ على ذلك المصدر نصّا ، ومنه صبغة اللّه" و"صنع اللّه" و"كتاب الله" ونحوها لأنّ ما تقدّمها من الكلام نصّ على معاني هذه المصادر" (شرح الكافية I، 323-324) .

فالتأكيد قد يكون جزءا من القول السّابق وقد لا يكون جزءا منه إنّما هو قول آخر يؤتى به تأكيدا للقول السّابق . قال الرّضيّ :

"وقد تبيّن لك بما قدّمنا أنّ جميع المصادر المؤكّدة لغيرها ينبغي أن تكون مدلولة الجملة المتقدّمة بحيث لا تحتمل من حيث اللفظ سواها كما في المؤكّدة لنفسها . ويقوّي ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول "زيد قائم غير حقّ" أو "هو عبد اللّه قولا باطلا" لأنّ اللفظ السّابق لا يدلّ عليه ... فإذا ثبت هذا قلنا : إنّما قيل لمثل هذه المصادر "مؤكّدة لغيرها" مع أنّ اللفظ السّابق دالّ عليه نصّا ، لأنّك إنّما تؤكّد بمثل هذا

التّأكيد إذا توهّم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السّابقة في نفس الأمر وغلب في ذهنه كذب مدلولها " (شرح الكافية 1، 328) .

فالتّأكيد الخاصّ يكون للمفرد أو لعنصر من عناصر الجملة ويأتي من الدّاخل لقيامه على بنية عامليّة تقع تحت طائلة بنية الجملة ، أمّا التّأكيد العامّ فيتعلّق بالجملة كاملة ويأتيها من الخارج لقيامه على بنية عامليّة مستقلّة عن الأولى تقديرها على النّحو التّالي :

(1) زيد قائم [أقول قولا] حقّا

(2) هو عبد اللّه [أقول قولا] حقّا

وذكر الاستراباديّ أنّ رائز التّأكيد لغيره هو امتناع نفيه (شرح الكافية ا، 328) وسبب تعذّر النّفي في هذا الضّرب من التّأكيد تعلّقه بالفعل 'قال' ، ومعلوم أنّ هذا الفعل يدخل عليه النّفي فلا يبطل تحقّق القول (كما بيّنّا في فصل القول) وهو ما يدلّ عليه فساد نفي المؤكّد لغيره كما في المثالين اللذين ذكرهما الرّضيّ :

(1) *زيد قائم غيرَ حقّ

(2) *هو عبد اللّه قولا باطلا

ويمكن أن نتساءل في هذه الحالات التي ليست من تأكيد الفعل بمصدره ولا بمصدر مرادف له عن الحيّز الذي يتعلّق به التّأكيد ، إذ أنّه يمكن أن يتوجّه إلى القول ذاته (العمل القوليّ) أو إلى المعنى الحاصل به (العمل اللغوي) . والمرجّح أنّ التّأكيد حاصل في الثّاني وإن كان الرّائز الذي استأنس به الاستراباديّ (تعذّر النّفي) ينطبق على القول وعلى العمل المزجّى به ، فأنت لا تقدر على نفي القول من حيث هو قول وأنت لا تقدر على نفي الإثبات من حيث هو إثبات وإن كنت تستطيع أن تقول شيئا منفيّا أو تثبت بالسّلب .

(3) أقول زيد قائم قولا حقّا

(4) أخبر / أثبت : زيد قائم قولا حقّا

ولا تدخل في هذا التّصنيف حالات التّأكيد الحاصل بـ'إنّ' و'قد' مع الفعل الماضي واللاّم ونوني التّوكيد والقسم ، فهذه الحالات تشترك في كونها ليست حاصلة بالتّكرار اللفظيّ ، ويمكن أن يلحق بها التّأكيد المعنويّ بالنّفس والعين ، فإذا كان التّأكيد اللفظيّ قائما على عودة العنصر المتقدّم وتكريره فإنّ هذه الأساليب قائمة

على زيادة عنصر ليس له لفظ السّابق ، فما هي منزلتها في بنية التّأكيد ؟

2.8 الغرض من التّأكيد

يمكن أن يعتبر الغرض الذي من قبيل دفع إرادة المعنى المجازي من الكلام وصرف الكلام إلى المعنى الحقيقيّ غرضا مركّبا على الغرض الأساسيّ من التّأكيد ، فقد استدلّ ابن جنّي على كثرة المجاز في اللغة بوجود التّأكيد واعتبر أنّ من أغراض التّأكيد إبطال توهّم المجاز ، قال : " وبعد فإذا عرف التّوكيد لم وقع في الكلام نحو "نفسه" و"عينه" و"أجمع" و"كلّه" و"كلّهم" و"كليهما" وما أشبه ذلك عرفت منه حال سعة المجاز في هذا الكلام ... فوقوع التّوكيد في هذه اللغة أقوى دليل على شياع المجاز فيها واشتماله عليها، حتّى إنّ أهل العربيّة أفردوا له بابا لعنايتهم به ولكونه ممّا لا يضاع ولا يهمل مثله" (الخصائص ا، 450-451) .

يمكن أن يعتبر التّكرار ظاهرة تقابل الحذف وتكون منه على طرف نقيض ، فإذا كان ذكر الصّيغة اللغويّة مرّة واحدة هو الأصل فإنّ حذفها يمثّل عمليّة بمثابة النقصان وتكرارها يمثّل عمليّة بمثابة الزّيادة والتّكثير، والحذف كما بيّنّا وإن كان ظاهره نقصانا فإنّه في الحقيقة نقصان يقتصر على اللفظ دون المعنى إذ أنّ الصّيغة المحذوف منها وإن نقصت عن الصّيغة التّامّة فإنّها ليست دونها في أداء المعنى، والتّأكيد من هذه النّاحية يمكن أن يكون شبيها بظاهرة الحذف إذا اعتبرت أنّه لا يحصل منه زيادة وتجدّد في المعنى إنّما يقوم على ترسيخ للمعنى الذي تمّ التّعبير عنه في ذهن المخاطب . على أنّ هذا التّقابل بين ظاهرتي الحذف والتّأكيد تقابل في الظّاهر دون الحقيقة لأنّ الكلام المضمر منه من قبيل تأسيس الكلام ابتداء ومنه الخبر الابتدائيّ ، ومن هنا جاز تأكيده دون مناقضة الغرض من الحذف (كقول القائل "الهلال الهلال" أو "رأسه رأسه" ، وإنّما تكون المناقضة متى رمت تأكيد العنصر المضمر المحذوف ذاته فإنّ أصول الإضمار والحذف تمنعه (انظر فصل الحذف).

3.8 قواعد إجراء التّكرار : ليس كلّ تكرار يراد به التّأكيد

التّكرار الذي هو من قبيل التّذكير ليس تأكيدا إنّما هو ضرب من ضروب تحقيق تواصل العهد ، " وإنّما حسن تّكرار "لدى" في "وما كنت لديهم" (...) لتباعد ما بينهما "(مغني اللبيب ا،168) . ونحن لا نعتقد أنّ هذا التّباعد ممّا يقاس بالذّرع –

حسب عبارة الجرجاني - إنّما هو راجع إلى ظاهرة تقابل "العهد" الذي يقوم عليه الحذف ، وهو ما يمكن أن يحدث عن تباعد ذكر اللفظة من غيابها في الذّهن ، فتغدو غير معهودة ، فيحتاج إلى استدعائها بتكرار لفظها .

9. التّأكيد يحدث تثنية العمل اللغويّ دون المعنى في الخارج

أورد الجرجاني (دلائل 177) بشأن صلة التّأكيد بالحكم الذي يتضمّنه الكلام القول التّالي " والحكم يتعلّق بالمؤكّد دون التاكيد ، لأنّ التّأكيد كالتّكرير ، فهو يجيء من بعد نفوذ الحكم " ، وهو كلام يقوم على بيان علاقة التّأكيد بحصول المعنى ويذهب فيه صاحب الدّلائل إلى اعتبار أنّ الحكم ومضمون الكلام حاصلان بما قبل التّأكيد ، وبالتّالي فإنّ التّأكيد لا يحدث تجدّدا في المعنى الذي تفيده الصّيغة المؤكّدة ، وأنت تتبيّن ذلك من الفرق بين المثالين التّاليين :

- (1) أكل خبزة وأكل خبزة - (2) أكل خبزة أكل خبزة

ففي المثال الأوّل أكلان وأكلان إذا اعتبرت أنّ مفسّر المضمر في "أكل" الأولى غير مفسّر المضمر في الثّانية وخبزتان مأكولتان وبالتّالي فإنّ فيه إخبارين عن معنيين اثنين ، أمّا في المثال الثّاني فإنّ الأكل والآكل والمأكول واحد وبالتّالي فإنّ المعنى في الخارج واحد لكنّ ما تجدّد هو العمل اللغويّ أي الإخبار أو الإثبات ، على أنّ الإخبار الثّاني ليس إخبارا قائم الذّات إنّما هو تأكيد للأوّل ، فإذا اعتبر تجدّد العمل اللغويّ متى تجدّد المعنى من قبيل التّثنية فإنّ تجدّده والمعنى واحد يمكن أن يتأرجح بين الاثنينيّة والوحدة ، لكنّ اللغة كما بيّنّا في مواضع أخرى لا تتّسع للحالات التي تكون بين بين . ويصدق الكلام السّابق على الأساليب التي لها خارج تطابقه فتعدّ صدقا أو لا تطابقه فتعدّ كذبا أي تلك التي اعتبرها علماء المعاني من باب الخبر فإذا تعلّق الأمر بالأساليب التي عدّت من الإنشاء أي تلك التي ليس لها خارج ونظرت في عمل التّأكيد فيها لاحظت أنّه يحدث اثنينيّة فيها كتلك التي يحدثها في تأكيد الإثبات : فصيغة الدّعاء تتلفّظ بها فيكون الدّعاء ، فإذا كرّرتها حصل من ذلك دعاء آخر لا يمكن أن يكون تأكيدا للأوّل وكذا الشّأن بالنّسبة إلى الاستخبار وسائر الأساليب التي اعتبرت من قبيل الإنشاء . على أنّ الدّعاء بالشّيء الواحد مرّتين دعاء بشيء واحد وكذا الاستخبار عن الشّيء الواحد مرّتين فهو من باب الاستخبار عن الشّيء الواحد .

على أنّ تكرار هذه الأساليب وإن لم تحدث تجدّدا في المعنى الذي تحمله فإنّها تحدث تجدّدا في الفائدة والغرض بحسب القدر المنشود منها فتكون التّثنية والتّثليث بل والتّكرار الذي لا يكاد يعرف نهاية من الحلال المباح بل ومن الحسن المطلوب ، وهو ما تلاحظه عيانا في الدّعاء والنّدبة والمدح حيث يحسّن التّكرار تجدّد الفائدة ، وهي في هذه الأساليب الثّواب والتّفجّع ... فالفائدة فيها متجدّدة لذلك يعمد المتكلّم إلى التّثنية والتّكرار لأنّ المقام ليس مقام اختزال ولكون الأمر معلوما لا يمكن أن يحمل التّكرار على التّوكيد . ويمكن أن نصوغ قاعدة عامّة على النّحو التّالي:

" متى تجدّدت الفائدة خرج التّكرار والتّثنية من التأكيد إلى غرض آخر هو تجديد تلك الفائدة ".

1 0. الدّور الرّابطيّ للتاكيد

1.1 0 تجذّر الدّور الرّابطيّ للتاكيد لقيامه على شرط تقدّم حصول المعنى

يكتسب التاكيد دوره الرّابطيّ لقيامه على شرط حصول المعنى من لفظ آخر قد سبق منك ، وشرط التّقدّم في الذّكر هذا يجعل فيه هذا الدّور راسخا متجذّرا . لكن قد يتفرّع عن هذا الوجه في إجراء التّأكيد وجه آخر يكون حصول المعنى فيه من المقام وشهادة الحال دون اللفظ المتقدّم : ماذا يكون التّحقيق باللفظ لمعنى حاصل من المقام أي إذا قدّرت أنّ المخاطب قد أدرك المعنى دون تقدّم ذكر ولكنّ المتكلّم مع ذلك يحقّقه باللفظ؟ إن حُمل هذا الأمر على التّأكيد كان شاهدا آخر ودليلا على العلاقة الحميمة بين المقال والمقام ودليلا على أداء الثّاني بدور جزء من الأوّل أداء حقيقيّا معتدّا به في إجراء سائر القواعد اللغويّة وما ينبني عليها من المعاني . فإذا أشرت إلى حاضر وأنت لا تشكّ أنّ المخاطب يدركه كما تدركه أنت انصرفت إشارتك إلى التّأكيد وحملت عليه . إنّ الذّهاب هذا المذهب قد يفضي إلى نحو خاصّ يقيم للمقام وزنا ويجعل له دورا لا يقلّ عن دور الصّيغ المتحقّقة في اللفظ ، وقد بدا لنا النّحو العربيّ نحوا مدمجا للمقام في ما أقام من القواعد والأصول ، لكنّها أمور غيّبت منه شيئا فشيئا فلم يبق منه إلا الظّواهر المتحقّقة باللفظ .

وليس ما ذكرناه من محض الافتراض ، فقد ذكر سيبويه في سياق حديثه عن وجوه استعمال 'لا' النّافية للجنس أنّها مع معمولها بمنزلة اسم مرفوع مبتدإ

والخبر الذي يبنى عليه "في زمان" أو في مكان" ولكنّك تضمره وإن شئت أظهرته (الكتاب II، 274) . وهي حالة لا تخرج عن قواعد الإضمار دون علامة حسب اصطلاح سيبويه ، لكنّه أضاف محدثًا عمّا يبنى على 'لا' واسمها : "... ثمّ تقول "لك" لتبيّن المنفيّ عنه ، وربّما تركتها استغناء بعلم الخاطب ، **وقد تذكرها توكيدا وإن علم من تعني** " (الكتاب II، 280) . ولا خطر في هذا الكلام لو لا ما يفضي إليه من الغرابة ، ويتمثّل وجه الغرابة فيما بدا لنا من إفضاء الصّيغة الواحدة إلى تأويلين مختلفين أوّلهما قائم على عدم القول بالتّأكيد والثّاني على القول به كما تلاحظ ذلك من خلال المثالين التّاليين : - (1) لا مال - (2) لا مال لك

فأمّا المثال الأوّل فلا إشكال فيه ، فغياب الخبر المبنيّ على المبتدإ من اللفظ يعالج بما توفّره قواعد الإضمار والحذف فأنت استغنيت عنه بعلم المخاطب بالمنفيّ عنه ، وأمّا المثال الثّاني فهو محلّ الإشكال ، فلك أن تحمل ذكر العبارة "لك" على كونه إظهارا وبيانا للمنفيّ عنه أي إخبارا بما يجهل المخاطب ولك أن تحمل ذكرها وإن علم من تعني ، على كونها تأكيدا . فإذا بك تجاه مسألة لا تقدر على حلّها إذا اعتمدت نظريّة نحويّة لا تقرأ للمقام حسابا .

وقد بدا لنا هذا الأمر مقتضيا لمراجعة الحدّ الذي اقترحه الجرجاني للتّوكيد بتخليصه من القيد المعيّن لمصدر الفهم ، فقد ذكر صاحب الدّلائل كما تقدّم أنّ التّأكيد "أن تحقّق باللفظ معنى قد فهم من لفظ آخر قد سبق منك " ، ويكفي أن تحذف من الحدّ قوله "من لفظ آخر قد سبق منك" ليرجع إلى حدّ التّأكيد إطلاقه وشموله .

وأنت تلاحظ أنّ هذا الشّمول الذي اكتسبه التّأكيد بحذف القيد الذي أشرنا إليه يقرّبه تقريبا شديدا من الجهاز النّفسيّ الذي أقاموا عليه أنواع العهد في التّعريف وقرائن الحذف وتفسير المضمرات ورفع الإبهام عن المبهمات ، فلئن بدا التأكيد ظاهرة مختلفة عن الظّواهر التي ذكرناها فإنّه يقوم على نفس البناء الذي جعلوها للركائز الذّهنيّة النّفسيّة التي تقوم عليها هذه الظّواهر مجتمعة . فالمعلوم معهود والعهد يأتيه من المقام أو من التّقدّم في الذّكر ، وهذا هو القاسم المشترك بين هذه الأبواب ، لكنّ وجوه التّصرّف في المعلوم مختلفة فمن استعمال له استعمال المعارف إلى صحّة الإشارة إليه بالمبهمات فإلى إضماره بعلامة أو إضماره دون علامة أي حذفه فإلى تأكيده .

وإحلال التّأكيد هذا المحلّ بين أنواع المعرفة والعهد يجعل له الدّور نفسه في

القيام بما يمكن أن يقوم به من أدوار رابطيّة ، كما سنتبيّن في النّقطة الموالية .

0 2.1 للتأكيد دور رابطيّ متى عُلم المؤكَّد من التّقدّم في الذّكر ، وليس له مثل ذلك الدّور متى عُلم المؤكّد من المقام وشهادة الحال

فالتّأكيد ابتداء يقوم على تأسيس حاصل بالعهد العرفيّ أو بشهادة الحال ، أمّا التّأكيد في غير ابتداء الخطاب فيقوم على تأسيس حاصل بالتّقدّم في الذّكر والحالة التي توفّر ترابط أجزاء الخطاب المتتالية أي بين الجزء منه وسياقه المقاليّ ، أمّا الحالة الأولى فهي توافق ضربا آخر من التّرابط يقوم بين الخطاب وسياقه المقاميّ .

والحالة الأولى أكثر مناسبة للخطاب الشّفويّ لكثافة حضور المقام فيه، ونحن نقدّر أنّها تكون منعدمة أو كالمنعدمة من النّصوص المكتوبة التي يقلّ فيها التّعويل على السّياق المقاميّ ويتولّى اللفظ الوفاء بمختلف ما يقتضيه التّأويل ، أمّا الحالة الثّانية فإنّنا نقدّر أنّها حالة يستوي فيها الخطاب المرتجل والنّصّ المكتوب .

ونحن نجد العديد من السّور المبدوءة بآيات قائمة على التّأكيد دون أن يكون مسبوقا بتأسيس كلام [2] ، وقد كفانا المفسّرون مؤونة البحث عن الوجه في تخريج بداية السّور بالتّأكيد أو بغير التّأكيد من القرائن والأدوات التي لا تستقيم إلاّ في درج الكلام عند قولهم بأنّ القرآن كلّه كالسّورة الواحدة ، وهو مبحث من المباحث القديمة التي خاض فيها المتقدّمون من النّحاة والمفسّرين ، بل وضعوا فيها علما كاملا اعتبروه من علوم القرآن وأطلقوا عليه اسم " علم المناسبة " (انظر إشارتنا إلى هذا العلم في حديثنا عن " حروف الجواب في الفصل الثّالث من الباب الخامس من هذا القسم) .

0 3.1 ليس كلّ تثنية في اللفظ محدثة لنفس الأثر في المعنى

ولعلّ الأخطر في دور التّكرار في الرّبط بين الجمل هو تأثّر معنى الجزء المكرّر بمعنى الجزء المتقدّم عليه الذي يتمّ تكريره : فليس كلّ تثنية في اللفظ محدثة للأثر نفسه في المعنى :

---

2 – من أمثلة ذلك : والعصر إنّ الإنسان لفي خسر (العصر 103: 2،1)
إنّا أعطيناك الكوثر (الكوثر108 : 1)
والشّمس وضحاها ... قد أفلح من زكّاها (الشّمس91 : 1–9)

فلئن كان شرط التّأكيد كما تقدّم كون المعنى حاصلا قبل التّثنية ، فإنّك إذا صرفت النّظر إلى ما يكون قبل التّكرير لاحظت أنّ ما يكرّر لا يكون دائما ليعلم ، فالدّاعي والمنادي لا يقصدان إلى نقل شيء غير معلوم :

من المعاني ما يفضي تكرار صيغتهاوتثنيتها إلى التّأكيد : الإخبار والاستخبار

من المعاني ما يفضي تكرار صيغتهاوتثنيتها إلى تجدّد المعنى : كالنّداء والمعاني التي ينقل إليها من دعاء وندبة واستغاثة ...

ويمكن أن يجعل هذا المنطلق مدخلا مفيدا في تصنيف المعاني وتوجيهه للمباني إلى التأكيد أو غيره . فالعبارة "اللهمّ صلّ على النّبيّ" تكرّرها ألف مرّة فلا تحدث في واحدة منها تأكيدا ، لكنّك متى خرجت بها عن معنى الدّعاء - كأن تقصد بها التّأفّف مثلا - دلّت عليه من المرّة الأولى ، لكنّها تخرج بك إن ثنّيتها أو ثلّثتها إلى التّأكيد ، وكذا العبارة "لا إلاه إلاّ الله" تتلفّظ بها داعيا وأنت تعدّ حبّات مسبحتك فأنت حينئذ أبعد ما يكون عن التّأكيد ، فإذا قلتها مستغربا ثمّ كرّرتها خرجت بك من التّسبيح إلى التّأكيد .

خاتمة الفصل

التّأكيد ظاهرة لغويّة تتحقّق بمجرّد التّكرار اللفظيّ أو ببعض الأدوات والأساليب الخاصّة وهو أمر يعمد إليه المتكلّم في سياقات دون غيرها متى قدّر أنّ المخاطب متردّد في قبول ما سيخبره به أو منكر له، وهو مظهر من مظاهر تحقّق الرّبط التّواصليّ بين المتخاطبيْن .

وقد تبيّنّا في هذا الفصل أنّ قيمة التّأكيد متوجّهة بالأساس إلى الخطاب ومنعكسة عليه ، فلئن عدّ من الأعمال اللغويّة فهو من قبيل الأعمال غير الأوّليّة لأنّه يحدث تجدّدا في الدّلالة دون أن يحدث تجدّدا ولا اثنينيّة في الخارج : فالمؤكّد هو التّأكيد في المعنى، ثمّ تبيّنّا أنّ قيمة التّأكيد لا تبرز إلاّ في تقابلة بتأسيس الكلام وأنّه يمكن أن نعقد من هذا التّقابل بنية جُمليّة خطابيّة تتكوّن من موضعين يحتلّ التّأسيس أوّلهما والتّأكيد ثانيهما ، ويمكن أن تضمّ هذه البنية إلى سائر البنى الخطابيّة التي رمنا إبرازها في هذا القسم لتحدث من جميعها بنية كلّيّة لنصّ الخطاب .

الفصل الثّاني

التّأكيد والأساليب القريبة منه أو المقابلة له

0.تمهيد

حاولنا في بعض المواضع من عملنا أن نتتبّع المواطن التي عمد فيها النّحاة العرب إلى تناول الظّواهر المتقاربة أو المتقابلة قصد إقامة الحدّ الذي يفصل إحداها عن الأخرى وبيان الفروق بين الفوائد والمقاصد التي تحصل عن كلّ منها ، ومن الظّواهر التي تبدو قريبة من التّأكيد ظاهرتا التّفسير والإطناب ، ومن التي تبدو مقابلة لها ظاهرتا الإيجاز والاختصار. وسنحاول في حديثنا اللاحق بيان أهمّ ما يميّز علاقة هذه الظّواهر بظاهرة التأكيد لنتبيّن إلى أيّ حدّ يصحّ أن نجعل بين التّأكيد والتّفسير والإطناب علاقة اتّفاق وبينه وبين الإيجاز والاختصار علاقة تقابل وتدافع ، وسنفعل ذلك دون الدّخول في تفصيل الحديث عن خصائص كلّ ظاهرة من هذه الظّواهر .

1. الجملة التّفسيريّة والعمل المنجز بها : تجدّد الدّلالة دون الإحالة

1.1 تفسير الجملة الخبريّة ليس إخبارا

من مستويات إجراء التّفسير تفسير الجملة بالجملة ، فقد ذكر المبرّد أنّ "أن" الخفيفة "**لا تقع إلاّ بعد كلام تامّ لأنّه إنّما يفسّر بعد تمامه** " (المقتضب ا، 49) . والمعنى الحاصل بالجملة التّفسيريّة مختلف اختلافا جذريّا عن الحاصل بالجملة المفسَّرة . فقد ذكر سيبويه في باب : " ما تكون فيه أنْ بمنزلة أي " أنّ الخليل زعم أنّه بمنزلة "أيْ" ، لأنّك إذا قلت " انطلق بنو فلان أن امشوا" [1] فأنت **لا تريد أن تخبر أنّهم انطلقوا بالمشي** " (الكتاب III، 16) ، فقد كان الخليل يميّز بين المعنى الحاصل من الكلام

1 – كذا ، ولعلّ الصّواب " انطلق بنو فلان أن مشوا " في صيغة الماضي لا الأمر لأنّ الأمر لا يمكن أن يكون تفسيرا للماضي لما بين المعنيين من الاختلاف .

المذكور أوّلا والكلام الذي يتلوه ليفسّره ، ففي حين يحصل من الأوّل إخبار، لا يحصل من الثاني مثل ذلك .

ومثل هذه الملاحظة ملاحظة قابلة للتعميم في مستوى نصّ الخطاب (العلاقة بين الجملة المفسَّرة والجملة المفسِّرة) وفيما هو دون الجملة ، وذلك أنّ العنصر المفسِّر لا يحيل على خارج جديد إنّما يحيل على الخارج الذي يحيل عليه المفسَّر المقدّم عليه .

ولم يقم الخليل هذا الفارق بين المفسَّر والمفسِّر من حيث المعنى باعتبار أنّ الثاني إنّما هو تفسير للأوّل وبالتالي يكون معناه معناه ، وإنّما أقامه على الدور الذي لكل واحد منهما في عملية الكلام ، وهذا يدلّ على لطف التمييز الذي أقامه بين معنى الكلام من ناحية ودوره ووظيفته من ناحية أخرى ، فالجملة المفسِّرة متّفقة مع الجملة المفسَّرة ومختلفة عنها في آن : متفقة معها في المعنى ومختلفة عنها في الوظيفة" في مستوى الخطاب أوالنصّ ، إذ الأولى إخبار أمّا الثانية فليست إخبارا بل هي تفسير .

ويمكن أن نزيد هذا الحكم تعميما بأن نجريه على الجملة التي تقوم على غير الإخبار، كالاستفهام أو الأمر إلخ... ، إذ أنّ تفسيرها لا يمكن أن ينشئ استفهاما آخر أو أمرا آخر وإنّما هو من قبيل التفسير للسّابق ، فإذا استقام هذا أمكن أن نرى في الجملة المفسِّرة (أو العنصر المفسّر عامّة) ظاهرة تمثّل تعطيلا لتتالي المعاني أو الأعمال اللغويّة ، فهي لا تضيف معنى جديدا ولا ينجز بها عمل جديد ، إنّما تكون دائما من قبيل التفسير للسابق ، وهو ما يمكن أن نمثّله على النحو التالي :

في غير التفسير :	ج1 ج2 ج 3 ...
	عمل ^{1} + عمل ^{2} + عمل ^{3} ...

في التفسيــــر :	ج1 ج2 ج 3 ج4 ...
	عمل ^{1} + تفسير + عمل ^{2} + عمل ^{3} ...

وبالتالي فإنّ عدد المعاني أي الأعمال اللغويّة في نصّ من النّصوص يكون مساويا لعدد الجمل التي يتضمّنها النّص يطرح منه عدد الجمل التفسيريّة التي قد يتضمّنها على أنّ هذه القاعدة لا تصحّ إلاّ إذا كنت من القائلين بوحدة العمل اللغوي في الجملة الواحدة ، وبعبارة أخرى فإن عدد الأعمال اللغويّة لا تغير منه الجمل التفسيريّة .

وهذه الخاصّية التي تتميّز بها الجملة التفسيريّة تذكّرنا بما تختصّ به جملة النداء ، فللنداء (كما بيّنّا في الباب الثّاني من هذا القسم) منزلة خاصّة في النصّ تجعل اطّراحه منه في اللفظ غير مؤثر في بنيته ، نعني بنية النّصّ ، لكنّ وضع الجملة التفسيريّة وضع مختلف عن وضع جملة النداء .

2.1 الأعمال الخطابيّة الصّرف

على أنّ الجملة التّفسيريّة وإن لم تزد إلى ما تقدّم عليها في النّصّ عملا آخر من الأعمال اللغويّة فإنّها ليست من الأمور المجّانيّة في الكلام ، ولعلّه من الأنسب أن يقام في صفّ الأعمال اللغويّة أي المعاني المتحقّقة بالجمل تصنيف يقسّمها قسمين :

- قسم من الأعمال اللغويّة الخطابيّة الصّرف ، وهي أعمال تتحقّق بالخطاب وذات وظيفة تنعكس مباشرة على الخطاب دون أن تخرج عنه ، ومنها التّفسير والتّأكيد والنّداء والقسم ...

- قسم من الأعمال اللغويّة الخطابيّة غير الصّرف ، وهي معان وإن تحقّقت باللغة وكانت ذات طبيعة لغويّة ، فإنّها ليست منعكسة على الخطاب ولا هي منه إلاّ من حيث تحقّقها به ، ومنها الطّلب والاستفهام والجواب ...

فإذا استقام التصنيف السّابق ، أصبح عدد الأعمال اللغويّة في النّصّ لا يعدّ عدّ الجوز والحصى إنّما يعتبر فيه وظيفة العمل من حيث توجّهه إلى الخطاب أو توجّهه إلى خارج الخطاب ، وأصبح الجدول السّابق على النحو التّالي ، وقد رمزنا إلى العمل الخطابي الصّرف بـ (خ) وإلى العمل الخطابي غير الصّرف بـ (غ) :

في النّصّ :	ج1 ج2 ج 3 ...
	خ/غ + خ/غ + خ/غ ...

3.1 التّفسير والبيان والتّأكيد وتجدّد الأعمال اللغويّة

للجملة الخبريّة خارج وعمل لغويّ هو الإخبار، وليس للجملة الإنشائيّة خارج إنّما لها العمل اللغويّ الذي ينجز بها ويزجّى. فإذا صحّ هذا التّخصيص للجمل أمكن أن ننظر في الأثر الذي يحدثه التّفسير والبيان من ناحية والتّأكيد من ناحية أخرى في الجمل الخبريّة والجمل الإنشائيّة ، وقد سبق أن بيّنّا أنّ التّفسير في الجملة قائم على تعطيل الخارج.

ولا يمكن البتّ في هذه المسألة إلاّ بتجاوز حدود المبحث الذي نحن فيه ونحن نرجّح أنّ النّتيجة المتوقّعة هي أنّ التّفسير والبيان والتّأكيد علاقات معنويّة بين الجمل تعطّل تجدّد الخارج والمرجع في ما له خارج (أي الجمل الخبريّة) دون أن يتعطّل العمل اللغويّ بيانا وتفسيرا وتأكيدا أي دون أن تتعطّل الأعمال اللغويّة الصّرف ، كما نرجّح أنّ أثر التّأكيد في الأساليب الإنشائيّة موجّه بخصوصيات كلّ أسلوب : فأثره في الاستفهام والأمر والنّهي ليس أثرَه في النّداء كما أنّ أثره في الدّعاء ليس أثره في النّداء ولا الذي في غيره ، ويمكن أن نلخّص حالات تجدّد الخارج والمعنى اللغويّ في الجدول التّالي:

الإخبار	تجدّد العمل	تجدّد الخارج
الإنشاء	تجدّد العمل	ليس للإنشاء خارج أصلا
التّأكيد	تجدّد العمل	عدم تجدّد الخارج
التّفسير	عدم تجدّد العمل	عدم تجدّد الخارج

2. صلة التّأكيد بالإطناب وبمقابله الإيجاز والاختصار

2. 1 الإيجاز والإطناب أمران نسبيّان

من النّصوص المؤسّسة [2] لمسألة الإيجاز والإطناب ذلك النّصّ الذي حدّث فيه

2 – لم نكن نقدّر أنّ التّأسيس أي الكلام غير المؤكّد سيلتقي بهذه العبارة التي استعملناها دون أن نقصد بها هذا المعنى الاصطلاحيّ إنّما قصدنا معناها الشّائع باعتبارها نصوصا متضمّنة للأصول المنظّرة لظاهرة من الظّواهر اللغويّة ، على أنّ هذا الالتقاء بين المعنى الاصطلاحيّ والمعنى الذي أشرنا إليه لا يدخل الضّيم على أحدهما .

السكّاكيّ عن متعارف الأوساط تمهيدا للحديث عن الإيجاز والإطناب ، وأبرز ما يقوم عليه كلامه مقياس النّسبيّة الذي أسّس عليه هاتين الظّاهرتين :

"أمّا الإيجاز والإطناب فلكونهما أمرين نسبيّيْن لا يتيسّر الكلام فيهما إلاّ على التّحقيق والبناء على شيء عرفيّ مثل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في التّأدية للمعاني فيما بينهم ، ولا بدّ للاعتراف بذلك مقيسا عليه ولنسمّه **متعارف الأوساط** ، وأنّه في البلاغة منهم لا يحمد ولا يذمّ " (مفتاح العلوم 276) ، كما تكرّرت الإشارة إلى نسبيّة الاختصار : " ثمّ إنّ الاختصار لكونه من الأمور النّسبيّة ..." (مفتاح العلوم 287)

ولا تكمن قيمة هذا النّصّ في ما حدّث به السكّاكيّ فيه عن الإيجاز والإطناب بل تكمن بالخصوص في القول بإقامة المقياس في الكلام على ضرب من القاسم المشترك بين النّاس ، وهو قدر لا يتفاوتون فيه ولا يجنون منه حمدا ولا ذمّا ، وقد أطلق عليه السكّاكيّ اسم "**متعارف الأوساط**" .

فالإيجاز والإطناب أمران نسبيان ،

وهما أمران غير نظاميين ،

وهما أمران قائمان على الاتّصال لا على الانفصال .

2.2 حدّ الإيجاز والإطناب :

عرّف السكّاكيّ الإيجاز والإطناب بقوله : " الإيجاز هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط ، والإطناب أداء المقصود من الكلام بأكثر من عبارات متعارف الأوساط " وذلك "سواء كانت القلّة أو الكثرة راجعة إلى الجمل أو إلى غير الجمل" (مفتاح العلوم 277) ، والوجازة متفاوتة بين وجيز وأوجز بمراتب لا تكاد تنحصر ، والإطناب كذلك (الإحالة السّابقة).

3.2 للإيجاز والاختصار والتّطويل مقامات :

للاختصار والتّطويل مقامات ، فما صادف من ذلك موقعه حمد ، وإلاّ ذمّ ، وسمّي الإيجاز عند ذاك عيّا وتقصيرا والإطناب إكثارا وتطويلا " (مفتاح العلوم 277) . فالاختصار والتّطويل يكونان بحسب السّياق مقاما ومقالا : فـ" الاختصار لكونه من الأمور النّسبيّة يرجع في بيان دعواه إلى ما سبق تارة وإلى كون المقام خليقا بأبسط ممّا ذكر أخرى " (مفتاح العلوم 287) .

والملاحظ أنّ المعوّل عليه في باب الاختصار والإيجاز لا يخرجُ عن الأصول التي تقوم عليها ظاهرة الحذف وطيّ ذكر بعض أجزاء الكلام من اللفظ ، من اعتمادها على ما يوفّره سابق المقال أو إلى ما يوفّره المقام وشهادة الحال . ولن نتعرّض في هذا الموضع من عملنا إلى ظاهرة الحذف لأنّنا عقدنا لها حديثا خاصّا في القسم الأخير منه (انظر مبحث الحذف) وسنقتصر على الحديث عن الاختصار والإيجاز بما يكفي لإقامة المقارنة بين مختلف هذه الظّواهر وظاهرة التّأكيد .

3. علاقة التّأكيد بالإيجاز والاختصار

1.3 لا فرق بين الإيجاز والاختصار

توهم الصّورة التي أخرج عليها محقّق كتاب "مفتاح العلوم" هذا الباب والعناوين الفرعيّة التي جعلها فيه بأنّ الإيجاز ظاهرة متميّزة عن الاختصار، ونحن لا نعتقد أنّ السكّاكيّ قصد إلى التّمييز بين المفهومين، فقد كان استعماله للعبارتين من قبيل التّرادف بدليل المراوحة في نفس الباب بين استعمال هذه العبارة تارة وتلك أخرى ، وسنحاول النّظر في هذه الظّاهرة في الأمثلة التي اعتبرها قائمة على الإيجاز بتعيين الجزء الذي اعتبره محلّ الاختصار .

وقد أورد السكّاكيّ (مفتاح العلوم 277-278) خمسة وعشرين مثالا من القرآن ومثالا واحدا من أقوال العرب واعتبرها موفّرة لوجه من وجوه الإيجاز والاختصار حتى كاد الباب ينقلب بيانا لمواطن الإيجاز في القرآن ، وممّا اعتبره ممثّلا لهذه الظّاهرة الأمثلة التّالية :

(1) في القصاص حياة [كذا] (البقرة 2 : 179)
(2) هدى للمتّقين (البقرة 2 : 2)
(3) فغشيهم من اليمّ ما غشيهم (طه 20 : 78)
(4) ولا ينبئك مثل خبير (البقرة 2 : 179)
(5) فتوبوا إلى بارئكم ، فاقتلوا أنفسكم ، ذلكم خير لكم عند بارئكم . فتاب عليكم (البقرة 2 : 54)
(6) قلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت (البقرة 2 : 60)
(7) فقلنا اضربوا ببعضها ، كذلك يحيي الله الموتى (البقرة 2 : 73)

(8) ولقد آتينا داود وسليمان علما ، وقالا الحمد لله (النّمل 15:27)

(9) فكلوا ممّا غنمتم حلالا طيّبا (الأنفال 8 : 69)

(10) فلم تقتلوهم ولكنّ الله قتلهم (الأنفال 8 : 17)

(11) فإنّما هي زجرة واحدة فإذا هم ينظرون (الصّافّات 37 : 19)

(12) فالله هو الوليّ (الشّورى 42 : 9)

(13) يا عبادي الذين آمنوا إنّ أرضي واسعة فإياي فاعبدون (العنكبوت 29: 56)

(14) كلاّ فاذهبا بآياتنا (الشّعراء 26 : 15)

(15) إذ يلقُون أقلامهم أيّهم يكفل مريم (آل عمران 3 : 44)

(16) ليحقّ الحق ويبطل الباطل (الأنفال 8 : 8)

(17) ولنجعله آية للنّاس (مريم 19 : 21)

(18) ليدخل الله في رحمته (الفتح 48 : 25)

(19) إنّا عرضنا الأمانة على السّماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها فحملها الإنسان (الأحزاب 33 : 72)

(20) فمن زيّن له سوء عمله فرآه حسنا (فاطر 35 : 8)

(21) جاء بعد اللُّتَيّا والتي (من أقوال العرب)

(22) قل أتنبّئون الله بما لا يعلم (يونس 10 : 18)

(23) إنّ الذين كفروا بعد إيمانهم ثمّ ازدادوا كفرا لن تقبل توبتهم (آل عمران 3: 90)

(24) وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيّئا (التّوبة 9 : 102)

(25) قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (الأنفال 8 : 38)

(26) قل للّذين كفروا ستغلبون (في من قرأ بياء الغيبة) (آل عمران 12:3)

وتجدر الإشارة إلى أنّ ظاهرة الإيجاز والاختصار ظاهرة مختلفة عن ظاهرة الحذف اختلافا جذريّا ، ويتمثّل هذا الفرق في كون الصّيغ المحمولة على الحذف (انظر مبحث الحذف في القسم الأخير من عملنا) تتكوّن في اللفظ من عناصر عددها أقلّ من عدد عناصر الشّكل النّظريّ الذي يوافقها ، وبالتّالي فإنّ العنصر المحذوف

عنصر ضروريّ لاكتمال بنية الصّيغة المحذوف منها ، في حين أنّ الصّيغ التي اعتبرت موطنا للإيجاز والاختصار صيغ تامّة بين عناصرها وعناصر الشّكل النّظريّ الذي يوافقها تساو وتناسب تامّان .

والدّليل على قيام هذا الفارق بين الحذف والإيجاز أنّ جميع الأمثلة التي سيقت عن الإيجاز من قبيل الأقوال التي استوفت أجزاءها وأنّ نصّ ما اعتبر مختصرا ليس من قبيل الجزء الذي تحتاج إليه تلك الصّيغ لتعدّ جملا تامّة . يدلّ على ذلك نصّ العبارة التي اعتبرها السّكّاكي موضوع الاختصار كما يبينه الجدول الموالي :

المثال	أصل الكلام ونصّ العبارة المختصرة	عماد تأويل المختصر
1	القتل أنفي للقتل	شرح وتفسير بقول مأثور
2	هدى للضّالّين الصّائرين إلى التّقوى بعد الضّلال	شرح وتفسير
3	...	سابق المعرفة بالقصّة
4	...	سابق المعرفة بالقصّة
5	فامتثلتم فتاب عليكم	دلالة الفاء الفصيحة
6	فضرب	الاقتضاء ولازم المعنى
7	فضربوه فحيي	الاقتضاء ولازم المعنى
8	فعملا به وعلماه وعرفا حقّ النّعمة فيه	الاقتضاء ولازم المعنى
9	أبحت لكم الغنائم	شرح وتفسير
10	إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم فعودوا عن الافتخار	دلالة الفاء
11	إذا كان ذلك	تتمّة ناقص احتياطا
12	إن أرادوا وليّا بحقّ ... ولا وليّ سواه	تتمّة ناقص احتياطا
13	فإن لم يتأتّ أن تخلصوا لي العبادة في أرض	تتمّة ناقص احتياطا
14	ارتدع عن خوف قتلهم	دلالة كلاّ على المطويّ
15	ينظرون ليعلموا أيّهم يكفل مريم	دلالة 'أيُّ' في علم النّحو
16	فعل ما فعل	بيان المراد احتياطا

17	فعلنا ما فعلنا	أصل الكلام
18	كان الكفّ وكان التّعذيب	شرح وتفسير
19	ثمّ خاس به	أصل الكلام
20	فذهبت نفسك عليهم حسرة	مقتضى الكلام اللاّحق
21	هي المحنة والشّدائد	علم النّحو
22	بما لا ثبوت له ولا علم الله متعلّق به	شرح وتفسير
23	لن يتوبوا	استدلال
24	عملا صالحا بسيّئ وآخر سيّئا بصالح	أصل الكلام والمنطق
25	قولي لك	أصل الكلام
26	قولي لك	أصل الكلام

2.3 مأتى الظّفر بالعنصر المختصر

إذا رمنا البحث عن مأتى ما اعتبر اختصارا لاحظنا اعتمادا على تتبّع ما ورد في الوادي الأخير من الجدول السّابق أنّه يمكن إرجاعه إلى أحد الأمور التّالية :

- أصل الكلام ومنطق الأشياء كما في الأمثلة (17) و(19) و(24) و(25) و(26)
- سابق المعرفة بالقصّة المثالان (3) و(4)
- الشّرح والتّفسير : كما في الأمثلة (1) و (2) و(9) و(18) و(22)
- الاقتضاء ولازم المعنى كما في الأمثلة (6) و(7) و(8) وهو ما يوافق ما سمّاه المحدثون بالاستدلال التجسيريّ ويقوم على عمد المتكلّم عند صياغة الكلام إلى اختصار الحلقات التي يقدّر أنّ المخاطب قادر على إرجاعها عند التّأويل اعتمادا على سابق المعرفة التي سمّاها السّكّاكيّ بخزانة وسمّاها المحدثون بالأطر والسّيناريوهات ،
- تتمّة المعنى النّاقص وبيان المراد احتياطا كما في الأمثلة (11) و(12) و(13) و(16)
- علم النّحو وما تقتضيه دلالة بعض الأدوات كما في الأمثلة (14) و(15) و(21)

ويصبح الكلام متى أرجعت إليه العبارات التي غيّبت اختصارا وإيجازا قائما على الإطناب ، وقد بدا لنا أنّ حالات الإيجاز هذه ترجع إلى ما يختاره المتكلّم من

وجوه في التّعبير عن المعنى ، وهي وجوه يختار فيها الإيجاز تارة اعتمادا على علمه بقدرة المخاطب على استرجاع ما اختُصر وسُكت عنه ويختار فيها الإطناب أخرى لتحقيق غايات وأغراض تتجاوز مجرّد الإخبار وإفادة أصل المعنى.

فإذا رمنا مقارنة ظاهرة الإيجاز بظاهرة التّأكيد لاحظت أنّهما ظاهرتان غير متدافعتين ولا متناقضتين لجريان كلّ منهما في مستوى : فالمتكلّم يستطيع أن يصوغ كلامه بحسب متعارف الأوساط ويؤكّده أو لا يؤكّده كما أنّه يستطيع أن يصوغه دون متعارف الأوساط أي مختصرا موجزا ويؤكّده كذلك كما في الأمثلة (8) و(12) و(23) ، فلا تدافع بين الإيجاز والتاكيد .

4. علاقة التّأكيد بالإطناب وبسط الكلام

الإطناب كما تقدّم هو الظّاهرة المقابلة للاختصار والإيجاز ، وقد حدّث عنها السّكّاكيّ في موضع سابق للموضع الذي خصّ فيه الإيجاز والإطناب (مفتاح العلوم 276-284) وكان ذلك في سياق الحديث عن إثبات المسند إليه (مفتاح العلوم 178) معتبرا ذلك من قبيل بسط الكلام فيبسط الكلام افتراضا بسط موسى إذ قيل له " وما تلك التي بيمينك " فكان جوابه " هي عصاي أتوكّأ عليها ..."(انظر المثال السّادس أسفله) .

وفي ما يلي الأمثلة التي ساقها السّكّاكيّ عن الإطناب (مفتاح 281-282)، ونحن نذكرها على طولها ، لما في اختصارها من مناقضة الغرض من ذكرها ، وقد عمدنا فيها إلى تسطير الكلام الذي عدّ موطن الإطناب :

1 - إنّ في خلق السّماوات والأرض واختلاف الليل والنّهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع النّاس وما أنزل اللّه من السّماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبثّ فيها من كلّ دابّة وتصريف الرّياح والسّحاب المسخّر بين السّماء والأرض لآيات لقوم يعقلون (البقرة 2 : 164) .

2 - قولوا آمنّا باللّه وما أنزل إلينا وما أنزل إلى ابراهيم واسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النّبيّون من ربّهم لا نفرّق بين أحد منهم (البقرة 2 : 136) .

3 - واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها عدل ولا تنفعها

شفاعة ولا هم ينصرون (البقرة 2 : 123) .

4 - يسبّحون بحمد ربّهم ويؤمنون به (غافر40 : 7)

5 - إذا جاءك المنافقون قالوا : نشهد إنّك لرسول الله والله يعلم إنّك لرسوله والله يشهد إنّ المنافقين لكاذبون (المنافقون 63: 1) .

6 - هي عصاي أتوكّأ عليها وأهشّ بها على غنمي ولي فيها مآرب أخرى (طه 20:18) جوابا عن قوله "وما تلك بيمينك" (طه 20 : 17) .

7 - نعبد أصناما فنظلّ لها عاكفين (الشّعراء 26 : 71) في الجواب عن قول ابراهيم"ماذا تعبدرن" (الشّعراء 26 : 70) .

8 - ألم أقل لك (الكهف 18 : 75) .

9 - ربّ اشرح لي صدري (طه 20 : 25) .

10- ألم نشرح لك صدرك (الشّرح 94 : 1) .

وقد عمدنا في الجدول التّالي إلى ذكر لفظ الإطناب بالنّسبة إلى أصل الكلام وذكر السبب الدافع إليه والغرض المنشود منه :

المثال	نصّ الزّائد الذي يمكن إيجازه	سبب الإطناب أو غرضه
1	خلق السّماوات ... السّماء والأرض	اتّساع المخاطب(ين)
2	بالله وما أنزل ... النّبيّون من ربّهم	طباق المقام
3	ولا يقبل ...ولا هم ينصرون	اتّساع المخاطب(ين)
4	ويؤمنون به	إظهار شرف الإيمان
5	والله يعلم إنّك لرسوله	فضل البيان
6	أتوكّأ عليها وأهشّ ... فيها مآرب أخرى	طلب إصغاء السّامع[3]
7	فنظلّ لها عاكفين	طلب إصغاء السّامع[4]
8	[لك]	مزيد التّقرير
9	[لي]	مزيد التّقرير
10	[لك]	مزيد التّقرير

3 - انظر "إثبات المسند إليه" (مفتاح العلوم 177)

4 - الملاحظة السّابقة .

من خلال الأمثلة المقدّمة ووجه تخريج الإطناب فيها نلاحظ أن هذه الظّاهرة يمكن أن يكون مردّها نوعين من الأحوال التي تقتضيها :

- أحدهما قوامه اعتبارات مقاميّة تخاطبيّة من قبيل ما سمّاه السكّاكيّ بـ"اتّساع المخاطب" أي كون الكلام موجّها إلى سائر الأمّة وليس موجّها إلى مخاطب معيّن (المثالان 1 و2) أو ما سمّاه "طباق المقام" وهي تسمية أعمّ من الأولى وعلاقتها بها علاقة الكلّ بالجزء (المثال 2) أو ما سمّاه بطلب إصغاء المخاطب (المثالان 6 و 7) .

- والثّاني سمّاه السكّاكيّ "مزيد التّقرير" ، ونحن نرجّح أنّ هذه الأمثلة يحسن أن تخرج عن الإطناب وأن تحمل على التّأكيد لتوفّر حدّه فيها باعتبارها من قبيل التّعبير عمّا هو حاصل ، وهي الحال في الأمثلة الثّلاثة الأخيرة (8) و(9) و(10) وهي ظاهرة جارية في نطاق الجملة الواحدة ، ولو رمنا البحث عن نظير له في لغة أخرى كالفرنسيّة مثلا لخرجنا عن قواعدها كما يشهد على ذلك فساد المثال التّالي :

(1) *Je lui ai cassé ses pieds

لكنّهم يقولون دون خشية الفساد :

(2) Je lui ai volé ses affaires

(3) Je lui ai volé ses propres affaires

(4) ???? *Je lui ai cassé ses propres pieds

ويبدو الأمر قائما على مختلف العلاقات الدّلاليّة بين المفعول والفاعل فإذا كان الأوّل بمثابة الجزء من الثّاني امتنع كما في (1) وإذا لم يكن كذلك جاز كما في (2) ، على أنّ هذا الجواز وهذا الامتناع ينقلب في العربيّة اختلافا في المعنى كما تلاحظه من المثالين المواليين :

(5) زيّن العلم و بيّن الصّواب

(6) زيّن له العلم و بيّن له الصّواب

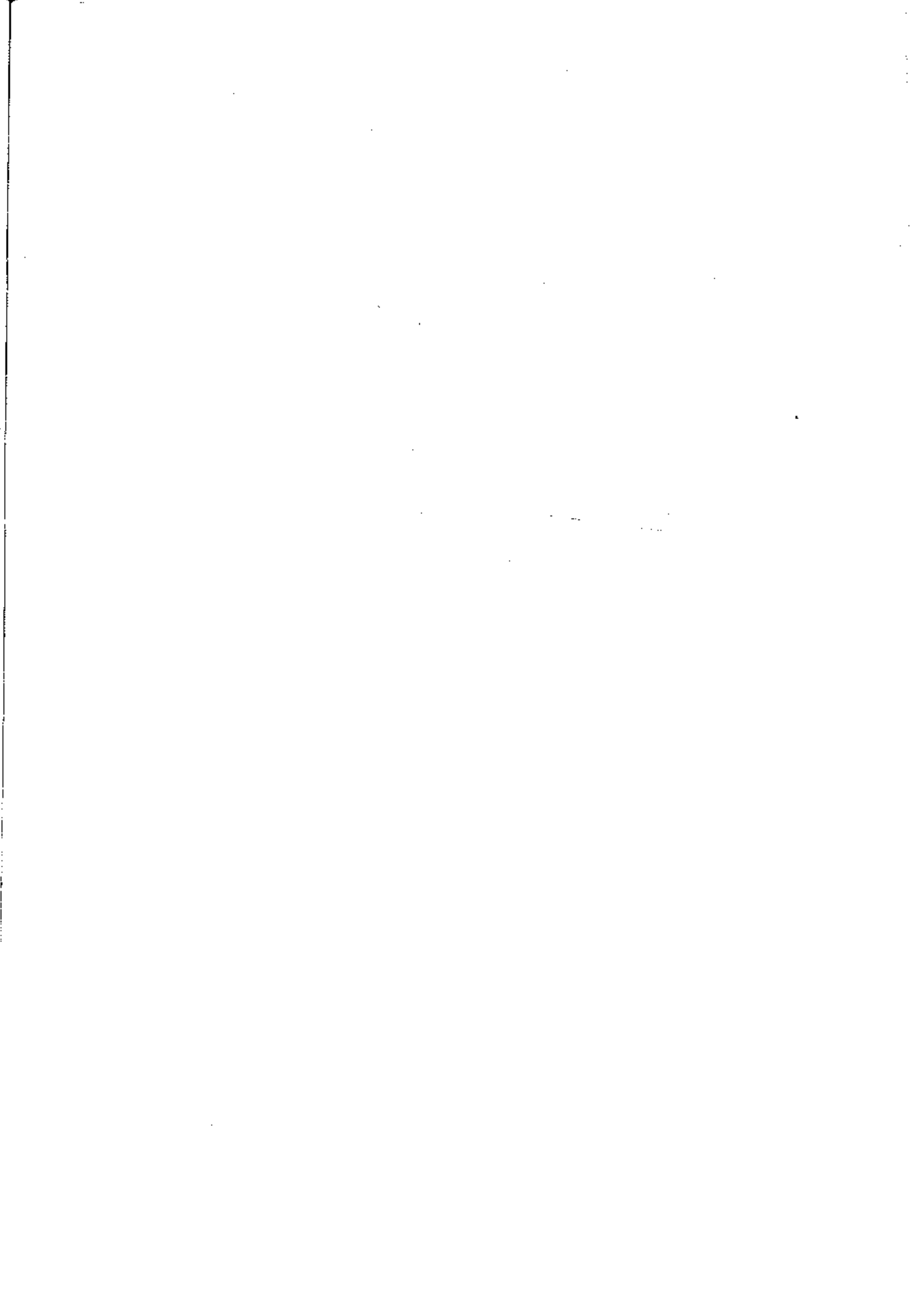
حيث تلاحظ أنّ معنى المثال (6) معنى مختلف عن معنى المثال (5) وليس تأكيدا له ، فلا تجد في هذين المثالين وجها لحملهما على الإطناب ولا على التّأكيد ، فإذا الأمر يغرق في دقائق الدّلالة ولطائفها . فالإطناب ليس ظاهرة مرادفة للتّأكيد ولا تعمل في الكلام عمله وإنّما هي ظاهرة لها أحوال خاصّة مقتضية لها تختلف عن الأحوال التي تقتضيه وتطلب بها مقاصد وأغراض تختلف عن تلك التي تطلب به .

خاتمة الفصل

تبيّنّا في هذا الفصل أهمّ الأصول التي تقوم عليها ظاهرة التّأكيدوما اتّصل بها من الظّواهر سواء من باب التّقارب أو من باب التّقابل ، ورأينا أنّ هذه المباحث يمكن أن توفّر في نصّ الخطاب أبنية وأشكالا مجرّدة أساسها المعنى ، وهي لئن لم تقم على العلاقات العامليّة الإعرابيّة فإنّها لا تقلّ عنها متانة واطّرادا وقابليّة للتّعميم، وعلى هذا النّحو يمكن أن نضيف إلى مختلف الأشكال التي يتأسّس عليها نصّ الخطاب والتي بيّنّاها فيما تقدّم من عملنا شكلا يقوم على التّأسيس والتّأكيد وآخر يقوم على الغموض والبيان والتّفسير .

ويمكن إن نبرز أيضا لطف المعنى الذي يحدثه التّأكيد والتّفسير في الجملة التّفسيريّة والجملة المؤكّد بها وخصوصيّة العمل اللغوي المزجّى بهما وتميّزه عن سائر المعاني والأعمال اللغويّة الحادثة بغيرهما ، وقد ذهبنا إلى اعتبار ما هو حادث بالتّأكيد والتّفسير من قبيل الأعمال اللغويّة الصّرف التي تنعكس على اللغة ذاتها ، وهي في ذلك قريبة من المعنى المتحقّق بالنّداء ، وهي إلى المعنى المتحقّق بالقسم أقرب لكون القسم ضربا من التّأكيد .

كثيرا ما أشير في ما وضع في اللغة من الدّراسات أو المؤلّفات إلى أهمّيّة السّياق المقاليّ والمقاميّ ودوره في اللغة تنظيرا وتعليما ، وكان ذلك في صورة دعوات توجّه إلى المهتمّين باللغة أو اختيارات في منهج التّأليف والوضع . على أنّنا لاحظنا أنّ منهج النّحاة العرب ليس في حاجة إلى مثل هذه التّنبيهات والإشارات ، وأنّ السّياق بنوعيه متجذّر في نظريّتهم تجذّرا حقيقيّا لو لاه لما حدّثوا عن التّأكيد والتّفسير والإطناب والإيجاز والاختصار بما حدّثوا .



الباب الخامس

الاستفهام والبنية التخاطبية (س + جواب س)

الفصل الأول

الاستفهام معناه الحقيقيّ ومعانيه غير الحقيقيّة

0. تقديم

1.0 ليس الغرض من تناولنا للاستفهام في هذا الفصل بسط القول فيه من جميع الجوانب ، إنّما سيكون كلامنا عنه بقدر ما رأيناه فيه من التّعلّق بموضوعنا، وأهمّ ما يمكن أن يصله بموضوعنا قضيّة المعاني الحاصلة بالجملة الاستفهاميّة والعلاقة النّسقيّة بين الاستفهام والمتقدّم عليه أو اللاّحق به من الكلام .

2.0 المصطلح : الاستفهام استخبار ومسألة

دخل سيبويه حدّ الاستفهام من باب الغرض المنشود منه ، فهو : "أن تسوّي علم المخاطب فيهما كما استوى علمك في المسألة حين قلت "أزيد ثمّ أم عمرو" (الكتاب ا، 236) ، فكما أنّ القصد من الإخبار : أن تجعل علم المخاطب مساويا لعلمك فإنّ القصد من المسألة : أن تجعل علمك مساويا لعلم المخاطب . وإلى نفس المعنى ذهب الجرجاني في حدّ الاستفهام ، فـ" الاستفهام استخبار ، والاستخبار طلب من المخاطب أن يخبرك " (دلائل 108)، وقرن ابن هشام الاستفهام بالمعنى المستفاد من صيغة المزيد 'استفعل' مذكّرا بأنّها في هذا السّياق تفيد الطّلب : فـ"حقيقته [الاستفهام] طلب الفهم" (مغني اللبيب ا، 5) .

3.0 تحقّق الاستفهام بتصدّر الجملة بإحدى أدواته

يتحقّق الاستفهام في اللغة العربيّة بتصدير الجملة بإحدى أدواته ، وأدواته نوعان : حروف وأسماء . وأمّا الحروف فهما اثنان الهمزة و'هل' أو ثلاثة إن عدّت 'أم' منها ، وبشأن حديثهم عن 'أم' تردّد فهي تقتضي الهمزة قبلها فتتّصل بالاستفهام وبالعطف في آن ، فقد ذكر السّكّاكيّ أنّ 'أم' للاستفهام وطلب الجواب عن أحد ما يذكر على التّعيين في العطف (مفتاح 119) ، وذلك أنّ 'أمْ' لم تستعمل إلاّ معتمدة على استفهام سابق ، وهذا دليل على أنّها أقرب إلى أدوات العطف منها إلى أدوات الاستفهام ، وهذا ما يفسّر بناءها على سائر أسماء الاستفهام . فهي أخت 'أو' في عطف غير الاستفهام . وأمّا الأسماء فهي : ما ومن وأي وكم وكيف وأين وأنّى ومتى وأيّان. وسنذكر فيما يلي أهمّ الأحكام الخاصّة بأدوات الاستفهام والتي لها دور في توجيه معناه دون بناء كلامنا على إفراد كلّ أداة بحديث خاصّ.

1.3.0 الأصالة وعدم الأصالة في أدوات الاستفهام

ذكر النّحاة أنّ الهمزة و"أمْ" **لا تفارقان** باب الاستفهام بخلاف سائر الأدوات فإنّها تكون فيه كما تكون في غيره ، فقد أشار المبرّد إلى أنّ "الألف و'أم' لا ينقلان عن الاستفهام ، كما تنقل هذه الحروف [يعني سائر أسماء الاستفهام] فتكون جزاء ، ويكون ما كان منها يقع للنّاس وغيرهم نحو 'من' و'ما' و'أيّ' ، ويكون في معنى 'الذي' (المقتضب III، 289-290).

فالمقصود بعدم الانتقال عن الاستفهام أنّ هاتين الأداتين لا تخرجان عن باب الاستفهام إلى أبواب أخرى بخلاف سائر الأدوات فإنّها تكون للاستفهام كما تكون في باب الموصولات أو أسماء الجزاء وغيرهما .

واستدلّ المبرّد على أصالة الهمزة و'أم' بجواز دخولهما على سائر الأدوات متى انصرفت عن الاستفهام إلى الجزاء أو الموصول وجواز دخول 'أم' على 'هل' في الاستفهام ، قال : " وهما يدخلان على هذه الحروف كلّها ، ألا ترى أنّ القائل يقول : "هل زيد في الدّار أم هل عمرو هناك؟" وتقول : "كيف صنعت أم كيف صنع أخوك ؟" فدخل هذان الحرفان على حروف الاستفهام لتمكّنهما وانتقالهما [كذا] ، فمن ذلك قوله :

هل ما علمت وما استودعت معلوم   أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

أم هل كبير بكى لك يقض عبرتــه   إثر الأحبّة يوم البين مشكـــوم

وتدخل حروف الاستفهام على 'منْ' و'ما' و'أيّ' إذا صرن في معنى الذي بصلاتهنّ، وكذلك 'أمْ' كقول الله عزّ وجلّ " أمْ من يجيب المضطرّ إذا دعاه " [النّمل 62] (المقتضب III، 289-290) . والمرجّح أنّه دخل على كلام المبرّد تصحيف إذ لا معنى لقوله "فدخل هذان الحرفان على حروف الاستفهام لتمكّنهما وانتقالهما" ، فلا يعقل أن يجتمع الحكمان المتناقضان بأن تعتبر هاتان الأداتان متمكّنتين منتقلتين في أن إنّما الوجه "لتمكّنهما" بالنّسبة إلى الألف و'أم' و"انتقالها" بالنّسبة إلى سائر أسماء الاستفهام " .

فدخول الهمزة على سائر الأدوات مشروط بانصرافها عن معنى الاستفهام إلى معنى آخر كالجزاء أو الموصول ، أمّا دخول 'أمْ' عليها فإنّه ليس مشروطا بهذا الشّرط لكونها من حروف العطف ، لذلك فإنهّ لا يجوز الجمع بينها وبين الواو لامتناع الجمع بين عاطفين : "ولا تدخل الواو على 'أم' ولا 'أم' عليها ، لأنّ 'أمْ' للعطف والواو للعطف " (المقتضب III ، 307) .

1. المعنى الأصليّ والمعاني الفروع

الاستفهام كما تقدّم في الحدّ مسألة واستخبار وطلب فهم (أعلاه § 2.0) ، لكنّ ذلك لا يكون إلاّ متى توفّرت شروطه ومن أهمّ شروطه جهل المتكلّم بما يسأل عنه وتقديره علم المخاطب به ، فإذا لم تتوفّر شروطه انصرف عن المسألة وطلبت به معان أخرى . والبحث في المعنى الأصليّ للاستفهام وخروجه إلى معان أخرى مبحث قديم يكاد يختلط ببدايات التّأليف في النّحو كما يدلّ على ذلك حديث سيبويه عنه .

1.1 خروج الاستفهام عن معنى الاستخبار la question rhétorique

1.1.1 خروج الاستفهام بعد الإخبار إلى غير السّؤال

تعرّض سيبويه إلى هذه الظّاهرة المعنويّة في باب الهمزة عند الاستدلال على أنّها تكون لغوا من حيث دخولها على الكلام التّامّ المحكيّ ، قال : "إذا قال : "مررتُ بزيد" قلتَ "أمررت بزيد؟ ، وذلك لأنّك **أدخلت الألف على كلام قد عمل بعضه في**

بعض فلم يغيّره ، وإنّما الألف بمنزلة الواو والفاء و'لا' ونحو ذلك لا تغيّر الكلام عن حاله " (الكتاب ١٧، 17). ومحلّ الشّاهد في كون همزة الاستفهام لغوا أنّها تدخل على الكلام فلا تعمل فيه دخول فعل القول على الكلام التّام الذي عمل بعضه في بعض فينقل بلفظه على الحكاية ، فهي "تدخل على المجرور والمنصووب والمرفوع فتدعه على حاله ولا تغيّره عن لفظ المستفهم . ألا ترى أنّه يقول "مررت بزيد" فتقول " أزيدٍ ؟ " وإن شئت قلت " أزيدنيه ؟ " وكذلك تقول في النّصب والرّفع ، وإن شئت أدخلتها على كلام المخبِر ولم تحذف منه شيئا وذلك إذا قال "مررت بزيد" قلت "أمررتُ بزيد؟" ولا يجوز ذلك في هل وأخواتها . ولو قلت "هل مررت بزيد" كنت مستأنفا ، ألا ترى أنّ الألف لغو" (الكتاب ١٧، 176).

فدخول همزة الاستفهام على الكلام الذي بعدها في المثال الأخيرالذي ذكره سيبويه شبيه بدخول فعل القول على الكلام المحكيّ به في وجوب النّقل والأداء دون تحويله عن صورته وذلك أنّ الاستفهام قد توجّه إلى عمل القول ذاته، ويمكن أن نبيّن توجّه السّؤال إلى عمل القول بصحة تقدير فعل القول بعد الهمزة على النّحو التّالي: "إذا قال : " مررتُ بزيد" قلتَ " أمررتُ بزيد؟ " [كأنّك قلت] :" أتقول مررتُ بزيد ؟ ".

والأمثلة التي استدلّ بها سيبويه على كون ألف الاستفهام لغوا غير عامل في الكلام الذي بعده تقتضي إبطال معنى الاستفهام اقتضاء : فقد جاء السّؤال بعد إخبار، والإخبار ينقل المخاطب من حال غير العارف إلى حال العارف، وهذا الانتقال لا يدع للسّؤال والاستخبار مجالا لأنّ الإخبار لا يكون لغوا ، ولو رام السّائل المعنى الأصليّ للاستفهام لناقض حصول الفائدة من الإخبار الأوّل، فلا يرتفع التّناقض إلاّ بحمل السّؤال على قصد الإنكار أو التّعجّب أو غيرهما من المعاني التي تقوم على المعرفة لا على عدمها .

فمن حالات خروج الاستفهام عن الاستخبار إلى مقاصد أخرى أن يلي الإخبار : فالأصل في الاستفهام أن يكون استخبارا عمّا يجهله المستخبر لدى من يتوقّع أنّه عالم بالخبر ، فإذا كان بعد الإخبار بطل موجبه ، إذ لا يعقل أن يكون الإخبار فارغا كلا إخبار ، ومتى حصل ذلك انصرف الاستفهام إلى غرض آخر.

2.1.1 ملازمة الاستفهام بـ'هل' للمعنى الأصليّ للاستفهام أي الاستخبار بخلاف الاستفهام بالهمزة فإنّه قد يخرج إلى معان فرعيّة

- للهمزة خصوصيات عديدة منها تقدّمها على العاطف (كما بيّنّا في موضع سابق) ومن خصوصيّاتها أيضاالفرق بين الاستفهام بها والاستفهام بـ'هل' :

فقد يستفهم المستفهم وهو يدّعي أنّ ما يستفهم عنه حاصل ، وذلك يخرج بالاستفهام إلى معان أخرى . وقد أقام سيبويه الفرق بين الهمزة و'هل' على هذه الخاصيّة : فـ' 'هل' ليست بمنزلة ألف الاستفهام ، لأنّك إذا قلت "هل تضرب زيدا" فلا يكون أن تدّعي أنّ الضّرب واقع ، وقد تقول "أتضرب زيدا" وأنت تدّعي أنّ الضّرب واقع. وممّا يدلّك على أنّ ألف الاستفهام ليست بمنزلة 'هل' أنّك تقول للرّجل "أطربا" وأنت تعلم أنّه قد طرب لتوبّخه وتقرّره ، ولا تقول هذا بعد 'هل' " (الكتاب IV، 175-176)

- بالهمزة تخرج إلى معاني أخرى
- بـ'هل' لا يمكن ذلك .

3.1.1 خروج الهمزة عن الاستفهام إلى التّقرير

حدّث ابن جنّيّ عن خروج الاستفهام إلى التّقرير (الخصائص II، 463) وذكر أنّ "التّقرير ضرب من الخبر وذلك ضدّ الاستفهام " وقدّم على 'خروج' الهمزة من معنى الاستفهام إلى معنى التّقرير- وهو أمر طارئ- دليلين بمثابة الرّائز :

- دليل إعرابيّ صناعيّ هو امتناع نصب جواب الاستفهام أو جزمه إذا خرجت الهمزة عن الاستفهام الصّريح إلى التّقرير : " ويدلّ على أنّه قد فارق الاستفهام امتناع النّصب بالفاء في جوابه والجزم بغير الفاء في جوابه " (الإحالة السّابقة) وذكر الأمثلة التّالية حيث نلاحظ فساد (2) و(4) وصحّة (1) و (3) :

(1) لست صاحبنا فنكرمَك

(2) *ألست صاحبنا فنكرمَك

(3) ما اسمك أذكرْك

(4) *أأنت في الجيش أثبتْ اسمك

- ودليل دلاليّ معنويّ هو قدرة الهمزة إذا خرجت عن الاستفهام الصّريح إلى

التّقرير على نقل النّفي إلى الإثبات وعكسه : " ولأجل ما ذكرنا من حديث همزة التّقرير ما صارت تنقل النّفي إلى الإثبات والإثبات إلى النّفي " (الإحالة السّابقة) ، فمن الأوّل :

(5) ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح

أي « أنتم كذاكم"،

ومن الثّاني الآيات :

(6) آللّه أذن لكم (يونس 10: 59) أي « لم يأذن لكم »

(7) أأنت قلت للنّاس (المائدة 5: 116) أي « لم تقل للنّاس : اتّخذوني وأمّي إلاهين » .

1.2 أسباب الخروج عن المعنى الأصليّ وأغراضه

لخروج الاستفهام عن معنى السّؤال أسباب وأحوال تقتضيه وأغراض ومقاصد ترام به ، وقد تشتبه الأمور فتحمل على الأسباب أو الأغراض . ويمكن أن نهتدي في التّمييز بينهما بالفرق بين السّبب والغرض : فالأوّل يكون حصوله متقدّما والثّاني يكون حصوله منشودا مطلوبا ، وعلى هذا النّحو نعتبر الحالة التي يجب أن يكون فيها المتكلّم ليخرج الاستفهام من الاستخبار إلى معنى آخر من قبيل السّبب والمعنى المنشود الذي يتمّ الانتقال إليه من قبيل الغرض :

فقد ذكر صاحب الخصائص عند حديثه عن انتقال الهمزة من الاستفهام إلى التّقرير "أنّ المستفهم عن الشيء **قد يكون عارفا به مع استفهامه في الظّاهر عنه** ، لكنّ غرضه في الاستفهام عنه أشياء ، وعدّ من الأشياء التي تكون غرضا لسؤال العارف فذكر منها :

1- أن يُريَ المسؤول أنّه خفي عليه ليسمع جوابه عنه ،

2- ومنها أن يتعرّف حال المسؤول هل هو عارف بما السّائل عارف به ،

3- ومنها أن يُريَ الحاضرَ غيرَهما أنّه بصورة السّائل المسترشد لما له في ذلك من الغرض،

4- ومنها أن يعدّ ذلك لما بعده ممّا يتوقّعه ، حتّى إذا حلف بعد أنّه قد سأله عنه حلف صادقا ، فأوضح بذلك عذرا ،

5... - ولغير ذلك من المعاني التي يسأل السّائل عمّا يعرفه لأجلها وبسببها .

فلمّا كان السّائل في جميع هذه الأحوال قد يسأل عمّا هو عارفه أخذ بذلك طرفا من الإيجاب لا السّؤال عن مجهول الحال " (الخصائص II، 464-465) ، وما اعتبرناه غرضا خامسا ليس في الحقيقة غرضا معيّنا إنّما هو نصّ على أنّ هذه الأغراض من قبيل ما لا يقبل الحصر قد عدّ منها ابن جنّيّ دون أن يعدّدها. ونحن نرجّح أنّ حديث ابن جنّي هذا هو أساس ما حدّث به السّكّاكيّ في علم المعاني عن "الحال المقتضية" باعتبارها السّبب المتقدّم و"مقتضى الحال" باعتباره المعنى المقصود والغرض المنشود من استعمال سائر الأساليب.

وسيصبح هذا المبحث المتعلّق بخروج الاستفهام عن معنى السّؤال قائما على ما يسمّى - على حدّ عبارة ابن هشام -بـ"تجاهل العارف" (مغني اللبيب I، 47) فقد يكون السّائل عارفا بالشّيء ، لكنه يتصنّع جهله فيسأل عنه ، وهو متى فعل ذلك لا بدّ أن يروم غرضا آخر " ومن الأمثلة التي ذكرها صاحب المغني قول المتنبّي :

أحـــاد أم ســـداس في أحـــاد لُيَيْلَتنا المنوطة بالتّنـــاد

واعتبر من تجاهل العارف أيضا قول الشّاعرة ليلى بنت طريف التّغلبيّة :

أيا شجر الخابور ما لك مورقا كأنّك لم تجزع على ابن طريف

وممّا تقدّم نتبيّن أنّ الأغراض من الخروج بالاستفهام من الاستخبار إلى معان أخرى هي من قبيل الأمور الحاصلة في نفس المتكلّم قبل كلامه ، وبالتّالي فإنّها تكون من قبيل السّبب الدّافع . وتمثّل تلك الأغراض قسما من المعطيات التي يبني عليها المتكلّم خطّته في الخطاب .

2.2. نموذج عن انصراف الاستفهام الحقيقيّ إلى غير السّؤال : معاني الهمزة

ذكر ابن هشام أنّ الهمزة " قد تخرج عن الاستفهام الحقيقيّ ، فترد لثمانية معان" (مغني اللبيب I، 11- 13) ، وهذه المعاني هي التّسوية والإنكار الإبطاليّ والإنكار التّوبيخيّ والتّقرير والتّهكّم والأمر والتّعجّب والاستبطاء ، وأضاف ابن هشام قائلا: "وذكر بعضهم معاني أخر لا صحّة لها " وزهّد صاحب المغني في هذه المعاني ونصّ على أنّها قليلة (لاحظ استعماله لصيغة جمع القلّة "أخر") .

الاستفهام ومعانيه غير الحقيقيّة :

	المعنى غير الحقيقي	شروطه
1	التّسوية	بعد "سواء" و "ما أبالي" و"ماأدري" و "ليت شعري" ونحوهنّ
2	الإنكار الإبطاليّ	ما بعدها غير واقع + مدّعيه كاذب
3	الإنكار التّوبيخيّ	ما بعدها واقع + فاعله ملوم
4	التّقرير	حملك المخاطب على الإقرار بأمر قد استقرّ عنده ثبوته أو نفيه
5	التّهكّم	(اقتصر فيه ابن هشام على التّمثيل)
6	الأمر	(اقتصر فيه ابن هشام على التّمثيل)
7	التّعجّب	(اقتصر فيه ابن هشام على التّمثيل)
8	الاستبطاء	(اقتصر فيه ابن هشام على التّمثيل)

وعمد ابن هشام إلى ذكر خصائص بعض هذه المعاني وشروطها دون بعض كما يبيّنه ما ذكرناه في الأسطر الأربعة الأولى من الجدول السّابق ، ويمكن أن نخصّص ما اقتصر فيه على ذكر المثال على النّحو التّالي :

5 التّهكّم : ما بعدها واقع وفاعله مستخَف به ومتهكّم منه .

6 الأمر : ما بعدها غير واقع + وقوعه مطلوب

7 التّعجّب : ما بعدها واقع + تعجّب من وقوعه

8 الاستبطاء: ما بعدها غير واقع + انتظار وقوعه

كما نلاحظ أنّ هذه القائمة من المعاني "غير الحقيقيّة" قائمة مفتوحة بدليل ذهاب بعض النّحاة إلى ذكر معان أخرى ، وكما أنّها تقبل الزّيادة بالتّفريع فإنّها تقبل الاختصار بالتّعميم والتّجميع كأن تعتبر (2) و (3) معنى واحدا .

ونلاحظ أيضا أن قسما من هذه المعاني يمكن أن تتحقّق بأساليب مستقلّة لها صيغة متميّزة كالأمر والتّعجّب ، وأنّ قسما أخر لا يعرف بصيغ مستقلّة كالتّقريروالإنكار بنوعيه والتّهكّم والاستبطاء . أمّا التّسوية فأمرها مختلف عمّا

سبق ، ونحن نرجّح أنّها مستفادة ممّا جاء قبل الهمزة ، وليست معنى حاصلا منها ، يدلّك على ذلك أنّ معنى التّسوية لا يكون إلاّ بتقدّم عبارات تدلّ على التّسوية دلالة معجميّة (سواء) أو كلاميّة (لا أبالي ، ...) .

وسيصبح مبحث المعاني غير الحقيقيّة للاستفهام (وغيره من الأساليب) من المباحث الأساسيّة في علم المعاني ، وهي كما نلاحظ معان لا سبيل إلى الظّفر بها والحديث عنها بالاقتصار على اعتماد مجرّد الصّيغة دون اعتماد ما يتجاوزها من الظّروف الحافة باستعمالها باعتبارها مقتضيات أحوال خاصّة (انظر السكّاكيّ ومختلف الأبواب المتعلّقة بمقتضى الحال في علم المعاني) ، وأهمّها عدم توفّر شرط الاستفهام الحقيقي المتمثّل في جهل المستفهم وطلبه العلم .

3. الهمزة أصل أدوات الاستفهام : جواز الحذف وتمام التّصدّر.

عدّت الهمزة أمّ باب الاستفهام وأصله، فقد ذكر ابن هشام أنّ "الألف أصل أدوات الاستفهام ، ولهذا خصّت بأحكام :

1- أحدها جواز حذفها سواء تقدّمت على 'أم' كقول عمر بن أبي ربيعة :

فوالله ما أدري وإن كنت داريا   بسبع رمين الجمر أم بثمان

أراد «أ بسبع» أم لم تتقدّمها ، كقول الكميت :

طربت ، وما شوقا إلى البيض أطرب   ولا لعبا منّي ، وذو الشّوق يطرب

2- والثّاني أنّها ترد لطلب التّصوّر... ولطلب التّصديق ...

3- والثّالث أنّها تدخل على الإثبات كما تقدّم وعلى النّفي ...

4- والرّابع تمام التّصدير ، بدليلين :

أ - أحدهما أنّها لا تذكر بعد أم التي للإضراب كما يذكر غيرها ...

ب - والثّاني أنّها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بـ'ثمّ' قدّمت على العاطف تنبيها لأصالتها في التّصدير نحو "أو لم ينظروا" (الأعراف 7 : 185) و" أفلم يسيروا" (يوسف 12: 109) و "أثمّ إذا وقع آمنتم به" (يونس 10: 51)، وأخواتها تتأخّر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة " (مغني اللبيب ا، 7 - 9) .

وقد ذهبنا في موضع آخر إلى اعتبار الهمزة مجرّد تنغيم للصوت يرافق إنجاز الكلام وينقله من الإخبار إلى الاستخبار ، ويصبح قولنا هذا إذا قرنته باعتبار

النّحاة الهمزةَ أصلَ أدوات الاستفهام قولا ناشزا غريبا . فهل يوجد بين هذا القول والقول الذي ذهبنا إليه تدافع وتناقض ؟

1.3 جواز حذف الهمزة

لقد استوقفنا في حديثهم عن أصالة الهمزة في الاستفهام أمران : جواز حذفها وتمام تصدّرها . ويمكن أن نشير بشأن حذف الهمزة إلى أنّ الأمثلة التي استشهدوا بها من قبيل الكلام الشّفويّ في الخطاب المباشر ، وفي مثل هذا الضّرب من الكلام تكون الصّيغة مرفوقة بصورة تنغيمه ومعتمدة عليها ، ولعلّ هذه الحال هي التي تبيح حذف أداة الاستفهام .

ولئن لم يقرأ النّحاة كبير حساب لتنغيم الجملة في نماذجهم (انظر باب الإحالة البعديّة عند الحديث عن الاشتغال والتّنازع) فإنّهم لم يُبقوا حذف الهمزة دون تفسير ، وقد أرجعوا هذه الظّاهرة إلى الحذف : فالأصل أن يكون الاستفهام بأداة ، وقد تحذف تلك الأداة متى توفّر ما يدلّ عليها . لكنّنا نلاحظ أنّ حذف أداة الاستفهام خاصّ بالهمزة الدالّة على التّصديق دون سائر أدوات الاستفهام .

ويرجع هذا الأمر في نظرنا إلى عموم التّصديق ، فالجواب عنه بحرف من حروف الجواب ("نعم" أو "لا"...) ودقّة المعاني المستفهم عنها في التّصوّر (شخص وزمان ومكان...) . وأنت تلاحظ هذه الظّاهرة في سائر اللغات : فأنت لا تستطيع في الفرنسيّة والانقليزيّة مثلا أن تعبّر عن الاستفهام بالاقتصار على مجرّد التّنغيم إلا متى كان مجاله التّصديق دون التّصوّر (فهم يحذفون منه est-ce que أو do you ، ولا يحذفون qui و quand وou ولا who و when وwhere ...).

2.3 تمام تصدّر الهمزة

وأمّا بشأن تمام التّصدّر فإنّ الهمزة ، على خلاف سائر أدوات الاستفهام ، تخالف أصلا من أصول العطف ليس بأقلّها أهمّيّة وتكسره . فالأصل في العطف ألاّ يتقدّم جزء من المعطوف على العاطف ، وهمزة الاستفهام تكسر هذا الأصل لا على سبيل الجواز بل على سبيل الوجوب ، يدلّ على ذلك لحن الجملة القائمة على هذا الأصل وصحّة الجملة التي تخرج عنه كما في :

(1) *فألم يسيروا في الأرض جملة لاحنة

(2) أفلم يسيروا في الأرض (يوسف 12 : 109) جملة صحيحة

فتمام التّصدير في همزة الاستفهام خروج عن قياس عطف الجملة ، وقياس العطف عامّة ، فالقاعدة ألاّ يتقدّم شيء من أجزاء الجملة المعطوفة على حرف العطف، فإذا كانت همزة الاستفهام جزءا من الجملة امتنع تقدّمها على حرف العطف .

ولم يفرّط النّحاة في هذا الأصل عن طيب خاطر ، وإنّما فعلوا ذلك على مضض، وقد حاول بعضهم أن يصلح الأمر ويحافظ على قاعدة الجملة المعطوفة ، فذهب إلى أنّ الهمزة لم تتقدّم على حرف العطف إنّما هي مباشرة لجملة أخرى معطوف عليها مقدّرة :

"هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وخالفهم جماعة أوّلهم الزّمخشريّ ، فزعموا أنّ الهمزة في تلك المواضع في محلّها الأصليّ وأنّ العطف على جملة مقدّرة بينها وبين العاطف ، فيقولون في "أفلم يسيروا في الأرض" (يوسف 12 : 109) «أمكثوا فلم يسيروا في الأرض» (مغني اللبيب ا، 9 - 10) .

فالجملة : أفلم يسيروا في الأرض (يوسف 12 : 109) محوّلة عن كلام صيغته الأصليّة أمكثوا فلم يسيروا في الأرض ، وعلى هذا التّقدير يستقيم أصل العطف ، وتكون الهمزة غير متقدّمة على جزء من المعطوف .ولئن كان هذا التّخريج مغريا لمحافظته على المعنى وعدم إخلاله بقواعد صناعيّة أخرى فإنّ ابن هشام لم يطمئنّ إليه ، واعتبره قولا ضعيفا وقد اعترض عليه باعتراضين أحدهما ما فيه من التّكلّف والأخر عدم اطّراده : "ويضعف قولهم ما فيه من التّكلّف وأنّه غير مطّرد . أمّا الأوّل [التّكلّف] فلدعوى حذف الجملة ، فإن قوبل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال إنّه أسهل منه ... وأمّا الثّاني [عدم الاطّراد] فلأنّه غير ممكن في "أفمن هو قائم على كلّ نفس بما كسب" (الرّعد 13 : 33) (مغني اللبيب ا، 10) .

اعتمد صاحب المغني في الحكم على هذا القول بالضّعف على أمرين كما تقدّم : عدم الاطّراد والتّكلّف . أمّا عدم الاطّراد أي تعذّر القول بحذف جملة معطوف عليها قبل الجملة المعطوفة فيمكن أن يدفع بالبحث عمّا في هذه الآية من خصوصيّة ، وهي قيامها على الحذف (إذ أنّ عبارتها توافق مبتدءا خبره محذوف ، أو خبرا لمبتدإ محذوف) ، ومن الصّعب أن تذهب فتقدّر محذوفا قائما على محذوف لما في ذلك من إخلال بشرط توفّر الدّليل . وأمّا التّكلّف الذي رآه ابن هشام في قول الزّمخشريّ

ومن لفّ لفّه فدفعه أصعب ، وذلك أن الزّمخشريّ قد أتى في هذا التّخريج أمرا بدا لابن هشام متكلّفا . والمتكلّف هو الأمر المجّانيّ الذي لا يجني منه صاحبه فائدة . فإذا فتحت الباب إلى ما قال به الزّمخشريّ وذهبت تقدّر ما قدّر صار الكلام على غير صورة الكلام ، فلئن استقام التّقدير في :

- أفلم يسيروا في الأرض ؟
- أمكثوا فلم يسيروا في الأرض ؟

فهو تقدير لا تجنى منه فائدة ، وبإمكانك أن تجريه في مثل هذا الكلام متى كان نفيا بأن تقدّر عكسه مثبتا متى كان له ضدّ متحقّق معجميّا:

- أفلم يأت ؟ = أغاب فلم يأت ؟
- أفلم ينم ؟ = أسهر فلم ينم ؟

لكنّ الأمر يصبح أعسر ، وقد يبلغ الاستحالة إن أنت انطلقت من نفي أو من مثبت ليس لهما ضدّ متحقّق معجميّا ، كما في الأمثلة التّالية :

- أفلم يفهم ؟ = ... ؟
- أونام ؟ = ... ؟

واعتمادا على هذين الاعتراضين قابل ابن هشام بين القولين ، واعتبر أنّ القول بتقدير الجملة أمر أضعف من القول بتقدّم جزء من المعطوف على العاطف "أمّا الأوّل فلدعوى حذف الجملة فإن قوبل بتقديم المعطوف فقد يقال إنّه أسهل منه" (مغني اللبيب ا، 10). والملاحظ أنّ الرّأيين - رأي القائلين بالتّقدير ورأي المفرّطين في شرط العطف - يتّفقان في اعتبار الهمزة جزءا من الجملة ومكوّنا من مكوّناتها . كما تلاحظ أنّ كليهما يوقع في أمر محظور ويخلّ بأصل من الأصول .

3.3 في اعتبار الهمزة تنفيما حفظ للأصول وتجنّب للمحظور وسلامة من ركوب التّقدير البعيد

لا مجال إلى حفظ أصل العطف ودفع ركوب البعيد إلا في القول بأنّ الهمزة ليست جزءا من الجملة التي تتصدّرها ، ومتى أمكن ذلك زال الإشكال وصلح الأمر من تلقاء نفسه دون إخلال بقاعدة العطف ولا اضطرار إلى التّقدير المجّانيّ غير المطّرد . فهل همزة الاستفهام جزء من أجزاء الجملة حقّا ؟

قد يبدو طرح السّؤال على هذا النّحو أمرا غريبا لأنّه يشكّك في صحّة ما

أستقرّ وثبت وأجمع عليه النّحاة . ونحن لا نروم من كلامنا اللاحق التّشكيك في هذا الإجماع ولا التّغيير من المنزلة التي لهذه الكلمة في اللغة العربيّة وفي نحوها ، إنّما نوجّه فكرنا وشكّنا إلى هذه الظّاهرة اللغويّة في اللغة العربيّة قبل أن يدركها النّحاة وينزّلوها منزلتها المعروفة في نظريّتهم ويستنبطوا لها القواعد المتحكّمة في استعمالها ويقترحوا لاستعمالاتها تلك التّفاسير والعلل التي اقترحوها . ولبلوغ هذه الغاية ننطلق افتراضا من حالة اللغة العربيّة في طور متقدّم على النّحو الذي وضع لها وبمعزل عنه .

كنّا ذكرنا أنّ النّحاة لم يجعلوا لقضيّة التّنغيم مكانة كبيرة في نظريّتهم ، وقد كادوا يهملونها في ظاهرة الاستفهام . لكنّ هذا الأمر لا يقتضي كون هذه الظّاهرة منعدمة من اللغة والاستعمال ، ويمكن أن نفترض أنّ الجملة الاستفهاميّة كانت مرفوقة بتنغيم خاصّ تعضد ما قد يوجد فيها من ألفاظ تدلّ عليه[1] ، فما عسى أن تكون الخصائص الصّوتيّة لهذه النّغمة ؟

لاحظنا أنّ الاستفهام في الدّارجة التّونسيّة [2]، يكون مرفوقا بصوت يلحقه المتكلّم بآخر الجملة ويجعلها معتمدة عليه ، ويمكن أن نسمّي هذا الصّوت اعتمادا ، وهو حركة مشبعة عادة (فتحة طويلة فيما نعرفه من الأمثلة من الدّارجة التّونسيّة مثل ما تلاحظه في قول بعضنا "تْعِبت آ" [t3ibt-aa] أوقوله "بِعتو آ" [bi3tu-aa] أو فتحة ممالة في بعض اللهجات ...) ولا حظنا أنّ هذا المدّ الحركيّ غير ممكن متى كان الاستفهام من قبيل التّصوّر وكان قائما على استعمال ما يوافق اسما من أسماء الاستفهام كما في قول بعضنا في الدّارجة التّونسيّة : "وقتاش دخل" [waqtaaš dxal] أو قوله "شكون دخل" [škuun dxal] .

فالاستفهام قد يكون مرفوقا بصوت يلحق آخر الجملة وهو في الأمثلة التي

---

1 – لا بدّ أن نذكر هنا أنّ الأسماء نفسها التي تعتبر دالّة على الاستفهام لا تدلّ عليه دلالة مطلقة ، وأنّ جميعها مشتركة بين الاستفهام ومعنى آخر غير الاستفهام ، بل وأكثر من معنى (انظر اشتراك 'متى' بين الظرفيّة المكانيّة والاستفهام عن المكان 'من' بين الموصول والاستفهام والشّرط ...)

2 – وبدا لنا ما يوجد في بعض اللغات الأروبيّة ، كالفرنسيّة ، شبيها بما نحن فيه وذلك عند إلحاقهم الحركة التي تكتب [eu] في الاستفهام كما في قولهم tu es venu-eu أو il t'a plu-eu متى لم يقم الاستفهام على أداة وقام على مجرّد تنغيم الجملة .

ذكرناها فتحة طويلة [3] ، على النّحو التّالي :

جملة استفهاميّة = لفظ الجملة الخبريّة + صوت اعتماد

فإذا كانت حركة الاعتماد هذه طريقة من الطّرق المساهمة في التّعبير عن الاستفهام فهل يوجد ما يقتضي وقوعها لاحقة قبل الجملة ؟

نشير أوّلا إلى أنّ الجواب عن هذا السّؤال لا يمكن أن يكون بالإيجاب أو النّفي بصورة ما قبليّة ، وإنّما نعتمد فيها الاستقراء والشّاهد . فاللّغات التي تجعل هذا الاعتماد في آخر الجملة لغات عديدة ، ومتى وجدت واحدة تجعله في بداية الجملة أمكننا أن نذهب إلى أنّ موقعه يمكن أن يكون في آخر الجملة كما يمكن أن يكون في بدايتها . ونحن نفترض أنّ ما سمّي "همزة الاستفهام" في النّحو العربيّ إنّما هو من قبيل الاعتماد الذي أشرنا إليه ، وأنّ موقعه في اللغة العربيّة قبل الجملة لا بعدها ، وأنّ هذا الاعتماد من حيث صورته لا يمكن أن يكون ، بسبب موقعه ذاته مجرّد حركة طويلة ، لتعذّر الابتداء بالحركة ، فجاءت الهمزة وعضدته ليمكن الابتداء به ، وكان مجيئها من قبيل التّعديل الصّوتيّ الضّروريّ لإصلاح البنية المقطعيّة أي على حدّ عبارتهم لتجنّب وقوع الحركة غير مقترنة بحرف . وقد تحقّق بهذا الموقع أمران ، أو بعبارة أدقّ أمر أوّل مهّد لأمر ثان :

- اقتضى وقوع العماد الصّوتي للاستفهام أوّلا الإتيان بالهمزة لإصلاح البنية المقطعيّة.

- توفّر بهذه الهمزة الحدّ الأدنى لتحقّق المفردة ، ومعلوم أن بعض المفردات من قبيل الحروف تكتفي بذلك .

ولمّا توفّر في الهمزة من حيث البناء شرط قيام المفردة اعتبرت كذلك ، وسهّل وقوعها صدرا وحملها محمل سائر أدوات الاستفهام .

فإن صحّ هذا الافتراض وقبل منّا ، أمكن أن نقول إنّ همزة الاستفهام تختلف في جوهرها عن سائر أدوات الاستفهام من حيث طبيعتها ، فهي على خلاف سائر أخواتها ، مجرّد عماد صوتيّ يجعله المتكلّم متقدّما على الجملة وسابقا عليها متى قصد الخروج بالجملة عن الإخبار إلى الاستخبار . ولقائل أن يتساءل عن الغنم الذي

---

3 -بعض اللغات الافريقيّة يكون فيها التّعبير عن الاستفهام بصوت يشبه الفتحة ويلحق آخر الجملة ، ويسمّى هذا الصّوت clic.

نغنمه من هذا الافتراض المغرق في الإغراب ، إذ ما الفرق بين اعتبار الهمزة حرف استفهام له الصّدارة شأنه في ذلك شأن سائر أدوات الاستفهام واعتبارها مجرّد صوت اعتماد يجعل متقدّما على الجملة متى رمت منها الاستفهام ؟

إنّ هذا الافتراض يفضي إلى اعتبار همزة الاستفهام ليست جزءا من الجملة من حيث بنيتها الإعرابيّة ، وإنّما هو عنصر يدخل عليها للتّعبير عن معنى الاستفهام . فإذا استقام ذلك ولم تكن جزءا من الجملة صلح أمر قاعدة العطف وعاد إليها إطلاقها وشمولها وخفّفت من عائق الاستثناء الذي يمثّله تقدّم حرف العطف على الجزء من المعطوف . كما أنّ هذا الافتراض يغني عن التّقدير المتكلّف غير المطّرد الذي تكلّفه الزّمخشريّ لتسلم قاعدة العطف.

فتقدّم الهمزة على العاطف ليس إذن من قبيل تقدّمها على جزء من الجملة إنّما هو عنصر يؤتى به بعد أن تكون الجملة قد استوت واتّصلت بما يقتضيه ربطها بالكلام السّابق من حروف عطف (استئناف) حسب المراحل التّالية :

بناء إعراب الجملة = قام زيد

ربطها بالكلام السّابق = ... و قام زيد

دخول اعتماد الاستفهام عليها = ... أ و قام زيد

وهو تمثيل للقواعد يختلف عن ذلك الذي أرجع إليه النّحاة ظاهرة تقدّم الهمزة على الواو ، والذي يمكن أن نرسمه على النّحو التّالي :

بناء إعراب الجملة = قام زيد

دخول الاستفهام عليها = أ قام زيد

ربطها بالكلام السّابق = ... *و أ قام زيد (كلام لاحن)

إصلاح بنية الجملة = ... أ و قام زيد :(بتقديم العاطف على جزء من المعطوف أو بتقدير جملة بعد العاطف من قبيل: " أ [نهض زيد] وقام " !!) .

وفي همزة الاستفهام هذه مثال عن اختلاف النّظريات في إدراك الظّاهرة اللغويّة الواحدة وطرق تفسيرها وتصنيفها ، ونحن قلنا ما قلنا باعتباره فرضيّة أخرى تمكّن من مزيد الكشف عن جوانب هذه الظّاهرة وإصلاح أمر بعض القواعد بتخليصها ممّا جعل فيها من استثناءات وفروع أشار القدامى أنفسهم إلى ما في القول بها من العسر أو التّكلّف وعدم الاطّراد . وقد بدا لنا فيما حدّث به النّحاة عن

همزة الاستفهام ما يقرب ممّا ذهبنا إليه كما سنبيّن ذلك في الفقرتين المواليتين .

4.3 سيبويه : مطلق تصدّر الهمزة لكونها لغوا

ممّا يمكن أن نستأنس به في اعتبار همزة الاستفهام مجرّد عماد صوتيّ وتنغيم للجملة ما حدّث به سيبويه من كون الألف لغوا تدخل على الكلام وقد عمل بعضه في بعض فلا تغيّره : " ذلك لأنّك أدخلت الألف على كلام قد عمل بعضه في بعض فلم يغيّره ... وإن شئت أدخلتها على كلام الخبر ولم تحذف منه شيئا وذلك إذا قال "مررتُ بزيد" قلت " أ مررتُ بزيد؟" ... **ألا ترى أنّ الألف لغو** " (الكتاب I، 176) .

وكلام سيبويه عن همزة الاستفهام على هذا النّحو لا يكاد يدع مجالا إلى الشّكّ في أنّهم أدركوا طبيعتها التي أشرنا إليها من كونها مجرّد لغو وصوت يبنى عليه الكلام متى قصد منه الاستفهام دون أن يكون جزءا من الأجزاء الحقيقيّة المكوّنة للجملة ، لكنّهم لمّا باشروا هذه الظّاهرة رأوا فيها وحدة دالّة قابلة للتّقطيع فعدّوها كلمة وخصّوها بعلامة في الكتابة هي الهمزة واعتبروها كلمة قائمة الذّات ولم يعتبروها كما فعل الغربيون ظاهرة غير قابلة للتّقطيع عندما خصّوا الاستفهام بعلامة التّنقيط التّالية : "؟" .

5.3 الجرجانيّ : معنى الخبر لا يتغيّر بدخول الاستفهام عليه

يلتقي ما ذهب إليه سيبويه من كون الألف لغوا بما حدّث به الجرجاني عن حصول معنى الاستفهام، فقد ذكر صاحب الدّلائل أنّ معنى الجملة قبل دخول الاستفهام عليها هو معناها بعد دخوله. وكان هذا الحديث في باب التّقديم والتّأخير، وفي نطاق تدليله على أنّ لكلّ حالة من حالاته انعكاسا على المعنى، إذ لا يعقل أن تكون الظّاهرة ذات معنى تارة، وليس لها ذلك المعنى أخرى: "وذلك أنّ الاستفهام استخبار والاستخبار طلب من المخاطب أن يخبرك. فإذا كان كذلك كان محالا أن يفترق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في الاستفهام ، فيكون المعنى إذا قلت "أزيد قائم" غيرَه إذا قلت أقائم زيد" ، ثمّ لا يكون هذا الافتراق في الخبر " (دلائل 108) .

ولئن كان هذا الكلام موجّها لقضيّة التّقديم والتّأخير فإنّ صياغته على النّحو الذي صاغه عليه الجرجانيّ ودرجة التّعميم والشّمول التي جعلها فيه تمكّن من تجاوز هذه قضيّةإلى ما سواها من القضايا : "واعلم أنّ معك دستورا لك فيه ، إن تأمّلت،

غنى عن كلّ ما سواه، وهو أنّه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر" (دلائل 108). ومؤدّى هذا الكلام أنّ الجملة تحافظ ، بعد دخول الاستفهام ، على جميع ما كانت تدلّ عليه قبله، ورفع الجرجاني هذا الكلام إلى مرتبة الدّستور والأصل ، وأخرجه من خصوصيّة التّقديم والتّأخير إلى القاعدة التي تشبه في عمومها وصرامتها عموم القواعد الفيزيائيّة (الاستفهام بعد دخوله على الجملة لا يضيّع شيئا ممّا كان فيها قبل دخوله عليها) .

ومثّل الجرجاني في ما لحق من كلامه بجملة يقوم فيها الاستفهام على الهمزة ، وهي موضوع مبحثنا السّابق ، وأكّد أنّ الهمزة تدخل على الجملة وقد استقام بناؤها واكتمل : " وجملة الأمر أنّ المعنى في إدخالك حرف الاستفهام على الجملة من الكلام هو أنّك تطلب أن يقفك في معنى تلك الجملة ومؤدّاها على إثبات أو نفي ، فإذا قلت "أزيد منطلق" فأنت تطلب أن يقول لك "نعم هو منطلق" أو يقول "لا ما هو بمنطلق" وإذا كان ذلك كذلك كان محالا أن تكون الجملة إذا دخلها همزة الاستفهام استخبارا عن المعنى على وجه لا تكون هي إذا نزعت منها الهمزة إخبارا به على ذلك الوجه " (دلائل 108) . وإذا بهذا الكلام يفتح الباب أمام امكانيّة في تحليل الاستفهام بالهمزة لا تختلف عن المرحلة النّهائيّة فيما ذهبنا إليه من حمل الهمزة على كونها ليست جزءا من الكلام الذي تدخل عليه ، وذلك بأن تعتبر الهمزة داخلة على الجملة وقد تمّ ربطها بالكلام السّابق ، بخلاف الاستفهام بسائر الأدوات ، على النّحو التّالي :

(1) - جاء زيد

- وماذا فعل ؟

(2) - جاء زيد .

- ومتى كان ذلك ؟

(3) - جاء زيد .

- ولماذا جاء ؟

وللعنصر المستفهم عنه في هذه الأمثلة دوران : دور الدّلالة على الاستفهام والدور الإعرابيّ ، فهو يحتلّ من الجملة محلاّ ، ، وهذا الدّور الثّاني - في نظرنا - هو الذي يفسّر تعذّر تقدّم اسم الاستفهام على العاطف . أمّا الهمزة فلها دور واحد هو الدّلالة على الاستفهام ، والاستفهام معنى طارئ على الجملة بعد تركّبها لذلك

تقدّمت عليها وعلى الرّابط المتّصل بها . ومثل هذا التّفسير لو شمل حرف الاستفهام 'هل' لأغنى عمّا ذهبنا إليه من اعتبار الهمزة عمادا صوتيّا للاستفهام ، لكنّنا نعلم أنّها لا تقع تحت طائلته ، لوجوب قولك مستفهما بـ'هل' عن الجملة المستأنفة المعطوفة : "وهل جاء زيد ؟ " ولحن مثل قولك " *هل وجاء زيد ؟ " .

ثمّ إنّ ما ذهبنا إليه يمكّن من توسيع كلام الجرجانيّ بأن تزيد إليه أنّ الاستفهام بالهمزة يدخل على الجملة وقد تعلّقت أجزاؤها بعضها ببعض من ناحية وقدّ وصلت الجملة باعتبارها كلاّ وربطت بغيرها من الجمل من ناحية أخرى .

خاتمة الفصل

إنّ ما قدّمنا عن إمكان اعتبار همزة الاستفهام مجرّد عماد صوتيّ وتنغيم يتصدّر الجملة يمكن أن يقوم تفسيرا لعدم عناية النّحاة العرب بالاستفهام الحاصل دون أداة ، وذلك أنّهم قد باشروا الاستفهام وقد استوت الهمزة في أذهانهم كلمة قائمة الذّات فحملوا ما كان منه قائما على غير الأداة على الاستفهام القائم على الهمزة . كما يمكن أن نقيم بين ما ذهبنا إليه بشأن همزة الاستفهام وقيام النّداء على الهمزة معبرا ورابطا يمكّن من إرجاع الظّاهرتين إلى تفسير واحد .

وإذا ذكرنا ما هو شائع بين النّاس تلميحا أو تصريحا من رمي طريقة الكتابة في اللغة العربيّة بالنّقص والقصور لخلوّها من علامات التّنقيط وذكرنا ما نعمد إليه – وإن بصورة غير منتظمة – من الاستئناس بعلامات التّنقيط فيما أصبحنا نكتب وذكرنا إلى جانب جميع هذا ضيق بعضهم باعتماد علامات التّنقيط وتعلّلهم بأنّه في اللغة العربيّة خصوصيات تغني عن التّنقيط أمكن أن يقوم ما قدّمنا حجّة ترجّح كفة القائلين بالرّأي الثّاني ، إذ أنّ استعمال نقطة الاستفهام في العربيّة سيكون بمثابة استعمال العلامتين للدّلالة على شيء واحد ، وقس على ذلك استعمال نقطة التّعجّب بعد المنادى أو الفاصل في بعض مواطن العطف أو الفصل .

لقد حدّثنا عن التّنقيط بما حدّثنا دون أن تكون غايتنا نفي الاستعانة والاستئناس به ، وإنّما كانت غايتنا بيان الصّلة العضويّة بين الظّواهر النّظاميّة في اللغة العربيّة وبعض وجوه استعمال هذه العلامات حتى نتجنّب إقامة الاختيار وأخذ القرار على مجرّد الهوى .

الفصل الثّاني

علاقـــة الجـواب والسّـــؤال

1.0 تقديم

يقوم هذا المبحث على اعتبار ضرب من العلاقات يتجاوز بناء الجملة الواحدة، وقد اعتبر من المباحث الدّاخلة في العلاقات الجمليّة، وازدادت العناية به بعد أن أصبح تحليل الخطاب والمحادثة والتّخاطب من مواضيع الدّراسة اللغويّة، كما حظيت هذه المسألة وإن من جانب آخر باهتمام أصحاب النّظريات الحجاجيّة، فقد جعل منها Meyer منطلقا ومحورا في بناء النّظريّة سمّاها la problématologie أي المساءلة.

وجعلنا عنوان هذا الفصل "علاقـة الجواب والسّـؤال" ولم نجعله "علاقـة الجواب بالسّـؤال" ولا "علاقـة السّـؤال بالجواب" لما لا حظناه في النّظريّة النّحويّة من تصوّر للعلاقة بين السّؤال والجواب في الاتّجاهين باعتبار بناء الاستفهام على الخبر وعكسه، وهو ما سنسعى إلى بيانه في هذا الفصل.

1.0 الشّكل النّمطيّ: استفهام + جواب استفهام.

يمثّل هذا الشّكل النّمط الذي يرجع إليه الاستفهام في عمليّة التّخاطب باعتباره شكلا ترجع إليه مختلف الصّور التي يتحقّق بها الاستفهام وما يتبعه من ردود فعل لغويّة، وهو شكل يعتدّ فيه بالموضع والرّتبة من ضرورة تقدّم الاستفهام على الجواب كما يعتدّ فيه بتحقّق المكوّنين فتكون لكلّ منهما صيغة في اللفظ، ولن نطيل التّوقّف عند هذا الشّكل، وقد ذكرناه لنتّخذه نمطا يمكن أن نقيس به مختلف

الصّور التي أرجعوا إليها أسلوب الاستفهام، وسنمثّل هذا الشكل النّمطيّ بالرّسم التّالي وقد أشرنا فيه إلى تحقّق الشّقين بجعل الإطار بخطّ غليط :

رسم عدد 1 : | استفهام | | جواب استفهام = إخبار |

2.1 كلّ إخبار يصحّ أن يكون جواب مسألة

لقد بدأ ربط الجواب بالسّؤال وتعلّق صيغة أحدهما بالآخر منذ الخليل، وازداد الأمر تبلورا مع سيبويه والسيرافيّ والمبرّد، وأصبح في شكل أصول وقواعد عامّة :

فقد نقل سيبويه عن الخليل أنّ " 'لا' لا تعمل إلاّ في نكرة، من قبل أنّها جواب فيما زعم الخليل، رحمه الله، في قولك "هل من عبد أو جارية"، فصار الجواب نكرة كما أنّه لا يقع في هذه المسألة إلاّ نكرة " (الكتاب II، 275).

وعلّق السّيرافيّ على هذا الكلام بقوله : "لا رجل في الدّار" جواب "هل من رجل في الدّار"، وذلك أنّه إخبار، **وكلّ إخبار يصحّ أن يكون جواب مسألة**، ولمّا كان "لا رجل في الدّار" نفيا عامّا كانت المسألة عنه مسألة عامّة، ولا يتحقّق هذا العموم إلاّ بإدخال 'من'، وذلك أنّه لو قال "هل رجل في الدّار" جاز أن يكون سائلا عن رجل واحد كما تقول "هل عبد الله في الدّار". فالذي يوجب عموم المسألة دخول 'من' لأنّها لا تدخل إلاّ على واحد منكور في معنى الجنس " (السيرافي، الكتاب II، 275، هامش 2)

وعلى هذا الأساس نلاحظ أنّ النّحاة طرحوا القضيّة بين شيئين أحدهما حاضر في اللفظ والآخر غائب منه ومنويّ مقدّر.

2.1 قيام الخبر على تقدير السّؤال : الأخبار وضعت جوابات للاستفهام

حدّث النّحاة عن معاني مختلف أدوات النّفي ووجوه استعمالها، وجرّهم ذلك عرضا إلى الكشف عن أصول التّرابط بين أجزاء الخطاب. فقد ذكر المبرّد أنّ " 'لا' إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين " (المقتضب IV، 357).لكنّ التّفسير الذي قدّمه لهذه الظّاهرة الإعرابيّة تجاوز ما كنّا نقدّر، فهو لم يقمه على الخصائص المعنويّة للاّم ولا على بعض ما يتعلّق بأمور الجملة التي ترد فيها، بل تجاوزها إلى اعتبار ما ليس له أيّ ذكر في صيغة المقال، قال : " **إنّما وضعت الأخبار جوابات للاستفهام**، إذا قلت

"لا رجل في الدّار" لم تقصد إلى رجل بعينه، وإنّما نفيت عن الدّار صغير هذا الجنس وكبيره، فهذا جواب قولك "هل من رجل في الدّار" لأنّه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره " (المقتضب IV، 357).

ولئن كان اعتبار الزّوج من الكلام القائم في التّخاطب على السّؤال والجواب وهما حاضران في اللفظ من الأمور التي تدرك بالبديهة فإنّ القول باعتبار الإخبار ناتجا عن السّؤال المقدّر المنويّ أمر أقلّ بداهة، هذا إن لم يحمل على الغرابة والادّعاء. فإذا استدعينا الرّسم الذي مثّلنا به الشّكل النّمطيّ للاستفهام وجوابه أمكن أن نجعل بإزائه هذا الشّكل الفرعيّ الذي وضعوه لتفسير الفرق بين مختلف طرق النّفي وقد رمزنا إلى الاستفهام المقدّر بجعله في إطار بخطّ منقّط على النّحو التّالي:

رسم عدد 1 :	استفهام	جواب استفهام = إخبار
رسم عدد 2 :	استفهام	جواب استفهام = إخبار

ويمكن أن نخلص من كلام المبرّد إلى أنّ كلّ خبر إنّما يكون بحسب صورة السّؤال المقدّر. وقدّم المبرّد مجموعة من الجمل المنفيّة جعلها جوابا لما يقابلها من السّؤال :

(1) لا رجل في الدّار جواب عن هل من رجل ؟

(2) ... ومن الخلف أن تجيب عن : هل من زيد ؟ [1]

(3) لا رجل في الدّار ولا امرأة جواب عن أرجل في الدّار أم امرأة ؟

(4) لا زيد في الدّار ولا عمرو جواب عن أزيد في الدّار أم عمرو ؟

(5) لا رجلُ في الدّار جواب عن أرجل في الدّار أوهل رجل في الدّار

---

1 – لا نرى أنّ الجواب عن "هل من زيد" خلفا ، لأنّ "من" متى دخلت على العلم أفقدته التّعريف ، شأنها شأن التثنية والجمع ! وبالتّالي فإنّك إذا قلت "لا زيد في الدّار" تكون قد نفيت الزّيود باعتبارهم جنسا ، فكأنّك قلت " لا أحد يدعى زيدا في الدّار" .

وبإمكانك أن تجعل العلاقة التي حدّث عنها المبرّد في مستوى الصّيغة ذاهبا إلى جعل تناسب أو تحكّم بين الصّيغتين بأنّ تقول إنّ صيغة الخبر تكون على قدر صيغة السّؤال أو بأن تقول إنّ صيغة السّؤال المقدّر تتحكّم في صيغة الخبر.

على أنّنا نرى أنّ هذا التّحكّم يتجاوز نوعيّة الصيّغة ليشمل النّشأة والتّولّد ذاته، فيكون كلّ خبر إنّما هو ناتج عن السّؤال المقدّر أو جوابا عنه، ثمّ تتحكّم صيغة السّؤال في صياغة الخبر فتوجّهه الوجهة المناسبة، وبالتّالي يمكن أن نرجع الكلام إلى الأصل التّالي :

إذا كان خبرا إلى : (سؤال صريح أو مقدّر) + خبر

وإذا كان استفهاما إلى : (إخبارصريح أو مقدّر) + استفهام

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأصول التي تتحكّم في قواعد الخطاب وفي العلاقات بين الجمل ليست معروضة في الفصول والأبواب عرضا صريحا منظّما لأنّها لم تكن مقصد حديثهم ذاته، لكنّها جاءت مبثوثة في طيّات الفصول، كما أنّ التّصريح بها والنّصّ عليها كان بحسب حاجة الأبواب والمسائل إليها : وربّ أصل بقي ضمنيّا أو كالضّمنيّ، لكنّ حديثهم ساقنا إليه سوقا.

2.1 الجواب على مقدار السّابق من الكلام

جعل النّحاة الجواب على إحدى صورتين : فإمّا أن يكون ابتداء وإرجاعا للكلام إلى أوّله على حدّ عبارةِ المبرّد وإمّا أن يكون مبنيّا على صيغة السّؤال ومن ذيولها :

"وكذلك يردّ عليك الجواب فيقول : القصيرُ ونحو ذلك... **لأنّ الكلام يرجع إلى أوّله.** ألا ترى لو أنّ قائلا قال : كيف أصبحت أو كيف كنت ؟ لكان الجواب أن تقول : صالحا، لأنّ كيف في موضع الخبر كأنّه قال : أصالحا أصبحت أم طالحا **فأجبته على مقدار ذلك.** ولو قلت : صالح ونحوه لجاز، تدع كلامه وتبتدئ كأنّك قلت : أنا صالح، وكذلك يجوز : ألقرشيُّ أم الثّقفيُّ، تركت كلامه وابتدأت " (المقتضب II، 311).

فالحالات التي ورد فيها الجواب اسما مرفوعا اعتبرت تركا لكلام السّائل وابتداء في كلام جديد في حين اعتبرت الحالات التي ورد فيها الجواب اسما منصوبا محمولا على كلام السّائل ومبنيّة عليه.

3.1 لكلّ إخبار سؤال يناسبه : الاستفهام رائز لتفسير صيغة الإخبار

وعقد النّحاة علاقة تناسب بين كلّ صيغة من صيغ الإخبار وصيغة السّؤال الصّريح أو الضمنيّ الذي يوافقها، كما دأبوا منذ سيبويه على الجمع بين صيغة الخبر، موضوع الإشكال المراد تفسيره، والسّؤال المقدّر الذي يعتبر الخبر جوابا عنه، ومن الحالات التي عمدوا فيها إلى تقدير السّؤال لتفسير صيغة الإخبار ما نقله سيبويه عن الخليل : "قال الخليل : أستقبح أن أقول هذه مائة ضربُ الأميرفأجعلَ الضربَ صفة فيكون نكرة وصفت بمعرفة، ولكن أرفعُه على الابتداء، كأنّه قيل له "ما هي؟" فقال: "ضرب الأمير" (الكتاب I، 121).

من حالات تفسير الخبر بالسّؤال أيضا ما ورد في باب "ما تستوي فيه الحروف الخمسة" ، وذلك قولك "إنّ زيدا منطلق العاقلُ اللبيبُ"، فـ"العاقلُ اللبيبُ" يرتفع على وجهين : على الاسم المضمر[2] في "منطلق" كأنّه بدل منه فيصير كقولك :"مررت به زيدٌ" إذا أردت جواب "بمن مررت؟"، فكأنّه قيل له "من ينطلق؟" فقال "زيدٌ العاقلُ اللبيبُ"، وإن شاء رفعه على "مررت به زيدٌ" إذا كان جواب "من هو؟" فتقول : "زيد" كأنّه قيل له "من هو؟" فقال "العاقلُ اللبيبُ" (الكتاب II، 147).

فحالة الحمل على الرّفع أرجعت إلى ما أرجع إليه البدل من تصوّر قيام الخطاب على حركيّة مرّ بمقتضاها بمرحلتين :

- الإضمار في مرحلة أولى اعتمادا على توفّر الدّليل،
- العدول عن ذلك الإضمار إلى الإظهار بعد تبيّن ما يستوجب مراجعة الخطّة الأولى.

وأنت تلاحظ أن ما يقدّر من السّؤال يفضي إلى اختراق البنية العامليّة، وبالتّالي إلى تعدّد الكلام، إذ يصبح بحكم المقاييس الصّناعيّة كلامين أي جملتين لا كلاما واحدا. لكنّ سيبويه يضيف " وإن شاء نصبه على الاسم الأوّل المنصوب "

وممّا حدّث به سيبويه عن تقدير السّؤال وربط صيغة الخبر بصيغة السّؤال المقدّر قوله : "واعلم أنّه قبيح أن تقول "مررت برجل لا فارس" حتّى تقول : "لا فارس

---

2 – هو ضرب من الضّمائر ليس بالمقدّرة ولا المستترة اعتبروه في المشتقّات مستكنا في المشتقّات وأطلق عليه سيبويه اسم المضمر بالنّيّة (انظر مبحث الإضمار في الباب الرّابع من القسم الرّابع).

ولا شجاع "... وذلك أنّه جواب **لمن قال أو لمن تجعله ممّن قال** : "أبرجل شجاع مررت أم بفارس" وكقوله "أفارس زيد أم شجاع" (الكتاب اا، 305)

ومن الأمثلة عن ربط صيغة الخبر بصيغة السّؤال المقدّر يمكن أن نذكر:

- إنّ في الدّار أخوك [كذا] قائما، كأنّه قال: من الذي في الدّار ؟ (الكتاب اا، 148)
- من قال : "لا غلام ولا جارية، قال : ألا غلام وألا جارية ؟ (الكتاب اا، 307)
- لا أحد فيها إلاّ عبد الله، جواب لقوله : هل من أحد ؟ (الكتاب اا، 317)

3.1 قيام الكلام على تقدير السّؤال عند سيبويه

أرجع سيبويه الكلام نشأة وصياغة إلى السّؤال صريحا أو مقدّرا، وأبقى الأمر في السّؤال على عمومه. وممّا يجمّل هذا التّعميم ويزيّنه أنّ صاحبه طرح القضيّة في مستوى الشّائع من الخطاب إنتاجا وصياغة وتأويلا ولم يقيّده بنوع خاصّ من الكلام كالنّصوص الأدبيّة الفنّيّة، وإن كانت واقعة تحت طائلته، أمّا النّظريات الحديثة فإنّها قد انطلقت في معظمها من النّصوص الأدبيّة، وهي نصوص لا يمكن أن تفضي، بحكم خصوصيّتها، إلى اكتشاف القوانين العامّة للخطاب، وبالتّالي فإنّها ستوجّه الأمر إلى نتائج لا تلائم إلا ذلك النّوع من النّصوص.

2. بناء الاستفهام على الخبر

سبق أن رأينا أنّ القول بتقدير السّؤال قبل الإخبار من باب الخروج عن الشّكل النّمطيّ للاستفهام من وجه واحد يتمثّل في تغييب صيغة السّؤال من اللفظ واعتباره مقدّرا منويّا، لكنّ هذا الخروج عن الشّكل النّمطيّ ليس الصّورة الوحيدة الممكنة، وذلك أنّهم كما ذهبوا إلى بناء الخبر على تقدير السّؤال فإنّهم ذهبوا أيضا إلى بناء السّؤال على الخبر كما سنبيّن في الفقرات اللاحقة.

1.2 قيام السّؤال على الخبر

لا يمثّل "قيام السّؤال على الخبر" عكس " قيام الخبر على تقدير السّؤال"، فالأوّل أمر أرجعه النّحاة إلى الإطلاق وفسّروا به كنه الخبر والغرض منه. أمّا الثّاني فهو بمثابة الخروج عن أصل الاستفهام، وذلك أنّ المستفهم في الأصل يستخبر عن مجهول، ولا يعقل أن يكون سؤاله مسبوقا بإخبار عمّا يستفهم عنه، لكنّ المستفهم قد

يأتي ذلك : " ألا ترى أنّه يقول "مررت بزيد" فتقول "أزيدٍ" وإن شئت قلت في الإنكار "أزيدنيه" وكذلك تقول في النّصب والرّفع، وإن شئت أدخلتها على كلام المخبر ولم تحذف منه شيئا وذلك إذا قال "مررت بزيد" قلت "أمررت بزيد؟" ولا يجوز ذلك في هل وأخواتها. ولو قلت "هل مررت بزيد" كنت مستأنفا، ألا ترى أنّ الألف لغو" (الكتاب IV، 176)، يقصد بالاستئناف الابتداء في الجملة لا ربطها بجملة سابقة. وأنت تلاحظ أنّ هذا الكلام أفسح المجال لبناء الاستفهام على خبر سابق.

2.2 الاستفهامات وضعت جوابات للأخبار

فالمتوقّع أن يقال إنّ الإخبار جعل جوابا للاستفهامات، لكنّ الكلام الذي نقلناه عن سيبويه بيّن إمكانيّة قيام عكس ذلك، وأضاف المبرّد حالة أخرى من الحالات يكون فيها الاستفهام محمولا على خبر سابق، قال : "اعلم أن رجلا لو قال لك : "رأيت زيدا" فلم تدر أيّ الزيود هو، لكان الجواب أن تبتدئ فتقول " ألقرشيُّ أم الثّقفيُّ أم الطويلَ أم القصيرَ " (المقتضب II، 311).

اعتبرالمبرّد الاستفهام الذي بعد الكلام السّابق، والكلام السّابق خبرٌ، جوابا، فهل يكون الاستفهام جوابا : إنّ هذا يدلّ على أنّهم يعتبرون أنه الجواب ليس بمعنى الإجابة عن السّؤال وإنّما هو الشّيء الذي يتلو المتقدّم ضرورة، ونحن نرجّح أنّ هذا الكلام من المواطن التي تبيّن أنّهم قد يقصدون بالعبارة معنى ليس المعنى الذي أصبحنا نتمثّله منها، فإذا حملت عبارة الجواب على هذا المعنى القائم على الاقتضاء بين الجزأين أدركت مغلقات جميع العبارات التي تقوم على الجمع بين["س" وجواب "س"]، ومن هذا الباب ندرك أساس ذلك التمييز الذي أشرنا إليه من اختلاف جواب النّداء عن جواب المنادَى بقوله "نعم" أو ما شابهها من العبارات وندرك إرجاعهم العلاقة بين الشّرط وما يتعلّق به إلى علاقة الشّرط بجوابه، وهو ضرب من التّعليق لا نذكر أنّه يوجد في نحو من الأنحاء الغربيّة ولا نظريّة من النّظريات اللسانيّة الحديثة. فعلى هذا الأساس يجب أن نحمل جميع ما قيل بشأن الشّرط وجوابه والطّلب وجوابه والنّداء وجوابه.

ويمكن أن نقيم مسردا للمعاني والأساليب التي تقتضي جوابا والأساليب والمعاني التي تكون جوابا لها وأن نبحث عمّا يمكن أن يكون جوابا لـ"س" دون أن

يكون "س" وما يمكن أن يكون "س" دون أن يكون جوابا لـ"س" أي ما الذي يكون جوابا عن الشيء ولا يكون ذلك الشّيء وما الذي يكون الشيء دون أن يكون جوابه وما الذي يكون الشّيء وجوابه في آن.

للإجابة عن السّؤال السّابق يمكن أن ننطلق من تأمّل الأزواج التّلازميّة التّالية:

النّداء + جواب النّداء

القسم + جواب القسم

الطلب + جواب الطّلب

الاستفهام + جواب الاستفهام

ونحن نلاحظ في جميعها أنّ الأدوار تكاد تكون موزّعة توزيعا تكامليًا، فالشّيء لا يكون الشّيء تارة وجوابه أخرى : فالنّداء لا يمكن أن يكون جواب النّداء والعكس أيضا ممتنع، أمّا إذا اعتبرت ما ذكره المبرّد من كون الاستفهام جوابا للخبر فإنّك تلاحظ أنّهما يمكن أن يتبادلا الأدوار، وأنت تتأكّد من ذلك إذا استحضرت البنية المقابلة التي تعتبر الخبر جوابا للاستفهام.

كما نلاحظ أنّ الخروج عن الشّكل النّمطيّ للاستفهام وجوابه كان من جانبين أحدهما كون الإخبار مقدّرا منويًا والثّاني تقدّم الإخبار عن السّؤال. فإذا استدعينا الرّسمين السّابقين اللذين مثّلنا بهما الشّكل النّمطيّ للاستفهام وجوابه والشّكل الأوّل المتفرّع عنه أمكن أن نجعل بإزائهما شكلا فرعيًا آخر يمثّل بناء السّؤال على إخبار مقدّر منويّ قبله على النّحو التّالي :

رسم عدد 1 : [استفهام] [جواب استفهام = إخبار]

رسم عدد 2 : [استفهام] [جواب استفهام = إخبار]

رسم عدد 3 : [إخبار] [استفهام]

1.3 الجواب ردّاً للتّوهّم لا جوابا عن السّؤال

قد يكون الجواب ردّاً للتّوهّم لا جوابا للسّؤال :

" فإن قلت قد قال ذو الرّمّة :

تقول عجوزٌ مدرجِي متــــروّحا على بابها من عند أهلي وغاديا:

أذو زوجة بالمصر، أم ذو خصومــة أراك لها بالبصرة اليوم ثاويــا

فقلت لها : لا، إنّ أهليَ جيـــــرة لأكثبة الدّهنا جميعا وما لـــيا

وما كنت مذ أبصرتني في خصومة أراجع فيها يا ابنة العمّ قاضيا

قلت " ليس قوله "لا" جوابا لسؤالها بل ردّاً لما توهّمته من وقوع أحد الأمرين : كونه ذا زوجة وكونه ذا خصومة، ولهذا لم يكتف بقوله "لا" إذ كان **ردّ ما لم تلفظ به إنّما يكون بالكلام التّامّ**، فلهذا قال " "إنّ أهلي جيرة" البيت و"ما كنت مذ أبصرتني..." " (مغني اللبيب I، 42) .

لم تطرح قضيّة الاستفهام في هذا الموضع في نطاق الجملة الواحدة ولا في نطاق الزّوج المعروف : سؤال + جواب، وإنّما طرحت في مستوى أوسع هو مستوى نصّ الخطاب صياغة والمستوى القائم في ذهن السّائل معنى.

والأكثر طرافة وأهمّيّة في هذا الكلام هو الأصل الذي نصّ عليه ابن هشام في الصّورة التي تمّ عليها الجواب عن الاستفهام، وهذا الأصل هو قوله : **ردّ ما لم تلفظ به إنّما يكون بالكلام التّامّ**.

فالرّدّ على المستفهم يمكن أن يكون بإحدى طريقتين :

- ردّ على ما تلفّظ به المستفهم،
- ردّ على ما لم يتلفّظ به وإنّما توهّمه.

والردّ على ما تلفّظ به المستفهم يجوز فيه الجواب بالاقتصار على حرف من حروف الجواب (كمثل 'نعم' و'لا' ونحوهما) إذا كان الاستفهام قائما على التّصديق، أو بالعنصر من الجملة الذي هو حيّز الاستفهام (مثل جواب المجيب : "الآن" عن سؤال السّائل : "متى وصل زيد" أو جوابه : " بخير" عن سؤال السّائل : "كيف زيد").

أمّا الردّ على ما توهّمه دون أن يكون قد تلفّظ به فله صورة خاصّة سنعود إليها بعد التّعرّض لوضع هذا الأمر الذي لم يتلفّظ به المتكلّم السّائل.فأنّى للمجيب أن يعتبر في ردّه أمرا لم يتلفّظ به السّائل ؟

للإجابة عن هذا السّؤال نذكّر بقول ابن هشام فيه : " قلت ليس قوله "لا" جوابا لسؤالها بل ردًا لما توهّمته من وقوع أحد الأمرين : كونه ذا زوجة وكونه ذا خصومة، ولهذا لم يكتف بقوله "لا".

فقد ذهب صاحب المغني إلى أنّ المجيب عن الاستفهام قد لا يعتبر مجرّد ما ورد في اللفظ الذي صيغ فيه السّؤال، وإنّما يعتبر بالإضافة إلى ذلك ما يكون قد توهّمه من الأمور، وتستوقفنا هذه العبارة لعدّة أسباب :

- أولّها لم يهتمّ المجيب بما لم يتلفّظ به السّائل ؟
- والثّاني أنّى للمجيب أن يعرف ما توهّمه السّائل وما دار في خلده دون أن يكون قد تفوّه باللفظ الدّال عليه ؟

أمّا بشأن السّؤال الثّاني فنقول إنّ المجيب لا يقتصر على المعنى الذي يدلّ عليه لفظ السّؤال، بل يتجاوز ذلك إلى **الاستدلال** بصريح السّؤال على اعتبار ما يكون دائرا في خلد السّائل متوسّلا في ذلك بوسائل تتجاوز دلالة اللفظ ومعناه وتوجد في مقتضاه أو في المقام بمعناه العامّ، كعلاقة المتكلّم بالمخاطب ومعرفتهما بالمتحدّث عنه وبموضوع الحديث إلخ... فيبني المجيب جملة من الافتراضات يعتبر السّائل قد توهّمها، وهي عمليات معقّدة ترافق عمليّة السّؤال والرّدّ عنه بصورة خاصّة وجميع صور التّخاطب بصورة عامّة.

وأمّا عن السّؤال الأوّل فالجواب أنّ ابن هشام يعتبر أنّ غرض المجيب ليس دائما إفهام السّائل ما يسأل عنه، ومثل هذا الغرض قد يكون في مقام خاصّ (كالضّالّ يسأل عن الطّريق أو الموظّف يسأل...) وإنّما الغرض هو ذلك إلى جانب غرض آخر يختلف من مقام إلى آخر بحسب ما يقدّر المجيب أنّ السّائل قد توهّمه، ويكون ذلك عادة التّبرير أو التّعليل أو تبرئة الذّمّة أو دفع بعض ما توهّمه السّائل من سوء الظّنّ به.

فعمليّة الجواب كما قدّمها ابن هشام ليست إذن مجرّد عمليّة آليّة بسيطة تلخّص في شكل من قبيل [سؤال ——> جواب] بل هي عمليّة معقّدة متشعّبة ينقلب فيها الجواب عن السّؤال بمعناه النّحويّ ردًا على السّائل، وهذا الرّدّ ذو بعد مقاميّ تداوليّ أساسه التّفاعل بين السّائل والمجيب. فكيف يكون الرّدّ على ما توهّمه السّائل ؟

2.3 أثر كون الجواب عن المتوهَّم أو عن صريح السّؤال في صياغة الجواب

يجوز للمجيب متى كان قصده الجواب عمّا تلفّظ به السّائل أن يحذف ويختصر، فيقتصر على حرف من حروف الجواب، أو على العنصر الذي يمثّل موضوع السّؤال، أمّا إذا كان قصد المجيب الرّدّ على ما توهّمه السّائل دون أن يتلفّظ به فإنّ الرّدّ لا يمكن أن يكون إلاّ في صورة كلام صريح لا مجال للإضمار والحذف منه، وقد أكّد ابن هشام على هذا الفارق في صياغة الرّدّ وأبرزه باستعمال العبارة "إنّما" في قوله "**ردّ ما لم تلفظ به إنّما يكون بالكلام التّامّ**"، وكأنّه أدرك لطف هذه الملاحظة ودقّتها.فلم حلّ للمجيب الاختصار بالحذف والإضمار في الحالة الأولى ولم يحلّ له ذلك في الثّانية ؟

نعتقد أنّ هذا الفرق راجع إلى الفرق بين التّلفّظ والتّوهّم وتفاعل هذا الفرق مع شروط الحذف وقواعده :

فالمتلفّظ به أمر حادث مدرك، ويصبح معلوما معهودا، ويصبح مشتركا بين المتخاطبين، وحكم المعلوم المعهود بينهما حكم البيّن الثّابت،

أمّا المتوهّم فهو أمر يقدّر المجيب أنّه حادث في ذهن السّائل، وهو وإن قام على حساب فإنّه من باب الظّنّ والتّرجيح دون أن تكون له عليه الحجّة القاطعة والدّليل الذي لا يردّ، فلئن قام المتوهَّم في ذهن المتكلّم فلا شيء يثبت أنّه كذلك في ذهن المخاطب.

وإذا علمنا أنّ أصل الحذف وجوب توفّر القرينة والدّليل على العنصر المحذوف أدركنا سبب إمكان الحذف متى كان الجواب متعلّقا بما تلفّظ به السّائل وامتناعه متى كان ردّا على ما توهّم المجيب أنّه خطر بذهن السّائل .

وممّا يؤكّد ما ذهبنا إليه في تفسير هذه الظّاهرة أنّ ما قام على التّوهّم يشترك مع الممتنع إضماره وحذفه في نفس الحكم، فالاستدراك أمر قائم - حسب ابن هشام - على التّوهّم، وفيه يمتنع إضمار ما تستدرك [3].

---

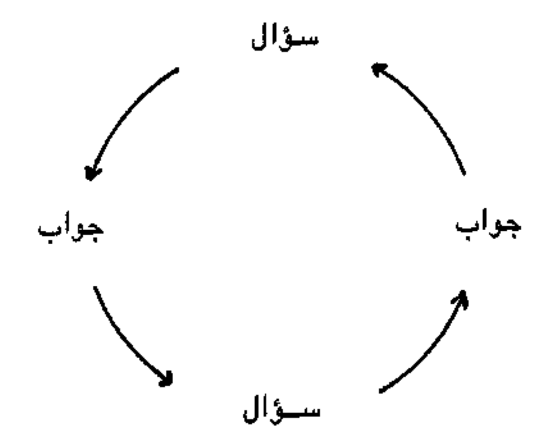
3 - انظر الاستدراك في مبحث الرّبط بالأدوات (القسم 2 الباب 4 الفصل 6، ص 556-584).

3.4 الجواب هو القوّة الدّافعة للخطاب

ثمّ إنّ اعتبار الاستفهام جوابا لخبر تارة والخبر جوابا للاستفهام أخرى، أمران يمكن أن يجتمعا، ومتى اجتمعا صارا القوّة المحرّكة لكلّ خطاب. وتفصيل ذلك على النّحو التّالي :

سؤال صريح أو ضمنيّ ——› جواب (إخبارعلى قدر مسألتك "سيبويه")
إخبار ——› سؤال (على مقدار أوّل الكلام [الخبر] "المبرّد)
فإذا جعلت السّؤال بداية، وهو أمر جائز، كان الشّكل التّالي :
سؤال ——› جواب ——› سؤال
وإذا جعلت الجواب بداية، وهو أمر جائز، كان الشّكل التّالي :
جواب ——› سؤال ——› سؤال

ولو وقعت هذه المسألة بين يدي الخليل بن أحمد وأراد إرجاع الشّكلين إلى واحد لما ارتأى لتمثيلها سوى رسم الدّائرة باعتبارها خطّا ليس له بداية ولا نهاية، وبالتّالي يمكن أن تكون كلّ نقطة منه بدايته أو نهايته على النّحو التّالي :



وإذا كان السّؤال جوابا عن خبر، وكان الخبر جوابا عن سؤال أمكنك أن تقول إنّ كلّ مرحلة من مراحل الخطاب إنّما هي جواب عن أمر سابق. فإذا بالخطاب ينقلب في كلّ نقطة منه قوّة سابقة تحدث في النّقطة اللاحقة نتيجة أو جوابا يمكن أن يصبح هو بدوره قوّة تحدث من جديد جوابا آخر : ومتى استقام هذا الشّكل آل الخطاب آلة مولّدة لا تبتعد كثيرا عن حقيقة الآلات المولّدة.

خاتمة الفصل

من الشّائع في مختلف الأنحاء والدّراسات التي تناولت الاستفهام بالبحث إقامة علاقة بين الاستفهام وجوابه ، واعتبر النّحاة العرب أنّ الاستفهامات وضعت جوابات عن الأخبار لكنّهم اعتبروا بالإضافة إلى ذلك الأخبارَ جوابات عن الاستفهام، وفي هذا التعالق بين الأخبار والاستفهامات واستدعاء بعضها لبعض تكمن طرافة المنوال الذي جمعوا فيه بين هذين الأسلوبين فحقّقوا به وجها آخر من الوجوه التي تقوم عليها عمليّة التّواصل - بما في هذه العبارة من الدّلالة اشتقاقيّا على معنى الاشتراك والتّبادل - ، وقد رأوا في الاستفهام رائزا لتفسير صيغة الإخبار وتعيين حيّز المخبر عنه كما رأوا في الجواب ردّا لما يقدّره المتكلّم في ذهن المخاطب من التّوهّم: وعلى هذا النّحو أرجعوا الاستفهامات والأخبار إلى ضرب آخر من الأبنية التخاطبيّة القائمة على ثنائيّة الموضع ورأوا فيها قوّة من القوى الدّافعة لحركة التّخاطب .

الفصل الثّالث

وظائف الجملة في مستوى النّصّ
جملة الجواب صيغة ومعنى

0. تقديم

رأينا في الفصلين السّابقين أنّ بناء الجواب على الاستفهام هو من قبيل علاقة التّلازم بين الكلامين التي يشهد على قيامها الاستقراء والملاحظة، كما بيّنا أنّ علاقة الشّيء بجوابه لم تكن مقتصرة على الاستفهام وما يقتضيه من الردّ عن سؤال السّائل إنّما هي من قبيل علاقة الشّيء بما يلازمه ويقتضيه، وقد ارتقى النّحاة بملاحظة هذه الظّاهرةً إلى مصافّ الشّكل النّظريّ المجرّد، وسنحاول في هذا الفصل النّظر في الصّيغة التي يمكن أن يرد عليها الجواب سواء تعلّق بالاستفهام أو بغيره من حيث أثر طبيعة المتقدّم في صيغة الجواب، وهي صيغة تقوم بالأساس على استعمال ما يسمّى بحروف الجواب.

وليس الغرض من تناول حروف الجواب في هذا الفصل الخوضَ في دقائقها المعنويّة والفوارق التي يقوم عليها استعمال بعضها دون بعض، إنّما غرضنا منها ما كان متعلّقا بترابط أجزاء الخطاب. وقد رأينا أنّ ما يتّصل به من القضايا لا يدخل الضيم عليه أن يكون الجواب معتمدا على هذا الحرف أو ذاك من حروف الجواب، إنّما هو بمثابة القاسم المشترك الجامع بينها لا يكاد يختلف فيه حرف عن حرف كبير اختلاف كما يبيّنه الجدول اللاّحق الذي جمعنا فيه معاني حروف الجواب. لذلك صغنا حديثنا عن هذه الحروف بحسب صلتها مجتمعة بما تكون جوابا عنه دون إفراد كلّ حرف بحديث خاصّ.

1. مسرد حروف الجواب ومعانيها

الحروف التي يجاب بها هي : نعم، بلى، أجل، إي، لا، كلاّ، جلل، بجل، جير. واعتبر ابن الحاجب صاحب "الكافية" منها أيضا الحرف "إنّ" (شرح الكافية IV، 426) وذكرها كذلك ابن يعيش (شرح المفصّل VIII، 121و124) . وقد حاولنا تلخيص معانيها اعتمادا على ما أورده ابن هشام في الجزء الأوّل من مغني اللبيب الخاصّ بمسرد الأدوات وقد عمدنا إلى ترتيبها بحسب ما تتّفق فيه من المعاني.

1- نعم : هي حرف تصديق ووعد وإعلام، فالأوّل بعد الخبر [مثبتا ومنفيًا] والثّاني بعد الأمر والنّهي وما في معناهما كالعرض والتّحضيض والثّالث بعد الاستفهام (مغني اللبيب I، 381).

2 - أجل : حرف جواب مثل نعم، يكون تصديقا للمخبر وإعلاما للمستخبر ووعدا للطّالب، وقيّد المالقي الخبر بالمثبت والطّلب بغير النّهي،... وعن الأخفش هي بعد الخبر أحسن من 'نعم' و'نعم' بعد الاستفهام أحسن منها " (مغني اللبيب I، 15) .

3 - إنّ حرف جواب بمعنى أجل تكون تصديقا للخبر وتحقيقا للسّائل (شرح المفصّل VIII، 124)

4 - إيْ : هي حرف جواب بمعنى 'نعم'، فيكون لتصديق المخبر ولإعلام المستخبر ولوعد الطّالب، ولا تقع عند الجميع إلاّ بعد القسم (مغني اللبيب I، 80).

5 - جلل : حرف بمعنى 'نعم'، حكاه الزّجّاج واسم بمعنى عظيم (مغني اللبيب I، 128)

6 - بجل : حرف بمعنى 'نعم'، واسم فعل بمعنى «يكفي» واسم مرادف لـ"حسب" حكاه الزّجّاج واسم بمعنى عظيم (مغني اللبيب I، 119)

7 - جير : حرف جواب بمعنى 'نعم'، (مغني اللبيب I، 128)

8 - لا : للاّم ثلاثة وجوه نافية وناهية وزائدة، والنّافية على خمسة أوجه اعتبر ابن هشام الرّابعَ منها حرف جواب، وهو " أن تكون حرفا مناقضا لنعم، وذكر أنّها تحذف الجمل بعدها كثيرا، يقال : " أجاءك زيد " فتقول : " لا " ، والأصل : « لا لم يجئ » (مغني اللبيب I، 262). ويمكن أن نحوّل العبارة " مناقض لـ'نعم' بالدّلالة بعد الإخبار على التّكذيب وعلى الإعلام بعد الاستخبار وعلى إبطال الوعد بعد الطّلب.

9- بلى : تختصّ بالنّفي وتفيد إبطاله، وذلك سواء كان النّفي مجرّدا من

الاستفهام أو مقرونا به وسواء كان الاستفهام حقيقيًا أو للتّوبيخ أو للتّقرير (مغني اللبيب ا، 120).

10 - **كلاّ** : عند الخليل وسيبويه والمبرّد وأكثر البصريين حرف يفيد الرّدع والزّجر ولا معنى لها عندهم إلاّ ذلك حتّى إنّهم يجيزون أبدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها وحتّي قال بعضهم : متى سمعت 'كلاّ' في سورة فاحكم بأنّها مكّيّة لأنّ فيها معنى التّهديد والوعيد (مغني اللبيب ا، 205).

ويمكن جعل هذه المعاني باعتبار معنى المتقدّم على الجواب في الجدول التالي:

		معاني حرف الجواب حسب كون الكلام السّابق :		
	حرف الجواب	إخبارا	استخبارا	طلبا
1	نعم	تصديق	إعلام	وعد
2	أجل	تصديق	إعلام	وعد
3	إنّ	تصديق	إعلام	وعد
4	إي	تصديق	إعلام	وعد
5	جلل	تصديق	إعلام	وعد
6	بجل	تصديق	إعلام	وعد
7	جير	تصديق	إعلام	وعد
8	لا	تكذيب	إعلام	إبطال الوعد
9	بلي	إبطال النّفي		
10	كلاّ	للرّدع والزّجر		

1. حروف الجواب في الدّراسات الحديثة جملة من نوع خاصّ

1.1 Tesnière : حرف الجواب جُميلة phrasillon .

يمكن أن ننطلق في البحث عن طبيعة حرف الجواب من الحلّ الذي اقترحه Tesnière في كتابه " Eléments de syntaxe structurale (94-95) عند مباشرة ما يسمّي في الأنحاء الغربيّة interjections ويوافقها في اللغة العربيّة

اسم الصّوت واسم الفعل. فقد اعتبر تلك الألفاظ بمثابة ما سمّاه phrasillons وقد عرّبها الشّريف بـ " جُميْلة " (خواطر، 225)، وفي اختيار Tesnière لهذا الحلّ ما فيه من القول بالمنزلة بين المنزلتين والإخلال بمبدإ التّفاصل في تصنيف الوحدات اللغويّة، إذ أنّه يقرّ بوجود ضرب من الوحدات هو من الجملة من جانب وليس منها من آخر ويضيف إلى أشكال الجمل شكلا يثقل شبكة التّصنيف. وهذا الاعتبار لا يصدق ولا يصحّ إلاّ إذا اعتبرت هذه العبارات قبل تحقّقها بالاستعمال، ثمّ إنّه إن صدق على عبارات من قبيل أسماء الأفعال وأسماء الأصوات لدلالتها على معناها دون الافتقار إلى ما قبلها ولا إلى ما بعدها كقول المتأوّه "آه" والمتأفّف " أفّ" فإنّ الشأنّ مختلف تماما في حروف الجواب فأنت لا تحصّل من قول القائل "نعم" إلاّ المعنى الإفراديّ الحاصل من هذه الكلمة وهومعنى لا يسمن ولا يغني.

2.1 بنفينيست : حرف الجواب عوض عن جملة

ذكربنفينيست أنّ "النفي باعتباره عمليّة منطقيّة أمر مستقلّ عن عمليّة القول، وله صيغة خاصّة هي في الفرنسيّة مثلا ne...pas لكنّ الأداة non (أي "لا") باعتبارها معوّضا لجملة substitut d'une proposition تصنّف، شأنها في ذلك شأن الأداة oui (أي "نعم") في قسم الصّيغ المتّصلة بعمليّة القول" (بنفينيست II، 84-85). واعتبر بنفينيست اللفظتين "oui" و"non" نائبتين عن جملة، وصنّفهما ضمن الأدوات المتّصلة بعمليّة القول، ولئن كنت لا تنازعه في الأمر الثّاني باعتبار أنّه يقوم على بديهيّة لكون جميع الوحدات اللغويّة لا تتجسّم إلاّ بعمليّة القول، وهو أمر أفرد به المؤلّف بعض الأدوات دون بعض تعسّفا كما بيّنّا في حديثنا عن إقصائه للجملة من مجال وحدات اللغة واعتباره إياها من وحدات الخطاب، فإنّ إرجاع حروف الجواب إلى عمليّة النيابة عن الجملة وتعويضها قابل للمناقشة، فهو وإن اختلفت التّسمية لا يبتعد كثيرا من مقترح Tesnière إذ أنّه يجعل إلى جانب الجملة نوعا آخر هو معوّض الجملة.

3.2 بلومفيلد : حرف الجواب جملة مختزلة phrase mineure .

من بين أنواع الوحدات اللغويّة التي حدّث عنها بلومفيلد في كتابه Language ما سمّاه بـ mot-phrase (Le langage، 163) أي الكلمة الجملة أو "اسم الجملة"

قياسا على اسم الفعل في النّحو العربيّ وما سمّاه بـ phrase mineure[1] وهي "الجملة التي تخرج عن الشكل الغالب[2] للجملة (Le langage، 167)، وجعل في هذا النّوع من الجمل مختلف صيغ الجملة التي تخرج عن الصّيغ النّمطيّة سواء قام ذلك الخروج على الاختزال بالحذف كما تدلّ على ذلك الأمثلة التي ذكرها (مثل : ici و ?quand و demain matin...) أو قام على ما يسمّى عندهم بـ interjections ويوافق عندنا أسماء الأفعال وأسماء الاصوات كما ذكرنا أعلاه، وجعل ضمن هذا النّوع من الجمل حروف الجواب من قبيل oui و non و si وذكر أنّه ليس للأخيرة مقابل في اللغة الانقليزيّة.

وفي هذا الكلام دليل على أنّ بلومفيلد اعتبر حروف الجواب من قبيل المعوّض للجملة وليس من قبيل العنصر المتبقّي من الجملة بعد تخفيفها واختزالها بالحذف. فيلتقي اختياره بالوجه الذي اختاره Tesnière وبنفينيست في معالجة حروف الجواب.

1.3 كون كلمات الجواب في النّحو العربيّ من قسم الحروف دليل على عدم قيامها جملة ومقتض لحملها على اختزال الجملة بالحذف

ومعلوم أنّ النحاة العرب قد اعتبروا مقابل oui/non في العربيّة أي "نعم" و"لا" وكذلك سائر ألفاظ الجواب أدوات تنتمي إلى قسم الحروف، وللاستدلال على كون كلمات الجواب ليست جملا ولا أعواضا للجمل يمكن أن نقتصر على عدّهم إياها من قسم الحروف، ومعلوم أنّ الكلام لا يستقيم كلاما متى بني على الحرف الواحد ولا حتّى على الحرف والاسم : وكونها من قبيل الحروف يجعلها بمقتضى حدّ الحرف محتاجة إلى غيرها لكون معنى الحرف حاصلا في غيره، كما أنّه يجعلها غير صالحة لأن تعوّض عنصرا اسميّا أو جملة، إذ أن جميع المعوّضات التي من هذا القبيل تكون

1 – بدا لنا شبه بين العبارة التي استعملها بلومفيلد minor sentence (Language، 176) والعبارة phrasillon التي استعملها Tesnière للتّعبير عن هذا النّوع من الصّيغ اللغويّة ، لكنّ ناقل كتاب بلومفيلد إلى الفرنسيّة لم يستعمل صيغة التّصغير التي استعملها Tesnière وفضّل السّلامة فاستعمل phrase mineure ، وهي عبارة لا تزيد التّسمية الانقليزيّة وضوحا .

2 – استعمل بلومفيلد في النّسخة الأصليّة (Language، 176) العبارة favourite sentence-form ، وواضح أنّ هذه التّسمية تقوم على الغلبة في الاستعمال ولا صلة لها بالتّفضيل لذلك اقترحنا ترجمتها بالغالبة ، ولم نترجمها بالأصليّة خشية إدخال التّقابل بين مفهوم الأصل ومفهوم الفرع .

من صنف الأسماء، ولا يمكن أن يعترض على ما قلنا بنيابة حرف النّداء عن الفعل " أنادي " لأنّ ذلك من قبيل الحذف الذي لا يمكن إظهاره فهو من باب تفسير المعنى وليس من باب تقدير الإعراب على حدّ عبارة ابن جنّيّ (الخصاص ا، 279-284) وبين البابين فرق.

ثمّ إن من شروط النّيابة والتعويض عدم اجتماع المعوِّض والمعوَّض، وهو شرط لا يتوفّر في صور استعمال "نعم" و"لا" وتلك متى جمع الجواب بين حرف الجواب ولفظ الجملة المجاب بها في مثل الجواب المجيب بـ" نعم جاء " عن " أجاء زيد؟". لذلك اعتبر النحاة العرب أنّ استعمال هاتين اللفظتين قائم على عمليّة الحذف لأنّ إظهار المحذوف أمر ممكن بخلاف الجمع بين المعوِّض والمعوَّض فإنّه أمر ممتنع (وهذا أساس الفرق بين الحذف من ناحية والعوض كعدم اجتماع حرف النّداء وفعل النّداء في مثل قولك "يا أدعو زيدا / أدعو يا زيدا "). لذلك ذهبوا إلى اعتبار هذه الحروف مجرّد حروف حذفت الجملة بعدها لتقدّمها في الذّكر وتقدّم قرينة عليها.

وممّا يؤكّد القول باعتبار حروف الجواب جملا مختزلة اختزالا قائما على الحذف قول ابن هشام : " وإنّما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف، وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكأنّ الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغني عنها (مغني اللبيب ا، 43). فهذا الكلام يدلّ على أنّ بعد حرف الجواب جملة محذوفة، والحرف مجرّد حرف جواب وليس جملة ولا جُمَيْلة ولا حرفا ناب عن جملة وقام مقامها. وقول ابن هشام "كأنّ الجملة هنا مذكورة " لا يعني أنّ الحرف قام مقامها إنّما هو إشارة إلى قوّة دلالة القرينة على المحذوف، ومعلوم أنّ المحذوف متى توفّرت قرينته في حكم المذكور المتلفّظ به، فكأنّ الجملة مذكورة لتوفّر ما يغني عن ذكرها، والمغني عن ذكرها هو تقدّمها في الكلام السّابق.

2.3 إبهام حروف الجواب ليس من باب إبهام الظّروف ولا من باب إبهام الأسماء المبهمة

يمكن أن نعرّف اللفظ المبهم بكونه " لفظا لا يستعمل إلاّ متى توفّر مفسّر يرفع عنه الإبهام " وإذا علمنا أنّ المفسّر يمكن أن يكون مقاليًا نصّيًا بتقدمه في الذّكر أو – في حالات مشكوك فيها – بتأخره فيه (انظر الإحالة البعديّة في الباب السّادس من

القسم الرّابع ، ص 1213 - 1259) أمكن أن نتساءل عن منزلة حروف الجواب من المبهمات. ومن المعلوم أنّهم أقاموا قسم الظّروف المبهمة على عدم حصول معناها إلاّ بتركّبها إلى غيرها، واعتبروا أسماء الإشارة أسماء مبهمة لحاجة حصول معناها إلى المشار إليه إشارة حسّيّة، فيكون لنا عن الإبهام النّوعان التّاليان :

إبهام الاسم كأسماء الإشارة :

إبهام الظّروف كالذي في "بعد" و "عند" :

فإذا بحثت عن منزلة للإبهام الذي في حروف الجواب بين هذه الأنواع لاحظت أنّها لا تدخل في واحد منها، ويمكن التّأكّد من ذلك بفحص الصّورة التي يتحدّد عليها معنى حروف الجواب .

3.3 اختلاف إبهام حروف الجواب عن "إبهام" سائر الحروف

يمكن أن نعتمد على حدّ الحرف " من كون معناه حاصلا في غيره " لنرى فيه ضربا من الإبهام ونعتبره نوعا من أنواع المبهمات، فإذا استقام اعتبار الحروف من المبهمات (وهو الرّأي الذي ذهبنا إليه وغلّبناه عند تناول مبحث الإبهام في القسم الأخير من عملنا) أمكن أن نتساءل عن مدى صحّة اعتبار الإبهام في حروف الجواب من باب إبهام سائر حروف المعاني كالذي في الباء واللاّم، وذلك بفحص الصّورة التي يتمّ بها رفع الإبهام عنها. ويمكن أن نتصوّر لرافع الإبهام الحالات النّظريّة الثّلاث التّالية :

- بالكلام الذي قبله
- بالكلام الذي قبله وبالكلام الذي بعده
- بالكلام الذي بعده.

والحالة الثّالثة (انظر أسفله ص 830 - 832 في الفقرة الخاصّة بمعاني حرف الجواب وانظر ابن هشام مغني اللبيب ا، 381-382) تتمثّل في انعدام كلام متقدّم على حرف الجواب، وقد اختلف النحاة في تخريجها، فذهب بعضهم إلى اعتبار حرف الجواب لمجرّد التّأكيد فأخرجه بذلك عن الافتقار لكلام متقدّم، في حين حرص الآخرون على اعتباره جوابا عن سؤال مقدّر، فحافظوا بذلك على وحدة النموذج التّفسيريّ لحروف الجواب، فيكون حرف الجواب في هذه الحالة مفسّرا بما بعده، وقد يغري هذا الأمر باعتبار هذه الحالة أصلا للجمع بين مفسّرين لحرف الجواب : واحد

قبله (الكلام السّابق) وواحد بعده اعتمادا على التّدرّج التّالي :
أ – حرف الجواب مبهم محتاج إلى مفسّر.
ب – مفسّر حرف الجواب هو الكلام السّابق أي الكلام المجاب عنه.
ج – الكلام السّابق المجاب عنه قد يغيب من اللفظ فيؤتى بمفسّر حرف الجواب بعده.
د – إذا ذكر الكلام السّابق المجاب عنه قبل حرف الجواب وتكرّر ذكره بعده حمل ذلك على التّأكيد.

لكنّ الحالة الثّالثة لا تستقيم إلاّ إذا كنت من القائلين بجواز تأخّر المفسّر وصحّته، وقد ذهبنا في أكثر من موضع من هذا العمل إلى التّشكيك في صحّة ذلك وغلّبنا فساده على صحّته، فكيف يستقيم أمر تأخر ما يرفع الإبهام عن حروف الجواب ؟

– السّؤال المقدّر غائب من اللفظ حاضر في الذّهن، وهو لا يقدّر إلاّ متى توفّر علم المخاطب به (اذكر الشرط الأساسيّ في الحذف وتقدير المحذوف، الباب الخامس من القسم الرّابع).

– حمل الحالة التي لا يتوفّر فيها علم المخاطب بالسّؤال المقدّر على تغيير المتكلّم لخطّة التّخاطب (اذكر حركيّة خطّة التّخاطب، الفصل الثّاني من البابالسّابع من هذا القسم). فالمتكلّم في هذه الحالة يبني كلامه على اعتبار السّامع عالما بالسّؤال فيحذفه من اللفظ ويقدّره، ثمّ يشكّ في ذلك أو يتبيّن عكسه فيغيّر من خطّته فيذكر ما حذفه من اللفظ ويصرّح به، فيبدو الأمر في الظّاهر من قبيل تأخّر المفسّر عن المبهم لكنّه في الحقيقة ليس منه.

وعلى هذا النّحو يمكن أن نوسّع مفهوم الإبهام ليشمل حروف الجواب، فهي من قبيل الألفاظ المبهمة التي تدلّ على معناها الإفراديّ – شأنها في ذلك شأن سائر الوحدات اللغويّة الدّالّة – لكنّها عند التّحقّق والاستعمال تفتقر إلى ما يرفع عنها ذلك الإبهام فيكون ذلك بما تقدّم من المقال أي بلفظ الجملة التي جاء الحرف جوابا عنها . ونحن نرجّح أنّ هذا الأصل يمكن أن يوسّع ليشمل جميع أنواع الحروف إذا ذكرنا افتقارها للتّركّب وعدم اكتمال دلالتها مفردة ، بل إنّ هذا الأصل يمكن أن يوسّع ليشمل جميع الألفاظ إذا قابلت بين معناها الإفراديّ ومعناها التّركيبيّ.

4.3 حروف الجواب جمل مختزلة اختزالَ حذف

يشهد الاستقراء كما تقدّم أن ذكرنا على علاقة التلازم بين الاستفهام وجوابه، وهو يشهد أيضا على أنّ الصّيغة التي يكون عليها الجواب يمكن أن ترد على صورة من الصور الثلاث التّالية :

1 – جملة غير مقترنة بحرف جواب،

2 – جملة مقترنة بحرف جواب،

3 – حرف جواب غير مقترن بجملة.

ولئن كانت الحالة الأولى لا تشكل لقيام الاستئناف الكلام على الجمل فإنّ الحالتين الثانية والثّالثة تطرحان على التّرتيب قضيّة علاقة حرف الجواب بالجملة التي يقترن بها وقضيّة حرف الجواب متى جاء مفردا من حيث انتماؤه إلى صنف الجمل أو صنف الحروف ومن حيث الوجه في تحقّق معنى الجواب به.

فقد مكّنت قوّة مفهوم الحذف والتّقدير في النّحو العربيّ النّحاة من إرجاع ما خالف الأشكال النّمطيّة للجملة عند غياب بعض العناصر الضّروريّة لقيامها إلى أحد تلك الأشكال النّظريّة بتقدير العنصر المغيّب من اللفظ، ومن المواطن التي اعتنوْا فيها بهذه الظّاهرة الحالات التي توهم بانعقاد الكلام ممّا لا ينعقد منه عادة كقيامه على الحرف والاسم (كقيام جملة النّداء على حرف النّداء والمنادى) أو على مجرّد الحرف وقيام الجملة على حرف الجواب.

وذكر الرّضيّ أنّ جزأي الكلام يكونان ملفوظين كـ"زيد قائم " و"قام زيد" ومقدّرين كـ" نعم " في جواب من قال "أزيد قائم " أو "أقام زيد " (شرح الكافية I، 31)، وفي هذا الكلام قول صريح بحمل الجملة القائمة على حرف الجواب على الجملة المختزلة بالحذف : حذف منها عنصرا العمدة ولم يبق سوى حرف الجواب. ونقل ابن يعيش عن صاحب المفصّل حدّ الحرف من كونه " ما دلّ على معنى في غيره ومن ثمّ لم ينفكّ من اسم أو فعل يصحبه " (شرح المفصّل VII، 2) لكنّه استثنى من هذا الحدّ " مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف فجرى مجرى النّائب نحو قولك : نعم وبلى وإيْ وإنّه ويا زيد وقد في قوله كأن قد " (الإحالة السّابقة، ص 5)، وذكر ابن يعيش في شرحه لكلام المصنّف بأنّ الحرف لا معنى له في نفسه لذلك

استثنى المصنّف الحروف التي يجاب بها، وأضاف منبّها إلى أنّه " ربّما ظنّ ظانّ أنّ تلك الفائدة من الحرف نفسه **والفائدة إنّما حصلت بتقدير المحذوف** "... " فنعم قد أفادت إيجاب الجملة بعدها إلاّ أنّها قد حذفت لدلالة الجملة المستفهم عنها قبلها، **واللفظ إذا حذف وكان عليه دليل وهو مراد كان في حكم الملفوظ** " (الإحالة السّابقة، ص 6)، وفي ما سطّرنا ثانيا من كلام ابن يعيش تذكير بأصل الحذف ودليل على اعتبارهم حرف الجواب حرفا تبقّى بعد أن حذف من الجملة ما حذف.

على أنّ ابن يعيش أضاف قوله " قد ساغت الإمالة في بلى و'لا' لوقوع الكناية بهما في الجواب **بنيابتهما عن الجمل المحذوفة** " (الإحالة السّابقة، ص 7)، واعتبار الأمر قائما على النّيابة يفتح الباب إلى اعتبار حرف الجواب بدلا وعوضا للجملة المحذوفة، فإذا فتحت الباب لمثل هذا القول أفضى بك إلى اعتبار حرف الجواب جملة " أو جميلة " أي phrasillon على حدّ عبارة Tesnière باعتبار أنّ ما ناب عن الشيء يحفظ خصائصه وأهمّها انتماؤه إلى نفس القسم أو الصّنف. وهو قول يصحّ في حروف النّداء لقيام الأمر فيها على حذف ما لا يجوز إظهاره لكنّنا نستبعد انطباقه على حروف الجواب لقيامها على حذف ما يجوز إظهاره، ولو حملت حروف الجواب على النّيابة والعوض لأفضى بك إلى الجمع بين العوض والمعوّض.

ونحن لا نظنّ أنّ كلام النّحاة يرجع الجمع بين حرف الجواب وجملة الجواب إلى الجمع بين جملتين بل نرجّح أنه يقومه في نطاق جملة واحدة، فإذا اعتبرت المثالين التّاليين :

(1) هل جاء زيد ؟ نعم.

(2) هل جاء زيد ؟ نعم جاء

لاحظت أنّ الجواب في (2) جملة واحدة تتكوّن من : حرف الجواب 'نعم' + "جاء"، وأنّ العلاقة بين حرف الجواب والجملة التي بعده هي علاقة بيان لكنّه يجري في نطاق بنية عامليّة واحدة، وهذه الحالة تفضي إلى القول بأنّ رافع الإبهام عن حرف الجواب يأتيه من المتقدّم عليه ومن المتأخّر عنه، وهو أمر يفضي إلى القول بتأخّر المفسّر، فإذا رمنا وجها لدفع القول به أمكن أن نظفر به في ما ذهبنا إليه من التّغيير في خطّة التّخاطب بالعدول عن الاختصار إلى البيان والتّوضيح.

1.4 صلة حرف الجواب بالشكل : " س" + جواب "س"

في النّحو العربي شكل يربط بين كلامين بينهما علاقة اقتضاء وتلازم دلاليّة تداوليّة وليس بينهما علاقة عامليّة، من قبيل : " س" +جواب "س" (كما في : استفهام + جواب استفهام، طلب + جواب طلب، نداء + جواب نداء). وليس بين مكوّني هذا الشكل علاقة اقتضاء عامليّة، فوجود العنصر "س" لا يوجب وجود العنصر "جواب س" :

- "س" + جواب "س"
- "س" + 0

أمّا العنصر جواب "س" فهو لا يعتبر كذلك إلاّ متى توفّر العنصر "س" (لاحظ أنّ قولك " السّماء فوقنا " مثلا لا يمكن أن يعتبر جواب استفهام إلاّ متى سبق باستفهام من قبيل " أين السّماء ؟ ")، وبالتّالي فإنّ جواب "س" يكون دائما رهين وجود "س".

وأمّا حرف الجواب فهو يقتضي الشّكل " س" + جواب "س" اقتضاء، وإرجاعك هذا الاقتضاء إلى كونه حرف جواب من باب التّقرير وليس من باب التّفسير إذ هو بمثابة قولك " حرف الجواب يقتضي شيئا تجيب عنه لأنّه حرف جواب " .

ولعلّ السّبب في اقتضاء حروف الجواب لمجاب عنه راجع إلى خصائصها الدّلاليّة، فلئن دلّت بحكم معناها الإفراديّ أي دلالتها "المعجميّة" على الجواب فإنّها تبقى "فارغة" لا تدلّ على شيء ما لم تقترن بالكلام المجاب عنه، وهو ما يقرّبها من المبهمات في حاجتها إلى مفسّر متقدّم عليها، أو ما يرجعها إلى حالة من حالات الحذف، حيث لا يكون الحذف إلاّ بتوفّر الدليل والقرينة على العنصر المحذوف، فيكون شأنها في الافتقار إلى الكلام المتقدّم كشأن الجواب عن الاستفهام في المثال الثّاني، حيث قام الكلام المتقدّم قرينة على ما حذف :

(1) – من قابلت ؟ – قابلت زيدا.

(2) – من قابلت ؟ – زيدا.

(3) – من قابلت ؟ – * قابلت.

2.4 من صور الشّكل ["س" + جواب "س"] الخبر + جواب الخبر

ولسائل أن يسأل عمّا أضافه حديثهم هذا عن معاني حروف الجواب إلى الشّكل الذي أرجعت إليه جملة من الأساليب القائمة على التّلازم من قبيل الجزاء وجوابه والطّلب وجوابه والاستفهام وجوابه... والذي يمكن اختصاره في : "س" + جواب "س".

واضح أنّ هذا الشّكل هو الأساس النّظريّ الأصليّ الذي أقاموا عليه حديثهم عن حروف الجواب. لكنّ حديثهم عن هذه الحروف جاء متجاوزا لما تعودنا إرجاعه إلى هذا الشّكل، فلئن كنّا نجد الظّرف وجوابه والجزاء (الشّرط) وجوابه والأمر والنّهي وجوابهما والاستفهام وجوابه فإنّنا لم نعهد مثل هذا التّلازم بين الخبر وجوابه، وفي هذا تكمن الإضافة الأساسيّة الثّانية لهذا الحديث عن حروف الجواب :

فالخبر شأنه شأن سائر الأساليب الطّلبيّة يمكن أن يكون منطلق ردّ على المخاطب ردًا لغويًا متى وافق في نفسه ما يناسب التّصديق أو التّكذيب.

على أنّك متى قرنت بين الحالات التي يكون فيها ردّ الفعل اللغويّ عن الخبر بالحالات التي لا يكون فيها، وهي تلك الحالات التي لا يعقّب فيها المخاطب على ما يخبره به المتكلّم كنت مخيّرا بين حلّين :

- حلّ تقول فيه بتأثير الخبر في نفس المخاطب تارة (متى عقّب عليه بجواب لغويّ) وعدم تأثيره فيها أخرى (متى لم يعقب عليه بجواب لغويّ)
- حلّ تقول فيه بتأثير الخبر في نفس المخاطب في كلتا الحالتين (متى عقّب عليه بجواب لغويّ، ومتى لم يعقب عليه به)، وتحمله، رغم غيابه في اللفظ على الوجود في النّيّة والتّقدير، مرجّحا إطلاق الشّكل [" س" + جواب "س"] وإن كان "س" خبرا.

3.4 معنى الجواب يقوم بما قبله لا به ذاته

على أنّه مهما كان عدد المعاني التي تكون للجواب (معنيان حسب سيبويه أو ثلاثة حسب ابن هشام أو أربعة حسب بعض النّحاة) فإنّه من المفيد أن نلاحظ أنّ النّحاة العرب منذ سيبويه قد اعتبروا أنّ المتحكّم في ذلك المعنى إنّما هو الكلام الذي قبله : فبعد الخبر التّصديقُ، وبعد الطّلب (أمرا ونهيا) الوعدُ، وبعد الاستفهام الإعلامُ، وبعد التّأسيس التّوكيدُ. وفي هذا دليل على أنّهم قد أقاموا نظرياتهم

التأويليّة على تصوّر يتجاوز ضيّق المعنى الحاصل من صياغة العبارة إلى معطيات أخرى توجّه ذلك المعنى وتتحكّم فيه، بل وتنشئه إنشاء.

فالنّظريّة التأويليّة التي أقاموها تراعي، حسب حديثهم عن معاني حروف الجواب، ثلاثة معطيات وتعتبر أنّ المعنى يكون حصيلة ثلاثتها مجتمعة :

أ – الصّيغة اللفظيّة التي ترد عليها العبارة،

ب – السّياق المقاليّ النصّي الذي ترد فيه العبارة أي الكلام المتقدّم عليها،

ج – السّياق المقاميّ المادّي الذي تستعمل فيه العبارة.

4.4 معاني الجملة المصدّرة بحرف الجواب : وظائفها النّصيّة

ذكر ابن هشام لحرف الجواب " نعم " ثلاثة معان : " تصديق ووعد وإعلام " (مغني اللبيب ، 381) ، وفصّل حكم كلّ معنى على النّحو التّالي :

" فالأوّل [أي التّصديق] بعد الخبر كـ"قام زيد" و"ما قام زيد".

والثّاني [أي الوعد] بعد "افعل" و"لا تفعل" وما في معناهما نحو هلاّ تفعل و"هلاّ لم تفعل" وبعد الاستفهام، في نحو "هل تعطيني"، ويحتمل أن تفسّر في هذا بالمعنى الثّالث.

والثّالث [أي الإعلام] بعد الاستفهام في نحو "هل جاءك زيد" ونحو " ونادى أصحاب الجنّة أصحاب النّار أن قد وجدنا ما وعدنا ربّنا حقّا فهل وجدتم ما وعد ربّكم حقّا، قالوا : نعم." (الأعراف 7 : 44)[3] و" فلمّا جاء السّحرة قالوا لفرعون : أإنّ لنا أجرا، إن كنّا نحن الغالبين. قال : نعم " (الشّعراء، 26/ 41، 42)[4].

وذكر ابن هشام معنى رابعا منسوبا إلى قائل مجهول، قال : " وقيل : وتأتي للتّوكيد إذا وقعت صدرا، نحو " نعم، هذه أطلالهم " والحقّ أنّها في ذلك حرف إعلام، وأنّها جواب لسؤال مقدّر، ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام البتّة، بل قال : " وأمّا نعم فعدة وتصديق و وأمّا "بلى" فيوجب بها بعد نفي "، كأنّه رأى أنّه إذا قيل " هل قام زيد "فقيل "نعم " فهي لتصديق ما بعد الاستفهام، والأولى ما ذكرناه من أنّها للإعلام، إذ لا يصحّ أن تقول لقائل ذلك صدقت، لأنّه إنشاء لا خبر" (ابن هشام : مغني اللبيب، 1/

3 – وردت الآية مختصرة فأكملناها لتستقيم قيمة الشّاهد .

4 – الملاحظة السّابقة .

381، 382). ويمكن أن نلخّص المعاني السّابقة في جداول على النحو التّالي :

- عند سيبويه :

الكلام الذي قبل حرف الجواب	معنى حرف الجواب
الخبر	التّصديق
الأمر والنّهي	الوعد

- وعند ابن هشام :

الكلام الذي قبل حرف الجواب	معنى حرف الجواب
الخبر	التّصديق
الأمر والنّهي	الوعد
الاستفهام	الإعلام

- وعند آخرين :

الكلام الذي قبل حرف الجواب	معنى حرف الجواب
الخبر	التّصديق
الأمر والنّهي	الوعد
الاستفهام	الإعلام
- 0 - (إذا وقعت صدرا)	التأكيد

المقارنة بين الحلول الثلاثة :

تلاحظ فيما قدّمه سيبويه اختصارا وشمولا في حين أنّ ما قدّمه ابن هشام يمكن أن يعتبر تفريعا وتفصيلا، لكنّه تفصيل يمكن الاستغناء عنه بإرجاع الإعلام إلى التّصديق، على أنّ هذا التفصيل لا يفسد وحدة الشّكل المفسّر لاستعمال حروف الجواب القائم على إحدى حالات الإبهام المتمثّلة في الحذف.

أمّا الرّأي الثّالث الذي نقله ابن هشام عن بعض النّحاة، دون أن يسمّيهم، فهو يقوم على تفريع يفسد وحدة الشّكل المفسّر لاستعمال الجواب إذ يجعل لها شكلين:

أ - شكل يجعلها - مثل مذهب سيبويه وابن هشام - راجعة إلى الإبهام القائم على الحذف والذي بمقتضاه تكون هذه الحروف حروف جواب تقتضي كلاما سابقا هي جواب عنه.

ب - شكل يصرفها إلى تأكيد الكلام الذي بعدها، وبالتّالي فإنّه يخرجها كلّيّا من حروف الجواب ومن شكل الكلام المقتضي لكلام متقدّم عليه، وقد كفانا ابن هشام مؤونة الرّدّ على أصحاب هذا القول. فقد ذهب كما تقدّم إلى اعتبار الحرف "نعم" الوارد صدرا في مثل : "نعم هذه أطلالهم " أنّها حرف إعلام وجواب عن سؤال مقدّر.

ولا يخفى ما في هذا التخريج من قوّة ورشاقة، فهو يحفظ وحدة حروف الجواب، فتكون هذه الحروف كذلك دائما، فإن تصدّرت الكلامَ وانعدم من اللفظ ما هي جواب عنه اعتبر محذوفا وقدّر، وبذلك فإنّه يسلم من جعل الحرف الواحد حرفين اثنين، ولو فعل لأفضى به الأمر إلى القول بوجود نوعين من "نعم" : واحدة حرف جواب متى كانت على كلام سابق وأخرى حرف توكيد متى وقعت صدرا، وقل نفس الشيء بالنّسبة إلى الحرف "لا".

واعتبار هذه الحروف هي وما بعدها جوابا عن كلام متقدّم عليها أمر تقود إليه الملاحظة المباشرة، وهو أمر مستقرّ معروف في النّحو العربي وفي غيره من الأنحاء، لكنّ النّحاة العرب تجاوزوا هذه الوظيفة السّطحيّة البديهيّة إلى ملاحظة أمر آخر أكثر دقّة ولطفا، وهو أنّهم رأوا في الجواب هذا من المعاني بحسب معنى الكلام المجاب عنه : فبعد الخبر يكون الجواب تصديقا وبعد الطّلب أمرا ونهيا يكون وعدا وبعد الاستفهام يكون إعلاما. وفي تفصيل هذه المعاني للجواب بهذه الحروف تكمن الإضافة الأساسيّة الأولى لهذا الحديث عن حروف الجواب.

على أنّك إذا علمت أنّ الجواب بهذه الحروف قد يستغنى عن هذه الحروف تساءلت عن مصدر معاني الجواب هذه : هل هي حادثة عن ذكر هذه الحروف أم هل هي حادثة حدوثا مستقلاً عن ذكرها، وللتّأكّد من ذلك يمكن الانطلاق من الأمثلة التّالية، وهي وإن كانت أمثلة مصنوعة فإنّ ما يشفع لها هو يسر استعمالها في مقام حقيقيّ :

(1) أ – جاء زيد.
ب – نعم جاء.
ج – نعم
د – جاء.
(2) أ – كلْ ممّا يليك
ب – نعم، آكلُ ممّا يليني
ج – نعم
د – آكلُ ممّا يليني
(3) أ – لا تعجَلْ
ب – نعم، لا أعجَلُ
ج – نعم
د – لا أعجَلُ

فالسّامع يمكن أن يعقّب على (أ) من كلّ مجموعة بالجواب (ب) من نفس المجموعة جامعا بين حرف الجواب والكلام المجاب به، أو بالجواب (ج) مقتصرا على حرف الجواب "نعم"، أو بالجواب (د) مقتصرا على الكلام المجاب به، وذلك دون أن يؤثّر حرف الجواب في معنى الجواب : فـ (ب) و (ج) و (د) في المجموعة (1) تفيد التّصديق على حدّ سواء، و(ب) و (ج) و (د) في المجموعة (2) تفيد الوعد، و (ب) و (ج) و (د) في المجموعة (3) تفيد الإعلام.

فإذا صحّ ما قدّمنا أمكن أن نرفع الأمر إلى مستوى الجواب عن هذه الأساليب، مطلقا بصرف النّظر عن ذكر حرف الجواب أو عدم ذكره، ومثل هذا التّعميم يزيد من قوّة التّحليل الذي وضعه النّحاة العرب لمعاني الجواب.

5.4 ما يبنى عليه معنى حرف الجواب : المعنى الحقيقيّ أم غير الحقيقيّ

ما المراعى في المعنى المتقدّم على حرف الجواب : المعاني الأول أم المعاني الثّواني أي الأعمال اللغويّة المباشرة أم الأعمال اللغويّة غير المباشرة ؟

قد يكون المقصود من الكلام السّابق المجاب عنه معناه الأوّل (أي متى كان العمل اللغويّ المنجز به عملا مباشرا) فيحمل المعنى المناسب لحرف الجواب على ذلك المعنى.

وقد يكون المقصود من الكلام السّابق المجاب عنه معنى من المعاني الثّواني التي يمكن أن يخرج إليها ذلك الكلام (أي متى كان العمل اللغويّ المنجز به عملا غير مباشر) فيحمل المعنى المناسب لحرف الجواب على ذلك المعنى الثّاني.

وقال جماعة من المتقدّمين والمتأخّرين، ومنهم الشّلوبين : إذا كان قبل النّفي استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النّفي المجرّد، وإن كان مرادا به التّقرير فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النّفي رعيا للفظه، ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب رعيا لمعناه (ابن هشام : مغني اللبيب، 383/1).

واعتمادا على هذا الأصل في الجواب انتصر ابن هشام لكلام سيبويه وخطّأ من خطّأه معتبرا أنّه تكلّم فحمل كلامه على المعنى.

وقال ابن عصفور : أجرت العرب التّقدير في الجواب مجرى النّفي المحض وإن كان إيجابا في المعنى، فإذا قيل " ألم أعطك درهما " قيل في تصديقه "نعم" وفي تكذيبه "بلى"، وذلك لأنّ المقرّر قد يوافقك فيما تدّعيه وقد يخالفك، فإذا قال "نعم" لم يعلم هل أراد "نعم لم تعطني" على اللفظ أو "نعم أعطيتني " على المعنى. فلذلك أجابوه على اللفظ ولم يلتفتوا إلى المعنى " (ابن هشام : مغني اللبيب، 383/1).

لعلّ ما يلاقيه المتعلّمون من الأحداث ومن غير الأحداث من عنت في اكتساب معاني حروف الجواب راجع إلى انطلا ق المعلّمين - ونحن منهم - من مدخل حرف الجواب دون كبير مراعاة لما هو جواب عنه. وأنت تلاحظ أنّ عرض ابن هشام لمعاني هذه الحروف واستعمالاتها جاء مقترنا بمدخلين : مدخل حرف الجواب ذاته، ولعلّه أمر اقتضاه تصنيف الجزء الأوّل من المغني لاعتماده سرد الأدوات سردا ألفبائيّا، ومدخل ثان هو ما يكون حرف الجواب جوابا عنه، وهو مدخل حاضر في استعمالات جميع حروف الجواب. ونحن نعتقد أنّ هذا الجمع بين حرف الجواب وما هو جواب عنه من أجدى السّبل لتقريب استعمال هذه الحروف، بل إنّنا نعتقد أنّ قلب ترتيب المدخلين بجعل ما يجاب عنه أوّلا وما يجاب به ثانيا سيزيد هذه المسألة على طالبها يسرا ووضوحا، فيكون التّقديم قائما على جعل الكلام السّابق مدخلا ومعنى الجواب متحقّقا بأحد حروفه مخرجا.

1.5 حروف الجواب ظاهرة جُمَليّة نصيّة تتجاوز الجملة الواحدة

إذا كان النّصّ متتالية أي مجموعة مرتّبة من الجمل فإنّ كلّ ظاهرة نصيّة ظاهرة جمليّة بالضّرورة، وبالتّالي يمكن أن نتحدّث في الظّواهر الجمليّة عن نوعين:

- ظواهر غير نصيّة تكتفي في تحققها بتوفّر الجملة الواحدة،

- ظواهر نصيّة لا تتحقّق في نطاق الجملة الواحدة أو قل يتجاوز مجال إجرائها بالضّرورة مجال الجملة الواحدة وذات دور في بناء نصّ الخطاب، ومنها البنية التي سمّيناها ["س" + جواب "س"] وما ينجرّ عنها من كون جواب "س" حرفا له معنى إفراديّ مبهم يرتفع عنه الإبهام أو قل يتحقّق معناه التّركيبيّ ببنائه على سابق الكلام الذي هو جواب له.

وبناء على هذه الخاصيّة يقوم حرف الجواب حداً يتمّ عنده الانتقال من جملة إلى أخرى، أو قل إنّه قرينة تدلّ على انتهاء جملة واستئناف أخرى، وإذا زدت إلى هذا أنّ الجواب لا يكون من قائل مختلف عن قائل ما هو جواب له أمكن أن نستنتج أنّ كلّ حرف جواب قرينة على الانتقال من قول قائل أوّل إلى قول قائل آخر في نطاق ما اعتبرناه من قبيل النّصوص المركّبة، وقد كنّا اقترحنا إقامة تعريف النّصّ المركّب بالأساس على تغيّر أدوار التّخاطب .

واعتبار حرف الجواب جملة أو جُميْلة باهظ مكلّف لإفضائه إلى الخروج عن أصول عديدة إذ أنّه سيقام على :

- نقص في البنية العامليّة التّركيبيّة بل انعدامها، فنحن لا تقدر على اعتبار حرف الجواب جملة دون أن يفضي بنا الأمر إلى القول بتركّب الجملة من حرف واحد،

- إخلال بالبنية المعنويّة أو فراغها، فالاقتصار على حرف الجواب يمكّنك من معناه الإفراديّ لكنّه عاجز عن تمكينك من معناه التّركيبيّ لشدّة حاجة حصوله لسابق المقال.

وهذه البنى الثّلاث (التّركيبيّة العامليّة والدّلاليّة والمعنويّة) لا تتمّ في حرف الجواب ولا تكتمل إلاّ بالكلام المتقدّم عليه : فاستعمال حرف الجواب لا يتم باعتباره مبنيًا على كلام متقدّم عليه.

2.5 تحديد معنى حرف الجواب بالكلام السّابق : الفرق بين المعنى الإفراديّ والمعنى التّركيبيّ الكلاميّ

ميّز الأستربادي بين المعنى الإفراديّ الذي يكون للفظة بصرف النّظر عن تحقّقها في الاستعمال والمعنى التّركيبي وهو المعنى الذي يكون للفظة بدخولها في التّركيب وتحقّقها في الاستعمال، وليس بين المعنيين اتّفاق تامّ أو قل إنّهما ليسا من قبيل واحد، وبالتّالي فإنّ النّتائج المبنيّة على أحدهما لا توافق النّتائج التي تبنى على الآخر، فمتى لم نعمد إلى توخّي التّمييز بين هذين النّوعين من المعنى فإنّ النتائج منقوصة أو غير متجانسة :

فلكلّ حرف من حروف الجواب معنى إفراديّ يدلّ عليه لفظه، لكنّ دلالة لفظه لا تنبئ عن معناه التّركيبيّ لأنّ الأمر لا يحصل إلاّ عند استعمال ذلك الحرف وبنائه على سابق الكلام ولاحقه، وعلى هذا النّحو يمكن أن نذهب قياسا على ما سنذهب إليه في المبهمات من الأسماء إلى اعتبار معنى حرف الجواب معنى مبهما نظاميًا، لكنّ معناه التّركيبيّ معنى قد فارقه الإبهام بتوفّر الدّليل والمفسّر على ما غاب من اللفظ، على أنّ مفسّره يكون مقاليا ذكريا لا يكاد يكون مقاميًا حاليًا : فحرف الجواب مبهم مفسّره المقاليّ الذّكري يكون ضرورة من جملة غير الجملة التي يرد فيها. وهو ما يجعل الظّاهرة القائمة على حروف الجواب ظاهرة تتجاوز بالضّرورة نطاق الجملة الواحدة.

من الأمثلة عن وقوفهم عند معنى حرف الجواب 'لا' ما ذكره ابن هشام من اختلافهم في ضبط هذا الحرف الذي افتتحت به سورة القيامة :

فقد "اختلف فيها ["لا" النّافية] في مواضع من التّنزيل، أحدها قوله " لا أقسم بيوم القيامة " (القيامة : 75، 1) فقيل هي نافية، واختلف هؤلاء في منفيّها على قولين : أحدهما أنّه شيء تقدّم، وهو ما حكي عنهم كثيرا من إنكار البعث، فقيل لهم: ليس الأمر كذلك، ثمّ استؤنف القسم " (مغني اللبيب ا، 275).

فقد اعتبر بعضهم "لا" حرف جواب بالنّفي. وحمل هذا الحرف على اختزال الجملة بالحذف، ولكلّ حذف، حسب أصولهم، باعتباره إبهاما، دليل عليه وقرينة تفسّره وترفع ذلك الإبهام. وبحثوا عن هذه القرينة في الجملة ذاتها فلم يجدوها، وبحثوا عنها في الجملة السّابقة فلم يجدوها أيضا، فبحثوا عنها فيما هو أوسع من

الجملة السّابقة، فكانت السّورة، بل وكان القرآن كلّه لأنّ " القرآن كلّه كالسّورة الواحدة " :

" وقالوا إنّما صحّ ذلك لأنّ القرآن كلّه كالسّورة الواحدة، ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في سورة أخرى، نحو "وقالوا : يا أيّها الذي نزل عليه الذّكر إنّك لمجنون" (الحجر : 15، 6) وجوابه "ما أنت بنعمة ربّك بمجنون" (القلم : 68، 2) (مغني اللبيب I، 275).

وقفنا في ما تقدّم على معاني حروف الجواب، ورأينا كيف أن النّحاة العرب ميّزوا في هذه الحروف بين المعنى الإفرادي والمعنى التّركيبيّ الكلاميّ، معتبرين ما يكون لها من المعاني ناتجا عن الكلام السّابق فتكون لكذا بعد كذا.

وفي ما ذكره ابن هشام لحرف النّفي "لا" في الآية المذكورة دعم لما تقدّم وتوسيع له في آن : فهو دعم من حيث أنّه يبيّن أنّ ما ذكر هناك ليس أمرا منفردا ساق إليه سياق منعزل بل هو أمر نظاميّ راسخ في نظرياتهم المعنويّة متجذّر فيها، وهو تعميم له من حيث أنّه تجاوز أزواج الجمل أو الأساليب التي من قبيل :

خبر ——›...، استفهام ——›...، أمر/ نهي ——›...،

إلى حدوث المعنى في حرف الجواب عن العلاقة بين حرف الجواب والكلام المتقدّم عليه وإن كان سورة بأسرها بل قرآنا كاملا، لأنّ القرآن كلّه كالسّورة الواحدة.

فالقرينة مقاليّة لكنّها ليست جزءا من الجملة ولا الجملة السّابقة بل هي السّورة بل القرآن كاملا، ولو لا اعتمادهم الأسماء الخاصّة بأنواع النّصوص بدل استعمال الاسم الجامع لجعلوا القرينة في المتقدّم من النّصّ أو المعلوم منه [5]. على أنّ البحث في هذه المسألة من هذا الباب كانت من قبيل الاهتمام بالنّصوص باعتبارها كلاما لا يباشره المتخاطبان إنّما يباشره طرف آخر هو السّامع الملاحظ عامّة الذي سيصبح دوره دور المفسّر.

وهذه القولة قولة قديمة منتشرة بين المفسّرين، اعتمدها اللاّحقون منهم، فقد سبق أن ذكرنا أنّ ابن هشام قد أوردها عن بعض المفسّرين لتبرير اعتبار اللاّم في بداية سورة القيامة حرف جواب، وقد نبّهنا محمّد خطّابي (لسانيات النّصّ الفصل

5 – على أنّ طرح القضيّة باعتبار القرآن نصّا معلوما تراعي القرآن بالنسبة إلى حملته وقد اكتمل في صدورهم ولا تراعي القرآن في نزوله منجّما ، فإذا اعتمدت الحالة الثّانية اقتصرت على اعتبار المتقدّم منه ، أي ما نزل منه قبل الآية المذكورة .

السّابع 165-205) في الفصل القيّم الذي عقده للحديث عن مظاهر تماسك النّصّ القرآنيّ إلى قيام علم كامل سمّاه المفسّرون " علم المناسبة "، فقد جاء في "البرهان في علوم القرآن للزّركشيّ أنّ الشّيخ أبا الحسن الشّهربانيّ قال :

" أوّل من أظهر علم المناسبة ولم نكن سمعناه من غيره هو الشّيخ الإمام أبو بكر النيسابوريّ [6]، وكان يقول على الكرسيّ إذا قرئ عليه الآية : لم جُعلتْ هذه الآية إلى جنب هذه وما الحكمة في جعل هذه السّورة إلى جنب هذه السّورة، وكان يزري على علماء بغداد لعدم علمهم بالمناسبة " (البرهان ا، 36) ولهذه القولة قيمة خاصّة في مجال التفسير، لكنّها تكتسب قيمة أخرى إذا عمّمناها :

فلئن عدّت هذه الوحدة مزيّة من مزايا القرآن فهل اعتبرت كذلك بسبب كونه قرآنا، وهل اعتبر القرآن منفردا بها، لا يشاركه فيها سائر ألوان الكلام وفنونه ؟

وبصرف النّظر عن صورة الإجابة عن هذين السّؤالين يمكن أن تكون هذه المسألة موضوع مبحث يتناول الأساليب المحقّقة لوحدة سور القرآن سورة سورة ووحدة النّصّ القرآنيّ بأكمله، وإذا أنت لم تبخل بما ستتوصّل إليه على غير القرآن من أشكال الكلام وألوانه وعمّمتها عليه خرجت بما يمكنك أن تعتبره جهازا نظريّا في دراسة وحدة النّصوص وإن لم تكن من القرآن.

خاتمة الفصل

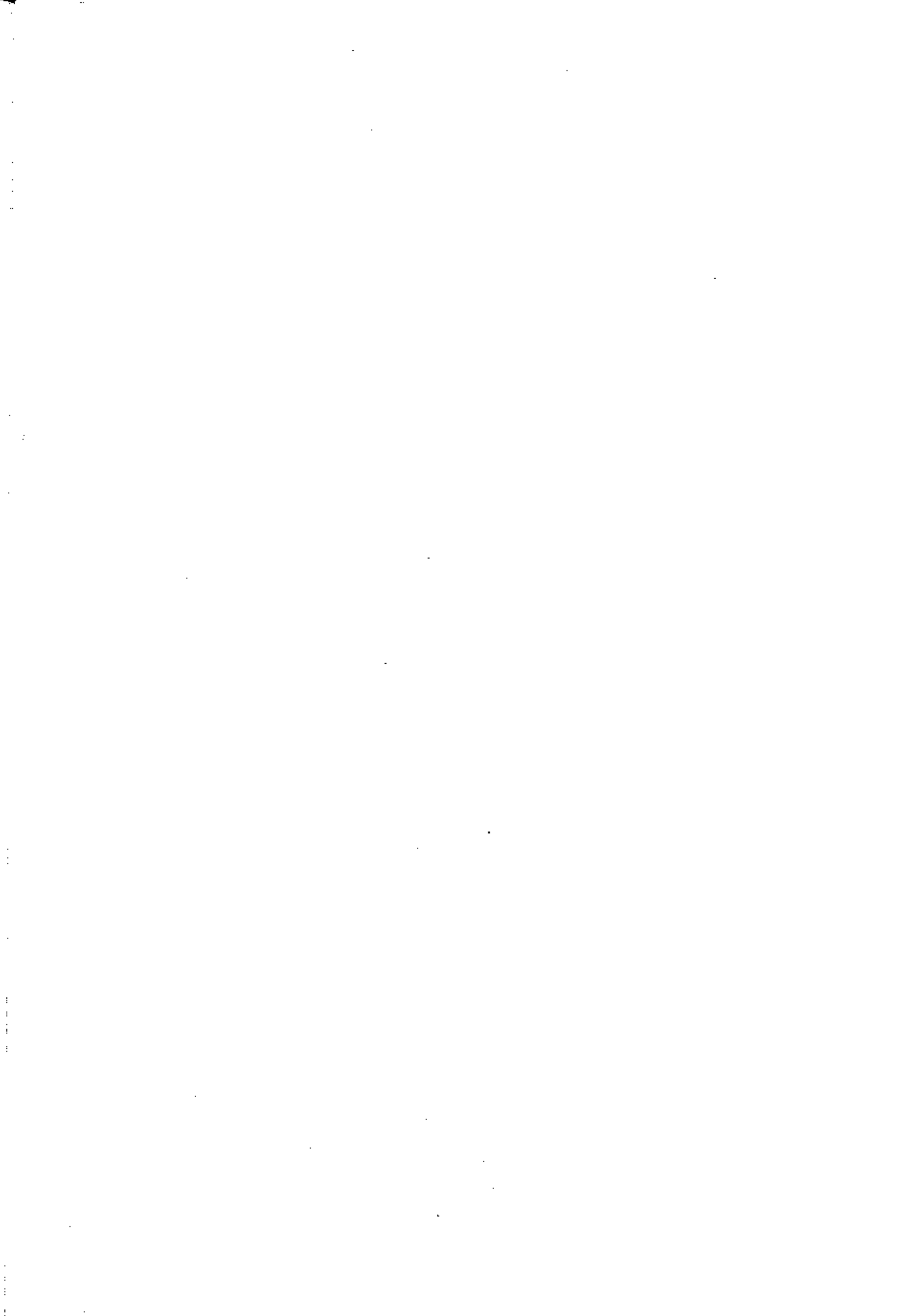
تناولنا في هذا الفصل فحص أمر حروف الجواب من حيث طبيعة كيانها ورأينا أنّ الدّارسين المحدثين قد غلّبوا اعتبارها صيغة لغويّة من نوع خاصّ أطلقوا عليها تسميات غريبة من قبيل "الجميْلة" phrasillon و phrase mineure فكلّفهم اختيار هذا الحلّ زيادة شكل ليس له نظير في الأشكال الأصليّة للجملة ، ورأينا أنّ النّحاة العرب قد رأوا في حروف الجواب جملا اختزل منها ما دلّ عليه سابق المقال – وهو قول مكّنهم منه اكتمال نظريّة الحذف عندهم – فيسّر لهم الذّهاب هذا المذهب إرجاع هذا النّمط من الجمل إلى أحد شكلي الجملة الأصليين وأغناهم عن تكلّف زيادة شكل أصليْ آخر الجهاز النّظريّ في غنى عنه .

---

6 – فقيه شافعيّ ت 324 هـ (البرهان في علوم القرآن ص 36 هامش 4)

وتبيّنّا في هذا الفصل رجوع حروف الجواب إلى البنية النّصّيّة التّخاطبيّة ["س" + جواب "س"] وأنّ تدبّر المعنى الحاصل من حرف الجواب يعتمد اعتمادا كلّيا على سابق المقال ، وهو أمر يبوّؤها منزلة لا نظير لها في القيام بدور التّرابط بين الأجزاء المكوّنة لنصّ الخطاب ، وقد زيّن لنا افتقار استقامة معناها إلى المتقدّم في الذّكر توسيع باب الإبهام في اللغة وإلحاق هذا الصنف من الألفاظ به .

ومكّننا التّمييز بين مفهومي المعنى الإفراديّ والمعنى التّركيبي من التّمييز بين الدلالة الوضعيّة لهذه الحروف وهي دلالة لا تخرج عن الإيجاب بالإثبات أو النّفي ولا يجني منها المرأ فائدة إلاّ متى أكسبها الإجراء المعنى التركيبيّ المناسب . وقد أكّدنا على أنّ المتحكّم في معنى حرف الجواب إنّما هو معنى الجملة المتقدّمة عليه فيكون التّصديق بعد الإخبار ويكون الوعد والوعيد بعد الأمر والنّهي ويكون الإعلام بعد الاستفهام .



الباب السّادس

المعاني والأعمال اللغويّة المتحقّقة بالجملة ودورها في ضبط عدد الجمل

الفصل الأوّل

العمل اللغويّ في النّظريّة النّحويّة العربيّة

1. الاصطلاح العربي أشدّ قربا من مفهوم العمل اللغويّ

من المعلوم أن المصطلح المعتمد في الأنحاء الغربيّة للتعبير عن مفهوم الفعل هو مصطلح verbeومقابلاته في اللغات الغربيّة الأخرى (verb وverbo...) وجميعها ألفاظ متولّدة عن الأصل اللاتيني verbum الدّالة على الكلمة والكلام (انظر العبارات le verbe de Dieu في الفرنسيّة و deus في اللاتينيّة). وقد ترجم الفلاسفة العرب اللفظة الدّالّة على الفعل قسيم الاسم في اللغة اليونانيّة بلفظة "الكلمة " : فقد ذكر الفارابي أنّ "الألفاظ الدّالة على المعاني المفردة ثلاثة أجناس : اسم وكلمة وأداة " (المنطق عند الفارابي : كتاب العبارة، 133) وعرّف الكلمة بقوله " هي التي يعرفها أهل صناعة النّحو من العرب بالفعل " (المنطق عند الفارابي : كتاب الفصول الخمسة، 68)فإذا استعنّا بهذه الترجمة لاحظنا أنّها لا تخرج عن الحقل الدّلالي المتّصل بالكلام واللغة. وانتقلت هذه الألفاظ من الدّلالة على الخطاب والكلام عامّة إلى الدّلالة على الفعل قسيم الاسم والحرف عبر عمليّة دلاليّة تمثّل وجها من

وجوه المجاز المرسل القائم على علاقة الكلّيّة، فبعد أن كانت هذه الكلمات تطلق على كلّ كلام وكلّ عبارة أصبحت تدلّ في اللغات المتفرّعة عن اللاتينيّة على قسم من أقسام الكلام في تلك اللغات.

وقد يكون اعتماد اللغات الغربيّة على هذا الحقل الدّلالي في تسمية الفعل سببا ودليلا في الآن نفسه قد غيّب من التّراث الغربيّ ربط الصّلة بين استعمال اللغة والعمل اللغويّ، أو قل إنّه كان من الأسباب التي جعلت هذه الصّلة تغيب ولا تطفو، وظلّت كذلك إلى أن وقع إقحامها في النّظريّة اللغويّة بعد أن تمّ اكتشافها في ميدان فلسفة اللغة، وهو ليس من ميدان اللغة الصّرف بل هو ميدان متّصل به، حصل ذلك على يد مجموعة من الفلاسفة الانقليز، تمّ لهم ذلك بالوقوف على أمور بديهيّة تتمثّل في كون بعض الأعمال التي يأتيها الإنسان أعمالا لغويّة، بل إنّ بعض ما يأتيه لا يمكن أن يتحقّق إلاّ بواسطة اللغة.

أمّا في النّحو العربيّ فإنّ التّعبير عن قسيم الاسم في أقسام الكلام يتمّ كما هو معلوم بواسطة اللفظة " فعل "، وهي لفظة لا ترجع في أصل معناها اللغويّ إلى مجال اللغة والكلام بل ترجع إلى حقل دلاليّ آخر يجمع بين مختلف ما يأتيه الإنسان: فعمل المرء هو فعله وفعله هو عمله. ولئن كنّا لا نطمئنّ كلّ الاطمئنان إلى إقامة صلة مباشرة بين المعنى اللغوي للألفاظ ومعانيها الاصطلاحيّة المفهوميّة داخل علم من العلوم فإنّنا نميل إلى الاعتقاد أنّ هذا التّقارب الدّلاليّ بين الفعل والعمل كان حافزا من الحوافز التي جعلت النّحاة العرب يرون في الصّيغة اللغويّة فعلا يقوم به المتكلّم وعملا يزجّيه به، يدلّك على ذلك اشتراطهم في عدد كبير من المعاني – وهي تلك التي أصبحت تسمّى أعمالا لغويّة [1]– كالأمر والنّهي والنّداء والمدح والذّمّ والتخصيص قيامها على الفعل، واشتراطهم في ما لم يتوفّر فيه لفظ الفعل الفعل مقدّرا أو حرفا عوّضه، وإن أعياهم جميع ذلك اكتفوا بما توفّر فيه معناه بل "رائحته"، قال الرّضيّ : " ولا شكّ أنّ التّحضيض والعرض والاستفهام والنّفي

1 – تجدر الإشارة إلى أنّه قد تعرّضنا إلى هذه المسألة – في معهد علوم التّربية – عند عرض زميلنا الشّريف عمله على فريق البحث وقد كان موضوعه تقديم الاتّجاه البرغماتيّ ، وتردّدنا في ترجمة العبارة acte de langage بين كلمة 'فعل' وكلمة 'حدث' قبل اختيار كلمة 'عمل' حتّى لا يقع الخلط في هذه الفترة الأولى تفاديا لما قد يحدثه استعمال الكلمتين الأخريين من لبس (وقد نشرت أعمال هذا الفريق في كتيّب صدر عن المعهد المذكور سنة 1986 عنوانه : أهمّ المدارس اللسانيّة) .

والشّرط والنّهي والتّمنّي معان تليق بالفعل، فكان القياس اختصاص الحروف الدّالّة عليها بالأفعال، إلاّ أنّ بعضها بقي على ذلك الأصل، من الاختصاص كحروف التّحضيض، وبعضها اختصّت بالاسميّة كـ"ليت" و"لعلّ"، وبعضها استعملت في القبيلين مع أنّ أولويّتها بالأفعال كهمزة الاستفهام و"ما" و"لا" للنّفي (الأسترباذيّ : شرح الكافية I، 470).

ونحن لم نقصد بالكلام السّابق الجمع بين الفعل قسيمِ الاسم والحرف من ناحية والعمل اللغويّ من ناحية أخرى ولا الدّعوة إلى عدم التّمييز بينهما، إنّما قصدنا الإشارة إلى ما يقوم في الفعل بالطّبع من الدّلالة على الحدوث متّصلا بهذه المعاني، مختلطا بها، حدوثا يحدثه المتكلّم " لأنّ الفعل لا يكون مجّانا ".
فإذا أنت لم تطمئنّ إلى ما ذهبنا إليه من قرن معنى الفعل بالعمل اللغويّ – ولك ألاّ تطمئنّ إلى ذلك – فليكن الاحتكام إلى ما قاله الجرجانيّ عن الجهة التي ينسب منها القول إلى قائله وما قاله الأستر باذيّ في أسلوب التّحذير.

2. التمييز بين عمل القول والعمل المزجّى بالقول

2. 1. الجهة في نسبة القول إلى قائله

نباشر المصطلحات وقد تداخل فيها معنيان : المعنى الاسميّ والمعنى المصدريّ، ونحن نرجّح أنّ ما حدث في جلّ المصطلحات اللغويّة من التضييق إنّما مردّه تغليب المعنى الاسمي على المعنى المصدريّ. فقد أشار الجرجانيّ إلى أنّ الخبر محتاج علاوة عن المخبر به والمخبر عنه إلى ثالث هو المخبِر، وحدّد علاقة الخبر بهذا المخبِر بأنّه "يصدر عنه ويحدث من جهته ويكون له نسبة إليه وتعود فيه التّبعة عليه " (دلائل 406)، فإذا بالخبر يستوي بسائر الأعمال التي يأتيها الإنسان من حيث هو محدث لها، فتنسب إليه ويتحمّل تبعاتها. وحدّث عن نوعي الخبر الإثبات والنّفي الحديث نفسه، " فلا يكون إثبات ونفي حتى يكون مثبت وناف يكون مصدرهما من جهته **ويكون هو المزجّي لهما**، المبرم النّاقض فيهما ويكون بهما موافقا ومخالفا ومصيبا ومخطئا ومحسنا ومسيئا (دلائل 406)، فما عبّر به عن سائر أنواع الكلام من الأسماء إنّما هو من قبيل المصادر الدّالّة على المعنى الحدثيّ، وهي بالتّالي أحداث وأعمال يقوم بها المتكلّم.

2.2. الجرجانيّ وصلة المعنى بالعمل

إلى جانب ما ذكرنا من اعتبارهم أنواع الكلام أعمالا يزجّيها المتكلّم ذكروا أنّ تلك الأنواع معان، فكيف يستقيم الجمع بين العمل والمعنى ؟ نرجّح أنّ الأمر لا يستقيم إلاّ إذا اعتبرنا أنّ ما كانوا يقصدونه بقولهم المعنى ليس ما نقصده به نحن، فـ"الخبر في نفسه معنى هو غير المخبر به والمخبر عنه وكذا الإثبات " (دلائل، 414-415)، وفي هذا الكلام تمييز بين ثلاثة وجوه في المعنى :

- معنى الخبر،
- المخبر به،
- المخبر عنه.

وإنّما تكون نسبة القول إلى قائله من الوجه الأوّل باعتباره الفعل الذي فعله القائل وزجّاه بقوله : "ثمّ إذا نظرنا في المعاني التي يصفها العقلاء بأنّها معان مستنبطة ولطائف مستخرجة ويجعلون لها اختصاصا لقائل دون قائل... لم تجد تلك المعاني في الأمر الأعمّ شيئا غير الخبر الذي هو إثبات المعنى للشّيء ونفيه عنه. ويدلّك على ذلك أنّا لا ننظر إلى شيء من المعاني الغريبة التي تختصّ بقائل دون قائل إلاّ وجدت الأصل فيه والأساس الإثبات والنّفي " (دلائل، 417)، فيكون الخبر والإثبات والنّفي من قبيل الأعمال التي يفعلها القائل فينسب إليه القول من جهة كونها أعمالا لا من جهة كونها تلفّظا وتحريك لسان، ولو كانت على الجهة الثّانية لعدّ ناقل الكلام وراويه محدثا لتلك الأعمال.

3.2. التّمييز بين الصّيغة اللغويّة والمعنى أي العمل المنجز بها

قال الرّضيّ محدّثا عن التّحذير: "سمّي اللفظ المحذّر به من نحو " إياك والأسدّ" ونحو " الأسدَ الأسدَ "تحذيرا مع أنّه ليس بتحذير بل هو آلة التّحذير " (الأسترباذيّ: شرح الكافية ا 479).

يبدو أمر الأستربادي في هذا الكلام غريبا مغرقا في الغرابة، فهو يذكر أنّ هذه الأساليب التي مثّل بها تسمّى تحذيرا ويذهب مع ذلك إلى أنّها ليست بتحذير مؤكّدا هذا النّفي بالباء، مستدركا أنّها آلة التّحذير. فهل هذا منه من قبيل شقّ الشّعرة شقّا على حدّ عبارة أبي حيّان التّوحيديّ، إذ ما الفرق بين التّحذير وآلة التّحذير ؟

إن نحن لم نبادر بالإعراض عن كلام الأستربانيّ هذا ورأينا أنّ التمييز الذي أقامه جدير بالطّرح وطلبنا له وجها لاحظنا أنّه أصاب من الصّواب عينه - دون أن يذهب بها - بذهابه إلى التّمييز بين الشيء والآلة التي يحدث بها، فلئن تبع الرّضيّ من سبقوه في التّمييز بين اللفظ الدّالّ على المعنى والمعنى ذاته فإنّه عبّر عنه بعبارة لا تدع مجالا للغموض والشّكّ. بل إنّه أدخل على طريقة التّعبير عن هذا التّمييز عبارة يمكن أن نرتقي بها إلى مراتب المصطلحات اللغويّة، وهذه العبارة هي قوله " **الآلة** ".

فآلة التّحذير لفظ أو صيغة لغويّة يتلفّظ بها المتكلّم فيحذّر بها، أمّا التّحذير فهو الفعل أو العمل الذي ينشئه ويصنعه بتلك الآلة. فإذا التحذير عمل يأتيه المتكلّم بآلة هي المحذّر به، وإذا بهذه الملاحظة تنطوي على التمييز بين العمل الذي يحقّقه المتكلّم واللفظ الآلة أو قل الآلة اللفظيّة التي يستعملها للقيام بذلك العمل، قلنا إن هذا الكلام ينطوي على التمييز بين صيغة التّحذير وعمل التّحذير، بل إنّنا نقول إنّ في هذا الكلام نصّا صريحا على هذا التّمييز.

وقد ساق الرّضيّ هذه الملاحظة عرضا في بداية حديثه عن التّحذير ولم يتجاوز بها حدود هذا الباب، وهب أنّه كان في مقام آخر، كأن يكون في باب الاستفهام أو التّعجّب أو الأمر أو النّهي وخطر بباله أن يبدي مثل هذا التدقيق - أو هب أنّك نبت منابه وحللت مكانه بأن توجد في هذا الوضع - فلا بدّ أنّه كان يعتبر هذا الحكم قابلا للتّعميم، بل إنّه في نظره أمر عامّ وإن لم يظهر ولم يتجسّم إلاّ في باب التّحذير، ويكفي للقيام بذلك أن تعوّض التّحذير بأيّ أسلوب آخر مميّزا بين الصّيغة اللغويّة التي يحدث بها والمعنى الحاصل منها أو قل العمل المزجّى بها - على حدّ عبارتهم - على النّحو التّالي :

سُمِّي اللفظ (س) الحاصل به (س) من نحو كذا ... (س) مع أنّه ليس بـ(س) بل هو آلة (س)

ويكون من وجوه تصريف هذه القاعدة الحالات التّالية :

- سمّي اللفظ المستفهم به استفهاما مع أنّه ليس باستفهام بل هو آلة

الاستفهام.

- سمّي اللفظ المنادى به نداء مع أنّه ليس بنداء بل هو آلة النداء.
- سمّي اللفظ المتعجّب به تعجّبا مع أنّه ليس بتعجّب بل هو آلة التّعجّب.
- سمّي اللفظ المأمور به أمرا مع أنّه ليس بأمر بل هو آلة الأمر...

فإذا به، أو بك أو بكما معا، تفصلان فصلا واضحا بين الصّيغ اللغويّة من ناحية والأعمال التي تزجّى بها وتنجز ولو كانت طريقة التّقديم بالجداول فاشية في عصره لقدّمت الأمر على النّحو التّالي :

الصّيغة اللغويّة الآلة	العمل اللغوي المنجز بها	المثال
صيغة الخبر	إخبار	ضرب زيد عمرا
صيغة الاستفهام	استخبار	من ضرب عمرا؟
صيغة النّداء	نداء / تنبيه	يازيدُ !
صيغة التّعجّب	تعجّب	ما أجمل زيدا !
صيغة التّحذير	تحذير	النّارَ النّارَ
...	...	...

فإذا استقام اعتبار كلّ صيغة آلة لتحقّق المعنى المناسب لها وعلمت من ناحية أخرى أنّ اللغة لا تعدو أن تكون مجموعة من الصّيغ التي تتحقّق بها مختلف المعاني أمكنك أن تعتبر اللغة هي أيضا ضرب من الآلة الكبرى باعتبارها الأمر الجامع لتلك الصّيغ ولمختلف الأشكال النّظريّة التي تناسبها وإذا بهذا المبدإ الذي بيّنه الأسترباذيّ في مستوى الصّيغة الواحدة أصل تتأسّس عليه اللغة برمّتها، وفي ذهابه هذا المذهب توضيح لأصل قريب بعيد في الآن نفسه. وبعد أن تبيّنّا هذا فإنّنا لا نقدر على دفع المقارنة بينه وبين ما أقام عليه الوظيفيون حدّ اللغة عندما اعتبروها أداة وآلة، من ذلك ما نصّ عليه Martinet في تعريفه للغة عندما اعتبرها آلة (instrument ،Eléments... § 1.14، 20).

3. عدد الأعمال اللغويّة في الجملة

3. 1 تعذّر اجتماع الحالتين المتدافعتين في المتخاطبين

إذا انطلقنا من قصد المتكلّم بكلّ وحدة قول إلى تحقيق قصد وتحصيل فائدة وأنّ ذلك القصد يعتمد على الانتقال من حالة هو عليها إلى حالة أخرى يناسبها تحقيق ذلك القصد المعيّن من قبيل :

حالة علم : أريد أن أشرك فيه مخاطبا

حالة جهل : أريد أن أصبح عالما

حالة إلخ...

فهل يعقل أن يوجد المتكلّم في حالتين مختلفتين في آن واحد تقتضيان اجتماع عملين لغويين في جملة واحدة من قبيل :

(1) أنا عالم وجاهل : أخبر وأستخبر

(2) أنا راض ومنكر : أنكر ولا أنكر

(3) أنا أريد حصول شيء ولا أريده : آمُر ولا آمر

(4) مخاطبي منتبه وغير منتبه : أناديه ولا أناديه.

(5) مخاطبي جاهل وعالم : أخبر وأمدح أو أذمّ.

ويمكن أن تلتقي هذه الحالات بأصول من قبيل آخر :

(1) عدم اجتماع العاملين على المعمول الواحد أي امتناع كون الاسم بعضه رفعا وبعضه جرًا إذا اختلف العاملان في العمل أو عدم كونه مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا بعاملين متّفقين في العمل،

(2) عدم عمل العامل في المعمول عملين مختلفين

(3) عدم اجتماع الضدّين في الشّيء الواحد، فالأضداد تتعاقب ولا تجتمع،

(4) عدم اجتماع المعنيين في الاستعمال الواحد : ومن أمثلة ذلك أنّ الكلام يتعاقب عليه الحقيقة والمجاز لكنّهما لا يجتمعان فيه.

3. 2 من نواقض وحدة المعنى في الجملة الواحدة :هل يكون خبر المبتدإ جملة طلبيّة ؟

من المسائل المتّصلة بخبر المبتدإ التي خاضوا فيها وروده جملة والحديث عن

نوع تلك الجملة، قال الرّضيّ : " اعلم أنّ خبر المبتدإ قد يكون جملة اسميّة أو فعليّة، كما مثّل به المصنّف [يقصد ابن الحاجب]، وإنّما جاز أن يكون جملة لتضمّنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمّن المفرد له " (شرح الكافية، ا، 237).

ونقل الرّضيّ عن ابن الأنباريّ وبعض الكوفيين أنّه : " لا يصحّ أن تكون طلبيّة، لأنّ الخبر ما يحتمل الصّدق والكذب، **وهو وهم**، وإنّما أتُوا من قبل إيهام لفظ خبر المبتدإ، وليس المراد بخبر المبتدإ عند النّحاة ما يحتمل الصّدق والكذب، كما أنّ الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا، ففي قولك " زيد عندك " يسمّون الظرف خبرا مع أنّه لا يحتمل الصّدق والكذب، بل الخبر عندهم ما ذكره المصنّف، وهو المجرّد المسند المغاير للصّفة المذكورة. ويدلّ على جواز كونها طلبيّة قوله تعالى " بل أنتم لا مرحبا بكم " (ص 60 : 30) وأيضا اتّفقا على جواز الرّفع في قولهم " أمّا زيد فاضربه" (شرح الكافية، ا، 237 - 238).

يتّفق النّحاة على أنّ خبر المبتدإ قد يكون "جملة" فعليّة أو اسميّة لكنّهم اختلفوا بشأن طبيعة "الجملة" الخبر بين قائل بجواز ورودها طلبيّة ومانع له. ويحفظ القول بالمنع وحدة المعنى في الجملة الواحدة وبالتّالي وحدة العمل اللغويّ الذي ينجز بها. أمّا القول بالجواز فإنّه يغري بالقول بتعدّد المعنى وبالتّالي بتعدّد العمل اللغوي في الجملة الواحدة. فإلى أيّ حدّ يصحّ ما ذهب إليه القائلون بجواز كون الخبر "جملة" طلبيّة ؟

رمى الرّضيّ من منع كون الجملة الواقعة خبرا طلبيّة بالوهم، وهو من أشنع ما يرمى به النحويّ إذ هو أفدح من السّهو، وقد أتِي أصحاب هذا الوهم بسبب الخلط بين خبر المبتدإ والخبر قسيم الطّلب. من أدلّة ذلك :

- إطلاقهم الخبر على الظّرف، مع أنّه لا يحتمل الصّدق والكذب، وبدا لنا في هذا الدّليل ضرب من الحيلة، فلئن لم يصدق إطلاق الصّدق والكذب على الظّرف فإنّهما يصدقان على ما يقدّر من الفعل أو ما في معناه قبل الظّرف ليستقيم الإخبار بالظّرف، باعتبار أنّ الإخبار بـ"عندك" عن زيد لا يستقيم إلاّ بتقدير يوجد أو موجود أو مستقرّ، ومتى اعتبرت هذا المقدّر صحّ فيه الصّدق والكذب.

- قوّة الشّاهد في الآية " بل أنتم لا مرحبا بكم "، وفي جواز قولهم " أمّا زيد فاضربْه"

فإذا استقام - بعد كلام الرّضيّ - القول بكون الخبر "جملة " طلبيّة أصبح المبدأ القائل بالتّناسب بين وحدة الجملة ووحدة المعنى (أو العمل اللغوي) أكثر هشاشة، بل إنّ هذا القول سينسفه نسفا.

3.3 عدد الأعمال اللغويّة في الجملة الاسميّة التي خبرها استفهام

حدّث سيبويه عن المبتدإ في باب الاستفهام حديثا يكاد يخرجه (نعني المبتدأ) عن مختلف الوظائف التّركيبيّة، قال :

" هذا باب الاستفهام، يكون فيه الاسم رفعا لأنّك تبتدئه لتنبّه المخاطب ثمّ تستفهم بعد ذلك، وذلك قولك " " زيد كم مرّة رأيته " و"عبد الله هل لقيته ؟ " و "عمرو هلاّ لقيته ؟ " وكذلك سائر حروف الاستفهام، فالعامل فيه الابتداء، كما أنّك لو قلت "أرأيت زيدا هل لقيته " كان "أرأيت" هوالعامل... فما بعد المبتدإ في هذا الكلام في موضع خبره ... فكما لا تجد بدّا من إعمال الفعل الأوّل، كذلك لا تجد بدّا من إعمال الابتداء، لأنّك إنّما تجيء بالاستفهام بعدما تفرغ من الابتداء، ولو أرادوا الإعمال لما ابتدؤوا بالاسم، ألا ترى أنّك تقول " زيد هذا أعمرو ضربه أم بشر " ولا تقول " عمرا أضربت ". فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك. فحرف الاستفهام لا يفصل به بين العامل والمعمول " (الكتاب ا، 127-128).فلئن عدّ سيبويه الابتداء من باب تنبيه المخاطب فهو تنبيه يختلف جذريّا عن ذلك الحاصل بالنّداء كما سنبيّن.

فهل عدد الأعمال اللغويّة في هذا الضّرب من الجمل عمل أم عملان أي بعبارة أخرى هل الجملة في هذه الحالة خبريّة بحكم تكوّنها في المستوى الأوّل من مبتدإ وخبر، أم هل هي استفهاميّة بحكم كون الخبر فيها استفهاما، أم هل هي خبريّة استفهاميّة في آن بحكم اجتماع الأمرين معا فيها ؟ ومثل هذا السّؤال طرح في سياق آخر بشأن الحال والصّفة هل تكونان "جملة" طلبيّة، وجواب النّحاة تغليب منع ذلك، وحمل ما جاء منه على الحكاية [2].

واعتمادا على الدّور الذي أسنده سيبويه إلى المبتدإ الوارد قبل الاستفهام والمتمثّل في تنبيه المخاطب لا بدّ أن نشير أوّلا إلى تميّز هذا التنبيه عن ذاك الحاصل بالنّداء : فالتّنبيه الحاصل بالنّداء موجّه إلى المخاطب ويكون بالتّلفّظ باسم المخاطب

---

2 - انظر مثلا تحليلهم للمثال " جاؤوا بمذق هل رأيت الذّئب قطّ " ، حيث قدّروا العبارة " يقال فيه " قبل "الجملة" الصّفة .

لضمان إقباله على المتكلّم فالغرض منه تحقّق المخاطب أي جعله مقبلا على المتكلّم بوجهه، أمّا التّنبيه الحاصل بالمبتدإ فهو تنبيه للمخاطب لا بذكر المخاطب بل بذكر ما يريد أن يتمّ الانتباه إليه وذلك باعتبار أنّ تنبيه المخاطب حاصل بعدُ، فهو من قبيل تنبيه المخاطب (الحاصل بعد انتباهه) إلى موضوع الحديث، وليس تنبيهَه مطلقا. كما يجب أن نشير إلى أنّ هذا الضّرب من الابتداء ليس شبيها بالابتداء الذي يكون فيه المبتدأ مسندا إليه، أي موضوع خطاب يبنى عليه محمول هو المسند، على أنّ الأمرين لا يختلفان اختلافا جوهريًا .

ثمّ إنّ حصيلة هذه الجملة ليس إخبارا بعده أو معه استخبار (خبر + استفهام) إنّما هو تنبيه يحصل بالمبتدإ واستفهام متعلّق بالمبتدإ : فإذا اعتبرنا أنّ معنى الجملة (أي العمل اللغوي الحاصل بها) لا ينشئه المبتدأ والخبر كلّ منهما على حدة وإنّما هو بالأساس ناتج عن المسند الذي يصرف الجملة إلى الإخبار إذا كان خبريًا أو إلى الطّلب / الإنشاء إذا كان إنشائيًا كالتّعجّب والاستفهام وغيرهما (انظر كذلك سيبويه : ا، 138) أمكن أن نرجع اثنينيّة المعنى إلى الوحدة. وعلى هذا النّحو يمكن أن نخلص إلى أنّ الابتداء ووظيفة المبتدإ لا يتحكّمان في طبيعة العمل اللغوي الذي تحمله الجملة الاسميّة، إنّما الأمر فيه موكول إلى الخبر كما تبيّنه الأمثلة التّالية :

(1)	زيد جاء	خبر
(2)	زيد ما أحسنه !	تعجّب
(3)	زيد منْ قابل ؟	استفهام
(4)	زيد ليدخلْ	أمر
(5)	زيد لا يدخلْ علينا	نهي

أمّا المثال التّالي " * زيدُ لا تدخلْ علينا " فهو كلام غير ممكن لأنّ المحلّ الذي شغله "زيد " تتنازعه وظيفتان :

– كونه مخاطبا وقع تنبيهه، وهو ما يقتضي محل المنادى،

– كونه اسما اختير لأن يكون محلّ حديث وموضوعه، وهو ما يقتضي محلّ المبتدإ، ولا يمكن أن يعتبر في الآن نفسه منادى ومبتدأ لتعذّر اجتماع العاملين على معمول واحد، وغلب محلّ المنادى بدليل علامة البناءفي العبارة المستعملة " زيدُ، لا تدخل ".

ويمكن أن نخلص ممّا تقدّم إلى النتائج التّالية :

* هذا التنبيه بالمبتدإ ليس لضمان إقبال المخاطب على المتكلّم بل لضمان انتباهه لموضوع الخطاب
* العمل اللغويّ في الجملة يحدثه الخبر أساسا.
* في الجملة الواحدة عمل لغويّ واحد.
* الجملة صيغة لغويّة يُنجز بها عمل لغويّ واحد.

4.3 عدد الأعمال اللغويّة في الجملة التي خبرها أمر أو نهي

انطلق سيبويه من الحديث عن شدّة اقتضاء الأمر والنّهي لمعنى الفعل، قال :

" الأمر والنّهي يختار فيهما النّصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل، ويبنى على الفعل كما اختير ذلك في باب الاستفهام، لأنّ الأمر والنّهي إنّما هما للفعل، كما أنّ حروف الاستفهام بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم. فهكذا الأمر والنّهي لأنّهما لا يقعان إلاّ بالفعل مظهرا أو مضمرا.

وهما أقوى في هذا من الاستفهام، لأنّ حروف الاستفهام قد يستفهم بها وليس بعدها إلاّ الأسماء نحو قولك "أزيد أخوك " ومتى زيد منطلق " و"هل عمرو ظريف " والأمر والنّهي لا يكونان إلاّ بفعل.

وقد يكون في الأمر والنّهي أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك " عبد الله اضربه " ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء ونبّهت المخاطب له لتعرّفه باسمه ثمّ بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر، ومثل ذلك " أمّا زيد فاقتله " فإذا قلت زيد " زيد فاضربه " لم يستقم أن تحمله على الابتداء، ألا ترى أنّك لو قلت "زيد فمنطلق " لم يستقم، فهو دليل على أنّه لا يجوز أن يكون مبتدأ، فإن شئت نصبته على شيء هذا تفسيره كما كان ذلك في الاستفهام، وإن شئت على 'عليك'، كأنّك قلت " عليك زيدا فاقتله " (الكتاب، ا، 137 - 138).

اتّبع سيبويه في الأمر والنّهي التّمشّي ذاته الذي اتبعه في الاستفهام، وقد جاء الابتداء في هذا السّياق أكثر وضوحا ممّا جاء عليه في حديثه عن الاستفهام. فالاسم المرفوع قبل الأمر والنّهي مرفوع بالابتداء، والأمر والنّهي بعده مبنيّ عليه. وفي هذا الكلام نصّ وتصريح بوحدة الجملة، لكنّ هذا النّصّ والتصريح يزيدان من حدّة طرح القضيّة المتعلّقة بوحدة العمل اللغوي أو تعدّده في الجملة الواحدة.

لا بدّ أن نتوقّف مرّة ثانية عند حديث سيبويه عن الابتداء والمبتدإ، لما بدا لنا في هذه العبارة من أهمّيّة في تفسير اعتبارهم إياه عاملا معنويًا برّروا به محلّ الرّفع وفي انعكاسه على نشأة المعنى في الجملة الاسميّة. فعبارة سيبويه " ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء ونبّهت المخاطب له لتعرّفه باسمه" ليست عبارة غفلا، وهي - إن وُفّقنا في قراءتها وتأويلها - تدلّ على الأمور التّالية :

- ابتداؤك بـ"عبد الله" أي جعلك إياه مبتدأ أوجب رفعه،

- فعلت بـ"عبد الله" ما فعلت لتنبّه المخاطب إلى أنّك اتخذته موضوعا للحديث، وقد سبق أن أشرنا إلى أنّ هذا الضرب من التّنبيه يختلف جذريًا عن ذلك الذي يحدث بأسلوب النّداء (فالنّداء طلب لإقبال المخاطب عليك، والابتداء تنبيه المخاطب إلى شيء، وإقباله عليك حاصل بعد، لما ستحدّثه عنه)،

- تنبيهك المخاطب للمتحدّث عنه " لتعرّفه باسمه " : في هذه العبارة استعمل سيبويه لفظة "التّعريف" وجعلها غاية لتنبيه المخاطب للمتحدّث عنه، وقد استوقفنا استعمال سيبويه لهذه اللفظة وتردّدنا في فهمها. فمن المعلوم أنّ "عبد الله " اسم علم، ومعلوم أن التّعريف في الاسم العلم سابق لاستعمال المتكلّم له ومتقدّم على جريانه على لسانه، أو قل إنّه لا يكتسب التّعريف بالتّلفّظ به، ومعلوم أيضا أنّ التّعريف بهذا المعنى ليس رهين جعل الاسم العلم هذا مبتدأ، فـ"عبد الله" في قولك "عبد الله منطلق " ليس بأكثر "علميّة منه في مثل قولك " جاء عبد الله " أو " مررت بعبد الله". فإذا كان ذلك كذلك لم يبق إلاّ أن نتدبّر للتّعريف في هذه العبارة معنى آخر.

فإذا انطلقنا ممّا يقوم به المتكلّم عندما يتلفّظ بالاسم العلم "عبد الله" أو بغيره من الأسماء لاحظنا أنّه بتلك العمليّة لا يضع الاسم وضعا، إذ الوضع ليس من أهمّ مشمولات المتكلّم جريانا، وإنّما يتمّ له، متى تلفّظ به، انتقاء الاسم المناسب للشيء الذي سيجعل منه موضوعَ الحديث - وهي عمليّة يعمد إليها المتكلّم في جميع الحالات التي يستعمل فيها اسما لمسمّى، لكنّ ذلك يكون في غير مواضع الابتداء حيث يكون الاسم معمولا لعامل يبرّر موضعه الإعرابيّ - ونرجّح أنّ عمليّة الانتقاء والتّعيين هذه هي التي قصد إليها سيبويه بقوله " تعرّفه باسمه " وهذه العمليّة تحدث بمجرّد التّلفّظ بالاسم المناسب، لكنّ هذا التّلفّظ يتجاوز مجرّد التّلفّظ إلى العمليّة التي أصبحت تسمّى بـ"التّسمية بالاستعمال" sémiosis، لكنّها تسمية تتمّ عند إجراء الاسم لا في مستوى الوضع.

وإذا كان الابتداء يمكّن من تعريف المخاطب بالمتحدّث عنه بـ"تسميته" فإنّه من الصّعب أن يسند إليه دور في توجيه معنى الجملة أو في تحديد العمل اللغويّ الذي ينجز بها، إنّما يتمّ ذلك بجزئها الثّاني أي الخبر المسند، فإذا كان هذا الجزء إخبارا توجّه المعنى إلى الإخبار وإذا كان استفهاما توجّه إليه وإذا كان أمرا أو نهيا كان معنى الجملة والعمل المتحقّق بها أحدهما. وعلى هذا الأساس يكون للجملة الواحدة " عبد الله اضربه" معنى واحد ويتحقّق بها عمل لغويّ واحد هو المعنى الحاصل بالخبر.

وأضاف سيبويه (الكتاب ا، 138) ما يلي : " وقد يحسن ويستقيم أن تقول : " عبد الله فاضربه " على مبتدإ مظهر أو مضمر، فأمّا في المظهر فقولك " هذا زيد فاضربه " وإن شئت لم تظهر "هذا" ويعمل كعمله إذا أظهرته، وذلك قولك " الهلالُ والله فانظر إليه " كأنّك قلت "هذا الهلال " ثمّ جئت بالأمر.

فنلاحظ أنّ المثال "عبد الله فاضربه" حلّل تحليلا يختلف عن تحليل المثال " عبد الله اضربه " فأمّا المثال الأوّل فحمل على وحدة الجملة القائمة على بنية إسناديّة واحدة، فأفضى الأمر إلى معنى واحد أي عمل لغويّ واحد، أمّا الثّانية فأرجع إلى جملتين :

- جملة أولى المبتدأ فيها مضمر تقديره "هذا" و"عبد الله خبره، فكأنّ المخاطب نزّل منزلة من لا يعرف عبد الله فتمّ الإخبار عنه بالجملة الأولى،
- جملة ثانية تتمثّل في الأمر بضرب عبد الله بعد أن عرفه المخاطب،

وبالتّالي فالمثال قائم على جملتين، أنجز بكلّ واحدة منهما عمل لغويّ : بالأولى أنجز الإخبار والثّانية الأمر.

وعلى هذا النحو يسلم الأصل القائل بوحدة المعنى أو العمل اللغوي في الجملة الواحدة، وما ينجرّ عنه من اعتماد عدّ المعاني أي الأعمال اللغويّة لمعرفة عدد الجمل في النصّ، والعكس أيضا : أي عدّ الجمل لمعرفة المعاني أو الأعمال اللغويّة. وفي هذا دليل على أنّ تحليل النّحاة للخطاب لم يكن تحليلا شكليّا صرفا، ولم يكن كذلك تحليلا معنويّا صرفا، بل كان تحليلا الشكلُ والمعنى فيه متعاضدان متضامنان، تحليلا يراعي قواعد الصّناعة وأصولها وهي قواعد منسجمة انسجاما تامّا مع قواعد الدّلالة والاستعمال ومنسجمة كذلك مع ما يقوم في نفس المتخاطبين.

5.3 هل تكفي ظاهرة التّداخل لإصلاح شأن وحدة المعنى في الجملة

توافق ظاهرة التّداخل ما أصبح يسمّى اليوم بمستويات التّحليل [3]، ويمكن أن نذهب إلى أنّ الأمثلة المتقدّمة من قبيل الجمل الاسميّة المتكوّنة في مستواها الأوّل من مبتدإ وخبر، وهي بالتّالي لا تتضمّن سوى معنى واحد أو عمل واحد هو المعنى الذي تدلّ عليه البنية الإعرابيّة المعتمدة في المستوى الأوّل والعمل المزجّى بها ، أمّا العنصر المركّب فإنّه متى دخل في التّركيب "ينسى" كونه مركّبا فيغيّب معناه من حيث هو مركّب ويعامل معاملة المفرد. وقد سبقت الإشارة إلى مراعاتهم التّرتيب في إجراء قواعد التّركيب (انظر : شرح الكافية I، 94، القول بتقدّم الإضافة على إعراب المضاف وهو قول فيه نصّ على إجراء قواعد التّركيب حسب ترتيب معيّن، وكذا الشأن في الآيتين : " علّم الإنسان ما لم يعلم " (العلق 96 : 5) و" أيحسب أن لم يره أحد " (البلد 90 : 7) فإنّك لا تعتبرهما منفيّتين وإن تضمّنتا نفيا لأنّ النفي جاء متداخلا في ما ركّبت منه الجملتان في غير المستوى الأوّل). وقد أقاموا هذا المبحث على قوّة المحلّ الإعرابيّ الذي يحلّ فيه المركّب. كما أنّ هذا يلتقي بما يقوم عليه مفهوم مستويات التّركيب في الدّراسات اللسانيّة الحديثة، حيث تحدّد وظيفة العنصر بجواره ويحدّد نوعه بمكوّناته التي يتحلّل إليها في المستوى اللاّحق.

على أنّ هذا الحلّ ليس حلاّ حقيقيّا للمسألة لأنّه لا يعدو أن يكون إرجاء لطرح المشكل في المستوى اللاّحق من تحليل الجملة، ويدعّم هذا الإرجاء أنّك إذا اعتمدت على حدس المستعمل بسؤاله عن معنى الجملة لاحظت أنّه سيعتبرها قائمة على التّعجّب بالنسبة إلى الآية المذكورة وعلى الأمر بالنسبة إلى المثال الذي بعدها.

1.6.3 الخبر هو المحدّد للمعنى

المبتدأ كما تبيّنّا عنصر عمل فيه الابتداء، والابتداء عامل معنويّ مؤدّاه اتخاذك الشّيء موضوعا للحديث أو محكوما عليه بالحكم الذي يفيده الخبر، وبالتّالي فإنّ هذه العمليّة محايدة من حيث المساهمة في نشأة المعنى الحاصل بالجملة الاسميّة إذ أنّ الابتداء لا يعدو أن يكون أحد وجهي التّسمية بالاستعمال [4] (مقابل التّسمية

---

3 - انظر تحديد هذا المفهوم في مبحث الاعتراض : المجلد الأوّل ص 381 و 386 و 398.

4 - الوجه الثّاني من التّسمية الاستعماليّة هو كما بيّنّا الحاصل بالنّداء عند التّلفّظ بالاسم قصد تحقيق المخاطب المصرّف (انظر باب النّداء في هذا القسم ص 714 - 717)

بالوضع) . فمعنى الجملة الاسميّة لا يتعيّن إلاّ بإسنادك الحكم للمحكوم عليه بعد إتيانك بالخبر، وهذه العمليّة - في نظرنا - هي التي يتحقّق بها المعنى الكلاميّ وينجز بها العمل اللغويّ الذي صيغت الجملة من أجله. وبالتّالي فإنّنا نذهب إلى أنّ عمليّة الإسناد في الجملة الاسمية القائمة على الابتداء عاملا معنويّا عمليّة محايدة في توجيه معنى الجملة، وإنّما يتمّ ذلك بواسطة الخبر :

- فيكون الإخبار إذا كان الخبر إخبارا
- ويكون الطّلب إذا كان الخبر طلبيّا،

وعلى هذا الأساس فإنّ الأمثلة المذكورة لا تمثّل جملا تتضمّن معنيين أو عملين لغويين، إنّما هي من قبيل الجملة التي :

- يعيّن فيها موضوع الكلام بالابتداء، وليس في هذه العمليّة أي معنى كلاميّ، ولا يتحقّق بها أيّ عمل لغويّ،
- يسند الحكم إلى المتحدّث عنه بالخبر، وطبيعة هذا الحكم هي التي توجّه المعنى الكلامي وتحقق العمل اللغوي المناسب فيكون إخبارا أو دعاء أو غيره من المعاني.

2.6.3 شمول هذا الحكم للمعاني والأعمال غير الأوّليّة

صنّفنا المعاني التي من قبيل التّأكيد والنّفي والتّشبيه ضمن ما سمّيناه بالأعمال غير الأوّليّة (انظر ص 863) ، ونلاحظ أنّ ما قلناه بشأن طفو معنى الخبر إلى سطح الجملة لا يقتصر على المعاني أي الأعمال اللغويّة الأوّليّة، بل إنّه ينسحب كذلك على الصّنف الآخر من المعاني. فإذا نظرت في الأمثلة التّالية :

(1) زيد والله لأضربنّه
(2) زيد ليس كريما
(3) زيد كالعلم

لاحظت أنّ ما قام عليه الخبر من توكيد بالقسم واللام في (1) ونفي بـ"ليس" في (2) وتشبيه بالكاف في (3) يطفو على سطح الجملة شأنه في ذلك شأن الأساليب الطّلبيّة التي ورد عليها الخبر، بخلاف ما لاحظناه في الآيتين " علّم الإنسان ما لم يعلم " (العلق 96 : 5) و " أيحسب أن لم يره أحد " (البلد 90 : 7) حيث كانت الجملتان غير قائمتين على الابتداء وحيث كان النّفي أدخل فيهما.

ولهذا السبب اختار الرّضيّ إطلاق هذا الحكم وتعميمه ورفض رأي ثعلب عندما ذهب إلى منع أن تكون "جملة" الخبر قسميّة "وقال ثعلب : لا يجوز أن تكون [أي جملة الخبر] قسميّة ، نحو " زيد والله لأضربنّه " والأولى الجواز إذ لا مانع " (شرح الكافية، I، 238).

ويمكن أن يدعّم الرّأي الذي ذهبنا إليه من محايدة عمليّة الإسناد في الجملة الاسميّة التي يكون فيها المبتدأ مرفوعا بالابتداء قول الرّضيّ في سياق حديثه عن ضرورة الرّابط بين المبتدإ والخبر : " الخبر عرض فيه معنى الإسناد بعد أن لم يكن " (شرح الكافية I، 237)، ويمكن أن نضيف إلى هذا القول أنّ الإسناد لا يغيّر من المعنى الذي للخبر، ويكون معنى الجملة الاسميّة هو المعنى الذي يقوم عليه خبرها.

ومن الأدلّة على كون الخبر هو المحدّد لمعنى الجملة والعمل المزجّى بها أنّ **الابتداء بالاسم لا يبطل القول بصدارة الأدوات التي لها الصّدارة** كأدوات الاستفهام، قال الرّضيّ: " وإنّما قال [يعني المصنّفَ ابنَ الحاجب] : الخبرَ المفردَ لأنّه إن كان جملة متضمّنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو "زيد من أبوه ؟ " إذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها أن تقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدّم عليها أحد ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيّرة لمعناها " (شرح الكافية I، 259). بل إنّ أشدّ الأدوات اقتضاء للصّدارة وللوقوع في بداية الكلام يتقدّم عليها المبتدأ، ونعني بذلك الحرف 'إنّ'، فإمكان دخول إنّ في الخبر دليل على أنّ المبتدأ ليس هو الموجّه للعمل اللغوي الحاصل من الجملة كما في المثالين التّاليين :

(4) أمّا زيد فإنّه ممّن يؤمن جانبه

(5) أمّا شيخنا أو سليمان فإنّه أدقّ نظرا (التّوحيديّ).

7.3 امتناع كون الجزاء اسما للنّاسخ وجوابه خبرا له وجواز وقوع الجزاء وجوابه خبرا

قيّد سيبويه إجراء الجزاء بعدم عمل العامل فيه، قال :

" وإنّما أذهبت الجزاء من ها هنا لأنّك أعملت "كان" و"إنّ" ولم يسغ لك أن تدع "كان" وأشباهه معلّقة لا تعملها في شيء، فلمّا أعملتهنّ ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه. ألا ترى أنّك لو جئت بـ"إنْ" و"متى" كان محالا، فهذا دليل على أنّ الجزاء لا ينبغي له أن يكون ها هنا بـ"ما" و"من و"أيّ"، فإن شغلت هذه الحروف بشيء جازيت.

فمن ذلك قولك : " إنّه من يأتنا نأته " وقوله عزّ وجلّ " إنّه من يأت ربّه مجرما فإنّ له جهنّم، لا يموت فيها ولا يحيا (طه، 74) و" كنت من يأتني آته "، وتقول : " كان من يأته يعطه " و"ليس من يعطه يحببْه " إذا أضمرت الاسم في كان أو "ليس" لأنّه حينئذ بمنزلة "لستُ" و"كنت"، فإن لم تضمر فالكلام على ما وصفنا "... " وتقول : " قد علمت أن من يأتني آته " من قبل أنّ "أن" ها هنا فيها إضمار الهاء، ولا تجيء مخفّفة ها هنا إلاّ على ذلك " (الكتاب III، 71 - 72 - 73)

يمكن أن نخلص من هذا الكلام إلى الحالتين التّاليتين :

- تعذّر جعل الجزاء معمولا لعامل :

ناسخ (كان/إنّ) + اسمه + خبره (لا يكون أحدهما أو كلاهما جزاء)

- إمكان ذلك إذا شغلت النّاسخ العامل بضمير (ضمير شأن أو غيره) :

ناسخ (كان/إنّ) + اسمه + خبره (جزاء)

والفرق بين البنيتين السّابقتين وقوع الجزاء في محلّ المسند إليه (اسم النّاسخ) وجواب الجزاء في محلّ المسند (خبر النّاسخ) في البنية الأولى، وهي بنية تفضي إلى اضمحلال الجزاء عملا ومعنى. أمّا في البنية الثّانية فإنّ محل المسند إليه قد شغل بالضمير وبالتّالي يكون النّاسخ قد عمل فيه وشغل به، أمّا محلّ خبر النّاسخ فإنّه قد ملئ بالجزاء وجوابه وهي بنية تفضي إلى قيام الجزاء عملا ومعنى.

وعلّل سيبويه هذا الفرق بامتناع تعليق النّاسخ عن العمل، وهو كلام إذا ترجمته معتبرا ما يقوم عليه العمل الإعرابي من أسس معنويّة كان قريبا من قولك « لا تستطيع أن تبدأ الكلام قاصدا المعنى الذي يفيده النّاسخ (من تقييد للزّمان بـ"كان" أو تأكيد بـ"إنّ" أو نفي بـ"ليس"...) ثمّ تترك ما بدأت فيه ولا تبني عليه بقيّة الكلام بل تبنيه على شيء آخر لم يكن في الحساب عندما بدأت الكلام وهو الجزاء [5] ». لكنّنا نلاحظ أنّ الجزاء في البنية الثّانية لا يزال واقعا تحت طائلة النّاسخ إذ أنّه خبره ومعموله، فكيف يندفع ما أراد سيبويه دفعه، وكيف يسلم قوله من التناقض والفساد؟

---

5 - لاحظ رشاقة عبارتهم " لم يسغ لك أن تدع 'كان' وأشباهه معلّقة لا تعملها في شيء ، فلمّا أعملتهنّ ذهب الجزاء " وفضلها عمّا حاولنا أن نفسّرها به .

8.3 الخبر هو الموجّه الأساسيّ للعمل اللغويّ في الجملة الاسميّة

إذا استقام ما ذهبنا إليه بشأن دور الخبر في توجيه معنى الجملة - وهو رأي يعضده ما ذكرناه بشأن جواز ورود الخبر أسلوبا إنشائيّا دون أن يفضي ذلك إلى اثنينيّة العمل اللغويّ في الجملة الواحدة - أدركنا سبب اضمحلال الجزاء من البنية الأولى وبقائه في الثّانية، وفي هذا دليل آخر على وحدة المعنى، أو العمل اللغويّ، المتحقّق بالجملة الواحدة.

وعلى هذا النّحو أرجع سيبويه ما جاء في الشّعر من إعمال العوامل في الجزاء (الشّرط) على إضمار ضمير الشّأن، وهو قول سبق إليه الخليل، فقد جاء في صفحة 73 ما يلي " فزعم الخليل أنّه إنّما جازى حيث أضمر الهاء وأراد " إنّه" و "لكنّه" [6]، بل إنّه يرى الأمر عامّا يجرى حتّى في غير الشعر " وتقول : " قد علمت أنْ من يأتني آته " من قبل أنّ "أنّ" ها هنا فيها إضمار الهاء، ولا تجيء مخفّفة ها هنا إلاّ على ذلك" (الكتاب III، 73).

9.3 عدد الجمل وعدد الأعمال اللغويّة في التّنازع

من أمثلة التّنازع " وذلك قولك ضربت وضربني زيد " فهذا اللفظ هو الذي يختاره البصريون، وهو إعمال الفعل الآخر في اللفظ، وأمّا في المعنى فقد يعلم السّامع أنّ الأوّل قد عمل، كما عمل الثّاني، فحذف لعلم المخاطب " (المقتضب IV، 72) وانظر كذلك سيبويه (الكتاب I، 73) : باب الفاعليْن والمفعولين اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله.

وهذا الباب شبيه بالباب الذي يختلف فيه العاملان في الصّفة (الإشراك في الصّفة)، ولكن لئن هان الأمر بالنّسبة إلى الصفة وأرجعت إلى المدح والذمّ لأنّ الصفة عنصر زائد فإنّ الأمر أشد خطورة مع الفاعل، فهذا من باب اشتراك جملتين في عنصر واحد هو مفعول به بالنسبة إلى الأولى وفاعل بالنسبة إلى الثانية.

ولهذه الظّاهرة انعكاس على عدد الجمل كما بيّنّا في الفصل الذي عقدناه

---

6 - يتعلّق هذا الكلام بالبيتين التّاليين :

قال الأعشى : إنّ من لام في بني بنت حسّا ... ن ألمه وأعصه في الخطوب

وقال أميّة بن أبي الصّلت :

ولكنّ من لا يلق أمرا ينوبه ... بعُدّته ينزلْ به وهو أعزلُ

للحديث عن حالات الاختلاف في تحليل نصّ الخطاب (القسم 2 ص 270-292) وبالتّالي فإنّ لها انعكاسا أيضا على عدد الأعمال اللغويّة، وهي حالة تقابل تلك التي توهم باجتماع عملين في جملة واحدة إذ توهم بوجود عمل لغويّ واحد في جملتين.

فإذا صحّ الحلّ الذي اقترحناه في معالجة حالات التّنازع من جمل اثنينيّة البنية العامليّة وتكوّنها من جملتين على الاستباق قصد تبرئة الذّمّة تيسّر إرجاع التّنازع إلى اثنينيّة المعنى واستقلال كلّ جملة بعمل لغويّ قائم الذّات، واستقام التّناسب بين عدد الجمل في نصّ الخطاب وعدد الأعمال اللغويّة المنجزة به.

0.3 1 هل يكون الوصف إنشاء : وضع الوصف

ليستقيم النّعت بالصّفة يجب أن يكون معناها حاصلا، وكونه طلبا يقتضي أن يكون معناه غير حاصل لفساد طلب تحصيل الحاصل، لذلك امتنع الوصف بما قام على الإنشاء الطّلبيّ. ويمكن أن ننطلق من النّصّ التّأسيسيّ التّالي الذي بسط فيه السّكّاكيّ أسّ التّمييز بالوصف "، قال صاحب المفتاح :

"... طلب التّمييز بالوصف وامتناع أن تميّز شيئا عن شيء بما لا تعرفه له يمكنك من أن تتوصّل به إلى أنّ حقّ الوصف **كونه عند السّامع** معلوم التّحقّق للموصوف، ولعلمك بأنّ **تحقّق الشيء للشّيء فرع على تحقّقه لنفسه**، ولا يشتبه عليك أنّ حقّ كلّ وصف هو أن يكون في نفسه متحقّقا ثابتا عندك فما لا يكون ثابتا كذلك أو متحقّقا يمتنع منك جعله وصفا، وكذا خبرا أيضا، بحكم عكس النّقيض، وعسى إذا استوضحت ما أريناكه أن تجذب بضبعك [7] **في تزييف رأي من لا يرى الصّفة معلومة**، وأن تتحقّق أن محاولة إثبات الثّابت في نفسه لشيء آخر يستدعي ثبوت ذلك الشّيء الآخر في نفسه لا محالة، ثمّ لعلمك أنّ الطّلب سعي في التّحصيل، وأنّ تحصيل الحاصل ممتنع كما سيأتيك كلّ ذلك في قانون الطّلب تعلم أنّ مطلوبك مثله في نحو "هل رأيت كذا" وفي نحو "اضرب" يمتنع أن يكون ثابتا عندك ومتحقّقا فيمتنع أن تجعل مثله وصفا أو خبرا، ولذلك تسمعنا في مثل قوله "جاؤوا بمذق هل رأيت الذّئب قطّ" نقول : تقديره «جاؤوا بمذق مقول عنه هذا القول»... وفي مثل "زيد اضربه" أو "[زيد] لا تضربه " إنّه محمول على «يقال » أي «يقال في حقّه : اضربه أو لا تضربه » (مفتاح العلوم 188-189). وانظر ابن هشام (مغني اللبيب ا،

---

7 - أي « أن تنوّه » حسب شرح المحقّق .

272)، فقد ذكر امتناع وقوع الصّفة طلبا "فوجب إضمار القول، أي اتّقوا فتنة مقولا فيها في... وجاؤوا بمذق مقول فيه..."

فالوصف إثبات شيء لشيء، وكذا الخبر، وأنت لا تفعل ذلك إلاّ متى كان المثبت ثابتا في نفسه، لذلك لا يجوز الوصف ولا الإخبار بغير الثّابت في نفسه كالذي يكون من قبيل الطّلب.

ونحن نعتقد أنّ ثمّة جمعا بين ضربين من الثّبوت ثبوت القضيّة التي تقوم عليها الجملة وثبوت المعنى الحاصل بالجملة أو العمل المنجز بها، وقد أفضى هذا الجمع إلى عدم تجويز الوصف والإخبار بالطّلبيّ من الكلام. كما أنّ الثّبوت أجري في مستويين مختلفين مستوى المفردة ومستوى الجملة، ولئن كان هذا الجمع في حدّ ذاته دالاّ على قدرتهم على إرجاع الفروع إلى الأصول ومظهرا من مظاهر قوّة التّنظير والتّجريد في نظرياتهم فإنّ إجراء هاتين الثّنائيّتين على هذا النّحو من الإجراء طمس الفرق الحاصل عن اختلاف مستوى الإجراء :

ففي مستوى المفردة يتعلّق الأمر بدلالتها، وهي أمر حاصل في الذّهن، ويصبح أمرا ثابتا متحقّقا بتوفّر ما يوافقها في الخارج...

أمّا في مستوى الجملة فإنّ الأمر يمكن أن يتعلّق بالقضيّة التي تقوم عليها كما يمكن أن يقوم على المعنى الحاصل بها أو العمل المنجز بها، وإذا احتكمنا في الثّبوت والتّحقّق على نفس المقياس الذي اعتمد في المفردة وهو توفّر المقابل في الخارج تبيّنّا أنّ أمر ثبوت القضيّة أمر مختلف عن ثبوت المعنى الحاصل من الجملة، فمحتوى القضيّة حاصل تارة وغير حاصل أخرى بحسب كون الجملة خبريّة أو طلبيّة على التّرتيب، أمّا المعنى الحاصل منها فهو حاصل دائما فالخبريّة أو الطّلبيّة لا يمكن ألاّ يحصل منهما إخبار أو طلب (متى توفّرت شروطهما)، لكنّ النّحاة والبيانيين تركوا هذا المعنى الحاصل في الجملة الطّلبيّة فمنعوا الوصف والإخبار بها لكون القضيّة التي يقوم عليها غير حاصلة، وما كانوا ليقولوا بهذا المنع لو أنّهم التزموا بالمعنى الحاصل دون حصول القضيّة في الخارج.

على أنّ ما فقدوه من الملاءمة بمذهبهم هذا المذهب قد حصلوا عليه بطريقة يشفع فيها عمومها وإطلاقها لما قد يبدو فيها من بعد، وذلك بحملهم الأمر على معنى القول وعمله، وهو معنى لا يخرج عنه خارج مهما كان .

خاتمة الفصل

قد قام لنا الدّليل - كما سنبيّن في الباب الأوّل من القسم الرّابع - على أنّ مقاربة النّحاة العرب لقضايا المعنى قد أقامت هذا المصطلح على درجات من الدّلالة تتراوح بين المعاني الوضعيّة للمفردات والمركّبات باعتبارها أصولا مجرّدة والمعاني الحاصلة بالإجراء والاستعمال وهي معان تلامس خارج الأشياء في الواقع ، وبيّنّا في هذا الفصل أنّهم ميّزوا بين عمل القول باعتباره **الآلة** التي تنجز بها سائر الأعمال **والأعمال** التي تزجّى بها على نحو تكون فيه لكلّ عمل لغويّ **"صيغةٌ آلةٌ"** يتحقّق بها ، وأقاموا فصلا صارما بين الصّيغة اللغويّة التي يتلفّظ بها المتكلّم والتي تمثّل عمل القول والعمل "المزجّى بها" على حدّ عبارة الجرجاني والرّضيّ إخبارا أو استخبارا أو طلبا أو تحذيرا مع صريح النّصّ على أنّ ذلك المعنى إنّما يحصل بالمتكلّم عند الاستعمال .

وقد بيّنّا الفرق بين معنى الجملة النّظاميّة النّمطيّة ومعنى الجملة القوليّة ، وذهبنا إلى أنّ عماد الأولى وحدة أصل المعنى وإمكان خروجه إلى معان فرعيّة أخرى لا تحصل إلاّ متى توفّرت شروطها الإجرائيّة ، وعلى هذا النّحو يصحّ أن نحدّث عن تعدّد المعاني متى تعلّق الأمر بالجملة النّمطيّة ، فإذا تعلّق الأمربالجملة القوليّة انقلب هذا التّعدّد وحدة إذ لا سبيل إلى أن يُجري المتكلّم كلاما يقصد منه في الآن نفسه معنيين أو قل بعبارة المحدثين ينجز به عمليْن قوليين مختلفين .

وقد استقام لنا القول بوحدة العمل المزجّي بالجملة القوليّة بأمرين : أوّلهما حمل حصول المعنى في الجملة الاسميّة على طبيعة الخبر دون المبتدإ لكون الابتداء مجرّدَ تعيين للمحدّث عنه وتنبيه المخاطب لموضوع الحديث بالابتداء بـ"التّسميته" ، وهو ما يفسّر صحّة كون الخبر في الجملة الاسميّة إنشاءً ، أمّا الأمر الثّاني فهو ما ذهبنا إليه من التّمييز بين ما سمّيناه بالمعاني أو الأعمال الأوّليّة وهي التي قصدنا إلى تعذّر الجمع بين اثنين منها في الجملة القوليّة الواحدة والمعاني غير الأوّليّة التي من قبيل الوصف والتّعريف والتّشبيه والتّأكيد ...والأصل فيها أن يجتمع منها في الجملة ما يتحقّق به عمل من الأعمال الأوّليّة . وعلى هذا النّحو يمكن أن نقيم تناسبا بين عدد الأعمال اللغويّة الأوّليّة وعدد الجمل في النّص فنتوسّل بمعرفة أحدهما لمعرفة الآخر .

الفصل الثّاني

أصناف الأعمال اللغويّـة

1. دخول الاستفهام والتّمنّي على الجملة المنفيّة

تعرّض المبرّد إلى دخول الاستفهام على الجملة المنفيّة بـ'لا' النّافية للجنس وأثره فيها : " أمّا كونها للاستفهام فعلى حالها قبل أن يحدث فيها علامته ، تقول : " ألا رجل في الدّار ؟ " على قول من قال : " لا رجل في الدّار " .

ومن قال " لا رجل في الدّار ولا امرأة " قال " ألا رجل في الدّار ولا امرأة "،

ومن قال لا رجل ظريفا في الدّار" قال " ألا رجل ظريفا " ، فإذا دخلها معنى التّمنّي فالنّصب لا غير على قول سيبويه والخليل وغيرهما ، إلاّ المازني وحده ، تقول "ألا ماء أشربه ، ألا ماء وعسلا " " (المقتضب IV، 382)

القضيّة المطروحة في هذه المسألة هي تراكب المعاني أي الأعمال اللغويّة في الجملة الواحدة ، فإذا اعتبرنا ممّا ذكره المبرّد الأمثلة الثّلاثة التّالية :

(1) لا رجل في الدّار ولا امرأة

(2) ألا رجل في الدّار ولا امرأة

(3) ألا ماء أشربه !

لاحظنا قيام الجملة الأولى على الإخبار والثّانية على الاستفهام والنّفي والثّالثة على الاستفهام والنّفي والتّمنّي ، فهل يكون في الجملة الواحدة معنيان أي عملان لغويان، من قبيل الإخبار والنّفي أو الاستخبار والنّفي أو التّمني والنّفي ؟ أي هل يصحّ تحليل معنى الأمثلة المتقدمة على النّحو التّالي :

مثال (1) = إخبار + نفي

مثال (1) = استخبار + نفي

مثال (1) = استخبار + تمنٍّ + نفي

نرجّح أنّ النّفي من المعاني المصاحبة التي يمكن أن تتركّب إلى غيرها ورائزها جواز القول فيها " المعنى كذا منفيًا " ،

أمّا الإخبار (الخبر) والاستخبار (الاستفهام) والتّمنّي فإنّها معان أو أعمال لغويّة لا يمكن أن تجتمع في جملة واحدة ، ورائزها تعذّر القول فيها في نفس الوقت "المعنى كذا مخبر به ومستفهم عنه ومتمنّى " ،

واعتمادا على هذه الخاصيّة يمكننا أن نصنّف المعاني أي الأعمال اللغويّة صنفين:

- صنف نسمّيه معاني أو أعمالا لغويّة **أوّليّة** ، وهي معان لا يمكن أن يجتمع منها اثنان في الجملة الواحدة ،

- صنف نسمّيه معاني أو أعمالا لغويّة **غير أوّليّة** ، وهي معان يمكن أن يجتمع منها اثنان أو أكثر في الجملة الواحدة ،

ومن خصائص كلّ صنف من هذين الصّنفين :

- أنّ العمل اللغويّ **الأوّليّ** متى صرفت عنه الجملة حلّ محلّه بالضّرورة معنى آخر أوّليّ من نفس الصّنف كانصراف الإخبار إلى الإنكار أوالاستفهام ...

- أمّا الأعمال **غير الأوّليّة** فيمكن أن تزول من الجملة دون أن يحلّ محلّها بالضّرورة معنى آخر غير أوّليّ ، فالجملة القائمة على التّشبيه يمكن أن يغيّب منها التّشبيه دون أن يحلّ محلّه شيء آخر، وكذا الأمر بالنّسبة إلى التّأكيد وغيره من المعاني غير الأوّليّة.

- تركّب الأعمال غير الأوّليّة فيما بينها وتركّب إلى واحد من المعاني الأوّليّة .

ويمكن أن نجعل في الصّنف الأوّل : الخبر والاستفهام والأمر والنّهي والتعجّب والتّمنّي... وفي الصّنف الثّاني : النفي والتأكيد والتّشبيه والإسناد والتعيين بالإضافة...

2. الأعمال اللغويّة المباشرة والأعمال اللغويّة غير المباشرة

المعاني الأول والمعاني الثّواني : المعاني الأصول والمعاني الفروع :

مجال هذا التّصنيف الأعمال الأول دون الثّواني ، فالخروج من معنى إلى معنى يقع في مجال هذا الصّنف ولا يقع بالانتقال من عمل من الصّنف الأوّل إلى عمل من الصّنف الثّاني ، لكن هل يقع في الصّنف الثّاني انتقال من معنى إلى آخر

(من إثبات إلى نفي ، أو من تأكيد إلى غير تأكيد أو من تشبيه إلى غير تشبيه ...) .

انطلق المبرّد من اعتراض المعترض على اشتراك العبارتين في البنية وكون إحداهما بمنزلة الأخرى مع الاختلاف بين المعنى الحاصل من كلّ منهما ، ومثّل على ذلك بالتّعجّب : فصيغته بمنزلة صيغة الإخبار ومعناه ليس معناه : فـ" إذا قلت " ما أحسن زيدا ! " فكان بمنزلة « شيء أحسن زيدا » فكيف دخله معنى التّعجّب ، وليس ذلك في قولك " شيء أحسن زيدا " ؟

وأجاب صاحب المقتضب عن اعتراض المعترض بقوله : " **قد يدخل المعنى في اللفظ ولا يدخل في نظيره** ، فمن ذلك قولهم : علم الله لأفعلنّ " لفظه لفظ " رزق الله "ومعناه القسم ، ومن ذلك قولهم "غفر الله لزيد" لفظه لفظ الخبر ومعناه الدّعاء، ومن ذلك أنّك تقول " تالله لأفعلن" فتقسم على معنى التّعجّب ، ولا تدخل التّاء على شيء من أسماء الله غير هذا الاسم ، لأنّ معنى التّعجّب إنّما وقع ها هنا . **وكلّ ما لزمه شيء على معنى لم يتصرّف ، لأنّه إن تصرّف بطل ذلك المعنى وصار بمنزلة الأفعال التي تجري على أصولها** ولم يدخلها من المعنى أكثر من ذلك " (المقتضب : IV، 175) .

وعلّل المبرّد في موضع آخر من المقتضب تحقق معنى الدّعاء والقسم بلفظ الخبر بـ"علم السّامع أنّك لا تخبر عن الله عزّ وجلّ وإنّما تسأله. كما أنّ قولك "علم الله" لأقومنّ" إنّما لفظه لفظ "رزق الله "ومعناه القسم" لأنّك في قولك "علِمَ مستشهِد " (المقتضب II، 132).

أورد المبرّد في كلامه عن اتّفاق التّعجّب والإخبار في الصّيغة أصلا من الأصول لا تقدّر قيمته ، وقد صاغ هذا الأصل بقوله : " قد يدخل المعنى في اللفظ ولا يدخل في نظيره " ، فنظير اللفظ هو اللفظ الذي صيغ على منواله وكانت له بنيته ، واللفظان النّظيران قد يتّفقان في المنوال الذي صيغا عليه ويختلفان في المعنى . فما هو السّبب الذي يصرف اللفظ إلى معنى ونظيرَه إلى آخر مختلف عنه ؟ للإجابة عن هذا السّؤال يمكن أن نتوسّل بالأمثلة التي أوردها المبرّد :

(1) ما أحسن زيدا ! لفظه لفظ شيء أحسن زيدا » معناه التّعجّب

(2) علم الله ... لفظه لفظ " رزق الله " معناه القسم ،

(3) غفر الله لزيد   لفظه لفظ الخبر   معناه الدّعاء ...

وقد اعتبر المبرّد أنّ هذه الأمثلة التي هي بمنزلة الجملة الخبريّة كانت على التّرتيب بمعنى التّعجّب والقسم والدّعاء وأنّها في هذه الحالة "لا تتصرّف" ، وعدم التّصرّف هذا يتمثّل في تعذّر التّغيير من صيغ هذه الأمثلة : فإذا تصرّفت في الأمثلة السّابقة وحوّلت (1) إلى مثل قولك : "ما يحسن زيدا " و(2) إلى "علم الخليفة والوالي " و(3) إلى "غفر القاضي للمذنب " لم يبق فيها التّعجّب والقسم والدّعاء وعادت إلى الإخبار .

وممّا تقدّم نتبيّن أنّ عددا من المعاني أي الأعمال اللغويّة ليست حادثة عن الصّيغة اللغويّة التي تنجز فيها إنّما هي مقاميّة الأصل -أو قل إن طاب لك تداولية النشأة- كبعض أمثلة الدّعاء والقسم... ويمكن أن يمدّنا المقام الذي تستعمل فيه الصّيغة اللغويّة بأسباب الانتقال من معنى إلى آخر، لكنّ الأمر ليس على نفس الدّرجة من اليسر بالنّسبة إلي التّعجّب .

فالانتقال من الخبر إلى الدّعاء راجع إلى كون المخاطب لا يستطيع أن يعلم ما يعلم الله ولا أن يشاركه في مشيئته ، وخروج الطّلب إلى الدّعاء راجع إلى منزلة المطلوب منه وخروج النّداء إلى النّدبة أو الاستغاثة أو التّعجّب راجع إلى منزلة "المنادى" ، لكنّنا لا نكاد نجد شيئا من هذا عند الانتقال من الإخبار إلى التّعجّب ، ولعل الصّواب يكون في البحث عن أصل التّعجّب في اسم الاستفهام والخروج عنه تداوليًا في مرحلة أولى ، ثمّ "تجمّد" الأسلوب وأصبح غير متصرّف لاختصاصه بمعنى التّعجّب .

وذكر أصلا ثانيا لا يقلّ عن الأوّل أهمّيّة ، وهو " كلّ ما لزمه شيء على معنى لم يتصرّف " ، فـ"إن تصرّف بطل ذلك المعنى وصار بمنزلة الأفعال التي تجري على أصولها " وهو ما يقرّب هذه الأساليب إلى المقابلة بين الأفعال المتصرّفة والأفعال الجامدة أو المقابلة بين البنى المتصرّفة والبنى غير المتصرّفة التي تقترب من السّماعيات أو تختلط بها اختلاطا ، ولولا حرص النّحاة على توحيد بنى الكلام وأشكاله لأفردوها ببنى خاصّة بها .

3. دور المقام في تعيين العمل اللغويّ

1.3 أثر المعتقد في صرف الجملة إلى معنى (عمل لغويّ) دون آخر

من الآراء التي أصبحت شائعة القول بأنّ المعتقدات التي كانت شائعة بين النّاس قد أدخلت الضّيم على بناء النّظريات النّحويّة القديمة وعلى سائر العلوم وكان من نتائجها التّضييق في المفاهيم والخروج بالظّواهر اللغويّة عن حقيقة طبيعتها ، ولهذا الكلام قدر من الصّحّة ، لكنّه كلام قاله الغربيون وهم يحدّثون عن عصور سادت فيها هيمنة الكنيسة واضطهادها لرجال العلم ، وطاب لبعضهم أن يطلق هذا الرأي على سائر الحضارات وعلى أثر الدّين في علومها (باستثناء الحضارة اليونانيّة) واعتمد اقتران ظهور النّحو فيها بالعناية بالكتب المقدّسة (وهو أمر يشهد عليه التّأريخ لعلوم النّحو فيها) ليسحب على تلك العلوم ما صحّ وثبت في الحضارة الغربيّة ، ونحن لا نشاحّ في تأثير المعتقد والدّين في بناء المنوالات والنّظريات العلميّة لكنّنا نشكّ في أن يكون لهما الأثر نفسه في جميع الحضارات ، أو قل إنّنا لا نسلّم بهذا إلاّ بعد الدّراسة وقيام الأدلّة على اتّفاق أثر الدّين في العلوم في جميع الحضارات . ونحن لا ندّعي أنّ كلامنا اللاّحق سيكون القول الفصل في المسألة التي أثرناها في الكلام السّابق إنّما هي مسألة من قبيل المسائل التي حركتنا عند النّظر في الحالات التي تناول فيها النّحاة العرب قضايا المعنى والأعمال اللغويّة متى كان لها مساس بالمعتقد ، ولن تبعدنا هذه المسألة عن النّظر في المعنى الحاصل بالجملة .

من القضايا التي اعترضت النّحاة عند مباشرتهم للمعاني والأعمال المتحقّقة بالقول قضيّة المعاني الحاصلة من أقوال الله ومناسبة تلك المعاني لذاته وصفاته :

" ومن هذا الباب – حسب المبرّد – قول الله عزّ وجلّ " أسمع بهم وأبصر " (مريم 19 : 38) ولا يقال للّه عزّ وجلّ " تعجّبَ " ولكنّه خرج على كلام العباد ، أي هؤلاء ممّن يجب أن يقال لهم " ما أسمعهم وأبصرهم في ذلك الوقت " . ومثل هذا قوله : " فقولا له قولا ليّنا لعلّه يتذكّر أو يخشى" (طه 44 : 20) إنّما هي للتّرجّي ، ولا يقال ذلك للّه ، ولكنّ المعنى – والله أعلم – « اذهبا أنتما على رجائكما وقولا القول الذي ترجوان به ويرجو به المخلوقون تذكّر من طالبوه » (المقتضب IV، 183) . فالأقوال التي ذكرت من أقوال الله لكنّ نسبة المعاني المتحقّقة بها (التّعجّب والتّرجّي) لا

تصحّ نسبتها إليه لمخالفتها لصفاته .

ومن المواطن التي تعارض فيها تحليلهم للكلام مع ما "جعلوه" لذات الله من صفات تحليل بنية التّعجّب :

"فإن قال قائل : أرأيت قولك " ما أحسن زيدا " أليس في التّقدير والإعمال – لا في التّعجّب – بمنزلة قولك « شيء حسّن زيدا » فكيف تقول هذا في قولك " ما أعظم الله " يا فتى و" ما أكبر الله " ، قيل له " التّقدير على ما وصفت لك ، والمعنى « شيء عظّم الله » يا فتى ، وذلك الشيء النّاس يصفونه بالعظمة كقولك " كبرت كبيرا" و"عظّمت تعظيما " (المقتضب IV ، 176) .

ومن تلك المواطن أيضا مسألة وقوع الاسم 'الله' في بنية عامليّة تقتضي نصبه:

"فإن قال قائل : فينتصب هذا من حيث انتصب "زيد" [أي على أنّه مفعول به]، قيل له : لا شيء من الأفعال ينتصب على معنى الأخر بأكثر من الفاعل والمفعول به ، ألا ترى أنّك تقول " شتمت زيدا وأكرمت عمرا " ، **فالفعل النّاصب جنس واحد والمعنى مختلف ، وليس شيء يخبر به عن الله – عزّ وجلّ – إلاّ على خلاف ما تخبر به عن غيره في المعنى وجنس الفعل واحد في الإعمال** ... فمخارج الأفعال واحدة في الإعمال ، والمعاني تختلف ، فعلى هذا يجرى التّقدير فيما ذكرت لك . (المقتضب IV، 176- 177) .

نقلنا هذا الكلام عن المبرّد على طوله لما فيه من بيان التّقابل بين الفعل باعتباره جنسا والفعل باعتباره نوعا : فجنس الفعل يقوم على وحدة المخرج في الإعمال أمّا نوع الفعل فيقوم بتنوّع المعاني الحاصلة من نوع الفعل .

وقدّم المبرّد عن اختلاف المعاني متى اعتبرت الفعل نوعا لا جنسا الأمثلة التّالية :

(1) رحم زيد عمرا	فالرّحمة من زيد رقّة وتحنّن
(2) رحم الله النّاس	الله عزّ وجلّ يجلّ عنها ،
(3) علم الله	وهو العالم بنفسه [1]
(4) علم زيد علما	ذلك علم جُعل فيه وأدب اكتسبه

1 – وهذا الفرق بين علم الله وعلم البشر هو الذي سيولّد معنى القسم في مثل قولك "علم الله" . انظر أسفله : تحقّق القسم بلفظ الخبر .

وفي حالة المفعول المنصوب :

(5) لقيت زيدا / رأيت عمرا إذا كان زيد مفعولا

(6) ذكرت الله / دعوت الله تعني أنّ ذكرك كان لهذا الاسم .

ومن خلال تحليل المبرّد لهذه الأمثلة نلاحظ تمييزهم بين أحكام النّحو العامليّة البنيويّة الصّرف وأحكام النّحو وقد ركّبت إليها مقتضيات المعنى ، فيظلّ الضّرب الأوّل ثابتا ثبوت الأصل، لكنّه يأخذ جهات وألوانا فرعيّة متى عمل فيه المعنى عمله.

ونحن لا نرى للضّيق بتأثير الدّين والمعتقد في المعاني الحاصلة من الأقوال مبرّرا باعتبار أنّ المعتقدات جزء من المقام وباعتبار الدّور الذي للمقام في توجيه المعاني في بناء النّظريّة ، ولا يشفع لهذا الضّيق والتّبرّم إلاّ أن يروم الدّارس بناء نظريّة لغويّة يقصى منها المقام إقصاء تامًا ، وقد كان هذا الاختيار مغلّبا زمن تفشّي الضّيق بأثر الدّين في بناء النّظريات النّحويّة .

3.3 دور المقام في تفريع المعاني وتشقيقها

أقام المبرّد بين بعض المعاني وجوها من التّناظر يمكن أن نذكر منها :

1.3.3 تنزيل الطّلب من النّهي منزلة الطّلب من الأمر

"واعلم أنّ الطّلب من النهي بمنزلته من الأمر، يجرى على لفظه كما جرى على لفظ الأمر ، ألا ترى أنّك لا تقول نهيت من فوقي ولكن طلبت إليه ، وذلك قولك " لا يقطع الله يد فلان " ، و "لا يصنع الله لعمرو " فالمخرج واحد والمعنى مختلف " (المقتضب II، 135) . فبين النهي والطلب فارق مقاميّ تداولي هو نفس الفارق الذي بين الطّلب والأمر ، ويكون الفرق بين كلّ زوج بحسب منزلة المتكلّم طالبا أو آمرا أو ناهيا من المخاطب مطلوبا منه أو مأمورا أو منهيًا .

2.3.3 تنزيل الدّعاء منزلة الأمر والنّهي :

"واعلم أنّ الدّعاء بمنزلة الأمر والنهي في الجزم والحذف عند المخاطبة . وإنّما قيل "دعاء"و"طلب" للمعنى ، لأنّك تأمر من هو دونك ، وتطلب إلى من أنت دونه ، وذلك قولك: ليغفر الله لزيد وتقول اللهمّ اغفر لي كما تقول اضرب عمرا" (المقتضب II، 132) . فبين الدّعاء والطّلب أيضا فارق مقاميّ تداوليّ .

3.3.3 الإنكار والتوبيخ معنيان حاصلان بالمقام لا بالصيغة الخاصّة :

اعتبر المبرّد أنّ الصّيغة قد تكون في الأصل لمعنى ثمّ تصرف عنه إلى غيره ، ومن ذلك "باب المصادر في الاستفهام على جهة التّقدير على المسألة " :

وذلك قولك " أقياما وقد قعد النّاس " ، لم تقل هذا سائلا ، ولكن قلته موبّخا منكرا لما هو عليه ، ولو لا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار ، لأنّ الفعل إنّما يضمر إذا دلّ عليه دالّ ، كما أنّ الاسم لا يضمر حتى يذكر ، ، وإنّما رأيته في حال قيام في وقت يجب فيه غيره فقلت له منكرا "(المقتضب III، 228) .

4.3.3 الإثبات عمل فرعيّ قد يحصل بصيغة الاستفهام :

حدّث سيبويه عن إجراء الأسماء غير المشتقّة (التي لم تؤخذ من الفعل) مجرى الأسماء المشتقّة متى دخل عليها الاستفهام ، وهي أمر ناتج عن اقتضاء الاستفهام للفعل أو لما فيه معناه ، ومحلّ الشّاهد من كلام سيبويه هو حديثه عن المعنى الذي خرج إليه الاستفهام في المثال الذي ذكره ، قال : "وذلك قولك : أتميميّا مرّة وقيسيّا أخرى " وإنّما هذا أنّك رأيت رجلا في حال تلوّن وتنقّل فقلت : أتميميّا مرّة وقيسيّا أخرى ، كأنّك قلت « أتتحوّل تميميّا مرّة وقيسيّا أخرى » فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتنقّل ، وليس يسأله عن أمر هو جاهل به ليفهّمه إياه ويخبرَه عنه ، لكنّه وبّخه بذلك " (سيبويه : الكتاب I، 343) .

فالتّثبيت أي الإثبات من المعاني الفروع أي الأعمال اللغويّة غير المباشرة التي تحصل بصيغة ليست لها في الأصل .

وتبيّن الحالات السّابقة التي تعرّض إليها المبرّد أنّ الحديث عن المعاني الفروع بدأ في مؤلّفات النّحاة غير منفصل عن المعاني الأصول ، وذلك قبل أن يصبح مبحثا خاصّا من مباحث علم المعاني يتحدد المعنى باللفظ أي العبارة المستعملة ، ويتحدد أيضا بالعرف ، وهذا المبدأ هامّ جدّا لأنّه يفسّر خروج الأسلوب الواحد عن معناه الأصلي إلى معان فرعيّة يقتضيها السياق المقامي والعرف .

وهذا السّيا ق المقامي أو العرف يعرفه المخاطب كما يعرفه السّامع ، فهما يشتركان في علمه اشتراكهما في العلم بأصول اللغة وقواعدها ، واشتراكهما في علم

العنصر المحذوف ، وقد استعمل المبرّد العبارة نفسها التي يستعملها النّحاة عند حديثهم عن تأويل العنصر المحذوف في البنية المختزلة ، أي قولهم " علم السّامع ".

4. المعاني الأول والمعاني الثّواني والمعاني الثّوالث

خروج الإثبات الذي خرج عن الاستفهام بدوره إلى التّوبيخ :

أرجع سيبويه كما تقدّم المثال " أتميميًا مرّة وقيسيًا أخرى " إلى الإثبات لكنّه أضاف إلى ما تقدّم قوله : "... فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في هذه الحال في تلوّن وتنقّل وليس يسأله[2] مسترشدا عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه ، ولكنّه وبّخه بذلك " (الكتاب I ، 343) . .

فبعد أن تحدّث سيبويه عن خروج الاستفهام إلى التّثبيت أخرج التّثبيت وهو من قبيل المعاني الثّواني إلى التّوبيخ . وبعد أن استقام له الانتقال من السّؤال القائم على طلب العلم بأمر يجهله المتكلّم إلى تثبيت ذلك الأمر ومن التّثبيت إلى التّوبيخ نلاحظ – وهذا بيت القصيد – أنّه اعتبر هذه المعاني من المقاصد التي تمّ العدول عن بعضها إلى بعض، ولعلّ الأكثر طرافة من ذلك أنّه اعتبر التّثبيت عملا وجعله على قدم المساواة مع السّؤال والتّوبيخ ، "فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له "[3].

هذا السؤال هو إذن سؤال في الصّيغة وتثبيت في المعنى ، على أن هذا المعنى هو بدوره ليس المقصود إنّما المقصود التوبيخ ، فإذا بنا انطلاقا من صيغة لغويّة واحدة تجاه ثلاث درجات من المعنى :

الصيغة اللغويّة : 1- معنى الصّيغة : «السّؤال»

2 – معنى المعنى : «التثبيت»

3 – معنى معنى المعنى : «التّوبيخ»

ولولا خشية تعدد الإضافات لقلنا :

الصيغة اللغويّة : 1- معنى الصّيغة : «السّؤال»

---

2 - الأصحّ أن يحافظ على صيغة المتكلّم "ولست تسأله" .

3 - لاحظ ما أصاب هذا الكلام من تهرّؤ érosion مع المبرّد عندما حدّث عن الظّاهرة نفسها بقوله : "باب المصادر في الاستفهام على جهة التّقدير في المسألة : وذلك قولك "أقياما وقد قعد النّاس" لم تقل هذا سائلا ولكن قلته موبّخا منكرا لما هو عليه ، ولولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار (المقتضب III 228)

2 – معنى معنى الصّيغة :   «التثبيت»
3 – معنى معنى الصّيغة : «التّوبيخ»

5 . المعاني – الأعمال اللغوية – بين التّجميع والتفريع

تعدّدت في كلامنا السّابق الأمثلة عن خروج الصّيغة عن معناها الأصليّ ، وقد جمع المبرّد في كلام آخر له أمثلة من ذلك ، قال : " والدّعاء يجري مجرى الأمر والنهي ، إنّما سمّي هذا أمرا ونهيا وقيل للآخر طلبٌ للمعنى ، فأمّا اللفظ فواحد ، وذلك قولك في الطّلب : "اللهم اغفر لي" ، و"لا يقطع الله يد زيد" و"ليغفر لخالد" ، فإنّما تقول سألت الله ولا تقول أمرت الله وكذلك لو قلت للخليفة "انظر في أمري" و "أنصفني"، لقلت : "سألته" ولم تقل "أمرته" " (المقتضب اا ص 44) .

فالدّعاء والأمر والنّهي من قبيل المعاني الحاصلة عن اختلاف منزلة المتكلّم بالنسبة إلى المخاطب وعلاقة أحدهما بالآخر . وهو ليس بالأمر الهيّن ، ولم يستهن به النحاة العرب ، يدل على ذلك إفرادهم كلّ معنى باسم خاصّ رغم اشتراك هذه المعاني في الصّيغة اللغوية التي تتحقق بها .

ويجد المرء نفسه بين خيارين :

– إمّا اعتماد الصّيغة اللغويّة مقياسا في التصنيف ، وبالتالي ترجع مجموعة كبيرة من المعاني أي من الأعمال اللغوية إلى صنف واحد .

– وإمّا اعتماد المعنى الحاصل بالمقام ، وبالتالي تتفرّع المعاني وتتكاثر إلى حدّ قد يصعب التّحكم فيه .

وقد وجدنا النحاة وقفوا منزلة بين بين : فهم جمعوا من ناحية ، كما هو الشأن بالنسبة إلى الحالة التي بين أيدينا ، وفرّعوا من ناحية أخرى فكان الطّلب والأمر والعرض والتحضيض والالتماس... وهذا دليل على أنّ نحوهم لم يكن منفصلا عن أصول الاستعمال وقواعده .

الفصل الثالث

دور المعنى في تحديد وحدة الجملة .
الجملة بين وحدة العمل اللغويّ المتحقّق بها وتعدّده

0. صلة المبنى بالمعنى

غرضنا في هذا الفصل النّظر في طبيعة المعنى أو المعاني المتحقّقة بالجملة الواحدة ومحاولة بيان مدى وجاهة اعتماد المعنى في تحقيق وحدة الجملة : فالجملة الواحدة يمكن افتراضا أن يوافقها معنى واحد ، وفي هذه الحالة يكون عدد الجمل المكوّنة للخطاب مناسبا لعدد المعاني المتحقّقة به فتكون معرفة أحدها سبيلا لمعرفة الآخر (وهو أمر شبيه بما يمكن أن تقيمه بين عدد الصّوائت أي الحركات وعدد المقاطع في مقطوعة صوتيّة ما : فإنّ معرفة عدد أحدهما يغنيك عن البحث في عدد الآخر بناء على توفّر نواة واحدة في كلّ مقطع وكون تلك النّواة موضعا لا يشغله إلاّ صوت صائت) ، كما يمكن أن يوافق الجملةَ الواحدة معنيان أو أكثر أو أن لا يوافقها معنى البتّة ، وفي هذه الحالة فإنّ معرفة عدد المباني لن تكون كافية لمعرفة عدد المعاني، وكذا العكس : فالمقاييس الصّياغيّة الشّكليّة التي يعتمد عليها تقسيم الخطاب إلى جمل اهتداء بقواعد التّركيب والإعراب لا تكون صالحة لتعيين المعاني المتحقّقة به ، كما أنّ المقاييس المعنويّة متى توفّرت لا تنقلك إلى معرفة عدد المباني . ولئن جرت العادة على التّوسّل بالمباني لتحديد المعاني لكون شأن المبنى أقرب وأيسر ، فإنّ هذا الوضع أمر بدا لنا مظروفا بما هو متوفّر في نظريات المباني ونظريات المعاني من تفوّق الأولى على الثّانية من حيث الضّبط والإحكام ، فإذا انقلبت الموازين بتوفّر نظريّة تضمن السّلامة في تناول المعنى وتقيمه على أصول وأحكام لا تقلّ إحكاما عمّا يتوفّر في غيرها أمكن أن تعتمد للتّغلّب على بعض إشكاليات المبنى .

وقد أغرتنا فكرة اعتماد وحدة العمل اللغوي مقياسا يمكن أن يضاف إلى جملة المقاييس الصّناعيّة الصّياغيّة التي تعتمد في تحديد الجملة . لكن لا يكفي أن يكون الأمر مغريا ليصبح حقيقة نطمئنّ إلى الاعتماد عليها ، لذلك سنتتبّع مختلف الحالات التي ذهب فيها الباحثون إلى اجتماع أكثر من عمل لغويّ في الجملة الواحدة لنبيّن إمكان إرجاعها إلى وحدة العمل ، كما سنتتبّع تلك الحالات التي ذكروا فيها تعذّر مجيء بعض العناصر داخل الجملة في صورة أساليب تقتضي الاستقلال بالمعنى (كالأساليب الإنشائيّة) لنتبيّن صلة هذا المنع بالمبدإ الذي نريد إرساءه .

1. صور تبدّي الأعمال اللغويّة في النظريات العربيّة

1.1 المعاني النّحويّة اللغويّة أعمال عبّروا عنها بأفعال

نحن نرجّح أنّ سيبويه لو بعث وسمعنا نحدّث عن النّحو لاستغرب الصّورة التي أصبحنا نحدّث بها عنه ، فقد حدّث عن الجمع والحذف والعوض والتّقديم والتّأخير مستعملا هذه الأسماء الدّالّة عليها تارة والأفعال المسندة إلى المخاطب أخرى قال : "وإذا جمعت على حدّ التّثنية (الكتاب1، 1) وقال : "واعلم أنّهم ممّا يحذفون الكلم ... يحذفون ويعوّضون" (الكتاب1، 25-26) وقال : "ولا يجوز أن تقدّم 'عبد' الله وتؤخّر 'ما' و لا تزيل شيئا عن موضعه" (الكتاب1، 73) و قس على ذلك الابتداء والإخبار والإعمال والإهمال فهي جميعها معبّر عنها بالأفعال وهي جميعها من الأعمال التي للمتكلم . ولو مضيت تترصّد المواضع التي حدّث فيها سيبويه عن المسائل النّحويّة باستعمال الفعل الدّال عليها مسندا إلى المخاطب لنقلت من "الكتاب" ما لا يقلّ عن نصفه . ويمكن أن تقوم هذه الطّريقة في الكلام عن معاني النّحو ومسائله دليلا على أنّ صاحب الكتاب كان يعتبر هذه المعاني من قبيل الأفعال والأعمال والأحداث التي يأتيها المتكلّم ، واعتباره هذه المعاني مقترنة دائما بالأقوال اعتبار يجعل النّحو برمّته من قبيل الأعمال اللغويّة المتحقّقة بالقول .

2.1 التّمييز بين الصّيغة اللغويّة والمعنى الذي يزجّى بها

وسبقت الإشارة إلى التّمييز الذي أقامه الأستراباذيّ بين الصّيغة اللغويّة باعتبارها آلة والمعنى المزجّي بتلك الآلة ، وفي ذلك دليل على تمييزهم بين ما تتبدّى عليه اللغة من الأشكال والصّيغ والوظيفة التي تؤدّيها تلك الصّيغ .

2. التّمييز بين الكلام اللفظيّ والكلام النّفسيّ

انطلاقا من الحالات التي تتقاطع فيها الدلالة المعجميّة للفعل ودلالة صيغتي الأمر والنّهي في مثل قولك "اترُكْ" أو "كُفَّ" الدّالّتين معجميًا على معنى النّهي عن إتيان الشّيء وصياغيًا على معنى الأمر والطّلب ، أو في مثل قولك "لا تكفّ" و"لا تترك" الدّالّتين معجميًا على الأمر وطلب القيام بالشّيء وصياغيًا على النّهي ، ميّز التّهانويّ بين ضربين من الكلام : كلام لفظيّ وكلام نفسيّ : " اعلم أنّ من أثبت الكلام النّفسيّ عرّف الأول على ما هو النّفسيّ من الطّلب والاقتضاء وما يجري مجراهما ، والنّفسيّ **هو الذي لا يختلف بالأوضاع واللغات** وإنّما عرف به ليعلم أنّ **اللفظيّ هو ما يدلّ عليه من أيّ لغة كانت** ، ولذا قيل : إنّ الأمر بالحقيقة هو ذلك الاقتضاء ، **والصّيغة سمّيت به مجازا لدلالتها عليه** " (كشّاف ا، 70) .

عند النّظر في المقصود بالنّفس تلاحظ أنّه يلتقي بالمقصود من الذّهن والعقل (انظر هذه الموادّ في الكشّاف) ، وللكلام السّابق أهميّة لم نقدّرها من الوهلة الأولى ، فقد تعوّدنا المرور على مثل هذا الكلام مرورنا على الطّلاسم المغلقة ، ولك أن تجعل لهذا الكلام مراتب : فإذا كان الكلام النّفسيّ **هو الذي لا يختلف بالأوضاع واللغات** ، وجب أن يكون الكلام اللفظيّ ما اختلف بالأوضاع واللّغات . فهل يكون الأوّل هو المعنى قبل أن يتشكّل باللفظ ! وهل يكون الثّاني بعد أن يتشكّل به !

ثمّ إنّك إذا لم تكن من المعتزلة (فقد كانت المعتزلة لا تثبت الكلام النّفسيّ (كشّاف ا، 410) وقلت بوجود هذين الضّربين من الكلام وجب أن تتدبّر العلاقة بينهما وأن تضمن لنفسك سبل الانتقال من أحدهما إلى الآخر ، ولا بدّ أنّك تقدّر انعكاس المختار من هاتين النّظريّتين على سائر الحدود والمسائل التي يمكن أن تجعل لأنواع الكلام، فالمعتزلة أنكروا الكلام النّفسيّ ، فعرّفوا أسلوب الأمر باعتبار اللفظ واعتبروه " قولُ القائل لمن دونه افعل" ، أمّا القائلون بالكلام النّفسيّ فإنّهم اعتبروا أنّ الصّيغة سمّيت باسم المعنى النّفسيّ الذي تدلّ عليه مجازا !

وللاستدلال على هذا الأثر الحاصل من التّمييز بين الكلامين وعدم التّمييز بينهما نورد ما ذكره التّهانويّ في حدّ الخبر[1] ، قال :

1 – في النّسخة التي اعتمدناها خلل راجع إلى التّصحيف وقد تداركناه بالعودة إلى طبعة أخرى (ط القاهرة 1963) وعمدنا إلى جعل النّاقص بين معقّفين .

" انعكاس عدم القول بالكلام النّفسيّ والقول به على حدّ الخبر : وقد أطلق لفظ الخبر عند أهل البيان والأصوليين والمنطقيين والمتكلّمين وغيرهم على الكلام التّامّ غير الإنشائيّ ، فمن لم يثبت الكلام النّفسيّ يطلقه على الصّيغة التي هي قسم من الكلام التلفظيّ اللسانيّ لا غير [ومنهم المعتزلة] ، وأمّا من أثبت الكلام النّفسيّ [فيطلقه على الصّيغة وعلى المعنى الذي هو قسم من الكلام النّفسيّ] أيضا فعلى هذا الخبر هو الكلام المخبر به وقد يقال بمعنى الإخبار أي الكشف والإعلام" (كشّاف I، 410).

وبالإضافة إلى ما في المصطلحات من ثنائيّة في الدّلالة على معنى الحدث ومعنى الاسم فإنّه قد بدا لنا أنّ الخلط بين الكلام النّفسيّ والكلام اللفظيّ باب من أبواب القول بتعدّد المعنى في الجملة الواحدة . ولهذا القول صلة بكلام النّحاة وعلماء المعاني نكتشفها من خلال اختلافهم في ضبط المعاني وتصنيفها .

1.3 صلة الأعمال اللغويّة بالأحكام الفقهيّة الشّرعيّة : الفعل والعمل والمعنى والحكم والأعمال اللغويّة .

إن مبحث الخبر والإنشاء (أو قل الأعمال اللغويّة) وإن كان متجذّرا في النّظريّة النّحويّة البيانيّة فإنّ المباحث المتعلّقة بالأحكام الفقهيّة قد أذكت ناره وجعلته يتّخذ صورة لا نقدّر أنّها كتبت له في زمن آخر سابق أو لاحق . فكلام اللّه هو كلامه من حيث اللفظ ، لكنّ الاقتصار على هذا الاعتبار لا يمكّن المسلم من أكثر من التّبرّك بقراءته وتلاوته والاعتراف بإعجاز قائله ، لكنّ علاقة المسلمين بالقرآن لم تكن مقتصرة على هذا الجانب الفنّيّ بل إنّ القرآن كان قانونا ودستورا ، ولا يكون النّصّ قانونا إلاّ بالأحكام التي يتضمّنها ، ومن هنا ندرك قيمة الحكم في المباحث الفقهيّة .

ولمّا كانت الأحكام عمادها " النصّ عليها " اكتسب مبحث استنباط الأحكام من النّصوص قيمة جعلت منه موضوع العلوم الفقهيّة والشّرعيّة . ولم تكن الأحكام مادّة جاهزة بل كانت هي ذاتها موضوع استنباط وتصنيف وتفريع ، وقد أقيمت تلك الأحكام كما هو معلوم في نطاق دينيّ ، وأصبحت تصنّف ضمن الأحكام الشّرعيّة (مقابل الأحكام غير الشّرعيّة كالعقليّة والاصطلاحيّة) . وبدا لبعض الدّارسين أنّ

المشاغل الدّينيّة قد أدخلت الضّيم على الدّراسة اللغويّة وأبعدتها عن الموضوعيّة وزيّن لنا أصحاب هذا الرّأي الزّهدَ في تلك الأحكام وقد عضدهم في ذلك وقوفهم في الغالب على نتيجة تلك الأحكام مصوغة في قائمة من الفرائض (كطاعة الله والصّلاة والبرّ بالوالدين إلخ ...) والمحرّمات (كالتّطفيف والخمر والميسر إلخ ...) ، على أنّ تلك الأحكام إنّما هي في الأصل كلام ذو صياغة معيّنة تعتبر حاملا لها فاستنبطت منه استنباطا . وعلى هذا النّحو تربط الصّلة بين الأحكام الشّرعيّة والصّيغ اللغويّة التي تحقّقت بها ، وإذا أنت كلّفت نفسك عناء القيام بهذه العمليّة لاحظت أنّ عماد هذه الأحكام إنّما هو المعاني الأول والثّواني أو الأعمال المباشرة وغير المباشرة التي تحقّقت بهذه الصّيغ اللغويّة ، ولا ضير في أن تكون هذه الأحكام جميعها أو جزء منها أحكاما دينيّة ، أو ليس الدّين جانبا من جوانب المؤسّسة الاجتماعيّة ، وإن أنت وجدت من المجتمعات ما غيّب عنه الدّين فإنّه لم يغب منها باعتباره مؤسّسة من المؤسّسات التي تقوم عليها المجتمعات .

وعلى هذا النّحو يمكن أن نرجع قيام الحكم إلى المراحل التّالية :

- الصّيغة اللغويّة ،
- الحكم اللغويّ (المعنى أو العمل المتحقّق بها)،
- الحكم الشّرعيّ .

فإذا كانت الصّيغة من صيغ الطّلب كان الحكم اللغويّ طلبا وكان الحكم الشّرعيّ مثله . ولكنّ الأمر ليس على هذه الدّرجة من البساطة ، فالطّلب مثلا هو الاقتضاء لكنّه يتّخذ صورا مختلفة " فهو إمّا طلب الفعل مع المنع عن التّرك وهو الإيجاب أو طلب التّرك مع المنع عن الفعل وهو التّحريم أو طلب الفعل دون المنع عن التّرك وهو النّدب، أو طلب التّرك دون المنع عن الفعل وهو الكراهة أو عدم طلب الفعل والتّرك وهو التّخيير والإباحة " (التّهانوي : كشّاف I، 376) ، فإذا الأمر أمور مختلفة اختلاف الإيجاب [وهو جعل الشّيء واجبا وليس قسيم النّفي] والتّحريم والنّدب والكراهة والتّخيير والإباحة ، ولكلّ منها حكمه الخاصّ من حيث نصيب من يأتي أحدها من الثّواب والعقاب .

ومثل هذه الأحكام أحكام شرعيّة في نطاق الشّرع لكنّها من قبيل الأحكام التي يمكن أن تتجاوز نطاق الشّرع والمؤسّسة الدّينيّة إلى المؤسّسة اللغويّة بصورة عامّة ،

بل إنّنا نرجّح أنّ تجذّرها في الثّانية أقوى من تجذّرها في الأولى إذ لو لا ذلك لما اتّخذ الرّسل اللغة أداة لتبليغ رسائلهم ولما اعتمدت الشّعوب في مختلف الحضارات النّصوص دساتير ، هذا إن استقام لك الفصل بين المؤسّسة اللغويّة وسائر المؤسّسات الاجتماعيّة المنظّمة بها .

2.3 التقاء الأحكام الشّرعيّة بسائر الأحكام اللغويّة

لئن جرت العادة على اعتبار الواجبات إلاهيّة شرعيّة ، فإنهّ ليس من النّادر ولا من المجاز الحديث عن الواجبات المدرسيّة والزّوجيّة والمدنيّة والعسكريّة ... وقس على ذلك أمر النّدب والكراهة والتّخيير والإباحة ، على أنّ التّحريم، والحقّ يقال، لا يكاد يستعمل خارج النّطاق الشّرعيّ إلاّ على المجاز ، فلا يكاد يقال على الحقيقة : "حرّم فلان على عياله الخروج إلى الشّارع" أو " حرّم فلان على عياله أكل اللحم" .

فكلّ حكم شرعيّ أساسه حكم لغويّ ولا ينعكس ، فيكون الحكم اللغويّ بمقتضى هذه العلاقة جنسا والحكم الشّرعيّ نوعا ، ولا يقتضي كون العلاقة بين الحكم اللغويّ والحكم الشّرعي على هذا النّحو إقامة أسبقيّة في الزّمان ولا تفاضل وترافع في الشّأن والقيمة بينهما إنّما غايتنا تعيين طبيعة العلاقة بينهما ، وهي علاقة تقوم على قيام الأحكام الشّرعيّة على الأحكام اللغويّة قيام الشّيء على الآلة التي ينجز بها، ولو كانت الأمور على خلاف هذا لما جعلوا العلم بقوانين اللغة شرطا من شروط العلوم الدّينيّة .

4. العقود والأفعال الإنشائيّة : les verbes performatifs

صيغ العقود نحو "بعت" واشتريت" و"طلّقت" و"أعتقت" لا شكّ أنّها في اللغة أخبار ، وفي الشّرع تستعمل أخبارا أيضا ، إنّما النّزاع فيها إذا قصد بها **حدوث الحكم وإيجاده** ، وقد اختلف فيها. والصّحيح أنّها إنشاء لصدق حدّ الإنشاء عليها ، لأنّها لا تدلّ على الحكم بنسبة خارجيّة، فإنّ "بعت" لا يدلّ على بيع آخر غير البيع الذي يقع به، ولا يوجد فيه احتمال الصّدق والكذب إذ لو حكم عليه بأحدهما كان خطأ قطعا (كشّاف ا، 412).

فمن الصّيغ التي تكون عقودا : " بعت واشتريت وأنتَ حرّ وأنتِ طالق "، ومثلها وإن لم تعتبر من العقود ما أضافه المحدثون من العبارات التي تتحقّق بها

بعض الأعمال اللغويّة :"أحبّك" "أعدك" "أؤكّد " "أسألك" "أحذّرك" .

وتطرح العقود والصّيغ التي تزجّى بها الأعمال اللغويّة التي أشرنا إليها مسألة اختلاط الإنشاء بالخبر من حيث الصّيغة التي تعتمد عليها ، فهي حالة من حالات الاشتراك اللفظيّ يجوز فيها حمل الكلام على المعنى وعلى نقيضه ، وليست العقود الحالة الوحيدة التي تقوم على مثل هذا الاشتراك ، فالقسم مثلها قد يكون بصيغة تدلّ تارة على القسم الصّريح كما في "أقسم إنّه لصادق " وأخرى على مجرّد الإخبار كما في "أقسمُ وأبرّ بقسمي ".

فما الذي يجعل هذه الأفعال إنشائيّة ؟ وهل الجمل التي ترد فيها ذات قوّة إنشائيّة أصالة ، أم هل إنّ ذلك فيها طارئ وبالتّالي فإنّه محتاج إلى مجموعة من القرائن والشّروط المختلفة عن شروط الإخبار وقرائنه ليتحقّق معناها الإنشائيّ ؟

إنّ فشل الأعمال التي تزجّى بها هذه الأفعال في بعض المقامات دليل على ترجيح الفرضيّة الأولى :

(1) - أحبّك .
- ثمّ ماذا .

(2) - أعدك .
- أنجز حرّ ما وعد .

(3) - أحذّرك
- قلتها عديد المرّات .

(4) - أؤكّد لك .
- أنت تهذي / أنت لا تعي ما تقول / من أين لك هذا ؟

(5) - أقسم ، / أقسمت
- عليك إثمها (إثم اليمين)

(6) - أسألك الخروج .
- ليس على السّائل حرج .

(7) - أريد تفّاحة .
- لك أن تريد ما شئت

(8) - أراحك الله .

- لا أظنّه فاعلا وقد بلاني بك .

فقد حمل المخاطب سائر الأفعال الإنشائيّة على غير معناها الإنشائيّ متعمّدا مجانبة قصد المتكلّم تعمّدا . ولولا هيمنة تسمية "الأعمال اللغويّة" التي نشرها فريق من فلاسفة اللغة لوجدت في التّسمية بـ"الحكم" تسمية مناسبة ، بل تسمية أوفى وأنسب ، أوليس الحكم أمضى وأوفى من الفعل والعمل !

4. هل الاختلاف في تعديد تصنيف الكلام إلى خبر وإنشاء وفي تعديد مختلف الأساليب دليل على تراكب المعاني ؟

قدّم التّهانويّ حديثا قام على جمع ما قيل بشأن أنواع الكلام انطلقنا منه لتقديم صورة عن اختلافهم في تعديد أنواعه قد لا تظفر بها إلاّ في هذا الضّرب من المؤلّفات الموسوعات ، قال : "اعلم أنّ الحذّاق من النّحاة وأهل البيان وغيرهم قاطبة متّفقون على انحصار الكلام في الخبر والإنشاء ، وأنّه ليس له قسم ثالث ، وادّعى قوم أنّ أقسام الكلام عشرة: نداء 1 ومسألة 2 وأمر 3 وتشنّع 4 وتعجّب 5 وقسم 6 وشرط 7 ووضع 8 وشكّ 9 واستفهام 10 ،

وقيل تسعة بإسقاط الاستفهام لدخوله في المسألة

وقيل ثمانية بإسقاط التشنّع لدخوله فيه [قد يكون قصد التّعجّب]

وقيل سبعة بإسقاط الشّكّ لأنّه من قسم الخبر

وقال الأخفش : هي ستّة ، خبر واستخبار وأمر ونهي ونداء وتمنّ

وقال بعضهم خمسة : خبر واستخبار وأمر وتصريحُ طلب ونداء

وقال قوم : أربعة خبر واستخبار وطلب ونداء

وقال كثيرون ثلاثة خبر وطلب وإنشاء (كشّاف ا، 411)

والمحقّقون على دخول الطّلب في الإنشاء (كشّاف ا، 412)

ويمكن أن نقدّم هذه التّصنيفات في جدول بنيناه متدرّجا بحسب عدد الأنواع وبحسب ما غيّب منها وأدمج في نوع آخر على النّحو التّالي :

نداء	مسألة	استفهام	أمر	تشنّع	تعجّب	قسم	شرط	وضع	شكّ	10
نداء	مسألة		أمر	تشنّع	تعجّب	قسم	شرط	وضع	شكّ	9
نداء	مسألة		أمر		تعجّب	قسم	شرط	وضع	شكّ	8

نداء مسألة

7 وضع شرط قسم تعجّب أمر

نداء استخبار أمر

6 تمنّ خبر نهي

نداء استخبار أمر

5 خبر طلب

نداء استخبار

4 خبر طلب

إنشاء

3 خبر طلب

إنشاء

2 خبر

فإذا رمت معرفة حظّ كلّ نوع من حيث تواتر ذكره في هذه التّصنيفات أمكنك أن تقلّب مداخل الجدول على النّحو التّالي :

		10	9	8	7	6	5	4	3	2
نداء	7	+	+	+	+	+	+	+	-	-
إنشاء	2	-	-	-	-	-	-	-	+	+
مسألة	4	+	+	+	+	-	-	-	-	-
استفهام	1	+	-	-	-	-	-	-	-	-
استخبار	3	-	-	-	-	+	+	+	-	-
أمر	6	+	+	+	+	+	+	-	-	-
نهي	1	-	-	-	-	+	-	-	-	-
تصريح طلب	1	-	-	-	-	-	+	-	-	-
طلب	2	-	-	-	-	-	-	+	+	-
تشنّع	1	+	+	-	-	-	-	-	-	-
تعجّب	4	+	+	+	+	-	-	-	-	-
قسم	4	+	+	+	+	-	-	-	-	-
شرط	4	+	+	+	+	-	-	-	-	-
وضع	4	+	+	+	+	-	-	-	-	-
خبر	5	-	-	-	-	+	+	+	+	+
شكّ	3	+	+	+	-	-	-	-	-	-
تمنّ	1	-	-	-	-	+	-	-	-	-

5. تفريعات المعنى الواحد : مثال الأمر

1.5 مثال الطّلب

عددّ التّهانوي معاني الطّلب وعرّف كلّ واحد منها على النّحو التّالي :

- الإيجاب : طلب الفعل مع المنع عن التّرك
- التّحريم : طلب التّرك مع المنع عن الفعل
- النّدب : طلب الفعل دون المنع عن التّرك
- الكراهة : طلب التّرك دون المنع عن الفعل
- التّخيير والإباحة : عدم طلب الفعل والتّرك (كشّاف ا، 376)

ولئن كان الكلام السّابق مفضيا إلى تفريع معاني صيغة الطّلب فإنّه كلام عن مطلق معناها وليس عن الصّيغة منجزة في قول خاصّ إذ لا شيء يدلّ فيما تقدّم على اجتماع المعنيين في آن . ولنا أن نتساءل إن كان ما تقدّم راجعا إلى المعاني والأعمال اللغويّة أم إلى الأحكام الشّرعيّة . المرجّح أنّ الفقهاء تناولوا الأعمال اللغويّة دون استعمال هذه التّسمية معتمدين في ذلك الأصول والقواعد التي تأسّست في علوم اللغة، ولعلّه من المفيد أن يفرد هذا المبحث بدراسة خاصّة يتوسّل بها للكشف عن العلاقة بين علم اللّغة والأحكام الفقهيّة .

2.5 مثال صيغة الأمر

1.2.5 دلالة حدودهم على وحدة المعنى واختلافهم فيما يدخل فيه

جمع التّهانويّ ما حدّث به النّحاة عن الأمر ما يلي :

"فالنّحاة منهم على أنّه ما يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة ، سواء طلب على وجه الاستعلاء أو لا على ما قال الرّضيّ " (كشّاف ا، 68-69) . وعرّفوه أيضا بكونه "كلاما تامّا دالاّ على طلب الفعل على سبيل الاستعلاء وضعا" ، وحلّل التّهانويّ هذا الحدّ إلى ما يبيّن جنس الأمر ويكشف عنه وذكر من الاحترازات ما يضمن له شرط المنع :

- فالكلام جنس والتّامّ صفة كلشفة،
- وقوله "دلّ على طلب الفعل" احتراز عمّا لا يدلّ على الطّلب أصلا وعمّا يدلّ

عليه لكن لا يدلّ على طلب الفعل بل على طلب الكفّ كالنّهي ،

- وقوله على سبيل الاستعلاء احتراز عن الدّعاء والالتماس ،

- وقوله وضعا احتراز عن نحو "أطلب منك الفعل" فإنّه ليس بأمر ، إذ لم توضع صيغة أطلب أي صيغة المضارع المتكلّم للطّلب ، فإنّ المراد بالوضع الوضع النّوعيّ لا الشّخصيّ (كشّاف ا، 68-69).

ففي ما يبيّن نوع الأمر ذكر شرط كونه كلاما تامّا ، وهذا الشّرط يفضي إلى القول بأنّ الجملة متى قامت على الأمر لا تدمج في جملة أكبر منها ، ولا بدّ أن يخطر ببالك إثر هذا القول ذهابهم إلى منع وقوع بعض العناصر من الجملة أمرا مثل الصّفة والخبر . فإن وجد مثل ذلك حمل على تقدير القول : محمّد اضربه = محمّد مقول بشأنه اضربه.

في الاحتراز الثّالث تمييز واضح بين نوعين من الأمر :

- أمر يحصل بصيغة لم توضع للطّلب وضعا نوعيّا وهي 'أطلبُ' أي بفعل ذي دلالة معجميّة خاصّة هي دلالة الجذر ودلالة اشتقاقيّة خاصّة هي دلالة صيغة الفعل وذي دلالة تصريفيّة خاصّة المضارع والإسناد للمتكلّم .

- أمر يحصل بصيغة وضعت للطّلب وضعا نوعيّا وهي 'اطلبْ'.

3.2.5 الأمر صيغة لغويّة وعمل كلاميّ وعمل يحصل بالقول

لقد طفا في حديثهم عن الأمر تمييزهم بين الصّيغة الدّالة عليه والمعنى المزجّى بها ، فقد ذكروا " أنّه **لا نزاع** في أنّ الأمر كما يطلق على **نفس الصّيغة** كذلك **يطلق على التّكلّم بالصّيغة وطلب الفعل على سبيل الاستعلاء** ، وبالاعتبار الثّاني وهو كون الأمر بمعنى المصدر يشتقّ منه الفعل وغيره، مثل **أمر يأمر والآمر والمأمور** وغير ذلك" (كشّاف ا، 69). ونحن لا نظنّ أنّه في وسع المرء أن ينصّ بأكثر صراحة على أنّ القصد بالأمر إنّما هو العمل المزجّى بالصّيغة الخاصّة به ، وقد كان هذا الاعتبار محلّ إجماع بينهم فلا منازع فيه ولا مخالف .

ولا تنال حكاية الأمر أي نقله وروايته عن شخص آخر من اطّراد التّعريف ، فـ"قول الأدنى للأعلى "افعلْ" تبليغا أو حكاية عن الآمر المستعلي فإنّه منه أمر وليس على طريق الاستعلاء من القائل " (كشّاف ا، 69-70).

3.2.5 هل يفسد خروج الأمر إلى غير الطّلب تعريفه ؟ معنى الصّيغة بين الوحدة والتّعدّد .

انطلق التّهانويّ من حدّ الأمر عند السّكّاكيّ : "عبارة عن استعمال صيغ الأمر كـ"نزال" و"انزلْ" و"لينزلْ" و"صه" على سبيل الاستعلاء" [نقلا عن المفتاح] (كشّاف ا، 68) ، ثمّ قال التّهانويّ : : " فـ" قد يردّ على اطّراد هذا التّعريف أنّ صيغة "افعلْ" على سبيل الاستعلاء قد تكون للتّهديد والتّعجيز ونحو ذلك فإنّها ترد لخمسة عشر معنى وليست بأمر " (ا كشّاف ا، 69) . لقد طرح صاحب الكشّاف مسألة استقامة هذا الحدّ مع القول بتعدّد معاني صيغ الأمر وخروجه إلى معان أخرى وصلوا بها إلى خمسة عشر معنى ، إذ أنّ من شروط الحدّ الجمع والمنع والقول بتعدّد معاني صيغ الأمر يحرم التّعريف الذي جعله له السّكّاكيّ من الاطّراد ومن توفّر شرط الجمع إذ ستعتبر الصّيغة من صيغ الأمر رغم خروجها عن معناه .

فممّا ذكر من معاني الأمر : طلب الفعل ، التّهديد ، التّعجيز، الخبر بالثّواب ، الخبر بالعقاب ، طلب الامتثال ، اقتضاء طاعة المأمور، الوجوب ، النّدب ، الإباحة ، الإرشاد ، الزّجر . فهل يكسر هذا التّعدّد وحدة معنى الأمر ، والأهمّ من هذا بالنّسبة إلى مسألتنا هل يجتمع من هذه المعاني اثنان على الجملة الواحدة ؟ فإذا كان الجواب عن السّؤال الثّاني بالإيجاب وقام الدّليل على دلالة الجملة الواحدة في آن على معنيين اثنين تعذّر اعتماد المعنى والعمل اللغوي الحاصل بالجملة في تقسيم النّصوص بإقامة تناسب بين عدد الجمل وعدد المعاني .

ويمكن أن نطرح من الحساب بدءا ما كان من قبيل جنس المعنى الذي تنضوي تحته معان أخرى هي بمثابة فروعه لأنّ علاقة النّوع بالجنس تقوم على انضواء الأوّل في الثّاني ولا تفضي إلى التّعدّد والاثنينيّة ، إذ من المعلوم جواز إطلاقك ما دلّ على الجنس وما دلّ على النّوع على الشيء الواحد على حدّ سواء ، كما يمكن أن نشير إلى تقارب هذه المعاني التي ذكروا أنّ الأمر يخرج إليها (كطلب الامتثال ، اقتضاء طاعة المأمور، الوجوب) .

6. ظاهر القول بتعدد الأعمال اللغوية في الجملة الواحدة

ذكر عبد القاهر الجرجاني في سياق حديثه عن دور الراوي الأعمال اللغوية التالية: "وذلك يخرج بمرتكب إن ارتكبه إلى أن يكون الرّاوي مستحقّا لأن يوصف

بأنّه استعار وشبّه وأن يجعل كالشاعر في كلّ ما يكون به ناظما فيقال إنّه جعل هذا فاعلا وذاك مفعولا وهذا مبتدأ وذاك خبرا وجعل هذا حالا وذاك صفة وأن يقال نفى وأثبت كذا وأبدل كذا من كذا وأضاف كذا إلى كذا - وعلى هذا السبيل كما يقال ذاك في الشاعر" (دلائل 274) .

فالمتكلّم حسب الجرجاني يستعير ويشبّه وينفي ويثبت ويبدل ويضيف ويجعل هذا فاعلا ...ويمكن أن نزيد إلى ما ذكره الجرجاني أعمالا أخرى ، فالمتكلّم يبتدئ أيضا ويسند ويقدّم ويؤخّر ويحذف ويؤكّد ...وجميع هذه الأعمال يمكن أن تجتمع في جملة واحدة ، . فهل يبطل هذا التعدد وحدة العمل اللغوي في الجملة الواحدة وهل يكسر المعنى ويقلب وحدته اثنينيّة ؟

وكنّا قد تبيّنّا أنّنا نميّز في الجملة بين المعنى الحاصل بالجملة وقد سمّيناه المعنى الأوّليّ والمعاني التي يتحقّق بها ذلك المعنى وسمّيناها المعاني غير الأوّليّة ، وذهبنا إلى أنّ الضّرب الأوّل من المعاني هو من قبيل ما يمكن أن نعتبره طافيا على سطحها وأنّ الضّرب الثّاني من قبييل ما يعتمد عليه ذلك المعنى .

ويمكن أن نصنّف الأعمال التي ذكرها الجرجاني والتي أضفناها صنفين :

- صنف من الأعمال يمكن أن يجتمع منه في الجملة الواحدة اثنان أو أكثر ومنها : القول والابتداء والإسناد والتأكيد والنفي والإثبات والإبدال والإضافة والتقديم والتأخير والحذف والإضمار والتعريف والاستعارة والتشبيه ... وهو صنف يمكن أن يلتقي بما سمّي في نظريّة أعمال الكلام بـ les actes locutoires من حيث تراكبها واجتماعها مع أعمال أخرى تتحقّق بها ،

- صنف من الأعمال لا يمكن أن يجتمع منها في الجملة الواحدة اثنان أو أكثر، ومنها : الإخبار والاستفهام والأمر والنهي والتعجب والنداء ... وهو صنف يمكن أن يلتقي بما سمّي في نظريّة أعمال الكلام بـ les actes illocutoires ، وأصحاب نظريّة الأعمال اللغويّة مختلفون بشأن إمكان اجتماع عملين منها أو أكثر على الجملة الواحدة . ونترك إلى لأي مسألة خروج الكلام عن معناه الأصليّ إلى أحد المعاني الفروع أي ما سمّي بـ actes perlocutoires .

فأمّا الصنف الأوّل فهو يضمّ أعمالا ليست موجّهة إلى المخاطب ، بل هي أعمال يصاغ بها الخطاب ليتحقق بها غرض أو قصد أو عمل من الصنف الثاني ،

وأمّا الصنف الثاني فهي أعمال موجّهة إلى المخاطب وهي تتحقق بالصنف الأوّل.

وعلى هذا النحو يكون من البديهيّ اجتماع أكثر من عمل من الصنف الأوّل في الجملة الواحدة ، فالمتكلّم يقوم عند إنجاز الجملة التالية " إنّ زيدا لأسد" بعمل الإسناد والتشبيه والتأكيد ، يفعل جميع ذلك ليخبر المخاطب بأمر أي لينجز عمل الإخبار.لكنّ إنجاز المتكلّم بالجملة الواحدة أكثر من عمل لغويّ أوّليّ أمر أقلّ بداهة، إن لم يكن مستبعدا .

7. معضلة وحدة المعنى (العمل اللغويّ) وتعدّده في الجملة الواحدة

0.7 المعاني الأول والمعاني الثواني : الأعمال المباشرة والأعمال غير المباشرة

يمكن أن نتناول قضيّة المعاني الأول والمعاني الثواني (أوالأعمال المباشرة والأعمال غير المباشرة) من مدخل المطروء عليه والطارئ ، فيقرّبها ذلك من ظاهرة المجاز وعلاقة المعنى المجازى بالمعنى الحقيقيّ ، ومعلوم أنّهما أمران يتعاقبان ولا يجتمعان لتعذّر اجتماع المطروء عليه والطارئ . فاللفظة أو العبارة قد تدلّ على معناها الأوّل فتكون على الحقيقة ، وقد تخرج عنه إلى الدلالة على معنى ثان فتكون على المجاز، ولكنّها متى خرجت إلى الثاني انعدم منها الأوّل . وبعبارة أخرى فإنّ الكلمة لا تدلّ في الاستعمال الواحد على المعنى الحقيقي والمعنى المجازي في آن ، فلو قيل لك " جاء الأسد" وجب أن تختار بحسب ما يوفّره السياق من القرائن أحد المعنيين ، لأنّك تعلم أنّ المتكلّم لا يمكن أن يقصد إلاّ واحدا فإمّا أن تشمّر وتفرّ وإمّا أن تهلّل بقدوم القادم .

1.7 كلّ باب أصله شيء واحد

حرص النّحاة على وحدة الأصل وإرجاع الباب إلى أصل واحد (أمّ الباب) وعلى إرجاع الأصل الواحد إلى معنى أصليّ واحد حرصا منهم على الاقتصاد في الأصول .

" وزعم الخليل أنّ 'إنْ' هي أمّ حروف الجزاء "..." من قبل أنّي أرى حروف الجزاء قد يتصرّفن فيكنّ استفهاما... وهذه على حالة واحدة لا تفارقها" (الكتاب III، 63) .

وعن المبرّد أنّ " وكلّ باب فأصله شيء واحد ، ثمّ تدخل عليه دواخل لاجتماعها في المعنى ، وسنذكر 'إنْ' كيف صارت أحقّ بالجزاء " (المقتضب II، 46) وذكر أيضا

أنّ "الكلام يكون له أصل ، ثمّ يتوسّع فيه فيما شاكل أصله " (الإحالة السّابقة) . وإلى مثل هذا القول ذهب ابن جنّيّ في " باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ، ما لم يدع داع إلى التّرك والتّحوّل " (الخصائص اا، 457) .

2.7 قد يطرأ على الكلام ما يخرجه عن أصله

يمكن أن ننطلق في هذه المسألة من نصّ الأستراباذيّ الذي حدّث فيه عن الطّارئ والمطروء عليه ، قال : " واعلم أنّ ما يحتاج إلى التّمييز بين معاني الكلم على ضربين:

أحدهما أن يكون في كلمة معنيان أو أكثر غير طارئ أحدهما على الآخر كمعاني الكلم المشتركة ... والثّاني أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهما أو أحدها على الآخر أو الأخر فلا بدّ للطّارئ إن لم يلزم من علامة مميّزة له من المطروء عليه ، ومن ثمّ احتاج كلّ مجاز إلى قرينة دون الحقيقة " (شرح الكافية ا، 61) .

إنّ التّعبير عن مفهوم الطّارئ والخارج عن الأصل وكون الشّيء بمنزلة شيء آخر من المفاهيم الأساسيّة التي مكّنت النّحاة من التّحكّم في تنوّع الوجوه وتشعّبها، وقد أجروا هذا الأصل في مختلف مستويات الظّاهرة اللغويّة أصواتها ومعجمها واشتقاقها وتراكيبها صياغة ودلالة ... ولئن مكّن هذا الأصل من التّحكّم في تفتّت الأصول فإنّ من نتائجه الحتميّة الإفضاء إلى الاشتراك ، ومن هذا الباب كانت الحاجة إلى ضرب آخر من الأصول تضمن صحّة الإجراء وسلامته وتعصم من إبهام المشترك .

3.7 الطّارئ يغيّر السّمات الدّلاليّة والمقولات في المطروء عليه

"وزعم الخليل رحمه الله أنّ "السّماء منفطر به" (المزمّل 73 : 18) كقولك "معضل" للقطاة ، وكقولك "مرضع" للتي بها الرّضاع ، وأمّا المنفطرة فيجيء على العمل كقولك "منشقّة" وكقولك "مرضعة" للتي ترضع" (الكتاب اا، 47) .

في هذه الأمثلة تجاوز للمقولات الدّلاليّة الاشتقاقيّة التي تدلّ عليها الكلمة بصيغتها الاشتقاقيّة ، إذ عطّل فيها معنى «العمل» ونرجّح أنّ المقصود بالعمل في هذا السّياق المعالجة أي ما يعمل ويصنع وليس العمل الإعرابيّ .

"وأمّا "كلّ في فلك يسبحون" (الأنبياء21 : 33) و"رأيتهم لي ساجدين" (الأعراف

7: 120) و"يا أيّها النّمل ادخلوا مساكنكم" (النّمل 27: 18) فزعم [الخليل] أنّه بمنزلة ما يعقل ويسمع ، ولمّا ذكرهم بالسّجود صار النّمل بتلك المنزلة حين حدّث عنه كما تحدّث عن الأناسيّ ، وكذلك "في فلك يسبحون" لأنّها جعلت في طاعتها وفي أنّه لا ينبغي لأحد أن يقول : مطرنا بنوء كذا ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئا منها ، بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور" (الكتاب II، 47)

في هذه الأمثلة تجاوز للمقولات الدّلاليّة المعجميّة التي تدلّ عليها الكلمة وضعا، إذ عطّل معنى «الجماد» في رافع الإبهام عن " كلّ" وأحلّ محلّه معنى الحيّ القادر على السّبح وعطّله في مفسّر الضمير "هم" أي "أحد عشر كوكبا والشّمس والقمر" وأدخل عليها معنى «العاقل» وعطّل معنى "الحيوان" في النّمل وأجراه مجرى العاقل . على أنّ ذلك لا يكون إلاّ في استعمال معيّن قائم على قرينة معلومة ، وهو لا يكفي البتّة لإخراج الأمر عن أصله إخراجا نهائيّا . (وإن كانت الأمثلة التي ساقها سيبويه ليست من باب المجاز القائم على الادّعاء قصد التّوضيح والتّأكيد إنّما هو من باب المجاز المغيّر للكون أو قل المحدث لكون مخالف للأكوان المعهودة حيث يصحّ النطق من النّمل والسّجود من الكواكب...) وقد عبّر الخليل عن هذا بقوله "كون الشّيء بمنزلة كذا" أي منزلة ليست منزلته الأصليّة .

وقد استعملت هذه العبارة في سياقات أخرى تتّصل بخصائص المفردات من حيث العمل والإعراب الدّلالة والمعنى ، فهي ظاهرة تقع في مستويات أخرى أكثر تشعّبا كالجمل . (الاستعارة التّمثيليّة : ضرب الأمثال أو حكايات الحيوان أمثالا .(fables

وحدّث ابن جنّيّ عن فعل الطّارئ في المطروء عليه في "باب في نقض الأوضاع إن ضامّها طارئ عليـها" (الخصائص III، 269-270 وانظر كذلك الخصائص III، 62) ، وقد مثّل صاحب الخصائص عن هذه الظّاهرة بجمل خرجت من معنى إلى معنى ، منها :

1- خروج الاستفهام إلى التّعجّب
2- خروج الواجب إلى النّفي والنّفي إلى الواجب
3- خروج الإخبار بالصّفة المعلومة إلى أمر آخر المدح والذّمّ.

لئن كانت بداية الحديث عن الطّارئ والمطروء عليه معاني الكلم المفردة وما

يمكن أن تقوم عليه من الاشتراك المعنويّ فإنّهم أجروها أيضا على المعنى المجازي ومعلوم أنّ هذا المعنى لا يستقيم إلاّ في الكلام المنجز، كما أجروها على المعاني الثّواني التي يمكن أن يخرج إليها المعنى الأصليّ للجملة كخروج الاستفهام إلى التّعجّب وغيره .

4.7 عدم اجتماع الحكمين

ذكر ابن جنّيّ في " باب في أنّ الحكم للطّارئ "(الخصائص III، 62) أنّ الحكم اللاحق يبطل الحكم السّابق وذهب إلى القول بالانفصال بين هذه الظّواهر لا الاتصال بينها ، ومن الأمثلة المقدّمة :

- التّنوين ولام التّعريف ، فهما متعاقبان وطروء أحدهما مبطل أصلا لحكم الآخر (الخصائص III، 62).

- التّنوين والإضافة ، ويصدق عليهما ما تقدّم عن التّنوين والتّعريف من التّعاقب وعدم الجمع بينهما (الخصائص III، 62).

ويمكن أن نربط هذا الكلام بما حدّث به الأستربادي عن حكم "الطّارئ والمطروء عليه" ، وافتقار الأوّل إلى القرينة ، لمخالفته الأصل ، أمّا الأصل المطروء عليه فليس محتاجا إلى دليل .

ولمّا كان الطّارئ مبطلا لحكم المطروء عليه ، وهو مفهوم أوضح عند الأستربادي، فإنّه يفضي بالضّرورة إلى عدم اجتماع الحكمين مطلقا ومن وجوهه عدم اجتماع المعنيين أو العملين اللغويين على الجملة الواحدة .

5.7 الطّارئ لا يبطل المطروء عليه إلا متى كانا من قبيل الأضداد

الطّارئ لا يبطل المطروء عليه إلا متى كانا من قبيل الأضداد ، أمّا غيرها فيمكن أن تجتمع وتتراكب .

و"التّضادّ في هذه اللغة جار مجرى التّضادّ عند ذوي الكلام" ... "فإذا ترادف الضّدّان في شيء منها كان الحكم منهما للطّارئ فأزال الأوّل " (الخصائص III، 63) .

وهذا التّضادّ الذي أشار إليه ابن جنّيّ ليس من قبيل التّضادّ الدّلاليّ الخالص ، إنّما هو من قبيل الجمع بين عنصرين أو أكثر ينضويان تحت أصل واحد ، وهو ما يوافق مظاهر التّقابل في الظّاهرة الواحدة.

وكانت الأمثلة التي قدّمها ابن جنّيّ من قبيل تعاقب بعض الظّواهر اللغويّة كتعاقب الحركات على الحرف الواحد أو لام التّعريف والتّنوين أو الإضافة والتّنوين. كما ذكر خروج العلم بالصّفة إلى غيره وخروج الاستفهام إلى التّعجّب والخبر وخروج الواجب إلى النّفي وعكسه . ووسّع الأستراباذيّ هذا الأصل إلى تعاقب الحقيقة والمجاز على معنى العبارة الواحدة .

ويمكن توسيع هذا الأصل إلى المعنى الحاصل بالجملة ، بل ويمكنك إطلاقه على سائر الظّواهر اللغويّة القائمة على تقابل الفروع المندرجة ضمن أصل واحد ، وفي هذا حلّ جذريّ لقضيّة المعاني الأصول والمعاني الفروع وعلاقة بعضها ببعض .

6.7 لهذا الأصل من القوّة والإطلاق ما يجعله عاملا في مستويات عديدة

1 - المستوى الصّوتيّ :

"احتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا أو متماثلتين مستحيل ضرورة" (الأستراباذيّ : شرح الكافية ا، 99) .

2 - في مستوى الدّلالة المعجميّة :

أ - وضعا : توجيه القرينة في اسم الجنس لأحد معانيه ...

ب - مجازا : توجيه القرينة إلى المعنى المجازيّ

3 - في مستوى الإعراب :

" العامل الواحد لا يصل بحرف واحد مرّتين ، وأجاب ابن الضّائع بأنّهما مختلفان معنى نحو "وهبت لك دينارا لترضى" (مغني اللبيب ا، 242) .

يطرح هذا الأصل قضيّة تعدّد المعنى أو عدم تعدّده بالنّسبة إلى الحرف الواحد ، والقاعدة كما ساقها ابن هشام ترجّح الحلّ الثّاني ، فلا يمكن تعدّد المعمول فيه بالحرف الواحد إلاّ متى كان التّوسّط بحرف العطف ، نحو :

"مررت بزيد وعمرو " = مررت بزيد وبعمرو

أمّا ما ذكره ابن الضّائع فإنّه يبيّن أنّ للحرف الواحد معاني مختلفة ، ويمكن أن يتعدّى الفعل الواحد بحرف واحد مرّتين متى اختلف المعنى . فهل يخلّ هذا الأمر بوحدة المعنى الأصليّ في الحرف الواحد ؟

إنّ هذا الأمر على غاية من الخطورة ، فهو ينسف الرّأي القائل باعتبار المعنى

في عنصر مّا أمرا نهائيّا جاهزا ويرجّح القول بأنّ المعتمد عليه في إجراء قواعد التّعليق والإعراب إنّما هو المعنى الحاصل من المركّب بعد أن يستوي ولا يعتدّ فيه بمعنى كلّ عنصر منعزلا .

ومن المواطن التي حدّثوا فيها عن امتناع الجمع بين الحكمين ما ذكره ابن هشام عن معاني اللاّم : فهي تكون : " للاستحقاق والاختصاص والملك ، ثمّ أضاف : " وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين ، ويمثّل له بالأمثلة المذكورة ونحوها، ويرجّحه أنّ فيه تقليلا للاشتراك وأنّه إذا قيل : "هذا المال لزيد وللمسجد" لزم القول بأنّها للاختصاص مع كون زيد قابلا للملك ، **لئلاّ يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعة ، وأكثرهم يدفعه** " (مغني اللبيب ا ، 229) .

فإذا اعتبرت تعدّد المعاني في الجملة الواحدة من باب المشترك وطبّقت عليها هذا الأصل أفضى بك الأمر إلى دفع اجتماع المعنيين على الجملة الواحدة في آن و وذلك متى كان المعنيان من قبيل المعاني المتدافعة التي يمتنع قيام أحدها متى قام الآخر ، وإذا بالقضيّة تنتقل إلى مستوى العلاقات بين المعاني من حيث طبيعتها ومن حيث إمكانيّة اجتماع بعضها وامتناع اجتماع بعض . كإمكانيّة اجتماع الإخبار والمدح أو الذّم باعتبارهما إخبارا بما يعلمه النّاس في الممدوح أو المهجوّ من الصّفات وامتناع اجتماع الاستخبار والإنكار باعتبار قيام الأوّل على عدم العلم بالشّيء وقيام الثّاني على العلم به إذ لو لا العلم بوجوده لما استقام إنكاره .

وهذا الأصل من أهمّ أصولهم ، وهو عدم جواز استعمال المشترك في معنييه دفعة . ولإجراء الاشتراك مجالات ومستويات مختلفة يكون فيها الجمع ممتنعا امتناعا مطلقا . ويلتقي هذا الأصل بجملة من الأصول الأخرى كاختصاص العوامل ووحدة المحلّ في نظريّة العامل ، وقد وسّع هذا الأصل ليشمل الجانب الدّلاليّ المعنويّ من الألفاظ ، فما المانع من توسيعه بسحبه على معاني الجمل إن قبلت الجمل ذلك طبعا ، لا تطبّعا .

7.7 في الأصل ما يهيّئ للخروج عنه

من أصولهم أنّ الخروج عن القاعدة خاضع لقاعدة ، قال سيبويه :
"فعلوا ذلك لأنّ معنى "سواء" معنى "غير" ومعنى الكاف معنى "مثل" . وليس

شيء يضطرّون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجها . ، وما يجوز في الشّعر أكثر من أن أذكره لك ههنا لأنّ هذا موضع جمل ، وسنبيّن ذلك فيما نستقبل إن شاء اللّه" (الكتاب II، 32). وذكروا أنّ في الشّيء الذي يخرج عن القاعدة ما يهيئه لمثل ذلك الخروج، قال ابن جنّيّ :

"واعلم أنّه ليس شيء يخرج عن بابه إلى غيره إلاّ لأمر قد كان وهو على بابه ملاحظا له وعلى صدد الهجوم عليه " ..."وكلّ حرف فيما بعد يأتيك وقد أخرج عن بابه إلى باب آخر فلا بدّ أن يكون قبل إخراجه إليه فقد كان يرائيه ويلتفت إلى الشّقّ الذي هو فيه ، **فاعرف ذلك وقسه** ، " (الخصائص II، 464).

ولا يمكن أن يكون بيان ابن جنيّ عن هذه الظّاهرة بأكثر من بيانه عندما قال : "فاعرف ذلك وقسه" قال ذلك قول الواثق بما يقول " فإنّك إذا فعلته فإنّك لن تجد الأمر إلاّ كما ذكرته لك" (الإحالة السّابقة) .

8.7 امتناع كون الصّفة والصلة والحال أسلوبا إنشائيا

ومن الأدلّة على عدم اجتماع الحكمين والمعنيين على الجملة الواحدة ما اشترطوه في بعض أجزاء الجملة من امتناع كون الصّفة والصلة والحال أسلوبا إنشائيا ، فمتى كان ذلك حمل على تأويل بانطفاء معنى الإنشاء في الجملة الصّغرى ، وقد كنّا بيّنّا في موضع سابق أنّ جواز كون الخبر طلبيًا راجع إلى العمل اللغويّ الذي تقوم عليه الجملة الاسميّة لا يتحدّد بالابتداء والمبتدإ بل يتحدّد بالخبر ، وبالتّالي فإنّ خبر المبتدإ متى كان جملة إنشائية لا يكسر وحدة العمل اللغوي في الجملة . فإذا بنيت الجملة على غير المبتدإ كأن تبنيها على بعض النّواسخ أو الأدوات التي تبنى عليها الجملة تعذّر الإخبار بالجملة الإنشائيّة تعذّرا كما يبيّنه فساد المثالين التّاليين :

(1) *كان فلان ما أجمله

(2) *إنّ فلانا لا تضربْه

خاتمة الفصل

نتبيّن ممّا تقدّم في هذا الفصل أنّ وضع العنصر اللغويّ سواء كان مفردة أو مركّبا أو جملة يكون موزّعا بين الاشتراك وتعدّد الحكم وعدم تعدّده . لكنّ تعدّد الحكم لا يطال إلاّ العناصرَ والوحدات اللغويّة باعتبارها كيانات مجرّدة وصيغا نمطيّة ، فإذا

تعلّق الأمر بالجمل القوليّة المستعملة انقلب ذلك التّعدّد وحدة لأنّ العنصر في الاستعمال يقتضي وحدة الحكم فيه اقتضاء .

وكان حديث النّحاة عن الوحدة اللغويّة باعتبارها تجريدا تجتمع فيه مختلف الاستعمالات تارة فكان تعدّد الأحكام واختلافها في العنصر الواحد وباعتبارها وجها من وجوه استعمالها أخرى ، فكان القول بامتناع تعدّد الأحكام وفساد اجتماع الحكمين في الوحدة المستعملة .

وقد كان لهم في هذا التّمييز ما مكّنهم من مباشرة الوحدات اللغويّة باعتبارها وحدات نظام فحدّثوا عنها باعتبارها وحدات عامّة مجرّدة ومن مباشرتها باعتبارها وحدات استعمال خاصّة ، فبلغوا بذلك ما بلغته الدّراسات اللسانيّة الحديثة بواسطة مفاهيم من قبيل مفهوم التّفاصل le caractère discret des unités linguistiques، على أنّ حديث الدّارسين المحدثين لم يكن قائما دائما على التزام التّمييز بين هذين الجانبين فلم يخل حديثهم عن المعنى من التّردّد بين القول بالوحدة والتّعدّد .

خاتمة الباب

لقد بدت لنا دواعي القول بتعدّد المعنى في الصّيغة اللغويّة الواحدة مفردة كانت أو جملة عديدة يمكن أن نذكر منها :

– الخلط بين الكلام النّفسي والكلام اللفظيّ باب من أبواب القول بتعدّد المعنى في الجملة الواحدة .

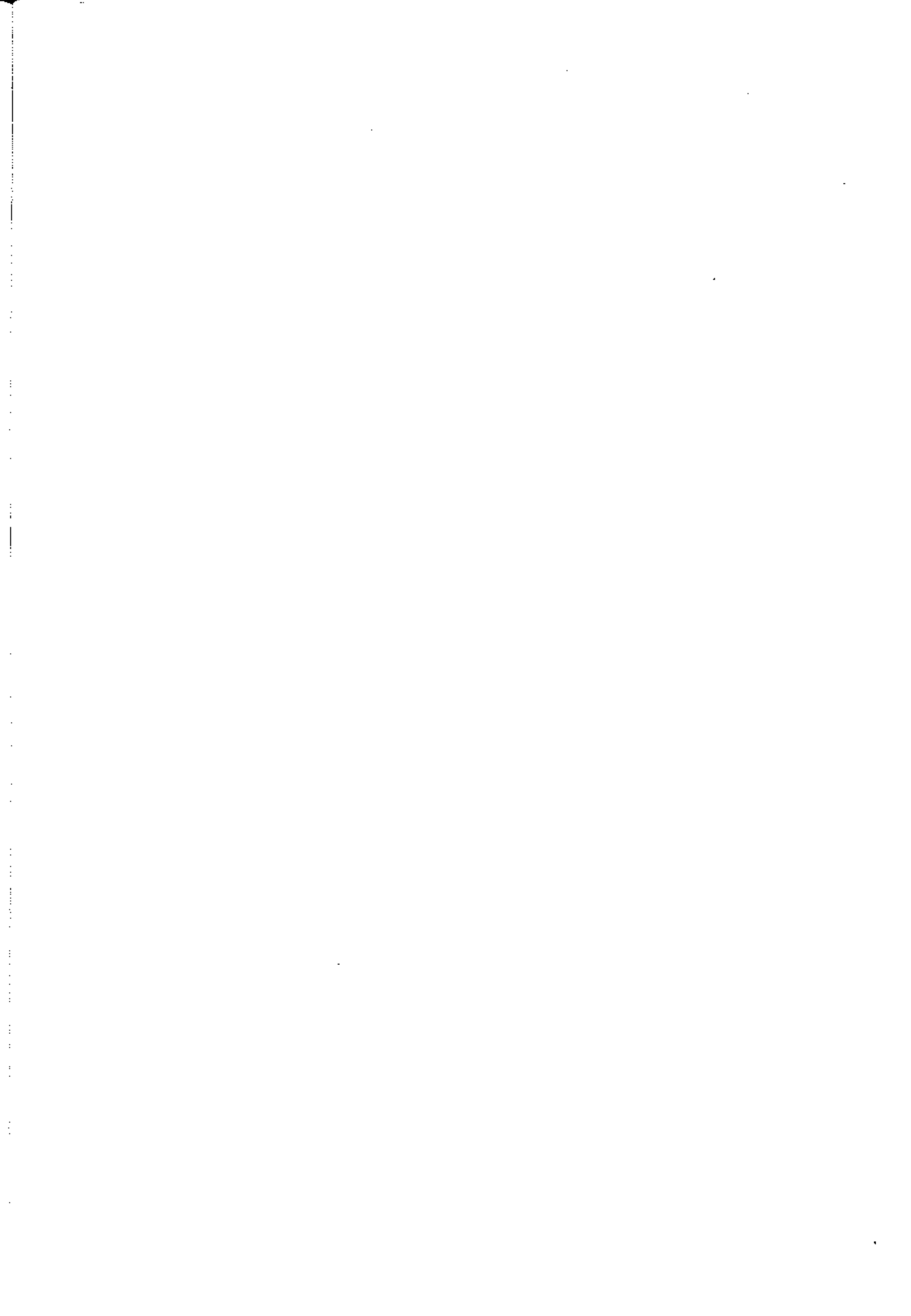
– الخلط بين جنس المعنى ونوعه باب آخر من القول بتعدّد المعنى في الجملة الواحدة .

– الجمع بين معنى الصّيغة والمعنى المقاميّ المتحقّق بها باب من أبواب القول بتعدّد المعنى في الجملة الواحدة .

– الخلط بين المعاني الأوّليّة والمعاني الثّواني باب من أبواب القول بتعدّد المعنى في الجملة الواحدة .

ونحن نعتقد أنّ مسألة التّناسب بين عدد الجمل وعدد الأعمال اللغويّة لا يمكن أن تحظى بإجابة واضحة وأمور المعنى على مثل هذه الدّرجة من التّداخل .

ثمّ إنّ مداخل الغربيين ليست مداخل العلماء العرب ، فمدخل الغربيين في هذا المبحث كان العمل والفعل ، ومدخل النّحاة العرب كان الفعل والعمل والمعنى والحكم، وقد يحدث عن اختلاف المداخل والمواقع نتائج لا تقدّر : فأنت تحدّث مثلا عن اكتشاف أمريكا ما طاب لك الحديث بذكر من اكتشفها وسنة اكتشافها فيكون حديثك حديثا ، لكنّك لو حدّثت به سكّان أمريكا الأصليين لأشفقوا عليك . فإدراك ظاهرة الأعمال اللغويّة متقدّم على حديث Austin و Searl عنها مفهوما بل واصطلاحا أيضا وإن اختلف معتمد التّسمية و نحن نعتقد أنّه لو تعلّقت همم الدّارسين بالبحث فيما كتبه المتأخّرون في شرح أمّهات علم المعاني بل وحتّى في مؤلّفات لم نتعوّد عدّها من اللغة – ككتب أصول الفقه – لظفر فيها بوجوه أخرى من تأسيس الأعمال اللغويّة وتصنيفها .



الباب السّابع

التّخاطب : خطّته وأصوله

أورد ابن قتيبة في مقدّمة أدب الكاتب الكلام التّالي :

" ولقد بلغني أنّ قوما من أصحاب الكلام سألوا محمّد بن الجهم البرمكيّ أن يذكر لهم مسألة من حدّ المنطق حسنة لطيفة فقال لهم : ما معنى قول الحكيم أوّل الفكرة آخر العمل وأوّل العمل آخر الفكرة ؟ فسألوه التّأويل فقال لهم : مثل هذا مثل رجل قال : إنّي صانع لنفسي كنّا، فوقعت فكرته على السّقف، ثمّ انحدر فعلم أنّ السّقف لا يكون إلاّ على حائط وأنّ الحائط لا يكون إلاّ على أسّ وأنّ الأسّ لا يقوم إلاّ على أصل، ثمّ ابتدأ في العمل بالأصل ثمّ بالأسّ ثمّ بالحائط ثمّ بالسّقف، فكان ابتداءُ تفكُّره آخرَ عمله وآخرُ عمله بدءَ فكرته" (أدب الكاتب، 11).

ومحلّ استشهادنا بهذه الفقرة أنّ منزلة الصّيغة اللغويّة التي يتلفّظ بها المتكلّم إنّما هي بمثابة البناء الظّاهر لا يكون إلاّ بعد الفكرة، وأنّها المرحلة الأخيرة من الفكرة باعتبار أنّه قد سبقتها مراحل ممهّدة. ولئن كان من الصّعب تعديد هذه المراحل والإدلاء بها كما تجري على الحقيقة لكونها من الأمور التي تجري في النّفس والتي ليس للملاحظة كبير سلطان عليها فإنّه قد بدا لنا أنّ في حديث النّحاة عن إجراء بعض الظّواهر اللغويّة ما يبيّن أنّهم يعتبرونها قائمة على فكرة سابقة وخطّة مسطّرة يصدر عنها المتكلّم فيكون كلامه مصاغا على النّحو المناسب لها. وليس قولنا هذا من قبيل الرّجم بالغيب، فقد أورد الأستراباذي بمناسبة حديثه عن مسألة المبتدإ والخبر(شرح الكافية ا، 67) التّمشّي نفسه القائم على التّدرّج من الفكرة باعتبارها الأسّ إلى الصّيغة باعتبارها آخر العمل.

ولمّا كانت الخطّة أمرا مرسوما سلفا ومتقدّما على صياغة الخطاب يعتمد عليه المتكلّم في بناء كلامه، فإنّ الحديث عنها من قبيل الحديث عن الأمور الممهّدة لإجراء الخطاب وليس من قبيل الحديث عن وصف الأشكال التي يتحقّق بها. فبالتّالي فإنّك لست واجدا هذا المبحث في أبواب مستقلّة وإنّما سيكون عرضا بحسب ما يقتضيه الوجه في بيان بعض جوانب الظّاهرة. وقد رصدنا من هذه المواطن بعضها وسيكون ما نقدّمه منها من قبيل الشّاهد على وجودها دون أن يكون الصّورة التّامّة لها لأنّ هذه الصورة لا يمكن أن تحصل إلاّ متى اتّخذ المرء من " خطّة التّخاطب " موضوعا لبحث خاص.

الفصل الأول

خطّة التّخاطب

نقصد بخطّة التّخاطب علاقة جملة المعطيات التي يقدّر المتكلّم أنّها متوفّرة عند الكلام والتي سيقرأ لها حسابا في اختيار الصّياغة المناسبة لكلامه وهي صياغة نقدّر أنّها تناسب تلك المعطيات التي قام في نفسه توفّرها وما ينشد تحقيقه بكلامه من الفائدة. وسنتعرّض في الفصول اللاّحقة إلى أهمّ الظّواهر اللغويّة التي اعتبرها النّحاة من مقوّمات هذه الخطّة وذا صلة بتوجيه صياغة الخطاب الوجهة المناسبة للغرض المنشود.

1.1 بناء الكلام في الإظهار والإضمار (الذكر والتّرك) على خطّة

من المسائل التي بدت لنا متّصلة بخطّة التّخاطب تلك الأصول التي أقاموا عليها ظاهرة الإضمار ومقابلتها ظاهرة الإظهار. وقد جمع سيبويه في الكلام الموالي بين مختلف الحالات التي يقوم عليها الإظهار والإضمار (وهو يقصد بالإضمار الحذف) :

"وأمّا ذكرهم "لك" بعد "سقيا" فإنّما هو ليبيّنوا المعنيّ بالدّعاء، وربّما تركوه استغناء إذا عرف الدّاعي أنّه قد عُلم من يعني، وربّما جاء به على العلم توكيدا" (الكتاب I، 312 -313). وفي هذين السّطرين من كلام سيبويه وفاء بالأصول المتحكّمة في بابي الإظهار والإضمار كما سنتبيّن في باب الحذف :

- فالإظهار والذّكر لما يجهله المخاطب وما لم يقم عليه دليل.
- والإضمار والتّرك والحذف لما علمه وقام عليه دليل في نفسه.
- وذكر ما يعلمه المخاطب لا يكون إلاّ توكيدا.
- أمّا الحالة الرّابعة التي يمكن أن نتصوّر وجودها نظريّا والقائمة على الإضمار مع جهل المخاطب بالمضمر فهي متعذّرة ممتنعة لما فيها من تكليف علم الغيب ومناقضتها أصل الكلام الذي هو البيان.

فخطّة التّخاطب من هذه الزّاوية تتحكّمها ثلاثة أقطاب لا قطبان، وإذا علمت أنّ ما يتحكّم في الإضمار والإظهار هو علم المخاطب بالمضمر وقيام الدّليل في نفسه عليه أدركت ما للمخاطب من دور في الخطاب : فلولاه لما كان إضمار ولا حذف ولا عهد ولا استعمال لأي صنف من المبهمات وضروب التّعريف. فالمتكلّم يقدّر ما هو قائم في نفس المخاطب بما تقدّم من المقال أو بما يتوفّر بالعرف أو شهادة الحال ثمّ يختار الأسلوب المناسب.

2.1 بناء الكلام في التّأكيد على خطّة

حدّثنا في موضع آخر من عملنا عن ظاهرة التّأكيد، وليس الغرض في هذا السّياق العود إلى تفصيل الحديث عن وجوهه وقواعده إنّما غرضنا ذكر أهم الأحوال المقتضية له وبيان صلتها بالوجه الذي يتّبعه المتكلّم في صياغة كلامه.

عيّن الجرجاني الأصل في استعمال تأكيد الكلام بـ 'إن' بقوله : "ثمّ إنّ **الأصل** الذي ينبغي أن يكون عليه البناء هو الذي دوّن في الكتب من أنّها للتّأكيد. وإذا كان قد ثبت ذلك فإذا كان الخبر بأمر ليس للمخاطب ظنّ في خلافه البتّة ولا يكون قد عقد في نفسه أنّ الذي تزعم أنّه كائن غير كائن وأنّ الذي تزعم أنّه لم يكن كائن فأنت لا تحتاج هناك إلى 'إنّ'، وإنّما تحتاج إليها إذا كان له ظنّ في الخلاف وعقد قلب على نفي ما تثبت أو إثبات ما تنفي ولذلك تراها تزداد حسنا إذا كان الخبر بأمر يبعد مثله في الظنّ وبشيء قد جرت عادة النّاس بخلافه، كقول أبي نواس :

عليك باليأس من النّاس إنّ غنى نفسك في الياس (دلائل، 250)

فأساس التّأكيد تقدير المتكلّم الظنّ في نفس المخاطب على الحقيقة، والمتكلّم يبني كلامه على خطّة هي جملة من العمليات الذّهنيّة، وللمخاطب دور أساسيّ في توجيه هذه الخطّة، فهي تقوم على تقدير لما هو حاصل في ذهنه وحساب له، وهذا الحساب من عمل المتكلّم. فإذا قدّر المتكلّم أنه سيخبر بخبر "ليس للمخاطب ظنّ في خلافه البتّة " لم يحتج إلى 'إنّ'، وإذا قدّر أنه سيخبر بخبر " للمخاطب ظنّ في خلافه" احتاج إليها. وهذه العمليّة لا تتعلّق بسابق علم المخاطب بمحتوى الخبر، إنّما تتعلّق بتقدير افتراضيّ يقوم به المتكلّم متصوّرا ما عسى أن يكون ردّ فعل المخاطب لو أنّه أخبره بما سيخبره، وبالتّالي فإنّ هذه العمليّة تمثّل تصوّرا قبل الإخبار لما يمكن أن يحصل بعده، فهي من قبيل التّنبّؤ بما يمكن أن يحصل في المستقبل قبل حصوله.

واعتبر الجرجاني أنّ استعمال 'إنّ' يمكن أن يتفاوت حسنا، ومأتى ذلك التّفاوت ليس راجعا إلى 'إنّ' في حدّ ذاتها إنّما هو راجع إلى معنى ما تدخل عليه من حيث موافقته للمنزلة التي قدّرها المتكلّم في اعتقاد المخاطب، فكأنّ هذا المعنى إنّما هو حصيلة المعنى النّحويّ الوضعيّ للأداة 'إنّ' ومعنى الكلام الذي تدخل عليه :

- فالمتكلّم يستعمل 'إنّ' إذا قدّر أنّ المخاطب سيشكّ فيما سيخبره به.

- وما بعد 'إنّ' قد يكون من قبيل ما من شأنه أن يكون مثار شكّ المخاطب، فيتضافر المعنيان (المعنى الوضعيّ للأداة 'إنّ' وموقع ما بعدها في نفس المخاطب) " فيزداد استعمال 'إنّ' حسنا" ومثّل الجرجاني على ذلك بقول أبي نواس "إنّ غنى نفسك في الياس" لأنّ النّاس لم يعهدوا في اليأس غنى للنّفس، ومثله قوله تعالى "والعصر إنّ الإنسان لفي خسر" لبعد ما تخبر به الآية ممّا هو شائع بين النّاس (العصر103: 1- 2).

- وقد يكون ما بعدها ليس من قبيل ما من شأنه أن يثير شكّ المخاطب، فتنفرد 'إنّ' بالتّعبير عن ذلك وقد خذلها ما دخلت عليه، "فتكون أقلّ حسنا".

وقضيّة الظّنّ أو الشّك المتحكّمة في استعمال 'إنّ' ليست رهينة خاصّيّة ذاتيّة توجد في المخبر به ذاته إنّما هي رهينة ما يعتقد المخاطب أو ما يقدّره المخاطب منه. فحسن 'إنّ' في "غنى النّفس في اليأس" أو في "كون الإنسان في خسر" لا يرجع إلى الغرابة المطلقة في هذين المعنيين إنّما يرجع إلى تقدير المتكلّم أنّ المخاطبين يعتبرونهما كذلك، فلو وجّه هذا الكلام للزّاهد في الدّنيا لما احتيج فيه إلى تأكيد، بل لعلّ توجهه تأسيسا خاليا من التّأكيد سيكون من باب اللغو. وقضيّة "حسن 'إنّ' " التي حدّث عنها الجرجاني ليست قضيّة جماليّة إنّما هي قضيّة معنويّة أساسها مناسبة الصّيغة اللغويّة للخطّة التي رسمها المتكلّم لكلامه.

3.1 تقدير ما ليس موجودا في ظنّ المخاطب على التّهكّم

للادّعاء والزّعم في نظريّة الجرجاني دور أساسيّ في تفسير العديد من الظّواهر المعنويّة وبالخصوص ما اتّصل منها بالمجاز باعتباره مخالفة للحقيقة وقد حرص على بيان أنّ تلك المخالفة إنّما هي من باب الادّعاء وأنّ " ذلك كلّه لا يتعدّى التّخيّل والوهم " (أسرار، 35) وأنّ المجاز ليس من باب نقل الاسم عن الشّيء نقلا نهائياً إنّما هو من قبيل " ادّعاء أنّه [يعني المحدّث عنه مجازا] من الجنس الذي وضع

له الاسم في أصل اللغة " (أسرار 284 [1]) وذكر في الدّلائل أنّ "الاستعارة نقل اسم عن شيء إلى شيء ولكنّها ادّعاء معنى الاسم لشيء " (دلائل، 333)، (وانظر كذلك بشأن كون المجاز من قبيل الادّعاء : دلائل، 335 و336و337)، ومن المواطن التي اعتمد عليها في توظيف ما يكون من المتكلّم من باب الادّعاء تجاوز المتكلّم ما هو قائم في نفس المخاطب وتقدير الظنّ فيها زعما :

"ومن لطيف موقعها [يقصد 'إنّ'] أن يدّعى على المخاطب ظنّ لم يظنّه ولكن يراد التّهكّم به وأن يقال إنّ حالك والذي صنعت يقتضي أن تكون قد ظننت ذلك، ومثال ذلك قول الأوّل :

جاء شقيق عارضا رمحه   إنّ بني عمّك فيهم رماح

يقول : إنّ مجيئه هكذا مدلاّ بنفسه وبشجاعته قد وضع رمحه عرضا دليل على إعجاب شديد وعلى اعتقاد منه أنّه لا يقوم له أحد " (دلائل 251).

وهذا من باب جعل المخاطب يظنّ شيئا لا أساس له في نفسه، فإذا أدرك المخاطب ذلك أدرك أنّ المتكلّم يتهكّم به ويجعله موضوع سخرية. و في هذه الحالة من حالات تصريف الكلام دلالة على أنّ المخاطب يدرك الخطّة التي أقام عليها المتكلّم كلامه، فإذا وافقت تلك الخطّة ما في نفس المخاطب حملها على معناها الأوّل، وإذا لم توافقه أدرك أنّه قصد بذلك مقصدا آخر كالتّهكّم والسّخرية أو الإنكار، فتلتقي هذه الحالة بسائر الحالات التي يعمد فيها المتكلّم إلى استعمال الصّيغة اللغويّة في غير ما وضعت له مخرجا إياها عن معناها الأصليّ إلى معنى آخر يكون بحسب ما قدّر وأراد، كخروجه بالإخبار، إذا أخبر بشيء يعلمه السّامع إلى التّوبيخ أو الإنكار، ومثل هذا كثير : "وجملة الأمر أنّك لا تقول :"إنّه لكذلك" حتى تريد أن تضع كلامك وضع من يزع فيه عن الإنكار" (دلائل، 252).

4.1 انعكاس تقدير الظّنّ

– تقدير المتكلّم الظّنّ في نفسه على الحقيقة.

وقدّم الجرجاني حالة أخرى من حالات الخروج عن الأصل في استعمال 'إنّ'، تقوم على تقدير المتكلّم الظّنّ في نفسه هو لا في نفس المخاطب : "واعلم أنّها قد تدخل

---

1 – " وأمّا في قولك "عنّت لنا ظبية " و"سللت سيفا على العدوّ" فوُضِع الاسم هنا انتهازا واقتضابا على المقصود وادّعاء أنّه من الجنس الذي وضع له الاسم في أصل اللغة " (أسرار ، 284).

للدّلالة على أنّ الظّن قد كان منك أيّها المتكلّم في الذي كان أنّه لا يكون" وذلك قولك للشّيء هو بمرأى من المخاطب ومسمع : "إنّه كان من الأمر ما ترى وكان إلى فلان إحسان ومعروف ثمّ إنّه جعل جزائي ما رأيت فتجعلك كأنّك تردّ على نفسك ظنّك الذي ظننت وتبيّن الخطأ الذي توهّمت " (دلائل 252). وأرجع الجرجاني إلى هذا الضّرب من التّقدير بعض الآيات : "وعلى ذلك والله أعلم قوله تعالى حكاية عن أمّ مريم رضي الله عنها "قالت ربّ إنّي وضعتها أنثى، والله أعلم بما وضعت"، وكذلك قوله عزّ وجلّ حكاية عن نوح عليه السّلام "قال : ربّ إنّ قومي كذّبون" (دلائل 252).

ولعلّ الآيتين اللتين أرجعهما إلى "تقدير الظّنّ في نفس المتكلّم لا المخاطب " هما اللتان كشفتا له عن هذه الحالة الخاصّة من تقدير الظّنّ لخصوصيّة المخاطب، ولبعد تقدير ما في نفسه من الظّنّ. لكنّ الجرجاني أخرج هذا الأصل مخرج القاعدة العامّة التي تبنى عليها خطط التّخاطب بصرف النّظر عن نوع المتخاطبيْن.

5.1 تقدير السّؤال قبل 'إنّ'

تكرّر اعتماد النّحاة لتقدير السّؤال في مواضع كثيرة فسّروا فيها به ظواهر من قبيل البدل والقطع والخبر والفصل[2]. ولمّا كان استعمال 'إنّ' ضربا من الإخبار ناسبها تقدير السّؤال. لكنّه فيها مختلف عنه في غيرها من الكلام، فهو ليس "مجرّد الجواب أصلا".

"وإذا كان ذلك كذلك وجب إذا قيل إنّها جواب سائل أن يشترط فيه أن يكون للسّائل ظنّ في المسؤول عنه على خلاف ما أنت تجيبه به. فأمّا أن يجعل مجرّد الجواب أصلا فيه فلا، لأنّه يؤدّي إلى ألاّ يستقيم لنا إذا قال الرّجل "كيف زيد" أن تقول صالح، وإذا قال "أين هو" أن تقول "في الدّار" وأن لا يصحّ حتّى تقول "إنّه صالح" و"إنّه في الدّار"، وذلك ما لا يقوله أحد " (دلائل 251).

فإذا كان الكلام ليس مبنيًا على 'إنّ' : فهو جواب عن سؤال مقدّر ليس لسائله ظنّ في المسؤول عنه، ويكون ذلك في مثل ما مثّل به الجرجانيّ :

[كيف زيد ؟] فتقدّر أنّ ظنّه ليس مخالفا لما ستجيب به فتقول : -صالح.

[أين زيد ؟] فتقدّر أنّ ظنّه ليس مخالفا لما ستجيب به، فتقول : - في الدّار

---

2 - اذكر قول سيبويه : "فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطب ، لأنّه يجري كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألته" (الكتاب ا، 431).

وإذا كان الكلام مبنيًا على 'إنّ' فهو جواب عن سؤال مقدّر لسائله ظنّ في المسؤول عنه مخالف لما تجيبه به، ولئن لم يمثّل الجرجاني عن ذلك فإنّه يمكن أن نكمله بمثل قولك :

[كيف زيد ؟] تقدّر أنّ ظنّه مخالف لما ستجيب به، فتقول : - إنّه صالح.
[أين زيد ؟] تقدّر أنّ ظنّه مخالف لما ستجيب به، فتقول : - إنّه في الدّار.

ويختم الجرجانيّ حديثه عن لطائف استعمالات إنّ بقوله : "وليس الذي يعرض بسبب هذا الحرف من الدّقائق والأمور الخفيّة بالشيء يدرك بالهوينا " (دلائل 252).

وخلاصة القول فيما كان من صور صياغة الكلام بحسب ما يقدّره المتكلّم في نفس المخاطب أنّ الكلام يكون تأسيسا خاليا من التّأكيد متى قدّر المتكلّم أن المخاطب خالي الذّهن ممّا سيخبره به واعتبر أنّ كلامه ممّا لا يَحمل على الإنكار، فإذا قدّر خلاف ذلك جعل في كلامه من أساليب التّأكيد بحسب ما يقدّر في نفس المخاطب من الشّك أو الإنكار. على أنّ هذا الأصل قد يخالف فيحمل المتكلّم مخاطبه الخالي الذّهن محمل الشّاكّ أو المنكر فيكون الكلام على السّخرية والتّهكّم.

6.1 بين النعت المفروق والبدليّة والقطع

من المواطن التي حملت على الاختلاف في التّأويل إعرابا ومعنى ذكر سيبويه الحالة التي يكون فيها المنعوت مجموعا (مثنّى أو جمعا) والنّعت مفروقا بالعطف، وهي حالة يمكن أن تحمل على النّعتيّة أو البدليّة أو القطع :

"ومنه أيضا "مررت برجلين مسلم وكافر" جمعت الاسم وفرّقت النّعت. وإن شئت كان المسلم والكافر بدلا، لأنّه أجاب من قال : بأيّ ضرب مررت. وإن شاء رفع، كأنّه أجاب من قال : فما هما. فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطب، لأنّه يجري كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألته" (الكتاب 1، 431).

إنّ هذا الحديث على قدر كبير من الخطورة. فهو وإن بدا لا يختلف عن تلك الفقرات الكثيرة التي حدّث فيها النّحاة عن مختلف الوجوه الجائزة صياغة وتأويلا في القول الواحد والتي كثيرا ما ضاق بها النّاظر في كتب النّحو ضيقا لا ينفع في التّخفيف منه رحابة الصّدر وحسن الظّنّ بما يقول النّحاة، فإنّ سيبويه قد كشف فيه عمّا وراء هذا التّنوّع في الصّياغة من تنوّع في المعنى الحاصل من كلّ واحدة وما

يوافقها من الخطط التي تناسبها في الخطاب :

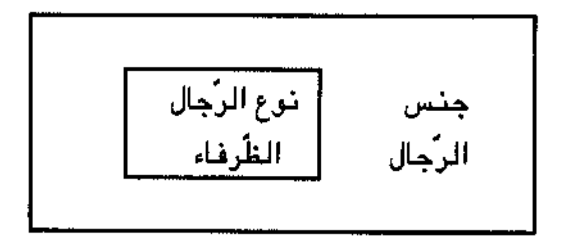
قدّم سيبويه في هذه الفقرة صيغتين ممكنتين إحداهما تقبل تأويلين مختلفين، فيكون المجموع إذا اعتمدت على وجوه التّأويل ثلاث إمكانيات، كلّ واحدة تستجيب لخطّة معلومة بها يتحقّق غرض معيّن :

(1) مررت برجلين مسلم وكافر (على النّعت المفروق) صيغة 1 تأويل 1

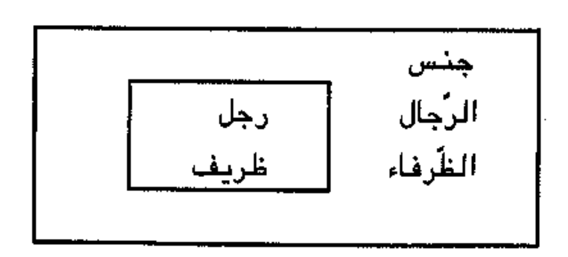
(2) مررت برجلين : مسلم وكافر (على البدل) صيغة 1 تأويل 2

(3) مررت برجلين مسلمٌ وكافرٌ (على القطع والابتداء) صيغة 2 تأويل 1

فأمّا التأويل الأوّل للصّيغة الأولى فإنّه يقوم على ما يقوم عليه الغرض من النّعت عامّة، وهو إقامة الأنواع في نطاق الجنس الواحد [3]، فالاسم المعرّى من النّعت واحد من جنس، والاسم وقد اتّصل به النّعت واحد من جنس فرعيّ هو بمثابة النّوع بالنّسبة إلي جنس أعمّ، كما يبيّنه الرّسم التّالي إذا انطلقنا من الاسم 'رجل' وتخصيصه بالصّفة 'ظريف' :



ويصبح نوع الرّجال الظّرفاء جنسا بالنّسبة إلى الواحد منهم :



وأمّا التأويل الثّاني للصّيغة الأولى فقد أرجعها سيبويه إلى البدليّة معتبرا

3 -(انظر الكتاب ا،422" الرّجال : كلّ واحد منهم رجل ، والرّجال الظّرفاء كلّ واحد منهم رجل ظريف) .

"رجلين" مبدلا منه و"مسلم وكافر" بدلا، وعلّل ذلك بما قام في ذهن المتكلّم ونيّته - وهو أمر يختلف عمّا قام فيهما في الحالة السّابقة - فكأنّ المتكلّم تكلّم مجيبا عن سؤال من قال : "بأيّ ضرب مررت ؟ ". والمفيد أنّ صاحب الكتاب أقام هذا التّأويل على عمليّة ذهنيّة جرت في ذهن المتكلّم أو قل بعبارة أخرى على حساب حسبه وخطّة انطلق منها فجعله يخرج كلامه على صيغة لغويّة إعرابيّة توافق تلك الخطّة وتلك الصّيغة هي صيغة البدليّة. ولئن اتّفقت هذه الصّيغة في اللفظ مع صيغة النّعت، فإنّ ذلك ليس له كبير أثر، فليست هذه الحالة الوحيدة التي يكون فيها الاتّفاق في اللفظ مع الاختلاف في المعنى النّحويّ.

وأمّا الصّيغة الثّالثة (مررت برجلين مسلمٌ وكافرٌ) فهي إمكانيّة في الكلام يتوخّاها المتكلّم متى أقام كلامه على خطّة أخرى، وهي أن يقدّر في نيّة المخاطب غير ما قدّر في الحالتين السّابقتين، أن يقدّر أنّه خطر بها السؤال التّالي : " ما هما ؟ " فيصوغ كلامه صياغة إعرابيّة تستجيب لتلك الخطّة وتناسب ما افترض قيامه في ذهن المخاطب من السّؤال فيقطع ويبتدئ الكلام على إضمار المبتدإ، كأنّه قال " مررت برجلين، هما مسلم وكافر" (انظر كذلك : الكتاب ا، 432).

وأضاف سيبويه " فالكلام على هذا، وإن لم يتلفّظ به المخاطب " يعني أنّه يكون على هذا الوجه دون سواه، ويمكن توجيه قوله هذا توجيها يقوم على اعتبار الألف واللاّم للعهد ومعهودها ما سبق من كلامه، ورافع الإبهام عن اسم الإشارة الذي استعمله في هذه العبارة هو التّأويل الذي قدّمه للمثال المعنيّ في هذا السّياق. ومثل هذه القراءة قراءة تحصر الظّاهرة في قضيّة البدل. لكنّ ما جاء بعد هذه العبارة من قوله "لأنّه يجري كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألته" (الكتاب ا، 431) يمكّن من الارتقاء بهذا الكلام إلى درجة من التّعميم تحوّل العهديّة المقاليّة إلى استغراق العهديّة الجنسيّة فيصبح هذا القول بمثابة الأصل العامّ الذي يتحكّم في إجراء جميع أصناف الكلام. ويمكن أن نصوغ عبارة سيبويه - إذا عوّضت فيها المضمرات بمفسّراتها - على النّحو التّالي : " **المتكلّم إنّما يجري كلامه على قدر مسألة المخاطب عنده لو سأله**". بهذه القولة انتقل سيبويه من الخاصّ إلى العامّ، وقدّم أصلا يتحكّم في كلّ عمليّة تخاطب، ويتمثّل هذا الأصل في النّقاط التّالية :

- إجراء الكلام يكون على وجوه ممكنة عديدة.

- يختار المتكلّم من تلك الوجوه بعضها دون بعض.

- اختيار المتكلّم لوجه من وجوه الكلام يكون حسب خطّة يحسب فيها ما في نيّة المخاطب من السّؤال (= على قدر مسألتك عنه لو سألته).

- السّؤال المقدّر في ذهن المخاطب يوافق انتظاراته وتوقّعاته، وهو ما سيكون القصد أو الغرض الموجّه للمتكلّم عند الكلام.

- ما في نيّة المخاطب من السّؤال "شيء" يفترض المتكلّم أنّه فيها دون أن يكون أمرا صريحا "...وإن لم يتلفّظ به". فالمعطيات التي يبني عليها المتكلّم كلامه ليست من قبيل المعطيات المضبوطة ضبطا موضوعيًا ولا المعلومة علما نهائيًا، إنّما هي من قبيل العمليات الافتراضيّة التي يبنيها المتكلّم على تقديره لما عسى أن يسأل عنه المخاطب ويتوقّعه وينتظره، وبالتّالي فإنّ كلّ عمليّة من هذا القبيل تصيب الغرض في أغلب الأحيان، لكنّها قد تخطئه.

وبإمكانك أن تستنبط ممّا تقدّم الخصائص التّالية لعمليّة التّخاطب :

- هي عمليّة ديناميكيّة،

- دور المتكلّم فيها دور ديناميكيّ حركيّ وليس دورا سكونيًا، فهو دور يقوم على إقامة الخطط واختيار المناسب منها اعتمادا على ما يقوم به من حسابات وما يفترضه من فرضيات،

- دور المخاطب ليس دورا محايدا ينحصر في التّقبّل كالإناء يتّسع لكلّ ما يصبّ فيه، إنّما هو دور فعّال بما له من تأثير في توجيه الكلام صياغة وقصدا.

- عدّ دور المخاطب في التّأويل وإنشاء المعنى وصناعته دورا أساسيًا واعتبر ذلك - عن خطإ أو صواب - من اكتشافات الدّراسات الحديثة، لكنّ الأصل الذي قدّمه سيبويه جعل للمخاطب دورا يختلف عن ذلك الذي ركّز عليه الدّارسون المحدثون. فالمحدثون ركّزوا أبحاثهم على توجيه المخاطب لمعنى الخطاب بعد حصوله، أمّا كلام سيبويه فإنّه يتعلّق بدوره في توجيه الخطاب قبل حدوثه.

- ما حدّث به سيبويه في مسألة البدل ظاهرة عامّة تتحكّم في سائر الأبواب. فالمتكلّم يختار من إمكانيات صياغة الخطاب ما يناسب ما يقدّره في نفس المخاطب من السّؤال. ولو أنّ المرء انقاد إلى القول بهذا وأسلم إليه نفسه لأفضى به الأمر إلى القول بأنّ دور المخاطب في إنشاء الكلام وتوجيهه لا يقلّ عن دور المتكلّم، بل إنّه

يفوقه أحيانا. ولا نخشى في القول بهذا أن نرمى بالمبالغة، فقد قال القائلون - في مجال النّقد والأدب - بموت المؤلّف، وحمد منهم ذلك.

خاتمة الفصل

لو لا خشية أن نُرمى بإثقال كلام سيبويه بما ليس منه لزدنا فقلنا إنّ هذا التّصوّر لعمليّة التّخاطب تصوّر لا ينقصه شيء عمّا جاء في النّظريّة التي قدّمها Dan Sperberو Wilson Diedre في كتابهما La pertinence, communication et cognition وبنياها على مفهوم الإفادة pertinence القائم على ما يبنيه المخاطب من الافتراضات والاستنتاجات .

وقد بنى سيبويه هذا الاستدلال مرجعا الاختلاف بين بعض الأساليب إلى اختلاف ما يقدّره المتكلّم من السّؤال الذي يجري في نفس المخاطب ويدور بخلده، وعليك أن تفعل مثل ما فعل فيما لم ينصّ فيه على هذا متى انقاست الأبواب بهذا وكانت بمنزلته.

إنّ ما حدّثنا به عن خطّة التّخاطب يجعلها من قبيل الأمر الذي يحصل فيبتّ بشأنه بصورة نهائيّة لا مجال للتّراجع عنها، ولو اقتصر كلامنا على هذا الجانب لكان منقوصا مبتورا لأنّنا لاحظنا أنّ هذه الخطّة يمكن أن تبقى صالحة إلى نهاية الخطاب تارة فتوافق الصّيغة اللغويّة باعتبارها آخر مرحلة مجسّمة للخطّة ، ويمكن تارة أخرى أن يظهرللمتكلّم وقد شرع في الكلام عدم ملاءمتها أو فسادها فيراجع صياغة كلامه ويعدّل منها، وفي اللغة من الأساليب ما يمكّنه من تحقيق هذا العدول والتّعديل (كالبدليّة، والإظهار بعد الإضماروالاعتراض...).

الفصل الثّاني

الحركيّة في خطّة التّخاطب

0.1. الحركيّة تكييف للخطّة بحسب المستجدّات، والحركيّة اختلاف في الخطّة المنطلق منها بالعدول عنها أو التّعديل منها، والحركيّة ظاهرة تكون في إنشاء الكلام كما تكون في تأويله عند تلقّيه. ولم يمثّل الحديث عن هذه الحركيّة في الخطّة التي يصدر عنها المتكلّم في كلامه مبحثا مستقلاّ في المؤلّفات النّحويّة شأنها شأن حديثهم عن الخطّة ذاتها كما سبق أن ذكرنا، بل جاء الحديث عنها موزّعا مقتضبا وبحسب ما اقتضته خصوصيات بعض المباحث ودقائقها.

0.2. تفسير بعض الظّواهر النّحويّة بالتّعديل من خطّة الخطاب

ويمكن أن نذكر من بين هذه المسائل الإلغاء والتّنازع والوصف والبدليّة والفروق بين معاني بعض الأدوات (أم، بل، أو، إمّا). ولن نحدّث عن هذه المسائل إلاّ بقدر اتّصالها بخطّة التّخاطب وبما رأيناه فيها من حيث قيامها على الحركيّة وتفسيرها بما يمكن أن يطرأ على الخطّة أثناء الخطاب من تغيير.

1. الإعمال والإهمال والتّعليق والإلغاء وحركيّة خطّة التّخاطب

من الأبواب التي أقاموا عليها نظريّة العامل تمييزهم بين إعمال الفعل وتعليقه وإلغائه، وقد تعرّضنا إلى هذه المسألة عند تعرّضنا لتحليل نصّ الخطاب وضبط عدد الجمل التي يتكوّن منها، وبيّنّا أنّها مسألة ظاهرها العمل والأثر الإعرابيّ نصبا عند الإعمال ورفعا عند التّعليق والإلغاء وباطنها المعنى، ونحن نعود للحديث عن هذه الظّاهرة لما بدا لنا فيها من الصّلة بالخطّة التّخاطبيّة التي يرسمها المتكلّم لبلوغ القصد الذي ينشده وما تقوم عليه تلك الخطّة من التّنوّع أو ما يطرأ عليها من الحركيّة والتّجدّد.

وقد عقد سيبويه بابا للأفعال " التي تستعمل وتلغى وهي : ظننت وحسبت

وخلت ورأيت وزعمت وما يتصرّف من أفعالهنّ. فإذا جاءت مستعملة [أي مُعملة] فهي بمنزلة رأيتُ وضربتُ وأعطيتُ في الإعمال والبناء على الأوّل في الخبر والاستفهام وفي كلّ شيء، وذلك قولك أظنّ زيدا منطلقا" و"أظنّ عمرا ذاهبا" و"زيد أظنّ أخاك" و"عمرا زعمت أباك" وتقول "زيد أظنّه ذاهبا"، ومن قال "عبدَ الله ضربته" نصب فقال "عبدَ الله أظنّه ذاهبا" (الكتاب ا، 118).

ويمكن أن نفرد الأمثلة التي قدّمها سيبويه بعرضها مرتّبة على النّحو التّالي دون اعتبار ما كانت له نفس القيمة في التّمثيل :

(1) أظنّ زيدا منطلقا

(2) زيد أظنّ أخاك

(3) عمرا زعمت أباك

(4) عبدَ الله أظنّه ذاهبا

فهذه الأفعال متى كانت عاملة لا تكاد أحكامها تختلف عن أحكام سائر الأفعال، فهي تعمل النّصب في المفعولين المتأخّرين عنها كما في (1) ويجوز بناؤها على الاسم المبتدإ المتقدّم عليها كما في (2) ويجوز عملها في المفعول الأوّل مقدّما كما في (3) كما يجوز أن تحذف على شريطة التّفسير كما في (4).

ثمّ عرض سيبويه حالات الإلغاء وما يتعلّق بها من الأحكام، قال : "فإن ألغيت قلت "عبدُ الله أظنّ ذاهب" و"هذا إخال أخوك" و"فيها أرى أبوك"، وكلّما أردت الإلغاء فالتّأخير أقوى، وكلّ عربيّ جيّد " (الكتاب ا، 118). وقد جمعنا الأمثلة التي ذكرها في (5) وزدنا الأمثلة (6) المناسبة لما اعتبره سيبويه أقوى درجات الإلغاء :

(5) عبدُ الله أظنّ ذاهب / هذا إخال أخوك / فيها أرى أبوك

(6) عبدُ الله ذاهب أظنّ / هذا أخوك إخال / فيها أبوك أرى.

على أنّ الأهمّ من الكلام السّابق عن أحكام الإعمال والإلغاء هو التّعليل الذي قدّمه سيبويه لهذه الظّاهرة، قال :

" وإنّما كان التّأخير أقوى لأنّه إنّما يجيء بالشّكّ بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين، ثمّ يدركه الشّكّ كما تقول "عبد الله صاحب ذاك بلغني" وكما تقول "من يقول ذاك تدري" فأخّر ما لم يعمل من أوّل كلامه، وإنّما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين وفيما يدري.فإذا ابتدأ كلامه على

ما في نيّته من الشّكّ أعمل الفعل قدّم أو أخّر كما قال : "زيدا رأيت" و "رأيت زيدا". وكلّما طال الكلام ضعف التّأخير إذا أعملت، وذلك قولك : زيدا أخاك أظنّ"، فهذا ضعيف كما يضعف "زيدا قائما ضربت" لأنّ الحدّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل" (الكتاب ا، 118)[1].

فباب الإعمال قائم على خطّة أساسها قصد المعنى الحاصل من الفعل المعمل أو المعلّق بدءا، فالظّنّ في (1) و(2) و(4) والزّعم في (3) معان حاصلة وعليها بنى المتكلّم خطّة كلامه، أمّا الأمثلة (5) و (6) التي حملت على الإلغاء فإنّ الأمر فيها مختلف عن الخطّة في الأولى، وذلك أنّ المتكلّم مرّ فيها بمرحلتين تناسب كلاّ منهما خطّة خاصّة :

– المرحلة الأولى توافق "الابتداء في الكلام على اليقين " و"مضيّ الكلام على اليقين" وهذه عبارات سيبويه، وتناسب خطّة أولى لا دخل فيها لأفعال القلوب لا عملا ولا معنى،

– المرحلة الثّانية وهي توافق "مجيء الشّكّ" بعد ما مضى كلامه على اليقين " وهذه أيضا عبارة سيبويه، وتناسب هذه المرحلة الثّانية عدولا عن الخطّة الأولى المبنيّة على اليقين إلى خطّة ثانية يعتدّ فيها بالفعل معنى وعملا لأنّ الألفاظ لا تجري مجّانا لكن ليس فيما مضى من الكلام بل فيما بعده. فإذا ضممنا حالة الإعمال إلى حالة الإلغاء أمكن أن نمثّلهما على النّحو التّالي :

عند الإعمال :

خطّة واحدة
على الظّنّ بدءا

الشّكل عدد 1

---

1 – أشار سيبويه إلى استعمال آخر يحمل على إعمال فعل الظنّ لكن في غير موضوع الظّنّ " وقد يجوز أن تقول "عبد الله أظنّه منطلق" تجعل هذه الهاء على ذاك' كأنّك قلت "زيد منطلق أظنّ ذاك" ، لا تجعل الهاء لعبد الله ولكنّك تجعلها ذاك المصدر، كأنّه قال "أظنّ ذاك الظنّ" أو أظنّ ظنّي ... ولفظك بذاك أحسن من لفظك بـ"ظنّي" ، فإذا قلت : "زيد أظنّ ذاك عاقل" كان أحسن من قولك "زيد أظنّ ظنّي عاقل" . 'ذاك' أحسن لأنّه ليس بمصدر ، وهو اسم مبهم يقع على كلّ شيء" (الكتاب ا، 125) ، انظر: الإحالة البعديّة ، في الباب السّادس من القسم الرّابع من عملنا .

عند الإلغاء :	خطّة أولى	خطّة ثانية
	على اليقين	على الظّنّ

الشّكل عدد 2

ونحن نعتقد أنّ ولوج باب الإعمال والإهمال وباب تعليق العامل وإلغائه من باب المعنى يكون أقرب تناولا وأقل كلفة ومشقّة من ولوجهما من باب ما يقتضيه كلّ باب من الأحكام الإعرابيّة رفعا أو نصبا، ونحن لا نقصد من هذا تغييب هذه الأحكام الإعرابيّة أو التّهاون بها إنّما نقصد إقامتها على المعنى، ومتى تمّ ذلك قلّ نفور النّاس من هذه الأبواب وصارت أقرب إلى نفوس المتعلّمين والمعلّمين لأنّهم سيجدون في ذلك الوجه في توظيف هذه الظّاهرة وتصريفها.

2. التّنازع لتقديم غرض على آخر

ظاهرة التّنازع من المسائل التي تقدّم طرقها عند حديثنا عن الاختلاف في ضبط عدد الجمل، ونحن نعود إليها في هذا الموضع للنّظر في صلتها بما يقوم عليه التّخاطب من حركيّة وتعديل في الخطط.

فمن الأمثلة التي اعتبرت من باب التّنازع يمكن أن نذكر :

(1) ضربت وضربني زيدا (على إعمال الأوّل حسب الكوفيين)
(2) ضربت وضربني زيد (على إعمال الثّاني حسب البصريين)
(3) ضربني وضربت زيد
(4) ضربني وضربت زيدا

وهي أمثلة يمكن أن نقارن بينها وبين الصّيغة الأصليّة (5) لإدراك الفرق الحاصل عن اختيار صيغة دون أخرى :

(5) ضربني زيد وضربته

لعلّ مردّ التّنازع هو حركيّة التّخاطب أي الخطّة التي يبني عليها المتكلّم كلامه، فإذا انطلقنا من المثالين السّابقين لاحظنا – إذا أوّلناهما بـ « ضربت زيدا وضربني زيد » أنّ «ضرب المتكلّم زيدا» وكذلك « ضرب زيد المتكلّمَ » من قبيل التّجني إذا

تقدّم ومن قبيل الأخذ بالثأر إذا تأخّر، فإذا بدأ المتكلّم كلامه بالإخبار بادر بذكر إخبار آخر ولم ينتظر نهاية الأوّل حتّى لا يتّهم بالظلم والتّجنّي، أي حتّى يفهم بدءا القصد من الجملتين، فهذا من باب الاستباق لتبرئة الذمّة anticipation. وبالتّالي يمكن أن نحمل خروج المتكلّم عن الصّيغة الأصليّة (5) إلى صيغ فرعيّة مختلفة عنها من باب ترتيب أغراض التخاطب فيكون أسلوب التّنازع لتقديم غرض على آخر قصد تحقيق فائدة لا سبيل إلى تحقّقها إلاّ به (دفع التّجنّي والظّلم).

ولعلّ هذا ما قصد إليه المبرّد عندما قال : "أمّا في المعنى فقد يعلم السّامع أنّ الأوّل قد عمل، كما عمل الثّاني، فحذف لعلم المخاطب " (المقتضب IV، 72)، ويزداد رجحان هذا التّأويل إذا استقام ما ذهبنا إليه من حمل عبارة "المعنى" على الدّلالة على المعنى النّحويّ تارة وعلى الدّلالة على الأشياء الحاصلة في الخارج. فإذا ذكرنا هذه الثّنائيّة تبيّنّا أنّ المبرّد لم يقصد بالمعنى في هذا السّياق المعنى النّحويّ الحاصل من الصّيغة اللغويّة إنّما قصد الشّيء الذي يوافقها في الخارج. ولعلّنا بحملنا باب التّنازع هذا المحمل قد نحقّق بعض المصالحة والألفة بيننا وبينه.

3. البدل وحركيّة الخطاب

1.3 بدل الكلّ من الكلّ وبدل الجزء من الكلّ

وجه الاستعمال في البدل وحركيّة خطّة التّخاطب :

جاء في الكتاب الحديث التّالي عن البدل :

" هذا باب بدل المعرفة من المعرفة والمعرفة من النّكرة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة :

أمّا بدل المعرفة من المعرفة فقولك "مررت برجل عبدِ الله" كأنّه قيل له بمن مررت" أو ظنّ أنّه قيل له "بمن مررت" أو ظنّ أنّه يقال له ذاك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه... وإن شئت قلت : " مررت برجل، عبد الله" كأنّه قيل لك : من هو أو ظننت ذلك.

وأمّا المعرفة التي تكون بدلا من المعرفة فهو كقولك "مررت بعبد الله زيد" إمّا غلطت فتداركت، وإمّا بدا لك أن تضرب عن مرورك بالأوّل وتجعله للآخر ".

وأمّا الذي يجيء مبتدأ فقول الشاعرو وهو مهلهل :

ولقد خبطن بيوت يشكر خبطة أخوالنا، وهم بنو الأعمام

كأنّه حين قال "خبطن بيوت يشكر" قيل له : وما هم ؟ فقال : أخوالنا وهم بنو الأعمام. وقد يكون " مررت بعبد الله أخوك" كأنّه قيل له : من هو ؟ أو : من عبد الله؟ فقال : أخوك. وقال الفرزدق :

ورثت أبي أخلاقه عاجل القرى وعبط المهاري كومها وشبوبها

كأنّه قيل له : أيّ المهاري ؟ فقال : كومها وشبوبها. (الكتاب II، 14 - 17).

فقد ذهب سيبويه إلى تقدير سؤال المخاطب للمتكلّم عن شيء لتبرير التّعيين[2]. وهذا السّؤال مقدّر منويّ وحاصل في ذهن المتكلّم دون أن يتلفّظ به المخاطب أو يكون عليه دليل في اللفظ. ويدلّ على هذا الوجود الضّمنيّ استعمال سيبويه للعبارة "كأنّه قيل له" وللفعل "ظنّ" مسندا إلى المتكلّم، وقد تكرّر ذلك خمس مرّات، والمقدّر المنويّ في حكم المتلفّظ به.

وهذا التّعيين حاصل بأمرين :

- أحدهما البدل في نطاق مركّب من المركّبات البيانيّة لا يتجاوز بنية المركّب القائم على الاسم مع ما يتّصل به من قيود وتوسعات، وهو أمر مألوف لا يكاد يستوقفك.

- والثّاني "ما جاء من ذلك مبتدأ " قائما على بنية عامليّة مستقلّة، وهذه حالة أخرى من حالات قيام الجملة بدور عنصر من العناصر ليس من قبيل الجملة.

2.3 بدل الغلط والسّهو

حدّث سيبويه عن بدل الغلط في باب عنوانه "هذا باب المبدل من المبدل منه، والمبدل يشرك المبدل منه في الجرّ : وذلك قولك مررت برجل حمار، فهو على وجه محال وعلى وجه حسن... فأمّا المحال فأن تعني أنّ الرجل حمار، وأمّا الذي يحسن فهو أن تقول مررت برجل ثمّ تبدل الحمار مكان الرّجل فتقول حمار : إمّا أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت، وإمّا أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرّجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعدما كنت أردت غير ذلك.

وقد يكون فيه الرّفع على أن يذكر الرجل فيقال : من أمره ومن أمره... فتقول

2 - ليس هذا الموضع الوحيد الذي قدّر فيه سيبويه السّؤال ، فقد فعل ذلك بشأن كلّ كلام .

أنت "قد مررت به فما مررت برجل بل حمارٌ" و "لكن حمار" أي «بل هو حمار» و«لكن هو حمار» " (الكتاب ا، 439).

والأمثلة الأخيرة لا تدخل فيما نحن فيه لاعتمادها على صورة أخرى في التّركيب تعتمد قطع الجملة والانتقال منها إلى أخرى فإنّ الأمثلة الأخرى إقامة لبدل الغلط على عمليّتين متعاقبتين ضمن ثلاث إمكانيات [3]: إحداها النّسيان فالتذكّر والثّانية الغلط فالاستدراك والثّالثة الإضراب عن شيء إلى آخر.

هذه ظاهرة أخرى من الظّواهر الإعرابيّة التي فسّرها سيبويه بما يطرأ على خطّة التّخاطب من تغيّر في بدايتها و أثنائها. فالمتكلّم يشرع في التّخاطب حسب خطّة معلومة تناسب ما حسب وقدّر، فيصوغ كلامه صياغة تناسب ذلك التّقدير. وقد ينهي كلامه على الخطّة التي رسمها له في الأوّل فيكون مثل قوله : "رأيت قومك" أو رأيت بني زيد".

وقد يتبيّن المتكلّم قبل الفراغ من الخطاب خللا فيما حسب وقدّر أو يطرأ جديد طارئ فيعدّل من الخطّة التي انطلق منها وبنى عليها كلامه بحسب ما يلائم ما جدّ، وهو ما رآه سيبويه في استعمال المتكلّم للبدل، أو قل إنّه رأى أنّ البدل هو الصيغة اللغويّة المناسبة للعدول عن خطّة الكلام الأولى والقيام بمثل هذا التّعديل فيها . ومثل هذا الدّور للبدل لا يمكن أن يقف عليه إلاّ الدّارس الذي اقترب كلّ الاقتراب من الاستعمال الطّبيعيّ له، وهي الحال بالنّسبة إلى سيبويه، فتعامله مع الأساليب اللغويّة لم يكن تعامل من أصبحت الأقوال في ذهنه قوالب جاهزة، وإنّما هو تناول من أدرك تلك الأساليب مستعملة في مقامها الطّبيعيّ. أمّا نحن فإنّنا قد أصبحنا ننظر في البدل باعتباره مسألة من مسائل علم النّحو وبابا من أبواب ما وضع فيه من المؤلّفات وكدنا ننسى أنّه أسلوب من الأساليب اللغويّة التي نعتمدها في كلامنا، وأصبحنا ننظر فيه باعتباره قالبا جاهزا ولا نراعي ما يحدث بالفعل في ذهن المتكلّم

3 - فصلنا النّسيان عن الغلط اعتمادا على كلام المبرّد ، فقد نقل هذا الكلام على صورة لا تبتعد عن الصّورة التي ورد عليها عند سيبويه ، قال : "وللبدل موضع آخر وهو الذي يقال له بدل الغلط ، وذلك قولك : مررت برجل حمار ، أراد أن يقول مررت بحمار ، فإمّا أن يكون غلط في قوله مررت برجل فتدارك فوضع الذي جاء به وهو يريده في موضعه أو يكون كأنّه نسي فذكر" (المقتضب ا، 28).

عند استعماله له في كلامه، وقل نفس الشّيء بالنّسبة إلى سائر الأساليب.

وكأنّ ما أصبحنا عليه قد حدث منذ القديم، قال السّيرافيّ : " اعلم أنّ البدل إنّما يجيء في الكلام على أن يكون مكان المبدل منه كأنّه لم يذكر، وقول النّحويين " إنّ التّقدير فيه تنحية المبدل منه ووضع البدل مكانه " ليس على معنى إلغائه وإزالة فائدته، بل على أنّ البدل قائم بنفسه غير مبيّن للمبدل منه تبيين النّعت للمنعوت، إذ لو كان على الإلغاء لكان نحو قولك "زيد رأيت أباه عمرا" في تقدير "زيد رأيت عمرا" وهذا فاسد محال " (الكتاب ا، 150هامش 2) .

فلا يمكن أن ندرك معنى البدل إلا بالمقارنة بين المعنى الحاصل منه والمعنى الحاصل من سائر ضروب التّركيب القريبة منه، والتي تشاركه في التّعبير عن نفس الخارج، وهي السبيل التي ركبها النّحاة منذ سيبويه :

(1) أ - مررت بعبدِ الله

ب -مررت برجل عبدِ الله

(2) أ - مررت بزيد

ب - مررت بعبد الله زيد

(3) أ - المرء بقلبه ولسانه الصّغيرين

ب - المرء بأصغريه قلبه ولسانه

(4) أ - رأيت دار زيد

ب - رأيت زيدا داره

(5) أ - مررت بحمار

ب - مررت برجل حمار

(6) أ - رأيت ثلثي قومك / رأيت ناسا من قومك

ب - رأيت قومك ثلثيهم / رأيت قومك ناسا منهم

(7) أ - ورثت عن أخلاق أبي عاجل القرى وعبط كوم المهاري وشبوبها [4]

ب -ورثت أبي أخلاقه عاجل القرى وعبط المهاري كومها وشبوبها

---

4 - لا يخفى ما أحدثه تصرّفنا في هذا الشّاهد (7ب) عند تحويله إلى (7أ) من الإخلال بالوزن العروضيّ لذلك قدّمناه في صورة الكلام المنثور، وهو أمر قادنا إليه بيان الفرق المعنويّ بين الكلام القائم على البدل والكلام القائم على غير البدل .

فالصّيغة (أ) من كلّ زوج من الأمثلة السّابقة صيغة من الكلام بدأ وانتهى حسب خطّة واحدة، أمّا الصّيغة (ب) فقد بدأت بخطّة قدّر فيها المتكلّم أنّ الإخبار بالمبدل منه أمر كاف، ثمّ وقع التّعديل منها أو العدول عنها إلى أخرى قدّر فيها المتكلّم أن الاقتصار على ذلك غير كاف فزاد البدل[5].

وقد لا يحمل الأمر على العدول إنّما على التّعمية والإبهام فالتّوضيح، وهو محمل لم نجد له كبير أثر عند المتقدّمين من النّحاة لكنّنا لاحظنا أنّه أصبح نافقا عند المتأخرين فقد فسّر الأستربادزيّ تقدّم المبهم على مفسّره في ضمير الشّأن بقصد " تعظيم الأمر وتفخيم الشّأن" (شرح الكافية II، 465)، وقد اعتنى الجرجانيّ بهذه الظّاهرة – ومثله السّكّاكيّ – عناية كبيرة تتجاوز تقدّم المضمر المبهم على المفسّر، فاعتبر أنّ من أغراض البيان بعد الإبهام الإبراز والتّأكيد، بل إنّه اعتبر الإبهام الذي من قبيل الكناية والتّلميح فضلا لا يكون بالتّصريح .

3.3 بدل السهو أو الغلط كالمحاة الطّبيعيّة في الكلام المنطوق

وممّا حدّث به سيبويه عن هذا النّوع من البدل قوله : "ولا يجوز أن تقول رأيت زيدا أباه والأب غير زيد... وإنّما يجوز "رأيت زيدا أباه" ورأيت زيدا عمرا" أن يكون أراد أن يقول "رأيت عمرا" أو "رأيت أبا زيد" فغلط أو نسي ثمّ استدرك كلامه بعد، وإمّا أن يكون أضرب عن ذلك فنحّاه وجعل عمرا مكانه " (الكتاب I، 151-152) .

"ووجه رابع لايكون مثله في قرآن ولا شعر ولا كلام مستقيم، وإنّما يأتي في لفظ النّاسي أو الغالط، وذلك قولك "رأيت زيدا داره" و"علمت زيدا عمرا" أو "مررت برجل حمار" أراد أن يقول "مررت بحمار" فنسي ثمّ ذكر فنحّى الرّجل وأوصل المرور إلى ما قصد إليه، أو غلط ثمّ استدرك " (المقتضب IV، 295)..

والمقصود بـ"القرآن والشعر والكلام المستقيم" ليس ما في هذه النّصوص من خصوصيّة أو فضل، بل ما فيها من عناية وتروّ وإمكان مراجعة، وجميعها أمور تبعد عن السّهو والغلط فيُستغنَى عن الإضراب.

وهذا الضرب من البدل كذا الأمر بالنّسبة إلى بدل النّسيان وبدل الجزء من

5 – ما حلّ من التّغيّر في الخطّة بالبدل يختلف عنه في التّراكيب الجاهزة وألقاب الاحترام القائمة على البدل التي من قبيل "العمّ صالح" و"الأستاذ الشّريف" و"الدّكتور فلان" و"المطربة فلانة " لقرب مثل هذه الصّيغ من عطف البيان .

الكلّ بمثابة المحاة الطّبيعيّة في الكلام المنطوق، لكنّ الفرق هو أن المحاة تمحو العلامة المكتوبة غير المرغوب فيها لتحلّ محلّها علامة أخرى، أمّا هذا الضرب من البدل فهو لا يبطل اللفظ الأوّل من حيث هو لفظ - لأنّ اللفظ متى حدث استحال محوه من حيث هو لفظ -إنّما يبطله من حيث المعنى. وهذا الأمر شبيه بما كان يتوخّى في كتابة العقود من استعمال بدل الإضراب اجتنابا للتشطيب.

4.3 المتكلّم يبدل احتياطا ودفعا للمجاز

ودخل ابن جنيّ مبحث استعمال البدل من مدخل يختلف عن المدخل المتقدّم : "ولهذا إذا احتاط الإنسان واستظهر جاء ببدل البعض، فقال : "ضربت زيدا وجهه أو رأسه". نعم ثمّ إنّه مع هذا متجوّز، ألا تراه يقول : "ضربت زيدا رأسه"، فيبدل للاحتياط، وهو إنّما ضرب ناحية من رأسه لا رأسه كلّه، ولهذا يحتاط بعضهم في نحو هذا فيقول "ضربت زيدا جانب وجهه الأيمن" أو "أعلى رأسه الأسمق" لأنّ أعلى رأسه قد تختلف أحواله فيكون بعضه أرفع من بعض " (الخصائص II، 450).

فقد راعى هذا المدخل أمرا لم يكن له عند سيبويه كبير شأن. فقد حدّث ابن جنيّ عن المجاز في اللغة وذهب إلى غلبته فيها غلبة تقتضي ما يضع له حدّا ينتهي عنده، وظفر بذلك في البدل، فاعتبر استعماله احتياطا ودفعا لما في المجاز القائم على الكلّيّة من عموم، وهو في موضع آخر جعل القصد من ظاهرة التّأكيد المعنويّ والتّأكيد اللفظيّ القائم على التّكرار دفع المجاز أيضا.

4. معاني بعض الأدوات وحركيّة التّخاطب

1.4 الفرق بين ' أمْ ' و ' بل'

حدّث النّحاة عن نوعين من ' أمْ ' أحدهما عديلة للهمزة وهي المتّصلة والثّاني يكون بعد الخبر أو الاستفهام وهي المنقطعة، قال المبرّد : "فأمّا ' أمْ ' فلا تكون إلاّ استفهاما، وتقع في الاستفهام في موضعين :

- أحدهما أن تقع عديلة للألف على معنى «أيّ»...

- والموضع الثّاني أن تكون **منقطعة** ممّا قبلها، خبرا كان أو استفهاما، وذلك قولك فيما كان خبرا "إنّ هذا لزيد أم عمرو" (المقتضب III، 286-288).

وحلّل المبرّد العمليّة التي يتمّ عليها استعمال ' أمْ ' المنقطعة بعد الإخبار على

النّحو التّالي : "وذلك أنّك نظرت إلى شخص، **فتوهّمته زيدا، فقلت على ما سبق إليك، ثمّ أدركك الظنّ أنّه عمرو، فانصرفت عن الأوّل**، فقلت "أمْ عمرو " مستفهما، **فإنّما** هو إضراب عن الأوّل على معنى «بل»، إلاّ أنّ ما يقع بعد 'بل' يقين، وما يقع بعد ' أمْ ' مظنون مشكوك فيه، وذلك أنّك تقول : ضربت زيدا " ناسيا أو غالطا، ثمّ تذكر أو تنبّه فتقول " بل عمرا " مستدركا مثبتا للثّاني، تاركا للأوّل. فـ'بل' تخرج من غلط إلى استثبات ومن نسيان إلى ذكر، و' أمْ ' معها ظنّ أو استفهام، وإضراب عمّا كان قبله" (الإحالة السّابقة).

وأضاف المبرّد في موضع آخر تمثيلا عن 'أم' المنقطعة بعد الاستفهام، قال :

"و' أمْ ' المنقطعة تقع بعد الاستفهام كموقعها بعد الخبر، ومن ذلك قولك : أزيد في الدّار أمْ لا، ليس معنى هذا أيّهما ولكنّك استفهمت على أنّك ظننت أنّه في الدّار، ثمّ أدركك الشكّ في أنّه ليس فيها، فأضربت عن السّؤال عن كونه فيها وسألت عن إصفارها [أي خلوّها] منه" (المقتضب III، 294).

ففي هذا الكلام أقام المبرّد استعمال ' أمْ ' على عمليّتين تعقب إحداهما الأخرى في ذهن المتكلّم :

- اعتقاد أوّل وتوهّم فينتج القول على ما سبق إليك
- ثمّ ظنّ يدرك المتكلّم فينصرف عن سابق الكلام إلى كلام آخر مستفهما.

والمسلك الذي يسلكه المتكلّم في الانتقال من إحدى هاتين العمليّن إلى الأخرى شبيه بما يحدث في البدليّة مع فارق في النّتيجة التي يفضي إليها الكلام في الحالتين:

ففي البدليّة انتقال من التّوهّم إلى اليقين وفي ' أمْ ' انتقال من التّوهّم إلى الظّنّ والشكّ، والجامع بين الحالتين أنّ المتكلّم عقد النّيّة قبل الكلام على خطّة أولى، ثمّ تبيّن له بعد أن شرع في الكلام ما لا يناسب تلك الخطّة فعدل عنها إلى ثانية وصاغ الكلام اعتمادا على خطّة جديدة واستعمل من الصّيغ اللغويّة ما يناسبها.

وإذا ذكرنا أنّ ' أمْ ' المتّصلة يكون ما بعدها أقلّ من جملة أو جملة وأنّ ' أمْ ' المنقطعة لا يكون بعدها إلاّ الكلام والجملة التّامّة لاحظنا أنّ هذه الظّاهرة يمكن أن تجري في نطاق الجملة الواحدة كما يمكن أن تجري فيما تجاوزها أي بين الجمل التّامّة وأختها، وهو أمر يجعل حركيّة الخطاب ليست ظاهرة منعزلة بل إنّها ظاهرة مستقرّة في أذهانهم، عاملة في الخطاب عملا منسجما ينظم سلك أبواب عديدة مختلفة.

كما نلاحظ توازيا بين ما حدّثوا به عن البدل وما حدّثوا به عن 'أم' : فقد يكون الكلام مبنيًا بعضه على بعض وتابعا بعضه لبعض كما في البدل و'أم' المتّصلة فتكون ظواهر قائمة على حركيّة التّخاطب لكنّها تجري في حدود بنية الجملة الواحدة، وقد تكون الكلام مقطوعا بعضه عن بعض كما في "مررت بعبد الله، أخوك " بالرّفع أو كما في 'أم' المنفصلة فتجري الحركيّة والعدول عن الخطّة إلى الخطّة بين بنيتين عامليّتين مستقلّتين أو جملتين.

2.4 الفرق بين 'إمّا' المكسورة و 'أو'

وأقام النّحاة الفرق بين معنى 'إمّا' ومعنى 'أو' على ظاهرة شبيهة بما قدّمنا الحديث عنه من التّغيير في خطّة التّخاطب، فقد حدّث المبرّد عن معاني 'أو' الثّلاثة : الشّكّ والإباحة والتّخيير :"ومنها 'أو' وهي لأحد الأمرين عند شكّ المتكلّم أو قصده أحدهما وذلك قولك " أتيت زيدا أو عمرا"... هذا إذا شكّ فأما إذا قصد فقوله : "كل السّمك أو اشرب اللبن" أي «لا تجمع بينهما ولكن اختر أيّهما شئت»... وقد يكون لها موضع آخرومعناه الإباحة وذلك قولك "جالس الحسن أو ابن سيرين" (المقتضب I، 11) ، ثمّ انتقل إلى بيان الفرق بين معنى 'إمّا' ومعنى 'أو'، قال :

" و'إمّا' في الخبر بمنزلة 'أو' وبينهما فصل، وذلك أنّك إذا قلت جاءني زيد أو عمرو وقع الخبر في زيد يقينا حتّى ذكرت 'أو' فصار فيه وفي عمر شك، و'إمّا' تبتدئ بها شاكّا وذلك قولك "جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو" أي أحدهما، وكذلك وقوعها للتخيير تقول "اضرب إمّا عبد الله وإمّا خالدا" فالآمر لم يشكّ وإنّما خيّر المأمور كما كان ذلك في 'أو' (الإحالة السّابقة). وعاد المبرّد إلى الحديث عن الفرق بينهما في الجزء الثّالث مع الإشارة إلى الفرق بين 'إمّا' المكسورة و'أمّا' المفتوحة :

"وأمّا 'إمّا' المكسورة فإنها تكون في موضع 'أو' وذلك قولك " ضربت إمّا زيدا وإمّا عمرا " لأنّ المعنى « ضربت زيدا أو عمرا »...فإذا ذكرت إمّا فلا بدّ من تكريرها، وإذا ذكرت المفتوحة فأنت مخيّر، إن شئت وقفت عليها إذا تمّ خبرها، تقول "أمّا زيد فقائم "...، ولو قلت "ضربت إمّا زيدا " وسكتّ لم يجز، لأنّ المعنى « هذا أو هذا »، <u>ألا ترى أنّ ما بعد إمّا لا يكون كلاما مستغنيا</u> "(المقتضب III، 28) .

وكان هذا الفصل اللطيف بين معنى 'إمّا' ومعنى 'أو' قائما منذ الخليل، فقد نقل المبرّد عن الخليل :" أنّ الفصل بين 'إمّا' و 'أو' أنّك إذا قلت ضربت زيدا أو عمرا فقد مضى صدر كلامك وأنت متيقّن عند السّامع ثمّ حدث الشكّ بأو. فإذا قلت ضربت إمّا

زيدا فقد بنيت كلامك على الشكّ " (الإحالة السّابقة).

والجامع بين 'إمّا' و'أو' أنهما تكونان لأحد الأمرين لكنّهما لا تتّفقان في جميع الوجوه، وذلك أنّ استعمال 'أو' يكون فيه "صدر كلامك وأنت متيقّن عند السّامع " على حدّ عبارة الخليل ثمّ يحدث الشّكّ بـ'أو' ، أمّا الوجه في استعمال 'إمّا' فهو أن يكون " الكلام مبنيّا على الشّك " بدءا على حدّ عبارة الخليل أيضا، وفي هذا الكلام دلالة بصريح العبارة على قيام استعمال 'أو' على التّعديل من خطّة التّخاطب أثناء الكلام مقابل تواصل نفس الخطّة من بداية الكلام إلى آخره عند استعمال 'إمّا'، وذكر صاحب المغني التّفريق بين الاستعمالين على نحو التّالي :

" 'إمّا' يبنى الكلام معها من أوّل الأمر على ما جيء بها من أجله من شكّ وغيره، ولذلك وجب تكرارها وأو يفتتح الكلام بها على الجزم ثمّ يطرأ الشّكّ أو غيره ولهذا لم تتكرّر (مغني اللبيب ا، 63)، وإذا أضفنا إلى حالات الرّبط بهاتين الأداتين بين المفردات حالات الرّبط بهما بين الجمل أمكن أن نقدّم الفرق بين الاستعمالين على النّحو التّالي :

"إمّا" المكسورة :

جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو إمّا أن تُعذّب وإمّا أن تتّخذ فيهم حسنا (الكهف 18:86)
خطّة واحدة
على الشّكّ أو التّخيير بدءا

الشّكل عدد 1

'أو' :

جاءني زيد	أو	عمـــرو
ما قام زيد	أو	ما قام عمرو
خطّة أولى		خطّة ثانية
على اليقين		على الظّنّ

الشّكل عدد 2

4.4 وجه الاستعمال في 'أمْ' وحركيّة الخطّة التّخاطبيّة

"هذا باب 'أمْ' منقطعة : وذلك قولك "أعمرو عندك أم عندك زيد"، فهذا ليس بمنزلة "أيّهما عندك". ألا ترى أنّك لو قلت "أيّهما عندك عندك" لم يستقم إلاّ على التّكرير والتّوكيد.

ويدلّك على أنّ هذا الآخر منقطع من الأوّل قول الرّجل "إنّها لإبل" ثمّ يقول "أم شاء يا قوم"، فكما جاء 'أ' ههنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجيء بعد الاستفهام، وذلك أنّه حين قال "أعمرو عندك" فقد ظنّ أنّه عنده، ثمّ أدركه مثل ذلك الظّنّ في زيدبعد أن استغنى كلامه، وكذلك "إنّها لإبل أم شاء" إنّما أدركه الشّكّ حيث مضى كلامه على اليقين.

وبمنزلة 'أمْ' ههنا قوله عزّ وجلّ "ألم. تنزيل الكتاب لا ريب فيه من ربّ العالمين، أم يقولون افتراه " (السّجدة 32 :1-2) فجاء هذا الكلام على كلام العرب، قد علم تبارك وتعالى ذلك من قولهم " (الكتاب III، 172-173).

"ومن ذلك أيضا "أعندك زيد أم لا" كأنّه حيث قال "أعندك زيد" كان يظنّ أنّه عنده، ثمّ أدركه مثل ذلك الظّنّ في أنّه ليس عنده فقال "أم لا" "(الكتاب III، 174).

خاتمة الفصل

تقدّمت الإشارة عند حديثنا في القسم الثّاني من عملنا عن ظاهرة الاعتراض أنّ النّحاة قد وجدوا في ما يطرأ على ما يبني عليه المتكلّم بداية كلامه من تغيير وفي ما رقبوه في أغراض الكلام من مراتبَ متفاوتة الأهمّيّة خير مفسّر لوجه من وجوه حركيّة التّخاطب .

كما نلاحظ من المسائل التي طرقناها في هذا الفصل أنّهم أسّسوا أصول جملة من الأساليب والفروق بين معاني الأدوات على الصّورة التي أدركوا عليها عمليّة التّخاطب وعلى ما لاحظوه فيها من اتّصاف بالتّغيّر والحركة عند حدوثها : رأوا ذلك في ظاهرة الإلغاء والتّعليق والتّنازع وبدل الغلط ، فليست حركيّة التّخاطب ظاهرة معزولة إنّما هي أصل من الأصول المتجذّرة في التّفاعل التّواصليّ بين المتخاطبين وقد استنبطها النّحاة العرب وأسّسوا عليها منوالهم بدءا من الخليل وسيبويه .

الفصل الثّالث

أصول التّخاطــب العامــة

0 . تمهيد

1.0 أصول التّخاطب حسب قرايس Grice

من المسائل التي أضحت شائعة بين النّاس ما أصبح يسمّى عند Grice بمبدإ التعاون principe de coopération وهو مبدأ تفرّعت عنه أصول اعتبرت أصول المحادثة maximes conversationnelles، ولم نر بأسا في بداية هذا الفصل أن نمهّد للحديث عن قواعد التّخاطب التي استنبطها النّحاة العرب بتلخيص هذه الأصول التي ضبطها Grice، وقد اعتمدنا في ذلك الصّورة التي قدّمت عليها في كتاب La pertinence لـSperber و Wilson (ص 58).

اعتبر Grice أنّ كلّ عمليّة تخاطب تستجيب لمبدإ التّعاون بين المتكلّم والمخاطب، وجعل ضمن هذا المبدإ تسعة أصول جمّعها في أربع مجموعات على النّحو التّالي :

المجموعة الأولى : قاعدتا الكمّ maximes de quantité

1 – الأصل الأوّل : اجعل في كلامك ما يكفي من الإخبار information،

2 – الأصل الثّاني : لا تجعل كلامك أكثر إخبارا من اللاّزم،

المجموعة الثّانية : قاعدتا النّوع maximes de qualité

3 – الأصل الثّالث : لا تقل ما تعتبره خاطئا،

4 – الأصل الرّابع : لا تقل ما لم يتوفّر لك ما يكفي من الأدلّة لاعتباره صادقا،

المجموعة الثّالثة : قاعدة العلاقة maxime de relation

5 – الأصل الخامس : ليكن كلامك مفيدا مناسبا للقصد pertinent

المجموعة الرّابعة : قواعد الكيفيّة maximes de manière

6 – الأصل السّادس : تجنّب الغموض

7 – الأصل السّابع : تجنّب اللبس

8 – الأصل الثّامن : أوجز

9 – الأصل التّاسع : كن منظّما

ولا تسل عمّا نتج عن هذه القواعد من دراسات وشروح، وقد انقسم الدّارسون بين مؤيّد ومخالف معترض[1]، وليس المجال مجال تفصيل لنقاط الاتّفاق والاختلاف، لكنّه بدا لنا أنّه يمكن أن نرجع معظم ما كتب عن هذه القواعد إلى بيان نسبيّتها وصعوبة تطبيقها تطبيقا مطلقا على ما يجري بين النّاس من ألوان التّخاطب وفنونه.

وليست غايتنا ممّا قدّمنا إقامة مقارنة ضيّقة بين القواعد السّابقة وما سنعرضه من القواعد التي وجدناها عند النّحاة العرب إنّما غايتنا الاستئناس بما يمكن أن يقوم بين صورة هذا المبحث عند بعض المحدثين وصورته في النّظريّة النّحويّة العربيّة. وفي ما يلي عرض لأهمّ ما تبيّن لنا من قواعد التّخاطب كما حدّث عنها النّحاة.

2.0 سنن الكلام ونصبته وهيئته عند النّحاة العرب

ليست مادّة هذا الفصل من المسائل التي أفردت لها الأبواب وعقدت لها المسائل المستقلّة، فالنّحاة لم يعقدوا فصولا خاصّة حدّثوا فيها عمّا سمّيناه بقواعد التّخاطب، لكنّنا وجدنا من الإشارات والعبارات ما يدلّ على أنهّم يعتبرون الكلام إلى جانب قيامه على الأصول والقواعد التّركيبيّة مستجيبا لضرب آخر من السّنن والمجاري.

فقد وردت الإشارة إلى وجود سنن في الكلام متعارفة مشهورة بين النّاس،

---

1 – ذكرت Kerbrat-Orecchioni في كتابها L'énonciation أنّ أصول التّخاطب التي ذكرها Grice قد أصبحت تسمّى عند Ducrot قوانين الخطاب، وهي عنده ثلاثة : sincérité و informativité و exhaustivité وهي على التّرتيب : الصّدق والإفادة والشّمول، وأصبحت تسمّى عند Gordon و Lakoff مصادرات التّخاطب، وهي عندهما ثلاثة أيضا : sincérité و raisonabilité و coopération أي على التّرتيب : الصّدق والمعقوليّة والتّعاون (L'énonciation، 184).

يعمد المتكلّم إلى اتباعها وعدم الخروج عنها، وجاء ذلك في عبارات تبدو لنا عامّة الدّلالة وبعيدة عن صورة المصطلح الثّابت، ونحن نقدّر أنّها كانت حاضرة في تفكيرهم وفي منوالهم حضورا قويّا، فقد حدّث سيبويه عن [صورة] الكلام الذي يسبق إلى أفئدة النّاس : "ومن أراد ذلك فهو ملغز تارك لـكلام **النّاس الذي يسبق إلى أفئدتهم**" (الكتاب ا، 308)، وقد جاءت هذه العبارة عند النّحاة في مواطن كثيرة.

وذكر الجرجاني أنّ للكلام نصبةً وهيئة يكون عليهما : "ثمّ إنّك ترى **نصبة الكلام وهيئته** تروم منك أن تنسى هذا المبتدأ وتباعده عن وهمك وتجتهد ألاّ يدور في خلدك ولا يعرض لخاطرك... إلاّ أنّك ترى النّفس كيف تتفادى من إظهار هذا المحذوف وكيف تأنس إلى إضماره " (دلائل، 116). ونصبة الكلام وهيئته في هذا السّياق متعلّقتان بالمحذوف المتباعد عن وهمك وخلدك وخاطرك، وهي هيئة تختلف عن المحذوف المضمر الذي في حكم المظهر لوجوده في النّيّة، وهما هيئتان مختلفتان عن نصبة الكلام القائم على الإظهار وترك الإضمار.

وذكر الجرجانيّ بصريح العبارة أنّ للكلام مخارج ومسالك تكون فيه بحسب العرف والعادة : " فلمّا كان في العرف والعادة فيما بين المخلوقين إذا قيل لهم "دخل قوم على فلان فقالوا كذا" أن يقولوا: فما قال هو، ويقول المجيب : "قال كذا"، أخرج الكلام ذلك المخرج لأنّ النّاس خوطبوا بما يتعارفونه، وسلك باللفظ معهم المسلك الذي يسلكونه" (دلائل، 185). وكون هذا الكلام في سياق تقدير السّؤال لا يمنع من إطلاقه على سائر السّياقات، فلكل مسلك في صوغ الكلام حال وعرف وعادة تقتضيه.

وليس ما اعتبر من سنن الكلام وهيئته ونصبته وصوره التي تسبق إلى أفئدة النّاس من قبيل القواعد التّركيبية وما تقتضيه الأحكام الإعرابيّة إنّما هو كما سنتبيّن من قبيل الأصول العامّة التي لا تختصّ بباب دون آخر.

1. لا كلام دون حصول فائدة

من الأصول المعتبرة في الكلام منذ بداية التّأليف في النّحو اشتراط الفائدة ، فالكلام يكون متى كانت ولا يكون متى لم تكن، وقد اعتمدوا على هذا الأصل في تناول العديد من أبواب النّحو سبروها به وضبطوا أحكامها بحسب إيفائها بالفائدة أو عدمه، ومن تلك الأبواب باب الابتداء ومسألة الابتداء بالنّكرة وحذف الصّفة.

1.1 عدم جواز الابتداء بالنّكرة لانعدام الفائدة منه

من القضايا التي خاض فيها النّحاة امتناع الابتداء بالنّكرة أو جوازه، وقد اعتبر منذ سيبويه ضعيفا إلاّ أن يكون فيه معنى النّصب أي أن يجوز أن تعمل فيه فعلا مقدّرا (الكتاب ا، 329)، كما ذكر صاحب الكتاب أنّ الأسماء والمصادر النّكرة قد تجري مجرى ما فيه الألف واللاّم فيستقيم الابتداء بها متى كان فيها معنى الدّعاء (الكتاب ا، 330). على أنّ الحالة التي اعتبر فيها سيبويه الابتداء بالنّكرة ضعيفا قد شغلت اللاحقين من النّحاة وعلماء المعاني، وهي تلك الحالة التي لا يكون فيها المبتدأ دالاّ على الدّعاء وليس فيه معنى النّصب.

فقد ذكر شارح المفصّل أنّ " أصل المبتدإ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة وذلك لأنّ الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم الخبر، والإخبار عن النّكرة لا فائدة فيه" فلو قال القائل " رجل قائم " أو "رجل عالم " لم يكن في هذا الكلام فائدة" (شرح المفصّل ا، 85)، (وانظر كذلك الفصل الذي عقده الجرجاني للحديث عن"الكلام في النّكرة إذا قدّمت على الفعل (دلائل، 109-111).

وأعاد الرّضيّ طرح هذه المسألة مذكّرا برأي جمهور النّحاة من اشتراط الابتداء بالمعرفة أو النّكرة التي فيها تخصيص ما، وذكر احتجاجهم على ذلك بكون المبتدإ محكوما عليه والحكم على الشيء لا يكون إلاّ بعد معرفته، ولم ترض هذه الحجّة الرّضيّ فلم ير بأسا في بيان عدم اطّرادها :فالفاعل رغم كونه محكوما عليه ليس من شرطه التّعريف، فعل ذلك لأنّه سيذكر رأيا آخر بدا له أكثر سدادا وهو رأي ابن الدّهّان (ت 569 هـ) ، ولم يخف الرّضيّ إعجابه به كما تلاحظ من كلامه عنه : " قال ابن الدّهّان، **وما أحسن ما قال** : إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيّ نكرة شئت وذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصّص المحكوم عليه أو لا، فضابط تجويز الإخبار عن المبتدإ والفاعل... شيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت " زيد قائم " عدّ لغوا، ولو لم يكن يعلم كون رجل من الرّجال قائما في الدّار جاز لك أن تقول : رجل قائم في الدّار وإن لم تتخصّص النّكرة بوجه " (شرح الكافية ا، 231).

ونبّه الرّضيّ إلى كون التّعريف والاختصاص المطلوبين في المبتدإ إن استقام اشتراطهما فيه إنّما يطلبان عند المخاطب (شرح الكافية 1، 233) لاشتراط قيامهما على كون الأمر معهودا أو مخصّصا في نفس المخاطب ولا يكفي أن يتوفّر ذلك في نفس المتكلّم، وفي هذا الكلام تنظير للاختصاص والعهد من حيث شرط حصولهما في نفس المخاطب وعدم كفاية حصولهما في نفس المتكلّم. على هذا النّحو نلاحظ كيف خرج النّحاة وعلماء المعاني إلى إجراء هذا الأصل إجراء لا يعتمد الظّاهرة بوجهها الضّيّق إنّما يعتمد توسيعها إلى مرتبة الأصل العامّ : فالإخبار عن النّكرة قبيح لانعدام الفائدة منه، فإذا حصلت منه فائدة جاز وحسن، والإخبار عن المعرفة هو أصل الابتداء لأنّ به تتحقّق الفائدة، فإذا حدث ما يعطّلها صار فاسدا وعدّ لغوا، وعلى هذا النّحو يصبح أصل الفائدة أصلا مقدّما وتعريف المبتدإ وتنكيره أصلا متأخّرا عنه.

والجواز الذي حدّث عنه الأستراباذي ليس الجواز الإعرابيّ التّركيبيّ إنّما هو الجواز التّداوليّ. فقد بني النّموذج المتعلّق بشرط الفائدة على حالة خاصّة تتعلّق بجدّة الحكم على المحكوم عليه، ويمكن أن نوسّع النّموذج بأن نجعل الفائدة شرطا لكلّ خطاب سواء ما قام على إسناد حكم للمحكوم عليه أو ما قام على غير ذلك.

ولئن كانت الفائدة للمخاطَب أصلا أو للمتكلّم والمخاطب في آن فنحن نرجّح أنّها قد تكون للمتكلّم، ولعلّ أهمّ المواضع المناسبة لهذه الحالة هي الاستغاثة والنّدبة أو الدّعاء متى توجّه به المتكلّم لنفسه من باب الابتهال أو الطّلب.

2.1 فائدة الكلام محكومة بما يتوقّع المخاطب : عدم جواز حذف الصّفة.

ومن المواطن التي عرضوها على أصل حصول الفائدة من الكلام جواز حذف الصّفة متى توفّر الدّليل عليها : " فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصّفة، فأمّا إن عريت من الدّلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإنّ حذفها لا يجوز، ألا تراك لو قلت "وردنا البصرة فاجتزنا بالأبلّة على رجل" أو "رأينا بستانا" وسكتّ لم تفد بذلك شيئا، لأنّ هذا ونحوه ممّا لا يعرى منه ذلك المكان، **وإنّما المتوقّع** أن تصف من ذكرت أو ما ذكرت. فإن لم تفعل كلّفت علم ما لم تدلّل عليه، وهذا لغو من الحديث وجور في التّكليف ومن ذلك ما يروى في الحديث "لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد" أي "لا صلاة كاملة أو فاضلة" ونحو ذلك.وقد خالف في ذلك من لا يعد خلافه خلافا

(الخصائص II، 370- 372).

فمن شروط التّخاطب حصول الفائدة، وهي من الأمور التي يتوقّعها المخاطب وينتظر حصولها، فإذا لم تحصل خاب انتظاره واعتبر المتكلّم مخلاً بقواعد التّخاطب، وهو ما حصل في المثالين اللذين ذكرهما ابن جنّي فخرجا إلى "لغو الحديث والجور في التّكليف " لقيامهما على حذف الصّفة دون توفّرالدليل عليها :

(1) وردنا البصرة فاجتزنا بالأبلّة على رجل

(2) وردنا البصرة فرأينا بستانا

على أنّ ما حكم عليه ابن جنيّ بالفساد ليس مطلق استعمال "وردنا البصرة فاجتزنا بالأبلّة على رجل" أو"رأينا بستانا"، إنّما الفساد في استعمال ذلك بالاقتصار عليه، فإن زدت عليه الصّفة أفدت، وإذا أفدت استقام الكلام كما في (3) و (4) :

(3) وردنا البصرة فاجتزنا بالأبلّة على رجل طويل

(4) وردنا البصرة فرأينا بستانا فسيحا.

على أنّنا لاحظنا أنّ هذين القولين يمكن أن يصلح أمرهما على نحو آخر لا يعتمد على زيادة الصّفة إنّما يعتمد على زيادة ما كانت تدلّ عليه الصّفة لكن بغير الصّفة، وذلك بأن تستأنف الكلام محدّثا عن ذلك الرّجل، كأن تقول :

(5) "وردنا البصرة فاجتزنا بالأبلّة على رجل، فاشترينا منه عنبا "

(6) "وردنا البصرة فرأينا بستانا فدخلناه وأقلنا فيه "،

وليست هذه الظّاهرة محصورة فيما ذكر ابن جنيّ من الأمثلة المتعلّقة بالمجرور أو المفعول بل هي القاعدة والأصل في كلّ إخبار، فمن المعلوم أنّه لا يجوز الإخبار عن النّكرة، وفساد المثالين السّابقين وصلاحهما بالاستئناف هو فساد مثل القول الموالي :

(7) كان في قديم الزّمان مدينة.

وهذا القول يصلح بما صلح به القولان السّابقان اللذان أوردهما ابن جنيّ، يكون ذلك بالنّعت كما وردت عند زكريا تامر في "الجراد في المدينة" أو بالاستئناف، على الصّورة التي حوّلناها إليها :

(8) كان في قديم الزّمان مدينة لها من الأنهار والأشجار ما يهبها كلّ ما تحتاج إليه

(9) كان في قديم الزّمان مدينة، وكان لها من الأنهار والأشجار ما يهبها كلّ ما

تحتاج إليه

وإذا بنا تجاه حالة أخرى من الحالات التي يتحقّق فيها المعنى (التّخصيص أو الوصف هنا) على نحوين مختلفين :

- أحدهما إعرابيّ تركيبيّ يقوم على تعليق صفة بموصوف، والصّفة من قبيل الجملة التي لها محلّ، على حدّ عبارتهم.

- والثّاني نصّيّ يقوم على استئناف الكلام بجملة منقطعة ليس لها محلّ إعرابيّ، لكنّها أصلحت الكلام السّابق من حيث المعنى كما أصلحه النّعت، وبالتّالي فإنّه يمكن أن نسند إليها الدّور الذي للنّعت في مستوى البنية المعنويّة للنّصّ. ولئن لم يكن هذا الكلام من صريح كلام ابن جنيّ فإنّه يلتقي بما ذهب إليه الجرجانيّ – عند حديثه عن الفصل والوصل – من تنظير العلاقات بين الجمل بالعلاقات داخل الجملة بين العمدة والمفاعيل التي تتمّمها أو بين الاسم والاسم الذي يبيّنه يعطف عليه عطف نسق.

3.1 أساس الباب : عناية المتكلّم واهتمامه

ذكر الأستراباذيّ آراء النّحاة فيما تجوز نيابته عن الفاعل وتمتنع (من فاعل ومفعول ومجرور وظرف وتمييز...) ثمّ أضاف "والأولى أن يقال: كلّ ما كان أدخل في عناية المتكلّم واهتمامه بذكره بتخصيص الفعل به فهو أولى بالنّيابة "(شرح الكافية I، 221).

فقد تجاوز الأستراباذيّ مختلف آراء النّحاة فيما ينوب عن الفاعل، وأرجع الأمر إلى قاعدة عامّة على غاية من القوّة والأهمّية، إن هي لم تشف حيرة المتعلّم الذي ينشد مسردا فإنّها تشي عن إدراكه للقانون العامّ المتحكّم في تغييب الفاعل. ويتمثّل هذا القانون في انصراف عناية المتكلّم عن الفاعل إلى أمر آخر اعتبره أهمّ، هو أنّ ما أنيب عنه اعتبر ه المتكلّم أدخل في العناية به والاهتمام بذكره وتخصيص الفعل به.

ولهذا الأصل دور أساسيّ في تأسيس النّظريّة النّحويّة العربيّة، إذ إليها أرجعت مجموعة أخرى من الظّواهر، مثل مبحث التّقديم والتّأخير (ترتيب العناصر في الجملة) والتّوكيد... وهو يعمل في مستويات عديدة، فيما دون الجملة وفي مستوى الجملة أو الجمل وما يقوم بينها من العلاقات.

2. تقدير السّؤال :

سبق أن ذكرنا أنّ سيبويه ذهب إلى تقدير السّؤال في تفسير ظاهرة البدل وما تعتمد عليه من حركيّة في التّخاطب، وباشر الجرجاني ظاهرة الرّبط بين الجمل، وكان قد لاحظ أنّها تكون تارة معطوفة (فيكون الوصل) وتكون أخرى مستأنفة (فيكون الفصل).

وحدّث الجرجاني عن وجوب الفصل في بعض مواطن الكلام مرجعا ذلك إلى كون اللاّحق عند الفصل أجنبيًا عن السّابق وغير داخل فيه معتمدا في ذلك على مقتضيات المعنى والإعمال في تحليل الكلام (انظر مبحث الفصل والوصل ص 528- 555) ، فكان حديثه حديث النّحويّ المعتمد على أصول التركيب في الكلام.

1.2 – الحكاية تحرّك السّامعين

من الأسباب التي علّل بها الجرجاني ظاهرة الفصل بين الجمل وعدم ربطها بالأداة قوله : "هذا وههنا أمر سوى ما مضى يوجب الاستئناف وترك العطف، وهو أن الحكاية عنهم بأنّهم قالوا كيت وكيت تحرّك السّامعين لأن يعلموا مصير أمرهم وما يصنع بهم " (دلائل، 181). وبداية الجرجاني كلامه بقوله "هذا" دليل على أنّ كلامه اللاّحق عن الفصل لا يبطل السّابق، بل يكمله. لكنّ ما أضافه ليس من قبيل ما قدّم به.

فقد قدّم كما أسلفنا ما يقتضيه تركّب الكلام وتعلّق أجزائه بعضها ببعض، لكنّ ما أضافه لا يعتمد على خصيصة في الكلام بل على ما يحدثه نوع من الكلام في نفس المخاطبين به، وهو أنّ الكلام متى كان حكاية حرّك " السّامعين لأن يعلموا مصير أمرهم وما يصنع بهم"، وهذا التّحريك هو الذي يدفع المتكلّم إلى التّقدّم في الكلام، فإذا هو بمثابة القوّة المحرّكة لعمليّة التّخاطب.

2.2 تقدير السّؤال لتفسير حركيّة التّخاطب

أشار الجرجاني إلى كثرة المواطن التي يصحّ فيها تقدير السّؤال بين الكلام والكلام وإلى أنّ التّصريح بذلك السّؤال الضّمنيّ المقدّر لا يفسد الكلام ولا يحوّله عن وجهته : "وإذا استقريت وجدت هذا الذي ذكرت لك من تنزيلهم الكلام إذا جاء بعقب ما يقتضي سؤالا منزلته إذا صرّح بذلك السّؤال كثيرا" (دلائل ،182).

وعلى هذا الباب حمل الجرجانيّ ما جاء في القرآن من المواطن التي فصلت فيها الجملة المبدوءة بفعل القول عن أختها ولم تعطف عليها : "واعلم أنّ الذي تراه في التّنزيل من لفظ "قال" مفصولا غير معطوف هذا هو التّقدير فيه والله أعلم، أعني مثل قوله تعالى " هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون فراغ إلى أهله فجاء بعجل سمين فقرّبه إليهم قال ألا تأكلون فأوجس منهم خيفة قالوا لا تخف" (الذّاريات 51 : 24-25) جاء على ما يقع في أنفس المخلوقين من السّؤال، فلمّا كان في العرف والعادة فيما بين المخلوقين إذا قيل لهم "دخل قوم على فلان فقالوا كذا" أن يقولوا: فما قال هو، ويقول المجيب : "قال كذا"، أخرج الكلام ذلك المخرج لأنّ النّاس خوطبوا بما يتعارفونه، وسلك باللفظ معهم المسلك الذي يسلكونه " (دلائل ، 185).

وحلّل الجرجاني شواهد أخرى من القرآن أرجعها إلى تقدير السّؤال، فقد حلّل :

" قال ألا تأكلون" وذلك أنّ قوله "فجاء بعجل سمين فقرّبه إليهم" (الذّاريات 56 : 26)يقتضي أن يتبع هذا الفعل بقول، فكأنّه قال والله أعلم "فما قال حين وضع الطّعام بين أيديهم، فأتى قوله "قال "ألا تأكلون" جوابا عن ذلك (دلائل، 185).

وحلّل كذلك : "قالوا لا تخف " لأنّه قال "فأوجس منهم خيفة" يقتضي أن يكون من الملائكة كلام في تأنيسه وتسكينه ممّا خامره، فكأنّه قيل "فما قالوا حين رأوه وقد تغيّر ودخلته الخيفة" فقيل : قالوا لا تخف (الذّاريات 56 : 28)" (دلائل، 186)

وحلّل كذلك : "قال فرعون : وما ربّ العالمين قال : ربّ السّماوات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين قال لمن حوله ألا تسمعون قال : ربّكم ربّ آبائكم الأوّلين قال: إنّ رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون قال : ربّ المشرق والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون قال : لئن اتخذت إلاها غيري لأجعلنّك من المسجونين قال : أولو جئتك بشيء مبين قال : فأت به إن كنت من الصّادقين " (الشّعراء 26 : 22-30).

وعقّب الجرجانيّ على تحليل هذه الأمثلة بقوله : "جاء ذلك كلّه، والله أعلم على تقدير السّؤال والجواب، كالذي جرت به العادة بين المخلوقين. فلمّا كان السّامع منّا إذا سمع الخبر عن فرعون بأنّه قال : " وما ربّ العالمين " وقع في نفسه أن يقول : " فما قال موسى له " أتى قوله " قال : ربّ السّماوات والأرض" مأتى الجواب مبتدأ مفصولا غير معطوف" وكذا التّفسيير أبدا في كلّ ما جاء فيه لفظ "قال" هذا المجيء،

وقد يكون الأمر في ذلك أشدّ وضوحا " (دلائل الإعجاز 186).

لعمري إنّ هذه هي المرّة الأولى التي نطّلع فيها على كلام يفسّر عمليّة الحوار تفسيرا يرجعه إلى سنّة من سنن التّخاطب تقوم على رغبة أحد الطّرفين - أي المخاطب في معرفة ما حصل من أثر عن محتوى الكلام السّابق قولا أو مضمونا. وتلك الرّغبة هي بمثابة القوّة التي تدفع الحوار وتحرّكه. وترتبط هذه الرّغبة المنقلبة إلى قوّة محرّكة بما جاء عن " الحكاية التي تحرّك السّامعين لأن يعلموا ما جدّ بعد ذلك.

3.2 قاعدة السّؤال الضّمنيّ وجوابه

تقتضي هذه القاعدة أن يكون الكلام مبنيّا على الفصل حسب اصطلاح علماء المعاني وهو القطع والابتداء والاستئناف (عند النّحاة) وليس مبنيّا على العطف والوصل، ويمكن أن نصوغ هذه القاعدة على النّحو التّالي :

قول أوّل ——› سؤال ضمنيّ (——› قول ثان جواب ——› سؤال ضمنيّ)...
(متكلّم) (مخاطب) (متكلّم) (مخاطب)
(راو) (سامع) (راو) (سامع)

وإذا ذكرت ما اشترطه سيبويه من كون كلّ خبر إنّما هو جواب عن سؤال مقدّر أصبح الشّكل السّابق على النحو التّالي :

[سؤال ضمنيّ] -› قول 1 -› [سؤال ضمنيّ] (-› قول 2جواب -›[سؤال ضمنيّ]) ...
(متكلّم) (مخاطب) (متكلّم) (مخاطب)
(راو) (سامع) (راو) (سامع)

أي - إذا اعتبرت التّرتيب من اليسار إلى اليمين :

[quest.implicite]-> réplique-> [quest.imp.]-> réplique [-> [quest. im.]

وقد ذكرنا هذا التّصوّر لحدوث القول عن السّؤال الضّمني بذلك الشّكل الذي أرجع إليه Bloomfield جريان التّخاطب فأغرتنا فكرة المقارنة بينهما : فقد أقيم ذلك الشّكل على المنبّه وما يحدثه من استجابة، وقد قدّمه صاحبه على الصّورة التّالية (وقد رمزنا إلى اللغوي بالحرف "ل" وإلى غير اللغويّ بالحرفين "غ ل" ولم نر

بأسا في تعويض Jack و Jill بزيد وعمرو :

في غير اللغة :

منبّه "غ ل" ——> استجابة "غ ل" (زيد يرى تفّاحة فيقطفها بنفسه)

في اللغة والخطاب بسيط :

منبّه غ.ل ——> استجابة " ل" ... منبّه " ل" ——> استجابة "غ ل"

(زيد يرى تفّاحة فيقول "إنّي جائع" فيصبح هذا القول في نفس عمرو منبّها فيهبّ لقطف التّفّاحة)

في اللغة والخطاب تخاطب :

منبّه غ ل —> استجابة " ل" ... منبّه " ل" —> استجابة " ل" ... منبّه " ل" —> استجابة " ل" إلخ ...

ويمكن أن يوافق الحالة الثّالثة القائمة على التّخاطب الحوار التّالي متى جرى بين زيد وعمرو وقد رأى الأوّل تفّاحة :

- إنّي جائع

- هذا لا يعنيني ...

فقد قام تقدير السّؤال الذي ذهب إليه النّحاة على اعتبار الأمر قائما على سلسلة من العمليات الذهنيّة المتعاقبة تكون الأولى فتحدث ثانية تعقبها ثالثة وهكذا دواليك، فيكون التّعاقب بين السّؤال المقدّر والقول محركا للتّقدّم في عمليّة التّخاطب، فإذا اعتبرت المنوال الذي اقترحه Bloomfield لاحظت أنّه أقرب إلى قصّة آدم وحوّاء مع شجرة الخلد، قلنا هذا ونحن على علم تامّ بأنّ Bloomfield لم يقم نظريّته على حكاية التّفّاح أو قل إنّه لم يقف بها عند ذلك الحدّ - فالمنبّهات والاستجابات غير اللغويّة لا يعتدّ بها في علم اللغة إنّما يعتدّ بالمنبّهات وردود الفعل اللغويّة - ولو فعل لكانت أقرب إلى حكايات القردة مع التّفّاح والموز إنّما فعل ذلك ليؤسّس منواله على النّظريّة السّلوكيّة فتقلّص بذلك الجانب الذّهنيّ منه، وإذا ذكرنا المنزلة التي جعلها Meyer للمساءلة le questionnement في النظريّة التي سمّاها la problématologie أي "المساءلة" [2] لاحظت قربها من منوال تقدير

---

2 – هي التّرجمة التي اقترحها الفارصي في مقاله : البلاغة والحجاج من خلال نظريّة المساءلة لميشال ميار" ضمن " أهمّ نظريات الحجاج في التّقاليد الغربيّة من أرسطو إلى اليوم " كلّيّة الآداب منّوبة 1999 ، ص ص 387-402.

السّؤال عند النّحاة العرب واشتراكها معه في القيام على العمليات الذّهنيّة وبعدها عن المنبّهات عند Bloomfield وإن حوّلت منبّهات لغويّة، ولاحظت - بالرّغم من اختلاف مفهوم المساءلة عند Meyer عن مفهوم السّؤال عند النّحاة - بعض وجوه الاتّفاق في توظيف هذه المسألة : فقد اعتبر النّحاة العرب السّؤال ضمنيه أو صريحه قوام كلّ إخبار ومحركا لعمليّة التّخاطب، واعتبره Meyer قوام كلّ عمليّة تفكير وكلّ عمليّة كلام [3].

فتحريك الحكاية لنفس السّامع هي التي تتحكّم في التّخاطب، ويمكن أن يعتبر هذا التّحريك بمثابة قاعدة الاستجابة لما ينتظره السّامع وتلبيته، وهي الأصل المتحكّم في جريان التّخاطب والتّقدّم فيه. وهذا الأصل مجاله الأوّل بين المتكلّم والمخاطب وينتقل في الكلام المنقول إلى مجال آخر هو ما بين الرّاوي ناقل الحديث والمنقول له الحديث، فتنقلب بذلك قوّة تدفع الرّواية ونقل الحديث معتمدة على القوّة الحاصلة عن عدم تلبية الانتظار.

وممّا تقدّم نلاحظ أنّ النّاس يتخاطبون ويخاطبون بما يتعارفونه. وإذا كان "ما يتعارفونه من قبيل العرف والعادة والتّواضع لاحظت أنّ هذا المتواضع عليه لا يقتصر على جملة القواعد المتواضع عليها في مستوى المعجم والاشتقاق والإعراب بل إنّه يتضمّن كذلك ضربا آخر من القواعد يمكن أن تصنّف ضمن قواعد الاستعمال. وما أقرب أصول التّخاطب التي وضعها Grice من هذا الضّرب من القواعد التي أرسى عليها النحاة كلامهم وجعلوها بمثابة القواعد والأصول العامّة المتحكّمة في التّخاطب.

فقد أرجع المتقدّمون ظاهرة التّخاطب (والمقاولة والمحاورة) إلى نموذج يقوم على حركيّة السّؤال والجواب والقول بوجود سؤال ضمنيّ يعتبر المحرّك الدّافع للتّقدّم بالخطاب. وهو تفسير يلتقي به ما فسّر به المحدثون هذه الظّاهرة التي توافق عندهم ما سمّوه بأصول الخطاب (Ducrot) أو مصادرات التّخاطب (Gordon

---

3 - ممّا ذكره القارصي عن Meyer : " إنّ السّؤال هو الإمكانيّة الوحيدة التي يسمح بها السّؤال [!] عن جوهر الكلام ... أمّا بقيّة الأحداث الكلاميّة فهي فرع عن السّؤال " وذكر أيضا : " أنّ عمليّة التّفكير هي عمليّة المساءلة وإنّ استعمال الكلام الحامل لقدرة الفكر على المساءلة يعدّ فعل تفكير " (أهمّ نظريات الحجاج 392) ، وهذا الكلام يغني عن بيان بعد الشّقّة بين تقدير السّؤال عند النّحاة وقضيّة المساءلة عند Meyer ، لكنّنا لم نر رغم هذا التّباعد بأسا في المقارنة بينهما .

و Lakoff) كما تقدّمت الإشارة إلى ذلك في الملاحظة الأولى من الهامش في هذا الفصل.

4.2 سعي المتكلّم في كلّ كلام له إلى تلبية انتظار المخاطب

كلّ كلام يتمّ إذا تحقّق به انتظار المخاطب، فإذا لم يلبّ الكلام انتظار المخاطب تلبية كلّيّة، وقدّر المتكلّم ذلك، أتمّه بما يقدّر أنّه يلبّيه. وتقوم القاعدة الأخيرة على التّكراريّة récursivité، وتوافق عمليّة التّقدير هذه ما يتصوّره المتكلّم من أسئلة ضمنيّة يفترض أنّها مرّت بخلد المخاطب، فيبني كلامه عليها.

أمّا إذا لم يلبّ الكلام انتظار المخاطب ولم يقدّر المتكلّم ذلك عمد المخاطب إلى تقمّص دور المتكلّم فيسأل أو يأتي غير ذلك من الأعمال اللغويّة التي توجّه المتكلّم الأصليّ إلى تلبية انتظاره، لكنّه بذلك يصبح متكلّما أو بعبارة أخرى متكلّما سبق أن كان مخاطبا.

وكلام المتكلّم الذي كان مخاطبا خاضع هو أيضا للقاعدة الأولى (تلبية الانتظار)، فقد يتضمّن انتظارا إن لبّي انتهى التّخاطب، وإن لم يلبّ عاد الدور إلى المتكلّم الأوّل مرّة أخرى فوجّه تلبية انتظاره. وهكذا دواليك.

وبالإضافة إلى انفراد الجرجانيّ - حسب علمنا، وهو علم محدود - بهذا التّفسير الطّريف لحركيّة التّخاطب، لا بدّ من الوقوف على ما تزخر به هذه الفقرة من الثّراء المفهوميّ الاصطلاحيّ :

أوّلا : التّخاطب = الحوار والتّحاور، وما أقرب قولهم dialogue منها، حيث تقوم العمليّة على التّشارك في ما يدلّ عليه الجذر "خ ط ب"، تشاركا يقوم على تبادل الأدوار كما هو الشّأن بالنّسبة إلى الجذور الموسّعة على هذا النّحو (بالتّاء وإطالة حركة العين) للدّلالة على التّشارك حيث يشترط أن يكون الفاعل المسند إليها جمعا (اثنين أو أكثر)، ويكون وقوع الحدث تزامنا (كما في التقاتل والتّضارب) أو تعاقبا (كما في التّخاطب والتّزاور) بحسب طبيعة الحدث ذاته. وقد اعتمد السكّاكيّ الجذر " ق و ل " واشتقّ منه على الصّيغة فاعل المقاولة للدّلالة على نفس الظّاهرة (مفتاح العلوم ,266) وقد بدا لنا هذان المصطلحان (التّخاطب والمقاولة) أكثر مناسبة لما أصبح يسمى في وقت لاحق حوارا وتحاورا رغم قدم استعمالهما (البيت 72 من معلّقة عنترة) كما تقدّمت الإشارة إلى ذلك.

والآيات التي حلّلها الجرجاني تمثّل بوضوح نماذج من الحوار جرى أحدها بين موسى وفرعون، وهذا الحوار حوار منقول بتوسّط راو (الله على لسان جبريل فعلى لسان الرّسول) بين حدوث الكلام والمنقول إليه الكلام (قوم الرّسول).وهي عمليّة لا تقوم على خطاب يجري بين متخاطبين في نطاق خطاب مباشر، بل بين راو ينقل الحوار وسامع ينقل إليه الحوار، أمّا الحوار فهو ما يجري بين المتخاطبين.

5. 2صور إخراج النّصوص القائمة على التّخاطب / الحوار :

للعادة في إخراج النّصوص القائمة على اختلاف الأدوار في التّخاطب أثر كبير في صورة تمثّلها :

فالنّصّ من هذا القبيل يمكن أن يكون كلاما بين شخصين، فلا يظهر فيه الفعل الدّال على القول عند جريانه لإغناء المقام عن ذلك : فكلّ طرف بحكم الدّور الذي هو بصدد تقمّصه في التّخاطب يعلم متى يكون متكلّما ومتى يكون مخاطبا.

والنّصّ من هذا القبيل يمكن أن يكون كلاما بين شخصين تكون حاضرا عند حدوثه، فيتكلّم هذا ويتكلّم ذاك فتتابع انتقال أدوار التّخاطب من شهادة الحال. وأقرب صورة من هذا أن تحضر محادثة بين شخصين لا تكون فيها مخاطبا أو أن تشاهد عرضا مسرحيًا.

والنّص من هذا القبيل يمكن أن ينقل عن شخصين بوساطة راو يعمد إلى استعمال فعل القول مراوحا بين إسناده إلى هذا المتكلّم تارة وإلى ذاك أخرى، ولنا في الصّورة التي جاءت عليها الآيات (الشّعراء 26 : 23-31) أحسن مثال عن ذلك :

"قال فرعون 1: وما ربّ العالمين قال 2 : ربّ السّماوات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين قال 1 لمن حوله : ألا تسمعون قال 2 : ربّكم ربّ آبائكم الأوّلين قال 1 : إنّ رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون قال 2 : ربّ المشرق والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون قال 1: لئن اتخذت إلاها غيري لأجعلنّك من المسجونين قال 2 : أولو جئتك بشيء مبين قال 1 : فأت به إن كنت من الصادقين " (الشّعراء 26 : 22-30).

قال فرعون : وما ربّ العالمين

قال : ربّ السّماوات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين

قال لمن حوله : ألا تسمعون

قال : ربكم ربّ آبائكم الأوّلين

قال : إنّ رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون

قال : ربّ المشرق والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون
قال : لئن اتخذت إلاها غيري لأجعلنّك من المسجونين
قال : أولو جئتك بشيء مبين
قال : فأت به إن كنت من الصادقين (الشّعراء 26 : 22-30).

وبإمكانك أيضا أن تعمد إلى اختصار الجملة الدّالة على معنى القول بأن تختزل منها الفعل 'قال' على النّحو الذي أصبح غالبا في إخراج النّصوص الحديثة على النّحو التّالي :

فرعون : وما ربّ العالمين
موسى : ربّ السّماوات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين
فرعون (لمن حوله) : ألا تسمعون
موسى : ربكم ربّ آبائكم الأوّلين
فرعون : إنّ رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون
موسى : ربّ المشرق والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون
فرعون : لئن اتخذت إلاها غيري لأجعلنّك من المسجونين
موسى : أولو جئتك بشيء مبين
فرعون : فأت به إن كنت من الصادقين (الشّعراء 26 : 22-30).

كما يمكنك أن تخرجها على الشّكل التالي بتعويض اسم المتكلّم بمطّة، على أنّ ذلك لا يلائم في الغالب إلاّ التّخاطب بين اثنين، وأنت تلاحظ في هذه الحالة أنّ التّعويل في تمييز متكلّم من آخر لا يعتمد على المطّة في ذاتها، إذ لا فرق بين واحدة وأخرى، إنّما يعتمد على اعتماد المراوحة في تقمّص دور المتكلّم بين شخصين مختلفين، فإذا اتّفق أن بدأت الحوار من وسطه تعذّر عليك أن تتبيّن المتكلّم، إلاّ إذا أسعفتك بعض القرائن اللفظيّة والمعنويّة التي تظفر بها في نصّ الخطاب، وإبهام المطّة في هذا هو إبهام الضميرفي الفعل 'قال' إذا جاء مسندا إلى الغائب.

- وما ربّ العالمين
- ربّ السّماوات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين
- (لمن حوله) : ألا تسمعون
- ربكم ربّ آبائكم الأوّلين

- إنّ رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون
- ربّ المشرق والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون
- لئن اتخذت إلاها غيري لأجعلنّك من المسجونين
- أولو جئتك بشيء مبين
- فأت به إن كنت من الصادقين (الشّعراء 26 : 22-30).

وفي كثرة الأمثلة التي قدّمها الجرجاني دليل على أمرين، فهي من ناحية دليل على تفشّي هذه الظّاهرة وأهمّيتها في كلام النّاس، وهي من ناحية أخرى دليل على أنّه يعتبرها أمرا دقيقا لطيفا يحتاج المرء لإدراكه إلى الإكثار من التّمثيل، فقد مثّل بالقرآن وذكر أمثلة عديدة من الشّعر[4] منها :

زعم العواذل أنّني في غمرة　　　صدقوا ولكنّ غمرتي لا تنجلي

وعلّق وقال إنّه "لمّا حكى عن العواذل أنّهم قالوا "هو في غمرة" وكان ذلك ممّا يحرّك السّامع لأن يسأله فيقول "فما قولك في ذلك وما جوابك عنه" أخرج الكلام مخرجه (دلائل الإعجاز 182) وأضاف تعليقا على مثال آخر " فأتى بقوله "سهو دائم" جوابا عن هذا السّؤال المفهوم من فحوى الحال " (دلائل، 184). فالعرف والعادة والمسلك والسّنن في التّخاطب وأساس الباب إنّما هو عناية المتكلّم واهتمامه، والمتكلّم يبني كلامه على ما ينتظره المخاطب ويتوقّعه .

قدّر النّحاة السّؤال، قدّره سيبويه لتفسير ظاهرة الإبدال، كما قدّره في رأس كلّ كلام مفسّرا به نشأة الكلام ذاتها، وقدّر الجرجاني السّؤال في الانتقال من حكاية

---

4 - من الأمثلة التي حملت على تقدير السّؤال ذكر الجرجانيّ أيضا :

(1) زعم العواذل أنّني في غمرة　　　صدقوا ولكنّ غمرتي لا تنجلي
(2) زعم العواذل أنّ ناقة جندب　　　بجنوب خبت عرّيت وأجمّت
كذب العواذل لو رأين مناخنا　　　بالقادسيّة قلن : لجّ وذلّت
(3) زعمتم أنّ إخوتكم قريش　　　لهم إلف وليس لكم إلاف
(4) ملّكته حبلي ولكنّه　　　ألقاه من زهد على غاربي
وقال إنّي في الهوى كاذب　　　انتقم اللّه من الكاذب
(5) قال لي كيف أنت قلت عليل　　　سهر دائم وحزن طويل
(6) وما عفت الرّياح له محلاّ　　　عفاه من حدا بهم وساقا
(7) عرفت المنزل الخالي　　　عفا من بعد أحوال
عفاه كلّ حنّان　　　عسوف الويل هطّال.

إلى أخرى، أفلا يكون في حركيّة خطّة التّخاطب ما به يمكن أن نفسّر مثل قولنا " جئت أنا وزيد". ومعلوم أنّ مثل هذا القول لا يمكن أن يحمل على البدليّة ولا على التّوكيد . فأمّا الأوّل فلأنّك لا تبدل من الضمير ضميرا، وأمّا الثّاني فلأنّ المؤكِّد يكون مساويا للمؤكَّد.

ففي مرحلة أولى بنى المتكلّم كلامه على الحديث عن نفسه (المتكلّم وحده) ثمّ بدا له أن يزيد في مرحلة لاحقة "زيد" فاضطرّ إلى ذكر المنفصل ليتسنّى له عطف المظهر عليه، لتعذّر عطف المظهر على المضمر المتّصل لقلّة التّناسب بينهما وبعد الواحد منهما عن الآخر(اذكر شرط التّناسب بين المعطوفات).

6.2 الحركيّة في تأويل الكلام عند تلقّيه

عمليّة الإدراك والفهم والتّأويل عمليّة ديناميكيّة فيها "كرّ وفرّ " وتقدّم شيء وتأخّر آخر، وفيها ظنّ وتخييل أوّلان يسبقان، ثمّ يلحق ما يعطّلهما ليحلّ محلّهما ظنّ آخر وتخييل جديد غير اللذين سبقا :

" وذلك أنّك [في التّجنيس] تتوهّم قبل أن يرد عليك آخر الكلمة، كالميم من 'عواصم' والباء من 'قواضب' أنّها هي التي مضت، وقد أرادت أن تجيئك ثانية وتعود إليك مؤكّدة، حتّى إذا تمكّن في نفسك تمامها ووعى سمعك آخرها انصرفت عن ظنّك الأوّل وزلت عن الذي سبق من التّخييل، وفي ذلك ما ذكرت لك من طلوع الفائدة بعد أن يخالطك اليأس منها وحصول الرّبح بعد تغالط فيه حتّى ترى أنّه رأس المال" (أسرار البلاغة 13).

3. قواعد التّخاطب

يمكن أن نقسّم حديثنا عن قواعد التّخاطب بحسب تعلّقها بأدوار التّخاطب (المتكلّم والمخاطب وما يمكن أن يقوم بينهما من العلاقات) أو في الكلام المخاطب به (أي نصّ الخطاب) وسنحدّث عن هذه الشّروط على التّرتيب.

1.3 قواعد التّخاطب باعتبار المتخاطبيْن

1.1.3 امتناع الجمع بين مخاطَبين في الخطاب الواحد

تعرّض النّحاة لصيغ من الكلام تبدو في الظّاهر قائمة على الجمع بين

مخاطبين، وقد جاء في حديث ابن هشام عن التّاء ما يلي :

"ومن غريب أمر التاء الاسمية أنها جرّدت عن الخطاب، والتزم فيها لفظ التذكير والإفراد في "أرأيتكما" و" أرأيتكم" و"أرأيتكَ" و"أرأيتكِ" و"أرأيتكنّ" إذ لو قالوا : "أرأيتما كما" جمعوا بين خطابين، وإذا امتنعوا من اجتماعهما في "يا غلامكم" فلم يقولوه كما قالوا في "يا غلامنا" و"يا غلامكم" مع أن الغلام طارئ عليه الخطاب بسبب النداء فإنه خطاب لاثنين لا لواحد، فهذا أجدر... وإنما جاز "واغلامكيه" لأن المندوب ليس بمخاطب في الحقيقة (مغني اللبيب I، 124).

جاء هذا الكلام ملخّصا لمختلف الحالات التي تحمل على القول باجتماع مخاطَبين في كلام واحد، ولم يتأتّ لهم ذلك إلاّ بتجريد التّاء من كونها اسما مخاطبا، وقد بيّن ابن هشام فساد الأمثلة التي تفضي إلى اثنينيّة المخاطب في الكلام الواحد وصلاح ما لا يفضي إلى ذلك، فمن الأوّل فساد نداء الاسم المضاف إلى المخاطب (كما في "يا غلامكم") لكون المنادى مخاطبا صرفا (انظر باب النّداء في هذا القسم) ومن الثّاني صلاح ندبة الاسم المضاف إلى المخاطب لكون المندوب ليس مخاطبا ("واغلامكيه").

فما الذي يجعل هذه الاستعمالات متعذّرة في العربية وفي غير العربية (انظر امتناع قولهم في الفرنسية : O ton cher، وقولهم في الانقليزيّة Your hasbend, come here.) ويبيح مثل قولهم في الفرنسية : O Votre exellence أو قولهم Vous êtes vous jamais vus quand vous avez bu . والمرجّح أنّ هذا الأصل الذي استنبطه النّحاة من تعذّر اجتماع المخاطَبين في الخطاب الواحد هو من قبيل القواعد الكونيّة التي تتوفّر عليها جميع اللغات.

2.1.3 وجوب كون المخاطب ممّا يصحّ توجيه الخطاب إليه

"وقد تستعمل [واو ضمير الذّكور] لغير العقلاء إذا نزّلوا منزلتهم، نحو قوله تعالى "يا أيّها النّمل ادخلوا مسكنكم" (النّمل 27 : 18)، **وذلك لتوجيه الخطاب إليهم**" (الكتاب I، 404) ، وزعم الخليل أنّ النّمل في هذه الآية " بمنزلة ما يعقل ويسمع، وصار بتلك المنزلة حين حدّث عنه كما تحدّث عن الأناسيّ " (الكتاب II، 47) .

فمن مقتضيات الخطاب أن يكون من تخاطب قادرا على الفهم والإدراك، وإذا وقع الإخلال بهذا الأصل كان ذلك من قبيل التخيّل بتنزيل غير العاقل منزلة العاقل

حقيقة أو تخييلا، ولك في "كليلة ودمنة" وفي "النّمر والثّعلب" وغيرهما من الحكايات الجارية على ألسنة الحيوان مبنيّة على هذه القاعدة.

ويمكن أن يحمل الأمر على أنّ الخطاب يغيّر من ماهيّة الشيء... فبمجرّد أن يجري الكلام على "لسان" مخلوق ينتقل من صنف غير النّاطق إلى صنف النّاطق.

3.1.3 التّضامن والتّعاون بين المتخاطبين

ذكر الجرجاني في آخر الدّلائل كلاما جعلناه فاتحة لعملنا لما رأينا فيه من الإصابة في التّعبير عن هذا الأصل قال :

"فليس الكلام إذن بمغن عنك، ولا القول بنافع ولا الحجّة مسموعة حتّى تجد من فيه عون لك على نفسه، ومن إذا أتى عليك أبى ذاك طبعه فردّه إليك وفتح سمعه لك ورفع الحجاب بينك وبينه وأخذ به إلى حيث أنت وصرف ناظره إلى الجهة التي إليها أومأت، فاستبدل بالنّفار أنسا وأراك من بعد الإباء قبولا " (دلائل 423).

لا بدّ أن يذكّرنا هذا الكلام بما جاء عند Grice باسم principe de coopération، على أنّ كلام الجرجاني عن العلاقة القائمة بين المتخاطبين بدا لنا كلاما أكثر مرونة من ذاك الذي حدّث به Grice لقيام كلام الجرجاني على النّسبيّة وقيام كلام Grice على الإطلاق. وتتمثّل هذه النّسبيّة في جعل الجرجاني العون من السّامع شرطا يمكن أن يتحقّق كما يمكن أن يتحقّق نقيضه في حين جعل Grice التّعاون مبدأ متصلّبا، الأمر الذي يحوج بعض الدّارسين إلى التّعديل منه بإدخال قدر كبير من النّسبيّة عليه وعدم اعتباره الوجه الوحيد الذي يجري عليه الكلام.

فمن خطط الخطاب كسب ثقة المخاطب وجعله حليفا على الخير والشّرّ، ولكن من خطط الكلام أيضا اتّخاذ المخاطب عدوّا ولا نعتقد أنّ المتكلّم في هذه الحالة يتوقّع منه العون وشرح الصّدر، وتكون هذه الخطط على اختلاف أنواعها في الكلام العادي كما تكون في الكتابة الأدبية وغيرهما من ألوان الكلام.

فالمتكلّم يسعى إلى أن يجعل من المخاطب / القارئ حليفا يتواطأ معه على الخير والشّرّ complice. فهو يكلّم ليكسب الثّقة، وعلى المخاطب أن ينتبه إلى ما قد يجرّه إليه ويورّطه فيه. وقد تحلو للمخاطب لعبة التورّط فيستسيغها ويستزيد. والمتكلّم قد يعلن لمخاطبه العداءَ بدءا فيعوّل على نفسه ولا ينتظر منه العون ولا الأخذ باليد.

4.1.3 قد يقوم التّخاطب على الخذلان

بإمكاننا أن نذكر أصلا آخر قد يقوم عليه التّخاطب، وهو أصل يوجد على طرف نقيض مع الأصل الذي ذكره الجرجاني والذي سمّيناه بالتّواطؤ (ومع أصل التعاون الذي ذكره Grice) ويمكن أن نطلق عليه أصل الخذلان أو سوء الظّنّ. وليس هذا الأصل بأقلّ أهمّيّة من مقابله، بل إنّه الأصل في ضروب كثيرة من الكلام وبالخصوص متى قام على المناظرة والحجاج، فمخاطبك خصمك، وخصمك أقرب إلى سوء النّيّة وسوءالظّنّ بك من حسنهما، فلا تقل بين يديه :

(1) يرضي كلينتن زوجته مرّة كلّ شهر وكذلك محاميه وكذلك فلان.

فنلاحظ أنّ معنى الكلام السّابق سيختلف بحسب حسن نيّة المخاطَب أو فساد طويّته وبحسب ما يعرفه عن المحدّث عنهم : فإذا أساء المخاطب الظّنّ وكان المحامي لوطيّا ذهب إلى أنّ كلينتن يفعل بمحاميه ما يفعله بزوجته، وإذا لم يكن المحامي لوطيّا ذهب إلى أنّ هذا الأخير يفعل بالزوجة المحدّث عنها ما يفعله بها زوجها، فإذا أحسن المخاطب الظّنّ ذهب إلى أنّ كلّ واحد من المحدّث عنهما يفعل بزوجته ما يفعله. كما نلاحظ أيضا أنّ المعنى سيكون غير ملبس إذا كان "فلان" غير معاصر للمحدّث عنهم كأن يكون لويس الرّابع عشر أو نابوليون. وقد ينقلب الخذلان أمرا مرغوبا فيه، وذلك متى كان خصمك ليس خصمك كما يحدث ذلك في الألعاب الكلاميّة.

2.3 بالنّسبة إلى الكلام المخاطب به (مكوّنات نصّ الخطاب)

1.2.3 في مستوى الجملة :اللاحق لا بدّ أن يزيد على السّابق فائدة

لا يستقيم الكلام إذا كان في الجزء الثّاني منه ما في الجزء الأوّل البتّة :

"ومن المحال قولك "أحقّ النّاس بمال أبيه ابنه"، وذلك أنّك إذا ذكرت الأبوّة فقد انطوت على البنوّة، فكأنّك إذا قلت إنّما قلت "أحقّ النّاس بمال أبيه أحقّ النّاس بمال أبيه"، فجرى ذلك مجرى قولك "زيد زيد" و"القائم القائم" ونحو ذلك ممّا ليس في الجزء الثّاني منه إلا ما في الجزء الأوّل البتّة، وليس على ذلك عقد الإخبار، لأنّه يجب أن يستفاد من الجزء الثّاني ما ليس مستفادا من الجزء الأوّل، ولذلك لم يجيزوا... "ربّ الجارية مالكها" لأنّ الجزء الأوّل مستوف لما انطوى عليه الثّاني" (الخصائص III، (336

"ولكنّ صحّة المسألة أن تقول " أحق النّاس بمال أبيه أبرّهم به وأقومهم بحقوقه" فتزيد في الثّاني ما ليس موجودا في الأوّل، فهذه طريقة استحالة المعنى، وهو باب "(الخصائص III، 338).

قال ابن جنّيّ إنّ هذه المسألة باب ولم يخصّص ونحن نرجّح أنّ كلامه محمول على إضمار الصّفة وأنّه يقصد « باب واسع أو باب عظيم »، وأجرى هذه المسألة في نطاق الجملة الواحدة وذكر أنّ الشّرط فيها أن يزيد ما تخبر به إلى ما تخبر عنه (أي المبتدأ) معنى ليس فيه، وهو ما يفضي إلى اللغو والحشو أو ما يسمّى عندهم tautologie.

2.2.3 في مستوى نصّ الخطاب :الجملة اللاحقة لا بدّ أن تزيد على الجملة السّابقة فائدة

ذكر ابن جنّيّ عددا كبيرا من الأمثلة يبدو مناقضا للأصل السّابق لأنّ المخبر به فيها جاء غير مختلف عن المخبر عنه :

"فإن قلت : فقد قال أبو النّجم : " أنا أبو النّجم وشعري شعري "،

وقال الآخر : إذا النّاس ناس والبلاد بغرّة وإذ أمّ عمّار صديق مساعف

وقال آخر : بلاد بها كنّا وكنّا نحلّها إذ النّاس ناس والبلاد بلاد

وقال الآخر: هذا رجائي وهذي مصر عامرة وأنت أنت وقد ناديت من كثب

وأنشد أبو زيد :

رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع فقلت وأنكرت الوجوه هم هم

وأمثاله كثيرة، قيل : هذا كلّه وغيره ممّا جرى مجراه محمول عندنا على معناه دون لفظه، ألا ترى أنّ معناه «وشعري متناه في الجودة على ما تعرفه وكما بلغك»، وقوله "إذا النّاس ناس" أي «إذا النّاس أحرار» و"أنت أنت" أي «وأنت المعروف بالكرم» و "هم هم" أي «هم الذين أعرفهم بالشّرّ والنّكر لم يستحيلوا ولم يتغيّروا».

فلو لا هذه الأغراض وأنّها مرادة معتزمة لم يجز شيء من ذلك لتعرّي الجزء الثّاني من زيادة الفائدة على الجزء الأوّل، وكأنّه أعيد لفظ الأول لضرب من الإدلال والثّقة بمحصول الحال " (الخصائص III، 337-338).

فقد رفع ابن جنّيّ هذا الأصل من مجال الإجراء بين المبتدإ والخبر إلى مجال العلاقات النّسقيّة بين الجمل : فاللاحق من الجمل لا بدّ أن يزيد على السّابق فائدة،

فكما قال بفساد الكلام لعدم تجدّد المعنى في مستوى الجملة الواحدة، قال به عند عدم تجدّد الفائدة بالانتقال من الجملة إلى الجملة، وإذا بنا تجاه مثال آخر من أمثلة القاعدة الواحدة تعمل العمل نفسه في مستويات مختلفة، ولم يحجب اختلاف مجال الإجراء عن أنظارهم وحدة الأصل فلم يقعوا في تفتيت القواعد وتشتيت الأصول.

وبإمكاننا أن نجعل لهذا الأصل درجة من الإطلاق بإجرائه فيما يقوم بين الجمل من علاقات المعنى وأن نجعل لباب " "ربّ الجارية مالكها" نظيرا يكون باب " أحبّ خالتي وأحبّ أخت أمّي " وذلك بنقل القضيّة من الجملة وما تقوم عليه من إخبار إلى ما يتجاوزها في مستوى نصّ الخطاب، فيكون الأصل : فساد الكلام متى لم تضف الجملة اللاحقة إلى الجملة السّابقة شيئا جديدا ومتى لم تتجدّد الفائدة، وفي هذا الأصل ما يذكّرنا ببعض ما قاله Grice بشأن أصول التّخاطب (الأصل الأوّل).

3.2.3 التّجدّد المعتدّ به هو تجدّد المعنى والفائدة والقصد دون تجدّد اللفظ

يبيّن لنا الاستقراء أنّ حالات تكرار الجملة لفظا ليس بالأمر العزيز النّادر، على أنّ كثرة هذه الصّور في الكلام لا تبطل الأصل السّابق لأنّ تكرار الجملة لفظا لا يفسد الأصل متى تجدّدت الفائدة، ولنا في التّأكيد والدّعاء والنّدبة والاستغاثة أفضل بيان للصّورة التي قدّمنا عليها هذا الأصل : فالمعتدّ به في التّجدّد هو المعنى باعتباره غرضا وقصدا وفائدة دون صيغة الكلام الملفوظ ولا المعنى باعتباره أمرا موجودا في الخارج (أي ما أصبح يسمّى مرجعا).

فالمسبّح والمبتهل والدّاعي يكرّر العبارة عشر مرّات أو ألفا دون أن يعتبر ذلك التّكرار مفسدا لأصل تجدّد الفائدة لأنّ الصيغة كلّما تكرّرت حصل منها دعاء جديد نال منه صاحبه ثوابا، وكذا الأمر بالنّسبة إلى النّادب المتفجّع أو المستغيث ففي كلّ مرّة يتلفّظ فيها بعبارة التّفجّع أو الاستغاثة يحدث تفجّعا آخر أو استغاثة أخرى فتتجدّد بذلك الفائدة.

3.3 الاستقامة والإحالة والخطأ في الكلام

أرجع سيبويه الكلام إلى تلك الأصناف الخمسة التي أصبحت تعرف عنه، وهي:

1 – الكلام المستقيم الحسن

2 – الكلام المحال وهو "أن تنقض أوّل كلامك بآخره"

3 - الكلام المستقيم الكذب

4 - الكلام المستقيم القبيح وهو " أن تضع اللفظ في غير موضعه "

5 - الكلام المحال الكذب (الكتاب I، 25).

وزاد أبو الحسن الأخفش نوعا آخر من الكلام أطلق عليه اسم الخطإ:

" ومنه الخطأ، وهو ما لا تعمد، نحو قولك "ضربني زيد" وأنت تعني "ضربت زيدا"، والخطأ ما لا تعمده. وأمّا المحال فهو ما لا يصحّ له معنى، ولا يجوز أن تقول فيه صدق ولا كذب، لأنّه ليس له معنى، ألا ترى أنّك إذا قلت "أتيتك غدا" لم يكن للكلام معنى تقول فيه صدق ولا كذب " (الكتاب I، 26، هامش 1، وانظر السّيرافي II، 89 -94 في شرح هذا الباب). ومثّل سيبويه عن كلّ نوع بأمثلة هي على التّرتيب (باستثناء المثال (6)):

(1) أتيتك أمس / سآتيك غدا

(2) أتيتك غدا / سآتيك أمس

(3) حملت الجبل / شربت ماء البحر

(4) قد زيدا رأيت / كي زيد يأتيك

(5) سوف أشرب ماء البحر أمس

(6) "ضربني زيد" وأنت تعني «ضربت زيدا»

ونحن نلاحظ أنّ تصنيف الكلام حسب هذه الأنواع يقوم على منطلقات مختلفة:

- فبعضها يرجع إلى فساد العلاقات الدّلاليّة المنطقيّة بين المكوّنات أو صلاحها،

- وبعضها يرجع إلى درجة التّطابق بين معنى صيغة الكلام والعالم الخارجيّ، وعبارتهم ليس له معنى تحمل على انعدام الخارج لا على انعدام الدّلالة مطلقا.

- وبعضها يرجع إلى درجة التّطابق بين الصّيغة التي جاء عليها الكلام والصّيغة الأصليّة النّمطيّة.

1.3.3 المحال والإحالة في الكلام

أقام سيبويه الإحالة في الكلام على قيام تناقض بين الأجزاء المكوّنة له، وهي "أن تنقض أوّل كلامك بآخره"، وهذا الأثر من فعل المتكلّم، فهو ناتج عن الوجهة التي اتّبعها في كلامه. فالإحالة والتّناقض لا يكونان في الكلام دون أن يصنعهما فيه

المتكلّم متى نظم الكلام على نحو معيّن يخرج عمّا يقوله القائل عادة. وقولك : "هذا الكلام محال " لا يعني استحالة وجوده باعتباره لفظا، وكيف يكون لفظه محالا وأنت قد أنجزته وتلفّظت به. إنّما يكون ذلك لتعذّر أن يطابق واقعا خارجا مهما كان.وما يجعل الكلام محالا راجع إلى عدم التّلاؤم بين الصّيغة التي يجعل عليها اللفظ وما يوجد في الخارج، وذلك بألاّ تكون للكلام حالة في العالم الخارجيّ يصحّ عليها وينطبق. فمفهوم المناقضة قائم أساسا على تعذّر ما يدلّ عليه الكلام في الواقع :

وعدم التّلاؤم هذا يرجع إلى أنّ الكلام على الصّيغة التي جاء عليها يجمع بين شيئين أو أشياء لا يمكن أن تجتمع في العالم الخارجيّ :

كلام محال = جمع بين أمرين (أو أكثر) لا يجتمعان في الخارج .

وبالتّالي فإنّ مردّ الإحالة في نهاية المطاف إلى المعنى وليست إلى مطلق اللفظ (انظر الجرجانيّ).

وقد ذكر أبو الحسن الأخفش أنّ " الكلام المحال ليس له معنى"، وقد استعمل النّحاة هذه الكلمة وهم يعنون بها تارة ما يرادف الدّلالة وأخرى ما يرادف الخارج، وقد استعملوها بهذا المفهوم بالخصوص في تلك السّياقات التي جاء فيها نفي للمعنى، دليلنا على هذا أنّ اللفظ مهما كان، بما هو وضع ، لا يمكن أن يتعرّى من الدّلالة، فهو يدلّ دائما، وما يتعرّى منه هو أن يوافقه خارج في العالم الحقيقيّ.

وحدّث ابن جنّي عن الإحالة في الكلام، قال : "فمن المحال أن تنقض أوّل كلامك بآخره، وذلك قولك "قمت غدا" و"سأقوم أمس" ونحو هذا " (الخصائص III، 330).

وذكر من الأمثلة ما يبطل هذا الأصل في الظّاهر ويخرج عنه، فجاء من ذلك :" فإن قلت فقد تقول "إن قمت غدا قمت معك" وتقول "لم أقم أمس" وتقول "أطال الله بقاءك" فتأتي بلفظ الماضي ومعناه الاستقبال، وقال :

ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني فمضيت ثمّت قلت : لا يعنيني"
(الخصائص III، 337-338).

وقد دفع التّناقض من هذه الأمثلة بطرق شتّى : بالاستغناء بدلالة الشّرط على المستقبل لأنّ الشّرط معلوم أنّه لا يصحّ إلاّ مع الاستقبال وبدخول 'لم' إذ لولا هي لم يجز، وبتحقيق الدّعاء والتّفاؤل به.

2.3.3 المحال والإحالة بين الجمل

ويمكن أن يرفع إجراء هذا الأصل إلى مستوى العلاقات المعنويّة بين الجمل بأن يقال : اللاحق من الجمل لا يناقض السّابق، وهو ما يوفّره أمثلة من قبيل :

(1) هو ابني وليس ابني

(2) أنا هنا ولست هنا "...

وهي أمثلة إذا حملتها على ظاهر معناها أفضى إلى فساد الكلام المنعقد بها، ولا يستقيم أمره إلاّ إذا حملت إحدى الجملتين على غير ظاهر المعنى كأن تقصد في (1) أنّه ابنك نسبا وليس ابنك سلوكا وفي (2) أنّك حاضر جثمانا غائب ذهنا.

4.3 الكذب

هو مخالفة الكلام لما يوجد في الواقع، فهو يقوم إذن على علاقة خارجيّة تربط الكلام بالواقع، والكلام الكاذب كلام لا يقابله شيء في العالم المعروف المعهود.

فالكلام المحال محال دائما لما يحمله في داخله من التناقض الداخليّ أو قل لجمعه بين ما لا يجتمع .

أمّا الكلام الكاذب فهو كاذب، وكذبه نسبيّ بالقياس إلى العالم المعهود، ويمكن أن يصبح غير كاذب متى حصل تغيير في العالم، أو قيل في عالم آخر، ولذلك يمكن أن يصحّ على نحو مّا (على المجاز مثلا في قول سيبويه "شربت ماء البحر") .

4.3 الخطأ

زاد الأخفش هذا النّوع من الكلام واعتبر هذه الزّيادة استدراكا على ما ذكر سيبويه [5] . وهو نوع نرجّح أنّه يمكن أن يعتدّ به في تصنيف أنواع الكلام في الاستعمال وقواعده دون مستوى اللغة : فأمر المخطئ فيما يقول كأمر المخطئ غير المتعمّد فيما يعدّ ويحسب من الأشياء، وأنت تقول للذي يقول لك " في شهر فيفري ثلاثون يوما" أو "سنلتقي يوم الثّلاثين من فيفري" أخطأت، لكنّك لا تتّهمه في معرفته بقواعد اللغة وأصول استعمالها، وإنّما تتّهمه في معارفه، أو في جزء منها بينها وبين المعرفة باللغة رابط واه.

---

5 - إن كان أبو الحسن الأخفش هذا هو الأخفش الذي استدرك على الخليل بن أحمد بحر المحدث ، فيمكن أن يضاف "الخطأ" إلى ما استدركه على المتقدّمين ، ويكون هذا من علامات ولوعه بالتّدارك .

خاتمة الفصل

ليست مادّة هذا الفصل من المسائل التي أفردت لها الأبواب وعقدت لها المسائل المستقلّة، ومع ذلك فإنّ حديثهم عن هذه الأصول كان في القواعد التّابعة للبناء النّظريّ الذي تصوّروه لنظام اللغة ولم تكن من المباحث العامّة التي ركّبت إليه تركيبا. وقد حدّث سيبويه عن ضرب من العلم هوما كان من وجوه التّخريج التي تقتضيها صناعة النّحو، ويمكن أن نمثّل عنه بإضمار 'أن' بعد حتى وكي، والغريب في هذا الكلام أنّ سيبويه علّل هذا الإضمار بعلم المخاطب : "وقد اكتفوا عن إظهار 'أن' بعدهما [حتى وكي] بعلم المخاطب أنّ هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل وأنّهما ليسا ممّا يعمل فيه الفعل وأنّ الفعل لا يحسن بعدهما إلاّ أن يحمل على 'أن' " (الكتاب III، 7) ، فكأنّ المخاطب النّمطيّ في نظر سيبويه انقلب نحويّا بصريّا وفي أعلى مراتب العلم بالنّحو صريحه وضمنيّه، بوسعه تقدير الحرف الذي حدّث عنه من قبيل التقدير الصّناعيّ، وهي عمليّة لا يقدر عليها إلاّ النّحاة، اللهمّ أن يحمل هذا العلم على المعاني الحاصلة منه لا على العلم بدقائق مسائل التّقدير الصّناعيّ.

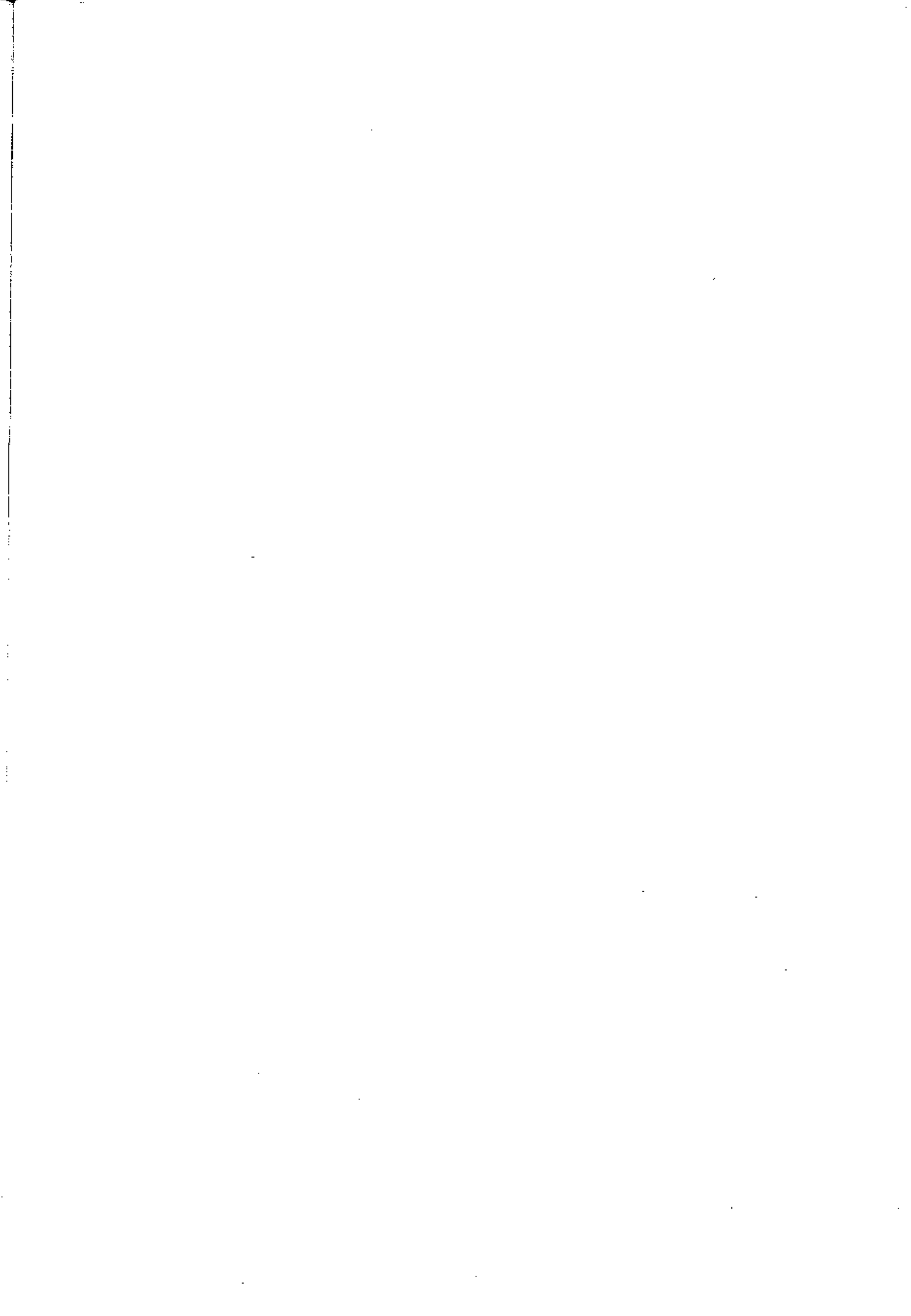
وسبق أن رأينا أنّهم يعتبرون ضمن الوضع دلالة الألفاظ ومعاني التّركيب. ويكاد يكون اعتبار هذا الضّرب من العلم ضمن شروط التّخاطب من فضول القول لكونه من البديهيات إذ لا وجه لكلام متخاطبين يجهل أحدهما لغة الآخر.

ونحن وإن كان لا يخامرنا الشّكّ في عدم دخول العلم بالتّقدير الصّناعيّ في علم المتخاطبين ضمن شروط التّخاطب ودخول العلم بما للألفاظ ووجوه التّركيب من المعاني بالوضع في علم المتخاطبين فإنّنا نرى أنّ هناك ضربا آخر من العلم لا يكون التّخاطب إلاّ به هو العلم بقواعد التّخاطب لافتقار جريان الخطاب إلى العلم بها وعدم كفاية العلم بالتّواضع .

القسم الرّابع

النحو العربي
والرّوابط الإحاليّة

الأبنية الدّلاليّة المؤسِّسة للعهد وتفسير الإبهام
وتحقيقها للدّور الرّابطيّ



القسم الرّابع

الرّوابط الإحاليّة

الأبنية الدّلاليّة المؤسّسة للعهد وتفسير الإبهام
وتحقيقها للدّور الرّابطيّ

"وكذلك صنعوا في سائر الأبواب فجعلوا لا ينظرون في الحذف والتّكرار والإظهار والإضمار والفصل والوصل ولا في نوع من أنواع الفروق والوجوه إلا نظرك فيما غيره أهمّ لك، فيما إن لم تعلمه لم يضرّك. لا جرم أنّ ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها وصدّ أوجههم عن الجهة التي هي فيها".

عبد القاهر الجرجانيّ (دلائل 5 8)

مقدّمة

تبيّنّا في القسم السّابق أنّ البنى العامليّة التّركيبيّة حقّقت في النّظريّة النّحويّة العربيّة ضبط طبيعة مكوّنات الخطاب وحقّقت ضربا معيّنا من الارتباط بينها ، كما تبيّنّا أنّ هذه المكوّنات وإن لم تكن ممّا يدخل في بنية عامليّة تركيبيّة فإنّها ناتجة عن نظريّة العمل والتّركيب وما يتّصل بها من الأصول القائمة على المعنى .

ويتأسّس هذا الضّرب من التّرابط على علاقات كلّيّة تقوم بين الجملة والجملة أو بين مجموعات من الجمل باعتبار أنّ كلّ مجموعة منها تحقّق بها غرض وغاية . وقد أشرنا إلى أنّ هذه النّتائج قلّ أن توفّرت فيما اطّلعنا عليه من النّظريّات الحديثة التي تناولت نحو النّصّ ، وذلك بسبب انطلاقها من شبه

المصادرة المتمثّلة في اعتبار النّصّ وحدة استعمال لا وحدة نظام ، فصُرفوا عن طرح الأسئلة التي تكشف عن منزلة العلاقات الجمليّة من الجهاز النّحويّ النّظريّ باستثناء ما ذكرناه عن شمول المنوال الذي وضعه هيالمسلاف للنّصّ ، وقد حصره في جانب الإجراء والحدثان processus .

وهذه الصّورة التي قدّمنا عليها التّرابط بين الجمل توهم بأنّ الواحدة منها لا تتعلّق بالأخرى إلاّ من حيث هي كلّ ، على أنّك واجد إلى جانب هذا الضّرب من التّرابط ضربا آخر لا يعتمد الوحدات الكلّيّة للخطاب إنّما يعتمد علاقات قوامها الروابط بين بعض المكوّنات الجزئيّة التي تتكوّن منها هذه المجموعات .

واعتبر الدّارسون الذين اهتمّوا بنحو النّصّ - أو بعبارة أدق بمظاهر التّرابط والانسجام بين مكوّنات النّصّ - جملة من الظّواهر محقّقة لهذا المظهر، ذكروا الإضمار وذكروا الحذف والتّعريف والإشارة ... فإذا كنت تعلم علمنا أنّ جميع هذه المباحث ليست بالأمر الغريب عن النّحاة العرب أمكن أن نتساءل عن طريقة تناولهم لها وعن مدى كشف ذلك التّناول عن الوظيفة التي رآها فيه المحدثون من تحقيق التّرابط بين الجمل المكوّنة للخطاب . ثمّ إنّ توزّع هذه المسائل على أبواب مختلفة متنوّعة مثل هذا الاختلاف والتّنوّع يدفع إلى الاعتقاد بانعدام الخيط الرّابط بينها ... فهل هي متباعدة على النّحو الذي توهم به المواضع التي جعلت لها في مصنّفات النّحو ؟

النّصّ على الصّيغ اللغويّة المحقّقة للتّرابط

اعتبرنا من هذه الصّيغ اللغويّة كلّ ما كان استعماله قائما على اعتبار المتقدّم ومقيّدا به على نحو معنويّ لا إعرابيّ عامليّ تركيبيّ ، وبذلك يخرج من هذا القسم كلّ ما كان قائما على اعتبارات عامليّة تركيبيّة فإنّها عمليات تولّد مختلف التّراكيب النّحويّة ويدخل فيه أن يكون المتقدّم هو المقتضِي والمتأخّر هو المقتضَى.

ومن المسائل التي نصّ النّحاة على توفّر هذا الشّرط فيها يمكن أن نذكر الإضمار والحذف والإشارة وبعض أنواع المعارف ومسائل أخرى ليست ممّا اشتهر بتوفّر هذه الخاصّيّة فيه ، وهي مسائل متفرّقة لا تكاد تجد خيطا جامعا بينها.

سنهتمّ في هذا القسم بهذه المباحث التي اعتبرت محقّقة لمظاهر التّرابط

في النّصّ، ومهّدنا لهذا التّناول بباب أوّل تناولنا فيه قضايا الدّلالة والمعنى والإحالة على الخارج والصّورة التي يتمّ بها ارتباط اللغة بالعالم الخارجيّ ثمّ خصصّنا سائر أبواب هذا القسم لمختلف الظّواهر والوحدات اللغويّة التي لها صلة بالأدوار الرّابطيّة بين الجمل كما حدّث عنها النّحاة العرب وهي مسائل مدارها حسب ما توصلنا إليه العهدُ والإبهام ، وقد رتّبناها بحسب صلتها بهما على النّحوَ التّالي :

- العهد ومنه :

.التّعريف بالعلميّة

.التّعريف باللاّم

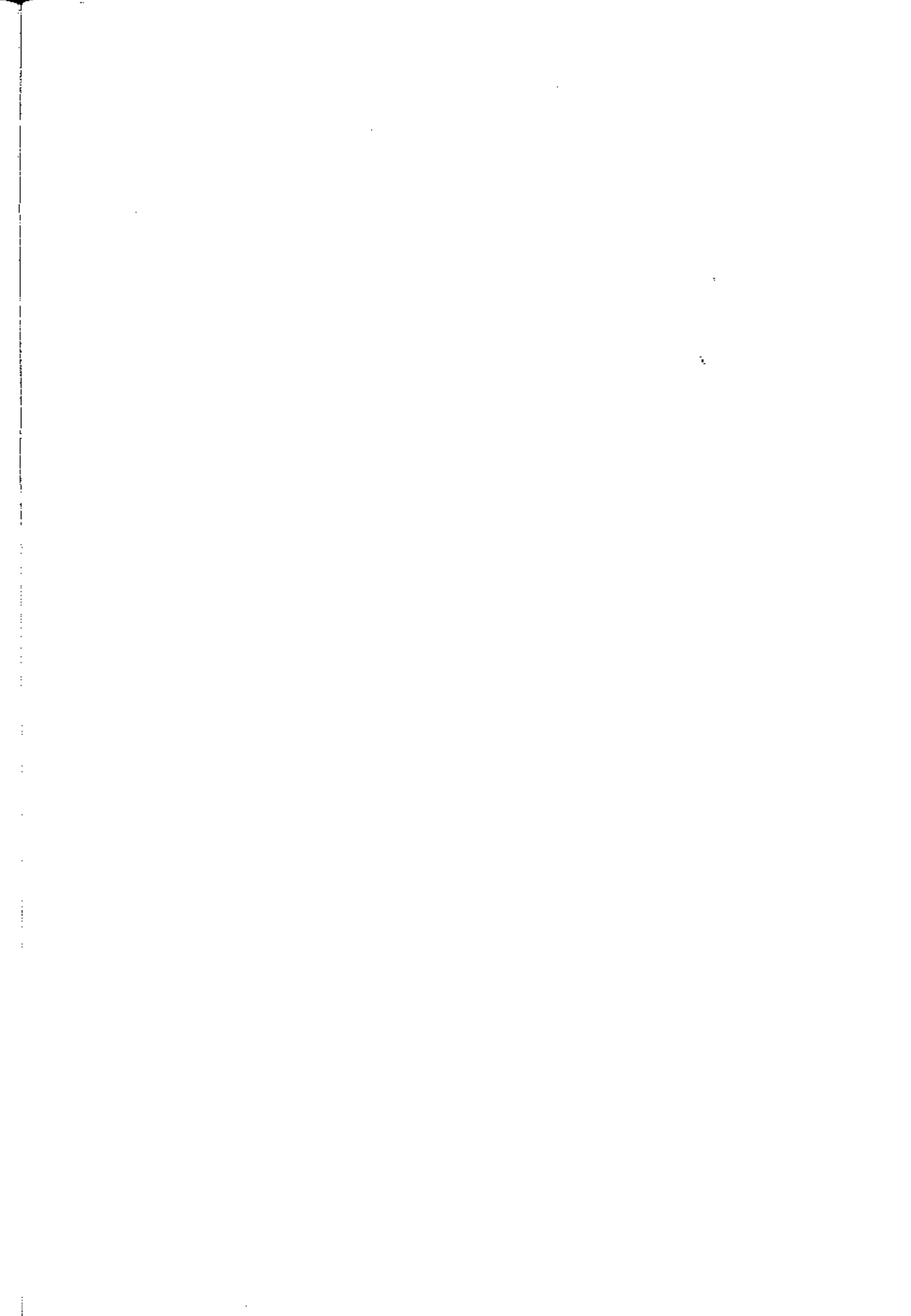
.التّعريف بالإضافة إلى أحدهما

- الإبهام ومنه :

.أسماء الإشارة

.الإضمار

وجعلنا الأبواب الأخيرة من هذا القسم لقضايا الإحالة البعديّة وعلاقة اللغة بالسّياق المقاميّ .



الباب الأوّل

الدّلالـــة والمعنـــى والإحالـــة

0. مقدّمة

نتناول في هذا الباب دراسة الظّواهر التي لها دور في الرّبط بين مكوّنات النّصّ والوحدات اللغويّة التي تجسّمها ، ويتأسّس بالخصوص على ما يقوم بينها من علاقات أساسها المعنى . وتتوزّع الوحدات اللغويّة من حيث علاقتها بهذا الدّور إلى صنفين : صنف لا تقوم قواعد استعماله بالسّابق ولا باللاّحق ، وصنف تتحكّم في استعماله علاقته بالسّابق أواللاّحق .

ويتأسّس هذا الاختلاف بين الوحدات من حيث اقتضاؤها لغيرها سابقا أو لاحقا أو من حيث عدم اقتضائها له على اختلاف طبيعة الدّور الدّلاليّ باختلاف أصناف الوحدات اللغويّة وعلى الصّور التي يؤدّي به كلّ صنف هذا الدّور ، لذلك رأينا أن نستهلّ القسم الرابع من عملنا بباب أوّل مقسّم إلى ثلاثة فصول نتناول فيها المنوال الذي وضعه النّحاة العرب للدّلالة والمعنى والذي عالجوا من خلاله قيام الوحدات اللغويّة بدورها الدّلاليّ الإحاليّ مقارنين بينه وبين المنوالات الدّلاليّة الغالبة على الدّراسات اللسانيّة ، وسنعقد بعد هذا الباب أبوابا أخرى لأهمّ أصناف الوحدات والظّواهر اللغويّة التي تتأسّس عليها الظّاهرة الرّابطيّة .

الفصل الأول

الدّلالة والمعنى والإحالة
في بعض النّظريات اللسانيّة الحديثة
علاقة اللغة بالكون (الخارج)

0. مفهوم الإحالة من منظور علم الدّلالة

إنّ الاهتمام بالتّجريد واعتبار اللغة شكلا لا مادّة لم يصرف المنظّرين عن التّساؤل عن علاقة اللغة بالكون ، فلم يكن التّفاوت في إقامة الحدّ الفاصل بينهما يعني نفي كلّ علاقة للغة بالواقع الخارجيّ إنّما كان الاختلاف في طبيعة تمثّلهم لتلك العلاقة وفي الصّورة التي تنشأ عليها وفي أثر إحداهما في الأخرى .

ويمكن أن يبحث عن أساس هذه العلاقة في المفاهيم القائمة على الدّور العلائميّ للألفاظ ومنها ما يعبّر عنها بالمدلول والدّلالة والمعنى والمرجع والخارج ، وهي عبارات بعضها يوافق مفاهيم واضحة المعالم وبعضها بدا لنا على درجات متفاوتة من الوضوح ، لذلك لم نبدأ هذا الحديث بتحديد هذه المصطلحات وسيكون غرضنا من عقد هذا الباب بيان الحدود الفاصلة بينها .

1. مقوّمات الدّلالة عند بعض فلاسفة اللغة وعلماء الدّلالة واللغويين

1.1 عند Frege

لم يول Frege الجانب اللفظيّ في الوحدات اللغويّة كبير عناية بل انصبّ اهتمامه على الجانب الدّلاليّ منها وميّز فيه بين ثلاثة مقوّمات للعمليّة الدّلاليّة هي:

- Verzeichnung أي "التّمثّل الخاصّ" وهو أمر ذاتيّ خالص ،
- Sinn (sens) أي "الدّلالة" وهي أمر موضوعيّ مشترك بين مختلف الأذهان ويمكن أن يدركه عدد كبير من الملاحظين ،

- Bedeutung (signification) وهو ما تشير إليه dénote الوحدة اللغويّة،
والملاحظ في هذا الحديث عن العمليّة الدّلاليّة أنّ هذا المفكّر لم ينزّل الوحدة اللغويّة من حيث الجانب اللفظي في المنوال الدّلاليّ، كما أنّه ميّز بين أمرين يمكن أن يعتبرا من الدّلالة مقابل أمر أخر هو متّصل بها دون أن يكون منها وهو ما أصبح يسمّى المرجع و"الخارج". فالخارج هو الشيء الذي تتحدث عنه بواسطة عبارة لغوية، وهو بالتالي أمر غير لغوي extra-linguistique (La pragmatique، 24). وعلاقة اللغة بالخارج هي علاقة إحالة أو إشارة وليست علاقة دلالة (connotation ≠ dénotation).

2.1 عند سوسير

حدّث سوسير عن مكوّني الدّليل اللغويّ حديثا تقابليًا خلافيًا لا منزلة فيه للخارج باعتبار قيام كلّ من الدّال والمدلول على قيم خلافيّة، لكنّه في المواضع التي حدّث فيها عن الدّليل اللغويّ باعتباره كلاً إيجابيًا أشار إلى الدّليل باعتباره شيئا يحيل على خارج ويقابله، لكنّ اعتبار سوسير اللغة نظاما واعتباره النّظام شكلا لا مادّة حرم الخارج من كلّ منزلة في نظريّته وزهّد في فحص الصّور التي تتّصل عليها اللغة بالواقع. فلئن لم ينف سوسير قيام هذه الثنائيّة فإنّه اعتبر أنّ ما يتعلّق بالخارج ليس من ميدان اللغة إذ أنّ الأشياء في الخارج ليست منها.

دليل = [دالّ] + [مدلول] ‖ خارج / مرجع

3.1 عند هيالمسلاف

انطلق هيالمسلاف من تمييز سوسير بين الشّكل والمادّة ومن إشاراته إلى أنّ المادّة الصّوتيّة والمعنويّة قبل أن يعمل فيها نظام اللغة مادّة غير مشكّلة، وأجرى تمييزا بين المادّة قبل تشكّلها وبعده في أشكال لغويّة وبين الشكل باعتباره مجرّدا من كلّ مظهر مادّيّ، وطبّق هذا التّمييز في مجالي العبارة والمحتوى على حدّ سواء على النّحو التّالي :

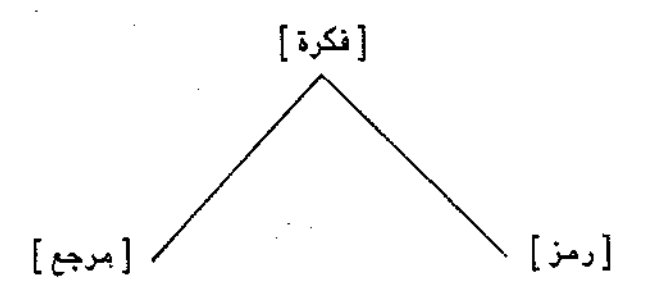
مجال العبارة expression	matière	مادّة خام غير مشكّلة
	substance	مادّة مشكّلة
	forme	شكل

مجال المحتوى contenu	forme	شكل
	substance	مادّة مشكّلة
	matière	مادّة خام غير مشكّلة

وهذا المنوال وإن كان يوسّع مكانا للمادّة في مستوى المضمون فيجعلها مناسبة للمرجع والخارج فإنّه لا يعتبر فيها أيّ فعل للغة لأنّها مادّة لم تعمل اللغة فيها بعد ، فإذا حصل ذلك انتقلت من المادّة الخام إلى الوحدات اللغويّة المتشكّلة باعتبارها شكلا متجسّما في مادّة مضمونيّة لكنّها ليست من قبيل الشّيء أي ليست المرجع الموجود في الخارج ، وبالتّالي فإنّ هذا المنوال لا يوسّع مكانا للأشياء والمسمّيات باعتبار أنّك تجد فيه المادّة المضمونيّة الخام ثمّ الوحدات المضمونيّة وقد تشكّلت باللغة ثمّ الشكل اللغويّ الصّرف ، أمّا ما أشار إليه سوسير من إحالة الدّليل على الخارج فإنّه ضاع من منوال هيالمسلاف أو قل بعبارة أدقّ إنّه عمد إلى تغييبه عمدا باعتباره "خارجا" عن النّظام .

4.1 ثالوث Ogden و Richards

وضع Ogden و Richards ثالوثا أصبح يعرف بنسبته إليهما ، وهو يتكوّن من : رمز و فكرة (أي إحالة) ومرجع ، وهي على التّرتيب symbole و pensée (= référence) و référent (Genot 1984 ، 63) .



5.1 الدّلالة حسب Granger

تعتبر الدّلالة signification حسب Granger 1971 تجربة بمقتضاها يُحيل أمر معيش vécu على أمر معيش آخر (Genot 1984 ، 62) ويكون المعيش الأوّل متى تعلّق الأمر بالدّلالة اللغويّة عبارة لغويّة أي الجانب المادّيّ من الدّال في حين يكون الثّاني قسما معنويّا وعنصرا إحاليّا ، وهو ما يمكن إن نقرّبه بالرّسم التّالي :

[معيش 1] ـــ يحيل علىـــ> [معيش 2]

مادّة الدّال   قسم معنوي /عنصر إحالي

ومثل هذا الشّكل لا بدّ أنه يذكّرنا بالعلاقة التي ارتآها العرب بين اللفظ والمعنى، فإذا ذكرت ما ورد عند التّهانويّ (انظر ص 965 من عملنا) من قيام الدّلالة على اقتضاء العلم بالشّيء العلم بآخر (شيء 1 يلزم العلم به العلم بشيء 2) وما يمكن أن يصيب هذه العلاقة من علاقة اللزوم بين الشّيئين 1 و 2 إلى علاقة اقتضائهما لشيء 3 تبيّنت الصّلة بين المنطلقين وفضل أحدهما على الآخر .

ويمكن أن نلخّص مختلف مقوّمات الدّلالة التي تقدّم عرضها في الجدول التّالي:

	Frege	Ogd.-Ric	Granger	Saussure	Hjelmslev
مجال اللفظ		رمز	مادة الدّال	الدّال	matière مادّة خام مادّةمشكّلة .Sub شكل
يحيل على					
مجال المحتوى	sinn Verzeichnung Bedeutung	فكرة مرجع	قسم معنويّ عنصر مرجعيّ	المدلول المرجع	شكل مادّة مشكّلة Sub مادّة خام mat

ونتبيّن أنّ الجامع بين هذه الاعتبارات كون الخارج عند Frege و Saussure وOgden وRichards وGranger فزدا وحقيقة غير لغويّة وكونه عند هيالمسلاف غائبا أو قل مغيّبا .

فليس الفصل بين المعنى والخارج مما انفرد به Frege فأنت تجده مثلا عند Saussure ولكن ما انفرد به هو اعتبار اللغة بالضرورة متصلة بهذا الخارج وإن كان خارجا عنها ، لكنّ غلبة التّأثير في الدّراسات اللسانيّة لم تكن فيما يبدو لتصوّر Frege إنّما كانت للتّصوّر الذي يفصل بين اللغة والخارج ، وهو فصل بلغ ذروته مع هيالمسلاف عندما أقام الفصل بين المادّة والمادّة المشكّلة والشّكل أي على التّرتيب matière و substance و forme في ميدان العبارة وفي ميدان المضمون (هيالمسلاف 1943 الفصل 13) ، فتبع ذلك تجافي الدّارسين عن علاقة اللغة بالخارج لشغفهم بالفيضيّة immanence وتعلقهم بالنظام الداخلي للغة واعتباره أمرا قائما بذاته .

فالاعتبار الأوّل لم يفصل بين اللغة والواقع ، وأمّا الاعتبار الثّاني فإنّه بحكم إقصاء اللفظ المتحقّق من موضوع الدّراسة اللسانيّة يبقى شكلا ليس فيه محلّ لكلّ ما يتعلّق بالتّحقّق ، وقد نبّه صاحبه إلى مغبّة الخلط بين المدلول باعتباره متصوّرا ذهنيّا وما يوافقه في الخارج ، وقد صار هذا التّنبيه مطيّة لقطع المؤسّسة اللغويّة عن العالم الخارجيّ قطعا تامّا . وأمّا الاعتبار الثّالث فإنّه على النّحو المقدّم أعلاه يعتبر الأفكار والمرجع أمرين مجتمعين في الرّمز وحاضرين فيه على قدم المساواة في كلّ آن . وهو أمر قائم على عدم اعتبار الفرق بين الدّليل منعزلا والدّليل متحقّقا.

وقد سادت هذه التّصوّرات وانتشرت بين المهتمّين باللغة وأصبحت فيها من الثّوابت ، وعلى الرّغم ممّا لاحظه بعضهم من إفضائها إلى عدم الملاءمة متى تعلّق الأمر بتناول الكلام المنجز المتحقّق ، وبالخصوص عند دراسة نشأة المعنى وتأويل النّصوص ، فإنّهم تجنّبوا نقض هذا البناء والخروج عنه ، فعمدوا إلى استعارة نماذج من علوم أخرى (كعلم الكيمياء في نموذج Rastier الذي أقامه على مفهوم التّكافؤ isotopie) .

وقد غلب على هذا التّناول النّظر في الوحدات اللغويّة الدّالة منعزلة ، وأفضت

إلى تقسيم ثلاثيّ للمجالات التي تجري فيها الظّاهرة اللغويّة ، أولّها مجال اللفظ أو العبارة أو الدّال ، والثّاني مجال الدّلالة أو المتصوّر أو المدلول أو المعنى ، والثّالث مجال العالم الخارجيّ أو المرجع أو الخارج ، ويتّفق المجالان الأوّلان في كون موطنهما الذّهن [1]، أمّا الثّالث فموطنه العالم الخارجيّ .

ولئن كان هذا المنطلق منسجما لا يثير إشكالا في جملته فإنّك متى عرضت عليه سائر الوحدات اللغويّة لاحظت ظهور ألوان من الفوارق في انطباقه عليها : فإذا كان لاسم الذّات دالّ ومدلول وخارج فإنّ الأمر ليس على نفس الدّرجة من البداهة بالنّسبة إلى الاسم العلم ، وكذا الشّأن بالنّسبة إلى بعض الوحدات اللغويّة التي تصنّف ضمن ما أصبح يعرف بالوحدات النّحويّة . على أنّ الجامع بين مختلف الحالات في هذا التّصوّر يقوم على القول بوجود علاقة أحاديّة بين وحدات اللغة والعالم الخارجيّ تنبني على ضرب من التّناسب ، حيث يكون لكلّ وحدة لغويّة مقابل في العالم الخارجيّ يمكن أن نشير إليه بالرّسم التّالي :

وحدة 1	وحدة 2	وحدة 3	وحدة ع
دال 1 معنى 1	دال 2 معنى 2	دال 3 معنى 3	دال ع معنى ع
خارج 1	خارج 2	خارج 3	خارج ع

فإذا كانت الإحالة "قدرة" الوحدة اللّغويّة على أن ترجع المتخاطبين (المتكلّم والمخاطب) إلى شيء موجود في الواقع هو ما سمّاه المحدثون "مرجعا" وسمّاه علماء المعنى في الدّراسات اللغويّة القديمة "خارجا" فإنّ كلّ وحدة لغويّة تتوفّر على الجوانب التّالية :

- صيغتها اللفظيّة .
- دلالتها أو معناها .

1 - هذا إذا غضضت الطّرف عن تجلّي العبارة في اللفظ وغلّبت اعتبار سوسير الدال صورة ذهنيّة.

- مرجعها أو خارجها .

والخارج référent هو : الجزء من العالم الذى تحيل عليه الإشارات أي الوحدات الإشاريّة باعتبارها علامات. والملاحظ أنّ هذه الإشارات جزء من العالم وأنّ عمليّة التّواصل قد تحيل على عمليّة تواصل أخرى تكون خارجها ومرجعها (34 ، Genot 1984) .

6.1 الدّلالة والمعنى

للدّلالة وجهان :

- الوجه الأوّل : signifié / intension وهو أمر حاصل قبل التّحقّق أو بصرف النّظر عنه

- الوجه الثّاني : référent / extension وهو أمر لا يكون إلاّ بالتّحقّق .

وواضح أنّ النّصّ باعتباره تحقّقا وإجراء سيكون ذا إحالة أو قل إنّ دلالته ستكون من القبيل الثّاني .

ولا يعني ما قدّمنا أنّ هذه الوجوه تتوفّر في جميع الوحدات اللغويّة على نفس الصّورة ، بل إنّها تتلوّن بحسب طبائع الوحدات اللغويّة : فقد ذهب الدّارسون إلى نفي توفّر بعض هذه الوجوه من بعض هذه الوحدات ، فلئن وجدت في كلمة من قبيل "ناقة" هذه الوجوه الثلاثة فإنّك لست واجدا منها الدّلالة في مثل قولك "زيد" لكون هذه اللفظة اسما علما والاسم العلم يحيل ولا يدلّ ، وبالتّالي فإنّ فيه إحالة وليس فيه دلالة ، كما أنّك لست واجدها في مثل قولك "أنا" أو "الآن" أو "هنا" لأنّ هذه المفردات أيضا تحيل ولا تدلّ ، لكنّ صورة حدوث الإحالة فيها مختلفة عن صورة حدوثها في الأسماء الأعلام ، فهي في الأولى حادثة عن عمليّة التّخاطب ولا يمكن أن تتمّ خارجها ، أمّا في الثّانية فإنّ مرجع الاسم العلم "زيد" سابق للخطاب ومستقلّ عن إجرائه ، فزيد هو زيد سواء تحدّثت عنه أم لم تتحدّث .

فإذا عطفت على ضرب آخر من المفردات وجدت أنّ هذه الوجوه تتوفّر فيه على نحو مختلف عن النّحوين السّابقين : خذ لك مثلا الكلمة "هو" فهي في نظرهم مفردة ليس لها دلالة وليس لها إحالة ، إنّما يأتيها ذلك ممّا هو سابق لها أو ممّا هو بين يديها.

ويمكن جمع هذه الصّور الثلاث في الجدول التّالي :

	الأمثلة	نوع الخارج	المصطلح	الدّلالة	الخارج/المرجع
الصّورة 1	ناقة	غير تخاطبي	وحدة إشاريّة	+	+
الصّورة 2	زيد	غير تخاطبي	وحدة إشاريّة	-	+
	أنا / هنا	تخاطبي	وحدة إشاريّة	-	+
الصّورة 3	هـو	تخاطبي	وحدة إحاليّة	-	-

ويمكن أن نخلص ممّا تقدّم إلى أنّ النموذج السّابق موضوع أساسا لتناول الوحدات اللغويّة منعزلة قبل تركّبها إلى أخواتها ، وبالتّالي فإنّ قيمته تكون في نطاق الالتزام باعتبار هذه الوحدات خارج الاستعمال ، فإذا تجاوزناها كانت سلامةالنتائج غير مضمونة .

2. انفجار النموذج الإحاليّ

نرجّح أنّ هذا الانفجار حدث نتيجة مراجعة العلاقة المتصوّرة بين اللغة والكون من ناحية وتجاوز النّظر في الوحدات اللغويّة المنعزلة ، إلى النّظر فيها منجزة مجراة في السّياق من ناحية أخرى.

1.2 اللغة والكون

ذهب بنفينيست ، بعد أنْ أشار إلى أنّ مبحث العلاقة بين اللغة والفكر مبحث فلسفيّ، إلى أنّنا "نتصوّر الكون وندركه وقد عملت فيه اللغة وشكّلته" (Problèmes... I, 6) ، وإلى أنّ موقف الدّارس اللغوي يتمثّل في القول بأنّه " لا فكر دون اللغة" و أنّ "معرفتنا بالعالم تتحدّد بالعبارة التي تتبدّى فيها : فاللغة تنقل الواقع لكن بإخضاعه إلى نظامها الخّاصّ "فهو "المنطق" logos نطقا وفكرا معا ، كما تصوّره الفلاسفة اليونانيون وصوّروه .

ومن الصّعب أن ينازع المرء فيما ذهب إليه بنفينيست ، وما كنّا لننازعه طرفا من أطراف القضيّة التي أثارها لو أنّه تركها برمّتها إلى الفلاسفة ، لكنّه ألزم اللغويّ بموقف يتمثّل في اعتبار أنّ إدراك العالم يتمّ بإخضاعه [أي إخضاع العالم] إلى نظام اللغة ، فأطلق العنان للغة وجعل علاقتها بالعالم في اتجاه أحاديّ معتبرا

الأولى مؤثّرة والثاني متأثرا . ولئن صحّ أنّ الفكر رهين اللغة ، وأنّ إدراكنا للكون خاضع للغة التي بها نعبّر عن ذلك الإدراك ، فإنّنا نعتقد ، إلى ذلك ، أن اللغة لم توضع جزافا ، بل إنّها وضعت لتناسب العالم ، وأن البحث عن أثر اللغة في صورة إدراكنا للعالم ليس بأكبر شأنا ولا أعظم أهمّية من البحث عن أثر العالم في توجيه النّظام اللغويّ وجهة أو وجهات معيّنة دون أخرى . وبالتّالي فإنّنا إلى اعتبار العلاقة بين اللغة والكون علاقة ثنائيّة الاتّجاه أميل من اعتبارها علاقة أحاديّة تجعل أبنية اللغة سابقة للعالم أو مستقلّة عنه ، يصبّ فيها كما يصبّ الماء السّائل في الإناء فيكون له شكله ؛ فلئن صحّ أنّ السّائل يكون له شكل الإناء الذي يحتويه فإنّ الإناء لا يُقدّ إلاّ على نحو مناسب للسائل ، ولو أنّك رمت أن تصنع إناء لا تراعي في صنعه طبيعة ما ستجعله فيه فتصبّ الماء مثلا في إناء محدّب مقبّب بدل أن تجعله في إناء مقعّر لرمت أمرا مستحيلا ، ولكنت مثار شفقة أو سخرية .

ذكرنا هذا لأنّنا لاحظنا في مناسبات عديدة أن لـ "طبيعة العالم وخصائص الأشياء فيه " دورا في توجيه الأبنية اللغوية إلى الإمكان والجودة والحسن متى كانت مقتضيات العالم مناسبة لخصائص البناء اللغويّ أو إلى الاستحالة والفساد والقبح متى كانت مقتضيات العالم غير مناسبة لها [2]. فلئن كانت اللغة فاعلة في العالم فعلها ، فإنّ ذلك لا يكون إلاّ وقد فعل فيها العالم بدوره . ولمّا كانت القضيّة غير قائمة على التّرتّب في الزمان حسن الحديث عن التّعالق والتّعامل بين اللغة والعالم بدل الحديث عن فعل الأولى في الثّاني في اتّجاه واحد .

---

2 – تلاحظ ذلك في مستويات عديدة منذ صياغة المقطع وتوسيع الجذر واشتقاق الصّيغ وتعليق حروف الجرّ وتصريف وجوه الإضافة إلى مختلف المعاني .

خاتمة الفصل

لا إحالة للوحدات اللغويّة المنعزلة غير الواردة في صيغة كلّيّة ولا للوحدات اللغويّة في الصّيغة النّمطيّة .

نعني بالوحدات اللغويّة غير الواردة في صيغة كلّيّة الكلمات متى لم تركّب إلى غيرها في أقوال تامّة ، ونعني بالصّيغ النّمطيّة تلك الأقوال التي يضعها النّحاة للتّمثيل بها عن مختلف المسائل اللغويّة مثل "ضرب زيد عمرا " وما جرى مجراها حيث نلاحظ أنّه لا ضارب فيها ولا مضروب .

ومما يسترعي الانتباه ويثير الاستغراب هو أن الدارسين وجدوا في تحديد الخارج من الصعوبة والعناء ما يثير شفقة المستعمل عليهم ، لأن المستعمل لا يجد من تلك المشقة الكثير ولا القليل . وسبب ذلك في نظرنا هو أن الدارسين حاولوا القبض على الخارج وقد فرّطوا قصدا وتعمّدا في ما لا يتحدد الخارج إلا به وهو الإجراء في السياق . أما المستعمل فهو بالضرورة والطبع متمكن منه ، والخارج يعرض عليه نفسه ويكفيه أن يفتح عينيه ويعمل ذهنه فيما عهده ليدركه .

وقد لاحظ الدّارسون أنّ الوحدات اللغويّة لا ترتبط بالخارج على نفس الصّورة ، فمنها ما يتّصل بالخارج اتّصالا مباشرا دون وساطة أمر آخر ، ومنها ما لا يتمّ له ذلك إلاّ بواسطة فلا يتمّ ارتباطه به إلاّ بها . ثمّ ذهبوا إلى التمييز في الضّرب الأوّل بين ما تكون الإشارة به إلى شيء في الواقع مستقلّ عن عمليّة التّخاطب وما تكون الإشارة به إلى شيء في الواقع لا يكون إلاّ باعتبار عمليّة التّخاطب .

وكان أن أطلق على الضّرب الأوّل من العناصر اسم العناصر الإشاريّة déictiques، وعلى الضّرب الثّاني اسم العناصر الإحاليّة référenciels . فإذا بوحدة النّموذج الإحاليّ كما يمكن أن نستخلصه من Frege أو Saussure يتصدّع فلا يتّسع لمثل هذا التّمييز . ويمكن أن يحمل هذا التّصدّع على إصلاح النّموذج بتعديله وتدقيقه ، لكنّ الجمع بين استعمال المصطلح référence للدّلالة على الظّاهرة العامّة تارة وعلى الظّاهرة الخاصّة أخرى قد أحدث في الأذهان من الاضطراب والتّناقض ما لا يقدّر وما لا يقدر عليه الذّهن ، من ذلك ما نلاحظه من اشتراك معنويّ في

العبارات المركّبة من هذه المصطلحات كاستعمالهم لمصطلح الإحالة بالمعنى العامّ وهم يقصدون بها مناسبة العنصر اللغويّ لشيء في الخارج هو مرجعه واستعمالهم لنفس المصطلح مقابلا للإشارة - وهم يقصدون به إشارة الأسماء إلى مسمّياتها لا ذلك الصّنف من الكلمات الذي يسمّى اسم الإشارة من قبيل 'هذا' و'تلك' - فيكون التّمييز بين العناصر الإشاريّة وهي التي تحيل مباشرة على الأشياء في الخارج والعناصر الإحاليّة وهي التي لا تحيل مباشرة على شيء في الخارج إنّما تحيل على عنصر إشاريّ متقدّم عليها أو متأخّر عنها تتمّ به الإحالة على الشّيء في الخارج . فإن وجد القارئ في كلامنا هذا بعض الغموض فإنّه يمكن أن يعتبر شاهدا ودليلا على ما قصدنا الحديث عنه من اللبس في هذه المصطلحات ، وسنتبيّن لاحقا ما يناسب ظاهرة الإشارة والإحالة في المنوال النّحويّ العربيّ .

الفصل الثّاني

الدّلالة والمعنى والإحالة. نظير الإحالة في النّظريّة النّحويّة العربيّة

لئن كنّا لا نجد في النّحو العربيّ مقابلا مباشرا لمفهوم الإحالة ولا بناء مطابقا للبناء الذي لها في النّظريات اللسانيّة الحديثة ، فإنّ هذا لا يقوم دليلا على خلوّ النّحو العربيّ ممّا يوافق هذا المبحث ، بل أقصى ما يدلّ عليه هو أنّهم ولجوه من أبواب خاصّة بهم ولم يلجوه من الباب الذي ولجه منه المحدثون .

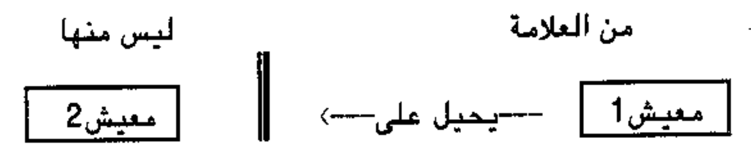
فقد رأينا أنّ قضيّة الإحالة تقوم على علاقة الألفاظ بالدّلالة على المعاني ثمّ على علاقتهما معا بالعالم الخارجيّ ، فإذا أنت طرحت القضيّة طرحا طبيعيّا وظيفيّا من حيث حقيقتها ومن حيث الدّور الذي لها في الظّاهرة اللغويّة وذكرت أنّ الجهاز النّحويّ العربيّ وضع للتّخاطب حدثا ونتيجة ولم يوضع لنوع خاصّ من النّصوص المكتوبة أو الأدبيّة وتجاوزت خصوصيّة الجهاز الاصطلاحيّ الذي أصبح يطلق عليها والقضايا الفلسفيّة اللغويّة التي أسّسه عليها المناطقة وفلاسفة اللغة ، إذا تجاوزت كلّ هذا لاحظت أنّ ما يبدو من سكوت النّحو العربي عن قضايا الإحالة قد ينقلب ثراء وبيانا .

1.1 الدّلالة علم بشيء يحصل منه علم بشيء آخر

عرّف التّهانويّ الدّلالة بقوله : "هي على ما اصطلح عليه أهل الميزان والأصول والعربيّة والمناظرة **أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر**" (كشّاف II، 486) وشرح في الصّفحة الموالية لزوم العلم بحصوله (كشّاف II، 486) فالشّيء يدلّ على شيء آخر متى حصّلت من العلم بالأوّل علما بالثّاني .

وبدا لنا حديث التّهانويّ عن الدّلالة قريبا من حديث Granger (1971) عنها

فقد ذكرنا (ص 957) أنّه اعتبر أنّ الدّلالة من حيث هي تجربة يمكن أن توصف بكونها إحالة معيش 1 على معيش 2 ، فالدّلالة تكون كلّما عاد بك معيش (ملموس أو مجرّد ، بسيط أو مركّب) إلى معيش آخر (عن Genot 1984، 62) ، وتكون العلامة اللغويّة هي المعيش الأوّل مع إحالته على الثّاني دون أن يكون المعيش الثّاني منها :



وما اعتبره Granger إحالة يوافق عند التّهانوي علاقة تقوم على لزوم العلم ، ولزوم العلم كما ذكرنا هو حصوله ، ولهذا اللزوم علاقة حميمة بسلطان الوضع الذي ينقلب بالتّواطؤ تواضعا (وهو تصوّر مغرق في القدم) .

2.1 قدرة هذا المنوال على استيعاب السّياق المقاميّ

إنّ إقامة منوال الدّلالة على علاقة اللزوم بين شيئين أحدهما لغويّ والآخر غير لغويّ تمكّننا من أن نلج باب التّوفيق بين الصّيغ اللغويّة والسّياق المقاميّ على النّحو التّالي :

إذا اعتبرت الوحدات اللغويّة شيئا يلزم العلم به العلم بشيء آخر غير لغويّ أمكن أن ترى في ما يوفّره السّياق المقاميّ المادّيّ شيئا لا يلزم العلم به العلم بشيء آخر إنّما يتمّ العلم به مباشرة بواسطة وقوعه تحت ما تدركه الحواسّ لينتقل إدراكا ذهنيّا ، وبالتّالي فإنّ عمليّة الإدراك في هذه الحالة لا تتمّ بوساطة الدّلائل اللغويّة عليها إنّما تتمّ بدلالة الشّيء على نفسه دون وساطة فينتقل إلى الإدراك ، وإذا بالمدركات نوعان : نوع يكون بواسطة (بدلالة الأشياء اللغويّة عليه) ونوع يكون دون واسطة (بدلالة الشّيء ذاته على نفسه) ، ويسوّي الذّهن بين النّوعين بتحويلهما إلى صورة ذهنيّة عقليّة نفسيّة (لم نصدر في هذه العبارات عمّا أصبح شائعا في الدّراسات الحديثة إنّما صدرنا عمّا استعمله التّهانوي في الكشّاف عند حديثه عن الذّهن مقابل الخارج II، 517 وعند حديثه عن المعنى III، 1084) . فالعمليّة الدّلاليّة برمّتها تتنزّل في عمليّة العلم والإدراك وهي عمليّة تتمّ إمّا مباشرة وإمّا بوساطة شيء ، وهذا الشّيء بدوره قد يكون لغويّا وقد يكون غير لغويّ .

3.1 أنواع الدّلالة

ذكر التّهانويّ لأنواع الدّلالة التقسيم التّالي :

"الدّلالة تنقسم أوّلا إلى اللفظيّة وغير اللفظيّة ، لأنّ الدّالّ إن كان لفظا فالدّلالة لفظيّة وإن كان غير اللفظ فالدّلالة غير لفظيّة ، وكلّ واحدة من اللفظيّة وغير اللفظيّة تنقسم إلى عقليّة وطبيعيّة ووضعيّة ... ويمكن تقسيم الدّلالة أوّلا إلى الطبيعيّة والعقليّة والوضعيّة ثمّ يقسّم كلّ منها إلى اللفظيّة وغير اللفظيّة (كشّاف II، 487) .

ويمكن أن نلخّص محصّل الحديث السّابق عن الدّلالة في النّقاط التّالية :

– بين الشّيء الدّال والشّيء المدلول علاقة لزوم ،

– الشّيء الدّالّ يكون لفظيًا أي لغويًا فتكون الدّلالة لفظيّة لغويّة ويكون غير لفظيّ فتكون الدّلالة غير لفظيّة أي غير لغويّة .

– علاقة اللزوم تكون بالوضع أو بالعقل أو بالطّبع ،

1.2 بعد "غير لغويّ" extra-linguistique لكونه لغوياً صرفا : الاسم ليس المسمّى

عقد ابن جنّيّ في سياق الاستدلال على فساد قول من ذهب إلى أنّ الاسم هو المسمّى فصلا للحديث عن إضافة الاسم إلى المسمّى والمسمّى إلى الاسم ، فقد تستعمل الاسم وأنت تقصد به الاسم دون المسمّى لكنّك قد تستعمله وأنت تقصد المسمّى ، فأمّا الأوّل فيكون في مثل قولك " ما هجاء سيف" فـ"سيف" هنا اسم لا مسمّى أي ما هجاء هذه الأصوات المقطّعة وتقول "ضربت بالسّيف" فالسّيف هنا جوهر الحديد هذا الذي يضرب به ، **فقد يكون الشّيء الواحد على وجه اسما وعلى آخر مسمّى** وإنّما يخلص هذا من هذا موقعه والغرض منه " (الخصائص III، 31) .

فالاسم قد يقصد به مسمّاه وقد يقصد به الاسم ذاته ، ولئن كان هذا الأمر ممّا يكثر على ألسنة اللغويين فإنّه قد يجري أيضا على ألسنة المستعملين كما تدلّ على ذلك الشّواهد التي أوردها ابن جنّيّ في هذا الفصل .

2.2 بعد غير لغويّ لعدم اعتماده على اللفظ

وهو ما اتّصل بالدّلالة غير اللغويّة وهي تعتمد ظواهر قائمة بذاتها وغير مقترن باللفظ كما في الهيئة والنّصبة والإشارة الحسّيّة ، وهي موضوع طرق البيان القائمة على غير الكلام ، وهو يعتبر فرعا من فروع العلائميّة sémiotique. وقد تقترن مقوّمات الدّلالة غير اللغويّة هذه باللغة فتلتحم باللفظ وتقترن به ، فتحدث عن اقترانهما وجوه من الدّلالة تتوزّع فيها الأدوار بين خالص الكلام ومقوّمات السّياق المادّي فيكون الحذف متى أغنى السّياق عن ذكر اللفظ ويكون الإظهار والذّكر متى لم يغن عنه ويكون التّأكيد والإطناب متى جمع المتكلّم بين شهادة الحال والذّكر والإظهار، وهي وجوه من الكلام سبق أن تعرّضنا إلى بعضها في مبحث التأكيد وسنعود إلى بعضها بمناسبة الحديث عن الحذف والإضمار .

3.2 التّواضع والتّواطؤ ضامن اللزوم بين اللفظ الدّالّ والمدلول

للإنسان في اللغة دوران : دور فرديّ هو دوره فيها باعتباره مستعملا ودور جماعيّ باعتباره واضعا لها ، وهو دور لا يكاد يعتدّ به لكون الإنسان فيه في صورة المؤسّسة الاجتماعيّة اللغويّة وهذا الدّور الثّاني هو الذي يضمن العمليّة الدّلاليّة إذ بمقتضاه يلزم من اللفظ العلم بالشّيء الذي يدلّ عليه ، فـ"المقصود من قولهم وضع اللفظ جعله أوّلا لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطأ عليه بين قوم ، فلا يقال إذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأوّل إنّك واضعه إذ ليس جعلا أولا " (شرح الكافية ا، 21) . فإذا كان الوضع ثمّ عضده التّواطؤ كان سلطان التّواضع الضّامن للظّاهرة الدّلاليّة .

4.2 الوضع الأوّل والوضع الثّاني

ميّز الأستراباذيّ بين درجات من الوضع ، فقد يكون اللفظ موضوعا لمعنى ثمّ ينقل عنه ليدلّ على آخر ، ومن ذلك ما جرى في أسماء الأفعال " لأنّ ذلك فيها بالوضع الثّاني وليس بالوضع الأوّل " (شرح الكافية ا، 39) وكذا الأسماء الأعلام . ويمكن أن نقارن بين هذه الأوضاع الثّواني وضرب آخر من العمليات التي بمقتضاها يتمّ الاتّفاق بين المتخاطبين على تحويل معنى اللفظ من الدّلالة على معنى إلى الدّلالة على آخر (كما يدلّ على ذلك ما اعتبر من المجاز) أو تلك التي بمقتضاها يتمّ

إزالة الإبهام عن الألفاظ المبهمة (انظر كذلك بشأن الخروج من مواضعة إلى أخرى ابن جنّيّ : الخصائص ا ، 22).

والذي يميّز بين ما اعتبر وضعا وما اعتبر من غير الوضع جريان الأوّل جريانا نهائيّا مطلقا وجريان الثّاني جريانا نسبيّا مظروفا باستعمال المتخاطبين ، ومن هذا الباب جاءهما الافتقار إلى القرينة (بالنّسبة إلى المجاز) وإلى الدّليل (بالنّسبة إلى حالات الإبهام) .

5.2 من أهمّ مميّزات المعاني الوضعيّة التّفاصل وعدم التّفاوت

من أهمّ ما تتميّز به الدّلالة الوضعيّة اتّصافها بالانفصال وعدم التّفاوت discret ، فلا مجال للزّيادة والنّقصان فيها ، فالعاقل حسب الجرجانيّ " إذا نظر علم ضرورة أنّه لا سبيل إلى أن يُكثِر من معاني الألفاظ أو يقلّلها لأنّ المعاني المودعة في الألفاظ لا تتغيّر على الجملة عمّا أراده واضع اللغة " (دلائل 356) ، وذهب إلى أنّ الأمر سواء بين الألفاظ المفردة والمركّبات فـ" قولهم "لفظ ليس فيه فضل عن معناه" محال أن يكون المراد به اللفظ لأن ليس ههنا اسم أو فعل أو حرف يزيد على معناه أو ينقص عنه، **كيف وليس بالذّرع وضعت الألفاظ على المعاني** " (دلائل 351) ، والذّرع القيس بالذّراع ، ثمّ أضاف الجرجانيّ قوله : "إذا اعتبرنا المعاني المستفادة من الجمل فكذلك ، وذلك أنّه ليس ههنا جملة من مبتدإ وخبر أو فعل وفاعل يحصل بها الإثبات أو النّفي أتمّ أو أنقص ممّا يحصل بأخرى ، وإنّما فضل اللفظ عن المعنى أن تريد الدّلالة بمعنى على معنى فتدخل في أثناء ذلك شيئا لا حاجة بالمعنى المدلول عليه إليه" (الإحالة السّابقة) . وزاد السّكّاكيّ مسألة تفاصل المعاني الوضعيّة بيانا بقوله إنّ "محاولة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزّيادة في وضوح الدّلالة عليه والنّقصان بالدّلالات الوضعيّة غير ممكن" (مفتاح العلوم، 330) .

وتكتسب هذه الملاحظة قيمتها إذا قارنتها بما سمّي بالدّلالة العقليّة التي اعتبرت مجال التّفاوت والزّيادة والنّقصان فكانت في نظرهم موضوع علم البيان .

3. السّياقات المقرّبة بين المعنى والخارج

1.3 بالمعنى يصلح اللفظ ويفسد

جاء عن المبرّد في باب " ما يصغّر من الأماكن وما يمتنع من التّصغير منها "

قوله : "فإن قلت هو عند زيد لم يجز أن تصغّر عند ، وذلك لأنّه قد يكون خلفه بكثير وبقليل وكذلك دونه وفوقه فإذا صغّرتهما قلت المسافة بينهما ، وإذا قلت 'عندي' فقد بلغت إلى غاية التقريب ، فلا معنى للتصغير(المقتضب اا، 271) ، وأضاف في موضع لاحق من الباب أنّ " كلّ شيء يجري مجرى 'عند' فغير مصغّر لما ذكرت لك **من امتناعه في المعنى ، فكذلك 'سوى' و'سواء' فبالمعنى يصلح اللفظ ويفسد** (المقتضب اا، 274) .

نلاحظ أنّ المبرّد انطلق من حالة خاصّة هي امتناع تصغير بعض الأسماء لكون معناها متفاصلا لا يقبل التكميم والتدرّج ، ثمّ صاغ ذلك في شكل أصل عامّ في منتهى القوّة . ويمكننا أن نرفع القولة الأخيرة إلى مستوى الأصل والقاعدة .

ولشدّة ما يتّصل الاسم بالمسمّى ذهب بعضهم إلى عدم التّمييز بينهما كما ذكر ابن جنّي في تعليل مخاطبة الملوك بغير أسمائهم ، فعلّة جواز ذلك عنده " أنّه إنّما لم تخاطب الملوك بأسمائها إعظاما لها ، **إذ كان الاسم دليل المعنى وجاريا في أكثر الاستعمال مجراه ، حتّى دعا ذلك قوما إلى أن زعموا أنّ الاسم هو المسمّى** . فلمّا أرادوا إعظام الملوك وإكبارهم تجافوا عن ابتذال أسمائهم التي هي شواهدهم وأدلّ عليهم إلى الكناية بلفظ الغيبة " (الخصائص اا ، 188-189) .

2.3 الإحالة والمعنى والمدلول

من السّياقات التي تكاد تنقلب تصريحا بالتّرادف بين المعنى والشّيء الموجود في الخارج حديثهم عن امتناع وصف النّكرة بالمعرفة وعكسه، فـ"الصّفة في المعنى هي الموصوف" فلا يجوز رفع الشّائع في النّكرة بالمعرفة ولا رفع التّخصيص في المعرفة بالنّكرة ، فالأمران متدافعان" (الإنصاف اا ، 455) ، ونحن نذكر هذا الكلام لما فيه من الإنباء عن المقصود بالمعنى ، وهو مقصود لا يبتعد عن الخارج بل هو الخارج عينه في هذا السّياق ، ولا يستوي بالدّلالة رديفة المعنى الوضعيّ لكون الصّفة لفظا مختلفا عن لفظ الموصوف له دلالة مختلفة عن دلالته فدلالة الكلمة 'رجل' وضعا ليست دلالة الكلمة 'كريم' ، واعتبارهم أنّ الصّفة في مثل قولك "هذا رجل كريم" هي الموصوف في المعنى دليل قاطع على أنّهم كانوا يقصدون به الشّيء الموجود في الخارج لا المعاني والدّلالات الوضعيّة.

3.3 من 'لزوم الشّيء للشّيء' إلى 'الشّيء ونفسه'

سبق أن رأينا أنّ العمليّة الدّلاليّة قائمة على علاقة لزوم بين العلم بشيء لغويّ والعلم بآخر غير لغويّ ، وهو تصوّر متى أقيم على علاقة استقلال كلّ لفظ بشيء دون أن يشاركه فيه آخر يفضي إلى القول بالتّساوي بين عدد الألفاظ وعدد الأشياء كما يفضي إلى القول بملازمة اللفظ الواحد للشّيء الواحد لا يفارقه ولا ينفكّ عنه ، وهي صورة يمكن أن تناسب مستوى الوضع دون مستوى الإجراء والاستعمال .

لكنّ اللفظ الواحد قد يلزم منه شيئان كما أنّ اللفظين المختلفين قد يلزم منهما شيء واحد ، فـ"لامتناع أن يتعرّف الشّيء بنفسه أو يتخصّص لم يصحّ نحو "ليثُ أسدٍ" وحبسُ منعٍ" وصحّ نحو "قيسُ قفّةٍ" و"زيدُ بطّةٍ " على الظّاهر . ووجه امتناع إضافة الموصوف إلى صفته أو الصّفة إلى موصوفها راجع إلى ذلك فتأمّل " (مفتاح ، 128) .

ومن العبارات التي تزيد عبارة "المعنى" قربا من الشّيء في الخارج قولهم :

.الشّيء لا يعطف على نفسه ،

.الشّيء لا يضاف إلى نفسه ،

.لا يوصف الشّيء بنفسه ،

.الشّيء لا يعرّف بنفسه .

.الإخبار عن الشيء بنفسه tautologie : أنت أنت (الكتاب II ، 359)

.المنسوق أجنبيّ عن متبوعه (شرح الكافية II ، 394)

بل إنّه بدا لنا أنّهم استعملوا عبارة المدلول وهم يقصدون بها الشّيء الذي يوافقه في الخارج كما يمكن أن نستنتج ذلك من قول الرّضيّ " قد يكون معنى التّابع معنى المتبوع" (شرح الكافية III ، 288) أو من المقابلة التي أقامها بين مدلول البدل ومدلول التّأكيد فـ"مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة "في حين أنّ " مدلول التّأكيد مدلولُ متبوعه" (شرح الكافية II ، 394) .

4. المدلول هو الخارج

تبيّنّا من الفقرات السّابقة قرب المعنى من الخارج والمرجع ، ولاحظنا في المواضع التي حدّث فيها النّحاة عن الدّلالة أنّها ليست أبعد من المعنى عن الخارج والمرجع ، من ذلك حديثهم عن العلاقة بين المؤكّد والتّوكيد بالنّفس : فـ"إنّ نحو 'نفسه'

لا يدلّ على معنى في شيء بل مدلوله نفس متبوعه" (شرح الكافية II، 286) وكذا الشأن بالنّسبة إلى أحد أنواع البدل : " قوله "فالأوّل مدلوله مدلول الأوّل " فيه تسامح إذ مدلول قولك "أخيك" في "بزيد أخيك" لو كان عين مدلول زيد لكان توكيدا وأخوك يدلّ على أخوّة المخاطب ولم يكن يدلّ عليها زيد، ولكن مراده أنّهما يطلقان على ذات واحدة وإن كان أحدهما يدلّ على معنى فيها لا يدلّ عليه الآخر" (شرح الكافية II، 384) .

ومثل هذه الاستعمالات تدفعنا إلى الاعتقاد بأنّ قارئ النّحو العربيّ لا يمكن أن يقرأه إن لم يتبيّن المفاتيح التي يلج بها المقصود بالمدلول والمعنى والعبارات التي من قبيل "الشّيء ونفسه" وكون الثّاني هو الأوّل" وكون الثّاني أجنبيًا عن الأوّل"... وهي عبارات نرجّح أنّها لا توافق بالضّبط ما أصبحنا نفهمه منها.

2.4 الخارج : مقابل الذّهن

ذكر الرّضيّ أنّ : " كلّ اسم موضوع للدّلالة على ما سبق في علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالاّ عليه " (شرح الكافية III، 236) وهذا الضّرب من الدّلالة دلالة بالوضع ، تكون في الاسم وتلازمه "ومن ثمّة لا يحسن أن يخاطب بلسان إلاّ من سبق معرفته بذلك اللسان" (الإحالة السّابقة) فكلّ لفظ هو إشارة إلى ما ثبت في ذهن المخاطب ، ومأتى ذلك الثّبوت إنّما هو الوضع . ويلتقي هذا الكلام بما ذهبنا إليه من التّمييز بين الدّلالة والمعنى باعتبار غلبة استعمال "الدّلالة" مصدرا يقوم على التّعبير عن الحدث ، فالاسم موضوع ليدلّ ، أمّا المعنى فهو اسم مفعول يعبّر عن المعنيّ والمدلول عليه وهو أمر يمكن أن يحصل وضعا فتكون المعاني الوضعيّة الذّهنيّة في مستوى اللغة كما يمكن أن يحصل بالإجراء متى انتقلت من تجريد اللغة إلى التّحقّق بالاستعمال ، ويمكن أن نتبيّن الفرق بين هذين المستويين في الظّاهرة الدّلاليّة بالانطلاق من ظاهرتي التّنكير والتّعريف وأن نتصوّر الترتيب الذي يجريان عليه – وهو ترتيب اعتباريّ وليس زمانيًا – فظاهرتا التّنكير والتّعريف تنطبقان على الاسم بعد أن استوت فيه الدّلالة الذّهنيّة في أذهان المتخاطبين بالوضع فتحوّل الدّلالة الذّهنيّة دلالة خارجيّة (نسبة إلى الخارج)أي شيئا معنيًا مقصودا وما أقرب المعنى من القصد !

والعودة إلى خارج أمر يشترك فيها المعرفة والنّكرة ، والفارق هو أنّ النّكرة

تعود إلى خارج غير معيّن ولا معهود ، أمّا المعرفة فتعود إلى خارج معيّن معهود ، والضّمير وإن عاد على نكرة فهي نكرة قد أصبحت معهودة بسبب تقدّمها في الذّكر ولذلك كما نقل التّهانوي "لم يشترط عودة الضّمير على خارج مختصّ " (كشّاف III، 998) . "وهذا التّعيين الذي حدّثوا به عن المعرفة وقيّدوها به إنّما هو حاصل عند إجراء الاستعمال : فـ"المعتبر عند الجمهور في المعرفة التّعيين عند الاستعمال دون الوضع ، فعرّفوا المعرفة بما وضع ليستعمل لشيء بعينه أي ملتبس بعينه أي في شيء معيّن من حيث أنّه معيّن، وحاصله الإشارة إلى أنهّ معهود ومعلوم بوجه مّا" (كشّاف III، 998)

ونقل التّهانوي عن الرّضيّ (شرح الكافية II، 472) أنّ اسم الإشارة " هو ما وضع لمشار إليه أي لمعنى يشار إليه إشارة حسّيّة بالجوارح والأعضاء ، لأنّ الإشارة حقيقيّة في الإشارة الحسّيّة ، فلا يرد ضمير الغائب وأمثاله فإنّها للإشارة إلى معانيها إشارة ذهنيّة لا حسيّة " (كشّاف II، 719) . فما المقصود بالإشارة إلى المعنى والإشارة الحسّيّة ، وكيف تستقيم الإشارة الحسّيّة إلى الأمور المعنويّة ؟

لفهم هذه الفقرة لا بدّ من التّسلّح بما يقصدونه بالمعنى وبتمييزهم بين المعنى الوضعيّ والمعنى التّركيبيّ الاستعماليّ . ومن المواضع التي يمكن أن تفكّ رموزها بالاعتماد على حمل المقصود بحديثهم عن المعنى على الشّيء الموجود في الخارج (أي المرجع) يمكن أن نذكر الأبواب التي عقدها سيبويه لكان وأخواتها (الكتاب I، 45 و47) أو عبارات من قبيل "الضّمير في المعنى هو الظّاهر" (شرح الكافية I، 163) حيث نلاحظ أنّ المقصود بالاتّحاد في المعنى في هذه العبارة هو اتّفاق المضمر والمظهر في ما يحيلان عليه .

5. الدّلالة على المعنى إنّما تحصل بالاستعمال

من الثّوابت في كلامهم أنّ الألفاظ لا تدل بذاتها وإنّما باستعمال المتكلّم لها ، قال المبرّد : "فممّا جاء على حرف ممّا هو اسم التّاء في قمت **إذا عنى بها المتكلّم نفسه أو غيره من ذكر أو أنثى** إلاّ أنّها تقع له مضمومة ذكرا كان أو أنثى ولغيره إذا كان ذكرا مفتوحة وإن كانت أنثى مكسورة " (المقتضب I ، 36) .

إنّ هذه العبارة – إذا تجاوزنا ما تقوم عليه من اختصار ثلاث صور من الضّمائر في صورة واحدة هي التّاء – على منتهى الخطورة من حيث إنباؤها عن طبيعة

الدلالة ونشأة المعنى ، فاللفظة لا تدلّ على ما تدلّ عليه إلاّ متى استعملها المتكلّم وعنى بها ذلك المعنى . وهذه العبارة في منتهى الدّقة في التعبير عن دور المتكلّم في عمليّة الكلام ، فليست الضمائر دالّة من تلقاء ذاتها ، بل إنّ المتكلّم عند استعماله إياها هو الذي يعني بها ما يعني . تلك هي الحقيقة ثمّ قيل إنّ الكلمة تعني على المجاز - المجاز المرسل القائم على إحلال اللفظة التي يعني بها المتكلم شيئا محل المتكلّم - ثمّ تفشّى هذا المجاز وساد حتى طمس الحقيقة وحجبها . وإذا به يظهر من حين إلى آخر مبرّد أو جرجانيّ أو Wettgenstein يذكّرنا بالحقيقة ويرجع أمر المعنى إلى صاحبه معتبرين المعنى والدلالة من فعل المتكلّم عند الاستعمال .

وليس من قبيل الصّدفة أن شقّقوا من علم النّحو متى تعلّق الأمر بتجاوز الأبنية والقواعد الأصول علما آخر أطلقوا عليه علم المعاني ولم يطلقوا عليه اسم علم الدّلالة ، وهو علم لا يتحقّق موضوعه إلا بالاستعمال ، ثمّ إنّ مباحث علم المعاني ذاته لا تستقيم إلاّ بالاستعمال إذ هو يتعلّق ببيان المعاني لا الدّلالات ، وممّا يدعم هذا الأمر ما دأب عليه السكّاكيّ من قرن بالإستعمال والوقوع والإجراء جميع وجوه علم المعاني الحاصلة عنه إنشاء وخبرا وتقديما وتأخيرا وذكرا وحذفا ... (ومثله علم البيان حقيقة ومجازا) ، فشرط حصول المعنى الوقوع actualisation لأنّ "كلّ كلمة إذا وقعت وقع معها معنى " (المقتضب ا، 45) .

6. كلّ تغيير في الصيغة مؤذن بتغيير في المعنى

"كلّ كلمة إذا وقعت وقع معها معنى ، فإنّما حدثت لذلك المعنى وليست بزائدة . فذلك قولهم : ما جاءني من أحد وما رأيت من رجل ، فذكروا أنّها زائدة ، وأنّ المعنى : ما رأيت رجلا وما جاءني أحد ، وليس كما قالوا وذلك لأنّها إذا لم تدخل جاز أن يقع النّفي بواحد دون سائر جنسه " (المقتضب ا، 45) .

ويبدو المبرّد من القائلين بأنّ كلّ تغيير في الصيغة يؤذن بتغيير في المعنى ، وهو يلتقي في هذا مع الجرجاني ، فقد حرص صاحب دلائل الإعجاز على الاستدلال على هذا المبدإ وجعله ركنا من الأركان الأساسيّة التي يقوم عليها الكلام .

إلاّ أنّك لا تستطيع أن تتغافل عن قول القائلين بإمكان الحفاظ على المعنى رغم تغير اللفظ والعبارة ، يستدلّون على ذلك بإمكانيّة الشرح والتفسير والتلخيص بل وحتّى الترجمة .

ونحن نعتقد أن القول الثاني قائم على خلط فادح بين أمرين لم يكن القائلون بالأوّل يخلطون بينهما . فلئن صحّ أنه بإمكانك أن تنتقل من "عثر الولد فسقط " إلى " الولد عثر فسقط " أو " إنّ الولد عثر فسقط " أو "عثر فسقط " ... فإنّك متى فعلت ذلك تحافظ على شيء وتفرّط في آخر : تحافظ على ما اعتمده القائلون بإمكان اتفاق المعاني رغم اختلاف المباني . وتفرّط في ما اعتمده القائلون بوجوب اختلاف المعاني متى اختلفت المباني . فإذا راجعنا أنفسنا لاحظنا أنّ ما يجمع بين هذه العبارات لا يمكن أن يكون إلاّ المرجع أو قل الخارج أي " ما حدث في العالم الخارجيّ " ، وهو أمر له صلة خاصّة بالمعنى (بل صلات) لكنّه لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون المعنى ذاته. فإذا كنّا من الذين لا يميّزون بين الخارج والمعنى قلنا بإمكان اتفاق المعاني رغم اختلاف المباني ما طاب لنا القول ، وإذا كنّا من الذين يميّزون بينهما فعلينا أن ندع عنك قول الفريق الأوّل وأن نتّبع سنّة الثاني .

يمكن أن نخلص ممّا تقدّم إلى نتائج خطيرة تتعلّق بعمليات الشرح والتفسير والتلخيص والترجمة وهي عمليات تجعل الحفاظ على المعاني غاية من غاياتها بدرجات متفاوتة ، بحسب ما يرسم لها من الأغراض وما يرجى منها من الفوائد (ولنا في حكاية الرّجل مع قصّة سيّدنا يوسف مثال عن الفرق بين القصّ الذي جرّ إلى فوات الطعام والتلخيص المخلّ الذي مكّن من الظفر به).

1.7 صلة المعنى بالواقع والخارج

ذكر السكّاكيّ أنّ مرجع كون الخبر صدقا أو كذبا أمران :
- عند الجمهور إلى مطابقة ذلك الحكم **للواقع** أو غير مطابقته له ،
- وعند بعض إلى طباق الحكم لاعتقاد المخبر أو ظنّه وإلى لا طباقه لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد أو الظّنّ خطأ أو صوابا بناء على دعوى تبرئة المخبر عن الكذب ، متى ظهر خبره بخلاف الواقع واحتجاجه لها بأن لم يتكلّم بخلاف الاعتقاد والظّنّ (مفتاح العلوم 166) .

2.7 معنى قولهم " كلام لا معنى له "

إذا ذكرنا أنّ المعنى هو القصد وأنّ المعنى والقصد هما ما يقابل اللفظ في الخارج أو ما يمكن أن يوافقه فيه باعتبار أنّ الخارج هو أمر اعتباريّ لا مادّيّ ويشمل

اعتقاد المتكلّم وظنّه ، فإنّه يمكن أن نحمل قولهم " كلام لا معنى له " على أنّه يدلّ على كلام يبقى معلّقا لا يتوفّر في العالم ما يوافقه ، وكلام من هذا القبيل كلام لا خير فيه ولا طائل من ورائه ، أو قل إنّه كلا كلام إذ أنّ صاحبه ومخاطبه لن يجنيا منه سوى عناء التّلفّظ والسّمع .

8. اختصاص الدّلالة بالمعنى المصدريّ والمعنى بالمعنى الاسميّ

ويمكن أن نذهب إلى حصر معنى لفظة "الدّلالة" في المعنى المصدريّ دون المعنى الاسميّ وأن نحصر معنى لفظة "المعنى" في المعنى الاسميّ دون المصدريّ (انظر أعلاه حديث التّهانوي عن المعنى باعتباره مصدرا بمعنى اسم المفعول أو مخفّف اسم المفعول "معنيّ") وممّا يدلّ في حديث التّهانوي على قيام الدّلالة على المعنى المصدريّ استعماله للعبارتين "أن يكون" و"كون" ، وبالتّالي فإنّ الدّلالة في هذه السّياقات ليست الشّيء الحاصل إنّما هي عمليّة الحصول ، أمّا الشيء الحاصل منها فهو المدلول ، فيكون المدلول أقرب إلى المعنى من الدّلالة وهو ما يمكن أن تقرّبه بالجدول التّالي :

	دلالة	معنى
المعنى المصدريّ	+ +	0
المعنى الاسميّ	0	++

وممّا يرشّح الذّهاب هذا المذهب أنّه جاء على لسان الجرجاني العبارة التّالية "غير أنّ المتكلّم يتوصّل بدلالة المعنى على المعنى إلى فوائد ..." (دلائل 356) فأضاف الدّلالة إلى المعنى إضافة المصدر إلى فاعله ، ولو كانت الدّلالة هي المعنى لكان ذلك فاسدا لتعذّر إضافة الشّيء إلى نفسه . ثمّ إنّك لو رمت إضافة المعنى إضافة لفظيّة إلى ما يصلح له فاعلا أو مفعولا للاحظت تعذّر ذلك . فإذا بنا تجاه حالة أخرى من حالات الاشتراك المعنويّ في بعض الألفاظ المتراوحة بين المعنى المصدريّ والمعنى الاسميّ ... وقد بدا لنا أنّ استعمالهم للدّلالة يغلب عليه معنى الحدث المناسب لمعنى المصدر في حين أنّه يغلب على استعمالهم للمعنى الاسميّ المناسب لاسم المفعول . ونحن نقدّم هذا المقترح فرضيّة عمل يمكن أن تع، تمد في قراءة الأبواب والمسائل المتعلّقة بالمعنى والدّلالة في النّظريّة اللغويّة العربيّة .

خاتمة الفصل : قدم الخلط بين المعنى والدّلالة

الحكاية بين أبي العبّاس والفيلسوف الكنديّ معروفة ، ولع النّاس بتناقلها (ومنهم الجرجاني والسكّاكيّ وأبو حيّان التّوحيديّ) ومفادها أنّ الكنديّ ادّعى الاتفاق في المعنى بين "عبد اللّه قائم" و"إنّ عبد اللّه قائم" و"إنّ عبد اللّه لقائم" ، بل إنّه ذهب إلى القول بقيام اللغة العربيّة على الحشو وإلى رمي أصحابها باللاّغية . ودفع أبو العبّاس التّهمتين عن العربيّة والعرب بالتّنبيه إلى الفوارق في المعنى بين الأقوال الثّلاثة مرجعا الأوّل إلى مجرّد الإخبار عن القيام والثّاني إلى الجواب عن سؤال سائل والثّالث إلي الجواب عن إنكار منكر ، وقد أورد السكّاكيّ هذه الحكاية في مفتاحه (ص 171)، وقد سبقه إلى ذكرها الجرجانيّ في دلائله . ونحن نرجّح أنّ ما قصد إليه الكنديّ مختلف عمّا قصد إليه أبو العبّاس ، فالأوّل قصد بالمعنى الخارج والمرجع وما يوجد في الواقع ، وأمّا الثّاني فقصد إلى ما تخبر عنه كلّ صيغة لغويّة ، لكنّنا بإشارتنا إلى عدم الاتفاق بشأن معنى "المعنى" لم نقصد إلى الاعتذار للكنديّ ، بل لعلّ ما ذهبنا إليه يزيد من ترجيح كفّة قول أبي العبّاس لقيامه على صور التّعبير عن الخارج ، لا على الخارج في حدّ ذاته .

وفي هذه الحكاية وفي ما حدّثنا به عمّا كان النّحاة يقصدون إليه بمختلف العبارات المتّصلة بالعمليّة الدّلاليّة دليل على ضرورة إفراد هذه المسألة بمبحث خاص يمكّننا من رسم الحدود الدّقيقة لما كانوا يقصدون بالدّلالة والمعنى . وما اقترحناه من توسيع مجال الدّلالة والمعنى وتراوحهما بين المعنى الذّهنيّ الحاصل بالوضع والمعنى الخارجيّ الحاصل بتحقّق الاستعمال إنّما هو من قبيل منطلق رجّحناه في قراءتنا للمنوال الذي وضعه النّحاة العرب لكنّه كما سنبيّن في الفصل اللاّحق ترجيح يكاد يقارب اليقين بسبب العلاقة التي أرسوها بين الوضع والاستعمال والمنزلة التي جعلوها لكلّ منهما في نظريّتهم .

الفصل الثّالث

الوحدات اللغويّة بين الوضع والاستعمال

0. الاستعمال ودوره في العمليّة الدّلاليّة

في الألفاظ معان كامنة فيها هي لها بالوضع ، وهو وضع يتصوّر دون أن تكون له بداية حقيقيّة أو تعلم الصّورة التي تمّ عليها . وذكر التّهانويّ أنّ هذا المعنى الكامن في الألفاظ بالوضع يتحوّل عند إطلاق اللفظ أي استعماله من الكمون إلى الظّهور، فـ"اللفظ إذا أطلق فهم المعنى فيه" وهذا الانفهام راجع إلى "علم [المستعملين] بالوضع" (كشّاف 489)، فلا إطلاق للّفظ دون أن يفهم معناه ، وعمليّة الانفهام هذه ضامنها العلم بالمعاني الوضعيّة .

1.1 سلطان الاستعمال : المعاني والبيان والحقيقة والمجاز من مجال الاستعمال

سبقت الإشارة إلى أنّ السكّاكيّ صرف عنايته إلى الأصول والقواعد في الأصوات والاشتقاق والإعراب بمعزل يكاد يكون تامّا عن الاستعمال ، ولم يدخل الاستعمال في الاعتبار إلا في الأقسام الخاصّة بعلمي المعاني والبيان . وممّا يؤكّد هذه الملاحظة أنّه لم يذكر الحقيقة والمجاز في مختلف المناسبات التي حدّث فيها عنهما ، وهما من علم البيان ، إلاّ مشفوعين بعبارة "المستعملة" ، فالحقيقة هي الكلمة المستعملة" والمجاز هو الكلمة المستعملة " وقد تواتر ذلك سبع مرّات في الصّفحات التي حدّد فيها الحقيقة والمجاز (مفتاح العلوم، 358-360) . ودعك من هذا واستمع إليه يقول : "واعلم أنّ الكلمة حال وضعها اللغويّ ، لما عرفت من أنّ الحقيقة ترجع إلى إثبات الكلمة في موضعها وأنّ المجاز يرجع إلى إخراج الكلمة عن موضعها ، حقّها ألاّ تسمّى حقيقة ولا مجازا ، كالجسم حال الحدوث لا يسمّى ساكنا ولا متحركا " (مفتاح العلوم، 362) . وفي ما تقدّم دليل على أنّهم وإن حدّثوا عن معنى الألفاظ باعتبارها

وحدات مجرّدة فإنّ ذلك كان منهم بقدر حاجة كلّ مسألة إلى التّجريد ، لكنّه لم يغب عنهم أنّ كلّ عمليّة تجريد إنّما هي قائمة على الاستعمال وأنّها لم تكن لتعتبر ويعتدّ بها لو لا توفّر مقابل لها فيه . فالمعنى يكون مع الاستعمال وبه لا دونه .

فللألفاظ بصرف النّظر عن استعمالها قدرة على الدّلالة على المعنى . والغالب على المنوالات الدّلاليّة الحديثة اعتبار الدّلالة signification واسعة متعدّدة متمطّطة في مستوى النّظام ، ودور الإجراء والاستعمال التّقليص من ذلك الاتّساع بنقل الدّلالة الواسعة معنى واحدا sens . فالدّلالة النّظاميّة متعدّدة ، وينطفئ ذلك التّعدّد ويتقلّص بالاستعمال .

وقد بدا لنا المنوال الدّلاليّ من خلال أعمال النّحاة وعلماء المعاني - في ما يخصّ هذه النّقطة - قائما على منطلق آخر لا يقوم على التّقابل بين الواسع المتعدّد والواحد المعيّن إنّما يقوم على الانتقال من المعنى الواحد وضعا إلى الثّاني باعتباره معنى لذلك المعنى ، وهو انتقال يحدث أو لا يحدث بحسب القصد . ففي هذا المنوال تكون الدّلالة الوضعيّة واحدة ، وهي قائمة على الانفصال إذ لا مجال فيها للتّفاوت ، ويتمّ الانتقال منها إلى ضرب آخر من الدّلالة بواسطة الاستعمال : فبعد المعنى يكون معنى المعنى بل ومعنى معنى المعنى ... كما تظفر بذلك في تحليل السّكّاكيّ لمعنى الكناية .

2.1 مراحل التأويل في إدراك الكناية

ميّز السّكّاكيّ بين نوعين من الكناية : قريبة وبعيدة ، "أمّا القريبة فهي أن تنتقل إلى مطلوبك من أقرب لوازمه" (مفتاح العلوم 404) ، ومنها :

- عريض القفا : كناية عن الأبله
- عريض الوسادة : كناية عن هذه الكناية .

"وأمّا البعيدة فهي أن تنتقل إلى مطلوبك من لازم بعيد بواسطة لوازم متسلسلة، مثل أن تقول : كثير الرّماد " (مفتاح ، 405) ، ولنتتبّع التّسلسل كما قدّمه السّكّاكيّ :

كثرة الرّماد ⟸ كثرة الجمر
كثرة الجمر ⟸ كثرة إحراق الحطب تحت القدور

كثرة إحراق الحطب تحت القدور ==> كثرة الطّبائخ
كثرة الطّبائخ ==> كثرة الأكلة
كثرة الأكلة ==> كثرة الضّيفان
كثرة الضّيفان ==> مضياف

وأضاف "فانظر بين الكناية وبين المطلوب بها كم ترى من لوازم " (مفتاح ، 405)، وقام بتحليل قريب من هذا في كناية القائل "جبان الكلب" و"مهزول الفصيل" فرأى في الأولى :

جبن الكلب ==> استمرار تأديبه على ترك ما هو مركوز في جبلّته من النّباح
استمرار تأديبه ==> استمرار موجب نباحه وهو اتصال مشاهدته وجوها إثر وجوه
اتصال مشاهدته وجوها إثر وجوه ==> ساحته مقصد أدان وأقاص
ساحته مقصد أدان وأقاص ==> شهرة صاحب السّاحة بحسن قرى الضّيف .

ورأى في الثّانية :

هزال الفصيل ==> فقد الأمّ على عناية العرب بالنّوق
فقد الأمّ على العناية بها ==> كمال قوّة الدّاعي إلى فقدها وهو صرفها إلى الطّبائخ
صرفها إلى الطّبائخ ==> قرى الأضياف

ولئن كانت المسألة متعلّقة بالانتقال من معنى الكلام المكنّى به إلى المعنى المكنّى عنه ، وهي عمليّة من قبيل العمليات الرّأسيّة التي تتصل بصلة اللفظ بدلالته الوضعيّة وإحالته على الخارج المناسب له ، فإنهّ يمكن أن نقيم هذا الضّرب من العلاقات في اتّجاه خطّي يصل الكلام بلاحقه أو سابقه كما هو الشّأن بالنّسبة إلى المجاز متى اتّصل به ما يرشّحه أو ما يجرّده (مفتاح ، 11).

3.1 اللفظ والدّلالة والمعنى

يمكن أن نبسّط الجدول الذي جعلنا فيه مقوّمات الظّاهرة الدّلاليّة كما تصوّرها الدّارسون المحدثون بالجمع بين التّصوّرات المتقاربة (انظر الفصل السّابق) بحصرها في التّمييز بين الدّال والمدلول والمرجع ، وإذا عمدنا إلى تنزيل الصّورة التي ارتأيناها لمقوّمات العمليّة الدّلاليّة عند النّحاة العرب في ذلك الجدول أمكن أن

نقدّمها في جدول جامع على النّحو التّالي :

عند المحدثين	عند النّحاة العرب
الدّال	اللفظ الدّال
المدلول	إلخ ...
	قسم معنويّ 3
	قسم معنويّ 2
	قسم معنويّ 1
المرجع	معنى = مرجع

فالدّالّ عند المحدثين يناسبه اللفظ الدّال عند النّحاة العرب وهذه عبارتهم أمّا المدلول والخارج فتناسبهما عبارات هي تارة المعنى وأخرى المدلول وأخرى الخارج تستعمل بحسب السّياق للدّلالة على المعنى الوضعيّ الذّهني أو للمعاني النّحويّة العامّة أو للشّيء الموجود في الخارج وقد سمّينا هذه الدّرجات أقساما لما رأيناه في استعمالهم لها من التّراوح بين دقّة التّعيين واتّساعه .

4.1 مدخل الإبهام والبيان

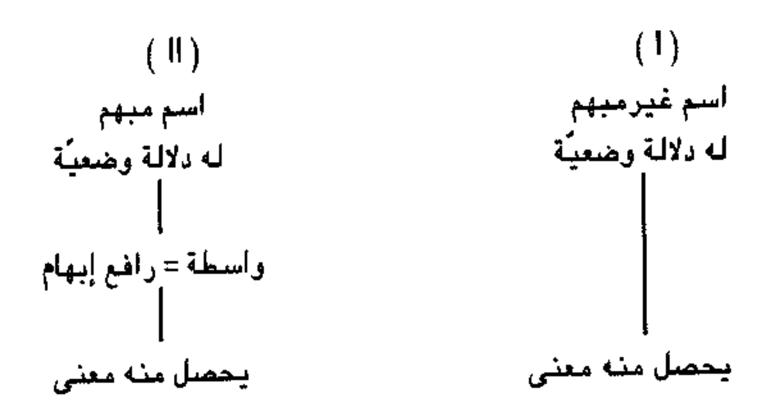
من المداخل التي اعتمدها النّحاة العرب في تصنيف الكلام ، وبالخصوص ما كان منه من قبيل الأسماء ، مدخل الإبهام ومقابله ، ويمكن أن نطلق عليه اسم البيان أو عدم الإبهام . فالاسم بهذا الاعتبار يكون مبهما أو غير مبهم ، ولا وجود لحالة وسطى تكون بين الإبهام وعدم الإبهام . والاسم غير المبهم دالّ بنفسه على معناه غير مفتقر في الدّلالة عليه إلى توفّر واسطة أو شرط آخر، أمّا الاسم المبهم فهو لا يدلّ إلا متى توفّر ما يرفع عنه الإبهام الذي فيه .

ولا بدّ هنا من الإشارة إلى المقصود من الدّلالة والمعنى : فقد لاحظنا في سياقات أخرى أنّهم يستعملون الدّلالة والمعنى والفعلين المتّصلين بهما وهم يقصدون بهما الدّلالة الوضعيّة تارة والخارج أخرى ، على أنّهم متى تعلّق الأمر بالحديث عن

الإبهام ورفعه عن المبهمات قرنوا ذلك بمعرفة القصد وبحصول الفائدة ، وهي أمور تتجاوز المعاني الوضعيّة للألفاظ أو قل تتناول الألفاظ مستعملة لا باعتبارها وحدات مجرّدة . ولمّا كان الغرض في هذا الفصل بيان الصّورة التي تتمّ عليها الدّلالة على المعنى دون تفصيل الحديث عن أنواع المبهمات ، فإنّنا ننتقل إلى الحديث عمّا يميّز الشكل الدّلاليّ الذي تتميّز به هذه المبهمات .

(I)	(II)
اسم غيرمبهم	اسم مبهم
له دلالة وضعيّة	له دلالة وضعيّة أيضا
يحصل منه معنى	لا يحصل منه معنى

على أنّ مفردات اللغة لم توضع اعتباطا وجزافا ، فلا معنى لوجود وحدات مبهمة فيها لأنّ في ذلك نقضا للغرض من اللغة وضعا واستعمالا ، فالجدول السّابق جدول مبتور إن أنت لم تكمله بما يستقيم به أمر تلك المبهمات، وهو توفّر رافع الإبهام عنها :



وليس لهذا الشّكل النّظريّ حدود ضيّقة تحدّ من مجال قيامه بوظيفته ، فإذا ذكرت ما ساقوه بشأن أنواع المفسّرات التي يرتفع بها الإبهام عن هذا الضّرب من الأسماء لاحظت أنّهم نزّلوا هذه الظّاهرة في أعمّ مستويات الظّاهرة اللسانيّة وأشملها : فلا فصل بين الوحدة اللغويّة باعتبارها تجريدا لمختلف الاستعمالات

والاستعمال الحقيقيّ لها ، ولا فصل بين الوحدة منعزلة والوحدة منزّلة في التّركيب الكليّ التي ترد فيه ... وبالتّالي فأنت لست في حاجة إلى تجاوز حدود هذا البناء النّظريّ لتستوعب أوسع الأشكال اللغويّة ، ولست أيضا في حاجة إلى تجاوزه لتستوعب مختلف وجوه الاستعمال: ذلك أنّ هذا البناء قد وضعه أصحابه بدءا على نظريّة تستوعب أوسع أشكال الخطاب منزّلة في الاستعمال .

ولهذا الشّكل من القوّة والاتّساع والشّمول ما يمكّنه من تفسير مختلف الأبواب القائمة على ظاهرة الإبهام كما سنبيّن في الأبواب اللاّحقة وبالخصوص أبواب الإضمار والأسماء المبهمة والحذف : فالحذف مقابل الذّكر والإضمار بل إنّه يتجاوزهما إلى مسائل أخرى كالتّقابل بين التّعريف والتّنكير في صلتهما بالتّسمية بل والتّقابل بين الحقيقة والمجاز باعتبار الثّاني طارئا على الأوّل وافتقاره إلى القرينة والدّليل .

2. الوحدات اللغويّة بين النّظام والاستعمال

الوحدات اللغويّة في مستوى النّظام باعتبارها وحدات مجرّدة هي وحدات ذات مدلول وليس لها إحالة ، وهي في مستوى الاستعمال باعتبارها وحدات متحقّقة وحدات لها إحالة وليس لها مدلول.

النّظام : [لفظ] ----> [مدلول / دلالة]

الاستعمال : [لفظ] ——> [إحالة على معنى خارج]

وقد وجدوا في الاسم العلم ضربا من الوحدات اللغويّة له خارج وليس له دلالة . ووجدوا في الأدوات من الحروف والظّروف المبهمة ضربا من الوحدات اللغويّة له دلالة وليس له خارج . أمّا سائر الوحدات من أسماء وأفعال فقد اعتبروها من قبيل الوحدات التي تكون لها دلالة باعتبارها وحدات نظام ، فإذا تحقّقت بالاستعمال أصبحت وحدات ذات معنى وخارج .

كما أنّ الاستعمال يمكن أن يتحكّم في توجيه العبارة الواحدة إلى معنى نحويّ دون آخر ، فإذا كنت من الذين يرون وجاهة التّمييز بين عطف البيان والبدل

وتأمّلت قولك "أمّي" أو قولك "أبي" مشفوعين بالاسم العلم الخاصّ قاصدا بهما العلاقة الدّمويّة حمل قولك على البدل لا على عطف البيان ، لتعذّر أن يكون لك من أحدهما اثنان ، وإذا قصدت بهما غير العلاقة الدّمويّة حمل قولك على عطف البيان لإمكان إطلاقهما على أشخاص عديدين ، وأنت ملاحظ نفس الفرق بين قولك " زوجتي " في مجتمع لا يقوم على تعدّد الزّوجات وقولك نفس العبارة في مجتمع قائم على تعدّدهنّ .

3. هل لكلّ وحدة لغويّة دلالة وإحالة

على أنّ هذه الأشكال ، كما هو معلوم ، تنطبق على ضرب من الوحدات اللغويّة دون بعض : فلئن كان للأسماء والأفعال ما يوافقها في الخارج فإنّ سائر الوحدات اللغويّة التي من قبيل الحروف والظّروف لا تعبّر عن شيء أو ذات في الخارج بل تعبّر عن علاقة بين الذّوات والأشياء فيه . فما هو وضعها في الأشكال الدّلاليّة المعنويّة السّابقة ؟

1.3 المعنى والفرق بين الاسم والفعل والحرف

أقام النّحاة العرب التّمييز بين الاسم والفعل على عدم الاقران بالزّمان والاقتران به ، وأقاموا التّمييز بينهما وبين الحرف على الدّلالة على المعنى في نفسه والدّلالة عليه في غيره ، ونحن نعتقد أنّ هذا التّمييز لا يختلف عن ذلك الذي أقامه Langacker بين الاسم والفعل (انظر Sémantique de la coordination ، 109 هامش 30) ولا عن ذاك الذي رآه Lang في الأدوات ، فقد نقل بن غربيّة عن Lang "أنّ للأدوات أي الحروف كسائر الوحدات اللغويّة معنى لكنّه معنى إجرائيّ opératoire " وأنّ علم الدّلالة المتصوّريّ وعلم الدّلالة الإحاليّ عاجزان عن تخصيص معنى الحرف " (الإحالة السّابقة 224) ، وقد بدا لنا هذا الكلام عن الحروف شديد القرب مما قاله النّحاة من كون "معنى الحرف في غيره " فلا الإحالة ولا المتصوّر قادران على تعيين معنى الحرف لأنّ معناه لا يكون إلاّ في غيره ، دليلنا على ذلك أنّ التّمييز المعنويّ الذي أقام عليه النّحاة الحدّ بين الاسم والفعل من ناحية والحرف من ناحية أخرى قد مكّنتهم من إيجاد الحلول المناسبة بل قل الحقيقيّة لجلّ البنى النّحويّة اعتمادا على هذا الأساس الدّلاليّ .

2.3 قضيّة المعنى في الحروف

إنّ نفي المعنى عن الحرف وإثباته فيه لا يمكن أن يدرك ما لم نتبيّن قصدهم بعبارة "المعنى" . فإذا ذكرت ما لا حظناه من الاشتراك في هذه الكلمة باعتبارها تدلّ على المتصوّر تارة وعلى مقابله في الخارج أخرى أدركنا ما يقصدون من قولهم "الحرف كلمة معناها في غيرها"، وذلك أنّ الحرف له معنى أي دلالة وضعيّة لكنّ ذلك المعنى لا يتحقّق إلاّ متى اقترن بغيره ، وقد عبّروا عن شرط الاقتران هذا بجعل معنى الحرف حاصلا فيما يقترن به : فحرف الجرّ يدلّ على الظّرفيّة وضعا لكنّ تلك الظّرفيّة تبقى معلّقة لا تتجسّم في ظرف معلوم معيّن إلا متى اقترن الحرف بجزء آخر يناسب تحقّق معنى الظّرفيّة . فإذا قبلنا توسيع مفهوم الإبهام أمكننا أن نحمل عليه دلالة الحروف وأن نعتبر ما تتعلّق به رافعا لذلك الإبهام ومزيلا له .

4. الوحدات اللغويّة في النّصوص الأدبيّة

1.4 بارت و درجة الكتابة الصّفر :

ممّا أثر عن "بارت" إرجاعه الكتابة الفنّيّة إلى "درجة الكتابة الصّفر" ، وهي درجة تُجرى فيها الدّلالة دون الإحالة ، وهو قول إذا نقلته إلى عبارة اللغويين وافق القول بكون الكتابة الأدبيّة جارية في النّظام ولا حظ لها في الإجراء والاستعمال :

النّظام : [لفظ] ←——— [دلالة]

....

الاستعمال : 0

ومثل هذا التّصوّر ، بشيء من التّبسيط ، يعتبر الكتابة الإبداعيّة جارية في مستوى الجهاز ، فكأنّ الكاتب أو الشّاعر يغرف من الوحدات اللغويّة باعتبارها وحدات نظريّة مجرّدة يستعملها في كتابته -إن صحّ التّعبير- دون أن يخضعها لقيود الاستعمال ومقتضيات التّحقّق ، وهو تصوّر لا نرى له ضامنا سوى قول صاحبه وأتباعه ، ويصحّ هذا حتى على الكلام المغرق في العموم والتّجريد ، فإن هو أصاب مستوى التّجريد فإنّ ذلك لا يأتيه بمعزل عن قواعد الدّلالة في علاقتها بالإحالة

على المعنى والخارج ، نعني بهذا أنّ إفادة الإطلاق أو العموم وغيرهما ممّا عدّ من خصائص الكلام الفنّيّ الأدبي لا تفلت من قواعد اللّغة بوجهيها النّظاميّ والإجرائيّ .

كما أنّنا لا نتصوّر عمليّة بمقتضاها يرجع الكلام المتحقّق إلى الأشكال النّظريّة التي ولّدته على نحو يقرب ممّا يمثّله الرّسم التّالي :

النّظام : [لفظ] ————> [دلالة]

....

الاستعمال : [لفظ] ————> [إحالة على معنى]

2.4 وضع الوحدات اللغويّة في النّصوص الأدبيّة

لا يختلف وضع الوحدات اللغويّة في النّصوص الأدبيّة باعتبار الأدب ظاهرة عرفيّة أي باعتبار تلك الأجناس الأدبيّة التي تتّخذ الخطاب العاديّ أدبا عن وضعها في النّصوص العاديّة ، فهي وحدات متحقّقة ذات إحالة وليست ذات دلالة .

والإحالة قد تكون إحالة حقيقيّة وقد تكون إحالة "تواضعيّة" عرفيّة حاصلة من الميثاق بين المتكلّم والمخاطب (أو الكاتب والقارئ) من قبيل التّواطؤ بينهما على العدول عن وضع إلى آخر أو من قبيل تعطيل شرط من الشّروط أو أكثر عند إجراء بعض الظّواهر اللغويّة النّظاميّة .

ونحن نرجّح أنّ الأمر متى تعلّق بالكتابة الأدبيّة لا يخرج عن الشّكل السّابق الذي اقترحناه للخطاب العاديّ ، إذ أنّنا لا نرى كيف يمكن أن يكون التّحقّق والاستعمال مع البقاء في نطاق الوحدات النّظريّة ، كما أننا لا نتصوّر استعمالا لا يخضع لأصول التّحقّق والإجراء، ففي نصوص من قبيل :

السّحب تركض في الفضاء ركض الخائفين ...

أو من قليل :

عيناك غابتا نخيل ساعة السّحر أو شرفتان راح ينأى عنهما القمر...

لا نرى كيف يمكن أن نعتبر أنّ السّيّاب أقام كلامه على تعطيل قواعد التّحقّق وإبطال قواعد الإحالة، كلّ ما في الأمر ، أو قل بعبارة أدقّ : بعض ما في الأمر، أنّ القارئ ليس في وضع المخاطب إنّما هو في وضع القارئ الملاحظ ، لكنّه ملاحظ قد

فاته مقام نشأة الكلام وقد غيّبه عنه منشئه تغييبا ، فيكون مثله كمثل المحقّق في جريمة يبحث في حيثيّاتها بعد أن وقعت وطمست آثارها ، ونحن نرجّح أنّ الأدبيّة والأدب مؤسّسة اجتماعيّة تخضع لما تخضع له سائر المؤسّسات الاجتماعيّة (وقد يكون شأنها قريبا من شأن العلاقة بين الذّكر والأنثى : هي واحدة من حيث طبيعتها لكنّها تختلف تقديرا وقيمة حسب العرف الذي ينظّمها وثقل المؤسّسة الاجتماعيّة، ولا أدلّ على ذلك ممّا سمعناه عن قضيّة "مونيكا ڤيت") . فلا ينقلب الكلام لونا من ألوان الأدب وفنّا من فنون القول إلاّ بفعل الألفة والعرف والعادة وما تفعله فيه المؤسّسة الاجتماعيّة : فممّا أثر عن المعرّي أنّه ذهب إلى أنّ القرآن لم يصبح على ما هو عليه إلاّ بعد أن مضت عليه قرون من الدّهر وهو يتلى على المنابر.

خاتمة الباب

النّظريات اللسانيّة بين النّظام والاستعمال والخارج

إنّ النّظريات اللسانيّة الحديثة لم تتخلّص تخلّصا تامّا من التّصوّر الذي يفرّق تفريقا جذريّا بين مقوّمات النّظام ومقوّمات الاستعمال (بل إنّ بعضها ذهب إلى الزّيادة في إبعاد الشّقة بينها (اذكر أعمال بنفينيست وتأكيده على التّقابل بين اللغة والخطاب)، ونحن لا نرى الشّرّ في هذا التّمييز ذاته إنّما الشّر فيما يمكن أن يبنى من النّتائج المعتمدة على أحد الجانبين دون الآخر ، وهي نتائج لا تسلم من النّقص والحياد عن واقع الظّاهرة اللغويّة .

فالتّقابل القائم على اللفظ من ناحية والثّالوث الذي يضمّ الدّلالة والمعنى والإحالة من ناحية أخرى لا يتحقّق إلاّ في نطاق جهاز نظريّ يقرأ حسابا للنّظام واستعماله في آن ويوسّع المجال للأبنية المجرّدة وإجرائها ، فإذا اقتصرت على أحدهما دون الآخر سقطت في عدم الملاءمة والقصور أو في تفتّت الظّواهر والأمور، وهو تصوّر مرّت به الدّراسات اللسانيّة الحديثة في بعض أطوارها ثمّ عدلت منه أوعدلت عنه ، فالتقت في ذلك بشكل قريب من البناء الذي كانت عليه النّظريات النّحويّة العربيّة ، ولعلّ هذا الوجه مثال على فساد تصنيف النّظريات بمقياس القدم والجدّة المعتمد على مجرّد ترتيبها من حيث تاريخ ظهورها ، وهو أيضا شاهد على أنّ قراءة القديم أو ما يسمّيه بعضهم التّراث يمكن أن يكون القصد منه اكتشاف أفكار ونظريات جديدة .

وللمفردات في اللغة قدرة على الدّلالة ، والدّلالة فيها قوّة وإمكان ، وهذه الدّلالة دلالة على معنى خاصّ معيّن بالوضع متحقّق بالاستعمال ، وهو معنى واحد منفصل لا يقبل التّنوّع ولا التّمطّط ، فالعبارة المفردة متى أوقعها المتكلّم تدلّ على المعنى (والألف واللام لاستغراق الجنس) وكذا العبارة المركّبة. ويمكن على سبيل التّبسيط أن نقترح تسمية "المعنى الوضعي" ما كان منه في المفردة وما كان في المركّب للدّلالة المجرّدة (signification) في مستوى النّظام و"المعنى التّركيبي" أو "المعنى الاستعمالي" للمسمّى والخارج (أي المرجع) . وأنت تلاحظ أنّ مقابل الكلمة sens أصبح لا منزلة له في هذه الثّنائيّة الاصطلاحيّة لكون المعنى الاستعماليّ

مشتملا عليها باعتباره أقصى درجات التّخصيص .

وعلى هذا النّحو يصبح التّقابل بين المحكم والمتشابه في مستوى النّظام والوحدات المجرّدة دون مجال الاستعمال ، وكذا الشّأن بالنّسبة إلى التّقابل بين المبهم وغير المبهم فهو يكون في النّظام لكنّك إذا بحثت عنه في الاستعمال لم تجد له فيه مكانا لأنّ الاستعمال بطبعه يقوم على شرط رفع الإبهام كما سنبيّن لاحقا .

ويمكن أن ننطلق من ثلاثة أصناف من الدّراسات للحديث عن منزلة الخارج في الدّراسات اللغويّة ، هي :

1- علماء الدّلالة وفلاسفة اللغة ،

2- النّظريات اللّسانيّة ،

3- نحو النّصّ (وإن بالمعنى الضّعيف للنّحو) وتحليل الخطاب ،

ومن أهمّ القضايا التي تطرحها الظّاهرة الدّلاليّة :

- علاقة اللفظ أو العبارة بالمضمون أو المحتوى ،

- طبيعة الجانب الدّلاليّ (أي المضمون والمحتوى) من حيث مكوّناته ومقوّماته،

يمكن أن نميّز في طبيعة الجانب الدّلالي بين مفصلين :

- مفصل يضعفه وهاء الحدود القائمة بين مكوّناته وشدّة تحوّلها ، وأهمّ تصوّر أقيمت عليه هذه الحدود هي التّقابل بين التّجريد والإجراء :

دلالة	=	أشكال مجرّدة أو نمطيّة
معنى	=	صيغ منجزة مجراة

- مفصل يضعفه صرامة الحدود الفاصلة بين مكوّناته ومناعة الحدود الفاصلة بينها ، ومقوّماته المضمون (دلالة أو معنى) وما سمّي بالمرجع أو الخارج ، أهمّ تصوّر أقيمت عليه هذه الحدود هي التّقابل بين اللغويّ وغير اللغويّ :

المضمون (دلالة ومعنى)	=	لغويّ ، من اللغة
المرجع أي الخارج	=	غير لغويّ من الواقع

وإذا رمت النّظر في منزلة المرجع والخارج من مختلف النّظريات اللسانيّة لاحظت زهد أصحاب النّظريات اللسانيّة فيه مقابل عناية فلاسفة اللغة وعلماء الدّلالة والمهتمين بنحو النّصّ وتحليل الخطاب به ، على نحو يكاد يحدث قطيعة بين مختلف هذه الميادين ، بل إنّه يمكن أن ننطلق من تحديد منزلة المرجع في المنوال المنظور فيه لتصنيفه ضمن هذا الصّنف أو ذاك من الدّراسات اللغويّة .

هذا بالنّسبة إلى الدّراسات اللغويّة الحديثة ، أمّا إذا تعلّق الأمر بالنّحو العربيّ فإنّك تلاحظ أنّ الخارج لم تكن له فيه نفس المنزلة ولا نفس الدّور . ونحن لا نقصد من هذا القول أنّ الخارج كان أمرا مختلفا عن المرجع عند المحدثين ، فقد بدت لنا التّسميتان قائمتين على شبه الاتّفاق التامّ إنّما نقصد إلى ما لاحظناه بشأن تمفصل الخارج وتفاعله مع بقيّة جوانب الظّاهرة الدّلاليّة أي الدّلالة والمعنى : فالخارج فيها صورة من صور الدّلالة والمعنى ودرجة من درجاته ، ولا غرابة في أن يجعلوا له هذه المنزلة ، فهي بمثابة النّتيجة الطّبيعيّة لاعتدادهم بالإجراء والاستعمال في وضع منوالهم النّحويّ على صورة تستوعب القواعد والأصول الدّلاليّة والمعنويّة المجرّدة والقواعد والأصول المحقّقة لربط اللغة بالواقع .

إنّنا ننتمي إلى جيل شبّ على التّمييز بين الدّالّ والمدلول والتّمييز بين الدّليل والخارج ، ونحن ننتمي إلى جيل شبّ على تفضيل التّجريد على الأداء ، وقد بدا لنا أنّ المنوال الدّلاليّ الذي بناه النّحاة العرب قائم على اعتبار الدّلالة عمليّة والمعنى حاصلها، وأنّ هذا المعنى الحاصل قائم على التّواصل بين مطلق التّجريد ومنتهى التّشخيص والتّشيئة . وقد يحمل بعضهم هذا التّواصل محمل الخلط وعدم التّمييز ، لكنّنا رأينا فيه منوالا طيّعا يجعل علاقة اللغة بالعالم قائمة على الانسجام لا على التّوتّر وفرض هيمنة اللغة على ما هو ليس منها . وسنتبيّن في الأبواب اللاّحقة التي عقدناها لتحكّم العهد في ظاهرتي التّعريف والتّنكير وقيام الإشارة والإضمار والحذف على "لعبة الإبهام والبيان" لطف العلاقة التي أقاموها بين مجرّدات الوضع واللغة وتصاريف الإجراء والاستعمال .

الباب الثّاني

التّعريـف والعهـد
المعارف القائمة على غير الإبهام

الفـصـل الأوّل

التّعريـف والتّنكيـر

1. صلة التّعريف والتّنكير بالرّوابط النّصّيّة

التّعريف والتّنكير ظاهرتان تتعلّقان بالاسم أو ما كان بمعنى الاسم دون الجمل، إذ "الجملة ليست معرفة ولا نكرة" كما ذكر الرّضيّ (شرح الكافية II، 298)، وبالتّالي فإنّه قد يبدو من المستبعد أن يكون لهما دور في الرّبط بين الجمل المكوّنة لنصّ الخطاب.

واعتبرت الدّراسات اللسانيّة الحديثة بعض وجوه التّعريف دون بعض محقّقة للتّرابط النّصّيّ ، يأتيها ذلك من اتّفاق الإحالة بين الاسم المعرفة وعنصر آخر متقدّم عليه أو متأخّر . ونحن نعلم من ناحية أخرى أنّ ظاهرتي التّعريف والتّنكير قد حظيتا في النّحو العربيّ بعناية بالغة تمثّلت في عقد النّحاة فصولا خاصّة بهما واعتمادهما في بعض الأبواب التي لها صلة بهما كالابتداء والتّوكيد ، وسننطلق من الأصول التي أسّس عليها النّحاة العرب حديثهم عن هاتين الظّاهرتين لنتبيّن مدى مناسبتها لتحقيق الرّبط بين أجزاء الخطاب .

2. حدّ المعرفة وحدّ النّكرة

1.2 حدّ "المعرفة

عرّف ابن الحاجب المعرفة بقولة : " ما وضع لشيء بعينه " وعلّق الرّضيّ على هذا الحدّ بقوله " لا يريد به أنّ الواضع قصد في حال وضعه واحدا معيّنا إذ لو أراد ذلك لم يدخل في حدّه إلاّ الأعلام إذ المضمرات والمبهمات وذو اللاّم والمضاف إلى أحدهما تصلح لكلّ معيّن قصده المتكلّم " وليتوفّر في هذا التّعريف شرط الجمع أكّد الأستربانيّ على أنّ معنى هذا التّعريف هو : " **ما وضع ليستعمل في واحد بعينه** سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الأعلام أو لا كما في غيرها " (شرح الكافية III، 234) .

وقد بدا لنا التّوضيح الذي ذكره الأستربانيّ ذا قيمة لا تقدّر وذلك لأمرين :

أمّا الأوّل فهو إصلاح حدّ المعرفة فالحدّ كما ورد عند ابن الحاجب يناسب من الأسماء تلك التي لا يفارقها التّعريف والتي حلّ فيها التّعريف بضرب من الوضع الثّاني كما سنبيّن أي الأعلام ولا يمكن أن يناسب أسماء من قبيل 'رجل' و'فرس' ، فقد وضعها الواضع لتستعمل معرفة أو نكرة على حدّ سواء ولم يضعها لتستعمل في شيء بعينه ، وأمّا الثّاني فهو إحلاله ظاهرة التّعريف في منزلتها الحقيقيّة عندما قرنها بالاستعمال . ثمّ إنّ في هذا القيد – ليستعمل – إدراكا للمجال الذي يجري فيه التّعريف ومقابله التّنكير، فهما مقولاتان لا توجدان إلاّ بالاستعمال .

2.2 حدّ النّكرة

عرّف المبرّد الاسم النّكرة بقوله : " الاسم المنكّرهو الواقع على كلّ شيء من أمّته، لا يخصّ واحدا من الجنس دون سائره ، وكلّ ما كان داخلا **بالبنية** في اسم صاحبه فغير مميّز منه إذا كان الاسم قد جمعهما " (المبرّد : المقتضب IV، 276) .

قد يكون المقصود بـ"البنية" في قوله : "دخول الشيء بالبنية في اسم صاحبه" هيئةَ الأشياء وطبيعتها والخصائص التي تكون في الخارج ، فإن صحّ ما ذهبنا إليه بشأن معنى البنية كان الكلام متعلّقا بالأساس الذي تقوم عليه عمليّة التّسمية ، فالشّيء متى وافق شيئا آخر في البنية دخل في اسمه ، وبالتّالي فإنّ الإنسان يُدخل في الاسم الواحد ، أو قل يطلق الاسم الواحد على الأشياء المتّفقة في البنية

فإذا فعل لم يكن أحد الأشياء أولى به من الآخر ، فلا يضمن الفرد الواحد منها إلاّ القصد .

وأنت تلاحظ أنّ الانطلاق من هذا التّعريف للنّكرة يبيّن أنّ النّحاة لم يقصدوا شيئا وقصدوا شيئا : فهم لم يقصدوا النّكرة مستعملة في قول معيّن ولو قصدوا ذلك لفسد حدّهم ، لأنّك متى قلت " أكل زيد تمرة" فإنّك لم تجر الاسم "تمرة على كلّ تمرة ، ولا على أيّ تمرة اتفقت له بل على تمرة بعينها أكلها واستقرّت في بطنه ، لكنّهم قصدوا النّكرة قبل أن تستعمل أي قبل أن يدخلها متكلّم في قوله ، وبهذا يسلم الحدّ ممّا أشرنا إليه من عدم المنع. على أنّ قول المبرّد "الواقع على كلّ شيء..." يدلّ على كون الوقوع ممكنا لا على كونه حاصلا بعد ، فلئن كانت النّكرة غير مختصّة بواحد قبل أن تستعمل فإنّها بعد استعمال التّسمية تفقد هذا التّعدّد وتصبح منطبقة على واحد ، لكنّه واحد غير محدّد بالنّسبة إلى المخاطب .

يخيّل إليك أنّ تعريف ابن الحاجب للمعرفة والنّكرة قام على المقابلة بين نوع من الاسم المعرفة وضعا الذي لا يكاد يفارقه التّعريف (الاسم العلم) والاسم الذي يتناوب عليه التّنكير والتّعريف لكن في حالة كونه نكرة. فكان أن عرّفوا المعرفة بكونها : "ما وضع لشيء بعينه " كما ذكر ابن الحاجب (شرح الكافية III، 279) أو كما نقل التّهانويّ ""جعل الذّات مشارا بها إلى خارج إشارة وضعيّة "(كشّاف III ، 997) أو هم قابلوا بين أسماء من قبيل 'زيد' و'عمرو' وأسماء من قبيل 'فرس' و'سماء' ، أمّا النّحاة الأوائل فقد كان التّقابل عندهم بين التّعريف والتّنكير باعتبارهما ظاهرتين متقابلتين وقبل تجسّمهما في نوع معيّن من الأسماء وهو ما أبرزه الرّضيّ بتأكيده على قيام التّنكير والتّعريف على الاستعمال وعدم انقطاعهما عنه . وهذه الخاصيّة تجعل مقولة التّعريف والتّنكير قائمة على تقابل لا يتوفّر في سائر أنواع التّخصيص : فأنت لست واجدا للإضافة ولا للصّفة ولا لغيرهما من ضروب التّخصيص مقابلا ، إنّما هي أشياء توجد أو لا توجد فإن وجدت حصل بها تخصيص وإن لم توجد لم يحصل ذلك التّخصيص ، فمقابلها هو مجرّد انعدامها ، وليس كذلك التّعريف كما يبيّنه الجدول التّالي :

الظّاهرة	مقابلها
التّعريف	التّنكير
الإضافة	انعدامها
النّعتيّة	انعدامها
التّمييز	انعدامه ...

3. تصنيف المعارف

1.3 تصنيف النّحاة للمعارف

مسرد المعارف عند سيبويه :

" فالمعرفة خمسة أشياء، الأسماء التي هي أعلام خاصّة والمضاف إلى معرفة [إذا لم ترد معنى التّنوين] والألف واللام والأسماء المبهمة والإضمار" (سيبويه ج II، 5).

مسرد المعارف عند التّهانويّ :

المضمرات والأعلام والمبهمات وما عرّف باللاّم وما عرّف بالنّداء والمضاف إلى إحدى هذه الخمسة ، ولم يذكر المتقدّمون ما عرّف بالنّداء لرجوعه إلى ذي اللاّم إذ أصل "يارجل" يا أيّها الرّجل" كلّ" (كشّاف III، 999)

سيبويه	المبرّد	الأستربادي
العلم الخاصّ	الاسم الخاصّ	المضمرات
المضاف إلى معرفة	ما دخلت عليه "ال"	الأعلام
الألف واللاّم	ما أضفته إلى معرفة	المبهمات
الاسم المبهم	الاسم المبهم	ما عرّف باللاّم
0	0	ما عرّف بالنّداء
الإضمار	المضمر	ما أضيف إلى هذه الخمسة

وهذا التّصنيف لا يقوم كما سنبيّن على ظاهرة الرّبط بل يقوم على ظاهرة العهد . كما نلاحظ أنّ النّحاة الأوائل لم يعتبروا المنادى من المعارف ، رغم أنّهم عدّوا

المنادى معرفة بالإشارة إليه ، على أنّ المتأخرين ممّن اهتمّوا بالتّصنيف استدركوا المنادى وضمّنوه في مسرد المعارف .

2.3 تصنيف المعارف حسب الرّوابط النّصّيّة

إذا اعتمدنا تصنيف المعارف بحسب دورها الرّابطيّ لاحظنا أنّه تصنيف أقلّ عموما من التّصنيف الذي انطلق منه النّحاة، فالمعارف التي ليس لها دور رابطيّ هي :

. الاسم العلم
. ما دخلت عليه "اللاّم" الجنسيّة أو "اللاّم" العهديّة عهدا حضوريّا أو ذهنيّا
. ضمائر المتكلّم والمخاطب
. اسم الإشارة أي الاسم المبهم متى كان رافع الإبهام عنه مقاميّا .

أمّا المعارف التي لها دور رابطيّ فهي :

. ما دخلت عليه "اللاّم" العهديّة عهدا ذكريّا
. ضمائر الغائب
. اسم الإشارة أي الاسم المبهم متى كان رافع الإبهام مقاليّا نصّيّا .

والملاحظ أنّ التصنيف القائم على دور الرّبط يهدم الجامع بين أصناف المعرفة الذي يوفّره تصنيف النّحاة ، وهذا دليل على أنّ تصنيفهم قد أصاب مفصلا أعمّ من مفصل الدّور القائم على عمليّة الرّبط لأنّ تصنيفهم يتضمّن التّفريع الثّاني في حين أنّ التفريع الثّاني لا يمكن أن يستوعب الأوّل (ويمكنك أن تتأكّد من هذه الأسبقيّة بتطبيق رائز الكلّ والجزء ، على النّحو التّالي : كلّ رابط من هذه الرّوابط النّصّيّة تعريف ، وليس كل تعريف رابطا نصّيّا) . فكون التّعريف مظهرا من مظاهر الرّبط بين أجزاء الخطاب وجه من وجوه إجرائه وليس الأصل المؤسّس له .

4. التّعريف والتّنكير بين الاتصال والانفصال

1.4 أقوال ظاهرها تدرّج في التّعريف والتّنكير

من المواضع التي يمكن أن تحمل على القول بالتّدرّج بين ظاهرتي التّعريف والتّنكير يمكن أن نذكر ما ورد عند سيبويه وعند المبرّد وغيرهما :

فقد قال صاحب الكتاب :" وما كان من النكرات ولا تدخله الألف واللاّم فهو **أقرب إلى المعارف** ، نحو قولك " هذا خير منك وأفضل من زيد " (المبرّد : المقتضب 281،IV)

وقال المبرّد : " فعلى قدر هذا المعارفُ ، فكلّما كان الشيء أخصّ فهو **أعرف** . فأخصّ المعارف بعد ما لا يقع عليه القول إضمار المتكلّم نحو "أنا" ... لأنّه لا يشركه في هذا أحد فيكون لبسا ، وقد يكون بحضرته اثنان أو أكثر فلا يدرى أيّهما يخاطب" (المبرّد : المقتضب IV، 281).

وذكر في موضع آخر من المقتضب :

" وهذه المعارف بعضها أعرف من بعض ، ... كما أنّ النكرة بعضها أنكر من بعض. فالشيء أعمّ ما تكلّمت به ، والجسم أخصّ منه والحيوان أخصّ من الجسم والإنسان أخصّ من الحيوان والرّجل أخصّ من الإنسان ورجل ظريف أخصّ من رجل" واقترح رائزا عمليّا هو رائز التّمييز بين الجنس والنّوع قال : " واعتبر هذا بواحدة ، بأنّك تقول : كلّ رجل إنسان ، ولا تقول : كلّ إنسان رجل ، وتقول كلّ إنسان حيوان ولا تقول: كلّ حيوان إنسان " (المقتضب ، IV، 280) .

ونقل محقّق المقتضب في الهامش 3 عن كلّيات أبي البقاء ص 358 ما يلي :

" أنكر النكرات شيء ثمّ متحيّز [أي ما له حيّز] ثمّ جسم ثمّ نام ثمّ حيوان ثمّ ماش ثمّ ذو رجلين ثمّ إنسان ثمّ رجل ، والضّابط أنّ النكرة إذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل هي تحت غيرها فهي أنكر النكرات " (المقتضب ، IV، 280) .

لقد أطنبنا في نقل المواضع التي فيها نصّ على قول النّحاة بالتّدرّج ووجود المراتب في المعارف وفي النّكرات وفي ما بينهما ، أتينا هذا حتّى لا نقلّص من أهمّيّة رأي بدا لنا خلافه .

2.4 لا مكان للاتّصال والتّدرّج بين التّعريف والتّنكير

يوهم الكلام المتقدّم أنّ التّعريف والتنكير ظاهرتان متّصلتان ، وكذا إذا اعتبرت العلاقة بينهما ، فأنت تتدرّج بين مراتب مختلفة في التّعريف وبين مراتب مثلها في التّنكير ، كما أنّك تجد حيّزا مشتركا بين التّعريف والتّنكير.

والملاحظ أنّ التّعريف والتّنكير وهما من اللغة قد اختلطا بأمر آخر ليس أمرا

لغويّا صرفا وإن اعتمد على اللغة هو تصنيف الموجودات ، وهو مبحث يذكّرنا بما خاض فيه الفلاسفة والمناطقة . ويمكن أن نشير على سبيل المثال إلى ما أورده الفارابي في "التّوطئة" عند حديثه عن الجنس والنّوع والفصل والخاصّة والعرض ، نورد هذا الكلام لبيان الصّلة بين هذه المفاهيم وما أقامه بعض النّحاة من درجات في التّعريف والتّنكير ، قال الفارابيّ : " وأعمّ المحمولين البسيطين الذي يتشابه به شيئان في جوهريهما يسمّى الجنس وأخصّهما هو النوع مثل الإنسان والحيوان اللذين يتشابه بهما زيد وعمرو في جوهريهما ، والحيوان جنس لهما والإنسان نوع لهما ... " (المنطق عند الفارابي ، التّوطئة ص 60-61) ، وكذلك حديثه عن الجنس والنّوع في كتاب إيساغوجي أي « المدخل » قال : " والكلّيات المحمولة على شخص واحد فقد تتفاضل في العموم والخصوص كالإنسان والحيوان المحمولين على زيد ، فالإنسان أخصّ من الحيوان ، فمتى كانت كلّيات مفردة متفاضلة في العموم والخصوص يليق أن يجاب بكلّ واحد منها في جواب " ما هو هذا الشّخص ؟ " وكان فيها عامّ لا أعمّ منه وخاصّ لا أخصّ منه ومتوسّطات بينهما ترتقي على ترتيب الأخصّ إلى الأعمّ فالأعمّ إلى أن تنتهي إلى أعمّها، فإنّ الأعمّ من كلّ اثنين منهما جنس والأخصّ نوع وأعمّها الذي لا أعمّ منه هو الجنس العالي وأخصّها الذي لا أخصّ منه هو النّوع الأخير ، والمتوسّطات التي بينها كلّ واحد منها جنس ونوع : جنس بالقياس إلى الأخصّ الذي دونه ، ونوع بالقياس إلى الأعمّ الذي فوقه، وجميعها يقال إنّها أجناس بعضها تحت بعض " (المنطق عند الفارابي ، 76 - 77) .

فما خاض فيه المبرّد وأبو البقاء لا يختلف عمّا عرضه الفارابي ، وبالتّالي فإنّ ما اعتبره الأوّل تدرّجا في التّعريف والثّاني تدرّجا في التّنكير لا يعدو أن يكون تمييزا للجنس ممّا ينضوي تحته من أنواع أو تمييزا للأنواع من الجنس الذي يجمع بينها ، وهو مبحث بدا لنا بعيدا كلّ البعد عن مقولتي التّعريف والتّنكير. ولا نذكر أنّنا عثرنا على مثل هذا التّدرّج في تفرّع الأنواع عن الأجناس عند سيبويه في غضون حديثه عن التّعريف والتّنكير ، فإذا صحّ غياب هذا التّفريع عنده أمكن أن نذهب إلى أنّه أمر طارئ ، لحق مبحث التّعريف والتّنكير من الخارج بعد أن استوى واكتمل على أسس تعتمد الاستعمال دون تصنيف الموجودات الصّرف . وطعّم

الحديث عن المعارف والنّكرات في وقت لاحق ، إثر التّرجمة عن الفكر اليونانيّ والاطّلاع على ما فيه من النّظريات المتّصلة باللغة ، ومن أمثلة هذا التّطعيم جمع المبرّد وأبي البقاء ومن تبعهما بين قضيّتي تصنيف الموجودات باعتبارها "حمولا" حسب عبارة الفارابي وقضيّة التّعريف والتّنكير القائمة على العهد الذي لا يتصوّر حصوله خارج الاستعمال . على أنّ هذا التّطعيم بدا لنا مدخلا الضّيم على مقولتي التّعريف والتّنكير لجمعه بين اعتبارين من قبيلين مختلفين : اعتبار "البنية" - كما حدّث عنها المبرّد - الكائنة للشّيء مطلقا واعتبار العهد الحاصل له بالاستعمال .

فقد انطلق المبرّد في التّمثيل من المعارف المقترنة بالألف واللام ، وكانت الألف واللام في هذه الأمثلة من القبيل الدّال على الجنسيّة لا العهديّة ، وهو قبيل يشارك النّكرة قبل دخولها حيّز الاستعمال في عموم الدّلالة أي في " الوقوع على كلّ شيء من أمّته " . ثمّ إنّ المبرّد جمع بين الأسماء المقترنة بالألف واللام والأسماء غير المقترنة بها ("الجسم والحيوان ..." من ناحية و"رجل ظريف ورجل" من ناحية أخرى) ولم يكن ذلك ليستقيم له لولا اتفاق الألف واللاّم مع النّكرة قبل دخولها حيّز الاستعمال في الدّلالة على العموم وعدم الاختصاص . فكان من نتيجة هذا الاشتراك والجمع ما يسّر توهّم التّدرّج والاتصال من معرفة إلى أخرى ومن نكرة إلى أختها بل ومن المعرفة إلى النّكرة.

على أنّنا نرجّح أن جمع المبرّد بين ما دخلت عليه الألف واللام (وهو من التّعريف الجنسيّ) وما لم تدخلا عليه (وهو من النّكرات) لا يصلح به التّدرّج بين المعارف ولا التّدرّج بين النّكرات ولا التّدرّج من المعارف إلى النّكرات ، دليلنا على هذا الرّأي تطبيق الرّائز الذي قدّمه المبرّد نفسه للتمييز بين مختلف الدّرجات ، فانظر إلى صلاح قولهم " تقول : كلّ رجل إنسان ، ولا تقول : كلّ إنسان رجل ، وتقول كلّ إنسان حيوان ولا تقول : كلّ حيوان إنسان" وفساد تحويل هذا القول على النحو التّالي : " كلّ الرّجل الإنسان ولا تقول كلّ الإنسان الرّجل وتقول كلّ الإنسان الحيوان ولا تقول : كلّ الحيوان الإنسان " .فهذا الرّائز لا يستقيم إلاّ متى عرّيت هذه الأسماء من مقولتي التّعريف والتّنكير المشروطتين بالتّخاطب وإجراء القول ، أي بأن تعتبر تلك الأسماء علامات على الموجودات ، ثمّ تصنّف تلك الموجودات حسب علاقة

الجنس بالنّوع . وعلى هذا الأساس يمكننا اختصار الرّائز المتقدّم على النحو التّالي:

هب "س" و"ص" و"ز" .

- "س" ينتمي إلى "ص" ==> "س" أخصّ من "ص" = "س" نوع و "ص" جنس .
- "س" ينتمي إلى "ص" ولا وجود لـ"ز" ينتمي إليه "ص" ==>
  "ص" جنس لا جنس فوقه .
- "س" ينتمي إلى "ص" ولا وجود لـ"ز" ينتمي إلى "س" ==>
  "س" نوع لا نوع تحته .

لكنّك **لا تستطيع** ، بعد ما بيّنّا أن تصبّ مقولتي التّعريف والتّنكير في هذا القالب على النحو التّالي :

هب "س" و"ص" و"ز" .

- "س" ينتمي إلى "ص" ==> "س" أنكر من "ص" = "ص" أعرف من "س" .
- "س" ينتمي إلى "ص" ولا وجود لـ"ز" ينتمي إليه "ص" ==>"ص" هو الأعرف
- "س" ينتمي إلى "ص" ولا وجود لـ"ز" ينتمي إلى "س" ==>"س" هو الأنكر .

وبالتّالي،فإنّ هذا التّصنيف هو تصنيف للموجودات بحسب خصائصها أو "أبنيتها" كما جاء في عبارة المبرّد وليس تصنيفا للمعارف ولا للنّكرات . لكنّ ضرورة استعمال الأسماء لتناول الموجودات أفضت إلى الخلط بين تصنيف الموجودات من حيث هي موجودات وتصنيف الأسماء باعتبار ما يطرأ فيها من معنى التنكير أو التّعريف عند استعمالها في الخطاب نتيجة كون المسمّى منكورا أو معروفا في ذهن المخاطب لا نتيجة كونه جنسا أو نوعا أو نتيجة منزلته في سلّميّة الأجناس والأنواع .

وقد يكون ما ذهبوا إليه من التّدرّج في المعارف راجعا إلى ما تطرحه أداة التّعريف من قضايا التّسوير باعتبارها أداة من أدواته quantificateur ، فأداة التّعريف من الأسوار في حكم المناطقة قديما وحديثا ، وفي هذه الحالة فإنّهم يكونون قد حدّثوا عن قضيّة الكمّ ولم يحدّثوا عن قضيّة التّعريف ، ثمّ إنّنا إذا تعلّلنا لهم بهذا التّعلّل في المعارف فبم عسانا نتعلّل لهم في النّكرات !

5. الفرق بين العهد والاتفاق في المرجع والتخصيص أو التّعيين

يمكن أن نميّز بين التّعيين الحاصل بالنّعت والتّعريف الحاصل بضرب من ضروب العهد ، والتّعيين - مهما تعدّدت طرقه واجتمعت - أمر غير كاف لنقل الاسم من صفّ النّكرات إلى صفّ المعارف ، لأنّ التّعيين بالنّعت أو الإضافة أو غيرهما ضرب من تقسيم الجنس أو الجمع من الأشياء إلى مجموعات فرعيّة (تقسيم جمع الرّجال إلى رجال ظرفاء ورجال غير ظرفاء مثلا) ، لكنّ الواحد من الرّجال الظّرفاء لا يكتسب التّعريف بالنّعت .

1.5 الفرق بين التعريف والتّعيين

وقد بيّن سيبويه الفرق بين المراد من التّعيين بالصّفة والمراد بالتّعريف ونصّ على بقاء الاسم المحلّى بالنّعت على تنكيره ، قال :

"فأمّا النّعت الذي جرى على المنعوت فقولك "مررت برجل ظريف قبل"، فصار النّعت مجرورا مثل المنعوت لأنّهما كالاسم الواحد . وإنّما صارا كالاسم الواحد من قبل أنّك لم ترد الواحد من الرّجال الذين كلّ واحد منهم رجل ولكنّك أردت الواحد من الرّجال الذين كلّ واحد منهم رجل ظريف فهو نكرة . **وإنّما كان نكرة لأنّه من أمّة كلّها له مثل اسمه** ، وذلك أنّ الرّجال كلّ واحد منهم رجل ، والظّرفاء كلّ واحد منهم رجل ظريف ، فاسمه يخلطه بأمّته حتّى لا يعرف منها" (الكتاب ا، 421). وأضاف السّيرافي موضّحا " فالرّجال الظّرفاء جملة لرجل ظريف كما أنّ الرّجال جملة لرجل" (الكتاب ا، 421 هامش 4).

2.5 التّخصيص : تامّ ومنقوص .

عرّف التهانويّ التّخصيص بقوله "هو في اللغة تمييز بعض الجملة بحكم " (كشّاف أ، 428) ، وهذا الحدّ عامّ يدخل فيه تخصيص مختلف عناصر الجملة بصرف النّظر عن نوعها أو وظيفتها . وذكر التهانويّ حدّاً آخر للتّخصيص نسبه إلى عرف النّحاة ميّزوا فيه بين التّخصيص في النّكرات والتّوضيح في المعارف ، قال " هو: تقليل الاشتراك الحاصل في النّكرات ، وتقليل الاشتراك الحاصل في المعارف عندهم لا يسمّى توضيحا ، بل التّوضيح عندهم رفع الاحتمال الحاصل في المعرفة ، وهذا

المراد بالتّخصيص والتّوضيح في قولهم "الوصف قد يكون للتّخصيص وقد يكون للتّوضيح" ، لكن صاحب الكشّاف أضاف كلاما جمع فيه بين التّخصيص والتّوضيح معتبرا الفرق بينهما قائما على الاختلاف في الدّرجة فـ" قد يطلق التّخصيص على ما يعمّ تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال ، وتحقيق ذلك أنّ الوصف في النّكرات إنّما يقلّل الاحتمال والاشتراك وفي المعارف يرفعه بالكلّيّة " (كشّاف ا، 428) .

ومثّل عمّا تقدّم بما يلي :

(1) رجل / رجل عالم

(2) زيد / زيد التّاجر

فبذكر "عالم" زال الاحتمال حيث علم أن ليس المراد غير العالم ، وبقي الاحتمال بالنّسبة إلى أفراد العالم وبذكر الوصف في "زيد" قد ارتفع ذلك الاحتمال بالكلّيّة .

وأنت تلاحظ أنّ هذه القضيّة آيلة إلى النّسبيّة ، فإذا اجتمع في السوق الواحدة عدد من التّجّار يدعوْن زيدا أو وجد في المؤسّسة التربويّة الواحدة عدد من المعلّمين يدعوْن محمّدا لم ينفع الوصف الواحد في رفع الاحتمال ، لكنّ التّهانوي أضاف الملاحظة التّالية : "ولا يقال : قد يرتفع الاحتمال بذكر الوصف في النّكرات كما إذا لم يكن الموصوف إلاّ واحدا وقد لا يرتفع في المعارف كما إذا كان الموصوف بالتّجارة من المسمّين بزيد متعدّدا لأنّا نقول : مفهوم النّكرة الموصوفة كلّيّ وإن كان منحصرا في فرد بحسب الواقع فلم يرتفع الاحتمال بالكلّيّة نظرا إلى المفهوم ، وعند كون الموصوف بالتّجارة من المسمّين بزيد متعدّدا يجب ذكر الصّفة الرّافعة للاحتمال لأنّه إنّما يستعمل في واحد منهم بعينه وذكر الوصف لدفع مزاحمة الغير ليتعيّن المراد" (كشّاف ا، 428) وذلك أنّه " ...قلّما يبلغ التّخصيص مرتبة إزالة الاحتمال والاشتراك بالكلّيّة" (كشّاف ا، 429) .

ونحن نرجّح أنّ إطلاق الحديث عن النّقص في التّخصيص على هذا النّحو يتصوّر في مستوى النّحو دون الأقوال المنجزة ، وذلك أنّ المتكلّم يختار من المخصّصات المخصّص المناسب لرفع الالتباس وهو متى فعل ذلك أبان إبانة كلّيّة ، أمّا النّحويّ فإنّه ينطلق من عموم الحال فيتصوّر دائما من باب الاحتمال قصور المخصّصات عن مطلق التّعيين .

3.5 في التّخصيص دون التّعريف والتّنكير درجات ومنازل

قد يكون التعيين والتّخصيص بمخصّصات يعرفها المتكلّم دون المخاطب فتكون هذه المخصّصات من قبيل الأمور الجديدة الدّاخلة في ما ينقله المتكلّم إلى المخاطب ، والمخاطب خالي الذّهن منها ، والمناسب لها من الصّيغ اللغويّة صيغ النّكرة ،

وقد يكون التعيين والتّخصيص بمخصّصات لغويّة يعرفها المتكلّم والمخاطب على حدّ سواء فتكون هذه المخصّصات من قبيل الأمور التي تقدّم حصولها في ذهنهما والمناسب لها من الصّيغ اللغويّة صيغ المعرفة .

على أنّنا نلاحظ أنّه يمكن أن يجتمع على العنصر الواحد مخصّصان أو أكثر إذ يمكن أن يعيّن العنصر أو يخصّص مرّة أو مرّتين أو أكثر بعناصر من قبيل واحد أو من قبائل مختلفة كما هو الشّأن في الأمثلة التّالية حيث خصّص رأس المركّب الاسميّ بالإضافة في (2) وبالإضافة والنّعت في (3) وبالإضافة والنّعت مرّتين في (4) :

(1) جاء غلام

(2) جاء غلام رجل

(3) جاء غلام رجل ضريرٌ

(4) جاء غلام رجل ضريرٌ من بني سليم .

وبالتّالي يمكن أن نقول إنّ ظاهرة التخصيص ظاهرة غير متفاصلة إذ يمكن في كلّ درجة من درجاتها أن تزيد إليها درجة أخرى إن قدّرت أنّ السّابقة لا تفي بالحاجة أو أن تطرح منها أو تطرحها جميعها إذا توفّر ما يفي بالحاجة ، وهذه السّمة من السّمات الأساسيّة التي يتميّز بها التّخصيص عن ظاهرة التّعريف : فالتّعريف كما سنبيّن متى حصل لا سبيل إلى إبطاله والتّراجع فيه ، بخلاف التّخصيص فإنّك تذكره مرّة فإذا عدت إلى ذكر الاسم عرّيته من المخصّصات لأنّ تعريفه مغن عن ذلك .

هذا إذن بشأن التّخصيص بالمركّبات البيانيّة والإضافة وما جرى مجراها ، أمّا ظاهرة التّعريف القائمةعلى العهد فهي :

- ظاهرة تخصّ بالضّرورة المخاطب لا المتكلّم وحده ، وتعتمد على ما يعرف وما لا يعرف ، فما لا يعرفه يكون نكرة ، وما يعرفه يكون معرفة .

- وتكون العناصر النّكرة جديدة والمعرفة قديمة .

- والشّيء الواحد يكون بالنسبة إلى المخاطب غير معهود فيكون نكرة ويعبّر عنه بصيغة من الصّيغ اللغويّة المناسبة للتّعبير عن النّكرة ، ويكون معهودا فيكون معرفة ويعبّر عنه بصيغة من الصّيغ اللغويّة المناسبة للتّعبير عن المعرفة ، فلا وجود لدرجات وسطى يكون فيها الشّيء بين المعهود وغير المعهود وبالتّالي فإنّه لا وجود لدرجات وسطى بين المعرفة والنّكرة ، لذلك تتّصف الظاهرة القائمة على العهد والمفضية إلى مقولتي التّعريف والتّنكير بخاصيّة الانفصال ، و أهمّ ما تتجلّى فيه هذه الظّاهرة قواعد المطابقة بين المتبوع وتابعه متى كانت التّبعيّة قائمة على شرط المطابقة في التّعريف والتّنكير كما هو الشّأن بالنسبة إلى المركّب النّعتيّ [1].

ويمكن أن نبرز الفوارق بين التّعريف النّاتج عن العهد وسائر أنواع التّخصيص الأخرى بإقامة الجدول التّالي :

التّعريف النّاتج عن العهد	سائر أنواع التّخصيص
يخصّ المخاطب	يخصّ المتكلّم
لا يقبل التّدرّج = منفصل	يقبل التّدرّج= متّصل

الاسم المشترك وتخصيصه :

في الواقع موجودات متّفقة في البنية تطلق عليها الصّيغة اللغويّة الواحدة ، فاللفظة "شاعر" لفظة تطلق على كلّ ما توفّر فيه شروط الشّاعر عرفا أو قل كلّ ما دخل في بنية الشّاعر على حدّ عبارة المبرّد ، وبالتّالي تكون هذه اللفظة صالحة لأن تطلق على كلّ فرد من أفراد هذه المجموعة ، فإذا رمزت إلى أفراد الجنس بـ ش 1و ش 2 وش3 ... وإلى اللفظة التي تدلّ على كل واحد منها بالحرف'ل' كانت 'ل' مناسبة لتمثيل ش1أو ش2 أو ش3 مناسبة اللفظة 'فرس' للدّلالة على جميع أفراد هذا الجنس من الحيوان ...

---

1 - لا تبطل الحالات القليلة التي لا يطابق فيها النّعت المنعوت في التّعريف والتّنكير إذا اعتبرت القاعدة الفرعيّة التي تبيح حمل اللفظ على معناه كما في المثال المعروف " يلبس الجبّة قوّمت بدينار " وقد جوّز النّحاة حملها على الحاليّة .

ش 1و ش 2 وش3 ...

ل = ش 1أو ش 2 أو ش3 ...

فإذا قصدت التّخصيص أضفت إلى اللفظة لفظة تعبّر عمّا تختصّ به فيصبح المركّب بهما دالاً على عنصر فرد من المجموعة كأن تخصّص «فرسا» بلونه فتقول فرس أصهب ، وهو ما يمكن تمثيله على النّحو التّالي :

ش 1و ش 2 وش3 ...

ل ل = ش 1

وعمليّة التّخصيص هذه يمكن أن تحصل في المعرفة والنّكرة على حدّ سواء ، فإذا حصلت في النّكرة اعتمدت على مجموعة فرعيّة يتوفّر في جميع عناصرها ذلك التّخصيص ودلّت على واحد فرد منها ، وإذا حصلت في المعرفة اعتمدت على ما يمكن أن يكون فيها من الاشتراك فقلّصته ، وقد تبطله لعملها في مجموعة عناصرها أقلّ من عناصر المجموعة التي تعتمد عليها النّكرة حتّى في حالة تخصيصها .

6. تعذّر نقل المعرفة إلى نكرة وإمكان عكسه

إنّ **نقل المعرفة إلى النّكرة** أمر لا يعقل ولا يتصوّر [2] ، إذ أنّه يقتضي أن ينقلب المعهود المعروف في ذهن المخاطب أمرا غير معهود ، وهي كما ترى عمليّة يمكن تصوّرها لكنّ حدوثها أمر متعذّر إلا فيما كان من قبيل الحالات المرضيّة أو ما كان من قدح أدب التّخييل العلميّ ، ونحن لا نعتقد أنّ ذلك النّصّ الذي ينقل حكاية البخيل الذي مضى في إنكار الضّيف حتى قال له "والله لو خرجتَ من جلدك ما

---

2 – لا تلتفتنّ إلى ما يوجد في بعض مؤلّفات النّحو "المدرسيّة" من أنشطة وتمارين يطلب فيها تحويل المعارف نكرات ، فمثل هذه العمليّة عمليّة سطحيّة لا تتجاوز ظاهر اللفظ والعبارة ، وهي من قبيل الأنشطة الفاسدة التي تفضي إلى إفساد أصول التّخاطب وتوهم بوجود ما ليس فيها ، ثمّ إنّك إن استطعت " تصوّرها " في المعرفة بالألف واللام فإنّك غير قادر على إجرائها في سائر أنواع المعارف كالاسم العلم والضمير واسم الإشارة ، وإن رمت الاقتصار على الجانب اللفظيّ ، لأنّك لست واجدا في اللغة وحدات تقابلها في التّنكير .

عرفتك" من قبيل نقل المعرفة إلى النّكرة وإنّما هي من قبيل التّجاهل والألطف من هذا أنّ المخاطب في الحكاية التي أشرنا إليها أنكر وجود سابق عهدٍ ، إنكارَ القارئ سابقَ العهدِ لو توجّهت إليه قائلا " أرجع إليّ الألف دينار! " ، إذ ليس بيننا دينار ولا دانق.

أمّا نقل النّكرة معرفة فأمر ممكن تتحكّم فيه عمليّة الخطاب ، بل هو شرطها الذي عليه تتأسّس ، وتتأكّد من ذلك أنّ كلّ شيء بعد ذكره للمرّة الأولى يكون بالضّرورة معرفة متى عدت إلى الحديث عنه ثانية أو ثالثة ...

7. اشتراك المعارف والنّكرات في جواز تخصيصها بمختلف المخصّصات

إنّ مخصّصات التّعريف هي مخصّصات التنكير : كالنّعت وتخصيص الاسم العلم بالإضافة ، إلاّ ما خالف الأصل الأوّل (كتعذر توكيد النّكرة توكيدا معنويًا في مثل قول قائل لو قال : " * جاء رجل عينه / ذاته / نفسه " ، لكي لا يناقض آخرُ الكلام (التوكيد) أوّلَه (تنكير غير المعهود) ، أو كتعذّر العطف البيانيّ على النّكرة في مثل قول القائل لو قاله : " * جاء رجل زيد " لكي لا يناقض آخرُ الكلام أوّلَه) . واشتراك المعارف والنّكرات في نفس المخصّصات دليل على أنّ مقولتي التّعريف والتنكير متميّزتان عن المقولات القائمة على التّخصيص والتّعيين ولا تنتميان إلى نفس القبيل ، وبالتّالي فإنّ الخلط بينهما يفضي إلى جمع بين ما لا يجتمع .

وممّا يؤكّد هذا الفارق أنّ المعيّنات والمخصّصات عناصر لغويّة نحويّة يتحكّم فيها مرجع الأشياء وخارجها (فالشّيء يكون حسنا وقبيحا وكبيرا وصغيرا ومنتسبا إلى مجموعة ... فيعبّر عن هذه الخصائص بما يميّز الشّيء عن سائر أفراد جنسه) أمّا التّعريف والتنكير فهما من قبيل المقولات التي لا ترجع إلى مراجع الأشياء وخوارجها بل ترجع إلى عمليّة التّخاطب ذاتها ولو لاها لما وجد في اللغة تعريف وتنكير أو معارف ونكرات . ومن هنا ندرك السّبب الذي يمكن أن نفسّر به قلّة شأن هذه الظّاهرة في النّظريات النّحويّة التي زهدت في الإجراء والتّخاطب ، فهي لا تكاد تلتفت إليهما إلاّ عند الضّرورة القصوى متى دعاها إلى ذلك داعي تقاطع القيود المعنويّة القائمة على الدّلالة والإحالة بأسس التّركيب .

8. التّعريف والتنكير ظاهرة لا قوام لها إلا بالاستعمال

1.8 التّعريف والتّنكير والتّخصيص أمور تخصّ المخاطب لا المتكلّم

"الاسم الخاصّ نحو "زيد" و"عمرو" لأنّك إنّما سمّيته بهذه العلامة ليعرف بها من غيره ... فإن عرف السّامع رجلين أو رجالا كلّ واحد منهم يقال له "زيد" فصلت بين بعضهم وبعض بالنّعت فقلت "الطّويل" و "القصير" ... فإن كان هناك طويلان أبنت أحدهما من صاحبه بما لا يشاركه صاحبه فيه " (المقتضب IV، 276) .

في هذا الكلام نصّ على أنّ التّعريف ظاهرة تخصّ السّامع ، وكذا الشّأن بالنّسبة إلى ما في القول التّالي للاستراباديّ : " وأمّا قوله في نحو "أرجل في الدّار أم امرأة" إنّ التّخصيص حاصل عند المتكلّم لأنّه يعلم كون أحدهما في الدّار ، فنقول : لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلّم في جواز تنكير المبتدإ لجاز الابتداء بأيّ نكرة كانت ، إذ كانت مخصوصة عند المتكلّم ، بل **إنّما يطلب الاختصاص في المبتدإ عند المخاطب** كما ذكروا " (شرح الكافية I، 233) .

2.8 شرط التّعريف التّركيب إلى معرفة لا مطلق التّركيب

مذهب النّحاة أنّه لا تعريف دون تركيب ، وقد بدا لنا أنّه لا تعريف يحصل بمجرّد التّركيب ، وليس بين القولين تدافع وتناقض لكوننا قصدنا بالتّركيب أمرا مختلفا عمّا قصدوه به :

فهم قصدوا بالتّركيب في هذا السّياق الاستعمال ، فالمعتدّ به في الكلمة من حيث تنكيرها وتعريفها ليس حالتها عند الوضع مفردة عارية من التّركيب إنّما يكون ذلك فيها متى استعملت ومعلوم أنّ شرط الاستعمال هو تركّب الكلمة إلى أختها ، وعلى هذا النّحو تلاحظ أنّهم قد اختصروا الطّريق فعبّروا عن الاستعمال بأحد لوازمه وشرط من شروطه وهو التّركيب .

أمّا نحن فقصدنا بقولنا " لا تركيب يحدث التّعريف " أنّ التّعريف يكون دائما أمرا متقدّما على التّركيب ومستقلاّ عنه ما لم يقترن بالتّحقّق والإجراء الفعليّ ، فهو وإن كان في الكلمة مركّبة إلى غيرها عند الاستعمال لا يكون أثرا حادثا عن نوع معيّن من التّراكيب بحيث لا يكون إلاّ به ، فأنت باستقراء مختلف وجوه التّركيب تلاحظ أنّك لا تجد واحدا منه يكون التّعريف مشروطا به . ولمزيد التّوضيح ورفع

الالتباس يمكن أن نتوسّل بتمييزهم بين تركّب الجزء من الأجزاء التي تكوّنه وتركّبه إلى أجزاء أخرى (اذكر الأستربادي شرح الكافية I، 51) ، ولا مجال للشّكّ في قصور النّوع الأوّل من التّركيب عن إحداث التّعريف : فأنت تستطيع أن تخصّص الاسم بما طاب لك من المخصّصات البيانيّة وغيرها دون أن ينتج عن ذلك تعريف بأحد هذه المخصّصات كما تلاحظ ذلك في المثال (1) ، فإذا خصّصت بمعرفة حصل التعريف كما تلاحظ ذلك في المثال (2) ، لكنّك إذا تأمّلت لاحظت أنّه تعريف متقدّم على ذلك التّركيب ، فبالرّغم من تعدّد المخصّصات في المفعول به فإنّه بقي نكرة في حين أنّ التّعريف حدث بمجرّد إضافة الاسم 'بيت' إلى معرفة .

(1) سمعت صوتا هاتفا في السّحر نادى من الغيب غفاة البشر

(2) عدت إلى بيتي .

وعلى هذا النّحو فإنّه لا تدافع بين قول النّحاة الذي أشرنا إليه من شرط حصول التّعريف بالتّركيب وما ذهبنا إليه من قصور التّركيب إن لم يكن تركيبا إلى معرفة من إحداث التّعريف ، وبالتّالي يكون التّعريف مقتضيا لتركيب مستعمل استعمالا فعليّا ، أمّا التّركيب الذي من قبيل الأقوال النّمطيّة - وأحسن مثال عنها ما تزخر به منها أمثلة النّحاة فلا أنكر من زيد وعمرو - فإنّها غير مورثة للتّعريف إلا بالقدر الذي يكفي لذكر المثال . ولعلّ هذه الخاصّيّة في التّعريف هي التي تفسّر قلّة عناية الأنحاء غير الملتفتة إلى الاستعمال بالتّنكير والتّعريف فهي بتغييبها لأصول الاستعمال قد غاب منها دور هاتين الظّاهرتين في مظاهر التّركيب والرّبط بين أجزاء الكلام .

3.8 المعارف الاستعماليّة والمعارف الوضعيّة

لقد تمكّن النّحاة باعتمادهم في حدّ المعرفة على الاسم العلم من التّمييز بين ضربين من المعارف **الاستعماليّة والوضعيّة** كما نتبيّن ذلك من قول التّهانوي : "ما سوى العلم معارف استعماليّة لا وضعيّة " (كشّاف III، 998) ، على أنّ هذا التّمييز لا يفسد شرط توفّر الاستعمال الفعليّ وإجراء الكلام . فقد تجاذب الحديث عن المعارف والنّكرات عند النّحاة وعلماء المعاني العرب أمران :

- أمر الوضع [المعارف الوضعيّة]

- وجه الاستعمال [المعارف الاستعماليّة] .

وإجراء التّعريف والتّنكير في مستوى الوضع منطلقه تصوّر توزّع بمقتضاه الأسماء صنفين بدءا : صنف وضع ليستعمل معرفة وصنف وضع ليستعمل نكرة ، ومثل هذا الكلام يجعل الظّاهرة متجذّرة في النّظام وجزءا من أجزائه . على أنّ هذا الاعتبار لا ينفي كون هاتين المقولتين ناتجتين عن الاستعمال والتّخاطب ، ولو لا هذا الإجراء لتعذّر كلّ كلام عنهما . وإذا بك تجاه أمر يشبه ما لاحظناه في بعض الوحدات اللغويّة ، وهي تلك التي لا يمكن أن تتصوّر إلاّ متى تصوّرت جريان عمليّة التّخاطب ، ونعني بهذه الوحدات ما يكون خارجه متحدّدا بالإجراء كضمائر التّخاطب والإشارة إلى زمان القول ومكانه ، وقد أشرنا إلى فعل اللغة في مقام التّخاطب ومكوّناته لتقحمه ضمن الكون والعالم المحدّث عنه وتخضعه لسلطانها .

خاتمة الفصل

مدخل التّعريف والتّنكير مدخل قائم على المعهود وغير المعهود ، وهي ظاهرة لا تتصوّر إلاّ عند الإجراء ، أمّا قبله فإنّ جميع الأسماء متساوية في الدّلالة على معانيها الوضعيّة ، وهو ما يمكن أن نسمّيه بالدّلالة النّاتجة عن التّسمية الوضعيّة .

وتتّصل ظاهرة التّنكير بما سمّيناه بالتّسمية الاستعماليّة التي بمقتضاها يتمّ انتقاء واحد من مجموعة العناصر التي ينطبق عليها الاسم بالتّسمية الوضعيّة .

وتقوم ظاهرة التّعريف على شرط آخر يتمثّل في العهد ، وهو شرط يركّب إلى ما يحصل عن التّسمية الاستعماليّة بالنّكرة .

وتتميّز ظاهرة التّعريف عن ظاهرة التّخصيص تميّزا جذريّا ، فالعلاقة بينهما علاقة لا تقوم على التّكامل بل تقوم على الاختلاف بدليل تراكبهما واجتماعهما ، فالتّخصيص ظاهرة يمكن أن تطرأ على النّكرة والمعرفة على حدّ سواء وليس التّعريف بمغن عن التّخصيص . ولذلك يمكن أن يعتبر التّخصيص أمرا مكمّلا لما يبقى في التّسمية الوضعيّة من الاشتراك ، أمّا التّنكير والتّعريف فهما أمران ناتجان عن الاستعمال ولا يعقل تصوّرهما قبله .

ولئن كانت ظاهرة التّخصيص قائمة على الاتّصال لإمكان تصوّر درجات فيها وإمكان الزّيادة إلى المخصّص تخصيصا آخر فإنّ ظاهرة التّعريف ظاهرة أساسها الانفصال ، فلا يكون المعرفة أعرف من غيره ، كما أنّها ظاهرة ذات اتّجاه واحد فلا يمكن محو أثرها متى حصل أو قل بعبارة أخرى إنّ المعرفة لا يمكن أن تنقلب نكرة .

وللأسماء في جميع هذه الحالات قدرة على الدّلالة لكونها من الأسماء غير المبهمة، ولها قدرة على الإحالة على معنى أي خارج يكون معهودا حاصلا في ذهن المتكلّم والمخاطب وتقدّم العلم به فتكون المعرفة وغير معهود فتكون النّكرة ، وهو ما يمكن أن نمثّله على النّحو التّالي :

نكرة	معرفة (باللاّم ، علم ، بالإضافة إلى أحدهما)
(- عهد) غير معهود	(+عهد) معهود

الفصل الثّاني

المعرفة بالألف واللاّم

0. صلة الألف واللام بالرّوابط النّصيّة

عدّت أداة التّعريف من الظّواهر التي اعتبرت محقّقة للتّرابط والاتّساق في النّصّ وقد تقدّمت الإشارة في القسم الأوّل الذي جعلناه مدخلا لعملنا (انظر حديثنا عن مظاهر الاتّساق عند هاليداي وحسن) إلى اعتبار المؤلّفين أداة التّعريف the في الانقليزيّة من قبيل الوحدات الإشاريّة المحايدة و قسّما إحالتها إلى نوعين إحالة مقاميّة تتحدّد بالسّياق المقاميّ أو الدّلالة على الجنس أو بالعرف وإحالة مقاليّة قبليّة وبعديّة، وسنتناول في هذا المبحث أداة التّعريف كما حدّث عنها النّحاة العرب من حيث خصائصها وتقاطع تلك الخصائص بدورها الرّابطيّ مرجئين الحديث عن قضيّة قدرتها على الإحالة البعديّة إلى الباب الذي خصّصناه لهذا المبحث.

1. صيغة أداة التّعريف

1.1 أداة التعريف : الألف أم اللام أم الألف واللام ؟

بين سيبويه والخليل خلاف بشأن صورة أداة التعريف : فالخليل يعتبر أداة التعريف مكوّنة من الألف واللام ، فقد جاء عن سيبويه ما يلي " وزعم الخليل أنّ الألف واللام اللتين يعرّفون بهما حرف واحد كـ'قد' وأنْ ،ليست واحدة منهما منفصلة عن الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله 'أأريد' ولكنّ الألف كألف 'أيمُ' في 'أيمُ الله' وهي موصولة كما أنّ ألف 'أيمُ' موصولة ، حدّثنا بذلك يونس عن أبي عمرو وهو رأيه " (الكتاب III، 324)

أمّا سيبويه فإنّه يعتبرها مكوّنة من اللام السّاكنة تتقدّم عليها الألف الزّائدة لسكونها ، فقد حدّث عن هذا في باب " ما يتقدّم أوّل الحروف وهي زائدة قدّمت

لإسكان أوّل الحروف " (الكتاب IV، 144- 149) حيث جاء " وتكون موصولة في الحرف الذي تعرّف به الأسماء ، والحرف الذي تعرّف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك القوم والرّجل والناس ، وإنّما هو حرف بمنزلة قولك قد وسوف " (الكتاب IV، 147).

ولخّص السّكّاكيّ الخلاف بين سيبويه والخليل بشأن أصل اللام بقوله : "[واللام] على مذهب سيبويه تأتي للتّعريف ، نحو الغلام، والهمزة عنده للوصل ولذلك لا تثبت فيه بخلاف الخليل فإنّ سقوطها عنده لمجرّد التّخفيف لكثرة دورانها " (مفتاح، 116).

ونسب إلى المبرّد أنها الهمزة وحدها (التصريح I، 148) ، فقد جاء في شرح الكافية للاستربادي ما يلي: "وذكر المبرّد في كتاب الشّافي أنّ حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنّما ضم اللاّم إليها لئلاّ يشتبه التعريف بالاستفهام " (II، 122 - 123) وهو قول غريب يناقضه ما جاء في المقتضب (I ، 163) من " أنّ همزة الاستفهام إذا دخلت على ألف وصل سقطت ألف الوصل لأنّه لا أصل لها ، وإنّما أتي بها لسكون ما بعدها فإذا كان قبلها كلام وصل به إلى الحرف السّاكن سقطت الألف " وتنصيصه على اعتبار ألف الوصل عنصرا يُلحق بلام التعريف في قوله : " من ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف ، وإنّما زيدت على اللام لأنّ اللام منفصلة ممّا بعدها فجعلت معها اسما واحدا بمنزلة قد " (II ، 378).

ولعلّ سبب الاختلاف بين الخليل وسيبويه راجع إلى اختلافهما في تقدير الأصل الذي ترجع إليه أداة التعريف ، فقد قدّر الخليل أنّ الأصل هو الصورة الكبرى أي الألف واللام ، وتعدّل هذه الصورة بسقوط الألف متى كنت في درج الكلام وبالتالي تكون العمليّة قائمة على الحذف ، وقدّر سيبويه أنّ الأصل هو الصورة الصّغرى أي اللام وحدها ، توصل بها الألف متى وقعت ابتداء لتجنّب الابتداء بالسّاكن وبالتالي تكون العمليّة قائمة على الزيادة . ويلتقي هذا المبحث بتقدير الأصل الأوّل في بناء الصّيغ ، وله في نظريّاتهم نظائر . ففي ما اختاره الخليل حديث عن الأصل حديثا اعتباريّا غلّب فيه اعتبار قوام الأصل الصّيغة التّامّة وهو اعتبار يفضي ضرورة إلى حمل ما خالفها على الحذف منها متى توفّر مقتضيه ، وأمّا ما

اختاره سيبويه فإنّه أقرب إلى الحديث الاختباريّ معتبرا اللاّم هي الأصل وتزاد إليها الألف متى توفّر مقتضي زيادتها . أمّا الرّأي الذي نسب إلى المبرّد من اعتبار الألف الأصل في الدّلالة على التّعريف فهو اعتبار غريب يفضي إلى القول بتأويلات نظاميّة باهظة.

2 . التعريف بالألف واللاّم

هو الضرب الثّاني من التّعريف في تصنيف سيبويه والمبرّد . قال سيبويه :" وأمّا الألف واللاّم فنحو " الرّجل والفرس والبعير" وما أشبه ذلك . وإنّما صار معرفة لأنّك أردت بالألف واللاّم الشيء بعينه ، دون سائر أمّته ، لأنّك إذا قلت " مررت برجل " فإنّك زعمت أنّك إنّما مررت بواحد ممّن يقع عليه هذا الاسم ، لا تريد رجلا بعينه يعرفه المخاطب. وإذا دخلت الألف واللاّم فإنّما تذكّره رجلا قد عرفه ، فتقول « الرّجل الذي من أمره كذا وكذا » ليتوهّم الذي كان عهده ما تذكّر من أمره " (الكتاب II، 6). فالمعرفة هي " ما دخلت عليه الألف واللاّم " ، ومتى تمّ ذلك في تلك الأسماء تحوّلت معارف ، وقد حلّل صاحب الكتاب العمليّة الذهّنيّة التي تتمّ بالانتقال من الاسم النّكرة إلى الاسم المحلّى بالألف واللاّم : فبقولك "رجل " تعني واحدا ممّن يقع عليه هذا الاسم ، أمّا قولك "الرّجل" فهو تذكير المخاطب بشيء تقدّم ليعود إلى ذهنه ما عهده من أمره.

وخصّ المبرّد الألف واللاّم بالدّخول على الاسم المشترك :"ما دخلت عليه الألف واللام من هذه الأسماء المشتركة ، وذلك قولك " جاءني الرّجل " و"لقيت الغلام " لأنّ معناه « الرّجل الذي تعلم والغلام الذي قد عرفت »"(المقتضب IV، 277) .

فللتّعريف غاية واحدة سواء تحقّق بالاسم العلم أو بالألف واللاّم ، فهو ظاهرة لغويّة تستعمل لبلوغ نفس الغرض ، فالعبارة" **إرادة الشيء بعينه دون سائر أمّته** " ذكرت للاسم العلم وللاسم المشترك المحلّى باللألف واللاّم ، وهو أيضا ظاهرة لغويّة تعني المخاطب وتخصّه بنفس الدّرجة التي يقوم عليها التّعريف بالعلم، لكنّ التّعريف بالألف واللاّم يتميّز بخصائص ينفرد بها عن سائر طرق التّعريف الأخرى .

4. خصائص التّعريف باللاّم

0.4 تنظيرهم التّعريف باللاّم بتخصيصالفعل بقد وسوف

ذكر المبرّد أنّ الألف واللاّم في الأسماء " بمنزلة سوف في الأفعال لأنّك إذا قلت "جاءني رجل فقد ذكرت منكورا ، فإذا أدخلت الألف واللام صار معرفة معهودا ، وإذا قلت زيد يأكل فأنت مبهم على السّامع لا يدري أهو في حال أكل أم يوقع ذلك فيما يستقبل ، فإذا قلت سيأكل أو سوف يأكل فقد أبنت أنّه لما يستقبل . (المقتضب ا، 83). فقد قاس النّحاة الأثر الحاصل عن التّعريف بالأثر الحاصل عن تقييد الفعل بالأدوات التي تتصل به لما يتوفّر في الظّاهرتين من تّقليص الاشتراك في كليهما أو إزالته.

1.4 بالألف واللاّم يتمّ التّقابل بين التّنكير والتّعريف

جاء الحديث عن اتّصال الاسم بالألف واللاّم مقابل الحديث عن عدم اتّصاله بهما (الرّجل ≠ رجل) ، وقد مكّن هذا التّناوب اللفظيّ سيبويه من الوقوف على ما بين التّعريف والتّنكير من تقابل معنويّ ، وهو أمر لا يتوفّر على نفس الصّورة في سائر أنواع المعارف ، فبالنّكرة تقصد واحدا ممّن يقع عليه الاسم لا تريد رجلا بعينه يعرفه المخاطب ، وبالمعرفة تذكّره رجلا قد عرفه فـ[كأنّك] تقول «الرّجل الذي من أمرك كذا وكذا» ليتوهّم الذي كان عهده أي [المخاطب] ما تذكّر من أمره . ويمكن أن نمثّل الحالات التي يتوفّر فيها التّقابل بين التّنكير والتّعريف والحالات التي لا يتوفّر فيها ذلك التّقابل في الجدول التّالي :

نوع التّعريف	إمكان التّقابل بين التّعريف والتّنكير	المثال
الاسم العلم	غير ممكن (1)	زيد / ...
"اللاّم"	ممكـــن	الرّجل/رجل
الإضافة إلى معرفة	غير ممكن (2)	أخوك / ...
الإضمار	غير ممكن	هو / ...
الإشارة	غير ممكن	هذا / ...

(1) قد يصبح ممكنا إذا خرج الاسم العلم عن التّعريف إلى التّنكير بالجمع .
(2) قد يعتبر ممكنا إذا اعتبرت التّقابل بين الإضافة إلى معرفة والإضافة إلى نكرة.

2.4 التّعريف باللاّم طروء وصيرورة

نقيم مظهر الطّروء على معنى الصّيرورة التي نصّ عليها سيبويه في حديثة عمّا يطرأ على الاسم النّكرة عند دخول الألف واللام عليه (انظر أعلاه قوله "وإنّما صار معرفة" (الكتاب II، 6)، وتنطبق على هذه الصّيرورة خصائص الصّيرورة عامّة فهي :

- انتقال من حالة إلى حالة ،
- حدوث لأمر طارئ لم يكن موجودا ،

وهذه الصّيرورة التي يقوم عليها التّعريف تتميّز إلى ذلك بكونها صيرورة في اتجاه واحد، إذا حصلت لا يمكن التّراجع فيها ولا إبطالها ومحو أثرها، دليلنا على ذلك أنّنا نجد من العبارات عند سيبويه وعند غيره من النّحاة ما يدل على الانتقال من النّكرة إلى المعرفة أي من دخول الألف واللام على الاسم ، لكنّنا لم نجد - ولن نجد - ما يدلّ على القيام بالعمليّة في الاتجاه المعاكس ، أي بالانتقال من المعرفة إلى النّكرة بنزعهما عنه .

ويوافق هذا التّناوب اللفظيّ صيرورة وطروءا في مستوى آخر نحاول للكشف عنه التوسّل بالعبارات التي استعملها سيبويه .

3.4 قيام التّنكير والتّعريف على عمليّة معنويّة ذهنيّة عرفانيّة

التعريف عهد أو تذكير بمعروف :

حدّث سيبويه عن المعرفة بالألف واللاّم مستعملا الفعل 'صار' الدّال على التّحوّل والصّيرورة ولمّا حدّث عن النّكرة استعمل جملة اسميّة ليس فيها معنى الصّيرورة : "فالمعرفة صار معرفة لأنّك "أردت" كذا ، والنّكرة نكرة [لاحظ أنّه لم يقل صار نكرة] لأنّك "زعمت" كذا"(الكتابII،6) ، ونحن لا نظنّ أنّ هذا الوجه في التّعبير كان من باب الصّدفة والاتّفاق إنّما هو كشف بل نصّ على وقوفهم على طبيعة هذه الظّاهرة وحقيقتها .

واستعمل سيبويه العبارة "أردت..." والإرادة عمليّة نفسيّة ذهنيّة والزّعم مثلها، وكلاهما عمل يحدث ، وأمر يطرأ ، وكلاهما أمر من فعلك متكلّما . وإذا أدخلتَ الألف واللاّم فإنّما "تذكّر" المخاطب أمرا ، وأنت تفعل هذا لـ"يتوهّم" ، والتذكير أيضا عمليّة منطلقها نفس المتكلّم وذهنه ومنتهاها نفس المخاطب السّامع وذهنه ، والتّوهّم عمليّة جعلت بمثابة الغاية يطلب تحقّقها ، ومجال تحقّقها ذهن المخاطب أيضا .

فالإرادة والزّعم والتّذكير والتّوهّم جميعها عمليات نفسيّة ذهنيّة ، لكنّها تتوزّع بين ذهنين أو قل نوعين من الذّهن تبيّنهما الضمائر التي أسندت إليها الأفعال في كلام سيبويه، فأمّا الإرادة والزّعم ففي ذهن المتكلّم وأمّا التّذكير فيتّخذ ذهن المتكلّم منطلقا وذهن المخاطب غاية ومنتهى ، أمّا التّوهّم فمجاله ذهن المخاطَب دون سواه ، وهو ما يمكن أن نمثّله على النّحو التّالي :

ذهن المتكلّم	ذهن المخاطب
أردتَ	
زعمتَ	
تُـــــــــــ	ـــذ كّـــــــرُ
	يَتوهّـــمُ

وجميع هذه العمليات عمليات نفسيّة ذهنيّة من حيث المجال وعمليات دلاليّة عرفانيّة من حيث المادّة المعمول فيها ونوع العمليّة، إذ أنّها تقوم على استدعاء شيء كان محفوظا في الذّهن أو قل في الذّاكرة ، والعمليّتان موجّهتان إلى شيء في الواقع .

ونجد أيضا في هذه الفقرة الكلمات المفاتيح التي تكشف عن أغلاق التّعريف من حيث وظيفته ومعناه والتي ستكون منطلقا لتحليل عمليّة التّعريف . فالتّعريف "**تذكير**"، وهو تذكير بـ"**معهود**" قصد "**توهّم**" الذي كان عهده ما "**تذكّر**" من أمره . وستتميّز عبارة من هذه العبارات ، أو قل جذر من الجذور ليصبح بمثابة المفهوم المصطلح بتوليده مصطلحات من قبيل العهد والعهديّة والمعهود .

فالتّعريف كما قدّمه سيبويه استدعاء لشيء حاصل بحكم كونه تذكيرا ، فهو من هذه النّاحية حمل على سابق ، وهو يقابل في هذه الخصيصة التّنكير باعتباره بدءا . ولا نعني بالسّابق هنا مجرّد التّقدّم في الذكر ، إنّما هو كما سنتبيّن في سياقات أخرى - سبق بالحصول في الذّهن ، وتقدّم العلم بالشّيء ، وهو بناء على ذلك استحضار لهذا الشيء المعلوم المعهود واستدعاؤه وإنشاؤه وبعثه إلى الوجود أوّلا ، وهو بعبارة أخرى إحياء لشيء كامن مودع في الذّهن الحافظ ليصبح عنصرا عاملا متحركا في الذّهن الفاعل. فكلّما استعمل المتكلّم معرفة فإنّه يغترف من هذا الذّهن الحافظ ويأخذ منه ، ويمكن تقريب ما تقدّم بالشّكل الموالي :

ذهن فاعل	تذكير بـ ... <========= تعريف	ذهن حافظ

(الشّكل عدد 1)

وكلّما استعمل المتكلّم معرفة فإنّه يأخذ من هذا الذّهن الحافظ ، أمّا إذا استعمل النّكرة فإنّه يقوم بعمليّة أخرى يمكن أن نعتبرها قريبة من التّعيين بالانتقاء من مجال ليس مجال الذّاكرة الحافظة إنّما هو مجال المواضعة (وإن كان مجالها أيضا الذّهن والذّاكرة الحافظة ، لكنّه مجال أوسع و أعمّ من الأوّل ، ليصبح ذلك العنصر عنصرا من عناصر الذّهن الحافظ على غرار ما يمثّله الشّكل (2) :

ذهن فاعل	تعيين بالتّسمية <======= تنكير	ذهن المواضعات

(الشّكل عدد 2)

وإذا جمعنا العمليّتين في واحدة واعتبرناهما وجهين من عمليّة أكبر يشغّل فيها المتكلّم - بحسب الوضع الذي يكون فيه (وضع الحديث عن شيء غير معهود أو وضع الحديث عن شيء معهود) الوجه الأوّل أو الوجهين معا أصبح الشّكل المناسب

لها على النّحو التّالي:

ذهن فاعل	استدعاء <===== تعريف	ذهن حافظ	تسمية <=== تنكير	ذهن المواضعات

(الشّكل عدد 3)

فإذا اعتبرت نصيب كلّ جانب من الثّبوت والتّجدّد لاحظت أنّ المواضعات ثابتة مشتركة ، أمّا التّعيين بالتّسمية فهو طارئ متجدّد ولا يثبت إلاّ في نطاق الخطاب الواحد ، وأمّا استدعاء المعهود فهو متجدّد لكنّه بتجدّده يحقّق ثبوت المعهود وتواصله .

إنّ تقديمنا للتّعريف والتّنكير عند سيبويه على هذه الصّورة كان نابعا من عبارته وناتجا عنها ، فنحن لم نصدر عن تصوّر مسبق ولا احتذينا بمنوال جاهز[1] ، بل إنّنا لم نكن نتوقّع أن يقودنا كلام سيبويه إلى ما انقدنا إليه ، على أنّنا لم نشعر لحظة أنّنا بما ذهبنا إليه قد حملنا قوله على غير محمل ، إنّما هي محاولة لما جاء في عباراته في هذه الفقرة وفي مواطن أخرى (كالتّعيين بالتّسمية) من المعاني الصّريحة والمقتضيات : فالتّذكير عمليّة تقتضي بالضّرورة شخصا يذكّر وشخصا يتمّ تذكيره وشيئا يذكّر به ، وهي عمليّة تجري في النّفس ، والنّفس عزيزة في نظريّة سيبويه مصطلحا ومفهوما وكذا الذّهن ، أمّا الذاكرة فإنّك لا تستطيع فصلها عن التّذكير والعهد و "المعرفة".

4.4 التّعريف والتنكير ظاهرة محكومة بالمخاطب

جاء قسم من الأفعال الواردة في حديث سيبويه عن التّعريف مسندا إلى

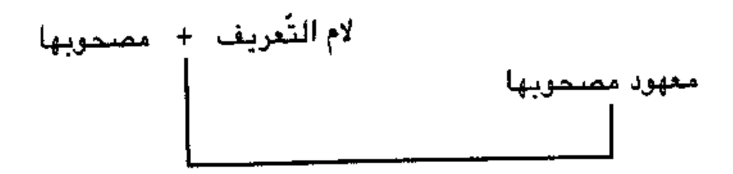
1 – ليس الذّنب ذنب سيبويه ولا ذنبنا إن كان بعض النّاس اليوم لا يرون من الذّاكرة إلا ما شاع عن الذّاكرة الاصطناعيّة وما اتصل بها من " ذاكرة ميّتة" و"ذاكرة حيّة" ، فلا بأس أن نذكر في هذا المجال أن الآلة هي التي استعارت من الإنسان وليس العكس ، استعارت منه العقل والذّاكرة والقيام بأعمال هي أعماله (كالحساب والمعالجة والكلام وأخذ القرار...) ، وإن نسبت إليها فإنّها لا تزال في أحسن الحالات من باب التّجوّز ، ولا نعتقد أنّ الآلة مهما تطوّرت ستقوم بها يوما على الحقيقة .

المتكلّم، كما في العبارات : " أردت ، زعمت ، لا تريد " (الكتاب اا، 6) ، وهي أفعال تدلّ على ما للمتكلّم من دور في ظاهرة التّعريف . وهذه الفقرة تتضمّن أيضا عبارة بدت لنا بمثابة حجر الزّاوية وهي قوله : "وإذا دخلت الألف واللاّم فإنّما تذكّره رجلا قد عرفه ، فتقول «الرّجل الذي من أمره كذا وكذا » ليتوهّم الذي كان عهده ما تذكّر من أمره ".(ذكر أعلاه).

فقد ذكر المخاطب صراحة ، ثمّ أسند إليه الأفعال التّالية : يعرف ، عرف ، يتوهّم، عهد ، تذكّر ؛ وجعله شخصا تمّ تذكيره بمعهود ، وفي جميع هذه العبارات نصّ على اعتماد التّعريف على شرط حصول العهد في ذهن المخاطب ، أمّا العهد والعلم الخاصّان بذهن المتكلّم وحده فإنّهما لا يصلحان لقيام التّعريف .

1.5 البنية التركيبة المعنويّة للمعرفة باللاّم

حدّث ابن هشام في مسرد الأدوات عن اللام العهديّة مقترنة بالعبارة التّالية " إمّا أن يكون مصحوبها معهودا ذكريّا أومعهودا ذهنيّا أو معهودا حضوريّا" (مغني اللبيب ا، 50)، وقد لفت انتباهنا قرنُه اللام بأمرين : أحدهما "المصحوب" وهي عبارة قليلة الشّيوع والآخر أكثر انتشارا وهو "المعهود". فإذا أضفنا إلى حديث ابن هشام عن اللاّم العهديّة ما نقله عن بعضهم من كون اللاّم الجنسيّة "لتعريف العهد" أيضا لأنّ الأجناس " أمور معهودة في الأذهان متميّز بعضها عن بعض"(مغني اللبيب ا، 51) أمكن أن نعمّم اقتضاء اللاّم للمعهود على الجنسيّة . فلكلّ لام تعريف جنسيّة أو عهديّة مصحوبٌ هو ذو اللاّم ، ولكلّ مصحوب إمّا معهود أو مدخول ، فأمّا مصحوبها فهو الاسم الذي تتصل به الألف واللاّم وأمّا معهودها ومدخولها فهو الحاصل في الذّهن بالمتقدّم في الذّكر أو بشهادة الحال والعرف أو بالوضع. ويمكن أن نرسم الشّكل النّظريّ الذي يقوم عليه التّعريف باللاّم في الشّكل التّالي :



ويمكن أن ننظّر تنوين التّنكير بالتّعريف باللاّم فتحدّث عن التّنوين الحديث نفسه بأن نجعل للنّون مصحوبا هو الاسم الذي تقترن به أو قل حسب عبارة النّحاة الاسم المحلّى بالنّون، ولكنّ التّناظر يقف عند هذا الحدّ إذ ليس للنّون معهود ، على أنّه يمكن على غرار لام الجنس أن نجعل لها مدخولا فيتمّ التّناظر بين بنية التّعريف باللام والتّنكير بالتنوين على النّحو التّالي :

نون التّنوين + مصحوبها

مدخول مصحوبها

2.5 تعميم بنية اللاّم ومصحوبها

يمكن أن توسّع هذه البنية لتصبح نموذجا ترجع إليه سائر البنى المتعلّقة بتركّب العناصر المماثلة للألف واللام من حيث كونها بنى قائمة على تركيب يخرج عن البنية العامليّة ، فإذا علمنا أن البنية التركيبيّة المعنويّة للألف واللام وما يتصل بهما راجع إلى:

مركّب بالألف واللام ⟵ ال + مصحوب [+ عهد «معهود»]

أمكن أن نقيس على هذه البنية ونعتبر جميع الأدوات الدّالة على التعيين والجنس والعدد والإعراب راجعة في تعلّقها بما تتعلّق به إلى بنية من قبيل :

مفردة ⟵ محقّق ، مصحوب [+ «معنى المحقق»]

حيث تكون :

- الصّحبة أو المصاحبة مجرّد اتصال الكلمة في اللفظ بإحدى أدوات التحقّق
- وأداة التحقّق سابقة أو لاحقة
- ومعنى المحقّق إحدى المقولات الحاصلة به من تعيين أو جنس أو عدد أو إعراب

وحيث يمكن أن تتّصل بالكلمة الواحدة أكثر من محقّق .

فإذا استقام لنا مثل هذا التّعميم ، ونحن ممّن يرون استقامته ، أمكن أن نرجع هذه البنية إلى شكل نظريّ يتكوّن من مجموعة من المواضع أحدها لا يقبل التّعدّد ، وهو موضع الكلمة النّواة (اسما أو فعلا) والأخرى مواضع تحتلّها الكلمات المحقّقة

لسائر مقولات تصريف الاسم أو الفعل ، وهو ما يمكن أن نستعين على تقريبه بالشكل التّالي :

مو ح ... + مو ن + مو ح ... [2]

(حيث يمثّل الرّمز [مو ن] : موضعُ النواة والرّمز [مو ح] : موضعُ المحقّق)

على أن هذا الشكل المجرّد ليس قوامه ضربا من ضروب البنى العامليّة الإعرابيّة ، فلا عامل فيه ولا معمول ، وإنّما هو ضرب من التّركّب والتعليق ، لو صحّ أن نقيم بين مختلف ضروب التّركّب درجات متفاوتة من القوّة لأمكن أن يعتبر درجة أمتن لحمة وأشدّ تمكّنا من التّركّب القائم على العمل .

3.5 تعميم شكل الأداة ومصحوبها على الحروف العاملة

استعمل ابن هشام العبارة "اللام ومصحوبها" في سياق آخر لا يتعلّق بلام التّعريف بل باللام الطّلبيّة ، ، وهي أداة جازمة ، أي أداة عاملة في معمول ، ويقوم تعلّقها بما تتعلّق به على بنية عامليّة تتكوّن من : " أداة جزم + فعل مضارع مجزوم " . فقد جاء في مغني اللبيب (ا ، 246) أن " لا فرق في اقتضاء اللام الطلبيّة للجزم بين كون الطّلب أمرا ... أو دعاء... أو التماسا... وكذلك إذا أخرجت عن الطّلب إلى غيره كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر... أو التهديد " [3]، وفي هذا الاعتبار دليل على قدرة استيعاب هذا الشّكل لصيغ أخرى تتجاوز اللاّم ومصحوبها ومعهودها .

4.5 لا يكون للاّم ولا للتّنوين مصحوبان

لا يتّسع الشّكل الذي اقترحناه للاّم ومصحوبها لأن يحلّ في موضع المصحوب عنصران وفي ذلك دليل على استقلال كلّ مصحوب بمعهود بالنّسبة إلى اللاّم العهديّة أو مدخول بالنّسبة إلى اللاّم الجنسيّة وتنوين التّمكّن . وقد بدت لنا هذه الخاصيّة سمة فارقة بين البنية القائمة على الحرف غير العامل والبنية القائمة على الحرف العامل فالحرف العامل يمكن أن يعمل في معمولين أي أن يكون له مصحوبان

---

2 – لاحظ قرب هذا الشكل من الشكل الذي يمكن أن نضعه لبنية المقطع ، حيث يحتلّ [مو ن] الموضع الذي يحتله الصّائت و [مو ح] المواضع الذي يحتلها الصّوامت .

3 – خفّفنا كلام ابن هشام من الشواهد والأمثلة لكونها غير مقصودة في هذا السّياق.

بخلاف لام التّعريف والتّنوين فإنّ كلّ واحدة منهما تستقلّ بمصحوب واحد.

6. معاني التّعريف باللاّم

1.1.6 أنواع الألف واللام

يمكن أن ننطلق في حصر أنواع الألف واللاّم من "مغني اللبيب" لابن هشام لما يتوفّر فيه من التأخّر في الزمان ولاتخاذه التّصنيف وإقامة الأنواع غاية . وقد امتدّ حديث ابن هشام عن أنواع الألف واللام على ستّ صفحات (ص ص 49 - 55) وأرجعها إلى ثلاثة أصناف :

1- اسم موصول "وقيل هي في الجميع حرف تعريف... وقيل موصول حرفيّ... وليس بشيء " (مغني اللبيب ا، 49)، والملاحظ أنّ الاختلاف بشأن "اللام" الموصولة لم يكن بشأن دلاتها على التّعريف إنّما كان بشأن قسم الكلام الذي ترجع إليه : فالقائلون بكونها اسما موصولا لم ينفوا دلالتها على التّعريف بأنواعه المختلفة، وكذا القائلون بكونها موصولا حرفيًا، ولا إشكال بالنّسبة إلى القائلين بكونها" في الجميع حرفَ تعريف " .

2- حرف تعريف " وهي عهديّة عهدا ذكريًا أو ذهنيًا أو حضوريًا ، أو جنسيّة لاستغراق الأفراد أو لاستغراق خصائص الأفراد أو لاستغراق الماهية .

3- زائدة : "وتكون لازمة كالتي في الأسماء الموصولة ، وغير لازمة ، داخلة في علم منقول من مجرّد صالح لها. وقد حكموا على "اللام" بالزيادة عند بطلان دورها في المعنى -رغم تحقّقها في اللفظ- امتثالا لأصل تقديم المعنى على اللفظ .

ويمكن أن نلخّص هذه الأنواع في الجدول التّالي :

أنواع "اللاّم"				
اسم موصول	حرف تعريف		زائدة	
	عهديّة	جنسيّة	لازمة	غيرلازمة
	(1) عهد ذكريّ	(1) لاستغراق الأفراد		
	(2) عهد ذهنيّ	(2)استغراق خصائص الأفراد		
	(3) عهد حضوريّ	(3) لتعريف الماهيّة		

على أنّ هذا التّصنيف للألف واللاّم وأنواع التّعريف المتحقّقة بهما والمعاني المتّصلة بكلّ نوع منهما لم يحدث طفرة ، إنما سبقه منذ سيبويه كلام موطّئ ، فكيف حدّث المتقدّمون عن ابن هشام عن الألف واللاّم ؟

2.1.6 أنواع العهد في اللاّم العهديّة

ذكر ابن هشام للألف واللاّم حرفَ تعريف نوعين : جنسيّة وعهديّة ، ولمّا كان الفرق في اللفظ بين العهديّة والجنسيّة منعدما وجب أن نبحث عنه في المعنى .

من النّحاة من فصّل فذكر أربعة معان هي : العهد الخارجيّ (1) والعهد الذّهني (2) وتعريف الجنس (3)والاستغراق (4) ، ومنهم من اختصر جمع المعنيين الأوّل والثّاني في تعريف العهد والثّالث والرّابع في تعريف الجنس ، بل إنّ ابن هشام نقل كما ذكرنا (مغني اللبيب 50،I) عن بعض النّحاة أنّهم يعتبرون الجنس ضربا من العهد وأنّ لام التّعريف لا تخرج عن العهد :

العهد الخارجيّ + العهد الذّهني = تعريف العهد

تعريف جنس + استغراق = تعريف الجنس

تعريف العهد + تعريف الجنس = تعريف العهد

فإذا غلّبنا هذه الصّورة في التّجميع أمكن أن نرجع مختلف معاني التّعريف باللاّم إلى نوع من أنواع العهد. ولهذا التّجميع فضل إرجاع الوجوه المتغايرة إلى أصل واحد ، لكنّه لمّا كان غرضنا البحث عمّا يحقّق التّرابط بين مكوّنات نصّ الخطاب فإنّنا سنفرّط في هذا الحكم الجامع للتّعريف وننظر في مختلف أنواعه لبيان مدى مساهمة كلّ نوع في تحقيق التّرابط بين الجمل . وسنتعرّض إلى أنواع الألف واللاّم بحسب كون المعهود ذكريًا أو حضوريًا أو جنسيًا .

3.1.6 أنواع العهد

ذكر ابن هشام أنّ "العهديّة إمّا أن يكون مصحوبها معهودا **ذكريًا**... أو معهودا **ذهنيًا**... أو معهودا **حضوريًا**... (مغني اللبيب I، 50) ونقل التّهانويّ (كشّاف III، 999) عن السّيوطيّ في الإتقان تصنيفا لأنواع العهد يكرّس السّابق .

1.2.6 المعهود الذّكريّ ودوره الرّابطيّ

– إمّا أن يكون مصحوبها معهودا ذكريًا" (مغني اللبيب ا، 50) وذكر عنها الأمثلة التّالية وهي أمثلة على غاية من المناسبة للغرض :

(1) كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرّسولَ (المزمّل 73: 15-16)

(2) فيها مصباح المصباح في زجاجة الزّجاجة كأنّها كوكب درّيّ (النّور 24 : 35)

(3) اشتريت فرسا ثمّ بعت الفرس

ونحن نلاحظ أنّ الجملة التي تضمّنت الاسم المقترن بلام التّعريف في هذه الأمثلة قد جاءت في درج الكلام لا في مفتتحه ، وكانت اللاّم فيها من محقّقات ربط الجملة بسابق الكلام . وضابط العهد الذّكريّ حسب صاحب المغني "أن يسدّ الضّمير مسدّها مع مصحوبها"، فإذا عدت إلى الأمثلة السّابقة لاحظت صحّة جواز تعويض مصحوب اللاّم فيها بضمير الغائب كما في قولك :

(4) اشتريت فرسا ثمّ بعتها

وصحة حلول ضمير الغائب محلّ المعهود عهدا حضوريًا يدعم قيامها بالدّور الرّابطيّ لكونه هو أيضا كما سنبيّن من أسس التّرابط . لكنّ هذا الرّائز يمكن أن يطرح مسألة الفرق بين الإظهار أي تكرار الاسم محلّى بلام التّعريف والإضمار، وقد عقد علماء البيان أبوابا لبيان الفرق بينهما (انظر مفتاح العلوم للسكّاكي في الأبواب التي عنوانها: "الحال المقتضية للإظهار" أو"الحال المقتضية للإضمار")، ومنها التّعظيم والبيان وتجنّب اللبس ، وهو ما تلحظه لو عمدت إلى تعويض المظهر بالمضمر في المثال (2) على النّحو التّالي :

(5) فيها مصباح [هو] في زجاجة كأنّها كوكب درّيّ

على أننا أصبحنا نتهاون بالفارق بين الإظهار والإضمار ولا نكاد تعتدّ به كما في حملنا معنى (6) على معنى (7) :

(6) ثم إن أرنبا أصابتها القرعة، فقالت الأرنب ..." (ابن المقفّع)

(7) ثم إن أرنبا أصابتها القرعة، فقالت ..."

لكنّ التّقدّم في الذّكر لا يتمّ دائما على نفس الدّرجة من الوضوح والبداهة كما في الأمثلة السّابقة، فقد ذكرالتّهانويّ أنّ العهد الذّكريّ عهدان: عهد خارجيّ وعهد

تقديريّ :

-أمّا العهد الخارجيّ : ما كان **مذكورا تحقيقا** ، بأن يذكر سابقا في كلامك أو كلام غيرك صريحا أو غير صريح .

- وأمّا العهد التقديري : وهو ما كان مذكورا تقديرا بأن يكون معلوما حقيقة أو ادّعاء لغرض (كشّاف III، 1000) .

فلئن وافق النّوع الأوّل ما تمّ النّصّ عليه في متقدّم المقال فإنّ النّوع الثّاني يكون مذكورا تقديرا ، وهذه العبارة تكاد تلامس التّناقض ، وقد بدا لنا هذا الذّكر التّقديريّ قريبا من الحالات القائمة على دلالة الاستلزام والاقتضاء كما حدّث عنها السّكّاكيّ أو ما أصبح يعرف في نظريات تحليل الخطاب بالتّجسير bridging .

2.2.6 المعهود الحضوريّ

النّوع الثاني عهد حاصل من المقام الذي ينشأ فيه القول وهو "**العهد الحضوريّ**" من أمثلة العهد المقامي « افتح الباب » تقولها للمخاطب في مكان معين فيه باب وباب واحد ، ومن الواضح أن "اللاّم" لا يمكن أن تعتبر عهدية [مقالية] لأنه لم يسبق ذكر الباب ومن الواضح أيضا أنها لا يمكن أن تعتبر "اللاّم" الجنسية الدالة على الاستغراق ولا الدالة على ماهية الجنس (انظر بشأن نوعي الجنس : الاستربادي : شرح الكافية I، 24).

ونقل ابن هشام (مغني اللبيبI،50) عن ابن عصفور أنّ اللاّم التي يكون معهودها حضوريًا لا تقع إلاّ في المواضع التّالية (وقد ذكرنا الأمثلة التي أوردها هو) :

- في اسم الزّمان الحاضر نحو " الآن" و"اليوم" مثل :اليوم أكملت لكم دينكم (المائدة:5،3)

- بعد أسماء الإشارة نحو "جاءني هذا الرّجل"
- بعد 'أيّ' في النّداء نحو "يا أيّها الرّجل"
- بعد 'إذا' الفجائيّة نحو "خرجت فإذا الأسد"

ولئن أمكن إطلاق القيدين الأوّل والثّالث للعهد الحضوريّ ، كما في "اليوم" و "الآن" و"السّاعة" إشارة إلى زمان التّخاطب ، باعتبار حضور المخاطب فيه وكون المنادى في النّداء الحقيقيّ هو المخاطب ، فإنّ إطلاقه غير ممكن في الثّاني لأنّ الإشارة

يمكن أن تكون إلى شيء غير حاضر ، اللهمّ إذا اعتبرت أن ابن عصفور قصد بالإشارة الأصل أي الإشارة الحسيّة وقد غلّبها النّحاة في تناولهم لأسماء الإشارة ولم يقصد الإشارة الذّكريّة (أي تقدّم المشار إليه في الذّكر) ، أمّا الوجه الرّابع أي اعتبار معهود ذي اللاّم بعد إذا الفجائيّة قائما على العهد الحضوريّ فإنّنا لم نر الوجه في استقامته، وذلك أنّ مثل قولك "خرجت فإذا الأسد " من قبيل الإخبار، وما أخبرت عنه لا يأتيه العهد من حضوره في المقام ، إذ لا شيء يقتضي حدوث هذا القول في الحال التي كان فيها الأسد موجودا ، ويزداد الأمر وضوحا بتعويض الأسد باسم علم أو حتى بنكرة ، فهذا الموضع من المواضع المخوّلة للابتداء بالنّكرة ، فليس من شرط الابتداء بعد إذا الفجائيّة التّعريف ، فإذا اتّفق أن كان الاسم بعدها معهودا معروفا فإنّ العهد لا يأتيه من حضوره في المقام ، وأنّى له ذلك وصيغته صيغة الغائب منه ومعناه معنى الغائب عنه .

ولك أن تعترض بأن تذكر أنّ الصّيغة في الحالات الثّلاث الأخرى هي أيضا صيغة من صيغ الغائب ، لكنّه اعتراض مردود بغلبة المعنى على الصّيغة ، بل إنّ اعتبار المعنى هو الذي صرف معهود ذي اللاّم في هذه الاستعمالات إلى العهد الحضوريّ .

وعلى هذا النّحو يمكن أن نحصر الحالات التي تكون للعهدالحضوريّ دون سواه في اللاّم الدّاخلة على المنادى وعلى "الآن" و"اليوم" و"السّاعة" وما شابههما ، أمّا الدّاخلة على المشار إليه والاسم بعد إذا الفجائيّة فقد تكون من العهد الحضوريّ كما تكون من العهد الذّكريّ . فإذا رمنا ربط هذه الأنواع بالدّور الرّابطيّ لاحظنا أنّ ما خلص للعهد الحضوريّ أي اللام في المنادى وأسماء الزّمان الدّالة على زمان التّخاطب لا يمكن أن يكون لها دور رابطيّ ، أمّا الألف واللاّم بعد إذا الفجائيّة واسم الإشارة فإنّها قد تقوم بدور الرّابط بين الجمل متى كان مصحوبها قائما على العهد الذّكريّ كما في مثل قولك :

(7) وضع في كفّه ترابا فإذا التّراب ينقلب تبرا .

وممّا يرجّح ما قلنا إمكان حلول المضمر بعد إذا الفجائيّة كما في الآية :

(8) قلنا ألقها يا موسى فألقاها فإذا هي حيّة تسعى (طه 20 : 20)

3.2.6 المعهود الذّهنيّ

اقتصر ابن هشام عند الحديث عن اللاّم التي يكون معهودها معهودا ذهنيًا على ذكر مثالين جاء فيهما الاسم مقترنا باللاّم دون أن يكون له سابق ذكر :

(9) إذ هما في الغار (التّوبة 9 : 40)

(10)لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشّجرة (الفتح 48: 18)

والغار والشّجرة من الأشياء المعهودة المألوفة بالنّسبة إلى المخاطبين عهدا يقوم على السابق المعارف والعرف ، والأمر فيها شبيه بقولك :

(11) قصدت العميد في مكتبه ...

(12) زار الرّئيس ضريح الشّهداء ،

فقد استعملت في هذين المثالين أسماء معرّفة باللاّم مصحوبها معهود دون أن يتقدّم له ذكرفي سابق المقال ، ومثل هذا الضّرب من العهد لا حظّ له في الرّبط بين الجمل . على أنّك متى خرجت إلى سياق مقاميّ أوسع كأن يكون مؤتمرا جمع عددا كبيرا من العمداء أو الرّؤساء فإنّ العهد الذّهنيّ العرفيّ سيؤول إلى العهد الذّكريّ .

1.3.6 المعهود الجنسيّ

حدّث النّحاة عن "اللاّم" الجنسيّة في أبواب مختلفة بمناسبة حديثهم عن بعض الاستعمالات والأساليب قبل أن يقلّب الجرجاني القول في معاني استعمالاتها وقبل أن يجمع ابن هشام شتات ما قيل بشأنها في تصنيف شامل .

ومن المواضع التي حدّث فيها سيبويه عن استعمالات اللاّم الجنسيّة قوله : " واعلم أنّك لا يجوز أن تقول "قومك نعم صغارهم وكبارهم" إلاّ أن تقول "قومك نعم الصّغار ونعم الكبار" و"قومك نعم القوم" وذلك إن أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أمم كلّهم صالح ، كما أنّك إذا قلت "عبد الله نعم الرّجل" فإنّما تريد « أن تجعله من أمّة كلّهم صالح ولم ترد أن تعرّف شيئا بعينه بالصّلاح بعد نعم .

ومثل ذلك قولك "عبد الله فاره العبد وفاره الدّابّة ، فالدّابّة لعبد الله ومن سببه كما أنّ الرّجل هو عبد الله حين قلت عبد الله نعم الرّجل ، ولست تريد أن تخبر عن عبد بعينه ولا عن دابّة بعينها وإنّما تريد أن تقول «إنّ في ملك زيد العبد الفاره والدّابّة الفارهة إذ لم ترد عبدا بعينه ولا دابّة بعينها ، فالاسم الذي بعد نعم إذا كانت

نعم عاملة فيه الاسم الذي فيه الألف واللاّم نحو "الرّجل" وما أضيف إليه وما أشبهه نحو "غلام الرّجل" إذا لم ترد شيئا بعينه " (الكتاب I ا، 177)، ومثّل المبرّد عن "اللاّم" الجنسيّة بـ"أهلك النّاسَ الدّينار والدّرهم" (المقتضب IV، 138).

وليس لمصحوب لام الجنس معهود بل لها مدخول . ومدخُولها يكون حسب ابن هشام:

1- استغراق الأفراد : وروائزه ثلاثة :

- "أن يخلفها لفظ 'كلّ' حقيقة نحو "خلق الإنسان ضعيفا " (النّساء 4: 28)،

- صحة الاستثناء من مدخولها نحو"إنّ الإنسان لفي خسر" (العصر 3:1)

- وصفه بالجمع نحو "من الرّجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النّساء" (النّور 24، 31).

2 - استغراق خصائص الأفراد ، وروائزها أن يخلفها 'كلّ' مجازا نحو "ذلك الكتاب" (البقرة 2:2) أي «الكتاب الكامل في الهدايةالجامع لصفات جميع الكتب »،

3 - تعريف الماهية والحقيقة والجنس ، ولا يخلفها 'كلّ' لا حقيقة ولا مجازا نحو "جعلنا من الماء كلّ شيء حيّ" (الأنبياء 21:30).

وقد ذكر السكّاكيّ أنّه لا يلتزم في الفاعل شيء من التّعريف إلاّ في أفعال المدح والذّمّ ، وهي نعم وبئس وساء وحبّذا " (مفتاح 88)، ونحن نرجّح أنّ ذا اللاّم بعد نعم وبئس ممّا هو لاستغراق خصائص الأفراد في مثل ما كان على " نعم الجار محمّد " أمّا ما كان على "حبّذا الماء شرابا" فهو من الأوّل أي استغراق الأفراد كما في قولك "بئس الرّجال" أو الثّالث أي تعريف الماهية كما في الماء في المثال السّابق .

2.3.6 تفصيل معاني " اللاّم" الجنسيّة "

إبطال "اللاّم" الجنسيّة من حيث هي نوع قائم بذاته :

وبعضهم يقول في هذه [ال الجنسيّة] إنّها لتعريف العهد ، فإنّ الأجناس أمور معهودة في الأذهان متميّز بعضها عن بعض ، ويقسّم المعهود إلى شخص وجنس " (ابن هشام : مغني اللبيب I، 51).

" والفرق بين المعرّف بأل هذه [الجنسيّة] وبين اسم الجنس النّكرة هو الفرق بين المقيّد والمطلق ، وذلك لأنّ ذا الألف واللاّم يدلّ على الحقيقة بقيد حضورها في

الذّهن ، واسم الجنس النّكرة يدلّ على مطلق الحقيقة " (ابن هشام : مغني اللبيب I، 51) .

فما الفرق بين مطلق الحقيقة : اسم جنس نكرة (تراب ، لبن ...) والحقيقة بقيد حضورها في الذّهن ؟

عن السّكّاكيّ أنّه " لقرب المسافة إذا تأمّلت بين أن يعرّف الاسم هذا التّعريف [أي تعريف الجنس] وبين أن يترك غير معرّف به يعامل المعرفة كثيرا معاملة غير المعرّف قال:

ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني   فمضيت ثمّ قلت لا يعنيني

فعرّف اللّئيم والمعنى ولقد أمرّ على لئيم من اللئام ، وله في القرآن نظائر" (مفتاح 185).

7. قدم الوضع وطروء العهد : قيام التّعريف على العهد الطّارئ .

بين العهد والوضع علاقة دلاليّة ترجع إلى انتمائهما إلى نفس الحقل الدّلالي ، فهما يلتقيان في اتّفاق المتواضعين على ما يتواضعان عليه و اتّفاق المتعاهدين على ما يتعاهدان عليه ، لكنّ هذا التّقارب بين المفهومين لا يعني مطلق الاتّفاق بينهما ، وأهمّ السّمات المميّزة بين الوضع والعهد كون **الوضع قديما ثابتا وكون العهد متجدّدا طارئا بالاستعمال .**

والعهد الوضعيّ الثّابت : هو ما وضعت له الكلمات وتمّ التّواطؤ عليه فانتقل تواضعا ، وهو ضرب من التّعاقد بين المتكلّمين بلغة ما يتميّز بالثّبوت بمقتضى ملازمة الكلمة لمعناها الوضعيّ وعدم مفارقتها له . أمّا العهد فإنّه من قبيل العقد الاستعماليّ الطّارئ المتجدّد .

فكلّ تعريف عهد استعماليّ، وكلّ عهد استعماليّ تعريف ، قال التّهانويّ :

"واعلم أنّ معنى التّعريف مطلقا هو الإشارة إلى أنّ مدلول اللفظ معهود أي معلوم حاضر في الذّهن ، فلا فرق بين لام الجنس ولام العهد في الحقيقة إذ كلّ منهما إشارة إلى معهود غايته أنّ المعهود في أحدهما جنس وفي الأخر حصّة منه ... ولهذا قال أئمّة الأصول التّعريف عهد لا غير (كشّاف III، 1000).

خاتمة الفصل

إنّ لام التّعريف أساسيّة في التّمييز بين التّعريف والتّنكير،و لقد رأينا أنّها تتعلّق بعمليّة ذهنيّة عرفانيّة للمخاطب دور أساسيّ فيها ، فلكلّ لام تعريف مصحوب ، ولمصحوب كلّ ذي لام إمّا معهود في اللاّم العهديّة وإمّا مدخول في اللاّم الجنسيّة ، والمعهود إمّا ذكريّ أو ذهني أو حضوريّ والمدخول إمّا استغراق الأفراد وإمّا استغراق خصائص الأفراد وإمّا الماهية والحقيقة والجنس .

وليس للاّم الجنسيّة دور في الرّبط بين الجمل ، أمّا اللاّم العهديّة فإنّ ذلك يكون فيها بحسب نوع العهد : فإذا كان حضوريّا أو ذهنيّا لم تقم بدور الرّبط وإذا كان ذكريّا كان لها دور فيه وهو ما يمكن أن نلخّصه على النّحو التّالي :

نوع اللاّم	نوع العهد	معهود مصحوبها	دورها الرّابطيّ
العهديّة	ذكريّ	متقدّم في الذّكر	لها دور رابطيّ
	ذهنيّ	غير متقدم في الذّكر	ليس لها دور رابطيّ
	حضوريّ	غير متقدم في الذّكر	ليس لها دور رابطي
الجنسيّة		غير متقدم في الذّكر	ليس لها دور رابطي

الفصل الثّالث

المبحث الأوّل
التّعريف بالعلميّة : الاسم العلم

0. تمهيد

يعتبر الاسم العلم من الأسماء المتميّزة عن سائر الأسماء من حيث علاقته بمرجعه وخارجه ، وقد وجد فيه علماء الدّلالة والمناطقة وفلاسفة اللغة مثالا ييسّر إدراك العلاقة بين الاسم والمسمّى لقيام العمليّة الدّلاليّة التي يقوم عليها على الإشارة إلى الشّيء والإحالة عليه مباشرة ، فقالوا إنّ الاسم العلم يعني ولا يدلّ وهو ما يخرجه عن الشّكل الدّلاليّ القائم على جمع الوحدة الدّلاليّة بين دالّ ومدلول يقابلان خارجا إذ هو من قبيل الوحدة التي ينعدم منها المدلول ويقتصر الأمر فيها على التّقابل فيها بين الاسم والمسمّى .

ونتج عن هذا الوضع المتميّز للاسم العلم خروجه من مجموعة العناصر اللغويّة التي يمكن أن يكون لها دور رابطيّ بين الجمل ، يأتيه ذلك بسبب كونه يعني في كلّ مرّة يستعمل فيها مسمّاه دون أن يحتاج إلى سياق مقاميّ أو مقاليّ أي إنّه يفي بالغرض من إجراء التّسمية به فلا يدخله أيّ إبهام يحتاج إلى الحضور في المقام المادّي أو الإلمام بما تقدّم في الذّكر. ومثل هذه الخصائص المتوفّرة في الاسم العلم تجعل الحديث عنه في عملنا من قبيل اللغو . لكنّنا رأينا في حديث النّحاة العرب عن الاسم العلم ما يجعل هذه الأحكام أمرا نسبيّا ، فهي لا تصحّ ولا تصدق في جميع الحالات ، وفي ما يلي بيان لما ادّعينا .

1. الاسم العلم وضع للّفظ وضعا ثانيا

0.1 التعريف بالاسم العلم

– هو الضّرب الأوّل من التّعريف عند سيبويه والمبرّد وسمّاه الأوّل بـ"العلامة اللازمة المختصّة " وسمّاه الثّاني بـ"الاسم الخاصّ" ومثّلا عليه بنحو "زيد"و"عمرو" و"عبد الله" وما أشبه ذلك (الكتاب II، 5) و(المقتضب IV، 276) .

1.1 العلميّة : الاسم العلم صيرورة وطروء

والاسم العلم حسب سيبويه لا يبدأ علما بل يصير إلى العلميّة صيرورة ، عبّر عن ذلك بعبارة بسيطة بعيدة صخب الآخذين عن فلاسفة اللغة وعلمائها ، قال : "وإنّما صار **معرفة** لأنّه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمّته " وأنت واجد في حديث المبرّد عن هذه الصّيرورة من خلال العمليّة التي تقوم عليها العلميّة ، فهي تسمية لأنّ الاسم العلم إنّما يكون إذا " **سمّيته** بهذه العلامة ليعرف بها من غيره " (الإحالة السّابقة) .

وسيصبح ما حملنا عليه كلام سيبويه والمبرّد من معنييْ الصّيرورة والتّسمية أمرا صريحا عند الاستربادي في حديثه عن بعض الخصائص الصّياغيّة للاسم العلم ، فالاسم العلم كما ذكر الاستربادي مصون من النّقصان إذا كان من الكلمات العربيّة ولم يكن من الدّخيل[1] : " وإنّما ذلك لأنّ التّسمية باللفظ وضع له ، وكلّ حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفكّ عن الكلمة ، فقولك "عائشة" في الجنس ليس موضوعا مع التّاء ، فـإذا **سمّيت به فقد وضعته وضعا ثانيا** مع التّاء ، فصار التّاء كلام الكلمة في هذا الوضع" (شرح الكافية ، I ، 132) ، (وانظر كذلك : شرح الكافية ، I ، 156) .

تعرّض الاستربادي في هذا الكلام إلى قضايا جوهريّة تجعل منه إذا قرنته بما أشرنا إليه في الهامش نصّا من النّصوص الأساسية المؤسّسة للنّظريّة النحويّة

1– وأمّا إذا كانت العلميّة في غير الكلم العربيّة " فربّما تصرّف العرب فيها بالنّقص وتغيير الحركة إن استثقلوها كما في "جبرائيل" و "ميكائيل" و "أرسطاطاليس" ... لورودها على غير أوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع لامبالاتهم بما ليس من أوضاعهم ، ولذلك قالوا : أعجميّ فالعب به ما شئت ! " (شرح الكافية I، 132). وفي هذه الإشارة وعي حادّ بالفرق بين الظّواهر النّظاميّة الخاضعة لما تخضع له سائر الألفاظ في اللغة من شرط الخضوع للأوزان مقابل الظّواهر غير النّظاميّة التي تكون أكثر عرضة للتّغيير بالتّخفيف والاختصار .

العربيّة ، وسنقصر حديثنا في هذا الفصل عمّا له اتّصال بالاسم العلم ومعنى التّعريف فيه .

فالاسم العلم قائم على عمليّة تسمية ، والتّسمية بالاسم العلم وضع للفظ وضعا ثانيا، فهي إذن ظاهرة أساسها عمليّة الوضع الأصليّ أو قل الوضع الأوّل . ولظاهرة الوضع صلة وثيقة بالتّسمية هي علاقة المحدود بحدّه ، ولمّا كانت هذه العلاقة قابلة للانعكاس أمكنك أن تشتقّ من حدّ الاستربادي للتّسمية " التسمية باللفظ وضع له " حدّا للوضع يمكن أن تصوغه على النّحو التّالي : " الوضع للفظ تسمية به " وتتوفّر فيه ما يتوفّر في الوضع عامّة من شروط أهمّها عدم زوال الموضوع عمّا وضع له ، فيتحقّق بذلك صونها عن النّقصان . فالعلميّة باعتبارها وضعا – ولا يضرّها أن تكون وضعا ثانيا – " تؤمّن من النّقصان ، ولولاها [باعتبارها وضعا أيضا] لكان التّركيب عرضة للانفكاك والزّوال " . ولا يسعك – مهما حاولت التّنصّل والتّهرّب – ألاّ تذكر ما سيقوله سوسير بشأن إقامة صفة الثّبوت في الوحدات اللغويّة على علاقة التّلازم بين الدّال والمدلول [2]، إذ لو اعتبرت كلّ واحد منهما مستقلاّ عن الآخر لما وجدت وجها للحفاظ على أحدهما على الهيئة التي هو عليها ، ولن تكون صيغة من صيغ الدّال أولى بالمدلول من أخرى ، وكذا الشّأن بالنسبة إلى المدلول .

2.1 الاسم العلم تسمية ثانية لأنّ التّسمية باللفظ وضع له

يمكن أن نميّز بين ضربين من التّسمية :التّسمية في مستوى الوضع والتّسمية في مستوى الاستعمال ، ومن أهمّ ما يميّز إحداهما عن الأخرى يمكن أن نذكر أنّ التّسمية في مستوى الوضع واحدة ، نهائيّة ثابتة غير متجدّدة ، ويمكنك أن تعتبر ذلك في المولود يولد فيختار له اسم يسمّى به ، ويحدث ذلك مرّة واحدة ، وتلك العمليّة تسمّى تسمية ، لكنّها تسمية من قبيل الوضع .

أمّا التّسمية في مستوى الاستعمال فهي عمليّة متجدّدة ، ويمكنك أن تعتبر ذلك بما يحدث كلّما جرى الاسم الذي سمّي به المولود الذي سبقت الإشارة إليه على لسان ذويه ، فهذه العمليّة من قبيل ذكر الاسم ويمكن أن تعتبر أيضا " تسمية " ، لكنّها تسمية تختلف عن الأولى إذ أنّها لا تحصل في مستوى الوضع بل في مستوى

2 – انظر : سوسير : Cours ص 108 والتي بعدها .

استعمال ما وضع واستقرّ .

وتتوفّر هذه الاثنينيّة في التّسمية في سائر الأسماء ومفردات اللغة وليست خاصّة بالاسم العلم . فإذا فحصت شأنها في حديث النّحاة عن الاسم العلم لاحظت أنّ معظم ما ذكروه بشأنه متعلّق بالتّسمية الوضعيّة ، لكنّ ما قالوه بشأن التّسمية الاستعماليّة بدا لنا أكبر قيمة وأبعد خطرا .

2. أثر الخارج في الواقع على مقولة التّعريف

ذكر النّحاة أنّ من الأعلام أعلاما تكاد تخرج عن الاسم العلم فقد جعل سيبويه من أبواب الكتاب " بابا من المعرفة يكون فيه الاسم الخاصّ شائعا في الأمّة ليس واحد منها بأولى به من الآخر ولا يتوهّم به واحد دون آخر له اسم غيره ، نحو قولك للأسد " أبو الحارث وأسامة ... إنّما منع الأسد وما أشبهه أن يكون له اسم معناه معنى "زيد" أنّ الأسد وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع النّاس فيحتاجوا إلى أسماء يعرفون بها بعضها من بعض ، ولا تحفظ حُلاها كحفظ ما يثبت مع النّاس ويقتنونه ويتّخذونه بأسماء كزيد وعمرو " (الكتاب II، 93 - 94) .

وما أقرب ما حدّث به المبرّد عن هذا الضّرب من الأسماء الأعلام ، قال : " ما كان معرفة بجنسه لا بواحده ، وذلك قولك للأسد أبو الحارث ، وزاد كلام سيبويه توضيحا قال : "فإن قال قائل : كيف صارت معارفَ واسم الواحد منها يلحق كلّ ما كان مثله ؟ فالجواب فيه : أنّ هذه أشياء ليست مقيمة مع النّاس ولا ممّا يتّخذون ويقتنون كالخيل والشّاء ونحو ذلك ، فيحتاجوا إلى الفصل بين بعضها وبعض ، وإنّما يريدون أن يفصلوا بين جنس وجنس . ولو كانت مما يقيم معهم لفصلوا بين بعضها وبعض ، وكان مجراها كمجرى النّاس " (المقتضب IV، 44 - 45) ، وذكر الجرجاني الظاهرة نفسها .

يبيّن هذا الضّرب من الاسم العلم أنّ طبيعة الشّيء في الواقع يمكن أن يكون لها تأثير في بعض المقولات النّحويّة الدّلاليّة ، وهو أمر يخالف اعتبار اللغة نظاما قائما بذاته مغلقا على نفسه . وقد يحلو لبعضهم أن يحمل حديث النّحاة القدامى في مقولة التّعريف دليلا على أنّهم وقفوا بها في مستوى ملاصق للواقع ولم يقدروا على الارتقاء بها إلى مصافّ المقولات المجرّدة ، ولكن ما رأيك في حمل نفس الكلام

الذي قاله النّحاة على أنّه تجاوز إلى ما بعد التّجريد - وهم ما هم قدرة عليه - لتشقيق الدّلالة والمعنى قصد بلوغ دقائقها حرصا على تحقيق الملاءمة النّظريّة بالبحث عمّا يصل اللغة بالواقع ، وهي متّصلة به ، وإن كره الكارهون .

وقد عاد سيبويه إلى تناول الظاهرة نفسها في موضع آخر ، قال : " ألا ترى أنّهم لم يقولوا "أُمرر بأَبَان كذا وأبان كذا " ولم يفرّقوا بينهما لأنّهم جعلوا "أبانَيْن" اسما لهما يعرفان به بأعينهما .

وليس هذا في الأناسيّ ولا في الدّوابّ ، إنّما يكون هذا في الأماكن والجبال وما أشبه ذلك من قبل أنّ الأماكن والجبال أشياء لا تزول فيصير كلّ واحد من الجبلين داخلا عندهم في مثل ما دخل فيه صاحبه من الحال والثّبات والخصب والقحط ولا يشار إلى واحد منهما بتعريف دون الآخر فصارا كالواحد ... والإنسانان والدّابّتان لا يثبتان أبدا ، يزولان ويتصرّفان ويشار إلى أحدهما والآخر غائب عنه " (سيبويه ا ا، 104)

ولم نكن لنذكر هذا الكلام المتعلّق بأسماء الأماكن لولا ما رأيناه فيه من عمق وخطر يفوقان ما في حديثه عن تعريف أجناس الحيوان ، فهذا الحديث من ناحية يدعم ما رأيناه من قول سيبويه بالتّعالق بين اللغة والكون ولكنّه يتجاوز تعريف أجناس الحيوان إلى تعريف أسماء الأماكن ثمّ يرتقي إلى ما يفسّر مقولة التّعريف عامة باعتبارها ظاهرة عامّة :

فالجنس من الوحوش لا يتميّز أفراده بعضها عن بعض من حيث طبعها بل من حيث بعدها عن الإنسان في حياتها ، فكان التّعريف فيها للجنس لا للفرد ، والأماكن ثابتة على حال واحدة - قياسا بأعمار البشر لا بأعمار الكواكب والجبال - فكانت أعلامها ثابتة لا يفرد مثنّاها فيحتاج بذلك إلى تخصيص بالإضافة أو غيرها من طرق التّخصيص ولا إلى تعريف بالإضافة إلى معرفة ولا يثنّى مفردها فيخرج بذلك إلى التّنكير، وبالتّالي فإنّها ليست عرضة لما تحدثه مقولة العدد في أعلام من قبيل "زيد" و"عمرو" متى ثنّيت أو جُمعت من فقدان سمة التّعريف .

أمّا "الإنسانان والدّابتان " وكذا سائر الموجودات القريبة من الإنسان فهي من المخلوقات المتغيّرة الأطوار والحالات ، وليس ذلك في ذاتها بل في علاقة الإنسان المتكلّم بها فكان التّعريف والتّنكير خاضعين لقوانين تختلف عن تلك التي يخضعان

لها مع أجناس الوحوش والأماكن .

بإمكانك بعد هذا أن تذهب إلى أنّ أبنية اللغة أبنية قائمة بذاتها ، تقول بهذا مجاراة أو مداراة لبعضهم ، لكن لا بدّ لك بعد هذا أن تقرّ أن هذه الأبنية إنّما وضعت لتلائم ما وضعت له . وإن لم يزعجك ما في الجمع بين هذين القولين من تناقض بقيت على الجمع بينهما ، وإن أزعجك ذلك حملت على الاختيار بينهما والتّفريط في أحدهما ، فإذا فعلت فاذكر ما تقوم عليه هذه الملاءمة بين أبنية اللغة والواقع من الدّقة واللطف .

3. الفرق بين الاسم العلم والتّعريف بالألف واللام

الاسم العلم معرفة وكذا الاسم المقترن بالألف واللام ، ولم يخف هذا الاتّفاق عن سيبويه فـ" ... إذا قلت "هذا زيد" فزيد اسم لمعنى قولك "الرّجل" إذا أردت شيئا بعينه قد عرفه المخاطب بحليته أو بأمر قد بلغه عنه قد اختصّ به دون من يعرف ، فكأنّك إذا قلت "هذا زيد" قلت "هذا الرّجل الذي من حليته ومن أمره كذا وكذا بعينه " (الكتاب II، 93) ، وأنت تلاحظ أنّه لمّا كانت مقولة التّعريف في تصوّر سيبويه معقودة على علم المخاطب ومعرفته ، فإنّ مثل هذا الأمر يقتضي أن يكون الحاصل من العلم والمعرفة لدى المخاطب من الاسم العلم هو الحاصل منهما لديه من استعمال ما اقترن بالألف واللاّم ، ووجود مثله في اللغة يفضي إلى الجمع بين ظاهرتين متّفقتين في القيمة ، وهو أمر متى توفّر بالفعل استوجب الاستغناء عن أحدهما بالآخر . وهو ما يخشى الوقوع فيه لو اقتصر سيبويه على الجمع بينهما في القيمة، فقد أضاف إلى ما تقدّم أنّك " إذا قلت "هذا الرّجل " فقد يكون أن تعني كماله ، ويكون أن تقول "هذا الرّجل" وأن تريد كلّ ذكر تكلّم ومشى على رجلين ، فهو رجل ، فإذا أراد أن يخلص ذلك المعنى ويختصّه ليعرف من يعني بعينه وأمره قال " زيد" ونحوه " (الإحالة السّابقة) . فلئن جمعت مقولة التّعريف بين الاسم العلم ومصحوب الألف واللاّم فإنّ بينهما فروقا ودقائق معنويّة تميّز بينهما وتفسّر اجتماعهما في نظام اللغة وعدم إغناء أحدهما عن الآخر ، وإذا أضفنا إلى هذين المعنيين ما تختصّ به اللألف واللاّم من الدّلالة على كون مصحوبها متقدّما في الذّكر أمكن تلخيص وجوه الاختلاف على النّحو التّالي :

الاسم العلم	مصحوب الألف واللام
- شيء بعينه	- المتقدّم في الذّكر - استغراق الجنس - الصّفة الغالبة على جنس الاسم

وعلى هذا الأساس فإنّ الحالات المقتضية لاستعمال الاسم العلم ليست هي الحالات المقتضية لاستعمال مصحوب "ال" (انظر مفتاح العلوم في تفصيل أحوال المسند إليه : الحال التي تقتضي التّعريف باللام 184، والحال التي تقتضي تعريفه بالإضافة ص186) .

وليس من اللغو التّذكير بأنّ قضيّة التعريف قضيّة تهمّ المخاطب ، وقد ذكر النّحاة هذه الخصوصيّة وذكّروا بها ، لكنّ هذه المسألة نسيت وطويت فلم يبق منها في أذهان معلّمي النحو ومتعلّميه الكثير ولا القليل ، وغلب اعتبار التّعريف والتّنكير ظاهرتين تخصّان المتكلّم لا المخاطب .

إنّ المقارنة بين المعنى الحاصل من التّعريف بالاسم العلم والمعنى الحاصل من الألف واللام يمكن أن تكون مدخلا للنّظر فيما يصلح منهما للقيام بدور رابطيّ إذ أنّ الحال المقتضية لاستعمال أحدهما ليست الحال المقتضية لاستعمال الآخر :

فالاسم العلم سواء دلّ على واحد بعينه في مثل "زيد" (المعنى 1) أو لم يدلّ على واحد بعينه في مثل "أبو الحارث" (المعنى 2) لا يمثّل في كلتا الحالتين تعريفا رابطيًا.
ومصحوب الألف واللاّم قد يكون معهودا يدلّ على واحد بعينه (المعنى 1) وقد لا يدلّ على الواحد بعينه بل يدلّ على الجنس (المعنى 2) أو صفة من الصّفات الغالبة عليه (المعنى3) ويكون في الحالة الأولى تعريفا رابطيًا أمّا في الثّانية والثّالثة فهو ليس منه . وما يوجّه الاسم العلم إلى المعنى الأوّل أو الثّاني هو اعتبار واقع الأشياء وطبيعتها ، أمّا موجّه مصحوب الألف واللاّم إلى أحد المعنيين فهو التّقدّم في الذّكر أو عدمه .

4. تقاطع مقولة التّعريف مع مقتضيات بعض الأبنية الإعرابيّة

وذكر المبرّد في موضع آخر، أنّك "لو قلت : " *هل من زيد" لكان خلفا باعتبار أن "من" تقتضي بعدها نكرة في نحو قولك " هل من معيّن" ونحن نرى أن القول الذي تدخل فيه "منْ" المؤكّدة للاستفهام على العلم لا يفضي إلي الخلف بل يفضي إلى تفريغ التّعريف من العلم ونزعه عنه ، وكذا الشأن بالنّسبة إلى دخول لا النّافية للجنس على العلم إن قلت " *لا زيد في الدّار" .

فهل يمكن أن نذهب إلى أنّ معنى مقولة التعريف ينطفئ متى وقع العلم في موضع يقتضي النّكرة ، وإن صحّ هذا أمكن أن نجعل لمقتضيات الموضع من القوّة ما يفوق أحيانا قوّة المقولات المتوفّرة في العنصر الذي يحتلّه .

4. 1 قد يغلب الاسم العلم على أمره أحيانا فيؤوّل بالصّفة

على أنّ الاسم العلم ليس في مأمن ممّا يمكن أن يوجد في مصحوب الألف واللاّم من الدّلالة على الصّفة ، فقد أشار ابن جنّيّ (الخصائص III، 272،271،270) إلى أنّ الاسم العلم في "أنا أبو المناهل في بعض الأحيان" وفي "النّاس كلّهم بكر إذا شبعوا" يحمل على التّقدير والتّأويل بالصّفة أو المصدر لأنّ الاسم العلم دال على جثّة والإخبار لا يستقيم بالجثّة ، فحمل القول الأوّل على « أنا جواد مثل أبي المناهل » وحمل الثّاني على «تعادوا وتغادروا إذا شبعوا" . وفي هذين المثالين انتقال للاسم العلم من الدّلالة على الذّات إلى الدّلالة على الصّفة ، وهي ظاهرة وإن كانت مظروفة فإنّها تفتح الباب لمراجعة القول بكون الأعلام تحيل دون أن تدلّ ولها خارج وإحالة دون أن تكون لها دلالة . على أنّ هذه الظّاهرة الدّلاليّة لم تحدث في الاسم العلم إلاّ بعد أن تغيّر انتماؤه المقوليّ وخرج من بابه .

ونحن لا ندعو بهذا القول إلى إبطال ما ورد في السّابقة عليها ، فما تأخّر هنا لا ينقض ما تقدّم إنّما يعدّله ويزيد مجال تطبيقه تحديدا . وقد دعانا وجود هذه الحالات إلى عدم اعتبار ما نقول في اللغة صحيحا صحّة مطلقة ، وذلك لأنّ كلّ أصل يكون صحيحا في نطاق ما يدخل في الحساب وبحسب تقاطع المقولات بعضها ببعض ، فإذا تغيّر ما أدخلته فيه منطلقا ترتّب عنه اختلاف في النّتائج . وهي تغييرات كثيرا ما تكون ناتجة عن تقاطع مقولة بسائر المقولات وما أكثر تقاطع المقولات وما أشدّ

تنوّع الصّور التي يحدث عليها .

2.4 تقاطع مقولة العدد ومقولة التّعريف في الاسم العلم

نبّه النّحاة منذ سيبويه إلى تقاطع مقولتي العلميّة والعدد وما ينشأ عنهما من أثر في مقولة التعريف ، فتثنية العلم وجمعه يردّانه إلى التنكير :

قال سيبويه :" فإن قلت " هذان زيدان منطلقان " و" هذان عمران منطلقان " لم يكن هذا الكلام إلاّ **نكرة** من قبل أنّك جعلته من أمّة كلّ رجل منها زيد و عمرو وليس واحد بأولى به من الآخر. وعلى هذا الحدّ تقول " هذا زيد منطلق " ألا ترى أنّك تقول " هذا زيد من الزّيدين " أي هذا واحد من الزّيدين ، فصار كقولك " هذا رجل من الرّجال " (الكتاب II ، 103) . "وأمّا قولهم "أعطيكم سنة العمرين" **فإنّما أدخلت الألف واللام على عمرين وهما نكرة فصارا معرفة بالألف واللام** ..." (الكتاب II ، 104)

ولم يكن هذا الأمر بالملاحظة العابرة فقد ورد النّصّ عليها بأكثر دقّة - هذا إن قبل النّصّ على الأمر درجاتٍ متفاوتة في الدّقّة - قال :

" وتثنية الأعلام وجمعها يردّان الأعلام إلى النّكرة ، فتعرّف بالألف واللاّم فتصير بمنزلة رجل والرّجل ... إلاّ ما كان مضافا إلى معرفة فإنّ تعريفه بالإضافة ، فتعريفه باق لأنّ الذي أضيف إليه باق "[3] (المقتضب II ، 310) .

وقال في باب "تثنية الأسماء التي هي أعلام خاصّة :" واعلم أنّك إذا ثنّيت منها شيئا أو جمعته صار نكرة . وذلك قولك : هذان زيدان" ... فإن أردت تعريفهما قلت : هذان الزيدان لأنّك جعلتهما من أمّة كل واحد منهما زيد نكرة فصار بمنزلة قولك "رجلين والرّجلين" " (المقتضب IV ، 323) .

فالتّثنية والجمع يصلحان دخول الألف واللاّم على الاسم العلم ويصلحان أيضا تخصيصه بسائر المخصّصات كالنّعت وغيره :

"فإن عرف السّامع رجلين أو رجالا كلّ واحد منهم يقال له "زيد" فصلت بين بعضهم وبعض بالنّعت فقلت "الطّويل" و "القصير" ... فإن كان هناك طويلان أبنت

3 - انظر انعكاس تثنية العلم وجمعه على التّعريف في مبحث "التّعريف بالإضافة إلى المعرفة" ص 1044.

أحدهما من صاحبه بما لا يشاركه صاحبه فيه " (المقتضب IV، 276) ... "ولوقوع اللقب الواحد على اثنين احتيج إلى الصّفات" (المقتضب IV، 17) .

فمقولة التعريف قد تتقاطع مع مقولات أخرى فتبطلها من ذلك تقاطعها مع مقولة الكمّ تثنية وجمعا . وإذا بالاسم العلم لا يستقيم فيه التّعريف إلاّ مفردا ، والمقصود بالإفراد المعنى لا الصّيغة الصّرفيّة لأنّ التّعدّد المبطل للعلميّة ليس منحصرا في صيغ المثنّى والجمع بل إنّه أمر اعتباريّ قد يكون كذلك في المتعدّد بعطف النّسق كأن تقول "مررت بزيد وزيد كريمين؟؟ " متى وجّهت المعنى إلى كونهما نكرتين لا عهد لك بهما . فإذا ثنّي أو جمع انتقل إلى صفّ الاسم النّكرة وانطبقت عليه الأحكام التي تنطبق عليها من خلوّه من الألف واللام إن ذكر بدءا ودخولهما عليه إن تكرّر ذكره ، ومتى اكتسب الاسم العلم هذه السّمة دخل في زمرة الأسماء التي تدخل تحت طائلة العهد الذّكري فتصلح للقيام بدور رابطيّ .

ولك أن تلاحظ بدءا دقّة كلامهم عن الاسم العلم وعموم كلامنا عنه ، كأنّ الواحد منّا آلى على نفسه أن يعتبر "زيد" معرفة كلّما اعترضته هذه الكلمة ومهما كانت وجوه تصريفها من حيث العدد ومهما كان المقام الذي جرى فيه المقال .

وقد لاحظنا أنّ إضافة الاسم العلم إلى النّكرة يحدث الأثر نفسه الحاصل عن جمعه ، فإذا قلت " هذا زيد خير وذاك زيد شرّ " لاحظت أنّ "زيد" خرج من صفّ المعارف إلى صفّ النّكرات إذ بإمكانك تعريفهما بإدخال الألف واللاّم على ما أضيفا إليهما في مثل قولك : "هذا زيد الخير وذاك زيد الشرّ" .

فهم لم يعتبروا التّعريف بالعلميّة ظاهرة لفظيّة وضعيّة بل اعتبروا ما يحدثه فيها تقاطعها مع مقولات أخرى وما يحفّ باستعمالها من اعتبارات معنويّة من أثر في قيام التّعريف وانعدامه .

فالاسم العلم قد يرجع إلى التّنكير وذلك متى انعدم منه شرط التّعريف ، أي متى لم يوقعه المتكلّم على واحد معيّن معهود ، ولا تقتصر هذه الظاهرة على الأعلام التي من قبيل "زيد" و"عمرو" بل تصحّ أيضا على تلك التي من قبيل "ابن آوى" وأبو الحارث" ، تقول " جاء ابن عرس الخبيث " كما تقول " جاء ابن عرس خبيث "[4] (الكتاب II، 97) .

---

4 - " لم يجد من يتركه في بيته سوى ابن عرس داجن " (ابن المقفّع : كليلة ودمنة)

فما يوجّه اللفظة إلى التّعريف بالعلميّة أو إلى التّنكير ليس الوضع إنّما هو الاستعمال أو المعنى على حدّ عبارة الجرجانيّ ، وكأنّ الاستعمال قادر على أن يرجع الوضع الثّاني إلى الوضع الأوّل ويسوّيَ بينهما :

فوضع الاسم الذي ليس علما وضع أصليّ يوجّه إلى التنكير إن لم يقصد به واحد من أمّته وتكون له القرائن اللفظيّة الخاصّة كالتّنوين ، ويوجّه إلى التّعريف إن قصد به واحد من أمّته ، وتكون له هو أيضا قرائنه اللفظيّة الخاصّة كاقترانه بالألف واللاّم .

أمّا وضع الاسم العلم فهو وضع ثان يوجّه الوضع الأوّل إلى التّعريف إن قصد به واحد من أمّته ، فإن لم يقصد به ذلك رجع إلى الوضع الأوّل واختلط به وبالتّالي يصحّ فيه ما يصحّ في الأوّل من الانتقال من التّنكير إلي التّعريف [5].

1.5 الاسم العلم بين الدّلالة والإحالة

الغالب أن الاسم العلم يحيل على خارج ولا يدلّ على معنى ، ومثل هذا الكلام كلام مغر يمكن أن يزيّن لك تعريف العلم بمثل قولك " كلّ اسم ليس له دلالة ويحيل على خارج أو مرجع لا يتحدّد بالتّخاطب[6] " .

وجاء عند ابن جنّي ما يلي " قيل " قد يكون في الجمل إذا سمّي بها معاني الأفعال فيها " ألا ترى أنّ " شاب قرناها تصرّ وتحلب " هو اسم علم وفيه مع ذلك معنى الذّمّ " (الخصائص ا، 367) .

5 – قلنا في سابق حديثنا بتعذّر الانتقال من التّعريف إلى التنكير، معتمدين على كون التعريف عمليّة ذهنيّة عرفانيّة وليس مجرّد عمليّة لفظيّة ، والمخاطب يمكن أن ينتقل من حالة جهل الشّيء إلى حالة معرفته ، لكنّه لا يمكن أن يقطع المجال نفسه في الاتّجاه المعاكس ، أي إنّ الأمر لا يمكن أن يصبح غير معهود بالنّسبة إلى المخاطب بعد أن كان معهودا . وما قلناه بشأن عودة الاسم العلم إلى الصنف الأوّل من الوضع لا يبطل ما قلناه بشأن تعذّر العود من المعهود إلى غير المعهود ولا ينقضه لأنّ الظّاهرة الأولى تحصل في مجال ليس المجال الذي تحدث فيه الثّانية ، وذلك أنّ العهد المعتدّ به في الاسم العلم مجاله ذهن المستعملين وليس ما يجري في أذهان النّحاة والدّارسين.

6 – ذكر القيد الأخير في هذا الحدّ لإخراج ضمائر المتكلّم والمخاطب ، هذا إن صحّ أنّها من الكلمات التي ليس لها دلالة .

فقد رأينا أنّ الاسم العلم ضرب من التّواضع باعتبار أنّ إطلاق العبارة على المسمّى من قبيل الوضع الثّاني المتواطئ عليه ، وهذه العمليّة قائمة على تعطيل الدّلالة الأولى للفظ الاسم العلم إذ الأعلام لا تقع على مسمّياتها وقوع الثّوب على صاحبه إنّما تسلّط عليها تسليطا فتفارق معناها الوضعيّ وتلقى على المسمّى بها دون مناسبة ، فإذا صادف أن توفّرت المناسبة قالوا " الأسماء على أصحابها تقع " من قبيل الحديث عن النّادر الشّاذّ .

2.5 لكنّ العلم ليس على صاحبه يقع

"واعلم أنّ العلم الخاصّ من الأسماء لا يكون صفة لأنّه ليس بحلية ولا قرابة ولا صفة... وإنّما صار المبهم بمنزلة المضاف لأنّ المبهم تقرّب به شيئا وتباعده وتشير إليه (سيبويه : الكتاب II ، 12) . وأورد المحقّق ملخّصا لكلام السّيرافي هذا نصّه : " الاسم العلم لم يسمّ بمعنى في المسمّى استحقّ له أن يسمّى بذلك الاسم دون غيره كزيد وعمرو ، والمبهم مفارق للعلم لأنّ في المبهم لفظا يوجب التّقريب كـ"هذا" و"هذه" ولفظا يوجب التّبعيد نحو "ذلك" و"تلك" و"أولئك"(الكتاب II ، 12 الهامش 2) .

فامتناع الوصف بالعلم الخاصّ راجع إلى الأصل الذي قام عليه وضعه ، لأنّ الاسم العلم لم يوضع ليدلّ على معنى ، فسيبويه لم يجد في العلم معنى الحلية ولا القرابة ولا الإبهام ، ونرجّح أنّه قصد إلى كون العلم لا معنى له ، إذ لو وجد له معنى لذكره . أمّا السّيرافي فقد عمد إلى النّظر في علاقة العلم بالمسمّى ونصّ على أنّ هذه العلاقة لا تقوم على التّبرير والملاءمة إنّما تقوم على مجرّد سلطان التّواضع وما يفضي إليه من الرّبط بين الشّيئين اعتباطا [7] .

ويمكن أن نلخّص خروج الاسم العلم من الإحالة على الخارج إلى الدّلالة على مدلول في الجدول التّالي :

---

7 – لاحظ أنّك لو نقلت عبارة السّيرافي "الاسم العلم لم يسمّ بمعنى في المسمّى استحقّ له أن يسمّى بذلك الاسم دون غيره " إلى ما يجمع اللفظة بمعناها على النّحو التّالي "الاسم لم يسمّ بمعنى في المسمّى استحقّ له أن يسمّى بذلك الاسم دون غيره " لحصلت على عبارة لا تساويها عبارة في الدّلالة على ما أصبح يسمّى بـ"الاعتباطيّة بين الدّال والمدلول" .

	الاسم العلم	العلم الجمع	العلم المؤوّل بصفة
الخارج	له خارج	له خارج	له خارج
المدلول	ليس له مدلول	ليس له مدلول	له مدلول

خاتمة الاسم العلم

العلميّة تسمية من قبيل الوضع لكنّها وضع ثان ، وهو من قبيل التّسمية وضعا والتّسمية استعمالا .

وللمقام دور في التّعريف الحاصل بالعلميّة ، فقد يبطله وقد يبقي عليه فلئن كان الوضع يكسب العلم تعريفا فإنّ الاستعمال قد يسلبه إياه .

وبعض المقولات متى تقاطعت مع مقولة التّعريف في العلميّة أبطلتها :

- التّعدّد يبطل التّعيين وبالتّالي يبطل التعريف .
- الإضافة إلى النّكرة تبطل التّعيين وبالتّالي تبطل التّعريف .
- الموضع " هل من كذا ... " أو "لا كذا ... " أو هذا كذا من كذا ... " وكذا الثّانية تثنية أو جمع تبطل التّعيين وبالتّالي التّعريف ،

فالتّعريف بالعلم ناتج عن الوضع ثمّ عن طبيعة المرجع أي الخارج ثمّ عن الموضع ثمّ عن تقاطع المقولات ثمّ عن الاستعمال (المقام) .

والعلميّة أصلا تعريف لا دور له في التّرابط ، لكنّ بعض المقولات تبطله فيرجع الاسم العلم إلى صفّ سائر الأسماء المشتركة ، فتنطبق عليها سائر قواعد التّرابط المقاليّ ، وبالتّالي فإنّ معالجة النّحاة للاسم العلم لم تقتصر على اعتباره وحدة نظاميّة قائمة بذاتها بل نظرت كذلك وبالخصوص فيما يحصل من تقاطعها مع مقولات أخرى عند الاستعمال ، أو قل إنّها وقفت على القواعد التي تعتبر النّظام شاملا للمجرّد العامّ داخل الاستعمال وتتجاوز الظّاهرة المنعزلة من حيث هي جنس أو مبحث خاصّ إلى الظّاهرة في تعالقها مع سائر الظّواهر .

المبحث الثّاني
التّعريف بالإضافة

1 – الإضافة عامّة تكسب التّعيين والتّخصيص

سبق أن أشرنا إلى أنّ مقولتي التّعريف والتّنكير تقومان على الانفصال ، فلا مجال لإقامة درجات فيهما ولا بينهما إذ لا يعقل أن يكون الشّيء في منزلة بين بين معهودا حاصلا في الذّهن وغير معهود . وللإضافة في حدّ ذاتها ، شأنها شأن الوصف بالنّعت ومختلف طرق التّخصيص دور فيما يمكن أن يحصل في المضاف بالمضاف إليه من درجات التّخصيص ، لكنّه ليس لها يد في كون المضاف معرفة أو نكرة ، إنّما يأتيه ذلك من الحالة التي يكون عليها المضاف إليه من حيث التّعريف والتّنكير ، يخرج من هذا ما كان من قبيل الإضافة اللفظيّة التي يكون تعريف المضاف فيها من وجه آخر (جميل الوجه / الجميل الوجه) . وهو ما سنتبيّنه من الحديث اللاّحق

1.2 حظّ التّعريف بالإضافة في الرّبط بين الجمل بحسب حظّ تعريف المضاف إليه منها

التعريف بالإضافة إلى المعرفة هو الضرب الثّالث من التّعريف في تصنيف المبرّد: فـ"ما أضفته إلى معرفة ... وإنّما صار معرفة بإضافتك إليه [كذا ولعلّ الصّواب 'إياه'] إلى معروف " (المقتضب IV، 277) . فالإضافة مطلقا تكسب التّخصيص مطلقا، لكنّها لا تكسب التّعريف إلاّ بشرط كونها إضافة إلى معرفة وذلك بانتقال حكم المعرفة في المضاف إليه إلى المضاف ، فقد سبق أن أشرنا إلى أنّ المعارف تصنّف صنفين بحكم ما له دور رابطيّ (أي ما كان معهودا عهدا مقاليّا) وما ليس له دور رابطيّ (ما كان معهودا عهدا مقاميّا) . والملاحظ أنّ حكم المعرفة من هذه الزّاوية ينتقل أو قل يتعدّى إلى التّعريف الحاصل بالإضافة إلى هذه المعرفة :

فإذا كان المضاف إليه المعرفة من قبيل المعارف التي لها دور رابطيّ كان للتّعريف بهذه الإضافة دور رابطيّ ، وإذا لم يكن المضاف إليه من قبيل المعارف التي ليس لها دور رابطيّ لم يكن للتّعريف بالإضافة دور رابطيّ.

ومن الصّنف الأوّل الأمثلة التّالية :

(1) جاء غلام الرّجل

(2) جاء غلامه

(3) لم أتبيّن لون ذلك (إشارة إلى شيء سبق ذكره)

ومن الصّنف الثّاني الأمثلة التّالية :

(1) جاء غلامي / غلامك

(2) جاء غلام زيد

(3) لم أتبيّن لون ذلك (إشارة إلى شيء بعيد عنك)

2.2 أثر إضافة مصحوب "ال" الجنسيّة في الإضافة

وأطلق سيبويه حكم "الإضافة إلى الاسم العلم" من حيث اكتسابه للتّعريف أو عدم اكتسابه له منه على المضاف إلى الألف واللاّم : "فالاسم الذي يظهر بعد 'نعم' إذا كانت 'نعم' عاملة فيه الاسمُ الذي فيه الألف واللاّم نحو "الرّجل" وما أضيف إليه وما أشبهه نحو "غلام الرّجل" إذا لم ترد شيئا بعينه " (الكتاب II، 177) .

ونلاحظ أنّ هذا القول يدعّم ما ذهبنا إليه من انتقال حكم المضاف إليه إلى المضاف ، فما أضيف إلى ما اتّصلت به "ال" الجنسيّة يكتسب منها الإطلاق الذي فيها لا التّعيين ، وبالتّالي فإنّ حظّ المضاف إلى الاسم المحلّى بالألف واللاّم في الرّبط بين الجمل يكون بحسب حظّ ذلك الاسم منه : فالإضافة لا تكون ذات دور رابطي إلاّ إذا كانت الألف واللاّم في المضاف إليه قائمة على العهد المقالي القائم على التّقدّم في الذّكر أو بعبارة أخرى إذا كان معهود مصحوب اللاّم مقاليّا متقدّما في الذّكر.

3. أثر جمع المضاف إليه العلم في تعريف المضاف

حدّث المبرّد عن الأثر الحاصل عن الإضافة إلى العلم المفرد والأثر الحاصل عن الإضافة إلى العلم الجمع قال : " وتثنية الأعلام وجمعها يردّان الأعلام إلى النّكرة ، فتعرّف بالألف واللاّم فتصير بمنزلة رجل والرّجل ... إلاّ ما كان مضافا إلى معرفة فإنّ تعريفه بالإضافة ، فتعريفه باق لأنّ الذي أضيف إليه باق " (المقتضب II، 310) .

إذا اعتمدت كلام المبرّد استنتجت أنّ جمع الاسم العلم المضاف إليه لا يؤثّر في تعريف المضاف فـ"فتعريفه باق لأنّ الذي أضيف إليه باق "، لكنّ شرط بقاء

التّعريف ليس بقاء المضاف إليه إنّما هو شرط بقاء التعريف في المضاف إليه ، وبعبارة أخرى فإنّ كلام المبـرّد عن التّعريف بالإضافة إلى المعرفة لا يمكن تعميمه على العلم إلاّ متى كان التّعريف باقيا في العلم وإن كان جمعا ، وهو ما بيّن النحاة بطلانه [8] في العلم ، فهل يعني كلام المبرّد أنّ العلم مضافا إليه أسعد حظّا منه غير مضاف إليه !

ولإدراك ما ينتج عمّا ذهب إليه المبرّد يمكن أن ننظر في الأمثلة التّالية :

(1) جاء غلام زيد

(2) جاء غلام الزّيدين

(3) جاء غلام زيدين (؟)

أمّا المضاف في المثال الأوّل ففيه معنى التّعريف من المضاف إليه المعرفة ، وأمّا المضاف في المثال الثّاني ففيه أيضا معنى التّعريف من المضاف إليه المعرفة ، لكنّ هذا التّعريف ليس راجعا إلى علميّة الزيدين بل إلى اقترانهما بالألف واللام الدّالّتين على التّعريف العهديّ ، وبالتّالي فإنّ هذا المثال لا ينبئ بأثر جمع المضاف إليه (وبعبارة أدقّ تثنيته) في تعريف المضاف .

وأمّا المضاف في المثال الثّالث فهو بيت القصيد ، فإن صحّ هذا المثال - وليس من العسير تصوّر أمثلة أخرى يكون فيها المضاف إليه علما مثنّى استعماله مقبول مثل قولك " زرت هرم فرعونين " أو " شهد خلافة عمرين " أو " نعِم بعدل عمرين " - لاحظت أنّ المضاف لم يكتسب بإضافته إلى العلم تعريفا لأنّ هذا الأخير قد فرّط في تعريفه أو قل سلب منه المثنّى تعريفه ، وبالتّالي فإنّ المضاف إلى العلم لا يخرج عن القاعدة العامّة التي تقتضي زوال التّعريف عن العلم متى ثنّي أو جمع .

ثمّ إنّ المقارنة بين المثال (2) والمثال (3) تدعّم ما ذهبنا إليه من تعدّي نوع التعريف الذي يقوم عليه المضاف إليه إلى المضاف :

- فإذا انعدم التّعريف في المضاف إليه انعدم من المضاف (3) ،
- وإذا كان التّعريف غير رابطيّ في المضاف إليه كان مثله في المضاف (1) ،
- وإذا كان التّعريف رابطيًا في المضاف إليه كان مثله في المضاف (2) .

---

8 - انظر المبحث الأوّل من هذا الفصل تقاطع : مقولة التّعريف ومقولة العدد (ص 1038).

خاتمة الفصل : خصائص التّعريف باللاّم والاسم العلم والإضافة إلى معرفة :

الاسم العلم والمعرفة بالألف واللام كلاهما معرفة بالعهد .

العهد في الاسم العلم عهد بالوضع وإن كان من درجة ثانية ، فهو عهد قديم متقدّم على إجراء الخطاب ، وبالتّالي لا يمكن أن يعتدّ به في قيام التّرابط بين الجمل في نصّ الخطاب إلاّ على وجه التّكرار، وبالتّالي يمكن أن تتصدّر النّصّ الجملة التي تتضمّن اسما علما .

العهد بالألف واللاّم عهد مقاميّ أو مقاليّ ، وهو متقدّم على إجراء الخطاب في الأوّل لدلالته على الاستغراق ، وبالتّالي يمكن أن يعتبر تابعا للوضع ، فيجوز أن يرد منه في الجملة الواقعة صدر الكلام ، فلا يعدّ ذا قيمة رابطيّة ، إلاّ ما قام منها على التّكرار . وهو متأخر على إجراء الخطاب ولا يحصل إلاّ به في الثّاني لدلالته على شيء تقدّم ذكره بالضّرورة ، وبالتّالي فإنّه ليس تابعا للوضع ، فيتعذّر أن يرد منه في الجملة الواقعة صدر الخطاب ، فهو من الظّواهر المحقّقة لترابط نصّ الخطاب .

ومن المعارف ضرب ثان يندرج ضمن ما سمّي بالمبهمات ، وهي أسماء الإشارة والضّمائر ، وهي لئن اتّفقت مع السّابقة في مقولة التّعريف فهي تنفصل عنها باختصاصها بالإبهام . فكيف يستقيم الجمع بين التّعريف والإبهام ، وما هو حظّها من تحقيق التّرابط ؟

الباب الثّالث

ظاهرة الإبهام في اللغة وأسماء الإشارة

الفصل الأوّل

ظاهــرة الإبهــام في اللــغـة

0 . الخصائص الدّلاليّة للمبهمات

سبق أن رأينا في الفصول السّابقة أنّ مقولتي التّنكير والتّعريف تتعلّقان في المعرفة باللاّم والاسم العلم وما أضيف إلى أحدهما بأسماء غير محتاجة إلى غيرها لتدلّ على معناها ولتحيل على خارج ورأينا كذلك أنّ ذلك المعنى الخارج يكون واحدا غير معيّن من جنس مدلولها في النّكرة وواحدا معيّنا في المعرفة. وتبيّنّا أنّ التّعريف أساسه كون الشّيء معهودا يعرفه المخاطب، ويعلم المتكلّم أنّه يعرفه، أمّا التّنكير فأساسه انعدام ذلك العهد.

وذكرنا في مسرد المعارف أنّهم جعلوا فيه ضربا آخر اعتبروه من المبهمات، وقبل الخوض فيما يدخل ضمن المبهمات وما لا يدخل ضمنها نلاحظ أنّ مقولة التّعريف قد تقاطعت مع مقولة أخرى تتعلّق بطبيعة الاسم من حيث كونه مبهما أو غير مبهم، وسنحاول في هذا الفصل بيان الوجوه التي يتفاعل حسبها الإبهام والتّعريف والكشف عن السّبيل التي يجري عليها التّوفيق بين الإبهام المناقض في الظّاهر لأصول الخطاب والبيان باعتباره الشّرط الضّروريّ في إيقاع كلّ خطاب.

وإذا كانت المبهمات من المعارف وكان لقسم منها (ما قام على العهد المقاليّ) دور في تحقيق التّرابط فكيف تساهم المعارف المبهمة التي تقتضي في الظّاهر الإفضاء إلى التّفكّك في تحقيق التّرابط بين الأجزاء المكوّنة لنصّ الخطاب ؟

1. تعريف الإبهام

1.1 اختلاف تعريف العهد عن تعريف الإشارة

من المعارف كما تقدّم في الفصل السّابق الأسماء المبهمة أي أسماء الإشارة. لكن ليس كلّ ما عدّ موطن إبهام في اللغة منضويا ضمن هذا النّوع من الأسماء. فمقولة الإبهام تتجاوز هذا الصنف إلى مواطن أخرى سنحاول تتبّعها للكشف عنها، ولمعرفة الفرق بين جريانها في مختلف مستويات الأبنية اللغويّة.

2.1 الفرق بين الاسم المبهم والاسم الشّائع

"وإذا نظرتم في الصّفة مثلا فعرفتم أنّها تتبع الموصوف، وأنّ مثالها قولك " جاءني رجل ظريف " و"مررت بزيد الظّريف" هل ظننتم أنّ وراء ذلك علما وأنّ ها هنا صفة تخصّص وصفة توضّح وتبيّن، وأنّ فائدة التّخصيص غير فائدة التّوضيح وأنّ فائدة الشّياع غير فائدة الإبهام" (دلائل، 26).

أقام الجرجاني تقابلا وتناظرا بين عمل النّعت في النّكرة وعمله في المعرفة:

نعت النّكرة ——› تخصيص

نعت المعرفة ——› توضيح وبيان :

كما أنّه أقام تناظرا بين التّخصيص والتّوضيح ومثله بين الشّياع [1] والإبهام،

شيــاع (أ1)	‖	إبــهام (أ2)
|		|
تخصيص (ب1)		توضيح (ب2)

فالشّائع نظير المبهم لكنّه ليس هو، وكذا المخصّص فإنّه نظير الموضّح المبيّن لكنّه ليس هو. والانتقال ممكن من (أ1) إلى (أ2) وكذلك الانتقال من (ب1) إلى (2ب)، لكنّك لا تستطيع أن تخترق الحدّ فتنتقل من (أ1) إلى (ب2) ولا من (ب1) إلى (أ2) أو قل إنّك لا توضّح المبهم بما تخصّص به الشّائع ولا تخصّص الشّائع بما توضّح به المبهم.

---

1 – شرح المحقّق الشّياع بالفشوّ والظّهور وهو شرح مضلّل .

3.1 المبهم محتاج إلى مفسّر والشّائع محتاج إلى مخصّص

فالمبهم يوضّح ويبيّن ويرفع عنه الإبهام بما يفسّره، ثمّ إن دعاك داع إلى التّخصيص ومكّنك منه تقاطع المقولات الدّلاليّة خصّصت بطريقة من طرقه (المضمر يفسّر ولا يخصّص بالصّفة والإشارة تفسّر ويمكن أن تخصّص بالمشار إليه...).

والشّائع لا يبيّن ولا يوضّح ولا يرفع عنه الإبهام لأنّه ليس مبهما، إنّما يحتاج إلى مخصّص يقلّل من شيوعه أو يزيله عنه تماما فيكون ذلك بمختلف طرق التّخصيص، أمّا توضيح بعض الأسماء وبيانها (كأسماء العدد والمكاييل والمقاييس...) فهو ليس من باب الإبهام المحتاج إلى توضيح، إنّما هو من باب الشّياع المحتاج إلى تخصيص (بالمعدود والمكيل والمقيس) ، لكن لمّا كان هذا الشّياع معجميًا فإنهً قد حمل في العبارة محمل الإبهام ، وبالتّالي يمكننا أن نصنّف هذا الضّرب من الألفاظ على النّحو الموالي :

نوع اللفظ	توضيح / تخصيص	الأمثلة
مبهم	توضيح (بيان)	مفسّر المضمرات
شائع	تخصيص	الوصف والحال والتّمييز

وقد يبقى الشّائع بعد تخصيصه شائعا فيحتاج إلى مخصّصات أخرى، لكن هل يكون المبهم بعد تفسيره برفع الإبهام عنه شائعا فيحتاج إلى تخصيص ؟ إنّ الأصل القائل بتعذّر وصف المضمرات مثلا يحملنا على الجواب عن هذا السّؤال بالنّفي، ويزيد في ترجيح كفة ما ذهبنا إليه من قيام ظاهرتي التّعريف والتّنكير على الانفصال لقيامهما على العهد والبيان وهما أمران لا مكان بينهما لمنزلة بينَ بينَ وقيام ظاهرتي الشّياع والتّخصيص على الاتّصال وهما أمران يمكن أن توجد بينهما المنزلة بين المنزلتين: يكون الشّيء خاصّا من جهة فإذا شاركه آخر فيما هو فيه أصبح شائعا واحتاج إلى تخصيص (انظر: مظهر الانفصال في التّعريف والتّنكير الباب 2 الفصل1من هذا القسم).

2. الإبهام ظاهرة دلاليّة تتجاوز الأسماء المبهمة

نصّ النّحاة على كون أسماء الإشارة من المبهمات فكلّ اسم إشارة اسم مبهم لكن ليس كلّ مبهم اسم إشارة لكون مقولة الإبهام أوسع من قسم اسم الإشارة، وسنحاول أن نتتبّع بعض المواطن التي حدّثوا فيها عن الإبهام لبيان الفروق النّاتجة عن اختلاف مجالات إجرائها.

1.2 بين [إبهام] الحروف وإبهام الأسماء: دلالة الأسماء المبهمة على معنى في نفسها ودلالة الحروف على معنى في غيرها

ناقش الأستربادي حظّ بعض المفردات من الحروف والأسماء من ظاهرة الإبهام وبيّن الوجه في اتّصالها بها وذلك لإصلاح حدّ الاسم: فالاسم ما دلّ على شيء بنفسه، واعتبار بعض الأسماء من المبهمات قد يفسد هذا الحدّ ويجعله غير جامع، قال الرّضيّ:

"إن قيل إنّ ضمير الغائب المذكور والأسماء الموصولة وكاف التّشبيه الاسميّة وكم الخبريّة وأسماء الشّرط وأسماء الاستفهام خارجة عن حدّ الاسم بقوله "في نفسه" فالجواب أنّ الضّمير المذكور والأسماء الموصولة وإن احتاجا ضرورة إلى لفظ آخر، لكن لا ليفيدا معناهما الذي هو الشّيء المبهم ويحدثاه في ذلك اللفظ، فإنّ لفظة 'الذي' مثلا **تفيد معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها**، وإنّما تحتاج إلى صلتها لكشف ذلك الإبهام ورفعه عنها لا لإثبات ذلك الإبهام في الصّلة، **وكذا ضمير الغائب**، فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع أنّه لا بدّ لهما من معيّن مخصّص [2] فلذا عدّا من المعارف ، **وكذا اسم الإشارة**، إلاّ أنّه كثيرا ما يكتفي بقرينة غير لفظيّة للتّخصيص (شرح الكافية I، 40-41).

وواصل الرّضيّ عرض ما في بعض المفردات من الإبهام فذكر منها "الكاف الاسميّة" التي بمعنى « المثل » فإنّ معناها التّشبيه الحاصل في لفظ آخر، وذكر "كم" و"ربّ" واسم الاستفهام واسم الشّرط فكلّ واحد منهما يدلّ على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره

---

2 – المقصود باللفظتين 'معيّن مخصّص' هو الشّيء الذي يفسّر الإبهام في اسم الموصول وفي ضمير الغائب وهو عادة ما يكون قائما على التّقدّم في الذّكر .

فقد تناول الرّضيّ في هذا النّصّ قضيّة المبهمات من الأسماء واحدا واحدا ليخلّصها من حدّ الحرف، وليسلم الحدّان من "الاعتراض" كما تقدّم. والمفيد في كلامه بالنّسبة إلى مسألتنا طريقة تناوله للمبهمات، فهي دالّة على معنى في ذاتها، وإن كان ذلك المعنى مبهما، وهذه الميزة تخلّصها من حدّ الحرف وتخلّصه منها لكون الحروف دالّة على معنى في غيرها. وأضاف إلى هذه الميزة أنّه يشترط في المبهمات من حيث الوضع أنّه لا بدّ لها من معيّن، لذلك فإنّها تعدّ من المعارف.

فالأسماء التي من هذا القبيل لها مدلول هو ما يتحقّق بمعناها الوضعيّ (من دلالة على دور الشّخص في الخطاب تكلّما ومخاطبة وغيبة وعلى الجنس والعدد والمحلّ الإعرابيّ رفعا ونصبا وجرّا) لكنّها فارغة أو غير مشحونة من حيث المعنى المقصود بها ويمكن أن يعتبر فراغها منه جزءا من دلالتها الوضعيّة ، ولذلك فإنّ استعمالها يقتضي أن يتوفّر معها ما يرفع عنها ذلك الإبهام ويجعلها قادرةعلى الإحالة على خارج ، ويمكن أن نمثّل الفرق بين الدلالة الوضعيّة في الاسم المبهم وفي الاسم غير المبهم على النّحو التّالي :

له خارج	ليس له خارج
اسم غير مبهم	اسم مبـهم

2.2 الفرق بين "الإبهام" في الحروف والإبهام في الأسماء

اعتبرت الحروف من الكلمات التي معناها في غيرها ويمكن أن يعتمد على هذه الخاصّيّة الدّلاليّة فيها لربطها بالمبهمات أو بنوع خاصّ من الإبهام. ولئن كان التّقريب بين الحروف والأسماء المبهمة مغريا لما يوفّره من الاقتصاد في الأصول بإرجاع الظّاهرتين إلى واحدة فإنّه لا يمكن أن يستقيم إلاّ إذا حافظنا على خصوصيات كلّ ضرب ولم نفرّط في الفرق بين إبهام الحروف وإبهام بعض الأسماء.

فالمبهمات من الأسماء مبهمات لكنّها تدلّ على معنى في ذاتها لا على معنى في غيرها. أمّا الحروف فهي وإن جاز أن تعدّ من المبهمات فمعناها لا يكون إلاّ في غيرها،

فما وراء دلالة الكلمة على المعنى في نفسها ودلالتها عليه في غيرها ؟

لقد بدا لنا هذا التّمييز قائما على الخصائص الدّلاليّة التي تتوفّر في بعض الوحدات اللغويّة دون بعض، فأمّا ما دلّ على معنى في نفسه فهو من قبيل الوحدات التي يمكن أن نتصوّر لها متى تحقّقت معنى وخارجا دون أن تفتقر إلى غيرها (كالأسماء والأفعال) أمّا ما دلّ على معنى في غيره فهو من قبيل الوحدات التي لا يمكن أن نتصوّر معناها إلاّ وقد اقترنت بغيرها (ومنها الحروف، ويمكن أن نجعل منها أيضا الظروف المبهمة).

فقد أخرج النّحاة المبهمات (الضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الشّرط وأسماء الاستفهام) من حدّ الحرف، وعمد سيبويه في أسماء الشّرط والاستفهام إلى ركوب ظاهرة الحذف ليحقّق إرجاع الفرع إلى الأصل، وجوّز الرّضيّ ذلك عندما استشهد بما ذهب إليه سيبويه من تقدير حرف استفهام قبل كلّ اسم استفهام وحرف شرط قبل كلّ اسم شرط.

3.2 قياس الإبهام في الاسم بالإبهام في الفعل

رأينا في مناسبات عديدة ولوع النّحاة بإيجاد النّظير للظّاهرة وقياسها على ما كان بمنزلتها حتى يضمنوا اطّراد الأبواب وتقريب الأصول وتعميمها، وفي هذا الإطار يتنزّل حمل سيبويه الإبهام في الاسم على الإبهام في الفعل: " وتقول: "سيفعل ذلك" و"سوف يفعل ذلك" فتُلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تُلحق الألفَ واللاّم الأسماءَ للمعرفة " (الكتاب ا، 14و15).

وقد تعرّض المبرّد إلى هذه القضيّة (علاقة دور الألف واللام بدور ما يتّصل بالفعل فيحوّر معناه)، فقد جاء عنه: "ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق اللام للتعريف. وزعم الخليل أنّها كلمة بمنزلة قد تنفصل بنفسها [انظر مفهوم الانفصال عند المبرّد، المقتضب ص 39]، وأنّها في الأسماء بمنزلة سوف في الأفعال لأنّك إذا قلت "جاءني رجل فقد ذكرت منكورا، فإذا أدخلت الألف واللام صار معرفة معهودا، وإذا قلت زيد يأكل فأنت مبهم على السّامع لا يدري أهو في حال أكل أم يوقع ذلك فيما يستقبل، فإذا قلت سيأكل أو سوف يأكل فقد أبنت أنّه لما يستقبل" (المقتضب :ا ,83)، وفي ما حدّث به المبرّد دليل على أنّ مفهوم الإبهام قابل للتّعميم والتّوسيع

ليشمل ظواهر عديدة متراوحة بين الحروف والأسماء والأفعال.

1.3 المبهمات والإبهام في مستوى التركيب وفي مستوى المعجم

يمكن أن ننطلق في تتبّع حالات الإبهام ممّا جاء عند التّهانويّ(كشّاف ا، 150)، فقد ذكر أنّ الإبهام يطلق عند النّحاة على أشياء ، وعدّ منها اللفظَ المبهم وضعا وإبهامه يرفع بالتّمييز والظّروفَ المبهمة ورافع إبهامها ما تضاف إليه إضافة لازمة واسم الإشارة ورافع الإبهام عنه المشار إليه . أمّا الاسم الموصول فهو أيضا مبهم لكنّ إبهامه لا يرتفع إلاّ بجملة بها يتمّ ذلك الموصول جزءا وهي التي تسمّى صلة وحشوا .

2.3 الإبهام في مستوى الوحدات المعجميّة والمركّبات

ومن المواضع التي حدّث فيها النّحاة عن المبهمات والتي يمكن أن تحمل على إبهام الدّلالة المعجمية إبهام اسم العدد والاسم الدّال على المماثلة والمشابهة، فقد نقل صاحب الكتاب عن الخليل: " أنك إذا قلت "لي مثله" فقد أبهمت، كما أنّك إذا قلت "لي عشرون" قد أبهمت الأنواع، فإذا قلت "درهما" فقد اختصصت نوعا، وبه يعرف من أيّ نوع ذلك العدد فكذلك "مثله" هو مبهم يقع على أنواع: على الشّجاعة والفروسيّة والعبيد" (الكتاب اا، 172).

وقد يتجاوز موطن الإبهام المفردة إلى المركّب ، من ذلك الأمثلة التي ذكرها سيبويه :

(1) عليه شعر الكلبين دينا (لأنّ الشّعر مقدار)

(2) ولي ملء الدّار خير منك

(3) لي ملء الدّار رجلا (الكتاب اا، 173)

(4) ويحه رجلا / لله درّه رجلا / حسبك به رجلا

وقد نظّر سيبويه الإبهام في الجمل الواردة في (4) بالإبهام في الأسماء الدّالة على المقادير ووجه التّناظر اقتضاء كلّ منهما اسما منصوبا به يرتفع الإبهام . "فإذا قلت "ويحه" فقد تعجّبت وأبهمت من أيّ أمور الرّجل تعجّبت، وأيّ الأنواع تعجّبت منه، فإذا قلت "فارسا" فقد اختصصت ولم تبهم وبيّنت في أيّ نوع هو" (الكتاب اا، 174).

فللإبهام حسب هذا الحديث مجالات أو مستويات أخرى تنضاف إلى الإبهام في مستوى الصّنف الذي سمّي بالمبهمات وجعل فيه سيبويه أسماء الإشارة وضمائر الغيبة. ومن تلك المستويات الإبهام في مستوى المعجم كالأسماء المفردة والعبارات المركّبة الدّالّة على المقادير من قبيل " مثل، عشرون، شعر الكلبين، ملء الدّار" وهي مفتقرة إلى تمييز النّوع . ولئن كان أساس الإبهام فيها وحدة معجميّة فإنّ رافع الإبهام عنها يتمّ ببنية تركيبيّة عامليّة اعتبر فيها الاسم المبهم عاملا محدثا محلّ نصب يملأ به رافع الإبهام على التّمييز، وقد تغني بنية الإضافة عن هذه البنية فيرتفع الإبهام بالمضاف إليه كما في بعض أسماء العدد مثل "مائة" و"ألف" وفي الظّروف المبهمة مثل 'حيث' فهو " اسم من أسماء المكان مبهم يفسّره ما يضاف إليه " (المقتضب اا ، 54) .

ويتّسع هذا الصّنف ليشمل مختلف الأسماء الدّالة على المماثلة ، ويمكن أن نضيف إليها ما تقتضيه صيغة التّفضيل - متى توفّرت على قسط من الإبهام كما في 'أكثر' و' أقلّ ' - من تمييز محدّد لوجه المقارنة والتّفضيل ، وهذه الأسماء من قبيل الأسماء الدّالّة على علاقة لا تتمّ إلاّ بتوفّر العناصر التي تجري بينها . ويمكن أن يحلّ الإبهام في المركّبات التي من قبيل الكلام المفيد والجملة المستغنية ، وبالتّالي فإن الإبهام قد يركب الجملة كما يركب الكلمة المفردة، ويشترط في استعمال هذه الجمل المبهمة توفّر ما يرفع الإبهام عنها شأنها شأن سائر أنواع الإبهام، ويكون فيها ذلك بفضلة من قبيل تمييز النّسبة ترفع الإبهام عن العمدة .

والجامع بين مختلف مواضع الإبهام المعجميّ والتّركيبيّ التي ذكرناها في هذه الفقرة هو انتماء العنصر المبهم والعنصر الذي يتمّ به رفع الإبهام إلى نفس البنية العامليّة سواء تحقّقت في مركّب بيانيّ (بالتّمييز أو الإضافة) أو جملة تتكوّن من عمدة وفضلة (تمييز نسبة) كما يمثّله الشّكلان التّاليان :

مميّز (مبهم) + تمييز (رافع إبهام)

عمدة (مبهمة) + فضلة تمييزنسبة (رافع إبهام)

ويمكن أن نلخّص أنواع المبهمات في الجدول التّالي:

نوع الوحدة المبهمة	المثال
وحدات نحويّة	ضمائر، أسماء إشارة
وحدات معجميّة	الظّروف المبهمة، المقادير، الموازين...
وحدات تركيبيّة إعرابية	الجمل (كلام منقطع)

وما يجمع بين هذه الوجوه المختلفة من حالات الإبهام أنّ استعمالها مشروط بتوفّر ما يرفع الإبهام عنها للسّلامة من مناقضة الغرض: فالمتكلّم يتكلّم ليبيّن، فإذا تكلّم لم يستعمل المبهمات إلاّ بعد أن يوفّر ما يرفع عنها ذلك الإبهام ويوفّر فيها التخصيص والتّعيين. وهو ما يتمّ في المبهمات التي من قبيل الوحدات النّحويّة بالمقام ومشاهدة الحال أو العرف أو التّقدّم في الذّكر. فهل يشارك الإبهام في مستوى المعجم والإبهام في مستوى الجملة الوحدات النّحويّة المبهمة في قواعد الاستعمال ؟

4. روافع الإبهام في أنواع المبهمات

1.4 روافع الإبهام عن المبهمات المعجميّة والتّركيبيّة

يرفع الإبهام عن الإسناد في الجملة (نسبة الفعل أو ما كان في معناه إلى ما يتعلّق به) بمكوّن ينشأ إعرابيًا وبنيويًا عن البنية العامليّة التي ينتمي إليها العنصر المبهم ولا يخرج عن نطاقها، وله فيها محلّ إعرابيّ متميّز يحصل عن وظيفة رفع الإبهام والبيان ذاتها هو محلّ نصب، ويتجسّم ذلك في البنية الإعرابيّة التّالية:

إسناد (أو شبه إسناد) + تمييز (بالنّسبة إلى الإسناد أو ما قام مقامه)

أمّا الوحدات المعجميّة المبهمة فإنّ الإبهام يرفع عنها أيضا بمكوّن يحصل عن وظيفة رفع الإبهام والبيان وينشأ إعرابيًا و بنيويًا عن البنية العامليّة الحادثة عن العنصر المبهم وله فيها محلّ إعرابيّ هو محلّ النّصب بالتّمييز أو محل الجرّ بالإضافة، ويتجسّم ذلك في إحدى البنى الإعرابيّة التّالية :

مميّز + تمييز

اسم تفضيل مبهم + تمييز

مضاف + مضاف إليه

معطوف عليه + عطف بيان

حيث يمثّل المكوّن الأوّل العنصر المبهم والثّاني العنصر الذي يرفع عنه الإبهام. على أنّه متى وفّر المقام ما يرفع الإبهام عن هذه الأنواع أغنى عن ذكر العنصر المبيِّن في اللفظ. ويشترك رفع الإبهام في هذه الحالات في أمرين:

-ضرورة انتماء العنصر المبهم والعنصر المبيِّن إلى بنية عامليّة واحدة يكون لرافع الإبهام فيهاموضع إعرابيّ متميّز.

- ضرورة تقدّم العنصر المبهم على العنصر المبيِّن الموضِّح.

2.4 رافع الإبهام عن الوحدات النّحويّة المبهمة

نقصد بالوحدات النّحويّة الكلمات التي تنتمي إلى مسارد مغلقة متناهية، ويخضع استعمال الوحدات النّحويّة المبهمة (من قبيل الضّمائر وأسماء الإشارة) لشرط توفّر رافع الإبهام عنها، والملاحظ أنّ ارتفاع الإبهام فيها يحدث على نحو يتّفق مع الذي سبق وصفه في المبهمات المعجميّة والمبهمات التّركيبيّة في شيء ويختلف عنه في شيئين:

فرافع الإبهام قد يكون مقاميًا غير لغويّ، أي أمرا لا وجود لما يجسّمه في اللفظ، ومتى لم يوفّر السّياق المقاميّ رافع الإبهام وجب أن يوفّره اللفظ، ويتمّ ذلك بتقدّم المفسّر في الذّكر. ويتميّز ذلك المفسّر بخاصّيتين:

أ- العنصر المبهم والعنصر المبيّن لا ينتميان بالضّرورة إلى بنية إعرابيّة عامليّة واحدة، كما أنّ العنصر المفسّر - من حيث هو عنصر مفسِّر- ليس ناشئا عن بنية إعرابيّة عامليّة، إنّما يتمّ ذلك في مستوى البنية الدّلاليّة التّأويليّة، فموضع المبهم ليس مقيّدا، وكذلك موضع مفسّره لعدم نشأة محلّ تركيبيّ إعرابيّ خاصّ برافع الإبهام دوره البيان.

ب- تأخّر العنصر المبهم على العنصر المبيّن الموضّح: فمواطن الإبهام التي من قبيل الوحدات المعجميّة أو المركّبات النحويّة تنشئ موضعا إعرابيًا يرفع عنهما الإبهام أمّا المبهمات النّحويّة فإنّها لا تنشئ موضعا إعرابيًا لكنّها مع ذلك تفتقر إلى مفسّر وقرينة ترفع الإبهام عنها، وهي ظاهرة تتجاوز البنية العامليّة إلى البنية المعنويّة التّأويليّة، فإذا جاز أن نتحدّث فيها عن مواضع قلنا إنّ هذا الضّرب من المبهمات يقتضي موضعا في البنية التّأويليّة. ويمكن أن نجمع ما بيّنّاه من وجوه

اتّفاق ووجوه اختلاف بين المبهمات النّحويّة والمبهمات الإعرابيّة في الجدول التّالي:

رافع الإبهام	في المبهمات المعجميّة والتّركيبيّة	في المبهمات النّحويّة
نوعه	مقاميّ / مقاليّ	مقاميّ / مقاليّ
موضعه	مقيّد (له محلّ إعرابي)	غير مقيّد
وحدة البنية العامليّة	ضرورية	غير ضروريّة
رتبته	متأخّر عن المبهم (في الأصل)	متقدّم على المبهم[3]

واتفاق هذه الأنواع في إمكان البيان بما يوفّره السّياق المقاميّ راجع في نظرنا لقوّة هذا الأصل في الخطاب وتقدّمه على جميع الأصول والقواعد: فالمتكلّم يخفّف من المقال كلّ ما يوفّره المقام، والحالة القصوى لانطباق هذا الأصل هي تلك التي يصبح فيها الصّمت بيانا، بل بيانا أشدّ بيانا من الكلام.

وترشّح مظاهر الاختلاف بين روافع الإبهام عن نوعي المبهمات وما نميل إليه من الفصل بين نوعين من رفع الإبهام :

.نوع إعرابيّ عامليّ تتحكّم فيه الظّواهر الإعرابيّة والبنى العامليّة،
.ونوع تخاطبي لا تكاد تجد للظّواهر الإعرابيّة والبنى العامليّة أثرا فيه.

ونحن نعتقد أنّ الجمع بينهما في نموذج واحد لا يمكن أن يتمّ إلاّ في مستوى الأصول العامّة التي أشرنا إليها، تلك التي تقتضي شرط رفع الإبهام في ما ينشئه المتكلّم، فإذا تجاوزت هذا المستوى إلى طبيعة الظّاهرة والقواعد والأصول المتحكّمة فيها فصلت وميّزت، فإن لم تفصل وجمعت بين هذين الضّربين من رفع الإبهام ضمنت لنفسك كثرة الحزّ خطأ المفصل والوقوع في الخلط. بل إنّك تقف على ألوان أخرى من الإبهام لا تتعلّق بمعنى اللفظة كاملا بل بجزء منه فتعمد إلى إصلاح ذلك بما يناسب من الأبنية الخطابيّة دون الإعرابيّة كما تلاحظ ذلك فيما اعتبر منذ سيبويه من باب الاختصاص: " وذلك مثل قولك: إنّا معشر العرب نفعل كذا وكذا كأنّه قال

3 – قلنا "متقدّم أو متأخّر" لكنّنا سنبيّن ضعف القول بتأخّر المفسّر، فإذا استقام استدلالنا على ذلك أرجعت جميع حالات رفع الإبهام في المبهمات النّحويّة وسائر حالات الإبهام إلى تقدّم المفسّر .

أعني، ولكنّه فعل لا يظهر ولا يستعمل " (الكتاب II، 233) فقد اعتبروا أنّ معنى «نحن» المتكلّم مع غيره، فإذا كان المتكلّم لا يشكل لحضوره فإنّ المخاطب قد لا يتبيّن معنى «غيره» فيعمد المتكلّم إلى رفع الإبهام عنه بكلام ليس محمولا على ما قبله وما بعده محمول على ما قبله أي بالجملة الاعتراضيّة.

5. فضل مصطلح الإبهام على قولهم transparent / opaque للدّلالة على نفس المعنى

فالتّسمية العربيّة قائمة على الجانب الدّلاليّ وعلى العمليّة التي بمقتضاها تكون الكلمة قادرة على الإحالة على معنى أو خارج مقصود أو غير قادرة على ذلك، أمّا التّسمية الغربيّة فإنّها قائمة على الاستعارة إذ أنّها من صفات الأجسام تكون شفّافة وغير شفّافة، ولكن كلّ يسمّي الظّواهر اللغويّة بحسب ما يقدر عليه.

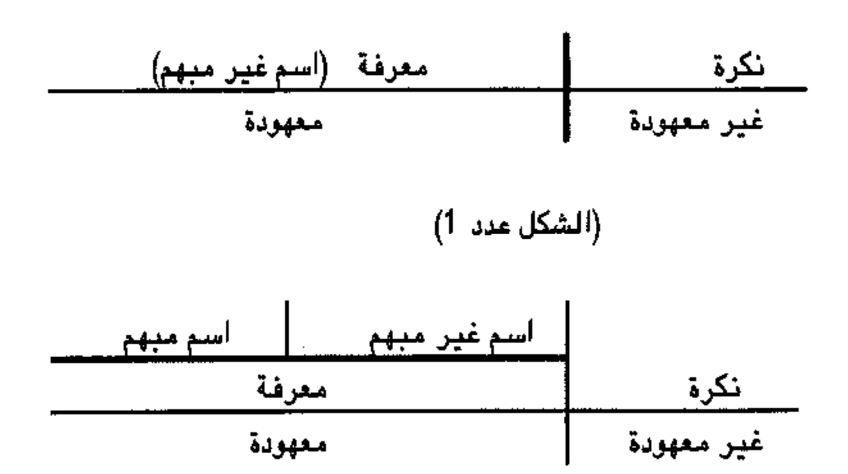
ثمّ إنّهم اعتبروا ضمير المتكلّم وضمير المخاطب من قبيل الضّمائر الشّفّافة transparents وهو اعتبار نسبيّ لا يمكن البتّ فيه إلاّ متى تمّ البتّ في المستوى الذي يتنزّل فيه مثل هذا القول: فإذا تنزّل في مستوى الكلام المتحقّق كانا على ما ذكر لهما، وإذا تنزّل في مستوى الكلام الممكن أو في مستوى وحدات النّظام كانا على غير ما ذكر ووجب اعتبارهما من قبيل الوحدات المبهمة أي opaques على حدّ عبارتهم.

وإذا ذكرت ما حدّث به النّحاة العرب ذكرت أنّهم اعتبروا الضّمائر ممّا لا يجوز استعماله إلا متى توفّر المفسّر وبالتّالي فإنّ الضّمير بالنّسبة إليهم وحدة مبهمة في النّظام ووحدة غير مبهمة في المتحقّق من الكلام، على أنّك تعلم أنّهم قد اشترطوا في جميع الوحدات شرط ارتفاع الإبهام في المتحقّق من الكلام باعتبار أنّ المتكلّم العاقل لا يبني كلامه على الإبهام.

فللإبهام مفهوم أوسع ممّا كنّا نقدّر ونتصوّر، فقد اقتفينا أثر النحاة في ما اعتبروه من المبهمات فوجدنا الضمائر وأسماء الإشارة... وما كنّا نتوقّع أن يطلقوا باب الإبهام مثل هذا الإطلاق، فقد قاس الخليل دور الألف واللام في تعريف الاسم الذي تدخل عليه وإزالة الإبهام عنه بدور حرفي التنفيس اللذين يدخلان على الفعل المضارع لتخصيصه للاستقبال، ورأى في ذلك ضربا من رفع الإبهام.

خاتمة الفصل

ينمّ حديث النّحاة عن ثراء ظاهرة الإبهام ونظاميّتها وتعدّد المستويات التي تعمل فيها، وتتقاطع ظاهرة الإبهام بظاهرة التّعريف وتتركّب إليها، فالتّعريف في غير المبهمات يقوم على مجرّد العهد (الشكل عدد 1) ، أمّا التّعريف في المبهمات فإنّه يقوم على العهد وقد تركّب إليه شرط توفّر المفسّر ورافع الإبهام (الشكل عدد 2)، وهما أمران حميما الصّلة بالسّياق المقاميّ وبالتّقدّم في الذّكر، ممّا يجعلهما متأسّسين على تحقّق الخطاب وتجذّره في السّياق الذي ينشأ فيه.



(الشكل عدد 1)

(الشكل عدد 2)

والإبهام ظاهرة تتصوّر وضعا ولا تتصوّر إجراء في الكلام المتحقّق، فالأصل العامّ المتحكّم في المبهمات هو شرط رفع الإبهام عنها عند استعمالها، يكون ذلك بحسب المخطور على حدّ عبارة المبرّد (المقتضب III، 34) أي بحسب الحاصل في الخاطربالمقام ومقتضى الحال، فإذا كان ذلك كذلك أدركت ما للمخطور المعهود من دور أساسيّ في بناء نصّ الخطاب

ويمكن أن نوسّع ظاهرة الإبهام لتشمل مختلف الوحدات المفتقرة إلى رافعه ومفسّره فيندرج فيها الإضمار بعلامة (الضّمائر) والإضمار دون علامة (الحذف) باعتبار قيام هذه المسائل على لعبة الإبهام والبيان.

الفصل الثّاني

النّوع الأوّل من المعارف المبهمة : أسماء الإشارة

0. عبارة الأسماء المبهمة بين العموم والخصوص

استعمل النّحاة عبارة الأسماء المبهمة باعتبارها تارة تسمية جامعة لعدد من الأسماء تشترك في الإبهام، وأخرى باعتبارها تسمية خاصّة ترادف 'أسماء الإشارة دونما سواها. فالأسماء المبهمة حسب المسرد الذي ذكره سيبويه هي " هذاو هذان وهذه وهاتان وهؤلاء وذلك وذانك وتانك وتيك وأولئك وهو وهما وهم وهنّ وما أشبه هذه الأسماء (الكتاب II، 77-78)". وقال السّيرافيّ معلّقا على هذا المسرد : "ترجم الباب بما ضمّنه من الأسماء المبهمة وفصلها ومثلها ووصل بها ما ليس بمبهم من الأسماء المضمرة: هو وهي... وإنّما خلطها بالمبهمة لقرب الشّبه بينهما ولأنّه بنى عليها مسائل في الباب، وعلى أنّ أبا العبّاس المبرّد قال: علامات الإضمار كلّها مبهمة والمبهم على ضربين: منه ما يقع مضمرا ومنه ما يقع غير مضمر، وإنّما صارت كلّها مبهمة من قبل أنّ 'هو' وأخواتها و'هذا' وأخواتها تقع على كلّ شيء ولا تفصل شيئا من شيء من الموات والحيوان وغيره (الكتاب II، 77 هامش 2). وفي ما تقدّم دليل على أنّ مفهوم الإبهام مفهوم أوسع عند سيبويه ممّا هو عند غيره من النّحاة اللاّحقين إذ أنّ الأسماء المبهمة كادت تتمحّض لأسماء الإشارة.

1. التعريف بالاسم المبهم

تمّ الانتقال في التّسمية من الاسم المبهم إلى اسم الإشارة، ولعلّ ما أشرنا إليه عند سيبويه من جمع بين الإشارة والضّمائر تحت تسمية المبهمات هو الذي حدا

بااللاّحقين إلى العدول عن هذه التّسمية إلى تسميات أخصّ تميّز هذا الضّرب من الأسماء وتخرجه من صنف الضّمائر.

واسم الإشارة هو الضرب الرّابع من التّعريف في تصنيف المبرّد:

" ومن المعارف الأسماء المبهمة، وإنّما كانت كذلك لأنّها لا تخلو من أحد أمرين : إمّا كانت للإشارة [كذا] نحو 'هذا' و'ذاك'... وأمّا ما كان يدنو منك من المذكّر فإنّك تقول فيه 'هذا'... وما كان من هذا متراخيا عنك من المذكّر فهو 'ذاك' وتقول في الجمع الحاضر 'هؤلاء' والمتراخي تقول فيه 'أولئك'... لأنّ الكاف إنّما تلحق للمخاطبة على ما كان للحاضر فتكون فصلا بينهما" (المقتضب IV، 277 - 278).

ونحن نلاحظ أنّ الغالب على حديث النّحاة عن الإشارة حصرهم إياها في الإشارة الحسيّة، وهو ما احتفظ به التّهانويّ - على تأخّره في الزّمان - من معنى الإشارة، قال في حديثه عن اسم الإشارة: "عند النّحاة قسم من المعرفة، وهو ما وضع لمشار إليه أي لمعنى يشار إليه إشارة حسيّة بالجوارح والأعضاء، لأنّ الإشارة حقيقيّة في الإشارة الحسيّة، فلا يرد ضمير الغائب وأمثاله فإنّها للإشارة إلى معانيها إشارة ذهنيّة لا حسيّة، ومثل "ذلكم الله ربكم" ممّا ليست الإشارة إليه حسيّة محمول على التّجوّز" (كشّاف II، 719).

1.2 غلبة الإشارة الحسيّة على الإشارة الذّهنيّة

واعتمد النّحاة الإشارة الحسيّة لاعتبار التّمييز الحاصل باسم الإشارة من باب التّعريف، فهذا الضّرب من الأسماء يجمع بين إبهام الوضع وتمييز الاستعمال فـ" أكمل التّمييز إنّما يتصوّر بأعرف المعارف وهو المضمر المتكلّم ثمّ العلم ثمّ اسم الإشارة على المذهب المنصور. كذا في الأطول [للسيّد الشّريف الجرجانيّ]، وجاء في شرح المفتاح: اسم الإشارة وإن كان بحسب الوضع والاستعمال متناولا لمتعدّد إلاّ أنّه بسبب اقترانه بالإشارة يفيد أكمل تمييز وتعيين إذ لا يبقى اشتباه أصلا بعد الإشارة التي هي بمنزلة وضع اليد ويمتاز القصد به عند العقل والحسّ، بخلاف العلم والمضمر فإنّ المقصد بهما يمتاز عند العقل وحده" (كشّاف II، 719).

وأنت تلاحظ أثر الفصل بين الجهاز والاستعمال: فهو يفضي إلى القول بأقوال ومقولات لا سند لها إلا من حيث هذا الفصل: فلئن اعتبر اسم الإشارة متناولا

لمتعدّد بحسب الوضع والاستعمال فإنّنا نرجّح أنّ القصد بالاستعمال هو مطلق الاستعمال، فإذا تعلّق الأمر بالاستعمال الخاصّ لم يبق المبهم مبهما، ومفهوم الإبهام أمر تتصوّره عند مباشرة هذه الوحدات منعزلة منقطعة عن الاستعمال، فإذا باشرتها فيه انطفأت مقولة الإبهام من تلقاء ذاتها ولم يبق لها أثر... كما تلاحظ أن التّهانوي استعمل على الترادف "المشار إليه" و"المعنى المشار إليه إشارة حسّيّة" ، وهو استعمال يقوّي ما ذهبنا إليه من إقامة درجات في المعنى تتراوح بين المدلول الذّهنيّ ومطابقة الخارج في الواقع.

وأنت واجد في ما تقدّم حدًا فاصلا بين القصد باسم الإشارة والقصد بالاسم العلم والضّمائر، ففي الأولى امتياز بالعقل والحسّ وفي الثّانية امتياز بالعقل دون الحسّ. واقتصر المبرّد والتّهانويّ على الحديث عن دور هذه المبهمات من حصول رفع الإبهام عنها بالمقام ولم يشيرا إلى دورها الرّابطيّ القائم على المقال بالتّقدّم في الذّكر، ثمّ إنّ هذا الكلام يوهم بأنّ التّعريف الحاصل من الإشارة متعلّق بالمتكلّم لا بالخاطب !

2.2 قرينة الإشارة حسّيّة غير لفظيّة أو لفظيّة مقاليّة

على أنّ سكوت النّحاة عن الإشارة الذّهنيّة كان فيما نرجّح بسبب غلبة هذا النّوع على ما كانوا يباشرونه من ألوان القول، فقد نصّ الأستراباذيّ على ما كان غائبا في قول المبرّد من استعمال القرينة المقاليّة لرفع الإبهام عن اسم الإشارة : "وكذا اسم الإشارة، إلاّ أنّه كثيرا ما يكتفي بقرينة غير لفظيّة للتّخصيص" (شرح الكافية I، 40). وأشار إلى غلبة القرينة المقاميّة على القرينة المقاليّة النّصّية، وهو أمر يمكن أن يؤكّده الاستقراء. على أنّنا نرجّح أنّ الغلبة ليست بالأمر المطلق إنّما تكون بحسب طبيعة الخطاب المنظور فيه، وبديهيّ أن تكون الغلبة في الخطاب الشّفويّ المباشر للقرينة المقاميّة.

3. أركان الإشارة

الإشارة معنى من المعاني اللغويّة بل قل عمل من الأعمال اللغويّة غير الأوّليّة أوغير القائمة بذاتها كما سنذكر لاحقا بدليل صحّة قولك " أشار المتكلّم إلى كذا" كما

تقول " شبّه وأكّد وأقسم ونادى..."، ويمكننا القياس على كلام الاستربادي عن التّحذير وتمييزه بين العبارة التي يتحقّق بها التّحذير والتّحذير فنميّز بين العبارة التي تتحقّق بها الإشارة والإشارة، فتكون لنا الأركان التّالية:

- المشير
- المشار إليه
- المشار له بالمشار إليه
- عبارة الإشارة: اللفظ الذي تتحقّق به.
- عمل الإشارة: الحاصل معنى وخارجا من الإشارة.

كما يمكن أن ندعم هذا القياس بكلام للاستربادي يمكن أن نشتقّ منه أركان الإشارة: فـ" اسم الإشارة في الأصل مشار به للمخاطب إلى شيء، فهو في أصل الوضع لغير المخاطب، ولهذا يؤتى فيه بحروف الخطاب كما يجيء في بابه، فتحوشي في بعض الأماكن من أن يدخله حرف يجعله مخاطبا أي حرف النّداء " (شرح الكافية ا، 376). فعمليّة الإشارة تقوم حسب كلام الأستربانيّ على أربعة أركان:

- مشير
- مشار له
- مشار إليه
- مشاربه،

وإذا قرنّا عمل الإشارة بأدوار التّخاطب وتدبّرنا لهذه الأركان ما يوافقها في أركان التّخاطب أمكن أن توجد تناسبا بينها على النّحو التّالي:

- مشير = المتكلّم
- مشار له = المخاطب
- مشار إليه = الشّيء في الخارج (وقد يبيّن مدلولا عليه باسمه)
- مشاربه = أداة الإشارة أي أسماؤها.

فإذا توفّرت هذه الأركان وتمّ الإجراء حصلت الإشارة.

وبنية الإشارة هذه ترجع الإشارة إلى كونها عمليّة (أو عملا لغويًا أو معنى)

يحدثها المتكلّم (المشير) للمخاطب (المشار له). فقد علّلوا بناء أسماء الإشارة بتضمّنها معنى الحرف وهو الإشارة لأنّها معنى من المعاني " وذلك أنّ عادتهم جارية في الأغلب في كلّ معنى يدخل الكلام أو الكلمة أن يوضع له حرف يدلّ عليه كالاستفهام..." (شرح الكافية II، 471)، كما اعتبروا الإشارة فعلا وعملا يأتيه المتكلّم، بل إنّهم رأوا فيها معنى سائر الأفعال لأنّها أسماء يشار بها إلى المسمّى " (شرح المفصّل III، 126) وحملوا على ذلك المعنى عملها في الحال كما في "هذا بعلي شيخا" (هود 11: 72)، والإشارة عمليّة موجّهة للمخاطب بالأساس لا للمشار إليه، شأنها في ذلك شأن المعاني والأعمال اللغويّة، ولئن أمكن عدّها من الأعمال اللغويّة فهي من قبيل أعمال الدّرجة الثّانية الدّاخلة في مكوّنات معنى الجملة وليست معنى من معاني الدّرجة الأولى التي يكون أحدها عماد معنى الجملة ولا يجتمع في الواحدة منها بمعنى آخر من درجته.

1.4 الإشارة عمل لغويّ غير أوّليّ

ذكرنا في الفقرة السّابقة أنّ الإشارة يمكن أن تحمل على كونها معنى وعملا من الأعمال اللغويّة، على أنّ هذا العمل ليس من قبيل تلك الأعمال الأساسيّة الأصليّة التي تطفو على سطح الجملة والتي سمّيناها بالأعمال الأوّليّة كالإخبار والاستخبار والطّلب وغيرها... إنّما هو من قبيل تلك الأعمال غير الأوّليّة التي يبني عليها المتكلّم كلامه كالتّسمية والابتداء والتّشبيه والنّفي والإثبات...، وبالتّالي فإنّ الإشارة لا يمكن أن تكون المعنى الأصليّ المقصود من الجملة، ووجودها فيها لا يبطل وحدة العمل اللغويّ التي تقوم عليها.

على أنّ القول بوجود معنى الفعل أو رائحة الفعل في اسم الاشارة لا تعني أنّه يشترك مع الأفعال في جميع مقوّماتها، ورغم هذا الشّبه المعنويّ فإنّه يبقى ضمن صنف الأسماء ويتحقّق به ما يتحقّق بها.

2.4 الإشارة نظير التّسمية الاستعماليّة

سبق أن ميّزنا بين التّسمية الوضعيّة والتّسمية الاستعماليّة، واعتبرنا الأولى ضامنة للدّلالة الوضعيّة والثّانية محقّقة للمعنى والإحالة على الخارج، وأسماء الإشارة تدلّ وضعا على الإشارة واستعمالا على انتقاء شيء (قد يخصّص بالصّفة)

ليحدّث عنه أو به، وهي في هذا تلتقي بوجهي التّسمية بسائر الأسماء، لكنّها تختلف عنها في كون "الأسماء موضوعة للزوم مسمّياتها" (شرح المفصّل III، 126) لأنّها غير مبهمة أمّا أسماء الإشارة فإنها ليست ملازمة لمسمّياتها لأنّك "تشير بها إلى ما هو بحضرتك"، وقد يوجد بحضرتك أكثر من شيء فتخصّص بالصّفة للتّقليل من الاشتراك، لذلك عدّت من المبهمات. وفي هذا الفارق يكمن الاختلاف بينها وبين الأسماء في حصول المعنى وفي صورة التّعلّق بالخارج.

فالاسم بدلالته غير المبهمة أو قل بملازمته وضعا للمسمّى يحيل على المسمّى غير معهود ومعهودا، أمّا اسم الإشارة فإنّه لا يحيل على مسمّى لكون دلالته مبهمة وإنّما يحيل على مشار إليه، ووضع المشار إليه ليس وضع المسمّى لقيام التّسمية على الخصوص والإشارة على العموم وضعا، لذلك فإنّ الإشارة لا تتحقّق إلاّ متى توفّر ما يعيّن المشار إليه.

3.4 البدل بعد الإشارة لا يحقّق تعيين المشار إليه بل يخصّصه

للاستدلال على هذا القول يمكن أن ننظر فيما يكون بدلا من اسم الإشارة (أو معطوفا عليه عطف بيان) فهو لا يكون إلاّ معرفة من ذي اللاّم كما في قولك " هذا الرّجل جاري "، وإذا ذكرت معاني اللاّم لاحظت أنّها في هذا الاستعمال ممّا يصنّف في العهد الحضوريّ لا الذّكريّ (وقد نصّ على هذا المعنى ابن عصفور ، انظر معاني اللام : ص 1024) وبالتّالي فإنّه يحدث في المشار إليه ما يحدثه التّخصيص في الاسم بالتقليل من شيوعه ولا يحدث فيه التّعيين ولا يرفع عنه الإبهام الذي فيه فيظلّ المشار إليه غير معيّن. ويرجّح هذا الأمر أنّ موضع المفسّر للإبهام في اسم الإشارة يبقى فارغا لا يملأ بالبدل المحلّى بلام التّعريف ، وكلّ ما يحدثه البدل فيه هو التّخصيص والتّقليل من الاشتراك، فلا يكفي لإجراء اسم الإشارة توفّر التّخصيص بل يجب أن يتوفّر إلى ذلك رافع الإبهام عنه وهو حضوريّ مقاميّ أو معهود حاصل بالتّقدّم في الذّكر، وهو ما يجعل الشّكل (1) ناقصا لا يكتمل إلاّ متى أصبح على صورة الشّكل (2) وقد رمزنا إلى كون المخصّص اختياريًا بوضعه بين قوسين :

(1) اسم إشارة + (مخصّص)　　　　　[شكل ناقص]

(2) اسم إشارة + (مخصّص) + رافع إبهام　[شكل تامّ]

4.4 رافع الإبهام عن اسم الإشارة عهديّ حضوريّ أو ذكريّ

غلب على حديث النّحاة قيام أسماء الإشارة على الإشارة الحسّيّة، بل إنّهم جعلوا في التّعريف تقسيما قائما على هذا الاعتبار فميّزوا بين ما قام منه على الإشارة الحسّيّة ممّا قام منه على غيرها، فالتّعريف في الإشارة "أن تخصّص للمخاطب شخصا يعرفه بحاسّة البصر" وهو في سائر المعارف "أن تخصّص له شخصا يعرفه بقلبه " ولمّا كانت المعرفة بحاسّة البصر منقلبة معرفة بالقلب لا محالة اعتبر التّعريف في اسم الإشارة حاصلا بشيئين: بالعين والقلب.

ومحصّل هذا الكلام أنّ الإشارة لا تكون إلاّ حسّيّة وأنّ رافع الإبهام عن أسماء الإشارة يكون من العهد الحضوريّ دون العهد المقاليّ القائم على التّقدّم في الذّكر، وإذا ذكرت اعتبارهم الاسم بعد الإشارة من قبيل البدل أو عطف البيان المقلّلين للشّيوع فيه لا المفسّر الرّافع للإبهام عنه قلت بتعذّر قيام أسماء الإشارة بدور الرّبط بين أجزاء الخطاب.

5. رفع الإبهام بالمتقدّم في الذّكر يكسب اسم الإشارة دورا رابطًا

1.5 مفسّر الإشارة قد يكون مقاليًا قائما على التّقدّم في الذّكر

انطلق الأسترباذيّ من صحة الإشارة إلى الغائب وذكرأنّ اسم الإشارة 'ذلك' "يصحّ أن يشار به إلى كلّ غائب عينا كان أو معنى يحكى عنه أوّلا ثمّ يؤتى باسم الإشارة، تقول في العين: جاءني رجل فقلت لذلك الرّجل" وفي المعنى "تضاربوا ضربا بليغا فهالني ذلك الضّرب" " (شرح الكافية اا، 478)

وعلّل الأسترباذيّ استعمال صيغة البعيد للإشارة إلى الغائب المتقدّم في الذّكر بكون المحكيّ عنه غائبا، على أنّهم قد يحملون المحكيّ عنه وإن كان غائبا على القريب فيستعملون له على قلّة اسم الإشارة بلفظ الحاضر القريب "لأنّ المحكيّ عنه وإن كان غائبا إلاّ أنّ ذكره قد جرى عن قريب فكأنّه حاضر (شرح الكافية اا، 478).

2.5 القرب والبعد أمران اعتباريان

على أنّ الأستراباذيّ أدرك ما يفضي إليه القول بالإشارة إلى الغائب المتقدّم بعيدا أو قريبا من مناقضة المعنى الوضعيّ لاسم الإشارة الذي هو الإشارة الحسيّة، فأضاف أنّ استعماله فيما لا تدركه الإشارة كالشّخص البعيد والمعاني مجاز، وذلك بجعل الإشارة العقليّة كالحسيّة لما بينهما من المناسبة. ومضى ينظّر اسم الإشارة الموضوع للبعيد بضمير الغائب في احتياجه إلى مذكور قبله أو محسوس ، فيكون كضمير الغائب في رجوعه إلى ما قبله (شرح الكافية II، 478).

وعلى هذا الأساس يمكن أن نقيم تناظرا بين أسماء الإشارة والضّمائر والحذف من حيث حاجة الأولى إلى مشار إليه يرفع عنها الإبهام وحاجة الثّانية إلى عائد يفسّرها وحاجة الثّالث إلى قرينة ودليل على المحذوف، على النّحو التّالي :

الإشارة	مشار إليه	حسّي أو ذهني
الإضمار	مفسّر	حسّي أو ذهني
الحذف	دليل / قرينة	حسّي أو ذهني.

ويمكن أن نقيم تناظرا بين المشار إليه في اسم الإشارة والمفسّر في الإضمار والدّليل في الحذف اعتمادا على وحدة الدّور الذي يقوم به كلّ في ميدانه ، وهو أدوار يمكن أن نقيمها على دور واحد جامع بينها هو رفع الإبهام عن المبهم .

3.5 الدّور الرّابطيّ في الإشارة

جاء حديث النّحاة عن الإشارة في نطاق حديثهم عن المبهمات، وبالتّالي جعل الدّور الرّابطيّ في المحلّ الثّاني وقدّمت عليه ظاهرة الإبهام وطرق رفعه، وهي ظاهرة تتعلّق به علاقة العامّ بالخاصّ أو قل علاقة الأصل بالفرع لأنّك واجد فيها في معالجة جميع أنواع المبهمات منزلة الدّور الرّابطيّ عبر تفصيل الحديث عمّا يرفع الإبهام. ولئن غلب على حديثهم عن الإشارة الاهتمام بالإشارة الحسيّة التي ليس لها كبير دور في تحقيق التّرابط بين الجمل المكوّنة لنصّ الخطاب فإننا نجد في كلام الأستراباذيّ تصوّرا لمنوال كامل تتنزّل فيه مختلف الوجوه التي يستعمل فيها اسم الإشارة :

فألفاظ الإشارة تكون ذات دور رابطيّ متى كان المشار إليه حاصلا من المقال بتقدّمه في الذكر ولا يكون لها مثل هذا الدّور متى كانت الإشارة إشارة حسّيّة وكان رافع الإبهام عنها حضوريًا . وهي خاصيّة مشتركة بينها وبين الإضمار والحذف كما سنبيّن ذلك في الأبواب اللاّحقة من هذا القسم.

4.5 الإشارة والإحالة البعديّة

جاء المشار إليه في الكلام السّابق قبل التّلفّظ باسم الإشارة، أي إنّ الإشارة كانت إلى شيء موجود أو قل حاصل في الذّهن قبل التّلفّظ بالمشار به، ومن أمثلته يمكن أن نذكر الآية : " فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم " (البقرة 2: 54) وكذا الآية "فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند ربّكم" (البقرة 2 : 54) حيث كان مفسّر اسم الإشارة في الجملة الثّانية معنى الأمر الحاصل من الجملة لأولى. ويمكن أن نتساءل عن حظّ ألفاظ الإشارة من جواز استعمالها قبل توفّر المشار إليه، وهي الحالة التي يكون فيها المشار إليه متأخّرا في الذّكر ونظيرها في الإضمار والحذف على التّرتيب تأخّر المفسّر والدّليل، وقد قال الدّارسون المتأخرون بجواز تأخّر المفسّر ورافع الإبهام، وبدا لنا خلاف ذلك. ونحن نرجئ الحديث عنها إلى الفصل الذي عقدناه للإحالة البعديّة لما رأيناه بين مختلف صورها من الاتّفاق في القواعد العامّة إذ أنّ أصول صحّتها أو بطلانها في إحدى هذه المسائل هي هي في المسألتين الأخريين.

خاتمة الفصل

أسماء الإشارة من المعارف الاستعماليّة وليست من المعارف الوضعيّة (أي الأسماء الأعلام) ، وهي ألفاظ يجتمع فيها الإبهام والتّعريف، وهو أمر يبدو من قبيل الجمع بين الضدّين المتناقضين ، على أنّ الجمع بين هذين الأمرين فيها لا يكون إلاّ متى اعتبرت أسماء الإشارة مفردة قبل التّركيب ، فإذا تركّبت وجرت في الاستعمال فإنّ التّضاد بين الإبهام والتّعريف يزول بالضّرورة، لأنّ الإبهام الذي فيها وضعا يرفعه الاستعمال تحقّقا . وأرجع النّحاة روافع الإبهام عن أسماء الإشارة إلى نوعين :

- حضوريّة مقاميّة (في الإشارة الحسّيّة)
- ذكريّة مقاليّة عند العهد القائم على التّقدّم في الذّكر.

وغلّب النّحاة النّوع الأوّل من روافع الإبهام، بل إنّ الأوائل منهم كادوا لا يعتبرون سواه، ولم يكن ذلك التّغليب منهم بسبب غياب الشّكل العامّ لظاهرة الإشارة إنّما كان بسبب طبيعة المادّة اللغويّة التي باشروها، وهي مادّة تتميّز بغلبة الخطاب الشّفويّ على النّصوص المكتوبة المطوّلة.

وتتّفق ألفاظ الإشارة مع ظاهرة الإضمار من حيث توفّرهما على الإبهام والتّعريف في أن وما يتفرّع عنهما من الأصول والقواعد كما سنتبيّنه في الفصل اللاّحق الذي عقدناه للإضمار. ويمكن أن نقيس قيام الأسماء غير المبهمة على التّسمية الوضعيّة (في الأسماء غير المبهمة التي تدلّ على معانيها وضعا أو كتسمية المولود عند ولادته باسم من قبيل "وليد" ابتداء) والتّسمية الاستعماليّة المتمثّلة في استعمال تلك الأسماء لجعلها بالنّداء مخاطبا محدّثا أو لجعلها محدّثا عنها بمنزلة اسم الإشارة باعتباره وحدة من وحدات النّظام تقوم على الإبهام لصلاح الإشارة بها إلى مختلف الأشياء وباعتبار اسم الإشارة وحدة استعمال تستعمل في واحد معروف معرفة ، وقد سبق أن ذكرنا أنّ التّعريف لا ينشأ إلاّ بالاستعمال .

ثمّ إنّ تغليب النّحاة للمعنى الوضعيّ في الإشارة على المعنى الاستعماليّ ، وقصرهم المعنى الاستعمالي على الإشارة الحسّيّة جعلهم يعتبرون أسماء الإشارة من المبهمات ، لكنّ تغليبهم للمعنى الاستعماليّ على المعنى الوضعيّ في المضمرات جعلهم يخرجون الضّمائر من المبهمات. لكنّك إذا سوّيت بينهما من حيث الوضع والاستعمال بإدخال ما ذكره الأستراباذيّ من تنظير الإشارة للبعيد وللمتقدّم في الذّكر بضمير الغائب أمكنك أن تسوّي بين ألفاظ الإضمار وألفاظ الإشارة فتعتبرها من المبهمات وضعا ومن غير المبهمات استعمالا.

الباب الرّابع
الإضمار ودوره الرّابطيّ

الفصل الأول

قضيّة الدلالة والإحالة
في الضّمائر من خلال بعض النّظريات اللسانيّة

المبحث الأول
منزلة الضّمائر بين وحدات نظام اللغة
ووحدات الخطاب والاستعمال

1 . اللغة نظام قاصر ناقص !!

عقد بنفينيست لظاهرة الإضمار فصلا مستقلاً في كتابه Problèmes..., XX pp 251-257 عنوانه: طبيعة الضّمائر La nature des pronoms ، وانطلق من ملاحظة كونيّة هذه الظاهرة، وذكر أنّه أمر يدفع إلى الاعتقاد بأنّ مسألة الضمائر مسألة تتصل بمختلف اللغات وهي أيضا مسألة تتصل باللغة والكلام عامّة، بل إنّه اعتبر المسألة الأولى ناتجة عن الثانية. وذهب إلى أنّ الضمائر لا تكوّن قسما متجانسا بل ترجع إلى أنواع مختلفة بحسب نوع الكلام الذي ترد فيه، واعتبر أنّ قسما من الضّمائر ينتمي إلى التّركيب في اللغة syntaxe de la langue بينما يختصّ القسم الآخر بإجراء الخطاب les instances de discours أي تلك الأحداث

المنفصلة المنفردة التي تصبح اللغة بمقتضاها كلاما يقوله متكلّم (Problèmes...,I, 251).

وإن أنت لم تستغرب الفصل بين اللغة والكلام إذ هو فصل شبّ الناس عليه وألفوه فإنّك ستستغرب فيه القول بوجود وحدات أو عناصر تنتمي إلى الكلام دون أن يكون لها مقابل أو جذور في الأوّل. ومثل هذا التّصوّر يرجع بنا إلى القول بوجود لغة لها نظام والقول في الآن نفسه بوجود عناصر تفلت من قبضة ذلك النظام ولا تقع تحت طائلته بل تقع تحت طائلة ما يسمّى بالكلام والخطاب. وإن نحن توخّينا هذا المذهب قلنا بوجود نظام قاصر، أي بوجود عناصر وظواهر تستعصي على التجريد ويضيق عنها نظام اللغة فتجعل في الخطاب. والنّظام الذي هذا شأنه نظام لا خير فيه.

2 . قضيّة الدّلالة والإحالة في الضّمائر وفي غير الضّمائر

بدأ بنفينيست بالإشارة إلى أنّ الكلام الذي يتضمّن ضمير المتكلّم ينتمي إلى ذلك الضرب من الكلام الذي وقف عليه Charles Morris وسمّاه pragmatique، وهو كلام يجمع بين العلامات ومستعمليها. ولاحظ أنّ المرء يجد من النّصوص المطوّلة كالتّقارير العلمية ما لا يظهر فيها ضمير المتكلّم ولا ضمير المخاطب، ولكنّه من الصّعب أن نتصوّر نصّا شفويّا قصيرا لا تستعمل فيه هذه الضمائر، واعتبر هذا الفرق في الاستعمال كافيا لإقامة تمييز بين هذا الضرب من الضّمائر وسائر العلامات اللغوية (Problèmes...,I, 252).

ونحن نعتقد أنّه ليس من الصّعب أن تخلو النّصوص الشّفويّة من ضمير المتكلّم، كما أنّه ليس من النّادر أن تتضمّن التّقارير العلميّة ضمير المخاطب، يكفي لحصول الأوّل ألاّ يحتاج المتكلّم إلى أن يتّخذ من نفسه موضوع حديث ويكفي لحصول الثّاني أن يعبّر محرّر النّصّ العلميّ عن موقفه أو رأيه ممّا يخطّ. فمجرّد الاعتماد على التّقابل بين هذين النّوعين من النّصوص لا يحتّم في نظرنا إقامة تمييز بين ضمير المتكلّم وسائر الوحدات اللغويّة.

ويبدو لنا أنّ الجمع بين العلامات ومستعمليها ليس من قبيل الجمع بين أمرين مختلفين بل هو جمع بين أمرين متجانسين. فالكلام لا يجمع بين العلامات

ومستعمليها إلاّ بعد أن يجري على المستعملين تغييرا جذريًا يتمثّل في تحويلهم بدورهم إلى علامات لا تكاد تتميّز - كما سنبيّن لاحقا - عن سائر العلامات اللغويّة، أي إنّ الكلام، بعبارة أخرى، لا يتضمّن مستعمليه إلاّ بعد أنْ تتمثّلهم اللغة في نظامها ويصبحوا خاضعين لسننها الصّياغيّة والتركيبيّة والدّلالية والإحاليّة، فاللغة ذات صلة بالعالم حميمة، ومستعملوها جزء من ذلك العالم ولا نرى موجبا يدفع اللغة إلى أن تفرّط في هذا القسم من العالم أو أن تعامله معاملة متميّزة تختلف عن معاملتها لسائر المكوّنات فيخرج بذلك عن سائر الوحدات اللغويّة . فللضّمائر وضع خاصّ باعتبارها ضمائر وليس لها وضع خاصّ باعتبارها وحدات تنتمي إلى الخطاب دون اللغة. ومثل هذا التّقابل المبالغ فيه الذي جعله بنفينيست بين اللغة والكلام سواء عند تناوله لقضيّة الجملة واعتباره إياها من وحدات الخطاب دون وحدات اللغة أو عند تناوله للضّمائر تدفعنا إلى أن نضع الفصل بين اللغة والكلام موضع شكّ.

لكنّ بنفينيست يرى أن الفارق الأساسيّ الذي يميّز ضميري المتكلّم والمخاطب عن سائر العلامات يكمن في النّظام الإحاليّ للعلامات اللغويّة. ولنتتبّع كيف صوّر هذا الباحث الاختلاف في الإحالة:

فقد ذكر أنّ كلّ استعمال لاسم من الأسماء يقوم على مفهوم ثابت موضوعيّ يمكن أن يظلّ متصوّرا مجرّدا أو أن يتجسّم في شيء ملموس، ويظلّ الأمر المُتمثّل الذي يوحي به ذلك المفهوم هو هو. لكنّ استعمالات ضمير المتكلّم لا تمثل قسما إحاليًا لانعدام «أشياء» يمكن تحديدها باعتبارها "أنا" ويمكن أن تحيل عليها مختلف استعمالاته على نحو واحد: فلكلّ "أنا" إحالته الخاصّة ويوافق في كلّ استعمال كائنا واحدا باعتبار وحدته (Problèmes...,I, 252).

وأعاد بنفينيست طرح صلة ضمير المتكلّم بالدّلالة والإحالة بأكثر صرامة في ما حدّث به عنه في الجزء الثّاني حيث قال: " يتحوّل ضمير المتكلّم من عنصر ضمن جدول الضّمائر إلى تعيين منفرد، محدثا بذلك في كلّ مرّة شخصا جديدا "... " لكنّ هذا الضمير إذا اعتبرته خارج الخطاب الفعليّ الحقيقيّ ليس سوى صيغة فارغة لا يمكن أن تتعلّق بشيء ولا بمتصوّر، وهو لا يكتسب حقيقته وطبيعته إلاّ من الخطاب (Problèmes...,II, 68)".

وقد أثار هذا الكلام في ذهننا الملاحظات التّالية:

جعل العمليّة الدّلاليّة الإحاليّة في الأسماء من غير الضّمائر قائمة على المفهوم الثّابت الموضوعيّ الذي يمكن أن يظلّ متصوّرا ذهنيّا ويمكن أن يتجسّم في شيء ملموس وجعل العمليّة الدّلاليّة الإحاليّة في ضمير المتكلّم (ومثله المخاطب) قائمة على انعدام القسم الإحاليّ إذ أنّ كلّ استعمال لها يوافق كائنا واحدا. وقد بدا لنا في هذا الكلام بعض التّحيّل، فقد تناول بنفينيست الاسم في أعلى مستويات التّجريد وتناول ضمير المتكلّم في أدنى مستوياته فاستقام له ما قال، ولو تناول الاسم بما تناول به الضّمير لتبيّن أنّ الأسماء هي أيضا لا تخرج عن هذا الأصل: فالاسم مستعملا يوافق في كلّ مرّة كائنا واحدا، وهو ليس في هذا بأسعد حظّا من ضمير المتكلّم، إذ ما الذي يمنعك من أن تقول إنّ لضمير المتكلّم دلالة وإحالة أقرب من تلك التي لسائر الوحدات، وأن تذهب إلى أنّ الفرق الأساسيّ ليس في طبيعة هذه الوحدات، وإنّما في طبيعة العالم الذي تحيل عليه: فالضّمائر وحدات لغويّة لها دلالة وتحيل على عناصر من عالم الخطاب أمّا سائر الوحدات فلها هي أيضا دلالة وإحالة لكنّ إحالتها من غير عالم الخطاب. فإذا استقام هذا القول أمكنك أن ترجع عالم الخطاب، إلى العالم بصورة عامّة باعتباره جزءا منه، ومتى فعلت ذلك أرجعت اثنينيّة العمليّتين إلى عمليّة واحدة، وإن تفرّعت بحسب الفضاء من الكون أو العالم الذي تحيل عليه.

وإن أنت رمت البحث عمّا يتميّز به الضمير "أنا" عن سائر الأسماء فإنّك واجد بينها من الفروق ما ذكره بنفينيست وربّما وجدت أيضا ما لم يذكره، وهي فروق راجعة إلى طبيعة المحال عليه وقيمته ودوره باعتبارها أمورا لا تحدث إلا بالكلام وفي الكلام. ولكنّنا نعتقد أنّ اللغة لم تر في هذه الفروق ما يبرّر إخراجه عن سنن الإحالة والدلالة التي أخضعت لها سائر الوحدات اللغويّة. فما قاله بنفينيست بشأن ضمير المتكلّم يمكن أن يصدق إلى حدّ بعيد على سائر الأسماء، وإن بصور مختلفة، وذلك الاختلاف لا يكفي لكسر وحدة الأصل في الدّلالة والإحالة إلى أصلين مختلفين أو أكثر. وللتدليل على ذلك يمكن أن نقارن بين ضمير المتكلّم واسم ذات واسم علم، ولتكن على التّرتيب "أنا" و"فرس" و"محمد"، فإذا نظرت في هذه العلامات مفردة

حصلت في ذهنك دلالتها على معناها وهو ذلك المفهوم المجرّد الذي تتصوّره، لكن يتعذّر عليك أن تدرك إحالتها قبل اجرائها، يستوى في ذلك ضمير المتكلّم و"فرس" و"محمّد":

	الدّلالة	الإحـالة أو الخارج
أنا	المتكلّم	0
فرس	حيوان ذو أربع يركب..	0
محمّد	اسمٌ علمٌ يطلق على عاقل ؟ ؟[1]	0

فإذا اعتبرت إجراء هذه المفردات في الاستعمالات التالية :

(1) أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي

(2) هانت الفرس على حاتم

(3) أشهد أنّ محمّدا رسول الله

أمكنك أن تدرك إحالتها أي خارجها فضلا عن دلالتها:

	الدّلالة	الإحـالة أو الخارج[2]
أنا	المتكلّم	'المتنبّي'
فرس	حيوان ذو أربع يركب..	'فرس حاتم'
محمّد	اسمٌ علمٌ يطلق على عاقل	'الرّسول'

---

1 – كنّا ذكرنا في حديثنا عن الاسم العلم أنّه من قبيل الوحدات اللغويّة التي لها إحالة وليس لها دلالة ، وجعلنا الاسم العلم في هذا الجدول لا يعني أنّنا ناقضنا أو عدلنا عمّا قلنا بشأنه فنحن نرجّح دائما أنّه لا معنى للاسم العلم بدليل فساد السّؤال عن دلالته ومعناه ، إذ لا يقبل من سائل أن يسأل "ما معنى 'مهدي' أو 'هشام' ؟ " بل يقبل منه " من هو 'مهدي' أو 'هشام' ؟ " ، لكنّنا نلاحظ أنّ الاسم العلم تتوفّر فيه بعض المقولات الدّلاليّة والتّصريفيّة ككونه كائنا حيّا عاقلا مذكّرا أو مؤنّثا ، ومثل هذه المقولات لا يمكن أن تحمل على كونها دلالة للاسم العلم .

2 – معلوم أنّ الإحالة أو الخارج لا يمكن أن يرسم باللغة ، فهو الشيء الموجود في الواقع ، وهو بطبيعته أمر غير لغويّ ، ويتوسّل الدّارسون للإشارة إلى الخارج بوضع الاسم المحيل عليه بين ظفرين فرديين '...'

فما يميّز هذه الضروب من الوحدات اللغوية ليس توفّرالدّلالة والإحالة في بعضها (كما في "فرس") وتوفّرالإحالة دون الدّلالة في الأخرى (كما في "أنا" و"محمّد")، ثمّ إنّ حاجتك إلى السياق الخاصّ بالاستعمال في تعيين الإحالة أو الخارج بالنسبة إلى ضمير المتكلّم "أنا" هي بالضبط حاجتك إليه في تعيينه بالنّسبة إلى "محمّد" أو "فرس"، لا تزيد عليها ولا تنقص، ولا يغرّنّك ما تجده من يسر مع "محمّد" أو "حاتم"، فهو يسر مكيّف بالعادة والعرف. فضمير المتكلّم لا يختلف عن سائر الأسماء في إحالتها على خارج خاصّ يوافق في كلّ استعمال كائنا واحدا.

وأضاف بنفينيست أنّ الواقع الذي يحيل عليه ضميرا المتكلّم والخاطب هو واقع الخطاب لا غير، وهو واقع أحد فرد singulier (Problèmes...,I, 252)، وأنّ ضمير المتكلّم لا يمكن تعيينه إلاّ بالاعتماد على الخطاب المنجز الذي يتضمّنه، وليس له من قيمة إلاّ بالاستعمال الذي يحدث فيه. وبالتّوازي يمثّل ضمير المتكلّم استعمالا لصيغة لغويّة، وليس للصّيغة "أنا" من وجود لغويّ إلاّ في عمل القول الذي ينشئها. ففي هذه العمليّة إذن وجهان:

- وجه مجاله الصّيغة "أنا" باعتبارها عنصرا محيلا،
- ووجه مجاله الخطاب المتضمّن لـ"أنا" باعتباره مرجعا أو خارجا.

واقترحَ أن يدقّق تعريف "أنا" على النّحو التّالي: "أنا" هو الشخص الذي يقول القول الذي يتضمّن الصيغة اللغوية "أنا" (Problèmes...,I,252). فإذا اعتبرت مقام القول situation d'allocution أمكنك أن تقدّم تعريفا موازيا للمخاطب باعتبار أنّ "أنت" هو «الشّخص الذي يقال له القول المتضمّن للصّيغة اللغويّة "أنت" ». وقد بدا لنا أنّ المؤلّف نسي ما ذكره (ص 332) بشأن تعريف "أنت" عندما قال: "كل شخص يتصوّره المتكلّم تكون صيغته tu، وبالخصوص إذا كان مخاطبا، ولكنّه ليس من الضّروريّ أن يكون كذلك. واقترح بناء على ذلك تحديد "أنت أنتم..." tu (vous) بكونه الشخص الذي ليس "أنا" . وقد عوّل في صياغة هذا الحدّ على ما ذهب إليه من حرمان ضمير الغائب من الدّلالة على الشّخص، وبالتّالي فإنّ استقامة هذا الحدّ تبقى رهينة استقامة نفي الشّخص عن الغائب.

لكنّ واقع الخطاب على كلّ حال جزء من الواقع وعالمه، شأنه في ذلك شأن سائر

الموجودات، ثمّ إنّ كون تعيين المتكلّم يقتضي الاعتماد على الخطاب المنجز أمر تشترك فيه جميع الوحدات اللغويّة كما بيّنّا (بشأن اسم الذّات والاسم العلم وضمير المتكلّم). أمّا بشأن قوله "ليس للصّيغة "أنا" من وجود لغويّ إلاّ في عمل القول الذي ينشئها" فما نخشاه أن يكون هذا من قبيل تحصيل الحاصل(truisme) فأيّ صيغة لغويّة تستطيع أن تفلت من قبضة عمل القول ؟

وذهب بنفينيست إلى أنّه لا وجود للمتكلّم إلاّ باعتباره متكلّما، وبدا لنا – بعد الاطلاع على نظريّة الإضمار عند النّحاة العرب – وبالخصوص على ما قالوه بشأن المتكلّم – أنّ المتكلّم لا يظهر البتّة في الكلام باعتباره متكلّما صرفا أو لكونه مجرّد متكلّم: صحيح أنّ المتكلّم يتكلّم، لكنّه يتكلّم فقط، وإن ظهرت في نصّ الكلام صيغة ضمير المتكلّم فإنّها لا تظهر أبدا باعتباره متكلّما صرفا بل تظهر دائما باعتباره متكلّما عنه. يكفيك للتّمثيل على هذا أن تعتبر بأي كلام فيه متخاطبان ضرورة دون أن يقتضي ذلك ظهور أحدهما في صيغة ضمير من ضمائر المتكلّم أو المخاطب.

فالفروق بين المتكلّم والمخاطب والغائب تاتيها من الفروق بين خصائصها المعنويّةالمتأسّسة على دور كلّ واحد منها في عمليّة التّخاطب، ويختلف الأمر بحسب كون الكلام خطابا بسيطا أو حوارا قائما على التّخاطب مقاولة:

– في الخطاب الواحد يكون المتكلّم شخصا واحدا وكذا المخاطب كما في المثالين الأوّل والثّاني وقد أشرنا إلى الضّمائر بصيغة ضمير الرّفع المنفصل أي بصرف النّظر عن كونها بارزة أو مستترة متّصلة أو منفصلة...) :

(1) أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي ==> أنا$_1$ = أنا$_1$

(2) أنت الذي نظر الأعمى إلى أدبكَ ==> أنت$_1$ = أنا$_1$

– في التّخاطب ونقل الكلام على الحكاية يكون المتكلّم شخصين أو أكثر، وكذا المخاطب ، كما في المثالين الثّالث متى حملته على الحوار والمقاولة والرّابع القائم على تضمين قول في قول على الحكاية :

(3) –أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي

–وأنا أيضا ==> أنا$_1$ ≠ أنا$_2$

(4) – تقول : أنتَ ظالم متجنّ ==> أنت$_1$ ≠ أنت$_2$

فظاهرة تركيب النّصّ وبساطته ليست رهينة ظهور الصّيغ اللغويّة الدّالّة على المتخاطبين إنّما هي رهينة ما يحدث فيها من تغيّر في أدوار التّخاطب: بصيرورة المتكلّم مخاطبا والعكس أو باختلاف ما تحيل عليه، انظر المثال: " - أنا جائع - وأنا أيضا".

على أنّ ظهور المتكلّم والمخاطب في نصّ الخطاب لا يكون كما سبق أن ذكرنا إلاّ متى كانا أحدهما أو كلاهما محدّثا عنه، وبالتّالي فإنّ حدوث التّغيّر من أدوار التّخاطب يمكن أن يتوفّر عليه دليل في نصّ الخطاب ويمكن أن يحدث دون أن يوجد عليه فيه دليل كما في (5) إذا تشارك اثنان في مدح شخص:

(5) - هو البحر

- وهو الليث ⟸ هو$_1$ = هو$_2$

3. العناصر الإشاريّة وعلاقتها بـ المتكلّم

يعرّف الظرفان"هنا" و"الآن" حسب بنفينيست بكونهما "الصّيغتين اللتين تحدّدان المكان والزّمان المتعلّقين بالقول الذي يتضمّن الصيغة اللغوية "أنا"، ويمكن أن نضيف إلى هذه القائمة مجموعة من الصّيغ من قبيل اليوم و أمس وغدا وبعد ثلاثة أيّام (Problèmes...,I,253).

وأضاف أنّه " لا فائدة في تعريف هذه المفردات بالاعتماد على مفهوم الإشارة deixis إن أنت لم تعتبر إلى ذلك أنّ الإشارة مزامنة لحدوث الخطاب الذي يتضمّن الصيغة الدالّة على الشّخص... وبمجرّد أن يقصد بالعبارة غير هذا الضرب من الإشارة فإنّ اللغة تستعمل عبارات أخرى تقابل واحدة واحدة هذه العبارات، لكنّها لا تتحدّد بالنسبة إلى حدوث الخطاب بل بالنّسبة إلى الأشياء في "الواقع" بالأزمنة والأمكنة "التّاريخيّة". لذلك توجد تقابلات من قبيل:

أنا / هو، هنا / هناك، الآن / حينئذ، اليوم / في اليوم نفسه، أمس / الليلة الفارطة، غدا / في الغد أو من الغد، الأسبوع القادم / في الأسبوع الموالي، منذ ثلاثة أيّام / لثلاثة أيّام خلون (Problèmes...,I,254).

فهذه الضمائر والظّروف لا تحيل على الواقع ولا على مواقع موضوعيّة في الزّمان والمكان، بل تحيل على القول الذي يتضمّنها باعتباره عملا فردا، فتعكس هي

ذاتُها استعمالها. ويرى بنفينيست أنّ أهمّية الدّور الذي تؤدّيه تقاس بطبيعة المسألة التي تساهم في حلّها، وتلك المسألة إنّما هي التواصل الذّاتي communication intersubjective. وقد فضّت اللغة هذه المسألة بوضع مجموعة من العلامات الفارغة التي لا تحيل على الواقع، وهي مهيّأة دوما لتملأ متى استعملها متكلّم في خطابه. فهي وحدات ليس لها إحالة مادّيّة، فهي لا تثبت asserte شيئا وعلى هذا النّحو فهي لا تخضع لمقياس الصّدق ولا ينطبق عليها الإبطال بالنّفي dénégation. فدورها يتمثّل في توفير الآلة التي تمكّن من نقل اللغة إلى خطاب convertion du langage en discours (Problèmes...,I,254).

ولك أن تتساءل مثلنا بأيّ سلطان أفرد بنفينيست عالم الخطاب واعتبره جزءا مستقلاّ عن العالم، لكنّ الأخطر من التّساؤل عن وجاهة هذا الإقصاء هو التّساؤل عن قيمة الدّور الذي خصّ به هذا الضّرب من الوحدات (أي ضمائر المتكلّم والمخاطب والظّروف المحيلة على زمان القول ومكانه) دون ما سواها عندما اعتبرها الآلة التي تمكّن من نقل اللغة إلى خطاب، فليستقيم مثل هذا القول يجب أن يغدو كلّ خطاب مستحيلا ما لم يتضمّن مثل هذه الوحدات، وأنت تلاحظ أنّه يمكن أن نظفر بخطاب ليس فيه هذه الوحدات، وفي هذا دليل على أنّك لست في حاجة إلى هذا الضّرب من الوحدات لتخرج من حيّز اللغة إلى حيّز الخطاب، وذلك أنّ الحدّ الفاصل بينهما - هذا إن وجد مثل هذا الحدّ - يكمن في التّقابل الذي أقامه الدّارسون بين التّجريد والاستعمال وهو من الأمور الاعتباريّة وليس في طبيعة الوحدات اللغويّة ذاتها.

فهل للغة وجود مطلق، وهل للخطاب أو الكلام وجود مطلق !! ولكي يصحّ ما ذهب إليه بنفينيست يجب أن يكون الخطاب مستحيلا ما لم يتضمّن بعض تلك العناصر، كأن تقول " يتجمّد الماء إذا بلغ درجة الصّفر"، ويجب ألاّ يوجد مقابل في اللغة لخطاب لا يتضمّن سوى تلك العناصر، كأن تقول " أنا الآن هنا ".

يبدو أنّ الهوّة التي جعلها الدّارسون المحدثون بين اللغة والاستعمال بلغت من العمق والاتساع ما جعل بعضهم يصرف معظم جهده ووقته إلى رتق ما فتقوه، والظّاهر أنهم وهموا فخالوا الفصل الذي أحدثوه هم بأنفسهم فتقا فرتقوا وجمعوا بين ما هو بالطّبع متّصل.

وذكر بنفينيست أنّه توجد أشكال من الخطاب تتميّز، بالرغم من طبيعتها الفرديّة، بالإفلات من ربقة الشّخص، أي إنّها لا تحيل على ذاتها ولكنّها تحيل على وضع "موضوعيّ"، وهو المجال الذي يسمّى مجال الغائب (الشخص الثالث). فالغائب يمثّل من بين الأشخاص العنصر غير المعلّم ، ولذلك يمكن أن نقول دون أن يعدّ قولنا من تحصيل الحاصل: إنّ انعدام الشّخص هو الطريقة الوحيدة الممكنة للتّعبير عن أنواع الخطاب التي لا تحيل على نفسها. وبالاعتماد على هذا فإنّ قسم ضمائر الغائب مختلف اختلافا كلّيا عن قسم ضمائر المتكلّم والمخاطب من حيث طبيعتها ومن حيث وظيفتها. فالصّيغ التي من قبيل "هو" و"ذلك" [تعتبر ألفاظ الإشارة التي من قبيل celui-ci و celui-là في النّحو الفرنسيّ ضمائر إشارة pronoms démonstratifs] لا تستعمل إلاّ في صورة معوّضات مختصرة، فهي تعوّض بعض عناصر المقال وتنوب منابها مستجيبة بذلك إلى مبدإ الاقتصاد بتعويض عنصر أو جزء أكبر من الخطاب بعنصر آخر أكثر طواعيّة، وهي بالتالي مقطوعة الصّلة بمفهوم الشّخص.

ولئن صحّ أنّ هذه الضّمائر تعوّض جزءا من المقال فإنّنا نرى أنّ الغرض من ذلك ليس مجرّد الاستجابة لمبدإ الاقتصاد، وإنّما هو في جلّ الحالات استجابة لغرض آخر هو كما بيّنّا في موضع آخر تعطيل ما ينتج عن التّسمية الاستعماليّة من تجدّد الإحالة على شيء آخر غير مقصود. وهذه الوظيفة دليل على أن ضمير الغائب أمر نظاميّ وليس شيئا خارجيّا الغرض منه مجرّد التخفيف والاقتصاد في الجهد.

وحاول بنفينيست أن يبرز ما يميّز صيغة المتكلّم عن سائر الصّيغ اللغويّة وبالغ في ما أضفاه على خصوصياتها من قيمة وكاد يغيّب ما تشترك فيه معها ، وحاولنا أن نبحث عمّا تشترك فيه صيغة المتكلّم مع سائر الصّيغ اللغويّة دون أن نغيّب الخصوصيات التي تجمع بينها وبين سائر الوحدات اللغوية، ولكن دون أن نغلّبها عليها تغليبا لا مبرّر له، فكان مثل بنفينيست كمثل من أراد إقامة بناء فرأى من الضروريّ أن يهدم سائر المباني ليقيمه مقامها، ورأينا أنّه لا ضير في أن تبني البناء بإزاء بناءات أخرى، وبالخصوص إذا كان لكل منها غاية تتكامل مع الأخرى ولا تناقضها. إنّ عمل القول وعمل التّخاطب جزء من العالم شأنهما في ذلك شأن سائر

الأعمال، وإنّ المتكلّم والمخاطب من الكائنات الموجودة في العالم أيضا. واللغة ليست بالغبيّة لكي تترك شيئا من العالم يفوتها ولا يقع تحت سيطرتها، ولا هي بالقاصرة عن شمول ذلك الجانب من الواقع وإن كان من "لحمها ومن دمها". وهي تفعل به ذلك بعد أن تخضعه لما تخضع له سائر الموجودات الأخرى عندما تفعل فيها اللغة فعلها وتنقلها من نطاق العالم المادّيّ الواقعيّ إلى النطاق اللغويّ الرّمزيّ القائم على الدّلالة والإحالة.

وقد حاول بنفينيست ألاّ يرى الشخص في صيغ لغويّة فيها شخص، في حين حاول النحاة العرب أن يروا الشّخص" في صيغ لغويّة يبدو من الصّعب أن تتضمّن الشّخص، فحقق الأوّل تعددا وتفريعا للأصناف و الأصول، وحقق العرب وحدة...

4. خاتمة المبحث الأول

أصبحت المقابلة بين "متكلّم / مخاطب" من قبيل الفكرة المسيطرة على بنفينيست، فكان أسيرا لها فقد كانت محور الفصول الستّة التي جمع بينها بالعنوان "الانسان في اللغة "، ولئن كان هذا العنوان مبرّرا للعناية بالمتكلّم والمخاطب، فإنّ المؤلّف رأى من خلالهما جميع الظواهر اللغويّة فأحدث ذلك فيما رأى صنوفا من المبالغة والحياد عن الصّواب. فلئن كنت لا تنازعه في الدّور الذي يتميّز به الزّوج "متكلّم / مخاطب" في الكلام فإنّك قد لا تطمئنّ إلى اعتبارهما " شرطا ضروريّا بدونه يكون التّخاطب بالكلام مستحيلا " (مسائل 1/ 260 الفصل الحادي والعشرون: الذّاتيّة في الكلام) . ولست في حاجة إلى الالتجاء إلى افتراض لغة ينعدم منها التّقابل بين "متكلّم / مخاطب" إذ يوفّر لك ما عهدته من الكلام أمثلة تنعدم منها الصّيغ الموافقة للمتكلّم والمخاطب - دون أن ينعدما مطلقا من حيث الدّور - كما تلاحظه في الأمثلة التّالية:

(6) هل يريد <u>صاحب الجلالة</u> أن يتفضّل بالجلوس

(7) <u>العبد الحقير</u> يطمع في عفو جلالة الملك.

(8) "... <u>الله</u> يستهزئ بهم ويمدّهم في طغيانهم يعمهون " (البقرة ، 15)

ففي المثال (6) استعملت العبارة "صاحب الجلالة" للدّلالة على المخاطب وصيغتها صيغة الغائب، وفي المثال (7) استعملت العبارة "العبد الحقير" للدّلالة على المتكلّم وصيغتها صيغة الغائب، وفي المثال (8) استعملت العبارة "الله " للدّلالة على المتكلّم وصيغتها صيغة الغائب، ولا شيء يمنع من بناء خطاب أو إنشاء نصّ يستعاض فيه عن ضميري المتكلّم والمخاطب بصيغ هي في الحقيقة صيغة الغائب.

وليست غايتنا من الاستعمالات التي ذكرناها نفي دور المتكلّم والمخاطب في عمليّة التّخاطب، ولا التقليص منه - لأنّنا بذلك نناقض طبيعة الأشياء ونروم المستحيل - وإنّما غايتنا أن نبيّن أنّ اللغة قادرة على الاستغناء عنهما - لتحقيق أغراض أخرى - دون أن يصبح الخطاب مستحيلا متعذّرا.

المبحث الثّاني
تصنيف الضّمائر حسب الشّخص الأوّل والثّاني والثّالث

1 . أنواع الضّمائر في بعض الأنحاء القديمة

عقد بنفينيست فصلا للحديث عمّا يسمّى في الأنحاء التّقليديّة الغربيّة بالشّخص في نظام الضّمائر(Problèmes...,I: Structure des relations de personne dans le verbe ,XVIII pp 225-236.) وذكر في هذا الفصل أنّ الأفعال تصنّف في جميع اللغات التي تتضمّن أفعالا مصرّفة بحسب "الشّخص" [المسند إليه الفعل]، وتوجد ثلاثة أصناف تتفرّع بدورها حسب مقولة العدد مفردا ومثنّى وجمعا. وذكر أنّ هذا التصنيف موروث عن النّحو اليونانيّ (ـ personae) كما نجده في النحو الهنديّ أيضا حيث يفرّعون مفهوم "الشّخص" - حسب قراءة الغربيين للنّحو الهنديّ - إلى ثلاثة أنواع تسمّى على التوالي:

- prathamapuruṣa أي "الشّخص" الأوّل ويوافق "الشّخص" الثالث في الأنحاء الغربيّة والغائب في النحو العربي.

- madhymapuruṣa) أي "الشّخص" الأوسط ويوافق "الشّخص" الثاني في

الأنحاء الغربيّة والمخاطب في النحو العربي.

- uttamapuruṣa أي "الشّخص" الأخير ويوافق "الشّخص" الأوّل في الأنحاء الغربيّة،والمتكلّم في النحو العربي (Problèmes... I, 225).

ويمكن أن نقدّم هذه الأنواع من تصنيف الضمائر ملخصة في الجدول التالي:

النحو اليوناني	النحو الهندي	النحو العربي
الشّخص الأوّل	الشّخص الأخير	المتكلّم
الشّخص الثّاني	الشّخص الأوسط	المخاطب
الشّخص الثالث	الشّخص الأوّل	الغائب

وأشار بنفينيست (Problèmes... I, 226) إلى أنّ في هذا التّصنيف تسرّعا ومجانبة لواقع اللغة لأنّه يجعل جميع هذه الأصناف على صعيد واحد ويرتّبها ترتيبا فيه رتابة يفضي إليها اعتماد العدد الرّتبيّ، وترجع إلى أحد الكائنات (أنا / أنت / هو) دون النّظر في علاقة بعضها ببعض.

وبعد التّعرّض إلى ما في هذا التّصنيف من ضعف أشار بنفينيست إلى أنّ بناء نظريّة لغويّة للأشخاص لا يمكن أن يتأسّس إلاّ على ما بين هذه "الأشخاص" من تقابل يميّز بعضها من بعض، ثمّ فاجأنا فقال: " للوقوف على بنية هذا التقابل يمكن أن ننطلق من التعريفات التي يستعملها النحاة العرب " قلنا "فاجأنا" لأنّ هذا الموطن من المواطن القلائل التي يستشهد فيها الدارسون الغربيون بالنحاة العرب، ويقرؤون حسابا لما جاء في نحوهم، ثمّ ذكر أنّهم " يسمّون الشخص الأوّل المتكلّمَ والثانيَ المخاطبَ والثالث الغائبَ ". اقتصر بنفينيست في ذكره للنحو العربي على هذه الإشارة، وذكر أنّ هذه التّسمية تقوم على أساس صحيح يكشف عن طبيعة العلاقة بين الأشخاص وتبيّن أنّ هذه العلاقة لا تقوم على التّجانس كما توهم بذلك التسميات الموجودة في النحو الهنديّ والنحو اليونانيّ وسائر الأنحاء الغربيّة. ثم واصل مقاله ببيان الفروق بينها وما يترتّب عنها من النّتائج، وكأنّ الأمر يقتصر بالنّسبة إليه على مجرّد تسمية مفيدة وضعها النّحاة العرب فأصابوا الهدف صدفة واتفاقا. ولسنا في حاجة إلى التّوسّل بكلام بنفينيست في تقديم نظام الضمائر في

اللغة العربيـة، لذلك سنقتصر على ذكر أهمّ النتائج التي توصّل إليها ثمّ نحاول أن نقارن بينها وبين ما يوجد في النظريّة النّحويّة العربيّة.

2. خصائص الضّمائر حسب بنفينيست

يمكن أن نعتمد في هذا التّصنيف على ما أورده بنفينيست (Problèmes... I, 228) من حديث عن الفروق بين مختلف أنواع الضّمائر، وقد لخّص ذلك في النّقاط التّالية:

1- في الشخصين الأوّل والثّاني شخص معنيّ بالأمر وخطاب بشأن هذا الشخص

2 - Je تقتضي قولا يقوله قائل، ومتى قلت je لا يمكن ألاّ أحدّث عن نفسي

3 -يكون الشخص الثّاني tu بالضرورة معيّنا يعيّنه Je، ولا يمكن تصوّره خارج وضع يعتمد على Je، وفي نفس الوقت يقول Je شيئا يسنده إلى tu.

4 - أمّا الشخص الثالث فيسند إليه مسند خارجَ العلاقة Je-tu، وعلى هذا النّحو تخرج هذه الصيغة عن العلاقة التي يتحدّد بها Je-tu .

5 - اعتبار "الشّخص الثّالث" شخصا أمر مشكوك فيه، بل إنّه ليس شخصا البتّة ، ويعتمد بنفينيست في ذلك على الأمور التّالية :

3. الشّخص الثّالث [أي ضمير الغائب] ليس شخصا

استدلّ بنفينيست على إبطال مقولة الشّخص من "الشّخص الثّالث" أي ما يسمّى عندهم la troisième personne بالنّقاط التّالية:

1- اعتماده على حديث بشأن إنسان أو شيء، لكنّه ليس حديثا عن شيء معيّن. "فالعنصر المتغيّر الذي يمثّل عماد الشخص في الصّيغتين الأوليين منعدم في الصّيغة الثالثة " وهي بالذّات "الغائب" عند النّحاة العرب [3] إذ أنّه ليس سوى العنصر الثابت في كلّ صيغة من صيغ تصريف الفعل، فهي انعدام الشّخص non-personne بل إنّ وظيفة صيغة الفعل المسند إلى الغائب هي التعبير عن اللاشخص أو انعدام الشّخص. وعمد المؤلّف للاستدلال على ذلك إلى أمثلة من لغات مختلفة لا

3 - هذا من المواضع النّادرة التي حدّث فيها عن النّحو العربيّ ، ولعلّه الموضع الوحيد ، لكنّه كان حديثا فاترا لا يناسب سبقهم إلى ما ذهب إليه من اعتبار "الشّخص الثّالث" غائبا !!

يكون فيها للغائب المسند إلى الفعل علامة خاصّة.

2- استعماله في العبارات التي تسمّى impersonnelles أي تلك التي يكون فيها الشّخص غير معيّن، مثل قولهم il pleut في الفرنسيّة أو it is midnight في الانقليزيّة حيث يذكر الحدث أو الأمر دون أن يسند إلى فاعل حقيقيّ.

وقد بدا لنا هذا الكلام قائما على الخلط بين صيغة الشخص باعتبارها مقولة مجرّدة وصيغة الشخص باعتبارها أمرا معيّنا، فإذا صحّ هذا كان من البديهيّ ألاّ تجد وراء بعض استعمالات صيغتهم الثالثة (أي الغائب) شخصا معيّنا، وما أقرب هذا الاستعمال من ضمير الشّأن في العربيّة.

3- تتميّز صيغتا je و tu بكون كلّ واحدة منهما واحدا فردا، فالمتكلّم Je والمخاطب tu كلاهما واحد فرد دائما، لكنّ الغائب il يمكن أن يكون متعدّدا إلى ما لا نهاية له من الأشخاص أو لا أحد البتّة.

وبدا لنا في هذا الكلام أيضا ضرب من المخاتلة والمغالطة مرجعه الحديث عن Je-tu من زاوية خاصّة والحديث عن il من زاوية عامّة، وبديهيّ أن تختلف النتيجة متى اختلفت زاوية النظر. فنحن نعتقد أنّ المتكلّم والمخاطب والغائب أمور يكون كلّ منها واحدا فردا في كلّ استعمال خاصّ، ويكون متعدّدا متنوّعا متى اختلفت الاستعمالات وتنوّعت.

فالمتكلّم واحد فرد في الخطاب البسيط والمتكلّم متعدّد متنوّع في الخطاب المركّب (انظر مقياس تعريف الخطاب البسيط ص 644-648).

والمخاطب واحد فرد في الخطاب البسيط والمتكلّم متعدّد متنوّع في الخطاب المركّب.

والغائب واحد فرد تارة ومتعدّد متنوّع تارة أخرى: يستوي الأمران في الخطاب البسيط وفي الخطاب المركّب.

فالوحدة والتعدّد لا يرجعان إلى طبيعة هذه الصّيغ بل إلى المجال الذي تجري فيه كلّ واحدة منها. وهذا الاختلاف نتيجة بديهيّة لقيام معنى هذه الصّيغ أو قل قيمتها ووظيفتها على ما لها من دور في عمليّة التّخاطب، ووحدتها أمر نسبيّ وليست أمرا مطلقا. فالمتكلّم و المخاطب كلاهما واحد أحد في الاستعمال الخاصّ وفي

نطاق الخطاب الواحد البسيط، أمّا في مستوى اللغة ومن حيث هو مقولة مجرّدة فإن كل كائن يمكنه أن يقوم بأحد هذين الدّورين ويكون متكلّما أو مخاطبا (على الحقيقة أو على التّخيّل والمجاز). والغائب أيضا واحد أحد في الاستعمال الخاصّ، أمّا في مستوى اللغة ومن حيث هو مقولة مجرّدة فإنّ كلّ كائن يمكنه أن يقوم بهذا الدور ويكون موضوع حديث.

وممّا تقدّم نلاحظ أنّ بنفينيست قد سلك وجهة معاكسة تماما للوجهة التي سلكها سائر النّحاة، فقد بقي أسير مفهوم الشّخص بالمعنى الحرفيّ الضيّق الذي تدلّ عليه الكلمة، فلم ير في الغائب شخصا، واعتمد على استعمالات خاصّة بنى عليها تعميم نفي الشخص من ضمير الغائب، فهو يغيّب الشخص من شيء هو موجود فيه عامدا إلى بناء نظريّته على هذه الحالات الخاصّة الشّاذة، في حين أنّ النحاة أقاموا نظريّتهم على العامّ المستتبّ ولم يولوا مثل هذه الحالات الخاصّة إلاّ ما يستحقه الفرع من التّفسير الذي يرجعه إلى الأصل.

ولئن أنت أرجعت ما ذهب إليه بنفينيست بشأن الجملة و ضمير الغائب إلى عنايته الخاصّة بالقول والخطاب والاستعمال فإن ذلك ممّا يحمد عليه باعتباره الفاتح الرّائد في نظريّة التّخاطب théorie de l'énonciation وتحليل الخطاب analyse du discours، ونحن من الذين يطمئنّون إلى ربط التّجريد بالاستعمال ويضيقون بالإغراق في التجريد المجانيّ الذي لا يجني منه صاحبه سوى عناء التجريد. لكنّ ذلك الحمد قد يصبح مشوبا بالعيب إذا ذكرت عدم تمييزه بين الحديث عن الظّواهر اللغويّة باعتبارها مقولات مجرّدة والحديث عنها باعتبارها صيغا منجزة يحقّقها المتخاطبان في مقام معيّن، فكما يفضي جعلُ الخاصّ في العامّ إلى تعدّد الأصول وتفتّتها فإنّ قطع الصّلة بين الخاصّ والعامّ قطعا تامّا يفضي إلى قصورتلك الأصول وعدم ملاءمتها.

واعتبر بنفينيست أنهّ ممّا يميّز المتكلّم والمخاطب عن الغائب إمكان الانتقال بين الأوّل والثاني وتعذّر ذلك بينهما وبين الثالث.فإذا كان الخطاب تخاطبا أمكن أن يتبادل المتخاطبان دوريهما فينقلب المتكلّم مخاطبا والمخاطب متكلّما، أمّا الغائب فهو غائب دائما ولا يمكن أنْ يفارقه هذا الدّور بأن ينقلب دورا آخر.

وتبيّن الحكاية (نقل كلام الآخر) وطرق أمر المتكلّم نفسه أو أمره الغائبَ أنّ الغائب يستطيع أن يفارق هذا الدّور فيصبح مخاطبا، انظر قولك مثلا:

(1) قلت لفاطمة: ادخلي ولا تتردّدي

(2) خاطبت نفسي قائلا: يا نفس لا تتردّدي

بل يمكنك أن تظفر بأمثلة عن هذه الظاهرة حتّى في لغة بنفينيست أي الفرنسيّة، وكذلك سائر اللغات، انظر قولهم مثلا :

Dis-lui : entre et reste tranquille ?? (3)

ففي المثالين السّابقين (1) و(2) انقلب الغائب "فاطمة" و"نفسي" مخاطَبا أمِر دون لام الأمر. وبالتّالي نرى أنّه لا يمكن أن نقيم بين المتكلّم والمخاطب من ناحية والغائب من ناحية أخرى تقابلا يقوم على إمكان تبادل الأدوار بين الأوّلين وتعذّر ذلك بالنسبة إلى الثالث. وانتفاء التقابل هذا يقلل من الفروق التي أقامها بنفينيست بين الغائب وسائر الضمائر. على أنّك تلاحظ أنّ بين المتكلّم والمخاطب تبادلا في الأدوار يمكن أن يحدث في الاتّجاهين، أمّا الانتقال من أحدهما إلى الغائب فلا يقوم على تبادل الأدوار إنّما يقوم على تبدّلها وتحوّلها كما أشرنا إلى ذلك في نقل الكلام على الحكاية.

وذكر بنفينيست أيضا أنّ الصيغة الثّالثة للشخص أي صيغة الغائب هي الصّيغة الوحيدة التي تمكّن من إسناد شيء إسنادا يعتمد على الفعل دون ذكر الفاعل، لذلك يجب ألاّ نرى فيها "شخصا يمكن أن ينزع منه الشخص" بل انعداما للشّخص، فالمسألة في نظره لا تقوم على حذف الشّخص بل على انعدامه. ولانعدام الشّخص منها يمكن أن يصلح لها كلّ فاعل مهما كان، بل ويمكنها أن تستغني عن الفاعل، وهذا الفاعل، سواء كان ظاهرا أو مضمرا لا يمثّل شخصا، ويقتصر دوره على إضافة قدر من التدقيق يعدّ لازما لفهم محتوى الكلام، وليس له دورفي تعيين الصّيغة. واستدلّ المؤلّف على ذلك بأن جعل قولهم في اللاتينيّة "volat avis" مساويا لقولهم في الفرنسيّة "il vole l'oiseau" ولو انطلق في التّمثيل عن هذه الحالة من اللغة العربيّة لذهب إلى أنّ قولك " طار العصفور" بمنزلة قولك " * طار هو العصفور".

وقد تجنّب النحاة العرب القول بمثل هذا لأسباب عديدة منها:
- اعتبارهم الغائب إضمارا بعلامة لشيء معلوم هو بالضرورة "شخص"،
- إخلال مثل هذا القول بشرط تقدّم المفسّر على المضمر رتبة وتقديرا،
- إفضاء هذا القول إلى إعمال العامل في معمولين عملا واحدا، بل في ثلاثة إذا اعتبرت أن الضمير حتّى في حالة استتاره يبقى وحدة لغويّة قائمة الذّات، فإذا تكرّر بذكر المنفصل بعده حمل على التّأكيد.

فليس من الضروريّ أن يقول المتكلّم شيئا يسنده إلى المخاطب، فالمخاطب يكون حاضرا دون أن يقتضي حضوره أن يكون موضوعا يسند إليه محمول ما، فبإمكان المتكلّم أن يتوجّه بالكلام إلى المخاطب مخبرا عن الغائب.

صحيح أنّه يسند إلى صيغة الشخص الثالث مسند، لكنّ هذا الإسناد لا يتمّ على نحو منفصل عن je-tu، وذلك أنّ المتكلّم ما كان ليتكلّم عنه لو لا قصد إخبار المخاطب بما سيخبره عنه، وبالتّالي فإنّنا نرى أنّ هذه الصّيغة الثالثة لا تتحدّد خارج علاقة Je بـtu، فلا سبيل لوجود الغائب إلاّ في علاقته بمتكلّم ومخاطب.

ونلاحظ أنّه في هذه الحالة - وهي من الحالات النادرة التي اعتمد فيها الغربيون على ما جاء في النحو العربيّ - نظر المؤلّف في ما أخذه عن النحو العربيّ منعزلا مقطوعا عن أصوله. فقد اقتصر على اعتماد الثالوث : متكلّم / مخاطب / غائب، للاستدلال على ما أراد أن يستدلّ عليه، دون أن يكلّف نفسه النظر في علاقة هذه المفاهيم بسائر المفاهيم النحوية الأخرى، ولو فعل ولاحظ أنّ بعض ما استنتجه قد سبق إليه النحاة العرب، ولو فعل لعدل عن بعض ما استنتج أو عدّل منه الكثير.

وقد بدا لنا المؤلّف مغرما بالإقصاء: أقصى الجملة من العلامات اللغويّة بسبب عدم اندماجها في مركّب أكبر، وهو هنا يقصي الصّيغة الثالثة من صفّ صيغ الشّخص بسبب عدم اعتمادها على شخص معيّن وعدم تحققها في اللفظ.

واعتبر بنفينيست أن تسمية "الغائب" تسمية مفيدة أصاب بها النّحاة العرب صلب الخاصيّة التي تتميّز بها هذه الصّيغة، ونحن نعتقد أنّه ما كان ليقول هذا الكلام لولا ما لاقاه في نفسه من هوى، بل إنّنا نعتبر أن هذه التّسمية تسمية ليست في محلّها إن أنت اعتبرت معناها الحرفيّ الأوّل - وقد نبّه النحاة إلى ذلك (انظر

اعتبارهم الغائب محدّثا عنه) - وذلك أنّ الغائب ليس غائبا من عمليّة التّخاطب غيابا مطلقا، فلئن لم يكن المحدِّث ولا المحدَّث، فإنّه المحدَّث عنه، وما عسى أن يكون أساس هذا الدّور إن لم يكن التخاطب ذاته. لذلك نعتبر أنّ تسمية من قبيل المحدَّث عنه تكون تسمية أكثر مناسبة من تسمية الغائب، لكنْ متى استحضرنا ما تقوم عليه التّسمية الثانية أي "الغائب" من صلة بعمليّة التخاطب استوى المصطلحان، إذ أنّ عماد المصطلح في العلوم ليس معناه اللغوي بل المعنى الذي يحدد به ويخصّص له ، بل إنّ تسمية الغائب أنسب من تسمية "المحدّث عنه" لأنّ المتكلّم والمخاطب متى تجلّيا في صيغة من صيغ الضّمائر المناسبة لهما لا يكونان إلاّ من قبيل المحدّث عنه ، وبالتّالي فإنّ خاصيّة المحدّث عنه لا تصلح أن تكون أصلا في التّمييز بين الضّمائر.

4. العلاقة بين المتكلّم والمخاطب (Je / tu)

ذهب بنفينيست (I، 232) إلى أنّ اعتبار الضّمير tu (أي المخاطب) صيغةَ الشّخص الذي يوجّه إليه المتكلّم الخطاب أمرٌ " يوافق الاستعمال العاديّ لهذه الصّيغة، لكنّ الاستعمال العاديّ لا يعني الاستعمال الوحيد المطّرد ". ومن الحالات التي تخرج عن هذا الاستعمال ذكر أنّ الضمير vous يمكن أن يكون مفسّره on في مثل قولهم " On ne peut se promener sans que quelqu'un vous aborde "، وأنّ (vous) tu في لغات عديدة يمكن أن تحلّ محلّ on، واستنتج ممّا تقدّم أنّه " يكفي المتكلّمَ أن يتصوّر شخصا آخر ليس المتكلّم ذاته ليشير إليه بـ tu، فكل شخص يتصوّره المتكلّم تكون صيغته tu، وبالخصوص إذا كان مخاطبا، ولكنّه ليس من الضّروريّ أن يكون كذلك. واقترح بناء على ذلك تحديد "أنت أنتم..." (vous) tu بكونه الشخص الذي ليس "أنا" je.

واستقام لبنفينيست مثل هذا التحديد لأنّه أخرج "هو" il من مجموعة الضّمائر الدّالة على الشّخص، ونحن لا نطمئنّ إلى مثل هذا التّحديد، ولا نعتقد أنّ مجرّد إمكان استبدال on بـ tu أو vous كاف للتشكيك في دلالة الصّيغ "أنت أنتِ... (vous) tu" على المخاطب، فعلاقة الاستبدال التي أشار إليها لا ترجع في نظرنا إلى أنّ هذه الصّيغ قد تخرج عن الدّلالة على المخاطب، بل ترجع إلى أنّ قيمة on كلمة مبهمة لا بدّ أن يتوفّر قبل استعمالها ما يزيل الإبهام عنها، وقيمتها في الأمثلة التي ذكرها

هي قيمة vous (أو متضمّنة لقيمة vous) ولذلك صحّت الإحالة بـ vous عليها.

أمّا تحديد "أنت أنتم..." (vous) tu بكونه الشخص الذي ليس "أنا" je فهو أيضا في حاجة إلى التّصحيح والمراجعة، خاصّة بعد استرجاع الغائب شخصه فقول المؤلّف "كل شخص يتصوّره المتكلّم تكون صيغته tu" لا يمكن أن يصمد في وجه أدنى ملاحظة : هب أنّك جالس إلى شخص تحدّثه، فستكون "الأنا" وسيكون ذلك الشخص الذي تحدّثه "الأنت" فإذا تصوّرت الشخص الجالس إلى طاولة أخرى قريبة أو بعيدة وفكّرت فيه، فإنّ مجرّد هذه العملية الذهنيّة عاجزة كلّ العجز عن أن تجعل منه "أنت" tu أي مخاطبا، وبالتّالي ليس كلّ شخص يتصوّره المتكلّم مخاطبا، بل يمكن أن يكون الغائب، وإذا بك تجاه خيارين: إمّا أن تذعن إلى ما قاله بنفينيست فتطرح الغائب من مجموعة الأشخاص الذين يمكن أن تتصوّرهم، وإمّا أن تتّبع ما تبيّنه الملاحظة والواقع.

(اذكر قول المتكلّم لشخص حاضر دون أن يكون مقصودا بالخطاب: " إياك أعني واسمعي يا جارة" أو " مانيش نكلّم فيك" يقولها له لتذكيره بدوره في عمليّة التّخاطب متى نسيه أو تناساه...)

نخلص ممّا تقدّم إلى التشكيك فيما ذهب إليه بنفينيست من اعتبار الصّيغ tu (vous) لا تدلّ باطراد على المخاطب، ونرى أنّ القول بهذا يمثّل مبالغة أخرى من المبالغات التي وقع فيها المؤلّف. فمثل هذه الصّيغ لا يمكن أن تدلّ إلاّ على المخاطب].

* والنقطة الأخيرة التي تعرّض إليها بنفينيست تتعلّق بتقاطع مقولة الإضمار ومقولة العدد. فيذكر أنّ الانتقال في ضمائر الشخص pronoms personnels من المفرد إلى الجمع لا يقوم على مجرّد عمليّة تجميع، ففي عدد كبير من اللغات لا يطابق جمع الضّمائر جمع الأسماء. فمن الواضح أنّ سمة الأحاديّة والذاتيّة في الضمير "أنا" تناقض إمكانيّة جمعه، وإذا تعذّر وجود متكلّمين كثيرين يتصوّر وجودهم المتكلّم je فذلك لأنّ "نحن" nous ليست جمعا لعناصر متجانسة، وإنّما هو ربط بين الأنا وغير الأنا " une jonction entre je et le "non-je" "مهما كان محتوى الثّاني. ويضيف أنّه يوجد نوعان من "نحن" nous أحدهما يقوم على التضمّن inclusif أو بعبارة أدقّ تضمّن المخاطب ويتكوّن من "أنا + أنتم" والثاني يقوم على الإقصاء

exclusifأو بعبارة أدقّ إقصاء المخاطب ويتكوّن من "أنا + هم". ويشير إلى لغات يميّز فيها أصحابها بين صيغتين مختلفتين لتصريف الفعل والضمائر بحسب كون "نحن" من النوع الأوّل أو من النّوع الثاني، ويكون النّوع الأول القائم على التّضمّن جمعا بين صيغة شخصيّة وصيغة شخصيّة أخرى، أمّا النّوع الثّاني القائم على الإقصاء فيكون جمعا بين صيغة شخصيّة وصيغة غير شخصيّة، ويقيم على ما تقدّم الملاحظة التّالية:

- في صيغة "نحن" القائمة على التّضمّن تكون الغلبة للمخاطب
- في صيغة "نحن" القائمة على الإقصاء تكون الغلبة للأنا

والملاحظة الأولى هي أن النّحاة العرب حدّثوا عن تقاطع مقولتي العدد والجمع في الضّمائر بحديث يفقد ما قاله بنفينيست ما فيه من طرافة ويجعله تابعا لهم فيما ذهبوا إليه، يكفي لبيان ذلك أن نذكر اعتبارهم "نحن" مساوية للمتكلّم مع [4] آخرين أو مع غيره.

أمّا بشأن إقامة نوعين من "نحن" أحدهما "ربط بين أنا وأنتم" والآخر "ربط بين أنا وهم" فإنّ أمره هيّن في اللغات التي تفرد كلّ نوع بصيغة خاصّة، وهو يختلف عن أمره في اللغات التي تجمع النّوعين في صيغة واحدة دون تمييز في اللفظ، ومن المفيد أن ننظر في قيمة هذا التمييز في النّوع الثاني من اللغات وفي الطرق المعتمدة في تأويل الصّيغة حسب المعنى الأوّل أو المعنى الثاني. ولننطلق من الأمثلة التّالية:

(4) نحن معشر الأنبياء لا نورث
(5أ) نحن القاصدين بيت الله نقرّر التوبة
(5ب) نحن المضين أسفله نجمع على تبرئة ذمّة المتّهم

تلاحظ في المثال (4) أنّ "نحن" لا يمكن أن تحمل إلاّ على معنى « أنا + هم »، باعتبار أنّ الرّسول يخاطب جمعا حاضرا ويخبرهم عن خصيصة فيه وفي سائر

4 – لا حظ أهميّة المعيّة في هذا الحدّ، فهم لم يقيموا هذه الظاهرة على التّجميع كما فعلوا في المثنى والجمع، بل أقاموها على المعيّة، وبين المفهومين فرق كبير، إذ يقتضي الأوّل التساوي والوجود على نفس الدّرجة في حين لا يقتضي الثّاني ذلك.

الأنبياء ومفسّر 'هم' من قبيل الغائب لتقدّمهم عليه في الزمن.

أمّا في المثال (5أ) فإنّ الضّمير "نحن" يقبل أحد المعنيين على حدّ سواء، ولا يمكن البتّ والتّرجيح إلاّ متى قام لديك كون المخاطب[ين] من الحجيج القاصدين بيت الله، فتكون "نحن" مساوية لـ« أنا + أنتم » أو من غير الحجيج فتكون "نحن" مساوية لـ « أنا + هم». وكذا الشأن بالنسبة إلى المثال (5 ب) فأنت لا تستطيع البتّ إلاّ إذا علمت أنّ المخاطب[ين] من الذين وقعوا الوثيقة أو من الذين لم يوقّعوها.

وإذا أغراك مثل هذا الفصل بين نوعين من "نحن" أمكنك أن تقيم ما يماثله في ضمائر المخاطبيْن والمخاطبتيْن والغائبين والغائبات، أمّا في ضمائر الخاطبيْن والمخاطبتيْن فيمكنك أن تفصل بين ضمير يدلّ على مخاطب ومخاطب أو مخاطبة (أنتما = أنتَ + أنتَ أو أنتِ) وضمير يدلّ على مخاطب وغائب أو غائبة (أنتما = أنتَ +هو أو هي)، وأمّا في ضمائر الغائبين والغائبات فيمكنك أن تفصل بين ضمير يدلّ على غائبين من جنس واحد: غائب وغائب و غائب... (هم = هو + هو + هو...) أو على غائبين من جنسين مختلفين: غائب وغائب أو غائبة و غائب أو غائبة... (هم = هو + هو أو هي وهو أو هي...).

ولم نر لم أهمل بنفينيست هذه الحالات، ولعلّه فعل ذلك لانعدام لغات تفصّل بينها وتخصّ كلّ حالة بصيغة خاصّة، ومهما يكن من أمر فإنّ مختلف التأويلات لهذه الضّمائر لا يوافقه اختلاف في الصّيغة، ولذلك فإنّ التمييز بينها لا يمكن أن يعتمد إلاّ على السياق مقاما أو مقالا، شأنه في ذلك شأن التّمييز بين نوعي "نحن" الذي أشار إليه بنفينيست.

ويمكن الاحتكام إلى شروط التّجميع لترجيح أحد القولين بشأن كون الغائب شخصا أو ليس شخصا: فالثّابت عند النّحاة والمناطقة القدامى والمحدثين أنّ من شروط التّجميع الاتّفاق في الجنس والماهية (اذكر قولهم لا يستقيم جمع تفّاحة وحبّة طماطم لاختلاف الماهية)، فإذا اعتبرت نحن متكوّنة من أنا (شخص) وهو أو هم (ليس شخصا) كان ذلك من قبيل الجمع بين ماهيات مختلفة، وكذا الأمر بالنّسبة إلى أنتم المتكوّنة من أنت (شخص) وهو أو هم (ليس شخصا)، فلو كان بين المتكلّم والغائب مثل هذا الاختلاف لتعذّر الجمع بينهم في صيغة واحدة (وقد ذكرالسّكّاكيّ أنّ

الحكاية ، وهو يقصد بها المتكلّم، ليست جمعا على الحقيقة).

ونخلص ممّا تقدّم إلى أنّ تأويل الضمير نحن بأحد المعنيين يكون رهين معطيات سياقيّة يوفّرها المقام أو المقال السّابق، شأنها في ذلك شأن مقولة الجنس في صيغ ضمير المتكلّم (وحده أو مع غيره) وفي صيغ تصريف الفعل المسند إليه كما في الأمثلة التّالية :

(6أ) أنا في البيت
(6ب) نحن في البيت
(6ج) لي ميل إلى الدّعة
(6د) لنا ميل إلى الدّعة
(6هـ) غادرت البيت
(6و) غادرنا البيت

حيث لا يستفاد الجنس إلاّ من السياق مقاما أو مقالا.

ويضيف المؤلّف كلاما بشأن الضمير "نحن" لا ضامن فيه سوى اسم مؤلّفه: فهو ليس "أنا" مجموعا بل هو الضمير "أنا" وقد تمطّط !!! متجاوزا حدود الشّخص، وهو ضمير زيد عليه شيء وأصبح ذا حدود غامضة. وبهذه الخصائص فسّر دلالة الضمير nous في الفرنسيّة على علوّ مرتبة المتكلّم وعظمته من جهة nous de majesté ودلالته على تواضع المتكلّم الفرد من جهة أخرى nous d'auteur ou d'orateur. وجميع ما تقدّم كما تلاحظ كلام قائم على المجاز لا يمكن أن نجني منه قيمة نظريّة دقيقة إذ ما عساك صانع بنظام من العلامات وحداته متمطّطة !!

ويختم المؤلف كلامه عن مقولة العدد بالذّهاب إلى أنّ مقولة الجمع في الفعل والضّمير تقوم على نقل للصّيغة من المحدود إلى اللامحدود وليست قائمة على التكاثر والجمع، فكأنّ الواحد مع الواحد مع الواحد لا تجمع على ثلاثة بل تفضي إلى واحد لا محدود، ولئن صدق هذا على الفعل باعتبار أنّ إسناده إلى اثنين أو جماعة لا يفضي إلى تثنية الفعل أو جمعه ، فإن إجراء التثنية والجمع في الضمائر يفضي إلى التعدّد، وإن كان تعدّدا قائما على تجانس العناصر تارة (كما في vous باعتباره جمعا من المخاطبين) وعدم تجانسها تارة أخرى (كما في nous باعتباره جمعا بين

متكلّم وآخرين على حدّ عبارة النّحاة العرب)، أمّا استعمال الضمائر nous و vous للمفرد على التعظيم أو التعميم فيحسن اعتباره من قبيل الاستعمال الخاص الذي يخرج عن قاعدة العدد العامّة ، وقد أقام بنفينيست استنتاجه بشأن تقاطع مقولة العدد ومقولة الإضمار على هذه الحالة الخاصّة، فإذا بنا مرّة أخرى تجاه نظريّة تبنى على الشاذ غير المطّرد. ولئن كان غير المطّرد أكثر شدًّا للانتباه لطرافته وخروجه عن المألوف فهو لا يصلح بحال لأن يقام عليه التنظير وتشرّع عليه الشّرائع.

ولذلك فنحن نقدّر أنّه بإمكاننا أن نتوجّه وجهة أخرى نبحث من خلالها عمّا يبرر الجمع بين متكلّم وآخرين (مخاطبين أو غائبين) أو بين مخاطب وأخرين (مخاطبين أو غائبين) أو بين غائبين (من جنس واحد أو من جنسين مختلفين) في صيغة لغويّة واحدة. ولعلّ ما يبرّر ذلك هو وجود تناسب وأمر جامع تشترك فيه العناصر المدلول عليها بصيغة لغويّة واحدة :

فلئن صحّ أنّ "نحن" تدلّ على "أنا مع آخر أو آخرين" وأنّ بين هذه العناصر اختلافا من حيث دور كلّ واحد في عمليّة التّخاطب، وهي أدوار تنشأ وتتوزّع على أصحابها عند نشأة الخطاب، فلا بدّ أن يوجد جامع يربط بين هذه العناصر ويعلل التّعبير عنها تصريفيًا بصيغة لغويّة واحدة، وذلك الجامع يكمن حسب ما نرى في ما سيفعله المتكلّم بهذه العناصر أي في ما سيقوله بشأنها فالضمير نحن في المثال (4) يجمع بين عناصر مختلفة من حيث أدوارها في التّخاطب (متكلّم + غائبون) لكنّها عناصر بينها تناسب وتآلف (فهي عناصر ترجع إلى جنس واحد أو مجموعة واحدة أي الأنبياء، وهي عناصر يؤلّف بينها ما سيقال بشأنها أي كونهم لا يورثون. وهذا التّناسب الجامع بينها لا يبطل الفارق القائم على الاختلاف من حيث أدوار التّخاطب. فكأنّ اللغة وُضعت على اعتبار الفرق بين مكوّنات هذه العناصر من حيث الدّلالة المتجسّمة في اختلافها باعتبار أدوار التّخاطب وعلى اعتبار ما يجمع بينها وما يفعل بها ويقال بشأنها، وغلّبت الوجه الثاني، أي جانب التّناسب فخصّتها بصيغة لغويّة واحدة: وللغة حكمتُها بل ولها حكمُها !

ونحن لا نرى كيف يمكن أن يستقيم كلام بنفينيست عن تقاطع الإضمار بالجمع ولا الوجه في إطلاقه إذا رمت تطبيقه على ضمير الغائبيْن والغائبين بل وعلى

ضمائر المخاطب، حيث نلاحظ أن بعضها يقوم على الجمع الحقيقيّ لا على نقل الصّيغة من المحدود إلى غير المحدود. فضمير المخاطبيْن 'أنتما' متى دلّ على «أنت + أنت» يكون تثنية خالصة أي "جمعا بين عنصرين من قبيل واحد" ، وكذا الشأن بالنسبة إلى ضمير المخاطبِين أنتمْ فإنّه متى دلّ على «أنت + أنت + أنت...» يكون جمعا خالصا أي "جمعا بين عناصر من قبيل واحد.

خاتمة الفصل

إنّ جميع النّقاط التي حللناها تبيّن بيانا لا يدع مجالا للشّك أنّ النحاة العرب قد وضعوا نظريّتهم في وصف نظام الضمائر وضعا مستقلاً عن النظريّة التي وضعها نحاة بلاد الهند ووضعا مستقلاً أيضا عن النظريّة التي وضعها نحاة بلاد اليونان، فلا أثر لمفهوم الـpersonae أي الأشخاص في النحو العربيّ، ومفهوم الضمير متّصل اتصالا عضويّا حميما بمفهوم آخر هو مفهوم الإضمار باعتباره ضربا من الكناية والحذف والتغييب للفظ دون المعنى، وجاء تصنيفهم للضمائر معتمدا على ما تدلّ عليه من دور في عمليّة التّخاطب، وقد وقفوا على جميع الخصائص الحاصلة من تقاطع مقولة الإضمار وبعض المقولات الأخرى كالعدد والجنس والتعريف...

وجميع هذه الخصائص تجعلنا نذهب إلى الجزم جزما لا يكاد يخامره أدنى شكّ بأن النّحاة العرب ليسوا مدينين في كبيرة ولا صغيرة إلى غيرهم بشأن وضع نظام الضمائر في اللغة العربيّة وتصنيفها وإقامة الأصول المتحكّمة فيها، نقدّم هذا دليلا داخليّا على عدم تأثّرهم وأخذهم عن غيرهم من النحاة، وإن سبقوهم في الزمن. على أنّ عدم التأثر والأخذ لا يعني بالضّرورة عدم الاطلاع على ما وجد عند غيرهم، وإذا ثبت اطلاعهم على النحوين اليوناني والهندي فسيكون عدم الأخذ منهما من باب الإعراض عن الدّون والزهد فيه.

الفصل الثّاني

نظريّة الإضمار في النّحو العربيّ
الدّلالـة والإحالـــة في الضّمائر ودورها في التّرابط

0. مقدّمة

اعتبرت الضّمائر من المعارف ، واختلف النّحاة في عدّها من المبهمات : فقد نصّ سيبويه على اعتبار ضمائر الغيبة من المبهمات كما تقدّم (الكتاب II،7 7-78) في حين عدّ المبرّد جميع الضّمائر منها ، وإذا ذكرنا الدّور الذي لقسم المعارف القائم على العهد المقاليّ والتّقدّم في الذّكر في تحقيق التّرابط بين أجزاء نصّ الخطاب وذكرنا إلى ذلك ما يشترط في استعمال المبهمات من توفّر رافع الإبهام عنها وأنّ رفع الإبهام هذا قد يكون بالتقدّم في الذّكر أمكن أن نتساءل عن حظّ الضّمائر باعتبار جمعها بين التّعريف والإبهام من تحقيق التّرابط بين أجزاء نصّ الخطاب .

1.1 تدقيق المفاهيم والمصطلحات

درجنا على استعمال الإضمار والمضمرات استعمالا أضيق ممّا وضعه لها النّحاة الأوائل ، فقد استعمل سيبويه الإضمار استعمالا يشمل ما أصبح يسمّى اليوم بالضّمائر ويشمل أيضا قسما ممّا يسمّى بالحذف ، واعتمد في التّمييز بينهما على تسميتين تقومان على التّخصيص هما الإضمار دون علامة والإضمار بعلامة . فأمّا الأوّل فهو من حالات حذف اللفظ دون أن يبقى له أثر وستكون لنا عودة إليه في الفصل الذي عقدناه للحذف . أمّا الثّاني فهو من حالات تغييب اللفظ المظهر والاستعاضة عنه بعلامة ، ومن هذا المنطلق وضع مفهوم الإضمار بعلامة فهو موضوع هذا الفصل .

فالإضمار دون علامة هو الحذف بمختلف ضروبه كما سنتبيّن ذلك في الباب اللاّحق ، **والإضمار بعلامة** هو ما سيطلق عليه اسم الضّمير ، ويمكن أن نستعين بالجدول التّالي لبيان وجوه الاتّفاق والاختلاف بين هذه التّسميات عند المتقدّمين من النّحاة ومتأخّريهم :

النّحاة الأوائل	إضمار بعلامة	إضمار دون علامة	حذف
المتأخّرون	إضمار	حذف	

وسيشهد هذا المصطلح تغييرا آخر يتمثّل في تغليب استعمال الصّفة المشبّهة باسم المفعول وقد انتقلت للدّلالة على الذّات على استعمال المصدر الدّال على القيام بالحدث ، ففي التّسمية الأولى – الإضمار – دلالة على الحدث والقيام بعمل بشهادة تعذّر الجمع (فالإضمار باعتبار المعنى المصدريّ مستعص على التّجميع) أمّا في التّسمية الثّانية فقد غلبت الدّلالة على الذّات بشهادة إمكان الجمع (ضمير/ضمائر) ، وممّا يزيد شهادة على هذا التّحوّل استعمال سيبويه للفعل "أضمر" مسندا إلى المتكلّم كلّما تعلّق الأمر بالإضمار مقابل استعمالنا لعبارات من قبيل استعمال الضّمير ، ولا يخفى الفرق بين العبارتين ، فالفعل دالّ دوما على عمليّة يقوم بها المتكلّم أساسها ضرب من تحويل المظهر مضمرا أمّا العبارة الأخرى فهي تنمّ عن أنّ دور المتكلّم يقتصر على الانتقاء من مسرد الضّمائر واحدا يضمّنه في كلامه . وما كنّا لنتوقّف عند ملاحظة هذا التحوّل في دلالة المصطلح لولا ما رأيناه فيه من تحويل للمفهوم من وجهة إلى وجهة أخرى .

ممّا تقدّم يبدو الإضمار **عمليّة** يقوم بها المتكلّم : وقد غُيّب هذا الجانب فأصبح ظاهرة تقدّم على المجاز مستقلّة عمّا يقوم به المتكلّم من أعمال .

2.1 حدّ الضّمير

تقدّمت الإشارة إلى ما أقام عليه سيبويه عمليّة الإضمار من تغييب للاسم والاستعاضة عنه بعلامة ، وسيتحوّل الحديث عن الإضمار باعتباره استعمالا لضرب معيّن من الألفاظ ينتمي إلى قسم الأسماء ، وهو الاعتبار الذي غلّبوه في تعريفهم للضّمير، فقد عرّفه السّكّاكيّ بقوله :"اعلم أنّ الضّمير عبارة عن الاسم المتضمّن للإشارة إلى المتكلّم أو إلى المخاطب أو إلى غيرهما بعد سابق ذكره ، هذا أصله "

(مفتاح العلوم 66)، وفي هذا التّعريف هجوم على كون الضّمير من الأسماء.

كما نلاحظ أنّ صاحب المفتاح اعتبر الضّمير "إشارة إلى [شيء] وليس دلالة على شيء، وهذه الإشارة تكون إلى متكلّم أو مخاطب أو غيرهما بعد سابق ذكره، ويرتبط اعتبار الضّمير إشارة بتمييز الرّازيّ بين الاسم المظهر ودلالته على الماهية والاسم المضمر وعدم دلالته عليها.

3.1 الإضمار من الإخفاء والكناية : المضمرات والإبهام

جميع المضمرات مبهمة حسب المبرّد ، وجعل سيبويه عند حديثه عن المبهمات ضمائر الغائب منها. وقد عبّروا عن هذا الإبهام في الضّمائر بالكناية: فالمضمر أو الضّمير " اسم كنّي به عن متكلّم أو مخاطب أو غائب تقدّم ذكره بوجه"... و"بقولهم كنّي به خرج لفظ المتكلّم والمخاطب والغائب"(كشّاف II، 884) . وأنت تلاحظ دقّة هذا القيد باعتبار أنّ هذه الألفاظ "متكلّم مخاطب غائب" تقوم على الإظهار دون الإضمار، ووضعها مطلقا من حيث هي أسماء مظهرة وضع الغائب كما تلاحظ ذلك من قولك " المتكلّم لا يقصد هذا" حيث لم يسند الفعل إلى المتكلّم بل أسند إلى الغائب.

وخالف الرّضيّ في حمل جميع الضّمائر على الكناية ولم يعتبر منها سوى ضمير الغائب بخلاف المتكلّم والمخاطب ، قال :" 'أنا' و'أنت' ليس بكناية **لأنّه تصريح بالمراد** وضمير الغائب كناية إذ هو **دالّ على المعنى** بواسطة المرجوع إليه غيرَ صريح بظاهره فيه " (شرح الكافية II، 93)، وقد أقام إفراد الغائب بهذا الحكم على الفرق بين مفسّر المتكلّم والمخاطب -أو مرجوعِهما على حدّ عبارته - وهو مفسّر حضوريّ تشهد عليه حال التّخاطب كما سنبيّن ومفسّرالغائب وهو مفسّر ذكريّ وليس حضوريًا.

2 - أنواع المضمرات

1.2 المضمرات قسم من أقسام المعارف .

وهو الضّرب الخامس من المعارف حسب تصنيف سيبويه والمبرّد: جاء في الكتاب : " فأمّا الإضمار فنحو "هو" و"إياه" ... والإضمار الذي ليست له علامة ظاهرة نحو "قد فعل ذلك" ..."(الكتاب II، 6) وذكر المبرّد أنّ " ومن المعرفة المضمر نحو الهاء في "ضربته" ... والمضمر الذي لا علامة له في نحو قولك "زيد قام" و"هند قامت" (المقتضب IV، 277 - 278) .

2.2 مداخل تصنيف المضمرات

صنّف النحاة العرب المضمرات من مداخل عديدة متنوّعة بتنوّع تقاطعها مع مختلف المقولات الدّلاليّة والإعرابية والصّياغيّة، ويمكن أن نذكر من هذه المداخل :

1- اعتبار أدوار التّخاطب : المتحدَّث عنه متكلّما ومخاطبا وغائبا

2- اعتبار الاتّصال بالعامل والانفصال عنه: المتّصل والمنفصل، وهو تصنيف يوافق ما أصبح يسمّى في الدّراسات الحديثة بالصّيغ الحرّة libres والصّيغ المقيّدة liées، وقد اجتمع في تصنيف النّحاة اعتباران : العمل والاستقلال بالقول .

3- اعتبار التّجسّم أو عدم التّجسّم في اللفظ فكان البارز والمستتر أو المضمر بعلامة ظاهرة والمضمر بعلامة غير ظاهرة .

4- اعتبار المضمر في النّيّة وغير المضمر في النّيّة

5- اعتبار المحلّ الإعرابيّ : المضمرات رفعا ونصبا وجرّا

6- اعتبار أنواع خاصّة من الإضمار :ضمير الفصل وضمير الشّأن ...

7- اعتبار المضمر فيه : في الفعل وفي الاسم وفي الحرف

8- اعتبار تفاوت الضّمائر قربا وبعدا من نفس المتكلّم ...

وليس المجال مجال تفصيل للحديث عن مختلف هذه الأصناف وبيان ما فيها من دقّة وطرافة ، فلن نتوقّف عند الجوانب الصّيغيّة المتعلّقة باتّصال الضّمير وانفصاله أو بروزه واستتاره وسنقتصر على ما له مساس بالمعنى وبمظاهر التّرابط بين أجزاء الخطاب أو ما له وجه من الطّرافة.

3.2 الإضمار الذي لا علامة له والإضمار في النّيّة

1.3.2 الإضمار بعلامة الذي لا علامة له

وقد تبدو العبارة السّابقة مناقضة لجمعها بين توفّر العلامة وعدم توفّرها وهما أمران متدافعان لا يجتمعان على شيء في آن ، لكنّ هذه العبارة لم تكن مناقضة على لسان صاحب الكتاب ، فقد استعملها في قوله : " ولا يقع شيء منها [أي الضّمائر المنفصلة] في موضع شيء من العلامات التي ذكرنا ولا في موضع

المضمر الذي لا علامة له "(الكتاب II، 352) . وعدم المناقضة في هذه العبارة راجع إلى استعمال سيبويه مصطلح الإضمار للدّلالة على الضّمائر وعلى الحذف وهو عنده إضمار دون علامة وليست الضّمائر منه وهذا المضمر الذي لا علامة له هو ما عبّروا عنه بالضمير المستكن والمستتر.

ولم ير سيبويه موجبا للتفسير ، كأنّ الأمر بالنّسبة إليه بديهيّ ، وفي وقت لاحق اجتهد النحاة في تقريب هذه الظّاهرة متوسّلين بالتّمثيل من غير اللغة بالثّوب غير المعلّم بين الأثواب المعلّمة والشّاة غير المعلّمة بين الشياه المعلّمة ، وبعد ثلاثة عشر قرنا اكتشف الدّارسون المحدثون العلامة الصّفر وانعدام العلامة.

2.3.2 المضمر في النّيّة

من لطيف حديث سيبويه عن الضّمائر وقوفه على ما سمّاه "المضمر في النّيّة"، فـ"الفعل يضمر فيه وتقع فيه علامة الإضمار والاسم لا تقع فيه علامة الإضمار" (الكتاب II، 54) . وأضاف في موضع لاحق " ومثله "مررت برجل مع امرأة ملتزمين" فله إضمار في 'مع' كما كان له إضمار في 'معه' ، إلاّ أنّ للمضمر في 'معه' علما [أي علامة] وليس له في "مع امرأة" علم إلاّ بالنّيّة " (الكتاب II، 57)، (وانظر كذلك في نفس الموضوع : الكتاب I ، 242).

والمقصود بقوله "علم" العلامة في اللفظ ، فمن الضّمائر ما تكون له علامة ومنها ما لا تكون له علامة إنّما هو موجود في النّيّة . ويقوم هذا الضّرب من الإضمار الذي ليس له علامة إلاّ بالنّيّة ضربا ثالثا متميّزا عن الإضمار الذي له علامة ظاهرة (مثل ـه و ها للغائب والغائبة) ومتميّزا أيضا عن الإضمار الذي ليس له علامة ظاهرة أي ما سيصبح الضمّير المستتر.

على أننا لم نصبر على الإشارة إلى ما في "المضمر في الفعل والمضمر في الاسم" (الكتاب II، 54) من طرافة وسبق ، فهذا الضّمير المقدّر قريب من المقولة PRO في الدّراسات النّحويّة التّوليديّة. و"تفاوت الضّمائر قربا وبعدا" حيث قدّم تفسيرا لترتيب الضّمائر معتمدا على درجة قربها من نفس المتكلّم (الكتاب II، 363) . ويكون هذا الضّرب من الإضمار في حرف الجرّ كذلك : "وإذا قلت "إنّ زيدا فيها وعمرو" جرى 'عمرو' بعد 'فيها' مجراه بعد الظرف لأنّ 'فيها' في موضع الظّرف .

وفي 'فيها' إضمار ، ألا ترى أنّك تقول "إنّ قومك فيها أجمعون"... وفي 'فيها' اسم **مضمر مرفوع** كالذي يكون في الفعل إذا قلت "إنه قومك ينطلقون أجمعون" (الكتاب 145،I).

فإذا أخذنا بعين الاعتبار هذا النّوع من الإضمار عند البحث عن دور الضّمائر في تحقيق التّرابط بين أجزاء النّصّ انفتح باب آخر واسع تدخل منه مختلف الكلمات التي يمكن أن يتوفّر فيها هذا المضمر في النّيّة وقد أجراه سيبويه على الحروف وعلى الأسماء التي من قبيل الظّروف مثل 'مع' الدّال على التّلازم والمعيّة. وعلى هذا النّحو تكون شبكة تصنيف المضمرات عند سيبويه على النّحو التّالي :

1 - الإضمار دون علامة وهو يوافق حالات من الحذف وطيّ الذّكر فيكون مقابلا للإظهار

2- الإضمار بعلامة ويوافق الاستعاضة عن الاسم بعلامة خاصّة ،
ويتفرّع هذا الضّرب من الإضمار بدوره إلى :
أ - إضمار بعلامة ظاهرة وهي حالات الضمير البارز
ب- إضمار بعلامة غير ظاهرة وهي حالات الضّمير المستتر،

3 - الإضمار في النّيّة فقد جعل سيبويه كما بيّنّا في شبكة التّصنيف نوعا آخر من المضمرات اعتبره خاصّا بالإضمار في الأسماء وسمّاه بالإضمار في النّيّة ، وهو وإن كان من قبيل الإضمار دون علامة ظاهرة فإنّه ليس من قبيل الضّمائر المستترة ، وأهمّ ما يميّز أحدهما عن الآخر اختصاص الأوّل بالأسم واختصاص الثّاني بالفعل . على أنّ الاقتصار على مثل هذا القول بيان كلا بيان ، وقد بدا لنا أنّ توزّعهما على الاسم والفعل هو مظهر من مظاهر تجلّي الفرق بينهما دون أن يكون الفرق عينه .

فالمضمر المستتر في الفعل له موضع ومحلّ في البنية التّركيبيّة العامليّة تبرزه جداول تصريف الفعل ، وهو موضع تظهر فيه علامات تارة فيعتبر مضمرا بعلامة ظاهرة ولا تظهر فيه أخرى فيعتبر مضمرا بعلامة غير ظاهرة وهو قائم على اثنينيّة عناصر البنية : الفعل المضمر فيه والمضمر ، أمّا المضمر الموجود بالنّيّة في الأسماء (وسيسمّي المتأخّرون هذا النّوع من الإضمار الضّمير المنويّ (كشّاف I،

885) فإنّه لا موضع له لعدم قيامه على بنية عامليّة إعرابيّة وأخذه بعين الاعتبار لا يبطل وحدة الاسم ولا ينقله إلى بنية اثنينيّة العناصر .

وقد بدا لنا حمل هذا الضّرب من الإضمار في النّيّة على المقوّمات الدّلاليّة المتوفّرة في بعض الأسماء المشتقّة أقرب من حمله على سائر أنواع المضمرات التي تمثّل كيانا لغويّا قائما بذاته ، وهو باعتباره من الخصائص الدّلاليّة للاسم له دور في توجيه المركّب بتلك الأسماء .

3 . الغرض من الإضمار بعلامة : تكرار الاسم وتعطيل تجدّد المسمّى

1.3 إجراء الدّلالة وتعطيل تجدّد الإحالة

يوافق الإضمار بعلامة عند سيبويه كما تقدّم أن بيّنّا استعمال الضّمائر وقد يسمّى الكناية لما فيه من إخفاء الاسم وترك ذكره والاستعاضة عنه بعلامة من علامات الضّمير وهو يقابل الإضمار دون علامة وهو الحذف عنده ، ويقابل ما كان منه بعلامة وما كان بعلامة ظاهرة الإظهار أي إظهار الاسم وترك كنايته .

ويكون الإضمار بترك تكرار الاسم والاستعاضة عنه بعلامة الضّمير وذلك " إذا كنت تريد الأوّل" (الكتاب ا، 62) وعلّق السّيرافي على كلام سيبويه بقوله : "اعلم أنّ الاسم الظّاهر متى احتيج إلى تكريره في جملة واحدة كان **الاختيار** ذكر ضميره" (الكتاب ا، 62 هامش) . والمقصود بالحاجة إلى تكرير الاسم هو الحاجة إلى الحديث ثانية عن مسمّاه كأن تقول "جاء زيد فأكرمت زيدا" فيكون الاختيار العدول عن تكرير استعمال لفظ الاسم إلى استعمال علامة الضّمير المناسبة له فتقول " جاء زيد فأكرمته" .

وإذا كان الإضمار هو الوجه المختار في الكلام فإنّ تكرير الاسم ليس ممتنعا إذ يجوز للمتكلّم أن يظهر ولا يضمر : "**ويجوز** إعادة لفظه بعينه في موضع كنايته " (الكتاب ا، 62 هامش). وزاد الرّضيّ مسألة الفرق بين الإضمار والإظهار بيانا بقوله: "ولو كرّر اللفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربّما توهّم أنّه غير الأوّل" (شرح الكافية اا، 401) . فـ"إرادة الأوّل" تكون بتكرار الاسم مظهرا أو مضمرا وأنت تقصد به المسمّى نفسه وتوافق هذه الحالة تجدّد الدّلالة وتعطّل تجدّد الإحالة على خارج جديد كأن تقول:

اشتريت خبزة وتصدّقت بها (على الإضمار)

أو اشتريت خبزة وتصدّقت بالخبزة (على الإظهار)

أمّا "عدم إرادة الأوّل فتكون بإعادة الاسم مظهرا بالضّرورة وأنت تعني به مسمّى آخر أي خارجا آخر ليس الذي أردته بالأوّل ، وتوافق هذه الحالة تجدّد الدّلالة وتجدّد الإحالة على خارج آخر جديد كأن تقول : " تصدّقت بخبزة واشتريت خبزة " فتكون الخبزة التي تصدّقت بها ليست التي اشتريتها .

2.3 المظهر دالّ على الماهية والمضمر ليس دالاًّ عليها

ذكر ابن جنّيّ أنّ الضمائر تتميّز بسعة الاستعمال :"وسرى فيه [المتّصل] لضعفه حكم لزم المنفصل ، أعني البناء ، لأنّه مضمر مثله ولاحق في سعة الاستعمال به" (ابن جنّيّ الخصائص II، 192) . وتلتقي سعة الاستعمال التي حدّث عنها صاحب الخصائص بما أشار إليه الرّازي من الفرق في الدّلالة بين الاسم المظهر والاسم المضمر :

قال الإمام الرّازي في التّفسير الكبير : "الأسماء على نوعين مظهرة وهي الألفاظ الدّالة على الماهية المخصوصة من حيث هي كالسّواد والبياض والحجر والإنسان ومضمرة وهي الألفاظ الدّالة على شيء ما هو المتكلّم أو المخاطب أو الغائب من غير دلالة على ماهية ذلك المعيّن" (كشّاف II، 884-885) .

والفرق بين المظهر والمضمر هو الدّلالة على الماهية في الأوّل وعدم الدّلالة عليها في الثّاني ، وهو ما يخوّل لك أن تجعل للأوّل دلالة على متصوّر ولا تجعل مثلها للمضمر ، فالاسم المضمر فارغ خاو من الدّلالة على الماهية إنّما دلالته قائمة على دوره في عمليّة التّخاطب . فهل يكفي هذا القول لاعتبار المضمرات فارغة من الدّلالة ولجعلها من الوحدات التّابعة للخطاب دون اللغة ؟

نحن نرجّح – كما ذهبنا إلى ذلك في المبهمات من أسماء الإشارة والحروف – أنّ لهذه الكلمات دلالة هي دلالتها الوضعيّة ، لكنّك إذا اعتبرتها من حيث الوضع لا حظت أنّها لا تدلّ على خارج معيّن وإنّما يتوفّر فيها ذلك متى تحقّقت بالاستعمال فتصبح جامعة بين الدّلالة على معناها النّحويّ وضعا والدّلالة على المعنى الاستعماليّ المتمثّل في الإحالة على خارج معيّن فتكون من "الألفاظ الدّالة على

شيء ما هو المتكلّم أو المخاطب أو الغائب من غير دلالة على ماهية ذلك المعيّن" على حدّ عبارة الرّازيّ ، ويمكن أن نسمّي النّوع الأوّل من الدّلالة (أي دلالة الضّمير على المتكلّم أو المخاطب أو الغائب **أصل المعنى** في المضمرات ، أمّا **تعيين المعنى** وتخصيصه فيها فإنّه لا يتمّ إلاّ باستعمال الضّمائر وتحقّقها ويمكنك أن نمثّل هذين النّوعين من الدّلالة في المضمرات اعتمادا على الشّكل التّالي :

نوع الكلمة	أصل المعنى	تعيين المعنى = الماهية
المضمر	بالوضع	بالتّحقّق والاستعمال
غير المضمر	بالوضع	بالوضع

3.3 جواز التّكرار بدل الإضمار قد يفضي إلى اللبس

تقدّمت الإشارة إلي تجويز النّحاة للإظهار أي استعمال الاسم في مواطن الإضمار، لكنّ هذا الجواز قد يفضي إلى اللبس فـ "جعل الثّاني محلّ الأوّل ملبس إذ قد يظنّ أنّ الثّاني ليس الأوّل" (المقتصد أ ، 174- 175) ، فإذا قال القائل "جاء زيد وأكرمت زيدا " أو قال" تشهّيتُ خبزة وتشهّى عمرو خبزة " جاز أن يكون الزّيدان في الجملة الأولى شخصين مختلفين أو شخصا واحدا وكذا الأمر في المثال الثّاني فقد يكون الكلام عن خبزة واحدة وقد يكون عن خبزتين فإذا أضمرت ولم تظهر ارتفع اللبس ، وعلى هذا النّحو نلاحظ أنّ الإضمار يمنع تجدّدّ الدّلالة على الماهية أو قل تجدّد المعنى في الخارج ، وهو في هذا شبيه بما لاحظناه في ما كان من قبيل البيان والتّفسير والتّوكيد فهي أيضا تمنع تجدّد المعنى في الخارج ، ولكنّ الأغراض في تلك الأساليب مختلفة عن الغرض من الإضمار.

4. الرّبط من أهمّ وظائف الضّمائر

1.4 الضّمير يصلح الجملة لتكون ذات محلّ خبرا أو صفة أو حالا

من مجالات الدّور الرّابطيّ للإضمار الرّبط بين أجزاء الجملة الواحدة ، كأن يكون بين المبتدإ والخبر (الكتاب ا ، 135) ، وتشتدّ الحاجة إلى الضّمير الرّابط إذا

كان الخبر جملة ، قال الرّضيّ محدّثا عن الضّمير الرّابط للجملة متى وقعت خبرا : "... وإنّما احتاجت إلى الضّمير لأنّ الجملة في الأصل كلام مستقلّ ، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بدّ من واسطة تربطها بالجزء الآخر وتلك الواسطة هي الضّمير" (شرح الكافية ا، 238) .

والخبر إمّا أن يكون هو المبتدأ وإمّا أن يكون زمانه أو مكانه وإمّا أن يكون فيه ضمير عائد على المبتدإ ، والحالات التي لم يشترطوا فيها تضمّن الخبر لضمير عائد على المبتدإ راجعة في الحقيقة إلى أنّه فيه لا محالة في صورة ما سمّاه سيبويه المضمر في النّيّة أو الضّمير المنويّ ، وقد اعتبره مقدّرا في الصّفة والظّرف وحرف الجرّ الذي بمعنى الظّرف.

وأنت تلاحظ أنّ هذه القاعدة متحكّمة أيضا في الصّفة (النّعت) : فإمّا أن يكون النّعت هو المنعوت وإمّا أن يكون زمانه أو مكانه وإمّا أن يكون فيه ضمير عائد على الموصوف ، وكذا الشّأن بالنّسبة إلى ربط الحال بصاحبها ، ويمكن أن نذهب إلى أنّ الضّمير المنويّ يسدّ مسدّ المضمر بعلامة في الحالات التي لا يتوفّر فيها ضمير رابط بين المنعوت ونعته (ولا بدّ أنّ الأمر على هذه الشّاكلة بالنّسبة إلى الرّبط بين الحال وصاحبها) ، وعلى هذا النّحو فإنّنا بإضافة " الضمير المنويّ " نتمكّن من تحقيق الاطّراد لشرط توفّر الرّبط بالضّمير بين المبتدإ وخبره والمنعوت ونعته وصاحب الحال والحال ، يستوي في ذلك ما وقع منها جملة وما لم يقع جملة .

2.4 الدّور الرّابطيّ للإضمار بين الجمل

ذكر الجرجاني عند حديثه عن "وضع الكلام المحتاج إلى ما قبله" و"وضع الكلام غير المحتاج إلى ما قبله أنّ " الإظهار للقطع والاستئناف ووضع الكلام وضعا لا يحتاج فيه إلى ما قبله والإضمار وضع الكلام وضعا يحتاج فيه إلى ما قبله" (دلائل 183) وسبق أن أشرنا إلى أهمّيّة التّمييز بين ضربين من ضروب وضع الكلام : وضع لا يحتاج فيه إلى ما قبله ووضع يحتاج فيه إلى ما قبله ، وإذا كان الوضع الثّاني هو الحالة التي تناسب ربط الكلام بالكلام والجملة بالجملة فإنّ هذا السّياق الذي حدّث فيه الجرجاني عن الفرق بين الإظهار والإضمار كشف عن الدّور الرّابطيّ للإضمار ونصّ عليه.

فالأصل أن يعمد المتكلّم إلى الإظهار في مفتتح خطابه وإلى الإضمار في درجه متى كان قبل الكلام كلام . لكنّ المتكلّم يمكن أن يخرج عن هذا الأصل، فإذا فعل ذلك ، أي متى أظهر في موطن الإضمار كان ذلك لتحقيق غاية أخرى هي قوّة الكلام وبيانه.

3.4 الإضمار موضوع للرّبط أصالة

تقدّمت الإشارة إلى حديث الرّضيّ عن حاجة الجملة الواقعة خبرا إلى ما يربطها بالمبتدإ وأنّ ذلك الرّبط هو الضمير العائد وعلّل تلك الحاجة بكون الجملة في الأصل "كلاما مستقلاّ ، فإذا علّقت بكلام آخر وجعلت جزءا منه " فلا بدّ من واسطة تربطها بالجزء الآخر ، وتلك الواسطة هي الضّمير إذ هو موضوع لمثل هذا الغرض" (شرح الكافية ا ، 238) ، فالجملة في الأصل كلام مستقلّ ، والكلام المستقلّ ليس في حاجة إلى رابط . فإذا خرجت الجملة عن الأصل أصبحت محتاجة إلى رابط ، وهذا الرّابط هو الضّمير لأنّه وضع لهذا الغرض .

وفي هذا الكلام نصّ صريح على أصالة الدّور الرّابطيّ للضّمير، فهذا الدّور مقصود بالوضع ، ولو لاه لاستغنت اللغة عن الإضمار ... وجعل الأستراباذيّ مجال هذا الدّور الجملة الواحدة : فلو لا انتقال الجملة من حكم الكلام المستقل إلى حكم الكلام غير المستقلّ لما احتيج إلى الرّبط ، وبالتّالي لتمّ الاستغناء عن الإضمار باعتباره موضوعا لهذا الغرض . وهذا الكلام يوهم بأنّ للإضمار دورا تركيبيّا إعرابيّا إذ عليه تقوم استقامة تعليق أجزاء الكلام بعضها ببعض .

على أنّك متى تأمّلت ظاهرة الرّبط بين أجزاء الكلام وبالخصوص ما يتعلّق بنقل الجملة من صفّ الكلام المستغني إلى صفّ الكلام غير المستغني لاحظت وجود ضرب آخر من الوحدات اللغويّة يشارك الضّمائر في الدّور الرّابطيّ وهو صنف الموصولات ، وإذا علمت أن الموصولات تشترك مع المضمرات في نقل الكلام من المستغني إلى غير المستغني تساءلت عمّا يميّز هذا الضّرب من الرّوابط عن ذاك .

سبق أن أشرنا إلى أنّ النّحاة تناولوا الموصولات على وجه يختلف عن ذلك الذي تناوله به النّحو الغربيّ الكلاسيكيّ ، فالنّحاة العرب لم يروا في الموصولات أدوات ربط إنّما رأوا فيها أسماء ناقصة لا تتمّ جزءا يصلح للتّركّب إلى غيره إلاّ متى

اتّصلت بصلتها وتمّت بها ، فالصّلة في نظرهم هي من تمام الاسم الموصول وليست جملة دخل عليها رابط ليصلها بغيرها ، ومثل هذا الطّرح يقرّب الاسم الموصول من الضّمير في كونه مبهما محتاجا إلى المفسّر ولا يجعله (أي الاسم الموصول) أداة خالصة للرّبط .

والرّبط بالإضمار (في صورة الضّمير العائد) ليس ربطا تركيبيًا إعرابيًا ، يدلّك على ذلك تنوّع المواضع والمحلاّت التي يحتلّها في ما يربطه ، فقد يكون رفعا ونصبا وجرًا ، إنّما هو رابط معنويّ ، فالتّركيب الذي يختل فيه الرّبط بالضّمير ليس تركيبا فاسدا إعرابيًا بل هو تركيب فاسد معنويًا متى لم يصلح شأنه بواسطة الالتجاء إلى إضمار الضمير العائد [1] .

وكون الضّمير موضوعا لتحقيق غرض الرّبط ، وكون هذا الرّبط غير قائم على الإعراب بل على المعنى أمران يهيّئان الضمير لأن يكون رابطا بين أجزاء الجملة متى احتاجت إلى ذلك كما يهيّئانه لأن يكون بين الجمل المستقلّة حيث يكون تجاوز مجال العامل ولا تشترط وحدة البنية العامليّة . ولم يقم حديث الأستراباذيّ على التّقابل بين جريان الرّبط بالإضمار فيما يوافق الجملة الواحدة وفيما يتجاوزها ، لكنّ هذا لا يعني أنّ هذا المبحث كان غائبا من النّظريّة النّحويّة العربيّة.

4.4 حيّز الإضمار

اهتمّ النّحاة بالدّور الرّابطيّ للضمير في مباحث عديدة منها تضمّن الخبر ضميرا يعود على المبتدإ وتضمّن الحال والنعت على ضمير يعود على المنعوت وصاحب الحال ... وهي حالات تختصّ بكونها من قبيل الرّبط داخل الجملة الواحدة ، كما أنّها تصدق على إضمار المتكلّم والمخاطب والغائب ، وهي جميعها قائمة على قواعد نظاميّة وإن اختلفت من حيث قيام إضمار الغائب على شرط التقدّم في الذكر، بخلاف المتكلّم والمخاطب .

ذكر السّيرافيّ أنّ المتكلّم قد يحتاج إلى تكرير الاسم الظّاهر : " اعلم أنّ الاسم

---

1 – لذلك حدّثوا عن مراتب حذف الضّمير العائد من الصّلة ومن الصّفة ومن الخبر (انظر مثلا الاستراباذيّ: شرح الكافية 240،I).

الظّاهر متى احتيج إلى تكريره في جملة واحدة كان الاختيار ذكر ضميره نحو "زيد ضربته" و"زيد ضربت أباه" و"زيد مررت به" ويجوز إعادة لفظه بعينه في موضع كنايته، أمّا إذا أعدت لفظه في جملة أخرى فذلك جائز حسن " (سيبويه : الكتاب ا، 62 هامش) ، والملاحظ أنّ السّيرافيّ اعتبر الإظهار والإضمار على حدّ سواء من قبيل حالات تكرير الاسم ، وهو أمر يدلّ على أنّ القصد بتكرير الاسم إنّما هو تكرير «المعنى» أي المسمّى وليس تكرير اللفظ أي إنهًا عمليّة تقوم على تكرير لفظ أو استبداله بآخر دون تجدّد في الخارج ، فيكون الأمر من قبيل تجدّد الدّلالة على المعنى وتعطّل تجدّد الإحالة على الخارج . ، ويمكن أن يحدث ذلك على نحوين اثنين أوّلهما إعادة الاسم بلفظه وهي حالة الإظهار والثّانية إعادته في صورة علامة تنوب عنه وهي حالة الإضمار . وذكر لتكرير الاسم على الصّورة الأولى أو الثّانية حكمين: أوّلهما هو مختار والثّاني جائز حسن وذلك بحسب الحيّز الذي تجري فيه عمليّة التّكرير. وهذا الحيّز حيّزان إذ يمكن أن تتمّ هذه العمليّة في نطاق الجملة الواحدة كما يمكن أن تتجاوزه لتحصل في نطاق أوسع من الجملة الواحدة ، وينجرّ عن ذلك حسب السّيرافيّ حكمان :

- المختار : الإضمار في حيّز الجملة الواحدة .
- الجائز الحسن : الإضمار فيما تجاوز الجملة الواحدة .

ومثّل عن الحالة الثّانية أي إعادة لفظ الاسم في جملة أخرى بالآية :

(1) "قالوا لن نؤمن حتّى نؤتى ما أوتي رسل الله ، الله أعلم" (الأنعام6 : 124) ومثّل عن الحالة الأولى أي "إعادة الظّاهر في جملة واحدة" بالأمثلة التّالية :

(2) ? ما زيد ذاهبا ولا محسنا زيد

(3) ما زيد ذاهبا ولا محسنا هو

واعتبر المثال (3) المتضمّن للعبارة "ولا محسنا هو" هوالمختار . والملاحظ أنّ التّكرير في الآية التي مثّل بها السّيرافي من قبيل التكرير المختار. فالاسم المكرّر لم يخترق حدود جملة أخرى فحسب بل اخترق حدود القول السّابق ، إذ أنّ الجملة التي تمّ فيها التّكرير ليست استئنافا على "لن نؤمن.." بل هي استئناف على "قالوا ..." وبالتّالي فهي لا تقع تحت طائلة فعل القول المسند إلى جمع الغائب .

5. الإضمار حدث وعمل وصيرورة :المضمر مبهم وضعا ومعرفة استعمالا .

"وإنّما صار الإضمار معرفة لأنّك إنّما تضمر اسما بعدما تعلم أنّ من يُحدَّث قد عرف من تعني وما تعني وأنّك تريد شيئا يعلمه " (الكتاب II، 6)

" وإنّما صار الضمير معرفة لأنّك لا تضمره إلاّ بعد ما يعرفه السّامع ، وذلك أنّك لا تقول "مررت به" ولا "ضربته" ولا "ذهب" ولا شيئا من ذلك حتّى تعرفه وتدري إلى من يرجع هذا الضّمير " (المقتضب IV، 277 - 278) .

1.5 دور المتكلّم والمخاطب في عمليّة الإضمار

تقوم عمليّة الإضمار، شأنها شأن جميع حالات التّعريف ، على المتكلّم والمخاطب في التقائهما في عمليّة الكلام . ولئن بدا الإضمار في الظّاهر عملا ينجزه المتكلّم بمفرده فإنّ للمخاطب فيه دورا محوريًا يتمثّل في سابق معرفته بالشيء المضمر. ولو ذهب المتكلّم يضمر دون أن يتوفّر هذا الشّرط أو قبل توفّره [2] لجعل في كلامه ما يعطّله ويبطله لأنّه سيخرجه على الإلغاز وقتل الإبانة ، لكنّ المتكلّم في كلامه - في معظم الحالات على الأقلّ - أقرب إلى الحكمة من أن يسلك هذا المسلك .

والإضمار في نظر النّحاة حدث يحدث وعمل يأتيه المتكلّم . فالمصطلح الذي اعتمد للدّلالة على هذه الظّاهرة المصدر تارة والفعل أخرى ، والمصدر والفعل لا ينقطعان عن الدّلالة على الحدث ، وقد نصّ النّحاة على هذه المعاني في مختلف السّياقات التي حلّلوا فيها ظاهرة الإضمار . واستعملوا بادئ الأمر اللفظة " مضمر" وهي اسم مفعول يدلّ على ما تمّ به فعل الإضمار، ولم تظهر التّسمية " ضمير" القائمة على الصّفة والتي ستتمحّض فيما وضع النّحاة الأوائل من المصطلحات .

ولا يغرّنّك ما تجده في المجلّد الخامس من الكتاب ضمن فهارس المصطلحات ، فقد استعمل المحقّق مصطلح "ضمير" ولا نذكر أنّ هذا المصطلح جرى على لسان سيبويه . فكأنّي بالمحقّق وضع فهرسه حسب المصطلحات التي أصبحت شائعة في النّحو لا حسب المصطلحات الخاصّة التي استعملها سيبويه ، وليس بين الأمرين تناسب ضروريّ ، وإن وجد فهو من باب التقريب ، وقد لاحظنا الخلل نفسه بالنّسبة

---

2 - انظر قولنا في الإحالة البعديّة وتأخّر المفسّر : الباب 6 من هذا القسم (ص 1213-1259).

إلى ظاهرة العطف حيث أحال المحقّق بهذا المصطلح على المواضع التي استعمل فيها سيبويه مصطلحات أخرى . وقد بدا لنا هذا التّصرّف في الجهاز الاصطلاحيّ الخاصّ بسيبويه مقلّصا لقيمة هذا الفهرس ومعرّضا المعتمدين عليه إلى استنتاج نتائج لا أساس لها في نظريّة سيبويه .

فالإضمار فعل أو عمل يأتيه المتكلّم ، ومن المفيد أن نتوقّف عند البعد الإجرائيّ في الإضمار لاختلافه عمّا سيستقرّ في الأذهان في وقت لاحق . فإذا انطلقت ممّا هو مستقرّ اليوم في أذهاننا فإنّ هذه الظّاهرة تبدو في صورة لجوء المتكلّم إلى استعمال لفظة تنتمي إلى قسم خاصّ من أقسام الاسم ، وهي من هذه الزّاوية عمليّة تقوم على اختيار صنف من بين الأصناف التي توفّرها أقسام الكلام ثمّ انتقاء واحد من العناصر التي يتضمّنها ذلك الصّنف ، وبالتّالي يمكن أن نرجع هذه العمليّة إلى إسقاط الجدول (جدول الضّمائر) على نقطة من نقاط النّسق ، وهو تصوّر زادته الجدولة التي غلبت على المنزع البنيويّ التّوزيعيّ انتشارا ورسوخا في الأذهان .

أمّا الإضمار في نظر سيبويه فإنّه عمليّة تحدث على نحو إجرائيّ مختلف ، إذ أنّها تقابل ظاهرة أخرى هي الإظهار وهي مثلها عمل وفعل ، لكنّ قوامها تغييب الاسم المقصود إضماره ، وهو تغييب يحدث في اللفظ دون النّيّة والذهن . فالإضمار من هذه الزّاوية ليس انتقاء لعنصر لغويّ من قسم من أقسام الكلام وإنّما هو عمليّة عدول عن مظهر إلى مضمر وتغييب وإخفاء من نوع خاصّ بمقتضاها يعمد المتكلّم إلى تغييب شيء وجعل شيء آخر مكانه ، يفعل ذلك متى توفّرت الشّروط والقواعد المقتضية لهذا الضّرب من الاستبدال . ويتّصل أهمّ تلك الشروط بمنزلة المخاطب في عمليّة التّخاطب وحالته العرفانيّة عند نشأة الخطاب .

2.5 أساس الإضمار معرفة المخاطب ما تعني : معرفة المخاطب ما يضمر المتكلّم وعلم المتكلّم بتلك المعرفة شرطان ضروريان لإجراء الإضمار .

إنّ الإضمار ، باعتباره عمليّة إخفاء تقابل الإظهار ، إبهام يقابل البيان ، وهو لا يحدث ولا يستقيم أمره إلاّ بعد أن يتوفّر شرطه ، وشرطه رفع الإبهام لكي لا ينتقض الغرض من الكلام الذي هو الإبانة . وضرورة توفّر هذا الشّرط صريح في كلام سيبويه، وقد عبّر عنه في هذا السّياق بالبعديّة " بعد ما تعلم ... " والانقضاء " ... أنّ

من تحدّث قد علم ... " ، ويقوم هذا الشّرط على توفّر أمرين :

- أن يعلم المحدَّث أي المخاطب من تعني وما تعني وأنّك تريد شيئا يعلمه " أي أن يعرف المخاطب الاسم المضمر .

- أن يعرف المحدِّث أي المتكلّم أنّ المخاطب يعرف ذلك .

فالإضمار - شأنه شأن سائر مظاهر التّعريف - مشروط بعلم المخاطب بما أضمر وبعلم المتكلّم بعلم المخاطب ذاك ...

وقد جمع سيبويه هذين النّوعين من "المعرفة" في قوله " بعدما تعلم أنّ من يُحدَّث قد عرف ... " فاستعمل الفعل "علم" بالنّسبة إلى المتكلّم معتبرا ذلك علما بأمر حاصل والفعل " عرف" بالنّسبة إلى المخاطب باعتبار الأمر معرفة بالاسم الذي تمّ إضماره ، وقد بدا لنا في هذا السّياق بين العلم والمعرفة اختلاف وإن كان بينهما في غيره اتفاق وتناسب . فأنت تعلم الأحداث باعتبارها وقائع وتعرف الأشياء باعتبارها موجودات ، ويمكنك أن تعتبر ذلك بجواز مثل قولك " أعرف زيدا وعمرا" و"علمت أنّهما قادمان " وامتناع مثل قولك " أعلم زيدا وعمرا" وإن جاز على ثقل قولك " وأعرف أنّهما قادمان ". فما جاء متعلّقا بالمتكلّم علم ، وما جاء متعلقا بالمخاطب معرفة .ويتأكّد لك ما ذهبنا إليه بشأن الفرق بين المعرفة والعلم ما ذكره سيبويه في موطن آخر عند حديثه عن امتناع وصف المضمر ، قال: " واعلم أنّ المضمر لا يكون موصوفا من قبل أنّك إنّما تضمر حين ترى أنّ المحدَّث قد عرف من تعني" (الكتابII، 11) ، ففي هذا السّياق أيضا نسب سيبويه إلى المتكلّم العلم وإن استعمل الفعل "ترى" من الرؤية القلبيّة ، ونسب إلى المخاطب المعرفة باستعماله الفعل " قد عرف ". وهذا الكلام يرشّح ما ذهبنا إليه من كون استعمال 'العلم' للمتكلّم و'المعرفة' للمخاطب لم يكن عند سيبويه من قبيل التّرادف إنّما هو أمر مقصود قائم على دقيق التّمييز بين العلم والمعرفة .

6. تقاطع الخصائص الدّلاليّة للإضمار بمقتضيات بعض المعاني النّحويّة

1.6 امتناع الوصف بالمضمر لسبب دلالي معنويّ

وذكر النّحاة أنّه كما لا يجوز نعت المضمر فإنّ النّعت به أيضا غير جائز ،

وامتناع النّعت بالمضمر راجع إلى سبب دلاليّ معنويّ فـ"المضمر لا يوصف به لأنّه ليس بتحلية ولا نسب " (المبرّد : المقتضب IV، 284) ، فمن شروط ما ينعت به أن يكون حلية أو نسبة ، والمضمرات ليست كذلك شأنها شأن الأعلام ، ولا يمكن أن تخرج إليها فتؤوّل بها ، بخلاف الاسم العلم فإنّه يمكن أن يؤوّل بالصّفة ، ومتى أوّل بها جاز النّعت به . ومعكوس هذه الظّاهرة أي وصف المضمر ممتنع أيضا كما سنبيّن في الفقرة الموالية .

2.6 امتناع وصف المضمر لسبب دلاليّ تداوليّ : عدم مناقضة الأصل الذي يقوم عليه الإضمار

الوصف والإضمار عمليّتان متنافرتان متضادّتان وبالتّالي فإنّهما لا تجتمعان : فلا المضمر يوصف ولا هو يصلح لأن يوصف به كما تقدّم . وقد تردّد القول بمنع وصف المضمر بالمظهر عند جميع النّحاة بدءا من سيبويه [3]: " واعلم أنّ المضمر لا يكون موصوفا من قبل أنّك إنّما تضمر حين ترى أنّ المحدّث قد عرف من تعني " (الكتاب II، 11) . وقد يتبادر إلى الذّهن أنّ امتناع الوصف بالمضمر راجع إلى كونه مبهما فلا فائدة ترجى من الوصف بالمبهم ، لكنّ الواقع ليس هذا ، يدلّك عليه السبب الذي رأوه في امتناع وصف المضمر . فالإضمار شرطه حصول التّعيين والتّعريف فإنّك متى كنت المتكلّم لا تضمر شيئا إلاّ بعد أن يكون من تحدّث قد عرف من تعني وما تعني وأنّك تريد شيئا بعينه ، والوصف غايته تحقّق التّعيين والتّخصيص ، ، والشّرط يكون سابقا ولا يكون لاحقا ، وهو متى توفّر أغنى عمّا يرجى من الوصف .فشأن من يروم الوصف بعد الإضمار كشأن من ينكر وجود التّعيين والتّخصيص

3 – وانظر كذلك :

– سيبويه الكتاب II، 88

– المبرّد " فالضمرة لا تنعت لأنّها لا تكون إلاّ بعد معرفة لا يشوبها لبس "المقتضب IV، 281)؛ ولا يوصف لأنّه لا يضمر حتّى يعرف ولأنّ الظّاهر لا يكون نعتا له ، كما لا ينعت به ، ولكنّه يؤكّد ويبدل منه " (نفسه ص 284) ، وانظر كذلك :

– ابن يعيش : شرح المفصّل III، 46

– الاستراباذيّ : شرح الكافية I، 278 (ط ق) .

– ابن هشام : مغني اللبيب II، 148 (وقد نقل مذهب الكسائي في جواز نعت الضّمير) .

– السّيوطي : الأشباه والنّظائر II، 92.

اللذين أقام عليهما الأضمارَ ، فيكون اللاحق من كلامه (إن هو رام وصف المضمر لتعيينه) ناسفا لما أقام عليه السّابق من كلامه عندما أضمر والإضمار لا يكون إلاّ بعد التأكّد من حصول التّعيين والتّخصيص . فامتناع نعت المضمر راجع إلى سبب تداوليّ : فهو معرفة لا يشوبها لبس و النّعت تحلية وتخصيص لرفع اللبس ، فنعت المضمر يبطل من تلقاء نفسه لبطلان سببه . وقيام امتناع الجمع بين الوصف والإضمار على اعتبارات دلاليّة يجعله من قبيل القواعد الكلّيّة التي تصحّ في جميع اللّغات ، والقليل الذي نعرفه منها يؤكّد لنا امتناع الجمع بين الإضمار والتّخصيص بالوصف.

على أنّ هذا التّفسير قد يعارض بجواز وصف سائر المعارف من غير المضمرات : فإذا كان المضمر خاصّا معيّنا معروفا واعتبر ذلك مانعا لوصفه ، وكانت المعارف كذلك خاصّة معيّنة معروفة دون أن يمنع ذلك وصفها ، أمكن أن نتساءل لم يحدث السّبب نفسه أثرين مختلفين في أمور متّفقة مثل هذا الاتفاق[4] ؟ أوليس المتكلّم عند وصف المعرفة بالألف واللاّم أو بالعلميّة واقعا في مثل ما يقع فيه عند وصف المضمر من نسف السّابق من كلامه باللاّحق منه ؟ بل إنّك تجد اعتراضا أخطر من هذا في أسلوب الاختصاص الذي إن هو حمل على التّخصيص والتّعيين أوقع في مناقضة آخر الكلام لبدايته ! وللتّمثيل على هذه الحالات يمكن أن ننطلق من الأمثلة التّالية وقد تدرّجنا فيها من نعت النّكرة إلى نعت المعرفة :

- (1) جاء رجل أشقر
  (2) جاء الرجل الأشقر
  (3) جاء زيد
  (4) جاء زيد الأشقر
- (5) جاء رجل ، فقلت للرّجل
  (6) جاء رجل أشقر فقلت للرّجل
  (7) جاء رجل أشقر ... فقلت للرّجل الأشقر
  (8) جاء رجل أشقر فقلت له

4 - إذ لو كان اختلاف الأثر جاريا في أمرين مختلفين لهان الخطب وأرجع الاختلاف إلى الفرق بين طبيعة الأشياء التي تجري فيها الظّاهرة .

(9) * جاء رجل فقلت للرّجل الأشقر

(10) * جاء الرّجل فقلت للرّجل الأشقر

ففي الأمثلة المتقدّمة دليل على أنّ العهد يحفظ المعهود فلا يزيد إليه شيئا إذ أنّ غايته الاختصار في اللفظ والتّخفيف منه دون نيل من المعنى بالزّيادة أو النّقصان، وفي هذا تجسيم للعلاقة التّالية بين المعهود وعودته في أي شكل من أشكال المبهمات والمعارف :

المعهود ≤ العنصر الذي يعود عليه

وللنّظر في أثر أسلوب الاختصاص في الإضمار يمكن أن ننطلق من الأمثلة التّالية :

(11) * أنا المتكلّمَ محلّفٌ

(12) * أنا الحاضرَ بين يديك محلّف

(13) * أنا الموجودَ هنا محلّف

(14) أنا الحاكمَ محلّف

(15) نحن محلّفون

(16) نحن معشرَ الحكّام محلّفون

فتعذّر الاختصاص وإمكانه راجعان إلى طبيعة الشيء الذي يقدّر المتكلّم أنّه في حاجة إلى التخصيص ، فإذا كانت طبيعة الإضمار مغنية عن التّخصيص تعذّر أسلوب الاختصاص كما في الأمثلة (11) و(12) و(13) ، وإذا كانت غير رافعة له كان ممكنا كما في المثالين (14) و(16) .

3.6 التّخصيص ظاهرة مختلفة عن تفسير المضمر

قد يحمل التّخصيص الجاري في الضّمير نحن (المثالان 15و16) على تعيين الجزء الدّلاليّ من 'نحن' الذي يظلّ موضع إبهام لأنّ السّياق المقاميّ لا يقدر على توضيحه، فإذا ذكرت اعتبارهم 'نحن' دالاّ على المتكلّم مع غيره وأنّ مقام إجراء الخطاب معيّن للمتكلّم لكنّه غير قادر على تعيين «غيره» الدّاخل في معنى 'نحن' ملت إلى اعتبار التّخصيص تهيينا لذلك الجزء المبهم من دلالة الضّمير.

على أنّ هذا التّعليل يصبح محلّ شكّ إذا ذكرت جواز تخصيص المتكلّم وحده

كما في العبارة " إنّي المضي أسفله ..." ، وفي هذا دليل على أنّ التّخصيص ليس متوجّها إلى الآخر الذي في نحن إنّما هو متوجّه إلى المعنى الذي في الضّمير ، فكيف يمكن التّوفيق بين كون الضّمير مفسّرا وتخصيصه ، أولا يفضي ذلك إلى الجمع بين ظاهرتين لتحقيق فائدة واحدة ؟

بدا لنا أنّ ما يوفّره تفسير المضمر إنّما هو من حيث ما له من دور في عمليّة التّخاطب أو ما هو حاصل من عهد بالعرف والعادة أو التّقدّم في الذّكر، وهو تعيين قد يكون ملائما للفائدة وقد يكون غير ملائم لها بأن يكون أوسع منها فيعمد إلى التّخصيص لمزيد الضّبط حتّى يكون المعنى ملائما للفائدة المقصودة ، وهو من هذه النّاحية مختلف عن التّخصيص الحاصل بالصّفة والإضافة وما شابههما وشبيه بالتّخصيص الحاصل ببدل الجزء من الكلّ وبدل الاشتمال : فالتّخصيص في الحالة الأولى من باب انتقاء النّوع من الجنس والفرد من الجماعة ، وهو في الحالة الثّانية من باب انتقاء الهيئة أو الصّفة من الفرد الواحد بعد تشقيقه إلى ما يتوفّر فيه من هيئات وصفات .

(17) أحبّ جارتي طبيخها / ورعها / حديثها / ...

(18) نحن الحاضرين / معشر اللغويين / المضين أسفله / ...

حيث تلاحظ أنّ الورع والحديث والطّبيخ من شمائل الجارة و«الحاضرين / معشر اللغويين / المضين أسفله» من شمائل "نحن" . أمّا التّخصيص بالإضافة في "جارتي" أو في "معشر اللغويين" فهو من باب انتقاء الواحد من مجموعة .

1.7 الإضمار وعمليّة التّخاطب

لئن كانت الضّمائر تمثّل بالنّسبة إلى المستعملين ضربا من الوحدات اللغويّة تستعمل استعمالا حدسيّا حسب قواعد معلومة لأداء الأغراض المناسبة لها فإنّ النّظريات اللغويّة قد تفاوتت في الكشف عن طبيعة تلك الوحدات وفي استنباط القواعد والأحكام المنظّمة لاستعمالها . ويمثّل ما طلع به بنفينيست على النّاس في نظر بعضهم كشفا عظيما لم يسبق إليه . ويتمثّل ذلك بالخصوص في "اهتدائه" إلى قيام نظام الضمائر على عمليّة التّخاطب واعتبار المتكلّم والمخاطب من وحدات الخطاب دون وحدات اللغة .

2.7 الإضمار وعلاقته بأدوار التّخاطب في النّحو العربيّ

يمكن أن نشتقّ تصنيف الضّمائر بحسب الأدوار التي لها في عمليّة التخاطب من الكلام الموالي الذي حدّث به سيبويه عن المضمرات :

" اعلم أنّ المضمر المرفوع **إذا حدّث عن نفسه** فإنّ علامته "أنا" ، فإن **حدّث** عن نفسه وعن آخر قال "نحن" ... وأمّا المضمر المخاطب فعلامته إذا كان واحدا "أنت" وإن خاطبت اثنين فعلامتهما أنتما ، وإن خاطبت جمعا فعلامتهم أنتم ... وأمّا المضمر **المحدّث عنه** فعلامته "هو" وإن كان مؤنّثا فعلامته "هي" وإن **حدّثت** عن اثنين فعلامتهما "هما" وإن **حدّثت** عن جميع فعلامتهم "هم" وإن كان الجميع مؤنّثا فعلامته هنّ " (الكتاب II، 350-351) ، وجاء "الغائب" مصطلحا من درجة ثانية بعد المحدّث عنه " علامة المضمر المحدّث عنه الغائب" (المرجع نفسه II، 366) ، وفيه دليل على اعتبار سيبويه أن كلّ مضمر لا يضمر إلاّ متى كان محدّثا عنه ، ثمّ تتميّز المضمرات بحسب دورها في عمليّة التّخاطب إلى متحدّث عنه متكلّم ومتحدّث عنه مخاطب ومتحدّث عنه غائب .

وسيصبح المحدّث عنه عند المبرّد عمليّة معنويّة دلاليّة :

"واعلم أنّ ضمير المرفوع التاء يقول المتكلّم إذا عنى نفسه ذكرا كان أو أنثى "قمتُ وذهبتُ " وإذا عنى غيره كانت التاء على حالها إلاّ أنّها مفتوحة للمذكّر ومكسورة للمؤنّث ... فإن ثنّى المتكلّم نفسه أو جمعها بأن يكون معها واحد أو أكثر قال فعلنا ، ولم يجز فعل نحن لما ذكرت لك" .(المقتضب II ، 262) فإن ثنّى المخاطَب قال فعلتما ... فإن جمع فكان المخاطبون ذكورا قال فعلتم ولا يقول فعل أنتم وإذا كنّ إناثا قال فعلتنّ ولا يجوز فعل أنتنّ ، فإن خَبّر عن ذكر كانت علامته في النّيّة ودلّ عليه ما تقدّم من ذكره فقال زيد قام وزيد ذهب ، فإن ثنّى ألحق الألف فقال : أخواك قاما ، وإن جمع ألحق واوا مكان الألف وقال : إخوتك قاموا فإذا كان للغائب مؤنّثا فكذلك ، تقول في الواحد هند قامت ، التّاء علامة التأنيث والضمير في النّيّة (المقتضب II، 261-262) ... "وإذا خبّرت عن جماعة مخاطبين أنّهم فعلوا فحقّه أنْ يقال : فعلتمو وذهبتمو كما يقال للاثنين فعلتما " (نفسه 269) .

في كلام سيبويه والمبرّد ملاحظتان أولاهما تتعلّق باستتار علامة الاسم المضمر فـ "علامته في النّيّة" وهو جانب يتعلّق بتصنيف المضمرات حسب صيغتها اللغويّة ، والثانية تتعلّق بمعنى كل نوع من الضمائر والجانب الذي اعتمد في تحديد ذلك المعنى . وتجدر الإشارة إلى أنّ المضمر في النّيّة الذي حدّث عنه المبرّد هو ما أصبح يسمّى بالضّمير المستتر وليس المضمر في النّيّة الذي حدّث عنه سيبويه والذي سمّاه كذلك "المضمر المنويّ" وهو كما تقدّم مقدّر في الظّروف والحروف والصّفات .

8. معاني الضمائر

1.8 دلالة المظهر على معيّن ودلالة المضمر على غير معيّن

المظهر دالّ على الماهية والمضمر ليس دالاّ عليها :

سبق أن أشرنا إلى تمييز الإمام الرّازي بين دلالة المظهر ودلالة المضمر ، وقد حصر دلالة المضمر في دلالتها على " شيء ما هو المتكلّم أو المخاطب أو الغائب من غير دلالة على ماهية ذلك المعيّن " (كشّاف II، 884-885) .

الاسم المظهر	المضمر
دالّ على ماهية مخصوصة	غير دالّ على ماهية مخصوصة

ومثل هذا الطّرح يقيم تمييزا أساسيّا بين الأسماء المظهرة والمضمرات إذ يجعل للأولى دلالة على ماهيّة الشّيء المسمّى ولا يجعل ذلك في الثّانية . فكأنّ الإضمار ضرب من تفريغ الاسم من المقوّمات أو السّمات الدّلاليّة مع الإبقاء على المقولات التّركيبيّة ، فإذا قارنت بين 'أسد' والضّمير الذي يكنّى به عنه لاحظت أنّ الثّاني قد أفرغ من جميع المقوّمات التي تتحدّد بها مقوّمات ماهية الأسد ولم يبق فيه سوى المقوّمات التي ينتمي بها إلى قسم الأسماء من حيث الموضع الذي يحتلّه في التّركيب وتصريفه جنسا وعددا . وقد يقال إنّ الاعتماد على كلام الرّازيّ في إقامة مثل هذا التّمييز بين المظهر والمضمر ليس من علم النّحاة إنّما هو من علم المتأخّرين من المفسّرين وعلماء الكلام لأنّ الرّجل ليس ممّن يحسبون من النّحاة ولا من روّاد

النّحو ، لكنّه يمكنك أن تذهب رغم ذلك إلى أنّ هذا التمييز من علم النّحاة انتقل إلى المفسّرين دليلنا على ذلك جمع النّحاة العرب بين الاسم المظهر والمضمر في قسم واحد هو قسم الاسم (مقابل إفراد الأنحاء الغربيّة الضّمير بقسم خاصّ) للتّنبيه على هذا الجمع المقوليّ بينهما ، وواضح أنّ مجال هذه الدّلالة هو أدوار التّخاطب لا يتعدّاها .

وإذا ذكرت تمييزهم بين أصل الحذف ونوعه - وسنحدّث عنهما في باب الحذف - واعتبارهم الأصل قائما على الدليل المنطقيّ الصناعيّ والنّوع قائما على الدليل السّياقيّ من شهادة حال أو مقال أو عادة وعرف أمكنك أن تقيم تناظرا بين الإضمار بعلامة والحذف (وقد اعتبره سيبويه كما سبق أن قلنا إضمارا دون علامة) على النّحو التّالي :

أصل المحذوف = أصل المضمر
⟸ وهما متعيّنان بالوضع أو قل بالنّظام وبالمعاني الإفراديّة
نوع الحذف = نوع المضمر
⟸ وهما متعيّنان بالإجراء أو قل بالاستعمال وبالمعاني التّركيبيّة

فيكون دور الإجراء في الإضمار هو دوره في الحذف ، وهذا دليل آخر يرجّح وجاهة جمع سيبويه بين الإضمار والحذف إلى ظاهرة واحدة لا يميّز فيها بينهما إلاّ قيام الأوّل على علامة وعدم قيام الثّاني على علامة . وعلى هذا النّحو يتسنّى لنا الجمع بين ظاهرة الإضمار وظاهرة الحذف في ظاهرة أعمّ تتحكّم فيها الأصول نفسها في مستوى الأبنية المجرّدة وفي مستوى الاستعمال .

2.8 أساس الإضمار الدّلالة على أدوار التّخاطب دون سائر الدّلالات

أقام النحاة الجهاز النظريّ الذي وصفوا به نظام الضمائر على عملية التخاطب اصطلاحا ومعنى. أمّا من حيث الاصطلاح فالضمائر لا تخرج عن صنف من الأصناف التالية :

- متكلّم وحده ومتكلّم معه غيره
- مخاطب أو مخاطبة و مخاطبان أو مخاطبتان ومخاطبون أو مخاطبات

- غائب أو غائبة و غائبان أو غائبتان وغائبون أو غائبات

وواضح أن الصنفين الأوّلين من صلب عمليّة التخاطب ، فهما يعتمدان على دور المتكلّم في الخطاب ، أمّا الصنف الثالث فسنتبيّن أنّه وإن لم يكن له دور مباشر في التّخاطب فإنّه هو أيضا يحدد بالنسبة إلى دوره سلبا فيها . وورد في كلام سيبويه والمبرّد أمر على غاية من الأهمّية ، يمكّننا من إدراك الدّور الدقيق بل قل الأدوار التي لكلّ نوع من الضمائر : فقول سيبويه "المضمر المرفوع إذا حدّث عن نفسه ..." يدلّ على أنّ للمتكلّم دورين اثنين ، فهو من ناحية محدِّث متكلِّم ، وهو من ناحية أخرى محدَّث عن نفسه. وقول المبرّد "**وإذا خبّرت** عن مخاطبين..." تدلّ على أن للمخاطب دورين اثنين أيضا، فهو من ناحية محدَّث ومخاطَب، وهو من ناحية أخرى محدَّث عنه ومخبر عنه .

وقول المبرّد "**فإن خَبّر**[أي المتكلّم]**عن ذكر**..." تدلّ على أن للغائب دورا واحدا هو المحدَّث عنه أو المخبَّر عنه . وإذا علمت أنّ الحديث عن الشّيء راجع إلى الإخبار عنه وأنّ المقصود بالإخبار هنا ليس الخبر قسيم الإنشاء إنّما هو عموم إدخالك الشّيء في موضوع كلامك أمكنك أن تحمل الحديث والإخبار على التّرادف .

فنلاحظ ممّا تقدّم أنّ بين الضمائر خاصيّة مشتركة تجمع بينها وهي كونها تصلح أن تكون محدَّثا عنه . ولكنّها تتميّز بأخرى وهي أن المتكلّم والمخاطب يجمعان بين هذه الخاصيّة وخاصيّة أخرى ، في حين ينفرد الغائب بها دون سواها ، وهو ما يمكن أن نلخّصه في الشكل التالي :

الضمير	أدواره	عدد الأدوار
متكلّم	محدِّث + متحدَّث عنه	دوران اثنان
مخاطب	محدَّث + متحدَّث عنه	دوران اثنان
غائب	متحدَّث عنه	دور واحد

3.8 الفرق بين الأسماء المضمرة والأسماء الظّاهرة

يمكن كشف الفرق بين المتكلّم والمخاطب والغائب مضمرين وغير مضمرين من الكلام التّالي للرّضيّ ، وقد عمدنا إلى ترقيم مفاصله قصد الإحالة عليها :

[1] " قوله ما وضع لمتكلّم يخرج قولُ من اسمُه 'زيد' : " زيد ضرب"

[2] و[يخرج] قولك لزيد : يازيد افعل كذا

[3] و[يخرج] قولك لزيد الغائب : زيد فعل كذا ، فإنّ لفظ زيد وإن أطلق على المتكلّم والمخاطب والغائب إلاّ أنّه ليس موضوعا للمتكلّم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدّم الذكر، **بل الأسماء الظّاهرة كلّها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدّم الذّكر،** فمن ثمّ قلت يا تميم كلّهم نظرا إلى أصل المنادى قبل النّداء، ولهذا يقول المسمّى بزيد "زيد ضرب" ولا يقول "زيد ضربت" (شرح الكافية II ، 402) .

ففي الحالة التي رقّمناها ب[1] ميّز الرّضيّ بين ضمير المتكلّم وحديث المتكلّم عن نفسه باستعمال اسمه ، وفي الحالة التي رقّمناها بـ[2] ميّز الأسترباذيّ بين ضمير المخاطب وما سمّيناه بالمخاطب الصّرف الحاصل بالنّداء ، وأمّا ما رقّمناه بـ[3] فقد ميّز به بين ضمير الغائب وطبيعة الأسم المظهر **فهو موضوع للغيبة مطلقا.**

وإذا وسّعت هذه الظّاهرة لتشمل الأسماء المضمرة والأسماء غير المضمرة لاحظت أنّ هذه الثّنائيّة في الدّور يمكن أن تلحق الأسماء غير المضمرة أيضا ، فللاسم وضع المحدَّث عنه أصلا (المثال 1) وقد يخرج عنه ليصبح له دور المحدِّث (المثال 2) بسبب كونه منادى كما تقدّم :

(1) ضرب زيد عمرا .

(2) يا زيدُ !

4.8 المتكلّم والمخاطب والغائب باعتبارها أدوارا تخاطبيّة تختلف عن المتكلّم والمخاطب والغائب باعتبارها أسماء ووحدات معجميّة

حدّث السكّاكيّ عن التكلّم والمتكلّم باصطلاح لم نعهده عند غيره من النّحاة ، أو قل إنّه حدّث عنهما بمصطلح استعمله النّحاة في معنى آخر ، وهذا المصطلح هو **الحكاية** وهو يعني به المتكلّم وذلك عند حديثه عن عدد المضمرات وتقاطع أدوار التّخاطب مع مقولتي الجنس والعدد ، فقد ذكر أنّه "ألغي اعتبار التّذكير والتّأنيث في **الحكاية** لقلة الفائدة فيه" (مفتاح العلوم 66) أو عند حديثه عن قواعد الإبدال من الضمير : "ومن شأن البدل أن يراعى فيه رتبة **الحكاية** والخطاب والغيبة ، ومن ثمّ امتنع "بي الشّريفِ الاجتهادُ" و"عليك الظّريفِ الاعتمادُ" (مفتاح العلوم 84) .

والمراد بالغائب كما نقل التّهانويّ " غير المتكلّم والمخاطب اصطلاحا ، فإنّ الحاضر الذي لا يخاطب يكنّى عنه بضمير الغائب " (كشّاف اا، 884) وفي هذا تمييز بين الحاضر عندما يكون مقصودا بالخطاب والحاضر متى لم يكن مقصودا به فإنّ وضعه وضع الغائب وإن كان سامعا شاهدا. أمّا الفرق بين الغائب المظهر والغائب المضمر فإنّه يقوم على شرطه التّقدّم في الذّكر بالنّسبة إلى المضمر وعدم وجوب ذلك الشّرط بالنّسبة إلى الاسم المظهر لذلك كان "قيدُ ضمير الغائب تقدّمَ الذّكر ، وهذا القيد احتراز عن الأسماء الظّاهرة فإنّها كلّها غيب " (كشّاف اا، 884) . ويمكن تلخيص أدوار الاسم مظهرا ومضمرا في عمليّة التخاطب على النّحو التّالي بأن نضيف إلى ما جعلناه في الجدول السّابق الاسم المظهر منادى وغير منادى :

نوع الاسم	دوره التّخاطبيّ	
المضمر المتكلّم	محدث	محدث عنه
المضمر المخاطب	محدَّث	محدَّث عنه
المضمر الغائب	0	محدَّث عنه
المظهر المنادى	محدَّث	0
المظهر غير المنادى	0	محدَّث عنه

على أنّ المتكلّم من حيث هو الشّخص القائم بعمليّة التّكلّم لا يمكن أن يعدّ من الوحدات اللغويّة ، وكذا المخاطب من حيث هو الشّخص الموجّه إليه الكلام ، فهما من حيث هذا الدّور يبقيان خارج اللغة ولا يتجسّمان في وحدة من وحداتها اللغويّة . يدلّك على ذلك أنّ المتكلّم يمكن أن يتكلّم ساعة بل يوما دون أن يظهر له أثر لغويّ في كلامه ، وكذا المخاطب ، فبإمكان المتكلّم أن يوجّه إليه من الكلام ما شاء دون أن يستعمل صيغة لغويّة تدلّ عليه .

لكن يكفي أن يدعو المتكلّمَ داع إلى أن يجعل نفسه موضوع الحديث ، أي "أن يحدّث عن نفسه" على حدّ تعبير سيبويه أو يخبر عنها على حدّ تعبير المبرّد ليضطرّ إلى استعمال الصّيغة اللغويّة المناسبة لذلك وهي "ضمير المتكلّم ، وكذا الأمر بالنّسبة إلى المخاطب : يكفي أن يحتاج إلى أن يجعل منه المتكلّم موضوع خطاب

ليظهر في الصّيغة اللغويّة المناسبة له أي ضمير المخاطب . ويدلّك هذا على أنّ ضمائر المتكلّم والمخاطب لم توضع في اللغة لمجرّد الدّلالة على المتكلّم والمخاطب في تخاطبهما ، إنّما وضعت لتدلّ عليهما متى أصبح أحدهما أو كلاهما موضوع الخطاب. وهذا ماقصد إليه سيبويه ومن تلاه من النّحاة عند إقامتهم ظاهرة الإضمار على المتكلّم والمخاطب والغائب من حيث هم متحدّث عنهم ،ومخبر عنهم أي باعتبارهم موضوع الخطاب لا باعتبار الدّور الذي لكلّ واحد منهم في عمليّة التّخاطب إذ أنّ هذا الدّور يبقى خارج اللغة ، وهي القاعدة العامّة التي يقوم عليها عمل اللغة : فكلّ الموجودات لا وجود لها لغويّا إلاّ متى أصبحت موضوع إخبار ومتحدّثا عنها ، فإذا اعتبرتها بصرف النّظر عن هذا الجانب استوى وجودها وعدمها من النّاحية اللغويّة. ولم تر اللغة مبرّرا لإخراج المتكلّم والمخاطب عن هذه القاعدة ، فهما لا يعتدّ بهما لغويّا إلاّ متى أصبحا موضوعا للخطاب .

فإذا استقام ما قدّمنا أمكن أن نقول إن الضّمير "أنا" لم يوضع في اللغة ليدلّ على المتكلّم وإنّ الضمير "أنت" لم يوضع ليدلّ على المخاطب ... إنّما هي صيغ وضعت ليتحدّث بها ويخبر بها عنهما ، فإذا لم تدع إلى ذلك حاجة لم يظهر لهما أثر في نصّ الخطاب .

9. الوحدات الدّالّة على حدث القول وزمانه ومكانه

وجرّنا قول النّحاة في الإضمار بهذا القول إلى التّساؤل عن وضع الوحدات اللغويّة التي تشبه في علاقتها بعمليّة التّخاطب علاقة المتكلّم والمخاطب بها ، ونعني بذلك الظّروف الدالّة على زمان القول ومكانه والأفعال والجذور الدالّة على عمل القول وحدوث التّخاطب ذاته ، فلاحظنا أنّ حظّها من اللغة هو حظّ المضمرات وأنّ شأنها لا يكاد يختلف عن شأنها :

أمّا الظّرفان الدّالاّن على زمان القول ومكانه من حيث كونهما مجرّد زمان ومجرّد مكان فهما من قبيل الظّروف التي يجري فيها الكلام دون أن تكون من الأمور التي تقتضيها اللغة اقتضاء، وهما أمران ضروريان لا مناص منهما باعتبار أنّ الخطاب والقول حدث والحدث لا يخرج عن الاستقرار في زمان ومكان ، فإذا صادف أن أصبحا من قبيل الظروف التي تضبط بها الأحداث والجثث أصبحت من

مجال اللغة واستعملت لذلك الغرض الوحدات المناسبة لها . فإذا لم تخش القياس على كلام النّحاة أمكنك أن تقول : إن الظّرف "الآن" لم يوضع للدّلالة على الزمان الذي يحدث فيه الخطاب إنّما وضع للإخبار به عنه وإنّ ظرف المكان "هنا" لم يوضع للدّلالة على المكان الذي يوجد فيه المتكلّم ويحدث فيه التّخاطب إنّما وضع للحديث به عنه .

وأمّا الحدث الممثّل لعمل القول ونشأة الخطاب فإنّه هو أيضا وإن كان المجسّم للوحدات اللغويّة فإنّه ليس من قبيل الوحدات التي تدخل تحت طائلة اللغة ، وهو لا يصبح منها إلاّ متى انقلب موضوعا للحديث أو قل محدّثا به ، وإذا اتّفق ذلك استعملت له الوحدات اللغويّة المناسبة لهذا الغرض والمتمثّلة في الأفعال الدّالّة على القول أي فعل قال وإذا توخيت القياس الذي أشرنا إليه في الفقرة السّابقة أمكنك أن تقول : إنّ الفعل الدّال على القول "قال" لم يوضع في اللغة للدّلالة على حدوث القول إنّما وضع ليحدّث به عن حدوثه وليخبر به عنه .

ويمكن أن نمثّل الأدوار التي لهذا الضّرب من الوحدات اللغويّة على النّحو التّالي:

الوحدة اللغويّة	دورها التّخاطبيّ	
في الصّباح	0	محدّث عنه
أمس	0	محدّث عنه
هنا	محدّث فيه	محدّث عنه
الآن	محدّث فيه	محدّث عنه
قال	حديث	محدّث عنه
ضرب	0	محدّث عنه

ولو انساق المرء وراء القول بدلالة هذه الوحدات على المتكلّم والمخاطب وزمان القول ومكانه وعمل القول في حدّ ذاتها وبصرف النّظر عن الحديث عنها والإخبار بها – وقد حدث لنا هذا – لأفضى الأمر إلى إنتاج كلام غريب تسمعه فتنكره ، كلام يبدأ دائما على النّحو التّالي : " أنا أقول لك الآن هنا ..." ، وهو كلام لا يمكن أن يصدر عن متكلّم عاقل ولا حتّى عن مجنون . لكنّك متى رمت الأخبار عن هذه المعاني

والحديث عنها استقام لك ذلك ، فقد قال أبو فراس " أقول ... " وقال الرّسول " نحن معشر الأنبياء...".

وممّا تقدّم يمكن أن نخلص إلى النّتائج التّالية :

- المتكلّم من حيث هو متكلّم ليس أمرا لغويّا نظاميّا ، وهو لا يظهر في صيغة الكلام إلاّ إذا حدّث عن نفسه ،

- المخاطب من حيث هو مخاطب ليس أمرا لغويّا نظاميّا ، وهو لا يظهر في صيغة الكلام إلاّ إذا حدّث عنه المتكلّم [5]،

- الغائب أمر لغويّ نظاميّ دائما ، ولا يمكن أن يكون له وجود إلاّ متجسّما في صيغة لغويّة ، أو قل إنّ وجوده يقتضي تجسّمه في صيغة لغويّة اقتضاء.

ويشارك فعل القول والظّرفان الدّالاّن على زمانه ومكانه المتكلّم والمخاطب في اثنينيّة صورة التّجلّي في حين تشارك سائر الأسماء وسائر الأفعال وسائر الظّروف الغائب في أحاديّة تجلّيه (باستثناء الاسم المنادى لعدم قيامه على التّسمية المقصود بها الحديث عن المسمّى كما سبق أن أشرنا إلى ذلك) .

10 . تقاطع مقولة الإضمار مع المقولات التّصريفيّة

10 . 1 مقولة العدد

تقدّمت الإشارة إلى الفقرة الموالية من كلام سيبويه عند حديثنا عن تصنيف الضّمائر بحسب أدوار التّخاطب (أعلاه ص 1116) ، ولم نر بأسا في الاعتماد عليها ثانية للحديث عن تقاطع طبيعة أدوار التّخاطب بمقولة العدد ، قال سيبويه :

" اعلم أنّ المضمر المرفوع إذا حدّث عن نفسه فإنّ علامته "أنا" ، فإن حدّث عن نفسه وعن آخر قال "نحن" ... وأمّا المضمر المخاطب فعلامته إذا كان واحدا "أنت" وإن خاطبت اثنين فعلامتهما أنتما ، وإن خاطبت جمعا فعلامتهم أنتم ... وأمّا المضمر المحدّث عنه فعلامته "هو" وإن كان مؤنّثا فعلامته "هي" وإن حدّثت عن اثنين فعلامتهما "هما" وإن حدّثت عن جميع فعلامتهم "هم" وإن كان الجميع مؤنّثا فعلامته هنّ " (الكتاب II، 350-351) ، كما تقدّمت الإشارة إلى اعتماد السّكّاكيّ على أدوار

---

5 - للمنادى من هذه الزاوية وضع خاص حلّلناه في الباب الخاصّ بالنّداء في الباب الثّاني من القسم الثّالث (ص 669-720).

التّخاطب لتبرير ما تكون عليه صيغ الضّمائر باعتبار مقولة العدد إذ لا تصحّ "التّثنية والجمع فيها حقيقة " (مفتاح العلوم ، 66) .

فالمتكلّم لايجمع ولا يثنّى ، والتّثنية عندهم ضرب من التّجميع – ولكنّه قد يكون وحده وقد يكون مع آخر . واعتبار "نحن" أو ما يقابلها في سائر اللغات ليست جمعا من المتكلّمين ليس كشفا أو فتحا تحقّق على يد أساطين اللسانيين الغربيين بل هو من أشد الأمور تأصّلا في النحو العربيّ . ينبئك عن ذلك جميع النّحاة : فإلى جانب عبارة سيبويه إن حدّث عن نفسه وعن آخر قال "نحن" " تجد الأستربادي قد رفع هذا الفرق الدّلاليّ إلى مصاف الفارق الاصطلاحيّ بتمييزه بين ضمير المتكلّم الخاصّ (أنا ...) وضمير المتكلّم المشارك فيه (نحن ...) (شرح الكافية ا، 431) . لكنّ هذا الضّبط الدّقيق لدلالة الضمائر قد غيّبته موجات من التبسيط المستجيبة لضرورات تعليم الصبيان ، ولمّا طلع علينا الغربيون بعلمهم الجديد خلنا ما قالوه كشفا غبطناهم عليه ، ولو حقق المحقّقون لاكتشفوا أنّ الكشف لا يعدو أن يكون نفشا ونشرا لعلم متقدّم .

0 1. 2 تقاطع الإضمار والعدد والجنس

من معاني الحكاية «المتكلّم» وكون الضّمير للمتكلّم هو سبب عدم تفرّع الضّمير ، قال صاحب المفتاح كما سبق أن ذكرنا : "ولكن لمّا ألغي اعتبار التّذكير والتّأنيث في الحكاية لقلة الفائدة فيه ، ولم تصحّ التّثنية والجمع فيها حقيقة فاقتصر لهما على صورة تشملهما معنى ولم يفرّق بين اثنين واثنتين فيما سوى ذلك حكاية ، عادت اثنتي عشرة لا مزيد كما ترى " (مفتاح العلوم 66) ، ولا تخفى قيمة قوله "ألغي اعتبار التّذكير والتّأنيث في الحكاية لقلة الفائدة فيه" فالمشاهدة والحضور يغنيان عن تعيين الجنس صيغيًا .

1 1. المضمر ومفسّره

1 1.1 المضمر مبهم وضعا لا يستقيم استعماله دون مفسّر

سبقت الإشارة إلى اعتبار سيبويه والمبرّد المضمرات بعضها أو جميعها من المبهمات ، وسبق أن بيّنّا أنّ هذا الإبهام يتعلّق بمعناها الوضعيّ الإفراديّ أي بالمعنى

الذي لها قبل الإجراء والدّخول في التّركيب وهو ما سمّيناه بأصل المعنى. لكنّ الحديث عن معنى المضمرات لا يتمّ إلاّ بعد النّظر في أثر التّحقّق والاستعمال فيها.

فأصل الضّمير أن يدلّ على دوره التّخاطبيّ وتصريفه جنسا وعددا وموضعا في البنية العامليّة ، لكنّه لا ينبئ بشيء عن ماهيّة المضمر وهو ما أشرنا إليه بمعنى الضّمير قياسا على أصل الحذف ومعناه .

لا تستعمل المبهمات إلاّ متى توفّر المفسّر الذي يرفع عنها الإبهام فـ"لا يضمر ما لا دليل عليه ولا تفسير له" (الخصائص : I، 104) ، ورفع الإبهام عن المضمر هو بمثابة تعيين نوع المضمر . والأصل في المفسّر المعيّن لمعنى المضمر أن يكون مقامياً حضورياً اعتمادا على ما توفّره شهادة الحال في المتكلّم والمخاطب ومقاليّا قائما على التّقدّم في الذّكر في ضمائر الغائب .

1 2.1 التّفسير قبل الإضمار ورتبة المفسّر قبل المضمر لا بعده

لم يحدّث النّحاة الأوائل عن المضمر دون أن يقترن حديثهم بالإشارة إلى شرط توفّر المفسّر له ، والمفسّر نوعان بحسب نوع المضمر :

-مفسّر مقاميّ حضوريّ بالنّسبة إلى المتكلّم والمخاطب ، وقد بنوا هذا الضّرب من المفسّرات على كون المتكلّم أعرفَ المعارف : " فعلى قدر هذا المعارف ، فكلّما كان الشيء أخصّ فهو أعرف . فأخصّ المعارف بعد ما لا يقع عليه القول إضمار المتكلّم نحو "أنا" ... لأنّه لا يشركه في هذا أحد فيكون لبسا ، وقد يكون بحضرته اثنان أو أكثر فلا يدرى أيّهما يخاطب " (المقتضب IV، 281) ، أمّا المخاطب فهو أقل إغراقا في التّعريف - ونحن نفضّل اعتباره أقلّ إغراقا في التّعيين والتّخصيص لما قدّمنا من نفي التّدرّج عن التّعريف - لإنّه قد يشتبه بالسّامع الشّاهد الحاضر عند حدوث الكلام دون أن يكون مخاطبا .

-مفسّر مقاليّ ذكريّ بالنّسبة إلى الغائب كما سنبيّن لاحقا.

ويجدر التّذكير بأنّ الضّمائر ليست في حاجة إلى المفسّر للدّلالة على هذه المعاني القائمة على أدوار التّخاطب من متكلّم ومخاطب وغائب إنّما تحتاج إليه لتعيين الشّخص وتخصيصه .

فإذا كان المفسّر مقاميّا حضوريّا كان من قبيل الأمر المعهود الحاصل في الذّهن

قبل إجراء عمليّة الإضمار و بالتّالي لا مجال لإقامة الرّتب ولا للحديث عن التّقدّم والتّأخّر لجريان هذا العهد في الذّهن أمّا إذا كان المفسّر مقاليًا فإنّه بحكم تجسّمه في لفظة سيحتلّ رتبة وموضعا ، وهو ما يبرّر الحديث عن رتبة المفسّر وموقعه من الضّمير من حيث التّقدّم عليه أو التّأخر عنه .

1 1. 3 أنواع التّقدّم

والأصل تقدّم المفسّر لفظا وأصلا وقد يتقدّم المضمر لفظا ورتبة لا حكما وتقديرا كما في المثل المشهور "في بيته يؤتى الحكم" ، وهي الحالة التي سمّوها بالإضمار على شريطة التّفسير والتي حُمل فيها النّحاة على القول بتأخّر المفسّر حمل المرغم لما رأوه في الإضمار قبل الذّكر من شناعة :"... وذلك لأنّ حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذّكر لأنّه قد جاء بعده ما يفسّره "(شرح الكافية ، I ، 206) .

لكنّ الحالة الممتنعة هي أن يتقدّم لفظا وأصلا "ولو قدّمته لكان إضمارا قبل الذّكر لفظا وأصلا" (شرح الكافية ، I ، 196) كما في مثل القول التّالي : " *ضرب ابنه زيدا" إذا كان الضّمير هو زيد ، وستكون لنا عودة إلى مختلف هذه الحالات في لاحق حديثنا عن الإضمار وفي الإحالة البعديّة . ويمكن أن نلخّص أنواع تقدّم المفسّر على المضمر في الحالات التّالية :

- التّقدّم لفظا بأن يكون المتقدّم ملفوظا تحقيقا مثل : ضرب زيد غلامه
- التّقدّم تقديرا مثل : ضرب غلامه زيد
- التّقدّم معنى بأن يكون المتقدّم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ سواء كان ذلك المعنى مفهوما من لفظ بعينه نحو : اعدلوا هو أقرب للتّقوى فإنّ مرجع الضمير 'هو' العدل المفهوم من اعدلوا أو من سياق الكلام نحو : "ولأبويه لكله واحد منهما السّدس ممّا ترك إن كان له ولد" (النّساء 4 : 11) لأنّه لمّا تقدّم ذكر الميراث دلّ على أنّ ثمّة موروثا فكأنّه تقدّم ذكره معنى ،
- التّقدّم حكما أي اعتبارا لكونه ثابتا في الذّهن كما في ضمير الشّأن والقصّة لأنّه إنّما جيء به من غير أن يتقدّم ذكره قصدا لتعظيم القصّة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النّفس ثمّ يفسّرها (كشّاف II، 884) .

2 1. في الإضمار على شريطة التّفسير تأخّر المفسّر لفظا وحكما

من الحالات التي تهدم أصل تقدّم المفسّر في اللفظ وفي الأصل والحكم ما سمّاه النّحاة بالإضمار على شريطة التّفسير ، وهي حالات تفضي إلى الإحالة البعديّة ، وقد عدّوا من الإضمار على شريطة التّفسير :

2 1. 1ضمير الشّأن والقصّة

حدّث عنه سيبويه في الكتاب(II ، 176) وهو كما نقل التّهانويّ "ضمير غائب يتقدّم الجملة ويعود إلى ما في الذّهن من الشّأن والقصّة فإن اعتبر مرجعه مذكّرا سمّي ضمير الشّأن وإن اعتبر مؤنّثا سمّي ضمير القصّة رعاية للمطابقة نحو إنّه زيد قائم ، وتفسير ذلك الضّمير الجملة المذكورة بعده (كشّاف II، 885) .

2 1. 2 حالات أخرى من تأخّر المفسّر على المضمر

"من المضمرات ما يتقدّم على المفسّر ويجوز السّكوت عليه ولا يمكن تعويضه بالمظهر: "ولا يجوز لك أن تقول "نعم" ولا "ربّه" وتسكتَ ، لأنّهم بدؤوا بالإضمار على شريطة التّفسير ، وإنّما هو إضمار مقدّم قبل الاسم . والإضمار الذي يجوز عليه السكوت نحو "زيد ضربته" إنّما أضمر بعد أن ذكر الاسم مظهرا ، فالذي تقدّم من الإضمار لازم له التّفسير حتى يبيّنه ، ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر" (الكتاب II، 176) .

تعرّض سيبويه في هذا الكلام إلى ضرب من الإضمار اعتبره متفرّعا عن الأوّل، ويقوم هذا التّفريع على ثلاث خصائص مرجعها إلى خاصيّة واحدة هي تأخّر المفسّر . فالنّوع السّابق من الإضمار يتميّز بـ :

- تقدّم المفسّر على المضمر
- إمكان حلول المظهر مكانه
- جواز السّكوت عليه ،

أمّا هذا النّوع فيتميّزبنقيض الخصائص المتقدّمة ، فهو :

- يتأخّر فيه المفسّر على المضمر
- لا يمكن حلول المظهر مكانه

- لا يجوز السكوت عليه .

ويعتبر هذا الفرع خروجا عن أصول الإضمار وكسرا لقيوده :
فالأصل في الإضمار تقدّم المفسّر على المضمر، وفي هذا الضّرب من الإضمار يتأخّر المفسّر عنه . ومن شأن هذه الخاصيّة أن تهدم الانتظام الذي تقوم عليه ظاهرة الإضمار برمّتها وتنسف الأصل المتمثل في منع استعمال المبهم قبل تفسيره وتسمح بخرق هذه القاعدة ، فإذا المتكلّم يستعمل المبهم قبل أن يفسّره . فإذا علمنا أنّ هذا الأمر يجري في نفس النّوع من المضمرات شككنا في قيمة الأصل الأوّل القائل بتقدّم المفسّر إذ لا معنى لظاهرة تتحكّم فيها القاعدة ونقيض تلك القاعدة .

أمّا الخاصيّة الثّالثة فتمثّل في تعذّر تعويض المضمر بالمظهر لأنّ العرب لم تتكلّم به ، وإن فعل النحاة ذلك فمن باب التّمثيل القائم على التّقدير لإصلاح أصل من الأصول وليس من باب التمثيل بالشّاهد المستعمل .

وقد سعينا في الفصل الذي عقدناه لإبطال الإحالة البعديّة إلى بيان بعض الوجوه في الحدّ من هذا التّناقض الخارجيّ أو قل - إن أحسنت الظنّ - هذا الاختلاف بين الأصول المتحكّمة في نفس النّوع من المضمرات أي إضمار الغائب . وقد لخّص التّهانويّ مواضع تأخّر المفسّر بقوله : "الإضمار قبل ذكر المرجع جائز في خمسة مواضع : الأوّل في ضمير الشّأن وفي ضمير القصّة (1) والثّاني في ضمير ربّ نحو ربّه رجلا (2) والثّالث في ضمير نعم نحو نعم رجلا زيد (3) والرّابع في تنازع الفعلين على مذهب إعمال الفعل الثّاني نحو ضربني وأكرمني زيد (4) والخامس في بدل المظهر عن المضمر نحو ضربته زيدا(5) " (كشّاف II، 884) . وسنتناول هذه المواضع بالتّحليل في الحديث الذي عقدناه عن الإحالة البعديّة .

خاتمة الإضمار

لم نحدّث عن الإضمار بجميع ما حدّث به النّحاة العرب عنه، ولم يكن ذلك بسبب بعد ما قالوه فيه عن دور الإضمار في الربط والاتفاق في الإحالة بل كان خشية الإملال بالإطالة - وإن قد وقعنا في ذلك - ، فانتقينا وذكرنا منه ما رأيناه مساعدا على إدراك دور الإضمار في الرّبط بين أجزاء الكلام ، لكنّ ذلك اقتضى منّا

أن نتجاوز هذا الجانب إلى جوانب أخرى تتصل بنظام الإضمار في اللغة العربيّة كما وصفه النّحاة .

لئن كانت المضمرات من المبهمات المفتقرة إلى المفسّر فإنّ هذا الإبهام يتصوّر فيها قبل الإجراء ودخولها في التّركيب ، فإذا استعملت أصبحت من أشدّ الأسماء تعيينا. وشأنها في هذا شأن العنصر المتغيّر variable في معادلة أو شأن الورقة البيضاء في لعبة الورق joker يمكنك أن تحلّها محلّ أيّ ورقة في اللعبة ، لكنّها بعد أن تفعل بها ذلك تصبح لها قيمة الورقة التي عوّضتها بها .

والاضمار انتقال من وضع الاسم الذي يمكن أن يكون مشتركا أو عامّا فيجوز تخصيصه إلى وضع الاسم الذي أشبع تعيينا فلا يبقى مجال لوصفه ولا للوصف به (لكنّه يقبل تخصيص الذّات التي يحيل عليها) . والمضمر لا يخرج عن كونه متكلّما أو مخاطبا أو غائبا ، وأمّا المتكلّم والمخاطب فمفسّرهما حضورهما ، وقد رأى بعض النّحاة في خصوصيّة هذا التّفسير وفي تعذّر إيجاد المظهر المقابل للمضمر متكلّما ومخاطبا مطيّة لإخراجهما من صنف المبهمات والكناية .

الباب الخامس

ظاهرة الحذف ودورها في تحقيق التّرابط بين الجمل المكوّنة لنصّ الخطاب

الفصل الأوّل

الحذف في النّظريّة النّحويّة العربيّة

1.0 منزلة الحذف في الدّراسات اللسانيّة الحديثة

يمكن أن نشير بدءا إلى ضآلة العناية بمبحث الحذف في الأنحاء الغربيّة التّقليديّة، يشهد على ذلك عدم اهتمام المؤلّفات التي وضعوها في النّحو بهذه الظّاهرة واقتضاب حديثهم عنها. ولم تكن هذه الظّاهرة بأسعد حظّا في النّظريات اللسانيّة التي اعتنت بالجملة معتبرة إياها من قبيل الأشكال النّظريّة المجرّدة، وما كان من هذا القبيل فإنّه ليس من المجالات التي يجري فيها الحذف كما سنتبيّن لاحقا. كما أنّ عنايتهم بالجملة في أطر تقصي كلّ ما كان انعكاسا للسّياق المقاليّ والمقاميّ أسهمت في تقلّص العناية بهذه الظّاهرة، وسنتبيّن أيضا أنّ من أهمّ مقوّمات ظاهرة الحذف قيامها على مقتضيات السّياق بنوعيه المقاليّ والمقاميّ.

على أنّ بعض النّظريات اللسانيّة التي أولت العمليات التّحويليّة في نماذجها ومناهجها منزلة أساسيّة ستعيد الاعتبار إلى ظاهرة الحذف باعتمادها قاعدة من القواعد التي فسّرت بها الجانب التّوليديّ الذي رأوه في اللغة (إلى جانب ظواهر لغويّة أخرى هي الزّيادة والتّقديم والتّأخير والاستبدال)، فاتّخذ الحذف مطيّة

لتفسير تولّد بعض الأشكال النّظريّة، واعتمد على الحذف لربط الصّلة بين ما سمّي بالبنى السّطحيّة والبنى العميقة والانتقال من إحداها إلى الأخرى. وممّا غلب على ظاهرة الحذف في هذه النّظريات الاستهانة بالفوارق الصّياغيّة وعدم الاعتداد بالفوارق المعنويّة بين صيغة الانطلاق أو المُدخل قبل إجراء الحذف والصّيغة النّهائيّة النّاتجة عن إجراء الحذف أي المنتهى والمخرج.

2.0 صلة الحذف بالرّوابط النّصّيّة في بعض الدّراسات الحديثة

يبدو تناول هاليداي وحسن لقضيّة الحذف نتيجة حتميّة لاهتمامهما بالنّصّ ولتجاوزهما نطاق الأنحاء التي اهتمّت بالجملة الواحدة ولإدخالهما السّياق بنوعيه المقاميّ والمقالي في الجهاز الوصفيّ المعتمد. وليس الحذف من المفاهيم الغائبة عن النّحو العربيّ ولا من تلك القضايا التي ذكرت عرضا، بل إنّ كثرة ما حدّث به النّحاة عن هذه الظّاهرة وعودتها في مختلف الأبواب والمباحث قد جعلت بعضهم يضيق بها ويرى أنّه يمكن التخفيف منها بل والاستغناء عنها دون أن يلحق النّحو ضيم .

وقد سعينا في هذا القسم إلى تقديم نظريّة الحذف كما بناها النّحاة العرب، ولئن كان الغرض الأوّل من هذا التّقديم هو الوقوف على مدى توفّر هذه الظّاهرة على تحقيق التّرابط الجمليّ فإنّنا رأينا أن نحدث عن هذه الظّاهرة حديثا متكاملا يكشف عن محلّها من النّظريّة النّحويّة الكلّيّة عندهم، فعلنا هذا لأنّنا اعتبرنا لعملنا غرضين أوّلهما الموضوع الذي تعهّدنا به والثّاني قراءة النّحو العربيّ قراءة متكاملة.

1.الحذف في النّظريّة النّحويّة العربيّة

1 .0. المصطلح

للمصطلحات التي يستعان بها على تسمية الظّاهرة اللغويّة دور في ضبط المفاهيم التي تقوم عليها، ولا تقلّ العناية بالمفاهيم التي لها علاقة بالظّاهرة المدروسة أهمّية عن الظّاهرة المعنيّة ذاتها، إذ أنّ تلك العلاقات تساهم في تحديد مجال الأولى وتدقيقه، فلئن كان موضوع هذا الفصل هو الحذف فإنّه لا مناص من الحديث عن الظّواهر القريبة منه أو المقابلة له. وسيكون ذلك بقدر الحاجة إلى التّوضيح وبحسب المواطن المقتضية له.

1.1 التّسميات الرّاجعة إلى مفهوم الحذف

1.1.1 الإضمار دون علامة وترك الذّكر

الحذف كما تقدّم في باب الإضمار هو "الإضمار دون علامة" عند سيبويه وهو أيضا عنده التّرك أو ترك الذّكر، ومن المواطن التي حدّث فيها سيبويه عن الحذف باستعمال هذه التّسميات يمكن أن نذكر:

"ومثله "مواعيد عرقوب أخاه بيثرب" [1] كأنّه قال " واعدتني مواعيد عرقوب أخاه" ولكنّه **ترك** "واعدتني" استغناء بما هو فيه من ذكر الخلف "(الكتاب ا، 272)

وقوله أيضا " **ترك ذكر** الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام " (الكتاب ا، 281).

ولئن بدت هاتان التّسميتان **الترك** و **الاستغناء** المصطلحين المفضّلين عند السّكّاكي فإنّهما تسميتان لم تبدآ معه، إذ نجدها في طيّات الكتاب ، قال سيبويه : "وممّا يقوّي ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عزّ وجلّ "والحافظين فروجهم والحافظات والذّاكرين الله كثيرا والذّاكرات " (الأحزاب33، 35) فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأوّل **استغناء** عنه،... وجاء في الشّعر من **الاستغناء** أشدّ من هذا " (الكتاب ا، 74).

2.1.1 ليس كلّ استغناء حذفا

على أنّ سيبويه استعمل الاستغناء في مجال لا يوافق الحذف والإضمار، فكأنّه يميّز الاستغناء عن الشيء وهي حالة توافق الإضمار والحذف من "الاستغناء عن الشيء بالشّيء" وهي ظاهرة تخرج عنهما، فليس كلّ استغناء من باب الحذف، إنّما يكون ذلك بحسب المجال الذي يجري فيه : فإذا كان في مستوى نظام اللغة وقام على حلول شيء محلّ أخر لم يعتبر حذفا وإنّما هو من قبيل إغناء ظاهرة عن ظاهرة أخرى، وإذا جرى الاستغناء عن الشّيء في مستوى الاستعمال ولم يقم على حلول شيء محلّ آخر كان ذلك من باب الحذف ومن الاستغناء الذي لا يحمل على الحذف قيام صيغة مقام أخرى : "وأمّا استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنّهم يقولون "يدع" ولا يقولون "ودع" واستغنوا عنها بترك، وأشباه ذلك كثير"(الكتاب ا، 24) .

---

1 – عجزبيت صدره : وعدت وكان الخلف منك سجيّة مواعيد ...

3.1.1 التقدير

ومن المصطلحات القريبة من مفهوم الحذف مفهوم **التقدير، قال الاستربادي** :

" وجزءا الكلام يكونان **ملفوظين** كـ"زيد قائم" و"قام زيد" **ومقدّرين** كـ"نعم" في جواب من قال "أزيد قائم" أو "أقام زيد" أو أحدهما **مقدّر** دون الآخر وهو إمّا الفعل كما في "إنْ زيد قام" أو الفاعل كما في "زيد قام " [2] أو المبتدأ أوالخبر كما في قوله تعالى " فصبر جميل " (يوسف 12، 18 و 83) " (شرح الكافية ا، 31).

وقد وجدنا عند سيبويه مراوحة بين مصطلحي الحذف والإضماردون علامة، زيادة على استعماله للإضمار بعلامة وهو يعني به استعمال الضّمير بدل الاسم، وقد بدا لنا أنّه لم يكن يستعمل الحذف والإضماردون علامة على التّرادف : فالإضمار دون علامة يوافق عنده تغييب العنصر من اللفظ دون النّيّة وهو ما سيطلق عليه النّحاة اللاحقون اسم "حذف المراد" أمّا الحذف فهو من قبيل تغييب العنصر من اللفظ والنّيّة وهو ما سيسمّى لاحقا حذف غير المراد. ويناسب الإضمار دون علامة وحذف المراد حذف المبتدإ والخبر أحدهما أو كليهما من الجملة الاسميّة أو حذف الفعل والفاعل من الجملة الفعليّة ومنها أيضا حالات حذف نون التّثنية والجمع، وهي ظواهر نظاميّة ناتجة عن تركيب كلمة إلى أخرى ... وفي هذا النّوع من الحذف يغيب العنصر من اللفظ دون المعنى، أمّا حذف غير المراد فيناسبه حذف المفعول به في الجملة الفعليّة ومنه أيضا حذف التّنوين وحذف الألف واللاّم في المضاف أو في المواضع التي تقتضي ذلك، وفي هذا النّوع من الحذف يغيب العنصر من اللفظ والمعنى. ويمكن أن ننظّم مختلف هذه التّسميات في الجدول التّالي :

سيبويه	النّحاة اللاّحقون
الإضمار بعلامة	الإضمار = استعمال الضّمير بدل الاسم
الإضمار دون علامة	الحذف (حذف المراد)
الحذف	الحذف (حذف غير المراد)

2 – من عادة النّحاة في مثل هذ الحالة اعتبار الفاعل مضمرا بعلامة غير ظاهرة أي ضميرا مستترا وليس مقدّرا ، فحديث الرّضيّ عن التّقدير كان من باب واسع!

لقد بدأ الأمر قائما على التّمييز بين مفهوم الحذف ومفهوم الإضمار كما تجلّيا عند سيبويه بتخصيص الأوّل لتغييب المحذوف من اللفظ والنّيّة والثّاني لتغييب المحذوف من اللفظ دون المعنى والنّيّة، وتواصل الأمر على هذا النّحو في ما سمّي بترك الذّكر وطيّه (السّكّاكي)، ثمّ حصل بعد ذلك جمع وتفريق : جمع بين نوعي الحذف المشار إليهما، وتفريق بين الحذف والإضمار... على أننا لا نظنّ أنّه كان للنّحاة في إطلاق مصطلح الحذف على المفهومين في طور لاحق كبير دور، وإنّما كان ذلك من عمل المصنّفين وقد تجاوز مجال اهتمامهم علم النّحو وعلم البيان فصرت تجد الحديث عن حذف المبتدإ والخبر والجملة إلى جانب حذف الألف واللام والتّنوين ونون التّثنية ونون الجمع.

4.1.1 بعض الظّواهر المتاخمة للحذف

يمكن أن يقوم هذا التّتاخم على التّقارب والتّشابه بين المفاهيم أو التّقابل والتّضادّ بينها ، ولكنّه لا يمكن أن يقوم على الاتّحاد والاتّفاق الكليّ لأنّه يفضي إلى الاتّحاد وحلول أحد المفهومين في الآخر دون فصل كما هو الشّأن بين الحذف والإضمار دون علامة عند سيبويه ويقابلهما على التّرتيب الذّكر والإظهار

فممّا يقوم على القرب من مفهوم الحذف :

- الاقتضاب والاختصار والاقتصار والإيجاز

وممّا يقوم على التّقابل :

- الزّيادة والإطناب والتّوكيد والحشو والإسهاب.

2. طبيعة ظاهرة الحذف

1.2 منزلة المتكلّم والمخاطب في الحذف

1.1.2 منزلة المتكلّم في إجراء الحذف

الحذف عمل أو قل عمليّة أسندها سيبويه إلى المتكلّم، "واعلم أنّهم ممّا **يحذفون** الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، **ويحذفون ويعوّضون ويستغنون** بالشّيء عن الشّيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتّى يصير ساقطا " (الكتاب : 1 24). وما قلناه بشأن الإضمار يصحّ في الإظهار فالمتكلّم "إن شاء أظهر في هذه الأشياء ما

أضمر من الفعل " (الكتاب ا، 253-254)، ونحن نلاحظ دلالة هذه الأفعال على العمل، فهي أشياء تحدث ونلاحظ أيضا إسناد هذه الأفعال إلى المتكلّم، وقد تقدّمت الإشارة إلى ما تكشف عنه هذه الطّريقة في الحديث عن وقوفهم على مختلف الأعمال اللغويّة التي يقوم بها المتكلّم، والحذف واحد منها وإن كان من قبيل الأعمال غير الأوّليّة أي تلك التي لا يمكن أن تقوم عليها الجملة دون أن تقترن بمعنى آخر أوّليّ.

2.1.2 منزلة المخاطب في إجراء الحذف

لا قوام للحذف إلاّ بالمخاطب وكذا الشأن بالنّسبة إلى سائر ما يأتيه المتكلّم في كلامه، وليس للمخاطب دور فعليّ في نشأة الكلام فهو لا يشاطر المتكلّم في التّلفّظ به وله مع ذلك دور حاسم في توجيه صياغة الكلام إلى وجهة دون أخرى، من ذلك أنّ للمخاطب المنزلة المحوريّة في عمليّة الحذف فالمتكلّم لا يحذف إلاّ ما كان معلوما غير ملبس عند المخاطب ومتى علم المخاطب ما يعني (شرح الكافية ا، 272)، ودور المخاطب في الحذف شبيه بدوره في التّعريف كما تقدّم فلا يختار المتكلّم التّعريف إلاّ متى كان الشيء المحدّث عنه معهودا عند المخاطب وكذا الشّأن في ما علمه المخاطب فهو باب للتّصرّف فيه والخروج به عن أصله : "فاستغنيت عن تثنية "كلّ" [3] لذكرك إياه في أوّل الكلام ولقلّة التباسه على المخاطب " (الكتاب ا، 65-66). كما نلاحظ أنّ الصورة الغالبة على المخاطب كما يتمثّله النّحاة العرب هي صورة "المخاطب السّامع الشّاهد" (الكتاب ا، 254) وليست صورة القارئ الممكن الذي لا وجه له ولا حضور.

2.2 الحذف عارض طارئ على الكلام

الحذف باب من الاتّساع في الكلام ومظهر من مظاهر الخروج عن حقّ الكلام وأصله، وقد اعتبره سيبويه عرضا من الأعراض التي تطرأ على الكلام قال : " هذا باب ما يكون في <u>اللفظ</u> من <u>الأعراض</u> : واعلم أنّهم ممّا يحذفون الكلم " (الكتاب ا، 24). أورد سيبويه في عنوان الباب لفظة "الأعراض"، والأعراض جمع مفرده، "عرض" من مادّة {ع ر ض} ، والأمر العارض هو الأمر الطّارئ الذي يحدث في المطروء عليه. وقد انطلق الاستربادي من المادّة "ط ر ء" التي لها نفس المدلول ليقيم التّقابل بين الطّارئ والمطروء عليه.

3 - يقصد تكرار لفظة "كلّ" ثانية" قبل "نار".

1.2.2 الأعراض خروج عن الأصل إلى فرع

جاءت العبارة "أصله في كلامهم" مرّتين في هذه الأسطر القليلة من كلام سيبويه، وعلّق السّيرافي على عنوان هذا الباب بقوله " يعني ما يعرض في الكلام فيجيء على غير ما ينبغي أن يكون عليه قياسه" (سيبويه : ا، 24 هامش 2)، فجعل عبارة سيبويه مرادفة لـ"ما يكون عليه القياس"، وهذا دليل على أن المقصود من كلمة "أصل" ليس منطلق النشأة وبدايتها في الزّمان - كما نبّه إلى ذلك ابن جنّيّ (الخصائص ا، 256-265) - إنّما هو المقياس أو قل الشّكل النّظريّ المجرّد الذي إليه تردّ الأمور وبه تقاس فتعرف وتصنّف، أمّا الأعراض فهي ما خرج عن تلك الأقيسة (مع كونه آيلا إليها ومحمولا عليها)، وبالتّالي فإنّ علاقتها بها هي علاقة الفرع بأصله، وفي هذا أيضا دليل على أنّ التّقابل الذي أقاموه بين الأصل والفرع كان منطلقا من المنطلقات الأساسيّة التي قام عليها الفكر النّحويّ العربيّ وكان له من التّجذّر والشّمول ما جعله أساسا حاضرا في جميع النّظريات الفرعيّة المكوّنة للنّحو العربيّ في شموله النّظريّ ولم يكن منطلق هذه المقاييس الفلسفة والمنطق إنّما ساق إليه استنباط الأبنية اللغويّة وتجريدها.

2.2.2 الأعراض تكون في اللفظ دون المعنى

وقد استعمل السّيرافي في تعليقه على حديث سيبويه عبارة "ما يحدث في الكلام" في حين أنّ سيبويه استعمل العبارة "ما يكون في اللفظ" وقد بدا لنا في كلام السّيرافيّ ضرب من التّوسيع والتّعميم يبعد عمّا قصد إليه صاحب الكتاب. فاللفظ ليس الكلام وأهمّ ما يميّز بينهما أنّ الأوّل لا يشترط المعنى، أمّا الثّاني فيشترطه ويقتضيه اقتضاء (من قبل أنّ اللفظ أعمّ من الكلام، فكلّ كلام لفظ، ولا ينعكس)، وصياغة سيبويه تجعل موطن هذه العوارض اللفظَ، في حين تجعله صياغة السّيرافي اللفظَ والمعنى باعتبار أنّ الكلام يجمع بين اللفظ والمعنى.

فإن صدقت فراستنا وصحّ ما ذهبنا إليه من التّمييز بين معنى اللفظ ومعنى الكلام أمكن أن نقول إنّ سيبويه يعتبر هذه الأعراض من حالات خروج الأصول إلى الفروع تجري في اللفظ ولا تنال من المعنى، وهذه الخاصّية هي كما سنتبيّن أخصّ ما يتميّز به هذا الضرب من الأعراض التي من قبيل الحذف والاستغناء والعوض،

فهي عمليات كما تبيّنها النّحاة في منوالهم تطرأ على اللفظ، ويكون المعنى بعد حدوثها هو المعنى قبله.

3.2 الأعراض الطّارئة مظهر من مظاهر شجاعة العربيّة

عقد ابن جنّيّ في خصائصه حديثا سمّاه "باب في شجاعة العربية" واستهلّه بتعديد الظّواهر التي تدخل فيه، قال : "اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف " (الخصائص اا، 360). وقد بدا لنا هذا الكلام تجميعا ومشروع تخطيط لتفصيل الحديث عن مختلف الظّواهر اللغويّة التي عدّها سيبويه من العوارض الطّارئة على أصل الكلام. ولا يخفى ما في هذا الكلام من تصوير ومجاز، فشجاعة العربيّة هي شجاعة المتكلّمين بها كما أنّ هذه الشّجاعة إنّما هي من قبيل خروج المتكلّم عن حقّ الكلام وأصوله لكنّ هذا الخروج ليس من قبيل ركوب المتكلّم رأسه إنّما هو خروج خاضع بدوره لأصول وقواعد أخرى، فالمتكلّم لا يتجشّم مخالفة الأصول إلاّ متى توفّرت الشّروط الدّاعية إلى ذلك كما سنبيّن في حديثنا عن شروط الحذف. وقد سبق أن أشرنا إلى حديث الأستراباديّ عن الطّارئ والأصل المطروء عليه، (شرح الكافية ا، 61) والحذف في هذا المنوال هو بمثابة الطّارئ على أصل الكلام لذلك افتقر كما الشّأن بالنّسبة إلى كلّ طارئ إلى القرينة والدّليل.

وعلى هذا النّحو نتبيّن أنّ للحذف والظّاهرة المقابلة له وضعا تمّ التّعبير عنه بطرق مختلفة نقترح جمعها في الجدول التّالي :

	الحذف	الإظهار
سيبويه	من الأعراض في اللفظ	حقّ الكلام وأصله
السّيرافيّ	ما على غيرأن يكون عليه قياسه	قياس الكلام
ابن جنّي	من شجاعة العربيّة	الأصل
الاستراباذيّ	الطّارئ	المطروء عليه

4.2 الحذف اختصار في الاستعمال له ما يقابله في الوضع

تبيّنّا أنّ سيبويه اعتبر الحذف من قبيل الاختصار الذي يجري في مجال اللفظ والاستعمال، وقد أوجد ابن جنّيّ لهذا الاختصار ما يوافقه في نظام اللغة وأوجد له نظيرا في الوضع بأن أرجع أسماء الاستفهام والشّرط إلى ضرب من الاختصار قال : "ودع هذا كلّه، ألم تسمع بالأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير المتناهي في الأبعاد والطّول، فمن ذلك قولك " كم مالك " فأغناك ذلك عن قولك "أعشرة مالك أم عشرون أم ثلاثون أم مائة أم ألف"، فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبدا، لأنّه غير متناه، فلمّا قلت "كم" أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بها..." (الخصائص ا، 82)، فقد قاس ابن جنّيّ الاختصار والاقتصاد في مستوى النّظام بالاقتصاد والاختصار في مستوى استعمال النظام ونظّره به.

ولكن لئن كانت صورة الاختصار بالوضع متمثّلة في إغناء الواحد عن المتعدّد الكثير فإنّ الاختصار بالحذف قائم على إغناء لا شيء عن شيء، وسنتبيّن في تحليلنا لظاهرة الحذف كيف استقام لهم هذا القول.

3. أنواع الحذف

للحذف مداخل في التّصنيف متعدّدة تعدّدا يدلّ على ثراء هذه الظّاهرة وخطر الدور الذي لها في اللغة تنظيرا واستعمالا، فمن حذف واجب إلى جائز وممتنع، ومن إضمار بعلامة إلى إضمار دون علامة، ومن إضمارمن الوهلة الأولى إلى إضمار عند التّثنية، ومن حذف للمراد إلى حذف لغير المراد، ومن حذف متوغّل إلى حذف غير متوغّل... ولم يكن الحذف في مصنّفات النّحو مستقلاّ بمبحث خاصّ، وهذا الانتشار ليس نقيصة في طريقة حديثهم عن الحذف ولا في سائر المفاهيم التي لم يخصّوها بأبواب مستقلّة، إنّما هو راجع إلى تقاطع بين ما اختاروه لمصنّفاتهم من أصول التبويب والتّرتيب وإدراكهم لطبيعة الظّواهر التي لم يفردوها بأبواب خاصّة، ولو فعلوا لأفسدوا وضع الأبواب ولجمعوا بين ما لا يجتمع. على أنّ في ما جاء من حديثهم عن الحذف مبثوثا منتشرا لم يترك من الظّاهرة شاردة ولا واردة. ونحن نجد

في مؤلّفات المتأخرين صورا من التّصنيف تتفاوت ضيقا واتّساعا : (الإتقان، مغني اللبيب، المطوّل، كشّاف...)

فقد صنّف السّيوطي في الإتقان أنواع الحذف على النّحو التّالي : الحذف أربعة أنواع هي "الاقتطاع والاكتفاء والاحتباك والاختزال " (نقلناه عن التّهانويّ كشّاف ا، 312). وعرّف كلّ نوع بقوله :

- الاقتطاع حذف بعض الكلمة،

- الاكتفاء هو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط فيُكتفى بأحدهما لنكتة،

- الاحتباك فهو أن يحذف من الأوّل ما أثبت نظيره في الثّاني ومن الثّاني ما أثبت نظيره في الأوّل ،

- الاختزال فهو ما ليس واحدا ممّا سبق ،

وصنّف الحذف القائم على الاختزال إلى أقسام بحسب كون المحذوف كلمة أو أكثر من كلمة، وبحسب كون الكلمة اسما أو فعلا أو حرفا (كشّاف ا، 312).

1.3 أنواع الحذف بحسب الوجوب والجواز والامتناع

1.1.3 الحذف الممتنع

هو الحذف الذي لم يتوفّر شرطه، وشرطه كما سنبيّن توفّر القرينة والدّليل على العنصر المحذوف، فمتى انعدم الدّليل امتنع الحذف لما في ذلك من تكليف العلم بالغيب ومنه أيضا امتناع حذف العنصرين الملازمين كحذف الفعل دون فاعله أو عكسه.

2.1.3 الحذف الجائز

وهو حذف ما توفّر فيه الدّليل على المحذوف، ونكتفي هنا بالإشارة إليه إشارة سريعة وسنعود إلى تفصيل الحديث عنه بسبب المنزلة التي له في تحقيق التّرابط بين أجزاء الخطاب .

3.1.3 الحذف الواجب

ويمكن على سبيل المثال أن نذكر من حالات الحذف الواجب ما ذكره الاسترباديّ من حذف الأفعال العاملة في بعض المصادر متى اقترنت بالدّلالة على معنى خاصّ:

"والمصادر الواجب حذف فعلها قياسا أيضا كلّ ما كان توبيخا مع استفهام... نحو قوله "أرضًى وذئبانُ الخطوب تنوشني" و"أمَكرا وأنت في الحديد"، وإنّما وجب حذف الفعل فيه حرصا على انزجار الموبّخ عمّا أنكر عليه. وقد استعملت الصّفات مقام الفعل في التّوبيخ نحو "أقائما وقد قعد النّاس" (شرح الكافية ا، 331)، ومن الحذف الواجب يمكن أن نذكر أيضا حذف الفعل وفاعله في النّداء. ويندرج هذا النّوع من الحذف في ما اقتضته صناعة النّحو من تقدير بعض الأجزاء حتى يتسنّى إرجاع بعض الصّيغ إلى الأشكال النّظريّة .

2.3 الحذف من الوهلة الأولى والحذف عند التثنية

القصد بالتّثنية في هذا السّياق هو ذكر الشّيء مرّتين أو أكثر، وقد انطلق سيبويه من الحالتين الممكنتين : أن يذكر الشّيء للوهلة الأولى أو أن يذكر أوّلا ثمّ يعاد ذكره، وذكر أنّ إجراء الحذف ممكن في الحالتين : يكون الحذف من الوهلة الأولى ويكون الحذف عند التّثنية : "وإنّما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنّوا لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذّكر" (الكتاب ا، 275)

فالمقصود من التّثنية إعادة الذكر، وقد اجتمع في هذا الكلام التّعليل بكثرة الاستعمال والتّعليل بشهادة الحال والتّعليل بتقدّم الذّكر. وقد جرت هذه الأمور على لسان سيبويه جريان المألوف المفروغ منه . وإذا رمنا البحث عن منزلة كلّ نوع في القيام بتحقيق التّرابط بين أجزاء الخطاب لاحظنا أنّ النّوع الأوّل لا نصيب له فيه لقيامه بالضّرورة على دليل مقاميّ حضوريّ ممّا توفّره شهادة الحال، بخلاف النّوع الآخر من الحذف فإنّه سيكون له دور رابطيّ لاعتماده على تقدّم الدّليل في سابق الكلام.

3.3 حذف المراد وحذف غير المراد

ميّز النّحاة بين ضربين من الحذف سمّوا الأوّل "حذف المراد" وسمّوا الثّاني "الحذفَ نسيا" ، قال ابن جنّيّ في حديثه عن حذف المصدر [المفعول المطلق] :"وإنّما كلامنا على حذف ما يحذف وهو مراد، فأمّا حذفه إذا لم يرد فسائغ لا سؤال فيه وذلك كقولنا "انطلق زيد" ألا ترى هذا كلاما تامّا وإن لم تذكر معه شيئا من الفضلات مصدرا ولا ظرفا ولا حالا ولا مفعولا له ولا مفعولا معه ولا غيره، وذلك أنّك لم ترد

الزّيادة في الفائدة بأكثر من الإخبار عنه بانطلاقه دون غيره" (الخصائص II، 379).
وسمّى الاستربادي حذف غير المراد بالحذف نسيا : "والأظهر أنّ مفعول "لم أطلب" [4] محذوف نسيا، كما في قوله تعالى "يقبض ويبسط" (البقرة 2 : 245) أي «له القبض والبسط» (شرح الكافية I، 213).

فالحذف حسب هذا المدخل في التّصنيف نوعان :

- الحذف نسيا وهو حذف لا يقدّر فيه العنصر المحذوف لأنّ المتكلّم لم يقصد ذكره، ومجاله مختلف الفضلات والمتمّمات التي تشي أبنية الكلام بموضعها ومحلاّتها لكنّ تلك المحلاّت تبقى فارغة لا تملأ، ومن ذلك حذف مختلف المفاعيل

- الحذف على نيّة التّقدير وحذف عنصر من العناصر لا تتمّ البنية إلا به ولذلك يقدّر ذلك العنصر متى اختصر وغاب من اللفظ لأنهّ مراد منويّ وحكمه حكم المظهر، وإنّما غيّبه المتكلّم من اللفظ لتوفّر الدّليل عليه.

وقيام التّمييز بين هذين الضّربين من الحذف على عدم قصد المحذوف في الأوّل وقصده في الثّاني سيجعل الثّاني دون الأوّل ممّا يعتدّ به في الرّبط بين الجمل المكوّنة للنّصّ.

4.3 الحذف المتوغّل والحذف غير المتوغّل = الحذف والعوض

" ثمّ اعلم أنّ هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدّواعي المذكورة **إمّا أن يتوغّل في حذف فعلها** بحيث لا ينوى قبلها تقديرا بل يصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر الصّائرة أسماء أفعال كما يجيء في بابها نحو "هيهات" و"رويد" و"شتّان"، فتبنى لقيامها مقام المبنيّ ولا يكون لها محلّ من الإعراب كما لم يكن للفعل الذي قامت مقامه...، ويجوز أن يراعى أصلها في المصدريّة مع كونها أسماء أفعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالهما مع المصدر، قال الله تعالى "هيهات هيهات لما تدّعون" فهو بمنزلة "بُعدا لما تدّعون" استعمالا أمّا في المعنى فـ"هيهات" اسم فعل وإلاّ لم يبنَ... وإمّا **ألاّ يتوغّل في حذف فعلها** بل يكون فعلها مقدّرا قبلها لنصبها كالمصادر المذكورة هھنا. وهذه المصادر كأنّها

---

4 - من بيت لامرئ القيس :

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة   كفاني ولم أطلب قليل من المال

قائمة مقام الفعل كالمصادر الأولى من حيث لم تستعمل أفعالها قبلها، لكنّها ليست قائمة مقام أفعالها إذ لو قامت مقامها لم تقدّر قبلها فلم تكن تنصب، فـ **بانتصابها عرفنا أنّ الفعل مقدّر قبلها، وببناء الأولى عرفنا قيامها مقام أفعالها** " (شرح الكافية ،I 308-309).

قدّم الاستربادي في هذا الحديث ظاهرة الحذف تقديما يدلّ على أنّ النّحاة قد أدركوها وهي في هذا الباب من اللغة (حذف الفعل قبل المصادر) ذات وضعين مختلفين يمثّل كلّ واحد منهما مرحلة متميّزة أو درجة خاصّة من الحذف : حذفا ذا درجة أولى يوافق مرحلة أولى منه وحذفا ذا درجة ثانية يوافق مرحلة ثانية.

فالحذف غير المتوغّل فيه' يقوم على غياب العنصر المحذوف من اللفظ مع بقاء أثره الإعرابيّ فيقدّر عاملا بالاعتماد على ما أحدثه في معموله من عمل وينوى ويؤوّل بالاعتماد على مختلف القرائن التي يعوّل عليها في استحضار العنصر المحذوف، وهو لا يخرج عن الشكل المعهود للحذف، ويمكن أن نمثّله على النّحو التّالي حيث رمزنا بـ'س' و'ص' إلى بقيّة عناصر البنية وبـ (أ) إلى العنصر الذي يتمّ حذفه :

س، أ، ص ===> س، 0، ص

أمّا 'الحذف المتوغّل فيه' فيكون بغياب العنصر المحذوف من اللفظ وحلول عنصر آخر محلّه ينوب منابه عملا ومعنى، فلا ينوى الأوّل ولا يعتدّ به تقديرا ولا عملا، فيخرج الأمر من باب الحذف وينتقل إلى باب العوض، فيخرج بذلك من الشّكل السّابق إلى شكل آخر مختلف عنه يمكن أن يمثّل على النّحو التّالي :

س، أ، ص ===> س، ب، ص

حيث تعتبر (ب) عوضا عن (أ).

على أنّ ما يشدّ العوض إلى الحذف وما يبرّر إرجاع الأستربادي العوض إلى ظاهرة الحذف العامّة، أو قل ما يرجع الشّكل الثّاني إلى الأوّل، هو اعتبار كلّ عمليّة تعويض مسبوقة بعمليّة حذف أي عمليّة تتمّ في مرحلتين أو مركّبة من عمليّتين : فالعوض لا يحلّ محلّ المعوّض إلاّ بعد أن يحذف هذا الثّاني ويخلي له المكان، فيكون الشّكل الجامع على النّحو التّالي :

1- س، أ، ص ===> س، 0، ص

2- س، أ، ص ===> س، ب، ص

وقد أقام الاستربادي التّمييز بين الضّربين من الحذف على مقياس شكليّ يعتمد تراوح اللفظة بين البناء والإعراب وما يحدث عنها من أثر في مستوى البنية الإعرابيّة، فمتى عمل العنصر المغيّب وأحدث أثرا إعرابيًا في العنصر المظهر (ويكون ذلك في اللفظة غير المبنيّة) عدّ الحذف غير متوغّل فيه، ومتى لم يعمل فيه (ويكون ذلك في اللفظة المبنيّة غير المتصرّفة) عدّ متوغّلا فيه، وفي هذا المقياس ما يمكّن من ربط نوعي الحذف هذين بحذف المستعمل أو حذف النّحويّ بحسب كون القرينة صناعيّة أو مقاميّة .

5.3 الحذف للتخفيف والحذف لغير التّخفيف

ذكر الرّضيّ نوعين من الحذف : " يعنون بالحذف للتّخفيف ما لم يكن له موجب، كما كان في باب "قاض" و"عصا" وإلاّ فكلّ حذف لا بدّ فيه من تخفيف. ويقولون لهذا أيضا : حذف بلا علّة، وحذف الاعتباط، مع أنّه لا بدّ في كلّ حذف من قصد التّخفيف وهو علّة، فهذا اصطلاح منهم " (شرح الكافية ا، 393). جاءت في هذه الفقرة مجموعة من المخصّصات للحذف " حذف للتّخفيف، وحذف بموجب، وحذف بعلّة وحذف الاعتباط " ويمكن أن تتوزّع بحسب الدّلالة، وبعد زيادة المقابلات إلى صنفين من المخصّصات :

- حذف الاعتباط أو الحذف للتّخفيف أو الحذف بلاعلّة.
- حذف غير الاعتباط أوالحذف لغير التّخفيف أوالحذف بعلّة.

وليس من اليسير التّحكّم في التمييز بين الضّربين، بسبب المنزلة التي يحتلّها التّخفيف منهما، وقد أشار الرّضيّ إلى ما ينتج عن الخلط بين الاعتبارين : فالتّخفيف حاصل من كلّ عمليّة حذف، لكنّ الغاية المنشودة قد تكون التّخفيف ذاته وقد تكون أمرا آخر، وبالتّالي يمكن أن يحدث الأمر على أحد النّحوين التّاليين :

- حذف   تخفيف   للتّخفيف
- حذف   تخفيف   لعلّة أخرى

وبالتّالي يكون التّخفيف من حيث هو نتيجة حتميّة لكلّ حذف مختلفا عن التّخفيف الذي يكون الغرض الوحيد المنشود من الحذف، كما في التّرخيم.

6.3 الحذف المخلّ والحذف غير المخلّ

أورد ابن جنّيّ (الخصائص ا، 80) تفريعا للحذف لا نذكر أنّه ورد عند غيره سمّى الأوّل حذفا مخلاّ والآخر حذفا غير مخلّ : "وقد يحذفون بعض الكلم استخفافا حذفا يخلّ بالبقيّة ويعرّض لها الشبهة، ألا ترى إلى قول علقمة :

كأنّ إبريقهم ظبي على شرف   مقدّم بسبا الكتّان ملثوم "

واعتبر صاحب الخصائص مقياس الإخلال مقياسا من مقاييس تصنيف الحذف، ونحن نعتقد أنّه ما كان ليعتبره لولا انطلاقه من هذا الضّرب من الأمثلة. فالمثال الذي اعتمده بيت من قصيدة قالها شاعر لم يقصد بها ابن جنيّ ذاته، إنّما توجّه بها إلي مخاطب أو مخاطبين آخرين، ونحن لا نعتقد أن هولاء المخاطبين قد اعتبروا الشّاعر مخلاّ فيما أتاه من الحذف. لكنّ انتصاب ابن جنّيّ مخاطبا إنّما هو من قبيل المخاطب من الدّرجة الثّانية، وبالتّالي فإنّه قد يكون فاته ما لم يفت المخاطب الأصلي. فلعل هذا الكلام أصبح غامضا بالنسبة إلينا أو إلى ابن جنّيّ باعتبارنا متقبّلين من الدّرجة الثّانية أو الثّالثة لا بالنسبة إلى المخاطب الحقيقيّ الذي قيل له، والإخلال إنّما هو أمر طرأ على هذا الكلام بعد أن لم يكن فيه بسبب بعد السّياق المقامي الذي تلقّى فيه ابن جنّي هذا البيت واختلافه عن ذلك الذي كان فيه المخاطب الحقيقيّ.

وليست هذه المرّة الأولى التي يستشهد بها النّحاة بنصّ مسند إلى قائل معيّن، لكنّنا لم نعهد منهم هذا الضّرب من الاعتبار فيما مثّلوا به من شواهد، فجميع ما مثّلوا به من قرآن وشعر وأقوال مأثورة ذكروه واعتبروا فيه المتكلّم والمخاطب الحقيقيين (أو قل من الدّرجة الأولى)، فلم يعتبروا ناقل الخبر قائلا ولا راوي القصيدة شاعرا [5]، كما أنّهم لم يعتبروا الحضور الجثماني عند حدوث الكلام ونشأته كافيا لجعل المرء مخاطبا، بل اشترطوا في ذلك أن يكون الحاضر مقصودا به وأن يكون الكلام موجّها إليه أي "أن يكون المخاطب مقبلا عليك بوجهه" على حدّ عبارتهم.

أمّا في هذه الحالة التي أفضت بابن جنّي إلى القول بوجود ضرب من الحذف سمّاه الحذف المخلّ فهي كما قلنا حالة نادرة إن لم تكن فريدة سببها اجتماع دورين – بل ثلاثة إن اعتبرت دور النّحويّ – في شخص ابن جنّي :

---

5 – انظر معنى "القول" وشروط تحقّق عمل القول : الباب الأوّل من القسم الثّالث (615-668).

– دور النّحوي، وهو دور لا مناص منه، ولا ضير إذ أنّه لم يدخل الضّيم على ما قاله النّحاة في اللغة.

– دور المخاطب فيما مثّل به النّحاة من أمثلة وشواهد، وقد حرصوا على الفصل بينه وبين دور النّحويّ ينظر في اللغة لكنّه موجود خارج الظّاهرة المدروسة (اعتبر ذلك بما يلحق النّحويّ عند حديثه عن القسم أو السبّ).

– دور يمكن أن نطلق عليه اسم "القارئ أو المتلقّي من الدّرجة الثّانية " وهو دور لا يمكن بحال أن يستوي في دور المخاطب الحقيقيّ (وإن تلاقيا في أنواع خاصّة من النّصوص كالقرآن أو الأمثال والحكم...)، وأحسن من يمثّل هذا الدّورَ هو النّاقد والقارئ في مجالات الأدب والنّقد.

وهو ما وقع فيه ابن جنّي – حسب رأينا – عندما تحدّث عن الحذف المخلّ، ولو لزم دور النّحويّ وراعى منزلة المخاطب الحقيقيّ ولم يشاركه فيها لما قال بإمكان وجود هذا النّوع من الحذف إلاّ من باب الافتراض لإفضائه إلى القول بتضمّن الكلام ما يناقض غرضه إذ كيف يستقيم كلام المتكلّم القائم على الإخلال بشرط الإبانة والبيان ، فالقول بالحذف المخلّ لا مكان له في النظريّة العامّة، وإن كان بإمكانك أن تتدبّر له مكانا فيها بوضع "نظريّة جزئيّة " تتفرّع عن النّظريّة الأمّ. ولو سُمح لنا بالتّطفّل على تقييم بعض النّظريات اللسانيّة الحديثة لقلنا إنّ ما ظهر منها لم يكن أساسه نظريّة تجمع بين دور المتكلّم ودور المخاطب الحقيقيين، بل كان أساسه نظريّة تقلّص من دور الثّاني وتغلّبه على الأوّل، بل قل إنّها لو وجدت السّبيل إلى محوه لما تردّدت لحظة، ولمّا كانت النّظريات وليدة للمناخ الذي تنشأ فيه فإنّنا نقدّر أنّ غلبة النّصوص الأدبيّة المكتوبة وهيمنة استهلاكها دراسة ونقدا وتدريسا قد ساعدت على تقليص دور المتكلّم وأغرت بوضع نظريات تعتمد على التّقبّل والتّلقي وزهّدت في الالتفات إلى جانب النّشأة، فكان القول بموت المؤلّف وكان القول بتعدّد القراءات. لكنّك حتّى إذا سلّمت وتوسّمت الخير في تقديم العناية بالمتقبّل على العناية بمنشئ النّصّ فإنّ المنشئ والمتقبّل في النّصوص التي أشرنا إليها هما على التّرتيب أديب (كاتب وشاعر...) وقارئ (دارس ناقد...) ولا يستوي دورالأديب والقارئ ودور المتخاطبين (المتكلّم والمخاطب) .

وقد كان تناول النّحاة العرب للظّاهرة اللغويّة تناولا أقرب ما يكون التّناولُ لطبيعة اللغة، تناولوها ونظروا فيها دون وساطة قارئ أو ناقد، أي دون وساطة مخاطبين من درجة ثانية، فكان نحوهم أقرب إلى طبيعة اللغة وألصق بحقيقتها فغنمت نظرياتهم من الشّمول والملاءمة ما غنمت، وقد ساعدهم على ذلك وجود اللغة في وضع يختلف عن الوضع الذي أصبحت عليه اليوم. وقد يكون ما وقع فيه ابن جنّيٍ بداية لظهور آثار وساطة مخاطب الدّرجة الثّانية، لكنّها بدت لنا ظاهرة منعزلة لها قيمة كبيرة في حدّ ذاتها باعتبارها بدءا دون أن يكون لها أيّ انعكاس على أصول النّحو وقواعده. فللحفاظ على التّقابل بين هذين الضربين من الحذف يجب أن نقيمه إمّا على الجواز والامتناع فنعود إلى التّصنيف الأوّل القائم على الجائز والواجب والممتنع، وإمّا ألاّ نعتبره إلاّ في أنواع خاصّة من تحليل الخطاب وتأويله لا تهمّ المخاطب الأصليّ إنّما تهمّ أشخاصا لا ينطبق عليهم اسم المخاطب إلاّ على التّجوّز والتّوسّع في التّسمية كالسّامع والقارئ والنّاقد... ويمكن أن نجمع مختلف أنواع الحذف بحسب حظّها من تحقيق التّرابط بين أجزاء الخطاب في الجدول التّالي :

نوع الحذف	توفّر الدور الرّابطيّ أو عدم توفّره
الحذف الجائز	بحسب نوع الدّليل
الحذف الواجب	ليس له دور رابطيّ
الحذف للوهلة الأولى	ليس له دور رابطيّ
الحذف عند التّثنية	له دور رابطيّ ضرورة
حذف المراد	بحسب نوع الدّليل
حذف غير المراد	ليس له دور رابطيّ
الحذف المتوغّل	ليس له دور رابطيّ
الحذف غير المتوغّل	بحسب نوع الدّليل
حذف الاعتباط	ليس له دور رابطيّ
حذف غير الاعتباط	بحسب نوع الدّليل
الحذف المخلّ	بحسب نوع الدّليل
الحذف غير المخلّ	بحسب نوع الدّليل

4. أسباب الحذف ودواعيه

الفرق بين الشّرط والسّبب والعلّة من ناحية والقصد والغرض والمعنى من ناحية أخرى هو الفرق بين ما يكون سابقا ويكون حصول الظّاهرة رهين حصول الأوّل وما يكون منشودا وحصوله لاحق وناتج عن حصول الأوّل. وسننطلق من هذا الأصل للتّمييز بين ما يعتبر من شروط الحذف وهي أمور توفّرها متقدّم على إجرائه وما يعتبر من أغراضه وفوائده ومقاصده.

1.4 شرط الحذف إنّما هو العلم بالمحذوف

لا يكاد ينقطع حديثهم عن الحذف عن الإشارة إلى العلم بالمحذوف : وهذه الكلمة هي القطب الذي يدور عليه الإضمار، وقد جاءت في أقدم مؤلّفات النّحو، وتردّد استعمالها، واعتمد عليها النّحاة اعتمادهم على المألوف المعروف من المفاهيم. فقد جاء في الكتاب منذ الصّفحة 47 من الجزء الأوّل " أضمر[6] لعلم المخاطب بما يعني "، ولعلّ هذا الموضع هو الموضع الأوّل الذي ذكرت فيه كلمة الإضمار، جاء ذلك تعليقا على بيت للشّاعر عمرو بن شأس :

بني أسد هل تعلمون بلاءنا إذا كان يوما ذا كواكب أشنعا

وأنت تلاحظ أنّ سيبويه ذكر الإضمار في هذا الموضع وذكر سببه وعلّته ـ أي علم المخاطب – دون تفسير ولا تفصيل، ذكر الأمر المستقرّ المتعارف المألوف. فالإضمار جاز لعلم المخاطب بما يعني .

الحذف جائزا أو واجبا لا يكون إلاّ مع قرينة دالّة على تعيينه : " وقد ذكرنا أنّه لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا إلاّ مع قرينة دالّة على تعيينه " (شرح الكافية ا، 272).

2.4 في حذف غير المعلوم إحالة ورجم الغيب

اعتبر النّحاة أنّ الحذف لا يكون إلاّ فيما علم لأنّ في حذف غير المعلوم إحالة، وليس من سنن الكلام الوقوع في الإحالة. وذكر ابن جنّي أنّ الحذف دون توفّر القرينة والدّليل من باب تكليف الغيب والرّجم به : " قد تحذف العرب المفرد والجملة

6 - قصد إضمار اسم كان ، وفيكون الكلام بالإظهار " إذا كان اليوم يوما ..."

والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه، وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته" (الخصائص II، 361).

ومضى صاحب الخصائص في ذكر ما ينجرّ عن الإخلال بهذا الشّرط فالحذف دون العلم يقلب الكلام لغوا وحكم اللغو حكم الكلام الفاسد الذي لا يجني منه متقبّله فائدة، فإذا عمدت إلى إجراء الحذف مع انعدام الدّليل فإنّك تكون قد " كلفت علم ما لم تدلل عليه، وهذا لغو من الحديث وجور من التكليف" (الخصائص II، 371).

وحمل الجرجاني الإخلال بتوفير الدّليل على المحذوف على الإحالة، وهي درجة أبعد في فساد الكلام من اللغو : "واعلم أنّ السّؤال إذا كان ظاهرا مذكورا في مثل هذا كان الأكثر ألاّ يذكر الفعل في الجواب ويقتصر على الاسم وحده، فأمّا مع الإضمار فلا يجوز إلاّ أن يذكر الفعل وحده... فلو قلت مثلا "من حدا بهم وساقا" تريد " عفاه من حدا بهم" ثمّ تركت ذكر الفعل أحلت، لأنّه يجوز تركه حيث يكون السّؤال مذكورا، لأنّ ذكره يدلّ على إرادته في الجواب، فإذا لم يؤت بالسّؤال لم يكن إلى العلم به سبيل، فاعرف ذلك " (دلائل الإعجاز 184 – 185)

3.4 موانع الحذف

من الأمور التي عدّت مانعة لإجراء الحذف إفضاؤه إلى الإلباس والإبهام، فقد ذكر سيبويه أنّ الأصل هو الامتناع عن الإضمار متى أفضى إلى الالتباس : فـ"لا يكون أن تضمر فعل الغائب... لأنّك إذا أضمرت فعل الغائب ظنّ السّامع الشّاهد إذا قلت زيدا أنّك تأمره هو بزيد فكرهوا الالتباس " (الكتاب I، 254) وذكر في موطن لاحق أنّ "من أراد ذلك [أي الإضمار على خلاف الإظهار] فهو ملغز وتارك لكلام النّاس الذي يسبق إلى أفئدتهم" (الكتاب I، 308). وعلّلوا امتناع حذف الحروف بكونه من قبيل حذف المختصر، وحذف المختصر إجحاف، وليس من سنن الكلام الإجحاف.

4.4 عدم العلم يمنع من إجراء الحذف

تبيّنّا من الكلام السّابق أنّ الحذف يكون مرفوقا بعلم المخاطب بالمحذوف، لكن ليكون هذا العلم شرطا للحذف يجب أن يمتنع الحذف متى لم يتوفّر هذا العلم :

"واعلم أنّه لا يجوز لك أن تقول "عبدَ الله المقتولَ" وأنت تريد "كنْ عبدَ الله

المقتولَ" لأنّه ليس فعلا يصل من شيء إلى شيء لأنّك لست تشير له[كذا] إلى أحد " (الكتاب I، 264)، وأورد المحقّق التوضيح التّالي للسّيرافيّ : " لأنّه ليس قبله ولا في الحال دلالة عليه، إذ يجوز أن يكون على معنى «تولَّ عبدَ الله المقتولَ» أو «أحبَّه» أو ما أشبه ذلك. وإنّما يضمرون ما عليه الدّلالة من الكلام أو شاهد الحال " (الكتاب I، 264 الهامش 2).

وقد أرجع السّيرافيّ امتناع إضمار الفعل "كنْ" من "كنْ عبدَ الله المقتولَ" إلى الأصل العامّ المتحكّم في عمليّة الإضمار أي توفّر الدّليل على المحذوف، ولا دليل في المثال المذكور على كون العنصر المحذوف "كنْ" لا فيما تقدّم من المقال ولا في شاهد الحال فتعذّر الإضمار.

ولئن كان تعليل السّيرافيّ صحيحا لتنزّله في مستوى القواعد العامّة المتحكّمة في الإضمار فإنّ التّعليل الذي قدّمه سيبويه كان أكثر لطفا ودقّة وملاءمة . فقد أرجع سيبويه تعذّر الإضمار في المثال المذكور إلى طبيعة الفعل الممتنع إضماره، فهو فعل ناقص يدل على الكينونة على حالة خاصّة أمر به المخاطب أن يكون على حالة، وقد عبّر سيبويه عن هذه المعاني بقوله "ليس فعلا يصل من شيء إلى شيء ولأنّك لا تشير له إلى أحد". وفي هذه العبارة ما يدلّ على التّمييز بين ضربين من الأفعال :

– ضرب من الأفعال يصل من شيء إلى شيء وتشير له إلى أحد –على حدّ عبارة سيبويه– ، وهي أفعال يمكن أن تشهد الحال عليها.

– ضرب من الأفعال لايصل من شيء إلى شيء ولا تشير له إلى أحد، وهي أفعال لا يمكن أن تشهد الحال عليها.

ولمّا كانت شهادة الحال على النّوع الثّاني من الأفعال متعذّرة لم يجز إضماره إلاّ على شريطة التّقدّم في الذّكر، وأمّا النّوع الثّاني من الأفعال فشهادة الحال عليه ممكنة لذلك يجوز إضماره دون أن يكون تقدّمُ ذكره أمرا ضروريّا.

فإذا اعتبرت النوع الثّاني من الأفعال أي التي "لايصل من شيء إلى شيء" و"لا تشير له إلى أحد" والمثال الذي انطلق منه سيبويه والمعتمد على تقدير الفعل "كنْ" لاحظت أنّ لطبيعة الفعل صلة بنوع القرينة الدّالّة على حذفه، وبالتّالي صلة بإمكان

الحذف عند توفّر شهادة الحال وامتناعه، وهو ما يفضي إلى الانعكاس على قيام ذلك الضّرب من الأفعال بدور الحذف الرّابطيّ أو عدم قدرته على القيام بذلك. فالأفعال التي من الضّرب الأوّل تكون فيها القرينة على حذفها مقاليّة بتقدّم ذكرها أو مقاميّة بشهادة الحال، فيكون حذفها رابطيًا في الحالة الأولى وغير رابطيّ في الحالة الثّانية. أمّا الأفعال التي من الضّرب الثّاني فالقرينة على حذفها مقاليّة بتقدّم ذكرها أو لا تكون، فيكون حذفها رابطيًا بالضّرورة.

وأنت تلاحظ شبها دلاليًا بين الضّرب الثّاني من الأفعال وبين الحروف، فإذا كانت هذه الأفعال "لايصل من شيء إلى شيء ولا تشير له إلى أحد" فإنّ الحروف مثلها لا تدلّ على معنى في نفسها ولا تشير بها إلى أحد، وإنّما هي موضوعة للدّلالة على معنى في غيرها، أو قل إنّها تعبّر عن العلاقة بين الأشياء دون أن يوافقها شيء في الخارج . ولعلّ الاشتراك في هذه الخاصّيّة الدّلاليّة بين الأفعال والحروف هو الذي يفسّر اشتراكها في امتناع حذفها إلاّ فيما دلّ على وجوده التّناظر البنيويّ فتنقلب القرينة تقدّما في الذّكر ويخرج ممّا نحن فيه من الحديث عن القرائن الحاليّة.

ويقوم تصنيف الأفعال الذي اعتمده سيبويه في هذا السّياق، والذي أشرنا إليه بالعبارة "طبيعة الفعل"، على الجانب الإعرابيّ المعنويّ، فما سمّاه "لايصل من شيء إلى شيء" ولا تشير له إلى أحد" يوافق ما أصبح يسمّى بالأفعال النّاقصة، وهو صنف من الأفعال يقابل الأفعال التّامّة التي يمكن أن يصدق عليها كلام سيبويه إذا خلّصته من النفي "يصل من شيء إلى شيء" و"تشير له إلى أحد".

وقد أقام اللاحقون من النّحاة التّمييز بين هذين الضّربين من الأفعال على مفهومي التّمام والنّقص، واعتبروا النّاقصة مستقلّة ببنية إعرابيّة خاصّة تعتمد على مفهوم النّسخ (الدّخول على الجملة الاسميّة ونسخ أحكامها). لكنّ سيبويه قاس البنية العامليّة لهذه الأفعال على البنية العامليّة للفعل التّام فقاس الأولى على الثّانية : "تقول :كُنّاهم" كما تقول "ضربناهم" وتقول "إن لم نكنْهم فمن ذا يكونهم" كما تقول " إذا لم نضربهم فمن يضربهم" " (الكتاب ا، 46) لذلك لم يلتفت في إقامة الفرق بين هذين الصّنفين من الأفعال إلى بنيتهما العامليّة - فهي عنده واحدة - والتفت إلى ما يميّز بينهما من حيث البنية **الدّلاليّة المعنويّة** التي تقوم عليها البنية العامليّة، فهي من قبيل الفعل الذي "لا يصل من شيء إلى شيء" و"الذي لست تشير

له إلى أحد"، فإذا حملت معنى الإشارة على « ما كان له خارج » ازداد الأمر وضوحا.

وكان من الممكن أن يقف الكشف عن جوانب هذه القضيّة عند هذا الحدّ، لكنّ اهتمام سيبويه بتقاطعها مع ظاهرة الحذف وقرائنه المقاليّة والمقاميّة يسّر عليه الكشف عمّا يربط بين البنية الدّلاليّة المعنويّة والعالم الخارجيّ :

- فمن الأفعال أفعال تصل من شيء إلى شيء ويمكن أن تشير لها إلى أحد (وهي الأفعال التّامّة) وهذه الأفعال يمكن أن تشهد عليها الحال فيضمر لفظها مثل "ضرب و جاء وأصاب... " في مثل قولك : " عبدَ الله الواقفَ " تقصد " اضربْ عبدَ الله الواقفَ ".

- ومن الأفعال أفعال لا تصل من شيء إلى شيء ولا يمكن أن تشير لها إلى أحد (وهي الأفعال النّاقصة) وهذه الأفعال لا يمكن أن تشهد عليها الحال فلا يضمر لفظها مثل "كان و وبات وأصبح... " فلا تقول : " عبدَ الله الواقفَ " تقصد " كنْ عبدَ الله الواقفَ " إلاّ بتقدّم الذّكر.

وعلى هذا النّحو تمّ لسيبويه الرّبط بين مستويات ثلاثة :

- مستوى البنية العامليّة
- مستوى البنية الدّلاليّة المعنويّة
- مستوى الواقع في العالم الخارجيّ (المرجع أو الخارج).

وقد جاءت هذه المستويات متضامنة متضافرة يهيّئ بعضها ما يحتاجه الآخر ويعتمد بعضها على ما يفرزه الآخر، وتصنيف الأفعال على هذا النّحو من أنسب الأبواب للحديث عن الأفعال التي يصلح حذفها للتّقدّم في الذّكر تارة ولشهادة الحال عليه أخرى فيكون له دور رابطيّ في الأولى ولا يكون له ذلك الدّور في الثّانية وعن الأفعال التي يكون حذفها للتّقدّم في الذّكر دون سواه فيكون حذفه دائما محقّقا للرّبط بين الجمل المكوّنة للخطاب . وتجدر الإشارة إلى أنّنا لا نذكر من بين المحدثين دارسا وقف على مثل هذا التّمييز .

4.5.1 الحذف للكثرة في الكلام

عنون سيبويه بابا من أبواب الكتاب بالعنوان التّالي " هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتّى صار بمنزلة المثل" (الكتاب I، 280)، وذكر في هذا

الباب الأمثلة التّالية :

(1) هذا ولا زعامتك	(هذا ولا [أتوهّم] زعامتك)
(2) ديارَ ميّة	([أذكُرُ] ديار ميّة)
(3أ) كليْهما وتمرا	([اعطني] كليهما وتمرا)
(3ب) كلاهما وتمرا	(كلاهما [لي ثابتان] و[زدني] تمرا)
(4) كلّ شيء ولا هذا	([إيت] كلّ شيء)
(5) كلّ شيء ولا شتيمة حرّ	([إيت] كلّ شيء و [لا ترتكب] شتيمة حرّ)

وعلّق (ص 9281 على المثال (3) بقوله : " فهذا مَثل قد كثر في كلامهم و استعمل، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنّه قال : "اعطني كليهما وتمرا". وأضاف بشأن المثال (5) " فحذف لكثرة استعمالهم إياه ".

وممّا حدّث به الخليل عن الحذف لكثرته في كلامهم ما نقله عنه سيبويه، قوله : "وقال الخليل : كأنّك تحمله على ذلك المعنى كأنّك قلت «انته وادخل فيما هو خير لك» فنصبته لأنّك قد عرفت أنك إذا قلت "انته" أنّك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ولعلم المخاطب أنّه محمول على أمر حين قال له "انته" فصار بدلا من قوله "ائت خيرا" و" ادخل فيما هو خير لك ".

ونظير ذلك في الكلام قوله "انته يا فلان أمرا قاصدا" فإنّما قلت "انته وإئت أمرا قاصدا" إلاّ أنّ هذا لا يجوز لك فيه إظهار الفعل، وإنّما ذكرت لك هذا لأمثّل لك الأوّل به، لأنّه قد كثر في كلامهم حتّى صار بمنزلة المثل، فحذف كحذفهم "ما رأيت كاليوم رجلا ". (الكتاب ا، 282).

" وتقول إذا كان غد فاتني"... وإن شئت قلت " إذا كان غدا فاتني" وهي لغة بني تميم، والمعنى أنّه لقي رجلا فقال له « إذا كان ما نحن عليه من السّلامة أو ما نحن عليه من البلاء في غد فاتني» ولكنّهم أضمروا استخفافا لكثرة "كان" في كلامهم لأنّه الأصل لما مضى وما سيقع [7]، وحذفوا كما قالوا "حينئذ الآن" وإنّما يريد « حينئذ اسمع إليّ الآن » (الكتاب ا، 224).

---

7 – لا يناقض حذف "كان" ما ذكر بشأن امتناع حذفها، فهي هنا لمطلق الكون ، ومتى كانت كذلك جاز حذفها ، وهي هناك للأكوان الخاصّة ، ومتى كانت كذلك امتنع حذفها لتعذّر دلالة شهادة الحال على المعنى الخاصّ .

ممّا تقدّم نلاحظ :

- أنّ آلة الإعراب كانت آلة طيّعة دقيقة استعملوها واستنفدوا وجوهها إلى أقصى درجات الاستعمال في التّحليل والتّأويل.

- بعض الحالات من التّحليل تفضي إلى تركّب الكلام من جملتين.

- ثمّ إنّ الكلام المنقول عن الخليل متى قارنته بما جاء عند سيبويه دليل على أنّ المبحث قديم ولم ينشأ مع سيبويه بل إنّه قد بلغ من العمق والتّشعّب والشمول منذ عهد الخليل ما يجعلك تعتقد أن النحو العربيّ قد نشأ واكتمل قبل سيبويه. ولم يخف سيبويه نقله عن المتقدّمين وبالخصوص عن الخليل...

2.5.4 إباحة الإضمار لكثرة الاستعمال تواضع ثان

إنّ التّعليل بكثرة الاستعمال ليس تعليلا متينا، أو قل إنّه تعليل كلا تعليل بدليل عدم توفّر شرط الإطلاق فيه، فليس كلّ ما كثر استعماله يجوز حذفه، ثمّ إنّك إذا ذكرت ذلك الأصل الذي بسطه الجرجاني من تعذّر كون الظّاهرة ذات قيمة تارة وليست ذات قيمة أخرى ألحّ عليك الشّك في هذا التّعليل وتزعزع اطمئنانك إليه. فماذا يكمن وراء كثرة الاستعمال ؟

فقد ذكر المبرّد "كثرة الاستعمال " واعتبرها بابا من أبواب الحذف : " واعلم أنّ المصادركسائر الأسماء إلاّ أنّها اسم للفعل، فإذا نصبت فعلى إضمارالفعل. فمن المصادر ما يكثر استعماله، فيكون بدلا من فعله، ومنها ما لا [كذا] يكون له حقّ الاسم [لعل الصّواب : ومنها ما يكون له حقّ الاسم]، فأمّا ما كثر استعماله حتى صار بدلا من الفعل فقولك : حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا، إنّما أردت « أحمد الله حمدا ». **فلو لا الاستعمال الذي أبان عن ضميرك لم يجز أن تضمر،** لأنّه موضع خبر. وإنّما يحسن الإضمار ويطّرد في موضع الأمر، لأنّ الأمر لا يكون إلاّ بفعل (المقتضب III، 226).

كأنّ في العبارة "فلو لا الاستعمال الذي أبان عن ضميرك لم يجز أن تضمر" قولا ضمنيّا باعتبار الصّيغة المغيّرة بالحذف والتي يكثر استعمالها تنقلب ضربا من التواضع من الدّرجة الثانية، أي تواضعا فرعيّا داخل التواضع الأصليّ. ويهمّنا بالخصوص من هذا التّواضع من الدرجة الثّانية إفضاؤه إلى توفّر الدّليل على المحذوف، وهو دليل لا يمكن بحال أن يكون من قبيل الأدلّة السّياقيّة المقاميّة ولا من

قبيل التّقدّم في الذّكر إنّما هو دليل يختلط بالمعنى الوضعيّ الذي للعبارة.

ومن الحالات التي اعتبروا فيها الحذف راجعا إلى كثرة الاستعمال باب "السّماعيات"، وهي عبارات سمعت مبتورة فقدّروا فيها ما به يستقيم إرجاعها إلى شكل من أشكال الكلام القياسيّة. فحذف ما كثر استعماله راجع إلى توفّر القرينة والدّليل، لكن من باب ليس الباب الذي عهدته في سائر حالات الحذف بل من باب المعنى يصبح ملازما للصّيغة المختصرة ملازمة المعنى الإفراديّ للمفردة.

6.4 الحذف استخفافا

الاستخفاف هو أن تطلب الخفّة وتنشُد الأقلّ كلفة ، ويحدث الحذف تخفيفا في اللفظ دون أن يحدث نقصا في المعنى ، فأمره شبيه بما يعمدون إليه في علم الرّياضيات عند قيامهم بتبسيط معادلاتهم دون أن يطرأ على شقّيْها تغيير من حيث القيمة كالتّساوي الذي تلاحظه بين شقّي المعادلة التّالية :

5س + 7ص - 3ص - 2س + 3ز - 3س = 3ز + 4ص

فأنت في الانتقال من شقّ إلى آخر خفّفت دون أن تنقص، وكذا الأمر بالنّسبة إلى المتكلّم متى عمد إلى الحذف فإنّه يخفّف دون أن ينقص من المعنى ، وليس فعل المتكلّم هذا من قبيل عمل السّاحر إنّما هو قائم على اختلاف ما يتمّ التّخفيف منه عمّا يتمّ الحفاظ عليه : فالنّقص والتّخفيف من اللفظ دون المعنى لأنّك لا تجري هذا الضّرب من الحذف إلاّ متى علم المخاطب ما تعني .

ويكون الإضمار استخفافا عند علم المخاطب ما تعني : "ولكنّهم أضمروا **استخفافا** لكثرة "كان" في كلامهم لأنّه الأصل لما مضى وما سيقع ، وحذفوا كما قالوا "حينئذ الآن" وإنّما يريد «حينئذ اسمع إليّ الآن» (الكتاب ا، 224). وذكرالعبارة العبارة " أضمروا استخفافا " مرّتين في نفس الصّفحة، لكنّ سيبويه أضاف ما يقرّب هذه الصّورة من الحذف من السّماعيات والأقوال المأثورة التي تحفظ معنى وصيغة : "وإنّما أضمروا ما كان يقع استخفافا، ولأنّ المخاطب يعلم ما يعني، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول لا عليك" وقد عرف المخاطب ما تعني أنّه «لا بأس عليك" ولكنّه حذف لكثرة هذا في كلامهم، ولا يكون هذا في غير لا عليك " (الكتاب ا، 224) "وأضاف قوله : "ولكنّه حذف ذلك **استخفافا** كما تقول "أنت أفضل" ولا تقول "من

أحد" وكما تقول "الله أكبر"ومعناه «الله أكبر من كلّ شيء» وكما تقول "لا مال" ولا تقول "لك" وما يشبهه، ومثل هذا كثير" (الكتاب اا، 33).

وقد جاء الحذف القائم على الاستخفاف مقترنا دائما بشرط علم المخاطب بالمحذوف: "ولكنّهم حذفوا ذلك [المستثنى في مثل قولهم ليس إلاّ] **تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني**... فكلّ ذلك حذف تخفيفا استغناء بعلم المخاطب بما يعني " (الكتاب اا، 345و346).

7.4 الحذف لإصلاح الأصول أو البنى العامليّة

يتّصل هذا الضرب من تبرير الحذف بما سمّوه الحذف الصّناعيّ، أي ذلك الذي اقتضته صناعة النّحو وأصوله وليس له دخل في حساب المستعمل. وقد اعتمد النّحاة على الحذف للخروج من مناقضة بعض الأصول، من ذلك على سبيل المثال :

- تقدير ناصب الفعل بعد لام التّعليل لتجنّب إعمال هذه اللام عملين مختلفين جرّ الاسم ونصب الفعل،
- تقدير الفعل بعد حرف الجزاء لامتناع دخوله على الاسميّة.

فقد حمل المبرّد مباشرة أداة الجزاء للاسم على تقدير الفعل : "...إن زيد أتاني أكرمته"... وإنّما تفسير هذا أنّك أضمرت الفعل بينها وبين الاسم... وجاء الفعل الظاهر تفسيرَ ما أضمر، ولو لم يضمر لم يجز، لأنّ الجزاء لا يكون إلاّ بالفعل (المقتضب اا، 74-75). وإذا بهذا التّخريج يفضي إلى القول بتقدّم المضمر المحذوف على المفسّر أي ما سمّوه بالإضمار على شريطة التّفسير(وانظر كذلك المقتضب ااا، 77 تعليقا على الآية "قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربّي " حيث تلى حرفَ الشّرط اسم). وعللوا الفصل بالاسم بين حرف الشرط والفعل بتقدير فعل يفسّره المظهر، وكذا الشأن في الاستفهام إذا تقدّم الاسم على الفعل لأنّ من أصولهم ألاّ يفصل بين حرف الاستفهام أو الجزاء والفعل. فهذا الضّرب من الحذف من قبيل تقدير المضمر لتصحيح الأصول.

ومن المواضع التي عمدوا فيها إلى القول بالحذف لإصلاح أصول صناعة النّحو باب التّنازع، ومن ذلك ما جاء في الكتاب"باب الفاعليْن والمفعولين اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله " (الكتاب ا، 73)، وهي أيضا من الحالات التي قادتهم إلى القول

بالإضمار والحذف قبل توفّر المفسّر، قال المبرّد في باب التّنازع : "باب من إعمال الأوّل والثاني... وذلك قولك ضربت وضربني زيد..." فهذا اللفظ هو الذي يختاره البصريون، وهو إعمال الفعل الآخر في اللفظ. وأمّا في المعنى فقد يعلم السّامع أنّ الأوّل قد عمل، كما عمل الثّاني، فحذف لعلم المخاطب" (المقتضب IV ا، 72).

فقد أرجع النحاة ظاهرة التّنازع إلى ظاهرة الحذف لكي لا يعمل عاملان عملين مختلفين في معمول واحد. ونلاحظ أنّ المبرّد يميّز بين التأويل الذي تستقيم به أصول العمل وهو تأويل أقرب إلى مراعاة اللفظ مع اعتبار عدم مناقضة المعنى، والتأويل القائم على محض المعنى "أمّا في المعنى فقد يعلم السّامع أنّ الأوّل قد عمل، كما عمل الثّاني"، ويصلح أمر العمل بالاعتماد على الحذف لعلم المخاطب.

وهذا الباب شبيه بالباب الذي يختلف فيه العاملان في الصّفة (الإشراك في الصّفة)، ولكن لئن هان الأمر بالنّسبة إلى الصفة وأرجعت إلى المدح والذمّ لأنّ الصفة عنصر زائد فإنّ الأمر أشد خطورة مع الفاعل، فهذا من باب اشتراك جملتين في عنصر واحد هو مفعول به بالنسبة إلى الأولى وفاعل بالنسبة إلى الثانية.

ولهذه الظّاهرة انعكاس على عدد الجمل وبالتّالي على عدد الأعمال اللغويّة، وهي حالة تقابل تلك التي توهم باجتماع عملين في جملة واحدة إذ توهم بوجود عمل لغويّ واحد في جملتين كما أنّها توقع في القول بالإحالة البعديّة وتأخّر القرينة والدّليل على المحذوف، وهو مبحث سنتناوله في فصل لاحق كما وعدنا.

8.4 الحذف يفسده ويصلحه غرض المتكلّم :

تقدّمت الإشارة في الفقرات السّابقة إلى قيام الحذف على علم المخاطب بالعنصر المحذوف، ولكنّ المتكلّم قد يخالف هذا الأصل متى كان الإبهام غرضا مقصودا مطلوبا، فقد ذكر ابن جنّيّ أنّ المتكلّم قد يحذف التّمييزوذلك " إذا علم من الحال حكم ما كان يعلم منها به، وذلك قولك "عندي عشرون" و"اشتريت ثلاثين" و"ملكت خمسة وأربعين"، فإذا لم يعلم المراد لزم التّمييز إذا قصد المتكلّم الإبانة، فإذا لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التّمييز. وهذا إنّما يصلحه ويفسده غرض المتكلّم، وعليه مدار الكلام " (الخصائصI ا، 387) فقد يكون الغرض البيان فيؤتى بالتّمييز أو لا يؤتى به إذا أغنت الحال عن ذكره، وقد

يكون غرض المتكلّم الإلغاز فيحذف دون أن يتوفّر دليل على ما حذف ودون أن يفضي ذلك إلى فساد الكلام، بل إنّ صاحب الخصائص اعتبر هذه القاعدة مدارا من مدارات الكلام. وعلى هذا النّحو تكون للأصول مراتب ودرجات وبمقتضى هذه الدّرجات قد يتنازل عن توفّر الدليل على المحذوف متى كان القصد والفائدة هو الإبهام فيكون القصد من الكلام أصلا مقدّما على الأصل المتحكّم في الحذف.

5. أنواع الأدلّة والقرائن على المحذوف

جمع النّحاة عند الحديث عن الحذف بين شهادة الحال وتقدّم في الذّكر جمعا يجعل الحديث عنهما منفصلين مفضيا إلى تكرار الشّواهد والإحالات، على أنّ الحديث عن الظّاهرتين في موضع واحد لا يقتضي الاتّفاق بينهما من حيث القيمة اتّفاقا كلّيّا، وقد عمدنا إلى الفصل في الحديث عنهما قصد النّظر في ما يختلفان فيه باعتبار قيمة كلّ منهما من حيث الدّور الذي له في تحقيق التّرابط بين أجزاء الخطاب دون أن نغيّب ما يتّفقان فيه وما يجمعهما.

1.5 قيام شهادة الحال مقام اللفظ وإباحتها الحذف

اعتبرت شهادة الحال من الأدلّة على العنصر المحذوف المغيّب من اللفظ، وممّا تعتمد عليه شهادة الحال ما يراه المتخاطبان رؤية عين، قال سيبويه :

" وممّا يستعمل على إضمار الفعل المستعمل إظهاره أن **ترى الرّجل قدم من سفر** فتقول "خير مقدم"...فإن شئت قلت " خيرُ مقدم" و"خيرٌ لنا وشرٌ لعدوّنا".فأمّا النّصب فكأنّه بناه على "قدمت" فقال "قدمت خير مقدم" **وإن لم يسمع منه هذا اللفظ، فإنّ قدومه ورؤيته إياه بمنزلة "قدمت"**، وكذلك إن قيل "قدم فلان". وكذلك إذا قال "رأيت فيما يرى النّائم كذا وكذا" تقول "خيرا لنا وشرّا لعدوّنا "، فإن نصبت فعلى الفعل. وأمّا الرّفع فعلى أنّه مبتدأ أو مبنيّ على مبتدإ ولم يرد أن يحمله على الفعل، لكنّه قال "هذا خير مقدم"... ومن ثمّ قالوا "مصاحبٌ معانٌ " و"مبرورٌ مأجورٌ" كأنّه قال " أنت مصاحبٌ " و"أنت مبرورٌ". فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت، وهو الفعل والذي أظهرت

الاسم "[8](الكتاب I، 270-271). وممّا حدّث به عن الحذف لمشاهدة الحال : "باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أم لم تستفهم" قال : "وذلك قولك : أقائما وقد قعد النّاس... وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم، تقول " قاعدا علم الله وقد سار الرّكب "... وذلك أنّه رأى رجلا في حال قيام أو حال قعود، فأراد أن ينبّهه، فكأنّه لفظ بقوله :« أتقوم قائما و أتقعد قاعدا » ولكنّه حذف استغناء بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع (الكتاب I ، 340)، وانظر (الكتاب I، 343) "باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل : وذلك قولك : أتميميّا مرّة وقيسيّا أخرى " وإنّما هذا أنّك رأيت رجلا في حال تلوّن وتنقّل فقلت : أتميميّا مرّة وقيسيّا أخرى، كأنّك قلت « أتتحوّل تميميّا مرّة وقيسيّا أخرى » فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتنقّل، وليس يسأله عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه، لكنّه وبّخه بذلك ".

وسيتناقل اللاّحقون من النّحاة كلام سيبويه أو سينطلقون من مقامات قريبة من تلك التي انطلق منها لبيان أمر الحذف القائم على شاهدة الحال (انظر على سبيل المثال ما أورده المبرّد في "باب المصادر التي تَشْرَكُها اسماءُ الفاعلين ولا تكون واقعة هذا الموقع إلاّ ومعها دليل من مشاهدة (المقتضب III، 264).

وفي ما نقلناه من هذه الأقوال وفي ما لم ننقله منها نصّ على دور السّياق المقاميّ وشهادة الحال في توجيه صيغة الخطاب إلى الصّيغة المناسبة .

وجمع الرّضيّ بين القرينة الدّالة على شهادة الحال ونوع آخر من القرائن أساسه التّقدّم في الذّكر، قال : " القرينة الدّالّة على تعيين المحذوف قد تكون لفظيّة، كما إذا قال شخص "من أضربُ؟" فتقول "زيدا" وقد تكون حاليّة كما إذا رأيت شخصا في يده خشبة قاصدا لضرب شخص فتقول "زيداً".(شرح الكافية I، 340). هي الأمثلة التي ذكرها سيبويه أو أمثلة قريبة منها، وهي أمثلة بسيطة عاديّة ساذجة، تدلّ سذاجتها على توغّل ظاهرة الحذف في اللغة وقيامها على السّياق المقاميّ من

---

8 – علّق السّيرافي على هذا الكلام بقوله " يعني أنّك إذا رفعت فالذي أضمرت مبتدأ والذي ظهر هو خبره ، والمبتدأ هو الخبر ، وإذا نصبت فالذي أضمرت فعل ، والفعل غير الاسم لأنّ تقدير "مصاحبًا معانًا" "اذهب مصاحبًا معانًا" (الكتاب I، 271 هامش2) .

ناحية وعلى السّياق المقاليّ والتّقدّم في الذّكر من ناحية أخرى .

2.5 الحذف للتّقدّم في الذّكر

وردت جلّ هذه الحالات عديلا للدّليل الذي من قبيل شهادة الحال، وقد فصلناها عنه لضرورة التّبويب، ومن ذلك أن "يقول الرّجل " رأيت فيما يرى النّائم كذا وكذا " فتقول " خيرا وما سرّ" و "خيرا لنا وشرّا لعدوّنا"... ومثله "مواعيدَ عرقوب أخاه بيثرب" كأنّه قال " واعدتني مواعيد عرقوب أخاه" ولكنّه ترك "واعدتني" استغناء بما هو فيه من ذكر الخلف، واكتفاء بعلم من يعني بما كان بينهما قبل ذلك " (الكتاب ا، 272).

وقد جاءت هذه المعاني مجتمعة في قوله : " وإنّما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنّوا لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذّكر " (الكتاب ا، 275). وجاء في موطن آخر: " ترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام" (الكتاب ا، 281).

ونحن نتبيّن أنّ دور المتقدّم من المقال في توفير القرينة والدّليل على العنصر المحذوف أمر متأصّل في المنوال الذي جعلوه لظاهرة الحذف، وهو ضرب من الأدلّة يقابل تلك التي يوفّرها السّياق المقاميّ وفي شهادة الحال. وعلى هذا النّحو يمكن أن نعتبر الحذف من قبيل تغييب العنصر من اللّفظ وأنّ ذلك التّغييب كلا تغييب لإمكان استرجاعه بالاعتماد على توفّر الدّليل من المقام أو متقدّم المقال.

3.5 الدّليل على المحذوف من المعلوم في الصّدور عرفا وعادة

قد يتوفّر الدّليل على المحذوف إلى جانب توفّره بشهادة الحال والتّقدّم في الذّكر بما هو حاصل في الصّدور من العلم :

"وأمّا قول النّاس "كان البرّ قفيزين" و"كان السّمن منوين" فإنّما استغنوا ههنا عن ذكر الدّرهم لما في صدورهم من علمه لأنّ الدّرهم هو الذي يسعّر عليه، فكأنّهم إنّما يسألون عن ثمن الدّرهم في هذا الموضع كما يقولون "البرّ بستّين" وتركوا ذكر الكرّ استغناء بما في صدورهم من علمه وبعلم المخاطب، لأنّ المخاطب قد علم ما يعني،... وكذلك هذا وما أشبهه، فأجروه كما أجرته العرب " (الكتاب ا، 393).

ويتجاوز هذا الضّرب من الإضمار علم المخاطب وما في صدره إلى علم المجموعة اللغويّة وما في صدورها، وهو جار على ما " أجرته العرب " وبالتّالي فإنّه لا يتنزّل فيما علم بمشاهدة الحال إنّما يتنزّل في مستوى العرف والعادة ويمكن أن نسمّي هذا الضّرب من الأدلّة بالدّليل العرفيّ.

4.5 الحذف لقرينة عقليّة منطقيّة

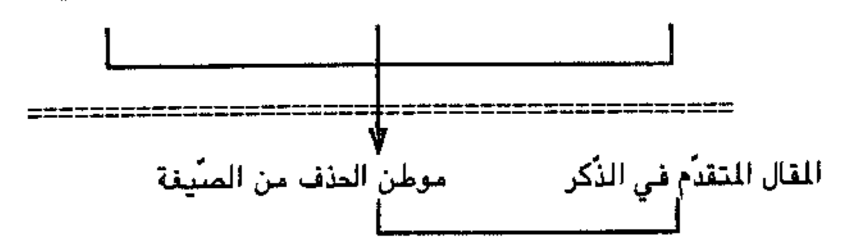
ممّا استدلّ به الجرجانيّ على الحذف نوع من الأدلّة أرجعه إلى منطق الأشياء وطبيعة دلالة الألفاظ، فقد انطلق من معنى التّردّد وأشار إلى أنّه " لا يتصوّر التّردّد والترجيح في الشيء الواحد " (الجرجاني : دلائل الإعجاز 90)، يمكن اعتماد هذا الأصل المنطقيّ الدّلاليّ لمباشرة أمثلة من قبيل :

(1) فلان متردّد

(2) فلان متردّد في القيام بالأمر

(3) فلان متردّد بين البقاء والخروج

فالمثال (1) يقتضي إضمار الأمرين المتردّد بينهما، وأمّا المثال (2) فيقتضي إضمار الأمر الثّاني ليصحّ التّردّد والتّرجيح، أمّا في المثال الثّالث فقد تمّ التّصريح بالأمرين المتردّد بينهما فأغنى ذلك عن القول بالإضمار. فإذا جمعنا بين هذا النّوع من القرائن على المحذوف والأنواع الثّلاثة السّابقة منها حصلنا على الشّكل التّالي :



5. 2 تصنيف الأدلّة بحسب معتمدها

يمكن أن نرجع تصنيفاتهم للأدلّة والقرائن على العنصر المحذوف إلى أربعة أنواع هي :

1-**الدّليل اللفظيّ** : ويشترط في الدّليل اللفظيّ أن يكون طبق المحذوف فلا يجوز أن يراد بالمحذوف معنى يخالف المذكور.

2-**الدّليل الحاليّ** : ومن الأدلّة الشّروع في الفعل، نحو "باسم اللّه الرّحمان الرّحيم" فيقدّر ما جعلت التّسمية مبتدأ له قراءة كان أو فعلا.

3-**الدّليل الصّناعيّ** : من الأدلّة ما هو صناعيّ أي تختصّ بمعرفة النّحو فإنّه إنّما عرف من جهة الصّناعة واقتضاء القواعد .

4-**الدّليل المنطقيّ العقليّ** : متى استحالت صحّة الكلام عقلا إلاّ بتقدير محذوف

6. دلائل الحذف رباعيّة العدد اثنينيّة الوظيفة

1.6 الفرق بين تحديد أصل الحذف وتعيين المحذوف

ذكر التّهانويّ أنّ "من الأدلّة العقل حيث يستحيل صحّة الكلام عقلا إلاّ بتقدير محذوف. والدّليل العقليّ يدلّ تارة على **أصل الحذف** دون **تعيين المحذوف**، وقد يستفاد التّعيين من دليل آخر، وساق التّهانوي المثال التّالي :

(1) "حرّمت عليكم الميّتة" (المائدة 5: 3)

(2) "فذلكنّ الذي لمتنّني فيه" (يوسف12: 32)

فنسبة التّحريم إلى الميتة في المثال (1) لا تجوز عقلا من حيث هي جرم وجثمان إذ أنّ ما له جثمان وجرم يكون موجودا أو غير موجود أمّا نسبة الحكم إليه فلا تكون إلا بتقدير أمر محذوف كأن يكون أكله أو لمسه أو بيعه أو النّظر إليه... وكذا الشّأن بالنّسبة إلى اللوم في المثال (2) فإنّه لا يصحّ في يوسف باعتبار جثمانه، وهو لا يستقيم إلا إذا قدّرت ما يستقيم فيه اللوم كالنّظر أو اللمس أو الحبّ أو المراودة. والدّليل العقليّ في هذه الحالة منبئ بالحذف، لكنّه غير قادر على تخصيص المحذوف وتعيينه، فيظلّ الكلام على إبهامه. ولمّا كان الأصل في الكلام رفع الإبهام فإنّه سيتمّ الاعتماد على ضروب أخرى من الدّلائل ليرتفع الإبهام فيستقيم الاستعمال.

والدّلائل المخصّصة للمحذوف لا تخرج عن :

- مقال آخر، وهو قول النّبيّ "إنّما حرّم أكلها" أو التّصريح به في موضع آخر من المقال

- العادة، لذلك رجّحوا اللوم في المراودة دون الوله لكون الثّاني غير اختياري والأوّل اختياريّ، ولا لوم في غير الاختياريّ.

وسيستحوذ المجاز المرسل على قسم لا بأس به من حالات الحذف، وبالخصوص تلك القائمة على الأدلّة العقليّة اعتمادا على القاعدة "إطلاق كذا للدّلالة على كذا"، ولهذا الضّرب من الأدلّة أهمّيّة في تأويل مواطن المجاز لكونه من الأدلّة المنطقيّة الدّلاليّة.

2.6 تبيّن أصل الحذف يتمّ بالأدلّة العقليّة الصّناعيّة وتعيينُ المحذوف وتخصيصُه يتمّ بالأدلّة المقاليّة والمقاميّة الحاليّة والعرفيّة

لقد أفضى استقصاء أنواع الأدلّة بهم إلى ضبطها في أربعة صناعيّ وعقليّ ومقاليّ ومقاميّ (حاليّ)، وقد نقل التّهانويّ أنّ الدّليل العقليّ يمكّن من معرفة أصل الحذف دون تعيينه وتخصيصه، وإنّما يتمّ التّعيين والتّخصيص بالاعتماد على العادة أو التصريح بالمعيِّن للمحذوف في سابق المقال أو في مقال آخر. وأغرانا هذا الطّرح للقضيّة بتطبيقه على ما اعتبر من الأدلّة الصّناعيّة فإذا بنا نلاحظ أنّها ليست بأسعد حظّا من الأدلّة العقليّة في القدرة على تعيين المحذوف وتخصيصه. فالدّليل الصّناعيّ يمكّنك من معرفة أصل الحذف، أو بعبارة أخرى وجود الحذف في الموضع المعيّن من البنية الإعرابيّة العامليّة، لكنّه قاصر كلّ القصور على أن يأخذ بيدك في تخصيص العنصر المحذوف وتعيينه، كتب عليه هذا القصور كما كتب على الأدلّة العقليّة. فإذا تعلّق الأمر بتعيين المحذوف لاذ المستعمل بما توفّره الأدلّة المقاليّة أو المقاميّة دون غيرها. ولا يغرّنّك ما تلاحظه في ما شاع من السّماعيّات والعبارات الجاهزة من تعويل على أقوال النّحاة في تعيين العنصر المحذوف منها فإنّهم وإن عوّلوا فيها على أدوات صناعة النّحو في معرفة أصل الحذف، فإنّهم في تخصيص المحذوف لم يخرجوا عن اعتماد ما تمّ التّصريح به في سائر الأقوال أو ما شهد عليه المقام والحال وما علم بالعادة والعرف. ولا تلتفتنّ إلى تلك الحالات التي يفضي فيها الدّليل الصّناعيّ إلى تعيين أصل الحذف وتخصيص المحذوف (كالقول بالحذف بعد لام التّعليل وكون المحذوف 'أن' الواصلة النّاصبة)، فهي حالات نظاميّة تقتضي عنصرا معيّنا ولا مجال فيها للتّردّد بين أن يكون المحذوف هذا العنصر أو ذاك.

خاتمة الفصل

اعتمادا على الكلام السّابق نقترح أن توزّع الأدوار بين أدلّة الحذف إلى قسمين على النّحو التّالي :

. أدلّة دورها بيان أصل الحذف وفيها نجعل :

- الأدلّة الصّناعيّة

- الأدلّة العقليّة (الدّلاليّة المنطقيّة)

. أدلّة دورها تخصيص المحذوف وتعيينه وفيها نجعل :

- الأدلّة المقاليّة

- الأدلّة المقاميّة الحاليّة والعرفيّة.

والقسم الأوّل من الأدلّة أي أصل الحذف مجاله النّظام باعتباره جهازا مجرّدا ، أمّا القسم الثّاني منها أي تعيين المحذوف فمجاله وحدات النّظام وقد حلّت في الاستعمال. وأصل الحذف أي موطنه أمر على غاية من الأهمّيّة في استنباط الأشكال والأبنية اللغويّة الأصول (قبل الحذف) والفروع (بعده)، لكنّها معرفة لا يمكن بحال أن تفي بأغراض الاستعمال ما لم تعضدها الدّلائل المخصّصة للمحذوف، وهي دلائل مقاليّة ومقاليّة حاليّة وعرفيّة.

وإذا تساءلنا عن دور كلّ نوع من الدّلائل ومنزلته في تحقيق التّرابط بين أجزاء الخطاب لاحظنا أنّ ما كان من قبيل الدّلائل المنطقيّة الدّلاليّة لا حظّ له في القيام بذلك الدّور لاعتماده على اعتبارات نظاميّة لا تتجاوز بنية الجملة الواحدة، أمّا الأدلّة التي تخصّص المحذوف وتعيّن نوعه فقد تقدّم أن بيّنّا أنّ دور الرّبط بين الجمل المكوّنة لنصّ الخطاب لا يتحقّق إلاّ بما كان منها قائما على دليل مقاليّ نصّيّ يقوم على التّقدّم في الذّكر.

الفصل الثّاني

أغراض الحذف وشروطه وقواعد إجرائه

1. أغراض الحذف

1.1 من أغراض الحذف تشديد الأمر

انطلق المبرّد من الآية" إذا السّماء انشقّت وأذنت لربّها وحقّت " (...) وذكر مختلف الآراء بشأن تعيين الجواب فيها فقال : "وقوم يقولون فأمّا من أوتي كتابه بيمينه..." (...) هو الجواب... فهذا قول حسن جميل، وقال قوم : الخبر محذوف، لعلم المخاطب، كقول القائل عند تشديد الأمر " إذا جاء زيد " أي " إذا جاء زيد علمت " وكقوله " إن عشت"، ويكل ما بعد هذا إلى علم المخاطب، كقول القائل : " لو رأيت فلانا وفي يده السّيف " (المبرّد : المقتضب II، 79).

ولن نتوقّف عند البحث عن التأويل الأنسب للآية، فهذا ليس من غاياتنا، لكنّ ما يستوقفنا هو التأويل القائم على تقدير الجواب واعتباره محذوفا، ونوع الحذف الذي أرجع إليه والتعليل الذي فسّرت به عمليّة الحذف.

فهذا الحذف هو من قبيل الحذف الذي يجريه منجز الكلام، ولئن كشف النحويّ عنه فهو موجود في نيّة المستعمل وبالتالي فهو ليس من قبيل الحذف الصّناعي الذي لا وجود له إلاّ في الجهاز النّظرى الذي يبنيه النّحويّ وإنّما هو من قبيل الحذف التّخاطبيّ الذي يجري بين المتخاطبيْن.

أمّا ما ذكره المبرّد بشأن العلّة أو السّبب الذي دفع المتكلّم إلى الحذف فهو أمروجوده متقدّم على إجراء عمليّة الحذف، وهو السبب الأصلي الذي أرجعوا إليه كلّ عملّية حذف تخاطبيّ وهو " علم المخاطب " بالمحذوف، وهذه العلّة التي اتخذوا منها شرطا في جواز هذا النوع من الحذف هي التي تمكّن المخاطب من استرجاع

العنصر المغيّب واستحضاره ليتمّ له فهم الصيغة النّاقصة وبالتّالي فإنّها لا تصلح أن تكون الغرض من الحذف لكون الأغراض منشودة غير حاصلة.

واقتصر النّحاة في العادة على تبرير الحذف بعلم المخاطب، لكنّ المبرّد في هذا الموضع أورد "علم المخاطب " مقترنا بأمر آخر هو " تشديد الأمر "، وهي إضافة طريفة تكتسب بها علاقة ظاهرة الحذف بالسّياق المقاميّ الذي تحدث فيه تنوّعا وثراء، إذ أنّها لا تجعل من المقام مجرّد وعاء مساعد يجد فيه المخاطب ما غاب من اللفظ لأنّ المتكلّم استغنى عن ذكره لشهادة الحال عليه، بل تجعل منه عنصرا يمكن أن يوجّه الكلام إلى معان عديدة كالوعيد والتهديد وغيرهما من المعاني.

2.1 فوائد الحذف

ذكر التّهانويّ للحذف الفوائد التّالية :

1- الاختصار

2- الاحتراز عن العبث بظهوره

3- التّنبيه على ضيق الوقت كما في التّحذير والإغراء

4- الإعظام والتّفخيم لما فيه من الإبهام

5- التّخفيف لكثرته في الكلام كحذف حرف النّداء" (كشّاف ا، 316)

وليس ما ذكر من باب الحصر إنّما هو من باب التّمثيل بدليل قوله " وغير ذلك ممّا بيّن في كتب البيان "، وهو ما نظفر به في "المفتاح العلوم " للسكّاكي (طي ذكر المسند إليه 176، ترك الفعل 224، ترك المفعول به 228) في تلك الفصول التي عقدها للأحوال المقتضية للتّرك وطيّ ذكر مختلف الأجزاء التي تتكوّن منها الجملة.

2. قواعد إجراء الحذف وشروطه

0.2 تأويل العنصر المحذوف

لم يكن الحذف في النّحو العربيّ ظاهرة سطحيّة بل كان ظاهرة متجذّرة فيه، وقد استنبط النّحاة من القواعد والأصول ما ينظّم عملها في شكل قواعد مسيّرة لها وينزّلها في مرتبة معيّنة معلومة ضمن قواعد الإجراء العامّة. ومن تلك القواعد ما تعلّق بطريقة تأويل العنصر المحذوف ومنها ما تعلّق بشروط إجراء الحذف.

1.2 قواعد إجراء الحذف

ونقل التّهانويّ من أصول الحذف ما يلي :

1-اعتبر الأخفش في الحذف التدريج حيث أمكن : فإذا قام الحذف على حذف عنصرين أو أكثر قدّر حذف العنصر بعد العنصر ولا يقدّر حذفهما دفعة واحدة

-الأصل أن يقدّر الشيء في مكانه الأصليّ : وذلك بأن يقدّر المبتدأ قبل الخبر والمفعول بعد الفعل والفاعل...

-ينبغي تقليل المقدّر مهما أمكن وذلك أنّ تقدير الكلمة الواحدة أحسن من تقدير اثنتين وتقدير الاثنتين أحسن من الثّلاثة إلخ...

-تقدير المبتدإ والخبر أولى من تقدير الفعل والفاعل، وتقدير المبتدإ أولى من تقدير الخبر... (كشّاف ا، 316).

2.2 شروط إجراء الحذف

عدّ النّحاة من شروط إجراء الحذف ثمانية فصّلها ابن هشام في المغني عند حديثه عن قواعد تأويل العنصرالمحذوف على النّحو التّالي :

1 – وجود دليل حاليّ أو مقاليّ إذا كان المحذوف جملة بأسرها أو أحد ركنيها... أو لفظا يفيد معنى فيها هي مبنيّة عليه وأمّا إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدّليل، ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنويّ أو صناعيّ.

ولاشتراط الدّليل امتنع حذف الموصوف في "رأيت رجلا أبيض" بخلاف "رأيت رجلا كاتبا" وحذف المضاف في نحو "غلام زيد" بخلاف "جاء ربّك" وحذف المبتدإ إذا كان ضمير الشّأن.

2 – أن لا يكون المحذوف كالجزء

3 – أن لا يكون المحذوف مؤكّدا لأنّ الحذف مناف للتّأكيد لأنّه مبنيّ على الاختصار والتّأكيد مبنيّ على الطّول

4 – أن لا يؤدّي اختصاره إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله لأنّه اختصار الفعل

5 – أن لا يكون عاملا ضعيفا كالجارّ والنّاصب للفعل والجازم إلاّ في مواضع قويت فيها الدّلالة وكثر فيها الاستعمال لتلك العوامل ولا يجوز القياس عليها

6 – أن لا يكون عوضا عن شيء فلا يحذف ما في إمّا أنت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا في قولهم افعل هذا إمّا لا ولا التّاء من عدة

7 – 8 – أن لا يؤدّي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ولا إلى إعمال العامل الضّعيف مع إمكان إعمال القويّ (مغني اللبيب ا ، 668-670).

3. الأصل عدم التّقدير

تقدير العنصر لا يكون إلاّ لحاجة ملجئة إليه، وقد اعتمد الأستربانيّ هذا الأصل قاعدة للترجيح بين الأقوال المختلفة، قال : " ومذهب سيبويه في كليهما [يقصد المثالين: "تبتّل إليه تبتيلا" (المزمّل، 8) و"الله أنبتكم من الأرض نباتا" (نوح، 17) و"قعدت جلوسا"] أنّ المصدر منصوب بفعله المقدّر أي «تبتّل إلى الله وبتّل تبتيلا» و«أنبتكم من الأرض فنبتّم نباتا» و«قعدت وجلست جلوسا»، ومذهب المازنيّ والمبرّد والسّيرافيّ أنّه منصوب بالفعل الظّاهر، وهو أولى لأنّ **الأصل عدم التّقدير بلا ضرورة ملجئة إليه** " (شرح الكافية ا، 179).

يلتقي هذا الأصل المنظّم الذي نصّ عليه الأستربادي بأصل آخر هو اعتبار الإظهار أصلا مقدّما على الإضمار واعتبار الإضمار فرعا، لذلك كان الثّاني مفتقرا إلى قرينة ودليل بخلاف الأوّل، وهذا بدوره خاضع لأصل آخر هو عدم افتقار الأصل إلى دليل بخلاف الفرع الخارج عنه .

وقد اختار سيبويه القول بالتّقدير ليحقّق في هذا السّياق اطراد القواعد (قاعدة المناسبة اللفظيّة بين العامل أي الفعل ومعموله أي المصدر)، في حين قدّم غيره أصلا آخر هو عدم اعتماد التّقدير متى لم تلجئ إليه ضرورة، وقد اختار الأستربادي تغليب الأصل الثّاني على الأوّل وإن كلّفه ذلك مخالفة رأي سيبويه.

4. المحذوف المضمر كالمظهر عملا، وهو في حكم الملفوظ به

يلتقي هذا الاعتبار بجوهر ظاهرة الحذف والإضمار، فالإضمار تغييب من اللفظ كلا تغييب والمضمر غائب كالحاضر، وقد أكّد النّحاة منذ سيبويه على هذا الجانب :

" وإذا أعملت العرب شيئا مضمرا **لم يخرج عن عمله مظهرا** في الجرّ والنّصب والرّفع، تقول "وبلد" تريد «وربّ بلد» وتقول "زيدا" تريد «عليك زيدا» وتقول

"الهلالُ" تريد « هذا الهلال »، فكلّه يعمل عمله مظهرا (الكتاب ا، 106).

وذكر ابن جنّي أنّ " المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به " (الخصائص ا، 284) ومثّل عن ذلك بالأمثلة الّتي أشرنا إليها عند سيبويه أو بأمثلة قريبة منها، فقد مثّل بـ :

	المثال	العنصر المقدّر	حكمه
(1)	القرطاسَ والله	أصاب	حكم الملفوظ به البتّة
(2)	زيدا	اضرب	حكم الملفوظ به البتّة
(3)	خير مقدم	قدمت	حكم الملفوظ به البتّة
(4)	مبرور مأجور	أنت	حكم الملفوظ به البتّة

وإنّما كان حكم هذه العناصر المقدّرة " حكم الملفوظ به البتّة " **لأنّ دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به...فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به** (الخصائص ا، 285).

5. تأكيد المحذوف مناقض للغرض من الحذف

انطلق ابن جنّيّ في تأكيد المحذوف ووجه الفساد ما بين الحذف والتّأكيد من تدافع وتناقض : فـ" الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض. وذلك أن التوكيد والاسهاب ضد التخفيف والإيجاز، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز أن يجتمعا. وكذلك قولهم لمن سدد سهما ثم أرسله نحو الغرض فسمعت صوتا فقلت "القرطاس والله" أى "أصاب القرطاس" لا يجوز توكيد الفعل الذي نصب القرطاس لو قلت "إصابة القرطاس" فجعلت "إصابة" مصدرا للفعل الناصب للقرطاس لم يجز من قبل أن الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه ونائبة عنه، فلو أكدته لنقضت الغرض، لأن في توكيده تثبيتا للفظه المختزل ورجوعا عن المعتزم من حذفه واطراحه والاكتفاء بغيره منه " (الخصائص ا، 287).

وقد اعتبر صاحب الخصائص أنّ امتناع تأكيد المحذوف"من أقوى وأعلى [كذا] ما

يحتجّ به لأن المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ به البتّة، فاعرفه واشدد يدك به " (الخصائص ا، 288).

6. العطف على المحذوف دليل على أنّ حكمه حكم الملفوظ به

انطلق ابن جنّيّ من قول الشّاعر :

زمانٌ عليّ غرابٌ غدافٌ   فطيّره الشيب عني فطارا

واعتبر أنّ "من أثبت به حكم الفعل المحذوف فله أن يقول : إنّ "طيّره" معطوف على "ثبت واستقرّ"، **وجواز العطف عليه أدلّ دليل على اعتداده وبقاء حكمه وأنّ العقد عليه، والمعاملة في هذا ونحوه إنّما هي معه**،ألا ترى أنّ العطف نظير التّثنية ومحال أن يثنّى الشيء فيصير مع صاحبه شيئين إلاّ وحالهما في الثبات والاعتداد واحدة " (الخصائص ا، 107). والعطف على المحذوف من أقوى الأدلّة على كونه معتدًا به وكونه في حكم الملفوظ به.

فالمنوال الذي عالجوا به ظاهرة الحذف متنزّل في منزلة اللفظ وفي منزلة المعنى وتتحكّم فيهما أحكام الصّناعة :

- فهو خاضع لمقتضيات البنية العامليّة الإعرابيّة الخاضعة لأصول صناعة النّحو،
- وهو خاضع لمقتضيات البنية الدّلاليّة التّأويليّة الخاضعة للأصول المعنويّة العرفانيّة للخطاب في الاستعمال، وقد تمكّن النّحاة من الجمع بين البنيتين وتحقيق التّلاؤم بينهما على نحو منقطع النّظير.

ولا أدلّ على تنزّل الحذف هذه المنزلة من إخضاعهم له لتقدير الإعراب بقوانينه الصّارمة المتفاصلة لا لقوانين تفسير المعنى.

7. المعتمد في الحذف تقدير الإعراب لا تفسير المعنى

عقد ابن جنّيّ بابا للفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى شدّد فيه على الذين يخلطون بينهما لأنّ تفسير المعنى يمكن أن يستأنس به لكنّه مجلبة لفساد صناعة النّحو فـ"هذا الموضع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى فساد الصنعة، وذلك كقولهم في تفسير قولنا «أهلكَ والليلَ» معناه «الحق أهلك قبل

الليل» (الخصائص ا،279).

والاختيار حسب ابن جنّيّ " أن تحفظ نفسك من تفسير المعنى ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه (ابن جنّي : الخصائص ا، 283-284).

وليس تفسير المعنى وتقدير الإعراب بالأمر الذي بقي في طيّات كتب الأصول، بل إنّه كان مفهوما عمليّا إجرائيّا اعتمدوا عليه في تحليل الكلام بحسب مقتضيات الصّناعة وتفسيره بحسب مقتضيات المعنى، فلم يخلطوا أحدهما بالآخر. ويمكن أن نذكر ما جاء في مغني اللبيب دليلا على ما ذهبنا إليه :

" مسألة : أيحبّ أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميّتا، فكرهتموه (الحجرات 49 : 1)، ... وبعد فعندي أنّ ابن الشّجريّ لم يتأمّل كلام الفارسيّ فإنّه قال " كأنّهم قالوا في الجواب : "لا" فقيل لهم : "فكرهتموه فاكرهوا الغيبة واتّقوا الله... " والمعنى «فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة» وإن لم تكن "كما" مذكورة... انتهى. وهذا يقتضي أنّ كما ليست محذوفة، بل أنّ المعنى يعطيها، فهو تفسير معنى وليس تفسير إعراب " (مغني اللبيب ا، 181).

وفيما تقدّم دليل على أنّ العنان لم يترك مطلقا لظاهرة الحذف، فليس كلّ ما غاب من اللفظ ووجد في المعنى من قبيل الحذف، بل إنّهم أقاموا مقاييس صناعيّة تفصل بين حالات الحذف وحالات التّفسير. ومثل هذه العمليّة أمر ضروريّ لتكون ظاهرة الحذف عمليّة إجرائيّة مفيدة يمكن الاعتماد عليها لتسلم من التّضخّم إلى ما لا نهاية له.

فللحذف شروط وقواعد دقيقة صارمة، وهم يحاسبون من يخالفها ويخرج عنها - وإن كان من أئمّة النّحاة - حسابا. وهم بفعلهم هذا قد أقاموا الحدّ بين عمل النّحويّ الذي لا يمكن أن يكون إلاّ في نطاق ما تمليه القواعد والأصول النّظريّة وعمل المفسّر والشّارح والنّاقد وهي أعمال تعتمد على عمل الأوّل دون أن يكون الأوّل ملزما بها في صناعته وإن كان هو أيضا محتاجا إليها. وعلى هذا النّحو تتحقّق العلاقة التي ارتأوها بين عالم اللغة وسائر العلماء أو قل بين علم اللغة وسائر العلوم

من قراءات وتفسير وفقه وأدب، فقد اشترطوا في العالم من علمائها الإلمام بعلم اللغة وقواعدها كما اشترطوا في النّحويّ أن يكون عالما بالقرآن والحديث وفنون الشّعر ليعرف وجوه الكلام.

8. أصل الحذف منزّل تقديرا وحكما لا زمانا ووقتا

حدّث ابن جنّيّ - في باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وحكما لا ترتيبا ووقتا - عن منزلة الأصل مبيّنا أنّ المقصود من قولهم" الأصل في كذا هو كذا " ليس أن هذه الأشياء التي يدعى أنها أصول قد كانت مستعملة ثم صارت من بعد مهملة (الخصائص ا، 256-257).

ومثّل عن كون المعتدّ به حكما اعتباريًا تقديريًا وليس شيئا وجد في وقت على صورة ثمّ تحوّل عنها إلى أخرى في وقت لاحق بتأويل العنصر المحذوف في الأقوال التي حملت على الحذف، قال : "ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة نحو قولك إذا رأيت قادما "خيرَ مقدم" أي "قدمت خير مقدم" فنابت الحال المشاهدة مناب الفعل الناصب،... فهذا ونحوه لم يرفض ناصبه لثقله، بل لأن ما ناب عنه جار عندهم مجراه ومؤد تأديته، وقد ذكرنا في كتابنا الموسوم بالتعاقب من هذا النحو ما فيه كاف بإذن الله تعالى " (ابن جنّي : الخصائص ا، 256- 259).

9. كمّ المحذوف ونوعه

من أصولهم المتحكّمة في تعيين العنصر المحذوف عند تأويله قولهم : "الإضمار من جنس المذكور أقيس" (مغني اللبيب ا، 77)، (والمقصود بالإضمار هنا هو الحذف لا استعمال أحد الضّمائر)، وفي هذا الشّرط قول بوجوب التّناسب من حيث نوع اللفظ بين العنصر المؤوّل بالحذف والعنصر الذي يكون لو اعتمد الإظهار لا الحذف .

ووضعوا أيضا حكما يضبط العنصر المؤوّل من حيث الكمّ فمن قواعد الحذف أنّه "كلّما كثر الإضمار (أي المضمر) كان أضعف وكلّما قلّ كان أقوى : "وإذا أضمرت فأن تضمر النّاصبَ أحسنُ، لأنّك إذا أضمرت الرّافع أضمرت له أيضا خبرا أو شيئا يكون في موضع خبره، **وكلّما كثر الإضمار كان أضعف**" (الكتاب ا، 259).

تتعلّق هذه القاعدة بتأويل العنصر المحذوف. وهذه العمليّة محكومة بما يقوم

عليه قرينة ودليلا وشاهدا، وهذا الدّليل يمكن أن يكون مقاليًا أو مقاميًا ممّا تشهد به الحال وقد يكون صناعيًا لا يكاد يلتفت إليه المستعمل إنّما هو من عمل النّحويّ يأتيه ليستقيم له إرجاع الكلام إلى أصله. فإذا كان الدّليل مقاليًا أو مقاميًا اعتمد التّأويل في استرجاع العنصر المحذوف على ما تقدّم ذكره أو على ما يشاهده المخاطب فلا يفضي الأمر إلى التّردّد والاختلاف في معرفة العنصر المضمر. أمّا إذا تعلّق الأمر بتلك الأدلّة الصّناعيّة فإنّه قد لا يفضي إلى الإجماع على تأويل العنصر المحذوف : فالمعوّل عليه في هذه الحالة هو معنى الصّيغة، وهو معنى كاد يصبح فيها من قبيل المعنى الذي للعبارة بالوضع، خاصّة إذا تعلّق الأمر بعبارات تدلّ على معناها دون أن يحتاج المستعمل إلى معرفة أصل استعمالها، وهي العبارات التي سمّاها النّحاة بالسّماعيات.

0 1. قيام المعنى في تقدير المحذوف على السّياق.

يقوم المعنى منطلقا من المنطلقات المتحكّمة في تأويل العنصر المحذوف كما نتبيّن ذلك من الكلام اللاّحق للرّضيّ :

"إن أمكن أن **يقدّر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر إلى معمول لذلك الفعل خاصّ**، بل مع أيّ معمول، كان هو الأولى، وإن لم يكن هذا **فانظر إلى معنى ذلك الفعل الظّاهر مع معموله المعيّن الخاصّ الذي نصبه ذلك الفعل المقدّر فقدّر ذلك المعنى**، وذلك نحو "زيدا ضربت غلامه" فإنّ "أهنت" المقدّر ههنا قبل "زيد" ليس بمعنى «ضربت» مطلقا مع أيّ معمول كان، بل هو معناه مع "غلامَه" أو "أخاه" أو "صديقه" أو ما جرى مجرى ذلك، ألا ترى أنّك لو قلت "زيدا ضربت عدوّه" لم يكن معنى "ضربت عدوّه" «أهنت زيدا» بل المعنى «أكرمت زيدا ضربت عدوّه»، **فظهر أنّ "أهنت" المقدّر بمعنى الفعل الظّاهر مع بعض معمولاته دون بعض** " (شرح الكافية أ، 450).

يندرج هذا الحديث في باب الإضمار -أي الحذف- على شريطة التّفسير وذكر الأستراباذي جملة من القواعد في تأويل العنصر المحذوف مرتّبة على نحو معيّن :

أ - اعتماد الفعل الظّاهر إن أمكن (وهي الحالة التي تنطبق على مثل قولك "زيدا اضربه" حيث يكون "زيدا" هو المضروب فينصب بفعل مقدّر من لفظ الفعل

المظهر، وحديث الأستربادي في هذه الفقرة لا يشمل هذه الحالة لكنّنا ذكرناها لاستيعاب جميع حالات تأويل الفعل المحذوف).

ب – اعتماد معنى الفعل المظهر – إن تعذّر (أ) – من غير نظر إلى معمول لذلك الفعل خاصّ،

ج – اعتماد معنى الفعل المظهر مع معموله – إن تعذّر (أ) و (ب).

وإجراء هذه القواعد في التّأويل يتمّ على التّرتيب الذي قدّمه عليها الأستربادي يدلّ على ذلك صراحة العبارة " كان هو الأولى " وإقامته هذا الكلام على الاستدلال كما يدلّ على ذلك قوله "فظهر...".

فعمليّة الحذف وما يتبعها من تأويل المحذوف عمليّة دلاليّة معنويّة دقيقة يأتيها المتخاطبان – المتكلّم مضمرا حاذفا والمخاطب مؤوّلا –، وهي عمليّة تأويل تقوم على عمليّة تأويل أخرى متقدّمة عليها وليست مجرّد عمليّة ملء فراغ بعنصر معلوم من سابق المقال أو لاحقه أو من شهادة الحال : فإذا تعلّق الأمر بضرب الأخ أو الصّديق اعتبر الفعل المحذوف من قبيل الإهانة وإذا تعلّق بضرب العدوّ اعتبر من قبيل إكرام من ضربت عدوّه ونصرته . وتحليلنا لكلام الأستربادي على هذا النّحو لا يبطل ما ذهبنا إليه من حمل تأخّر المفسّر على حركيّة الخطاب وما تقوم عليه من تغيير في خططه [1].

1 1. المحذوف الذي يمكن النّطق به لكنّه لم يستعمل

من المحذوفات ما يمكن إظهاره واستعمال الصّيغة التّامّة به ومن المحذوفات ما يقدّر دون أن يجري على ألسنة المتكلّمين :

" ومنها ما يمكن النطق به، إلا أنه لم يستعمل، لا لثقله لكن لغير ذلك من التعويض منه أو لأن الصنعة أدت إلى رفضه، وذلك نحو "أن" مع الفعل إذا كان جوابا للأمر والنهي وتلك الأماكن السبعة نحو "اذهب فيذهب معك"... وكذلك الواو التي تحذف معها رب في أكثر الأمر نحو قوله "وقاتم الأعماق خاوي المخترق"، غير أن الجر لربَّ لا للواو والنصب في الفعل لـ"أن" لا للفاء ولا للواو ولا لـ"أو".

ومن ذلك ما حذف من الأفعال وأنيب عنه غيره مصدرا كان أو غيره، نحو

---

1 – انظر : تأخّر المفسّر والإحالة البعديّة :القسم 4 الباب 6 ، ص 1213-1259

"ضربا زيدا وشتما عمرا" وكذلك "دونك زيدا وعندك جعفرا" ونحو ذلك من الأسماء المسمى بها الفعل، فالعمل الآن إنما هو لهذه الظواهر المُقامة مقام الفعل الناصب.

ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة نحو قولك إذا رأيت قادما "خيرَ مقدم" أي "قدمت خير مقدم" فنابت الحال المشاهدة مناب الفعل الناصب، وكذلك قولك للرجل يهوي بالسيف ليضرب به "عمرا" وللرامي للهدف إذا أرسل النزع فسمعت صوتا "القرطاس والله"، أي "اضرب عمرا" و"أصاب القرطاس".

فهذا ونحوه لم يرفض ناصبه لثقله، بل لأن ما ناب عنه جار عندهم مجراه ومؤد تأديته، وقد ذكرنا في كتابنا الموسوم بالتعاقب من هذا النحو ما فيه كاف بإذن الله تعالى " (ابن جنّي : الخصائص I، 256- 259).

خاتمة الفصل

- للمخاطب دور مركزيّ في عمليّة الحذف، فهو الذي يوجّهها ويتحكّم فيها، فالحذف عمليّة لا يجريها المتكلّم إلاّ وهو يقرأ فيها حسابا للمخاطب،
- تناول النّحاة ظاهرة الحذف تناولا شاملا يراعي الاستعمال والتداول من ناحية وبناء النّظريّة - أي صناعة النّحو - من ناحية أخرى :

* صلة المقال بالسّياق المقامي
* تقدير المتكلّم للحالة العرفانيّة للمخاطب
* مراعاة العهد القائم على التّقدّم في الذكر
* إصلاح شأن بناء النّظريّة.

ولقائل أن يقول : لم هذه الثنائيّة في الحديث عن الحذف بين مستويين اثنين : مستوى الأشكال النظريّة ومجالها النحو الصريح الذي وضعه النّحاة والمتجسّم في مختلف الأبنية والأشكال المجرّدة التي استنبطوها، ومستوى الاستعمال القائم على المتكلّم في علاقته بالمخاطب وما يقوم بينهما من "عهود"، وعلى علاقة الخطاب بالسّياق المقاميّ الذي يجرى فيه ؟

إنّنا نقدّر أن النحاة العرب قد حقّقوا من الملاءمة بين الجهاز النّظريّ الذي

وضعوه – وهو أمر صناعيّ لا يشاركهم في إدراكه المستعمل العاديّ – والاستعمال الطبيعي للغة قدرا لم تبلغه أحدث النظريات اللسانيّة، لعدم توفيقها في الجمع بين الجانبين أو رغبتها عنه : فكلّما تمّت العناية بواحد كان الثّمن التّفريط في الآخر.

فتلك التي اعتنت بالأشكال النّظريّة فعلت ذلك وأفرطت فيه، لكنّها فرّطت في الاستعمال والتداول، وتلك التي اعتنت بالاستعمال والجانب التّداوليّ أهملت الجانب النّظرى المجرّد وزهدت في النّتائج التي تحققت بفضله، فكانت ألسنيّة اللغة وكانت البنى الفيضيّة وكان النّحو مخلّصا من السّياق من ناحية، وكانت التّداوليّة وتحليل الخطاب ودراسة عملية التّخاطب énonciation من ناحية أخرى وكادت الصّلة تنقطع بين النّاحيتين.

أمّا النحو العربيّ فقد قام على التنظير المنغرس في الاستعمال :

فصناعة النّحو تفضي إلى استنباط أشكال نظريّة مجرّدة من خصائصها كونها ذات أصول مضبوطة العدد وذات صور ثابتة قارّة، كعدم خروج ما سمّوه "الجملة الفعلية" عن الفعل والفاعل والمتمّم، والمركّب الإضافيّ عن المضاف والمضاف إليه...

واستعمال اللغة ليس محتاجا إلى مثل هذا الجهاز الصّناعي، فالمستعمل يستعمل الجملة الفعليّة والمركّب الإضافي دون أن يقتضي ذلك منه معرفة بهذا الجهاز المفهومي الاصطلاحي أي دون أن يحتاج إلى "نحو النّحاة".

ويباشر النحويّ بعض الصّيغ اللغوية المستعملة فيفضي به الأمر إلى القول بإضمار بعض العناصر فيها، ينتهي إلى ذلك بمقارعة الصّيغة بالصّيغة وقياس العبارة بالعبارة. فيكون بذلك قد أرضى صناعته واستجاب لمقتضياتها. ولو كان نحوه موجّها لجمهور النحاة الذين من صنوه لوقف عند هذا الحدّ، لكنّه يتجاوز ذلك إلى البحث عمّا يوافق هذه الظّواهر في الاستعمال، فيخرج بذلك من نحو النّحاة المحض إلى نحو المتكلّمين الذين يستعملون اللغة استعمالا طبيعيّا لا يقوم على معرفة وإلمام بصناعة النّحو، فإذا بهم يلجون ضربا آخر من النحو، لئن لم تكن معالمه واضحة صارمة، والسبيل فيه مسطّرة آمنة، فإنّه يحقق الرّبط الطبيعي الصّحيح بين اللغة وصناعة النّحو وينزّل عملهم المنزلة الصحيحة التي ترضي المنظّر والمستعمل، فعلوا ذلك دون أن يشعروك بقطيعة بين الميدانين، فعلوا ذلك على

الصّورة التي تتّصل بها اللغة باستعمالها وبمستعمليها، فكان أن أدخل في الحساب تقدير المتكلّم وعلم المخاطب وشهادة الحال ومقتضى الحال... فإذا بك تجاه نحو موجّه لصناعة النّحو ونحو موجّه لاستعمال اللغة، لكنّهما صيغا وقدّما في نحوين مدمجين في نحو واحد . فإذا اعتمدت الصّناعة واحتكمت إلى أصولها أمكنك أن تعتبر "الهلالَ " بمنزلة "انظر الهلالَ "، لأنّ من أصول هذه الصّناعة أنّه لا معمول دون عامل... لكنّ هذا كلام لا يرضي إلاّ من كان من أصحاب صناعة النّحو ولا يقنع إلاّ من شاطرهم الرّأي – وما أقلّ من يشاطرهم الرّأي – فإذا أضاف النّحويّ إلى مثل هذا قوله : استغنى المتكلّم عن التّلفّظ بـ " انظر" معوّلا على إقبال المخاطب عليه وعلى مشاهدة الحال وعلى كون مطلع الهلال منتظرا وجهته معلومة... لم تحتج لفهم هذا الكلام إلى من يشرح لك الأمر، لأنّ النحويّ خاطبك في بعض قضايا النحو بكلام مشترك بين النّحاة وغير النّحاة.

الفصل الثّالث

أنواع المحذوفات وحذف الجمل

0 – المحذوفات

تحدّثنا في الفصلين السّابقين من هذا الباب عن أنواع الحذف وقواعده، وسنفرد هذا الفصل للحديث عن المحذوفات من حيث أنواع العناصر التي يتمّ حذفها والأحكام المتّصلة بها. وقد اتّبع النّحاة الخطّة التي اتّبعها سيبويه في الحديث عن المحذوفات فلم يفردوا لها الأبواب والفصول المستقلّة لكنّهم أشاروا في حديثهم عنها إلى إمكانيات في التّصنيف تقوم تارة على نوع العنصر المحذوف " قد حذفت العرب المفرد والجملة والحرف والحركة " (الخصائص II، 360) أو على قسم الكلام الذي ينتمي إليه "وأما حذف المفرد فعلى ثلاثة أضرب : اسم وفعل وحرف " (نفس المصدر II، 361). وفي هذا الكلام مشروعُ تخطيط لتجميع المحذوفات وتصنيفها والحديث عنها في فصول وأبواب مستقلّة وهو ما تحقّق على يد ابن هشام، فقد خصّص للحذف في الجزء الثّاني من "مغني اللبيب" ما يقارب السّتّين صفحة (من ص668 إلى ص 725) بدأها بالأحكام العامّة للحذف ثمّ انتقل إلى عدّ المحذوفات مرتّبة من المفردات إلى الجمل، وقد جاء حديثه عن حذف الجمل بين صفحة 718 وصفحة 724.

ويمكن تصنيف المحذوفات حسب مداخل عديدة، وقد اخترنا منها التصنيف الذي اقترحه ابن جنّي واتّبعه فيه صاحب المغني والقائم على طبيعة العنصر المحذوف بحسب كونه صوتا من قبيل الحروف أوالحركات (أي جزءا من كلمة) أو كلمة مفردة أو جملة لها محلّ تركيبيّ أو كلاما مستغنيا ، على أنّنا لن نتوقّف عند حذف غير الجمل إلاّ ما يكفي من بيان تكامل نظام المحذوفات وتناسقه .

المبحث الأول
حذف المفردات

1. حذف الفعل

1.1 حذف الفعل مع فاعله

كثيرا ما يشتبه حديث النّحاة عن حذف الفعل بحذف الفعل والفاعل معا وذلك بسبب شدّة اتصال أحدهما بالآخر، فهما متلازمان لا ينفصلان فلا يكاد يتعرّى فعل من فاعله، ومن أمثلة عدم التّمييز بين الحذفين ما تلاحظه في كلام سيبويه، قال :

"وإن شاء أظهر في هذه الأشياء ما أضمر من الفعل، فقال "اضرب زيدا واشتم عمرا" و"لا توطئ الصّبيّ" و"احذر الجدار" و"لا تقرب الأسد" منه أيضا قوله "الطّريق الطّريق" أي «خلّ الطّريق» أو «تنحّ عن الطّريق» (الكتاب ا، 253-254)، فجميع الحالات التي ذكرها سيبويه في هذا الكلام هي من قبيل إضمار الفعل والفاعل لا الفعل دون الفاعل. وعلى هذا النّحو فإنّ حديثهم عن إضمار الفعل إنّما هو من قبيل إضمار الفعل والفاعل،

ولإضمار الفعل مع فاعله شروط وأحكام لا بدّ أن تتوفّر فيهما ، قال سيبويه :" واعلم أنّه لا يجوز أن تقول "زيد" وأنت تريد أن تقول «ليُضرب زيد» أو «ليَضرب زيد» إذا كان فاعلا ولا «زيدا» وأنت تريد «ليضرب عمرو زيدا ». ولا يجوز "زيد عمرا" إذا كنت لا تخاطب زيدا، إذا أردت «ليضرب زيد عمرا» وأنت تخاطبني، فإنّما تريد أن أبلغه أنا عنك أنّك قد أمرته أن يضرب عمرا وزيد وعمر غائبان، **فلا يكون أن تضمر فعل الغائب ... لأنّك إذا أضمرت فعل الغائب ظنّ السّامع الشّاهد إذا قلت زيدا أنّك تأمره هو بزيد فكرهوا الالتباس** " (الكتاب ا، 254).

فلا يضمر الفعل المسند إلى الغائب ولا المسند إلى المتكلّم إنّما يضمر الفعل المسند إلى المخاطب. وعلّل سيبويه منع حذف الأوّل والثّاني وجواز حذف الثّالث بأسباب تداوليّة استعماليّة عبّر عنها بالالتباس ، وسبب هذا الالتباس فيما نقدّر راجع إلى عجز جميع أنواع الأدلّة والقرائن عن تمييز أمرك المخاطبَ من أمرك نفسكَ أو للغائبَ . وتجدر الملاحظة إلى أنّ النّحاة اللاّحقين سيصنّفون هذا الضّرب من الحذف من قبيل حذف الجملة لانعقاد الجملة بالفعل مركّبا إلى فاعله.

2.1 حذف الفعل دون فاعله

على أنّ النّحاة حدّثوا عن ضرب آخر من إضمار الفعل به يصبح حذف الفعل راجعا إلى ضربين من الحذف، قال ابن جنّي : "حذف الفعل على ضربين :

-أن تحذفه والفاعل فيه فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة ،

-والآخر أن تحذف الفعل وحده وهذا هو غرض هذا الموضع، وذلك أن يكون الفاعل مفصولا عنه مرفوعا به، وذلك نحو قولك "أزيد قام"، فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل لأنّك تريد «أقام زيد» فلمّا أضمرته فسّرته بقولك قام، وكذلك قولك : إذا السّماء انشقّت" و"إن إمرؤ هلك" و"لوأنتم تملكون خزائن ربّي" ونحوه الفعل فيه مضمر وحده (الخصائص II، 379 -381).

والقول بحذف الفعل في هذا السّياق إنّما هو من قبيل الحذف الذي يلزم النّحويّ النّظر فيه لمقتضيات صناعة النحو، فقد ذكروه لإصلاح أصل آخر وهو أنّ مثل هذه الأدوات (كحروف الاستفهام والجزاء) لا تباشر الاسم [1]، لذلك اضطرّوا إلى القول بتقدير الفصل بعدها حتّي يسلم الأصل الذي أشرنا إليه. وقد جرّهم هذا التّقدير في هذه المواضع إلى القول بالحذف على شريطة التّفسير، وقد يكون في ما اقترحناه من تحديد معنى الجملة الاسميّة التي خبرها إسناد فعليّ بمعنى الخبر لا بمعنى الابتداء - بأن يحمل معنى الجملة الاسمية على معنى الفعليّة - ما يخفّف من ثقل هذا التّأويل ويغني عن ركوب الحذف على شريطة التّفسير. وقد عدّ الحذف على شريطة التّفسير أمرا شنيعا، وأشنع منه حذف الفاعل دون فاعله كما نصّ على ذلك الرّضيّ، فـ "حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر" (شرح الكافية I، 206).

3.1 انتصاب الاسم بفعل مضمرمتروك إظهاره

هي الأبواب العشرون الممتدّة من صفحة 311 إلى صفحة 367 في الجزء الأوّل من الكتاب.وهذا الضّرب من الحذف هو أيضا من قبيل حذف الفعل والفاعل والقرينة على المحذوف منه قرينة صناعيّة تعتمد البنية العامليّة للصّيغة الأصليّة

---

1 - لاحظ أنّ هذا القول بحذف الفعل دون الفاعل يفضي إلى القول بتقدّم محلّ المحذوف على ما يفسّره ويقوم دليلا عليه ، فهل هذا من قبيل الإحالة البعديّة (انظر تأخر المفسّر والإحالة البعديّة في القسم الرّابع الباب السّادس من عملنا ، ص 1213-1259).

التّامّة ومنزلة العنصر المذكور منها. وسنتوقّف عند هذا الضّرب من حذف الفعل بالقدر الكافي لإدراك كلّيات ظاهرة الحذف وللكشف عن منزلته الرّابطيّة.

حدّث سيبويه عن هذا الضّرب من الحذف في باب " ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها، وذلك قولك "تربا وجندلا" وما أشبه ذلك فإنّ **تفسيرها ههنا كتفسيرها** في الباب الأوّل [[أي على تعيين المدعوّ له أو عليه]] كأنّه قال :«ألزمك الله وأطعمك تربا وجندلا» وما أشبه هذا من الفعل. واختزال الفعل ههنا لأنّهم جعلوه بدلا من قولك "تربت يداك" (الكتاب ا، 314)[2].

ونحن نقدّر أنّ هذا الجمع راجع إلى أنّ النحاة أدركوا هذه الظّواهر التي سمّوها "السّماعيات" في مرحلة قد بلغت فيها من الاستقرار والثبوت ما جعلهم يحملونها على البدليّة، إلاّ أنّ الجهاز النظريّ المجرّد الذي وصفوا به البنى العامليّة كان له من القوّة والمضاء ما أغراهم بإجرائه على تلك "السّماعيات" فاستقام لهم ذلك أيّما استقامة.

وكون هذه العبارات من قبيل السّماعيات يجعل الحذف الذي رأوه فيها بعيدا كلّ البعد عن تحقيق الدور الرابطيّ بين الجمل المكوّنة للخطاب والدّليل على ذلك أنّ المتكلّم يستطيع أن يبني كلامه على تلك العبارات القائمة على هذا الضّرب من الحذف فتتمّ منها الفائدة دون أن يفتقر كلامه إلى آخر سابق أو لاحق ، فتأويل العنصر المحذوف قائم على أدلّة صناعيّة لا يشتغل بها إلاّ النّحويّ، وكلّ حذف قائم على دليل صناعيّ ولا يبنى على متقدّم الكلام ولا على لاحقه ظاهرة غريبة عن تحقيق التّرابط .

4.1 تغليب البنية العامليّة أوالمعنى في تأويل المضمر

تجد في كتاب سيبويه "باب ما ينتصب فيه المصدر المشبّه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره " وذلك قولك "مررت به فإذا له صوت صوتَ حمار" و"مررت به فإذا له صراخ صراخَ الثّكلى"... فإنّما انتصب هذا لأنّك مررت به في حال تصويت

---

2 – انظر كذلك "باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللاّم أو لم يكن فيه ، على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، لأنّه يصير في الإخبار والاستفهام بدلا من اللفظ بالفعل كما كان "الحذرَ" بدلا من "احذر" في الأمر (سيبويه :الكتاب ا،335).

ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأوّل ولا بدلا منه، لأنّك لمّا قلت "له صوت" علم أنّه قد كان ثمّة عمل ، فصار قولك "له صوت" بمنزلة قولك «فإذا هو يصوّت» **فحملت الثّاني على المعنى**... وإن شئت قلت " له صوت صوتُ حمار وله خوار خوارُ ثور وذلك إذا جعلته صفة للصّوت ولم ترد فعلا ولا إضماره " (سيبويه :الكتاب ا، 355-356).

وأنت تلاحظ أن هذا الضّرب من الإضمار يكاد يخرج من باب الإضمار، بل إنّ ذلك قد حصل، وأصبح من باب الحمل على المعنى، لأنّه قام على تأويل عبارة ليست فعلا بفعل ثمّ حمل المنصوب على كونه معمولا لذلك الفعل المؤوّل، فالعامل هنا ليس فعلا بل هو ما أوّل من معناه.

ويزداد أمر المعنى خطرا إذا قارنت ما جاء في هذا الباب بما جاء في باب آخر "هذا باب يختار فيه الرّفع". فقد انطلق سيبويه من أمثلة لا يمكن أن تؤوّل بمعنى الفعل لأنّه ليس فيها علاج وهي قولك "له علم علم الفقهاء" و"له رأى رأي الأصلاء"، ونحن لا نريد أن نحرمك ممّا في تحليل سيبويه للفرق بين الصوت والعلم والرأي من دقّة ولطف فاستمع إليه يقول :

"وإنّما كان الرّفع في هذا الوجه لأنّ هذه خصال في الرّجل كالحلم والعقل والفضل، ولم ترد أن تخبر بأنّك مررت برجل في حال تعلّم ولا تفهّم ولكنّك أردت أن تذكر الرّجل بفضل فيه... لأنّ هذه الأشياء صارت تحلية عند النّاس علامات، وعلى هذا الوجه رفع الصّوت. وإنّما فرّق بين هذا وبين الصّوت لأنّ الصّوت علاج، وأنّ العلم عندهم صار بمنزلة اليد والرّجل، يدلّك على ذلك قولهم : "له شرف" و"له دين" و"له فهم" " (الكتاب ا، 356). وثلّث سيبويه بذكر "باب ما الرّفع فيه الوجه، وذلك قولك "هذا صوت صوت حمار لأنّك لم تذكر فاعلا ولأنّ الآخر هو الأوّل " (الكتاب ا، 365). وختم بـ"باب لا يكون فيه إلاّ الرّفع، وذلك قولك "له يد يد الثّور " و"له رأس رأس الحمار" لأنّ هذا اسم ولا يوهّم على الرّجل أنّه يصنع يدا ولا رجلا، وليس بفعل " (الكتاب ا، 366) .

فتلاحظ أنّ الجهاز الوصفيّ الذي اعتمده سيبويه لم يكن جهازا إعرابياً يعتمد البنية العامليّة اعتمادا خالصا، بل كان جهازا يعتمد المعنى منطلقا وآخرا، فالصّيغة قد تناسب المعنى فيعتدّ بالصّيغة وبالمعنى، والصّيغة قد لا تناسبه (أو لا تناسبه إلاّ

بعد تأوّل) فيغلّب المعنى على الصّيغة ويعتدّ به دونها. فالجهاز الوصفي إذن جهاز شكليّ يجمع بين قواعد البنية العامليّة الإعرابيّة والمقتضيات الدّلاليّة المعنويّة، فإن حدث بينهما تعارض غلّبت الثّانية دون أن تفسد الأولى ويعمل الجانبان في تناسق وانسجام. فإذا تبيّنت هذا زهدت فيما يقال من إغراق النّحاة في الاهتمام بالبنية العامليّة الإعرابيّة وتغليبهم جانب الإعراب على الدّلالة والمعنى. ويمكن اختصار الحالات التي ذكرها سيبويه في شكل جدول على النّحو التّالي:

ما يجوز فيه الرفع والنّصب :	له صوت صوتَ / صوتُ حمار
ما يختار فيه الرفع :	له علم علمُ فقيه
ما يكون فيه الرّفع الوجه :	له رأس رأسُ حمار
ما لا يكون فيه إلاّ الرّفع :	هذا صوت صوتُ حمار]

ومن الفروق بين أحكام إضمار الفعل وأحكام إضمار الاسم أنّ إضمار الفعل لا يكون إلاّ من باب الإضمار دون علامة أي من باب الحذف أمّا إضمار الاسم فيكون إضمارا بعلامة بصورة من صور الضّمير كما يكون إضماره دون علامة بتغييبه من اللفظ تغييبا تامّا، ومن الفرق بين إضمارهما أيضا " أنّ الاسم لا يضمر حتّى يذكر والفعل لا يضمر حتّى يدلّ عليه دال" (المقتضب III، 228) أي إنّ الدّليل على إضمار الاسم يكون تقدّما في الذّكر كما يكون شهادة حال أمّا الفعل فإنّ إضماره لا يكون إلاّ بشهادة الحال، وذلك راجع إلى الفرق بين دلالة كلّ منهما كما نتبيّن ذلك من خصائص حذف المبتدإ.

2. حذف المبتدإ

1.2 من أنواع المفسّر في إضمار المبتدإ

حدّث النّحاة عن "إضمار المبتدإ إذا تقدّم من ذكره ما يفهمه السّامع" [3] وهو إضمار لا يخرج عن ذلك الذي يكون الدّليل والقرينة على العنصر المحذوف منه ما

---

3 - " ولو قلت على كلام متقدّم "عبد الله" أو "منطلق" أو"صاحبك" أو ما أشبه هذا لجاز أن تضمر الابتداء إذا تقدّم من ذكره ما يفهمه السّامع (المبرّد : المقتضب IV، 129) .

تقدّم من المقال. وجاء عند سيبويه حديث عن حذف المبتدإ يوهم بأن الدليل على المحذوف أمر آخر ليس ما تقدّم من المقال أو شهادة الحال :

" هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرا ويكون المبنيّ عليه مظهرا : وذلك أنّك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشّخص فقلت "عبد الله وربّي" كأنّك قلت «ذاك عبد الله" أو "هذا عبد الله" أو سمعت صوتا وعرفت صاحب الصّوت فصار آية لك على معرفته فقلت "زيد وربّي" أو مسست جسدا أو شممت ريحا فقلت " زيد" أو "المسك" أو ذقت طعما فقلت "العسل". ولو حدّثت عن شمائل رجل فصار آية لك على معرفته لقلت "عبد الله" كأنّ رجلا قال "مررت برجل راحم للمساكين بارّ بالوالدين فقلت "فلان والله" " (الكتاب II، 130).

يتننزّل كلام سيبويه هذا في باب حذف المبتدإ، لكنّ قيمته تتجاوز هذا الباب إلى الظّروف والشّروط المحدثة للإضمار والمعوّل عليه في معرفة العنصر المحذوف، وهو مبحث يصبّ فيما يمثّل المفسّر للمضمر ويرفع الإبهام عنه.

2.2 توفّر دليل شهادة الحال بما تدركه إحدى الحواسّ الخمس

يبيّن المتقدّم من كلام سيبويه أنّ المبتدأ يصبح معلوما فيصحّ إضماره بالاعتماد على طرق مردّها صور ذهنيّة عمادها ما يدرك بإحدى الحواسّ الخمس :

1 -صورة ذهنيّة تحصل بالرؤية : فصورة الشّخص ترتسم في الذّهن فتصبح عليه آية ودليلا. ويقتضي حصول ذلك أن تكون قد رأيته في السّابق من المرّات ما يكفي لترسخ تلك الصّورة في ذهنك فإذا شاهدت هذه الصّورة أخبرت عنها بقولك : "عبد الله وربّي".

2- صورة ذهنيّة تحصل بالسّمع : وذلك متى أصبح الصّوت آية على الشّخص، ويقتضي ذلك أنّك قد سمعت ذلك الصّوت ورسخت نبراته في ذهنك، وهذا الصّوت هو الذي سيصبح آية على ذلك الشّخص فإذا سمعته أخبرت عن صاحبه بقولك "عبد الله وربّي".

3 – صورة ذهنيّة تحصل بالحسّ

4 – صورة ذهنيّة تحصل بالشمّ

5 - صورة ذهنيّة تحصل بالذّوق

والمألوف ممّا تدركه حواسّنا يصبح عهدا عرفانيًا بانتقاله إلى مجال الذّهن.

وهذه الصّور الخمس توافق الحواس الخمس المركّبة في الإنسان وهي كما تعلم تمثّل أهمّ المسالك العرفانيّة التي يتمّ بها الإدراك والمعرفة، فما أصبح مألوفا في ذهن الإنسان يستدعي الشيء فيصحّ الإخبار عنه مضمرا. وهذا الضّرب من الألفة والمعرفة قائم على الصّورة الحاصلة في أذهاننا عن الأشياء التي سبق أن أدركتها حواسّنا. على أنّ هذا الضّرب من المعرفة والعهد لا يقتضي أن يكون الكلام الذي يرد فيه مسبوقا بكلام آخر، وبالتّالي فإنّه لا يقوم رابطا بين أجزاء الكلام في أي مستوى من مستوياته (ما دون الجملة وفي الجملة وفيما تجاوزها من النّصوص).

3.2 الإخبار عن المبتدإ المعلوم اعتمادا على "ما حُدِّثت عنه"

لا يختلط مدلول العبارة "ما حُدِّثت عنه" التي ذكرها سيبويه في هذا المقام بمدلول العبارة "تقدّم الذّكر"، أو قل إنّ ما حدّث عنه الإنسان نوعان :

- نوع هو جزء من الخطاب الذي يجري فيه الإضمار، وهو يفضي إلى التّقدّم في الذّكر على المدى القريب.

- نوع ليس جزءا من الخطاب الذي يجري فيه الإضمار، وهو يناسب ما قصده سيبويه في هذا المقام بالعبارة "ما حُدِّثت عنه".

وهذا النّوع الثّاني لا يتعلّق بمعرفة حاصلة ممّا تدركه الحواسّ، ولا بمعرفة حاصلة من التّقدّم في الذّكر على المدى القريب، إنّما هي شيء حُدِّثت عنه في مقامات سابقة مختلفة عن المقامات التي توجد فيه ومثل هذا الحديث تحصل عنه في الذّاكرة صورة للشّخص أو الشيء الذي حدّثت عنه، وهي صورة ذهنيّة تحفظ في الذّاكرة وتضاف إلى ما هو حاصل فيها من المعلومات، فإذا حصل أن اعترضك ما يوافق تلك الصّورة في الواقع أخبرت عنها ساكتا عن المبتدإ مضمرا إيّاه.

وقد مثّل سيبويه عن هذا الضّرب من العهد بما يوافق أعمّ الحالات، فهو "رجل حدّثت عن شمائله " فصار الحديث عنه آية على معرفته، ويمكنك أن تجعل في هذا الضّرب من المعرفة والعهد جميع ما تعرفه دون أن تكون قد أدركته بحاسّة من حواسّك : فقد حدّثنا عن الله وعن رسوله محمّد وعن الملائكة والجنّ وعن الصّحابة والخلفاء الرّاشدين وحدّثنا عن الأغوال والعفاريت وحدّثنا عن السّندباد وعلاء الدّين

والمصباح السّحريّ، وجميع هذه الأشياء نعرفها لكن دون أن يسبق ذلك مشاهدتها، وإنّما حصلت معرفتنا بها عن طريق ما حدّثنا به عنها.

ومثل هذا الضّرب من التّقدّم في الذّكر أو بعبارة أقرب إلى عبارة سيبويه "تقدّم الحديث عن الشيء" يخترق مجال الجملة بل ومجال الخطاب الواحد، وهو بالتّالي ليس من قبيل التقدّم في الذّكر الحادث في النّصّ الواحد، إنّما هو من قبيل العهد المعرفيّ إذ تدخل فيه مختلف المعارف الموجودة في ذهني المتكلّم والمخاطب، وبالتّالي فإنّ هذا الضّرب من المعرفة والعهد لا يمكن أن يقوم بدور الرّبط في مستوى النّصّ، والوجه فيه قريب من الوجه في الاسم العلم، وليس من باب الصّدفة أن كانت الأمثلة فيه من هذا القبيل .

معهودات بالوضع :	المعرفة اللغويّة	الوضع
معهودات بالحواسّ :	المعارف الحاصلة بالحواسّ	العرف
معهودات بالحديث :	المعارف الحاصلة بالحديث	العرف
معهودات بشهادة الحال :	المعارف الحاصلة بالمقام	الاستعمال
معهودات بتقدّم الذّكر:	المعارف الحاصلة بالخطاب الحادث	الاستعمال

على أنّ هذه الأنواع من العهد وإن اختلفت من حيث طبيعتها أو أسباب حدوثها فإنّها تلتقي عند تحوّلها جميعها إلى عمليات مجالها الذّهن، أو قل إنّها لا تستغلّ في اللغة إلاّ في شكل صورها الذّهنيّة، ولعلّ هذه الخاصّيّة هي التي تجعل التمييز بينها أمرا يكاد يصبح من نقض للواقع والخروج عن الحقيقة.

4.2 حديث سيبويه إنّما هو عن الإخبار لا عن الإضمار

إنّ حديث سيبويه عن إضمار المبتدإ بإرجاعه إلى سابق المعرفة الحاصل بالحواسّ أو بالحديث دون أن يكون ذلك من قبيل التّقدّم في الذّكر ولا شهادة الحال أمر محيّر يوهم بأنّ الإضمار يمكن أن يحدث دون أن يوجد ضابط يتحكّم في ذلك الدّليل عليه. ومتى كانت الظّاهرة حرّة غير محكومة بقاعدة ولا أصل لم يلتفت إليها ولم يعتدّ بها في اللغة، وليست الحال كذلك في ظاهرة إضمار المبتدإ هذه، فما وراء هذا إذن ؟

إنّ العودة إلى كلام سيبويه تبيّن أنّ كلامه لا يتعلّق بتأويل المضمر إنّما يتعلّق

بالإخبار عن المضمر بما تخبر عنه، وبين تفسير الإضمار وتفسير الإخبار فرق، فأنت في قولك "عبد الله وربّي" أخبرت عمّا أضمرت أو بعد أن أضمرت وهما عمليّتان مختلفتان :

فأمّا الإضمار فيتمثّل في سكوتك عن لفظ المبتدإ، وأنت لم تفعل ذلك لما في ذهنك من معرفة حاصلة بالحواسّ أو الحديث إنّما فعلته معوّلا على ما توفّر في المقام من شهادة الحال بدليل أنّ إرجاع العنصر المضمر - و هذا الضّرب من الإضمار ممّا يجوز إظهاره - يكون في صورة اسم إشارة هو "هذا" أو "ذاك"، ولو أنّك ذكرت لكان الأمر قائما على استعمال مبهم يزول الإبهام عنه هو أيضا بالمقام ومشاهدة الحال، وكان يمكن أن تحلّ محلّه صيغة لغويّة غير مبهمة من قبيل "القادم" أو "الجالس على يمينك"، وبالتّالي فإنّ إضمار المبتدإ أي حذفه لم يقم على سابق المعرفة بالحواس أو الحديث إنّما قام على مشاهدة الحال، وهي واحد من اثنين يمكن أن يقوم عليها كلّ إضمار، فإضمار المبتدأ لا يخرج في رأينا عن أصول الإضمار.

وأمّا الإخبار فيتمثّل في إسنادك "هويّة عبد الله" إلى ما ابتدأت به مضمَرا، وهذا الإخبار ليس هو الذي يرفع الإبهام عمّا أضمرت بدليل الوجه في تأويل المحذوف، وإذا بالباب ينقلب إلى الإخبار عن المبتدإ المضمر إضمارا دون علامة، وليس من قبيل إضمار المبتدإ. فإذا استقام هذا خرجت المعرفة الحاصلة بالحواس أو **بتقدّم الحديث من مجوّزات الإضمار ومن قائمة الظّواهر التي يمكن أن تكون دليلا على المضمر وقرينة عليه.**

فإذا استقام إخراجنا لهذه الظّاهرة من باب إضمار المبتدإ وحذفه واستقام في الوقت نفسه كلام سيبويه عن هذا الضّرب من المعرفة - ولو لا ذلك لذهبنا من الوهلة الأولى إلى إبطاله - وجب أن نبحث لها عن الباب المناسب الذي تدخل فيه. فإذا ذكرت ما اشترطوه في المبتدإ من كونه معرفة - فأنت لا تخبر عن النّكرة لانعدام الفائدة من ذلك - خرج هذا الكلام من باب حذف المبتدأ ودخل من تلقاء نفسه في باب تعريف المبتدإ. ونحن نرجّح أنّ عنوان هذا الباب يحسن أن يحمل على هذه القراءة لا على القراءة التي تحصر الأمر في حذف المبتدإ.

3. إضمار الخبر : الحذف لكثرة الاستعمال

حدّث سيبويه عن الحذف لكثرة الاستعمال في مواضع كثيرة منها:

"وإنّما أضمروا ما كان يقع استخفافا، ولأنّ المخاطب يعلم ما يعنى، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول لا عليك" وقد عرف المخاطب ما تعني أنّه «لا بأس عليك" ولكنّه حذف لكثرة هذا في كلامهم، ولا يكون هذا في غير لا عليك " (الكتاب ا، 224)

"هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء، وذلك قولك "لولا عبد الله لكان كذا وكذا" ، فأمّا"لكان كذا وكذا" فحديث معلّق بحديث لولا، وأمّا "عبد الله" فإنّه من حديث لولا"... وكأنّ المبنيّ عليه الذي في الإضمار "كان في مكان كذا وكذا" فكأنّه قال "لولا عبد الله كان بذلك المكان..." ولكنّ هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام كما حذف الكلام من "إمّا لا"، زعم الخليل رحمه الله أنّهم أرادوا «إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إمّا لا »، ولكنّهم حذفوه لكثرته في الكلام " (الكتاب اا، 129).

"وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير، من ذلك هل من طعام أي «هل من طعام في زمان أو مكان...» (الكتاب اا، 130).

يناسب هذا الضّرب من الحذف الحذف الذي دليله دليل صناعيّ، أي ذلك الحذف الذي لا يهمّ أمره المستعمل وإنّما هو من قبيل ما يقدّره النّحويّ لتستقيم أصول البنية العامليّة. وقد أرجع النّحاة حالات أخرى من الحذف لكثرة الاستعمال منها ما رأوه منه في النّداء والقسم.

على أنّ كثرة الاستعمال هذه ليست كثرة إحصائيّة تقوم على ارتفاع تواتر هذه العناصر المحذوفة، ولو كان الأمر كذلك لحذف من الكلام الشيء الكثير ممّا لم نتعوّد حذفه، يكفي لذلك أن تعتبر تواتر بعض الكلمات من قبيل حروف العطف وأداة التّعريف والتّنوين، ونحن نعتقد أنّ كثرة الاستعمال وحدها لا يمكن أن تفضي إلى حذف العنصرما لم يعضدها توفّر شرطه الأساسيّ وهو إمكان استرجاع العنصر المحذوف.

4. حذف الصّفة وقيامه على الاستعانة

"وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم "سير عليه ليل" وهم يريدون "ليل طويل" [4]. وكأن هذا إنما حذفت منه الصفة لما دل من الحال على موضعها. وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله "طويل" أو نحو ذلك. وأنت تحس ذلك من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول : "كان والله رجلا" فتزيد في قوة اللفظ بـ "الله" هذه الكلمة وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها، أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك. وكذلك تقول "سألناه فوجدناه إنسانا" وتمكن الصوت بـ "إنسان" وتفخمه فتستغني بذلك عن وصفه بقولك "إنسانا سمحا أو جوادا" أو نحو ذلك. وكذلك إذا ذممته ووصفته بالضيق قلت "سألناه وكان إنسانا" وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك "إنسانا لئيما أو لحزا أو مبخلا" أو نحو ذلك.

فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة. أما إذا عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز، ألا تراك لو قلت "وردنا البصرة فاجتزنا بالأبلة على رجل" أو "رأينا بستانا" وسكت، لم تفد بذلك شيئا، لأن هذا ونحوه مما لا يعرى منه ذلك المكان، وإنما المتوقع أن تصف من ذكرت أو ما ذكرت، فإن لم تفعل كلفت علم ما لم تدلل عليه، وهذا لغو من الحديث وجور من التكليف. ومن ذلك ما يروى في الحديث "لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد" أي "لا صلاة كاملة أو فاضلة" ونحو ذلك.وقد خالف في ذلك من لا يعد خلافه خلافا (ابن جنيّ : الخصائص II، 370 - 372). لقد حدّث سيبويه عن هذه الظّاهرة عرضا، وحدّث عنها ابن جنيّ غرضا ، حدّث عنها حديثا أدرك به دقيقتين :

- إحداهما حذف الصّفة عند شهادة الحال عليها، وليست قيمة هذا الكلام في الإشارة إلى دور شهادة الحال، فهو من الأمور التي لم ينفرد بها نحويّ دون سائر النّحاة إنّما هي في الوقوف على ضرب من شهادة الحال قلّما وقف النّحاة عليه هو

---

4 - "وكذلك سير عليه ليلا نهارا ... إلاّ أن تريد معنى «سير عليه ليل طويل ونهار طويل"(سيبويه: الكتاب I،226)

التّنغيم المصاحب للكلام أو ما يظهر على وجه المتكلّم ويشاهده المخاطب من انزواء الوجه وتقطيبه، تلك الظّاهرة التي حيّرت الدارسين قدامى ومحدثين لاستعصائها على التقطيع وعدم قيامها على الانفصال وتعذّر رسمها برموز الكتابة [5].

- والثّانية امتناع حذف الصّفة لصعوبة استرجاع العنصر المحذوف أو قل لصعوبة دلالة الحال عليها، فذلك يكاد يكون من تكليف علم الغيب أي "علم ما لم تدلّل عليه"، وركوب ذلك "لغو من الحديث وجور من التّكليف ".

5. حذف الموصوف : لا حذف يناقض الغرض من الكلام

"وقد حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وأكثر ذلك في الشعر. وإنما كانت كثرته فيه دون النثر لأن **القياس يكاد يحظره** . وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين : إما للتخليص والتخصيص وإما للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظانّ الإيجاز والاختصار. وإذا كان كذلك لم يلق به الحذف ولا تخفيف اللفظ منه. هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من **الإلباس وضد البيان**. ألا ترى أنك إذا قلت "مررت بطويل" لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أن الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك. وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به. **وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث.**

ومما يؤكد عندك ضعف حذف الموصوف **وإقامة الصفة مقامه** أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه، وذلك أن تكون الصفة جملة نحو "مررت برجل قام أخوه" و"لقيت غلاما وجهه حسن". ألا تراك لو قلت "مررت بقام أخوه" أو "لقيت وجهه حسن" لم يحسن..." (ابن جنيّ : الخصائص II، 366).

ففي حذف الصّفة مانعان :

أوّلهما الإلباس ضدّ البيان : وهو الأصل العامّ الذي متى مسّ ظاهرة بطلت.

والثّاني مناقضة الغرض : الوصف للتّخليص والتّخصيص أو للمدح والثّناء، ومن يمضي يحذف الصّفة يقع في مناقضة ما وجّه إليه كلامه، ولا يكتسب هذا الكلام قيمته إلاّ متى أقمته على أصل الحذف، وهو أنّ المحذوف كالمظهر، ومبتدأ

---

5 – في استعمال بعض رموز التنقيط تحيّل لرسم هذه الظّواهر ، لكن لا يسعك أن تعترف بثراء هذه وتنوّعها مقابل فقر تلك ، فهي تكاد لا تخرج عن نقطة التّعجّب ونقطة الاستفهام .

الكلام الذي يتحكّم في الخطّة المتوخّاة فيه هي أحد هذه الأغراض، فإذا حذفت ناقضتها وبالتّالى وقعت في التّناقض، وأن يناقض الكلام بعضه بعضامن أخشى ما كان يخشاه النّحاة. ومجال التّناقض هذا ليس بين جزء من اللفظ وجزء آخر منه إنّما هو تناقض بين الغرض من الكلام الذي يقتضي خطّة معيّنة والخطّة التي اتبعت بالفعل عند إنجازه.

و امتناع حذف الموصوف إذا كانت الصّفة جملة راجع إلى كون الجملة لا يمكن أن تحلّ محلّ الموصوف لكون الجملة دالّة على حكم وليست دالّة على معيّن ، (انظر تعذّر حلول الجملة محلّ المبتدإ، واكتسابها هذه الخاصيّة متى اقترنت بالموصول)، فإذا اقترنت الجملة بالموصول جاز فيها حذف الموصوف متى قام الدّليل عليه أو شهدت الحال به.

على أنّ حديثهم عن امتناع حذف الموصوف كان من باب المنع المشروط لا المطلق، بل إنّه حذف لا يكاد يخرج عن سائر أنواع الحذف. فالوجه في حذف الموصوف منعه في الأصل إذ أنّ " القياس يكاد يحظره" وهو المجال المنطقيّ العامّ الذي يعضده الخارج في العالم الواقعيّ حيث يمتنع فيه وجود الصّفة غير ملتصقة بموصوف، لكنّ الوجه فيه في غير هذا المستوى أي في الاستعمال مختلف عن هذا تمام الاختلاف : فمن قول ابن جنيّ "كلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث" يمكنك أن تشتقّ الأصل التّالي "كلما استبان الموصوف كان حذفه لائقا بالحديث "، وهو بالضبط القياس المعوّل عليه في ظاهرة الحذف.

وحذف الموصوف متى قام الدّليل عليه أو شهدت الحال به يصبح له الدّور الرّابطيّ الذي لظاهرة الحذف متى كان الدّليل مقاليّا قائما على التّقدّم في الذكر :

(1) كان هبنّقة يرعى الغنم، وكان يرعي السّمان وينحّي المهازيل

(2) كان يقول : لا أفسد ما أصلحه الله ولا أصلح ما أفسده.

وقد تتنصّل ظاهرة حذف الموصوف من الدّور الرّابطيّ الذي لها متى أصبح الدّليل على العنصر المحذوف قائما على غير التّقدّم في الذّكر كما هي الحال في :

(3) أصبح النّاس بعد الشرك يعبدون الواحد القهّار

وهي الحالة التي يقال فيها إنّ الصّفة قد تمحّضت للاسميّة كما هو الشّأن في أسماء الله الحسنى إذ أنّها في الأصل صفات نقلت إلى صنف الأسماء الدّالّة على

الذّات ، فإذا بنا تجاه نموذجين للوصف:

- نموذج يحمل الأمر فيه على حذف الموصوف، ويعتبر الدليل عليه عرفيًا، ومتى كان الدّليل كذلك لم تكن له صلة بالدّور الرّابطيّ في النصّ.

- نموذج يحمل الأمر فيه على تمحّض الصّفة للاسمية أي انتقالها من صنف الصّفات الذي يقتضي الموصوف بالطّبع إلى صنف الأسماء الدّالة على الذّات، وبالتّالي تنعدم الحاجة إلى تقدير الموصوف كما هو الشّأن بالنّسبة إلى ما أشرنا في أسماء الله الحسنى، وهذا النّموذج يخرج بنا خروجا تامًا عن مبحث الحذف .

6. حذف المفعول به للعناية بإثبات الفعل للفاعل

حذف المفعول به من قبيل حذف ما ليس ضروريًا لقيام الكلام واستغنائه، وقد عدّه ابن جنّيّ وابن هشام من قبيل الاقتصار لا الحذف، إذ حمل غياب المفعول به بعد الفعل المتعدّى على اقتصار المتكلّم على الفعل والفاعل دون أن يحتاج إلى ذكر المفعول به لأنّه لم يقصده، وبالتّالي يكون الشّكل المناسب لهذه العمليّة شكلا لا يتضمّن المفعول به، وقد وضّح هذه المسألة الجرجاني توضيحا لم يبلغه غيره، فقد مهّد لمسألة حذف المفعول به - كما ألفته منه في تناول مختلف المسائل - بما يلزم من الأصول فحدّث عن حال الفعل مع الفاعل والمفعول به :

"فإذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك من ذلك أن تثبت الضّرب فعلا له لا أن تفيد وجود الضّرب في نفسه وعلى الإطلاق،

وإذا عدّيت الفعل إلى المفعول كان غرضك أن تفيد التباس الضّرب الواقع من الأوّل بالثّاني ووقوعه عليه.

وإذا أريد الإخبار بوقوع الضّرب ووجوده في الجملة من غير أن ينسب إلى فاعل أو مفعول فالعبارة فيه أن يقال "كان ضرب" أو "وقع ضرب " أو "وجد ضرب" وما شاكل ذلك من الألفاظ التي تفيد مطلق وجود الشيء" (دلائل، 118) .

وأنت تلاحظ أنّ الأبنية الثلاث التي ذكرها الجرجاني تختلف من حيث العناصر الموجودة فيها، فمن بنية تتضمّن ما يدلّ على وجود الحدث (وإن كان ذلك بعنصرين) إلى ثانية تتضمّن ما يدلّ على وجود الفعل ومن أحدثه، إلى ثالثة تتضمّن حدوث الفعل ومن أحدثه وما حدّث عنه.

وعرض الجرجانيّ مختلف وجوه استعمال الفعل المتعدّي، فهو يستعمل تارة والغرض منه "إثبات المعاني التي اشتقّت منها للفاعلين من غير أن يتعرّضوا لذكر المفعولين" فيكون الفعل المتعدّي كغير المتعدّي فلا مفعول له لفظا ولا تقديرا، ومن أمثلته :

(1) فلان يحلّ ويعقد ويأمر وينهى ويضرّ وينفع

بل إنّ الجرجاني اعتبر أنّ تعدية هذه الأفعال بتقدير المفعول "**تنقض الغرض وتغيّر المعنى... فهذا قسم من خلوّ الفعل من المفعول وهو أن لا يكون له مفعول يمكن النّصّ عليه** " (دلائل ، 119) . فكأنّ الجرجاني يتصوّر الفعل مستعملا لا الفعل مطلقا، وتصنيفه للفعل يتجاوز التّصنيف المعهود إلى لازم ومتعدّ، فالمتعدّى حسب الجرجاني متعدّ له مفعول يمكن النّصُّ عليه ومتعدّ له مفعول لا يمكن النّصّ عليه، ومثل هذا التّصنيف لا يمكن أن يقام في مستوى الفعل مطلقا إنّما يقام في مستوى الفعل مقترنا بالغرض من الكلام، أي في مستوى استعمال الفعل.

وحدّث صاحب الدّلائل عن قسم ثان من الأفعال المتعدّية يكون فيها المفعول مقصودا ، وفي هذه الحالة يمكن أن يعمد المتكلّم إلى حذف المفعول متى توفّرت القرينة الدّالّة عليه ، وهو "نوع آخر منه وهو أن يكون معك مفعول معلوم مقصود قصده، قد علم أنّه ليس للفعل الذي ذكرت مفعول سواه بدليل الحال أو ما سبق من الكلام، إلاّ أنّك تطرحه وتتناساه (دلائل، 121) .

فمنطلق الجرجاني في تناول ظاهرة حذف المفعول به تقوم على اعتباره عنصرا ضروريّا لاكتمال بنية الفعل المتعدّي، وليس من قبيل الفضلة، وبالتّالي فإنّ غيابه منها يحمل على الحذف الذي يقوم عليه دليل من تقدّم الذّكر أو شهادة الحال.

لكنّ غياب المفعول به من هذه البنية قد لا يكون من باب الحذف الذي يدلّ عليه الدّليل إنّما هو من باب الحذف الذي "لا يمكن فيه النّصّ على المحذوف"، وهو ضرب من الحذف لم نعهده، وهو لا يختلط بذلك الذي سمّي منذ سيبويه " المضمر أو المحذوف الذي لا يجوز إظهاره ". وقد قام تحليل الجرجاني لهذا الحذف على المقارنة بينه وبين ظاهرة تناقضه وتقابله تمام المقابلة وهي ما يحدث من أثر في المعنى والغرض لو أظهر المفعول المغيّب. ويمكن أن ننطلق من المجموعات التّالية من الأمثلة وقد وضعنا بين يدي كلّ مثال عددا يمثّل عدد متمّمات الإسناد وقيوده :

I (1) يحلّ فلان ويعقد -0-

(2) يحلّ فلان رباط الدّابّة ويعقده -1-

(3) أ ضربت ؟ -0-

(4) أ ضربت زيدا ؟ -1-

(5) أجرّت الرماح -0-

(6) أجرّتني الرّماح -1-

II (1) ضرب زيد -0-

(2) ضرب زيد عمرا -1-

(3) ضرب زيد عمرا في الصّباح -2-

(4) ضرب زيد عمرا في الصّباح تأديبا له -3-

(5) ضرب زيد عمرا في الصّباح -2-

(6) ضرب زيد عمرا -1-

(7) ضرب زيد -0-

III (1) هل ضرب زيد ؟ -0-

(2) هل ضرب زيد عمرا ؟ -1-

(3) هل ضرب زيد عمرا في الصّباح ؟ -2-

(4) هل ضرب زيد عمرا في الصّباح تأديبا له ؟ -3-

(5) هل ضرب زيد عمرا في الصّباح ؟ -2-

(6) هل ضرب زيد عمرا ؟ -1-

(7) هل ضرب زيد ؟ -0-

IV (1) لم يضرب زيد -0-

(2) لم يضرب زيد عمرا -1-

(3) لم يضرب زيد عمرا في الصّباح -2-

(4) لم يضرب زيد عمرا في الصّباح تأديبا له -3-

(5) لم يضرب زيد عمرا في الصّباح -2-

(6) لم يضرب زيد عمرا -1-

(7) لم يضرب زيد -0-

فأنت تلاحظ أنّ ذكر القيد يخصّص وتركه يعمّم، ويمكن أن يقوم ذلك على قيد واحد أو على أكثر من قيد، فكلّما زاد عدد القيود قلّ التّعميم وكلّما نقص عددها زاد، والعنصر الذي يقيّد هو العنصر المتأخر عادة، أو قل هو العنصر الذي يظهر في المرحلة الأخيرة من التّحليل.

وكأنّ الجرجاني أقام تقابلا بين قصد التقييد وقصد الاستفهام إلى إثبات الفعل فهما أمران متضاربان ولا يتمّ أحدهما إلاّ متى انعدم الآخر. فإذا رمت صرف الاهتمام إلى الفعل حذفت القيود، وإذا ذكرتها انصرف الاهتمام إلى آخر قيد منها [6].

ولئن طال الكلام عن حذف المفعول به فإنّه يكشف عن وجود مقاصد ومعان كبرى (كالقصد إلى التّعميم أو القصد إلى التّخصيص) تتحكّم في صياغة الكلام، فتجعله يتّخذ من الأشكال المختلفة ما يناسب تحقّق تلك المعني، ويتمّ ذلك باعتماد ظواهر شكليّة صياغيّة من قبيل التّقديم والتّأخير والحذف والإضمار والتّعريف والوصف ، وتتقاطع هذه الظّواهر مع مقولات أخرى وتتفاعل معها في مستويات مختلفة تنمّ عمّا في الظّاهرة اللغويّة من لطف وتشعّب.

يخيّل إلينا بعد الاطلاع على النّظريات النحويّة العربيّة - لما لظاهرة الحذف فيها والإضمار من منزلة - أنّ النّحو العربيّ نحو الحذف أكثر ممّا هو نحو الإظهار. فقد حدّثوا عن الحذف وشروطه ودلائله وأغراضه حديثا لو أحصيته ورصدته رصدا دقيقا لفاق ما كنت تقدّر. فإذا فعلت ذلك بما قالوا عن الغرض من الإظهار وعن معانيه لم تظفر إلاّ بملاحظات متفرّقة لا تبلغ ما قالوه بشأن الحذف. فهل يعود هذا إلى حاجة الإضمار للتعليل والتّفسير لكونه فرعا خارجا عن الأصل وعدم حاجة الإظهار إلى ذلك لكونه الأصل؟

---

6 - يبدو أنّ هذه القاعدة القائمة على الاعتداد بالمتمّم المتأخّر تخترق حتّى المستويات التّركيبيّة ولا يعتبر فيه إلاّ ضغوط الخطّيّة ، فهو يطفو من النّاحية الإخباريّة على السّطح فيعتدّ بالعنصر المتأخّر لفظا وإن كان لا يظهر إلاّ في المستوى الثّاني أو المستويات التي تليه، ففي قولك "جاء الرّجل الكريم" يعتبر المخصّص "الكريم" (وهو آخر فرع في مشجّر الجملة) أكثر قيمة من العنصرين الأساسيين أي الفعل والفاعل . ولظاهرة التقديم والتّأخير متى حصلت أثر على هذه القاعدة أيضا ، إذ يصبح الاهتمام منصرفا إلى القيد الذي وقع نقله من موضعه (انظر تحديد حيز الأعمال اللغويّة : ص 841-861).

7. حذف الحروف

يكاد النّحاة يجمعون على امتناع حذف حروف الجرّ ، من ذلك ما ذكره سيبويه بشأن تخريج المثال "الطّريقَ الطّريقَ !" فـ"لا يجوز فيه "تنحَّ عن الطّريق" لأنّ الجارّ لا يضمر، وذلك أنّ المجرور داخل في الجارّ غير منفصل فصار كأنّه شيء من الاسم لأنّه معاقب للتّنوين" (الكتاب I، 254). وأضاف في موضع آخر أنّه " وليس من كلامهم أن يضمروا الجارّ " (الكتاب II، 115)[7].

ونقل ابن جنّيّ في باب" زيادة الحروف وحذفها " عن أبي علي الفارسيّ عن أبي بكر ابن السّرّاج أنّ " حذف الحرف ليس بالقياس. قال : وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي أيضا، واختصار المختصر إجحاف به " (الخصائص II، 273) ، وشرح كون الحروف اختصارا بجعل الصّيغة المناسبة التي يعدّ الحرف اختصارا لها على النّحو التالي :

(1) 'ما' في "ما قام زيد" أغنت عن « أنفي » وهي جملة من فعل وفاعل

(2) 'إلا' في "قام القوم إلا زيدا" نابت عن « أستثني» وهي فعل وفاعل

(3) 'ليت' في "ليت لي مالا" نابت عن « أتمنى »...

ثمّ أردف قائلا : "فإذا كانت هذه الحروف نوائب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد هذا أن تتخرق عليها فتنتهكها وتجحف بها " (الخصائص II، 274).

وقد بدا لنا أنّ امتناع حذف الحروف راجع بالأساس إلى طبيعة المعنى الذي تدلّ عليه وعلاقة ذلك المعنى بالسّياق المقاميّ : فمعنى هذا الضّرب من الحروف معنى علائقيّ وظيفيّ وليس الدّلالة على الذّوات والأشياء، كون معناها من هذا القبيل يجعل مختلف أنواع الأدلّة (الذّكريّة والحضوريّة والذّهنيّة) عاجزة عن الإنباء

---

7 – على أنّهم ذكروا حالات يحذف فيها الجارّ كما في "آللّه لتفعلنّ" فقد ذكر سيبويه أنّهم "أضمروا الحرف الذي يجرّ وحذفوا تخفيفا على اللسان وصارت ألف الاستفهام بدلا منه في اللفظ معاقبا" (الكتاب II، 161) ، وكذا الشّأن بالنّسبة إلى إضمار حرف القسم في "اللهمّ" وقيام الميم مقامها، وذكروا أيضا إضمار واو الحال " باب ما ينتصب لأنّه حال... كلّمته فاه إلى فيّ... وبعض العرب يقول "كلّمته فوه إلى فيّ" كأنّه يقول "وفوه إلى فيّ" أي كلّمته وهذه حاله " (الكتاب I، 391) ، ويمكن أن نضيف إلى هذه الحالات من إضمار الحرف تقديرهم حرف النّصب بعد التّعليل . ونحن نرجّح أن حذف حرف القسم أمر يسّره انتقال عباراته إلى السّماعيات فهي عبارات تحفظ لفظا ومعنى .

بها متى غابت من اللفظ لذلك تعذّر حذف حروف المعاني إلاّ ما كان منها في عبارات أصبحت من العبارات الجاهزة والسّماعيات . لقد قدّمنا هذا التّفسير لامتناع حذف الحروف ونحن نشعر أنّه لا يبتعد عمّا عبّروا عنه بالإجحاف الحاصل من اختصار المختصر.

المبحث الثّاني
حذف الجمل

0. ظاهرة الحذف في الجملة

حدّث ابن هشام عن حذف الجمل في الجزء الثّاني من المغني (718-725) وهو النّوع الثّامن والثلاثون فيما عدّه التّهانوي من المحذوفات. وجعل التّاسع والثّلاثين لحذف أكثر من جملة، وجاء حديثهما عن حذف الجمل جامعا بين الجمل التي لها محلّ والجمل التي لا محلّ لها، ورأينا أن نعيد ترتيب حالات حذف الجملة بحسب كونها ذات محلّ أو لا محلّ لها وبحسب ما ينجرّ عن هذا التّقسيم من القضايا المتّصلة بعطف الجمل مستقلّة أو غير مستقلّة.

1. حذف الجملة الذي من قبيل حذف الفعل والفاعل

ذكر ابن جنّي أنّ الجملة المتكوّنة من الفعل والفاعل "إنما تحذف لمشابهتها للمفرد، لكون الفاعل في كثير من الأمور بمنزلة الجزء من الفعل، نحو "ضربت و"يضربان" وقامت هند" و"لتبلوُنّ في أموالكم" وحبذا زيد"، وما أشبه ذلك مما يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل وكونه معه كالجزء الواحد. وليس كذلك المبتدأ والخبر (الخصائص II، 360-361).

من أمثلة حذف الجملة من الفعل والفاعل ذكر ابن جنّيّ أيضا :" فأمّا الجملة فنحو قولهم في القسم "والله لا فعلت" و"تالله لقد فعلت" وأصله أقسم بالله" فحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال من الجار والجواب دليلا على الجملة المحذوفة. وكذلك الأفعال في الأمر والنهي والتحضيض نحو قولك "زيدا" إذا أردت "اضرب زيدا" أو نحوه ، ومنه "إياك" إذا حذرته أي "احفظ نفسك ولا تضيعها" و"الطريق الطريق"

و"هلا خيرا من ذلك". وقد تحذف الجملة من الخبر [قسيم الإنشاء] نحو قولك "القرطاس والله" أي "أصاب القرطاس" و"خير مقدم" أي "قدمت خير مقدم"، وكذلك الشرط في نحو قوله "الناس مجزيون بأفعالهم إن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا" أي "إنْ فعل المرء خيرا جزي خيرا وإن فعل شرا جزي شرا" ومنه قول التغلبي [وهو عمرو بن كلثوم] : "إذا ما الماء خالطها سخينا" أي "فشربنا سخينا" (الخصائص I I، 361-360).

أوردنا هذا الكلام على طوله لثرائه بالأمثلة التي ساقها ابن جنيّ عن حذف الجملة ولكونه يغني عن ذكر هذه الأمثلة في قائمة تحرمها من السّياق الذي وردت فيه. ونحن نلاحظ في هذه الأمثلة :

- أنّها جميعها من قبيل حذف الجملة غير المستقلّة اى التي لها محلّ ، فلا تظفر من بينها بواحدة تكون من قبيل الكلام التّامّ المستغني.

- أنّ ما اعتبر حذف جملة من قبيل حذف الفعل والفاعل (أو نائب الفاعل، وإن لم يرد مثال عنه)، هي نفس الأمثلة التي ذكرت في مقامات أخرى للتّمثيل عن حذف الفعل والفاعل. فقد استعمل النّحاة الجملة بمعنى العمدة وهم يقصدون بها النّواة الاسناديّة الأصليّة، وقسم كبير من حديثهم عن حذف الجملة يوافق في الحقيقة حذف الفعل والفاعل.

- أنّ كلّ حالة من حالات الحذف هذه تقوم، بعد حذف الفعل والفاعل، على بقاء عنصر واحد على الأقل هو معمول للفعل والفاعل المحذوفين.

واجتماع هذه الخصائص في الأمثلة المقدّمة يعني أنّ حذف الجملة الذي حدّث عنه النّحاة يرجع في حقيقة الأمر إلى حذف النّواة الإسناديّة الفعليّة المتكوّنة من الفعل والفاعل متى بقي بعد حذفهما معمول لهما، ولا صلة لها بحذف الجملة المستقلّة أي الكلام المستغنى، فما الذي يخفيه انعدام هذا النّوع من الجمل ممّا ذكره ابن جنيّ ؟

2. امتناع حذف الجملة التّامّة أي الكلام المستغني

هب أنّك عمدت إلى مثال من الأمثلة التي ذكرها ابن جنّيّ عن حذف الجملة وذهبت تحذف منه العنصر المتبقّي ليستوي الأمر بحذف الكلام المستغنى على

النّحو التّالي :

	صيغة الجملة قبل الحذف	... بعد الحذف	بعد حذف المتبقّى منها
1	أقسم بالله	والله	...
2	اضرب زيدا	زيدا	...
3	احفظ نفسك ولا تضيعها [8]	إياك	...
4	[خلِّ] الطريق الطريق	الطريق الطريق	...
5	هلا [أتيت] خيرا من ذلك	هلا خيرا من ذلك	...
6	أصاب القرطاس والله	القرطاس والله	... والله
7	قدمت خير مقدم	خير مقدم	...

فأنت تلاحظ أنّك متى عمدت إلى القيام بهذه العمليّة، وهي كما تلاحظ حالة من الحالات التي يكون فيها الخطاب (أي النّص) جملة واحدة، انطمس كلّ أثر للجملة وانعدم الكلام وحلّ محلّه الصّمت، ومتى كان الصّمت تعذّر عليك أن تعرف المحذوف منه والمحذوف على حدّ سواء. أمّا المثال السّادس فإنّه وإن لم يفض إلى تمام الصّمت فإنّ المتبقي قسَم وحلف لا يستقيم به الكلام ولا يتمّ، كما أنّه لا يمكن أن ينبئ بالمحذوف به.

وممّا تقدّم يمكن أن نضيف إلى شروط الحذف - من توفّر القرينة والدّليل على العنصر المحذوف - شرطا آخر وهو ضرورة بقاء عنصر على الأقلّ من الصّيغة المحذوف منها، ولا سبيل إلى التّعرّف على الحذف متى لم يبق من البنية التّامّة

---

8 - زيادة الكلمة "نفس" سببها تعذّر كون المخاطب فاعلا ومفعولا كما ذكر سيبويه "وذلك أنّه لا يجوز لك أن تقول للمخاطب " "اِضربك" ولا " "اقتلك" ولا " "ضربتَك" لما كان المخاطب فاعلا وجعلت مفعوله نفسه قبح ذلك ، لأنّهم استغنوا بقولهم"اقتل نفسك" و"أهلكت نفسك" عن الكاف ها هنا وعن إياك" (الكتاب II، 366) ، فإذا حذف الفعل وفاعله جاء المخاطب مضمرا مفعولا في صيغة ضمير الفصل المنصوب. ونحن نجد هذه الخاصيّة حتّى في غير اللغة العربيّة : فهم يجعلون في الانقليزية العبارة " your self" مفعولا للفعل الذي فاعله المخاطب فيقولون kill your self ولا يقولون kill you*، ولا يفقد اعتبارهم لهذه العبارة من صنف الضّمائر ما أشرنا إليه من عموم هذه الظّاهرة لأنّنا إذا حقّقنا لاحظنا أنّ بناء your self لا يختلف عن your soul ولا عن your car .

المحذوف منها شيء يدلّ عليها، ويلتقي هذا مع قول ابن جنيّ : "فحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال من الجار والجواب دليلا على الجملة المحذوفة " (الخصائص I، 360). ويمكن أن نصوغ هذا الأصل على النّحو التّالي :

لا يكون الحذف إلاّ إذا بقي في الصّيغة المحذوف منها عنصر واح على الأقلّ

وهذه الدّلالة هي من قبيل اقتضاء غيرالمحذوف للمحذوف لتستوي منهما البنية كاملة، وذلك من قبيل قيام الحاضر الظّاهر شاهدا على المحذوف الغائب، وبديهيّ أنّ الأمر لا ينعكس، فلا يمكن أن يعدّ الغائب دليلا على الحاضر. وفي هذا الأصل يمكن تفسير القول بما قالوا بحذفه وما لم يقولوا بحذفه : فقد اعتبروا الفعل والفاعل (أي الجملة) محذوفين لأنّ المفعول متى ذكر يقتضيهما، ولم يقولوا بحذف المفعول متى ذكر الفعل والفاعل لأنّهما لا يقتضيان ذكره اقتضاء، فعدّوا ذلك من قبيل الاقتصار والاختصار لا الحذف والإضمار.

ولم نقصد بشرط بقاء العنصر الواحد في الصّيغة المحذوف منها ما أصبح يسمّى في الدّراسات اللسانيّة أثرا trace اعتبروه دالاّ على العنصر المحذوف، ونحن لم نقصد إلى هذا لا لكونه غير متوفّر في المنوال الذي عالج به النّحاة ظاهرة الحذف بل لكونه أمرا مفروغا منه في منوالهم وذلك بفضل ما توفّره نظريّة العامل من الدّلالة على المحلّ الشّاغر والموضع الفارغ وفي مثل هذين المفهومين من القوّة والوضوح ما يقوم دليلا على ما سمّوه بأصل الحذف" وفيه ما يغني عن استعارة مفهوم من قبيل الأثر، فقد قام منوال النّحاة العرب في تناول ظاهرة الحذف على اعتبار أمرين :

- اعتبار المحلّ الشّاغر في البنية المجرّدة وهو ما يضمن معرفة أصل الحذف (وهو ما يوافق المفهوم trace في النّظريات الحديثة)
- اعتبار الجزء المتبقي من الكلّ بعد الحذف ولو لا بقاؤه لتعذّر القول بالحذف، إذ أنّ غياب جميع العناصر من الصّيغة سيكون صمتا، ولا سبيل في هذه الحال إلى الحديث عن شيء تمّ حذفه،

وعلى هذا النّحو نلاحظ تظافرا بين دلالة البنية الكلّيّة ودلالة الجزء المذكور على الحذف: فكما تدلّ بنية الكلّ على نقصان الجزء فإنّ الجزء المذكور يدلّ على البنية المختزلة.

ولئن كان قصد النّحاة بحذف الجملة هو حذف الفعل والفاعل كما بيّنّا، فهل يمكن أن يستقيم حذف الجملة التّامّة أي الكلام المستغني في مستوى النّصّ ؟

إذا كان الحذف قائما على شرط توفّر بنية تامّة يحذف منها بعض عنصرها ويكون ما بقي دليلا على المحذوف منها، فإنّ استقامة حذف الجملة التّامّة في مستوى النّصّ يكون رهين توفّر بنية أكبر من الجملة التّامّة، تحذف منها تلك الجملة ويكون ما بقي من البنية الكبرى دليلا على الجملة المحذوفة. وبالتّالي فإنّ إجراء حذف الجملة في النّصّ هو رهين توفّر بنية أكبر تكون الجملة مضمّنة فيها، يوجد بوجودها وينعدم بانعدامها. فإذا ذكرنا ما يحفّ بهذه القضيّة من مشاكل أدركنا الصّورة التي سيكون عليها الجواب عن هذا السّؤال.

فقد سبق أن رأينا أنّ النّص لا يقوم على بنية عامليّة إعرابيّة، وأنّ إرجاعه إلى معمول فعل القول وإن أرضى من النّاحية الشّكليّة فإنّ هذا العمل يبقى سطحيًا لأنّ مقول القول مفعول على الحكاية، وهو كلام "عمل بعضه في بعض" فليس لفعل القول فيه عمل حقيقيّ. فإذا أضفت إلى هذا ما ذكرناه بشأن عمل القول من كونه في الأصل عاملا في أمر غير لغويّ، وأنّه لا يصبح كذلك إلاّ متى رمت الإخبار عنه[9]، علمت قلّة الجدوى في اعتبار هذه البنية العامليّة البنية التّامّة التي يقوم عليها حذف الجملة، وتنعدم هذه الجدوى تماما متى تعلّق الأمر بنصّ أحاديّ يتكوّن من جملة واحدة. وقد جسّم النّحاة العرب انعدام هذه البنية العامليّة من النّصّ في مبحث الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب.

على أنّ انعدام البنية العامليّة في النّصّ لم يثن النّحاة عن البحث عمّا يربط بين الجمل المكوّنة للخطاب، فأرجعوها في طور أوّل إلى علاقة العطف، دون كبير تمييز في الاصطلاح بين العطف فيما دون الجملة والعطف بين الجمل، فهل تكفي بنية العطف لتجويز حذف الجملة التّامّة ؟

3. عدم كفاية بنية العطف للقول بحذف الجملة التّامّة

من أصولهم عدم جواز حذف المعطوف وعدم جواز حذف المعطوف عليه. والعلاقة بين المعطوف عليه والمعطوف علاقة لا تقوم على العمل الإعرابيّ وبالتّالي فليس بين مكوّنيها علاقة اقتضاء صناعيّ : المعطوف عليه لا يقتضي المعطوف،

9 – انظر : معاني المضمرات :(القسم 4 الباب 4 ص 1117-1122).

والمعطوف ليس معطوفا إلاّ بتقدّم المعطوف عليه. وهب أنّك من الذين يقولون بإرجاع العطف إلى ضرب من الاختزال على النّحو التّالي :

(1) جاء زيد.

(2) جاء عمرو.

(3) جاء زيد وعمرو.

فإنّه رغم اعتبارك (3) حصيلة (1)و(2) فإنّ مجيء زيد في (1) لا يقتضي مجيء "عمرو" في (2) ولا يمكن أن تعتمد قرينة أو دليلا على حذفه منها، وكذا الشّأن بالنّسبة إلى "عمرو" في (2) فإنّها لا يمكن أن تكون قرينة ودليلا على حذف "زيد" من (2) . فإذا كانت بنية العطف عاجزة عن القيام دليلا على حذف أحد عنصريها فيما دون الجملة فإنّها ليست بأسعد حظّا في القيام دليلا على حذف الجملة المعطوفة ولا المعطوف عليها، فإذا قلت "جاء زيد" فإنّ قولك هذا لا يمكن أن يتّخذ دليلا على تقدّم جملة عليه ولا عن تأخّر أخرى عنه.

لكنّ الكلام عن حذف الجمل التّامّة لا يمكن أن يقف عند هذا الحدّ، ولو حصل لبقيت حالات من قولهم بحذف الجمل التّامة تبحث لنفسها عن الإطار الذي تتنزّل فيه. أولم يقل النّحاة والبيانيون بتقدير أجزاء من الكلام قوامها الجملة التّامّة والكلام المستغني كتقدير السّؤال أو الجواب في بعض مواطن الفصل !

4. مجال حذف الجملة التّامّة بنية الخطاب لا البنية العامليّة : عدم كفاية البنية العامليّة للقول بحذف الجملة التّامّة

تقدّمت الإشارة إلى أنّ القول بالحذف لا يكون إلاّ متى توفّرت البنية الكلّيّة التي يتمّ تغييب جزء من أجزائها، فإذا تعلّق الأمر بالجملة المستغنية أى الكلام التّامّ فإنّ استقامة القول بحذفها كاملة يكون رهين توفّر بنية كلّيّة أكبر إذا غيّبت منها الجملة اعتبرت تلك البنية الكلّيّة ناقصة، فإذا تبيّنّا هذا الأمر أمكن أن نتكهّن بأنّ حذف الجملة التّامّة سيكون رهين توفّر أبنية أكبر منها.

1.4 حالات التّقدير التي لا تتجاوز البنية العامليّة الواحدة

يدخل في هذه الحالة ما بدأنا به الحديث عن حذف الجملة المتكوّنة من الفعل

والفاعل، ويمكن أن نضيف إليها الحالات الموالية لاشتراكها معها في كون المحذوف تابعا إلى بنية عامليّة واحدة .

4. 1. 1 حذف جملة القول

يدخل حذف جملة القول في البنية الإعرابيّة (المقول دليل على قول وقائل)، وقد تقدّمت الإشارة في حديثنا عن القول إلى أنّ النّحاة قد ذهبوا إلى تقدير فعل قول يكون الكلام بعده مفعولا مقولا، وأشرنا أيضا إلى خصوصيّة عمل فعل القول : فهو لا يعمل فيما بعده لكون ما بعده كلاما محكيّا والكلام المحكيّ حقّه التّعدية.

4. 1. 2حذف جملة الجزاء

يدخل حذف الجزاء أيضا في البنية التّركيبيّة الواحدة،إذ أنّ الجزاء دليل على جوابه ومتعلّق به ومعمول من معمولاته، وحذف جملة الجزاء مطّرد بعد الطّلب نحو "فاتبعوني يحببكم اللّه" (آل عمران 3:31) أي "فاتبعوني [فإن تبعتموني] يحببكم اللّه" (مغني اللبيب II، 719) وأضاف ابن هشام أنّ "حذف جملة الشّرط بدون الأداة كثير (مغني اللبيب II، 720).

4. 1. 3حذف جملة جواب الجزاء

ذكر ابن هشام (مغني اللبيب II،722)عنه أمثلة نقلنا بعضها وقد عمدنا إلى وضع الجواب المقدّر بين معقّفين :

من كان يرجو لقاء الله (العنكبوت 29:5) [فليبادر بالعمل فإنّ الأجل قريب]
فإن تجهر بالقول (طه 2:7) [فاعلم أنّي غنيّ عن جهرك]
وإن يكذّبوك (فاطر 35:4) [فتصبّر]
"لولا فضل الله عليكم ورحمته" (النّور24 :10) [لعذّبكم]...

واعتبروا حذف جملة الجواب واجبا "إن تقدّم عليها أوكنفها ما يدلّ على الجواب نحو هو ظالم إن فعل والثّاني نحو هو إن فعل ظالم ونحو "وإنّا إن شاء الله لمهتدون" (البقرة 2: 70) " (مغني اللبيب II،721)، وقد ذهبوا إلى القول بحذف الجواب في حالة تأخّر الشّرط أو توسّطه ناتج عن الأصل القائل بامتناع تقدّم الجواب على الشّرط.

4.1.4 حذف جملة الجزاء وجوابه وحذف الجملة بعد حرف الجواب

اعتبر ابن هشام حذف الجملة بعد حرف الجواب وحذف جملة الجزاء وجوابه بعد 'إنْ' الشّرطيّة من قبيل **حذف الكلام بجملته** أي من قبيل حذف الكلام التّامّ، ومثّل عن الأوّل بقوله : " يقال : أقام زيد، فتقول نعم " (مغني اللبيب II،724) وعن الثّاني بقول الشّاعر :

قالت بنات العمّ يا سليمى وإن كان عيّا معدما قلت وإن

أي «وإن كان كذلك رضيته»(مغني اللبيب II،723).

وقد بدا لنا هذا الحذف أقرب إلى حذف بعض عناصر الجملة مع الإبقاء على بعض وإن كان المتبقّي لا يعدو حرف الشّرط أو حرف الجواب، فهم يعتبرون بالإجماع أنّ حرف الجزاء جزء من الجملة الشّرطيّة ويعتبرون أنّ حرف الجواب من قبيل الجزء المتبقّي من الجملة بعد الحذف (انظر حديثنا عن حروف الجواب : القسم 3 الباب5 الفصل3) وهذا مفض إلى اعتبار حرف الجواب - وإن كان من الحروف المهملة غير العاملة - تابعا للبنية التّركيبيّة للجملة التي يكون فيها، وستكون معالجة هذه الحالة بحسب اعتبارك حرف الجواب "جميلة" أو جزءا من جملة محذوفة، وقد غلّبنا اعتبار حرف الجواب جزءا من جملة اختزلت ولم يبق منها سوى ذلك الحرف. وبالتّالي فإنّ حالات الحذف هذه لا تكون من قبيل حذف الكلام "بجملته" على حدّ عبارة صاحب المغني إنّما هي من قبيل حذفه مع الإبقاء على عنصر منه.

5.1.4 حذف المنادى بعد حرف النّداء

اعتبره ابن هشام هو أيضا من قبيل الحذف حذف الكلام بجملته، ومثّل عنه بالآية : " يا ليت قومي يعلمون" إذ قيل إنّه على حذف المنادى أي «يا هؤلاء»(مغني اللبيب II،724) ، وبدا لنا أمره شبيها بحذف الجزاء وجوابه بعد حرف الجزاء وحذف الجملة بعد حرف الجواب، وبالتّالي فإنّه - هذا إن قبلت اعتبار ابن هشام النّداءَ كلاما وهو كما نعلم جملة وليست كلاما حسب جمهور النّحاة - من قبيل حذف جزء من الكلام مع بقاء جزء منه وليس من باب حذف الكلام بتمامه.

وعلى هذا النّحو فإنّ الحالات السّابقة التي اعتبرها النّحاة حذفا للجملة تعود بنا إلى حذف الجزء من الجملة لا حذف الجملة المستغنية كاملة ، وهو ما يدعم ضيق البنى الإعرابيّة التّركيبيّة عن حذف الجملة المستغنية والكلام التّامّ.

فالمعتدّ به والمعوّل عليه في معرفة أصل الحذف داخل الجملة الواحدة هو مقارعة الصّيغة النّاقصة التي تتحقّق فيها ببنيتها الأصليّة التّامّة للكشف عن العنصر النّاقص، وهذا الأصل يجعلنا نبادر بالذّهاب إلى تعذّر حذف الكلام التّامّ والجملة المستغنية لافتقاره إلى بنية أكبر منه يمكن أن يعتدّ بها في معرفة أصل الحذف، وهو ما سنحاول الكشف عنه في الفقرة الموالية.

2.4 حالات التّقدير المتجاوزة للبنية العامليّة الواحدة

هو ما سمّاه ابن هشام بـ"حذف الكلام بجملته" وذكر منه كما تقدّم أن قلنا حذف الجزاء وجوابه دون أداة الجزاء وحذف الجملة بعد حرف الجواب، و حذف المنادى بعد حرف النّداء، وبدت لنا هذه الحالات من قبيل حذف الجزء من الكلام لا الكلام بأكمله. وإخراج هذه الحالات من حذف الجملة التّامّة يفرغ هذا الباب من محتواه ويوجب غلقه إذ لا معنى لقيام باب في النّحو ليس له ما يناسبه. وقد رأينا أنّ ما يناسب هذا الباب هو تلك المواضع التي حدّثوا فيها عن تقدير الجملة ليس بالاعتماد على الأبنية التّركيبيّة الإعرابيّة وإنّما بالاعتماد على الأبنية التّخاطبيّة التي تعرّضنا إليها في القسم الثّالث، ومنها على سبيل التّذكير :

1- تقدير القسم قبل المقسم عليه
2- تقدير المقسم عليه بعد القسم
3- تقدير النّداء متى حصل إقبال المخاطب دونه
4- تقدير جواب النّداء متى دلّت شهادة الحال عليه في مثل حالات الوعيد
4- تقدير السّؤال قبل الإخبار
5- تقدير الإخبار قبل السّؤال

وسنقتصر على التّوقّف عند بعض هذه الحالات من التقدير.

1.2.4 تقدير جملة القسم متى وجد المحلوف عليه

اعتبر ابن هشام هذا الضّرب من الحذف ضمن حذف الجملة لا حذف الكلام بأكمله، وهو أمر يتماشى مع اعتدادهم بالتّلازم بين القسم وجوابه وتكوّن بنية خطابيّة تكاد تكون بنية عامليّة لقيامها على تعليق العامل (أي على تعليق فعل القسم المقدّر)، وذكر أنّ "حذف جملة القسم كثير جداً، وهو لازم مع غير الباء وحيث قيل "لأفعلنّ" أو "لقد فعل" أو "لئن فعل" ولم يقدّم جملة قسم يكون القسم مقدّرا نحو "لأعذّبنّه عذابا شديدا" (النّمل27: 21) (مغني اللبيب،ا 718).

فاقتران الجملة ببعض الحروف والأدوات جعل النّحاة يذهبون إلى تقدير قسم غاب من اللفظ ووجدت تلك الأدوات قرينة دالّة عليه، وهو مدخل اعتبرت فيه تلك الأدوات مقتضية للقسم في النّيّة والمعنى واعتبرت الجملة جوابا لذلك القسم.

ويمكن أن نتوسّل في هذه القضيّة بالحكم "الشّرعيّ" المنجرّ عن حالات إضمار القسم بالتّساؤل عن حكم مضمر القسم على الوجه الذي اعتبره فيه النّحاة مضمرا: هل يكون بارّا بقسمه متى صدق أو أنجز ما أقسم عليه وحانثا متى كذب أو لم يتمكّن من إنجازه؟ ويمكننا كذلك أن نتوسّل بما يوجد في خطابنا اليوميّ من الأساليب المتضمّنة لبعض الأدوات المصاحبة للقسم. فأنت تقسم متوعّدا (أو تتوعّد مقسما) فتقول :

والله إللي ما نعملّك [مثال من الدّارجة التّونسيّة]

لكنّك قد تقسم متوعّدا (أو تتوعّد مقسما) أيضا مقتصرا على مثل قولك :

إللي ما نعملّك [مثال من الدّارجة التّونسيّة]

فإذا لم تفعل فهل تعدّ بارّا أو حانثا في قولك الثّاني !!. ونحن نكتفي بطرح السّؤال لوثوقنا بأنّه لا تصحّ منّا في هذا المجال فتوى !

2.2.4 حذف جواب القسم :

ذكر ابن هشام (مغني اللبيب ا، 718) أنّ تقدير جواب القسم (أي المحلوف عليه) واجب إذا تقدّمت عليه جملة جواب القسم على القسم أو اكتنفته، وهذه الحالة شبيهة بتقدير جواب الجزاء إذا تأخّرت جملة الجزاء عن الجواب أو توسّطت بين

مكوّناتها، وهو راجع إلى اشتراطهم تقدّم القسم على جوابه ، ومثال تأخّر القسم "زيد قائم واللّه" ومثال توسّطه "زيد والله قائم" . وتذكّرنا هذه المعاملة للقسم بمعاملتهم للنّداء لاشتراطهم الصّدارة في كليهما، فإذا لم تتوفّر الصّدارة عمدوا إلى تقدير ما يصلح أمرها. وذكر أنّ الجواب يقدّر جوازا كما في الوعد والوعيد : مثل "والنّازعات غرقا" (النّازعات 79:1) والجواب المقدّر «لتُبعثُنّ»، ومثله "والقرآن المجيد" (ق50:1) والجواب المقدّر «ليهلكنّ» (مغني اللبيب اا، 719).

3.2.4 تقدير أجزاء من الكلام من قبيل الجمل في بعض مواطن الفصل

كنّا أشرنا في مبحث الرّبط بين الجمل المستغنية عند الحديث عن الفصل والوصل إلى تقديرهم جملا مسكوتا عنها اعتبرت جملا معطوفا عليها لا محلّ لها، ومن أمثلته : " أن اضرب بعصاك البحرفانفلق" (البقرة2 : 60) أي « [فضرب] فانفلق». وهذه الظّاهرة ظاهرة نظاميّة تتحكّم فيها القاعدة التّالية : كلّما وجدت واو أو أداة أخرى من أدوات العطف في رأس مركّب قدّر معطوف. وهو أمر قريب من تقدير الحلقة المفقودة في السّلسلة ويمكن أن يعتبر وجود العاطف دون المعطوف عليه دليلا لفظيّا على وجود محلّه فارغا.

ومن أمثلته ما ذكره التّهانويّ : "وليبلي المؤمنين منه بلاء حسنا" (الأنفال8: 16) خرّجت الآية تخريجين أحدهما على إضمار فعل وفاعل ومفعول، فتستوي الواو واوَ عطفٍ تربط الآية باعتبارها كلاما تامّا بما قبلها، وثانيهما أنّه معطوف على علّة أخرى مضمرة لتظهر صحّة العطف أي « فعل كذا ليذيق الكافرين بأسه وليبلي المؤمنين منه بلاء حسنا» (التّهانوي : كشّاف ا، 312)، ومنه أيضا ما ذكره ابن هشام :"فأرسلون يوسفُ" فالتّقدير فيها «فأرسلون إلى يوسفَ لأستعبره الرّؤيا ففعلوا فأتاه فقال له : يوسفُ » (يوسف12: 54) (مغني اللبيب اا، 724).

والطّريف أنّ حكم حذف المعطوف في الجمل مختلف عنه في المفردات ، فقد تقدّمت منّا الإشارة إلى امتناع حذف المعطوف في المفردات لقيام العطف فيه على مجرّد النّسق والتّرتيب فإذا غابت من السّلسلة حلقة لم يبق لها أثر في البنية ، أمّا في الجمل فإنّ اقتران الواحدة منها بأداة عطف سيقوم دليلا على وجود جملة مقدّرة قبلها .

4.2.4 تقدير النّداء

لا نقصد بتقدير النّداء ما ذكره ابن هشام من حذف المنادى بعد أداة النّداء إنّما نقصد كلّ كلام لم يتصدّر بنداء، وقد تبيّنا في حديثنا عن النّداء (القسم3الباب 2 ص 669 - 720) أنّ النّحاة اعتبروا للنّداء موضعا في صدر كلّ خطاب قد يملأ بصيغة النّداء وقد يبقى شاغرا متى لم يحوج إقبال المخاطب للنّداء، ويمكن أن نحمل هذه الحالة على حذف جملة النّداء بأكملها أداة ومنادى.

5.2.4 تقدير جواب النّداء

هي تلك الحالات التي ينصرف فيها النّداء للوعيد أو الدّعاء ويسكت فيها المتكلّم عن جملة جواب النّداء لدلالة الحال عليها، وهي أيضا من الحالات التي يمكن أن تصنّف ضمن حذف الكلام بجملته، وتكون البنية التّلازميّة بين النّداء وجوابه دليلا على الحذف.

5. الأبنية التّخاطبيّة توفّر البنية الكلّيّة الكاشفة عن أصل الحذف

ويمكن أن نتساءل عن نوع القرائن والأدلّة المعتمدة في معرفة أصل الحذف متى تعلّق بالجمل التّامّة، ولئن أمكنك اعتبار هذه الظّاهرة من قبيل الحلقة النّاقصة في السّلسلة فإنّها حالة تختلف عن الحذف في نطاق الجملة الواحدة، ويتمثّل وجه الاختلاف في توفّر البنية الكلّيّة التي تقوم دليلا على أصل الحذف وتهدي إلى موضع الحلقة الغائبة وعدم توفّر مثل هذه القرينة في حذف الجملة التّامّة.

ونحن نعتقد أنّ هذا الدّور في حذف الجمل التّامّة موكول إلى ما يقوم عليه التّخاطب من أبنية قابلة للتّجريد والتّعميم ، فأصل الحذف وتعيين المحذوف فيما دون الجملة تتعهّد به الأبنية المجرّدة أو قل أصول الكلام، أمّا أصل تعيين المحذوف متى تعلّق الأمر بالجملة أو الجمل فإنّه أمر تتكفّل به أبنية خطابيّة أو تخاطبيّة بعضها يقوم على التّلازم والاقتضاء بين أنواع خاصّة من الجمل وبعضها قد تتوفّر عليه قرائن لفظيّة تدلّ عليه وبعضها قائم على ضرب من البنى الخطابيّة الخالصة التي يتعذّر إرجاعها إلى أصول التّركيب، لكنّه ليس من المتعذّر إرجاعها إلى البنى الخطابيّة أو التّخاطبيّة.

لقد اهتمّ النّحاة بالبنية العامليّة الإعرابيّة أيّما اهتمام واستنبطوا منها القواعد والأصول المتحكّمة في الجملة بناء واستعمالا ودفعوا إلى التّأمّل فيما تفضي إليه نظريّة العمل والإعراب إلى أقصى ما يمكن أن يكون التّأمّل وأدقّه وألطفه فكشفوا عمّا تتحكّم فيه البنية العامليّة ويقع تحت طائلتها واكتشفوا في الآن نفسه ما يفلت من قبضتها ولا يقع تحت سلطانها وأقاموا الحدّ بين هذين المجالين وخاضوا في المباحث التي تتجاوز البنية العامليّة المتحكّمة في الجملة (الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب والابتداء والاستئناف والاعتراض والفصل والوصل...).

على أنّهم لم يقتصروا على البناء النّظريّ المجرّد الذي تمثّل الجملة بدايته ومنتهاه بل تجاوزوه إلى أنماط من الأبنية النّظريّة تتجاوز مجال الجملة وتتنزّل في مجال الخطاب، وذلك راجع إلى اعتبارهم الجملة وحدة الخطاب الدّنيا بها يتكلّم المتكلّمون ومنها يبدأ المعنى وتحصل الفائدة، فظفروا بأبنية لا تقلّ عموما وتجريدا عن بنية الجملة، ولم يثنهم خذلان البنية العامليّة بغيابها منها عن استنباط الأحكام والقواعد العامّة المتحكّمة في تلك الأبنية (نداء وجواب نداء، حلف ومحلوف عليه، سؤال مظهر أو مقدّر وخبر...) .

على أنّك لا تشعر وأنت تطّلع على ما وضعوا بأنّك تجاه نظريّتين بنيت الواحدة منهما للجملة والأخرى للنصّ، بل هي النّظريّة الواحدة بما فيها من قواعد خاصّة بكلّ مجال وقواعد عامّة مشتركة بين المجالين، فلا فرق إلا بحسب ما يقتضيه الفرق بين الوحدات التي تجرى فيها تلك القواعد والأحكام، ولك أن تعتبر ذلك بما وضعوا من قواعد العمل والإعراب في الخاصّ وقواعد العطف والإضمار والحذف في المشترك العامّ.

خاتمة الفصل

ظاهرة الحذف ظاهرة لا تتصوّر إلاّ بعد تركّب الوحدات بعضها إلى بعض بدخولها في بنية قد تكون إعرابيّة عامليّة وقد تكون بنية تقوم على ضرب آخر من التّعليق (من قبيل البنية الاشتقاقية...)، وبالتّالي يمكن أن نقول : إنّه لا حذف في اللغة ما لم تعضده البنية. فلا معنى للحديث عن حذف الفعل إلاّ في علاقته بالفاعل، ولا عن حذف الموصوف إلاّ في صلته بالصّفة...

وظاهرة الحذف ظاهرة تتصوّر في البنية النّاقصة عند قياسها بالبنية التّامّة، ولا وجود لحالة يكون فيها القول بحذف عنصر من بنية دون أن يناظر ذلك بنية يوجد فيها ذلك العنصر، وبالتّالى فإنّ التّعرّف على حالات الحذف يكون بمقارعة بنية ناقصة ببنية تامّة توافقها وترجع إليها.

والخاصّيّة السّابقة تجعل الحذف ظاهرة تختصّ بالاستعمال دون ما يضعه النّحاة من الأشكال والبنى النّظريّة المجرّدة، باعتبار أن هذه الأشكال عندما تستنبط وتوضع تكون على صورة تامّة لا يمكن أن يركبها النّقص، شأنها شأن أدوات القيس، فلا معنى لمتر طوله تسعون صنتمترا أو مائة وعشرون، كما أنّه لا معنى لكيلوغرام وزنه رطل ونصف أو ثلاثة أرطال. أمّا مجال الحذف فهو الصّيغ المستعملة المنجزة، فهي التي تغيب منها بعض العناصر تارة وتحضر أخرى.

وقد يكتسب الحذف بعدا آخر يتجاوز حيّز تخفيف اللفظ باختصاره وذلك متى التقى بمقاصد أخرى من الكلام وتقاطع معها فيصبح أمره أشدّ التصاقا بالنّظام، وإن من جانب الاستعمال، لأنّنا نعتبر أنّ ما يقوم عليه الاستعمال من الأصول والقواعد الإجرائيّة هو جزء لا يتجزّأ من النّظام، وإن كان ذلك على حساب بساطة النّموذج، وهو ما يقوم عليه حذف المفعول به متى كانت الغاية منه صرف العناية إلى إثبات الفعل للفاعل.

ولئن كان الحذف مجاله الصّيغ المستعملة فإنّ منه ما يهمّ المستعمل إجراء وتأويلا ومنه ما يهمّ النّحويّ دون المستعمل، يهمّه ذلك تأويلا دون الإجراء.

* * *

الحذف بين المبحث النّحويّ والمباحث غير النّحويّة :

كان الحذف من المباحث النّحويّة في زمان كان فيه النّحو نحوا شاملا، ثمّ صنّف السّكّاكيّ في مفتاحه العلوم ففصل بين علم الصّرف وعلم النّحو وعلم المعاني وعلم البيان...، واحتدّ الفصل بين هذه الميادين في العصور اللاحقة حتى صارت التّخوم بينها محلّ نزاع بين أصحابها، فإذا حدث أن تجاوز بعضهم الحدّ هبّوا لثنيه عن ذلك فـ : "ـالحذف الذي يلزَم النّحويَّ النظرُ فيه هو - حسب التّهانويّ - ما اقتضته الصّناعة، وذلك كأن يجد خبرا بدون مبتدإ أو بالعكس، أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس أو معطوفا بدون معطوف عليه أو بالعكس أو معمولا دون عامل، وأمّا قولهم "سرابيل تقيكم الحرّ" على كون التّقدير "والبردَ" ففضول في علم النّحو وإنّما ذلك للمفسّر، وكذا قولهم بحذف الفاعل لعظمته أو حقارته ونحو ذلك فإنّه تطفّل منهم على صناعة البيان "(التّهانوي : كشّاف ا، 315).

وتوقّف المهتمّون بالجملة عند تناولهم لظاهرة الحذف عند الحدود التي تسمح بها البنى التّركيبيّة (استوى في ذلك المعتمدون على المكوّنات المباشرة والمعتمدون على مفهوم العمل الإعرابيّ أو ظلّه مفهومِ التّحكّم) وبدأ المهتمّون بالنّصّ في الاهتمام بظاهرة الحذف من الموضع الذي تقف عنده البنى النّحويّة المجرّدة، ففات الفريقَ الأوّل من هذه الظّاهرة ما للحذف من دور رابطيّ يمكن أن يتجاوز الجملة الواحدة، وزاد في ضيق التّناول إقصاء بعض النّظريات النّحويّة الجمليّة . نسبة إلى الجملة - السّياقيْن المقاليّ والمقاميّ لشدّة اتّصال مبحث الحذف بهما، وفات الفريق الثّاني الجانب النّظاميّ لهذه الظّاهرة فلم يدركوا المفصل الذي يربطها بالبنى الأصول.

وقد لاحظنا أنّ النّحاة العرب قد أقاموا تناولهم لظاهرة الحذف على مقتضيات البنية الإعرابيّة العامليّة وعلى ردّ الفروع إلى الأصول ومكّنهم ذلك من إدراك الأسس التي يقوم عليها مبحث الحذف، ثمّ إنّهم جمعوا إلى ذلك الحديثَ عن القواعد الإجرائيّة للحذف وشروطه، فمكّنهم ذلك بدءا من إدراك الأبعاد الحقيقيّة لهذه الظّاهرة كما مكّنهم من إدراك دورها الرّابطيّ، وهو دور يتجاوز حدود البنية الإعرابيّة العامليّة الواحدة صناعة، ولا يستقيم إلا متى نزّل الكلام في سياقه المقاليّ

والمقاميّ إجراء، فجاء البناء الذي قدّموه عن هذه الظّاهرة بناء متكاملا ليس في حاجة إلى الرّتق لا بالتّأسيس النّظريّ ولا بالتّوسيع الإجرائيّ.

ولم يمنع هذا الشّمول الذي توفّر عليه المنوال النّحويّ العربيّ من التّقييم والحساب ، فقد حوسب حسابين مختلفين :

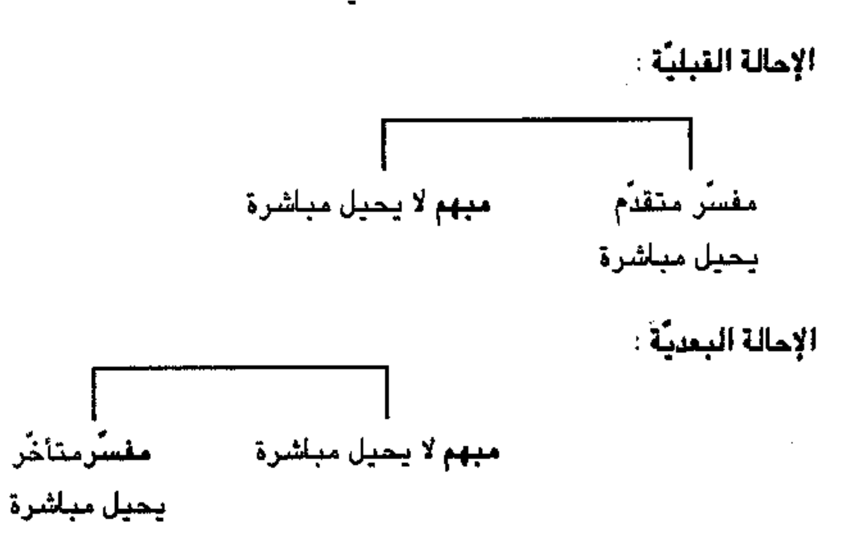
حاسبه جيل من المحاسبين بكونه "نحو مفردات" اهتم أصحابه فيه بالمظهر "الشّكليّ" فزهدوا في المعنى واقتصروا على الظّواهر اللفظيّة للإعراب وعلاماته ، وقد تبيّنّا أنّ عنايتهم بالاعراب وأبنيته تأسّست على المعنى باختلاف مراتبه البنيويّة والإجرائيّة، وإذا صادف أن تعاند اللفظ والمعنى غلّبوا الثّاني على الأوّل ، فلم تكن عنايتهم باللفظ إلاّ بقدر ما تقتضيه صناعة النّحو باعتبارها استنباطا للأحكام اللغويّة العامّة لفظا ومعنى.

ثمّ اعتمد جيل لاحق من المحاسبين على ما أصبح سائدا في بعض النّظريات اللسانيّة من فصل الظّواهر التّابعة لأبنية الجهاز عن الظّواهر التّابعة للإجراء واستعمال الجهاز وحصر موضوع الدّراسة اللغويّة في الأولى دون الثّانية ، فرأى أنّ النّحاة العرب تجاوزوا - بما ضمّنوه في منوالهم من المباحث - حدود الدّراسة اللغويّة الصّرف إلى مجالات هي أقرب إلى تلك العلوم التي تهتمّ بتحليل الخطاب والمعاني التّداوليّة ... ولا يخفى ما في هذين الحسابين من التّدافع ، وهما يفضيان بمن يجمعان عنده إلى الوقوع في التّناقض والفساد.

الباب السّادس
الإحالة البعديّة

0 – منزل الإحالة البعديّة في تحقيق التّرابط النّصّي

تمثّل ظاهرة الإحالة البعديّة ظاهرة تتّفق مع الإحالة القبلية من حيث الطّبيعة وتختلف عنها من حيث صورة الإجراء ، فالظّاهرتان تقومان على صورة خاصّة من الإحالة غير المباشرة بالنّسبة إلى ضرب خاصّ من العناصر اللغويّة ، تتمثّل في قصور العنصر عن الإحالة بمفرده على مرجعه أو خارجه ، ولا يتمّ له ذلك إلا بالاتّكاء على عنصر آخر يعضده في القيام بهذا الدّور . لكنّ الإحالة القبليّة تقوم على تقدّم العنصر المتّكإ عليه ، أمّا الإحالة البعديّة فإنّها بخلاف ذلك تقوم على تأخّر ذلك العنصر ، وهو ما يمكن أن نمثّله على النّحو التّالي :



1 . الإحالة البعديّة في الدّراسات الحديثة

1.1 عند هاليداي وحسن

يعتبر ما حدّث به مؤلّفا " الاتّساق في اللغة الانقليزيّة " عن الإحالة البعديّة بداية حقيقيّة للاهتمام بهذه الظّاهرة مصطلحا ومفهوما وهو اهتمام يقوم على البحث في العلاقات الدّلاليّة بين وحدات الخطاب من ناحية وعلى البحث عن علاقتها بالخارج الذي تحيل عليه من ناحية أخرى ، وقد ذكّى هذا الاهتمامَ اتّساع مجال الدّراسة اللسانيّة وشمولها لما يتجاوز الأشكال المجرّدة وأقصاها الجملة إلى الاستعمال ومجاله الخطاب والنّصّ .

ونزّل المؤلّفان هذا النّوع من الإحالة ضمن شبكة المفاهيم والمصطلحات المتّصلة بها والتي أرجعا إليها مختلف أنواع الإحالة ، ومن المعلوم أنّهما صنّفا الإحالة إلى :

. الإحالة الخارجيّة [المقاميّة] exophora

. الإحالة الدّاخليّة [المقاليّة] endophora

ومجال الإحالة الخارجيّة المقام أمّا مجال الإحالة الدّاخليّة فهو المقال ، ولمّا كان المجال الذي تجري فيه الثّانية خاضعا لخطّيّة الخطاب (بخلاف مجال الأولى) كان عمل الإحالة (على غرار التّصرّف في الرّتبة بالتّقديم والتّأخير) في اتّجاهين نتج عنه تفريع الإحالة الدّاخليّة المقاليّة إلى نوعين :

إحالة قبليّة anaphore

إحالة بعديّة cataphore.

2.1 – الإحالة البعديّة عند Kesik :

خصّ Marek Kesik مبحث الإحالة البعديّة بمؤلّف مستقلّ يقع في 155 صفحة ، (la cataphore, Linguistique nouvelle, P.U.F. 1980) . واعتبر المؤلّف هذا المصطلح مصطلحا حديث العهد [1] لا يزال غريبا حتّى عن المشتغلين بالدّراسة اللغويّة ، ويؤرّخ لظهوره بسنة 1933 (Kesik : 13) ، وهو قائم على النّسخ على المصطلح anaphore ، وكلاهما من اللّغة اليونانيّة ، حيث يدلّ الأوّل على

1– استعمل مقابل هذا المصطلح أي anaphore منذ القرن الثّاني الميلادي في كتابات Apolonios DYSCOLE.

الحركة من أعلى إلى أسفل و الثّاني على الحركة من أسفل إلى أعلى .

واستعمل K. Buhler هذا المصطلح في سياق نحويّ تركيبيّ خالص ضمن الأشكال النّظريّة التّركيبيّة monstration syntactique ، وهي علاقات خاصّة تجري بين مكوّنات البنية التركيبيّة في إحالة بعضها على بعض ، مقابل ما اعتبر deixis التي لها دور الإشارة monstration إلى الأشياء في الخارج سواء كانت حسّيّة demonstratio oculos أو ذهنيّة deixis am phantasma. وظلّ هذا المصطلح منسيّا لم يشر إليه الدّارسون، إلى أن أعاد الكشف عنه هاليداي ورقيّة حسن سنة 1967، ثمّ جعلاه في مؤلّفهما Cohesion in English (1976) ضمن شبكة من المصطلحات هي التي تقدّمت الإشارة إليها .

وأنواع الإحالة البعديّة هي :

- الإحالة البعديّة الحرّة libre التي لا تخضع لقيود البنية التركيبيّة
- الإحالة البعديّة المقيّدة liée التي تخضع لقيود البنية التركيبيّة .

فإذا اعتبرت المجال الذي تجريان فيه لاحظت أنّ جميع الإحالات البعديّة المتجاوزة للجملة من قبيل الإحالة البعديّة الحرّة ، لكن ليست كلّ إحالة بعديّة حرّة جارية بالضّرورة في حدود الجملة الواحدة (Kesik 1989، 42-41) .

3.1 الإحالة البعديّة في بعض المؤلّفات العربيّة الحديثة

وقف أصحاب المؤلّفات التي اهتمّت بالنصّ عند مفهوم الإحالة ، من ذلك ما جاء في " لسانيات النّصّ "لمحمّد خطّابي من حديث عن الإحالة بنوعيها القبليّة والبعديّة ، وكان حديثا يغلب عليه العرض ، فأنت لا تظفرفيه بأيّ تقييم للظّاهرة . أمّا ما جاء في كتاب " نسيج النّصّ " للزّنّاد فقد بدا لنا قائما على قبول ظاهرة الإحالة البعديّة قبولا تامّا ، إذ سعى المؤلّف فيه إلى اعتماد بعض ما ذكر في الدّراسات الغربيّة ، مع البحث عمّا يقابلها في النّحو العربي ومحاولة تطعيمها بما بدا له منها ، فقد اعتبر من الإحالة البعديّة (نسيج ، 119) :

- ضمير الشّأن بمختلف استعمالاته .
- اسم الإشارة ودعّمه بالمثال التّالي:

(1) من تونس نقدّم إليكم نشرة الأخبار وهذا موجزها : ...

- اسم الموصول ودعّمه بالمثال التّالي :

(2) صرّح ناطق باسم مجلس قيادة الثّورة فقال ما يلي : ...

4.1 الحركة الانتشاريّة للإحالة البعديّة

بدا اعتبار الإحالة البعديّة مقابلا موازيا للإحالة القبليّة للدّارسين المحدثين ومن لفّ لفّهم موقفا مغريا مريحا لما يوفّره من إحداث التّوازن بين الظّواهر اللغويّة ، وهو توازن له نظائره في غير هذا المبحث (كالتّوازن بين الحذف والزّيادة أو الذي بين التّقديم والتّأخير إلخ ...) ، فطفقوا يجمعون فيها كلّ ما قام على التقاء عنصرين بدا لهم فيه أنّ الثّاني أكثر وضوحا وبيانا من الأوّل ، فاعتبروا من الإحالة البعديّة ظواهر تجمع بين عناصر تقوم على علاقات من قبيل البدليّة والتّفسير والبيان بل وحتّى الإسناد .

5.1 نظير الإحالة القبليّة في النّحو العربيّ هو تقدّم المفسّر على المبهم ونظير البعديّة تأخّره

اعتمادا على استقراء الأمثلة والشّواهد التي اعتمدها المتحدّثون عن الإحالة البعديّة في الدّراسات الحديثة والشّواهد والأمثلة التي اعتبرها النّحاة العرب من قبيل تأخّر مفسّر المضمر وتأخّر القرينة والدّليل عن موطن الحذف في باب الإضمار على شريطة التّفسير نلاحظ تشابها بل تطابقا يمكن اعتماده في إرجاع احدى الظّاهرتين إلى الأخرى فتكون الإحالة البعديّة cataphore في الدّراسات الحديثة مناسبة لتأخّر المفسّر والإضمار على شريطة التّفسير في النّحو العربي . على أنّ تطابق الأمثلة في الشّواهد لا يكفي للاستدلال على القول بالتّناظر بين الظّاهرتين إلاّ متى ساندهما تطابق في الحدّ والمفهوم ، وهو ما سنحاول أن نتبيّنه في الكلام اللاّحق .

وقد سبق أن ذهبنا إلى تنظير مبحث الإحالة غير المباشرة بظاهرة تفسير مواطن الإبهام ، ويوافق تفرّع الإحالة غير المباشرة إلى قبليّة وبعديّة الصّورتين اللتين يجري بهما تفسير المبهم بحسب تقدّم المفسّر أو تأخّره فيكون :

- نظير الإحالة القبليّة تقدّم المفسّر عن موطن الإبهام .
- نظير الإحالة البعديّة : تأخّر المفسّرعن موطن الإبهام .

وباستعراض المواطن التي يمكن أن ترجع إلى الإبهام يمكن أن نحصر حالات الإحالة البعديّة في الوادي الأخير من الجدول التّالي :

	الظّاهرة	ما يوافق الإحالة القبلية	ما يوافق الإحالة البعديّة
1	الحذف	تقدّم القرينة والدّليل	تأخّر القرينة والدّليل
2	الإضمار بعلامة	تقدّم المفسّر	تأخّر المفسّر
3	اسم الإشارة	تقدّم المشار إليه	تأخّر المشار إليه
4	الألف واللاّم	تقدّم المعهود	تأخّر المعهود
5	حروف الجواب	تقدّم متمّم المعنى الكلامي	تأخّر متمّم المعنى الكلامي
...			

والجامع بين هذه الحالات هو تأخّر العنصر الذي به يتمّ رفع الإبهام عن العنصر المبهم أو عن موطن الإبهام .

2 - إبطال الإحالة البعديّة في النّحو العربيّ

0.2 ضيق النّحاة العرب بالحالات التي توافق الإحالة البعديّة

ولئن كانت الإحالة القبليّة تمثّل الأصل في استعمال المبهمات باعتبار أنّ المتكلّم لا يستعمل منها إلاّ بعد أن يوفّر ما يفسّرها ويرفع الإبهام عنها فينقلها بذلك من صنف المبهمات الوضعيّة الإفراديّة إلى صنف ما أصبح بيّنا واضحا بالتّركيب والاستعمال فإنّ الإحالة البعديّة تبدو مخالفة له وقائمة على مناقضته والخروج عنه، بل وخارجة عن سنن الكلام مطلقا. فالمتكلّم العاقل - والمتكلّم دائما عاقل - لا يستعمل في كلامه المبهم لأنّه بذلك **يناقض الغرض من الكلام مطلقا ويخرج عن سنن الخطاب،** أوليس الغرض من كلّ كلام البيان والتّبيين ! ولئن بدا توفّر المفسّر ورافع الإبهام ، وإن متأخّرا مخرجا من هذا التّناقض متى نظرت في الكلام بعد الفراغ منه فإنّه يفضي إلى القول بأنّ المتكلّم بدأ كلامه قاصدا الإبهام ، وليس بناء الكلام بدءا على ما يناقض الغرض بأقل خطرا لأنّه يحدث في أصل البيان شرخا لا يمكن أن يقبل إلا متى قام الدّليل على كون البدء بالمبهم إبهاما حقيقيّا ، أو أنّ المتكلّم حقّق به غرضا لا

يمكن أن يتحقّق إلاّ به .

1.2 إبطال الإحالة البعديّة (تأخّرالمفسّر) في البنية العامليّة الواحدة

1.1.2 الأصل عند الإضمار تقدّم المفسّر

يلتقي هذا الأصل بالقاعدة الطّبيعيّة في استعمال الوحدات اللغويّة ، فالمتكلّم يوجد تجاه ضربين من المفردات بعضها بيّن غير مبهم وبعضها مبهم ، وهو لا يستعمل من الثّانية إلاّ بعد أن يكون قد وفّر فيها شرط ما ينقلها من الإبهام إلى الوضوح والبيان ، وبالتّالي فإنّها بالاستعمال تصبح منزلتها منزلة الوحدات غير المبهة . ويبيّن هذا الأصل أنّ تصنيف الوحدات اللغويّة إلى مبهمة وغير مبهمة لا يمكن أن يصحّ ويستقيم إلاّ من وجهة نظر تصنيفها خارج نطاق الاستعمال ، وهي وجهة نظر خاصّة بالدّارس ، أمّا إذا اعتبرت وجهة نظر المستعمل فإنّنا نرجّح أنّه لا يرى فيها ما يريانه من الإبهام لأنّه يستعملها وقد عمل فيها ما يرفع الإبهام عنها فلا يكاد ينتبه إلى وجوده فيها ، يدلّك على ذلك أنّ المستعمل لا يشعر البتّة عند استعمال هذه المفردات التي صنّفها النّحاة ضمن المبهمات أنّها مبهمة ، لكنّه متى فاته ما يفسّرها سأل عن معناها واستفهم .

فالمفردات مطلقا : بعضها مبهم وبعضها غير مبهم ويجري ذلك في مستوى معناها الوضعيّ الافراديّ ، أمّا في الاستعمال فجميعها غير مبهمة ويجري ذلك في مستوى معناها الاستعماليّ التّركيبيّ ، أو قل إنّ المبهمة لا تستعمل إلاّ متى توفّر ما ينقلها من وضع المبهمة إلى وضع غير المبهمة ، فلا يعقل أن تستعمل المفردة مبهمة لما في ذلك من مناقضة الغرض من الكلام الذي هو البيان والوضوح . وعلى هذا الأساس يفضي اعتبار تقدّم المظهر على المضمر أصل الكلام إلى اعتبار تقدّم المفسّر والإحالة القبليّة كذلك أصلا في الكلام ، أو قل إنّهما صيغتان مختلفتان للتّعبير عن نفس الظّاهرة .

على أنّهم قد ذكروا حالات تخرج عن هذا الأصل ، وتتمثّل في جواز تقدّم المضمر على المظهر ، وهي الحالة التي تفضي إلى القول بالإحالة البعديّة ، أي تلك التي تقوم على استعمال المتكلّم وحدة لغويّة مبهمة قبل أن يتوفّر فيها ما ينقلها من صفّ

المبهمات إلى صفّ غير المبهمات ، وقد بدت لنا هذه الحالة غريبة غرابة لا تقوم على النّدرة أو الغموض، بل غرابة تقوم على مناقضة الغرض من الكلام وهو ما دفعنا إلى الشكّ في صحة القول بوجود هذه الظّاهرة لما فيه من خطر الإفضاء إلى التّناقض في صلب النّظريّة ذاتها ، تناقضا يتمثّل في الجمع بين الأصل الذي هو البيان ونقيضه الذي هو الإبهام ، فسعينا إلى تتبّع هذه الحالات واحدة واحدة وفحصها علّنا نظفر بما وراء كلّ واحدة .

2.1.2 - إبطال الإحالة البعديّة إبطال تأخّر المفسّر :

2.1.2.1 في القول بامتناع تأخّر المفسّر على المضمر قول بامتناع الإحالة البعديّة :

- امتناع تأخّر المفسّر لفظا ومعنى :

ذكر ابن جنّيّ في باب " نقض المراتب إذا عرض هناك عارض" أنّهم يمتنعون " من تقديم الفاعل في نحو " *ضرب غلامُه زيدا " فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبة التّقديم ، إنّما امتنع لقرينة انضمّت إليه وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول وفساد تقدّم المضمر على مظهره لفظا ومعنى " (الخصائص I ، 293-294) ، "وإذا كان كذلك فقد وقع المضمر قبل مظهره لفظا ومعنى . وهذا ما لا يجوّزه القياس" (ابن جنّي : الخصائص I ، 295) ، وانظر كذلك (المبرّد : المقتضب IV، 102) .

وفساد هذا المثال ليس خاصّا بالجملة الفعليّة كما في المثال (1) بل إنّك تجده في جميع الحالات التي يقوم فيها الإضمار على تأخّر المفسّر لفظا ومعنى كما في (2)، كما أنّ فساد الإضمار الذي من هذا القبيل ليس ظاهرة خاصّة باللغة العربيّة إذ أنّك تلاحظه أيضا في غيرها من اللغات كما في المثال (3) ، وقد أشارت مختلف الأنحاء والنّظريات اللسانيّة التي تعرّضت لظاهرة الإضمار إلى فساده :

(1) *ضرب غلامُه زيدا (والمضمر هو زيد)

(2) *ابنه ضرب عمرا (والمضمر هو عمرو)

(3) *Son fils frappa Pierre

ولئن كانت هذه الحالة من الحالات التي تصون المبدأ الأصليّ الذي يقوم عليه

الإضمار لإفضائها عند الخروج عنه إلى فساد الكلام ، فإنّ هناك حالات لا يفضي فيها الخروج عن هذا الأصل في الظّاهر إلى فساد الكلام ، وهي تلك التي يكون فيها التّقدّم في اللفظ والرّتبة دون التّقدير والمعنى .

2.2.1.2 جواز تأخر المفسّر لفظا ورتبة لا تقديرا ليس من الإحالة البعديّة :

- تعذّر تأخّر المفسّر : الإحالة البعديّة

أشار النّحاة منذ سيبويه إلى فساد مثل قولك " *ضرب غلامُه زيدا" (1) المذكور أعلاه ، مع جواز مثل قولك "ضرب غلامَه زيد " (2) . والقول الأوّل لم يجز حسب المبرّد " لأنّ الفاعل في موضعه فلا يجوز أن يقدّر لغيره" (المقتضب II، 69) .أمّا الثّاني فإنّه جائز جيّد " لأنّ الغلام في المعنى مؤخّر والفاعل في الحقيقة قبل المفعول، ولو قلت "ضرب غلامُه زيدا" كان محالا لأنّ الغلام في موضعه ، لا يجوز أن ينوى به غير ذلك الموضع " (المقتضب IV، 102) .

ولك أن تبني على الأقوال المتقدّمة جواز تأخّر المفسّر على المضمر ، وبالتّالي جواز الإحالة البعديّة ، على ما في ذلك من مناقضة الغرض والخروج عن الأصل العامّ المتحكّم في ظاهرة الإضمار. وقد أدرك النّحاة ما في الخروج عن هذا الأصل من خطورة على أصول الكلام فتوقّفوا عنده بالبيان والشّرح ، وقرنوا هذه الحالة بالتّمييز بين ضربين من تقدّم المفسّر وتأخّره :

- تقدّم المفسّر في اللفظ والرّتبة دون المعنى والتّقدير والنّيّة
- تقدّم المفسّر في اللفظ والرّتبة مع التّقدّم في المعنى والتّقدير والنّيّة :

"فإن قال قائل : فأنت إذا نصبت فقد ذكرته قبل الاسم ، قيل له : إذا قدّم **ومعناه** التأخير ، فإنّما **تقديره والنّيّة فيه** أن يكون مؤخّرا . فإذا كان في موضعه لم يجز أن ينوى به غير موضعه ، ألا ترى أنّك تقول : "ضرب غلامَه زيد" لأنّ الغلام في **المعنى** مؤخّر والفاعل في **الحقيقة** قبل المفعول ، ولو قلت "ضرب غلامُه زيدا" كان محالا لأنّ الغلام في موضعه ، لا يجوز أن ينوى به غير ذلك الموضع .

وعلى هذا المعنى تقول "في بيته يؤتى الحكم" لأنّ الظرف حدّه أن يكون بعد الفاعل ، وما لم يسمّ فاعله بمنزلة الفاعل . ومن ثمّة جاز "لقيت في داره زيدا [لأنّ

حدّ الظّرف أن يكون بعد المفعول به] [2] (المقتضب IV ، 101-102) . و انظر كذلك حديث ابن جنّيّ في الخصائص I، 256-259 عن " مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وحكما لا ترتيبا ووقتا") .

ونتبيّن من حديثهم عن هذه الحالات من تأخّر المفسّر أمرين اثنين ، أمّا الأوّل فيتعلّق بملاحظة سطحيّة تخصّ المجال الذي يجري فيه هذا الضّرب من تأخّر المفسّر عن الضّمير ، فجميع الحالات السّابقة الممثّل بها تشترك في كونها تجري في مجال بنية عامليّة واحدة ، أو قل بعبارة أخرى إنّها من تلك الحالات الجارية في نطاق الجملة الواحدة ولا تتجاوزها ، فهي ليست من الحالات العابرة للحدود الجمليّة وبالتّالي فإنّه لا سبيل إلى أن تكون من مظاهر الرّبط بين الجمل في مستوى الخطاب .

أمّا الملاحظة الثّانية فتتعلّق بالتّفسير الذي قدّموه لهذه الظّاهرة التي لا تكاد تمثّل في نظرهم خروجا عن الأصل ، فقد بدا لهم هذا التأخير تأخيرا كلا تأخير لأنّه يتعلّق بالرّتب اللفظيّة دون المواضع وما يقدّر للألفاظ وينوى لها من الأحكام والمعاني . وكأنّي بالنّحاة بهذا الكلام يعتبرون أنّ إجراء قواعد الإضمار في الكلام ذو مجال خاصّ وأنّه عمليّة تجري بعد أن تكون قد سبقتها عمليات أخرى ، ولا يتسنّى تعيين مجالها ولا المرحلة التي تقع فيها إلاّ بعد أن يتمّ الفصل بين مختلف الصّور التي يتجلّى فيها الكلام والمراحل التي تقطع قبل جعله في صورته النّهائيّة :

فالكلام يتكوّن من عناصر يحتلّ كلّ واحد منها موضعا ، ولهذه المواضع رتب أصليّة ، بعضها محفوظ لا يمكن التّصرّف فيه بالتّقديم والتّأخير وبعضها غير محفوظ يمكن التّصرّف فيه بالتّقديم والتّأخير لتحقيق غايات معلومة (حدّثنا عن بعض جوانبها عند البحث عن دور ظاهرة التّقديم والتّأخير في تعيين معنى الجملة وانعكاس ذلك على استقامة عطف الجمل وامتناعه) ، وعلى هذا النّحو يصبح للتّقديم والتأخير مستويان أو مجالان :

- مجال الأبنية الأصول حيث يكون للعنصر موضع ومحلّ وحكم ، كما تكون له رتبة أصليّة بموجب ذلك الموضع ، ومن هذه البنى الأصول :

---

2 - علّق المحقق على ما جاء بين معقوفين بما يلي : هذه الزيادة من شرح الخوارزمي لسقط الزّند ص 112 ، نقلا عن المقتضب ، من باب : مسلئل كان وأخواتها .

الفعل + الفاعل + المفعول به + سائر المفاعيل
المبتدأ + الخبر

وفي هذه الحالة يقال إنّ الفعل متقدّم على الفاعل والمفعول والمتمّم ، ويقال إنّ المبتدأ مقدّم على الخبر ، فإذا قلت "ضرب زيد عمرا" كان الفعل متقدّما على الفاعل والمفعول به حكما وتقديرا ومعنى بموجب البنية العامليّة الأصليّة ، ومتقدّما عليهما لفظا ورتبة للتّناسب بين الترتيبين ، وكذا الشأن إذا قلت زيد كريم" فالمبتدأ جاء متقدّما على الخبر معنى وحكما بموجب البنية العامليّة الأصليّة ورتبة بموجب اللفظ.

- مجال ما خرج عن الأبنية الأصول بالتّقديم والتّأخير ، وهي تلك الحالات التي يتقدّم فيها في اللفظ ما حقّه التّأخير في الموضع بحكم البنية العامليّة الأصليّة ، وهي الحالات التي تناسب مثل قولك "ضرب عمرا زيدٌ " أو "في بيته يؤتى الحكم" أو "عليك السّلام" . فالمفعول به والمفعول فيه والخبر على التّرتيب قدّمت رتبتها في اللّفظ دون أن يكسبها ذلك تقدّما في المحلّ والموضع ولا في التّقدير والمعنى ، وهي حالة من حالات التّقديم الذي على نيّة التّأخير.

فإذا عدت إلى حالات الإضمار التي كنّا بصددها كنت مخيّرا بين تخريجين :

- تخريج لا يتجاوز ظاهر اللفظ ، فيفضي القول به إلى جواز تقدّم المضمر على المفسّر، وبالتّالي إلى القول بوجود الإحالة البعديّة لما بين الظّاهرتين من تناظر، ويبدو أنّه التّخريج الذي غلب على المحدثين من المولعين بالقول بالإحالة البعديّة أي القول بجواز تأخّر المفسّر بعد إعادة الاعتبار إليها ضمن مشاغل المهتمّين بالنّصّ .

- تخريج يتجاوز ظاهر اللفظ ، ويحاول البحث فيما يفسّر الخروج عن أصل الإضمار ، وهو المذهب الذي ذهب إليه النّحاة العرب في تناولهم لهذه الظّاهرة ، وقد وجدوا في هذا المذهب ما به يسلم الأصل العامّ الذي تقوم عليه ظاهرة الإضمار : فقد بنوا تناولهم لهذه المسألة على التّمييز بين ضربين من العمليات : واحدة تقوم على الإضمار والأخرى تقوم على التّصرّف في الرّتب ، ولو أنّهم وقفوا عند هذا الحدّ من التّمييز واقتصروا عليه لما كانوا أسعد حظّا من اللاحقين في وصف هذه الظّاهرة ، ولكنّهم قطعوا في الوصف والتّفسير مرحلة أخرى تتمثّل في تعيين التّرتيب الذي

يجري حسبه هاتان الظّاهرتان ، وحقّقوا في الآن نفسه ضبطا للمجال الذي تجري فيه ظاهرة الإضمار :

ففي نظريّتهم قول بأنّ ظاهرة الإضمار تجري في مستوى البنية الأصليّة ، ويكون إجراؤها في هذا المستوى مراعيا لأصل الإضمار المقتضي لتقدّم المفسّر على المضمر . فإذا رام المتكلّم التّصرّف في الرّتب بالتّقديم والتّأخير ، لتحقيق ما يتحقّق بهما من الأغراض كان ذلك التّصرّف بعد أن عمل الإضمار عمله وأعطيَ حقّه من مراعاة القواعد الدّلاليّة المعنوية التي يقوم عليها ، سواء منها ما تعلّق بدواعيه (وأهمّها تعطيل الإحالة على خارج جديد) أو بشروط استعماله وصحّته (من إمكان تأويله بارتفاع الإبهام متى توفّر شرط تقدّم المفسر) . فإذا أنت رمت تناول هذه الظّاهرة بتنزيلها في البنية الأصليّة وبتقديم إجراء عمليّة الإضمار على عمليّة التّصرّف في رتب العناصر في اللفظ خرجت هذه الحالة من تلقاء نفسها من حالات الإحالة البعديّة وتنزّلت في أصل الإضمار وما يقتضيه من تقدّم المفسّر .

ونحن نجني من هذا الكلام فوائد ثلاثا أخرى :

- قيامه دليلا على وجود البناء الأصلي للجملة وهو بناء يتكوّن من عدد معيّن من المواضع ذات ترتيب أصليّ ، وهو بناء يتفرّع بحسب التّصرّف في رتب المواضع. ونجد عبارات عديدة تدل على ذلك البناء منها : التقدير ، النّيّة ، المعنى ، الحقيقة .

- قيامه دليلا على جواز تقدّم المضمر في اللفظ والرّتبة على المفسّر ، متى كان "حقّ" ذلك المضمر التأخير ، أي متى كان موضعه الأصلي متأخرا على موضع المفسّر . ويدعونا هذا إلى مراجعة الرّأي بشأن ذلك الاستعمال الذي يمثّل له عادة بالمثال التالي " عند نزوله من الطّائرة أدلى الوزير بالتصريح التالي ..." ، وقد عدّ مثل هذا الكلام خروجا عن قواعد اللغة العربية واعتبر حالة من حالات النّسخ عن اللغات الغربية والتّداخل بينها وبين اللغة العربيّة ، ولعلّ في تجويز المبرّد للمثال الأخير - "لقيت في داره زيدا " - واعتباره إياه استعمالا صحيحا ما يغني عن الاستدلال على أنّ المثال الأوّل استعمال صحيح، يصحّ في العربيّة كما يصحّ في سائر اللغات ، وصحّته ليست راجعة إلى الاستنساخ ، إنّما ترجع إلى تحكّم قواعد الإضمار في هذه اللغات على نفس النّحو الذي تتحكّم عليه فيها في العربيّة .

- قيامه دليلا على أنّ القواعد اللغويّة تجري حسب ترتيب اعتباريّ معيّن ، ويتمثّل هذا التّرتيب في تقدّم إجراء قواعد الإضمار على إجراء قواعد التّصرّف في رتب العناصر في اللفظ ، باعتبار أنّ هذا التّصرّف أساسه كما بيّنّا في حديثنا عن دور التّقديم والتّأخير في تعيين معنى الجملة (انظر فصل التّقديم والتّأخير:القسم2 الباب2الفصل 4) تقديم العنصر المخبر عنه (المعلوم أو القديم) وتأخير العنصر المخبر به (المجهول أو الجديد) في ما جرى على أصل التّرتيب وعكسه فيما خرج عنه .

وعلى هذا الأساس تكون البنية العامليّة المعنويّة باعتبار عدم تأثّرها بالتّصرّف في رتب المكوّنات ضامنا لإمكان التّأويل رغم تقدّم المفسّر في اللفظ ، ومجوّزا لإرجاع تأخّر المفسّر على المبهم إلى تقدّمه عليه ، وعلى هذا النّحو يستقيم ربط الفرع بالأصل .

2.2 - ضمير الشّأن :

2.2. 1- من حالات تأخّر المفسّر المفضية إلى القول بالإحالة البعديّة

أشرنا في باب الضّمائر إلى أنّ سيبويه ذكر نوعا من الضّمائر يخرج عن القواعد العامّة التي تقوم عليها ظاهرة الإضمار بعلامة : فـ"من المضمرات ما يتقدّم على المفسّر ولا يجوز السّكوت عليه ولا يمكن تعويضه بالمظهر" وهو على حدّ عبارته أيضا "إضمار على شريطة التّفسير" و "إضمار مقدّم قبل الاسم" و" لا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر" (سيبويه : الكتاب II، 176) . واعتبرصاحب الكتاب هذا الضّرب متفرّعا عن الأوّل ومقابلا له ، ويقوم هذا التّفريع على ثلاث خصائص مرجعها إلى خاصّيّة واحدة هي تأخّر المفسّر . ويمكن أن نلخّص هذه الفوارق في الجدول التّالي :

النّوع الأوّل من الإضمار	النّوع الثّاني من الإضمار
- تقدّم المفسّر على المضمر	- تأخّر المفسّر على المضمر
- إمكان تعويضه بالمظهر	- عدم إمكان تعويضه بالمظهر
- جواز السّكوت عليه ،	- عدم جواز السّكوت عليه .

ولم يخرج اللاحقون من النّحاة عن الخصائص التي ميّز بها سيبويه ضمير الشأن وبالخصوص اعتباره من الحالات المجوّزة لتأخّر المفسّر وبالتّالي للإحالة البعديّة : فقد ذكر ابن جنّيّ أنّ ضمير الشّأن " ضمير مضارع للنكرة " وأنّه " إضمار على غير تقدّم ذكر ومحتاج إلى التّفسير" (الخصائص II ، 20) وأنّ " ضمير الشّأن والقصّة لا بدّ أن تفسّره الجملة" (الخصائص I ، 105) ، كما أنّ هذا الضّمير " لا يكون تفسيره إلاّ من بعده ، ولو تقدّم تفسيره قبله لما احتاج إلى تفسير ، ولمّا سمّاه الكوفيون الضمير المجهول " (الخصائص II، 397) .

وتسمية الكوفيين أقرب إلى إدراك حقيقة هذا الضّرب من الإضمار ، فهي تلتقي ، أوقل تذكّرك بالمسند إلى لمجهول ، وهذه التّسمية لا تعني أنّ مفسّر هذا الضّمير متأخر عليه بل يعنى أنّه مجهول ، كما هو الشأن في الإسناد إلى المجهول ، وهذا يذكّرك أيضا بما يسمّى impersonnel في الأنحاء الغربيّة .

وحدّث المبرّد عن ضمير الشّأن حديث من أدرك اعتراض المعترض على مناقضة الأصل في الإضمار ، فقد ذكر أنّ فعلي المدح والذّمّ "نعم" و"بئس" " لا يقعان إلاّ على مضمر يفسّره ما بعده ، والتفسير لازم ، أو على معرفة بالألف واللام على معنى الجنس (المقتضب II،141)، ثمّ ذكر اعتراض المعترض : " فإن قال قائل : فهل يكون المضمر مقدّما ، قيل : يكون ذاك إذا كان التفسير له لازما ، فمن ذلك قولك : "إنّه عبد الله منطلق" و"كان زيد خيرٌ منك" لأنّ المعنى «إنّ الحديث أو الأمر عبد الله منطلق " و «كان الحديث زيد خيرٌ منك» ولهذا باب يفرد بتفسيره" (المقتضب II ، 144) . وقدّم الاستراباديّ تأخّر المفسّر في صورة الاستثناء الذي يخرج عن الأصل فـ" ولا يجوز ذكر ضمير مفسّره بعده إلاّ في ضمير الشّأن لغرض تفخيم الشّأن بذكره مبهما ثمّ مفسّرا ليكون أوقع في النّفس " (شرح الكافية I، 188) .

ويعتبر هذا الفرع خروجا عن أصول الإضمار وكسرا لقيوده لا من حيث إفضاؤه إلى القول بالإحالة البعديّة فحسب بل ومن حيث امتناع التّعويض بالمظهر فيخرج بذلك عن الأصل في ضمير الغائب ويلتقي بضمائر المتكلّم والمخاطب ومن حيث السّكوت عليه (أي حذفه من اللفظ) فيخرج بذلك عن حكم سائر الضّمائر .

فقاعدة الإضمار تقدّم المفسّر على المضمرفي اللفظ والمعنى أو في المعنى ، أمّا

في هذه الحالة فنحن تجاه تأخّر المفسّر لفظا ومعنى ، وهي حالة تنسف الانتظام الذي يقوم عليه الإضمار وتدكّ أسه دكّا وتفضي إلى استعمال المبهم قبل تفسيره . وجريان هذا الأمر في نفس الصّنف من المضمرات يدفعنا إلى وضع الأصل الأوّل القائل بتقدّم المفسّر موضع الشّكّ إذ لا خير في ظاهرة لغويّة تتحكّم فيها القاعدة ونقيضها .

وينجرّ عن هذا الفارق إمكان السّكوت عن النّوع الأوّل مع حصول الفائدة (كما في المثال "زيد ضربته") وتعذّر ذلك بالنّسبة إلى الثّاني (كما في المثالين "نعم" و"ربّه") لأنّه يظلّ مفتقرا إلى المفسّر والمفسّر لاحق لا سابق ، وهي نتيجة بديهيّة تبدو رتقا لما أحدثه تأخّر المفسّر من فساد وخروج عن الأصل الأوّل . والطّريف أنّ سيبويه اعتمد في التّمييز بين هذا النّوع من الضّمائر وسائر الضّمائر نفس الرّائز أو المقياس الذي اعتمده في تمييز الكلام ممّا ليس منه وهو رائز "جواز السّكوت عليه" أو عدم جوازه ، وهو مقياس معنويّ تأويليّ يدعم الجانب العامليّ الإعرابيّ . فكما أنّ القول قولان : قول يحسن السّكوت عليه مع حصول الفائدة وهو الكلام (أي الكلام المستغني أو الجملة المستقلّة) وقول لا يحسن السّكوت عليه ولا تحصل منه فائدة وهو ليس كلاما (وهو القول غير المستغني أي الجملة غير المستقلّة.) فإنّ الإضمار إضماران : إضمار يجوز السّكوت عليه لتقدّم المفسّر عليه (لفظا أو معنى) وإضمار لا يجوز السّكوت عليه لعدم تقدّم المفسّر عليه وهو ضمير الشّأن.

أمّا الخاصيّة الثّالثة فتتمثّل في تعذّر تعويض المضمر بمظهر لأنّ العرب لم تتكلّم به، وإن فعل النحاة ذلك فمن باب التّمثيل وتفسيرالمعنى لا على تقدير الإعراب أو على أنّهم تكلّموا به (كما ذكر ابن جنّيّ في باب الفرق بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب (الخصائص ا، 279-284) . فكيف يمكن أن يبرّر هذا التّناقض - أو قل إن أحسنت الظنّ هذا الاختلاف - بين الأصول المتحكّمة في نفس الظّاهرة ، ظاهرة الإضمار المتعلّقة بنفس النّوع من المضمرات أي إضمار الغائب ؟

2.2.2 اجتماع دوري الإخبار والتّفسير على ما اعتبر المفسّر

ذكر سيبويه أمثلة أخرى عن هذا النّوع من الإضمار المتقدّم على المفسّر والذي لا يجوز السّكوت عليه ولا حلول المظهر محلّه ، وهي أمثلة تناسب ما سيسمّى

ضمير الشّأن والقصّة ، وهو يوافق ما يسمّى بـ pronom impersonnel في الأنحاء الغربيّة كالنحو الفرنسيّ ، قال سيبويه :

" وممّا يضمر لأنّه يفسّره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهرٌ قول العرب "إنّه كرام قومك" و"إنّه ذاهبة أمتك" ، فالهاء إضمار الحديث الذي ذكرت بعد الهاء ، كأنّه في التّقدير وإن كان لا يتكلّم به قال "إنّ الأمر ذاهبة أمتك" وفاعلة فلانة" فصار هذا الكلام كلّه خبرا للأمر ، فكذلك ما بعد هذا في موضع خبره" (سيبويه : الكتاب II، 176).

فسيبويه قد اعتبر في هذا النّوع من الإضمار أنّ "الهاء" من قولك " إنّه ذاهبة أمتك" إضمار للحديث الذي ذكرت بعد الهاء ، على التّقدير التّالي :

(1) إنّه ذاهبة أمتك = إنّ الأمر ذاهبة أمتك

مشيرا إلى أن الصّيغة الثّانية "لا يتكلّم بها" إنّما هي من باب التّفسير ، ونصّ أيضا على أنّ المضمر احتلّ محلّ المسند إليه (اسم النّاسخ) واحتلّ الحديث الذي اعتبر مفسّرا له محلّ المسند الخبر، فجمع في"ذاهبة أمتك" بين دورين:

- دور المسند الخبر في الجملة ، وهو دور إعرابيّ تركيبيّ ضروريّ لتمام البنية العامليّة ، فالعنصر الذي يشغله لا تتمّ الجملة إلاّ به ،

- دور المفسّر للمضمر ، وهو العنصر الذي تتمّ به البنية التأويليّة لعمليّة الإضمار.

وليس الجمع بين هذين الدّورين بالأمر الغريب لأنّها القاعدة العامّة في الإضمار: فكلّ مفسّر يجمع بين دورين من هذا القبيل : دور تأويليّ باعتباره المفسّر للمضمر ودور إعرابيّ يكون بحسب الموضع الذي يحتلّه في البنية العامليّة التي يرد فيها ، لكنّ الغريب أن تتراكب البنية الإعرابيّة العامليّة والبنية التّأويليّة : فالخبر من معانيه الإخبار عن المسند إليه بما هو ، ونحن هنا في حالة الخبر فيها هو المسند إليه ، واعتبر الخبر علاوة على ذلك مفسّرا للمضمر :

مضمر	مفسّر	= تفسير
مبتدأ	خبر	= تفسير
"ــه"	"ذاهبة أمتك"	

ونحن لم نعهد مثل هذا التّراكب في سائر حالات الإضمار ، حيث تنصرف البنية العامليّة الإعرابيّة إلى أداء المعنى النّحويّ الخاصّ بها وتنصرف البنية التّأويليّة إلى القيام بدور آخر هو تفسير المضمر . فكأنّ في هذا الجمع تناقضا بين ما تقتضيه عمليّة التّفسير من ناحية وما تقتضيه عمليّة الإخبار من ناحية أخرى .

فالتّفسير يقتضي أن يكون المفسِّر معلوما لدى المخاطب فإن لم يكن كذلك انقلب التّفسير به إلغازا يركّب إلى إلغاز ، والإخبار يقتضي أن يكون المخبر به مجهولا لدى المخاطب ولو لا ذلك لكان الإخبار لغوا ، ولا يمكن أن يعتبر الجزء من الجملة "ذاهبة أمتك" إخبارا عن الضّمير وتفسيرا له في آن ، لأنّ ذلك يجرّ إلى اجتماع النّقيضين في الشّيء الواحد أي أن يكون الشيء ذاته معلوما يرام منه التّفسير ومجهولا يقصد به إلى الإخبار .

ولدفع هذا التّناقض لا مناص من العدول عن الجمع بين الأمرين والاقتصار على أحدهما : فإمّا التفريط في اعتبار "ذاهبة أمتك" مفسّرا للمضمر المتقدّم وإمّا التفريط في اعتبارها مخبرا بها . ونحن نرجّح العدول عن الأوّل والتفريط فيه والتّمسّك بالثّاني لما في ذلك من إصلاح للبنية العامليّة (فالضمر مسند إليه بني عليه الخبر) وإصلاح للبنية التّأويليّة في الآن نفسه بإبطال تأخّر المفسّر وبالتّالي التّخلّص من الفرع الذي يمثّل شذوذا وخروجا عن القاعدة الأصليّة في الإضمار، ولأنّ قضيّة تعذّر السّكوت وعدم جواز الإظهار يرجّحان ذلك .

3.2.2 المضمر الذي لا يجوز السّكوت عليه ولا تعويضه بالمظهر صنف مفتعل

طبّق سيبويه على الإضمار المقياس نفسه الذي طبّقه على استقلال الكلام ، وهو ما تقدّمت الإشارة إليه من اعتبار المضمرات صنفين :

- صنف أوّل يجوز السّكوت عليه ،
- صنف ثان لا يجوز السّكوت عليه .

فإذا تأمّلت قضيّة السّكوت هذه لاحظت أنّه يمكن إرجاعها إلى أمرين :

- ما ذهب إليه سيبويه من كون الإضمار لم يستوف شرطه ، وبالتّالي فإنّه لا يجوز السّكوت عليه قبل أن يستكمل المضمر مفسّره .
- عدم الاستقلال وامتناع السّكوت على هذا الضّرب من الإضمار راجع في

نظرنا إلى عدم تمام البنية العامليّة (أو قل عدم تمام الاسناد) وليس راجعا إلى عدم استيفاء عمليّة الإضمار شروطها ، وذلك أنّه لا يحسن السّكوت على قولك "إنّه ..." أو "ربّه" أو "نعِمّ" لا لأنّ المضمر لم يستوف مفسّره بل لأنّ الكلام لم يستوف ما يتمّ به فيحسن السّكوت عليه. وبالتّالي فإنّنا لا نرى فائدة من إقامة هذا التّفريع في المضمرات إذ يمكن إرجاعها جميعها إلى القاعدة المتحكّمة في الإضمار والمتمثّلة في توفّر المفسّر وتقدّمه على المضمر .

ولعلّ ما اقترحه النّحاة من تقدير أسماء يمكن أن يؤوّل بها المضمر دون أن تحلّ محلّه – لأنّه لا يتكلّم بها – دليل على أنّ هذه الظّاهرة ظاهرة ثانويّة بل مفتعلة ، إذ ليست هذه هي الحالة الوحيدة التي يعمد فيها النّحاة إلى تقدير أمر لا يتكلّم به ، وهم عندما يفعلون ذلك لا يفضي بهم الأمر إلى إقامة فروع وأصناف خاصّة . فذهاب النّحاة إلى تفسير هذا الضّرب من المضمرات بالشأن والقصّة والحديث والحكاية والشيء والأمر يقلّص من قيمة اعتباره صنفا قائما بذاته لا يحسن السّكوت عليه ولا يعوّض بمظهر ويغني في الآن ذاته عن القول بتأخّر المفسّر عن المضمر . ويمكن لمزيد الاستئناس بما ذهبنا إليه من إبطال تأخّر المفسّر في ضمير الشّأن أن نقارن بينه وبين اسم الإشارة في المثالين التّاليين :

(1) هو الخريف

(2) هذا الخريف

فمفسّر ضمير الشّأن في المثال (1) ليس لفظة 'الخريف' كما أنّ مفسّر اسم الإشارة في المثال (2) ليس البتّة لفظة 'الخريف' ، كلّ ما في الأمر أنّنا في حالة من تلك الحالات التي يكون فيها الخبر المسند هو المبتدأ المسند إليه ، ونحن نرجّح أنّ ما ذهب إليه سيبويه من اعتبار الخبر بعد ضمير الشّأن مفسّرا له هو كون الثّاني هو الأوّل ، لكنّك إذا اعتبرت هذا قاعدة لتعيين المفسّر جعلت فيه ضروبا عديدة من العناصر التي يكون فيها الثّاني هو الأوّل كالنّعت والبدل وعطف البيان لتوفّر هذا الشّرط فيها .

ولعلّ أرجح ما يمكن أن نستدلّ به على كون الخبر ليس المفسّرَ لضمير الشّأن جدّهم في البحث له عن مفسّرات أخرى ، وقد بحثوا فذكروا الشّأن والحديث

والقصّة والأمر. ونحن نعتقد أنّ في هذه المفسّرات التي اقترحوها ما يغني عن اعتبار الخبر تفسيرا له لأنّ القول بذلك سيفضي إلى القول باجتماع مفسّرين على مضمر مبهم واحد وهو قول فاسد أو القول بتفسير المفسّر وهو أيضا قول فاسد لأنّ المفسّر لا يكون مفسّرا إذا احتاج هو بدوره إلى ما يفسّره .

ومما تقدّم يمكن أن نخلص إلى ما يلي :

سبق سيبويه ومن تلاه من النّحاة إلى وضع الأصول والقواعد التي تقوم عليها عمليّة الإضمار ، وجاءت هذه الأصول التي استنبطوها موافقة للعمليات الذّهنيّة العرفانيّة والتأويليّة التي تجري في ذهن المتخاطبين عند القيام بعمليّة الإضمار، وتميّزت بدرجة من الملاءمة والدّقّة لم تبلغها الدّراسات الحديثة من عديد الجوانب .

على أنّ معالجة النّحاة لبعض حالات الإضمار مثّل خرقا للأصول التي وضعوها وتفريعا أفضى إلى القول بوجود ضربين من الإضمار : ضرب يقوم على تقدّم المفسّر وهو الغالب ، وضرب يقوم على تأخّره ، وهو على قلّته يفسد ما بنوه من وحدة الأصول المتحكّمة في الإضمار ، وقد بيّنّا أن هذا الضّرب من الإضمار لا يخرج في الحقيقة عن النّوع الأصليّ ، فضمير الشّأن ليس مفسّره بعده وليس من قبيل الإضمار الذي لا يحسن السّكوت عليه ولا هو ممّا لا يقبل في مكانه مظهرا .

ولهذا التّخريج إن استقام انعكاس على منزلة ما يسمّى بالإحالة البعديّة ضمن مظاهر الرّبط في مستوى الجملة وما يتجاوزها ، فإذا بطل تأخّر المفسّر عن المضمر بطل جانب من جوانب هذا الضرب من الرّبط ، وهو ما بدا لنا وما سعينا إلى التّدليل .عليه في موضع آخر من هذا العمل (انظر الفصل خطّة التّخاطب وحركيّتهاالقسم3الباب7الفصل2 ، ص 907 - 920) .

3.2- الإحالة البعديّة وتأخّر المفسّر لفظا ومعنى في باب التّنازع

1.3.2- مثال : "قام وقعدا أخواك" ؟

لئن أمكن إرجاع الحالة السّابقة من تقدّم المضمر على المفسّر إلى تقدّم إجراء قواعد الإضمار في البنية الأصليّة على قواعد التّقديم والتّأخير في البنية الفرعيّة فإنّ النحاة ذكروا حالات أخرى يبدو فيها الإضمار مخلاً أيضا بأصل تقدّم المفسّر في

البنيتين معا . فقد انطلق المبرّد في أحد وجوه التّنازع من طرح مسألة تتعلّق بإمكانيّة إعمال أحد الفعلين :

" تقول -إذا سئلت - كيف تقول "قام وقعد أخواك" على إعمال الأوّل ، فإنّ الجواب "قام وقعدا أخواك " فإن أعملت الثّاني قلت : "قاما وقعد أخواك " (المقتضب ١٧، 7) . ولم يخف على المبرّد ما يمكن أن يعترض به المعترض على هذين القولين من خروجهما على أصل تقدّم المفسّر في الإضمار ، فأورد اعتراض المعترض بقوله : " فإن قيل لك : ما بالك أضمرت في " قاما" الأخوين من قبل أن تذكرهما والإضمار لا يكون قبل المذكور؟ " .

انطلق المبرّد في دفعه لاعتراض المعترض من الإشارة إلى أنّ ركوب الإضمار قبل التّفسير إنّما دفع إليه إصلاح شأن أصل آخر ما كان ليستقيم لولا القول بهذا الضّرب من الإضمار : " فإنّما جاز الإضمار ها هنا من قبل أنّ الأخوين ارتفعا بـ"قعد" فخلا "قام" من الفاعل ، ومحال أن يخلو فعل من فاعل ، فأضمرت فيه ليصحّ الفعل على ما ذكرت لك من اتصال الفعل بالفاعل " . واعتمد في تبرير ذلك على قاعدة فرعيّة من قواعدهم في الإضمار "وأضمر على شريطة التّفسير ، وتفسير المضمر أخوك ، وما يضمر على شريطة التّفسير أكثر من ذلك " (المقتضب ١٧، 77) .

2.3.2 ترتيب القواعد : توفّر فاعل الفعل قبل تقدّم المفسّر

استقام للنّحاة على هذا النحو توفير الفاعل للفعل ، وما كان ذلك ليستقيم لهم لولا وضعهم لقاعدة فرعيّة تجوّز "تقدّم الإضمار على شريطة التفسير" أي "تأخّر المفسّر رتبة وتقديرا " وزادهم إمكان العمل بهذه القاعدة الفرعيّة في مسائل أخرى كضمير الشّأن والاشتغال اطمئنانا إليها . واستدلّ المبرّد على وجاهة هذا التّخريج بعدم ضرورة القول بهذا الضّرب من الإضمار عند قيامه على ما هو مفعول به : "إن كان المبدوء به مفعولا به لم تضمره ، لأنّ المفعول يستغني الفعل عنه كما ذكرت لك ، فمن ذلك " ضربت فأوجعته زيدا " إذا أعملت الأوّل ، لأنّك أردت "ضربت زيدا فأوجعته " فإذا أعملت الثاني قلت : "ضربت فأوجعت زيدا " فلم تضمر الهاء في "ضربت " لأنّها مفعولة ، ولولا أنّ الفعل لا بدّ له من فاعل ما أضمرت في المسألة الأولى " (المقتضب ١٧، 77) .

ومهما يكن من أمر فإنّ في ما ذهب إليه النّحاة في هذه المسألة نقضا للأصل القائل بـ"وجوب تقدّم المظهر على المضمر" ، وإفضاء إلى تجويز ما أصبح يسمّى بالإحالة البعدية .

3.3.2 قيام التّنازع على اثنينيّة البنية العامليّة

استرعى انتباهَنا عند تتبّع حديث النّحاة عن حالات التّنازع أنّ البنية العامليّة التي تقوم عليها هذه الحالات هي من قبيل البنية الثّنائيّة لا الأحاديّة ، فسواء اعتبرت إعمال الفعل الأوّل أو الثّاني فأنت تجاه فعلين يقتضي كلّ واحد منهما فاعلا خاصًا به ، ومتى احتكمت إلى مقاييس التّعلّق لاحظت أنّ كلاّ منهما مستقلّ ببنية ولا يقع تحت طائلة الآخر ، وهو ما يرجعهما إلى كلامين اثنين أي جملتين . ودفعتنا هذه الملاحظة إلى تصوّر عمليّة الإضمار جارية في مستوى العلاقة بين الجملتين لا في مستوى الجملة الواحدة . ومثل هذا الطّرح ينزّل حالة الإضمار في التّنازع في مستوى العلاقة بين جملتين معطوفة إحداهما على الأخرى . وليس هذا بالأمر العزيز ، فإذا قدّرت في هاتين الجملتين ما قدّروه في العطف عامّة (انظر إرجاعهم العلاقات بين الأقوال والجمل إلى علاقة العطف) كان لك :

*قام أخواك + قعد أخواك ==> قام أخواك وقعد أخواك ==> قام أخواك وقعدا

(1) (2) (3)

ولكن كيف يستقيم مثل قولك :

(4) قام وقعدا أخواك

(5) قاما وقعد أخواك

4.3.2 قيام التّنازع على الاعتراض بجملة بين مكوّنات أخرى

نرجّح أنّ الأمر في هاتين الحالتين لا يخرج عن العطف حسب الشّكل التّالي :

جملة معطوف عليها (و) جملة معطوفة

على أنّه حدث في الأولى اعتراض وفي الثّانية إضمار لتوفّر شروطه بدءا ثمّ عدل المتكلّم عنه لأنّه قد بدا له في الأثناء ما يوجب مراجعة الخطّة التي انطلق منها

فاعترض بالجملة الثّانية بين مكوّنات الأولى دون أن يقتضي منه ذلك العدولَ عن الإضمار .

فإذا اعتبرت أنّ المتكلّم في المثال : " قام وقعدا أخواك " عمد إلى الخروج عن التّتالي الخطّي للجمل ، فاعترض بين مكوّنات الجملة "قام أخواك" بجملة حقّها التّأخّر في اللفظ أمكن أن ترى في الجملة "قعدا" جملة متقدّمة لفظا ورتبة متأخّرة تقديرا ونيّة ، وبالتالي فإن الإضمار الذي فيها ليس من قبيل تأخّر المفسّر رتبة وتقديرا وإنّما هو من قبيل تأخره رتبة وتقدّمه تقديرا ، وهو أمر جائز عليه حملوا مثل قولك " في بيته يؤتى الحكم " ولا ينقض الأصل الذي يقوم عليه الإضمار والذي يقتضي تقدّم المفسر لفظا ورتبة أو تقديرا .

ومتى استقام هذا أصبحنا في غنى عن القاعدة الفرعية التي برّروا بها تأخّر المفسّر رتبة وتقديرا ، وبطل القول بإرجاع هذه الحالة إلى ما سمّي بالإحالة البعديّة .

ويمكن أن نقيس أثر عمليّة الاعتراض في الإضمار بأثر عمليّة التّقديم والتّأخير فيه، أوليس الاعتراض ضربا من التّقديم والتّأخير الذي أشرنا إليه في التّقديم الذي على نيّة التّأخير ! فتقدّم عمليّة الإضمار على التّصرّف في ترتيب عناصر البنية العامليّة الواحدة له نظيره في التّصرّف في ترتيب عناصر البنيتين العامليّتين في باب التّنازع الذي بدا لنا قائما على الاعتراض .

فإذا اعتبرت أنّ المتكلّم في المثال الخامس : " قاما وقعد أخواك " عمد إلى التّعديل من الخطّة التي بنى عليها كلامه بدءا باعتبار أنّه أضمر لتقديره قيام موجب الإضماروهو توفّر المفسّر ، ثمّ بدا له خلاف ذلك ، فترك الإضمار إلى الإظهار في الجملة الموالية أمكن أن ترى في الجملة الأولى إضمارا قائم الذّات جرى لتوفّر شرطه، وأن ترى في الجملة الثّانية إظهارا لأنّ المتكلّم راجع نفسه فيما قام به من إضمار في الجملة السّابقة ، وبالتالي فإن الإضمار الذي في الأولى ليس من قبيل الإضمار القائم على تأخّر المفسّر لا رتبة ولا تقديرا، وإنّما هو من قبيل عمليّتين مستقلّتين لا تخلاّن بقاعدة الإضمار الأصليّة ، كلّ ما في الأمر أنّ المتكلّم راجع الخطّة التي بنى عليها كلامه بدءا وإذا بهذه الظّاهرة واحدة من تلك الظّواهر التي يمكن إرجاعها إلى ما تقوم عليه عمليّة التّخاطب من حركيّة وتجدّد في الخطّة.

ولا بدّ أن نذكر أنّ النّحاة لم يركبوا في هذه الأمثلة القول بجواز الإضمار على شريطة التّفسير إلاّ لأنّهم رأوا فيه المخرج من توفير فاعل لكلّ فعل إذ أنّ من أصولهم كما تقدّم أنّه " محال أن يخلو فعل من فاعل " وبالتّالي فإنّ صحّة ما ذهبنا إليه لا خير فيه إن هو لم يحقّق ما جانبوه من إجراء الفعل عاريا من الفاعل ، وهو ما نعتقد أنّه توفّر في الحالتين : في الأولى حملا على أنّ أصل الكلام "قام أخواك وقعدا" ، ثمّ وقع الاعتراض بالجملة الثّانية وفي الثّانية حملا على أنّ أصل الكلام "جاءا وقعدا" ثمّ عدل عن الإضمار إلى الإظهار في كلامين مستقلّين .

ومتى استقام هذا كنّا في غنى عن إثقال قاعدة الإضمار باستثناء لا تجنى منه فائدة ، بل إنّه استثناء يفسد أصلا آخر من أصول التّخاطب هو مناقضة الغرض ، فيصبح الإضمار على شريطة التّفسير من قبيل اللاغية في هذا الباب ، وبإبطاله فيها يبطل القول بإرجاع هذه الحالة إلى ما سمّى بالإحالة البعديّة .

إنّ هذا البناء لا يعدو أن يكون تطبيقا لأصل من أصولهم ، جعلوه في نطاق البنية العامليّة الواحدة ، وحاولنا أن نخترق به حدود البنية العامليّة فأجريناه بين بنيتين فإذا بالأصل الذي وضعوه شرط تقدّم المفسّر حكما ومعنى متى أجري فيما يتجاوز البنية العامليّة الواحدة له نفس القدرة التّفسيريّة ، بل وفيه ما يغني عن أصل آخر فتختصر بذلك الأصول ويستغنى عن الاستثناء .

ولا بدّ أنّك ضقت بهذا الكلام عن هذا الكلام ، وقد كنّا نحن أنفسنا من الضّائقين به ، ولعلّها الحال بالنّسبة إلى كلّ من نظر في مثل هذه الأبواب المتعلّقة بالتّنازع والاشتغال وما شاكلها . ونحن لا نروم دفع هذا الضّيق ، فالضّيق شعور ، وماكان من قبيل المشاعر له سلطان علينا دون أن يكون لنا عليه سلطان ، لكنّنا تساءلنا عن هذا الضّيق الذي كنّا في وقت ما ضحيّته وأشركنا فيه القارئ بكلامنا عنه ، وقد بدا لنا أنّ مثل هذه الأبواب قد أدركها النّحاة وحدّثوا عنها حديثا لم يراعوا فيه - على ولوعهم بالاستعمال ومراعاة الأحوال - وثوق أواصرها بالاستعمال ، في مقاماتها الحقيقيّة ، فقد صرفهم البحث عمّا تستقيم به الأصول في بعض الأحيان عن العناية بالسّياق الحقيقيّ الذي تستعمل فيه هذه الأساليب ، فكان أن حدّثوا عنها حديثا غلّب أحيانا أصول الصّناعة .

4.2 – الحالة البعديّة وتأخّر المفسّر في ظاهرة الاشتغال

1.4.2 – المدخل لظاهرة الاشتغال

ظاهرة الاشتغال من المباحث التي اعتنى بها النّحاة القدامى، وانقلبت هذه العناية عند المحدثين عناء، يكفي لإدراك ذلك موقف جميع من دعوا إلى إصلاح النّحو وتيسيره منه. وقد اعتمد سيبويه القول بإعمال فعل مضمر في حين اعتبر الكسائيّ والفرّاء أنّ هذا "ليس ممّا ناصبه فعل مضمر" (شرح الكافية ا، 163)، ونظّر الكوفيون المسألة بالبدل **دون أن يعتبروها منه**، وذلك لأنّ المكنّى – أي الضّمير حسب عبارتهم – هو الأوّل في المعنى، فينبغي أن ينتصبا بنفس الفعل " كما قالوا أكرمت أباك زيدا وضربت أخاك عمرا" (الإنصاف ا، 82 المسألة 12)، أمّا سيبويه والقائلون برأيه فقد اعتمدوا تقدير فعل مضمر يفسّره الفعل المظهر.

وتعرّض الفاسي الفهري في "إشكال الرّتبة وباب الاشتغال (عيون المعرفة الدّار البيضاء 1988، 83-84) إلى قضيّة الاشتغال وأرجع ذلك إلى عمليّة التّقديم ونقل العنصر من موقع إلى آخر وافترض "أنّ النّقل يكون من موقع مؤاخ لموقع المركّب الاسميّ الذي يعمل فيه الفعل المفسِّر، وهذا يعني وجود بنية بدليّة في أصل الاشتقاق ينقل رأسها إلى موقع البؤرة تاركا الفضلة البدليّة وراءه ".

وأنت تلاحظ بين هذا المقترح وموقف الكوفيين رائحة قرابة مع فارق اعتبارهم الأمر من باب تنظير الظّاهرة بالظّاهرة لتستعين بإحداهما على الاستئناس بالأخرى، أمّا مقترح الفهري فإنّ أساسه التّحويل القائم على الانطلاق من بنية ثمّ التّصرّف في مواقع مكوّناتها بالتّقديم للتّبئير. على أنّ المقترحين يلتقيان في إرجاع هذه الصّيغ إلى بنية عامليّة واحدة أي إلى جملة واحدة وهو اعتبار يصبّ في تأخّر القرينة والدّليل على العنصر المغيّب من اللفظ. وسنحاول بحديثنا اللاّحق أن ننظر في إمكانيّة ترجيح أحد القولين على الآخر.

2.4.2 القول بحذف الفعل قبل ذكر مفسّره من الحالات المفضية إلى الإحالة البعديّة

حلّل النّحاة الأمثلة التي أرجعوها إلى باب الاشتغال (من قبيل "زيدا اضربه" و"زيدا رأيته") على النّحو التّالي :

(1) زيدا اضربه <=== [اضرب] زيدا اضربه

(2) زيدا رأيته <=== [رأيت] زيدا رأيته

وهو تحليل يرجع هذه الأمثلة إلى ظاهرة الحذف على شريطة التّفسير، لكنّها حالة تقوم على الحذف أو الإضمار مع تأخّر المفسّر القائم قرينة على العنصر المحذوف. والقول بجواز تأخّر القرينة على العنصر المحذوف من الحالات التي تصبّ في الإحالة البعديّة، وقد عبّرنا عن ضيقهم بهذه الصورة من صور رفع الإبهام وذهبنا إلى التّشكيك في صحّة التفسير باللاحق، وهو أمر لم يكونوا ليركبوه لو وجدوا عنه بديلا يصحّحون به البنى اللغويّة التي باشروها. لكن لا يكفي الباحث أن يشكّك في قيمة ما جوّزوا إلاّ متى وفّر بديلا لا يقلّ قدرة على تفسير ما فسّروا.

3.4.2 مفسّر الفعل المضمر قبل الاسم المنصوب ليس الفعل المظهر

بدت لنا الأمثلة التي حلّلها النّحاة في هذا الباب وما شابهه أمثلة مقطوعة عن المقام الذي استعملت فيه، وردّدها اللاحقون منهم عن السّابقين وقد خلع عنها التّدوين بالكتابة كلّ ما يتعلّق بالتنغيم ومظاهر الوقف والفصل بين أجزاء الكلام. فإذا استحضرنا ما هو مستعمل في كلامنا اليوميّ من عبارات قريبة من الأمثلة التي حلّلوها، وأنعمنا النّظر فيها - متّبعين والحق يقال النّموذج الذي حلّلوا به حالات الحذف القائم على تقدّم القرينة الدّالّة على المحذوف - رجّحنا وجود وقف بين قولهم "زيدا" وقولهم " اضربْه" أو "رأيتُه" ينجرّ عنه ترشيح اثنينيّة الجمل في هذه العبارة، بخلاف الإنجاز دون وقف فإنّه سيقرّبك من الشّكل النّغميّ للجملة الواحدة والذي يكون في مثل : "زيدٌ رأيتُه" أو "زيدٌ اضربه" وهي كما نعلم من الحالات التي اعتبروها خارجة عن باب الاشتغال أرجعوها إلى بنية عامليّة واحدة، فإذا استقام افتراض هذا الوقف وما يجرّ إليه من اثنينيّة البنية العامليّة أصبح الكلام كلامين على النّحو التّالي :" زيدا !... اضربه " وهو بمنزلة قولنا في الدّارجة التّونسيّة " وْخَيِّكْ ! أعْطِيهْ " أو " وْخَيِّكْ ! اخْطَاهْ ". ولنحاول أنّ نتتبّع المراحل التي قد يكون المتكلّم قد مرّ بها قبل أن يقول كلاما قائما على الاشتغال :

هب أنّك في مقام يقتضي ذكر الفعل والفاعل فإنّك ستعمد إلى إظهارهما فتقول : "اضرب زيدا ! " وهي حالة لا تدخل فيما نحن فيه إذ لا حذف فيها.

وهب أنّك كنت في مقام يغني عن ذكر الفعل والفاعل فإنّك ستعمد إلى إضمارهما اكتفاءً بدلالة الحال عليهما فتقول " زيداً ! " على غرار الأمثلة المعروفة التي مثّل بها النّحاة عن حذف الفعل والفاعل : " رأسَه ! " أو " القرطاسَ ! ".

وهب أنّك بعد أن صغت الكلام بناء على هذه الخطّة يعرض ما يجعلك تدرك أنّك بعمدك إلى حذف الفعل والفاعل قد أخطأت الحساب ولم تحسن التّقدير، فإنّك في هذه الحالة ستراجع نفسك وستتوخّى خطّة أخرى تناسب الحالة الجديدة فتختار إظهار الفعل والفاعل بعد أن كنت اخترت إضمارهما، فإذا بك تقول : " اضرب زيدا "، وإذا بالسّامع يسمع منك " زيداً ! " أوّلا ثمّ " اضربْ زيداً " ثانيا، وبإمكانك أن تجري قاعدة إضمار الاسم 'زيد' لتقدّم ذكره ولاتّقاء ما قد يحدثه تجدّد التّسمية من إحالة على 'زيد' آخر ليس الأوّل فتقول " زيداً ! اضربه " فيعتبر ما تلفّظت به جملتين لا جملة واحدة. ويمكن أن نقدّم هذه المراحل ملخّصة على النّحو التّالي :

مرحلة 1 : زيدا !

مرحلة 2 : زيدا ! اضرب زيدا !

مرحلة 3 : زيدا ! اضربه

فإذا استقام هذا لاحظت أنّ من يعتبر "اضربْ" المظهر تفسيرا للمضمر لم يراع جريان الخطاب في مقامه الأصليّ الطّبيعيّ، وإنّما نظر في الكلام بعد حدوثه وخارج مقام حدوثه، ومعلوم أنّه لا يبقى من الكلام بعد حدوثه سوى الصّيغة التي تلفّظ بها المتكلّم متى دوّنت بالكتابة أو نقلت بالرّواية، وهي عمليّة تقوم على قدر لا بأس به من التّقريب خاصّة إذا تعلّق الأمر بالظّواهر النّغميّة. فلم يكن من النّحاة إلاّ اعتبار المظهر اللاحق تفسيرا للمضمر المتقدّم، فوقعوا بذلك في حالة تأخّر المفسّر.

أمّا إذا اعتبرت جريان مثل هذا الكلام في مقامه الطّبيعيّ عامدا إلى ضرب من التّمثيل simulation فإنّك تلاحظ أن الكلام في الحقيقة كلامان :

- كلام أوّل وقع فيه الحذف تعويلا على مقام أوّل، والقرينة على المحذوف فيه قرينة مقاميّة حاليّة متقدّمة عرفانا، وهو يناسب خطّة أولى في الخطاب،

- كلام ثان وقع فيه الإظهار تعويلا على مقام ثان اقتضاه، وهو يناسب خطّة ثانية في الخطاب.

ويبيّن ما اقترحناه في تحليل هذه الأمثلة أنّ عدم مراعاة المقام الذي ينشأ فيه

الكلام المحلّل قد يفضي إلى مجانبة التفسير المناسب. وقد يبدو تحليل النّحاة أكثر بساطة من التّحليل الذي قدّمناه بديلا، لكنّ تحليلنا تحليل أكثر ملاءمة لقواعد الاستعمال وأصول التّخاطب، كما أنّه يمكّن من حمل الكلام على الأصل بدل حمله على ما يخرج عنه (أي حمله على تقدّم دليل المحذوف لا على تأخّره)، وحمل الكلام على الأصل من الأصول المعتبرة، وهذا فضلا عن كونه يقلّص من قيمة الاستثناء في أصل من أهمّ الأصول التي يقوم عليها التّخاطب ، ومعلوم أنّ التّفسير الذي يحقّق اختصار القواعد وقلّة الاستثناءات مقدّم على التّفسير الذي لا يتوفّرفيه ذلك.

على أنّ ما ذهبنا إليه في تخريج هذه الأمثلة ليس بالأمر الأجنبيّ عن النّظريّة النحويّة العربيّة، فإن نحن أرجعنا الكلام إلى غير ما أرجعوه إليه، فإنّنا قد أرجعناه إلى ظاهرة أخرى قد رسّخوها في نظريّتهم وهي الحذف وتقدّم الدّليل من ناحية وحركيّة التّخاطب من ناحية أخرى.

5.2 حذف الفعل على شريطة التّفسير

حدّث النّحاة عن حالات حذف الفعل، وميّزوا فيها بين ضربين من الحذف أحدهما لا يخرج عن أصول الحذف العامّة القائمة على شرط تقدّم الدّليل على العنصر المحذوف، أمّا الآخر فهو يخرج عن هذا الأصل لقيامه على الحذف على شريطة التّفسير. فحذف الفعل حسب ابن جنّي على ضربين :

-أن تحذفه والفاعل فيه فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة

-والآخر أن تحذف الفعل وحده وهذا هو غرض هذا الموضع، وذلك أن يكون الفاعل مفصولا عنه مرفوعا به، وذلك نحو قولك "أزيد قام"، فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل لأنّك تريد «أقام زيد» فلمّا أضمرته فسّرته بقولك قام، وكذلك قولك : إذا السّماء انشقّت" و"إن إمرؤ هلك" و"لوأنتم تملكون خزائن ربّي" ونحوه الفعل فيه مضمر وحده " (الخصائص : II، 379-381).

فالقول بحذف الفعل دون الفاعل من الحالات القائمة على القول بتأخّر القرينة المقاليّة الدّالّة على العنصر المحذوف وهي بالتّالي من الحالات التي توافق ما أصبح يعتبر من باب الإحالة البعديّة.(على خلاف حذف الفعل وقد اتّصل به الفاعل). على أنّ القرينة الدّالة على المحذوف في هذا النّوع من الحذف قرينة صناعيّة وليست قرينة

عهديّة عرفانيّة أساسها حصول علم المخاطب بالعنصر المحذوف قبل إجراء عمليّة الحذف، وبالتّالي فهو حذف يلزم النّحاة دون المتخاطبيْن، إذ لا يضرّ الجهل بهما الخطاب إجراء ولا تأويلا، وهو من قبيل الأصول الصّناعيّة التي وضعها النّحاة ليستقيم لهم بناء النّظريّة وليصلحوا بها أصولا لا تصلح إلاّ بها.

فمن أصولهم أنّ أدوات الشّرط تباشر الفعل دون الاسم لاقتضاء الشّرط معنى الحدوث، وهو معنى يفي به الفعل (الجملة الفعليّة) ولا يفي به الاسم (الجملة الاسميّة) فقدّروا في الحالات التي باشرت فيها أداة الشّرط الاسم فعلا محذوفا، فاضطرّهم ذلك إلى ركوب القول بتأخّر القرينة الدّالّة عليه وإلى القول بالحذف على شريطة التّفسير قياسا على نظيره في الإضمار بعلامة.

إنّ في ما تقدّم من كلامنا ما يزهّد في ما ذهبوا إليه من تبرير مباشرة اسم الشّرط للاسم، وليستقيم ما ذهبنا إليه لا بدّ من تدبّر تفسير بديل للتّفسير الذي تدبّروه. فإذا ذكرت أنّ المتحكّم في أصولهم اللفظيّة هو في الأساس ما يكمن تحتها من الأصول المعنويّة أمكن أن نتوجّه إلى ما يتحكّم في معنى الجملة المبدوءة بالاسم، وإذا ذكرت ما رجّحناه بشأن حياد الابتداء في نشأة المعنى الحاصل في الجملة الاسميّة وتحكّم صيغة الخبر في توجه ذلك المعنى[5] أمكن أن نرجع ظاهرة مباشرة أدوات الشّرط للاسم أو للجملة الاسميّة إلى هذه الظّاهرة ذاتها. على أنّ هذا المسلك يقتضي تعديلا في المعنى الحاصل من الجملة الاسميّة فتكون دلالتها متراوحة بين الحدوث والإطلاق، وذلك بحسب دلالة الخبر فيها.

وممّا يزيد من ضيقنا بتقدير الفعل قبل الفاعل في الأساليب المذكورة أنّ إرجاع ذلك الفعل لو أرجعته يفسد المعنى الذي بني عليه الكلام : فمسألة الذي يسأل "أجاء زيد ؟ " ليست مسألة الذي يسأل "أزيد جاء ؟ " لأنّ حيّز الاستفهام محدّد برتبة العنصر فالأوّل يسأل عن الجائي من هو والثّاني يسأل عن حصول المجيء (اذكر ما قيل بشأن دور الرتب التي تكون للاسم والفعل في توجيه معنى الاستفهام). وبالتّالي فإنّ إرجاع هذا الفعل المقدّر بعد حرف الاستفهام قد يكون فيه إصلاح لاستعمال حرف الاستفهام لكنّك تلاحظ أنّ ذلك الإصلاح يجرّ إلى فساد التّمييز بين

---

5 - انظر "وحدة العمل اللغوي في الجملة " القسم3 الباب 6، ص 847 و852 و885.

الاستفهام عن الاسم والاستفهام عن الفعل. وقد يكون ما عبّرنا عنه على هذا النّحو هو ما قصدوا إليه لكن بعباراتهم الخاصّة التي من قبيل "المحذوف الذي لا يجوز إظهاره" أو التي من قبيل قولهم "إنّ كذا هو بمثابة كذا وبمنزلة كذا..."

6.2 البدل والإحالة البعديّة

سننطلق في تناول هذه الظّاهرة من كلام لسيبويه معتدّين بالصّورة التي صيغ عليها أوّلا ثمّ بفحواه لاحقا. فقد جاء في كلامه ما يلي : " ويكون البدل على الوجه الآخر الذي أذكره لك، وهو أن يتكلّم فيقول : "رأيت قومك" ثمّ يبدو له أن يبيّن ما الذي رأى منهم فيقول "ثلثيهم" أو "ناسا منهم" (الكتاب I، 151).

تلاحظ أوّلا أن العبارة الإحاليّة تضمّنت أمرين يقتضيان في الأصل كلاما سابقا، أوّلهما "ال" العهديّة" والثّاني لفظة "الآخر" وقد اعتبرها المبرّد من الأسماء المحتمَلة (المقتضب III، 244) التي تقتضي ارتباطا بشيء سبق حصوله في الذّهن، وأنت تلاحظ أيضا أنّ هذا الاقتضاء لكلام سابق "أفسده" القيد الذي ورد في المركب الموصوليّ "الذي أذكره لك " : فهو من ناحية وجه معهود يقابل وجها معهودا ومن ناحية أخرى وجه لم يذكره سيبويه بعدُ بدليل أنّه وعد بذكره. فهل يعني هذا أن المثال خارج عن الإحالة القبليّة وأنّ قوله " على الوجه الآخر الذي أذكره لك " يمكن أن يحمل على الإحالة البعديّة باعتبار أنّ مفسّره سيجيء بعده في قوله "وهو أن يتكلّم... ناسا منهم " ؟

ظاهر الكلام أن هذا المثال يرجع إلى لإحالة البعديّة للسّبب الذي ذكرناه من تأخّر المفسّرالذي يقتضيه الاسم المحتمَل الذي هو من قبيل المبهمات المعجميّة [6] وتأخّر المعهود الذي يقتضيه مصحوب اللام العهديّة. على أنّنا لا نطمئنّ إلى تخريج الظّاهرة على هذا الوجه فالمرجّح أنّ الأمر لا يخرج عن ظاهرة الإحالة على السّابق أو بعبارة أخرى إنّ معهود "ال" المصاحبة لـ"وجه آخر" هو حاصل في ذهن المتكلّم. لكن إذا كان ذلك كذلك كيف يستقيم الجمع بين الحصول في الذّهن وذكر الشّيء مباشرة بعد ذلك ؟ لدفع هذا التّناقض يمكننا أن نتوسّل بما أورده سيبويه في هذا الكلام ذاته من

6 – في قولنا " للسّبب الذي ذكرناه من تأخّر للمفسّر " مثال يمكن أن يحمل على ما نحن فيه ويضاف إلى سائر الأمثلة عن الإحالة البعديّة لكون العبارة "السّبب الذي ذكرناه" تقوم على العهد (تقدّم المفسّر) والعبارة "من "تأخّر للمفسّر" تفسير لاحق.

حديث عن البدل : ذكر سيبويه أنّ المتكلّم يتكلّم فيقول "رأيت قومك" ثمّ يبدو له أن يبيّن ما الذي رأى منهم فيقول... " فهذا التّحليل يقوم على إدراك الأمور التّالية :

- هناك قولان بدليل "فيقول" الأولى و"فيقول" الثّانية، على أنّ اثنينيّة القول لا تعني اثنينيّة الكلام.

- هناك شيء طرأ أثناء الكلام ولم يكن موجودا في بدايته بدليل "ثمّ يبدو له...".

- هذا الطّارئ هو قصد البيان، وإذا كان قصد البيان أمرا طارئا أمكن أن نقول إنّ بداية الكلام بنيت على غير قصد البيان،

- الوجه الذي أراد أن يشرحه سيبويه هو أن الكلام بدأ بقصد وانتهى بآخر، أو بعبارة أخرى إنّ المتكلّم عمد إلى تعديل القصد أثناء الكلام بالعدول عن واحد بدأ به وبنى عليه كلامه إلى آخر حلّ محلّ الأوّل فتوجّه بناء الكلام وجهة أخرى،

- العدول عن القصد ومراجعته يوافقه عدول عن الخطّة التي رسمت للخطاب إلى خطّة أخرى تناسب القصد الجديد،

- نرجع تعديل الخطّة النّاتج عن تغيّر المقاصد أثناء الخطاب إلى ما سمّيناه في موضع آخر من هذا العمل بـ " حركيّة خطّة التخاطب " أو "حركيّة التّخاطب "[7].

فإذا عدنا إلى ما انطلقنا منه من تساؤل عن طبيعة الإحالة في المثال المذكور لاحظنا أنّ تحليل سيبويه يمكّن من تصنيفه ضمن حالات الإحالة القبليّة باعتبارها قائمة على زوال الإبهام بالمتقدّم (سواء كان ذلك في الحذف أو الإضمار أو العهد) ويبطل قيامها على الإحالة البعديّة. أمّا ما ورد من تأخّر لذكر الكلام الذي وعد بذكره فهو أمر حتّمته طبيعة المعهود فالمعهود موجود باعتباره محتوى كلام وذكره يقتضي مقالا، والمقال لاحق لا يمكن أن يسبق عمليّة القول (ربط هذا بالأمثلة التي من قبيل: " نشرت الصّحف الخبر التّالي " عثر على جثّة رجل... " حيث لا يمثّل الخبر تفسيرا، بل يمثّل خارجا).

وفي هذا المثال عملت ظاهرة حركيّة الخطاب في نطاق بنية إعرابيّة واحدة، لكنّها ظاهرة عامّة قادرة على أن تخترق حدود البنية الإعرابيّة وتجري في

7- انظر الفصل " حركيّة التّخاطب " القسم3الباب7الفصل2، ص907-920.

مستويات أوسع منها (مستوى العلاقات المعنويّة القائمة بين الجمل المستقلّة) كما لاحظنا ذلك في ظاهرة الاعتراض.

7.2 تأخّر المشار إليه : هل هو من قبيل تأخّر المفسّر ؟

1.7.2 الإشارة عمل لغويّ يتحقّق بلفظة ليست من قسم الأفعال

الإشارة عمل لغويّ يتحقّق بلفظة ليست من الأفعال وإن كانت تؤوّل بمعنى الفعل فتتعلّق به بعض المتمّمات كالحال، وأسماء الإشارة أمّ الباب في المبهمات وافتقارها إلى المفسّر عند الاستعمال هو الأصل، واعتبر المفّسر الغالب في أسماء الإشارة مفسّرا مقاميًا لغلبة استعمال أسماء الإشارة على الإشارة الحسيّة في التّخاطب مشافهة. لكنّ الإشارة قد تكون إلى كلام متقدّم، وفي هذه الحالة يكون المفسّر ورافع الإبهام عن اسم الإشارة التّقدّم في الذّكر وتناسب حالة من حالات الإحالة البعديّة، وهي حالة لا تشكل لكون استعمال المبهم بعد أن يكون قد توفّر في ذهن الخاطب ما يرفع الإبهام عنه من قبيل استعمال غير المبهم. لكنّ الأمر يصبح مشكلا متى قام على تأخّر المفسّر لإفضائه إلى القيام على مناقضة غرض البيان عند الكلام، وهي حالات استدلّ المحدثون على وجودها بأمثلة من قبيل :

(1) إليكم نشرة الأخبار وهذا موجزها :

على أنّك تستطيع أن تستغني عن مثل هذه الأمثلة بما تظفر به منها في كتاب سيبويه : فالكتاب كاملا بمجلّديه (أو بمجلّداته في طبعته الحديثة) مبنيّ على استعمال اسم الإشارة استعمالا لا يكاد يسترعي انتباهك لكنّ أمره قد يعييك إن تأمّلت فيه وبحثت عمّا وراء هذه الإشارة. ويتجسّم هذا الاستعمال في عناوين جميع أبواب الكتاب، وقد جعلها صاحبها على النّحو التّالي " هذا باب كذا " متّخذا اسم الإشارة مسندا إليه مبتدأ وما بعد اسم الإشارة خبرا له.

فما دور الإشارة في هذا الاستعمال وما صلتها بالإحالة البعديّة ؟

وقبل الإجابة عن هذا السؤال نورد كلاما للسّيرافي عن اسم الإشارة الوارد في الباب الذي عنوانه " هذا باب ما الكلم من العربيّة (الكتاب ا، 12)، قال السّيرافي : أشار، رحمه الله [يقصد سيبويه] إلى ما في نفسه من العلم الحاضر، أو أشار إلى منتظر قد عرف قربه [مثل] : " هذا الشّتاء مقبل " و" هذه جهنّم التي يكذب بها

المجرمون " والثّالث وضع كلمة الإشارة ليشير بها عند الفراغ ممّا يشير إليه [مثل] : " هذا ما شهد به الشّهود" (الكتاب ا، 2 1هامش 1).

إنّ هذا التّعليق عن اسم الإشارة قد فتح لنا فتحا عظيما، ومن الغريب الطّريف الخطير أن تكون الإشارة قد استوقفت السّيرافيّ على هذا النّحو، والأبعد شأنا أنّ السّيرافيّ قد وقف من الإشارة على التّساؤل عن المشار إليه واقترح للإجابة عن ذلك إمكانيات ثلاث :

- المشار إليه هو "ما في نفسه من العلم الحاضر" وهي إمكانيّة تجعل المشار إليه أمرا مقاميًا. ورفع الإبهام يحصل بالاستعانة بالمقام، وهو تخريج لا يفضي إلى القول بالإحالة على اللاحق (الإحالة البعديّة)، بل ينفيها ويجعلها مستحيلة فاسدة.

- المشار إليه هو "منتظَر قد عرف قربه " وهو تأويل يجعل المشار إليه مقاميًا أيضا، أو قل إنّه لا يجعله مقاليًا لاحقا في الذّكر، إلاّ أنّ المقام الذي يوجد فيه المشار إليه ليس مقاما موجودا بالفعل إنّما هو متوقّع أو هو موجود بالقوّة. ويمكننا أن نبني على هذا أنّ المقام بالنّسبة إلى السّيرافيّ ليس مجرّد الإطار الحاصل بالفعل من زمان ومكان وما يوجد فيهما بالفعل من أحداث وأشياء حاصلة بل يضمّ إلى ذلك ما يتوقّع المتكلّم وقوعه ـ وكذا المخاطَب - بالاعتماد على سابق التّجربة ("هذا الشّتاء مقبل" = لم يعرفا سنة لا شتاء فيها) أو حاصل الاعتقاد والمعرفة (" كلام يعلم قائله علم اليقين أنّ جهنّم موجودة). وبالتّالي فإنّ هذه الإمكانيّة الثّانية التي يذكرها السّيرافي لا ترجع اسم الإشارة إلى الإحالة على اللاحق، بل تجعل الإحالة مقاميّة والمقام مشتمل على الحاصل والمتوقّع حصوله.

- الإمكانيّة الثّالثة هي " وضع كلمة الإشارة ليشير بها عند الفراغ ممّا يشير إليه " إنّ هذه العبارة من السّيرافيّ قد أدهشتنا وكادت تخرج بنا عن طورنا : فهي تدلّ دلالة لا مراء فيها على أنّ صاحبنا قد وقف على أخصّ ما يختصّ به المشار إليه في جميع هذه الاستعمالات، وهو كونه كلاما، وهذا الكلام غير حاصل بعد في المقام، لكنّ حصوله منويّ، والإشارة إليه لا تصحّ ولا تستقيم إلاّ " بعد الفراغ ممّا يشير إليه فـ" كلمة الإشارة وضعت ليشار بها لا عند التّلفّظ بها إنّما عندالفراغ من إنجاز المشار إليه، أي عند الفراغ من التّلفّظ به، إذ أنّ المشار إليه لم يتحقّق بعد ولم يخرج إلى حيّز الوجود.

فكأنّ الإشارة هنا تتحقّق لفظا لكنّها تتعطّل إجراء ريثما يتوفّر لها، أو يوفّر لها المتكلّم المشار إليه، وهو مشار إليه من طبيعة خاصّة : فهو لفظ وكلام، وما كان لفظا وكلاما لا يمكن أن يزامن في الحدوث لفظا آخر وكلاما آخر متى كان المحدث واحدا، فهو إمّا أن يكون متقدّما عليه (كما في مثل قول القائل : فتح الله عليّ، هذا من فضل ربّي) وإمّا أن يتأخّر عنه، فتتعطّل الإشارة إجراء ريثما يتحقّق، وإن تحقّقت لفظا. وما أقرب المثال " هذا ما شهد به الشّهود " من المثال : " نشرت الصّحف الخبر التّالي : عثر في القنال على جثّة رجل... ".

ومثل هذا التّحليل سند آخر للقول بضرورة توفّر المشار إليه قبل إجراء عمل الإشارة ولرفض الإحالة على اللاحق وتأخّر المشار إليه، وإن وجدت مثل هذه الحالة أو توفّر ما يوهم بها فهو من قبيل تعطيل الإشارة من حيث هي عمل ومن قبيل إجرائها في اللفظ دون العمل.

ومثل هذا التّحليل يقوم على مراعاة المبدإ النّفسيّ الذي تقوم عليه الإشارة، وهو يناسب أيضا الحرص على إرجاع مختلف مظاهر الظّاهرة إلى أصل واحد وإرسائها على قاعدة جامعة، وهو ما يوفّر للبناء النّظريّ قوّة لا يوفّرها الجمع فيه بين الأصل (الإحالة على السّابق وتقدّم المفسّر) ونقيضه (الإحالة على اللاحق وتأخّر المفسّر).

فأنت تلاحظ أنّ توفّر المشار إليه في الخارج بالنّسبة إلى الأسماء المبهمة لا يختلف عن توفّر الخارج المناسب لسائر استعمالات التّسمية القائمة على الأسماء غير المبهمة : فكلمات الإشارة فيما حمل على تأخّر المفسّر واعتبر من الإحالة البعديّة لم تستعمل ليشار بها إلى شيء موجود عند التّلفّظ بها إنّما إلى شيء سيحصل بعد الفراغ منه، أي عند الفراغ من التّلفّظ بالعبارة التي تزجّى بها الإشارة، إذ أنّ المشار إليه لم يتحقّق بعد ولم يخرج إلى حيّز الوجود. وهي حالة لا تكاد تختلف عن تسمية الشّيء والإخبار عنه قبل حصوله ويدخل فيها جميع الأسماء المضمّنة في الجمل المقترنة بالاستقبال كجرّة السّمن والعنز والأمة والولد في حكاية الراعي وجرّة السّمن لابن المقفّع.

2.7.2 الإشارة والوجه في استعمال عبارة "التّالي"

تعميم تحليل الإشارة الجامعة بين العبارة والخارج على الاستعمالات التي تتضمّن عبارات من قبيل "التّالي".

(1) هذا باب المفعول الذي لم يتعدّ...

(2) خذ لك الكلمات التّالية : بطّة قفّة...

(3) إذا اعتبرت الكلمات السّابقة : بطّة قفّة...

(4) إذا اعتبرت ما يلي من الكلام...

(5) وإذا اعتبرت ما سبق من الكلام...

ولعلّ الفرق بين التّالي والموالي راجع إلى أنّ التّالي يكون بالنّسبة إلى العبارة "التّالي" أمّا الموالي فإنّه يكون بالنّسبة إلى أمر آخر :

التّالي لهذا الكلام

الموالي لأمر آخر

وفي المثال (4) ما يدلّ جليًا على أنّ الجزء من الكلام الذي تعنيه بالعبارة "مايلي" ليس من قبيل المفسّر المتأخر للمبهم، وإنّما هو بمثابة الشيء في الخارج الذي تحيل عليه هذه العبارة. على أنّ كون هذا الشّيء كلاما يطمس هذه الخاصيّة. وكذا الشّأن بالنّسبة إلى المثال (5).

وقد حاول Kesik (ص91) وKleiber (1987 p118) إرجاع الظّاهرة إلى ما يسمّي بالمفسّر الذي من قبيل المسرد اللاّحق subséquant liste وباعتباره كلاّ ليس له اسم خاصّ، واقترح تقريبه من خارج اسم الجمع référent collectif القريب من خارج اسم الجنس référent générique وتناوله على غرار تناول الشّيء غير المسمّى أو الذي ليس له اسم. وهذا التّناول يهدم البناء الدّلالي الإحالي في الوحدات اللغويّة وفي التّسمية، إذ أنّه يفضي إلى القول بوجود ظاهرة تقوم على التّسمية وعدم التّسمية.

ونحن نقترح أن يتناول الأمر باعتباره تداخلا بين الوحدات اللغويّة والوحدات غير اللغويّة وإن كانت الثّانية من حيث طبيعتها وحدات لغويّة :...

ولئن أنت أجريت العلاقة البدليّة بين الضّربين من الوحدات فإنّها علاقة بدليّة من نوع خاصّ، أو قل إنّها علاقة تستجيب لمعنى البدليّة من ناحية وتستعصي عليها

من أخرى :

- فأمّا جانب الاستجابة فهو كون الثّاني هو الأوّل خارجا وإن خالفه لفظا ودلالة.

- وأمّا جانب الاستعصاء فهو شرط كون العنصرين (المبدل منه والبدل) من قبيل واحد أي من قبيل الوحدات اللغويّة، وقد سبق أن أشرنا إلى أنّ هذا الشّرط مختلّ من وجه ومستقيم من آخر: هو مختلّ باعتبار أنّ الثّاني هو من قبيل الخارج وبالتّالي فإنّه ليس من الوحدات اللغويّة، لكنّه مستقيم لأنّ هذا الخارج وإن كان خارجا فإنّ طبيعته ومادّته اللغةُ، ومن أمثلة تراكب الوحدة اللغويّة وخارجها :

(1) قرأت السّورة لإيلاف قريش

فأنت تلاحظ أنّ العبارة "لإيلاف قريش" تجمع بين دورين اثنين :

- فهي من ناحية جزء من السّورة أي من الشّيء الموجود في الخارج، شأنها شأن يد زيد باعتبارها جزءا منه إن أنت اعتبرت المرجع والخارج،

- وهي من ناحية أخرى اسم لتلك السّورة، من باب أداء الجزء من السّورة على الحكاية وإطلاقه عليها اسما، وقد دأب النّاس على هذه الطّريقة في تسمية السّور والخروج عمّا وضع لها من الأسماء كتسميتهم سورة النّبإ بقولهم "سورة عمّ ".

3. مواطن ضيق النّحاة بتأخّر المفسّر

1.3 محاولة الجرجاني والأستراباذيّ تبرير الإبهام قبل التّفسير

قد يكون الأستراباذيّ تأثّر بما جاء عند الجرجانيّ بشأن الإضمار قبل الإظهار والكناية والتّلميح قبل التّصريح :

" وإنّما كان الحذف واجبا مع وجود المفسّر نحو "استجارك" الظّاهر لأنّ الغرض من الإتيان بهذا الظّاهر تفسير المقدّر، فلو أظهرته لم تحتج إلى المفسّر لأنّ الإبهام المحوج إلى التّفسير إنّما كان لأجل التّقدير، ومع الإظهار لا إبهام.

والغرض من الإبهام ثمّ التّفسير إحداث وقع في النّفوس لذلك المبهم لأنّ النّفوس تتشوّق إذا سمعت المبهم إلى العلم بالمقصود منه، وأيضا في ذكر الشّيء مرّتين مبهما ثمّ مفسّرا توكيدا ليس في ذكره مرّة " (شرح الكافية I، 199).

قيل هذا الكلام بشأن الآية "وإن أحد من المشركين استجارك فأجره" (التّوبة 9 :

6) حيث ذهب النّحاة إلى تقدير الفعل بعد حرف الشّرط استجابة للأصل القائل بوجوب دخول حرف الشّرط على الفعل، فأوقعهم هذا القول في تقدّم المحذوف قبل الذّكر فانبروا يبحثون عن مخرج لذلك، فأرجعوا الأمر إلى ما يحدثه ذلك من التّشويق والتأكيد بذكر الشّيء مرّتين. ولئن بدا هذا التخريج مغريا فإنّه قد غاب عن النّحاة أنّ هذا الضّرب من الحذف من تقدير النّحاة اقتضته صناعتهم دون أن يكون للمستعمل فيه نصيب، وأنّى للمستعمل متكلّما أو مخاطبا أن يتنبّأ بحذف هذا العنصر بعد أن كان موجودا، إذ لا دليل على حذفه سوى ما أملته عليهم صناعة النّحو، ونحن نقدّر أنّ هذا الدليل لا مقابل له في ذهن المتكلّم. ويدلّك على هذا التّأويل ما نقله الأستراباذيّ منسوبا إلى الأخفش : " على أنّه نسب إلى الأخفش جواز وقوع الاسميّة بعدها [حروف الشّرط] بشرط كون الخبر فعلا. فمثالنا على مذهبه إذن ليس من قبيل ما نحن فيه ".

2.3 إبطال تأخّر المفسّر داخل البنية الإعرابيّة

" وكذلك "مررت برجل معه الفرس راكبًا برذونا " إن لم ترد الصّفة نصبت، كأنّك قلت " معه الفرس راكبًا برذونا " فهذا لا يكون فيه وصف ولا يكون إلاّ خبرا [أي حالا حسب السّيرافيّ]، ولو كان هذا على القلب كما يقول النّحويون لفسد كلام كثير، ولكان الوجه "مررت برجل حسنِ الوجه جميلُه " لأنّك لا تقول " مررت برجل جميلِه حسنِ الوجه " (سيبويه : الكتاب اا، 50)

"أمّا القلب فباطل ولو كان ذلك لكان الحدّ والوجه في قوله " مررت بامرأة آخذة عبدها فضاربتِه النّصبَ، لأنّ القلب لا يصلح ولقلت "مررت برجل عاقلةٍ أمّه لبيبةٌ " لأنّه لا يصلح أن تقدّم لبيبة فتضمر فيها الأمّ ثمّ تقول " عاقلةٍ أمّه " "(سيبويه : الكتاباا، 51).

جاء هذا الكلام في " باب إجراء الصّفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن، وقد يستوي فيه إجراء الصّفة على الاسم وأن تجعله خبرا فتنصبه "، وجاءت عرضا في هذا الباب قضيّة تأخّر المفسّر عن المضمر، إذ أنّ سيبويه استدلّ بها على فساد الكلام، لكن ما ذكر عرضا متّصل بمبحثنا لكونه حالة من الحالات التي تخرج عن أصول الإضمار وتفضي إلى الإحالة البعديّة.

مررت برجل معه صقر صائد به = كلام حسن على الصّفة
مررت برجل معه صقر صائداً به = كلام ممكن على الخبر (أي الحال)

3.3 ضيق الأستربادي بتأخّر المفسّر ضيقنا بالإحالة البعديّة :

قال الرّضيّ : " وأمّا ضمير الغائب فإنّه وضع مبهما مشروطا إزالة إبهامه بما قبله لا بما بعده، وإن اتّفق ذلك فالأغلب أن يكون منكرا [أي نكرة] كما في ربّه رجلا، وأمّا نحو "رأيته زيدا" فقليل، وأمّا الموصول فإنّه وإن أزال إبهامه ما بعده فإنّه جملة " (شرح الكافية : ا، 375).

بدأ الأستربادي بذكر الأصل، فضمير الغائب وضع مبهما، واستعماله مشروط بإزالة الإبهام بما قبله لا بما بعده، ثمّ ذكر الحالات التي "يتّفق" فيها تأخّر المفسّر لفظا ورتبة، وحدوث ذلك من باب الاتفاق وهو دليل على قلّته وندرته وخروجه عن الأصل، وعدّ من الحالات التي يتّفق فيها ذلك :

- الضّمير المنكر (النّكرة) كما في " ربّه رجلا "،
- رأيته زيدا (ويمكن أن يحمل على تغيّر خطّة الخطاب)
- إزالة الإبهام عن الموصول بما بعده، وهو مقيّد بالجملة (ونحن نشكّ في اسميّة الموصول بمفرده وإنّما الاسميّة له مع صلته).

وهذه الحالات جميعها حملت على الاتّفاق والنّدرة والقلّة والخروج عن الباب (من كون الضّمير نكرة أو كون مفسّر الموصول جملة بالضّرورة)

وقارن الأستربادي في موضع آخر عند حديثه في باب التّنازع (شرح الكافية : ا، 205 - 206) بين ظاهرتين لغويّتين هما حذف الفاعل وتأخّر المفسّر، نقل أنّ "الكسائيّ يحذف الفاعل من الأوّل حذرا من الإضمار قبل الذّكر كما ذكرنا قبل، فحاله كما قيل :

فكنت كالسّاعي إلى مثعب مـوائـلا مـن سبـل الرّاعد

أي من فرّ من مسيل الماء فوقع في وابل المطر، وذلك لأنّ حذف الفاعل أشنع من تأخّر المفسّر، لأنّه قد جاء بعده ما يفسّره في الجملة، وإن لم يجئ لمحض التّفسير كما جاء في ربّه رجلا، فهو يقول " ضربني وأكرمت زيدا أو الزّيدين... " وفي هذه المقارنة دليل واضح على اعتبارهم تأخّر المفسّر من الظّواهر الشّنيعة ونصّ على اختلافهم

في درجة شناعته، فالكسائيّ لا يقول بتأخّر المفسّر يعتبر حذف الفاعل أهون منه. واعتبر الأسترباذي أنّ مثل الكسائيّ في ذلك كمثل من هرب من شرّ فوقع فيما هو أدهى وأمرّ. على أنّ الأسترباذيّ يقرّ بأنّ ما جاء بعد الإضمار " لم يجئ لمحض التّفسير "، ونحن نرجّح أنّ هذه العبارة تدلّ على أن الرّضيّ وإن اعتبر حذف الفاعل أقلّ شناعة فإنّه غير مطمئنّ إلى تأخّر المفسّر، ولو وجدوا إلى إبطال هذه الظّاهرة سبيلا بردّها إلى ظواهر أخرى لما تردّدوا في ذلك كبير تردّد. ولعلّ هذه الملاحظات العديدة المتفرّقة بشأن استنكار تأخّر المفسّر هي التي جعلتنا نضع حالات تأخّر المفسّر، وفي الآن نفسه الحالات التي اعتبرت في الدّراسات الحديثة من الإحالة البعديّة موضع الشّك فيها و الضّيق بها لما بدا لنا فيها من مخالفتها لأصل من أهمّ الأصول التي يقوم عليها التّخاطب.

4. دور تركّب النّصّ في تعيين رتب المبهم ومفسّره

1.4. ورد في Kesik p124 مثالان نقلهما عن Sandfeld 1965 p259 وترجمناهما على النّحو التّالي وترجمتهما لا تخلّ بالغرض من التّمثيل:

(1) اختر هذا أو ذاك ! قال هذا وقد أمسك بإحدى يديه المقصّ الكبير وأشهر بالأخرى المسدّس

وبإمكانك أن تتصرّف في هذا المثال بتقديم فعل القول على النّحو التّالي :

(2) قال له وقد أمسك بإحدى يديه المقصّ الكبير وأشهر بالأخرى المسدّس : اختر هذا أو ذاك !

وهذان المثالان يوهمان بتأخّر المفسّر على المبهم في المثال (1) وبتقدّمه عليه في المثال (2)، أوليس المشار إليه فيهما المقصّ الكبير والمسدّس وهو متقدّم على اسم الإشارة في (2) ومتأخّر عنه في (1) ؟

على أنّ الأمر يصبح مختلفا عمّا قدّمنا إن أنت اعتبرت قيام الكلام على خطابين تضمّن أحدهما الآخر وبالتّالي على عمليتي تخاطب لكلّ واحدة منها طاقم خطاب خاصّ بها أي متكلّم ومخاطب خاصّين بها :

أمّا الأولى فالتكلّم فيها هو قائل العبارة "اختر هذا أو ذاك" والمخاطب هو الذي قيل له هذا الكلام، ورافع الإبهام عن اسمي الإشارة فيهما مقاميّ حضوريّ :

فالمخاطب يرى ويشاهد ما بيدي المتكلّم والإشارة إليهما إشارة ماديّة،

أمّا الثّانية فالمتكلّم فيه هو ناقل النّصّ وراويه أو كاتبه، والمخاطب هو قارئه. على أنّ الرّاوية أو الكاتب لم يكن ليقوم بهذا الدّور إلاّ باعتباره كان - إن حقيقة وإن توهّما - حاضرا في المقام الذي نشأ فيه هذا القول، وبالتّالي فإنّ دوره فيه هو دورالسّامع المشاهد، ورافع الإبهام عن اسمي الإشارة في القول الذي سمعه مقاميّ حضوريّ أيضا. لكنّه بقيامه بنقل هذا الكلام إلى مخاطب آخر- هو من قبيل المرويّ له أو القارئ - سيحدث خطابا آخر، لكن لنتأمّل كيفيّة حدوث هذا الخطاب الثّاني :

ينقل الرّاوي قول غيره، ونقل القول بما هو قول لا يحدث إشكالا، يكفيه في ذلك أن يعيد عبارة القول بلفظها على الحكاية (كما تقدّم أن نقلناعن الجرجانيّ)، لكنّ العبارة قد حدثت في مقام ماديّ خاصّ، وذلك المقام ليس مجرّد وعاء يحتويها بحيث يمكنك تخليصها منه كما تخلّص الكتاب من غلافه دون أن ينال ذلك من طبيعة الكتاب باعتبار أنّ الغلاف أمر خارج عنه، إنّما المقام أمر ملتحم بالعبارة ومتّحد بها حسب ضروب مختلفة من الالتحام والاتّحاد (اذكر بالخصوص تعاضد المقال والمقام بشأن ما يظهر في اللفظ وما يغيّب منه، واذكر كذلك دور المقام في ضمان رفع الإبهام عن المبهمات المتحقّقة في اللفظ) فإذا بنقل القول معرّى من السّياق المادّي الذي ينشأ فيه بمثابة القلع بل البتر والنّقل المنقوص، وهو ما يحصل إذا اقتصر الرّاوي في المثالين السّابقين على مجرّد نقل ما تلفّظ به المتكلّم الأصليّ المثال (3).

(3) قال : اختر هذا أو هذا

لكنّ الرّاوي أعقل من أن يأتي مثل هذا وأكثر حكمة من أن ينقل اللفظ وقد جرّد من المقام المتّصل به اتّصالا عضويًا لأنّه إن فعل ذلك ناقض الغرض من الرّواية والنّقل، ولذلك فإنّه سيسعى إلى ضربين من النّقل : نقل لفظ الكلام ونقل عناصر المقام الماديّ التي يعتبرها مكمّلا ضروريًا له .

ولئن كان نقل الكلام - متى كان على الحكاية أي نقلا مباشرا - لا يثير إشكالا، لقيامه على عدم التّغيير من أدوار التّخاطب وعدم النّيل من صورة العمليات الدّلاليّة والإحاليّة على الخارج، فإنّ نقل عناصر المقام لا يمكن أن يستقيم ويتمّ إلاّ بعد تحويلها بدورها إلى مادّة لغويّة، وعن هذه العمليّة تنشأ تغييرات وتحويلات في

أدوار التّخاطب وفي العمليات الدّلاليّة والإحاليّة على الخارج.

على أنّ هذه العمليّة تقوم على خصوصيّة لا تفسد الأصل المتحكّم في استعمال المبهمات (شرط تقدّم العلم برافع الإبهام : مفسّرالمضمر ودليل المحذوف ومبيّن المبهم) :

- ففي لفظ الكلام المحكيّ لم يقع الإخلال بهذا الأصل لأنّ الكلام جار بين متكلّم ومخاطب وفّر لهما المقام الماديّ مفسّر المبهمين، وبالتّالي فإنّ رافع الإبهام قد توفّر قبل ذكر المبهمين (المثال (3)).

- وفي نصّ الخبر أخذ الرّاوي على نفسه أن ينقل الجزء من المقام الماديّ الذي اعتبره ضروريًا وسادًا مسدّ حضور المرويّ له الكلام المحكيّ عند نشأته. على أنّ الرّاوي قد يسلك طريقا تقوم على تقديم لفظ الكلام المحكيّ على الكلام المصاحب الذي سيضيفه هو للاستعاضة عن غياب المقام الماديّ (المثال (2)) وقد يسلك طريقا يعتمد فيها البدء بنقل الكلام المحكيّ ثمّ التّثنية بما يستقيم به تأويله (المثال (1)). وإذا بنا تجاه نفس الأصل الذي سبق أن تعرّضنا له بالتّحليل والذي أطلقنا عليه اسم تظافر المقال والمقام، والمتمثّل في علاقة التّكامل القائمة بينهما .

فهذا الأصل يجري في الخطاب المباشر حيث يكون المتكلّم والمخاطب موجودين في نفس المقام الماديّ (وكذا المشاهد السّامع إن وجد)، فيأخذ اللفظ على عاتقه ما ليس متوفّرا في المقام الماديّ ويترك ما هو متوفّر فيه. وهذا الأصل يجري أيضا في الخطاب غير المباشر، فيأخذ اللفظ على عاتقه أيضا ما لا يوفّره المقام الماديّ، لكنّ المقام الماديّ في هذه الحالة لا يكاد يوفّر شيئا، فترى اللفظ يقوم تقريبا بجميع عمليات رفع الإبهام. لكنّ هذه العمليّة ليست موجّهة إلى المخاطب في الكلام المحكيّ إنّما هي موجّهة إلى المخاطب المحكيّ له الكلام سامع الخبر أو قارئه.

2.4 دور السّمات الخاصّة ببعض اللغات في الإيهام بكثرة تأخّر المفسّر والقول بالإحالة البعديّة

تعرّضنا في الكلام السّابق إلى دور ظاهرة التّركّب في النّصّ بتضمين القول داخل قول آخر في التّغيير من أدوار التّخاطب وتحويل نوع الإحالة على الخارج. ولئن كان تأخّر فعل القول في اللغة العربيّة من الحالات التي لا يعتدّ بها وندرتها

وكونها من قبيل الأمر الطّارئ على الأصل فإنّ ورود فعل القول بعد نصّ القول (أو أثناءه في صورة توسّطه بين مكوّناته كما في قولهم : Il est, m'a-t-il dit, sans vergogne) يكاد يكون القاعدة في اللغة الفرنسيّة، ونتج عن هذه الخاصيّة أن بدت سائر العناصر المعوّضة للمقام من قبيل تأخّر المفسّر، كما في المثالين التّاليين :

(4) Il partira aujourd hui; dit Pierre le 5 novembre

(5) Viens ici ! cria-t-il du haut de la montagne

ومن شأن هذه الخاصيّة أن تقوّي من حظّ تأخّر المفسّر وتنقص من قيمة ما ذهبنا إليه من اعتبار هذه الظّاهرة ظاهرة هامشيّة لمناقضتها أصلا أساسيّا من أصول الكلام وهو تأجيل التّفسير وسبق الإبهام.

والملاحظ أنّ الحالتين السّابقتين من تأخّر المفسّر يمكن إرجاعهما إلى حالة التّأخير الذي على نيّة التّقديم لأنّ المفسّر متأخّر في اللفظ والرّتبة لكنّه متقدّم موضعا ومحلاّ، أوليس المقول في الأصل متأخّرا على فعل القول وفاعله وما اتّصل بهما من متمّمات ! وبالتّالي فإنّ الأمر لا يخرج في هذه الأمثلة وما شابهها عن جريان التّفسير في بنية عامليّة واحدة لا يتعدّى حدودها، وأنّه من قبيل التّأخير الذي على نيّة التّقديم.

وليس بالعزيز أن تعمد في العربيّة إلى تأخير فعل القول على الكلام المحكيّ المقول، لكنّه أمر لا يتمّ بالضّبط على الصّورة التي يتمّ عليها في الفرنسيّة، ففي أمثلة من قبيل :

(6) سآتي اليوم على السّابعة مساء. باريس في 5 نوفمبر

(7) أقبل إلى هنا. قال هذا وهو واقف على قمّة الجبل

فإنّ أوّل القولين - ويمكن أن يكون نصّ برقيّة - راجع إلى ما كنّا فيه من تأخّر المفسّر في الرّتبة دون المحلّ، وأمّا الثّاني فإنّه قائم على نقل الكلام وتضمين قول في آخر. فإذا بالكلام يخرج من باب التّقديم الذي على نيّة التّأخير ويدخل في باب الاشتغال باعتبار أنّ فعل القول قد شغل عن العمل في المقول بالعمل في اسم الإشارة هذا. فإذا رمت تنظير الكلام بما يوافقه قسته على مثل قولك " زيدا ! اضربه " بتقدير " اضرب" قبل "زيدا" فيستوي الكلام بنظيره على النّحو التّالي :

(8) قال : أقبل إلى هنا. قال هذا وهو واقف على قمّة الجبل

3.4 فعل القول ومتمّماته تقدّمها كتأخّرها

سبق أن أشرنا إلى أنّ تأخّر فعل القول ومتمّماته ليس بالأمر العزيز في اللغة العربيّة، وأنّه يكاد يكون القاعدة توسّطا وتأخّرا في بعض اللغات كالفرنسيّة مثلا، فإذا ذكرنا أنّ الكلام مزامن للسّياق المقاميّ الحادث فيه وأنّ فعل القول ومتمّماته عوض عن المقام كانت له صفة مزامنة نصّ القول المحكيّ بالتّبع، وبالتّالي فإنّ قضيّة تقدّم أحدهما على الآخر لا تتجاوز التّقدّم في اللفظ الذي هو من مقتضيات خطّيّة الخطاب وليس من قبيل كون أحدهما أولى من الآخر وإذا الأمر لا يخرج عن التّقدّم في اللفظ لأنّ العنصرين كلاهما مزامن للآخر وليس أحدهما أولى بالتّقدّم من الآخر.

ففي النّصّ البسيط الذي لا يقوم على نقل قول قائل آخر نجد زمان التّلفّظ، أمّا في النّصّ المركّب بالتّضمّن أي الذي ينقل فيه قائل قول قائل آخر فإنّنا نجد :

- زمان التّلفّظ بالنّصّ المحكيّ به
- زمان التّلفّظ بالنّصّ المحكيّ

ويكون الإنجاز على وجه من الوجهين التّاليين :

الوجه 1 : النّصّ المحكيّ به + النّصّ المحكيّ

الوجه 2 : النّصّ المحكيّ + النّصّ المحكيّ به

5. اسم الاستفهام والإبهام : هل يعتبر تأخّر جواب الاستفهام تفسيرا لاسم الاستفهام من قبيل الإحالة البعديّة وتأخّر المفسّر ؟

1.5 علاقة أسماء الاستفهام بالإبهام :

الإبهام في الأسماء المبهمة إبهام "يتصوّر" في مستوى النّظام لا في مستوى تحقّق الوحدات المبهمة، وبالتّالي يمكن اعتباره إبهاما وهميّا غير حقيقيّ ناتجا عن ضرب من التّجريد يشبه ذلك الذي تلاحظه في اسم العدد متى اعتبر في حدّ ذاته، فإذا استعمل فهو يكون مقترنا بالضّرورة بمعدود - إلاّ في حالات خاصّة بحكم العلم الذي هي منه للتّجريد (اذكر حدّ علم الرّياضيات للتّهانوي) كاستعماله في كلام أهل الحساب حيث يصبح العدد نفسه غاية - أمّا إذا تعلّق الأمر بالاسم المبهم المتحقّق فإنّ ذلك الإبهام يفارقه بالضّرورة إذ أنّ المتكلّم لا يستعمله إلا بعد أن يتوفّر ما يرفع

الإبهام عنه.فليس من المبالغة في شيء أن تقول إنّ مقولة الإبهام مجالها الأشكال المجرّدة والوحدات المعزولة لا مجال لها في الكلام المتحقّق، وأنّ جميع الوحدات الجارية على لسان المتخاطبين من قبيل الوحدات غير المبهمة.

وليس كذلك الشّأن بالنّسبة إلى أسماء الاستفهام. فالمتكلّم لا يستعمل منها إلاّ متي كان جاهلا غير عارف بالأمر، وقوامها الجهل وعدم المعرفة. فما تستفهم عنه ليس من قبيل النّكرة وليس من قبيل المبهم إنّما هو من قبيل المجهول. فما هي العلاقة المعنويّة بين اسم الاستفهام والجواب عنه ؟

1 - لن نتعرّض إلى جميع ما قاله الدّارسون المحدثون بشأن اسم الاستفهام عامّة، وإنّمانشير إلى بعض ما ذكر بشأن علاقته المعنويّة بالجواب :

فقد اعتبر اسم الاستفهام في بعض الدّراسات اللسانيّة الحديثة من قبيل الوحدات المحيلة إحالة بعديّة (Maillard, 1974, p69-70) " [أداة] الاستفهام عنصر إحاليّ إحالة بعديّة، وهو ذو مدى إحاليّ شديد التّفاوت قربا وبعدا فقد عدّوا جوابه مفسّرا له وذكروا أنّه يمكن أن تفصله عنه عشرات الصّفحات "، ويمكن نقل هذا الكلام على النّحو التّالي " اسم الاستفهام من المبهمات، ومفسّره يتأخّر عنه بنسب شديدة التّفاوت فقد يذكر بعد عشرات من الصّفحات "، واعتبرBally (220,1950) اسم الاستفهام " ممثّل الفكرة في ذهن السّائل المستفهم قبل أن يحصل التّعبير عنها". وعلى هذا الأساس تعتبر "زيد" في المثال (1) تفسيرا لاسم الاستفهام "من" :

(1) - من قدم ؟

- زيد.

فاسم الاستفهام اعتبر صراحة في هذين القولين من قبيل المبهم الذي تأخّر عنه مفسّره.

ورفض بعض الدّارسين اعتبار اسم الاستفهام من المبهمات وحملوا الجواب عنه على غير علاقة التّفسير ورفع الإبهام، فقد نفى هاليداي وحسن أن يكون لاسم الاستفهام دور رابطي في النّصّ ولم يعتبراه من العناصر الإحاليّة فـ " أدوات الاستفهام لا يمكن أن تكون وحدات رابطيّة لأنّها تتضمّن طلب التّعيين لا التّعيين نفسه " (Cohesion... 309). ووجد Kesik في قولهما سندا لنفي أن يكون بين qui

و Paul علاقة تقوم على الإحالة البعديّة، وأطلق على العلاقة التي بينهما عبارة التّطابق النّصّي correspondance textuelle (ص 149).

على أنّ Kesik بعد أن نفى أن يكون الاستفهام من قبيل الإحالة البعديّة في المثال السّابق ذهب إلي نقيض ذلك واعتبره من الإحالة البعديّة غير المباشرة في المثالين التّاليين:

(1) - Il ya un sentiment trés profond à l'égard de la mort...
- Quel sentiment?
- La curiosité...

(2) - Il veulent tomber sur Arganda
- Qui, ils ?
- Quatre divisions italiennes...

فقد اعتبر المحدثون من الإحالة البعديّة كلّ زوج أو أكثر من الوحدات اللغويّة يكون اللاّحق منها أكثر وضوحا وبيانا من السّابق، وذلك دون مراعاة لحدود البنى التّركيبيّة الإعرابيّة وانعكاسها عليها ودون اعتبار تركّب الخطاب بالتّضمّن أو بالتّعاقب. فلئن أمكن أن تُعتبر العبارة La curiosité في المثال (1) والعبارة Quatre divisions italiennes في المثال (2) بيانا لعنصر متقدّم فإنّ مثل هذا البيان ليس من قبيل تقدّم المبهم على مفسّره، وإنّما هو من قبيل تراكيب وأساليب وظيفتها البيان كالاستفهام وجوابه أو كالعلاقة البدليّة... فكأنّ المحدثين اعتبروا الإحالة البعديّة مجرّد عمليّة شكليّة سطحيّة فجمعوا فيها كل ما كان اللاّحق فيه أكثر تعيينا من السّابق.

2.5 منزلة الاستفهام في العمليّة المعنويّة

يبدو الاستفهام خارجا عن تلك النّماذج التي حاول فيها علماء اللغة وفلاسفتها ضبط علاقة الوحدة اللغويّة بالدّلالة والخارج، سواء اعتمد النموذج الجامع بين الدّلالة والخارج أو النموذج الفاصل بينهما :

النموذج الجامع :

[اسم استفهام]

[دالّ] [مدلول] || [لا خارج له]

النموذج الفاصل :

النّظام : [اسم استفهام] ———————> [مدلول]

....

الاستعمال : [اسم استفهام] ———— ——> [لا خارج له]

فاسم الاستفهام يُبقي الشّكل الأوّل منقوصا من حيث الخارج والشّكل الثّاني منقوصا من حيث افتقار تحقّق الوحدة في الاستعمال إلى ما يوافقها في الخارج !

وبالتّالي يبدو اسم الاستفهام أقرب إلى تلك الوحدات اللغويّة التي ليست من قبيل الأسماء والأفعال، والتي لا تقوم وظيفتها على الإحالة على شيء في الخارج لكونها لا توافق ذاتا ولا حدثا إنّما هي من قبيل الوحدات التي لها دلالة وليس لها إحالة ، وهي من هذه الزّاوية تقارب الظّروف والحروف.

خاتمة الفصل

لئن أمكن أن نقيم تناسبا واتّفاقا بين مفهوم تأخّر المفسّر والمعهود في النّحو العربيّ والإحالة البعديّة في الدّراسات اللسانيّة الحديثة فإنّنا نلاحظ أنّ الظّاهرة في النّحو العربيّ ظلّت منحصرة في حدود نظاميّة إذ أنّها بقيت متعلّقة بحالات الإبهام (من إضمار وحذف وإشارة...) وبالتّالي يمكن أن يعتبر تناولهم لها تناولا أكثر نظاميّة.

أمّا تناول المحدثين فقد جمع بين حالات تأخّر مفسّر المبهمات وحالات البيان باعتباره معنى نحويًا ناشئا عن البنية التّركيبيّة الإعرابيّة، كما أنّهم جعلوا فيها حالات لم يكن ما اعتبروه فيها مفسّرا أو عنصرا متّفقا في الإحالة مفسّرا على الحقيقة إنّما هو الخارج نفسه الذي للعبارة المقصودة. لكنّ كون ذلك الخارج ذا طبيعة لغويّة جعلهم لا يميّزون بينه وبين حالات الاتّفاق في الإحالة. وهم إلى ذلك، اعتبروا

منها تلك الحالات التي تجمع بين الوحدات اللغويّة المتّفقة في الخارج متى كان الثّاني منها أكثر تعيينا وبيانا من الأوّل، فتضخّمت هذه الظّاهرة تضخّما كاد يفقدها نظاميّتها وجدواها...

وتناول النّحاة الإضمار والحذف والإشارة... وفي كلّ مرّة تعرّضوا إلى رتبة المفسّر والدّليل ورافع الإبهام عنها متقدّما في الأصل ومتأخّرا فرعا. وتناول المحدثون القضيّة من مدخل يبدو أكثر تأليفا في الظّاهر، من مدخل الإحالة القبليّة والإحالة البعديّة ثمّ جعلوا في كلّ واحدة ما جعلوا. ونحن نعتقد أنّ النّحاة قد تناولوا تلك الظّواهر وفي أذهانهم الأصل الجامع بينها وهو عدم استقامة استعمال المبهم إلاّ بعد توفّر ما يرفع الإبهام عنه، فوفّروا بطريقتهم ما لم تتوفّر عليه الدّراسات الحديثة.

وقد قام تناول النّحاة العرب لقضيّة الإبهام وتوفّر المفسّر على منطلق ذهنيّ عرفانيّ أساسه ما يكون حاصلا في الذّهن وما يكون غير حاصل فيه فكان كلّ ما قام على المفسّر الذهنيّ غير المقاليّ (من شهادة الحال أو العرف) مناقضا لتأخّر المفسّر وللإحالة البعديّة، فقلّ في منوالهم شأن الإحالة البعديّة ولم يقولوا به إلاّ لإصلاح بعض الأصول الصّناعيّة.

ولئن بدت الإحالة البعديّة من قبيل العدل الذي يوازي الإحالة القبليّة ويرضي الأذهان المولعة بإقامة التّعادل والتّوازي بين الظّواهر اللغويّة فإنّها بدت لنا من النّاحية الإجرائيّة المعتمدة على العمليات النّفسيّة العرفانيّة مناقضة لما تقتضيه طبيعة الأشياء، وكان شعورنا بعدم الاطمئنان إليها شعورا قديما يكاد يكون ظهوره مواكبا لاطلاعنا عليها، لكنّ هذا الشّعور قد انقلب شيئا فشيئا ضربا من اليقين، وقد ساعد على ذلك ما وجدناه في المنوال النّحويّ العربيّ من أصول وقواعد تمكّن من حمل ما اعتبر من قبيل تأخّر المفسّر على غير الإحالة البعديّة، فتسلم بذلك وحدة الأصل القائل بوجوب تقدّم المفسّر على استعمال المبهم ويتجنّب الدّارس القول باجتماع الظّاهرة ونقيضها.

يمكن أن نشير إلى انّ التّعرّض للإحالة البعديّة كان من مدخلين اثنين تتحكّم في كلّ واحد غاية تختلف عن الغاية المتحكّمة في الاخر :

- مدخل يتّصف بالشّمول وعدم الحصر، ويندرج في رصد وجوه الظّاهرة دون التّقيّد بضرب معيّن من الوحدات اللغويّة ولا مستوى خاصّ من مستويات الدّراسة. والغالب على أصحابه تناول الظّاهرة بصرف النّظر عن الصّور التي تتجلّى فيها.

- مدخل يتّصف بالانطلاق أساسا ممّا أصبح منتشرا فاشيا في الدّراسات اللغويّة من تجاوز لمستوى البنى التّركيبيّة والبحث في العلاقات بين الجمل، وقد وافقه ولوع عدد كبير من الدّارسين بالبحث عمّا يحقّق التّرابط والانسجام بين أجزاء النّصّ.

والغريب أنّ النّتائج التي حقّقها الضّرب الأوّل من البحث كانت أقدر من النّتائج التي حقّقها الضّرب الثّاني على تفسير حقيقة الإحالة البعديّة، وأبعد عن الوقوع في المبالغات التي وقع فيها الثّاني لانطلاق الأوّل من اعتبار الإحالة غير المباشرة من الظواهر النظاميّة في حين زهد الثّاني في اعتبارها منها.

إنّ ظاهرة الإحالة على الخارج ظاهرة ذهنيّة عرفانيّة، وهي إذا نظرت فيها في السّطح أي من حيث جريان اللفظ وتتاليه الخطّيّ، بدت ذات اتّجاهين أحدهما قبليّ يقوم على تقدّم المفسّر على المبهم والآخر بعديّ يقوم على تأخّر المفسّر على المبهم، لكنّك إذا احتكمت إلى بعدها الذّهنيّ العرفانيّ لاحظت أنّه بإمكانك في معظم الحالات أن ترجع هذين الاتّجاهين إلى اتّجاه واحد وأن تجعل من اثنينيّة الأصل وحدة تقوم على لعبة الإبهام بعد البيان التي تقلب هذا الإبهام بدوره بيانا لأنّ المبهم بعد البيان كالمبين اعتمادا على القواعد التّالية :

1 - بيان + بيان ——> بيان

2 - بيان + إبهام ——> بيان

3 - إبهام + بيان ——> بيان

ولئن كانت الوجوه الثّلاثة مفضية في نهاية المطاف إلى البيان، فإنّه قد بدا لنا أنّ الدّارسين من النّحاة القدامى والمحدثين قد بالغوا في الرّكون إلى الوجه الثّالث منها وفي الاعتداد به، بالرّغم من خروجه عن أصول التّخاطب، وقد تمكّنا من إرجاع عديد الحالات التي اعتبرت منه إلى الوجه الثّاني الذي بدا لنا أكثر مناسبة لطبيعة التّخاطب وسننه.

وإذا أنت نظرت فيما يوفّره الجهاز النّحويّ العربيّ بشأن هذه الظّاهرة لاحظت أنّ النحاة العرب كانوا أكثر احترازا من الاعتداد بالإحالة البعديّة وأنّهم لم يركنوا إليها إلاّ لإصلاح أمر بعض الأصول التي لم يروا وجها في إصلاحها إلاّ بركوب تأخّر المفسّر وقد بيّنّا أنّه يمكن أن نجد في حركيّة التّخاطب ما يمكّن من مجانبة الخروج عن هذا الأصل.

ولعلّ مبحث الإحالة البعديّة من أهمّ المباحث التي تدعّم ما ذهبنا إليه من أنّ اعتماد النّصوص المكتوبة قد قام حجابا لإدراك طبيعة بعض الظّواهر اللغويّة وأفضى إلى تنزيل بعض الفروع والقواعد الثّانويّة منزلة القواعد الأصليّة ، ولم نقصد بقولنا هذا التّزهيد في خصوصيات النّصوص المكتوبة إنّما قصدنا التّنبيه إلى كونها ضروبا خاصّة من الكلام لها مميّزات توجّه الظّواهر اللغويّة وجهة خاصّة ليست الوجهة التي تقوم عليها أصول التّخاب والنّصوص غير المكتوبة ، وهو ما يدعو عند تناول مختلف ألوان الكلام بالبحث إلى التّمييز بين الأصول والقواعد العامّة والقواعد الفرعيّة النّاتجة عن إحدى خصوصيات النّصوص التي ننطلق منها.



الخـاتـمـة العامّة

سئل الخليل بن أحمد عن العلل التي يعتلّ بها في النّحو فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ، فقال : إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم يُنقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما علّلْتُه منه (عن الزّجّاجيّ) .

"البدويّ القادر على النّظم عالم بمعاني النّحو لكنّه غير عالم باصطلاح النّحاة (الرّازيّ).

تبيّنّا في القسم الأوّل من عملنا أنّ منوال هيالمسلاف من المنوالات النّادرة التي وسّعت للنّصّ مكانا في بناءالنّظريّة ، لكنّه منوال يجعله ضمن ما سمّاه بالحدثان والنّسق لا النّظام والجدول. وأخرج هيالمسلاف النّصّ من جدول النّظام لكونه حدثانا ونسقا قائما على التّركيب لا لكونه نصّا فسوّى في إخراجه من النّظام بينه وبين الجملة وسائر ضروب التّركيب .

وأولى الاتّساق والتّرابط أهمّيّة في نطاق الحدثان دون النّظام واعتبر قيام العلامة اللغويّة أمرا مشروطا بالدّلالة واعتبرالدّلالة مشروطة بالنّسق . وكان المنوال الذي قدّمه هيالمسلاف من قبيل "المقدّمة المشروع" ولم يقم هو ولا غيره من الباحثين باختباره على محكّ التّطبيق ، والغريب أنّنا لم نلحظ لدى المهتمّين بنحو النّصّ عند بحثهم عن المنوال المناسب له كبير عناية بنظريّة هيالمسلاف ، وقد يكون سبب زهدهم في هذا المنوال أنّ صاحبه لم يول التّقابل بين الجملة والنّصّ كبير أهمّيّة في حين أن الهاجس الغالب على الذين اهتمّوا بتأسيس نحو النّصّ كان البحث عن وجوه التقابل بين النّصّ والجملة (Text versus sentence).

وسبق بلومفيلد إلى اعتبار الجملة أقصى درجات التّركيب وإلى نفي وجود

موضع أو رتبة بنيويّة تحتويها فتكتسبها معنى وظيفيًا، وعلى هذه الخاصّيّة ذاتها اعتمد بنفينيست عندما عمد إلى إقصاء الجملة من وحدات النّظام ، وهو قول يمكن أن يعتبر ناتجا عن عدم اهتدائهم إلى مواضع بنيويّة خاصة بالجملة وهو ما عبّر عنه صاحب "المسائل" بكون الجملة وحدة مدمِجة وليست مدمجَة" ، فإذا توفّر المنوال الذي يُوجد للجملة موضعا في بنية أكبر منها ويكسبها معنى بنيويًا بطل كلام بنفينيست من تلقاء نفسه ، ويلتقيّ منوال بنفينيست ومنوال هيالمسلاف على إقصاء الجملة من وحدات النّظام واللغة لكنّ السّبل التي أفضت بهما إلى ذلك مختلفة : فقد قال الأوّل ما قال معتمدا على انعدام البنية الحاوية للجملة وقال الثّاني ما قال بسبب اعتباره كلّ ما كوّن نسقا تابعا للحدثان processus لا للنّظام ، وهي عين النّتيجة التي تفضي إليها مصادرات بلومفيلد لاعتباره الجملة صيغة ليست جزءا من صيغة أكبر منها فتكون بذلك أقصى درجات التّركيب . أمّا النّموذج الذي قدّمه Harris منذ بداية الخمسينات عن تحليل الخطاب فإنّه بقي أسير البحث عن أقسام التّكافؤ التّوزيعيّ فحقّق بذلك نتائج عامّة تناسب عموم هذا المنطلق ولا تبلغ خصوصيات مختلف الوحدات والأبنية اللغويّة.

وعرف المنوال التّوليديّ كما قدّمه تشومسكي – على غرار البنيويّة الوصفيّة الأمريكيّة – بوقوفه عند حدود الجملة دون تجاوزها واعتبارها مصادرة من المصادرات فلم يكن للنّصّ في هذا المنوال نصيب ، ووسّع المهتمّون بالنّصّ هذا المنوال فافترضوا مصادرة أخرى بمقتضاها اعتبروا النّصّ وحدة "تعاد كتابتها" بتحليلها إلى مكوّناتها ومكوّناتها هي الجمل ، لم نجد في نقل المنوال التّوليديّ من مستوى الجملة إلى مستوى النّصّ كبير غنم نظريّ لبنية النّصّ لأنّهم بتوسيعهم للمنوال على هذا النّحو لم يتقدّموا في حلّ المسائل النّظريّة التي تطرحها طبيعة هذه "البنية المتكوّنة من الجمل" ولا هم عيّنوا طبيعة المواضع التي تتكوّن منها والعلاقات القائمة بين مكوّناتها ، فكان "تشجير النّصّ" و "قاعدة إعادة كتابته" لا يتجاوزان الدّعوى المفتقرة إلى الدّليل والحجّة .

واقترح الشّريف نموذجا يشمل كلّ ما يقبل التّجريد والإطلاق دون سابق إقصاء ولا سابق اعتداد . ولا يسع المرء إلاّ أن يطمئنّ إلى ما اقترحه صاحب "خواطر الشّكّ" من تقريب الشّقّة بين الجهاز واستعماله على نحو "لا يبقى معه مبرّر للمبالغة في التّفريق بين دراسة اللغة ودراسة الكلام" ، على أنّ نفي المبالغة في التّفريق لا يعني في نظره نفي التّفريق بينهما أصلا ، دليلنا على ذلك ما اقترحه من إقامة نظريّة جزئيّة خصوصيّة توضع فيها الخصوصيات التي تثقل النّظريّة العامّة،

فظلّ الحدّ الفاصل بين النّظريّة العامّة والنّظريّة الخصوصيّة موضعا من مواضع المدّ والجزر بين النّظريّ المجرّد والإجراء المنجز في الاستعمال وبابا من أبواب الاختلاف في تصنيف الظّواهر ضمن الأولى أو الثّانية .

ومن جملة النّتائج التي نجمت عن هذه المنوالات المضيّقة لموضوع الدّراسة اللغويّة ظهور ما سمّي بنحو النّصّ ولسانياته ، لكنّ ظهور هذا "العلم الجديد" جاء في صورة إضافة منوال آخر يقابل المنوالات السّابقة فقد زادت غلبة الدوافع الخارجيّة غير اللغويّة عليه - من استجابة لانتظارات علوم غير لغويّة كعلم الأدب والنّقد وعلم النّفس وعلم الاجتماع - في حدّة التّقابل بين منوال نحو النّصّ ومنوال نحو الجملة ، ونجم عن هذا الوضع أن كان الاهتمام بالنّصّ أقرب إلى الاهتمام بالنّصوص بل وبضرب خاصّ من النّصوص أكثر ممّا سواها وفي مقدّمتها النّصوص الأدبيّة .

وقام تحديد المنوال في نحو النّصّ على المقابلة بينه وبين الجملة (texte versus phrase) وغلّب البحث عن القواعد التي تميّزه عنها ، وقد بدت لنا أنّ النّتائج النّظريّة التي أدركوها قليلة محدودة ، فإذا استثنيت قاعدة إعادة الكتابة التي ترجع النّصّ إلى متتالية من الجمل - على غرار إرجاع الجملة إلى" مركّب اسمي" و"مركّب فعليّ" - فإنّهم لم يقدّموا للنّصّ شكلا مجرّدا ينبئ ببنيته الكلّيّة ولا بأبنيته الجزئيّة ، وقد بدا لنا أنّ ما غنمه مفهوم النّصّ ضئيل جدّا ، فأهمّ النّتائج التي تحقّقت في علم النّصّ ونحوه لم تعزّز موقعه باعتباره كيانا لغويّا مجرّدا قائم الذّات بل إنّها - باعتبارها إياه وحدة استعمال - كادت تقتله وتُيئس منه ، فانصرف الغنم إلى الاعتداد بما له صلة بوجوه الاستعمال "مركّزا" على مظاهر التّرابط الصّيغيّ والانسجام المعنويّ بين أجزاء النّصّ.

ومن أهمّ تجلّيات هذا الغنم ما شهدته "إعادة قراءة الجهاز النّحويّ" للوقوف فيها على ما يحقّق التّرابط والانسجام ، هي قراءة قد بلغت الذروة مع هاليداي وحسن بالنّسبة إلى مظهر التّرابط والاتّساق فكانت العناية بمختلف قضايا الاتفاق في الإحالة بالحذف والإضمار والتّعريف .... أمّا الانسجام فقد اعتبر ركيزة نحو النّصّ المتجاوزة لاستقامة الرّوابط الصّياغيّة المعنويّة إلى استقامة الربط المعنويّ الصّرف ، وقد صُرفت فيه العناية بالخصوص إلى قواعد التّخاطب ودور السّياق المقاميّ بمعناه الواسع في تحقيق انسجام النّصّ.

لقد كان الاهتمام بالنّصّ في منوال الدّراسات اللسانيّة الحديثة ضربا من التّكملة والتّدارك ولما ضاقت عنه المنوالات السّابقة فكان نتيجة تضاف إلى أخرى

ومنوالا وضع إزاء منوال آخر بينهما علاقة تقابل وتواز لا احتواء أو انتماء إلى منوال موحّد وغلب فيه البحث عن القواعد الخصوصيّة العاملة في النّصّ دون ما سواه : لقد كان الاهتمام بالنّصّ نتيجة ضيق المنوالات اللسانيّة السّابقة بالوحدات المتجاوزة للجملة وضيقها بالمعنى وضيقها بالتّداول ، وحدث عن هذا الضّيق ضغط اشتدّ وارتفع ، فأوجد له بعضهم متنفّسا لكنّه سرعان ما انقلب انفجارا في ميدان الدّراسات اللغويّة تجلّت في مظاهر عديدة يمكن أن نذكر منها الشّكّ في الفصل الجذري بين المجرّد والاستعمال والاهتمام بالخطاب وتحليلة وتجاوز الوظيفة التّمثيليّة للّغة إلى وظائف أخرى تداوليّة وحجاجيّة.

للنّصّ في جلّ النّظريات اللسانيّة وضع شبيه بوضع اليتيم فقد ظلّ ضائعا مضيّعا بسبب بعض ما وجدوه فيه وبسبب بعض ما لم يجدوه فيه :

فأمّا ضياعه بسبب ما ليس فيه فيتمثّل في عدم اهتدائهم عند الاهتمام بما يتجاوز الجملة إلى ما يمكن أن يعتبر عماد بنية مجرّدة ، فدفعهم تغليب المجرّد وشبه الاقتصار عليه إلى إقصاء ما تجاوز الجملة من الأشكال المجرّدة قوام النّظام ،

وأمّا تضييعه بسبب ما هو فيه فيتمثّل في أنّ تصوّرهم للنّصّ كان متّصلا دوما بالمُجرى المنجز من الكلام لا تنفكّ عنه مقتضيات الإجراء ولا تفارقه خصوصيّات السّياق المقاليّ والمقاميّ التي يحدث فيها ، وقد اعتبرت تلك المقوّمات من قبيل الأدران التي تثقل النّصّ وتعكّر صفو معدنه ، فكان ذلك من أسباب تضييعه في المنوالات التي اهتمّت بالمبنى والشّكل دون المعنى ، وبدا الأمر في شكل إقصاء منهجيّ للمعنى وإرجاء لا نفي مطلق له .

لقد خلّصت النّظريات اللسانيّة الحديثة الدّراسة اللغويّة ممّا ليس منها ، فدرست اللغة في ذاتها ولذاتها ، واعتبرت اللغة كيانا مجرّدا ، وأصبح التّجريد الهدف الأوّل والأخير الذي ينشده الدّارس ، بل إنّه كاد ينقلب سلّما من مراتب الشّرف يتوق الباحثون إلى ارتقاء درجه ، واعتبر الاستعمال الوجه المبتذل الوضيع من اللغة ، فجانبه الدّارسون ما استطاعوا إلى مجانبته سبيلا ، فحقّقوا من ذلك ما حقّقوا وقطعوا أشواطا كانت مثار حسد من قصر باعُه في التّجريد .

على أنّنا نعتقد أنّهم بالرّغم ممّا كان يحدوهم من صدق النّيّة - ولعلّ ذلك من الذّرائع القلائل التي تشفع لهم - قد وقعوا فيما حظروا وأتوا ما عابوا عليه غيرهم من مجانبة موضوع الدّراسة اللغويّة الحقيقيّ : وقعوا في ذلك بإقصائهم المعنى وإعراضهم عن الاستعمال بمختلف مقوّماته ، فكان مثلهم كمثل من رام دراسة الإنسان ، فأقبل على هيكل عظميّ وانبرى يدرسه بكلّ ما أوتي من قوّة وآلة ،

فحقّق بذلك ما حقّق .

وليس في مثل هذه العمليّة أدنى خطر لو قام الأمر على إدراك حدودها ، لكنّ الذي حصل هو أن دعا الدّاعون إلى أنّه لا علم إلاّ هذا العلم ، فسمعنا وصدّقنا ورمينا بما بين أيدينا ممّا ليس من هذا العلم ولم يستجب لشروطه.

* ** *

وتبيّنّا في الأقسام التي خصّصناها للنّظر في منوال النّحاة العرب أنّ عبارة "النّصّ" لم تكن مستعملة في النّحو العربيّ بالمعنى الذي أصبح لها في الدّراسات الحديثة وأنّ غياب هذا الاستعمال كان بسبب تجذّر عبارات أخرى تدلّ على هذا المفهوم والمفاهيم المتّصلة به كاللفظ والقول والكلام والخطاب وهي مفاهيم ألصق باللغة وطبيعتها وأكثر تجذّرا فيها ، وعلى هذا النّحو فإنّ غياب النّصّ من النّظريات اللسانيّة الحديثة قبل ظهور ما سمّي بـ"نحو النّصّ" كان غيابا كلّيّا من حيث المصطلح والمفهوم أمّا في النّظريّة النّحويّة العربيّة فإنّه كان مجرّد غياب لهذه التّسمية الخاصّة ، فإذا ذكرت أنّ "النّصّ" مصطلحا ومفهوما أمر طارئ في الدّراسات اللسانيّة الحديثة ومستمار من ميادين أخرى كالأدب والنّقد والتّاريخ والقانون أدركت أنّ غيابه من المنوال النّحويّ العربيّ أقوى من حضوره فيه وأكثر دلالة على انطلاقهم من مفاهيم أشدّ مناسبة للظّاهرة اللغويّة ، فقد ارتقوا بـ"باللفظ والقول والكلام والخطاب" إلى مراتب الاصطلاح فأغنتهم هذه المفاهيم بما فيها من الضّبط والملاءمة عن غيرها ولم تحوجهم إلى استعارة المصطلحات والمفاهيم من ميادين أخرى أكثر ضيقا وخصوصيّة فكان اللفظ والقول والخطاب والكلام من المفاهيم الأصول التي أسّسوا عليها فكرهم بدءا .

* ** *

والنّصّ والكلام والخطاب نسق، ولا تخفى أهمّيّة إيجاد الأبنية التي تنظّم سلك النّسق ، ويزداد أمر هذه الأبنية أهمّيّة وخطرا إذا ذكرت يأس الدّارسين المحدثين الذين اهتمّوا بالنّصّ من الظّفر بها وتغليبهم اعتبار النّصّ وحدة استعمال .

ويتنزّل اهتمام النّحاة العرب بالتّركيب منزلة لا نظنّ أنّنا قد بلغنا المبلغ في الكشف عنها : فقد ميّزوا بين المعنى الإفراديّ والمعنى التّركيبيّ ونصّوا على أنّ المعاني التّركيبيّة في كلّيتها من وضع الواضع وتابعة للمعاني الوضعيّة - أو قل على حدّ عبارتنا تابعة للنّظام وللأشكال المجرّدة - وأنّها في خصوصيّتها تابعة للاستعمال ولما يختصّ به المتكلّم . وهذا الاعتبار يكسب وجوه التّركيب منزلة في الجهاز النّظريّ ويعتبره من مقوّمات الأشكال النّظريّة ، ويكفي أن يتوفّر في

مستوى الخطاب الكشف عن ضروب من التّركيب تتجاوز الجملة لتعتبر تابعة للأشكال والأصول العامّة .

واعتبرت الجملة في النّظريات اللسانيّة مصادرة يسلّم الدّارس بها دون أن يكون مطالبا بالاستدلال عليها ، وقد أقامتها أقوى المنوالات على مفهوم الاستقلال الصّياغيّ باعتبارها صيغة ليست جزءا من صيغة أكبر منها . واهتمّ النّحاة العرب بتحليل الخطاب في مختلف مستويات التّحليل فوقفوا على الصّوت ودوره التّمييزي والكلمة ودورها الدّلاليّ وافتقارها لحصول معناها إلى التّركّب إلى غيرها واعتبروا الجملة المكّونَ الأدنى الذي يستقيم به الكلام ويحصل به القول التّامّ، وأسّسوا قيام الجملة على شرطين أساسيين أحدهما استعماليّ تداوليّ هو حسن السّكوت عليها وتمام الفائدة والآخر صياغيّ صناعيّ هو استقلال البنية العامليّة . وقد بينّا أنّهم قد حقّقوا بمفهوم العمل ونظريّة العامل من النّتائج ما غنم منه قيام الجملة كيانا لغويّا شكليّا كما أنّهم حقّقوا إلى ذلك ما غنمت منه بنية الخطاب وإن بصورة غير مباشرة فأقاموا ثنائيّة بين الأبنية التّركيبيّة العامليّة الإعرابيّة ومجالها الجملة والأبنية المتجاوزة للعمل والإعراب ومجالها الأبنيّة الخطابيّة التّخاطبيّة : حقّقوا تلك النّتيجة دون أن تطمس مراتب التّجريد في نظريّة العامل تنوّع وجوه الاستعمال ودون أن تفتّت خصوصيات الاستعمال وتنوّعه وحدة الأبنية والأصول .

وقامت نظريّة العامل عندهم على جملة من المفاهيم الإجرائيّة في التّحليل ، كالإهمال والإعمال والإلغاء والتّعليق ، وهي مفاهيم أساسها الأثر الإعرابيّ والمعنى في آن ، ومن أهمّ النّتائج التي حقّقها اعتمادهم على نظريّة العامل في تناولهم لتحليل الخطاب استيعاب النّموذج لجميع أشكال الجمل وتحليل النّصوص إلى عدد صحيح من الجمل وإرجاع كلّ نصّ خطاب إلى متتالية من الجمل ، ولعلّ الأكثر أهمّيّة بالنّسبة إلى تحليل الخطاب تمييزهم بين الجمل التي لها محلّ من الإعراب والجمل التي لا محلّ لها منه ، ونحن نعتقد أنّهم بهذا التّصنيف قد وفّروا لبنية النّص أوّل أسّ من الأسس النّظريّة وهي بنية قوامها ليس الموضع التّركيبيّ ولا المحلّ الإعرابيّ بل الموقع الرّتبيّ . وقد ميّزوا ضمن تلك المواقع الرّتبيّة بين الجملة الواقعة في صدر الكلام والجمل الواقعة في درجه كما ميّزوا بين التعاقب الخطّيّ للجمل والتّضمّن بالاعتراض فاستوى من جميع ذلك جهاز إجرائيّ لتحليل الخطاب يجمع بين الصّرامة والشّمول.

ثمّ إنّهم سندوا هذا التّصنيف الموقعيّ القائم على الرّتب بأسّ معنويّ ثان

تعتمد على تعيين العلاقات المعنويّة القائمة بين الجمل وما تقتضيه من طرق الرّبط فصلا أو وصلا بمختلف الأدوات ، ولعلّ أقوى ما غنمته بنية نصّ الخطاب ما كشف عنه عبد القاهر الجرجاني من تنظير صور ربط الجمل فصلا ووصلا بصور الربط بين أجزاء الجملة فوفّر لبنية النّصّ نظيرا حيث عزّ على المحدثين إيجاد النّظير ، كما أنّ كشفه عن مبدإ التّناسب والمعادلة من حيث الصّياغة والمعنى بين الجمل المستقلّة المعطوفة قد مكّن من تحقيق اطراد باب العطف بإيجاد ما يغني عن اشتراك المعطوفين في نفس الحكم الإعرابيّ ، فاستقام بذلك تفسير عطف الجمل بنفس المبادئ التي فسّروا بها غير الجمل .

لقد اهتمّ النّحاة بالبنية العامليّة الإعرابيّة أيّما اهتمام واستنبطوا منها القواعد والأصول المتحكّمة في الجملة بناء واستعمالا ودفعوا التّأمّل فيما تفضي إليه نظريّة العمل والإعراب إلى أقصى ما يمكن أن يكون التّأمّل وأدقّه وألطفه فكشفوا عمّا تتحكّم فيه البنية العامليّة ويقع تحت طائلتها واكتشفوا في الآن نفسه ما يفلت من قبضتها ولا يقع تحت سلطانها وأقاموا الحدّ بين هذين المجالين وخاضوا في المباحث التي تتجاوز البنية العامليّة المتحكّمة في الجملة (الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب والابتداء والاستئناف والاعتراض والفصل والوصل ...) فكانت النّتائج التي حقّقوها بنظريّة العامل فيما يتجاوز حيّز العمل ولا يقع تحت طائلته- أي في مستوى العلاقات بين الجمل المكوّنة لنصّ الخطاب - لا تقلّ أهمّيّة عن تلك التي تجري في نطاق البنية العامليّة الواحدة ، فوفّروا بذلك أسّا نظريّا ثالثا لبنية النّصّ .

ثمّ إنّهم لم يقتصروا على البناء النّظريّ المجرّد الذي تمثّل الجملة بدايته ومنتهاه بل تجاوزوه إلى أنماط من الأبنية النّظريّة تتجاوز مجال الجملة وتتربّع في مجال الخطاب ، فظفروا بأبنية لا تقلّ عموما وتجريدا عن بنية الجملة ، ولم يثنهم خذلان البنية العامليّة بغيابها منها عن استنباط الأحكام والقواعد العامّة المتحكّمة في تلك الأبنية (من نداء وجواب نداء وحلف ومحلوف عليه وسؤال مظهر أو مقدّر وخبر ...) .

والمرء لا يشعر وهو يطّلع على ما وضعوا بأنّه تجاه نظريّتين بنيت الواحدة منهما للجملة والأخرى للنصّ ، بل هي النّظريّة الواحدة بما فيها من قواعد خاصّة بكلّ مجال وقواعد عامّة مشتركة بين المجالين ، فلا فرق إلا بحسب ما يقتضيه الفرق بين الوحدات التي تجرى فيها تلك القواعد والأحكام ، ولك أن تعتبر ذلك بما وضعوا من قواعد العمل والإعراب في الخاصّ وقواعد العطف والإضمار والحذف ...

في المشترك العامّ .

وإلى جانب الكشف عن أنساق الرّتب الموقعيّة وقف النّحاة العرب على ضرب آخر من الأشكال الخطابيّة أساسها ليس مجرّد رتبة العنصر من العنصر وموقعه منه بل هو موضع يقترن بوظيفة خاصّة لا تكون له إلاّ متى احتلّته وتنزّلت فيه ، وهو ما يجعل من كلّ شكل من تلك الأشكال بمثابة البنية المجرّدة التي تتوفّر فيها جميع مقوّمات البنية من حيث طبيعة العناصر ورتبها وصور تجميعها واختلاف معنى الجزء منها باختلاف الموضع الذي يحتلّه من البنية فكانت هذه الأبنية الخطابيّة أسّا رابعا لبنية نصّ الخطاب ، ويمكن أن نذكر من تلك الأبنية بنية القول وحكاية الأقوال التّامّة وبنية النّداء وجوابه وبنية تأسيس الكلام وتأكيده ومختلف الأبنية التي يمكن أن ترجع إلى الشكل [س + جواب س] ، وهو أشكال وأبنية مجرّدة قوامها عدد معيّن من المواضع لكلّ منها وظيفة معيّنة ، ويمكن لكلّ موضع أن يتحقّق في الصّيغة اللغويّة المناسبة له كما يمكن أن يبقى موضعا شاغرا متى أغني عن ذكره مغن ، ونحن نعتقد أنّك إذا انطلقت من نصّ وعرضت مكوّناته على مختلف هذه الأبنية فإنّك ستجد ضمن الأبنية التي عدّدناها البنية المناسبة لكلّ جزء من أجزائه . وعلى هذا النّحو يبدو المنوال الذي أقام عليه النّحاة العرب بنية نصّ الخطاب أقرب إلى البنية الكلّيّة المجرّدة المتكوّنة بدورها من أبنية جزئيّة مجرّدة هي أيضا ، وهي من حيث هي أشكال مجرّدة لا تعرف النّقصان أمّا إذا تعلّق الأمر بالإنجاز فإنّها تصبح خاضعة لأصول الحذف والتّقدير .

واقترن حديثهم عن الجمل بأسّ خامس قوامه المعنى والعمل المزجّى بالجملة ويتمثّل هذا الأسّ في تمييزهم بين الصّيغة اللغويّة وما يزجّى بها من المعاني والأعمال اللغويّة ولم يحجب عنهم الاشتراك في التّسمية كون تلك الصّيغ بمثابة الآلة التي ينجز بها المتكلّم ما ينجز من الأعمال اللغويّة ، وقد بدا لنا حديثهم عن هذه المعاني خاضعا للتّمييز بين الأصل والفرع ، وقد مكّنهم هذا التّمييز من تحقيق غايتين أولاهما الحديث عن المعاني الأوّل للصّيغة اللغويّة وما يمكن أن تخرج إليه من المعاني الثّواني وثانيهما الحرص على عدم الجمع بين المعنيين أو العملين اللغويين في الجملة الواحدة لفساد اجتماع الحكمين. وقد بدا لنا القول بوحدة المعنى والعمل المزجّى بالجملة أصلا معنويّا تداوليّا يدعم مبدأ التّفاصل الذي أقاموا عليه تحديدهم للجملة وتحليلهم لنصّ الخطاب حسب أصول صناعة النّحو .

وقد بدا لنا في تصويرهم لعمليّة التّخاطب أنّ المتكلّم يصدر فيها عن خطّة مرسومة تتحكّم في الصّياغة التي يختارها لكلامه ، كما أنّ تلك الخطّة قد تثبت

وتتواصل حتى الفراغ من الكلام وقد يطرأ الطّارئ الموجب للتعديل من الخطّة التي تمّ الانطلاق منها فيعمد المتكلّم إلى التّعديل منها ببناء الكلام على الظّنّ بعد بدئه على اليقين أو بقطع الكلام الذي هو فيه والاعتراض بين أجزائه بما ليس منه أو العدول عن الإضمار إلى الإظهار ... ، وتمثّل هذه المجموعة من الظّواهر مظهرا من مظاهر الحركيّة في التّخاطب ، وقد وجدنا في هذه الحركيّة أنسب ما يفسّر به جملة من الظّواهر كالتّعليق والإلغاء والتّنازع والإضمار والحذف على شريطة التّفسير .

* * * *

ومن المداخل التي تناول منها الدّارسون المحدثون ظاهرة الرّبط بين الجمل ظاهرة الاتّفاق الإحالي بين الوحدات المنتمية إلى جمل في النّصّ متتالية أو متباعدة مكوّنة بذلك سلاسل إحاليّة ، ولئن كان مبحث التّمييز بين الدّال والمدلول والمرجع من المباحث المقدّمة على الاهتمام بالنّصّ عند الفلاسفة والمناطقة بالخصوص فإنّها قد اكتسبت في نطاق العناية بنحو النّصّ وتحليل الخطاب أهمّية خاصّة كادت تقلب الأولويّة فتجعل قضايا الإحالة مقدّمة على قضايا الدّلالة .

وقد بيّنّا في عملنا أنّ قراءة النّحو العربيّ لا يمكن أن تكون إلاّ متى امتلكنا المفاتيح التي تمكّننا من فتح أغلاق الدّلالة والمعنى وقد قدّمنا اقتراحا في شكل فرضيّة عمل بدت لنا أكثر ملاءمة لما قصدوا بالدّلالة والمعنى ، وتتأسّس هذه الفرضيّة على تغليب المعنى المصدريّ في عبارة "الدّلالة" والمعنى الاسميّ في عبارة "المعنى" وقيام ما يقصدونه بعبارة "المعنى" على "أقسام من المعنى" تقوم على التّدرّج من أغرق المستويات في التّجريد حيث يكون المعنى هو المقولة العامّة إلى أقرب مستويات الالتصاق بخارج الأشياء في الواقع فيستوي المعنى في الشّيء ذاته الذي تدلّ عليه اللفظة ، على أنّ دلالة الألفاظ ومعانيها هي أمر اعتباريّ الحكم فيه هو ما ثبت في نفس المتخاطبين لا مطلق ما كان في الخارج . وقد مكّنتنا فرضيّة العمل القائمة على الأقسام المعنويّة التي تبيّنّاها من إدراك ما قصدوا إليه في مختلف المسائل والأبواب المتأسّسة على المعنى ، وهي مسائل تستوعب في منوالهم جميع أبواب النّحو لإرجاعهم جميع المسائل والأبواب إلى المعنى .

وقد ولج النّحاة العرب قضايا الرّبط بين الجمل القائمة على الاتّفاق في الإحالة من مداخل مختلفة عن المداخل التي ولجها منها المحدثون ، فقد تناول المحدثون هذه المسائل عرضا عند بحثهم عن الوسائل التي تحقّق التّرابط ، وتناول النّحاة العرب هذه الظّواهر انطلاقا من طبيعة الظّواهر اللغويّة والأصول المتحكّمة فيها فكان دور الرّبط فيها مظهرا من مظاهر تصريفها ولم يكن غاية في حدّ ذاته :

فقد تناولوا قضيّة التّعريف والتّنكير وأسّسوها على مفهوم العهد وهو مفهوم ذهنيّ عرفانيّ بالأساس يمكن أن يعتبر أسًّا سادسا في تحليل الخطاب ، وصنّفوا العهد إلى ذكريّ وحاليّ وذهنيّ عرفيّ ، واشترطوا في ما كان من قبيل العهد الذّكريّ - دون العهد العرفيّ أو الحالي - وقوعه في درج نصّ الخطاب دون صدره وكون الكلام الذي يتضمّنه موضوعا وضع الكلام المحتاج إلى ما قبله .

وتناولوا قضيّة الإشارة والإضمار والحذف مؤسّسة على لعبة الإبهام والبيان : فكلّ ظاهرة من هذه الظّواهر أساسها الإبهام وضعا وشرطها رفع الإبهام استعمالا بتوفّر المشار إليه في أسماء الإشارة ومفسّر الضّمير في الإضمار والقرينة والدّليل في الحذف، أرجعوا المشار إليه ومفسّر الضّمير والدّليل على الحذف إلى ما أرجعوا إليه العهد : فهي إمّا ذكريّة مقاليّة وإمّا حاليّة حضوريّة وإمّا عرفيّة ذهنيّة ، وشرط الذّكريّ منها وقوعُه في درج نصّ الخطاب دون صدره وكون الكلام الذي يتضمّنه موضوعا وضع الكلام المحتاج إلى ما قبله ، فيكون الذّكريّ - دون الحضوريّ والذّهنيّ - بذلك رابطا بين الجمل المكوّنة للخطاب .

وعلى هذا النّحو تمّ لهم الجمع في منوال واحد بين مختلف الظّواهر اللغويّة التي يمكن أن تقوم بدور رابطيّ بين الجمل اعتمادا على ثالوث من المفاهيم هي التّقدّم في الذّكر وشهادة الحال والذّهن ، كما وجدنا عندهم تمييزا لطيفا آخر بين أنواع الأدلّة هو التّمييز بين أصل الظّاهرة وتعيينها : أمّا الدّليل على أصل الظّاهرة فهو من قبيل الأدلّة الصّناعيّة الوضعيّة الذي بمقتضاه تتبيّن موطن النّقص أو الإبهام وأمّا الدّليل على تعيين المضمر أو المحذوف فهو لا يكون إلاّ في المستعمل متى أسعفك التّقدّم في الذّكر أو شهادة الحال أو العرف وسابق المعرفة ، فتمكّنوا بهذا التّمييز من إقامة الحدّ الفاصل بين دور الوضع والأشكال النّظريّة ودور الإجراء والاستعمال في اشتغال ظاهرة الإبهام باختلاف وجوهها . وعلى هذا النّحو كان مجال الظّواهر التي من قبيل الإيجاز والاختصار والتّطويل والحذف والإضمار الدّلالات الاستعماليّة دون الدّلالات الوضعيّة ووجدنا في لعبة إبهام الوضع وبيان الاستعمال أسًّا سابعا في تناول الرّبط بين أجزاء النّصّ .

وختمنا القسم الرّابع والأخير من عملنا بباب عقدناه لإبطال تأخّر المفسّر وهي الظّاهرة التي تناسب الإحالة البعديّة في الدّراسات الحديثة ، وقد تميّز تناول المحدثين لهذه الظّاهرة باعتبارها ظاهرة تقابل الإحالة القبليّة وتعمل في اتّجاه معاكس لها ، ولم يخامرهم فيما اطلعنا عليه شكّ في صحّتها ، وكان شأنها في النّحو العربيّ مختلفا : فقد اعتبروا تأخّر المفسّر والإضمار والحذف على شريطة

التّفسير من قبيل الاستثناء والحالات التي يتمّ فيها مخالفة الأصل والخروج عنه، ثمّ إنّه قد بدا لنا أنّ أمر الإحالة البعديّة قائم على مناقضة العمليات العرفانيّة المسيّرة للخطاب فتغييب الشّيء لا يستقيم قبل العلم به ، فسعينا إلى البحث عن الوجه في تخريج حالات تأخّر المفسّر والإضمار قبل الذّكر على غير ما أخرجوهما عليه أي على غير الإحالة البعديّة بسبب ما رأيناه فيها من كسر وحدة الأصل القائل بتقدّم المفسّر على المبهم وإفساد اختصاص الإبهام بمجال النّظام والبيان بمجال الإجراء والاستعمال ومناقضة الغرض من الكلام الذي هو البيان لا الإبهام ، فاستقام لنا ذلك على نحو خلّصنا من مخالفة الأصل . وكان جلّ ما اهتدينا إليه في هذا الباب بهدي من أصولهم وتقصّيا لإمكانيات إجرائها .

* * * *

لقد حاولنا في هذه الصّفحات أن نذكّر بأهمّ النّتائج التي قادتنا إليها مساءلة النّظريّة النّحويّة العربيّة في تركّب نصّ الخطاب والعلاقات القائمة بين أجزائه ، وقد عددنا من تلك النّتائج وفسّرنا ولخّصنا دون أن نعدّدها ودون أن نؤدّيها بعينها إذ " لا سبيل - على حدّ عبارة الرّازيّ (نهاية الإيجاز74) - إلى أن تجيء إلى معنى فصل من الفصول فتؤدّيه بعينه بعبارة أخرى حتّى يكون المفهوم من هذا هو المفهوم من الأوّل ولا يخالفه بوجه من الوجوه مع كونه معارضه بل يكون ذلك ترجمة" .

وكان من أهداف عملنا النّظر في الوجوه التي يتحقّق بها الاتّساق والانسجام بين مكوّنات النّصّ ، فظفرنا من ذلك في النّحو العربيّ بما ظفرنا ، ولكنّنا لاحظنا أنّه بإمكاننا أن نحدّث عن الصّورة التي حقّق بها النّحاة العرب ذينك المظهرين في نطاق النّظريّة النّحويّة العربيّة ، فطالعنا في صورة وصفهم وتفسيرهم " قدر من الاتّساق والانسجام " لم نقف على مثله في ما اطّلعنا عليه من النّظريات اللسانيّة الحديثة التي تناولت هذا المبحث والتي حدّثت عن جوانبه بصورة متقطّعة مشتّتة بحسب الصّدفة : ولك أن تعتبر في ذلك بالرّوابط الحميمة التي رأوها بين مقوّمات عمليّة التّخاطب وقواعد إجرائها وأصول تحقّقها: فمن متكلّم ومخاطب ، ومن نداء يحقّق تنبيه المخاطب إن لم يتحقّق بالمقام ، ومن صياغة لغويّة تعتمد التّواضع ، وتقدّر إلى ذلك ما هو حاصل في اعتقاد المخاطب وما هو متوفّر في المقام، ومن اعتبار الغرض في كلّ خطاب ومراعاة القصد المنشود بالنّسبة إلى المخاطب والفائدة الحاصلة أو المرتقبة بالنّسبة إلى المخاطب... جميع هذه الظّواهر وغيرها ينتظمها سلك جامع ، وهي تعمل دائما في اتّجاه واحد ، ولم يعترضنا في كلامهم ، سواء قلّبته رأسا فيما جاء منه عن أبسط الوحدات اللغويّة إلى أشدّها

تركّبا وتعقّدا أو عقبا على بدء في مختلف ما عقدوه من الأبواب والمباحث ، ما يجعل بعضها معطّلا لأثر بعض أو مناقضا له.

****

ويمكن أن نلخّص أهمّ الثّوابت التي يتميّز بها المنوال النّحويّ العربيّ كما كشفت لنا عنها قراءتنا لأمّهاته في الخصائص التّالية :

1- بين وحدة المنوال في تفسير الظّواهر الجمليّة والظّواهر النّصّيّة وتعدّده :

لقد بحث المحدثون عن نحو النّصّ وعلمه في ميدان غلب عليه حرصهم على جعله ميدانا خاصّا بالنّصّ وقائما بذاته ومستقلاّ عن سائر فروع الدّراسة اللسانيّة ، وبدا لنا بالمقابل أنّ المنوال الذي تناول به النّحاة العرب تحليل نصّ الخطاب يتّسم بالحرص على تحقيق وحدة الأصول وعمومها وشمولها لمختلف تجلّيات الظّاهرة اللغويّة : فنظريّة العامل التي مكّنتهم من التّحكّم في بنية الجملة اعتمادا على مفهوم المحلّ التّركيبيّ الإعرابيّ مكّنتهم أيضا من التّحكّم في بنية الخطاب بإقامة العلاقات بين الجمل التّامّة على القطع وانعدام المحلّ ، ومفهوم الابتداء من حيث هو عامل معنويّ فسّروا به وحدة الجملة الاسميّة وقيامها على تنبيه المخاطب بالمبتدإ إلى المتحدّث عنه مكّنهم بإجرائه في مستوى نصّ الخطاب من تمييز رتبة الجملة المستهلّ بها الخطاب والمفتتح بها الكلام ، بل ومكّنهم في بعض الأبنية الخطابيّة كبنية النّداء من تمييز ضرب من المواضع لا يستقيم المعنى فيه إلاّ متى وقع ابتداء.

2-تنظير الأبنية النّصّيّة الخطابيّة بسائر الأبنية النّحويّة :

وقد أوجدوا لطرق الربط بين الجمل فصلا ووصلا بالأدوات نظيرا لطرق الرّبط بين المفردات فصلا ووصلا بالأدوات وأقاموا عطف الجمل على نفس الأصول التي أقاموا عليها عطف المفردات . ويمكن أن نلخّص العلاقات بين الجمل في مستوى نصّ الخطاب اقتداء بما وضعه النّحاة وعلماء المعاني بإرجاعها إلى الضّروب التّالية من التّعلّق :

1 - علاقة قائمة على الرّبط بأدوات خاصّة هي أدوات العطف

2 - علاقة قائمة على الرّبط دون أداة لكون الجملة اللاّحقة مبيّنة للسّابقة تفسيرا أو تفصيلا أو تأكيدا ،

3 - علاقة قائمة على الرّبط دون أداة لكون الجملة اللاّحقة منقطعة عن الأولى

4 - علاقة قائمة على الجمع بين الاستقلال من حيث البنية الإعرابيّة وعدم الاستقلال من حيث البنية الخطابيّة .

وعلاوة على هذا التّصنيف الذي يوفّر شرطي الجمع والمنع فإنّ من أطرف ما يتميّز به المنوال النّحويّ العربيّ أنّه وفّر لكلّ ضرب من العلاقات بين الجمل التي أشرنا إليها التّظير الذي يوافقه في المستوى التّركيبيّ الإعرابيّ الذي ترجع إليه مختلف العلاقات الإعرابيّة الموفّرة للبنى العامليّة المعنويّة :

فكما أنّ الشّيء يكون مختلفا عن السّابق ويشاركه في الحكم فيعطف على الآخر عطف نسق بالأداة متى قامت بينهما مناسبة فإنّ الجملة اللاّحقة متى توفّرت فيها هذه الشّروط بعينها عطفت على السّابقة عطف نسق وارتبطت بها بالأداة فيكون الوصل ،

وكما أنّ الشّيء يكون هو السّابق فيقترن به حسب علاقة تقوم على البيان ويكون الرّبط بغير أداة فإنّ الجملة اللاّحقة متى كانت بيانا للأولى تأكيدا أو تفسيرا أو تفصيلا ارتبطت باللاّحقة دون أداة فيكون الفصل لتمام الاتّصال وكماله ،

وكما أنّ الشّيء لا يكون السّابق في المعنى ولا يشترك معه في الحكم فيستقلّ كلّ منهما بحكم خاصّ فيكون الرّبط دون أداة فإنّ الجملة متى توفّرت فيها هذه الشّروط ارتبطت بالسّابقة دون أداة فيكون الفصل لتمام الانقطاع والانفصال وكمالهما .

وبالإضافة إلى حالات التّنظير السّابقة فإنّنا قد رأينا في اعتبارهم للشكل (س + جواب س) وجها رابعا من تنظير ما يقوم بين الجمل المكوّنة لنصّ الخطاب من العلاقات بما يقوم منها بين نطاق الجملة الواحدة ، فإذا ذكرت احتفاءهم ببنية الشّرط وعدّهم إيّاها من البنى القائمة على (س + جواب س) مع جريانها في نطاق البنية التّركيبيّة الإعرابيّة الواحدة أمكنك أن ترى في هذه البنية أساس ما ذهبوا إليه من العلاقات بين النّداء وجوابه والقسم وجوابه والطّلب وجوابه .

فإذا ذكرت ما تجده في الدّراسات اللسانيّة الحديثة التي اتّخذت النّصّ موضوعا لها والتي كلّف أصحابها أنفسهم الحديث عن العلاقات الجمليّة لا حظت البون الشّاسع بين ما حدّثوا به وما تجده عند النّحاة العرب ، ولا يتمثّل التّباعد في كمّ ما ذكر كلّ فريق إنّما يتمثّل في الصّورة التي جاء عليها كلّ حديث ، فأنت تجد عند المحدثين ذلك العدّ للعلاقات المعنويّة التي ارتأوها بين الجمل عدّوها عدّ الجوز دون أن يكون المقدّم أولى بالتّقديم ممّا ذكر آخرا ، كما أنّهم وضعوا في ذلك المسرد من العلاقات أنواعا شديدة التّباعد والاختلاف ، الأمر الذي يدلّ على أنّهم لم يصدروا في ذكر تلك المعاني من خلفيّة نظريّة تجمع شتات العلاقات التي ذكروها وتنظّمها ، وشتّان بين هذا العدّ الذي يصدق عليه عدّ المتناثر وذلك التّقديم الذي بيّنّاه من بناء

العلاقات الجمليّة على سائر العلاقات التّركيبيّة الإعرابيّة .

وللسّائل أن يسأل عن الفضل والمزيّة في إقامة مثل هذه التّناظر بين العلاقات الجمليّة والعلاقات التّركيبيّة الإعرابيّة فيما دون الجملة ... إنّه القول بـ :

- القواعد المتحكّمة في التّركيب هي القواعد المتحكّمة في الربط بين الجمل

- القاعدة اللغويّة ليست من قبيل شفرة الحلاقة تعمل في ذقن واحد وتستعمل المرّة الواحدة ثمّ يلقى بها وإنّما هي من قبيل القاعدة التي تجرى في مستويات مختلفة باختلاف طبيعة الوحدات اللغويّة التي تجري بينها فيحدث عن ذلك الأثر عينه أو آثار يمكنك أن تجعل بينها من الاتّحاد أو الاختلاف بحسب الغاية التي ترمي إليها ، فتؤكّد التّقريب بينها متى كان المقام مقتضيا لبيان وحدة الأصول (عند تأسيس النّظريّة وبيان الأصول) أو تؤكّد بيان الفوارق متى كان المقام مقتضيا لبيان الفروق (عند التّصنيف وعرض المسائل) .

- وفّر النّحو العربيّ منوالا من العلاقات به فسّر التّركيب داخل الجملة والتّركيب المتجاوز للجملة في مستوى نصّ الخطاب ، فحقّق بذلك غرضين اثنين أوّلهما توفير منوال يستوعب ما لم تستوعبه سائر المنوالات التي اقترحت لمقاربة النّصّ ، والثّاني كون ذلك المنوال هو الذي استوعب تركيب الجملة ، فحقّقوا بذلك مستوى من الشّمول والاقتصاد في بناء المنوال لا نعتقد أنّه كتب لما اطّلعنا عليه من المنوالات الحديثة .

إنّ قواعد النّصّ من قبيل القواعد الخاصّة عند المحدثين ومن قبيل القواعد العامّة عند القدامى : وقد بدا لنا أنّ النّزعة الغالبة على المهتمّين بالنّصّ في الدّراسات اللسانيّة الحديثة البحث عن الظّواهر التي تتجاوز الجملة وينفرد بها النّصّ وبدا لنا أنّ النزعة الغالبة في النّحو العربيّ البحث في الظّاهرة ثمّ تتبّع وجوه إجرائها في مختلف مستويات الظّاهرة اللغويّة سواء ما كان منها في مستوى الجملة أو ما تجاوزها بل وحتّى ما كان دونها . وواضح أنّ الاتّجاه الأوّل يفضي إلى إقامة اثنينيّة في المنوال في حين يكون الثّاني أقرب إلى أحاديّة المنوال.

وجميع هذه الأصول وما شابهها ممّا فصّلنا الحديث عنه في عملنا تبيّن أنّ المنوال الذي وضعوه منوال صالح لنحو الجملة ولنحو الجمل ، وهو بالتّالي منوال مغن عن إقامة نحو نصّ أو علم نصّ مواز له . ومن هنا تدرك تأكّد حاجة الذين ورثوا عن الأنحاء الغربيّة والنّظريات اللسانيّة الحديثة إلى البحث عن نحو النّصّ وغنى من يصدر عن النّظريّة النّحويّة العربيّة عن الأخذ والاقتباس .

3 - النّحو العربيّ نحو المفردة أم نحو الجملة أم نحو الخطاب ؟

وصم النّحو العربيّ - من بعيد بل ومن قريب أيضا - بكونه نحو مفردات وبكونه نحوا اهتمّ بالإعراب وتهاون بالمعنى والاستعمال .

وقد حدّث النّحاة عن المفردة ، لكنّنا تبيّنّا أنّ حديثهم عنها لم يكن من قبيل الحديث عن الشّيء مستقلاّ في ذاته ، فهم وإن حدّثوا عن الخصائص المتعلّقة بتكوّن المفردة، وهو من قبيل الحديث عن صورة بنائها وضعا أو اشتقاقا فإنّهم لم يقتصروا على ذلك بل حدّثوا أيضا عن خصائص تركّبها إلى غيرها من المفردات ، ولو ذهبت تقيس حديثهم عن المفردة في إفرادها بحديثهم عن المفردة في تركّبها للاحظت غلبة الثّاني على الأوّل غلبة مطلقة .

وقد زيّن هذان الحديثان عن المفردة لبعضهم الذّهاب إلى اعتبار النّحو العربيّ نحو مفردات قاصدا بذلك إلى أنّ النّحاة لم يتجاوزوا في حديثهم وفي بناء نظرياتهم حدود المفردة منعزلة ، فغيّبوا بذلك مختلف الأبعاد التي تكون للتّركيب في اللغة . صحيح أنّ مثل هذه الفكرة يمكن أن تراودك ، وممّا ييسّر وقوعك في حبائلها ما تذكره من صور وضع بعض مؤلّفات النّحو التي أخرجت في شكل مسارد (الجزء الأوّل من مغني اللبيب أو الكتب المفردة لبعض أقسام الكلام) أو ما ضمّنوه أبواب النّحو من مسارد لبعض الأدوات . لكنّك إذا تأمّلت حديثهم عن هذه الألفاظ المفردة ولم تحتفظ منه إلاّ بما اتّصل بخصوصيات المفردة في حدّ ذاتها واطّرحت ما كان حديثا عن المفردة في تعلّقها بغيرها وتركّبها إلى عنصر آخر فإنّك ستحصل على مجلّدات تكاد تكون جميع صفحاتها بيضاء ، ولك أن تقوم بمثل هذه التّجربة على ما حدّث به صاحب المغني عن الواو أو غيرها من الأدوات لتكتشف صحّة ما ذهبنا إليه .

فلئن أقام النّحاة للمفردات مسارد فإنّ ذلك لم يكن منهم من باب إفساد وجه الانتظام في اللغة إنّما كان من باب مقتضيات التّأليف والتّصنيف ولئن حدّث النّحاة عن المفردة فإنّ حديثهم عنها كان من حيث "ما تتركّب منه" و"ما تتركّب إليه" وهم في الحالتين لم يخرجوا عن نطاق مظاهر التّركّب ، وقد بدا لنا شأنهم في الحديث عن أصول تركّب المفردة إلى غيرها شأن من يعرض عليك قطع لعبة من اللعب - كأن تكون لعبة الشّطرنج - عرضا لا يقوم على مجرّد عدّها إنّما يقوم على الحديث عن قيمة كلّ قطعة من حيث قواعد تحرّكها على الرّقعة ومن حيث أثر كلّ

حركة من حركاتها على سائر القطع بل إنّ بإمكانه أن يحدّث بذلك دون أن يفتح علبة القطع . فلا تظنّنّ أنّ أمر من يفعل هذا ويحدّث بمثل هذا الحديث عن قطع اللعبة شبيه بأمر من يضع قطع الشّطرنج العاجيّة قصد التّزيّن بها. لذلك فإنّنا نميل إلى اعتبار قول بعضهم "إنّ النّحو العربيّ نحو مفردات" من قبيل الخرافات البالية التي أصبح لا يصدّق بها حتى الصّبيان .

ونحن نرجّح أنّ عناية النّحاة بالمفردة ظاهرة أرادوا بها خيرا، وبدت لبعض المحدثين شرّا. فحديثهم عن المفردات قد استوعب مختلف وجوه الظاهرة اللغويّة لصدورهم عن منوال شامل قاعدته المفردة وقمّته جميع ما تركّب إليه المفردة ، وما أقرب تصوّر النّحاة للمفردة باعتبار ما تركّب إليه من تصوّر هيالمسلاف للنّظام باعتباره مكوّنا للجدول paradigme ولا حظّ فيه للأنساق ، ولعلّ الأصحّ أن نقول بقرب ما قدّمه هيالمسلاف ممّا سبق النّحاة العرب إلى القول به.

4 – منزلة المعنى في النّحو:

بين المنزلة الطّبيعيّة للمعنى في اللغة والمنزلة التي يجعلها المنظّر له في منواله فرق لا يخفى، وغياب المعنى من المنوال الواصف لا يعني غيابه من اللغة لكنّ حظوره فيه فيما نقدّر يكسب المنوال قدرة على التّفسير وعلى الملاءمة لا تكون فيه عند انعدامه. وشأننا مع التّراث شبيه بشأن الإنسان البدائيّ مع الصّدَفة ، يعالجها يأخذ منها ما يسدّ بها رمقه ، ولا يرى الوجه في الإفادة ممّا بين دفّتيها فيلقي بها يلفظ الدّرّة كما تلفظ نواة التمرة ، وشأننا شبيه أيضا بشأن الإنسان "المتحضّر" لا يستهلك إلاّ ما حوّل وكيّف وبعد عن أصله.

لقد نقل إلينا من النّحو هشيمه ، وأشدّ الكلام عن النّحو إقناعا ما كان قوامه المعنى وما وافق الفرض والوجه من استعماله ، وقد أفرغ النّحو من معناه ففارقته روحه وفقد قوّته الإقناعيّة حتى عدّ ابن خلدون صنيع النّحاة خرفشة وأصبحت حجج النّحاة مضرب المثل في الوهاء والضّعف ، ولعلّ السّبيل الوحيدة إلى إصلاح "خرفشة النّحاة وحججهم" هي تأصيل النّحو على الأسس الدّلاليّة التى أقامه عليها روّاده وجلو ما ركبه من آثار التّهاون بالمعنى نتيجة زهدنا فيه .

وقد كانت هذه الظّاهرة ضاربة في القدم ، فقد ذكر سيبويه " أنّ النّحويين ممّا يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب " (الكتاب II، 80) والخلف ظاهرة قوامها المعنى إذ تقوم على الجمع في الكلام الواحد بين الشيء ونقيضه (الكتاب II، 316 و317) ، وأقام الجرجاني دلائله على نقض ما ساد من الأقوال المغيّبة للمعنى أو

المغلّبة للفظ عليه .

فمن الثّوابت التي تناولوا بها قضيّة المعنى اعتبارهم كلّ تغيير في العبارة يناسبه تغيير في المعنى ، وقد بيّنّا في بعض المواضع من عملنا أنّ ما قصدوا إليه بالمعنى درجات ومراتب تتّسع للمعاني الكلّيّة الوضعيّة إفرادا وتركيبا كما تتّسع للمعاني الخاصّة التي توافق واقع الأشياء في الخارج كما يتصوّره المتخاطبان ، وقد دافع فريق من النّحاة ، وبالخصوص عبد القاهر الجرجاني على الأصل القائل بأنّ "كلّ تغيير في العبارة يناسبه تغيير في المعنى" .

5 – منزلة الإنسان في الأجهزة النّظريّة :

للإنسان في اللغة ، وكذا الشّأن بالنّسبة إلى سائر العلوم الإنسانيّة ، منزلتان أو قل دوران مختلفان ، أحدهما ضروريّ لازم والثّاني ليس بالضّروريّ ولا باللاّزم . أمّا اللاّزم فهو منزلته فيها باعتباره عنصرا فاعلا عاملا ، حيث يكسب كلّ واحد منهما الآخر دوره ووظيفته ، فاللغة بالنّسبة إلى الإنسان أداة ، والإنسان بالنّسبة إلى اللغة كائن ناطق . وأمّا غير اللاّزم فهو منزلته فيها باعتباره ملاحظا دارسا ، وهو أمر يستغني عنه المستعملون للّغة في العادة ، لكنّ العكس غير صحيح : فأنت واجد من اللغات لغات مستعملة دون أن تبلى بنحويّ أو واصف ، لكنّك لست واجدا نحويّا يدرس لغة لم تستعمل قطّ .

وقد أفضى الأمر بالدّراسات اللسانيّة الحديثة إلى أمرين لا يقلّ أحدهما غرابة عن الآخر، يتمثّل الأوّل في إقصاء المستعمل من الجهاز النّظريّ الذي وضع لوصف اللغة أو على الأقلّ السّعي إلى التّقليص من دوره . فإذا استثنيت النّماذج الخاصّة التي وضعت في العقود الأخيرة لتدارك النّقائص السّابقة فإنّك تلاحظ أنّ المتكلّم والمخاطب يبدوان في صورة باهتة في صورة المتكلّم المثاليّ أو المخاطب المثاليّ أو في صورة تجمع بينهما في شخص واحد ، فإذا فعل الدّارس ذلك – من قبيل إرضاء الضّمير– أفسح لنفسه المجال وانفرد بالقول حيث لا قائل ولا أقوال . ويتمثّل الثّاني في الخلط بين الدّورين اللذين تقدّمت الإشارة إليهما والجمع بينهما في شخص الدّارس ، وهو جمع وقع فيه بعض الدّارسين عندما حاول أن يضع جهازا نظريّا قادرا على جعل الإنسان الدّارس الملاحظ يدرك من المعنى والخارج ما لا يدركه بالطّبع إلاّ المستعمل الحقيقيّ للكلام .

ولم يبد لنا في النحو العربيّ – حسب قراءتنا له – هذا الذي بدا لنا غالبا على منطلقات النّظريات اللسانيّة الحديثة من حيث تغييب الإنسان المستعمل في الجهاز

النّظريّ أو من حيث الجمع بين الدّورين والخلط بينهما أو من حيث حلول النّحويّ محلّ المتكلّم :

فأمّا من حيث منزلة الإنسان في الجهاز النّظريّ فلك أن تعتبر بدور المتكلّم والمخاطب فيه ، فهما قطب كلّ عمليّة تخاطب ، وهما منطلق كلّ ظاهرة تناولوها ومنتهاها إنشاء وتأويلا ، وهما معتمد كلّ صغيرة وكبيرة تحدث أو لا تحدث في اللغة وبواسطة اللغة مبنى ومعنى . فلا تكاد تظفر فيما كتبوا بفصل بل بصفحة بل بفقرة تكون فيها الأفعال المتّصلة بالظّاهرة اللغويّة من قبيل القصد أوالعلم أو الإدراك أو العهد أو الإسناد أو الإعمال أو الابتداء أو الاستئناف أو الإضافة أو التّشبيه غير مسندة إلى المتكلّم أو المخاطب .

وأمّا من حيث التّمييز وعدم الجمع بين دور المستعمل ودورالدّارس فدليلنا عليه ليس ما كان يدور بخلدهم وسرائرهم - فالله يتولّى السّرائر - بل ما ضمّنوه في نظرياتهم من وسائل استكشاف القصد والمعنى وتعيين الخارج في مختلف وجوه استعمال الصّيغ اللغويّة صريحها وضمنيّها ، وهي وسائل كان أساسها دائما الانطلاق ممّا يضمنه جهاز التّواضع واعتبار ما يقدّر المتكلّم أنّه حاصل في ذهن المخاطب واعتماد السّياق المقاميّ الماديّ والعرفيّ الذي يحدث فيه الخطاب ، وهي اعتبارات تقلّص إلى حدّ كبير من إحلال الدّارس الواصف المنظّر نفسه محلّ المتخاطبين ، ولا أدلّ على إدراكهم لدور المتخاطبين والاعتداد به من قول الخليل وقول الرّازيّ اللذين صدّرنا بهما هذه الخاتمة .

وليس تغييب الإنسان من الجهاز النّظريّ شرّا في حدّ ذاته ، وكيف يكون شرّا خالصا إذا علمت أنّ القائمين به - والقائمين عليه - إنّما يفعلون ذلك ويغيّبون الذّات وهم ينشدون الموضوعيّة والخلاص من حبائل الذّاتيّة ، لكنّهم بتوخّيهم تلك السّبيل يفرّطون في النّسبيّة ويجعلون الجهاز الذي يضعونه مفرطا في المثاليّة ، فتقلّ فيه بذلك حظوظ الملاءمة والصّدق، ويكون بناؤهم في الافتقار إلى الملاءمة والنّسبيّة أقرب إلى فيزياء نيوتن منه إلى فيزياء أنشتاين .

6 - أثر صور تمثّل المادّة النّصيّة في توجيه بناء المنوال :

لا وجود للنّصّ إلاّ بتأثير صور إخراجه المادّيّة التي تؤثّر بدورها في صور تمثّلنا له ذهنيّا ، والغالب عليها في هذا الطّور في تاريخ البشريّة قيامها على الطّباعة ، لكنّ هذا الوضع فيها حادث طارئ بدليل ما بدأت تشهده حاليّا وسائل النّشر من تغيير في حوامل النّصّ بالانتقال من شكل الكتاب والمجلّد إلى شكل

الأشرطة ثمّ الأقراص ، وهذه الطّرق الحديثة في نشر النّصوص من شأنها أن تطمس على مرّ الزّمان الشكل المادّي الذي ألفناه في النّصوص المكتوبة المودعة في الكتب والمجلّدات . لذلك يمكن ألاّ نرى في النّصّ الكتاب أو النّصّ الصّفحة سوى طور من أطوار تمثيل النّصّ دون أن يكون الأوّل ولا الأخير . أمّا الطّور السّابق لهذا الطّور والمتمثّل في الشكل الشّفويّ للخطاب فهو أقدم الأشكال وأقربها إلى طبيعة الظّاهرة اللغويّة ، ونحن نميل إلى اعتبار قرب المنوال الموضوع في تحليل الخطاب ودراسة النّصّ من الصّيغة الشّفويةً للنّصوص مقياسا لملاءمته لطبيعة اللغة وأن نعتبر الانزياح عنها ظاهرة طارئة تولى من القيمة بحسب الحاجة وبحسب ما تمليه خصوصيّة النّصوص المدروسة ، لكنّها تظلّ دائما أمرا ثانيا ثانويّا وفرعا يركب الأصل .

7 - أثر توظيف النّصوص في توجيه بناء المنوال

بين الاهتمام بنصّ الخطاب من حيث هوظاهرة لغويّة والاهتمام به من حيث هو ظاهرة مؤسّسيّة ثقافيّة فرق نقدّر أنّه قد كان له أثر لطيف خطير في توجيه المنوالات التي وضعت لتناول النّصّ ، فالنّصّ من حيث هو ظاهرة ثقافيّة حضاريّة تاريخيّة غير قابل للتقعيد والتّقنين بأجهزة اللغة وقواعدها ، أمّا النّصّ من حيث هو ظاهرة لغويّة كلاميّة فقابل لذلك . وكلّما ابتعدت عن الأولى واقتربت من الثّانية زاد حظّ قابليّة التقعيد والتّعميم ، والعكس بالعكس . قلنا هذا وقد انطلقنا منه فرضيّة عمل من بين مجموعة من الفرضيات ، ثمّ بدا لنا أمرا لا مناص منه جرّتنا إليه الدّراسة جرّا .

فالأشكال اللغويّة بأنواعها المختلفة والصّيغ المنجزة التي تجسّمها رغم تعذّر حصرها والمعاني التي تكون لها باختلاف سياقات استعمالها مقالا ومقاما كلّ ما تقدّم وكلّ ما يتحكّم فيها من قواعد الاستعمال وأصوله يمكن أن يكون المادّة والموضوع لقواعد تركّب النّصّ ، وبإمكانك ، إن طاب لك ذلك ، أن تسمّيه تركيب النّصّ ونحو النّصّ ، لكنّك متى تجاوزت هذا المجال إلى مجالات أخرى تعتمد على طرق توظيف النّصّ في الحياة الاجتماعيّة واعتبرت ما يفضي إليه ذلك من تصنيف النّصوص حسب الأجناس ووجوه التّوظيف خرجت إلى ميدان آخر مختلف عن الأوّل وحللت في ميدان تعمل فيه القواعد والأصول الأولى على نفس النّحو ، وبالتّالي فإنّه يتعذّر الاعتماد عليها وحدها للوقوف على ما يميّز ضربا من النّصوص عن آخر لأنّها متوفّرة في جميعها وعاملة فيها على نفس الصّورة .

فجميع الظّواهر اللغويّة - ما اكتشف منها منذ القديم وما تمّ إحياؤه وما تمّ اكتشافه وإضافته إليها - التي اعتبرت من شروط قيام النّصّ ومن مظاهر التّرابط والانسجام فيه قواعد واحدة مهما كان موضوع النّصّ أو الجنس الأدبيّ الذي ينتمي إليه ، فلا يعرف جنس أدبيّ انفرد بظاهرة ممّا أشرنا إليه ولا موضوع اقتضى في حدّ ذاته واحدة اقتضاء لازما : ولك أن تعتبر ذلك بجميع المسائل الصّياغيّة والمعنويّة المتعلّقة بقيام النّص .

وقد تناول النّحاة والبيانيون العرب النّصّ من هذه الزّاوية من حيث هو قول وكلام وخطاب ، أي باعتبار القاسم المشترك بين جميع النّصوص ، وبصرف النظر عن خصوصيّة كلّ واحد من حيث الجنس أو الغرض أوالموضوع ، يدلك على ذلك التّنوّع الذي تلحظه فيما اعتمدوه من الشّواهد والأمثلة ، ولم يروا في ما يميّزها من ذلك الجانب ما يمكن أن يمثّل قواعد خاصّة .

وقد انفرد أبو العلاء المعرّي بقول تتجلّي فيه هذه الثّنائيّة في النّص تجلّيا صريحا طريفا (النصّ باعتباره ظاهرة لغويّة نظاميّة، والنّص باعتباره ظاهرة حضاريّة ثقافيّة) في حديثه عن نصّ القرآن ، معتبرا أنّ خصوصيّته أمر ناشئ عن منزلته في نفوس النّاس وقد ظلّ يتلى على المنابر قرونا متتالية ، فـ"قرآنيّة" القرآن إن جاز التّعبير أمر إلاهيّ واجتماعيّ ثقافيّ حضاريّ وليس أمرا لغويّا قائما على انفراده بنحو خاصّ وأوضاع كلاميّة متميّزة .

ولئن لم يطرح النّحاة والبيانيون هذه المسألة من نفس الزّاوية فإنّهم فيما أثاروه من قضايا تتعلّق بالنّصّ القرآنيّ وما اختاروه من حلول لها لم يناقضوا هذا الاعتبار ولم يبتعدوا عنه فيما ذهبوا إليه من أنّ "القرآن نزل بلسان القوم" وأنّ الله " خاطب عباده بحسب سنن كلامهم " وأنّ إعجاز القرآن في معاني نظمه القائم على نحو العباد وليس في اختصاصه بنحو متميّز ، وهم في قولهم بهذا قد ربحوا الآخرة ، إذ القول بهذا لا يفقد المؤمن إيمانه ولا يخرج به إلى الكفر ، كما ربحوا الدّنيا إذ القول بهذا يضمن أيضا لعلمهم العلمَ القائم على الملاءمة ومناسبة الطّبيعة الحقيقيّة للظّاهرة اللغويّة في حين أنّ بعضهم فرّط في دينه وبعضهم فرّط في دنياه. ولم نقصد حساب هؤلاء وأولائك على دينهم لكنّنا لم نر بأسا في أن نحاول الكشف عن أثر المعتقد في بناء منوال العلم .

فالنّظريّة النّحويّة العربيّة لم توضع للخطاب اليوميّ فحسب ، كما أنّها لم توضع على أساس التمييز بين الخطاب اليوميّ الشّفويّ والخطاب الأدبيّ ، وإنّما هي نظريّة شاملة لمختلف مجالات الخطاب . ولا تعتقد أنّ ذلك الشّمول كان من

النّحاة بسبب عدم انتباههم إلى ما بين ضروب الكلام من الفوارق ، وإنّما كان ذلك منهم بسبب عدم اعتدادهم بتلك الفوارق وعدم اعتبارهم إياها ممّا يدخل في قواعد التّخاطب وأصوله : يدلّك على ذلك الأصول التي أجروها على الكلام العاديّ هي نفس الأصول التي تجري على الكلام الأدبيّ وغيره من ضروب الكلام (كحديثهم عن شرط سابق العلم بما يمدح أو يذمّ به) فلم تضق تلك الأصول عنه ، ولا هو تجاوزها كبيرتجاوز .

أمّا نحو النّصّ في الدّراسات اللسانيّة فهو يبدو أقرب إلى نحو النّصوص : لقد قصدوا إلى البحث في نحو النّصّ وألسنيّته لكنّهم فوّتوا في أدوات التّحليل والتّجريد عند اعتبارهم مسبّقا أنّ النّصّ أمر يتجاوز الأبنية المجرّدة ولا حظّ له فيها لكونه من الاستعمال فكانت منوالاتهم أقرب إلى نحو النّصوص منها إلى نحو النّصّ grammaire du texte ≠ grammaire des textes . ولم نلحظ في النّحو العربيّ أدنى عناية أو التفات إلى خصوصيّة النّصّ من حيث موضوعه أو غرضه أو الجنس الأدبيّ الذي ينتمي إليه أو الوظيفة المؤسّسيّة التي له فكان المنوال الذي تناولوا به تحليل نصّ الخطاب من هذه الزّاوية أقرب إلى نحو النّصّ بالمعنى الكلّيّ لا الخصوصيّ .

8 – منزلة التّغيّر والثبوت في النّظريّة :

كثيرا ما ذكر ما شهدته النّظريات اللسانيّة من التغيّر ذكرا يكاد يكون تنويها إذ أنّه حمل تارة على التّطوّر وأخرى على الحركيّة والتّجاوز وجميعها من علامات الحياة ولعلّ أحسن مثال عن هذه النّزعة ما عرفته المدرسة التّوليديّة على يد رأسها تشومسكي من أطوار اشتدّ الاختلاف بين السّابق واللاّحق منها على نحو كاد يقطع بينها كلّ صلة فلا يبقى الضّامن في وحدتها سوى اسم صاحبها (ونذكر بالخصوص الطّور الأخير الذي سمّاه صاحبه بـ"نظريّة الحدّ الأدنى" (théorie minimaliste). وقد لاحظنا أنّ الغالب على النّظريات النّحويّة العربيّة هو الثبوت والتّواصل ، وقد بدت لنا أقرب إلى الشّكل الهرميّ الذي يُرمى أساسه ويقرأ الحساب لزواياه بحسب ما يقدّره له صاحبه من امتداد الأبعاد طولا وعرضا وارتفاعا . وقد رأى بعضهم في ذلك أمارة من أمارات أحاديّة الرّؤية تسيّرها منزلة التّوحيد في مجال المعتقد . على أنّنا لا نطمئنّ كثيرا إلى اعتبار سرعة التّغيّر مطلقا علامة من علامات الحركيّة والتّطوّر ، كما أنّنا لا نطمئنّ إلى اعتبار الثّبوت والتّواصل مطلقا علامة من علامات الجمود وأحاديّة الرّؤية ودليلا على ضيقها ، ولو أنت أطلقت العنان لمثل

هذا المقياس لأصبح رأسُ كلّ علم أبا فتح اسكندريّ !

فمثل هذا المقياس في التّقييم لا خير فيه إن لم تعضده مقاييس تأخذ بعين الاعتبار النّظر في الثّوابت وفي ما جعلهم يعتبرونها كذلك والنّظر في المتغيّرات وفي ما جعلهم يعدلون عن بعضها إلى بعض ، فإذا فعلت ذلك انتقلت إلى المقارنة بين ثوابت الأوّلين ومتغيّرات المحدثين ، ويمكن أن تفضي بك هذه المقارنة إلى حالات متنوّعة نتوقّف عند حالتين تمثّلان حالتين قصويين :

أمّا الأولى فتقوم على عدم التّقاطع بين القديم والحديث وهي تلك التي يجاوز فيها بعض الحديث بعضه الآخر ويجاوز فيه في الآن نفسه القديم باعتبار أنّه احتواه تجاوزا أو تضمّنا بدءا .

وأمّا الثّانية فتقوم على التّقاطع بين مجالي القديم والحديث ، وهي تلك التي يجاوز فيها بعض الحديث بعضه الآخر ، لكنّ القديم يكون متوفّرا على نتيجة ذلك التّجاوز وضامنا لها ، فلا يسعك في هذه الحالة إلاّ أن تشفق على المحدثين إن حملت صنيعهم على عدم الإلمام بالمتقدّم أو تتحسّب منهم إن حملت ذلك منهم على التّجاهل ، لأنّ أمرهم لا يبتعد كثيرا في هذه الحالة على من يريد "خلع الأبواب المفتوحة" أو من يدّعي اكتشاف أمريكا باقتطاع تذكرة ذهاب وإياب ! لقد شبّهنا المنوال النّحويّ العربيّ بالبناء الهرميّ ، وهو بناء مردّه متانة الأصل وصحّة المنطلقات وصدقها وملاءمتها لا هيمنة الفكر الواحد ، وممّا يشهد على ما ذهبنا إليه ثبوت هذا المنوال مقابل تخلخل المنوالات الحديثة . وما كنّا لننعت ما يحصل في النظريات اللسانيّة الحديثة بالتّخلخل لولا ما لاحظناه في مواطن منها من دور وعود حيث لا دور ولا عود على بدء فيما يوافقها في النّحو العربيّ .

فالنظريات تعاب بالزّيادة والنّقصان ، وهما أمران نسبيان لا يمكن الحديث فيهما إلاّ بعد ضبط نموذج مثاليّ يعتبر سالما من الزيادة والنّقصان ، ويكون ضبط النموذج ابن زمانه، أمّا إذا حاسبت النّظريّة بنموذج من غير زمانها فإنّك ستروم قيس أمرين غير متزامنين .

وقد وجدنا من العناء في محاولة الجمع بين القديم والحديث وبناء أحدهما على الآخر أثنانا عن اعتماد طريقة تقديم النّظريّة والمبحث القديم إزاء نظيره الحديث أو الابتداء بأحدهما والتّثنية بالآخر ، ولم يكن هذا الأمر منطلقا كنّا على وعي به منذ البداية إنّما كان من الأمور التي اعترضتنا أثناء بناء التّخطيط والصّياغة ، لذلك يمكن أن نعتبر أنّه من النّتائج التي أفضى إليها عملنا صعوبة إرجاع النّظريات القديمة إلى الحديثة والعكس بالعكس ، في حين أنّك تلاحظ يسر ذلك وإمكانه إذا

رمت المقارنة بين النّظريات الحديثة .

9 – تنزيل المنوال العربيّ في أهمّ المنعرجات التي عرفتها الدّراسات اللغويّة

يمكن أن نلخّص أهمّ المنعرجات التي عرفتها الدّراسات اللسانيّة في القرن العشرين على النّحو التّالي : غلبة المنزع الشّكليّ والأبنية الفيضيّة المجرّدة عند سوسير وهيالمسلاف وغلبة الصّيغ الملموسة عند بلومفيلد وهوكت وهاريس وإقصاء الاستعمال والمعنى والمقام وتزهيد في قيمة علاقة اللغة بالعالم والواقع ، ويمكن أن نلخّص هذا التّخليص بقولنا " عزل اللغة عن الانسان والكون للخلوص إلى أبنية لغويّة مجرّدة صرف ". وبلغت هذه النّظريات الذّروة وحقّقت من النّتائج ما حقّقت ، ومن بين النّتائج التي حقّقتها ملاحظة أصحابها أو الخارجين عنها وهاء ذلك البناء ، فكانت عمليات المراجعة ، متمثّلة بالخصوص في إرجاع ما تمّ إقصاؤه من ميدان الدّراسة ، فكان اعتبار القول والخطاب والمعنى واعتبار الاستعمال واعتبار السّياق المقاميّ ...

وليست مراجعة النّفس بالأمر الغريب في ميدان العلوم ، بل هي الشّرط البديهيّ الأوّل الذي يقوم عليه المنهج العلميّ ، لكنّ الغريب أن تكون نهاية هذه التّحوّلات التي شهدتها النّظريات اللسانيّة الحديثة - أو قل بعبارة أدقّ المرحلة الرّاهنة التي وصلت إليها - هي بالضّبط البداية التي انطلقت منها النّظريات النّحويّة العربيّة ، على الأقلّ على الصّورة التي حصلت لنا عنها من "قراءتنا" لأمّهات ما ألّف فيها . على أنّك تلاحظ بين المجالين الفارق التّالي :

أمّا النّظريات اللسانيّة الحديثة فإنّها على الرّغم ممّا بذله أصحابها من السعي إلى الجمع والتوفيق والشّمول لا تزال تبحث عن المفاصل التي بها يتمّ الرّبط بين مختلف تجلّيات الظّاهرة اللغويّة ، فأنت لا تزال تجاه حدود تفصل نظريّة القول عن تحليل والخطاب وحدود تفصل المنزع التّداوليّ عن المنزع الدّلاليّ ...

وأمّا النّظريات النّحويّة العربيّة فإنّه قد خيّل إلينا ونحن نقرأ منها أنّ كلّ مكوّن قد وضع من الوهلة الأولى في الموضع الذي له بالطّبع ولازمه في مختلف التّفريعات النّظريّة ملازمة قائمة على الملاءمة لا على الجمود وضيق النّظر ، فكان منهم التّجريد بإرجاع الفروع اللامتناهية إلى عدد من الأصول المتناهية ، وكانت الأصول الصّناعيّة الإعرابيّة على شمولها وعمومها مناسبة للأصول الدّلاليّة ، وكانت المعاني والمقاصد المتحقّقة بالأقوال منزّلة منزلتها الصّحيحة وقائمة على علاقة التّضامن والتوازن بين صياغة المقال وشهادة المقام ، فعلوا ذلك جاعلين

النّحويّ الدّارس والإنسان المتكلّم باللغة والمستعمل لها كلاً في المنزلة التي له بالطّبع ، فكأنّ الأمر فيها قائم على حركة الدّور لا التّجاوز والتّراكم المعرفيّ .

10- حظّ النّظريّة من الشّمول

إنّ اعتماد مقياس الوعي بالاتّساع والشّمول شرطا في قيام النّظريّة أمر مبالغ فيه ، وشأن من يعتبر النّحو العربيّ غير ممثّل لنظريّة لغويّة عامّة لأنّه وضع في الأساس للّغة العربيّة دون الظّاهرة اللغويّة عامّة كشأن من يعتبر أنّ ما حقّقته العلوم الطّبيّة لدى شعب من الشّعوب لا يمكن أن يكون من الطّبّ العامّ لأنّه إنّما تحقّق بإجراء روائز وتجارب وعمليات تشريح على أفراده وأنّ الدّافع إليه كان معالجة أبناء ذلك الشّعب دون ما سواهم . ولكن هب أنّك صدّقت بهذا المنطلق وحاسبت النّحو العربيّ باعتباره ليس من النظريّة اللغويّة لكونه خاصّا باللّغة العربيّة ثمّ قارنت بين النّتائج التي حقّقها والنّتائج التي تحقّقت في النّظريات اللغويّة . فأن تكون الأولى خاصّة والثّانية عامّة أمر بديهيّ ، أمّا أن تكون الأولى أقرب إلى الإطلاق والعموم من الثّانية ، وهو ما لاحظناه فيها بالفعل ، فهو من الأمور الغريبة التي تجعل ما لم يعترف له بالانتماء إلى النّظريّة أقرب وأعرق في التّنظير ممّا وضع أصلا لها .

لذلك فإنّنا نعتقد أنّ النّحو العربيّ من أعرق الدّراسات والأبحاث اللغويّة في التّنظير ، وأنّ النّظريات اللسانيّة المعاصرة ليست بأحقّ به منه ، ولا تلتفتنّ إلى ما يقال بشأن خصوصيّة المادّة المدروسة ، فالنّحاة العرب وإن تناولوا اللّغة العربيّة بالدّراسة فإنّهم كانوا على وعي بالقواعد والأصول الخاصّة بالعربيّة والتي لا تتجاوزها ، لكنّهم كانوا أيضا على وعي بالقواعد والأصول العامّة التي تتجاوز العربيّة لكونها أصول الخطاب وأصول الكلام وذلك بصرف النّظر عن خصوصيّة اللغة .

11 – الإجراء والحدثان من الظّواهر اللغويّة لا الظواهر النّصّيّة الخاصّة

غلب على النّموذج الغربيّ المعاصر إرجاع الإجراء والاستعمال إلى مستوى النّصّ دون سواه ، ونحن نرجّح أنّه عمليّة تحدث في جميع المستويات اللغويّة وفي مختلف الوحدات التي توجد فيها بسيطها ومركّبها (الحرف والحركة والكلمة والمركّب والجملة ومتتالية الجمل) . وقد بدا لنا أنّ النّحاة العرب قد حدّثوا عن الظّواهر النّصّيّة وبنوا منوالهم دون أن يفعل الفصل بين اللغة والكلام فعلته ، أمّا الدّارسون المحدثون فإنّهم قد بنوا منوال النّصّ على الدّراسة اللسانيّة وقد فعل

الفصل بين اللغة والكلام فعلته فانصرف جلّ ما أقاموه إلى:
- رتق الفتق وسدّ الشّغور الذي أحدثه هذا الفصل ،
- حصر النّص في مستوى الانجاز فسدّ هذا المنطلق السّبل في وجه البحث عن الظّواهر النّظاميّة فيه وحال دون الكشف عنها فظلّت مطموسة

وكان من نتائج الاختلاف في المنطلق أن غلب على الظّواهر النّصيّة التي اهتمّ بها المحدثون ما كان من قبيل الظّواهر الخاصّة بالاستعمال والإنجاز مقابل غلبة العناية بالظّواهر النّصيّة الخطابيّة النّظاميّة العامّة في اقترانها بالإنجاز والاستعمال في النّحو العربيّ .

2 1- أثر تأخر الاهتمام بالنّصّ في بناء المنوال

سبق أن أشرنا إلى أنّه قامت بين الدّارسين المحدثين نَزعات ونزاعات بشأن توزيع مجال الدّراسة اللسانيّة على الجملة والنّصّ ، نزاعات بدت لنا شبيهة بتنازع جماعة في غطاء كل يشدّ أطرافه إليه . فمن قائل بأنّه لا قواعد لغويّة بعد الجملة ومن قائل أنّ نحو الجملة جزء من نحو النّصّ (Dijk 1972 و Wirrer 1979) ... ويقابل هذا " الصّخب " في الدّراسات الحديثة هدوء وغياب لإثارة مثل هذه القضايا في النّحو العربيّ ، فلا خلاف في توزيع مجال النّحو بين الجملة وما تجاوزها أو ما كان دونها .

ونحن نرجّح أنّ كون الأمر بين المحدثين على هذا النّحو راجع إلى تقدّم العناية بالجملة في الزّمان وتأخّر العناية بالنّصّ .

على أنّ القضيّة لا تطرح باعتماد زمان الاكتشاف لأنّه أمر قائم على ضرب من الصّدفة ، فلو افترضنا أنّ اهتمام الدّارسين بدأ بالانصباب على النّصّ قبل الجملة لوجدت الدّراسة اللسانيّة في وضع مخالف يدعو إلى شرعيّة نحو الجملة والنّزول دون النّصّ . ولم يعرف النّحاة مثل هذه الوضعيّة من تقديم شيء وتأخير آخر لأنّهم قد وسّعوا في منوالهم بدءا منزلة للجملة ومنزلة لما يتجاوزها ، فكانوا في اهتمامهم بالظّواهر اللغويّة يتنقّلون بين مختلف المجالات والمستويات دون أن يعوق تحرّكهم عائق .

3 1-المدّ والجزر بين علم النّحو وسائر العلوم اللغويّة

قديما ضاق البيانيون بقيود النّحاة وأصولهم - على رحابتها - وتجاوزوها وخرجوا عنها إلى وضع أصول تخترق الحدود الصّناعيّة الإعرابيّة إلى مستوى مجاله العلاقات المعنويّة بين الجمل التّامّة ، ومن أوضح الأمثلة على هذا الخروج ما

ذهبوا إليه في الاستئناف البيانيّ و"اعتراض البيانيين " ، وما كان لهم ليفعلوا ما فعلوه لما يحتوي عليه الجهاز النّحويّ من القواعد والأصول القادرة على استيعاب المظاهر التي تداركها البيانيون والمتعلّقة بالمعنى والمقام وقواعد الاستعمال .

وفي العقد السّابع من القرن العشرين ضاق الفلاسفة واللغويون المعاصرون – أو على الأقلّ فريق منهم – بقيود نحو الجملة ، ضاقوا بإقصاء المعنى منه وضاقوا بعدم اعتبار المقام الحاف بالاستعمال ، فكانت التّداوليّة وكان تحليل الخطاب ونحو النّصّ ، فإذا قبلت اعتبار الفكر اللغويّ العربيّ حلقة من حلقات الفكر اللغويّ البشريّ ، ولا نخالك غير قابل لهذا لانعدام ما تتعلّل به ، أمكن أن نلاحظ أنّ الفكر اللغويّ يتحرّك على شكل المدّ والجزر . فنحن نلاحظ ، إن صدقت فراستنا ، أنّه[1] قد كتب على العلوم اللغويّة أن تتحرّك حسب قانون الدّور أكثر من التّحرّك حسب قانون التّسلسل ، وأنّه قد كتب عليها من حين إلى آخر العود على البدء .

ولئن صحّ إرجاع هذه الظّاهرة العامّة إلى الدّور ، فإن هذا لا يمنع من البحث عمّا تتميّز به المرحلة اللاحقة عن المرحلة السّابقة لها ، لأنّ الدّور وإن قام على العود على البدء فإنّه لا يقتضي التّناظر التّام والتّطابق المطلق بين المرحلة والمرحلة ، ولو كان كذلك لانقلب الدّور نسخا وتناسخا . فإذا اعتبرنا ما حدث في الدّراسة اللغويّة من قبيل المراحل المتتالية في الدّور وأشرنا إلى النّحو العربيّ بالحلقة السّابقة وما شهدته الدّراسات اللغويّة في العقود الأخيرة من القرن العشرين بالمرحلة اللاّحقة أمكن أن نمثّل الأمر على النّحو التّالي :

المرحلة السّابقة				المرحلة اللاحقة		
من ا		إلى اا		من ا		إلى اا
نحو فيه : الجملة، النصّ، المعنى، التخاطب، المقام، الاستعمال	<==	بيان	‖	نحو الجملة	<==	نحو النصّ، تحليل الخطاب، علم الدّلالة، التداوليّة، المقام، نظريّة القول، الاستعمال

1 – لعلّ هذه الظّاهرة تتجاوز العلوم اللغويّة إلى علوم إنسانيّة أخرى .

يتّضح من هذا التّقديم أن الانتقال من الطّور (I) إلى الطّور (II) في المرحلة الأولى مختلف عن الانتقال من الطّور (I) إلى الطّور (II) في المرحلة الثّانية ، فالانتقال في الأولى يبدو أمرا لا مبرّر له لتفوّق النّموذج الذي يمثّله الطّور الأوّل على الذي يمثّله الثّاني من حيث القوّة والثّراء ، وهو في الثّاني أكثر تأكّدا وإلحاحا لشدّة فقر النّموذج الذي يمثّله الطّور الأوّل بالمقارنة مع الذي يمثّله الثّاني .

فإذا بسّطت هذه المراحل واختصرتها بطرح الطّور الذي يمثّله البيانيون العرب لاشتمال النّظريّة النّحويّة على ما أضافوه أصبح الأمر على النّحو التّالي :

الحلقة الأولى من I		الحلقة الثّانية إلى II		الحلقة الثّالثة إلى III
نحو فيه : الجملة النّصّ المعنى التخاطب المقام الاستعمال	==>	نحو الجملة	==>	نحو النصّ تحليل الخطاب علم الدّلالة التداوليّة المقام نظريّة القول الاستعمال

حيث تمثّل الحلقة الأولى النّحو العربيّ والثّانية الدّراسات اللغويّة الحديثة حتى الستّينات تاريخ ظهور نحو النّصّ وتحليل الخطاب ، والثّالثة بعد السّبعينات طور تفشّي التّداوليّة ونظريات النّصّ والخطاب ، وفي ما تقدّم دليل على قيام الأولى على الإدماج والثانية على الإقصاء أمّا الثّالثة فقد غلب عليها الفصل والتّقسيم .

والغريب أنّه لم يعترضنا لدى المحدثين كبير اهتمام بما يمكن أن يوافق ظاهرة الاعتراض في ما وضعوه من النّظريات المتعلّقة بتحليل الخطاب (والأغرب ما ذهب إليه بعضهم من القول بقلّة عناية النّحاة العرب بهذه الظاهرة) . وقد يكون عدم عناية المحدثين بهذه الظّاهرة راجعا إلى أحد أمرين :

– فإمّا أن يكون سببه عدم الانتباه إلى وجود الظّاهرة مطلقا ، وهو أمر لا نرجّحه ، لبعد أن يغيب عن أنظارهم ما يشهد على وجوده استقراء المدوّنات وما

يوجد منه في الأنحاء الغربيّة الكلاسيكيّة ضمن ما يسمّى بالجملة المقحمة incise .

– وإمّا أن يكون سببه الزّهد في هذه الظّاهرة وفي ما رأوه فيها من الغنم وفي ما توقّعوه من النّتائج المتحقّقة منها، وهو ما نرجّحه.

فهب أنّ بعض الدّارسين وقف عند هذه الظّاهرة قصد الكشف عن قواعدها، فنحن نرجّح أنّ أمرها سيقضى على عجل بأن ترجع إلى قاعدة من قواعد التّحويل المتعلّقة بالانتقال من البنية العميقة إلى البنية السّطحيّة، بمجرّد التّصرّف في رتبة بعض المكوّنات من حيث تتاليها الخطّيّ. وليس هذا بالأمر العزيز على من اعتبر عطف الجمل وتعليقها التّركيبيّ راجعا إلى أمر واحد في البنية العميقة.

على أنّ مثل هذا التّناول، لو حصل منهم، لا يتقدّم بك في البحث والتّفسير قيد أنملة : فأن تعتبر [ج1... ج2 ...ج1] ناتجة عن تحويل [ج1... ج2] إن أنت لم تراع فيه ما يصحب هذا التّحويل من الفوارق المعنويّة وما يناسبه في قواعد التّخاطب يعني بكلّ بساطة أنّ نصّ الخطاب وقد بني على الاعتراض لا يختلف في شيء عن نصّ الخطاب إن أنت بنيته على غير الاعتراض، وهو قول كما ترى يجعل الاعتراض وعدم الاعتراض شيئا واحدا. فإذا آل بك الأمر إلى هذه النّتيجة فإنّك لن تعدم واحدا منهم سيشهر في وجه هذه النّتيجة مبدأ "شفرة أوكام" الذي يوجب طرح أحد الأمرين لإغناء الآخر عنه.

فإن نحن توخّينا هذا المذهب قلنا بوجود نظام قاصر، أي بوجود عناصر وظواهر تستعصي على التجريد ويضيق عنها نظام اللغة فتجمل في الخطاب. والنّظام الذي هذا شأنه نظام لا خير فيه.

وبدل الانطلاق من إقامة مجالين بينهما حدّ مانع هما مجال النّظام ومجال الاستعمال ومن تصوّر أنّ الظّواهر اللغويّة قد وزّعت بينهما على نحو تكامليّ يجعل ما يوجد في أحدهما لا يمكن أن يكون له مكان في الآخر فإنّنا نعتقد أنّه لا سبيل إلى رفع القصور الذي أشرنا إليه عن النّظام إلاّ بإقامة ضرب آخر من العلاقة بين النّظام والاستعمال، تصوّر يجعل النّظام الجهاز مشتملا على جميع المعطيات المفسّرة للاستعمال على نحو يجعل كلّ تعميم استقرائيّ للاستعمال وكلّ افتراض شامل للاستعمال جزءا من النّظام الجهاز، وقد توصّل الشّريف (خواطر 222-223) إلى هذه النّتيجة فقد قال : "إنّ الأهمّيّة التي تكتسبها دراسة الجهاز النّظريّ على حساب دراسة الاستعمال متأتّية من أسبقيّة الاستعمال وأهمّيته في تحديد الجهاز، فالجهاز النّظريّ مجموعة من نظريّة منظّمة لما يمكن تجريده من الاستعمال بعد الاستقراء، والجهاز النّظريّ الصّحيح إنّما هو الجهاز الذي لا يغفل شيئا ممكن

التّجريد وهو الجهاز الذي متى أردت إرجاعه من النّظريّة إلى الاستعمال أنتج مستعملا لا يخرج عن وجوه الاستعمال. وحسب هذا التّصوّر لا نرى مبرّرا للمبالغة في التّفريق بين دراسة اللغة ودراسة الكلام على غرار ما يفهم من كلام بعض اللغويين الكبار". فإذا حاسبت الجهاز النّظريّ الذي وضعه النّحاة العرب لاحظت أنّهم لم يقعوا فيما وقع فيه "كبار اللغويين" فقد كان الاستقراء أصل جهازهم وأساسه على نفس القدر الذي كان جهازهم صورة للاستقراء، فلا الجهاز ضائق بمجرّدات الاستعمال ولا وجوه الاستعمال متجاوزة للجهاز !

3 1- بين جدّة القديم وقدم الحديث

لقد طفا على حديثنا عمّا ظفرنا به عند النّحاة القدامى بعض احتفاء لم نقدر على إخفائه ولعلّ ذلك راجع إلى أنّ دور التّراث قد بدا لنا متجاوزا للتّأصيل والبحث عن الجذور ، فقد أرجع زميلنا الشّريف العلاقة التي رآها أو ارتآها بين القديم والحديث إلى استعارة تقوم على علاقة البنت تبقى مقطوعة عن الجدّ ، ولم نر في القديم جدّا يرجع إليه الحديث بوحدة النّسب بل رأينا فيه صنوا وقرنا وفحلا قادرا على المقارعة والإخصاب ... ولأن يتّهم المرء بالسّلفيّة أهون عليه من أن يتّهم بالتّنكّر ، ولأن يتّهم المرء بضيق المجال وبقصر النظر أهون عليه من أن يتّهم بالعمى، على أنّ مثل هذه التّهم يصبح باطلا لاغيا إذا تبيّن أن الاهتمام بالقدامى لم يكن من قبيل الإعراض عن الاهتمام بالمحدثين، إنّما هو أمر رغّبنا فيه ما لاحظناه عند الأوّلين من تفوّق على المتأخّرين وسبق إلى ما جدّ عندهم . ونحن نعتقد أنّنا قد وفقنا في بيان مواطن السّبق والإصابة عند القدامى ومواطن التّبعيّة بل وحتى الخطإ عند المحدثين ، وبذلك يصبح المتّهَم متّهِما والمتّهِم متّهَما .

ممّا ضقنا به بعد الاطّلاع على بعض الجوانب من القديم والحديث أنّنا وجدنا الأمور على غير ما كنّا نتصوّر ونتوقّع ، أو قل على غير ما صوّر لنا عن القديم والجديد : فقد وجدنا القديم محتويا على الجديد ، بل ومحتويا على ما لا يوجد في الحديث ، ووجدنا الجديد محتويا على القديم بل ولا يكاد يحتوي غير المسائل والنّتائج التي توصّل إليها القدامى . وكانت عناية النّحاة العرب بتحليل الخطاب متجذّرة متأصّلة في الجهاز النّظريّ الذي استنبطوه واتّخذوه منوالا لهم ، وهو تجذّر تشهد عليه قوّة الأصول والقواعد وشمولها واتّساع مجالها ، وكانت عناية المحدثين بنحو النّصّ على أخرة من الزّمان وقصروا النّصّ على الاستعمال فطفقوا يعُبّون ممّا أتاحه توسيع مجال البحث عبّ الظّمآن يتهدّدها الشّرق .

****

لقد ذكرنا في هذا العمل من المسائل ما ذكرنا ولكنّنا طرحنا منه فصولا عديدة كانت منزّلة في التّخطيط الذي رسمناه له بدءا ، من تلك الفصول مباحث خاصّة تناولنا فيها تناول المنوال النّحويّ العربيّ للتّسمية والابتداء وعلاقة الإضمار بأدوار التّخاطب والإحالة المعجميّة وأثر السّياق في صياغة المقال ... ، ونحن لا نعتقد أنّنا بما قدّمناه في هذا العمل - وحتى بما طرحناه منه - قد استفرغنا جميع جوانب المسألة بحثا واستقصاء، فقد ظلّ عدد كبير من الجوانب في حاجة إلى أن يكون موضوع أبحاث مفردة تحقّق المزيد من الكشف عن قواعده وأصوله ، كما أنّنا نقدّر أنّ تجاوز حيّز الأمّهات في النّحو إلى العناية بإضافات علماء المعاني والبيان من المتأخّرين بل وبعلوم أخرى تقاطعت فيها علوم العربيّة بعلوم أخرى كانت فيها بمثابة الآلة كأصول الفقه والتّفسير والقراءات يمكن أن يكشف عن وجوه أخرى من سبر النّتائج العمليّة التي حقّقها الجهاز النّظريّ الذي وضعه النّحاة .

****

إنّ ما قدّمناه في هذه الصّفحات محطّة تأمّل ضمّنّاها أهمّ ما رأيناه صالحا لأن يكون خاتمة لهذا العمل، ونحن نقدّر أنّ قارئنا سيختم قراءته ببعض ما ختمناه به ، لكنّ غايتنا ليست أن تطابق خاتمتَنا خاتمتُه ، فإذا حصل من الاتّفاق كلّه فإنّنا نكون قد حقّقنا غاية هي وحدة الرأي وإذا حصل بعضه فإنّنا نكون قد حقّقنا بعملنا غايتيْن أولهما النّتائج التي اهتدينا إليها والثّانية نتائج النّتائج التي كان عملنا قادحا يسّر لقارئنا تجاوز ما وصلنا إليه إلى وقفنا دونه .

قائمة المصادر والمراجع

جعلنا في هذه القائمة من المصادر والمراجع المتعلّقة بالنّحو العربيّ المؤلّفات الأصول التي اعتمدنا عليها في عملنا اعتمادا كلّيًا أو جزئيًا ، ونحن واثقون من أنّ في ما لم نعتمد عليه منها من الإضافات والتدقيقات والتفريعات ما فاتنا الوقوف عليه، لكنّنا نرجّح أنّ ما يمكن أن يوجد من ذلك إنّما هو من قبيل اللبنات تضاف إلى بناء المنوال الذي كشفنا عنه وليس من قبيل البناء المخالف له .

أمّا مسرد المراجع باللغات الأجنبيّة فإنّنا قد ضمّنّا فيه المؤلّفات التي اعتمدنا عليها اعتمادا مباشرا ، كما أنّنا لم نر بأسا في أن نجعل ضمنه تلك المؤلّفات التي ذكرناها وأحلنا عليها في عملنا نقلا عن الدّارسين التي اعتمدنا على أعمالهم ، وكنّا ننوي إقامة ثبت شامل جامع للأعمال المتعلّقة بنحو النّصّ وتحليل الخطاب تتجاوز ما اعتمدنا عليه أو أحلنا عليه في عملنا ، لكنّنا عدلنا عن ذلك لشدّة اتّساع هذه القائمة وإفراطها في الطّول .

المصادر والمراجع باللغة العربيّة :

الألف

الأنباري عبد الرحمان بن محمد بن عبد الله أبو البركات كمال الدين (577 هـ) :

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، مجلدان ط بيروت.
- لمع الأدلة في أصول النحو. تحقيق سعيد الأفغاني ط 2 بيروت 1971.

ابن برهان العكبري (456 هـ) : شرح اللمع [لابن جني] تحقيق فائز فارس ، بيروت 1972.

ابن جني أبو الفتح عثمان (392هـ) :

- الخصائص تحقيق محمد علي النجار ط 2 بيروت د ت، (في ثلاثة مجلّدات).
- سرّ صناعة الإعراب ، تحقيق حسن هنداوي ط 2 دمشق 1985.
- كتاب علل التّثنية تحقيق الأستاذ عبد القادر المهيريّ، حوليّات الجامعة التّونسيّة عدد 2 سنة 1965 ص ص41-56.

ابن السراج أبو بكر محمّد بن سهل النّحويّ البغداديّ (316 هـ) : الأصول في النحو. تحقيق عبد الحسين الفتليّ ط 1 مؤسّسة الرّسالة بيروت 1985(في ثلاثة مجلّدات).
ابن سينا أبو عليّ الحسين : أسباب حدوث الحروف ، تحقيق محبّ الدّين الخطيب، مطبعة المؤيّد القاهرة 1332هـ / 1914.
ابن عقيل (769هـ) : شرح ألفية ابن مالك (600هـ) تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ط القاهرة دت.
ابن قتيبة (286 هـ) : أدب الكاتب دار الكتب العلميّة بيروت لبنان 1988.
ابن مالك جمال الدّين أبو عبد الله محمّد (672هـ) : متن الألفية ، المكتبة الزّيتونيّة ، تونس 1369هـ .
ابن مضاء أبو العباس أحمد بن عبد الرحمان بن محمد اللخمي (القرطبي) 592هـ : كتاب الرد على النحاة تحقيق شوقي ضيف (ط1 1947) ط دار المعارف مصر 1982، 149ص .
ابن منظور محمّد بن عليّ بن أحمد الأنصاريّ (711هـ) : لسان العرب ، دار لسان العرب ، بيروت ، د ت .
ابن هشام الأنصاري(761هـ) : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.تحقيق مازن المبارك ومحمّد علي حمد الله ، مراجعة سعيد الأفغاني، ط دار الفكر 1961 جزءان في مجلّدين .
ابن يعيش موفّق الدّين يعيش بن عليّ (643 هـ) : شرح المفصل . إدارة الطّباعة المنيريّة، 10 أجزاء في 5 مجلدات .
أبو حيّان النّحويّ : ارتشاف الضرب من لسان العرب . تحقيق مصطفى أحمد النّحّاس القاهرة 1984-1987، ثلاثة أجزاء .
أبو زيد نصر حامد : مفهوم النّص، دراسة في علوم القرآن ، المركز الثّقافي العربيّ ط 1 الدّار البيضاء بيروت 1990.
أبو نواس الحسن بن هانئ : الديوان ط دار الكتاب العربي بيروت 1984.
الأستراباذي رضي الدين (686 هـ) : شرح الكافية في النحو ، تحقيق يوسف حسن عمر. منشورات جامعة بنغازي ، (4 مجلدات + مجلد للفهارس).
الأشموني : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ط دار الكتاب العربي بيروت 1955.
امرؤ القيس : الدّيوان ، تحقيق محمّد أبو الفضل ابراهيم ، ط 5 دار المعارف مصر

.1990
أوستين (مترجم) : نظريّة أفعال الكلام العامّة : كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة عبد القادر قينيني ، افريقيا الشرق الدّار البيضاء 1991.
أيّوب عبد الرّحمان : اللغة والتّطوّر، معهد البحوث والدّراسات العربيّة، مطبعة الكيلاني، 1969.

الباء

بحيري سعيد حسن : علم لغة النص ، المفاهيم والاتّجاهات ط1 مكتبة الأنقلو المصريّة 1993 280ص.

التّاء

التّفتزانيّ(791هـ) : شروح التّلخيص والمطوّل على التّلخيص 1304.
التّاهانويّ محمّد علي الفاروقيّ (1158 هـ) : كشّاف اصطلاحات الفنون ط (ثلاثة مجلّدات) ، كلكتة 1862.
التّوحيديّ (أبو حيّان) : الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزّين ، بيروت 1953.

الجيم

الجاحظ : الحيوان ج 1 . تحقيق عبد السّلام هارون ، 1965و 1969.
الجرجاني عبد القاهر (471هـ) :
- العوامل المائة ، تحقيق مع شرح للبدراوي زهران ، مصر 1983.
- المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر 1982، في مجلدين .
- أسرار البلاغة في علم البيان ، تحقيق محمّد رشيد رضا ، دار المعارف للطّباعة والنّشر ، بيروت لبنان 1981.
- دلائل الأعجاز ، تحقيق عبد المنعم خفاجي مكتبة القاهرة، القاهرة 1969.

الحاء

حسّان تمّام : الأصول ، الدّار البيضاء 1981.
حمّودة طاهر سليمان: ظاهرة الحذف في الدّرس اللغويّ، الدّار الجامعيّة الاسكندريّة

1983.
حميدة مصطفى : نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربيّة ط 1 مصر لبنان 1997، 447ص.

الخاء
خطابي محمد : لسانيات النص، مدخل إلى انسجام النص ، ط 1 المركز الثقافي العربي، بيروت 1991، 416ص.

الدّال
دي سوسير ف. : دروس في الألسنيّة العامّة ترجمة محمّد الشّوش ومحمّد عجينة وصالح القرمادي ، الدّار العربيّة للكتاب ليبيا تونس 1985.

الرّاء
الرّازيّ فخر الدّين محمّد بن عمر (606هـ) : نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ط 1 دار الجيل بيروت / المكتب الثّقافي القاهرة 1992.

الزّاي
الزّركشيّ بدر الدّين محمّد بن عبد الله : البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمّد أبو الفضل ابراهيم ، مكتبة دار التّراث ، القاهرة د ت .
الزناد الأزهر (1993) : نسيج النص ، المركز الثقافي العربي 1993.
الزّمخشريّ(538هـ) : المفصّل ، القاهرة 1323هـ

السّين
السكاكي أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي (626هـ) : مفتاح العلوم ، تحقيق نعيم زرزور دار الكتب العلميّة بيروت لبنان 1983.
سيبويه (180 هـ) : الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون وشرحه . ط 3 مكتبة الخانجي القاهرة 1988، خمسة مجلّدات، خامسها للفهارس.
السيوطي جلال الدين (911هـ) :
- الإتقان في علوم القرآن ، دار التّراث ، القاهرة 1985.
- لمع الأدلة في أصول النحو. تحقيق أحمد محمد قاسم ، ط القاهرة 1976.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمّد أحمد جاد المولى ومحمّد علي البجاوي ومحمّد أبو الفضل ابراهيم ، دار الجيل بيروت/ دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، د ت .

الشّين

الشريف صلاح الدين :
- (1986) تقديم عامّ للاتّجاه البرغماطيّ ، ضمن " أهمّ المدارس اللسانيّة " المعهد القومي لعلوم التّربية تونس 1976.
- (1982) خواطر شك في قراءة الكفاية اللغوية (في أعمال ندوة "القراءة والكتابة" كلية الآداب ، تونس 1982 منشورات كلية الآداب تونس 1988 ص ص 217 - 360.

الفاء

الفارابي أبو نصر (339هـ) :
- كتاب الحروف ، تحقيق محسن مهديّ دار المشرق بيروت 1970.
- المنطق عند الفارابي ، ج 1، تحقيق رفيق العجم ، دار المشرق بيروت 1985، 187 ص .

فضل صلاح : بلاغة الخطاب وعلم النّصّ ، عالم المعرفة ، عدد 164، الكويت 1992.

الفهري عبد القادر الفاسي : إشكال الرّتبة وباب الاشتغال ، عيون المعرفة الدّار البيضاء 1988.

القاف

القارصي محمد علي : البلاغة والحجاج من خلال نظريّة المساءلة لميشال ميار. ضمن " أهمّ نظريات الحجاج في التّقاليد الغربيّة من أرسطو إلى اليوم " كلّيّة الآداب منّوبة 1999 ، ص ص 387-402 .

قراءة النص بين النظرية والتطبيق . منشورات المعهد القومي لعلوم التربية 1990-1991 (وقائع ندوة نظمها المعهد بالاشتراك مع كلية الآداب بصفاقس) Etudes linguistiques (مجلة المعهد القومي لعلوم التربية) .

الكاف

الكشو صالح : مظاهر التّعريف في العربيّة ، منشورات كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس 1997، 417ص.

الميم

المبرد أبو العبّاس محمّد بن يزيد (285 هـ) : المقتضب ، تحقيق عبد الخالق عضيمة ، بيروت 1963 في أربعة مجلّدات.

المتوكّل أحمد :

- (1985) الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة ، الدّار البيضاء 1985 ، 192 ص.
- (1986) دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفيّ ، ط 1، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع الدّار البيضاء 1986، 240ص.

مصطفى ابراهيم : إحياء النحو . القاهرة 1951.

مصلوح سعد : العربيّة من نحو الجملة إلى نحو النّصّ ، مقال في الكتاب المهدى إلى الأستاذ عبد السّلام هارون ، جامعة الكويت كلّيّة الآداب 1989-1990ص ص 406-432.

المسدّي عبد السّلام : التّفكير اللسانيّ في الحضارة العربيّة ، الدار العربيّة للكتاب ليبيا تونس 1981.

المعجم الوسيط : أنيس إبراهيم وعبد الحليم منتصر وعطيّة الصّوالحيّ ومحمّد خلف الله أحمد ط دار الفكر ، د ت .

الموسى نهاد : اللغة العربيّة بين الثّبوت والتّحوّل، مثل من ظاهرة الإضافة . حوليّات الجامعة التّونسيّة عدد 13 ، 1976.

المصادر والمراجع باللغات الأجنبية:

A

ADAN J. M. :

-1977, Ordre du texte, ordre du discours. Pratiques n° 13.

-1984a, Linguistique et discours littéraire. Fernand Nathan.

-1984b, Des mots au discours, l'exemple des principaux connecteurs. in Pratiques n° 43 1984

-1985c, Quels types de textes. in Le français dans le monde , n° 192, avril 1985 pp 39-43.

-1986, Dimensions séquentielles et configurationnelles du texte. Degrés n° 46-47

-1987a, Textualité et séquentialité, l'exemple de la description. Langue Française n° 74 Paris, Larousse.

-1987b, Types de séquences textuelles élémentaires. Pratiques n° 55 Metz.

-1990, Eléments de linguistique textuelle : théorie et Pratique de l'analyse textuelle. Liège, Mardaga. 265p

-1992, Les textes, : types et prototypes (récits, description, argumentation, explication et dialogue. Nathan.

ADAN J. M. & PETITJEAN A. 1989, Le texte descriptif. Paris, Nathan.

ANSCOMBRE J. C. DUCROT O. :

-1976, L'argumentation dans la langue. Langages n° 46 juin 1976.

AOUN J. 1982, A Grammar of Anaphora, Cambridge Mass M.I.T. Press.

APOSTEL L. 1980, Communication et action . in Langage en contexte. H. Parret, L. Apostel et al. Benjamins, Amsterdam.

ARMENGAUD F. 1985, La pragmatique. 2° éd. Paris P.U.F.

ASHER R.F. SIMPSON J.M.Y. 1994, The Encyclopedia of Language and Linguistics : Text, Text Analysis, Text Linguistics, Text Pragmatics, Text / Rhetoric, Textbooks, Text-to-speech conversation System. Pergamon Press, Oxford, New York, Seoul, Tokyo (10vol.).

AUSTIN J. L. 1962, Quand dire c'est faire.(trad. française 1970) Seuil, Paris. 184p

AUTHIER REVUZ J. 1982, "Hétérogénéité montrée et Hétérogénéité constitutive" : éléments pour une approche de l'autre dans le discours, D.R.L.A.V. n° 26 Université de Paris Vincennes.

B

BAKHTINE M. 1978, Esthétique et théorie du roman. Paris, Gallimard.

BALLY Charles:

-1965, Linguistique générale et linguistique française. 4° éd. Berne, A. Francke AG Verlag.

BANNOUR Abderrazak 1992, Textes, contextes et situations de discours in: la production de sens et l'interprétation, actes du colloque organisé par le département d'arabe du 24 au 27 avril 1991, Faculté des lettres de la Manouba.

BARTHES Roland :

-1970, L'ancienne rhétorique, aide mémoire. Communication? n° 16, Paris Le Seuil.

-1971, De l'oeuvre au texte. Revue d'esthétique. Repris dans le bruissement de la langue. Paris Le Seuil.

-1973, Le plaisir du texte. Paris Le Seuil.

BEACCO Jean Claude 1984, Analyse du discours : lecture et expression. Paris, Hachette Larousse.

BEAUGRANDE De Robert A.:

- 1979 :Text and sentence in discourse planing , in: Petöfi éd. 1979 pp 467-494.

-1980 :Text, Discourse and Prosses: Toward a Multidisciplinary science of Text. Londre, Longman.

BEAUGRANDE De Robert A. & DRESSLER W. U. 1981: Introdution to Text Linguistics. Londre, Longman.

BELLERT L. 1970, On a condition of Coherence of Textes. Semiotica 4. La Haye, Mouton.

Ben GARBIA Abdeljabbar :

-La coordination dans la grammaire cognitive de Langacker,

(manuscrit).

- La sémantique de la coordination, P.U. de Septentrion, 1996-97.

BEN TALEB O. 1989, L'énonciation, genèse historique. in Linguistica Communicatio vol. 1 n° 1, pp 92-105 & vol 1 n° 2, pp 92-98.

BENVENISTE Emile :

-1966, Problèmes de linguisique générale. I Paris, Gallimard 356p.

-1974, Problèmes de linguisique générale. II Paris, Gallimard 286p.

BERRENDONNER A. :

-1979, De 'ci' de 'là', exploration dans la structure textuelle, in Petöfi ed. 1979

-1981, Eléments de pragmatique linguistique. Paris, Minuit.

-1983, Connecteurs pragmatiques et anaphore. Cahiers de linguistique française, n° 5 , Université de Genève.

-1983, Cours critique de grammaire générative,P.U.de Lyon.

BERTINETTO P.M.1979, Can we give a unique definition of the concept 'text', reflexions on status of textlinguistics, in Petöfi ed. 1979, pp 143-159.

BLOOMFIELD Léonard:

-1926, Un ensemble de postulat pour la science du langage, in : André Jacob 1973, Genèse de la pensée linguistique, A. Colin Paris.

-1933, Language.The University of Chicago Press 1984.(avec une introduction de C. F. Hockett).

-1933, Le langage, (trad. française, Payot Paris 1970) (avec un avant-propos de Frédéric François).

BORILLO A. 1981/82, Eléménts de cohésion textuelle. in Cahiers du C.I.S.L. n° 13 1981-82 , Université de Toulouse-Le Miral.

BOSREDON B. 1987, Si dire c'est faire, reprendre c'est faire quoi. Langue française n° 73 Paris, Larousse.

BOUAZIS Charles 1973, L'espace indécidé de la théorie du texte,in Essais de la théorie du texte. Paris, Galilée.

BOURDIN J.-F. et DUHEM P., La grammaire de texte en pays de langue

allemande, in : La grammaire générative en pays de langue allemande, Langages n° 26 ,juin 1972, pp 59-74.

BRIGUI Fouad:

-1989, Cohésion pragmatique et textuelle dans quelques textes litteraires. in Linguistica Communicatio vol. 1 n° 1, pp 106-124.

-1989, Rapport de la relation d'élaboration aux autres relations d'expression en arabe. in Linguistica Communicatio vol. 3 n° 2, pp 90-98.

-1991, Mémoire discursive et production du discours. in Linguistica Communicatio vol. 3 n° 1, pp 44-58.

BRONCKART J. P. & al. 1985, Le fonctionnement des discours. Paris Delachaux et Niestlé.

BROWN G. & YULE G. 1983, discourse Analysis. Cambridge University Press, London.

Bulletin de la société de lingistique de Paris, années 1978 ...1980 et 1982 ... 1991.

C

CADIOT A. & al. 1979, Oui, mais, non, mais, il y a dialogue et dialogue. Langue française n° 42 Paris, Larousse.

CARON J. :

-1983, Les régulations du discours. Paris P.U.F.

-1984 ; Les opérateurs discursifs comme instructions de traitement. Verbum tome 7 fasc. 2, Université de Nancy.

CHAROLLES Michel:

-1976, Grammaire du texte, théories du texte, narrativité. Pratiques, n° 11 , 12 Metz.

-1978, Introduction aux problèmes de la cohérence des textes. Langue française n° 38, Paris, Larousse.

-1984, "En réalité" et "en fin de compte" et la régulation des oppositions. Travaux du centre de recherches sémiologiques n° 47. Université de Neuchâtel.

-1986a, La gestion des orientations argumentatives dans une activité rédactionnelle..Pratiques n° 49. Metz.

-1986b :L'analyse des processus rédactionnel: aspects linguistiques psycholinguistiques et didactiques. Pratiques n° 49. Metz.

-1988, Les plans d'organisation textuelle : périodes, chaînes, portées et séquences. Pratiques n° 57. Metz.

CHAROLLES Michel & autres 1990, Le discours, représentation et interprétation. Nancy, Presse Universitaire de Nancy.

CHERCHIL L.1978, Léllipse comme facteur de référence. Langue française n° 73 Paris, Larousse.

CHEVALIER J. C. & al. 1980, Quelques éléments pour une étude de la concession. Pratiques n° 28. Metz.

CHOMSKY Noam:

- 1957, Structures syntaxiques, trad. française, Seuil, Paris 1969

-1965, Aspects de la théorie syntaxique, trad. française, Seuil, Paris 1971

-1981:Lectures in government and binding. Dortrecht, Foris.

-1981:The Minimalist Program, the M.I.T. Press, Cambridge, Massachussets, london England.

COLTIER D. 1986, Approches du texte explicatif. Pratiques n° 51. Metz.

COLTIER D. & TURGO G. 1988, Des agents doubles de l'organisation textuelle, les marqueurs de l'integration textuelle. Pratiques n° 57. Metz.

COMBETTES B. :

-1983, Pour une grammaire textuelle, la progression thématique. Bruxelles, De Boeck-Duculot;

-1986, Introduction et reprise des éléments d'un texte. Pratiques n° 49. Metz.

-1988, Pour une grammaire textuelle. Paris, Bruxelles.

Connexity and coherence : Analysis of Text and Discourse. New York, W. De Gruyter.

COQUET JEAN CLAUDE 1980, l'implicite de l'énonciation. in Langages n° 70 juin 1980, p.10.

CORTES Jacques 1985, La grande traque des valeurs textuelles : quelques principes de base pour comprendre la G. T. in Le français dans le monde, n° 192 avril 1985 pp. 28-34.
CORBLIN F. :
-1983, Définis et démonstratifs dans la reprise immédiate. Le Français moderne n° 2 Paris, Le Seuil.
-1987, Indéfinis définis et démonstratifs. Genève, Droz.
COSTE D. 1978, Lecture et compétence de communication. Le Français dans le monde n° 141. Paris, Hachette et Larousse.
CULIOLI A. :
-1973, Sur quelques contradictions en linguistique; communication n° 20 Paris, Le Seuil.
-1979, Valeurs modales et opérations énonciatives. Modèles linguistiques. Presse Universitaire de Lille.

D

DAHI Ö. 1985, Remarques sur le générique. Langages n° 79, Paris, Larousse.
DAMMANE Gilbert E. 1989, La série énumérative. Genève, Paris, Droz.
DANJOU-FLAUX N. 1980, A propos de "de fait, en fait, en effet et effectivement". Le français moderne, n° 48, Paris.
Degrés 1986, Sciences du texte. Bruxelles.
DEHNIERE G. éd. 1985, Il était une fois. Presse Universitaire de Lille.
Dictionnaire de linguistique1973 (collectif), Larousse, Paris.
Dictionnaire historique de la langue française (Le Robert) dir. Alain REY 1992 , texte t2 p 2112.
DIJK T. A. Van :
-1972, Some Aspects of Text Grammar. Paris La Haye Mouton.
-1972a, Aspects d'une théorie générative du texte poétique. in Greimas et al. Essais de sémantique poétique. Paris, Larousse.
-1973a, Grammaire textuelle et structures narratives.In Sémiotique narrative et textuelle. C. Chabrol éd. Paris,Larousse.
-1973b, Modèles génératifs en théorie littéraire. in Essai de la théorie du texte. (Bouaziz, Avalle, Brandt et al.) Paris, Galilée.

-1977a, Text and Context. Explorations in the semantic and pragmatic of Discourse. London, Longman.

-1977b, Macro-strutures sémantiques et cadres de connaissance dans la compréhension du discours. in Denhière 1985 pour la trad. fr.

-1979, New developments and problems in Textlinguistcs, in: Petöfi (éd.) 1979, Text versus Sentence, basic questions of text linguistics, Hambourg Busque.

-1981, Etude du discours et enseignement. in : Linguistique et sémiotique, pp 11-81 P. U. Lyon.

-1984, " Texte" in Dictionnaire des littératures de langue française, de Beaumarchais et al. éds Bordas, Paris.

-1985a, Handbook of Discourse Analysis (4 vol.).Londres, Academic Press.

-1985b, Discourse and Communication : new approches to the analysis of mass media discourse and communication. Ed. by T. A. Van DIJK, New York, W. De Gruyter.

DIJK T. A. Van & KINTSCH W 1978, Towords a model in Text Comprehention and Production. Psychological Review, trad. fr. in Dehnière 1984 éd.

DIK Simon 1978, Fonctionnal Grammar, North- Holland.

DIMIER M. 1985, On Text classification. in Discourse and Litterature : New Approches to the Analysis of Litterar Genres. T. A. Van DIJK ed. Amsterdam & Philadelhpia. John Benjamen.

DITTMAR N. 1988, A propos de l'interaction entre la construction du thème et l'organisation de la conversation: l'exemple du discours thérapeutique. Langue française n° 78. Paris, Larousse.

DRESSLER W. :

-1972, Einführung in die Textlinguistik, Tübingen.

-1978 éd., Current Trends in Text linguistics. Berlin, Walter de Gruter (col. Research in Text Theory)

D.R.L.V.A., L'A.S.G.: Bilan de dix ans de recherche, in : La grammaire générative en pays de langue allemande, Langages n° 26 ,juin 1972 pp7-26

DRILLON Jacques 1991, Traité de la ponctuation, Gallimard, Paris.

DOZY 1881, Supplément aux dictionnaires arabes, librairie du Liban 1991 (reproduction de la 1° 'édition, Leyde 1881).

DUCROT Oswald & TODOROV Tzevan 1972, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Seuil, Paris.

DUCROT Oswald :

-1972, Dire et ne pas dire. Paris, Herman.

-1978, Deux "MAIS". Journée d'étude du 18-8-1978. Université René Descartes.

-1980, Les mots du discours. Paris, Minuit.

-1983, L'argumentation dans la langue. Bruxelles. P. Mardaga.

-1984, Le dire et le dit. Paris, Minuit.

-1989, Logique et stucture, énonciation. Paris, Minuit.

E

ELUERD Roland 1985, La pragmatique linguistique, Nathan, Paris, 222p.

ENKVIST N. E. 1986, Linearisation, text type and parameter weighting. in Language and Discourse : Test and protest. A Festchrift for Peter Sgall J. L. Mey ed. Amsterdam et Philadelphia, John Benjamen.

F

FAUCONNIER G. :

-1974, La coréférence, syntaxe ou sémantique? Seuil, Paris. 238p.

-1984, Espaces mentaux. Paris, Minuit.

FAIRLAY Irene R. 1981, Syntactic Deviation and Cohesion. in Essays in modern Stylistics. Ed. by Donald C. Freeman Methuen & Co. Ltd London.

FEHRI Fessi 1982, Linguistique arabe, forme et interprétation, publication de la F.L.S.H. de Rabat, Rabat, 344p

FILLIOZAT Pierre-Sylvain1988, Grammaire sanskrite pâninéenne, Picard, Paris,185p.

FILLMORE F., Quelques problèmes posés à la grammaire casuelle. in Langages n° 38
FLAHAUT E 1982, Sur le rôle des représentations supposées partagées dans la communication. Connexions n° 38, PAris E. P. I.
FUCHS C. :
-1982, La paraphrase. Paris, P.U.F.
-1985 ed., Aspects de l'ambiguité et de la paraphrase dans les langues naturelles. Berne, Peter Lang.

G

GALAY G.-L. 1974, Le texte et la forme. Revue européenne des sciences sociales. t XII n° 32 Paris, Droz.
GARCIA C. 1980, Argumenter? à l'oral: de la discussion au débat.Pratiques n° 28, Metz.
GARDINER, Alan HEIDERSON 1989, Language et actes de langage : aux sources de la pragmatique. P.U.L. 1989.
GASMI Laroussi1982, Enonciation et stratégies discursives dans le Coran. in "Etudes Arabes" de l'Université de Paris VIII n° 2-3 1982 pp 121-171.
GENOT Gérard 1984, Grammaire et récit, essai de linguistique textuelle, Nanterre, 434 p.
GOPNIK M. 1979, On differenciating sentence grammar from text grammars, in: Petöfi (éd.) 1979, Text versus Sentence, basic questions of text linguistics, Hambourg Busque.
GRANGER G. 1982, A quoi servent les noms propres? revue Langages n°66 pp21-36.
GREIMAS A. J.:
-1966, Sémantique structurale. Paris, Larousse.
-1983, Du sens. Paris, Le Seuil.
GREIMAS A. J. & COURTES J. 1979, Sémiotique. Dictionnaire raisonné de la théorie du langage. Paris, Hachette.
GRESILLON A. & MAINGUENEAU D. 1984, Polyphonie, proverbes et détournement. Langages n° 73, Paris, Larousse.
GREVISSE, le bon usage, 11° édition, Duclot 1980.

GUMBRECHT H. U. 1979, Persuader ceux qui pensent comme vous. Les fonctions du discours épidectique sur la mort de Marat. Poétique n° 39, Paris Le Seuil.

H

HALLIDAY M. A. K. & HASSEN Ruqaya 1976, Cohesion in English. Hong Kong Longman. 374p

HALLIDAY M. A. K. 1983, Introduction to fonctional grammar. Edward Arnold, London.

HANGOM S. O. 1982, Understanding Litterary metaphor. in Metaphor Problems and perspectives. Ed. David S. Mial, London.

HARRIS Z. S.:

-1969, Analyse du discours. Langages n° 13 Paris, Didier -Larousse.

-1988, Langage and information, Columbia University Press, New York.

HATAKFYAMA K. PETÖFI J. S. & SOZERE 1984, Texte, connexité, cohésion, cohérence. Document de travail série A n° 132-134. Université de Urbino.

HENDRICKS W.D. 1973, Essays on semiolinguistics and verbal art, The Hague, Mouton.

HJELMSLEV LOUIS :

-1968, Prolégomènes à une théorie du langage, Paris, Miniuit.

-1968, La structure fondamentale du lagage, in : Prolégomènes...

HOUDEBINE J.-L. 1968, Première approche de la notion de texte. in Théorie d'ensemble. Tel Quel, ed. Paris Le Seuil, coll. Points n° 121.

I

ISENBERG H. :

-1970, Der Begriff 'Text' in der Sprachtheorie Texttheorie.

-1971, Uberlegungen zur Texttheorie, Schmidt ed.

J

JACOB André 1973, Genèse de la pensée linguistique, A. Colin Paris.

JAQUES F. 1987, Le mouvement du texte. in "Le texte comme object philosophique". J. Greisch éd. Beauchesne, Paris.

JAKOBSON R. 1963 :Essais de linguistique générale. Paris, Larousse.

JANSEN Steen 1986, Texte et fiction. in Degrés n° 46 pp h1-h44.

JAYEZ J. 1983, La conclusion: pourqoi faire? SIGMA n° 7.

K

KASSAI G. 1976, A propos de la linguistique textuelle. La linguistique vol 12 fasc. 2 Paris. P.U.F.

KESIK Marek 1980, la cataphore, Linguistique nouvelle, P.U.F. 155p

KERBRAT-ORECCHIONI Catherine:

-1977, La connotation. P.U.L. ? Paris.

-1977, L'implicite. A. Colin.

-1997, L'énonciation, de la subjectivité dans le langage,3° éd. Armand Colin Paris, 290p.

KINTSCH W. 1981-82, Aspects de compréhension du texte. Bulletin de Psychologie n° 356, Paris.

KITTAY J. 1988, On anaphora and antecedence. Semiotica, 72 ; 34 , 205-234.

KLEIBER Georges :

-1981, Problèmes de référence : descriptions définies et noms propres, Paris, Klincksieck.

- Anaphores et pronoms, Champs linguistiques, Duculot,229p.

-1988, Sur l'anaphore démonstrative. in Nouvelles recherches en grammaire. G. Maurand éd. Université de Toulouse-Le-Miral.

-1989, Sur la définition du proverbe. Europhras 88, Phraséologie contrastive. Actes du colloque international Klingenthal-Strasbourg, colloque : recherches germaniques, n° 2 Université de Strasbourg.

-1990, Quand "il" n'a pas d'antécédent. Langages n° 97, Paris, Larousse.

KUKHARENKO Valeria1979, Some considerations about the

properties of text in Petöfi ed. 1979 pp. 235-257.

KURODA S. Y. 1973, Le jugement catégorique et le jugement thétique : exemples tirés de la syntaxe japonaise. Langages n° 30.Paris, Larousse.

L

LAFONT Robert & GARDES-MADRAY Françoise 1976, Introduction à l'analyse textuelle. Larousse..

LANG Edward, Quand une "grammaire de texte" est-elle plus adéquate qu'une "grammaire de phrase" , in : La grammaire générative en pays de langue allemande, Langages n° 26 ,juin 1972, pp 75-80

LANE P. H. 1989, Le paratexte éditorial : analyse pragmatique et textuelle. thèse non publiée Université de Haute Normandie.

LANGLEBEN Maria M. 1979, On the triple opposition of a text to a sentence, in Petöfi ed. 1979, pp 246-257.

LECLERE P., La sémantique et le problème du "connu" et du "nouveau". Notes sur la "présupposition", in Folia linguistica 13, 1979, 78-79

LEHMANN D. & MOIRAND S. 1980, Une approche communicative de la lecture. Le Français dans le monde? n° 153. Paris, Hachette-Larousse.

LE GUERN M. 1973, Sémantique de la métaphore et de la métonymie. larousse, Paris.

LINSKY Leonard 1974, Le problème de la référence, (trad. française, éd. du Seuil Paris).

LOCASCIO V. & COVET 1980, Temporal structure in sentence and discourse. Foris.

LOCASCIO V. 1986, Temporal deixis and anaphor in sentence and Text. Finding a reference time. in LOCASCIO V. & COVET pp 191-228.

LONGACRE Robert E. 1979, Text and text linguistics, in Petöfi ed. 1979, 258-271.

LOSNIER Jacques & ORECCHIONI Kerbrat (sous la dir.) 1988, Echanges sur la conversation. Paris, C.N.R.S.

LUNDQUIEST Lita. :

-1980, La cohérence textuelle, syntaxe, sémantique, pragmatique. Copenhague.

-1983, L'analyse textuelle. Paris, C.E.D.I.C.

-1987, Cohérence, marqueurs d'orientation argumentative et programme argumentatif. Sementikos vol. 9 n° 2, Paris.

LYONS John :

-1968, Linguistique générale, trad. française Larousse 1970, 496p.

-1977, Semantics. vol. II Cambridge University Press.

-1977, Deixis and Anaphora, in The development of Conversation and Discourse.

-1978, Eléments de sémantique , Larousse université, Paris.

-1978, Sémantique linguistique, trad française Larousse 1980, 382p.

M

MAINGUENAU D.,

-1976, Initiation aux méthodes de l'analyse du discours. Hachette, Paris.

-1984, Genèse du discours. Bruxelles Mardaga.

-1986, Eléments de linguistique pour le texte littéraire. Bordas, Paris.

-1987 :Nouvelles tendances en analyse du discours. Hachette, Paris.

MARANDIN J.-M. 1986, CE est un autre. L'interprétation anaphorique du syntagme démonstratif. Lanage n° 81. Paris, Larousse.

MARTIN R. :

-1983, Pour une logique du sens. Paris, P.U.F. 268p.

-1985a, Argumentation et sémantique des mondes possibles. Revue Internationale de philosophie n° 155/4

-1985b, Langue et temps de dicto. Langue française n° 67 Paris, Larousse.

MARTINET André1968, Eléments de linguistique générale, A. Colin,

Paris. (nouvelle éd. 1980).
MESSADI Mahmoud (1981), Essai sur le rythme dans la prose rimée en arabe, Tunis 1981, 165p.
MEYER M. :
-1986, De la problématologie. Bruxelles Mardaga.
-1992, Langage et littérature , essai sur le sens, PUF Paris.
MILNER Jean-Claude:
-1982, Ordres et raisons de langues. Le Seuil, Paris.
-1989, Introduction à une science du langage , ed. du Seuil, Paris
MOESCHLER Jacques:
-1985, Argumentation et conversation : éléments pour une analyse pragmatique du discours. Paris, Hatier, coll. LAL.
-1989, Modélisation du dialogue. Paris, Hermes.
-1993, Aspects pragmatiques de la réference temporelle : indétermination, ordre temporel et inférence. Revue Langages, décembre 1993 n° 112. " Temps, référence et inférence" ,
MOLINO J. & autres 1989, L'interprétation des textes. Paris, Minuit.
MOUTAOUAKKIL A. 1982, Reflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe. Fac. des lettres et des sciences humaines, Rabat.
MURAT M. 1987 :"c'est-à-dire" ou la reprise interprétative. Langue française n° 37. Paris, Larousse.

N

NEF F.,
-1980, Notes pour une pragmatique textuelle, macro-actes indirects et dérivations rétroactives. Communication n° 32. Le Seuil, Paris.
-1986, Sémantique discursive et argumentatin. Cahiers de Linguistique française n°7. Université de Genève.
NGUYEN T. 1985 :Sens et interprétation. SemantiKos, voll. 8 n° 1. Paris.

P

PARTEE B. 1984, Temporal and nominal anaphora. Linguistics and Philosophy, 7, 243-286.

PAVEL T. H. 1986-88, L'univers de la fiction. Paris, Le Seuil.

PEER W. van (ed) 1989, The Concept of Cohesion : Its impirical status in a definition and typology of Texts. in CONTE M. E. PETÖFI J. S. SÖSER E. (eds) , Text and discourse Connectedness. Benjamin, Amsterdam.

PERRIN L. 1989, L'interprétation du discours rapporté. in Modèles du discours. Recherches actuelles en Suisse romane. Berne, Peter Lang.

PERROT Jean :

-1975, Les auxiliaires d'énoncé, in Mélanges linguistiques offerts à E. Benveniste. Paris-Louvin , p 449.

-1978, Fonctions syntaxiques, énonciation et information, in Bulletin de la société de la linguistique de Paris, 73 , 92

PETÖFI J. S. & REISER H. 1973, Studies in Text Grammar. Dordrecht. D. Riedel Publishing Company?.

PETÖFI J. S. :

-1975, Vers une théorie partielle du texte. Helmut Buske, Verlag, Hambourg.

-1979 (éd.) , Text versus Sentence, basic questions of text linguistics, Hambourg Busque.

PHILLIPS Martin 1985, Aspects of text structure. in Investigation of the lexical organisation. Amsterdam, New York, Oxford, North Holland. 8-X-27 648 (52)

PILCH H. 1976, Empirical linguistics,München, U.T.B. Francke.

PLANTIN C. 1978, Deux MAIS. Semantikos, vol. 2 n° 2/3.

R

RANDALL Marilyn 1985, Context and Convention. The Pragmatics of litteraryness. in Poetics n° 14 pp 415-431.

RASTIER F. :

-1987, Sémantique interprétative. Paris, P.U.F.

-1988, Microsémantique et syntaxe; L'information grammaticale n° 37, Paris.

-1989, Sens et textualité, Hachette sup. Paris , 287p.

REBOUL O. 1984, La rhétorique. Que sais-je n° 2133 Paris P.U.F.

CORMAND C. éd.1987:La reformulation, pratiques, problèmes, proposition. Etudes de linguistique appliquée n° 68 , Paris Didier.

REICHLER-BEGELIN M.-J. 1988, anaphore , cataphore et mémoire discursive. Pratiques n° 57, Metz.

REINHARD T. 1983, Anaphora and semantic interpretation. University of Chicago Press.

REMI-GIRAUD S. 1987, Délimitation et hiérarchisation des échanges dans le dialogue; in Décrire la conversation. Coll. P. U. Lyon.

REVAZ F. 1987, Du descriptif au narratif et à l'injonctif. Pratiques n° 56, Metz.

RICARDOU J. 1987-88-89, Eléments de textique. I, II, III, Conséquences n° 10-11-12. Paris, les impressions nouvelles.

RICOEUR P. 1986, Du texte à l'action. Essai d'herméneutique 2. Paris, Esprit/Le Seuil.

ROBINS R. H., Brève histoire de la linguistique, Seuil Paris 1976 (1°éd. anglaise 1967) .

RONAT Mitsou & COUQUAUX Daniel & ali. 1986, La grammaire modulaire, Minuit, Paris.

ROULET E. & al. :

-1981, Echanges, intervention et actes de langage dans la structure de la conversation. Etudes de linguistique appliquée. n° 68 1987 Cormand éd. Paris Didier.

-1985 :L'articulation du discours dans le français contemporain. Berne, Peter Lang.

ROULET E. 1986, Complétude interactive et mouvement discursif. Cahiers de linguistique française, n° 7 et 8 , Université de Genève.

ROUSSEAU Jean-Jacques (mort en1778†), Essai sur l'origine des langues, Gallimard, Folio, 1990.

RUTTEN E. 1980, Sur les notions de texte et de lecture dans une théorie de la réception. Revue des sciences humaines n° 177, Université de Lille III.

S

SAMET J. & SCHANK R. 1984, Coherence and connectivity. in Linguistics and Philosophy vol. 7 n° 1 pp 57-82.

SCHAEFFER J.-M. 1989, Qu'est-ce qu'un genre littéraire? Paris, Le Seuil.

SCHELLING M. 1982, Quelques modalités de cloture : les conclusifs finalement, en somme, au fond, de toute façon. Cahiers de linguistique française, n° 4 , Université de Genève.

SGAL P. 1979, Remarks on text, language and communication, in Petöfi ed. 1979, pp 89-100.

SMITH V. Neil, Observation sur la pragmatique des temps (trad. de l'anglais parJ. Moesler et A. REBOUL) Revue Langages, décembre 1993 n° 112. " Temps, référence et inférence".

SEARLE John-R. :

-1982 (1979), Les actes de langage, essai de philosophie du langage, collection Savoir, Paris, 261p.

- 1982 (1979), Sens et expression. Paris, Minuit.

SEGRE Cesare1979, The nature of Text, in Petöfi ed. 1979, pp 77-88.

SERIOT P. 1988, L'anaphore et le fil du discours. (Sur l'interprétation des nominalisations en français et en russe) , in Opérateurs syntaxiques et cohésion discursive. H. Nolke éd. Nyt Nordisk Forlag Arnold Busk.

SHANON R. WEVER W. 1949, The mathematical Theory of communication. Urban Univ. of Illinois Press .

SLAKTA D. :

-1975, L'ordre du texte. Etudes de linguistique appliquée, n° 19? Paris , Didier-Larousse.

-1977, Introduction à la grammaire de texte. Actes de lasession de linguistique de Bourg-Saint-Maurice, 4 - 8 septembre 1977.

Publication du conseil scientifique de La Sorbonne Nouvelle, Paris III .

-1982, Sémiotique et grammaire des noms propres dans "Un prince de la Bohème". Colloque de Serisy : Balzac l'invention du roman. Paris, Belfond.

-1985, Grammaire du texte, synonymie et paraphrase. in C. Fuchs

SMOLENSKY Paul1992, IA [Intelligence artificielle] connextionniste et IA symbolique et cerveau,in :Introduction aux sciences cognitives, Gammimard, Paris (516p).

SPENGLER N. de 1980, Première approche des marqueurs d'interactivité. Cahiers de linguistique française, n°1, Université de Genève.

SPERBER Dan , WILSON Diedre 1986 : La pertinence, communication et cognition, trad. fran. 1989, Minuit Paris.

STATI Sorin :

-1990, le transphrastique pp 97-98

-1994, L'organisation textuelle de l'information sémantique. La linguistique, vol. 30, fasc. 2 1994, pp 139-156

SWIGGERS P. 1986, Grammaire et théorie du langage au XVIII siècle: "Mot", "temps" et mode dans l'Encyclopédie méthodique. P. U. Lile.

T

TAMBA MECZ Irène, 1983, L'ellipse, phénomène discursif et métalinguistique. Histoire, épistémologie, langue. tome 5, facicule 1, P. U. Lile.

TESNIERE Lucien 1959 : Eléments de syntaxe structurale, Paris 1976.

TITZMANN M. 1979, Text versus Sentence, (with a view towards a unified theory of pragmaticsand semantics, Petöfi ed. 1979, pp 101-122.

TOURENGEAU R. 1982, Metaphor and cognitive structure. in Metaphor Problems and Perspectives. ed. by David S. Mial, London.

U

VANDERKELLEN D. 1988, Les actes de discours. Bruxelles Liege, Mardaga.

W

WEINRICH Harald :

-1973, Le temps. (trad. de Tempus) Paris, Le Seuil.

-1988, Pour une histoire littéraire du lecteur. (trad. fr. de Litteratur für Lesser. Munich D. T. V. 1986) in Le français dans le monde, numéro spécial, février, mars, Paris, Hachette.

-1989 (1982), Grammaire textuelle du Français. Trad. fr. G. Dalgalian et D. Malbert. Paris, Didier, Hatier.

WELKE D. 1980, Séquentialité et succès des actes de langage. DRLAV, n° 22-23, Université de Paris VII.

WILSON Dierdre & SPERBER Dan 1993, Pragmatique et temps (trad. de l'anglais par A. REBOUL). Revue Langages, décembre 1993 n° 112. " Temps, référence et inférence" , pp

WIRRER J. 1979, Five questions on text-linguistcs, in Petöfi ed. 1979, pp123-140.

WITTWER J. éd. 1985, La psycholinguistique textuelle. Numéro spécial du Bulletin de Psychologie, Paris.

WUNDERLICH Dieter 1972, Pragmatique, situation d'énonciation et déixis, in : La grammaire générative en pays de langue allemande, Langages n° 26 ,juin, pp 34-58.

ثبت المصطلحات

تجدر الإشارة إلى أنّ الغاية التي قصدنا إليها من وضع هذا الثّبت لم تكن جمع مختلف المصطلحات الشّائعة في الدّراسات اللسانيّة العامّة ولا الإلمام بالمفاهيم والتّسميات التي جدّت في الدّراسات الحديثة المتعلّقة بنحو النّصّ وتحليل الخطاب إنّما كانت الغاية الأولى منه الانطلاق من النّظريّات النّحويّة العربيّة للوقوف على مختلف المفاهيم التي لها صلة بمسألة الرّبط بين مكوّنات نصّ الخطاب والعلالقات النّسقيّة بين الجمل ، ففصّلنا فيما تعلّق بهذا الجانب بقدر ما اختصرنا وتجاوزنا في الجانب المتعلّق بالمصطلحات والمفاهيم اللسانيّة الحديثة ، بل إنّ ما ورد من هذه الأخيرة لم يكن إلاّ من قبيل ذكر المقابل والنّظير لما وجدناه أصلا متأصّلا في النّظريّة العربيّة .

من قضايا وضع ثبت المصطلحات أن المدخل قد لا يكون لفظة بل يكون سمة أو مفهوما به يتميز عدد من المداخل الأخرى ، فيفضي هذا الوضع إلى تكاثر المداخل التي تتعلق بها هذه الظاهرة فلا يغني ذكر العبارة في السرد عن الإشارة إلى المعنى أو المعاني المقصودة به . فإذا انطلقت مثلا من التمييز بين الجانب المجرّد والجانب المنجز وخصصت الأول بتعلقه بالشكل والثاني بتعلقه بالصيغة اللفظيّة لاحظت أنّ هذه الثنائية بحكم انطباقها على جميع الوحدات اللغوية ستفضي إلى مضاعفة عدد المداخل ، فيكون التقابل بين النص المجرد والنص المنجز والجملة المجردة والجملة المنجزة والمركب النعتي المجرد والمركب النعتي المنجز .

وكذا الشأن بالنسبة إلى المصطلح الذي يطلق على المعنى أو العمل اللغويّ تارة وعلى الصّيغة المناسبة له باعتبارها الآلة التي يتحقق بها ، فإن هذه الثنائية بحكم انطباقها على جميع الأساليب تجرّ هي أيضا إلى مضاعفة عدد المداخل فيكون التقابل بين الاستفهام باعتباره معنى أو عملا والاستفهام باعتباره صيغة لفظية وكذا الشأن بالنسبة إلى الطلب والخبر والنّداء والتّحذير ...

ونحن نكتفي بالإشارة إلى أهمّيّة هذه الثّنائيّة في مفهوم المصطلحات التي أثبتناها دون توخّي اثنينيّة المداخل في الثّبت الذي وضعناه لها .

ولتجنب هذا الانفجار في عدد المداخل عمدنا إلى الاقتصار على ذكر هذه الثنائيات مع محاولة حصر أهم المجالات التي تنطبق عليها دون أن نفصل الأمر في شكل اثنينية المداخل . عمدنا إلى هذا لأن المصطلحات التي تطلق على سائر الوحدات اللغوية كثيرا ما تستعمل في درج الكلام والكتابة مجرّدة مما يخصصها ، فيقال " الجملة " و "النص" و"المركب النعتي" و "الاستفهام " والطلب ، والخبر دون تعيين المقصود منها بصريح العبارة، يفعل النحوي ذلك معوّلا على المقام والسياق اللفظي وبعض ما توفره اللغة من الطرق الموضوعة لتمييز الخاص من العام (كالعهد والجنس) في رفع الإبهام عن هذه الاستعمالات .

ومن قضايا وضع " قائمات المصطلحات " قضية الترتيب المتوخى . فلئن كان الترتيب الألف بائي يجنب الواضع والمستعمل التردد في الموضع الذي يكون فيه كل مدخل فإن هذا الترتيب من شأنه أن يفكك الروابط والعلاقات الجامعة التي يحقّقها التّرتيب القائم على وحدة الجذر بين مختلف المصطلحات ، وهي علاقات لها دور أساسي في توضيح معنى كل مصطلح : فالخطاب والتّخاطب والمخاطب مفاهيم يدعو بعضها بعضا ويقتضيه ، لكن الترتيب الألف بائي سيفرّق بينها اعتباطا ويفصل بينها بمداخل أجنبية عنها ، وكذا الشأن بالنسبة إلى المجموعة " إشارة ، مشير ، مشار له ، مشار إليه . وقد تقتضي المداخل باعتبار العلاقات القائمة بين المفاهيم التي تدل عليها صورة معينة في التجميع والترتيب لكن مقتضى الترتيب الألف بائي يفسده أيضا . وللحد من هذه الظاهرة جعلنا بين يدي بعض المداخل ما يرادفها أو ما يقابلها أو ما تجمعه بها علاقة مفهومية حميمة لا تدرك قيمتها إلا بضمّها إليها .

ولا بدّ أن نشير في الآخر إلى أنّ ما أوردناه من المصطلحات في هذا الثّبت لم يكن من قبيل تتبّع جميع المصطلحات النّحويّة العربيّة ولا رسم جميع المواضع التي وردت فيها ، بل كان في الغالب رصدا للمفاهيم المتّصلة بتحليل الخطاب وتتبّعا للمواطن التي حظي فيها المصطلح بتعريف أو كان له أهمّيّة في التّحليل أو بناء الاستدلال .

الألف

الباء

التّاء

الجيم

الحاء

الخاء

الدّال

الذّال

الرّاء

الزّاي

السّين

الشّين

الصّاد

الضّاد

الطّاء

الظّاء

العين

الغين

الفاء

القاف

الكاف

اللاّم

الميم

النّون

الواو

فهرس الأعلام

الأعلام باللغة العربيّة :

الألف

الباء

التّاء

الجيم

الحاء

الخاء

الراء

الزاي

السين

الشّين

الفاء

القاف

الكاف

الميم

النّون

الياء

الأعلام باللغات الأجنبيّة

الفهرست العامّ
المجلّد الأوّل

المجلّد الثّاني